

السَّيِّدُ بْنُ الْجَزَّارِ  
لِلْمَشْكُوفَةِ عَلَيْهِ

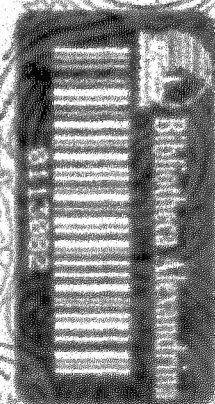
جَدَائِقُ الْأَزْهَارِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشُّوكَانِيِّ  
١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ

تَحْقِيقُ  
مُحَمَّدِ أِبْرَاهِيمَ زَايِدٍ

الطبعة الأولى الكاملة

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان











كتاب  
السَّيْلُ الْجَدَّارُ  
الْمُتَدِفُ عَلَى  
جَدَائِقِ الْأَشْيَاءِ



كتاب  
السَّيْلُ الْجَدَّارُ  
الْمُتَدَفِّقُ عَلَى  
جَدَائِقِ الْأَرْهَارِ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ  
مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشُّوْكَانِيِّ  
١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ

الجزء الرابع

تَحْقِيقُ  
مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمَ زَايِدُ

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

جميع حقوق النشر والطبع والنقل والإقتباس محفوظة

لدار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى الكاملة بأجزائها الأربعة

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الإيمان

فصل

إنما يُوجب الكفّارة الحلفُ من مُكَلَّفٍ ، مُخْتَارٍ ، مُسَلِّمٍ ، غَيْرِ أَخْرَسٍ ، بِاللَّهِ ،  
أو بصفةٍ لِدَاته ، أو لِفِعْله <sup>(١)</sup> لا يكون على ضِدِّها ، كالعهد ، والأمانة ، والذِّمة ؛ أو  
بالتحريم مُصَرِّحاً بذلك قَصْدَ إيقاع اللفظ ولو أعجمياً ، أو كَانِيَا قَصْدَه ، والمعنى بالكتابة <sup>(٢)</sup> ،  
أو أَخْلَفَ ، أو أَعَزَمَ . أو أَقْسَمَ ، أو أَشْهَدَ ، أو عَلَيَّ يَمِينٌ ، أو أَكْبَرُ الْإِيمَانِ غَيْرَ  
مريدٍ للطلاق : على أمر مُستقبل ممكن ، ثم حَنَثَ بالمخالفة ولو ناسياً ، أو مُكْرَهاً له  
فعل <sup>(٣)</sup> ، ولم يرتد بينهما <sup>(٤)</sup> ، وتَنَعَّدَ على الغَيْرِ في الأصَحَّ ، ولا يَأْثَمُ بمجرد الحِنْثِ .

قوله : « فصل : إنما يُوجب الكفّارة الحلفُ من مُكَلَّفٍ » .

أقول : وَجْهُ اشتراط التَّكْلِيفِ أَنْ الصَّبِيُّ والمجنون غَيْرَ مُخَاطَبَيْنِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ،  
وهذا منها ، وقد دَلَّ الدَّلِيلُ على ذلك كما أَوْضَحْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ ، وهكذا اشْتِراطُ الاختِيَارِ .

---

(١) الفرق بين صفات الذات وصفات الأفعال أن كل اسم دخله التضاد فهو من صفات الأفعال نحو يرزق ولا يرزق . ويعطى ولا يعطى . ونحو ذلك . وصفات الذات لا تضاد فيها نحو سميع عليم . ولا يجوز أن يكون بأضداد هذه الصفات ذكر . شرح الأزهاري ٣/٤ .

(٢) لا بد في الصريح من الإيمان من أن يكون قد قصد إيقاع اللفظ . ولو كان ذلك اللفظ أعجمياً وإن لم يقصد معناه . فلو سبقه لسانه إلى اللفظ . ولم يقصد إيقاعه لم يكن يمينا . أو كان بالكتابة أو قصد اللفظ والمعنى بالكتابة . وصورتها أن يكتب : بالله لأفعلن كذا . أو نحو ذلك من الصريح أما لو كتب الكناية نحو : أقسم لأفعلن كذا فالأقرب عندهم أن يكون يمينا مع النية كالنطق . شرح الأزهاري ٥/٤ .

(٣) نقل من شرح الأزهاري عن بعض أئمة الزيدية أن من حلف ناسياً . أو مكراً فلا كفارة عليه . فأما لو لم يبق له فعل نحو أن يحمل حتى يدخل الدار التي حلف عليها فإنه لا يحنث . إذ لم يقع منه اختيار لما فعله . شرح الأزهاري ٧/٤ .

(٤) المقصود : لم يقع منه ارتداد عن الإسلام بينهما إذ اليمين تبطل بالردة . شرح الأزهاري ٧/٤ .

لأن المُكْرَهَ مَرْفُوعٌ عَنْهُ الْخِطَابُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ ، وهو أَيْضاً مع الإِكْرَاهِ غَيْرُ مُعَقَّدٍ لِلْيَمِينِ ، وقد قال تعالى : « بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ » <sup>(١)</sup> ، وهو أَيْضاً غَيْرُ مُكْتَسَبٍ بِقَلْبِهِ ، وقد قال تعالى : « بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ » <sup>(٢)</sup> وقد رَفَعَ اللهُ - سبحانه - الْخِطَابَ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ مُكْرَهاً ، فقال : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » <sup>(٣)</sup> . وأَيْضاً خِطَابُ الْمُكْرَهَةِ يَمِينُهُ الَّتِي أَكْرَهُ عَلَيْهَا هُوَ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطِيقُهُ الْعَبْدُ ، وقد رَفَعَهُ اللهُ عَنْ عِبَادِهِ كَمَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، وَفِي السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ .

وأما اشتراط أن يكون مسلماً فَلِكُونُ الْكَافِرِ غَيْرِ دَاخِلٍ فِي الْخِطَابَاتِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ بِتَكْفِيرِ الْإِيمَانِ وَحِفْظِهَا وَإِنْ كَانَ آثِمًا بِالْحِلْفِ الْبَاطِلِ فَإِنَّ ذَلِكَ الْإِثْمَ هُوَ بِاعْتِبَارِ الْعِقَابِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ .

وأما اشتراط أن يكون غير آخِرْس ، فَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنْهُ الْحِلْفُ ، فَلَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ .

قوله : « بِاللَّهِ أَوْ بِصِفَةِ لِذَاتِهِ أَوْ لِفَعْلِهِ » .

أقول : أما الْحِلْفُ بِاللَّهِ فَهُوَ الثَّابِتُ فِي الشَّرْعِ ثُبُوتًا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا شُبْهَةَ ، حَتَّى ثَبَتَ فِي الصَّحَّاحِينَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ » <sup>(٤)</sup> ، وَهَكَذَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةٍ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ مُسْلِمٍ

(١) جزء من الآية الكريمة ٨٩ من سورة المائدة . وتامها : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ . وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ . فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ . وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ . كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .

(٢) جزء من الآية الكريمة ٢٢٥ من سورة البقرة وتامها : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ مِنْ أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ . وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ » .

(٣) جزء من الآية ١٠٦ من سورة النحل وتامها : « مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ . وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » .

(٤) الحديث متفق عليه وتامه عن ابن عمر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ . فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ » . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٣٥/٨ .

وغيره بلفظ : « مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ »<sup>(١)</sup> ، وفي هذا المعنى أحاديث .

وأما الحلف بالصفات فقد ثبت أنه كان أكثر حلفه صلى الله عليه وسلم أن يقول : « لَا وَمُقَلَّبَ الْقُلُوبِ »<sup>(٢)</sup> وثبت عنه أنه كان كثيراً ما يحلف فيقول : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ »<sup>(٣)</sup> ، وهكذا ثبت في الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « وَأَيْمُ اللَّهِ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ »<sup>(٤)</sup> ، وثبت أيضاً فيهما وغيرهما أنه قال في زيد بن حارثة : « وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ »<sup>(٥)</sup> ، وثبت أيضاً فيهما وغيرهما أنه قال : « وَأَيْمُ اللَّهِ كَوَأَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطْعَ مُحَمَّدٍ يَدَهَا »<sup>(٦)</sup> ، وثبت في الكتاب العزيز الأمرُ منه سبحانه لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم بأن يحلف بالرب عز وجل ، فقال : « قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ »<sup>(٧)</sup> ، « قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعُنَّ »<sup>(٨)</sup> ، « قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ »<sup>(٩)</sup> .

والحاصل أن ما ورد الإذن بالإقسام به في الكتاب والسنة فهو القسم الذي تلزم فيه الكفارة ، وثبت له أحكام اليمين ، وقد ألحقوا بذلك سائر صفات الذات والفعل التي لا يكون الله سبحانه على ضدها .

وأما قوله : « كالعهد والأمانة والذمة » ، فهذه لا بد من ورود الإذن بها ، ولا سيما

---

(١) الحديث رواه أيضاً أحمد والنسائي . وتماه في مسلم : « وكانت قريش تحلف بأبائهم فقال : لا تحلفوا بأبائكم » .  
صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٦٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣٥/٨ .  
(٢) الحديث رواه الجماعة إلا مسلماً . صحيح البخاري بشرح الفتح ٥٢٣/١١ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣٤/٨ .  
(٣) يرجع إلى أحاديث الباب في صحيح البخاري بشرح الفتح ٥٢٣/١١ .  
(٤) يرجع إلى حديث أبي هريرة فيما حكاه النبي صلى الله عليه وسلم من قول سليمان عليه السلام : لأطوفن الليلة على تسعين امرأة . وفيه يقول عليه الصلاة والسلام : « وَأَيْمُ اللَّهِ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانًا أَجْمَعُونَ » .  
صحيح البخاري بشرح الفتح ٥٢٤/١١ .

(٥) صحيح البخاري بشرح الفتح ٥٢١/١١ .

(٦) الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي من حديث عائشة رضي الله عنها

مسلم بشرح النووي ٢٦٣/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٧ . (٧) سورة يونس : ٥٣

(٨) سورة التباين : ٧ .

(٩) سورة سبأ : ٣ .

ورد النهي من بعضها كما في حديث بُرَيْدَةَ عند أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ قَالَ :  
 قَالَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ » <sup>(١)</sup> ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ  
 فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَحْلِفُ بِالْأَمَانَةِ فَقَالَ : أَلَسْتَ الَّذِي يَحْلِفُ بِالْأَمَانَةِ ؟ » <sup>(٢)</sup> ،  
 قَالَ فِي النِّهَايَةِ : « يُشَبَّهُ أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةِ فِيهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ أَمْرٌ أَنْ يُحْلِفَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ .  
 وَالْأَمَانَةُ أَمْرٌ مِنْ أَمُورِهِ ، فَنُهِوا عَنْهَا مِنْ أَجْلِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، كَمَا نُهِوا أَنْ  
 يَحْلِفُوا بِآبَائِهِمْ » <sup>(٣)</sup> . انْتَهَى . وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ الْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ مَشَارِكَا لِلْأَمَانَةِ فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ .  
 قَوْلُهُ : « أَوْ بِالْتَّحْرِيمِ » .

أَقُولُ : لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لِعِبَادِهِ بِهَذَا الْحِلْفِ ، وَعَاتَبَ عَلَيْهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ،  
 فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ » <sup>(٤)</sup> ، وَلَا يَدُلُّ  
 قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ : « قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ » <sup>(٥)</sup> عَلَى أَنَّ الْحِلْفَ كَانَ بِالْتَّحْرِيمِ  
 لِاحْتِمَالِ الْآيَةِ ، فَإِنَّ الْحَالِفَ بِاللَّهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ الشَّيْءَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ ،  
 وَالرُّوَايَاتُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْحَاكِيَةِ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ الَّتِي سَبَّبَ نُزُولَ هَذِهِ الْآيَةِ مُخْتَلِفَةٌ <sup>(٦)</sup> .

(١) الحديث أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه . وروى أيضاً من حديث سليمان بن بريدة وسكت عنه أبو داود والمنذري . وأخرجه أحمد وابن حبان والحاكم بزيادة في لفظه من حديث بريدة أيضاً . وقال الحاكم : صحيح . وأقره الذهبي . وقال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح خلا الوليد بن ثعلبة وهو ثقة . وقال المنذري : إسناده أحمد صحيح . كما رمز له السيوطي بالصحة . مختصر السنن للمنذري ٣٥٨/٤ . المتتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣٨/٨ . الجامع الصغير ٢٨٥/٥ .  
 (٢) نيل الأوطار على المتتقى ٢٣٩/٨ .

(٣) تمام العبارة في النهاية : « وإذا قال الحالف : وأمانه الله كانت يمينا عند أبي حنيفة . والشافعي لا يعدها يمينا » . وهذا القول محل ما علق به الخطابي على حديث بريدة عند أبي داود . النهاية ٤٥/١ . مختصر السنن للمنذري ٣٥٨/٤ .  
 (٤) سورة التحريم : ١ .

(٥) سورة التحريم : ٢ .

(٦) ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش . فيشرب عندها عسلاً . قال : فتواطأت أنا وحفصة أن آيتنا ما دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلتقل : إني أجد منك ريح مغافير ! . -أكلت مغافير . فدخل على إحداهما . فقالت له ذلك . فقال : بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش . ولن أعود له .  
 وفي رواية أن التي شرب عندها العسل هي حفصة . وروى ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه شربه عند سودة . وقد قيل إنما هي أم سلمة . رواه أسباط عن السدي . وقاله عطاء بن أبي مسلم وهذا قول في سبب نزول الآية : « لم تحرم ما أحل الله لك » .  
 وقول آخر أنه أراد بذلك المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يقبلها لأجل أزواجه =



والحاصل أن التَّحْرِيمَ والتَّحْلِيلَ هو إلى الله عزَّ وجلَّ لا إلى العبد ، فكلَّ تحريمٍ إمَّا أَحَلَّهُ الله يُوجِبُهُ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ لَا حُكْمَ لَهُ ، وَلَا اعْتِبَارَ بِهِ ، وَلَا يَصِيرُ بِهِ الْحَلَالُ حَزَامًا ، وَلَا يَكُونُ يَمِينًا لَمَّا قَدَمْنَا مِنَ الْإِحْتِمَالِ ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الْعِبَادِ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا عَاتَبَ اللهُ عَلَيْهِ رَسُولَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ كَانَ ذَلِكَ لَعْنًا لَا اعْتِدَادَ بِهِ .

قوله : « مصرحاً بذلك » .

أقول : الاعتبار بما يَصْدُقُ عليه أنه يمين شرعية على الصِّفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فما كان من الألفاظ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْيَمِينِ فَهُوَ يَمِينٌ ، فَإِنْ أَرَادَ خِلَافَهُ أَوْ سَبَقَهُ لِسَانُهُ لَا يُلْزَمُهُ الْيَمِينُ ، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ .

والحاصل أن الاعتبار بالقصد في كل لفظ ، فلا يتم قوله : « قَصَدَ إِيقَاعَ الْلفظِ » لأنه لَا اعتِبارَ بِمَجْرَدِ قَصْدِ إِيقَاعِ الْلفظِ ، بَلِ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي الطَّلَاقِ ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ .

قوله : « أَوْ أَحْلَفَ ، أَوْ أَعَزَمَ ، أَوْ أَقْسَمَ » .

أقول : أما لفظ « أحلف » أو « أقسم » فهو لَا يُرَادُ بِهِمَا إِلَّا الْيَمِينُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ بِالْمَقْسَمِ بِهِ ، فَيَكُونُ مَعَ قَصْدِ الْحَلْفِ يَمِينًا ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ : « أَنَّ امْرَأَةً أَهْدَتْ إِلَيْهَا تَمْرًا فِي طَبَقٍ ، فَأَكَلَتْ بَعْضَهُ وَبَقِيَ بَعْضُهُ ، فَقَالَتْ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا أَكَلْتُ بَقِيَّتَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « أَبْرِيهَا فَإِنَّ الْإِثْمَ عَلَى الْمُحْنِثِ »<sup>(١)</sup> ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهَا هَذَا

= وقول ثالث أن التي حرم هي مارية القبطية عندما دخل بها في بيت حفصة فوجدته حفصة معها فلما كلمته حفصة حلف لها ألا يقربها . قال القرطبي : أصبح هذه الأقوال أولها . وأضعفها أوسطها . ثم قال : وأما من روى أنه حرم مارية القبطية فهو امثل في السند وأقرب إلى المعنى . لكنه لم يدون في الصحيح وروي مرسلًا . تفسير القرطبي للآية . ويراجع ابن كثير ٣٨٦/٤ .  
(١) الحديث رواه أبو الزاهرية عن عائشة . قال في مجمع الزوائد : رجال أحمد رجال الصحيح قال ابن المنذر .  
اختلف فيمن قال : « أقسم بالله » . أو « أقسمت مجرداً » . فقال قوم هي يمين وإن لم يقصد . ومن روى عنه ذلك ابن عمر وابن عباس . وبه قال النخعي والثوري والكوفيون . وقال الأكثرون : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا إِنْ نَوَى . وقال الإمام مالك : أقسمت =

يَمِينًا ، وأمرها أن تُبَرِّها . وأخرج أيضاً أحمد وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن صفوان - وكان صديقاً للعباس - : « أنه لما كان يومُ الفَتْحِ جاءَ بَأيِّه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله بَأيِّه على الهِجْرَةِ ، فَأَيُّ ، وقال : « إِنَّهُ لَا هِجْرَةَ » ، فانطلق إلى العباس ، فقام العباس [ معه ] ، فقال : يا رسول الله قَدْ عَرَفْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ فُلَانٍ ، وَأَتَاكَ بِأَيِّهِ لِتُبَايَعَهُ عَلَى الْهَجْرَةِ فَأَيِّتَ ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا هِجْرَةَ » ، فقال العباس : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتُبَايَعَنَّهُ ، فَبَسَطَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ ، فَقَالَ : « هَاتِ ، أَبْرَرْتُ عَمِّي وَلَا هِجْرَةَ » <sup>(١)</sup> . وثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبي بكر : <sup>(٢)</sup> « لَا تُقْسِمُ » لما قال له : لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ ، فَسَمَّى صَرِيحَ الْيَمِينِ قَسَمًا .

وأما قوله : « أو أعزم » ، فليس في هذا ما يفيد اليمين ، ولكنه كان كثير الوقوع من السلف ، لا سيما الأكابر منهم ، كانوا يقولون فيما يُريدون وقوعه من غيرهم ، أو عدم وقوعه : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا ، أو عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَتْرُكَنَّ كَذَا ، وكانوا يَرَوْنَ أن ذلك قَسَمًا ، ويُسارعون إلى الامتثال .

= بالله يمين وأقسمت مجردة لا تكون يميناً إلا إن نوى . وقال الشافعي : المجردة لا تكون يميناً أصلاً ولو نوى وأقسمت بالله إن نوى يكون يميناً . وكذا لو قال : أقسم بالله . وقال سحنون : لا يكون يميناً أصلاً وعن الإمام أحمد كالأول وعنه كالثاني . وعنه إن قال : قَسَمًا بالله فيمين جزماً . لأن التقدير أقسمت بالله قَسَمًا . وكذا لو قال : آلَيْتَ بالله . قال ابن المنير . لو قال : أقسم بالله عليك لتفعلن . فقال نعم . هل يلزمه اليمين بقوله نعم ؟ وتجب الكفارة إن لم يفعل ؟ . قال : وفي ذلك نظر . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٣٨/٨

(١) الحديث أخرجه أحمد من طريق يزيد بن أبي زياد . كما رواه ابن ماجه من طريقين وفي كل منهما يزيد بن أبي زياد : أخرجه له مسلم في المتابعات وضعفه الجمهور . كما جاء في الزوائد .

وقد ورد لفظ الخبر في المخطوطة : « أقسمت عليك لتبايعنه على الهجرة » ، والتزمت بلفظ الخبر في المصادر التي رجعت إليها . وليس فيها زيادة « على الهجرة » . مستند أحمد ٤٣٠٠٣ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٣٨/٨ . سنن ابن ماجه ٦٨٣/١ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه . ولفظ أبي داود عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث : أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني أرى الليلة رؤيا . فغيرها أبو بكر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً » فقال : أقسمت عليك يا رسول الله - بأبي أنت - لتحدثني ما الذي أخطأت ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم . لا تقسم .

وقد ورد الحديث مطولاً في روايات أخرى منها رواية البخاري وابن ماجه في كتاب التعمير . صحيح البخاري بشرح الفتح ٤٣١/١٢ مختصر السنن للمنذري ٣٦٣/٤ . سنن ابن ماجه ١١٨٩/٢ .

وأما قوله : « أو أشهد » فقد سمي الله - سبحانه - الأيمان شهادة في آية اللعان<sup>(١)</sup> .

وأما قوله : « عَلَيَّ يمينٌ ، أو أَكْبَرُ الأيمان » فظاهر أنه أراد بهذا اليمين .

قوله : « على أمر مستقبل ممكن » .

أقول : وجهه أنه لا يتحقق الحنث الموجب للكفارة إلا في الأمور المستقبلية ، لأن الحلف على الأمر الماضي إن كان الحالف عالماً بأنه على خلاف ما حلف عليه فهي اليمين الغموس ، وإن كان غير عالم فهي اليمين اللغو ، وسيأتي أنه لا كفارة فيهما .

وأما قوله : « ولو ناسيا أو مكرهاً » ، فالظاهر أنهما لا حنث عليهما . ولا تلزمهما الكفارة لرفع خطاب الشرع عنهما ، كما في حديث : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث ، وظاهر الرفع يعم الأمور الدنيوية والأمر الأخروية إلا ما خصه الدليل ، وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن الله سبحانه لما حكى عن القائلين : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا »<sup>(٣)</sup> إلى آخر الآيات قال : « قَدْ فَعَلْتُ » ، فقد ثبت بهذا الدليل الصحيح رفع الخطأ والنسيان وعدم المؤاخظة بهما ، وكذلك ثبت به عدم المؤاخظة بما هو خارج عن طاقة العبد ، فتكليف المكره هو تكليف بما لا طاقة له به .

---

(١) « سورة النور : ٦ - ١٠ . واللعان عند أبي حنيفة شهادة . وعند المالكية والشافعية يمين . قال القرطبي : اللعان ايمان لا شهادات قال تعالى - وهو أصدق القائلين - : « لشهادتنا أحق من شهادتهما » أي أيماننا . ويرجع إلى خلاف الأئمة في ذلك وإلى الأدلة التي ساقها عند تفسير الآيات . تفسير القرطبي .

(٢) الحديث أخرجه الطبراني عن ثوبان ورمز السيوطي لصحته . وعلق على ذلك المناوي فقال : وهو غير صحيح فقد تعقبه الهيثمي بأن فيه يزيد بن ربيعة الرحي وهو ضعيف .

وروى ابن ماجه من سننه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي عمرو الأوزاعي عن عطاء . قال ابن ماجه في روايته : عن ابن عباس وقال الطبراني وابن حبان : عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . وقد أعله أحمد وأبو حاتم . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٣٥٦٤ . تفسير ابن كثير ٣٤٢/١

(٣) من حديث ابن عباس عند مسلم . صحيح مسلم بشرح النووي ٣٣٢/١ ..

وأما قوله : « ولم يَرْتَدَّ بينهما » فوجهه أن الإسلام يَجِبُ ما قبله كما ثبت ذلك بالدليل الصحيح .

قوله : « وتنعقد على الغير على الأصح » .

أقول : هذا الإِنْعِقَادُ يُخَالِفُ ما تقدّم له من قوله : « ممكن » : فإن المراد الإمكان للحالف ، وهو لا يتمكّن من فعل غيره ، وقد عرفناك أن الخِطَابَ بما لا يُمكن هو من المؤاخذة للعبد بما لا طاقة له به ، وقد رَفَعَ اللهُ سبحانه ذلك عن عباده .

قوله : « ولا يَأْثُمُ بمجرد الحِنْثِ » .

أقول : ينبغي أن يقال : الحِنْثُ يختلف باختلاف المحلوف عليه ، فإن حلف على أن يفعل ما لا يجوز فعله كان الحِنْثُ واجباً عليه ، وإن حلف على شيء غَيْرُهُ خَيْرٌ منه كان الحِنْثُ مندوباً ، كما في الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق جماعة من الصحابة : « مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَرَأَى غَيْرَهُ خَيْراً مِنْهُ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ »<sup>(١)</sup> . بل ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « وَاللَّهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى شَيْءٍ فَأَرَى خَيْراً مِنْهُ إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكُفِّرْتُ عَنْ يَمِينِي »<sup>(٢)</sup> .

ولا يبعد أن يكون الحِنْثُ من هذه الصّورة واجباً لقوله : « فليأت الذي هو خير » ، وإن كان المحلوف على فعله مُباحاً فَتَرُكُ الحِنْثِ أَفْضَلُ ، لأن الله سبحانه قد أمر بحفظ الأيمان ، ومعنى حفظها هو عدم المخالفة لما يقتضيه ، وإن كان المحلوف على عدم فعله

---

(١) الحديث رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ : « من حلف على يمين فرأى غيرها » الخ . وفي لفظ : « ليفكر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه . قال المناوي : ولم يخرج البخاري . صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٤/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٦/٨ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ١١٨/٦ .

(٢) الحديث متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري . وهو في بعض الروايات بدون قسم . وعند البخاري وأبي داود بلفظ القسم : « والله إن شاء الله » الخ .

أخرجه البخاري في النور وفي كفارة الأيمان ومسلم والنسائي في الأيمان والنور . وابن ماجه في الكفارات وأبو داود في الأيمان . البخاري بشرح فتح الباري ٥٦٤/١١ . مسلم بشرح النووي ١٩٣/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٦/٨ . مختصر السنن للمتبري ٣٦٢/٤

مِمَّا يَجِبُ فِعْلُهُ كَانَ الْحِنْثُ وَاجِبًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَجِبُ تَرْكُهُ كَانَ الْحِنْثُ حَرَامًا .

وبهذا تعرف أن الحِنْث في بعض الصور يُوجب الإثم على الحانث ، وفي بعضها يُوجب الثواب للحانث ، فهذه الكُلِّيَّة التي جاء بها المصنف غير مُسَلِّمة .

## فصل

ولا تَلْزَمُ فِي اللَّغْوِ ، وَهِيَ مَا ظَنَّ صِدْقَهَا فَاَنْكَشَفَ خِلَافُهُ <sup>(١)</sup> . وَالْعَمُوسُ وَهِيَ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ صِدْقَهَا ، وَلَا بِالْمُرَكَّبَةِ <sup>(٢)</sup> . وَلَا بِالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ ، وَلَا الْإِثْمُ مَا لَمْ يُسَوِّ فِي التَّعْظِيمِ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ تَضَمَّنَ كُفْرًا أَوْ فِسْقًا .

قوله : « فصل : ولا يلزم من اللغو ، وهي ما ظنَّ صِدْقَهَا فَاَنْكَشَفَ خِلَافُهُ » .

أقول : قد اختلف أهل العلم في تفسير اللغو على ثمانية أقوال ، ولا يخفى أن الواجب الرجوع إلى معنى اللغو لغة إذا لم يثبت له معنى في الشرع يُخالف معناه اللغوي ، فإن ثبت فالرجوع إلى المعنى الشرعي مُقَدَّمٌ على المعنى اللغوي ، كما تقرر في الأصول .

واللغو في اللغة : الباطل ، ولكنه ثبتَ عن عائشة في البخاري وغيره أنها قالت : « نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ) <sup>(٤)</sup> فِي قَوْلِ الرَّجُلِ : لَا وَاللَّهِ ، وَبَلَى

---

(١) المقصود : لا تلزم الكفارة في اليمين اللغو . وحقيقة اللغو عندهم : كل عير لا يتوقف الحنث والبر فيها على اختيار الحالف فهي لغو . لأنها انكشاف قطع . مثل أن يحلف ليقتلن زيداً فينكشف أن زيداً قد مات . أو ليجيشن زيداً غداً فلا يجيء . شرح الأزهاري ٨/٤ .

(٢) المركبة : هي المركبة من شرط وجزاء ومثل لها بأن يحلف بطلاق امرأته أو بصدقة ماله . شرح الأزهاري ٩/٤ .

(٣) ما لم يسو في التعظيم : لا تجب الكفارة بالحلف بغير الله . وكما لا تلزمه الكفارة لا يلزمه الإثم ما لم يسو بين من حلف به وبين الله تعالى في التعظيم . شرح الأزهاري ٩/٤ .

(٤) تمسك الشافعي بحديث عائشة هذا لكونها شهدت التنزيل . فهي أعلم من غيرها بالمراد . وقد جازمت بأن الآية نزلت في قوله : « لا والله . وبلى والله » .

وزعم الحنفية إلى ما ذهب إليه المهادوية هنا من أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه . وفي الموطأ قال مالك : « أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك =

والله» ، والصحابة أَعْرَفَ بمعاني القرآن ، فالرجوع إلى أقوالهم هو الواجب ، وقد رُوِيَ عنها<sup>(١)</sup> وعن جماعة من الصحابة تفاسير مُختلفة لمعنى اللغو ، ولكنهم لم يذكروا أنَّ ما قالوه هو ما نزل به القرآن مع عدم ثبوت ذلك من وَجْه تقوم به الحجة ، على أنه قد رَوَى أبو داود قَوْلَ عائشة هذا مرفوعاً بلفظ : قالت عائشة : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ : كَلَّا وَاللَّهِ ، وَبَلَى وَاللَّهِ »<sup>(٢)</sup> ، وهكذا أخرجه مَرْفُوعاً ابن حِبَّانَ والبيهقي ، وصَحَّحَ الدَّارَقُطْنِي الوَقْفَ . وقد رُوِيَ عن ابن عباس وابن عَمْرٍو وابن عَمْرٍو مثل قول عائشة .

وقد أوضحنا الكلام في هذه المسألة في شرح المنتقى وفي التفسير فليرجع إلى ذلك<sup>(٣)</sup>

قوله : « وَالْغَمُوسُ وَهِيَ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ صِدْقَهَا » .

أقول : هذه اليمين هي التي ورد الوعيد الشديد عليها ، وثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عمرو قال : « جَاءَ أَعرَابِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ ؟ » فذكر الحديث ، وفيه « اليمين الغموس » ، وفيه : « قلتُ وما اليمين الغموس ؟ قال : التي يَقْتَطِعُ بها مالَ امرئٍ مُسلمٍ هو فيها كَاذِبٌ »<sup>(٤)</sup> .

فهو اللغو .

ورُفِعَ عَلَى ذَلِكَ الزُّرْقَانِي فَقَالَ : وَأَمَّا « لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ » فَيُهِمَا الْكُفَّارَةُ . صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٤٧/١١ المطبوع بشرح الزُّرْقَانِي ٦٣٣ . تفسير القرطبي الآية ٢٢٥ من سورة البقرة . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٤/٨ .

(١) من ذلك ما أخرجه ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي وابن وهب في جامعه عن يونس . وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة : « لغو اليمين ما كان في المراء والمزل أو المراجعة في الحديث الذي لا يعقد عليه القلب » .

فتح الباري ٥٤٨/١١ . نيل الأوطار على المنتقى ٢٤٥/٨ .

(٢) الخبر رواه البخاري والشافعي ومالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . مختصر السنن للمنذري ٣٥٩/٤ .

نيل الأوطار على المنتقى ٢٤٤/٨ .

(٣) نيل الأوطار على المنتقى ٣٤٤/٨ . فتح القدير ٢٢٩/١ .

(٤) لفظ الحديث كما أورده البخاري في « كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم » : « جَاءَ أَعرَابِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ ؟ قَالَ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْيَمِينَ الْغَمُوسَ . قلتُ : وما اليمين الغموس ؟ قال : الذي يَقْتَطِعُ مالَ امرئٍ مُسلمٍ هو فيها كاذبٌ » .

وأخرجه البخاري أيضاً في باب اليمين الغموس عن عبد الله بن عمرو دون تفسير لليمين الغموس بلفظ : « الكبائر : الإشراف بالله وعقوق الوالدين الخ » . وفي رواية غندر عن شعبة : « الكبائر : الإشراف بالله وعقوق الوالدين : أو قال : اليمين الغموس . شك شعبة » . وأخرجه أحمد عنه هكذا . صحيح البخاري بشرح الفتح ٥٥٥/١١ . ١٩١/١٢ . ٢٦٤ .

وأخرج أحمد وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خَمْسٌ [ ليس ] لهنَّ كَفَّارَةٌ »<sup>(١)</sup> وذكر منها اليمين التي يَفْتَطِعُ بها مَالاً بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَصَرَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّ اليمينَ الغَمُوسَ هي التي يَفْتَطِعُ بها مالَ امرئٍ مسلمٍ هو فيها كاذبٌ ، وسماها غَمُوساً ، فلم يَبْقَ بحاجة إلى البحث عن معنى الغموس لغة ، فإن هذا معنى شرعيّ قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، صرَّحَ فيه بلفظ الغموس ، وبيَّن معناها ، ثم ذكر أنه ليس لها كفارة فأفاد بذلك عدم لزوم كفارة الحنث فيها ، فصَحَّ كلام المصنّف بالدليل ، ولا يرد عليه شيء من التّشكيكات التي هي دأب مَنْ لم يكن من المؤثرين للدليل على القول والقيـل .

قوله : « ولا بالمرْكبة » .

أقول : اليمين لغة وشرعاً لا يَصْدُقُ على مثل هذه المركبة ، فإنه ليس فيها لفظ القسم بالله أو بصفة لذاته ، فلا يَصْدُقُ عليها أنها يمين حتى يحتاج إلى إخراجها عن اليمين التي تجب فيها الكفارة ، ولا مدخل لها في مباحث اليمين ، فإن وُجد فيها ما يُفيد النذر فالكلام فيها كالكلام في النذر ، وسيأتي ، وإن لم يكن فيها ما يفيد ذلك فلا يلزم فيها شيء لا وفاء ولا كفارة ، ومن ادّعى غير هذا فعليه الدليل ، والأموال مَعْصُومَةٌ بِعَصْمَةِ الْإِسْلَامِ ، فلا يَحِلُّ الْحَكْمُ على شيء منها بإخراجه عن مِلْكٍ مَالِكِهِ إِلَّا بِنَا قَلٍ شرعيّ تقوم به الحجة .

قوله : « ولا بالحلف بغير الله » .

أقول : الكفارة إنما أوجبها الله سبحانه في الأيمان الشرعية ، والحلف بغير الله - سبحانه - ليس من الأيمان الشرعية ، بل من الأيمان التي ورد الوعيد عليها ، والزجر عنها ، وهذا النهي خاص بالعباد ، فليس لأحدٍ أن يحلف بغير الله كائناً ما كان ، ولا يجوز الإقسام بما أقسم الله به من مخلوقاته ، فإنه سبحانه لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون ، وله أن يُقسم بما شاء كيف شاء من مخلوقاته وعلى العباد أن يمتثلوا ما شرعه لهم على لسان رسوله

(١) لفظ الحديث : « ويمين صابرة يفتطع » الخ . اشتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٣/٨ .

من ترك الحلف بغير الله سبحانه ، وهذا ظاهر واضح لا يخفى .

قوله : « ولا الإثم ما لم يُسوَّ في التعظيم » .

أقول : أقل ما تقتضيه الأحاديث الكثيرة في النهي عن الحلف بغير الله ، والوعيد الشديد عليه أن يكون الفاعل لذلك آثماً ، لأنه أقدم على فعل مُحَرَّم ، والإثم لازم من لوازم الحرام . وأما الاستدلال على عدم الإثم بما ورد في غاية الندرة والقلّة كحديث : « أَفْلَحَ وَأَيُّهُ إِنْ صَدَقَ » <sup>(١)</sup> فمن الغرائب والمغالظ . وكيف تُهمل المناهي والزّواجر التي وردت مَوْرَداً يقرب من التواتر بمثل هذا الذي تعرّض العلماء لتأويله بوجوه من وجوه التأويل التي يجب استعمالها والمصير إليها فيما خالف السنن الظاهرة المشتهرة . على أنه قد تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه الأمة يدل على اختصاصه به . وأما التّسوية في التعظيم فهي مُوجبة للإثم الشديد لمجردّها . ولو كانت في غير اليمين . بل ذلك نوع من أنواع الإشراف بالله سبحانه . وهكذا ما تضمن كُفْراً أو فسقاً فإنه يَأْثِم بمجرد ذلك . وقد وردت الأدلة بأن الحالف بما يقتضي الكفر يلزمه ما حلف به . ويكون كما قال . وورد أنه يُؤمر بأن يقول : « لا إله إلا الله » <sup>(٢)</sup> وذلك يدل على خروجه من الإسلام . وهكذا إذا جاء بما يدل على ذلك من غير يمين فإنه يكون رَدّة .

---

(١) الحديث هنا بلفظ مسلم أخرجه من رواية إسماعيل بن جعفر عن طلحة بن عبيدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم عندما جاء الرجل النجدي يسأل عن الإسلام ثم أدبر بعد أن أفاده النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : « والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفلح - وأيّه - إن صدق . أو دخل الجنة - وأيّه - إن صدق » ، ولأبي داود مثله لكن بحذف « أو » .

وقد أجاب ابن حجر عن سؤال من سأل عن الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالآباء . فقال : إن ذلك كان قبل النهي . أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف . أو فيه إضمار إسم الرب . وينحو هذا أجاب النووي في شرحه للحديث . صحيح البخاري يشرح الفتح ١٠٦/١ . صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٣/١ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله » إلخ .

وأخرجه ابن ماجه أيضاً من حديث أبي هريرة . كما روى عن مصعب بن سعد عن سعد قال حلفت باللات والعزى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ثم انفت عن يسارك ثلاثاً وتعوذ ولا تعد . صحيح البخاري يشرح الفتح ٥٣٦/١ سنن ابن ماجه ٦٧٨/١



## فصل

وَلِلْمُحْلِفِ عَلَى حَقِّ بِمَالِهِ التَّحْلِيفِ بِهِ نِيَّتُهُ <sup>(١)</sup> . وَإِلَّا فَلِلْحَالِفِ إِنْ كَانَتْ . وَاحْتِمَالُهَا  
اللفظ بِحَقِيقَتِهِ أَوْ مَجَازِهِ وَإِلَّا اتَّبَعَ مَعْنَاهُ مِنْ عُرْفِهِ . ثُمَّ عُرِفَ بَلَدُهُ . ثُمَّ مَنْشَأَتُهُ . ثُمَّ الشَّرْعُ .  
ثُمَّ اللُّغَةُ ، ثُمَّ حَقِيقَتُهَا ، ثُمَّ مَجَازُهَا <sup>(٢)</sup> . فَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ لهُمَا . وَلِلصَّلَامِ وَالصَّرْفِ صَحِيحًا .  
أَوْ فَاسِدًا مُعْتَادًا <sup>(٣)</sup> . وَلَمَّا تَوَلَّاهُ مُطْلَقًا ، أَوْ أَجَازَهُ ، أَوْ أَمَرَ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَدْ تَوَلِيَهُ .

وَيَحْنُثُ بِالْعِتْقِ وَنَحْوِهِ فِيمَا حَلَفَ لِيَبْعَهُ . وَالنِّكَاحُ وَتَوَابِعُهُ <sup>(٤)</sup> ، لَمَّا تَوَلَّاهُ أَوْ أَقْرَبَهُ  
مُطْلَقًا لَا الْبِنَاءَ وَنَحْوَهُ فَكَالْبَيْعِ <sup>(٥)</sup> . وَالنِّكَاحُ لِلْعَقْدِ . وَسِرُّهُ لَمَّا حَضَرَهُ شَاهِدَانِ . وَالتَّسْرِي  
لِلْحَجَبَةِ وَالْوَطْءِ ، وَإِنْ عَزَلَ <sup>(٦)</sup> . وَالْهَبَةُ وَنَحْوُهَا لِلْإِيجَابِ بِلَا عَوَضٍ . لَا لِلْمَصَدَقَةِ  
وَالنَّذْرِ وَالْكَفَالَةِ لِتَدْرِكَ الْمَالِ أَوْ الزَّوْجَةِ . وَالْخُبْزُ لَهُ . وَلِلْفَتَيْتِ كِبَارًا . وَالْإِدَامُ لِكُلِّ  
مَا يُؤْكَلُ بِهِ الطَّعَامُ غَالِبًا إِلَّا الْمَاءُ وَالْمِلْحُ لِلْعَرَفِ <sup>(٧)</sup> . وَاللَّحْمُ لِحَسَدِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ .  
وَشَحْمُ ظُهُورِهَا ، وَالشَّحْمُ لَشَحْمِ الْأَلْيَةِ وَالْبَطْنِ . وَالرُّؤُوسُ لِرُّؤُوسِ الْغَنَمِ وَغَيْرِهَا

(١) لَا تَأْثِيرَ لِنِيَةِ الْمُحْلِفِ فِي الْيَمِينِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

أحدهما أَنْ يَكُونَ اسْتِحْلَافُهُ عَلَى حَقِّ يَسْتَحِقُّهُ عَلَى الْحَالِفِ . فَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَحِقُّهُ كَانَتْ النِّيَّةُ نِيَةَ الْحَالِفِ الثَّانِي . أَنْ يَسْتَحْلِفَ  
بِمَالِهِ التَّحْلِيفُ بِهِ . وَهُوَ الْحَلْفُ بِأَلْفِهِ . أَمَّا لَوْ اسْتَحْلِفَ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعِتَاقِ أَوْ النَّذْرِ كَانَتْ النِّيَّةُ نِيَةَ الْحَالِفِ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ١٠/٤  
(٢) إِذَا لَمْ تَكُنِ الْيَمِينُ عَلَى حَقِّ يَسْتَحِقُّهُ الْمُحْلِفُ . أَوْ كَانَتْ عَلَى حَقِّ لَكِنْ حَلَفَ بِمَا لَيْسَ لَهُ التَّحْلِيفُ بِهِ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلِلْحَالِفِ  
نِيَّتُهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ . وَاحْتِمَالُهَا الْفَرْقُ بِحَقِيقَتِهِ أَوْ مَجَازِهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ اتَّبَعَ مَعْنَاهُ فِي عُرْفِهِ ... إلخ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ١١/٤ .  
(٣) الْمَقْصُودُ أَنَّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ اسْمُ لُهُمَا وَاسْمٌ لِلصَّرْفِ وَالسَّلَامِ سَوَاءٌ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا أَمْ فَاسِدًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّعَامُلُ بِالْفَاسِدِ  
مُعْتَادًا فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ١٣/٤ .

(٤) تَوَابِعُ النِّكَاحِ : كَالرَّجْعَةِ وَالطَّلَاقِ .

(٥) الْمُرَادُ : أَنَّ الْبِنَاءَ وَنَحْوَهُ كَالْبَيْعِ فِي الْيَمِينِ . فَلَوْ حَلَفَ لِابْنِي الدَّارِ . أَوْ لِأَهْلِهِمَا . أَوْ لِأَخِيهِ هَذَا الثَّوْبِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .  
فَإِنْ حَكَمَهُ حُكْمُ الْبَيْعِ . فَإِنْ كَانَ يَعْتَادُ تَوَلِيَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَحْنُثْ إِذَا أَمَرَ غَيْرَهُ وَإِنْ كَانَ يَعْتَادُ الْإِسْتِثْنَاءَ حَنْتَ بِأَمْرِ غَيْرِهِ . شَرْحُ  
الْأَزْهَارِ ١٥/٤ .

(٦) النِّكَاحُ اسْمٌ لِلْعَقْدِ . فَإِنْ حَلَفَ لِيَنْكَحَنِي سَرًا لَمْ يَحْنُثْ إِذَا حَضَرَ الْعَقْدَ شَاهِدَانِ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِمَا . وَإِنْ حَلَفَ لَا  
يَتَسَرَّى بِأَمْتِهِ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ إِذَا حَجَبَهَا وَوَطَّئَهَا وَلَوْ عَزَلَ . فَلَوْ وَطَّئَهَا وَلَمْ يَحْجِبْهَا لَمْ يَحْنُثْ . وَكُلُّمَا لَوْ حَجَبَهَا مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ . شَرْحُ  
الْأَزْهَارِ ١٦/٤ .

(٧) الْإِدَامُ اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُؤْكَلُ بِهِ الطَّعَامُ غَالِبًا إِلَّا الْمَاءَ وَالْمِلْحَ . فَإِذَا أَكَلَ الْخُبْزَ بِهِمَا لَمْ يَحْنُثْ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِإِدَامٍ . فَإِنْ جَرَى  
عَرَفَ بِأَنَّهُمَا إِدَامٌ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ حَنْتَ بِهِمَا فِي تِلْكَ الْجِهَةِ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ١٧/٤ .

إلا لعرف . والفاكهة لكل ثمرة تؤكل وليست قوتاً ولا دواءً ولا إداماً ، والعشاء لما يعتاد تعشيه . والتعشي لما بعد العصر إلى نصف الليل ، وهذا الشيء لأجزاء المشار إليه على أي صفة كانت إلا الدار فما بقيت فإن الثبس المعين المحلوف منه بغيره لم يحنث ما بقي قدره <sup>(١)</sup> . والحرام لما يحل حال فعله ، والحلي للذهب والفضة ونحوها إلا خاتمة الفضة . ويعتبر حال الحالف والسكون للبث مخصوص يعد به ساكناً <sup>(٢)</sup> . ودخول الدار لتواري حائطها ولو تسلقاً إلى سطحها ، ومع اللبس والمساكنة والخروج والدخول على الشخص والمفارقة بحسب مقتضى الحال <sup>(٣)</sup> ، والوفاء بعم الحوالة والإبراء . ورأس الشهر لأول ليلة منه . والشهر إلى آخر جزء منه ، والعشاء إلى ثلث الليل إلا لقربي في آخره . والظهر إلى بقية تسع خمساً ، والكلام لما عدا الذكر المحض منه ، والقراءة للتلفظ ، والصوم ليوم ، والصلاة لركعتين ، والحج للوقوف ، وتركها لترك الإحرام بها ، والمشي إلى ناحية لوصولها والخروج والذهاب للإبتداء بنيهته <sup>(٤)</sup> ، وإلا بإذني للتكرار .

(١) مثلاً لذلك بما لو حلف لا آكل هذه الرمانة . فاختلطت بمحسورات فأكلهن إلا واحدة لم يحنث لاحتمال أن تكون هي الباقية والأصل براءة الذمة . شرح الأزهار ٢٠/٤ .

(٢) مثال ذلك : لو حلف لاسكن داراً لم يحنث بمجرد الدخول . ما لم يدخل أو أهله بنية السكنى . شرح الأزهار ٢١/٤ .

(٣) هذه العبارة اشتملت على خمس مسائل هي :

الأولى : منع اللبس . فلو حلف لا لبس ثوبه غيره حنث بلبس السارق والمأذون . فإن نوى باختياره حنث بالمأذون لا بالسارق . وهكذا

الثانية : منع المساكنة . فمن حلف لا ساكن زيداً في هذه الدار فبها بحائط وبابين لم يحنث إلا إن نوى لاجتماعهما فإنه يحنث . ومن حلف لا ساكن أهله في هذه الدار فدخلها ليلاً أو نهاراً وأكل فيها وشرب وجامع وعمل غير ذلك مما يعمل الزائر لم يحنث وإن نام فيها بالليل أو بالنهار حنث .

الثالثة : منع الخروج . فمن حلف لا خرجت زوجته وقد أرادت الخروج . فوقفت ثم خرجت بعد ساعة . فإنه يحنث إن كانت عادت أنها لا تخرج . فإن كانت عادت الخروج لم يحنث إلا إذا قصد أمراً بعينه . فاما إذا حلف لا يخرج ضيفه بر بأكلهم الطعام المعتاد .

الرابعة : منع الدخول على الشخص . فلو حلف لا يدخل على زيد . فدخل عليه المسجد أو السوق أو بيت الحالف لم يحنث إلا بالقصد والموافقة . فإن دخل بيت زيد وهما سواء أو الحالف أو على حنث ولو لم يوافقه فإن كان الحالف أدنى لم يحنث إلا بالقصد والموافقة كدخول السقاء بيت الأمير .

الخامسة : منع المفارقة . فلو حلف ألا يفارق غريمه حتى يأخذ منه حقه ففر الغريم أو قام هو لحاجة حنث إن نوى أن يراصده ففرط . شرح الأزهار ٢٢/٤ .

(٤) مثلاً لذلك بما إذا حلف ليخرجن إلى بلد كذا . وليذهبن إليه . فابتدأ الخروج والذهاب بنية الوصول إليه بر بذلك وإن لم يصله . شرح الأزهار ٢٦/٤ .

وليس من الإيذان<sup>(١)</sup> ، والدّرهم لما يُعامل به من الفضة ولو زائفاً ، ورطل من كذا لَقَدْرُه منه ولو مُشاعاً .

قوله : « فصل : وللمحلف على حق بما آله التّحليف به نيّته » .

أقول : هكذا ورد الدّليل ، فأخرج أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يمينك على ما يصدقك به صاحبك »<sup>(٢)</sup> ، وفي لفظ لمسلم وابن ماجه من هذا الحديث : « اليمين على نيّة المُستَحْلِف »<sup>(٣)</sup> ، ومعنى هذا الحديث ظاهر واضح ، وإيراد الأبحاث المتضمنة للتشكيك فيه حاصلها الرّد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وأما قوله : فللحالف إن كانت « إلخ فقد حكى الإجماع على ذلك القاضي عياض والنّووي<sup>(٤)</sup> ، ويدل عليه حديث سُويّد بن حَنْظَلَة قال : « خرجنا نريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعنا وائل بن حُجْر ، فَأَخَذَهُ عَدُوٌّ لَهُ ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا ، وَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَخِي ، فَخَلَّى عَنْهُ ، فَأَتَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرْتُ [ ذَلِكَ ] لَهُ ، فَقَالَ : أَنْتَ كُنْتَ أَبْرَهُمْ وَأَصْدَقَهُمْ ، صَدَقْتَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ »<sup>(٥)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، ورجاله ثقات ، وهو من رواية إبراهيم بن عبد الأعلى عن جدّته عن سُويّد بن حَنْظَلَة ، وعزّاه المنذري إلى مسلم ، فينظر في صحة ذلك<sup>(٦)</sup> .

---

(١) من قال لامرأته : والله لا أخرجك إلا بإذني كان ذلك للتكرار . فإذا لم يكرر الإذن في كل خروج حنت . بخلاف ما لو قال إلا أن أذن لك فإنها لا تقتضي التكرار . وتنحل اليمين بحت مرة فيهما جميعاً وليس الإذن مشتقاً من الإيذان الذي هو الإعلام . وإنما هو بمعنى الرضا . فلو رضي بقلبه ولم ينطق بالإذن وأخرجت لم يحنث . شرح الأزهاري ٢٦/٤ .

(٢) صحيح مسلم يشرح النووي ١٩٧/٤ . سنن ابن ماجه ٦٨٦/١ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٢٦/٨ .

(٣) صحيح مسلم يشرح النووي ١٩٨/٤ . سنن ابن ماجه ٦٨٥/١ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٢٦/٨ .

(٤) يرجع إلى ما نقله النووي في تعليقه على حديث الباب في شرحه لصحيح مسلم ١٩٧/٤ . كما يرجع إلى قول القاضي عياض في نيل الأوطار على المتقى ٢٢٧/٨ .

(٥) الحديث سكت عنه أبو داود . وقال المنذري : أخرجه ابن ماجه . وسويد بن حنظلة لم ينسب ولا يعرف له غير هذا الحديث .

مختصر السنن للمنذري ٣٥٩/٤ . سنن ابن ماجه ٦٨٥/١ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٢٥/٨ .

(٦) لقد صدق ظن الشوكاني في هذا فالنسخة المحققة من مختصر السنن للمنذري ليس فيها ذكر لتخريج مسلم للحديث . وقد اقتصر قول المنذري على العبارة التي أوردتها في التعليقة السابقة مما يرجع أن المخطوطة التي وقعت في يد الشوكاني واعتمد عليها وقع فيها تحريف من الناسخ . مختصر السنن للمنذري ٣٥٩/٤ .

وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لسويد أن يمينه بآرة صادقة ، وأوضح له أن لذلك وجهاً إن كان مقصوداً له وإن لم يكن مقصوداً له ، فقد صحّ حلفه وبرّ في يمينه لما حصل بها من تخليص رجل من المسلمين من يد ظالمه ، وما ذكره من تقديم ما يدل عليه العرف ، فوجهه ظاهر ، لأن الحالف إنما يقصد في يمينه ما يتعارف به أهل بلده .

والحاصل أنه يُحمل كلامه على ما هو الغالب على قصده السابق إلى إرادته ، وإن كان ممن يعرف لغة العرب ، أو يعرف ما نقله الشرع عنها صار بعد ذلك النقل معنى شرعياً ، فإنه لا يحمل على ذلك مع وجود العرف المستقرّ الشائع المتقرر عند الحالف وقومه ، فإن كان لا عرف في ذلك الذي تكلم به ، كان الرجوع في مثله إلى المعنى العربيّ أو الشرعيّ إن كان الحالف ممن يعرفهما ، ويتكلم بهما . ويُقدم المعنى الحقيقيّ على المعنى المجازي ، ويُقدم الشرعيّ على اللغوي ، وهكذا اعتبار صحيح لا بد منه ، ولا وجه للاعتراض عليه للقطع بأن المقاصد والإرادات هي التي يُحمل عليها الكلام ، وكل متكلم لا يريد إلا ما هو الغالب في لسانه ، ولسان قومه ، ولو حمل كلامه على غير ذلك لكان حملاً للكلام على خلاف ما هو المراد منه ، والمقصود به ، وذلك غلط أو مغالطة .

وقد أطال المصنّف من ذكر هذه الأمثلة الحزبية إلى آخر الفصل ، وذلك يُنافي ما هو المقصود له من الاختصار ، ولا يتعلّق به كثير فائدة ، لأن غاية ما فيه بيان ما هو السابق إلى الفهم في هذه الأمور في عرف المصنّف وأهل عصره من جهته ، والأعراف تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، فإذا كان عرف الحالف مخالفاً لشيء من هذه الصور التي ذكرها المصنّف كان الاعتماد على عرفه لا على ما ذكره المصنّف هاهنا ، مع أن ذكر هذه الصور مفسدة ، وهي أنه يظنّ المقصرون أن الرجوع إليها مُحْتَم ، وأن حمل كلام الحالف عليها مُتَعَيّن وإن كان عرفه مخالفاً لها ، وهذا ظن باطل ، وخيال مختلّ ، وتوهم فاسد ، وإن كان ما ذكره المصنّف في بعض هذه الصور بياناً للمعنى اللغوي أو الشرعي فقد عرفت أنه لا يُصَار إلى ذلك إلا عند عدم العرف .

## فصل

وَيَحْنُثُ الْمُطْلَقُ بِتَعَذُّرِ الْفِعْلِ بَعْدَ امْكَانِهِ ، وَالْمَوْقُوتُ بِخُرُوجِ آخِرِهِ مَتَمَكِّنًا مِنَ الْبَرِّ وَالْحِنْثِ وَلَمْ يَبْرَ ، وَالْحَالِفُ مِنَ الْجِنْسِ بِبَعْضِهِ وَلَوْ مُنْهَصِرًا إِلَّا فِي عَدَدٍ مُنْصُوصٍ <sup>(١)</sup> . وَمَا لَا يُسَمَّى كُلَّهُ بِبَعْضِهِ كَالرَّغِيفِ <sup>(٢)</sup> ، وَإِلَّا مُثَبَّتَ الْمُنْهَصِرَ ، وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ ، وَالْمَعْطُوفُ بِالْوَاوِ فَبِمَجْمُوعِهِ لَا مَعَ « لَا » ، أَوْ بَاوِ فَبِوَاحِدٍ . فَيَنْحَلَّ <sup>(٣)</sup> . وَيَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا غَيْرَ مُسْتَعْرِقٍ . وَبِالْثَنِيَّةِ دَيْنًا فَقَطْ . وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِعُمُومِ الْمَخْصُوصِ إِلَّا مِنْ عَدَدٍ مُنْصُوصٍ <sup>(٤)</sup> ، وَلَا تُكَرَّرُ الْكُفَّارَةُ بِتَكَرُّرِ الْيَمِينِ أَوْ الْقَسَمِ مَا لَمْ يَتَعَدَّدَ الْجَزَاءُ وَلَوْ مُخَاطَبٌ بِنَحْوِ : لَا كَلَّمْتُكَ .

قوله : « فصل : وَيَحْنُثُ الْمُطْلَقُ بِتَعَذُّرِ الْفِعْلِ بَعْدَ امْكَانِهِ » .

أقول : هذا كلامٌ مَعْقُولٌ المعنى ، واضح الوجه ، فَإِنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ إِذَا امْكَانَ ثَمَّ تَعَذَّرَ بَعْدَ الْإِمْكَانِ فَقَدْ حَصَلَ الْحِنْثُ بِعَدَمِ إِمْكَانِ الْوَفَاءِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبٌ

(١) الحالف من الجنس يحنت ببعضه ولو كان المحلوف منه منحصراً ، ومثلوا لذلك بما إذا حلف لا كلم الناس أو لا شرب اللبن . فهذا حلف من جنس غير منحصر ، وإن حلف لا لبس ثيابه فهذا حلف من جنس منحصر . وفي المنحصر وغير المنحصر يحنت ببعض ذلك الجنس إلا أن يكون ذلك الجنس محصوراً في عدد منصوب عليه . فإنه لا يحنت بالبعض بل بالجميع . مثلاً ذلك أن يحلف لا لبس عشرة ثياب فإنه لا يحنت إلا بالعشرة لا دونها . شر شرح الأزهاري ٢٨/٨ .

(٢) ما لا يسمى كله ببعضه لا يحنت إلا بجميعه كالرغيف . فلو حلف لا أكل رغيفاً فأكل بعضه لم يحنت لأنه لا يسر رغيفاً . شرح الأزهاري ٢٩/٤ .

(٣) مثال مثبت المنحصر كما لو حلف ليلبس ثيابه لم يبر إلا بمجموع الثياب . ومثال المحلوف عليه كما لو حلف على نساء والله لا دخلتن الدار لم يحنت إلا بسخول مجموعهن . ومثال المعطوف بالواو كما لو حلف لا لبس هذا الثوب وهذا الثوب و هذا الثوب . أو ليلبس هذا الثوب وهذا الثوب وهذا الثوب . لم يحنت في النفي إلا بالمجموع ولا يبر في الإثبات إلا به . وهو لا يبر في هذه الصور كلها إلا بالمجموع إلا أن تكون له نية . أما لو عطف بالواو مع لا نحو أن يقول : والله لا أكلت ولا شربت ركبت . أو كان المطف بأو نحو والله لا أكلت أو شربت أو ركبت فبواحد أي يحنت بأحدها وتنحل اليمين . شرح الأزهاري ٤/٤ .

(٤) يصح الاستثناء منه أو عليه بشرط أن يكون متصلاً . وأن يكون غير مستغرق للمستثنى منه فإن كان مستغرقاً بطل الاء وبقي المستثنى منه ثابتاً . ويصح أن يستثنى بالثنية فيما بينه وبين الله تعالى لا في ظاهر الحكم وإن لم يلفظ بعُموم المخصوص ! يكون الاستثناء من عدد منصوب فإنه لا يصح الاستثناء بالثنية . شرح الأزهاري ٣٠/٤ .

أَوْ حَرَامًا ، وَأَمَّا وَجُوبُ فِعْلِ الْوَاجِبِ . وَتَحْرِيمُ فِعْلِ الْحَرَامِ فَأَمْرُهُ رَاجِعٌ إِلَى صِفَةِ الْفِعْلِ ، فَمَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْفِعْلُ وَجَبَ ، وَمَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ التَّرْكُ نَزَلَ .

وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْإِمْكَانِ ، فَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتِمَّكَنْ بَوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَلَا تَرَائِيهِ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْفِعْلُ أَوْ التَّرْكُ قَوْرًا لَكَانَ التَّكْلِيفُ بِهِ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ .

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ يَحْنُثُ بِانْقِضَاءِ وَقْتِ الْمُؤَقَّتِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْبِرِّ وَالْحِنْثِ فَذَلِكَ . صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الْحَلْفَ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْوَقْتِ كَانَ مُعْتَبَرًا ، فَلَا يُمْكِنُ الْبِرُّ بَعْدَ خُرُوجِهِ .

قَوْلُهُ : « وَالْحَالِفُ مِنَ الْجِنْسِ يَبْعُضُهُ وَلَوْ مُنْخَصَرًّا » .

أَقُولُ : قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ دُخُولَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْجُمُوعِ يُوجِبُ هَدْمَ الْجَمْعِيَّةِ ، وَمَصِيرَهَا لِلْجِنْسِ فَإِذَا حَلَفَ لَا يَلْبَسُ الثِّيَابَ ، وَلَا يَرْكَبُ الدَّوَابَّ حِثَّ يَلْبَسُ ثَوْبَ وَاحِدٍ وَرُكُوبَ دَابَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَكَذَا لَوْ قَالَ : لَا لَبَسُ ثِيَابِهِ ، وَلَا رُكُوبَ دَوَابِّهِ ، فَإِنَّ الْإِضَافَةَ تُفِيدُ مُفَادَ اللَّامِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ يَشْمَلُ الْجَمِيعَ ، فَلَا يَحْنُثُ إِلَّا بِلُبْسِ الْجَمِيعِ أَوْ رُكُوبِ الْجَمِيعِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : هَا هُنَا أَمْرٌ هُوَ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ ، وَ[هُوَ] مَا ذَكَرْنَا مِنْ انْهِدَامِ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ . وَأَمَّا الْمُحْصُورُ بِالْعَدَدِ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْحِنْثَ أَوْ الْبِرَّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِذَلِكَ الْعَدَدِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ يَحْنُثُ بِالْبَعْضِ لَكَانَ مَعْنَى الْعَدَدِ ضَائِعًا .

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَحْنُثُ فِيمَا لَا يُسَمَّى كُلَّهُ بِبَعْضِهِ كَالرَّغِيفِ فَظَاهِرٌ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ لَا يَتَنَاوَلُ الْبَعْضُ وَاحِدَهُ ، وَلَا قَرِينَةٌ تَصْرِفُ الْمَعْنَى إِلَى ذَلِكَ .

وَبَقِيَّةُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَمْرٌ هَا وَاضِحٌ ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ مِنْ عِلْمِ اللَّغَةِ وَالْإِعْرَابِ فَلَا تُطِيلُ الْبَحْثَ بِالْكَلَامِ عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَجْهَهُ ، وَهَكَذَا قَوْلُهُ : إِنَّهَا لَا تَتَكَرَّرُ الْكَفَارَةُ بِتَكَرُّرِ

اليمين أو القسم ، فإنه ممّا لا يَنْبَغِي أن يقع فيه خلاف . والقَسَم هو اليمين كما في كتب اللغة ، فكان أحد الأمرين يعني عن ذكر الآخر .

## فصل

والمَرْكَبَةُ مِنْ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ إِنْ تَضَمَّنَتْ حَتًّا أَوْ مَنَعًا أَوْ تَصَدِيقًا أَوْ بَرَاءَةً فَيَمِينٌ مُطْلَقًا ، وَإِلَّا فَحَيْثُ يَتَقَدَّمُ الشَّرْطُ لَا غَيْرَ <sup>(١)</sup> ، وَلَا لَعْنٌ فِيهَا <sup>(٢)</sup> وَإِذَا تَعَلَّقَتْ أَوْ الْقَسَمُ بِالْدَّخُولِ وَنَحْوِهِ فَعَلًا أَوْ تَرْكًا فَلِلْإِسْتِثْنَاءِ ، لَا لِمَا فِي الْحَالِ ، لَا السَّكُونِ وَنَحْوِهِ فَلِلْإِسْتِمْرَارِ بِحَسَبِ الْحَالِ <sup>(٣)</sup> ، وَمَنْ حَلَفَ لَا طَلَّقَ لَمْ يَحْنُثْ بِفِعْلٍ بِشَرْطٍ مَا تَقَدَّمَ إِيقَاعُهُ <sup>(٤)</sup> .

قوله : « فصل : والمركة إلخ » .

أقول : هذا التركيب لا يَصْدُقُ عليه لغةً ولا شرعاً . أَنَّهُ يَمِينٌ ، فَإِنْ أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ النَّذْرَ كَانَ لَهُ حُكْمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ كَانَ مِنَ التَّعْلِيقِ لِلْعِتْقِ أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ نَحْوِهِمَا بِشَرْطٍ ، نَحْوُ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَعَبْدِي حَرًّا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذَا فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ ، وَقَدَّمْنَا أَيْضًا الْكَلَامَ عَلَى الْمَرْكَبَةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « وَلَا بِالْمَرْكَبَةِ » ، وَلَا وَجْهٌ لِمَا أَدَّاهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهَا يَمِينٌ ، فَإِنْ خِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهَا مُحَرَّرٌ فِي كُتُبِ

---

(١) إِذَا لَمْ تَتَضَمَّنِ الْمَرْكَبَةُ حَتًّا أَوْ مَنَعًا أَوْ تَصَدِيقًا أَوْ بَرَاءَةً فَحَيْثُ يَتَقَدَّمُ الشَّرْطُ عَلَى الْجَزَاءِ يَكُونُ يَمِينًا لَا غَيْرَ أَمَا إِذَا تَقَدَّمَ الْجَزَاءُ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ يَمِينًا . شرح الأزهاري ٣٢/٤ .

(٢) الْيَمِينُ الْمَرْكَبَةُ لَا يَدْخُلُهَا اللَّعْنُ كَمَا يَدْخُلُهَا الْقَسَمُ مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَحْلِفَ بِطُلُقِ امْرَأَتِهِ أَوْ عِتْقِ عِبْدِهِ مَا فِي مَنْزِلِهِ طَعَامٌ . وَهُوَ يَظُنُّ عَدَمَهُ . فَانْكَشَفَ فِيهَا طَعَامٌ فَإِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ وَلَوْ بِأَقْلٍ مَا يَطْحَنُ . شرح الأزهاري ٣٣/٤ .

(٣) مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ سَكَنْتِ هَذِهِ الدَّارَ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَالُ الْحَلْفِ سَاكِنَةً وَاسْتَمَرَّتْ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ طَلَّقَتْ لَا إِنْ خَرَجَتْ فِي الْحَالِ أَوْ تَأْهِتَ لِلذَّكَاءِ فَانْهَيْتَ . شرح الأزهاري ٣٣/٤ .

(٤) مِثْلُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ . ثُمَّ حَلَفَ يَمِينًا لَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ إِذَا دَخَلَتْ الدَّارَ فَطَلَّقَتْ بِالطَّلَاقِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْيَمِينِ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِوُقُوعِ هَذَا الطَّلَاقِ الَّذِي تَقَدَّمَ إِيقَاعُهُ عَلَى الْيَمِينِ . فَأَمَّا لَوْ قَدَّمَ الْيَمِينُ عَلَى الشَّرْطِ فَدَخَلَتْ طَلَّقَتْ الْمَرْأَةَ وَحَنَّتِ الزَّوْجَ . شرح الأزهاري ٣٤/٤ .

الخلاف وقد استوفى ذلك ابن رُشد المالكي في نهايته<sup>(١)</sup> ، وقد ذهب أهل الظاهر إلى أنها ليست يمين ولا نذر ، ولا يتعلّق بها حنث ، ولا يلزم الوفاء بها .

---

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٣٢٩/١ .



## باب الكفارة

وَالْكَفَّارَةُ تَجِبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ عَلَى مَنْ حَنِثَ فِي الصَّحَّةِ مُسْلِمًا ، وَلَا يُجْزِيءُ التَّعَجِيلُ ،  
وهي إمَّا عِنْتُ يُتَنَاوَلُ كُلُّ الرَّقَبَةِ بِلَا سَعْيٍ ، وَيُجْزِيءُ كُلُّ مَمْلُوكٍ إِلَّا الْحَمْلَ وَالْكَافِرَ  
وَأُمُّ الْوَلَدِ وَمُكَاتِبًا كَرِهَ الْفَسْخَ ، فَإِنْ رَضِيَهِ اسْتَرْجَعَ مَا قَدْ سَلَّمَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ كُسُوءُ  
عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مَصْرُفٍ لِلزَّكَاةِ مَا يَغْمُّ الْبَدَنَ أَوْ أَكْثَرَ إِلَى الْجَدِيدِ أَقْرَبُ ثَوْبًا أَوْ قَمِيصًا ،  
أَوْ إِطْعَامُهُمْ وَلَوْ مُفْتَرِقِينَ عَوْنَتَيْنِ <sup>(١)</sup> بِإِدَامٍ وَلَوْ مُفْتَرِقَتَيْنِ ، فَإِنْ فَاتُوا بَعْدَ الْأُولَى اسْتَأْنَفَ ،  
وَيَضْمَنُ الْمُتَمَنِّعُ <sup>(٢)</sup> أَوْ تَمْلِكُ كُلِّ مِنْهُمْ صَاعًا مِنْ أَيْ حَبٍّ أَوْ تَمْرٍ يُقْتَاتُ أَوْ نِصْفَهُ بُرًّا  
أَوْ دَقِيقًا ، وَلِلصَّغِيرِ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا ، وَيُقَسَّطُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْوَلِيِّ إِلَّا فِي التَّمْلِكِ ،  
وَيَصِحُّ التَّرْدِيدُ فِي الْعَشْرَةِ مُطْلَقًا لَا دُونَهُمْ <sup>(٣)</sup> ، وَإِطْعَامُ بَعْضٍ ، وَتَمْلِكُ بَعْضُ كَالْعَوْنَتَيْنِ ،  
لَا الْكُسُوءُ وَالْإِطْعَامُ ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ أَحَدُهُمَا قِيمَتَهُ تِنْمَةً الْآخَرَ ، فَالْقِيمَةُ تُجْزِيءُ عَنْهُمَا فِي  
الْأَصَحِّ إِلَّا دُونَ الْمَنْصُوصِ عَنْ غَيْرِهِ <sup>(٤)</sup> ، وَمَنْ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا اسْتَشْتِي ، أَوْ يَبْنِي وَبَيْنَ مَالِهِ  
مَسَافَةٌ ثَلَاثَ ، أَوْ كَانَ عَبْدًا صَامًا ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً ، فَإِنْ وَجَدَ أَوْ عَتَقَ وَوَجَدَ خِلَالَهَا اسْتَأْنَفَ ،  
وَمَنْ وَجَدَ لَا يَخْدِي كَفَارَتَيْنِ قَدَّمَ غَيْرَ الصَّوْمِ .

(١) العونة : الأكل مرة . هامش شرح الأزهار .

(٢) إذا أكل المساكين أو أحدهم عونة وامتنع من أكل العونة الأخرى وجب أن يضمن العونة التي أكلها . شرح الأزهار

. ٣٨/٤ .

(٣) الترديد : أن يصرف إليهم كفارات متعددة وقوله : « مطلقاً » أي سواء اختلفت أسبابها أم اتفقت وسواء كان المخرج  
جنساً أو جنسين وسواء وجد غير العشرة من المساكين أم لا أما دون العشرة فلا يصح صرف كفارة اليمين في أقل من عشرة . بل  
ينتظر إلى أن يكمل العشرة . شرح الأزهار ٤٠/٤ .

(٤) لا يجوز أن يخرج بعض الكفارة كسوة وبعضها إطعاماً إلا أن يجعل أحدهما تنمة الأخرى فحينئذ يجوز فالقيمة تجزيه عنهما  
في الأصح فلو أخرج قيمة الطعام إلى الفقراء أو قيمة الكسوة أجزأ ذلك . إلا إذا أخرج دون المنصوص عن غيره فإنه لا يجوز  
نحو أن يخرج دون صاع مما قد نص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على أن الواجب منه قدر صاع . شرح الأزهار ٤١/٤ .

قوله : « باب : والكفارة تجب من رأس المال » .

أقول : قد ذكر الله سبحانه في الكتاب العزيز أن هذه الكفارة هي كفارة الأيمان <sup>(١)</sup> . فأفاد ذلك أنها واجبة على من حنث في يمينه ، وأما التفصيل بين كونها من رأس المال أو من الثلث فبني على ما سيأتي في الوصايا ، وسيأتي الكلام عليه ، ويؤيد وجوب الكفارة ما قدمنا من الأحاديث المشتملة على الأمر بالتكفير لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه » <sup>(٢)</sup> .

قوله : « ولا يُجزئ التعجيل » .

أقول : يدل على هذا ما في الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما بلفظ : « فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » ، وفي لفظ للنسائي وأبي داود من حديث عبد الرحمن ابن سمرة : « إذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير <sup>(٣)</sup> ، وفي صحيح مسلم من حديث عدي بن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير » <sup>(٤)</sup> .

وفي هاتين الروايتين دليل على جواز إخراج الكفارة قبل الحنث ، ويجمع بينهما وبين سائر الروايات المبرحة بتأخير الكفارة عن الحنث بأن الكل جائز ، ويعكز على هذه الرواية المبرحة بالترتيب بلفظ « ثم » ، فإنها تدل على أن تقديم الكفارة على الحنث متحتم ، ولا يعارضها رواية تأخير الكفارة لأنها بالواو ، والواو لمطلق الجمع ، ولا تدل على الترتيب . وهذه الروايات المبرحة بتأخير الكفارة معارضة بما ذكرنا من حديث عدي بن حاتم ، فإنه قدم الكفارة في هذه الرواية ، وأخر الحنث ، كما قدم الحنث في

(١) يرجع إلى الآية الكريمة ٨٩ من سورة المائدة وقد مرّت في صدر الجزء .

(٢) سبق التعليق على الحديث ص ١٢ .

(٣) قال في المنتقى وهو صريح في تقديم الكفارة . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٦/٨ . مختصر السنن للمنبري ٣٦٢/٤ .

(٤) لفظ مسلم : « إذا حلف أحدكم على يمين فرأى خيراً منها » إلخ . واللفظ هنا مطابق لما في المنتقى . مسلم بشرح النووي

١٩٥/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٦/٨ .

تلك الروايات وأخر الكفارة ، والكل بلفظ الواو التي لمطلق الجمع ، فتبقى رواية الترتيب بشم خالصة عن المعارض ، وقد صححها ابن حجر<sup>(١)</sup> في بلوغ المرام ، وأخرج نحوها أبو عوانة في صحيحه ، وكذلك الحاكم أخرج نحوها عن عائشة<sup>(٢)</sup> ، وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة بلفظ : « فليَكْفَر عن يمينه ثم ليَفْعَل الذي هو خير »<sup>(٣)</sup> .

فهذه الأحاديث متعاضدة على تقديم الكفارة على الحنث . قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup> : رَأَى رَّبِيعَةَ وَالْأَوْزَاعِي وَمَالِكُ وَاللِّيثُ وَسَائِرُ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ غَيْرُ أَهْلِ الرَّأْيِ - يعني الحنفية - أن الكفارة تجزئ قبل الحنث ، إلا أن الشافعي استثنى الصَّيَّامَ ، فقال : لا يُجْزَى إلا بعد الحنث ، قال : وعن مالك روايتان ، ووافق الحنفية أشهب من المالكية ، وداود الظاهري ، وخالف داود مِنْ أَصْحَابِهِ ابْنُ حَزْمٍ ، وذكر عِيَّاضُ أَنَّ عِدَّةً مِنْ قَالِ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْكُفَّارَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا ، قال : وتبعهم فقهاء الْأَمْصَارِ إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ ، وقد استوفيت هذا البحث في شرح المنتقى<sup>(٥)</sup> ، فليرجع إليه .

قوله : « وهي إما عتق » الخ .

أقول : كان على المصنف أن يقتدي بالكتاب العزيز ، فيقدم ما قدمه ، ويؤخر ما أخره . وما يظن من أن العتق أفضل فهو مجرد دعوى ، فإن الْأَفْضَلَ هو ما بدأ الله به ، وإن كان غَيْرُهُ أَكْثَرَ قِيَمَةً مِنْهُ ، وقد ثبت مشروعية الابتداء بما بدأ الله سبحانه به ، كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ »<sup>(٦)</sup> وهو الصحيح .

(١) بلوغ المرام بشرح سبل السلام ١٠٣/٤ .

(٢) نيل الأوطار على المنتقى ٢٤٧/٨ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) عبارة ابن المنذر أوردها ابن حجر في التعليق على أحاديث الباب ومن المرجح أن المصنف نقلها عنه هنا وفي نيل الأوطار . فتح الباري على البخاري ٦٠٩/١١ . نيل الأوطار ٢٤٧/٨ .

(٥) نيل الأوطار على المنتقى ٢٤٧/٨ .

(٦) من حديث جابر عند مسلم : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا قرأ » إن الصفا والمروة من شعائر الله « أبداً بما بدأ الله به . فبدأ بالصفا » إلى آخر الخبر وهو عند أحمد والنسائي بمعناه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٥٩/٥ .

قوله : « ويجزيء كل مملوك » .

أقول : هذا هو الأعمل المرجوع إليه مع الإطلاق كما في الآية ، ومن اشترط الإيمان جعل هذه الآية المطلقة مُقَيِّدَةً بِآية كَفَّارَةِ الْقَتْلِ ، والكلام في جواز هذا التقييد أو عدمه مُسْتَوْفَى فِي الْأَصُول . والظاهر أنه لا وجه للقول بالتقييد ، لأن ذَنْبَ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ مُغْلَظٌ ، وذَنْبَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مُخَفَّفٌ ، ولا يُقَيَّدُ ما هو مُخَفَّفٌ بما هو مُغْلَظٌ ، فإنه اختلاف يوجب بقاء المطلق على إطلاقه ، ولا سيما مع اختلاف السبب ، فإنه بمجرد ما منع من التقييد وأما استثناء الحمل فصحيح ، لأنه لا يَصْدُقُ عليه وقت عِتْقِهِ عن الكفارة أنه رقبة مملوكة وأما استثناء الكافر فلا وَجْهَ له ، لأنه قد جاز تملكه ، فأجزأ عتقه عن الكفارة .

وأما استثناء أم الولد والمكاتب فصحيح لأنهما قد صاروا مستحقين للعتق بسبب آخر قوله : « أو كُسُوة عَشْرَةَ مَسَاكِينَ » إلخ .

أقول : لا وجه لقوله : « مَصْرُفٌ لِلزَّكَاةِ » بل المعتبر مَنْ صَدَقَ عَلَيْهِ مَعْنَى الْمَسْكِنَةِ ، وإن مَنَعَ مِنْ صَرْفِ الزَّكَاةِ فِيهِ مانع آخر كَالْهَاشِمِيِّ ، ودَعَوَى أَنْ الْكُفَّارَةَ لَا تَحِلُّ لَهُمْ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ ، والقول بأنها من أَوْسَاخِ النَّاسِ ، وأنه لَا يَحِلُّ لِهَاشِمِيٍّ مَا كَانَ كَذَلِكَ . مَنَقُوضٌ بِصَدَقَةِ النَّفْلِ ، فإنها من أَوْسَاخِ النَّاسِ ، ولعله قد تقدم لنا كلام على قول المصنف « ويحل لهم ما عدا الزكاة والفطرة والكفارات » فيرجع إليه . والمراد ما يصدق عليه أنه كسوة لغة أو شرعاً فإن كان الثوب الواحد يقال له كُسُوة كان وحده مُجْزِئاً ، وإن كان لا يصدق إلا على ثوبين أو أكثر فلا بد من ذلك ، ولكنه قد كثر في لسان العرب وفي عبارات أهل الإسلام قولهم : « ثَوْباً كَسَاهُ » ، « كَسَاهُ جُبَّةً » ، « كَسَاهُ قَمِيصاً » ، فأفاد ذلك أن الثوب الواحد يكفي . وأما ما رُوي مرفوعاً<sup>(١)</sup> أن الكسوة عبادة لكل مسكين ، فلم يصح من وجه تقوم به الحجة .

(١) الخبر أخرجه ابن مردويه بسنده عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : « أو كسوتهم » قال : « عبادة لكل مسكين » . قال ابن كثير : حديث غريب . تفسير ابن كثير ٩٠/١ .

قوله : « أو إطعامهم » إلخ .

أقول : المعتبر ما يصدق عليه مُسمّى الإطعام ، ولا شك أن من صنع طعاماً لعشرة وأطعمهم إياه يصدق عليه أنه قد أطعم عشرة مساكين ، ويكفي في ذلك مرة واحدة ، ليلاً أو نهاراً ، ولا دليل على أنه يجب إطعامهم مرتين . وأما كون ذلك الإطعام بإدام فلا يصح هذا الاشتراط إلا على فرض أنه لا يصدق الإطعام إلا على مجموع الطعام والإدام وهو خلاف ما تدل عليه لغة العرب ، وعُرف أهل الشرع ، كما يفيد ذلك واقعات ، كثيرة من أيام النبوة .

وأما التملك فإن ورد دليل يدل على أنه إطعام فذاك ، والعجب ممن قال : إنه لا يُجزئ إلا التملك مع القطع بأن الإطعام يصدق على إطعامهم الطعام المصنوع صدقاً مجتمعاً عليه لا خلاف فيه بين أهل اللغة وأهل الشرع . وأما كونه التردد في العشرة فظاهر لا يحتاج إلى النص عليه ، وهكذا إطعام بعض وتمليك بعض ، فإنه لا بأس بذلك إن صدق الإطعام على التملك كما تقدم ، لا إطعام البعض وكُسوة البعض ، فإنه غير ما أمر الله به شرعاً لعباده ، لأن الفاعل لذلك لم يُكفّر بالإطعام ولا بالكسوة .

وأما أجزاء القيمة فإن صدق عليه أنه إطعام فذاك ، وإلا فلا يُجزئ .

وأما أجزاء الصوم فهو المنصوص عليه في الآية : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ » ، وظاهر الآية أنه يُجزئ الصوم للثلاث متفرقاً بعد التقييد بالتتابع ، لكنه قد قرأ ابن مسعود متتابعات ، فأفاد ذلك وجوب التتابع إذا صح إسناد هذه القراءة إليه <sup>(١)</sup> .

---

(١) قال القرطبي : قرأها ابن مسعود « متتابعات » فيقيد بها المطلق وبه قال أبو حنيفة والثوري وهو أحد قول الشافعي واختاره المزني قياساً على الصوم من كفارة الظهار واعتباراً بقراءة عبدالله وقال مالك والشافعي في قوله الآخر : يجرته التفريق لأن التتابع لا تجب إلا بص أو قياس على منصوص وقد عدما . تفسير القرطبي للآية ٨٩ من سورة المائدة .

## باب النذر

### فصل

يُشْتَرَطُ فِي لُزُومِهِ : التَّكْلِيفُ ، وَالِاخْتِيَارُ حَالَ اللَّفْظِ ، وَاسْتِمْرَارُ الْإِسْلَامِ إِلَى الْحِنْثِ ، وَلَفْظُهُ صَرِيحاً : كَأَوْجِبْتُ ، أَوْ تَصَدَّقْتُ ، أَوْ عَلَيَّ ، أَوْ مَالِي كَذَا ، أَوْ نَحْوَهَا ، أَوْ كِنَايَةً : كَالْعِدَّةِ <sup>(١)</sup> ، وَالكِتَابَةِ ، وَالشَّرْطِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِصَرِيحٍ نَافِذٍ ، وَفِي الْمَالِ الْمَالِ كَوْنِ مَصْرَفِهِ قُرْبَةً ، أَوْ مُبَاحاً يَتِمَلَّكُ <sup>(٢)</sup> .

وَإِنَّمَا يَنْفُذُ مِنَ الثَّلَاثِ مُطْلَقاً ، وَمُقَيِّداً ، يَمِيناً أَوْ لَا ، مَمْلُوكاً فِي الْحَالِ ، أَوْ سَبَبَهُ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ فِي الْمَالِ إِنْ قَيْدُهُ بِشَرْطٍ ، فَأَصَافَ إِلَى مِلْكِهِ ، وَحِنْثَ بَعْدِهِ : كَمَا أَرِثُهُ مِنْ فُلَانٍ <sup>(٤)</sup> ، وَمتى تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ الْمَمْلُوكَةِ اعْتَبِرَ بَقَاؤُهَا ، وَاسْتِمْرَارُ الْمَلِكِ إِلَى الْحِنْثِ ، وَلَا تَدْخُلُ فِرْعُوعُهَا

(١) هذا رابع شروط صحة النذر وهو أن يكون باللفظ فلا يصح بالنية وحدها . واللفظ إما أن يكون صريحاً . كأوجبت . إلخ . وإما كناية . وهي ثلاثة أضرب : الأول كالعِدَّةِ المطلقة ومقيدة الضرب الثاني الكتابة والثالث الشرط إذا كان غير مقترن بصريح نافذ . ومثلوا له بأن يقول : إن شفى الله مريضى أتصدق بكذا أو صمت كذا . أما إذا اقترن بالصريح النافذ فقد عدوه من الصريح مثل أن يقول : إن شفى الله مريضى فقد تصدقت بكذا أو فعلى كذا . شرح الأزهاري ٤/٥٥ .

(٢) يشترط في المال أن يكون مصرفه إما قربة كالمساجد والعلماء . وإما مباحاً . فإن كان محظوراً كالنذر على عبدة الاوثان لم يصح . كما لا يصح إذا كان مما لا يصح تملكه بالنذر . قالوا : فمن شرط القرية حينئذ صح كالمسجد والمنهل وإلا لم يصح شرح الأزهاري ٤/٦١٤

(٣) أن يكون سببه مملوكاً له : نحو أن ينذر بما تملكه دابته ونحوه . شرح الأزهاري ٤/٨٨

(٤) من شرط صحة النذر أن يكون المال المنذور به مملوكاً للناذر في الحال أو سببه أو يملكه في المال . لكن القيد الثالث لا يكفي إلا بشروط ثلاثة : وهي قوله « إن قಿದೆ بشرط وأصاف إلى ملكه وحنث بعده » كقوله ما أَرِثُهُ مِنْ فُلَانٍ وتحقيق ذلك أن الإنسان إذا نذر بما لا يملك لم يتعقد النذر إلا بهذه الشروط . وهي أن يقيد بشرط . فلو أطلق فقال نذرت الدار الفلانية وهو لا يملكها لم يتعقد . وأن يضيف إلى ملكه نحو أن يقول : ما ورثته من فلان ونحوه . القيد الثالث أن يحنث بعد ملك هذا الشيء نحو أن يقول : إن دخلت هذه الدار في أرثه من فلان صدقة فحنث بعد أن ورث فلاناً فإنه يتعقد النذر . وإن حنث قبل أن يرثه لم يلزمه شيء . شرح الأزهاري ٤/٨٨ .

المتَّصلة والمنفصلة الحادثة قَبْلَ الْحِنْثِ غَالِباً ، وَتُضْمَنُ بَعْدَهُ ضَمَانُ أَمَانَةٍ قُبِضَتْ لَا بِاخْتِيَارِ الْمَالِكِ <sup>(١)</sup> .

وَلَا تُجْزِيءُ الْقِيَمَةُ عَنِ الْعَيْنِ ، وَيَصَحُّ تَعْلِيْقُ تَعْيِينِهَا فِي الذِّمَّةِ <sup>(٢)</sup> ، وَإِذَا عَيَّنَ مَصْرُفًا تَعَيَّنَ ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْقَبُولُ بِاللَّفْظِ ، وَتَبْطُلُ بِالرَّدِّ ، وَالْفُقَرَاءُ لِغَيْرِ وَلَدِهِ ، وَمُنْفَقُهُ ، وَالْمَسْجِدُ لِلْمَشْهُورِ ، ثُمَّ مُعْتَادِ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ حَيْثُ شَاءَ ، وَفِي الْفِعْلِ كَوْنُهُ مَقْدُورًا مَعْلُومَ الْجِنْسِ ، جِنْسُهُ وَاجِبٌ <sup>(٣)</sup> ، وَإِلَّا فَالْكَفَّارَةُ إِلَّا فِي الْمُنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ فَلَا شَيْءَ .

وَمَتَّى تَعَذَّرَ أَوْصَى عَنْ نَحْوِ الْحَجِّ ، وَالصَّوْمِ كَالْفَرَضِ ، وَعَنْ غَيْرِهِمَا كَغَسَلِ الْمَيْتِ لِكَفَّارَةِ يَمِينٍ ، كَمَنْ التَّزَمَ تَرْكَ مَحْظُورٍ ، أَوْ وَاجِبٍ <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ فَعَلَهُ ، أَوْ الْعَكْسَ ، أَوْ نَذَرَ ، وَلَمْ يُسَمِّ .

وَإِذَا عَيَّنَ لِلصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ زَمَانًا أَوْ لِمَا تَأَخَّرَ ، لَمْ يَجْزِهِ التَّقْدِيمُ إِلَّا فِي الصَّدَقَةِ وَنَحْوِهَا ، فَيَجْزِيهِ ، وَفِي الْمَكَانِ تَفْصِيلٌ وَخِلَافٌ <sup>(٥)</sup> ، وَمَنْ نَذَرَ بِإِعْتَاقِ عَبْدِهِ فَأَعْتَقَ بَرًّا ، وَلَوْ بَعُوضَ ، أَوْ عَنْ كَفَّارَةٍ .

---

(١) تضمن العين بعد الحنث والضمان للمندوب عليه لكن ضمانها ضمان أمانة وضعت لا باختيار المالك نحو ما تلقىه الريح أو الطير في دار إنسان من مال غيره فإنه يصير أمانة عنده . ويضمنه بأحد ثلاثة أشياء : إما أن ينقله لنفسه لا ليرده لصاحبه . أو بأن يجني عليه . أو بأن يتمكن من الرد ثم يترأخى عنه . وإن لم يطالب فالعين المندوبة تضمن بعد الحنث بأحد هذه الأشياء الثلاثة . شرح الأزهار ٥٠/٤ .

(٢) مثال ذلك أن يقول نذرت بإحدى دابتي هاتين على الفقراء فإنه يصح النذر والتعيين متعلق بذمته . فإن مات قبل أن يعين كان التعيين إلى الورثة . شرح الأزهار ٥٠/٤ .

(٣) شروط صحة النذر التي تختص بالفعل ثلاثة : كونه مقدورًا . وكونه معلوم الجنس . الثالث أن ينذر بما جنسه واجب كالصلاة والصوم . شرح الأزهار ٥٣/٤ .

(٤) مثال ذلك أن يقول : علي أن أصوم أو أن أصلي في المكان القلاني وعين النذر ومكاناً مخصوصاً ففيه تفصيل وخلاف : وما مثلوا به في ذلك إذا عين للصلاة أو الصوم مكاناً فإما أن يفعل فيه أو في غيره . فإن فعل فيه أجزأ . وإن فعل في غيره . فإن كان لعذر جاز . وإن كان لغیر عذر فإما أن يعين المساجد الثلاثة أو غيرها : إن كان غيرها لم يتعين وفقاً . وإن عين أحد المساجد الثلاثة فإن عدل إلى الأعلى جاز وفقاً وإن عدل إلى الأدنى ففيه خلاف ويلاحظ أنه في المتن والشرح درج على تضمين « نذر » معنى « التزم » فعدها بالباء . شرح الأزهار ٥٦/٤ .

قوله : باب النذر : فصل : « ويشترط في لزومه التكليف والاختيار » إلخ .

أقول : أما اشتراط التكليف فلكون الصَّغِير والمجنون لا يلزمهما ما أَوْجَبَهُ الله على عِبَادِهِ ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَلْزَمَهُمَا مَا أَوْجَبَاهُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، وَأَمَّا اشتراط الاختيار فلكون الْمَكْرَه قد رُفِعَ عَنْهُ قَلَمُ التَّكْلِيفِ بِالْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ .

وها هنا بحثٌ يَنْبَغِي التَّكَلُّمُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَنَّ النَّذْرَ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّتِهِ وَوَجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ ، كَمَا حَكَى هَذَا الْإِجْمَاعُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup> ، وَحَكَاهُ غَيْرُهُ أَيْضاً ، وَمَدَحَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ مِنْ بَقِيَّةِ النَّذْرِ ، فَقَالَ : « يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً »<sup>(٢)</sup> ، وَثَبَّتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ »<sup>(٣)</sup> ، وَوَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى كِرَاهَتِهِ إِذَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى تَحْرِيمِهِ كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي الصَّحِيحَيْنِ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِمَا قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ : إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئاً ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ » ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ أَكُنْ قَدَّرْتُهُ ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى الْقَدَرِ ، فَيُسْتَخْرَجُ اللَّهُ ، فَيُؤْتِيَنِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِيَنِي

---

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى صِحَّةِ النَّذْرِ وَوَجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَلْتَمِزَ طَاعَةً . فَإِنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً أَوْ مَبَاحاً كَدَخُولِ السُّوقِ يَنْتَقِدُ نَذْرَهُ وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا . وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ أَحْمَدُ وَطَائِفَةٌ : فِيهِ كُفَّارَةٌ يَمِينٌ . شَرْحُ النَّوَوِيِّ لَصَحِيحِ مُسْلِمٍ ١٧٧/٤ .

(٢) سُورَةُ الْإِنْسَانِ : ٧ .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا . الصَّحِيحُ بِشَرْحِ الْفَتْحِ ٥٨١/١١ . الْمُنْتَقَى بِشَرْحِ نِيلِ الْأَوْطَارِ ٢٤٩/٨ .

(٤) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ . وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ : « أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنِ النَّذْرِ » . وَجَاءَ بِصِبْغَةِ التَّهْيِ الصَّرِيحَةِ فِي رِوَايَةِ عَنْ عَبْدِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ : « لَا تَنْذَرُوا » . الصَّحِيحُ بِشَرْحِ الْفَتْحِ ٥٧٦/١١ . الْمُنْتَقَى بِشَرْحِ نِيلِ الْأَوْطَارِ ٢٤٩/٨ .



عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ» <sup>(١)</sup> أَي يُعْطِينِي ، قَالَ أَبُو عبيدة القاسم بن سلام <sup>(٢)</sup> : النهي عن النذر ، والتشديد فيه ليس هو أن يكون مائماً ، ولو كان كذلك ما أمر الله أن يُوفَى به ، ولا حَمْدَ فاعله [ ولكن ] وجهه عندي تَعْظِيمُ شَأْنِ النَّذْرِ وَتَغْلِيظُ أَمْرِهِ لِثَلَا يُسْتَهَانَ بِشَأْنِهِ ، فَيُفْرَطَ فِي الْوَفَاءِ بِهِ ، وَيَتْرَكَ الْقِيَامُ بِهِ .

وذكر المازري <sup>(٣)</sup> أن وجه النهي أن الناذر يأتي بالقربة مستقلاً لها كما صارت عليه عليه ضربة لازب ، وكل ملزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار .

وذكر القاضي عياض <sup>(٤)</sup> أنه وقع الإخبار بذلك على سبيل الإعلام بأنه لا يغالب القدر ، ولا يأتي الخير بسببه ، والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة ، وذكر ابن الأثير <sup>(٥)</sup> نحو هذا في النهاية .

---

(١) حديث أبي هريرة من الأحاديث القلسية لكن سقط منه التصريح بنسبته إلى الله عز وجل أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وقد وقع خلاف كثير في ألفاظه تتبعها ابن حجر . الصحيح بشرح الفتح ٥٧٦/١١ . مسلم بشرح النووي ١٧٩/٤ . مختصر السنن للمنذري ٣٧١/٤ .

(٢) العبارة أوردها ابن حجر عن ابن المنذر فيما نقله عن أبي عبيد . والزيادة التي بين قوسيه بالرجوع إليه . فتح الباري ٥٧٧/١١ .

(٣) عبارة المازري بتمامها أكثر تعبيراً عن رأيه وقد أوردها ابن حجر في الفتح قال : « ذهب بعض علمائنا إلى أن الغرض بهذا الحديث - حديث الباب - التحفظ في النذر والحض على الوفاء به » . قال : « وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث . ويحتمل عندي أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستقلاً لها لا صارت عليه ضربة لازب . وكل ملزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار .

ويحتمل أن يكون سببه أن الناذر لا يندثر القربة إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمعاوضة التي تقدح في نية المتقرب » . فتح الباري على الصحيح ٥٧٧/١١ .

(٤) المصدر السابق

(٥) قال ابن الأثير : « قد نكرر في أحاديث ذكر النبي عنه - عن النذر - وهو تأكيد لأمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه . ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به لم إذ كان بالنهي يصير معصية فلا يلزم . وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجز لهم في العاجل نفعا . ولا يصرف عنهم ضرراً . ولا يرد قضاء . فقال : لا تنذروا على أنفسكم قد تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله لكم . أو تصرفون به عنكم ما جرى به القضاء عليكم . فإذا نذرتهم ولم تعتقدوا هذا فاعرجوا عنه بالوفاء . فإن الذي نذرتموه لازم لكم . النهاية لابن الأثير ١٣٦/٤ .

وهذا التأويل الثالث هو أظهر ما قيل ، فالنذر في طاعة الله مشروع ، والوفاء به واجب يُثَاب عليه العبد ثَوَابَ الواجب ، والنذر في مَعْصِيَةٍ حرام يَأْتُمُ الفاعل له ، وَيَحْرُمُ عليه الوفاء وتجب عليه الكفارة ، كما في حديث عائشة عند أحمد وأهل السنن قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »<sup>(١)</sup> ، وفي إسناده مقال طويل ، ويُعضده ما أخرجه أبو داود بإسناد حسنٍ من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ نَذَرَ [ نَذْرًا ] فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »<sup>(٢)</sup> ، ويُعضده أيضاً حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ »<sup>(٣)</sup> .

قوله : « وَاسْتِمْرَارُ الْإِسْلَامِ إِلَى الْحِنْتِ » .

أقول : وجهه أَنَّهُ قُرْبَةٌ ، وَلَا قُرْبَةَ لِكَافِرٍ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ أَنْ يَفِيَّ بِنَذْرِ نَذَرِهِ يَتَضَمَّنُ الْقُرْبَةَ ، وَأَمَّا إِذَا نَذَرَ بِقُرْبَةٍ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، ثُمَّ أَسْلَمَ فَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَفِيَّ بِنَذَرِهِ ، لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِإِسْنَادِ رِجَالِهِ

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود من طريقين : أحدهما عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها . وعلق عليه المنذري فقال : أخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث لا يصح . لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة . وقال غيره : لم يسمعه الزهري من أبي سلمة . إنما سمعه من سليمان بن أرقم . وسليمان بن أرقم متروك .  
الطريق الثاني عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنها عليها السلام . وقال المنذري : أخرجه الترمذي . وفي إسناده سليمان بن أرقم . وقد تقدم الكلام عليه .

وقال الخطابي : لو صح هذا الحديث لكان القول به واجباً . والمصير إليه لازماً . إلا أن أهل المعرفة بالحديث زعموا أنه حديث مقلوب . وهم فيه سليمان بن أرقم . ورواه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة . فحمله عنه الزهري . وأرسله عن أبي سلمة . ولم يذكر فيه سليمان بن أرقم ولا يحيى بن أبي كثير . وساق الشاهد على ذلك . مختصر السنن للمنذري ٣٧٢/٤ .  
المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٥٢/٨ .

(٢) الحديث في أبي داود بلفظ : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمَعْ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يَطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

وقال المنذري : وذكر أنه روى موقوفاً على ابن عباس . فأخرجه ابن ماجه . وفي إسناده حديث ابن ماجه من لا يعتمد عليه . وليس فيه : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ » . مختصر السنن للمنذري ٣٨٦/٤ . سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً أحمد والترمذي والنسائي . ولم يخرج البخاري . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٥٢/٨ . الجامع الصغير بشرح الفيض ٦/٥ .

رجال الصحيح قال : « نَذَرْتُ نَذْرًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَا أَسْلَمْتُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقِيَّ بِنَذْرِي » (١) .

وثبت في الصحيحين وغيرهما عنه أنه قال : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؟ فَقَالَ : أَوْفٍ بِنَذْرِكَ » (٢) وزاد البخاري في رواية « فَاَعْتَكِفَ [ لَيْلَةً ] » .

وأخرج أحمد وابن ماجه عن ميمونة بنت كَرْدَمَ قال : « كُنْتُ رِذْفَ أَبِي ، فَسَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بُوَانَةً ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ : أَبْهَأُ وَثَنٌ أَوْ طَاغِيَةٌ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : أَوْفٍ بِنَذْرِكَ » (٣) ورجال إسناده في سنن ابن ماجه رجال الصحيح .

وأخرجه أحمد (٤) أيضاً من حديث كَرْدَمَ بن سُفْيَانَ : « أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ عَنْ نَذْرِ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَالَ : أَلَوْثَنِي أَوْ لِنُصِبٍ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ لَلَّهِ . قَالَ : أَوْفٍ لَلَّهِ مَا جَعَلَتْ لَهُ ، أَنْحَرَ عَلَى بُوَانَةٍ ، وَأَوْفٍ بِنَذْرِكَ » .

وأخرج أبو داود من حديث عَمْرٍو بن شُعَيْبٍ عن أبيه عن جده : « أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا - مَكَانٌ كَانَ يَدْبَحُ فِيهِ [ أَهْلُ ] الْجَاهِلِيَّةِ ؟ قَالَ : لِنَصْنَمٍ أَوْ لَوْثَنٍ ؟ قَالَتْ : لَا قَالَ : أَوْفِي بِنَذْرِكَ » (٥) ، وهو شاهد للحديث الأول ،

(١) سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ . المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٧/٨ .

(٢) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي . الصحيح بشرح الفتح ٢٧٤/٤ . ٢٨٤ . مختصر السنن للمنذري ٣٨٧/٤ .

(٣) وفي لفظ لأحمد : « إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ عِدَّةً مِنَ الْغَنَمِ » وذكر معنى الحديث مطولاً وبوابة بضم أوله وفتح ثانيه مخففاً مضباً من وراء بئج قرية من ساحل البحر . وقيل إنها بفتح الباء . المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٨/٨ . سنن ابن ماجه ٦٨٨/١ . معجم البلدان

(٤) المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٨/٨ .

(٥) لفظ الحديث في أبي داود : « قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالْدَفِّ ؟ قَالَ : أَوْفِي بِنَذْرِكَ . قَالَتْ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَذْبَحَ [ الْخَبْ ] . وَفِيهِ : « قَالَ : لِنَصْنَمٍ ؟ قَالَتْ : لَا . قَالَ : لَوْثَنٍ ؟ قَالَتْ : لَا » . ورواه الترمذي في المناقب من حديث علي بن حسين بن واقد وقال : حسن صحيح غريب . ورواه ابن حبان في صحيحه =

وإن لم يذكر فيه أنها نذرت في الجاهلية ، لأن الظاهر أنها لا تَنْذُرُ هذا النذر إلا في الجاهلية لا في الإسلام <sup>(١)</sup> .

قوله : « صريحاً كأُوجبت » إلخ .

أقول : قد عَرَّفْنَاكَ غيرَ مَرَّةٍ أنه لا تَعْوِيلُ على خصوص الألفاظ ، بل المعتبر ما يدل على المقصود بأي دلالة كانت ، والمشروط فيه يَقَعُ عنسحصول شرطه ، ويلزم الوفاء به إن كان قرينة ، وإلا وجبت الكفارة ، لما تقدّم من الأدلة . والوفاء بالوَعْدِ والنذر واجب للأدلة الدالة على أن خلف الوعد من خِصَالِ النِّفَاقِ .

قوله : « وفي المال كَوْنُ مَصْرَفِهِ قرينة » .

أقول : وجه هذا الأدلة التي قدّمناها في وجوب الوفاء بالنذر في طاعة الله ، ومن ذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد وأبي داود والطبراني والبيهقي : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا ابْتَغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> . قال في مجمع الزوائد : في إسناده [ عبدالله بن ] نافع المدني ، وهو ضعيف . انتهى . ولكن هذا المدني لم يكن في إسناده أبي داود ، لأنه أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب ، وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده المقاتل المشهور <sup>(٣)</sup> ، ولكنه لا يَخْرُجُ حديثه بذلك عن كونه حَسَنًا .

---

= قال : وهو ضعيف لضعف علي بن حسين بن واقد . لكن رواه ابن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن حسين بن واقد . وقال . هذا حديث صحيح . مختصر السنن للمنذري وتعليقاته ٣٨٢/٤ .

(١) نص علماء النحو وعلماء البلاغة على أن « لا » لا تعطف إلا بعد نداء أو أمر أو إثبات .

(٢) الحديث أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه . وفي رواية عند أحمد : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ قَائِمًا فِي الشَّمْسِ وَهُوَ يَخْطُبُ . فَقَالَ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » قَالَ : « نَذَرْتُ أَنْ لَا أَزَالَ فِي الشَّمْسِ حَتَّى تَفْرَغَ . » فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ هَذَا نَذْرًا إِنَّمَا النَّذْرُ مَا ابْتَغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٥١/٨ مختصر السنن للمنذري ٥٦٥/٤ .

(٣) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص : وثقه ابن معين وابن راهويه وصالح جزره وقال الأوزاعي : ما رأيت قرشيًّا أكمل من عمرو بن شعيب . وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أهل الحديث إذا شأوا احتجوا بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وإذا شأوا تركوه . « يعني لترددهم في شأنه » وقال أبو عبيد الآجري : قيل لأبي داود : عمرو بن شعيب

وهذا الحديث وحديث : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ » المتقدم يدلان على أنه لا يصح أن يكون مَصْرُفُ النَّذْرِ مُبَاحاً ، وَمَنْطُوقُهُمَا أرجح ، ومفهوم حديث : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ » ، وسيأتي مزيد كلام في المباح .

وما قيل من أن كون الفعل قُرْبَةً وَصَفَ عائد إلى الناذر لا إلى المصْرَف ، فهو مدفوع بأنها لا تتحقق القربة في فعل الناذر إلا مع ملاحظة كون الصَّرْف في ذلك المصْرَف قربة ، فمن هذه الحيثية صَحَّ نسبة القربة إلى المصْرَف .

قوله : « وَإِنَّمَا يَنْفَذُ مِنَ الثَّلَثِ » إلخ .

أقول : لم يدل على هذا دليل يَخُصُّهُ ، وفي القياس على الوَصَايا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيها : « الثَّلَثُ وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ » <sup>(١)</sup> نظراً لأن الوصايا مُضَافَةٌ إلى ما بَعْدَ الموت ، وهذا مُنْجَزٌ في حال الحَيَاة ، فَإِنْ كَانَ مُضَافاً إلى ما بَعْدَ الموت كان له حُكْمُ الوَصِيَّةِ .

وقد استدل على هذا بما رُوي من رَدِّه صلى الله عليه وآله وسلم لِصَدَقَةٍ من تَصَدَّقَ بجميع ماله ، كصاحب التَّوْبَيْنِ <sup>(٢)</sup> ، وصاحب الْبَيْضَةِ الذَّهَبِ <sup>(٣)</sup> ، وفيه نظر لأنه صلى

= عن أبيه عن جده حجة ؟ قال : لا ولا نصف . وقال أبو عمرو بن العلاء : كان قتادة وعمرو بن شعيب لا يعاب عليهما إلا أنهما لا يسمعان شيئاً إلا حدثا به . وعقب البخاري على هذا بعد أن أورده في التاريخ الكبير فقال : ورأيت أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله والحميدي وإسحق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه . قال الحافظ الذهبي في الميزان : ومع هذا القول فما احتج به البخاري في جامعه . وقال أبو زرعة : إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده وقالوا : إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها .

وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج عندني بشيء رواه عن أبيه عن جده . لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلًا أو منقطعاً . ووضح ذلك بما لا يتسع المقام لبسطه . التاريخ الكبير ٣٤٢/٦ . المجروحين لابن حبان ٧١/٢ . الميزان ٢٦٣/٣ .  
(١) الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس . ورواه الجماعة من حديث سعد بن أبي وقاص . صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٩/٤ . المستقي بشرح نيل الأوطار ٤٣/٦ .

(٢) الخبر أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري قال : « دخل رجل المسجد . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يطرحوا ثياباً . فطرحوا . فأمر له منها بتوبين . ثم حث على الصدقة . فجاء فطرح أحد التوبين . فصاح به وقال : خذ ثوبك » وأخرجه النسائي أتم منه . مختصر السنن للمنذري ٢٥٤/٢ .

(٣) يرجع في ذلك إلى حديث جابر بن عبد الله عند أبي داود قال : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل =

الله عليه وآله وسلم علَّل ذلك بأن الفاعل لذلك يَتَكَفَّفُ النَّاسَ مِنْ بعد ذلك .

وهكذا لا يَصِحُّ قِيَاسُ هذا على من أَعْتَقَ السَّيِّئَةَ الْأَعْبَدَ <sup>(١)</sup> مع كونه لا يملك غيرهم ، فَأَنفَذَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عِتْقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَّ أَرْبَعَةً ، لأن ذلك الذي أَعْتَقَ هؤلاء كان عليه دين ، فباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأربعة في دينه <sup>(٢)</sup> .

والظاهر أن النَّذْرَ النَّاجِزَ في حال الصحة نافذ من جَمِيعِ المال كَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ المَالِيَةِ وأما مَنْ ادَّعَى تَخْصِيصَ النَّذْرِ بهذا الحكم فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ .

ويمكن الاستدلال لذلك بحديث كَعْبِ بن مالك الثابت في الصحيحين أنه قال : « يا رسول الله إِنَّ مِنْ تَوَاتِيئِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً ، فقال : أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ » <sup>(٣)</sup> . وفي لفظ لأبي داود : « قُلْتُ فَنَصَفُهُ ؟ قال : لَا . قُلْتُ : فَنُكُلُهُ ؟ قال : نَعَمْ » <sup>(٤)</sup> . وفي لفظ لأبي داود أنه قال له : « يُجْزِيءُ عَنْكَ الثُّلُثُ » <sup>(٥)</sup> ، وهكذا ما روي

= بمثل بيضة من ذهب . فقال : يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما أملك غيرها . فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن فقال مثل ذلك . فأعرض عنه . ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتاه من خلفه . فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف بها . فلو أصابته لأوجعته . أو لعقرته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأتي أحدكم بما يملك . فيقول هذه صدقة . ثم يقعد يستكف الناس . خير الصدقة ما كان عن ظهر غني » . مختصر السنن للمندري ٢/٢٥٣ .

(١) الرجل الذي أعتق الأعداء الستة ورد خبره في حديث أبي زيد الأنصاري : « أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم . فأقرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتق اثنين وأرق أربعة » . رواه أحمد وأخرجه أبو داود بمعناه كما أخرجه الجماعة إلا البخاري من حديث عمران بن حصين . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٦/٤٨ . مختصر السنن للمندري ٥/٤١٦ .

(٢) المصادر التي وقعت عليها من خبر الرجل الذي أعتق الأعداء الستة لم يشر أي منها إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم باع الأعداء الأربعة التي أرقها ولم يشر أحد من شراحها إلى هذا . وإنما الذي يبيع هو المدير - الغلام الذي أعتقه صاحبه عن دير منه . ولم يكن له مال غيره فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فبيع - وذلك في حديث عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . الصحيح يشرح الفتح ٤/٤٥٠ . مختصر السنن للمندري ٥/٤١٥ .

(٣) الحديث متفق عليه . الصحيح يشرح الفتح ٨/١١٣ . ٣٤٢ . ١١/٥٧٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨/٢٥٩ .

(٤) قال الشيخ ابن القيم تعليقا على هذه الرواية : « المحفوظ في هذا الحديث ما أخرجه أصحاب الصحيح من قوله : « أمسك عليك بعض مالك » . وأما ذكر الثلث فيه فإنما أتى به ابن إسحق . ولكن هو في حديث أبي لبابة بن عبد المنذر : « لا تأب الله عليه قال : يا رسول الله إن من توبيي أن أهرج دار قومي وأساكنك . وأخلع من مالي صدقة لله عز وجل ولرسوله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يجزيء عنك الثلث » .

ولعل بعض الرواة وهم في نقله هذا إلى حديث كعب بن مالك في قصة توبته . ولكن ليس في هذا « أنه نذر الصدقة بماله » ولا تعلق في قوله : « ويجزئك الثلث » على أنه كان نذراً . فإن « يجزيء » رباعي بمعنى « يكفي » والمعنى : يكفيك بما عزمت عليه =

من حديث أبي لُبَابَةَ عند أحمد وأبي داود .

وأما ما ذكره من اشتراط كونه مَمْلُوكاً أو سَبِيه ، فصحيح لا يحتاج إلى ذكر وجهه ، وهكذا إذا نذر بما يرثه من مورثه ، فإنه صحيح لأنه قيد النذر بوصول ذلك إلى ملكه ، ولم ينذر بما لم يملك ، حتى يكون النذر بما لا يملك العبد الذي ورد النهي عنه <sup>(١)</sup> .

وهكذا اشتراط بقاء العين المنذور بها إلى حضور الوقت ، أو حصول الشرط الذي قيد النذر به ، فإنه لا بد من ذلك ، ومع التلف لا يلزمه شيء .

وأما ما ذكره من أنها لا تدخل فروعها المتصلة بالحادث قبل الحث ، فالظاهر في مثل هذا أنه يرجع إلى قصد الناذر ، فإن قصد النذر بالعين مُجَرَّدَةٌ عن فروعها الحادثة لم تدخل الفروع ، وإن قصد أنها من جملة النذر دخلت ، وإن كان لا قصد له فالظاهر أن فروع العين المنذور بها لاحقة بها .

قوله : « وَتُضْمَنُ الْعَيْنُ بَعْدَهُ ضَمَانٌ أَمَانَةٌ قُبِضَتْ لَا بِاخْتِيَارِ الْمَالِكِ » .

أقول : لا ضَمَانٌ عليه في هذا إلا لِجَنَائَةٍ أو تَفْرِيطٍ ، ولا يَضْمَنُ بغير ذلك ، ولا وجه لذلك لا من رواية ، ولا من رأي صحيح ، فإن المنذور به هو قَبْلُ النَّذْرِ ملك الناذر ، فع الجناية أو التفریط قد تسبب للضمان ، ووجب عليه العوض ، ومع التلف بغير هذين السببين لا سبب لتضمينه أصلاً .

وأما ما ذكره من كونها لا تُجْزِيءُ القيمة ، فذلك ظاهر ، لأن النذر تعلّق بالعين ، فلا وفاء إلا بإخراجها ، فالعُدُولُ إلى قيمتها لا يُجْزِيءُ عنها إلا بدليل .

وما ذكره من كون الناذر إذا عَيَّنَ مَصْرِفاً تَعَيَّنَ ، فوجهه ظاهر ، لأن له أن يصرف ما

= وأردته الثلث . مختصر السنن للمنذري ٣٨٤/٤ .

(٥) المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٩/٨ .

(١) يرجع إلى حديث عمران بن حصين عند مسلم وأبي داود والنسائي وفي آخره : « لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما

لا يملك ابن آدم » . مختصر السنن للمنذري ٣٨١/٤ .

يَقْرَبُ بِهِ إِلَى مَنْ شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ مَعَ وَجُودِ مُطْلَقِ الْقُرْبَةِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا أَعْلَى مِنْهَا .

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يُعْتَبَرُ الْقَبُولُ بَلْ يَكْفِي عَدَمُ الرَّدِّ ، فَعَدَمُ الرَّدِّ قَبُولٌ تَامٌّ ، وَقَدْ عَرَّفْنَاكَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ اعْتِبَارَ الْأَلْفَاظِ إِمَّا مَجْرَدُ جُمُودٍ ، أَوْ قُصُورٌ عَنْ إِدْرَاكِ حَقَائِقِ الْأُمُورِ .

قوله : « وَالْفُقَرَاءُ لَغَيْرِ وَلَدِهِ وَمُنْفَقِهِ » .

أقول : المعتمد في مثل هذا العُرف الشائع بين القوم الذين منهم الناذر ، فإن ثبت هذا العُرف فهو المقدم على لغة العرب وغيرها ، لأن الناذر لا يقصد بكلامه إلا عُرفَ أهل جهته ، فإن عرف من قصده أنه أراد المعنى اللغوي والشرعي وجب العمل بذلك ، وإن لم يقصد ولا وُجد كان الظاهر دخول ولده ومُنْفَقِهِ في عموم الفقراء لأنهما من جملتهم ، ولا مانع من ذلك لا من شرع ولا عقل . وأما دخول الناذر نفسه فعلى الخلاف في دخول المخاطب في خطاب نفسه .

وهكذا الكلام في النذر على المسجد من غير تعيين ، فإن الاعتبار ما يطلق عليه هذا الاسم في عُرف الناذر وأهل بلده ، فإن لم يكن عُرف رجع إلى مقصده ، فإن لم يكن له قصد فالظاهر أن مراده المسجد الذي يصلي فيه ، وإن كانت مساجد البلد كثيرة فصلاته في أحدها فيها وجه تخصيص ، وإن كان يصلي في جميع مساجد بلده ، أو يصلي في بيته كان الأولى بذلك أقرب مسجد إلى بيته ، فإذا استوت في القرب كان الأولى ما يكثر فيه المصلون وتقام فيه الجماعات لكثرة من الناس ، وإلا حُصِّنَ المنذر به بيته لعدم المزية الموجبة للترجيح لبعضها على بعض .

قوله : « وَفِي الْفِعْلِ كَوْنُهُ مَقْدُورًا » .

أقول : وجه هذا الاشتراط معلوم عقلاً وشرعاً ، أما عقلاً فلكون نذره بما لا يقدر عليه إذا كُلف بالوفاء به كان ذلك من تكليف ما لا يُطاق ، وأما شرعاً فلكون ما لا يقدر عليه لا يملكه ، وقد ثبت في الصحيح : « أَنَّهُ لَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » كما تقدم .



وأما اشتراط أن يكون النذر معلوم الجنس فوجهه أن إيجاب ما لا يعلم جنسه لغو فهو من باب « من نذر نذراً لم يسمه » .

قوله : « جنسه واجب » .

أقول : هذا الاشتراط لم يدل عليه رواية ، ولا رأى صحيح ، والذي تقدّم من الأدلة له مصرّح بوجوب الوفاء بما هو طاعة ، وبما ابتغى به وجه الله ، والطاعة وابتغاء وجه الله لا تختصّان بالواجب بل بما فيه قرينة ، وهي كائنة في فعل الواجب ، وترك الحرام ، وفعل المندوب ، وترك المكروه ، ولا توجد في المباح إلا عند التأفين للمباح ، وقد قوينا هذا القول برسالة مستقلة بوجوه من المنقول والمعقول وسمّيناها « رفع الجناح عن نافي المباح »<sup>(١)</sup> .

قوله : « وإلا فالكفارة » .

أقول : أما وجوب الكفارة حيث كان المنذور به غير مقدور للنادر ، فيدل عليه ما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُطِيقْهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »<sup>(٢)</sup> قال ابن حجر في بلوغ المرام : إسناده صحيح . إلا أنّ الحفاظ رجّحوا وقفه .

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ لَزُومِ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ مِنَ النَّذْرِ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « بَيَّنَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، فَسَأَلَ

(١) ذهب الكمي من المعتزلة إلى نفي وجود المباح في الشرع . إذ كل فعل موصوف بالإباحة مظهره تخيير المكلف بين الفعل والترك هو في الواقع واجب مأمور . لأن الأمور في الشرع مترددة بين أن يكون فعلها هو المطلوب ، أو تركها هو المطلوب تبعاً للأكثر نفعاً . إذ الشارع إنما يأمر بالذي نفعه أكثر من ضرره . ولا يمكن أن يتساوى الفعل والترك بالنسبة لنفع المكلف وضرره . وما دام كذلك فلا يكون هناك تخيير في الحقيقة . إلى آخر ما نقله الآمدي في كتابه . وللشوكاني في هذا كلام طويل نتم به مباحث كتابه إرشاد الفحول . الإحكام للآمدي ١٧٩/١ .

(٢) قال المنذري تعليقاً على الحديث : في إسناده حديث ابن ماجه من لا يعتمد عليه . بلوغ المرام بشرح سبل السلام ١١٢/٤ . مختصر السنن للمنذري ٣٨٦/٤ . سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ .

عنه ، فقالوا : أبو إسرائيل نذرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ ، وَلَا يَقْعُدُ ، وَلَا يَسْتَظِلَّ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ ، وَأَنْ يَصُومَ . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ ، وَلْيَسْتَظِلَّ ، وَلْيَقْعُدْ ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ «<sup>(١)</sup>» ، فأمره بالوفاء بما هو طاعة وهو الصوم ، وأمر بترك ما فيه مشقة ولا قربة فيه .

ومما ورد في عدم لزوم ما فيه مشقة ، وأنه يُكْفَرُ كفارة يمين ما أخرجه أحمد وأبو داود ورجالهم الصحيح - من حديث ابن عباس قال : « جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً ؟ فقال : إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا ، لِيُخْرِجَ رَاكِبَةً ، وَلِتُكْفَرَ عَنْ يَمِينِهَا »<sup>(٢)</sup> ، وفي رواية لأحمد من حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ : « أَنَّهَا نَذَرَتْ أُخْتُهُ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِهَا ، لِيَتْرَكَ وَلِتُهْدَى بَدَنَةً »<sup>(٣)</sup> ، وأصل الحديث في الصحيحين بلفظ : « لِيَتَمْشِيَ وَلِتَرَكَبَ »<sup>(٤)</sup> .

وأما وجوب الكفارة في غير معلوم الجنس ، وهو الذي لم يُسَمَّ ، فيدل عليه ما أخرجه ابن ماجه والترمذي - وصححه - من حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »<sup>(٥)</sup> . ويدل على ذلك أيضاً حديث ابن عباس المتقدم قريباً بلفظ : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمَّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

وأما وجوب الكفارة في النذر الذي جنسه غير واجب ، فقد قدمنا أن الطاعة وابتغاء

(١) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه وعبد الرزاق . وقوله : « في الشمس » . وقعت في رواية أبي داود عن موسى ابن إسماعيل شيخ البخاري . الصحيح بشرح الفتح ٥٨٦/١١ . سنن ابن ماجه ٦٩٠/١ . المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥١/٨ .  
(٢) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري . المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٥/٨ . مختصر السنن للمنذري ٣٧٧/٤ .  
(٣) الحديث أخرجه عن عكرمة عن ابن عباس : « أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنْ خ . وسكت عنه أبو داود والمنذري . ورجالهم الصحيح . وقال الحافظ في التلخيص : إسناده صحيح . المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٥/٨ .  
(٤) حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي . وفيه روايات وألفاظ . يراجع المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٥/٨ . مسلم بشرح النووي ١٨٤/٤ .  
(٥) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي . وهو في صحيح مسلم بدون زيادة : إِذْ لَمْ يُسَمَّ . المتقي بشرح نيل الأوطار ٢٥٤/٨ . سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ .

وجه الله لا يختصان بالواجب بل بما فيه قُرْبَة ، فلا يخرج عن ذلك إلا ما ليس بِقُرْبَة ، ولا يُتَغَيَّ به وجه الله ، وقد قَدَّمنا حديث ابن عباس بلفظ : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا ولم يُطِقه فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » ، وقد قدمنا أيضاً حديث عائشة بلفظ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » ويشهد لذلك ما أخرجه مسلم من حديث عُقْبَةَ بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ »<sup>(١)</sup> . وإنما احتاج المصنف أن يَسْتَنِي المندوب والمباح لأجل قوله : « جِنْسُهُ وَاجِبٌ » ، وقد عَرَّفْنَاك أنه لا وجه للتَّفْيِيد بالوجوب ، فلا احتياج إلى هذا الاستثناء بل الواجب الوفاء بما هو قُرْبَة ، وأما المباح فقد قَدَّمنا الكلام عليه .

قوله : « ومتى تَعَذَّرَ أَوْصَى عن نحو الحج » إلخ

أقول : قد استدلَّ على هذا بما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس : « أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « أَقْضِي عَنْهَا »<sup>(٢)</sup> ، ولا دلالة له على المطلوب ، وهو وجوب الوصية ، فإنه لا وصية من أم سعد ، وغايته أن يَقْضِيَ الولد ما علمه من نذر على والده ، وإن لم يُوص ، وَوَهَمَ من زعم أن هذا الحديث في الصحيحين وَهْمًا فاحشاً فإنه ليس فيهما ، ولا في أحدهما ، والذي فيهما بلفظ آخر ، وليس هذا اللفظ إلا في أبي داود والنسائي .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٤/٤ .

(٢) قال المنذري تعليقاً على الحديث عند أبي داود : أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والشوكاني يشير هنا إلى تخطئة من زعم أن الحديث في الصحيحين . ولفظ البخاري من الحديث : « أن سعد بن عبادة الأنصاري استفتى النبي في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن يقضيه . فأفتاه أن يقضيه عنها . فكانت سنة بعد » وقوله « فكانت سنة بعد » زيادة وقعت من رواية شعيب عن الزهري . وقد أخرج الحديث الشيخان من رواية مالك والبيهقي وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن عينة ويونس ومعمّر وبكر بن وائل . والنسائي من رواية الأوزاعي . والإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة وابن أبي عتيق وصالح بن كيسان . كلهم عن الزهري بغير هذه الزيادة .

ومهما يكن من أمر فإن لفظ الحديث إن لم يرد في الصحيحين فأصله فيهما . الصحيح بشرح الفتح ٥٨٥/١١ . مسلم بشرح النووي ١٧٧/٤ . مختصر السنن للمنذري ٣٨٥/٤ . سنن ابن ماجه ٦٨٩/١ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٣/٨ .

وأما وجوب الكفارة عن غيره نحو الحج والصوم كغسل الميت إذا تعذر بعد النذر فوجهه أنه إذا تعذر بلا تفريط صار غير مقدور للناذر ، وقد قدمنا الدليل على وجوب الكفارة بلفظ : « وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِيقْهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

وأما وجوب الكفارة على من التزم ترك مَحْظُور ، أو واجب ثم فعله أو العكس ، فوجه ذلك فيما هو معصية ما قدمنا من حديث : « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » ، وأما ما كان واجب الفعل أو الترك فالوفاء به واجب ، فإن ترك أثم ، ويدل على وجوب الكفارة عليه حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ الْمَسْلُومِ بِلَفْظٍ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ »<sup>(١)</sup> ، فإن هذا الجنس من النذر مندرج تحت هذا العموم ، ولا يصح لتخصيصه أو تقييده ما ورد في غيره بذكر المعصية ، أو عدم التسمية .

قوله : « وَإِذَا عَيْنٌ لِلصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ زَمَانًا تَعَيَّنَ » .

أقول : هذا صحيح لأن فعله في الزمان المخصوص قد صار قيداً له لا يحصل الوفاء إلا به ، فلا يُجزئ التقديم ، وأما التأخير فالظاهر أيضاً أنه لا يُجزئ ، وتلزم الكفارة ، لأنه قد صار غير مقدور للناذر لفوات وقته المقيد به . وهكذا الصدقة الظاهر أنها لا تجزئ في غير الوقت المعين لها ، وتلزم الكفارة ، فلا وجه لاستثناء المصنف لها ، وهكذا المكان يتعين ، فلا يجزئ من غيره ، وتُحمل الأحاديث الواردة في جواز فعل المندوب به في غير المكان المعين ، كحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن نذر أن يصلي في بيت المقدس أن يُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(٢)</sup> أو في مسجده<sup>(٣)</sup> على ما فيه من مشقة زائدة على الناذر ،

(١) الحديث مر منذ قليل !

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث جابر عند أحمد وأبي داود والبيهقي والحاكم : « أن رجلاً قال يوم الفتح : يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ؟ قال : صل ها هنا » إلى آخر الحديث . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦١/٨ .  
(٣) الذي بين يدي في هذا أن اجزاء الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم إنما هي فتوى ميمونة تطبيقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك في حديث ابن عباس عند أحمد ومسلم : « أن امرأة شكت شكوى فقالت : إن شفاني الله فلا أخرج من بيت المقدس . فبرأت . ثم تجهزت تريد الخروج . فجاءت ميمونة تسلم عليها . فأخبرتها بذلك ، فقالت : فاجلسي فكلتي ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦١/٨ .

وقد قدّمنا أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن نذر الذَّبْحَ بُبْوَائَةٍ<sup>(١)</sup> بالوفاء بذلك .

وأما ما ذكره من أن من نذر بإعتاق عبده بَرًّا بإعتاقه ولو لِعَوَاضٍ ، أو عن كفارة ، فوجهه أنه قد وقع مطلق العتق ، فصدق على هذا الناذر بأنه قد أعتق كما نذر إلا أن يكون له قَصْدُ أنه العتق المقيد بكونه للنذر فقط .

---

(١) مر الحديث من قبل ص ١١

## بَابُ الضَّالَّةِ وَاللُّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ

### فصل

إِنَّمَا يَلْتَقِطُ مُمَيِّزٌ ، قِيلَ حُرٌّ أَوْ مُكَاتَبٌ <sup>(١)</sup> مَا خَشِيَ قَوْتَهُ مِنْ مَوْضِعٍ ذَهَابَ جِهَلُهُ  
الْمَالِكُ بِمُجَرَّدِ نِيَّةِ الرُّدِّ ، وَإِلَّا ضَمِنَ لِلْمَالِكِ ، أَوْ لِيَتَّيَ الْمَالِ ، وَلَا ضَمَانٌ إِنْ تَرَكَ ،  
وَلَا يَلْتَقِطُ لِنَفْسِهِ مَا تَرَدَّدَ فِي إِبَاحِيَّةٍ كَمَا يَجْرُهُ السَّيْلُ عَمَّا فِيهِ مِلْكٌ وَلَوْ مَعَ مُبَاحٍ <sup>(٢)</sup> .

قوله : « باب الضالة واللُّقطة واللَّقِيط » .

قوله : « فصل : إِنَّمَا يَلْتَقِطُ مُمَيِّزٌ » إلخ .

أقول : خطابات الشرع إنما تتوجه إلى المكلفين ، ولا تتوجه إلى غير المكلف ، وذلك  
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوِي عَدْلٍ ، أَوْ لِيَحْفَظْ عِفَاصَهَا  
وَوَكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلَا يَكْتُمُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا فَهِيَ  
مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ » <sup>(٣)</sup> ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، ومثله حديث

(١) عبر المصنف بقيل « إشارة إلى تضييف الرأي القائل بأن من شروط الصحة أن يكون الملتقط حراً أو مكاتباً . فإن كان  
عبدًا لم يجز أن يلتقط . والكلام في هذا يجري على خلاف المذاهب في تملك العبد . شرح الأزهار ٥٨/٤ .

(٢) حاصل المسألة أن الشجرة التي يمرها السيل لا يخلو إما أن يكون فيها أثر الملك كالقطع والتهديب أم لا . فإن كان فهي لقطة .  
وإلا ففي ذلك وجه ثلاثة .

الأول : ألا يعلم هل الموضع الذي جاءت منه ملك أو مباح ولا يدري بالأشجار التي جاءت منها ما حكمها والمستحب حينئذ  
التوقي ويجوز الأخذ .

الثاني : أن يعلم أن الموضع مباح ويشك هل ثم ملك فيجوز الأخذ ولكن التوقي والتعريف مستحب استحباباً أخف من الأول .  
الثالث : أن يعلم أن الأشجار التي جاءت من مواضع ملك ومباح أو يعلم الملك ويجوز المباح فيها هنا . يجب التعريف لاجتماع  
جانب الخطر وجانب الإباحة . شرح الأزهار ٦٠/٤ .

(٣) لفظ ابن حبان من الحديث : « ثم لا يغيره ولا يكتم . فإن جاء ربها فهو أحق بها . وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء » وفي  
لفظ للبيهقي : « ثم لا يكتم وليعرف » ورواه الطبراني أيضاً . وللحديث طرق وألفاظ وفي الباب عن مالك بن عمير عن أبيه أخرجه

زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرَهُمَا قَالَ : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللَّقْطَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ فَقَالَ : اعْرِفْ وَكَأَنَّهَا وَعِقَاصُهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً » <sup>(١)</sup> الْحَدِيثُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ جَمِيعَ مَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْخُطَابَاتُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَالصَّيْبُ قَبْلَ بُلُوغِهِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ وَقَعَ مِنْهُ الْإِلْتِقَاطُ انْتَرَعَ مِنْ يَدِهِ ، فَإِنْ أَتْلَفَهُ ضَمِنَتْهُ مِنْ مَالِهِ ، وَخُوطِبَ بِذَلِكَ وَلِيهِ ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَإِنْ التَّقَطَّ وَأُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ بِذَلِكَ صَحَّ التَّقَاطُ ، وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْإِلْتِقَاطُ ، فَإِنْ فَعَلَ رَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ أَوْ الْحَاكِمِ ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا كَانَ ذَلِكَ جُنَايَةً تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « مَا خَشِيَ قَوْتَهُ مِنْ مَوْضِعٍ ذَهَابَ جَهْلُهُ الْمَالِكِ » فَوَجْهُهُ أَنَّ اللَّقْطَةَ إِنَّمَا تُلْتَقِطُ مَعَ خَشْيَةِ الْقَوْتِ ، أَمَا لَوْ لَمْ يَخْشَ الْقَوْتَ فَهُوَ مُتَعَدٌّ بِالْإِلْتِقَاطِ ، وَهَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ ذَهَابٍ أَوْ كَانَ الْمَالِكُ عَالِمًا بِأَنَّ اللَّقْطَةَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ ، وَتَرَكَهَا بِاخْتِيَارِهِ فَلَيْسَ لغيرِهِ أَنْ يَلْتَقِطَهَا ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْمَالِكِ أَخْرَصَ عَلَى الْمَالِ مِنْ مَالِكِهِ ، وَلَيْسَ التَّقَاطُ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْخَيْرِ ، وَلَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ أَوْامِرُ الشَّارِعِ ، فَالْمُلْتَقِطُ وَالْحَالُ هَكَذَا غَاصِبٌ لِاسْتِيلَاثِهِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ عُدْوَانًا فَيُضْمَنُ ضِمَانُ الْغَاصِبِ ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ : « وَإِلَّا ضَمِنَ لِلْمَالِكِ أَوْ لِبَيْتِ الْمَالِ » .

قَوْلُهُ : « وَلَا ضِمَانُ إِنْ تَرَكَ » .

أَقُولُ : اسْتَدْلُوا عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ بَعْدَ وَجُودِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْإِلْتِقَاطِ وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوِي عَدْلٍ ،

---

= أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي الذَّلِيلِ . وَالْوَكَاءُ : الْخِيطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الصَّرَّةُ . وَالْعَاقَصُ : الْوَعَاءُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ النِّفْقَةُ . الْمُتَّقِي بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ٣٨١/٥ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٨٣٧/٢ .

(١) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ بِنَحْوِهِ وَفِيهِ : « فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ . فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ » . الْمُتَّقِي بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ٣٨٠/٥ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٨٣٦/٢ . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمُنْدَرِيِّ ٢٦٦/٢ .

وليحفظ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، وكذلك قوله : « اَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا » كما في الحديثين المتقدمين ، وكذلك قوله في ضالة الغنم : « خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ »<sup>(١)</sup> كما في الصحيحين وغيرهما تدل على أن الملتقط مأمور بالتقاط ما وجده ، ولا يخرج عن ذلك إلا ضالة الإبل لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « مَا لَكَ وَلَهَا ، دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَرَعَى الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا »<sup>(٢)</sup> ، ولا ينافي هذا حديث : « لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ [إِلَّا ضَالٌ] »<sup>(٣)</sup> كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو يعلى والطبراني في الكبير والضياء في المختارة من حديث جرير بن عبد الله البجلي ، لأن هذا في الضالة ، وهي خاصة بالحيوانات . ويجمع بينه وبين ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ » بِحَمْلِ هذا على ضالة الإبل .

وأقل أحوال هذه الأوامر أن يَأْتُم التَّارِك ، وأما أنه يضمن فلا لأن ماله مَعْصُوم . بِعِصْمَةِ الْإِسْلَام ، فلا يلزمه إخراج شيء منه إِلَّا بِنَاقِلٍ شرعي عن هذه العصمة .

وأما قوله : « وَلَا يَلْتَقِطُ لِنَفْسِهِ مَا تَرَدَّدَ فِي إِبَاحَتِهِ » فوجهه ظاهر لأن الأصل في الأمور التي تُملك التحريم ولو مع مجرد الشك ، والتجوز ، ويدل على ذلك الأدلة الكلية الواردة في تحريم ملك الغير ، ولا يجوز الإقدام إلا على ما عَلِمَ الإنسان أنه حلال مطلق مباح لم يملكه مالك ، وإذا اختلط ما تردد في إباحته بِمَا هو مُبَاح فالحق ما ذكره المصنف بقوله : « وَلَوْ مَعَ مَبَاحٍ » لأنه إذا لم يَتَمَيَّز المباح صار التَّرَدُّد فيه كالتَّرَدُّد في غيره .

(١) من حديث زيد بن خالد السابق وفيه : « وسأله عن الشاة فقال : » إلخ .

(٢) من حديث زيد بن خالد السابق وفيه : « وسأله عن ضالة الإبل فقال : » إلخ .

(٣) الزيادة بالرجوع إلى لفظ الحديث في المنتقى . وعند أحمد ومسلم من حديث زيد بن خالد بزيادة : « ما لم يعرفها » .

المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٨٠/٥ . ٣٨٧ .



## فصل

وَهِيَ كَالْوَدِيعَةِ إِلَّا فِي جَوَازِ الْوَضْعِ فِي الْمِرْبَدِ ، وَالْإِيْدَاعِ بِلَا عُذْرٍ ، وَمُطَالَبَةِ الْغَاصِبِ بِالْقِيَمَةِ ، وَيَرْجَعُ بِمَا أَنْفَقَ بَيْنَتِهِ <sup>(١)</sup> ، وَيَجُوزُ الْحَبْسُ عَمَّنْ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بَيِّنَتُهُ <sup>(٢)</sup> ، وَيُحْلَفُ لَهُ عَلَى الْعِلْمِ ، وَيَجِبُ التَّعْرِيفُ بِمَا لَا يُتَسَامَحُ بِمِثْلِهِ فِي مَظَانِّ وُجُودِ الْمَالِكِ سَنَةً ، ثُمَّ تُصْرَفُ فِي فَقِيرٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ بَعْدَ الْيَأْسِ وَإِلَّا ضَمِنَ ، قِيلَ وَإِنْ أَيْسَ بَعْدَهُ ، وَيُثَمِّنُ مَا خَشِيَ فُسَادَهُ إِنْ ابْتَاعَ ، وَإِلَّا تَصَدَّقَ <sup>(٣)</sup> ، وَيَغْرَمُ لِلْمَالِكِ مَتَى وَجِدَ لَا الْفَقِيرُ إِلَّا لِشَرْطٍ ، أَوْ الْعَيْنِ <sup>(٤)</sup> فَإِنْ ضَلَّتْ فَالْتَقِطَتْ أَنْقَطَعَ حَقُّهُ .

قوله : « فصل : وهي كالوديعة إلا في جواز الوضع في المربد » .

أقول : هذا صحيح ، ووجهه أنه عاونَ على الخير ، وفعلَ ما أُرشد إليه الشرع ، ولم يقصد الالتقاط لنفسه ، ومن كان هذا حاله فهو أمين أي أمين لا يُضَمَّنُ إِلَّا لَجَنَائِهِ أَوْ تَقْرِيطٍ ، وقد حكى المصنف في البحر الإجماع على هذا .

(١) اللقطة لها حكم الوديعة إلا في أربعة أحكام :

الأول : أنه يجوز وضع اللقطة في المربد الذي يتخذه الإمام لغيره من المسلمين .

الثاني : أنه يجوز للملتقط الإيداع لللقطة بلا عذر .

الثالث : أنه لو غصبها غاصب فأتلفها أو أتلفها متلف وهي في يده كان له مطالبة الغاصب بالقيمة ويبرأ الجاني بالرد إليه بخلاف الوديعة .

الرابع : أنه إذا أنفق على اللقطة كان له أن يرجع بما أنفق إن نوى فإن لم ينو الرجوع لم يكن له ذلك . شرح الأزهار ٦١/٤ .

(٢) صورة المسألة عندهم أنه لا يجوز للملتقط أن يرد الضالة إلى من ادعاهها إلا أن يحكم له الحاكم أنه يستحقها . ويجوز الحبس عمن لم يحكم له ببيئته . فأما لو ثبت له بإقرار الملتقط لزمه تسليمها في ظاهر الحكم . أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجوز ما لم يظن في ظنه أنه يستحقها . شرح الأزهار ٦٢/٤ .

(٣) ما يخشى فساد كالحكم لا يجب على الملتقط التعريف به سنة بل يبيعه ثم يعرف بالثمن سنة فإذا شئ نصدق به وإن لم يبيع وخشي عليه الفساد تصدق به . شرح الأزهار ٦٦/٤ .

(٤) إذا تصدق باللقطة لخشية فسادها أو بعد التعريف بها أو تصدق بثمنها وجب على الملتقط أن يغرم للمالك متى وجد المالك . أما الفقير فلا غرامة عليه إلا إذا اشترط الملتقط عند الدفع إليه أنه يرد إن وجد المالك فإنه يلزمه سواء صرف إليه العين أم الثمن . وكذلك إذا صرف إليه العين فإنه يلزم الفقير بردها إن كانت باقية . وبوضها إن كانت نالفة سواء شرط عليه الملتقط أم لم يشرط . شرح الأزهار ٦٦/٤ .

وما ذكره من أن له الوضع في المربد الذي كان يفعله الخلفاء لِضَوَالِ المسلمين فذلك صحيح لأنه محسن ، وما على المحسنين من سبيل ، فإذا وَجَدَ مَخْرَجاً من مَعَرَّةِ الإنفاق عليها ، والقيام عليها بما يحتاجه من وضعها في مثل هذا المكان الذي يُنْفَقُ فيه على الضَّوَالِ من بيت المال كان له ذلك ، وكذلك له الإيداع وله مطالبة غاصبها بالقيمة لأنها قد تثبت له ولاية ، وله أن يرجع على صاحبها بما أنفقه عليها لأنه بالإنفاق حفظ تلك العين من التلف بالجوع والعطش ونحوهما .

قوله : « ويجوز الحبس عَمَّنْ لم يحكم له بِبَيِّنَةٍ » .

أقول : هذا مبني على أن صاحبها لم يَصِفْهَا بالأوصافِ الصَّحِيحة الموافقة ، بل جاء بالبيئة على أنها له ، فيجوز لِلْمُنْتَقِطِ أَنْ يَحْبِسَهَا حتى يحكم الحاكم بذلك ، لأنه إذا دفعها إليه بدون ذلك كان مُعَرَّضاً لنفسه لضمائها ، ولا يجب عليه الدخول فيما يُخْشَى مِنْ عاقبة التَّضْمِينِ ، لأنه محسن ، وما على المحسنين من سبيل ، وهذا من أعظم السبيل عليه ، أما إذا وَصَفَهَا صاحبها بالأوصافِ الصحيحة الموافقة فقد وجب دفعها إليه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا : « اَعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا »<sup>(١)</sup> وفيه : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ » .

وفي رواية لمسلم من هذا الحديث : « فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَّفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ »<sup>(٢)</sup> ، وفي حديث أَبِي بِنِ كَعْبٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ بِلَفْظٍ : « فَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ بِعَدِيدِهَا وَوِجَائِهَا وَوِكَائِهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ ، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعَ بِهَا »<sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : إذا كان يخش أن يكون هذا الواصف لها قد عَرَفَهَا من مالِ كَها ، وبلغه التقاطها ، أو أخبره مالِ كَها بأوصافها ، فخشي من دفعها إليه أن يأتي مالِ كَها فيضمَّنه

(١) يرجع إلى التعليق على الحديث ص ٤٨

(٢) مسلم بشرح النووي ٣٢١/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٨٠/٥ .

(٣) الحديث رواه أيضاً أحمد والترمذي . قال صاحب المنتقى . تعليقاً على الحديث : « وهو دليل على وجوب الدفع بالصفة » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٨٠/٥ . مسلم بشرح النووي ٣٢٢/٤ .

إياه ؟ قلت : يرفع أمره إلى الإمام أو الحاكم حتى يكون الوصف والرفع باطلاح أحدهما ، وليس عليه بعد ذلك ضمان ، لأنه فعل ما أمره به الشارع ، ولما لكها أن يرجع على ذلك المقرر الكاذب .

قوله : « ويجب التعريف بما لا يتسامح بمثله في مظان وجود المالك سنة » .

أقول : وجه هذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما : « ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ لَمْ تُعَرَفْ فَاسْتَنْفَقَهَا وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ » <sup>(١)</sup> ، ولا يعارض هذا ما أخرجه البخاري من حديث أبي بن كعب <sup>(٢)</sup> . وفيه : « وَجَدْتُ صُرَّةَ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ ، فَاتَّيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : عَرَفَهَا حَوْلًا ، فَعَرَفْتُهَا ، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يُعَرِّفُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَانِيًا ، فَقَالَ : عَرَفَهَا حَوْلًا ، [ فَعَرَفْتُهَا ] فَلَمْ أَجِدْ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَالِثًا ، فَقَالَ : أَحْفَظْ وَعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا ، فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا ، فَلَقِيْتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ فَقَالَ سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ الرَّأْوِي لِهَذَا الْحَدِيثِ : « لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا » ، وقد حَزَمَ ابْنُ حَزَمٍ بَأَنَ الزِّيَادَةَ عَلَى الْحَوْلِ فِي حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ غَلَطَ ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ <sup>(٣)</sup> : « وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ كَهِيلٍ أَخْطَأَ فِيهَا ثُمَّ تَثَبَّتْ وَاسْتَمَرَّ عَلَى عَامٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِمَا لَمْ يَشْكُ فِيهِ رَاوِيهِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : « لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أئِمَّةِ الْفَتَوَى أَنَّ اللَّقْطَةَ تَعْرِفُ ثَلَاثَةَ أَعْوَامٍ إِلَّا شَرِيحٌ عَنْ عُمَرَ » . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ عُمَرَ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ : تُعَرَّفُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ، عَامًا وَاحِدًا ، ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَزَادَ ابْنُ حَزَمٍ عَنْ عُمَرَ قَوْلًا خَامِسًا وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ <sup>(٤)</sup> .

والحق أن مدة التعريف حول فقط ، ثم يستمتع بها الملتقط ، فإن جاء صاحبها ضَمِنَهَا

(١) من حديث زيد بن خالد المتقدم ص ٤٨ .

(٢) الحديث أخرجه أيضاً مسلم والترمذي والنسائي وأحمد وأبو داود وأخرجه البيهقي مطولاً من طريق آخر . وقوله : « فلقيته بعد بمكة » القائل شعبة الذي روى عن شيخه سلمة بن كهيل . الصحيح بشرح الفتح ٧٨/٥ - ٩١ .

(٣) قال ابن الجوزي أيضاً . « يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر أبا بإعادة التعريف كما قال للمسي » صلاته : « أرجع فعلى فإنك لم تعمل » . فتح الباري على الصحيح ٧٩/٥ .

(٤) يرجع إلى هذه الأقوال في فتح الباري ٧٩/٥ .

له كما تقدم في الحديث الصحيح ، ولكن هذا فيما كان لا يُتسامح بمثله ، أما ما كان يُتسامح بمثله ، فقد أخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر قال : « رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَصَا وَالسَّوْطِ وَالْحَبْلِ [ وَأَشْبَاهِهِ ] يَلْتَقِطُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ » (١) ، وفي إسناده المغيرة بن زياد وفيه مقال ، ولكنه صدوق ، وشهد له ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أنس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرَّ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا » (٢) ، وأما ما روي من تعريف المحقرات ثلاثة فلم يثبت من وجه تقوم به الحجة (٣) .

وأما قول المصنف : « وتصرف في فقير أو مصلحة بعد اليأس » فالسنة قد قضت بها بأن استمتاع الملتقط بها ، وصرفها في نفسه مُقَدَّم على صرفها في غيره ، فإن أراد الصَّرف في الغير صرف في فقير أو مصلحة .

وأما ما اشترطه من حصول اليأس ، فلا وجه له ، بل الوجه التعريف حَوَالاً كما تقدم دليله ، وأما إيجابه للضمان إذا لم يصرف مع اليأس ، فليس على ذلك أَثَارَةٌ من علم ، لأن استمتاع الملتقط بها ، أو صرفها فيمن هو مصرف لها لم يكن على طريق الحتم بل الأمر

(١) الزيادة بالرجوع إلى لفظ الحديث عند أبي داود وفي المتن . وقد علق المنذري على الحديث فقال : ذكر أن بعضهم رواه ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم .

والمغيرة بن زياد : أبو هشام الموصلي . روى عنه الثوري . حكى البخاري عن وكيع قال : ثقة وعن عمرو بن علي قال : في حديثه اضطراب . وقال ابن معين : ليس به بأس وله حديث واحد منكر وقال ابن غدي : هو عندي لا بأس به . قال أحمد : ضعيف الحديث وله مناكير : مختصر السنن للمنذري ٢٧٢/٢ المتنني بشرح نيل الأوطار ٣٧٨/٥ . التاريخ الكبير ٣٢٦/٧ . الميزان ١٦٠/٤ .

(٢) الصحيح بشرح الفتح ٨٦/٥ .

(٣) أخرج أحمد والطبراني والبيهقي والجزجاني من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً . واللفظ لأحمد : « من التقط لقطة يسيرة حبلاً أو درهماً أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام . فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام » زاد الطبراني : « فإن جاء صاحبها وإلا فليصلق بها » . وفي إسناده عمر بن عبد الله ابن يعلى . وقد صرح جماعة بضعفه . ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعة . وروى عنه جماعات وزعم ابن حزم أنه مجهول . وزعم هو وابن القطان أن يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ : وهو عجب منها لأن يعلى صحابي معروف الصحة . قال ابن رسلان : ينبغي أن يكون هذا الحديث معمولاً به لأن رجال إسناده ثقات . وليس فيه معارضة للأحاديث الصحيحة بتعريف سنة . لأن التعريف سنة هو الأصل المحكوم به عزيمته وتعريف الثلاث رخصة تيسيراً للملتقط إلى آخر . ما نقله الشوكاني عنه في نيل الأوطار . وقد انتهى إلى ترجيح الرأي القائل بتعريف المحقرات ثلاثة أيام . وهو يخالف رأيه هنا . نيل الأوطار على المتنني ٣٧٩/٥ .

فيه للإباحة ، كما في نظيره ، وبهذا تعرف عدم صِحَّة ما ذكره المصنف بعد هذا .

وأما قوله : « فَإِنْ ضَلَّتْ فَالْتَقِطَتْ انْقِطَعْ حَقُّهُ » فهذا الانقطاع مسلَّم إن كان بتقريط منه ، وإلا فلا وجه لانقطاع حقه لحديث : « عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ » (١) ، فقد صار هذا الملتقط الأول مخاطباً بتأدية ما التقطه حتى يؤديه إلى مالكه .

### فصل

وَاللَّقِيطُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ عَبْدٌ ، وَمِنْ دَارِنَا حُرٌّ أَمَانَةٌ هُوَ وَمَا فِي يَدِهِ ، يُنْفَقُ عَلَيْهِ بِلَا رُجُوعٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي الْحَالِ ، وَيُرَدُّ لِلْوَاصِفِ لَا اللَّقِطَةَ ، فَإِنْ تَعَدَّدُوا وَاسْتَوَوْا ذَكَرُوا فَابْنٌ لِكُلِّ فَرْدٍ ، وَمَجْمُوعُهُمْ أَبٌ .

قوله : « فصل : واللقيط من دار الحرب عبد » إلخ .

أقول : لما ترجم الباب بقوله : « باب الضَّالَّةِ وَاللَّقِطَةِ وَاللَّقِيطُ » أراد بهذا الفصل استيفاء ما ترجم له ، ولا يخفى أن دار الحرب دار إباحة يملك كلَّ فيها ما ثبتت يده عليه ، كما سيأتي في السير ، سواء كان الأخذ على جهة القسر ، أو الختل من غير فرق بين الأشخاص والأموال والرجال والنساء والأطفال ، وأما إذا كان من دار الإسلام أو دخلها (٢) بأمان فهو معصوم الدم والمال ، فلا وجه لقوله : « وَمِنْ دَارِنَا حُرٌّ أَمَانَةٌ هُوَ وَمَا فِي يَدِهِ » بل لا يجوز التقاطه إذا كان حافظاً لنفسه ولماله ، لأن إثبات اليد عليه والحال هكذا مخالف لتأمينه وأما إذا دخل دارنا بغير أمان فهو وماله غنيمة لمن سبق إليه . هكذا ينبغي أن يُقال ، وبهذا تعرف أنه لا وجه لقوله : « ينفق عليه بلا رجوع » إلخ . لأنه إما غنيمة لمن سبق إليه

(١) الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كلهم من حديث الحسن عن سمرة وفي سماع الحسن من سمرة خلاف . وقال الترمذي : حديث حسن . ورمز له السيوطي بالصحة وأخرجه الحاكم وقال : هو على شرط البخاري وقال ابن القيم : فيما قاله نظر . وبين ذلك بما يفيد أن الحسن عن سمرة ليس من شرط البخاري . الجامع الصغير بشرح الفيض ٣٢١/٤ . مختصر السنن للمنذري ١٩٧/٥ .

(٢) في الأصل : « ودخلها بأمان » والعطف بأو أقرب إلى السياق .

أو لا يجوز التقاطه بحال كما بينا ، وإذا كان غنيمة وجب إنفاقه على القائم ، وإن كان مؤمناً لم يجب إنفاقه على أحد .

وأما قوله : « ويرد للواصف » فبني على جواز الالتقاط . وقد عرفت ما فيه . وما كان ينبغي أن يذكر المصنف مثل هذا في اللقطة لورود الأدلة بذلك كما تقدم . فتركه في المحل الخلق به ، وذكره هنا بلا فائدة . نعم إن كان اللقيط الذي كَلَام المصنف فيه في هذا الفصل هو المسلم الملتقط من دار الحرب ، والمسلم الملتقط من دار الإسلام كان لكلامه وجه ، ولكنه لم يُقَيِّده بهذا ، ويرد للواصف إذا كان لا يهتدي إلى الإعراب عن نفسه . والعجب من قول المصنف : « لا اللقطة » يعني أنها لا ترد للواصف ، فإن هذا دفع في وجه الأدلة ، ورد لما قد صح بلا خلاف .

وأما قوله : « فإن تعددوا واستوفاين لكل فرد ومجموعهم أب » فقد تقدم الكلام عليه في كتاب الطلاب بما يُغني عن الإعادة هنا ، وليس هذا المقام بمقام التعرض لكيفية ثبوت النسب ، وكان على المصنف أن يتعرض لذكر ضالة الإبل ، وأنها لا تلتقط لما تقدم من الأدلة ، ويتعرض لذكر ضالة الغنم ونحوها ، وأنها تلتقط لقوله : « هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ » ، ويتعرض أيضاً لذكر ضالة مكة لما ثبت في الصحيح من النهي عن لُقْطَةِ الْحَاجِّ<sup>(١)</sup> ، وما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا تَحِلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمَعْرُوفٍ »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) يرجع في ذلك إلى حديث ابن عباس المتفق عليه وفيه : « ولا تلتقط لقطته إلا لمعرف » . والحديث عن مكة . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٨/٥ . الصحيح بشرح الفتح ٨٦/٥ .  
(٢) حديث متفق عليه . المصدران السابقان .

## بَابُ الصَّيْدِ

### فصل

إِنَّمَا يَحِلُّ مِنَ الْبَحْرِيِّ مَا أُخِذَ حَيًّا ، أَوْ مَيِّتًا بِسَبَبِ آدَمِيٍّ ، أَوْ جَزَرَ الْمَاءَ ، أَوْ قَذَفَهُ أَوْ نُضِيبَهُ فَقَطْ<sup>(١)</sup> ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا التَّنَبُّسُ : هَلْ قُذِفَ حَيًّا ؟ الْحَيَاةُ<sup>(٢)</sup> وَمِنْ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ الْحَرَمَيْنِ مَا انْفَرَدَ بِقَتْلِهِ بِخَرَقٍ لَا صَدْمَ ذُو نَابٍ يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ أَرْسَلَهُ مُسْلِمٌ مُسَمًّا ، أَوْ زَجَرَهُ وَقَدْ اسْتَرْسَلَ ، فَانْزَجَرَ ، وَلَحِقَهُ فَوْرًا ، وَإِنْ تَعَدَّدَ مَا لَمْ يَتَخَلَّلْ إِضْرَابُ ذِي النَّابِ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ هَلَكَ يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِمُجَرَّدِ ذِي حَدٍّ كَالسَّهْمِ ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يُشَارِكْهُ كَافِرٌ فِيهِمَا .

وَالْأَصْلُ فِي الْمَلْتَبَسِ الْحَظَرُ ، وَهُوَ لِمَنْ أَثَّرَ سَهْمُهُ ، وَالتَّأَخَّرُ جَانِ<sup>(٤)</sup> ، وَيَذَكِّي مَا أَدْرَكَ حَيًّا ، وَيَحِلُّانِ مِنْ مِلْكِ الْغَيْرِ مَا لَمْ يُعَدَّ لَهُ حَائِثًا : وَبِالْآلَةِ الْعَصْبِ .

قوله : « باب الصيد » .

« فصل : إِنَّمَا يَحِلُّ مِنَ الْبَحْرِيِّ مَا أُخِذَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا بِسَبَبِ آدَمِيٍّ » إلخ .

(١) إذا مات صيد البحر بسبب جزر الماء أو قذفه أو نضيبه حل . وأما إذا مات بغير ذلك نحو أن يموت بحر الماء أو يرده أو بأن يقتل بمضه بمضاً فإنه لا يحل أكله على الأشهر عندهم . شرح الأزهاري ٧٢/٤ .

(٢) صورة ذلك ما لو قذف الماء الصيد فوجده ميتاً . ولم يعلم هل قذف الماء حياً أو ميتاً فإنه يرجع إلى الأصل وهو الحياة . شرح الأزهاري ٧٢/٤ .

(٣) مثلوا لذلك بما إذا اصطاد الكلب واحداً ثم كف بأن جنم على الأول أو مر بمنة أو يسرة ثم عرض له صيد آخر فقتله . فإنه لا يحل أكل الثاني . شرح الأزهاري ٧٥/٤ .

(٤) إذا استحق إنسان الصيد ثم رماه غيره فالرمي المتأخر جانٍ يلزمه الأرض للرامي الأول فإن كانت جناية الثاني في غير موضع الذكاة وجب الأرض أو القيمة إن كانت قاتلة . وإن كانت في موضع الذكاة كان كما لو ذبح فيجب الأرض عند بعضهم . ويخير بين قيمته وتركه وبين أخذه ولا شيء له على الثاني عند أكثرهم . شرح الأزهاري ٧٦/٤ .

أقول : حديث : « هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ »<sup>(١)</sup> قد تقدم ، وقد ذكرنا طُرُقَهُ مُسْتَوَافَةً فِي شَرْحِ الْمُنْتَقَى<sup>(٢)</sup> ، وهو مما تقوم به الحجة ، وظاهره أن مَيْتَةَ الْبَحْرِ خِلَالِ عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَا مَا مَاتَ بِسَبَبِ آدَمِي ، أَوْ بِسَبَبِ مِنَ الْمَاءِ ، أَوْ مَاتَ لَا بِسَبَبٍ . وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ : « أُحِلَّ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحَوْتِ وَالْجَرَادِ ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَيْدِ وَالطُّحَالِ »<sup>(٣)</sup> . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالشَّافِعِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَرِيحٍ ، وَقَدْ أُعِيلَ بِالْوَقْفِ ، وَقِيلَ : الْمَوْقُوفُ أَصَحُّ ، وَلَكِنْ لَهُ طَرَقٌ يُقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا ، عَلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ : « أُجِلَّ لَنَا » كَالرَّفْعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، إِذْ<sup>(٤)</sup> التَّحْلِيلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْهُ .

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ مَا فِي الْبَحْرِ لِبَنِي آدَمَ » وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ مَوْقُوفًا ، وَلِلْوَقْفِ حُكْمُ الرَّفْعِ فِي مِثْلِ هَذَا لَمَّا قَدَمْنَا .

(١) يرجع إلى الحديث ص ٤١ من الجزء الأول .

(٢) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤/١ .

(٣) الحديث رواه الدارقطني أيضاً من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بإسناده قال أحمد وابن المديني : عبد الرحمن ابن زيد ضعيف وأخوه عبد الله ثقة . وفي رواية عن أحمد : حديثه - يعني عبد الرحمن - هذا منكر . كما رواه من رواية سليمان ابن بلال عن زيد بن أسلم موقوفاً . وقال . هو أصح . وصحح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم . وللأئمة كلام طويل حول هذا الحديث الذي يدور سنده على أولاد زيد بن أسلم يرجع بشأنه إلى : المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٢/٨ .

(٤) في الأصل : « إذا » والصواب : « إذ » لأن المقصود التعليل .

(٥) الخبر أخرجه البخاري موصولاً في التاريخ الكبير وابن مندة في المعرفة من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شريحاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « كل شيء في البحر مذبوح » قال : فذكرت ذلك لعطاء فقال : أما الطير فأرى أن تذبحه .

وقد نبه في الفتح تعليقاً من رواية الأصلي على رواية البخاري : « وقال أبو شريح » فقال : ( وهو وهم نبه على ذلك أبو علي الجبائي . وتبعه عياض وزاد : وهو شريح بن هانيء . وكذا قال . والصواب أنه غيره . وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع . وشريح به هانيء لأبيه صحبة . وأما هو فله إدراك . ولم يثبت له سماع ولا لقاء . وأما شريح المذكور فذكره البخاري في الكبير وقال : له صحبة . وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره ) انتهى .

وأضيف إلى ما أشار إليه الحافظ بن حجر أن البخاري قال أيضاً عن شريح : يعد في أهل الحجاز ونسبه عن الدين بن الأثير فقال : شريح بن أبي شريح . وساق الخبر في ترجمته عن أبي الزبير . الصحيح بشرح الفتح ٦١٤/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٢/٨ . التاريخ الكبير ٢٢٨/٤ . أسد الغابة ١٨/٢ .



ويؤيد الجميع حديث الحوت المسمى بالعنبرة<sup>(١)</sup> التي أكلها الصحابة ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « كُلُّوْا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللهُ - سبحانه - لكم ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ ، فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ بَشِيَّةً فَأَكَلَهُ » وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ، ولم يسألهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأي سبب كان موتها ، وترك الاستيفصال في مقام الاحتمال مُنْزَل مُنْزِلَة العموم في الأقوال .

فتقرر بمجموع هذه الأدلة أن ميتة البحر حلال بلي سبب كان ، ولا يصطح لتخصيص هذه العمومات ما أخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية يحيى بن سليم عن جابر بلفظ : « مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوْهُ ، وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطَفَاً فَلَا تَأْكُلُوْهُ »<sup>(٢)</sup> لأنه قد أُعِلَّ بأن يحيى بن سليم ضعيف الحفظ ، وقد أُعِلَّ بالوقف ، وهو الصواب ، وقد استوفينا كلام الحفاظ عليه في شرح المنتقى . ومع أنه قد رُوي عن بعض الصحابة ما يُعارض هذا الموقوف على جابر ، فأخرج البخاري عن أبي بكر الصديق أنه قال : « الطَّائِي حَلَالٌ »<sup>(٣)</sup> ، وأخرج البخاري أيضاً عن ابن عباس أنه قال في تفسير الآية : « طَعَامُهُ مَيْتَةٌ »<sup>(٤)</sup>

قوله : « وَمِنْ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ الْحَرَمَيْنِ مَا انْفَرَدَ بِقَتْلِهِ بِحَرْقٍ لَا صَدَمٍ ذُو نَابٍ يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ » .

- 
- (١) آثر المصنف استعمال المؤنث من لفظ العنبر وهو جائز غير أن النصوص التي وقفت عليها في الصحيحين والمنتقى التزمت بالذكر منه الصحيح بشرح الفتح ٦١٤/٩ . مسلم بشرح النووي ٦٠١/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٢/٨ .
- (٢) قال أبو داود تعليقا على هذا الحديث : « روى هذا الحديث سيفيان الثوري وأيوب وحمام عن أبي الزبير أوقفوه على جابر . وقد أسند هذا الحديث من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . قال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال : ليس بمحفوظ ويروى عن جابر خلافة . مختصر السنن للمنذري ٣٢٤/٥ . نيل الأوطار على المنتقى ١٥٤/٨ .
- (٣) الخبر وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال : أشهد على أبي بكر أنه قال : « إن السمكة الطافية حلال » وزاد الطحاوي : « لمن أراد أكله » وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري منها وفي بعضها : « أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي على الماء » . الصحيح بشرح الفتح ٦١٤/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٢/٨ .
- (٤) الآية التي أشار إليها المصنف هي قوله تعالى : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم » . كذا للنسفي واقتصر الباقون على : « أحل لكم صيد البحر » . سورة المائدة : ٩٦ .
- وتمام الخبر عند البخاري : « إلا ما قدرت منها . والحري لا تأكله اليهود ونحن نأكله » . الصحيح بشرح الفتح ٦١٤/٩

أقول : أما الاصطياد بالكلاب المعلمة فالأحاديث الكثيرة الصحيحة قد وردت بجواز ذلك ، ومنها حديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين وغيرهما بلفظ : « وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمُ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ » ، وما صِدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعَلَّمِ فَادْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ » <sup>(١)</sup> ، وفي معناه حديث عدي بن حاتم في الصحيحين <sup>(٢)</sup> وغيرهما .

وأما الصيد بالباز فلحديث أحمد وأبي داود والبيهقي من حديث عدي بن حاتم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَا عَلَّمْتَ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ ثُمَّ أَرْسَلْتَهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ » <sup>(٣)</sup> وقد أُعِلَّ بتفرد مجالد بن سعيد بذكر الباز ، قال البيهقي : « تفرّد بذكر الباز فيه مجالد ، وخالفه الحفاظ » انتهى . ولا يخفى أن مجالداً من رجال مُسلم وأهل السنن ، وأما ما ذكره بعض الشراح من أن الترمذي أخرجه من طريق أخرى فلا أصل لذلك بل لم يخرج به إلا من طريق مجالد ، وقال بعد إخرجه : « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مجالد عن الشعبي » انتهى .

والحاصل أن الله سبحانه قد قال في كتابه العزيز : « وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ » <sup>(٤)</sup> فما صدق عليه أنه من الجوارح فالصيد به حلال ، فالبازي إذا كان من جملة الجوارح لم يُحتج إلى الاستدلال عليه بغير الآية . وأما قوله : « مُكَلِّينَ » فالمراد به معلمين لما تصيدون به ، وليس المراد الكلاب فقط فقد ذهب إلى حلّ صيد جميع الجوارح جمهور العلماء ، وأما التعليم فهو مجمع على اشتراطه كما حكى ذلك ابن رشد في نهايته .

(١) الحديث متفق عليه يرجع إليه بتمامه في الصحيح بشرح الفتح ٦١٢/٩ . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣٥/٨ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي مختصراً وقال : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مجالد وقال أيضاً : والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأساً .

وتمامه عند أبي داود : « قلت وإن قتل ؟ قال : إذا قتله ولم يأكل منه شيئاً فإنما أمسك عليه » . مختصر السنن للمنذري ١٣٥/٤ . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣٥/٨ . فتح الباري على الصحيح ٦٠٠/٩ .  
(٤) سورة المائدة : ٤ .

وأما اشتراط أن يكون الصيد في غير الحرمين فوجهه واضح ، وأدلته قد تقدمت في الحج . وأما اشتراط أن يكون القتل بِخَرْقٍ لا صَدْمٍ فيدل عليه اشتراط ذلك في الصيد الذي يصيد بالرمي ، كما في (١) [ حديث ] عدي بن حاتم الثابت في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلُّهُ ، وَإِنْ أَصَابَتْ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ » (٢) ولكنه قد ورد في صيد الكلاب المعلمة ما يدل على أن مجرد إمساكها ذكاة ، كما في حديث عدي أيضاً في الصحيحين وغيرهما : « فَإِنْ أُمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ فَأَذْبَحْهُ ، وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قُتِلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ ، فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَاةً » (٣) ، فلم يشترط صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث صيد الكلب إلا التعلم والتسمية وألا يأكل منه ، ولم يذكر اشتراط القتل ، أو تحريم ما قتله الكلب بالصدمة ، وترك الاستيفصال في مقام الاحتمال يُنَزَّلُ مَنَزِلَةُ الْعُمُومِ كما تقرر في الأصول ، ولفظ الإمساك والقتل يَصْدُقُ عَلَى مَا كَانَ بِالصَّدْمِ كما يصدق على ما كان بالخرق .

قوله : « أَرْسَلَهُ مُسْلِمٌ مُسَمًّى » .

أقول : أما الإرسال فهو مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِلَفْظٍ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ » (٤) ، فلا بد من الإرسال ، وإلا كان الكلب صائداً لنفسه لا لصاحبه ، وهكذا اشتراط التسمية قد صرحت به الأحاديث الصحيحة ، ومنها بلفظ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ » (٥) .

وأما اشتراط الإسلام فلم (٦) يقيم على ذلك دليل تقوم به الحجة ، لكنه إذا لم يسم لم يحل صيده من هذه الحيثية ، ولعله يأتي إن شاء الله في باب الذبج مزيد كلام على هذا ،

(١) كلمة « حديث » سقطت من ناسخ الأصل والمقام يقتضيها .

(٢) مسلم بشرح النووي ٥٩٠/٤ . الصحيح بشرح الفتح ٦٠٤/٩ .

(٣) المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣٥/٨ . مسلم بشرح النووي ٥٩٥/٤ .

(٤) من حديث عدي بن حاتم السابق .

(٥) من حديث عدي بن حاتم المتفق عليه أيضاً . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣٩/٨ .

(٦) كانت في الأصل « فلا » والسياق يستلزم ما أثبتناه .

وقد قدمنا أن اشتراط التعليم مجمع عليه ، وأما اشتراط أن يلحقه فوراً فلا دليل عليه ، بل المعتبر أن يعلم أنه أصابه الجراح الذي أرسله ، أو السهم الذي رمى به ، وفي لفظ في الصحيح : « إِذَا رَمَيْت بِسَهْمِكَ فغَاب عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ فَكُلْ مَا لَمْ يُتْرَنْ »<sup>(١)</sup> ، وفي لفظ الصحيح أيضاً : « كُلْهُ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ فِي مَاءٍ »<sup>(٢)</sup> .

وأما قوله : « ما لم يتخلل إضراب ذي النَّاب » فالظاهر أنه لا وجه له لأن مجرد الإرسال في الابتداء يكفي ، والجراح إنما انبعث<sup>(٣)</sup> مرة أخرى بسبب ذلك الإرسال ، ولا يقال قد يكون انبعائه بعد الإضراب لميسك على نفسه لأننا نقول ذلك خلاف الظاهر ، فالكلب المعلم مرسل ، وهذا يكفي .

قوله : « أو هلك بِفَتِكَ مُسْلِمٍ بِمَجْرَدِ ذِي حَدٍ » .

أقول : أما اشتراط الإسلام فقد تقدم ما فيه ، وأما قوله : « بمجرد ذي حد » فليس في الأحاديث إلا مجرد الخرق ، وهو يحصل بغير ذي الحد ، ولا يخرج من ذلك إلا ما كان مقتولاً بالصدمة فإنه وَقِيدٌ<sup>(٤)</sup> كما يصيبه المِعْرَاضُ بعرضه ، ومن جملة ما يحل الصيد به من الآلات هذه البندقية الحديد التي نرمي بها بالبارود والرصاص ، فإن الرصاصة يحصل بها خرق زائد على خرق السهم والرمح والسيف ، ولها في ذلك عمل يفوق كل آلة ، ويظهر لك ذلك بأنك لو وضعت ريشة أو نحوها فوق رماد دقيق أو تراب دقيق وغرزت فيه شيئاً يسيراً من أصلها ثم ضربتها بالسيف المحدد أو نحوه من الآلات لم يقطعها وهي على هذه الحالة ، ولو رميتها بهذه البنادق لقطعها ، فلا وجه لجعلها قاتلة بالصدمة لا من عقل ولا من نقل .

---

(١) من حديث أبي ثعلبة الخشني عند مسلم ٥٩٧/٤ .

(٢) لفظ الحديث في المتقي وعند مسلم أيضاً : « فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء » . المتقي : بشرح نيل الأوطار ١٤١/٨ .

مسلم بشرح النووي ٥٩٦/٤ .

(٣) في الأصل المخطوط : « أمره » وهو سهو من الناسخ .

(٤) الوقيد : والموقودة التي ترمى أو تضرب بحجر أو عصا حتى تموت من غير تذكية .

وأما ما روي من النهي عن أكل ما رمي بالبندقة كما في رواية من حديث عدي ابن حاتم عند أحمد<sup>(١)</sup> بلفظ : « وَلَا تَأْكُلْ مِنَ الْبُنْدَقَةِ إِلَّا مَا ذَكَّيْتَهُ » فالمراد بالبندقة هنا هي التي تتخذ من طين يرمي بها بعد أن تبيس ، وفي صحيح البخاري<sup>(٢)</sup> قال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : « تِلْكَ الْمَوْقُودَةُ ، وَكَرِهَهُ سَالِمٌ وَالْقَاسِمُ وَمُجَاهِدٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَعَطَاءٌ وَالْحَسَنُ » .

وهكذا ما صيد بحصى الخذف ، فقد ثبت في الصحيحين<sup>(٣)</sup> وغيرهما من حديث عبد الله بن المغفل : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ . وَقَالَ : « إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا [ وَلَا ] تَنْكُأُ عَدُوًّا وَلَكِنهَا تَكْمِرُ السِّنَّ وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ » . ومثل هذا ما قتل بالرمي بالحجارة غير المحددة إذا لم تحرق ، فإنه وقيد لا يحل ، وأما إذا خرقت حل .

وأما قوله : « وَإِنْ قَصِدَ بِهِ غَيْرُهُ » فلا وجه له لأنه لا بد أن يكون الصائد قاصداً لصيد معين ، مرسلأً لسهمه عليه ، مسمىاً عند الرمي ، لكنه إذا أطلق التسمية يجعلها لصيد معين كمن يرمي إلى قطيع من الصيد فيسمى على ما أصابه السهم منها فهذا صيد حلال<sup>(٤)</sup> .

وأما قوله : « لَمْ يَشَارِكْهُ كَافِرٌ فِيهِمَا » فقد عرفت أنه لا دليل على تحريم صيد الكافر

(١) المتقي بترج نيل الأوطار ١٤٣/٨ .

(٢) وقع خطا في الأصل . ويكرهه سالم . والتصويب بالرجوع إلى الأثر في صحيح وتماه فيه . وكره الحسن رمي البندقة في القرى والامصار . ولا يرى بأساً فيما سواه . وأثر ابن عمر هذا وصله البيهقي من طريق أبي عامر العقدي بلفظ المقتولة بالبندقة تلك الموقودة . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان لا يأكل ما أصابت البندقة . ومثلت في الموقود عن نافع . رमित طائرين بحجر فأصبتهما فأما أحدهما فمات فطرعه ابن عمر .

وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمرو القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر فأخرج ابن أبي شيبة « أنهما كانا يكرهان البندقة إلا ما أدركت ذكاته » . وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه وزاد في أحدهما . لا تأكل إلا أن يذكي . وأما إبراهيم وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الأعمش عنه : « لا تأكل ما أصبت بالبندقة إلا أن يذكي » . ومثل ذلك قال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن المصري نحوه . صحيح بترج . الفتح ٦٠٣/٩ .

(٣) الحديث متفق عليه . وأخرجه البخاري على الشك . نهى عن الخذف . أو كان يكره الخذف . وقوله يتكا يروي بفتح الكاف مهموزاً وبكسرهما غير مهموز قال ابن سيده : تكأ تكأ بكاية أصاب منه ثم قال : تكأت تكأ تكأ تكأ . في نكيتهم . المتقي بترج نيل الأوطار ١٤٢/٨ . الصحيح بفتح الفتح ٦٠٧/٩ .

(٤) في الأصل : صيداً . والتصواب بالرفع .

فلا يضر مشاركته للمسلم إذا وقعت منه التسمية ، وأما كون الأصل في الملتبس الحظر <sup>(١)</sup> فهو يستقيم فيما إذا وجد الصيد قد قتله الجارح ، ولم يدر : هل ما أرسله هو الذي أصابه ؟ أو غيره ؟ وهكذا إذا شك : هل السهم الذي فيه هو سهمه ؟ أو سهم غيره ؟ وأما إذا شك : هل أمسكه الجارح على الصائد ؟ أم أمسكه لنفسه ؟ فالأصل عدم إمساكه لنفسه بعد تعليمه وإرساله والتسمية عليه كما تقدم . وهكذا إذا شك : هل أكل منه ؟ أم لا ؟ فالأصل عدم أكله منه ، وأما إذا تيقن أنه أكل منه لم يحل صيده لما قدمنا في الحديث الصحيح من اشتراطه صلى الله عليه وآله وسلم عدم أكل الجارح من الصيد <sup>(٢)</sup> .

وأما ما أخرجه أبو داود من حديث [ عمرو ] بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن أغراباً يُقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله إن لي كلاباً مُكَلَّبَةً ، فَأَفْتِنِي فِي صَيْدِهَا ، فقال : كُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ » <sup>(٣)</sup> ، فهذا الحديث لا يعارض ما ثبت في الصحيح ولا سيما بعد تعليقه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : « فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ » <sup>(٤)</sup> ، وقد قيل <sup>(٥)</sup> إنه يجمع بين الأحاديث بأن النهي محمول على ما إذا قتله الكلب ونحوه ، وخلاه ، ثم عاد وأكل منه ، ولا وجه لهذا الجمع ، ولا يقوي الحديث على معارضة الأحاديث الثابتة في الصحيحين من طرق ، ولا سيما بعد اشتغالها على النهي عن الأكل كما في حديث عدي بن حاتم في الصحيحين وغيرهما بلفظ : « إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ » <sup>(٦)</sup> .

(١) في الأصل : الحظر « بالضاد والصواب بالظاء » .

(٢) من حديث عدي بن حاتم المتفق عليه : « وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله . فإن أخذ الكلب ذكاة » ومن حديثه عند أحمد وأبي داود : « وإن قتل ولم يأكل منه شيئاً فإتوا أمسك عليك » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٥/٨ .

(٣) سقطت كلمة « عمرو » سهواً من الناسخ ولفظ الحديث عند أبي داود : « إن كان لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك ذكياً أو غير ذكي » . قال : « وإن أكل منه ؟ قال : « وإن أكل منه » إلى آخر الحديث وقد أخرجه النسائي أيضاً . قال الخطابي : المكلبة : المسطرة على الصيد المضراة بالاصطياد . مختصر السنن للمنذري ١٣٨/٤ .

(٤) من حديث عدي بن حاتم المتفق عليه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٨ .

(٥) يرجع في ذلك إلى تعليقات ابن القيم على الحديث . مختصر السنن للمنذري ١٣٨/٤ .

(٦) المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٨ .

وأما كونه لمن أثر سهمه فظاهر لأن الاصطیاد وقع به ، ولا حکم للآخر ، وأما التذکية حیا فوجه وجوب ذلك ما فی الصحیحین وغيرهما من حدیث عدي بن حاتم بلفظ : « فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَدْرَكْتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ »<sup>(١)</sup> فإنه يدل على وجوب التذکية لما أدركه حياً .

---

(١) تقدم الحديث ص ٦١ .

## باب الذَّبْح

### فصل

يُشْتَرَطُ فِي الذَّبَّاحِ الْإِسْلَامُ فَقَطْ ، وَفَرِي كُلُّ مِنَ الْأَوْدَاجِ ذَبْحًا أَوْ نَحْرًا ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْ كُلِّ دُونِ ثَلَاثِهِ ، أَوْ مِنَ الْقَفَا إِنْ فَرَّأَهَا قَبْلَ الْمَوْتِ ، وَبِحَدِيدٍ أَوْ حَجَرٍ حَادٍّ . أَوْ نَحْوِهِمَا غَالِبًا<sup>(١)</sup> ، وَالتَّسْمِيَةُ إِنْ ذُكِرَتْ<sup>(٢)</sup> ، وَلَوْ قَلَّتْ ، أَوْ تَقَدَّمَتْ يَسِيرٌ ، وَتَحَرُّكُ شَيْءٍ مِنْ شَدِيدِ الْمَرَضِ بَعْدَهُ ، وَنُدْبَ الْأَسْتِقْبَالِ ، وَلَا تُغْنِي تَذْكِيَةُ السَّبْعِ ، وَلَا ذَاتُ الْجَنِينِ عَنْهُ ، وَمَا تَعَدَّرَ ذَبْحُهُ لِنَدٍّ أَوْ وَقُوعٍ فِي بَثَرٍ فَبِالزَّمْعِ وَنَحْوِهِ ، وَلَوْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الذَّبَّاحِ .

قوله : « باب الذَّبْح » .

قوله : « [ فصل ] : يُشْتَرَطُ فِي الذَّبَّاحِ الْإِسْلَامُ فَقَطْ » .

أقول : إِذَا ذَبَحَ الْكَافِرُ ذَاكَرًا لاسم الله عز وجل ، غير ذابح لغير الله ، وأنهر الدم ، وفَرَى الْأَوْرَاجَ فَلَيْسَ فِي الْأَدْلَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ هَذِهِ الذَّبِيحَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَلَا يَصِحُّ الْأَسْتِدْلَالُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ »<sup>(٣)</sup> لَكُنْ الْخُطَابُ فِيهَا لِلْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّا نَقُولُ : الْخُطَابُ فِيهَا لِكُلِّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْخُطَابِ ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْكَافِرَ خَارِجٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ذَبَحَ لِلَّهِ وَاسْمِي ، فَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ .

(١) قوله : « غَالِبًا » هو احتراز من السن والظفر .

(٢) إِذَا نَسِيَ التَّسْمِيَةَ أَوْ جَهِلَ وَجُوبَهَا حَلَّتْ ذَبِيحَتُهُ . شرح الأزهاري ٨١/٤ .

(٣) آيَةُ الْكَرِيمَةِ ٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ وَبَدَائِيهَا : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمَخْفَقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَاءِ ذَلِكَمْ فُسْقٌ » .



وأما إذا ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ، ولو كانت من مسلم ، وهكذا إذا ذبح غير ذاكر لاسم الله عز وجل ، فإن إهمال التسمية منه كإهمال التسمية من المسلم حيث ذبحا جميعاً لله عز وجل ، وسيأتي الكلام على التسمية .

وإذا عرفت هذا لاح لك أن الدليل على من قال باشتراط إسلام الذابح لا على من قال إنه لا يشترط ، فلا حاجة إلى الاستدلال على عدم الاشتراط بما لا دلالة فيه على المطلوب كالاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن ذبائح المنافقين ، فإن المنافقين كان يُعاملهم صلى الله عليه وآله وسلم معاملة المسلمين في جميع الأحكام عملاً بما أظهره من الإسلام وجرياً على الظاهر .

وأما ما يقال من حكاية الإجماع على عدم حل ذبيحة الكافر ، فدعوى الإجماع غير مسلمة وعلى تقدير أن لها وجه صحة فلا بد من حملها على ذبيحة كافر ذبح لغير الله ، أو لم يذكر اسم الله .

وأما ذبيحة أهل الذمة فقد دل على حلها القرآن الكريم : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ »<sup>(١)</sup> ، ومن قال إن اللحم لا يتناوله الطعام فقد قصر في البحث ، ولم ينظر في كتب اللغة ، ولا نظر في الأدلة الشرعية المصرحة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل ذبائح أهل الذمة ، كما في أكله صلى الله عليه وآله وسلم للشاة التي طبختها يهودية ، وجعلت فيها سما ، والقصة أشهر من أن نحتاج إلى التنبيه عليها<sup>(٢)</sup> ، ولا مُستند للقول بتحريم ذبائحهم إلا مجرد الشكوك والأوهام التي يُبتلى بها من لم يرسخ قدمه في علم الشرع ، فإن قلت : قد يذبحون لغير الله ، أو بغير تسمية ، أو على غير الصفة المشروعة في الذبح ؟ قلت : إن صح شيء من هذا فالكلام في ذبيحتهم كالكلام في ذبيحة المسلم إذا وقعت على

---

(١) في الأصل « طعام » بدون الواو وبداية الآية : « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم » . ٥ من سورة المائدة .

(٢) يراجع الصحيح بشرح الفتح ٤٩٧/٧ .

أحد هذه الوجوه ، وليس النزاع إلا في مجرد كون كُفر الذمي مانعاً ، لا في كونه أُخِلَّ بشرط معتبر .

قوله : « وَقَرَى كُلٌّ مِنَ الْأَوْدَاجِ » إلخ .

لم يثبت في المرفوع ما يدل على اشتراط قرأى الأوداج إلا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وأبي هريرة قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَرِيطَةِ الشَّيْطَانِ ، وَهِيَ الَّتِي تُذْبِحُ فَيَقْطَعُ الْجِلْدُ ، وَلَا تُقْرَأُ الْأَوْدَاجُ »<sup>(١)</sup> ، وفي إسناده عمرو ابن عبد الله الصنعاني ، وقد تكلم فيه غير واحد ، والتفسير فيه مُدرَج ، كما صرح بذلك أبو داود في السنن ، ولكن هذا التفسير قد ثبت في كتب اللغة ما يوافقه فهو صحيح ، إنما الشأن في صحة الحديث وقيام الحجة به .

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث رافع بن خديج أنه صلى الله عليه وسلم قال : « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوْا مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا »<sup>(٢)</sup> فهذا يدل على أن التذكية بشيء يحصل به<sup>(٣)</sup> إنهار الدم حلال وإن لم يحصل فرأى الأوداج .

وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث أبي العُشْرَاء عن أبيه قال : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذُّكَاةُ إِلَّا فِي اللَّبَةِ وَالْحَلْقِ ؟ » قال : « لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لَأَجْزَأَكَ »<sup>(٤)</sup> قال

(١) تمام الخبر : « تَرَكَ حَتَّى تَمُوتَ » . قال الخطابي : إنما سمي هذا شريطة الشيطان من أجل أن الشيطان هو الذي يحملهم على ذلك ويحسن هذا الفعل عندهم . وأخذت الشريطة من الشرط وهو شق الجلد بالمبضع ونحوه كأنه قد اقتصر على شرطه بالحديد دون ذبحه والإتيان بالقطع على حلقه .

وعمر بن عبد الله قال ابن معين وغيره : ليس بالقوي . وقال بعض الأئمة : جيد الحديث وأورد البخاري في الكبير أن عكرمة كان نزل على أبيه فقال أمية بن شبل : إنما كان عدا على كتاب لعكرمة نسخه ثم جعل يسأل عكرمة . فعلم أنه كتبه من كتابه فقال : علمت أن عقلك لم يبلغ هذا . مختصر السنن للمنذري ١١٧/٤ . التاريخ الكبير ٣٤٥/٦ . الميزان ٢٧١/٣ .

(٢) الحديث رواه الجماعة وتمامه كما في الصحيح - مع الاختلاف : هل هو من جملة المرفوع أو مدرج - : « وسأخبركم عنه : أما السن فعظم وأما الظفر فعلى الجبهة . الصحيح بشرح الفتح ٦٢٣/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٦/٨ .

(٣) في المخطوطة : « يحصل بها » والصواب « به » .

(٤) الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال أبو داود : « وهذا لا يصلح إلا في المتردية والمتوحش » . وقال صاحب المنتقى : « وهذا فيما لم يقدر عليه . وقال البخاري عن أبي العُشْرَاء : « في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر » وعقب على ذلك الحافظ الذهبي فقال : « قلت : لا يدري من هو ولا من أبوه ؟ » ثم أورد حديث الذبيحة هذا . مختصر السنن للمنذري ١١٧/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٨/٨ . الميزان ٥٥١/٤ .

الترمذي بعد إخراجِه : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ، ولا نعرف لأبي العُشراء عن أبيه غير هذا الحديث . قال الخطابي : وضعفوا هذا الحديث لأن رواته مجهولون ، وأبو العُشراء لا يُدرى من أبوه ، ولم يروه عنه غير حماد بن سلمة . وقال ابن حجر في التلخيص : وقد تفرد حماد بن سلمة بالرواية عنه - يعني أبا العُشراء - على الصحيح ، وهو لا يُعرف حاله . انتهى . قلت : حماد بن سلمة إمام لا يضرُ تفردُه ما لم يكن في المروي عنه ما يمنع من قبوله .

وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة قال : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بُدَيْلَ بْنَ وَرْقَاءَ الْخَزَاعِمِيِّ عَلَى جَمَلٍ أَوْرَقٍ يَصْبِيحُ فِي فِجَاجٍ مِنِّي : أَلَا إِنَّ الدَّسَكَةَ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ »<sup>(١)</sup> وفي إسناده سعيد بن سلام العطار . قال أحمد : كذاب .

والحاصل أنه قد دل الحديث الصحيح على أن المعتبر إنهار الدم ، فإذا طعن في الحلقة واللبة حتى أنهر الدم ، ولم يفر الأوداج كلها كان الذبح صحيحاً ، والذبيحة حلالاً ، ويؤيد هذا الحديث عدي بن حاتم عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه : « قلت يا رسول الله إِنَّا نَصِيدُ الصَّيْدَ فَلَا نَجِدُ سِكِّيناً إِلَّا الظَّرَارَ ، وَشِقَّةَ الْعَصَا ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أَمِيرَ الدِّمِّ بِمَا شِئْتَ ، وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> وأخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان ، ومُدَّارُه على سِمَاك بن حَرْبٍ عن مُرِّي بن قَطَرِيٍّ عنه ، وقد أخرج معناه أحمد والطبراني<sup>(٣)</sup> والبرزار عن ابن عُمر بإسناد صحيح ، ومعلوم أن شِقَّةَ الْعَصَا لَا تَفْرِي كُلَّ الْأَوْدَاجِ .

(١) تمام الحديث كما في المنتقى : « وَلَا تَعْمَلُوا أَنْفُسَ أَنْ تَرَهَقَ . وَأَيَّامُ مِنِّي أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ وَبَعَالٍ » .  
وسعيد بن سلام العطار قال البخاري عنه : منكر الحديث . وزاد ابن حبان : يتفرد عن الأبيات بما لا أصل له . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٧/٨ . التاريخ الكبير ٤٨١/٣ . المجروحين لابن حبان ٣٢١/١ .  
(٢) الظرار : جمع ظرر - بضم فتح - حجر صلب محدد . وشقة العصا بكسر الشين : ما يشق منها ويكون محدداً . وقوله : « أَمْرٌ » بفتح الهمزة وكسر الميم وبالراء مخففة من أمار الشيء ومار إذا جرى . وبكسر الهمزة وسكون الميم من مري الضرع إذا مسحه ليدر . وفي أبي داود : « أَمْرٌ » براءين من غير إدغام أي أسل الدم وأجره قال الخطابي : وأصحاب الحديث يروونه « أَمْرُ الدِّمِّ » مشددة الراء وهو خطأ والصواب ساكنة الميم خفيفة الراء وسماك بن حرب : من أوعية العلم مشهور وتختلف أقوال الأئمة فيه . وأما مري ابن قطري فهو كوفي مجهول تفرد عنه سماك بن حرب . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٤/٨ . مختصر السنن للمندري ١١٦/٤ . سنن ابن ماجه ١٠٦/٢ . التاريخ الكبير ٥٧/٨ . الميزان ٢٣٢/٢ . ٩٥/٤ .  
(٣) فتح الباري على الصحيح ٦٣١/٩ .

وهكذا ما روي من قصة الرجل الذي<sup>(١)</sup> رأى لقحة في الموت ، فلم يجد ما ينحرها به ، فأخذ وتدا فوجأها به في لبتها حتى أهرق دمها ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمره بأكملها . وهو في سنن أبي داود والنسائي .

وبهذا نعرف أنه لا وجه تقوم به الحجة على اشتراط قرئ الأوداج ، وأنها تصح التذكية بحديدة أو حجر أو شقة عصاً ، أو ما أنهر الدم كائناً ما كان ما لم يكن سناً أو ظفراً .

قوله : « والتسمية إن ذكرت » إلخ .

أقول : وجهه ما قدمنا في الأحاديث الصحيحة من ترتيب جواز الأكل على إنهار الدم وذكر اسم الله ، فإن ذلك يفيد أن التسمية شرط لا تحل الذبيحة بدونها ، لكنه قد ورد ما يدل على أنه إذا التبس على الآكل : هل ذكر اسم الله على الذبيحة أم لا ؟ فإنه يسمى عليها ويأكلها ، كما في البخاري وغيره من حديث عائشة : « أن قوماً قالوا : يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال : سموا عليه أنتم وكلوا . قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر »<sup>(٢)</sup> . فهذا يدل دلالة بيّنة على أنه إذا التبس على الآكل : هل وقعت التسمية من الذابح أم لا ؟ أنه يكتفي بالتسمية منه عند الأكل .

فالحاصل أن التسمية فرض على الذابح ، وإعادتها فرض عند الأكل على المتردد ، وليس في هذا الحديث ما يدل على أن التسمية سنة فقط كما قاله جماعة

(١) مختصر السنن للمنذري ١١٦/٤ .

(٢) الحديث رواه أيضاً النسائي وابن ماجه كما رواه مالك في الموطأ مرسلأ . قال الدارقطني : وإرساله أشبه بالصواب يعني رواه أخف وأضبط . وأجيب بأن الحكم للواصل إذا زاد عدد من وصل على من أرسل وأحتف بقرينة تقوى الوصل كما هنا . إذ هو من رواية هشام عن عروة ، وعروة معروف بالرواية عن عائشة . ففيه إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله والأولى أن هشاماً حدث به على الوجهين مرسلأ وموصولأ .

قال صاحب المنتقى تعليقاً على الحديث : وهو دليل على أن التصرفات والأفعال تحمل على حال الصحة والسلامة إلى أن يقوم دليل الفساد . وقال مالك : وذلك في أول الإسلام . الصحيح بشرح الفتح ٦٣٤/٩ . الموطأ بشرح الزرقاني ٨٠/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٤/٨ .

وأما قوله : « إن ذُكرت » فليس في الأدلة ما يدل على أن النسيان يُسقط هذه الفريضة إلا الأحاديث العامة الواردة برفع الخطأ والنسيان<sup>(١)</sup> ، وقد قدمنا لك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حُكِيَ عن الله عز وجل أنه قال عند الدعاء بقوله : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا »<sup>(٢)</sup> : قَدْ فَعَلْتُ . وذلك ثابت في الصحيح .

وأما قوله : « وإن قلت أو تقدّمت بيسير » فأقل تسمية أن يقول « بسم الله » ، وتقدمها لا يضر إذا كانت قبل ذلك بوقت لا ينافي أن تكون مفعولة للذبح .

وأما قوله : « وتحرك شيء من شديد المرض بعده » فوجهه أنها لا تعلم الحياة إلا بذلك وإلا كانت التسمية واقعة على ميتة .

قوله : « ونُذِب الاستقبال » .

أقول : ليس على هذا دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا من قياس ، وما قيل من أن القول بنذب الاستقبال في الذبح قياس على الأضحية فليس بصحيح لأنه لا دليل على الأصل حتى يصلح للقياس عليه ، بل النزاع فيه كائن كما هو كائن في الفرع ، والنذب حكم من أحكام الشرع ، فلا يجوز إثباته إلا بدليل تقوم به الحجة .

قوله : « ولا تُغْنِي تذكية السبع » .

أقول : هذا صحيح لأن ذلك مما لم يأذن الله سبحانه ، ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس هذا السبع من جوارح الصيد المرسله المعلمة حتى يكون إمساكه تذكية ، ولهذا يقول الله عز وجل : « وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ »<sup>(٣)</sup> ، وهذا دليل قرآني

(١) الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٣٤/٤ .

(٢) « سورة البقرة : ٢٨٦ » . ويراجع ابن كثير ٣٤٢/١ .

(٣) « سورة المائدة : ٣ » .

لا يحتاج إلى الاستدلال بغيره على فرض أن المانع محتاج إلى دليل ، وليس كذلك فإن<sup>(١)</sup> قيامه مقام المنع يكفيه ، والدليل على من ادعى أن تذكية السبع تذكية محللة .

قوله : « ولا تذكية ذات الجنين عنه » .

أقول : حديث : « ذكاة الجنين ذكاة أمه »<sup>(٢)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن حبان ، وصححه من حديث أبي سعيد الخدري ، وأما تضعيف عبد الحق له بأن في إسناده مجالداً فمدفوع بأنه لم يكن في الطريق التي أخرجه منها أبو داود والترمذي ، وأيضاً قد أخرجه أحمد<sup>(٣)</sup> من طريق غيره ، وليس فيها ضعف ، وقد صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد وحسنه الترمذي ، وقد روى من طريق غيره من الصحابة منهم على ، وابن مسعود ، وأبو أيوب ، والبراء ، وابن عمر ، وابن عباس ، وكعب ابن مالك . وقد ذكرنا في شرح المنتقى<sup>(٤)</sup> من أخرج هذه الأحاديث عن هؤلاء الصحابة ، فالحديث صحيح في نفسه ، فكيف وقد ورد من حديث سبعة من الصحابة غير أبي سعيد .

وأما من قال : إن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ذكاة أمه » منصوب بترع الخافض ، وأن التقدير كذكاة أمه ، فهذا مع كونه خلاف الرواية هو أيضاً خلاف الدراية ، فإن الشارع إنما أراد التعريف بأن ذكاة الأم ذكاة لما في بطنها ، ولم يرد أنه يُذَكَّى كما تُذَكَّى الأم ، فإن ذلك ليس فيه كثير فائدة ، مع أنه قد وقع في سؤال من سأل رسول الله صلى الله

---

(١) أثبتناها « فإن » خلافاً لما في المخطوطة : « فإنه » .

(٢) لفظ الخبر عند أبي داود سيورده المصنف بعد . ومجالداً هو ابن سعيد الهمداني الكوفي قال البخاري في الكبير : « كان يحيى القطان يضعفه . وكان ابن مهدي لا يروي عنه عن الشعبي عن قيس بن أبي حازم » . وقال ابن حبان : « كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل . لا يجوز الاحتجاج به » . واللحقة بالكسر والفتح كما في النهاية الناقة القرية المهذ بالنتاج . مختصر السنن للمنذري ١١٨/٤ . سنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٠/٨ . التاريخ الكبير ٩/٨ . المجروحين لابن حبان ١٠/٣ .

(٣) في طريق أحمد يونس بن أبي إسحق بن أبي الوداك عن أبي سعيد . قال المنذري : وهذا إسناده حسن . ويونس وإن تكلم فيه فقد احتج به مسلم في صحيحه . مختصر السنن للمنذري ١٢٠/٤ .

(٤) المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٠/٨ . ويراجع أيضاً مختصر السنن للمنذري ١٢٠/٤ .

عليه وآله وسلم ما يفيد المعنى المراد ، فإن لفظ الحديث عند أحمد وأبي داود<sup>(١)</sup> قال : « قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ : تَنْحَرُ النَّاقَةَ وَتَذْبَحُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينَ أَتُلْقِيهِ ؟ أَمْ نَأْكُلُ ؟ » فقال : كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ » فإنهم لم يسألوه عن كيفية تذكيته إنما سألوه عن حل أكله أو تحريمه إذا وجدوه في بطنها ، فالرفع في وجه هذه السنة بما لا يُسمن ولا يُغني من جوع خُرُوج عن الإنصاف<sup>(٢)</sup> .

قوله : « وما تعذر ذبحه » إلخ .

أقول : هكذا جاءت السنة الصحيحة بذلك كما في الصحيحين وغيرهما من حديث رافع بن خديج قال : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَتَدَبَّعَ بَعْضُ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا ، فَأَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا »<sup>(٣)</sup> . وظاهر هذا الحديث أنه إذا مات بهذه الرمية كان حلالا ولا يحتاج إلى تذكية ، وإليه ذهب الجمهور ، وقال مالك والليث وسعيد بن المسيب وربيعة : إنه لا يحل الأكل لما تَوَحَّشَ إلا بتذكية في حلقه أو لَبَّتِهِ ، والحديث يرد عليهم ، وأيضاً ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لَأَجْزَأَكَ »<sup>(٤)</sup> .

(١) مختصر السنن للمنذري ١١٨/٤ .

(٢) علق شمس الدين ابن القيم على رواية الحديث بنصب « ذكاة » الثانية ، وتأويل ذلك بقولهم : « ذكاة الجنين كذكاة أمه » . وأبطل ذلك من وجوه سبعة أوردها في تعليقاته على حديث جابر عند أبي داود . ثم قال : « وبهذا يعلم فساد ما سلكه أبو الفتح ابن جني وغيره في إعراب هذا الحديث حيث قالوا « ذكاة أمه » على تقدير مضاف محذوف أي : ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه . وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير . وهذا إنما يكون حيث لا لبس . وأما إذا أوقع في اللبس فإنه ممتنع . مختصر السنن للمنذري ١١٩/٤ .

(٣) الحديث رواه الجماعة . وقوله : ند بمعنى نفر . والأوابد : جمع أبدة وهي التي تأبدت أي توحشت ونفرت من الإنس . الصحيح بشرح الفتح ٦٣٨/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٩/٨ . النهاية

(٤) من حديث أبي العشاء السابق .

## باب الأضحية<sup>(١)</sup>

---

(١) الأضحية : فيها أربع لغات . أضحية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها وبكسر الهمزة والجمع أضاحي بتشديد الياء وتخفيفها . وضحية بفتح أوله والجمع ضحايا . وأضحاة والجمع أضحى . قال في الفتح : وبه سمي يوم الأضحى وهو يذكر ويؤنث وكان تسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي تشرع فيه . فتح الباري ٣/١٠ . النهاية



والأُضْحِيَّةُ تُسَنُّ لِكُلِّ مَكْلَفٍ : بَدَنَةٌ عَنْ عَشْرَةٍ ، وَبَقَرَةٌ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَشَاةٌ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، وَإِنَّمَا يُجْزِيءُ الْأَهْلِيَّ ، وَمِنَ الضَّأْنِ الْجَذَعُ فَصَاعِدًا . وَمِنْ غَيْرِهِ الثَّنِيَّ فَصَاعِدًا <sup>(١)</sup> إِلَّا الشَّرْقَاءَ ، وَالْمُثْقَبَةَ ، وَالْمُقَابِلَةَ ، وَالْمَدَابِرَةَ <sup>(٢)</sup> ، وَالْعَمِيَاءَ ، وَالْعَجَفَاءَ ، وَبَيْنَةَ الْعَوَرِ وَالْعَرَجِ ، وَمَسْلُوبَةَ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ وَالذَّنْبِ وَالْأَلْيَةَ ، وَيُعْفَى عَنِ الْيَسِيرِ .

قوله : « باب الأضحية : تسن لكل مكلف » .

أقول : لا خلاف في مشروعية الأضحية ، وأنها قربة عظيمة ، وسنة مؤكدة ، وقد ذهب الجمهور إلى أنها غير واجبة ، قال ابن حزم : « لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة . وصح أنها غير واجبة عن الجمهور . ولا خلاف في كونها من شرائع الدين » <sup>(٣)</sup> انتهى . وذهب الأقلون إلى وجوبها ، واستدلوا بما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحَّ »

(١) الجذع من الضأن ما تم له حول والثني من الضأن والمز والبقر ما تم له حولان . والجذع من الإبل ما تم له أربع سنين والثني ما تم له خمس سنين . شرح الأزهاري ٨٥/٤ .

(٢) الشرقاء : المشقوقة الأذن والمثقوبة : هي مثقوبة الأذن . والمقابلة : هي مقطوعة طرفي الأذن وقيل : مقدمه مما يلي الوجه والمدابرة : هي التي يقطع من طرف أذنها شيء ثم يترك معلقاً كأنه زئمة وفي الحاشية على الشرح أن القطع مما يلي الدبر . شرح الأزهاري ٨٦/٤ . النهاية

(٣) عبارة ابن حزم في المحلى : « ولا يصح عن أحد من الصحابة أن الأضحية واجبة . وصح أن الأضحية ليست واجبة عن سعيد ابن المسيب والشعبي » إلخ .

وما نقله المصنف هنا عن ابن حزم مرجعه إلى ابن حجر في فتح الباري - فاتهمت عبارة صاحب المحلى بصاحب الفتح الذي تتبع مذاهب الأئمة في هذا المقام فقال : « وصح أنها غير واجبة عن الجمهور . ولا خلاف في كونها من شرائع الدين . وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية . وفي وجه للشافعي من فروض الكفاية . وعن أبي حنيفة تجب على المقيم الموسر . وعن مالك مثله في رواية لكن لم يقيد بالمقيم . ونقل عن الأوزاعي وربيعة والليث مثله . وخالف أبو يوسف من الحنفية وأشهب من المالكية فوافقا الجمهور . وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة . وعنه واجبة . وعن محمد بن الحسن : هي سنة غير مرخص في تركها . قال الطحاوي : وبه نأخذ وليس في الآثار ما يدل على وجوبها » . المحلى لابن حزم ٤١٩/٧ . فتح الباري على الصحيح ٣/١٠ .

فلا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا» <sup>(١)</sup> وصححه الحاكم ، قال ابن حجر في الفتح : رجاله ثقات ، لكن اختلف في رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصواب ، قاله الطحاوي وغيره .

ووجه الاستدلال به لما نهى من كان ذا سعة قربان المصلي إذا لم يوضح دل على أنه قد ترك واجباً ، فكأنه لا فائدة في التقرب بالصلاة للعبد مع ترك هذا الواجب .

واستدلوا أيضاً بما في الصحيحين وغيرهما من حديث جُنْدَب بن سُفْيَانَ البَجَلِي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> ، وبما في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمْ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ فَتَقَدَّمَ رِجَالٌ فَنَحَرُوا وَظَنُّوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَحَرَ ، فَأَمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ بِنَحْرِ آخَرَ ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ » <sup>(٣)</sup> ، وفي حديث أنس في الصحيحين وغيرهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر : « مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ » <sup>(٤)</sup> ، والأوامر ظاهرة في الوجوب لا سيما مع الأمر بالإعادة ، وأجاب الجمهور بأن هذه الأوامر مَصْرُوفَةٌ عَنْ معناها الحقيقي ، وهو الوجوب ، لما ورد في الأحاديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أَمَرَ بِالتَّضَحِّيَةِ ولم تُؤْمَرْ بِهَا أَمْتُهُ ، وَأَنَّهَا عَلَيْهِ فَرِيضَةٌ وَلَهُمْ تَطَوُّعٌ ، ولم يصح من هذه الأحاديث شيء <sup>(٥)</sup> ، وفي أسانيدنا من هم في الضعف في أسفل مراتبه ، وهكذا لا يصح

(١) في تعلية على الحديث عند ابن ماجه ونقلًا عن الزوائد قال : « في إسناده عبدالله بن عباس وهو وإن روى له مسلم فإنما أخرج له في المتابعات والشواهد . وقد ضعفه أبو داود والنسائي » وقال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن يونس : « منكر الحديث » . وذكره ابن حبان في الثقات . سنن ابن ماجه ١٠٤٤/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٥/٥ . فتح الباري ٣/١٠ . بلوغ المرام بشرح سبل السلام ٩٠/٤ .

(٢) الحديث متفق عليه يرجع إليه في : الصحيح بشرح الفتح ٢٠/٧ . مسلم بشرح النووي ٦٢٧/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٠/٥ .

(٣) الحديث رواه أحمد أيضاً ويرجع إليه في : مسلم بشرح النووي ٦٣٤/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٠/٥ .

(٤) حديث متفق عليه يرجع إليه في : الصحيح بشرح الفتح ٢٠/١٠ . مسلم بشرح النووي ٦٣٢/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٠/٥ .

(٥) من الأحاديث التي وردت في هذا الباب واستدل بها من قال بعدم الوجوب :

القول بصرف أحاديث الأوامر عن معانيها الحقيقية أنه ضحى عن أمته ، وفي حديث آخر : ضحى عن محمد وآل محمد<sup>(١)</sup> ، لأن توضيحته صلى الله عليه وآله وسلم قد قامت مقام التوضيح منهم ، وذلك مزية خصه الله سبحانه بها ، ومما يؤيد الوجوب حديث مخنف ابن سُلَيْمٍ عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات : يا أيها الناس على أهل كل بيت أضحية في كل عام وعتيرة<sup>(٢)</sup> . ونسخ العتيرة لا يستلزم نسخ الأضحية ، ومما يدل على الوجوب قوله عز وجل : « فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ »<sup>(٣)</sup> إن كان المراد معنى النحر الحقيقي ، وهو نحر الأضحية . لا إن

حديث ابن عباس مرفوعاً عند أحمد : « أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها . وأمرنا بالأضحية ولم تكتب عليكم » . وأخرجه أيضاً البزار وابن عدي والحاكم عنه بلفظ : « ثلاث من علي فرائض ولكم تطوع : النحر والوتر وركعتا الضحى » . وأخرجه أيضاً أبو يعلى بلفظ : « كُتِبَ عَلَى النحر ولم يكتب عليكم . وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها » . وفي إسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جداً . وفي إسناد البزار وابن عدي والحاكم ابن جناب الكلبي . وقد صرح الحافظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه . وقد أخرجه الدارقطني بلفظ : « ثلاث من علي فريضة ومن لكم تطوع : الوتر وركعتا الفجر . وركعتا الضحى » . وأخرجه البزار بلفظ : « أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم » . ورواه الدارقطني أيضاً وابن شاهين في ناسخه عن أنس مرفوعاً « أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي » . وفي إسناده عبدالله ابن محرز وهو متروك .

واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي عند أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان كراهة أن يظن من رآهما أنها واجبة . وكذلك أخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر قال الشوكاني معلقاً على هذه الأحاديث : ولا حجة في شيء من ذلك . نيل الأوطار على المنتقى ١٢٦/٥ . ويراجع أيضاً الجامع الصغير ٣٠٩/٣ . ٥٤٩/٤ .

(١) يرجع في ذلك إلى حديث أبي رافع الذي رواه عنه علي بن الحسين رضي الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كشيئين سمينين قرنين أملحين . فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول : اللهم هذا عن أمتي جميعاً من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ . ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول : هذا عن محمد وآل محمد . فيطعمهما جميعاً المساكين . ويأكل هو وأهله منهما . فكننا سنين ليس لرجل من بني هاشم يضحى قد كفاه الله المتونة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والغرم » .

والحديث أخرجه أحمد وسكت عنه الحافظ في التلخيص كما أخرجه الطبراني في الكبير والبزار وقال في مجمع الزوائد : وإسناد أحمد والبزار حسن . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٥/٥ .

(٢) قال الترمذي : حسن غريب . ولا تعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه من حديث ابن عوف . ونقل ابن القيم رحمة الله : عن عبد الحق قال : إسناد هذا الحديث ضعيف . وقال ابن القطان : يرويه حبيب بن مخنف - وهو مجهول - عن أبيه وفيه أبو رملة عامر بن أبي رملة لا يعرف إلا به . مختصر السنن للمنذري ٩٢/٤ . نيل الأوطار ١٢٧/٥ .

(٣) « سورة الكوثر : ٢ » . قال ابن عباس وعطاء ومجاهد وعكرمة والحسن : يعني بذلك نحر البدن ونحوها » . وكذا قال قتادة ومحمد بن كعب القرظي والضحاك والربيع وعطاء الخراساني والحكم بن أبي خalde وغير واحد من السلف . وقيل المراد بقوله : « وانحر » وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى تحت النحر . يروي هذا عن علي ولا يصح . وعن الشعبي مثله وعن أبي جعفر الباقر . « وانحر » يعني رفع اليدين عند افتتاح الصلاة . وقيل : « وانحر » أي استقبل بنحره القبلة . تفسير ابن كثير ٥٥٨/٤ .

كان المراد وضع اليد على النحر كما ورد في رواية ، وبهذا يعرف أن الحق ما قاله الأتقلون من كونها واجبة ، ولكن هذا الوجوب مقيد بالسعة ، فمن لا سعة له لا أضحية عليه .

قوله : « بَدَنَةٌ عَنْ عَشْرَةٍ وَبَقَرَةٌ عَنْ سَبْعَةٍ » .

أقول : الأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أَمَرَ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْهَدْيِ فِي الْإِبِلِ كُلِّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ » <sup>(١)</sup> ، ولكنه يمكن أن تحمل هذه الأدلة على الهدى ، وتخص الأضحية بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن ماجه من حديث ابن عباس قال : « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَ الْأَضْحَى ، فَذَبَحْنَا الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَعِيرَ عَنْ عَشْرَةٍ » <sup>(٢)</sup> ، ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قَسَمَ فَعَدَلَ : عَشْرَ مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ » <sup>(٣)</sup> .

قوله : « وَشَاةٌ عَنْ ثَلَاثَةٍ » .

أقول : قد ورد أجزاء الجذع من الضأن مطلقاً ومُقَيِّداً ، فأما المطلق فكقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « نِعْمَ الْأَضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ » <sup>(٤)</sup> أخرجه أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ » <sup>(٥)</sup> أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث عبادة بن الصامت ،

(١) الحديث متفق عليه من حديث جابر . وفي لفظ : « قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اشْتَرِكُوا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ » رواه البرقاني على شرط الصحيحين . مسلم بشرح النووي ٤٥١/٣ . المتقي بشرح نيل الأوطار ١١٥/٥ .

(٢) المتقي بشرح نيل الأوطار ١١٥/٥ .

(٣) الصحيح بشرح الفتح ٦٧٢/٩ .

(٤) الحديث رواه الترمذي من حديث أبي كباش . قال أبو كباش : جليت غنماً جذعاً إلى المدينة فكسدت علي . فلقيت أبا هريرة فسأته فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره فأنتهبه الناس . وقال الترمذي : غريب . ونقل عن البخاري أن الراجح وقته . قال الحافظ العراقي : وحكى القرطبي عن الترمذي أنه حسن وليس كذلك . قال ابن حجر في الفتح : وفي سننه ضعف . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٥٩/٥ . الجامع الصغير بشرح الفيض ٢٨٨/٦ .

(٥) الحديث رمز له السيوطي بالصحة . وقال الترمذي : غريب وفيه غفير يضعف في الحديث . وقال الحاكم : صحيح . وأقره الذهبي في التلخيص ، لكنه قال في الملهب : فيه أبو حاتم بن أبي مضر مجهول . الجامع الصغير بشرح الفيض ٤٦٩/٣ . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

وأخرجه الترمذي ، وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث أبي أمامة ، وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث أم بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يَجُوزُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ضَحِيَّةً » <sup>(١)</sup> ، وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ بِالتَّضَحِّيَةِ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ » <sup>(٢)</sup> وفي الباب أحاديث .

وأما المقيد فكحديث أبي أيوب الأنصاري <sup>(٣)</sup> « أَنَّهُ سَأَلَهُ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ : كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا فِيكُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ » الحديث ، أخرجه في الموطأ وابن ماجه والترمذي وصححه ، وكحديث أبي سريحة قال : « حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَمَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ ، كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ يُضَحُّونَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ ، وَالْآنَ يُبْخَلُّنَا جِيرَانُنَا » <sup>(٤)</sup> ، أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح ، ويدل عليه أحاديث واردة في هذا المعنى ، وجميع الأحاديث المطلقة والمقيدة تدل على أن أقل ما يُجزىء في الأضحية الجذع من الضأن ، وأنها تُجزىء أهل البيت كما تجزيء الواحد وحده ، وقد حكى الترمذي <sup>(٥)</sup> في سننه أن الشاة تُجزىء عن أهل البيت قال : والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحق ، واحتجنا بحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ضَحَّى

(١) الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه كما في المتقي . وأصله موجود في أبي داود والترمذي بإسناد صحيحه كما في الزوائد . وعلق المصنف عليه في نيل الأوطار فقال : أخرجه أيضاً ابن جرير الطبري والبيهقي ورجال إسناده كلهم بعينهم ثقة وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٢٩/٥ . سنن ابن ماجه ١٠٤٩/٢ .

(٢) لفظ البخاري من حديث عقبة بن عامر قال : « قَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا فَصَارَتْ لِعَقْبَةِ جَذَعَةٍ . فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَارَتْ لِي جَذَعَةٌ ؟ قَالَ : ضَحَّ بِهَا » . وفي رواية للجماعة إلا أبا داود : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحايا فبقي عتود فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به أنت » . الصحيح بشرح الفتح ٤/١٠ . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣٠/٥ .

(٣) تمام الخبر عند ابن ماجه : « فَيَأْكُلُونَ وَيَطْعَمُونَ » . ثم تباهي الناس فصار كما نرى . الموطأ بشرح الزرقاني ٧٨/٣ . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ . المتقي بشرح نيل الأوطار ٧٨/٣ .

(٤) قال في الزوائد : إسناده صحيح ورجاله موثقون . وأبو سريحة الغفاري صحابي ممن بايع تحت الشجرة . سنن ابن ماجه ١٠٥٢/٢ . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣٦/٥ . أسد الغابة ١٣٦/٦ .

(٥) نيل الأوطار على المتقي ١٣٧/٥ .

بكش ، فقال : هذا عَمَّنْ لم يُضَحَّ من أُمِّي » <sup>(١)</sup> ، وقال بعض أهل العلم : لا تُجزىء الشاة إلا عَنْ نفس واحدة ، وهو قول عبدالله بن المبارك وغيره من أهل العلم . انتهى .  
 فعرفت بكلام الترمذي هذا عدم صحة ما زعمه النووي <sup>(٢)</sup> وابن رشد والمهدي في البحر من أن الشاة لا تجزيء إلا عن ثلاثة ، فالحق أنها تجزيء عن أهل البيت وإن كانوا مائة نفس .

وأما قوله : « وإنما يُجزىء الأهل » فوجهه أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضَحَّى بوَحْش ، ولا جَوَّز التضحية به لأُمته ، وهذا يكفي .

وأما قوله : « والجذع من الضأن فصاعداً » فوجهه ما قدمنا من الأدلة ، وأما ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عُقْبَةَ بن عامر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ضَحَايَا ، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « ضَحَّ بِهِ أَنْتَ » <sup>(٣)</sup> والعُتُودُ من وَلَدِ المعز ما أَتَى عليه حَوْلٌ ، فُجَاب عنه بأنه أخرج هذا الحديث البيهقي بإسناد صحيح أنه قال له صلى الله عليه وآله وسلم : « ضَحَّ بِهِ أَنْتَ وَلَا رُخْصَةَ فِيهَا لِأَحَدٍ بَعْدَكَ » <sup>(٤)</sup> .

وأما قوله : « ومن غيره الثني فصاعداً » فوجهه ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا تَذَبْحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذَبْحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ » <sup>(٥)</sup> فقيدها بكونها من الضأن ،

(١) يرجع إلى حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي في المستقي بشرح نيل الأوطار ١٢٥/٥ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٢٤/٤ . نيل الأوطار ١٣٧/٥ .

(٣) تقدم الكلام على الحديث منذ قليل ص ٧٧ . ويرجع إليه أيضاً في الصحيح بشرح الفتح ٩/١٠ .

(٤) الحديث أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن بكير عن الليث ، والعبارة في الأصل المخطوط : « لا رخصة لأحد فيها بعدك » . فالترمذي بلفظ الحديث في الفتح قال البيهقي : إن كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لأبي بردة . فتح الباري على الصحيح ١٢/١٠ - ١٤ .

(٥) الحديث رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي . وعلق النووي على الحديث بقوله : قال العلماء : المسنة هي الثنية من كل شيء ومن الإبل والبقر والغنم فما فوقها . وهذا تصريح بأنه لا يجوز : الجذع من غير الضأن في حال من الأحوال . مسلم بشرح النووي ٦٣٣/٤ . المستقي بشرح نيل الأوطار ١٢٨/٥ .

وعليه تدل الأحاديث المتقدمة فلا يجزيء من غيرها إلا المسن وهو الثاني .

قوله : « إلا الشُّرقاء والمثقوبة » إلخ .

أقول : قد ورد عن الشارع ما لا يجزيء ، فينبغي العمل على ذلك ، ومن ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي والنووي ، وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحَابِ : الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنَّ عَوْرَهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنَّ مَرَضُهَا ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنَّ ظَلْعُهَا ، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي »<sup>(١)</sup> وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث علي قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُضْحِيَ بِأَعْضَبِ الْقُرْنِ وَالْأُذُنِ »<sup>(٢)</sup> ، وأخرج أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه والحاكم من حديث عُثْبَةَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِيِّ قَالَ : « إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُصْفَرَّةِ ، وَالْمُسْتَأْصَلَةِ ، وَالْبَخْقَاءِ ، وَالْمَشْيِيعَةِ ، وَالْكَسْرَاءِ ، فَالْمُصْفَرَّةُ : الَّتِي تُسْتَأْصَلُ أَذْنَاهَا حَتَّى يَبْدُوَ صِمَاحُهَا ، وَالْمُسْتَأْصَلَةُ : الَّتِي ذَهَبَ قَرْنُهَا مِنْ أَصْلِهِ ، وَالْبَخْقَاءُ : الَّتِي تُبَخِّقُ عَيْنُهَا ،

---

(١) الظلع : العرج وقد ورد في المخطوطة بالضاد على النهج الذي سار عليه في مثل هذا اللفظ والكسير والكسيرة - وقد زوي الحديث بهما - هما المنكسرة الرجل التي لا تقدر على المشي . ولا تنقي من أنقى إذا صار ذا نقي وهو المخ فالعنى التي ما بقي لها مخ من غاية العجب . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣١/٥ . مختصر السنن للمنذري ١٠٦/٤ . سنن ابن ماجه ١٠٥/٢ .  
(٢) أعضب القرن : ما ذهب نصف قرنه أو أذنه . وفي الخبر لغير ابن ماجه : « قال قتادة : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : المضب النصف فأكثر من ذلك » .

قال الترمذي : حسن صحيح ، وقال المنذري : وفي تصحيح الترمذي لهذا الحديث نظر فإن جري بن كليب هو الذي روى هذا الحديث عن علي ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : شيخ لا يحتج بحديثه وقال علي بن المديني : جري بن كليب مجهول لا أعلم أحداً روى عنه غير قتادة ، وقد ذكر أبو داود أيضاً أنه لم يحدث عنه إلا قتادة .  
وقال النمري : لا يوجد ذكر القرن في غير هذا الحديث . وبعض أصحاب قتادة لا يذكر فيه القرن . ويقتصر على ذكر الأذن وحدها لذلك رواه هشام وغيره عن قتادة .

وجملة القول إن هذا الحديث لا يحتج بمثله . هذا آخر كلام النمري .  
وقد أخرج الترمذي عن علي : « أنه سئل عن مكورة القرن فقال : لا بأس » . قال البيهقي وفي هذا دلالة على ضعف رواية جري بن كليب عن علي لأن علياً لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه . أو يكون المراد به نهى تنزيهه لتكون الأضحية كاملة من جميع الوجوه أو يكون النهي راجعاً إليهما معاً ، ويكون المانع من الجواز ما ذهب من الأذن . والله أعلم .  
وقال الإمام الشافعي : ليس في القرن نقص ، وقال البيهقي : ليس في نقصه أو فقدته نقص في اللحم . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٣١/٤ . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ . مختصر السنن للمنذري ٥٨/٤ .

والمشيعة : التي لا تتبع الغنم عَجْفاً وَضَعْفاً ، والكسراء : التي لا تُنْقِي <sup>(١)</sup> ، وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي ، وأخرجه أيضاً البزار وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث علي قال : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ وَأَنْ لَا نُصْحَى بِمُقَابَلَةٍ ، وَلَا مُدَابَرَةٍ ، وَلَا شَرْقَاءَ ، وَلَا خَرْقَاءَ » <sup>(٢)</sup> .

وأما قوله : « ومسلوبة الذنب والآلية » فيرويه ما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي <sup>(٣)</sup> من حديث أبي سعيد قال : « اشتريت كَبْشاً أَضْحَى بِهِ ، فَعَوَى الذُّئْبُ ، فَأَخَذَ الْآلِيَةَ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : ضَحَّ بِهِ » وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف جداً ، وفيه أيضاً محمد بن قرظلة ، وهو مجهول ، وعلى هذا فلا تقوم به حجة ، ولكن قد عرفناك أنه يقتصر في هذه العيوب على ما ورد عن الشارع لأن الأصل إجزاء ما جَوَّز الشارع التضحية به ، ولا يخرج عن ذلك إلا ما استثناه .

وأما قوله : « ويُعْفَى عن اليسير » فيدل عليه ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « البَيْنُ عورها ، والبَيْنُ مرضها ، والبَيْنُ ظللها » . وقوله : « التي تُستأصل أذنها حتى يَبْدُو صِمَاحُهَا » . وقوله : « التي ذهب قرنُها من أصلها » .

(١) الحديث رواه عن عتبة يزيد بن مضر قال : « أتيت عتبة بن عبد السلمي فقلت : يا أبا الوليد إني خرجت ألتمس الضحايا . فلم أجِدْ شيئاً يعجبني غير نرماء فكرهتها . فما تقول ؟ قال : أفلا جتني بها ؟ قلت : سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني ؟ قال : نعم أنت تشك ولا أشك إنما نهي ... » الحديث . وسكت عنه أبو داود والمنذري . مختصر السنن للمنذري ١٥٦/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٢/٤ .

(٢) المقابلة : أن يقطع من مقدم أذنها شيء ثم يترك معلقاً كأنه زنمة . والمدابرة أن يفعل ذلك مؤخر الأذن من الشاة . والشرقاء من الغنم المشقوقة الأذنين . والخرقاء : أن يكون في الأذن خرق مستدير . والحديث سكت عنه أبو داود والمنذري . مختصر السنن للمنذري ١٠٧/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٤ .

(٣) قال صاحب المنتقى تعليقا على الحديث : وهو دليل على أن العيب الحادث بعد التعيين لا يضر . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٣/٥ . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢



## فصل

وَوَقْتُهَا لِمَنْ لَا تَلْزِمُهُ الصَّلَاةُ مِنْ فَجْرِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ نَائِلِهِ ، وَلِمَنْ تَلْزِمُهُ وَفَعَلَ<sup>(١)</sup> مِنْ عَقِيبِهَا ، وَإِلَّا فَمِنْ الزَّوَالِ ، فَإِنْ اختلف وقت الشَّرِيكَيْنِ فَأَخِرُهُمَا<sup>(٢)</sup> .

قوله : « فصل : ووقتها لمن لا تلزمه الصلاة » إلخ .

أقول : الأحاديث الصَّحِيحة الثَّابِتة في الصحيحين أو أحدهما وفي غيرهما قَاضِيَةٌ بِأَنَّ وقتها من بعد الصلاة ، وفي بعضها التَّقْيِيدُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ، كما في حَدِيثِ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ فِي الصحيحين وغيرهما بلفظ : « وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبِيحَ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> ، وفي بعضها : « أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مَنْ نَحَرَ قَبْلَ [ أَنْ ] يَنْحَرَ أَنْ يُعِيدَ بِنَحْرِ آخَرَ ، وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ . فَالصَّلَاةُ مُقَيَّدَةٌ بِكَوْنِهَا صَلَاةَ الْإِمَامِ ، وَمُقَيَّدَةٌ أَيْضًا بِنَحْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَلَا يَكُونُ النَّحْرُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَنَحْرِهِ »<sup>(٤)</sup> .

فمن ذبح قبل الصلاة لم تجزئه ، وعليه الإعادة كما في حديث أنس في الصحيحين وغيرهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر : « مَنْ كَانَ ذَبِيحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِيدْ »<sup>(٥)</sup> ، وفي لفظ البخاري من هذا الحديث : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسْكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ »<sup>(٦)</sup> .

(١) وفعل : أي صلى ولو قضاء للبس . وقيل إن كانت أداء . وإن كانت قضاء جاز قبلها . حاشية شرح الأزهاري ٨٧/٤ .  
(٢) إن اختلف وقت الشريكين فكان وقت أحدهما من الفجر والثاني من بعد الصلاة أو من الزوال فأخبرهما . ولا تجزي من وقته متأخر أن يقدمها في وقت شريكه . فإن قدم لم تجز أيهما . لأنهما إذا بطلت على أحدهما بطلت على الآخر فلا يجزي، لهما جميعا إلا مع التأخير . شرح الأزهاري ٨٧/٤ .

(٣) تقدم الحديث من قبل ويرجع إليه ص ٧٤

(٤) تقدم الحديث من قبل ويرجع إليه ص ٧٤ والزيادة التي بين قوسين لتتصل العبارة .

(٥) الحديث متفق عليه ويرجع إليه في الصحيحين بشرح الفتح ٢٠/١٠ . المنتقى بشرح بيل الأزهاري ١٤٠/٥ .

(٦) صحيح بشرح الفتح ٢/١٠ . المنتقى بشرح بيل الأوطار ١٤٠/٥ .

ولا فرق في هذه الأحاديث بين مَنْ تَلَزَمَهُ الصَّلَاةُ وَمَنْ لَا تَلَزَمُهُ ، فلا ذَبْح قبل صلاة العيد الجامعة ، ولا وَجْه لما قاله المصنف من أَنَّ وقتها لمن لا تَلَزَمُهُ الصلاة من فجر النحر .

وأما آخر وقت الذبح فحديث جُبَيْر بن مُطْعِم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كُلَّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ » <sup>(١)</sup> ، أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه والبيهقي ، وله طُرُق ، ويؤيده الحديث الصحيح في النبي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث <sup>(٢)</sup> ، فمن زعم أنه لا يُجزئ الذبح إلا يوم النحر أو أنه يُجزئ بعد أيام التشريق فهذا الحديث وما يُقويه يرد عليه .

ووجه الرد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين لنا [ أن ] <sup>(٣)</sup> أيام التشريق كلها ذبح ، فمن زعم أن غيرها وقت للذبح فعليه الدليل ، ولا دليل يَنْتَهِضُ للقول به ، والمراد هنا الذبح الخاص الذي يكون أضحية مُجزئة ، فدعوى أنه يجزئ الذبح عن الأضحية في غيرها غير مقبولة ، وفي هذه المسألة خمسة مذاهب قد استوفيتها ، واستوفيت ما استدل به عليها في شرح المنتقى <sup>(٤)</sup> .

---

(١) الحديث رواه الدارقطني من طريق نافع بن جبير عن جبير . ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعف . وذكره ابن حاتم من حديث أبي سعيد . وذكر عن أبيه أنه موضوع . وقال ابن القيم في الهدى : إن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله ، ويجاب عنه بأن ابن حبان وصله وذكره في صحيحه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٢/٥ . زاد المعاد في هدى خير العباد ٢٤٦/١ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث عائشة المتفق عليه في المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٣/٥ .

(٣) الزيادة التي بين قوسين استلزمها السياق . ولم تكن بالأصل المخطوط .

(٤) تلخص المذاهب التي أشار إليها المصنف فيما يلي :

- أيام التشريق كلها أيام ذبح . وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده .

- وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده .

- وقت الذبح يوم النحر خاصة .

- وقت الذبح يوم النحر فقط لأهل الأمصار . وأيام التشريق لأهل القرى .

- وقت الذبح في جميع ذي الحجة . نيل الأوطار ١٤٢/٥ .

## فصل

وَتَصِيرُ أَضْحِيَّةٌ بِالشَّرَاءِ بَنِيَّتَهَا ، فَلَا يَنْتَفِعُ قَبْلَ النَّحْرِ بِهَا ، وَلَا بِفَوَائِدِهَا <sup>(١)</sup> ، وَيَتَصَدَّقُ بِمَا خَشِيَ فَسَادَهُ ، فَإِنْ فَاتَتْ أَوْ تَعَيَّتْ بِلَا تَقْرِيطٍ لَمْ يَلْزَمَهُ الْبَدَلُ <sup>(٢)</sup> ، وَلَوْ أُوجِبَهَا إِنْ عَيْنٌ ، وَإِلَّا غَرِمَ قِيمَتَهَا يَوْمَ التَّلَفِ <sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ نَقَصَتْ عَمَّا يُجْزِي ، وَلَهُ الْبَيْعُ لِإِبْدَالِ مِثْلِ أَوْ أَفْضَلٍ وَيَتَصَدَّقُ بِفَضْلَةِ الثَّمَنِ ، وَمَا لَمْ يَشْتَرِهِ فَبِالنِّبَةِ حَالَ الذَّبْحِ ، وَتُدَبُّ تَوَلِيَّةٌ وَفِعْلُهُ فِي الْجَبَانَةِ وَكُونُهَا كَبَشًا مَوْجُوءًا أَقْرَنَ أَمْلَحَ ، وَأَنْ يَنْتَفِعَ وَيَتَصَدَّقَ ، وَيَكْرَهُ الْبَيْعُ .

قوله : « فصل : وتصير أضحية بالشراء بنيتها » .

أقول : ليس في مَصِيرِ الْأَضْحِيَّةِ أَضْحِيَّةٌ بِمَجَرَّدِ الشَّرَاءِ بِالنِّبَةِ ، وَلَا فِي ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ ذَلِكَ دَلِيلٌ يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ ، وَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَالْعَمَلُ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ هَذَا قِيَاسًا لِلْأَضْحِيَّةِ عَلَى الْهَدْيِ - وَإِنْ كَانَ الْبَابُ مُخْتَلَفًا - فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الْهَدْيِ : أَنْ الْهَدْيَ إِذَا خَشِيَ عَلَيْهَا مَوْتًا فَلْيَنْحَرْهَا ، وَلَا يَطْعَمَهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِهِ ، كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ <sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَبِيصَةَ .

(١) متى تعينت الأضحية فلا يجوز أن ينتفع قبل وقت النحر بها . ولا بفوائدها كاللبن إذا فضل عن ولدها وكصوفها . وجوز ذلك بعضهم . شرح الأزهاري ٨٨/٤ .

(٢) إذا فاتت الأضحية عنده بموت أو سرقة أو تعييت بموت أو عجز أو غيرها بلا تقريط لم يلزمه البدل . شرح الأزهاري ٨٨/٤ .

(٣) لو أوجب الأضحية على نفسه ثم فاتت أو حدث بها نقص قبل النحر لم يلزمه إبدالها . وإنما يسقط وجوب الإبدال إن عين الأضحية في بيمة يملكها . فإن لم يعينها فهي في ذمته حتى يأتي بها . وإن لا تثبت من دون تقريط منه بل فاتت أو تعييت بتقريط منه أو تمد . أو كان أوجبها من غير تعيين واشترى بنيتها غرم قيمتها يوم التلف ولا يلزمه قيمتها يوم شرائها . شرح الأزهاري ٨٩/٤ .

(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد وابن ماجه ولفظه عن أبي قبيصة ذؤيب بن حطلة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث معه بالبدن ثم يقول : إن عطب منها شيء فخشيت عليها موتاً فانحرها ثم أغمس نعلها في دمها ثم اضرب به صفحتها . ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقك » . سنن ابن ماجه ١٠٣٦/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٨/٥ .

وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث نَاجِيَةِ الْخَزَاعِي - وكان صاحب بُدْنٍ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « قُلْتُ : كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ من البُدْنِ ؟ قال : انحره ، واغمس نَعْلَهُ في دَمِهِ ، واضربْ صَفْحَتَهُ ، وَخَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ فَلْيَأْكُلُوهُ » <sup>(١)</sup> قال الترمذي : حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم في هَذِي التَّلَوُّعِ إلى آخر كلامه في سُنَنِهِ ، وأخرج نحوه مالك في الموطأ <sup>(٢)</sup> عن هشام ابن عُرْوَةَ عن أبيه .

وورد في مَنْع بَيْع الْهَدْيِ ما أخرجه أحمد وأبو داود والبخاري في التاريخ وابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما عن ابن عمر قال : « أَهْدَى عُمَرُ نَجِيًّا ، فَأُعْطِيَ بِهَا ثَلَاثُمِائَةِ دِينَارٍ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَهْدَيْتُ نَجِيًّا فَأُعْطِيتُ بِهَا ثَلَاثُمِائَةِ دِينَارٍ ، فَأَبِيعُهَا وَأَشْتَرِي بِسَمْنِهَا بُدْنًا ؟ قال : لا . انحرها إِيَّاهَا » <sup>(٣)</sup> .

فالحاصل أنه إن صَحَّ قِيَاسُ الْأُضْحِيَّةِ عَلَى الْهَدْيِ فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلْأَصْلُ عَدَمُ ثُبُوتِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِ الْبَابَيْنِ أَنَّهُ قَالَ فِي الضَّحَايَا : « كُلُّوا

(١) بعض الأئمة يخرجون الحديث عن ناجية الخزاعي . وبعضهم يقول : ناجية الأسلمي . وقد ترجم صاحب أمد الغاية للرجلين . وفي ترجمة كل منهما قال : صاحب بُدْنٍ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار إلى أن الترمذي أخرجه حديث البُدن وقد : ناجية الخزاعي « وأن مالكا رواه عن هشام عن أبيه فقال : ناجية صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم ينسبه . ثم قال : والصحيح أنه الأسلمي . وبه جاءت الرواية عند أبي داود . كما قاله البخاري في الكبير وعند أحمد بن حنبل وابن ماجه : ناجية بن الحارث الخزاعي .

وقد أطال الزرقاني في شرحه على الموطأ في تخريج الحديث ثم قال : لكن قال بعضهم الخزاعي وبعضهم الأسلمي . ولا يبعد التعدد . واستدل على ذلك ثم قال : وجزم ابن عبد البر بأنه ناجية بن جندب الأسلمي . وأخرج أبو داود عن ابن عباس قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاناً الأسلمي » . وساق الحديث . سنن ابن ماجه ١٠٣٦/٢ . الموطأ بشرح الزرقاني ٣٢٨/٢ . مختصر السنن للمنذري ٢٩٤/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٨/٥ . التاريخ الكبير ١٠٦/٨ .

(٢) الموطأ بشرح الزرقاني ٣٢٨/٢ .

(٣) أكثر الروايات تذكر : « نجيا » والنجيب : الفاضل من كل حيوان . وفي بعض نسخ أبي داود : « بختيا » . والبختي والأثنى بختية وهي جمال طوال الأعناق . وبالتأنيث وردت الرواية في التاريخ الكبير في ترجمة الجهم بن الجارود . وأصل الحديث فقال : لا يعرف لجهم سمع من سالم . كما أحله ابن القطان بأن جهم بن الجارود لا يعرف حاله . ولا يعرف له راو إلا أبو عبد الرحيم بن خالد بن أبي يزيد . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٣/٥ . مختصر السنن للمنذري ٢٩٢/٢ . التاريخ الكبير ٢٣٠/٢ .

وَأَدَّخِرُوا وَاتَّجَرُوا<sup>(١)</sup>

قوله : « فَإِنْ فَاتَتْ أَوْ تَعَيَّبَتْ بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يَلْزَمْهُ الْبَدَل » .

أقول : قد قدمنا الأدلة على وجوب الأضحية ، فهذه التي اشتراها إذا تلفت أو تعيبت بقي الخطاب عليه في الوفاء بما هو واجب عليه إن كان قائلاً بالوجوب ، أو بما هو سنة إن كان يرى أنها سنة ، فكأن مجرد التلف أو التعيب مسقط للأضحية مسوغاً لعدم إبدال ما تلف أو تعيب محتاج إلى دليل ، وكيف يصح هذا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لمن ذبح قبل الصلاة أن يذبح مكانها أخرى<sup>(٢)</sup> ، ويقول لمن نحر قبل نحره أن يعيد بنحر آخر ، ويقول : « مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ »<sup>(٣)</sup> ، وهذه الأحاديث قد تقدمت ، وهي ثابتة في الصحيح ، فينظر ما وجه كلام المصنف ، فإن هذا أيضاً مع كونه خلاف الدليل بخالف حكم الهدي ، فيكون قاذحاً في القياس ، مع أنه لا وجه لثبوت ما ذكره من أحكام الأضحية إلا مجرد قياس على الهدي كما قدمناه وأيضاً مما يقدح في ذلك القياس تجويز المصنف للبيع لإبدال مثل أو أفضل مع ما تقدم في الهدى من نهيه صلى الله عليه وسلم لعمر عن البيع وأمره بأن يذبح النجبية<sup>(٤)</sup> .

وأما قوله : « وما لم يشتره فبالنية حال الذبح » فالظاهر أنه لا فرق بين ما اشتراه وما لم يشتره [إذ]<sup>(٥)</sup> أنه إذا ذبحه بنية الأضحية وفي بما عليه ، وصار فاعلاً لما شرعه الله لعباده من الضحايا .

---

(١) العبارة من حديث نبيشة الهذلي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا كنا نهيناكم عن لحومها : أن تأكلوها فوق ثلاث لكي تسعكم . جاد الله بالسعة فكلوا وادخروا واتجروا » إلخ . الحديث . أخرجه أبو داود والنسائي . كما أخرجه ابن ماجه مختصراً .

وقوله : « اتجروا » قال المنذري اقتلوا من الآخر يريد الصدقة التي يتبعها أجرها وثوابها . وليس من باب التجارة لأن البيع في الضحايا فاسد . مختصر السنن للمنذري ١١٠/٤ .

(٢) يرجع إلى هذه الأحاديث ص ٧٤ .

(٣) يرجع إلى الحديث ص ٧٤ .

(٤) يرجع إلى حديث ابن عمر السابق ص ٨٤ .

(٥) زيادة يستلزمها السياق .

قوله : « وندب توليه بنفسه » .

أقول : وجهه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يذبح أضحيته بيده الشريفة ، كما وردت بذلك الأحاديث الصحيحة <sup>(١)</sup> ، فمن أراد القيام بحق هذه القربة المتواترة ، والشرعية الواضحة فليُفعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا مانع من شرع ولا عقل من الاستنابة . والمنع من ذلك مجرد قاعدة فقهيّة لا يعرف لها أصل [ و ] لا يحسن <sup>(٢)</sup> .

والاستدلال على المنع ينحصره صلى الله عليه وآله وسلم لهديه بيده مرفوع بأن هذا الحديث بخصوصه يدل على جواز الاستنابة . فإنه صلى الله عليه وآله وسلم استناب عليّاً في نحر البعض كما ذلك ظاهر مشهور ثابت في الصحيح <sup>(٣)</sup> ، فهو حجة على المستدل به لا له .

قوله : « وفعله في الجبانة » .

أقول : وجه هذا ما ثبت في الأحاديث <sup>(٤)</sup> أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يذبح أضحيته في الجبانة ، فالإقتداء به مندوب ، لأنه لم يرد ما يدل على أن ذلك خاص به ، ولا ورد ما يدل على أن ذلك عزيمة على الأمة فكان مندوباً ، وفي الذبح في الجبانة فوائد : منها أن يعلم بذلك الفقراء ، فيقصّدونه ويردّون عليه ، ولا سيما في حق الإمام ، فإن الناس يعلمون بذبحه للأضحية حتى يذبحوا ضحاياهم ، فتكون ضحاياهم مجزئة ، لما قدمنا من أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من نحر قبل أن ينحر أن يعيد نحره ، وما ثبت

---

(١) يرجع إلى حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي . وإلى حديث علي بن الحسين عن أبي رافع عند أحمد والطبراني في الكبير والبخاري . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٢٥/٥ .

(٢) زيادة يستلزمها السياق . وهي قلقة في مكانها من العبارة . ولعل في العبارة سقطاً من الناسخ .

(٣) من حديث جابر عند أحمد ومسلم : « فنحر ثلاثاً وستين بدنة بيده . ثم أعطى علياً عليه السلام فنحر ما غير وأشركه في هدية » . إلخ . المتفق بشرح نيل الأوطار ١١٩/٥ .

(٤) يرجع إلى حديث ابن عمر عند البخاري والنسائي وأبي داود وابن ماجه بنحوه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصل » . والمصل : الجبانة . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٣٧/٥ . مختصر السنن للمنذري ١٠٩/٤ .

لرسول الله ﷺ ثبت للأئمة بعده .

قوله : «وكونها كبشا مَوْجُوءاً أَقْرَن أُمْلَح» .

أقول : وجه ذلك ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يُضْحِي اشترى كبشَيْن عَظِيمَيْن سَمِينَيْن أَقْرَنَيْن أُمْلَحَيْن مَوْجُوءَيْن . فذبح أحدهما عن أُمِّته لِمَنْ شَهِد [الله] بالتَّوْحِيد ، وشَهِد له بالبَلَاغ ، . . . وذَبَح الآخر عن محمد وآل محمد » <sup>(١)</sup> .

وهذا الحديث وإن كان في إسناده عيسى بن عبد الرحمن بن قُرُوء ، وفيه ضَعْف فقد روى مثله من حديث عائشة <sup>(٢)</sup> .

وروى أيضاً : « أنه ضَحَّى بِكَبْشَيْن أُمْلَحَيْن مَوْجُوءَيْن أَقْرَنَيْن » من حديث عائشة عند أحمد والحاكم والبيهقي <sup>(٣)</sup> ، وفي إسناده ابن عقيل ، وفيه مقال خَفِيف ، وأخرج نحوه أحمد <sup>(٤)</sup> بإسناد حسن من حديث أبي رافع .

وقوله في الحديث الأول : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يُضْحِي » يدل على أن ذلك هو الغالب من أحواله ، كما يفيد لفظ « كان » ، وبهذا يثبت حكم النَّدْب ، ولا ينفيه المخالفة في بعض الأحوال كما في حديث أبي سعيد <sup>(٥)</sup> قال : « ضَحَّى رسول الله ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنٍ فَحِيل » أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان وهو على شرط مسلم .

---

(١) موجوءين : ثنية موجوء اسم مفعول من وجأ : أي متزوعتين قد تزع عرق الأنثيين منهما وذلك أسمن لهما . والزيادة التي بين قوسين بالرجوع إلى لفظ الحديث في المصدرين . سنن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٥/٥ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٥/٥ .

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) تمام حديث أبي سعيد - كما في المتقى - : « يأكل في سواد ، ويمشي في سواد ، وينظر في سواد » . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٤/٥ .

فإن قلت : نَدْبِيَّةُ التَّضْحِيَةِ بالكَبْشِ يدل على أنه أفضل من التضحية بالإبل والبقر مع العلم بأن التضحية بالناقة والبقرة الانتفاع بها لأهل البيت والفقراء أكثر ، ولهذا عَدَلَتْ عشرًا من الغنم أو سَبْعًا كما تقدم ؟

قلتُ : مُلَازِمَتُهُ صلى الله عليه وآله وسلم لِلتَّضْحِيَةِ بالكَبْشِ أو الكَبْشِينَ مع وجود الإبل في عَصْرِهِ ، وَكَثْرَتِهَا يدل على أَفْضَلِيَّتِهَا فِي الْأُضْحِيَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَفْضُولَةً مِنْ وَجْهِ آخَرٍ .

قوله : « وَيَنْتَفَعُ وَيَتَصَدَّقُ » .

أقول : وَجْهُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ : « كُلُّوا وَأَذْخِرُوا وَاتَّجِرُوا »<sup>(١)</sup> ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي لَفْظٍ : « كُلُّوا ، وَأَذْخِرُوا ، وَتَصَدَّقُوا » وَذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِينَ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِمَا .

وَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمْرُهُمْ أَنْ يَذْخِرُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ يَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ . ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ وَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَرَهُمْ عَلَى الثَّلَاثِ لِأَجْلِ الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ مِنْ مَحَاوِجِ الْعَرَبِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : « وَاتَّجِرُوا » أَيِ اطْلُبُوا الْآجَرَ بِالصَّدَقَةِ كَمَا بَيَّنَّهُ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى بِقَوْلِهِ : « وَتَصَدَّقُوا » ، وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَيَكْرَهُ الْبَيْعَ » فَوَجْهُهُ أَنَّ الْبَيْعَ لَيْسَ بِأَكْلٍ وَلَا أَذْخَارٍ وَلَا اتِّجَارٍ . وَهُوَ أَيْضًا خِلَافُ مَا تُفِيدُهُ الْأُضْحِيَةُ مِنْ مَعْنَى التَّقَرُّبِ ، وَإِذَا كَانَ قِيَاسُ الضَّحَايَا عَلَى الْهَدَايَا صَحِيحًا فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُعْطَى الْجَازَرُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْهَدَايَا شَيْئًا ، فَكَيْفَ يَجُوزُ بَيْعُ

(١) من حديث نبيشة الهنلي وقد سبق التعليق عليه ٨٤ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث عائشة المتفق عليه ، والدافاة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعاً سيرا خفيفاً . ودفع يدفع بكسر الدال . ودافاة الأعراب : من يرد منهم المصر . والمراد هنا من ورد من ضغفاء الأعراب للمواساة . مسلم بشرح النووي ٦٤٦/٤ . الموطأ بشرح الزرقاني ٧٥/٣ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٣/٥ .

(٣) يرجع في ذلك إلى حديث علي رضي الله عنه عند البخاري قال : « أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقوم على البدن . ولا أعطي عليها شيئاً في جزارتها » . الصحيح بشرح الفتح ٥٥٥/٣ .



ما ألحق بها من الضحايا ، ولكن في صحة القياس ما قدّمنا .

## فصل

والعقبة ما تُذبح في سابع المولود ، وهي سنة وتوابعها<sup>(١)</sup> ، وفي وجوب الختان خلاف .

قوله : « فصل : والعقبة ما تُذبح في سابع المولود ، وهي سنة وتوابعها » .

أقول : ذهب الجمهور إلى أنها سنة فقط ، وذهب أهل الظاهر والحسن البصري إلى وجوبها . استدلل القائلون بالوجوب بما ورد من الأوامر كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَعَ الْغُلَامِ عَقِيْقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا ، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى »<sup>(٢)</sup> أخرجه البخاري وغيره من حديث سلمان بن عامر الضبي . ومن أدلة الوجوب أيضاً ما أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق من حديث سمرّة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بِعَقِيْقَةٍ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ وَيُحَلَّقُ

(١) بين في شرح الأزهار توابعها وهي أن ينتف من منخرها ثلاث شعرات ويخضب بالزعفران ويلق في عنق المولود وأضاف في الحاشية إلى ذلك تسمية المولود باسم جميل والتأدين في أذنه اليمنى والإقامة في اليسرى .

واستطرد في الشرح إلى بيان المستحب فقال : ويستحب أن يحلق رأس المولود يوم السابع ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة . ونقل عن الداني : ولا يكسر عظمها طلباً للسلامة وتفاوتاً بها وتفصل الأعضاء من المفاصل وتدفن تحت الأرض كي لا تمزقها السباع تفاوتاً . كما نقل عن الانتصار : ويستحب أن يطبخ بالحالي لا بالحاضر . شرح الأزهار ٩٣/٤ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري موقوفاً . وأخرجه مسنداً تعليقاً . وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه مسنداً وقال الترمذي : صحيح . وقال الإسماعيلي : لم يخرج البخاري في الباب حديثاً صحيحاً على شرطه . وفي حديث الباب قال : ذكره بلا خبر - يعني رواه بقوله : « قال أصبح » ولم يقل « أنبأنا أصبح » - ولكن تعقبه ابن حجر بما يفيد أن حديث الباب موصول على قول الأكثر . وكما قرره ابن الصلاح في علوم الحديث وقد اختلف أهل اللغة في اشتقاق اسم العقبة . قال بعضهم : العقبة اسم الشعر يحلق . فسميت الشاة عقبة على المجاز إذ كانت إنما تذيب بسبب حلاق الشعر .

وقال بعضهم : بل العقبة هي الشاة نفسها وسميت عقبة لأنها تقع مذايحها أي تشق وتقطع . يقال عن البرق في السحاب . والعق : إذا تشقق فتشظى له شظايا في وجه السحاب قالوا : ومن هذا عقود الولد أباه وهو قطيعته وجفونه . الصحيح بشرح الفتح ٥٩٠/٩ .

مختصر السنن للتلوي ١٢٨/٤ . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٤٩/٥ .

رَأْسُهُ»<sup>(١)</sup> فَإِنْ قَوْلُهُ : «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيْقَةِ» يُفِيدُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ الْحِفَاطُ كَالْبُخَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ بِخُصُوصِهِ ، فَلَا عِلَّةَ فِيهِ ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى مَا يُفِيدُ الْوَجُوبَ مَضْرُوفَةٌ عَنِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ : عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»<sup>(٢)</sup> أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، وَحَدِيثُهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْحُسْنِ وَإِنْ كَانَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَقَالَ : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْعَقِيْقَةَ لَيْسَتْ سَنَةً وَالْأَحَادِيثُ تَرِدُ عَلَيْهِ .

وَكِرَاهَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِلْإِسْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى كِرَاهَةِ الْمَسْمُومِ كَمَا رَوَى عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ هَذَا أَنَّهُ قَالَ : «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ»<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُمْ قَالُوا لَهُ : «إِنَّمَا نَسَأَلُكَ عَنْ أَحَدِنَا يُوَلَّدُ لَهُ ، فَقَالَ : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ» الْحَدِيثُ ، وَقَدْ زَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>(٤)</sup> أَنَّ الْعَقِيْقَةَ جَاهِلِيَّةٌ نَسَخَهَا الْإِسْلَامُ ، وَهَذَا مَدْفُوعٌ بِثَبُوتِهَا فِي الْإِسْلَامِ بِمَا يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ ، وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَقِيْقَةَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ كَمَا فِي حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ الْمَتَقَدِّمِ وَكَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ

(١) قَالَ الْمُنْذَرِيُّ تَعْلِيْقًا عَلَى الْحَدِيثِ : قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ : حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ كِتَابُ إِلَّا حَدِيثُ الْعَقِيْقَةِ . فَتَصَحِّحُ التِّرْمِذِيُّ لَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ . وَقَدْ حَكَى الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ مَا يَدُلُّ عَلَى سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ حَدِيثُ الْعَقِيْقَةِ . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمُنْذَرِيِّ ١٢٧/٤ . الْمُتَقَى بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ١٤٩/٥ .

(٢) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ تَعْلِيْقًا عَلَى الْحَدِيثِ : وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَمْرٍو ، وَأَحْسَنُ أَسَانِيدِهِ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ ابْنُ قَيْسٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرٍو بْنَ شُعَيْبٍ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : «سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعَقِيْقَةِ .. فَذَكَرَهُ» وَهَذَا سَالِمٌ مِنَ الْعَلْتَيْنِ أَعْنَى الشُّكِّ فِي جَدِّهِ ، وَمِنْ عَلِيٍّ بْنِ وَاقِدٍ . وَقَوْلُهُ : «مُكَافَأَتَانِ» . قَالَ النَّوَوِيُّ : بِكُسْرِ الْقَاءِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ هَكَذَا صَوَابُهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُحَدِّثُونَ يَقُولُونَهُ بَفَتْحِ الْقَاءِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ : أَيُّ مَسْتَوِيَّتَيْنِ أَوْ مُتَقَارِبَتَيْنِ وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمُرَادُ التَّكَافُؤُ فِي السَّنِ فَلَا تَكُونُ إِحْدَاهُمَا مَسْنَةً وَالْأُخْرَى غَيْرَ مَسْنَةٍ وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَنْ يَذْبَحَ إِحْدَاهُمَا مُقَابَلَةَ الْأُخْرَى . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمُنْذَرِيِّ ١٣٠/٤ . الْمُتَقَى بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ١٥٢/٥ .

(٣) الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ .

(٤) اسْتَدْلَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِحَدِيثِ : «نَسَخَ الْأَضْحَى كُلَّ ذَبِيحٍ» أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ فِي سَنَنِهِ ضَعْفٌ . قَالَ ابْنُ خَلِّجٍ : وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهَا كَانَتْ وَاجِبَةً ثُمَّ نَسَخَ وَجُوبُهَا فَبَقِيَ الِاسْتِحْبَابُ كَمَا جَاءَ فِي صَوْمِ عَاشُورَاءَ . فَلَا حُجَّةَ فِيهِ أَيْضًا لِمَنْ نَفَى مَشْرُوعِيَّتَهَا . فَتَحَ الْبَارِي عَلَى الصَّحِيحِ ٥٨٨/٩ .

قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة »<sup>(١)</sup> ، وأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي ، ومثله ما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الترمذي من حديث أم كُرْزٍ الكُعَيْبِيَّة : أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال : « نَعَمْ » عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة »<sup>(٢)</sup> ، ولا ينافي حديث سلمان بن عامر الضبي المتقدم ، فإن هذه الأحاديث مُشْتَمِلَةٌ على زيادةٍ يتعين قَبُولُهَا . وهكذا لا ينافي هذه الأحاديث ما رواه أبو داود عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عَقَّ عَنْ الحسن والحسين كَبْشاً كَبْشاً »<sup>(٣)</sup> لما ذكرنا من أن الزيادة مُرْجَّحَةٌ على أن في رواية النسائي لحديث ابن عباس هذا بلفظ : « كَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ »<sup>(٤)</sup> .

فالحاصل أن العقيقة سنة من سنن الإسلام ، ولا يتم الوفاء بهذه السنة إلا بذبح شاتين عن الذكر ، وشاة عن الأنثى .

وأما توابعها التي أشار إليها المصنف فهي ما وردت به الأدلة ، فنها ما تقدم في حديث سلمان بن عامر الضبي من قوله : « أَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى » ، وكذلك ما تقدم في حديث سَمُرَةَ من قوله : « تَذْبِجْ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُسَمَّى فِيهِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ » ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من حديث بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيَّة ، وإسناده صحيح ، كما قال في التلخيص ، وفيه نظر ، فإن في إسناده علي بن الحسين بن واقد ، وفيه مقال ، ولفظه : « كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاةً وَلَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبِجُ شَاةً وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنَلَطُخُهُ بِزَعْفَرَانٍ »<sup>(٥)</sup> ، وفي لفظ من حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكَن وصحَّحاه بلفظ : « فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِّ

(١) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٩/٥ . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ .

(٢) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٩/٥ . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٥٢/٥ . مختصر السنن للعلوي ١٢٩/٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٢/٥ .

خُلُوفاً»<sup>(١)</sup> فتوابع الحقيقة هي ما اشتملت عليه هذه الأحاديث لا ما وقع في كثير من كتب الفروع من الخرافات التي تَسْتَسْمِجُهَا العقول .

ومن توابع الحقيقة التَّصَدُّقُ بوزن شعر رأس الصَّبِيِّ من الورق كما في حديث أبي رافع عند أحمد والبيهقي مرفوعاً<sup>(٢)</sup> ، وفي إسناده ابن عقيل وفيه مقال ، وشهد له حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عند مالك وأبي داود<sup>(٣)</sup> في المراسيل ، والبيهقي : « أَنَّ فَاطِمَةَ وَزَنَتْ شَعْرَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَزَيْنَبَ وَأَمَّ كُثُومَ فَتَصَدَّقَتْ بِوزْنِهِ فِضَّةً » .

قوله : « وفي وجوب الختان خلاف » .

أقول : ثبوت مشروعية الختان في هذه الملة الإسلامية أوضح<sup>(٤)</sup> [ من ] شمس النهار ، فما سمع السَّامِعُونَ منذ كان الإسلام وإلى هذه الغاية أن مسلماً من المسلمين تركه أو ترخَّص في تركه أو تعلل بما يحصل من مزيد الألم لا سيما للصِّبيان الذين لم يَجْرَ عليهم قَلَمُ التَّكْلِيفِ ، ولا كانوا في عِدَادٍ من يُخاطَبُ بالأُمُور الشرعية ، وقد صار مثل هذا الشِّعار علامة للمسلم تُمَيِّزُهُ عن الكفار إذا اختلط بهم ، فالقول بوجوبه هو الحق والاشتغال بالكلام على ما ورد فيه ، والقدح في بعض طُرُقِهِ اشتغال بما لا يُسَمِّن ولا يُغْنِي من جوع ، فثبوته معلوم بالقطع الذي لا شك فيه ولا شبهة ، وقد كان يؤمر بذلك أهل الإسلام ، ويؤمر مَنْ أَسْلَمَ بأن يَحْتَنِينَ ، وفي هذا كفاية مستغنية عن المزيد ، وقد كان يفعلهُ أنبياءُ الله عليهم السلام كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :

---

(١) روى حديث عائشة رضي الله عنها أيضاً البزار . قال ابن القيم : وقد روى أبو أحمد بن عدي من حديث إبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حنيفة عن داود بن الحصين عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الخلق بمرتلة الدم» يعني في الحقيقة . وإبراهيم هنا قال عبد الحق : لا أعلم أحداً وثقه إلا أحمد بن حنبل وأما الناس فضعفوه . مختصر السنن للمنذري ١٣١/٥ .

(٢) لفظ حديث أبي رافع : « أن حسن بن علي رضي الله عنهما لما ولد أرادت أمه فاطمة رضي الله عنها أن تعق عنه بكبشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تعق عنه . ولكن احلقي شعر رأسه فتصدق بوزنه من الورق . ثم ولد حسين رضي الله عنه فصنعت مثل ذلك . قال البيهقي : إنه تفرد به يعني ابن عقيل . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٤/٥ .

(٣) الموطأ بشرح الزرقاني ٩٧/٣ . نيل الأوطار على المنتقى ١٥٤/٥ .

(٤) زيادة يستلزمها السياق .

« اخْتَنَ إبراهيمُ خليلُ الرحمنِ بعدما آتَتْ عليه ثَمَانُونَ سَنَةً »<sup>(١)</sup> ، وقد كان ثابتاً في الجاهلية ثبوتاً لا ينكره أحد فقرره الإسلام ، ولا يصح الاستدلال بحديث : « الخِتَانُ سُنَّةٌ فِي الرِّجَالِ وَمَكْرُومَةٌ فِي النِّسَاءِ »<sup>(٢)</sup> لأن السنة تشمل الثابت من سنته صلى الله عليه وآله وسلم أعم من أن يكون واجباً أو مسنوناً أو مندوباً ، على أن هذا الحديث في إسناده من لا يقوم به الحجة مع كونه مضطرباً اضطراباً شديداً وقد ذكرت<sup>(٣)</sup> [ ذلك ] في شرح المنتقى<sup>(٤)</sup> ، وذكرت عدم انتهاض الأدلة على الوجوب ، ولكن الصواب ما هنا .

---

(١) الحديث أخرجه أحمد أيضاً ولفظ البخاري ومسلم : « اختنن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقدم » بخفيف الدال عند مسلم وبالتشديد والتخفيف عند البخاري واختلف في تفسيره : هل هو آلة التحنن أو اسم موضع قال في الفتح : والراجح أن المراد في الحديث الآلة فقد روى أبو يعلى من طريق علي بن رباح قال : « أمر إبراهيم بالختان فاختنن بقدوم فاشتد عليه فأوحى الله إليه أن عجلت قبل أن تأمرك بالله فقال : يا رب كرهت أن أؤخر أمرك » .

كما اختلفت الروايات في سنه عليه السلام عند الاختتان . الصحيح بشرح الفتح ٢٨٨/٦ . ٨٨/١١ . مسلم بشرح النووي ٢١٨/٥ . الجامع الصغير بشرح الفيض ٢٠٧/١ . ويراجع أيضاً شرح الزرقاني على الموطأ ٢٨٦/٤ .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن والد أبي المليح والطبراني عن شداد بن أوس وعن ابن عباس ورمز السيوطي له بالحسن . لكن قال البيهقي : ضعيف منقطع وأقره الذهبي وقال الحافظ العراقي : في سنه ضعيف وقال ابن حجر : فيه الحجاج بن أرطاة مدلس وقد اضطرب فيه فتابة وقال أبو حاتم : هذا خطأ من حجاج أو الراوي . الجامع الصغير بشرح الفيض ٥٠٣/٣ . (٣) زيادة يستلزمها السياق .

(٤) نيل الأوطار على المنتقى ١٣٥/١ . ويراجع أيضاً فتح الباري ٣٤٠/٦٠ .

## باب الأطعمة والأشربة

### فصل

يَحْرُمُ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ ، وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ، وَالْخَيْلُ وَالْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ الْأَهْلِيَّةُ ، وَمَا لَا دَمَ لَهُ مِنَ الْبَرِّيِّ ، غَالِبًا <sup>(١)</sup> ، وَمَا وَقَعَتْ فِيهِ مَيْتَةٌ إِنْ أَتَتْ بِهَا ، وَمَا اسْتَوَى طَرَفَاهُ مِنَ الْبَيْضِ <sup>(٢)</sup> ، وَمَا حَوَتْهُ الْآيَةُ <sup>(٣)</sup> إِلَّا الْمَيْتَتَيْنِ وَالْدَّمَيْنِ ، وَمِنَ الْبَحْرِيِّ مَا يَحْرُمُ شِبْهُهُ فِي الْبَرِّيِّ كَالْجُرِّيِّ وَالْمَارِّ مَا هِيَ <sup>(٤)</sup> وَالسَّلْحَفَةُ .

قوله : « باب الأطعمة والأشربة » .

قوله : « فصل : يَحْرُمُ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ » .

أقول : هكذا جاءت السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ مِنْ طَرِيقِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ ، وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ <sup>(٥)</sup> ، وَلَا خِلَافَ فِي ثُبُوتِ ذَلِكَ ،

(١) احتراز بقوله : « غَالِبًا » من الجراد فإنه يرى لا دم له وهو حلال . شرح الأزهاري ٩٥/٤ .

(٢) استوى طرفاه : بأن كان الطرفان طويلين جميعاً أو مدورين جميعاً فإنه يحرم لأن ذلك أمانة كونه من حيوان محرم . وقيد ذلك في الحاشية على الشرح بما إذا كان هناك ليس . شرح الأزهاري ٩٦/٤ .

(٣) يشير إلى قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم إلخ » . « سورة المائدة : ٣ » . واستثنى السمك والجراد بقوله « إلا الميتتين » كما استثنى الكبد والطحال بقوله : « والدمين » لأنه خصصهما الخبر المشهور . شرح الأزهاري ٩٦/٤ .

الميتتين « كما استثنى الكبد والطحال بقوله : « والدمين » لأنه خصصهما الخبر المشهور . شرح الأزهاري ٩٦/٤ .

(٤) الجري : بضم الجيم وقيل بكسرها حنش الماء وفي القاموس : جرى كضى سمك معروف . والمار ما هي : اسم أعجمي قال في الحاشية : المار اسم الحية . وما هي : اسم الحوت . فكأنه قال : حية الحوت . شرح الأزهاري ٩٦/٤ .

(٥) يرجع في ذلك إلى حديث ابن عباس عند الجماعة إلا البخاري ومسلماً ، وإلى حديث جابر عند أحمد والترمذي ، ولفظ حديث ابن عباس : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع . وكل ذي مخلب من الطير » . مسلم بشرح النووي ٦٠٠/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٠/٨ .

وقيام الحجة به ، فلا يخرج من هذا العموم الشامل إلا ما خصَّصه الدليل الذي تقوم به الحجة فمن جاءنا بالخاص المقبول فيها ونعمت ، وجب علينا بناءً العام على الخاص ، ومن لم يأت فهو محتجج بهذا العموم ، وكلامه ردّ عليه .

ومما ينتهض لتخصيص عموم كل ذي ناب من السباع حديث عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عمارة قال : « قلت لجابر : الضبع أصيدٌ هي ؟ قال : نعم . قلت : آكلها ؟ قال : نعم . قلت : أقاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : نعم »<sup>(١)</sup> . أخرجه الشافعي وأحمد وأهل السنن والبيهقي ، وصحَّحه البخاري والترمذي وابن حبان وابن خزيمة ، وأما إغلال ابن عبد البر لهذا الحديث بعد الرحمن المذكور فوهم ، فإنه ثقة مشهور وثقه جماعة من الحفاظ<sup>(٢)</sup> ، ولم يتكلم فيه أحد ، وهكذا لا وجه لإغلاله بالإرسال ، ولم يُعارض بشيء .

قوله : « والخيَل » .

أقول : لم يأت دليل يدل على تحريمها ، والأصل الحِلّ لعموم قوله عز وجل : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ »<sup>(٣)</sup> ومع هذا فقد وردَ في حِلِّ أكلها ما تقوم الحجة ببعضه ، فثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ »<sup>(٤)</sup> . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت :

(١) لفظ الحديث عند أبي داود : . سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال : هي صيد ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم . . مختصر السنن للمنذري ٣١٤/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٦/٨ .

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة : وفي التاريخ الكبير : ابن أبي عمارة وأشار البخاري هناك إلى الحديث فقال : قال : . سألت جابراً . . وثقه أبو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد . التاريخ الكبير ٢٠١/٥ . نيل

الأوطار ١٢٦/٨

(٣) . سورة الأنعام : ١٤٥ . . وتامها : « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به . فن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم » .

(٤) الحديث متفق عليه وأخرجه أيضاً النسائي وأبو داود . وفي لفظ : « أطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحمير » . رواه الترمذي وصححه . وفي لفظ : « سافرنا - يعني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - فكاننا نأكل لحوم الخيل ونشرب ألبانها » . رواه الدارقطني . المتقى بشرح نيل الأوطار ١١٥/٨ . الصحيح بشرح الفتح ٦٤٨/٩ . مختصر السنن للمنذري ٣٠٧/٥ .

« دَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ فَأَكَلْنَاهُ »<sup>(١)</sup> ،  
وفي لفظ لأحمد : « فَأَكَلْنَاهُ نَحْنُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ » .

وقد أجمع الصحابة على حل الخيل ولم يُخَالَف في ذلك أحد منهم ، وقد كانت  
الجاهلية تأكلها في الإسلام وقرّر ذلك ، وما روى عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> من أنه قال بِكَرَاهِيَّتِهَا  
فلم يثبت ذلك عنه من وجه صحيح ، وقد قال بالكراهة الحكم بن عُتَيْبَةَ ومالك وبعض  
الحنفية ، والحق الحل بلا كراهة .

وأما الاستدلال على التحريم بقوله عز وجل : « وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا »<sup>(٣)</sup>  
فساقط لأن الامتِنانِ بِنِعْمَةٍ مِنَ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ فيما خلقه من الحيوانات  
لَا يُبْنَى فِي غَيْرِهَا مِنَ النِّعَمِ ، هذا على تَقْدِيرِ عَدَمِ وُرُودِ الْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحِلِّ ، فكيف وقد  
وردت هذه الأدلة التي ذكّرناها ، والبعض منها يكفي ، وأيضا لو نظرنا إلى الأدلة القرآنية  
فقط لكان قوله عز وجل : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا » الآية ، وقوله : « هُوَ  
الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا »<sup>(٤)</sup> يدلان بعمومهما على الحِلِّ ، ولا يصلح مُجَرِّد  
الامتِنانِ بنعمة الركوب والزينة لتخصيص عمومهما لعدم الملازمة بين الامتِنانِ والتَّحْرِيمِ ،  
وأيضا الآية - أعني قوله : « لِتَرْكَبُوهَا » مكّية بالاتِّفَاقِ ، وتحليل الخيل كان بعد الهجرة ،  
فلو فرضنا أن فيها دلالة كما زعموا لكانت منسوخة بأدلة التحليل .

---

(١) الصحيح بشرح الفتح ٦٤٨/٩ المتفق بشرح نيل الأوطار ١١٥/٨ .  
(٢) ما نقل عن ابن عباس من كراهة لحوم الخيل أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين . قال الطحاوي : ذهب  
أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل ونخاله صاحبه وغيرهما واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها .  
وقال ابن حجر في الفتح : وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عتيبة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية والحنفية  
لتحريم وقال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم التحريم . وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير :  
أكره لحم الخيل فحمله أبو بكر الرازي على التثنية وقال : لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كالحمير الأهلي . وصحح  
عنه أصحاب المحيط والهداية والنخبة التحريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراما فتح الباري على  
الصحيح ٦٥٠/٩ .

(٣) سورة النحل : ٨ . وتماها . والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة . ويخلق ما لا تعلمون .  
(٤) سورة البقرة : ٢٩ . وتماها . هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات  
وهو بكل شيء عليم .



قوله : « والبغال » .

أقول : قد ذهب الجمهور إلى تحريمها ، ولا بد من مُخَصَّص لها من عموم قوله : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا » ، وقد أخرج أحمد والترمذي بإسناد لا بأس به من حديث جابر قال : « حَرَّمَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَوْمَ خَيْبَرٍ لُحُومَ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ وَلَحُومَ الْبِغَالِ »<sup>(١)</sup> ، وأخرج أحمد من حديث خالد بن الوليد : « بَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُنَادَى »<sup>(٢)</sup> وفيه : « وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ لُحُومُ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَخَيْلِهَا وَبِغَالِهَا » . وقد ضعفه جماعة من أهل الحديث . ولكنه مُعْتَصِدٌ بالحديث الأول وبعموم القرآن ، وأخرجه أيضاً أبو داود من حديثه بلفظ : « نَهَاَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ عَنِ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنِ الْخَيْلِ » وأخرجه أيضاً ابن حبان وصححه .

قوله : « والحرر الأهلية » .

أقول : الأحاديث الثابتة في تحريم الحمر الأهلية متواترة ، فمنها في الصحيحين<sup>(٣)</sup> من حديث جابر وابن عمر وابن عباس وأنس والبراء بن عازب وسلمة بن الأكوع وأبي ثعلبة الخشني وعبدالله بن أبي أوفى ، وهو أيضاً في صحيح البخاري من حديث

(١) لفظ الحديث كما في المتن : حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني يوم خيبر - لحوم الحمر الإنسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير . . وأصله في الصحيحين . المتن في شرح نيل الأوطار ١٢٠/٨  
(٢) حديث خالد بن الوليد أخرجه أبو داود مختصراً ومطولاً . أما الأول فيلغظ : « نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير إلخ » وقال المنذري : أخرجه النسائي وابن ماجه . ثم علق عليه فقال : قال أبو داود : وهذا منسوخ . قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ابن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة رضي الله عنهم . وكانت قريش في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تذبحها . وأما المطول فيلغظ : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر » وفيه : « وحرام عليكم حمر الأهلية وخيلها وبغالها إلخ » .

وبما علق به المنذري على الحديث قال : قال الإمام أحمد : هذا حديث منكر . وقال الدارقطني : هذا حديث ضعيف . وقال أيضاً : وهذا إسناد مضطرب . وقال البخاري : خالد لم يشهد خيبر وكذا قال الإمام أحمد بن حنبل : لم يشهد خالد وإنما أسلم قبل الفتح .

ولم أقف في لفظ حديث خالد عند أبي داود وابن ماجه على عبارة : « ولم ينهنا عن الخيل » وقد ورد نحوها من حديث جابر في الصحيحين بلفظ عند مسلم : « وأذن في الحوم الخيل » وعند البخاري : « ورخص في لحوم الخيل » . مختصر السنن للمنذري ٣٠٨/٥ . سنن ابن ماجه ١٠٦٦/٢ . الصحيح بشرح الفتح ٦٤٨/٩ .

(٣) يرجع في ذلك إلى أحاديث الباب في : الصحيح بشرح الفتح ٦٥٣/٩ . مسلم بشرح النووي ٦٠٦/٤ . مختصر السنن للمنذري ٣١٧/٥ . المتن في شرح نيل الأوطار ١١٧/٨ .

زاهر الأسلمي ، وهو في الترمذي من حديث أبي هريرة والعرباض بن سارية ، وهو أيضاً عند أبي داود والنسائي من حديث خالد بن الوليد ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وعند أبي داود والبيهقي من حديث المقدم بن معد يكرب . فالقائل بحلها مخالف لما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وأما قول جابر بن زيد : أنه « أبى تحريم الحمر الأهلية البحر ابن عباس ، وقرأ : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا »<sup>(١)</sup> الآية ، فيقال لجابر : قد أبى هذا الإباء من البحر ابن عباس هذه البحار الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو من جملة رواتها ، والحجة في روايته لا في رأيه . ولو كان بيده رواية لم تقوَ على مطاولة هذه الجبال الرواسي .

وأما التمسك بعموم الآية فإذا لم يصلح لتخصيصها ما ثبت في السنة تواتراً لم يصلح شيء من السنة للاستدلال به . للقطع بأن المتواتر منها هو أرفع درجاتها وأعلى رتبها ، وما استلزم الباطل المجمع على بطلانه باطل بالإجماع .

وأما ما أخرجه أبو داود عن غالب بن أبجر قال : « أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانَ حُمُرٍ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : إِنَّكَ حَرَّمْتَ لَحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَقَدْ أَصَابَتْنَا سَنَةٌ ؟ قَالَ : أَطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ فَأَنَّمَا حَرَّمْتُهَا

(١) قول جابر بن زيد هذا أخرجه البخاري بلفظ : « قال عمرو - ابن دينار - قلت لجابر بن زيد : يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن حمر الأهلية ؟ قال : قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة . ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس . وقرأ : « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً » .

وزاد الحميدي في سنده : « قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه أبو داود ولم يصرح برفع حديث الحكم .

قال في الفتح : والاستدلال بهذا للحل إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه . وقد تواردت الأخبار بذلك . والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس . واستطرد في بيان ذلك بما لا يتسع للمقام إلى إيراده .  
الصحيح بشرح الفتح ٦٥٤/٩ . مختصر السنن للمنذري ٣١٧/٥ .

من أَجْلِ جَوَالِ الْقَرْيَةِ<sup>(١)</sup> فلا يقوم به الحجة لما في إسناده من الضعف وفي متنه من الشذوذ ، هذا على تقدير عدم المعارض له ، فكيف وهو خلاف ما تواتر من السنة .

وأما الحمر الوحشية فالإجماع على حِلِّها ثابت ، وقد صَادَهَا الصحابة وأكلوها ، وأكلها رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> ، والأمر أوضح من أن يحتاج إلى التنبيه عليه .

قوله : « وما لا دم له من البري » .

أقول : قد عرفت أن القرآن قد دل على أصالة الحِلِّ فلا يُخرج عنه إلا ما دل الدليل الصحيح على تحريمه ، وأما استدلال من استدل على تحريم الأكل بكون الحيوان مأموراً بقتله أو منهيّاً عن قتله فهذا استدلال يحتاج إلى استدلال آخر ، وهو أن الأمر بالقتل أو النهي عن القتل يقتضيان تحريم المأمور بقتله أو المنهي عن قتله ، ولا دليل على ذلك .

وأما الاستدلال على تحريم ما تَسْتَحِبُّهُ النَّفْسُ بقوله تعالى : « كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ »<sup>(٣)</sup> وبقوله : « كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ »<sup>(٤)</sup> فغاية ذلك الأمر بأكل ما طاب من دون تعرض للمنع من أكل ما لم يَطْبُ وهو المستحبُّ إلا على القول بأن الأمر بالشيء نهْيٌ عن ضده وهو هنا بعيد ، ولكن إذا ضُمَّ إلى ذلك قوله تعالى : « يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ »<sup>(٥)</sup> أفاد المطلوب من تحريم الخبائث .

(١) قال المنذري تعليقاً على حديث غالب بن أبجر : اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً . وقد ثبت التحريم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وذكر البيهقي أن إسناده مضطرب . قال أبو داود : روى شعبة هذا الحديث عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبجر سأل النبي صلى الله عليه وسلم . مختصر المنذري ٣٢١/٥ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث أبي قتادة وقد مر في كتاب الحج . الجزء الثاني ١٨٢ .

(٣) « سورة المؤمنون : ٥١ » . وتامها : « يأبها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم » .

(٤) وردت الآية الكريمة في أربع مواضع منها آيتان في سورة البقرة ٥٧ . ١٧٢ . والآية الثانية بتمامها : « يأبها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون » .

(٥) « سورة الأعراف : ١٥٧ » . وتامها : « الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم . فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون » .

قال القرطبي في تفسير الآية : « مذهب مالك أن الطيبات هي المحللات فكأنه وصفها بالطيب إذ هي لفظة تتضمن مدحاً وتشريعاً ، =

وأما قوله : « وما وقعت فيه ميتة إن أتنن بها » فَوَجْهُهُ أنه قد صار مُسْتَحَبًّا .

وأما قوله : « وما استوى طرفاه من البيض » فَلَعَلَّ وجه هذا الاستقراء ولا يستوي الطرفان إلا في بيض ما يحرم بيضه ، ولا فائدة لهذا التنصيص على هذا الجزئي ، بل ما كان حراماً كان بَيِّضه حراماً ، وكذلك جميع أجزائه ، وجميع ما يفصل عنه .

وأما قوله : « وما حوته الآية » فظاهر .

وأما استثناء الميتين والدمين فوجه ذلك ما ورد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أَجِلٌ لَكُمْ مَيِّتَانِ وَدَمَانِ »<sup>(١)</sup> كما تقدم ، وهو يخصص عموم : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيِّتَةُ »<sup>(٢)</sup> .

قوله : « ومن البحري ما يحرم شبهه في البري » .

أقول : هذه الكليّة محتاجة إلى دليل ، فإن حيوانات البحر قد دخلت تحت قوله : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا »<sup>(٣)</sup> وما ورد في معناه ، واختصت بقوله تعالى :

---

وبحسب هذا نقول في الخبائث إنها المحرمات ولذلك قال ابن عباس : الخبائث لحم الخنزير والربا وغير ذلك . وعلى هذا حل مالك المتقدرات كالحيات والعقارب والخنافس ونحوها . ومذهب الشافعي رحمه الله أن الطيبات هي من جهة الطعم إلا أن اللفظة عنده ليست على عمومها لأن عمومها بهذا الوجه من الطعم تقتضي تحليل الخمر والخنزير . بل يراها مختصة فيما حلله الشرع . ويرى الخبائث لفظاً عاماً في المحرمات بالشرع وفي المتقدرات فيحرم العقارب والخنافس والوزغ وما جرى هذا المجري والناس على هذين القولين .

ويراجع في هذا المقام تفسيره للآية : ١٧٢ من سورة البقرة .

(١) من حديث ابن عمر وقد مر لفظه ( ص ٤١ من الجزء الأول ) رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني من طريق عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه . وللدارقطني أيضاً من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بإسناده . كما رواه من طريق سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم موقوفاً وقال : هو أصح . قال أحمد وابن المديني : عبد الرحمن بن زيد ضعيف وأخوه عبد الله ثقة . وأخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي . وصحح الموقوف أيضاً أبو زرعة وأبو حاتم . وقال البيهقي : رفع هذا الحديث أولاد زيد بن أسلم عبد الله وعبد الرحمن وأسامة وقد ضعفهم ابن معين . وللکلام بقية يرجع إليها في المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٢/٨ .

(٢) « سورة المائدة : ٣ » .

(٣) « سورة الأنعام : ١٤٥ » . وهي بتامها : « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم » .

« أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ »<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم : « هُوَ الطَّهُّورُ وَمَاؤُهُ الْحِلُّ مِيتَتُهُ »<sup>(٢)</sup> فلا وجه للقول بتحريم ما يشابه ما حرم من البري بل يقال : الأصل |حل كل حيوان بحري إلا ما أخرجه الدليل من هذا الأصل ومن عموم الأدلة أو كان مُستخْبِئاً لما تقدم .

## فصل

ولمن خَشِيَ التَّلَفَ سَدَّ الرَّمَقِ منها ، وَيُقَدِّمُ الْأَخْفَ فَاَلْأَخْفَ إِلَى بَضْعَةٍ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> ، وَنُدَبَ حَبَسَ الْجَلَّالَةَ قَبْلَ الذَّبْحِ ، وَإِلَّا وَجَبَ غَسْلُ الْمِعَاءِ كَبَيِّضَةِ الْمَيْتَةِ<sup>(٤)</sup> . وَيَحْرَمُ شَمُّ الْمَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ ، كَالْقَبَسِ لَا نُورِهِ<sup>(٥)</sup> ، وَيَكْرَهُ التَّرَابُ وَالطُّحَالُ وَالضُّبُّ وَالْقُنْفُذُ وَالْأَرْنَبُ وَالْوَبَرُ .

قوله : « فصل : ولمن خشي التلف سدَّ الرَّمَقِ منها » .

أقول : كَانَ يَحْسُنُ مِنَ الْمَصْنَفِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِعِبَارَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قَوْلِهِ : « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ »<sup>(٦)</sup> فَجَرَّدَ حُصُولَ الضَّرُورَةِ إِلَى الْأَكْلِ مِنَ الْمَيْتَةِ مُسَوِّغٌ لِأَكْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَخْشِ التَّلَفَ ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَا يَكْفِيهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مُجَرَّدِ سَدِّ الرَّمَقِ ، وَحُكْمُ غَيْرِ الْمَيْتَةِ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ حُكْمُهَا لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى

(١) « سورة المائدة : ٩٦ » . وهي بتمامها : « أَهْلَ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْجَارِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَباً وَاقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ » .

(٢) يراجع الجزء الأول ص ٤١ .

(٣) تقدم الأخف فالأخف عند الاضطرار . ولا يعدل إلى الأغلظ تحريماً مع وجود الأخف . فمن أبيح له الميته قدم ميته المأكول ثم ميته غيره ثم ميته الكلب ثم ميته الخنزير ثم الحربي حياً أو ميتاً ثم ميته الذمي ثم ميته المسلم ثم مال الغير ثم دابته حية بعد ذبحها إلى بضعة منه أي من نفسه . شرح الأزهاري ٩٧/٤ .

(٤) يبيضة الميته يجب غسلها عندهم . وكذا يبيض البط واللجاجة وإن كان حياً على قول من حكم بنجاسة زيلها . شرح الأزهاري ٩٨/٤ .

(٥) المراد أنه يحرم أن يقبس من نار مغصوبة فيشم منه أو يصطلي بها . أما النور وهو الاستضاءة بنور النار التي حطبها مغصوب . والسراج الذي أشعل بمغصوب فهو غير معصية لأنه لم يتنعق بشيء من المغصوب . وأجزاء الهواء اكتسبت من أجزاء النار اللون فقط . شرح الأزهاري ٩٨/٤ .

(٦) « سورة البقرة : ١٧٣ » . وهي بتمامها : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلَ الْغَيْرِ اللَّهُ بِهِ » . فمن اضطر غير باغٍ ولا عاد فلا إثم . إن الله غفور رحيم » .

تحريم الميتة ، ولهذا وقع الاستثناء في الكتاب العزيز بقوله : « إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ »<sup>(١)</sup> ، ولكنه يَنْبَغِي تقديم ميتة المأكول على غير المأكول ، لأن اسْتِخْبَاتِ النَّفْسِ لميتة المأكول دون استخبائها لميتة غير المأكول ، وهو معنى قول المصنف : « وَيُقَدِّمُ الْأَخْفَ فَاَلْأَخْفَ » .

وأما قوله : « إِلَى بَضْعَةٍ مِنْهُ » فلا شك أن في هذا إضرارا بالنفس ، فإن كان دُونَ ضرر الجوع فَعَلَ وذلك بأن يَخْشَى إن بقي على الجوع أن يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَوْتِ ، وَلَا يَخْشَى مِثْلَ ذلك فِي أَكْلِ بَضْعَةٍ مِنْ نَفْسِهِ .

قوله : « وَنَدَبَ حَبَسَ الْجَلَّالَةَ قَبْلَ الذَّبْحِ » .

أقول : قد ثبت النهي عن أَكْلِ لَحْمِهَا كما أخرجهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ بَلْفَظٍ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْجَلَّالَةِ وَالْبَانِيهَا »<sup>(٢)</sup> . وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنْ الْجَلَّالَةِ : عَنْ رُكُوبِهَا وَأَكْلِ لُحُومِهَا »<sup>(٣)</sup> . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٤)</sup> فِي النَّهْيِ عَنِ الْجَلَّالَةِ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَإِسْنَادُهُ قَوِي . وَثَبَتَ أَيْضاً النَّهْيُ عَنْ شَرْبِ لَبَنِهَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمِ وَالبَيْهَقِيِّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدِ . وَظَاهِرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ

---

(١) سورة الأنعام : ١١٩ . وهي بتمامها : « وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَثُرَ أَفْضَلُونَ بِأَهْوَانِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ . إِنْ رِبْكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ » .

(٢) الحديث عن ابن عمر وقال الترمذي : أحسن غريب . وفي رواية من هذا الحديث عند أبي داود : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَى عَنْ الْجَلَّالَةِ : فِي الْإِبِلِ أَنْ يَرْكَبَ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا » وقد اختلف في حديث ابن عمر على أبي نجيح فقيل عن مجاهد عنه . وقيل عن مجاهد عن ابن عباس . وذكر الترمذي أن سفيان الثوري رواه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلاً . والجلالة من الحيوان - كما في النهاية - التي تأكل العذرة . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٨ . مختصر السنن للمنذري ٣٠٦/٥ . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ .

سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢

(٣) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٨/٨ . مختصر السنن للمنذري ٣٢٢/٥ .

(٤) نيل الأوطار على المتقى ١٢٨/٨ .

(٥) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٨/٨ . مختصر السنن للمنذري ٢٠٧/٥ .

التَّحْرِيمَ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ النَّهْيِ ، فَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ الْحَبْسِ ، فَإِنْ فَعَلَ كَانَ أَكْلُهَا حَرَامًا لَا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ : « وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ الْمَعَاءِ كَبَيْضَةِ الْمَيْتَةِ » فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْغَسْلَ مُحَلَّلٌ لِذَلِكَ الْمَحْرَمِ .

قوله : « ويحرم شَمُّ المغصوب » .

أقول : المحرم هو أن يأتي إلى العين المغصوبة فَيَشْتُمَهَا لَا إِذَا فَاحَتْ رَائِحَتُهَا فِي الْهَوَاءِ فَوَصَلَتْ إِلَى مَحَلِّ الشَّمِّ مِنَ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ ، فَإِنْ هَذَا لَا تَحْرِيمَ فِيهِ ، وَالتَّكْلِيفُ بِهِ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يَطَاقُ ، وَهُوَ لَمْ يَشْتُمْ نَفْسَ الْمَغْصُوبِ ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِتَمَوُّجِ الْهَوَاءِ وَإِصْطِلَاقِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ لِتِلْكَ الرَّائِحَةِ إِلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَنَحْوُهُ كَالْقَبْسِ » فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْأَدَلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فِي النَّارِ فَلَا بَدَّ مِنْ مُخَصَّصٍ يُخَصَّصُ هَذَا مِنْ عَمُومِ أُدْلَةِ الْإِشْتِرَاكِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَا نُورَهُ » فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَجْعَلَهُ كَالشَّمِّ ، لِأَنَّهَا أَعْرَاضُ مَنْفَصِلَةٌ مِنَ النَّارِ كَانْفِصَالِ أَعْرَاضِ الرَّائِحَةِ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا كَوْنُ هَذَا الْعَرَضِ النَّوْرِيِّ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُدْرَكَةِ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ ، وَرَائِحَةِ الطَّيِّبِ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُدْرَكَةِ بِحَاسَّةِ الشَّمِّ ، وَالْحَقُّ مَا عَرَّفْنَاكَ مِنْ أَنَّ ذَاتَ النَّارِ فَضْلًا عَنْ لَهَبِهَا فَضْلًا عَنْ مُجَرَّدِ نُورِهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعِبَادِ .

قوله : « يكره التراب » .

أقول : وجهه أنه مما يضر بالبدن ويؤدِّي إلى التَّلَفِّ كما ذلك معلوم بالوجدان في كل من حُبِّ إِلَيْهِ أَكَلَ نَوْعَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّرَابِ ، وَحَفِظَ النَّفْسَ وَاجِبٌ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » <sup>(١)</sup> ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي السُّنَّةِ أَنَّ قَاتِلَ نَفْسِهِ <sup>(٢)</sup> يُخَلَّدُ فِي النَّارِ ،

(١) . سورة النساء : ٢٩ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ولفظ البخاري : « من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالدًا مخلدًا فيها أبدًا . ومن تحصى سُمِّي قَتْلَ نَفْسِهِ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . ومن قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا . » الصحيح بشرح الفتح ٢٧٤/١٠ .

ولا فرّق بين سبب وسبب ، فهذا يدل على تحريم أكل التراب ، وأما إنكار مجرد الكراهة لعدم صحّة الأدلة الواردة في النهي عن التراب فمن ضيق العطن .  
قوله : « والطَّحَال » .

أقول : ليس على هذه الكراهة إثارة من علم ، بل القول بها دَفْعٌ لما ثبت في حديث : « أُحِلَّ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ : الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ ، وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ »<sup>(١)</sup> ، وقد ادّعى بعض أهل العلم الإجماع على عدم الكراهة . وَيَقْدَحُ في دَعْوَى هذا الإجماع حكاية الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم أنه يقول بكراهته .

قوله : « والضَّب » .

أقول : الأحاديث الصّحيحة الثابتة في الصحيح قد دلت على أنه حلال كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « كُلُّوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ . وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي »<sup>(٢)</sup> كما في صحيح مسلم وغيره ، وكما في الصحيحين وغيرهما عن خالد بن الوليد : « أنه قال لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أَحْرَامُ الضَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : لا . وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بَأَرْضِ قَوْمِي ، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ ، قال خالد : فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ »<sup>(٣)</sup> ، فهذا يدل دلالة بيّنة أنه حلال ، وأنه لم يترك أكله صلى الله عليه وسلم إلا لكونه ليس مما يؤكل في أرض قوميه ، فعافه . ومثل هذا لا تثبت به الكراهة .

(١) تراجع ص ١٠٠ من هذا الجزء . ٤١٠ من الجزء الأول .

(٢) الحديث رواه أحمد أيضاً كلاهما من حديث ابن عمر . وعند مسلم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معه ناس من أصحابه فيهم سعد وأتوا بلحم ضب . فنادت امرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم : إنه لحم ضب ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم . الحديث » . مسلم بشرح النووي ٦١٤/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٣/٨ .

(٣) الحديث رواه الجماعة إلا الترمذي . وفي مسلم : « أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها ضبا محنوزا قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نجد . فقدمت الضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان قلما يقدم إليه طعام حتى يحدث به ويسمى له . فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الضب فقالت امرأة من النسوة الحضور : أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قدمت له . قلن : هو الضب يا رسول الله . فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده . فقال خالد بن الوليد ... الحديث » وفي نهايته : « فلم ينهي » . مسلم بشرح النووي ٦١٥/٤ . الصحيح بشرح الفتح ٦٦٣/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٣/٨ .



وقد ثبت عند مسلم وغيره من حديث عمر بن الخطاب أنه قال : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحَرِّمْهُ »<sup>(١)</sup> .

وأما ما روى من حديث أبي سعيد عند مسلم وغيره : « أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي فِي غَائِطٍ مَضْبَّةٍ ، وَإِنَّهُ عَامَّةٌ طَعَامُ أَهْلِي ؟ فَلَمْ يُجِبْهُ . فَقُلْنَا : عَاوِدْهُ . فَعَاوَدَهُ ، فَلَمْ يُجِبْهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ : يَا أَعْرَابِي إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ - أَوْ غَضِبَ - عَلَى سَيْطَرٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَخَهُمْ دَوَابًّا يَدْبُونَ فِي الْأَرْضِ ، وَلَا أَذْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا ، فَلَسْتُ أَكُلُهَا وَلَا أَنْهِيَ [ عَنْهَا ] »<sup>(٢)</sup> ، فينبغي أن يُحمل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا قبل أن يعلم أن الله سبحانه لم يجعل لِمَمْسُوحٍ نَسْلًا كما في صحيح<sup>(٣)</sup> مسلم وغيره ، فلا يصح أن يكون هذا التردد منه صلى الله عليه وآله وسلم في كونه مما مسخ علة في الكراهة ، فقد تبين بقوله : « أنه لا نسل للمسوخ » .

وأما ما روي من النهي عن أكل الضب فقد ضَعَّفَ الأئمة الحفاظ هذا الحديث ، فهو لا يصلح للحجة على فرض انفراده عن المعارض ، فكيف وقد عُورِضَ بما هو أَوْضَحُ من شمس النهار وأما دعوى ابن حجر<sup>(٤)</sup> أن إسناده حسن فلا يصح ذلك رَدًّا لما عُلِّلَ به

(١) الخبر رواه ابن ماجه أيضاً . وتام لفظ مسلم : « إن الله عز وجل ينفع به غير واحد فإنما طعام عامة الرعاء منه . ولو كان عندي طعمته » وفي الزوائد : رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع . ورواه ابن ماجه من حديث جابر بنحوه . مسلم بشرح النووي ٦١٨/٤ . سنن ابن ماجه ١٠٧٩/٢ . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٢٣/٨ .

(٢) الحديث رواه أحمد أيضاً . وقد عقب صاحب المتقي عليه فقال : وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن المسوخ لا نسل له . والظاهر أنه لم يعلم ذلك إلا بوحى وأن تردده في الضب كان قيل الوحي بذلك . والحديث يرويه ابن مسعود بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكرته عنده القردة - قال مسعر : وأراه قال والخنازير - مما مسخ فقال : إن الله لم يجعل لمسوخ نسلًا ولا عقبا . وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك » وفي رواية : « أن رجلاً قال يا رسول الله القردة والخنازير هي ممسوخة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله لم يهلك أو يعذب قومًا فيجعل لهم نسلًا » . روى ذلك أحمد ومسلم . صحيح مسلم بشرح النووي ٦١٩/٤ . المتقي بشرح نيل الأوطار ١٢٣/٨ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) حديث النهي عن أكل الضب أخرجه أبو داود وقال المنذري : في إسناده إسماعيل بن عياش وضبطهم بن زرعة وفيهما مقال . وقال الخطابي : ليس إسناده بذلك . وقال البيهقي : لم يثبت إسناده إنما انفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة . وقال ابن حجر في الفتح - وهو القول الذي أشار إليه المصنف - : « أخرجه أبو داود بسند حسن فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل . وحديث ابن عياش عن الشاميين =

الحفاظ من العِلَلِ الْقَادِحَةِ ولو قدرنا أنه حسن لم ينتهض لمعارضة شيء من أدلة الحل . قال النووي<sup>(١)</sup> : « وأجمع المسلمون على أن الضَّبَّ حلال ليس بمكروه إلا ما حُكِيَ عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته ، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا : هو حرام ، وما أظنه يصح عن أحد ، فإن صَحَّ عن أحد فَمَحْجُوجٌ بالنصوص وإجماع مَنْ قَبْلَهُ » انتهى .

ولو قدرنا أنه ورد شيء يدل على الكراهة كان حمله على أن ذلك قبل أن يتبين حال الضب أنه ليس بممسوخ متعيناً ، فليس في المقام ما يصلح للاحتجاج به على الكراهة أصلاً .

قوله : « والقنفذ » .

أقول : هو من حشرات الأرض ، وقد أخرج أبو داود عن مِلْقَامِ بْنِ تَلْبٍ عن أبيه قال : « صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشَرَاتِ الْأَرْضِ تَحْرِيماً »<sup>(٢)</sup> قال البيهقي : وإسناده غير قوي ، ولكنه أخرج أحمد وأبو داود من حديث أبي عيسى ابنُ نَمَيْلَةَ الْفَزَارِيِّ عن أبيه قال : « كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ قُصَيْبٍ عَنْ أَكْلِ الْقُنْفُذِ ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا »<sup>(٣)</sup> الْآيَةَ ، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ : سَمِعْتُ

= قوي . وهؤلاء شاميون ثقات ولا يعتد بقول الخطابي : ليس إسناده بذلك . وقول ابن حزم : فيه ضعف ومجهولون . وقول البيهقي : تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة . وقول ابن الجوزي : لا يصح . ففي كل ذلك تساهل لا يخفى . فإن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوية عند البخاري ، وقد صحح الترمذي بعضها . مختصر السنن للمنذري ٣١١/٥ . فتح الباري على الصحيح ٦٦٥/٩ .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٦١٣/٤ .

(٢) ملقَامُ بْنُ التَّلْبِ بن ثعلبة العبدي : وورد في الأصل « بلقَامُ » بالباء الموحدة . وفي أسد الغابة « هلقَامُ » بالهاء . والتزمنا بما جاء في التاريخ الكبير للبخاري والاستيعاب . قال النسائي : ينبغي أن يكون ملقَامُ بْنُ التَّلْبِ مجهولاً ليس بالمشهور . وقد علق الخطابي على الخبر فقال : « ليس في قوله : « لم أسمع لها تحريماً » دليل على أنها مباحة . لجواز أن يكون غيره قد سمعه » ثم قال : « وقد اختلف الناس في أن الأشياء أصلها على الإباحة أو على الخطر . وهي مسألة كبيرة من مسائل أصول الفقه : فذهب بعضهم إلى أنها على الإباحة . وذهب آخرون إلى أنها على الخطر . وذهبت طائفة إلى أن إطلاق القول بواحد منهما فاسد . ولا بد من أن يكون بعضها محظوراً وبعضها مباحاً . والدليل ينبيء عن حكمه في مواضعه » . مختصر السنن للمنذري ٣١٢/٥ . التاريخ الكبير ٧٢/٨ . أسد الغابة ٣٥٢/١ .

(٣) هكذا في الأصل المخطوط : « حديث أبي عيسى بن نميلة » ولكنه في السنن والمنتقى والتاريخ الكبير والميزان « عيسى » ومن المرجح أن المصنف قد استند في ذلك إلى مرجع ولذلك أوردته بعد ذلك بقوله : « وأما إسحق بن نميلة » فكانه أولاً ثم ذكر =

أبا هريرة يقول : ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ ، فقال ابن عمر : إِنْ كَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ [ هَذَا ] فَهُوَ كَمَا قَالَ . قال الخطابي : ليس إسناده بذلك ، وقال البيهقي : إسناده غير قوي ، ورواية شيخ مجهول ، وقال ابن حجر في بلوغ المرام : إسناده ضعيف . فعلى هذا لا تقوم به الحجة في تحريم القنفذ ولا في كراهته ، وأما إسحاق بن نُمَيْلَةَ فقد ذكره ابن حبان في الثقات .

والحاصل أن القول بكراهته فقط غير صَوَابٍ ، لأنه إِنْ كَانَ الدليل على ذلك حديث أبي عيسى بن نُمَيْلَةَ فهو يدل على التحريم . وَإِنْ كَانَ الدليل على ذلك غيره فما هو؟ والأصل الحل بدليل الكتاب العزيز كما قدمنا الإشارة إلى ذلك ، ومما يدل على هذه الأصالة ما أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّمْنِ وَالْجَبْنِ وَالْفِرَاءِ . فَقَالَ : الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا لَكُمْ عَنْهُ <sup>(١)</sup> » ، وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک .

وأخرج البزار وقال : سَنَدُهُ صَالِحٌ ، والحاكم وصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ . رفعه بلفظ : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ ، فَاقْبَلُوا مِنْ اللَّهِ عَافِيَتَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لَيَسْئَلُ شَيْئاً ، وَتَلَا : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> » .

اسمه ثانياً .

وعيسى بن نُمَيْلَةَ رَوَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ الْبُخَارِيُّ : مَنْقُطٌ رَوَى عَنْهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ . ولم يزد في الميزان عن مثل هذا ثم أشار إلى حديث القنفذ . مختصر السنن للمعنري ٣١٣/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٢١/٨ . بلوغ المرام بشرح سبل السلام ٧٧/٤ . التاريخ الكبير ٣٩٨/٦ . الميزان ٣٢٧/٣ .

(١) الحديث قيل إنه لم يوجد في سنن الترمذي ويدل على ذلك أنه روى صاحب جامع الأصول شطراً منه من قوله « الحلال ما أحل الله .. إلخ » ولم ينسب إلى الترمذي بل يضر له ولكنه قد عزا الحافظ في الفتح في « باب ما يكره من السؤال » إلى الترمذي . كما فعل ذلك صاحب . المتقى . والحديث أورده الترمذي في كتاب اللباس . ويوب له : « باب ما جاء في لباس الفراء » وقد ساقه ابن ماجه بإسناد فيه سبب بن هارون البرجمي وهو ضعيف متروك . المتقى بشرح نيل الأوطار ١١٠/٨ . سنن ابن ماجه ١١٧/٢ . (٢) الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية والبيهقي في السنن مع اختلاف في بعض لفظه . الجامع الكبير ١٥٥٨/٢ . نيل الأوطار على المتقى ١١١/٨ . فتح الباري على الصحيح ٢٢٦/١٣ .

وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة - رفعه - : « إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا ، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحِمَهُ لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا »<sup>(١)</sup> .

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ »<sup>(٢)</sup> ، وفي الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ . فَإِذَا نَهَيْتَكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ . وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »<sup>(٣)</sup> وفي الباب أحاديث شاهدة لثبوت أصالة الحل في كل شيء ما لم ينقل عنه ناقل تقوم به الحجة .

قوله : « والأرانب » .

أقول : استدلوا على الكراهة بما أخرجه أحمد والنسائي<sup>(٤)</sup> بإسناد رجال ثقات من حديث أبي هريرة قال : « جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَرْنَبٍ فَلَمْ يَأْكُلْ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِأَنْ يَأْكُلُوا » ، ولا دليل في هذا على الكراهة ، لأن إمساك النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمكن أن يكون لسبب من الأسباب كعدم الإلف لأكلها ، أو عدم انبعاث الشهية إليها .

ومثل هذا الحديث من الدلالة على الحل وعدم الكراهة ، ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث محمد بن صفوان :

(١) نيل الأوطار على المتن ١١١/٨ . فتح الباري على الصحيح ٢٢٦/١٣ . تفسير ابن كثير ١٣١/٣ .

(٢) الصحيح بشرح الفتح ٢١٤/١٢ . المتن بشرح نيل الأوطار ١١١/٨ .

(٣) المتن بشرح نيل الأوطار ١١٠/٨ .

(٤) حديث أبي هريرة قال في الفتح : رجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً . وتامه كما في المتن : « بأرنب قد شواها ومعه صئابه وأدمها فوضعها بين يديه . فأمسك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » الخ . المتن بشرح نيل الأوطار ١٢٦/٨ .

« أَنَّهُ صَادَقَ أَرْنَبُ فَذَبَحَهُمَا بِمَرُوتَيْنِ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا »<sup>(١)</sup> .

وكذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس قال : « أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِيُوا ، وَأَدْرَكْتُهَا وَأَخَذْتُهَا ، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ ، فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِوَرِكَهَا وَفَخَذَهَا فَقَبَلَهُ »<sup>(٢)</sup> . قال ابن حجر في الفتح : والقول بحِلِّ الأرنب هو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة ، وعن عكرمة من التابعين ، وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء ، واحتجوا بحديث خزيمة بن جَزء قال : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي الْأَرْنَبِ ؟ قَالَ : لَا آكَلَهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ . قُلْتُ : وَلَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نُبِّئْتُ أَنَّهَا تَدْمَى »<sup>(٣)</sup> قال ابن حجر : وسنده ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة .

## فصل

وَيَحْرُمُ كُلُّ مَانِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَتُهُ لَا جَامِدٍ إِلَّا مَا بَاشَرَتْهُ ، وَالْمُسْكِرُ وَإِنْ قَلَّ إِلَّا لِعَطَشٍ مُتْلَفٍ أَوْ إِكْرَاهٍ ، وَالتَّدَاوِي بِالنَّجَسِ ، وَتَمْكِينُهُ غَيْرَ الْمَكْلَفِ<sup>(٤)</sup> ، وَبَيْعُهُ ، وَالِاتِّفَاعُ بِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِهْلَاكِ<sup>(٥)</sup> ، وَاسْتِعْمَالُ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْمَذْهَبَةِ وَالْمَقْضُضَةِ وَنَحْوُهَا ، وَآلَةُ الْحَرِيرِ إِلَّا لِلنِّسَاءِ ، وَيَجُوزُ مَا عَدَا ذَلِكَ وَالتَّجَمُّلُ بِهَا .

(١) المروءة : حجر أبيض يجعل منه السكين . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٢٦/٨ . سنن ابن ماجه ١٠٨٠/٢ .

(٢) الحديث رواه الجماعة . وقوله : « انفجنا » بمعنى أفرنا . وفي رواية مسلم : « استفجنا » استفعال منه . ويقال فجع الأرنب إذا ثار وعدا . ومر الظهران : موضع على مرحلة من مكة . الصحيح بشرح الفتح ٩٦١/٩ . المتفق بشرح نيل

الأوطار ١٢٦/٨ .

(٣) فتح الباري على الصحيح ٦٦٢/٩ . نيل الأوطار على المتفق ١٢٧/٨ .

(٤) لا يجوز أن تسقي البهائم والطير متنجساً ولا تطعمها شيئاً متنجساً كالخمر . شرح الأزهار ١٠١/٤ .

(٥) مثل في شرح الأزهار لذلك بطم البشر وتسجير التور ووضعه في المراز - وهي الأرض التي يزرع فيها الأرز - ويجوز عند بعضهم أن يسقي أرضه بماء متنجس كالقاء الزبل فيها . واعتبر في العاشية الاستصباح بالدهن المتنجس من الاستهلاك . شرح الأزهار ١٠٢/٤ .

قوله : « فصل : ويحرم كل مائع وقعت فيه نجاسة لا جامد إلا ما باشرته » .

أقول : استدلوا على هذا بما أخرجه البخاري وغيره من حديث ميمونة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ فَاَرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ ، فَقَالَ : أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ » <sup>(١)</sup> . وفي لفظ من هذا الحديث لأبي داود والنسائي : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ الْفَاَرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ فَقَالَ : إِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ » <sup>(٢)</sup> ، وفيه التفرقة بين الجامد والمائع .

وأخرج أحمد وأبو داود عن حديث أبي هريرة قال : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَاَرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ جَامِداً فَخَذُّوها وَمَا حَوْلَهَا ، ثُمَّ كُلُّوا مَا بَقِيَ ، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ » <sup>(٣)</sup> ، فتعين حمل رواية ميمونة على السمن الجامد ودلت الرواية الأخرى منه وكذلك حديث أبي هريرة على أنه لا يحل قرْبانه إذا كان مائعاً ، وهو معنى التحريم ، فما قاله المصنف هو مدلول ما ذكرناه من الحديثين ، ولم يُعارض ذلك شيء تقوم به الحجة .

قوله : « والمسكر وإن قل » .

أقول : قد ثبت تحريم الخمر بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين أولهم وآخرهم ، لم يخالف في ذلك أحد منهم ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة

---

(١) الحديث أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وقال البخاري معقباً عليه : « قيل لسفيان : فإن معمرأ يحدثه عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة ؟ قال : ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد سمعته مراراً » .

وقال ابن القيم : حديث الفارة تقع في السمن قد اختلف فيه إسناداً ومتناً ثم استطرد في بيان ذلك مما يضيّق المقام عن ذكره . الصحيح بشرح الفتح ٦٦٧/٩ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٦٤/٨ . مختصر السنن للمنذري ٣٣٦/٥ .

(٢) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٦٤/٨ .

(٣) الحديث ذكره الترمذي معلقاً وقال : وهو حديث غير محفوظ . سمعت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - يقول : هذا خطأ . قال : والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة يعني الحديث الأول . قال في الفتح : وجزء الدهلي أن الطريقين صحيحان . مختصر السنن للمنذري ٣٣٨/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٦٤/٨ .

الثابتة ثبوتاً متواتراً أنه قال : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ »<sup>(١)</sup> ، وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث أنه قال : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ »<sup>(٢)</sup> .  
فحصل من مجموع الأدلة ، أن كل مسكر من أي نوع خمر ، وتحريم الخمر ثابت بالضرورة الدينية ، وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام ، فلا يحل نوع من أنواع المسكر قليلاً كان أو كثيراً ، وأما التبيذ فلا دخل له في الكلام على تحريم الخمر ، فإن الاتفاق كائن على أنه إذا أسكر كان حراماً ، وأن الذي وقع فيه الخلاف منه هو ما ليس بمسكر ، والمسألة طَوِيلَةٌ الذِّبُولُ كثيرة النقول واسعة الأطراف رَحْبَةُ الْأَكْنَافِ ، وقد أوضحنا الكلام فيها في شرحنا للمتقى ، فمن أحب الوقوف على حقيقة الحال فليرجع إليه<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله : « إِلَّا لِعَطَشٍ مُتَلَفٍ » فللضرورة حكمها لا سيما إذا بلغت إلى حَدٍّ خشية التلف ، وقد أباح الله للمضطّر في كتابه العزيز ما حرمه على غيره ، واستثنى حالة الاضطراب للمضطرين ، فذلك حال مخالف لغيره من الأحوال . وهكذا المُكْرَهُ فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ قد رفع عنه الخطاب كما قدمنا من الأدلة .

قوله : « والتداوي بالنَّجَسِ » .

أقول : ما حرّم الله سبحانه فهو حرام في جميع أحواله ، ومن ادّعى أنه يحل في حالة خاصة ، وهي حالة التداوي احتاج إلى دليل بخصوص هذا العموم ، وإلا فعموم الأدلة يرد عليه قوله ، ويدفع دعواه . وهكذا النجس يَحْرُمُ التَّلَوُّثُ بِهِ وَمَلَابَسَتُهُ في جميع الأحوال

(١) الحديث أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر . وتامه : « ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يد منها لم ينب لم يشربها في الآخرة » . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٣٠/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٠/٨ .

(٢) الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث جابر . وقال الترمذي : حسن غريب . وصححه ابن حبان . وقال الحافظ ابن حجر : ورواته ثقات . كما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وقال ابن حجر : سننه ضعيف . وقال الذهبي في المذهب : والحديث في جزء ابن عرفة بإسناد صالح . وكذلك أخرجه الدارقطني من حديث الإمام علي بن أبي طالب . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٦/٨ . الجامع الصغير بشرح الفيض ٤٢٠/٥ .

(٣) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨١/٨ .

فمن ادّعى أنه يجوز في حالة التدّوي فعليه الدليل المخصص لهذا العموم ، وإلا كان قوله رداً عليه .

وإذا تقرر لك هذا علمت أن المدّعي بجواز التدّوي بالحرام والنجس هو المطالب بالدليل لا المانع من ذلك ، فإن مجرد قيامه مقام المنع يُغنيه حتى يُزحزحه الدليل ، فلا يُطالب لشيء في قواعد المناظرة لأنه قائم مقام المنع ، ومُتمسك بالأدلة العامة الشاملة لمحل النزاع .

ومع هذا فقد ورد الدليل الدّال على المنع من التدّوي بالحرام ، فأخرج أبو داود من حديث أبي الدّرّداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالذَّوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً ، فَتَدَاوَوْا وَلَا تَتَدَاوَوْا بِحَرَامٍ »<sup>(١)</sup> . وما قيل من أن في إسناده إسماعيل بن عيَّاش فهو إنما يُضَعَّفُ في روايته عن الحِجَّازيين لا في روايته عن الشَّاميين . وهو هنا روى هذا الحديث عن ثعلبة بن مُسلم الخثعمي وهو شامي ثقة .

ويؤيده ما أخرجه مسلم وأحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ »<sup>(٢)</sup> ، ومعلوم أن الحرام خبيث ، وأن النجس خبيث .

وثبت عند مسلم وأحمد وأبي داود والترمذي وصححه من حديث وائل بن حُجر : « أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَمْرِ ، فَتَهَاهُ [عَنْهَا] ، فَقَالَ : إِنَّمَا أَصْنَعُهَا ، لِلدَّوَاءِ ؟ ، فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ »<sup>(٣)</sup> .

ولا يعارض هذه الأدلة إذنه صلى الله عليه وآله وسلم للعَرَنِيِّينَ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِ الْإِبِلِ لِلتَّدَاوِي بِهَا<sup>(٤)</sup> ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي كَوْنِهَا نَجَسَةً أَوْ مُحَرَّمَةً مَعْرُوفٌ مُقَرَّرٌ فِي مَوَاطِنِهِ ،

(١) ثعلبة بن مسلم الخثعمي ذكره ابن حبان في الثقات . وقد روى الحديث عن أبي عمران الأنصاري مولى أم الدرداء وقائدها وهو أيضاً شامي . مختصر السنن للمنذري ٣٥٧/٥ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢١١/٨ .

(٢) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢١١/٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) حديث الإذن للعَرَنِيِّينَ بِشَرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَأَلْبَانِهَا رواه الجماعة وأخرجه البخاري في أكثر من عشرة مواضع ولفظه في =



وعلى تقدير أنها نجسة أو محرمة فينبغي بناء العام على الخاص ، فيكون حديث العرنيين مخصصاً لتلك الأدلة العامة ، ولما ذكرناه بعدها .

قوله : وتمكينه غير المكلف .

أقول : هذا نبأ غريب وتكليف عجيب لا يرجع إلى عقل ولا نقل ولا رواية ولا دراية ولم نسمع من أيام النبوة إلى هذه الغاية أن منكرأ أنكر على من ألقى إلى الكلاب الميتة التي نحررت من دوابه ، ولا روي عن فرد من أفراد المسلمين أنه تورع عن ذلك ، ومعلوم أنه إنما يجب على المكلفين القيام بما هو أمر بمعروف أو نهى عن منكر ، فأبي معروف في مثل هذا ؟ وأي منكر يكون من غير بني آدم حتى يجب علينا أن نحول بينه وبينه ، فإنه لا خلاف أن هذه التكاليف الشرعية إنما هي على بني آدم ، وليس من تكليفهم أن يمنعوا من لا تكليف عليه مما لم يُكلف به ، نعم علينا إذا رأينا سبعا قد صال على إنسان وعلى ماله أن ندفع عنه ذلك الصائل بحسب الإمكان ، ولكن دفعه ليس إلا لاحترام مال الآدمي ودمه كإفقاد الغريق ، فما لنا ولتحریم تمكينه من الميتة ونحوها .

وأما قوله : « ويعه » فوجه الحديث الصحيح الذي تقدم في البيع : « إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ »<sup>(١)</sup> ، وهكذا قوله : « والانتفاع به » لأن الملابس للنجس غير جائزة على كل حال ، فلا بد أن يُحمل قوله : « إلا في الاستهلاك » على عدم المباشرة والتلوث ، وإلا فذاك حرام على كل حال .

فإن قلت : قد أذن صلى الله عليه وآله وسلم - كما صح عنه - في الانتفاع بإهاب شاة ميمونة التي ماتت وقال لهم : « هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا » وقالوا : « يا رسول الله إنها

---

= « باب أبواب الإبل والدواب والغنم ومرايضها » عن أنس قال : « قدم أناس من عكل أو عربة أفاجتوا المدينة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح وأن يشربوا من أبوابها وألبانها . فانتلقوا . فلما صحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم » إلى آخر الخبر . الصحيح بشرح الفتح ٣٣٥/١ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٦٠/٧ .

(١) يرجع في ذلك إلى حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وفيه : « وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٦٠/٥ .

مَيِّتَةٌ؟ قال : أَلَيْسَ فِي الْقَرَضِ مَا يُطَهِّرُهَا<sup>(١)</sup> ، فقلوه : « أَلَيْسَ فِي الْقَرَضِ مَا يُطَهِّرُهَا »  
يعني الدبغ كما في حديث : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ » يدل على أن الإِهَاب كان  
عند سلخه من الميتة نجساً ، وكذلك بعد سلخه ، ومعالجته بالدبغ هي من المباشرة للنجس  
لأنه لا يظهر حتى يصير مدبوغاً ، فقد وقعت ها هنا المباشرة للنجس والملابسة له ؟

قلتُ : يكون هذا خاصاً بمثل هذه المنفعة ، فلا يجوز قربان شيء من النجس إلا  
ما أذن به الشرع ، على أنه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إِنَّمَا  
حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا »<sup>(٢)</sup> هكذا بصيغة الحصر ، وقد تقدم الكلام على نجاسة الميتة في  
كتاب الطهارة .

قلوه : « واستعمال آنية الذهب والفضة ... إلخ » .

أقول : الأصل الحل كما يفيد قوله عز وجل : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي  
الْأَرْضِ »<sup>(٣)</sup> ، وقوله : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ  
الرِّزْقِ »<sup>(٤)</sup> ، فلا ينقل عن هذا الأصل المدلول عليه بعموم الكتاب العزيز إلا ما خصه  
دليل ، ولم يخص الدليل إلا الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ، والتحلي بالذهب  
للرجال ، فالواجب الاقتصار على هذا الناقل وعدم القول بما لا دليل عليه بما هو خلاف  
الدليل ، ولم يرد غير هذا ، فتحریم الاستعمال على العموم قول بلا دليل ، وما كان  
ربك نسياً .

وأما الآنية المذهبة والمفضضة فإن صدق عليها بذلك التذهيب والتفضيض أنها من آنية

---

(١) الحديث سبق إيراده في الجزء الأول وقد رسمت في الأصل المخطوط لفظة القرط بالضاد وتكررت كذلك كما وقع في  
كثير مما يشابهها . ٤١/١ .

(٢) يرجع إلى حديث ابن عباس الذي رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن شاة ميمونة وفيه : « إنما حرم أكلها » . المنتقى بشرح  
نيل الأوطار ٧٥/١ . مختصر السنن للمنذري ٦٣/٦ .

(٣) « سورة البقرة : ٢٩ » .

(٤) « سورة الأعراف : ٣٢ » . وهي بتمامها : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق . قل هي للذين  
آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة . كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون » .

الذهب والفضة حرم الأكل والشرب فيها ، وإن لم يصدق عليها ذلك كما هو المعلوم لم تحرم ، وغاية ما هنا ألا يضع فمه على الموضع الذي فيه الذهب والفضة ، والعجب من مُجَاوِزَةِ محل التَّخْصِصِ إلى أبعد مكان حتى قال المصنف : « ونحوها » وفسَّره بالجواهر ، فليت شعري ما هذا التَّجَرُّيُّ على التحريم على عباد الله سبحانه بما لم يأذن الله به ، وقد قرن ذلك بما قرنه في قوله : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ »<sup>(١)</sup> إلى قوله : « وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » ، ومع هذا امتنَّ الله سبحانه على عباده بلبس الجواهر البحرية فقال : « وَتَسْتَخْرِجُونَ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا »<sup>(٢)</sup> ومن غيره فقال : تلبسها نساؤكم فهو إنما عهد إلى القرآن الكريم فقيدته بكلام من قلده وهذه أغفلة عظيمة لا ينجو منها إلا من رزقه الله الفهم الصحيح ، والإنصاف الخالص .

وهكذا لا وجه لقوله : « وآلة الحرير إلا للنساء » فإنه لم يرد ما يدل على تحريم آلة الحرير على الرجال قط ، وإنما ورد ما ورد في لبسِه ، وسيأتي الكلام عليه في اللباس إن شاء الله .

وأما قوله : « والتجمل » فوجهه أن ذلك مما أحلَّ الله ولم يُحرِّمه كما لم يحرم استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب والتحلي بالذهب ، فالكل حلال طُلُقُ أباحه الذي خلقه لعباده ، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون .

---

(١) « سورة الأعراف : ٣٣ » . وهي بتمامها : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » .  
(٢) « سورة فاطر : ١٢ » .

## فصل

وَنُدِبَ مِنَ الْوَلَائِمِ التَّسْعِ<sup>(١)</sup> وحضورها حَيْثُ عَمَّتْ ولم تَعَدَّ اليومين ، ولا مُنْكَر<sup>(٢)</sup> .  
 وإجابة المسلم ، وتقديم الأول ، ثم الأقرب نسباً ، ثم باباً ، وفي الأكل سُنَّه العَشْر<sup>(٣)</sup> ،  
 والمأثورات في الشرب<sup>(٤)</sup> ، وترك المكروهات فيهما<sup>(٥)</sup> .

قوله : « فصل : ونُدب من الولائم التسع ... إلخ » .

أقول : الوليمة في لسان أهل الشرع هي خاصة بالعُرس لا تتناول غيره ، وقد وردت  
 الأدلة بالترغيب فيها والأمر بها ، وكذلك وردت الأدلة بمشروعية الإجابة إليها ، وقد  
 أوضحنا ذلك في شرح المنتقى<sup>(٦)</sup> ، ومن زعم أنه يقال لغير العُرس وليمة فعليه الدليل ،  
 ولا تلازم بين مشروعية الذبح وكونه يقال له وليمة ، وإلا لزم في أنواع الضيافات أن  
 يقال لها ولائم لأنه قد ورد الترغيب في ذلك على العموم ، وهكذا يلزم في الضحايا والهدايا ،  
 ولا وجه لذلك لا من شرع ولا من لغة .

(١) الولائم التسع هي : وليمة عقد النكاح ووليمة الدخول بالزوجة . والخرس بضم الخاء وسكون الراء وهي وليمة الولادة .  
 والإعذار وهي الختان ، والمأدبة وهي التي لاجتماع الإخوان ، والوكيرة وهي الانتقال إلى الدار . والمأتمة وهي التي لأجل الموت والمستحب  
 أن يصنع لأهل الميت طعاماً لشغلهم بميتهم والعقيقة وهي يوم سابع المولود ، والعقيقة وهي التي للقاء من سفره . التاسعة الإحذاق وما  
 يتخذ من الطعام عند أن يتخلق الصبي بالكلام . شرح الأزهار ١٠٤/٤ .

(٢) يستحب حضور الولائم التسع بشروط ثلاثة : الأول حيث عمت الضعيف والغني . الثاني حيث تكون في اليوم الأول والثاني  
 ولم تنعد اليومين قبل وإجابتها في اليوم الأول أكد وأما في اليوم الثالث فمكروه . والثالث أن لا يكون هناك منكر . شرح الأزهار  
 ١٠٥/٤ .

(٣) ندب في الأكل سننه العشر المأثورة عنه صلى الله عليه وسلم وهي : غسل اليدين قبل الأكل وبعده قليل وهو بعده أكد .  
 أن يسمى الله في الابتداء قليل ويكون جهراً ليذكر من نسي . أن يحمده الله سراً . الدعاء من بعد نفسه وللمضيف . البروك على الرجلين  
 في حال القعود . الأكل يمينه وبثلاث منها . أن يصغر اللقمة . أن يعطيل المضغ . أن يلعق أصابعه . العاشرة أن يأكل من تحته إلا  
 الفاكهة ونحوها فله أن يتخير . شرح الأزهار ١٠٧/٤ .

(٤) ندب المأثور في الشرب وهي أمور منها : التسمية ومنها أخذ الإناء وييمينه ومنها أن يشرب ثلاثة أنفاس . ومنها أن يمسه  
 مصاً ولا يعبه عباً . شرح الأزهار ١٠٧/٤ .

(٥) المكروهات في الأكل مثل الأكل باليسار أو الأكل مستلقياً أو منبطحاً أو متكئاً على يده الخ . وأما المكروهات في الشرب  
 فهي تقيض المندوبات . شرح الأزهار ١٠٨/٤ .

(٦) نيل الأوطار على المنتقى ١٩٨/٦ .

وإذا عرفت هذا فالعقيدة مثلاً قد وردت الأدلة بمشروعيتها كما تقدم ، ولا يقال لها وليمة ، ولا تندرج تحت الأحاديث المصروفة بالترغيب في الوليمة ، والترغيب في الإجابة إليها وسائر ما ذكره المصنف لا دليل عليه ، ولا يثبت في مشروعيتها شيء يصلح للاحتجاج به أصلاً .

وأما أمره صلى الله عليه وآله وسلم بأن يُصنع لآل جعفر طعام<sup>(١)</sup> فذلك سببه اشتغالهم بما دَهِمَهُمْ من المصيبة عن أن يصنعوا لأنفسهم أو- لَمَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ طَعَاماً ، وهذا مأثم لا وليمة وتَرَحَّح لا فَرَح ومُصِيبَةٌ لا مَسْرَّة ، فجعله من الولاثم من أعجب ما يسمع السامعون .  
قوله : « وحضورها حيث عمت » .

أقول : لم يرد ما يدل على مشروعية الحضور إلا في العرس فقط ، فدعوى مندوبية الحضور إلى هذه التسع التي ذكرها كله هو مِنْ بِنَاء الْبَاطِل على الباطل كما عَرَّفْنَاكَ ، ومعلوم أن مراد المصنف حضور من دعى إليها لا حضور من لم يدع ، فإن ذلك تطفل ، فترك التقييد بهذا للعلم به ، وأما اشتراط كونها تَعْمُ الْغَنِيِّ والفقير فلم يَرِدْ ما يدل على تقييد ما صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله : « مَنْ دُعِيَ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا »<sup>(٢)</sup> بهذا الشرط ولا تَلَازِم بين كون طعامها شر الطعام<sup>(٣)</sup> وبين تَرَكَّح حضورها ، فإن هذه الشَّرْطِيَّة الكائنة في الطعام إنما جاءت من جهة صاحب الوليمة وكونه دعا إليها الأغنياء دون الفقراء ، وأما المدعو إليها فقد اتبع السنة بالإجابة .

قوله : « ولم تعد اليومين »

أقول : التقييد بالأيام ورد في الضيافة لا في الوليمة ، وقد قدم المصنف رحمه الله

(١) يرجع إلى حديث عبدالله بن جعفر قال : « لما جاء نبي جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم » الحديث رواه الخمسة إلا النسائي . المتفق بشرح نيل الأوطار ١١٠/٤ .

(٢) من حديث عبدالله بن عمر المتفق عليه بلفظ : « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها » . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٠٠/٦ .

(٣) يشير الشوكاني بذلك إلى حديث أبي هريرة المتفق عليه بلفظ : « شر الطعام طعام الوليمة تدعى لما الأغنياء وترك الفقراء . ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٦١/٨ .

الكلام على الضيافة وذكر هنا الولايم ، وذلك يفيد أن هذه الولايم غير الضيافة عنده ، فتقييد أحدهما بما ورد في الآخر غير صواب ، ثم على تقدير أنه يصدق على هذه الولايم عنده أنها ضيافة ، فكان عليه أن يقول : ولم يتعد الثلاث لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن شريح الخزاعي مرفوعاً بلفظ : « والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ، ولا يحل أن يتوَّى عنده حتى يُخرجَه » <sup>(١)</sup> . وأما ما ورد أن : « الوليمة في اليوم الأول حق وفي اليوم الثاني معروف ومن الثالث رياءٌ وسُمعة » <sup>(٢)</sup> فهو مما لا تقوم به الحجة وإن كان له طرق لا سيما مع معارضته لهذا الحديث الثابت في الصحيح .

ويمكن الجمع - على تسليم انتهاض الحديث - بأن اليوم الثالث وإن كان من أيام الضيافة لكنه ربما يصحبه الرِّياء والسُّمعة ، فيكون الاختصار على اليومين أولى ، وربما لا يصحبه فيكون الثلاثة الأيام أولى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « والضيافة ثلاثة أيام » . قوله : « ولا منكر » .

أقول : وجهه أن الضيافة التي شرعها الشارع من وليمة أو غيرها ليس المراد بها إلا ما كانت واقعة على وجه الشرع خالية عن معاصي الله ، فإن كانت على غير الصفة الشرعية فليست الضيافة ولا الوليمة التي ندب الشارع إليها ، وتوعَّد من لم يُجب إليها ، فإنه عصي

(١) الحديث متفق عليه وأوله : « من كان يؤمن بالله باليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته . قالوا : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : « يوم ولية . والضيافة ... الخ » . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٦١/٨ .  
(٢) الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والدارمي والبخاري عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقيف يقال له « معروف » وأثنى عليه . قال قتادة : إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه .  
وأخرجه البخاري من معجم الصحابة فيمن اسمه زهير . قال : ولا أعلم غيره . وقال ابن عبد البر : في إسناده نظر . وذكره البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة زهير بن عثمان وقال : لا يصح إسناده ولا تعرف له صحبة ورواه الترمذي من حديث ابن مسعود واستغفر به وفي إسناده من هو مختلف في الاحتجاج به . ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعيف .

قال الشوكاني في نيل الأوطار تعليقا على الحديث بطرقه تلك : « الحديث فيه دليل على مشروعية الوليمة في اليوم الأول وهو متمسكات من قال بالوجوب كما سلف . وعدم كراهتها في اليوم الثاني لأنها معروفة والمعروف ليس بمنكر . ولا بمكروه . وكراهتها في اليوم الثالث لأن الشيء إذا كان للسمعة والرياء لم يكن حلالاً . قال النووي : « إذا أولم ثلاثاً فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب قطعاً ولا يكون استحبابها كاستحبابها في اليوم الأول » انتهى .  
وذهب بعض العلماء إلى الوجوب في اليوم الثاني وبمضهم إلى الكراهة . وإلى كراهة الإجابة في اليوم الثالث ذهب الشافعية والحنفية والمالكية . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٠٥/٦ . التاريخ الكبير للبخاري .

الله ورسوله كما صح ذلك عنه صلى الله عليه وآله وسلم .

وإذا عرفتَ هذا فلا حاجة إلى الاستدلال على اشتراط عدم وجود المنكر في مشروعية الحضور والإجابة ، ولا سيما إذا كان التبرع بالاستدلال على ذلك لا يُسمن ولا يُغني من جوع .

قوله : « وإجابة المسلم » .

أقول : قد اجتمع في إجابة دعوة العرس الأمر والوعيد ، وكل ذلك ثابت في الصحيح : أمّا الأمر فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا » <sup>(١)</sup> ، وأما الوعيد فلو وصفه صلى الله عليه وآله وسلم مَنْ لم يُجِبْ فقد عصَى الله ورسوله .

وأما قوله : « والأول » فبذلك وردت السنة ، وكذلك تقديم الأقرب جواراً وهو الأقرب باباً . وأما تقديم الأقرب نسباً فلم يرد ما يدل عليه على الخصوص ، ودعوى تقديمه على الجار مخالفة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا إِلَيْكَ بَاباً . فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا إِلَيْكَ بَاباً أَقْرَبُهُمَا جَوَاراً . وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبْ الَّذِي سَبَقَ » <sup>(٢)</sup> فإنه لا يعارض هذا الخاص الاستدلال بمثل قوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ » <sup>(٣)</sup> فإنه على تقدير عموم هذه الأولوية وتناولها لما نحن بصددده هي مخصصة بهذا الحديث ، وهو صالح للاحتجاج به ، وقد عرفت أن دلالة العموم ظنية ولا سيما إذا كان شمولها للمتنازع فيه بعيداً جداً كما هنا .

قوله : « وفي الأكل سننه العشر » .

أقول : قد ذكر المصنف في شرحه هذه العشر ، وأكثرها لا دليل عليه قط ، وقد

(١) من حديث ابن عمر السابق .

(٢) الحديث أخرجه أحمد وأبو داود عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وفي إسناده أبو خالد الدالاني . اختلفت أقوال الائمة فيه .

وقد ورد النص في الأصل ، فإن أقر بهما إليك باباً أقربهما إليك جواراً . وقد التزمنا بلفظ الحديث في سنن أبي داود وهو موافق لفظه في المتن . مختصر السنن للمنذري ٢٩٥/٥ . المتنقى بشرح نيل الأوطار ٢٠٣/٦ .

(٣) سورة الأنفال : ٧٥ .

ثبت في السنّة المطهرة ما يُغني عن اختراع السنن بمجرد الرأي ، وهي إذا تتبعنا كانت أكثر من عشر وفي أدلة بعضها ما يدل على وجوب فعله ، وهكذا آداب الشرب ، وتعداد جميع ذلك ها هنا يحتاج إلى بسّط ، وليس المراد لنا في هذه التعلّيق على هذا الكتاب إلا بيان ما هو صواب من مسائله أو خطأ ، وكذلك الإشارة إلى دفع ما اعترض به عليه إذا كان الاعتراض على خلاف الصّواب كما قدمنا الإشارة إلى ذلك في الخطبة .

وأعلم أن مكروهات الأكل والشرب هي ما كانت على خلاف ما علّمنا الشارع من آدابها ، وقد يكون بعض هذه المكروهات كراهة حَظْرِيَّة ، وذلك فيما نهى عنه الشارع كالأكل بالشّمال .

والحاصل أن آداب الأكل والشرب : واجبها ومندوبها ومحظورها وما هو دونها في الكراهة مع إيضاح الكلام عن كل دليل ورد في ذلك وبيان وجه دلالة وما يُستفاد منها لا يفي به إلا مؤلف مستقل .



## باب اللباس

### فصل

يَحْرُمُ عَلَى الذَّكَرِ ، وَيُمنَعُ الصَّغِيرُ مِنْ لُبْسِ الْحُلِيِّ ، وَمَا فَوْقَ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ حَرِيرٍ خَالِصٍ لَا مَشُوبَ . فَالْتَّصِفْ فَصَاعِدًا<sup>(١)</sup> ، وَمِنْ الْمُسْبَعِ صُفْرَةٌ وَحُمْرَةٌ إِلَّا لِإِرْهَابٍ أَوْ ضَرُورَةٍ ، أَوْ فِرَاشٍ ، أَوْ جَبْرِ سِنٍّ ، أَوْ أَنْفٍ ، أَوْ حِلْيَةٍ سَيِّفٍ ، أَوْ طَوْقٍ دِرْعٍ ، أَوْ نَحْوِهَا ، وَمِنْ خَضْبٍ غَيْرِ الشَّيْبِ<sup>(٢)</sup> .

قوله : « باب اللباس » .

قوله : « فصل : وَيَحْرُمُ عَلَى الذَّكَرِ ، وَيُمنَعُ الصَّغِيرُ مِنْ لُبْسِ الْحُلِيِّ » .

أقول : أما حِلْيَةُ الذَّهَبِ فَلَا شَكَّ لورود الأدلة الدالة على تحريمه قليلها وكثيرها ، وأما حِلْيَةُ الْفِضَّةِ فالمانع يَحْتَاجُ إِلَى الدَّلِيلِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحِلُّ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ »<sup>(٣)</sup> وقوله : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ »<sup>(٤)</sup> مع ما ثبت<sup>(٥)</sup> من أَنَّ سَيِّفَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِيهِ فِضَّةٌ ، وَمَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبُّوا

(١) المحرم من المشوب بقطن أو صوف ونحوهما النصف فصاعداً في المذهب . شرح الأزهاري ١٠٩/٤ .

(٢) يحرم على الذكر ويمنع الصغير من خضب غير الشيب فأما الشيب فيجوز وتركه . أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم : « الشيب نور فمن شاء أن يطفئه فليطفئه » . شرح الأزهاري ١١٢/٤ .

(٣) سورة الأعراف : ٣٢ .

(٤) سورة البقرة : ٢٩ .

(٥) الهدى لابن القيم ٣٣/١ .

بَهَا كَيْفَ شِئْتُمْ»<sup>(١)</sup> .

وأما الاستدلال بأنّ في ذلك تشبهاً بالنساء فهو مُصادرة على المطلوب ، لأنّ القائل بالجواز يقول إنّ التحلي بالفضة لا يختص بالنساء ، بل الرجال والنساء فيه سواء ، وإن كان استعمال كل واحد من النوعين لنوع خاص من حلية الفضة فلا يُشبه أحدهما بالآخر في ذلك النوع الخاص به لا في مطلق التحلي ، فلا مانع من أن يُحلى الرجل سلاحه ومِنَطَقَتَهُ بالفضة .

قوله : « وما فوق ثلاث أصابع من حرير خالص » .

أقول : قد صحّ<sup>(٢)</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه جَوَّزَ أَرْبَعَ أَصَابِعَ ، ومنع مِمَّا زاد عليها ، فكان الأولى أن يقول المصنف : « وما فوق أربع أصابع » .

وأما الكلام على لبس مطلق الحرير فالأدلة الدالة على المنع منه هي أوضح من شمس النهار كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ »<sup>(٣)</sup> ، وقوله : « مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ »<sup>(٤)</sup> وقوله : « إِنَّمَا يَلْبَسُهُ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ »<sup>(٥)</sup> ، ووردت أحاديث بصريح النهي ، ووردت أحاديث بصريح التحريم كما في حديث : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي »<sup>(٦)</sup> ، وحديث : « حُرِّمَ لِبَاسُ

(١) نيل الأوطار على المتن ٩٣/٢ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة » رواه الجماعة إلا البخاري . وزاد أحمد وأبو داود : « وأشار بكفه » . مسلم بشرح النووي ٧٨٢/٤ . المتن بشرح نيل الأوطار ٩٧/٢ .

(٣) العبارة من حديث عقبة بن عامر المتفق عليه بلفظ : « أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فروج حرير فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فترعه نزاعاً عنيفاً شديداً كالكاره ثم قال ... » والذي أهدى الفروج إليه صلى الله عليه وسلم أكيدر دومة . الصحيح بشرح الفتح ٢٦٩/١٠ . المتن بشرح نيل الأوطار ٨٩/٢ .

(٤) العبارة من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه المتفق عليه . المتن بشرح نيل الأوطار ٩١/٢ .

(٥) الصحيح بشرح الفتح ٢٨٥/١٠ .

(٦) العبارة من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عبد أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظ : « أخذ النبي صلى الله عليه وسلم حريراً فجعله في يمينه . وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال : ... » الحديث . زاد ابن ماجه : « حل لإناهم » . وبين النسائي الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب قال ابن حجر . وهو اختلاف لا يضر . ونقل عبد الحق عن علي بن

الحرير والذهب على ذُكُور أُمِّي»<sup>(١)</sup> ، وقد أوضحت المقام في شرحي للمنتقى بما لا يحتاج الناظر فيه إلى غيره فليرجع إليه حتى يقف على الحقيقة في خالصه ومشوّهه ، وما يُباح منه وما لا يُباح ، وقد دارت بيني وبين شيخني السيد الإمام عبد القادر بن أحمد الكوكباني<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في الحرير رسائل تكاثر عدّها ، وتزايد مدّها ، وكان ذلك أيام قراءتي عليه .

قوله : « والمشيّع صُفْرَة وَحُمْرَة » .

أقول : إنما ورد النهي عن الثوب المَعْصُفِر<sup>(٣)</sup> ، وهو المصبوغ بالعُصْفَر ، وصَبَغ العُصْفَر يكون أحمر على نوع خاص من أنواع الحمرة ، فلا يُعارض هذا ما ثبت<sup>(٤)</sup> من لُبْسِه صلى الله عليه وآله وسلم للحلة الحمراء لإمكان الجمع بأن تلك الحلة الحمراء كانت مَصْبُوغَة بغير العُصْفَر ، ولم يرد في مطلق الصفرة أو الحمرة ما يقتضي التحريم ، ولا في نوع خاص من ذلك وهو المشيّع ، فأعْرِف هذا ، وقد جمعت في هذا رسالة جواب سؤال من بعض أهل العلم .

قوله : « إلا لإرهاب » .

= المديني أنه قال : حديث حسن ورجاله معروفون . مختصر السنن للمنذري ٣٥/٦ . سنن ابن ماجه ١١٨٩/٢ . نيل الأوطار على المنتقى ٩٤/٢ .

(١) الحديث أخرجه الترمذي من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وقال : حسن صحيح . وأخرجه النسائي بمعناه . مختصر السنن للمنذري ٣٥/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٩٢/٢ .  
(٢) السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني (١١٣٥ - ١٢٠٧ هـ) وهو أشهر علماء نيسابور في عصره وتلميذ الأمير انصعاني وخليفته وقد أخذ الشوكاني عنه علوماً كثيرة . وانقطع إليه مدة . وما قرأ عليه : صحيح سنن كاملاً مع بعض شرحه للنسوي . وبعض صحيح البخاري مع بعض شرحه فتح الباري . وبعض جامع الأصول لابن الأثير وسنن الترمذي كله . وبعض سنن ابن ماجه . وبعض الموطأ . وبعض المنتقى . وبعض شفاء القاضي عياض . وسمع منه كثيراً من الأحاديث المسلسلة وغير ذلك من كتب مصطلح الحديث والفقه واللغة . وكانت بينه وبين الشوكاني مناظرات ورسائل في شتى مسائل العلم . وهو الذي شجع الشوكاني على شرح المنتقى . وله أخبار تطول يرجع إليها في البدر الطالع للشوكاني ٣٦٠/١ .

(٣) يرجع في ذلك إلى حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد ومسلم والنسائي . وإلى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد وأبي داود وابن ماجه . وإلى حديث علي عند الجماعة إلا البخاري وابن ماجه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٠٤/٢ .  
(٤) يشير المصنف إلى حديث البراء بن عازب المتفق عليه بلفظ : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مربيّاً بعيداً بين المنكبي له شعر يبلغ شحمه أذنه . أبيض في حلة حمراء . لم أر شيئاً قط أحسن منه » . انتهى بشرح نيل . ١٠٥/٢ .

أقول : الإِرهاب للعدو إنما يكون بالعدد والمدد والعُدَّة والشدة والسلاح المعدل للكفاح ولهذا يقول الله عز وجل : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ »<sup>(١)</sup> وأي إرهاب يحصل في صَدْر العدو لمن تظاهر له في الحل والحلل ، فإن هذا اللابس<sup>(٢)</sup> إنما تشبَّه بريات الحِجَال ، وخرج من عَدِيد الرِّجَال ، وهل يقول عاقل إن ملابس النساء تُؤثِّر شيئاً من المهابة في صَدْر أَحَدٍ من بني آدم . وما أحسن<sup>(٣)</sup> قول [ أبي ] العنَّاهية في ابن مَعْن بن زائدة :

فما تَصَنَّع بالسَّيْف إذا لم يَك قَتَّالاً  
فكسَّر حِلْيَةَ السَّيْف وصُغِّ مِنْ ذَاكَ خَلْخَالاً

فإنه ها هنا أمره أن يَنْزِع الحلية المختصة بالرجال ، ويجعل مَكَانها الحلية المختصة بالنساء لمشايبته لهن ، ومهاتته عند الناس ...

والحاصل أن التَّرهيب على العدو هو مقصد من مقاصد الشَّرْع ، ولكنه لا يكون إلا بما عرفناك ، لا بما أراده المصنف ، فإن هذا لا يَجْري على شرع ولا عرف ولا رواية ولا دراية ، وإنما هو صنيع النساء ومن يُشابههن من المتَرَفِّين .

قوله : « أَوْ ضَرُورَةٌ » .

أقول : هذه الضَّرورة إن كانت هي الضرورة للتداوي فقد ثبت في السنة المطهرة<sup>(٤)</sup> ما يدل على أن التفويض أفضل فلا ضرورة أيضاً ، فلو قَدَّرنا أن شيئاً من ذلك يَصْلح

(١) « سورة الأنفال : ٦٠ » .

(٢) في الأصل المخطوط : « إلباس » والسياق يستلزم ما أثبتناه .

(٣) أبو العنَّاهية شاعر نشأ في الكوفة وكني بأبي العنَّاهية لحبه المجون والعته كان في زمان الرشيد مقرباً منه وعاش إلى أيام المأمون . يمتاز شعره بسهولة الألفاظ وأكثره في الزهد . وله غير هذه الأبيات في هجاء عبد الله بن معن بن زائدة . راجع العقد الفريد ٦/١٥٤ .

(٤) هكذا في الأصل المخطوط : « ما يدل على أن التفويض أفضل » وهو يشير بذلك غالباً إلى بعض الأحاديث التي تدل على التوكل وترك التداوي ومنها حديث ابن عباس المتفق عليه بلفظ : « يدخل الجنة من أمي سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكفرون وعلى ربهم يتوكلون » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٠٨/٨ .

للتداوي به لكان من التداوي بالحرام ، وقد تقدم الكلام عليه ، وإن كانت هذه الضرورة هي الحاجة الضرورية لللبس الثوب الحرير أو الذهب أو نحوهما لمزيد برّد ومخافة ضرر فقد سوّغ الله سبحانه في كتابه العزيز للضرورة أكل الميتة ونحوها . فقال : « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ »<sup>(١)</sup> ، وقال : « إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> .

قوله : « أو فراش » .

أقول : هذا دفع للسنة الصحيحة المتفق عليها<sup>(٣)</sup> من نهيه صلى الله عليه وآله وسلم من افتير أش الحرير والجلوس عليه ، فهذه السنة هادئة لكل رأي مخالف لها مبطللة لكل علة تُنصب في مقابلتها .

وأما قوله : « أو جَبَر سِنَّ أو أَنْف » فقد وقع الإذن منه<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ أنف من ذهب لمن ذهب أنفه في بعض الحروب ، وهو حديث حسن ، وجَبَر السن كَجَبَر الأنف .

قوله : « أو حِلْيَة سَيْف أو طوق دِرْع أو نحوهما » .

أقول : إن كانت هذه الحلية لمثل هذه الآلات السّلاحية من الفضة فقد قدمنا أن الأدلة دلّت على جواز التحلي بها . حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم : « عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبُّوا بِهَا كَيْفَ شِئْتُمْ »<sup>(٥)</sup> وأما التحلي بالذهب فقد دلت الأدلة على المنع

(١) « سورة البقرة : ١٧٣ » .

(٢) « سورة الأنعام : ١١٩ » .

(٣) الصحيح بشرح الفتح ٢٩١/١٠ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٩٧/٢ .

(٤) يشير المصنف إلى حديث عبد الرحمن بن طرفة : « لئن جده عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق فأتى عليه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاً من ذهب » وفي رواية قال يزيد - يعني ابن هارون - قلت لأبي الأشهب : أدرك عبد الرحمن بن طرفة جده عرفجة ؟ قال : « نعم » .

والحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي : حسن إنما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة . مختصر السنن للمنذري ١٢٢/٦ .

(٥) تقدم الحديث غير مرة تراجع ص ١٢١ .

من قليله وكثيره . فمن زعم أنه يجوز التحلي بشيء منه من سيف أو درع أو نحوهما فالدليل عليه ، فإن نهَضَ به . وإلا كان الواجب البقاء على التحريم ، لأن أدلته ناقله من الأصل الأوّل وهو الجواز .

قوله : « وَمِنْ خَضْبٍ غَيْرِ الشَّيْبِ » .

أقول : قد تقرر أن خَضْبَ اليدين والرجلين كان من صَنِيع النساء ، وكان مَنْ يَتَشَبَّهُ بهن من الرجال يَفْعَلُ ذلك كما هو معروف ، وقد ثبت <sup>(١)</sup> النهي عن التَّشَبُّه بالنساء والوعيد على ذلك ، ولم يرد في ذلك شيء أصلاً . وأما خضب الشَّيْب فقد وردت به الأدلة الصحيحة ، وورد ما يدل على تأكيد مَشْرُوعِيته كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ » <sup>(٢)</sup> . وأخرج أحمد وأهل السنن <sup>(٣)</sup> وصححه الترمذي من حديث أبي ذرٍّ : « إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيْرُكُمْ بِهِ هَذَا الشَّيْبُ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ » والأحاديث في الباب كثيرة ، وقد كانت هذه السنة مُشْتَهَرَةً بين السلف حتى كانوا يذكرون في ترجمة الرجل في الغالب أنه كان يَخْضِبُ أو لا يَخْضِبُ . ولا ينافي مشروعية الخضب حديث : « لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْبَ فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ » <sup>(٤)</sup> كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وصححه الترمذي وابن حبان ، فإن تعليل المنع من التتف بكونه نُور المسلم لا يدل على عدم جواز خَضْبِهِ ، فإن نُورَهُ بعد خَضْبِهِ زائد على نُورِهِ قبل خَضْبِهِ .

(١) المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٢ .

(٢) الحديث رواه الجماعة يراجع : الصحيح بشرح النتح ٣٥٤/١٠ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٣/٢ .

(٣) قال الخطابي تعليقا على الحديث : يقال إن الكتم الوسمة . ويشبه أن يكون إنما أراد به استعمال كل واحد منهما منفرداً عن غيره . فإن الحناء إذا غلي بالكتم جاء أسود . ويقال إن الكتم نوع آخر غير الوسمة . مختصر السنن للمنذري ١٠٤/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٣/٢ .

(٤) تمام الحديث كما في المتقى : « ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام إلا كتب الله له بها حسنة ورفع به درجة وحط عنه بها خطيئة » وقد أخرجه مسلم في الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال : « كان يكره نتف الرجل الشرة البيضاء من رأسه ولحيته » . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٩/١ . مختصر السنن للمنذري ١٠٣/٦ .

## فصل

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَكْلَفِ نَظْرُ الْأَجْنِيَّةِ الْحُرَّةِ غَيْرِ الطُّفْلِ وَالْقَاعِدَةِ إِلَّا الْأَرْبَعَةَ<sup>(١)</sup> ، وَمِنْ  
الْمَحْرَمِ الْمَغْلُظُ وَالْبَطْنُ وَالظَّهْرُ وَلَمْسُهَا وَلَوْ بِحَائِلٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ ، وَعَلَيْهَا غَضُّ الْبَصَرِ كَذَلِكَ ،  
وَالْتَسْتُرُ مِمَّنْ لَا يَعْفُ وَمَنْ صَبِيٍّ يُشْتَهَى أَوْ يَشْتَهَى ، وَلَوْ مَمْلُوكَهَا ، وَيَحْرُمُ النَّمَسُ ،  
وَالْوَشْرُ ، وَالْوَشْمُ ، وَالْوَصْلُ بِشَعْرِ غَيْرِ الْمَحْرَمِ<sup>(٢)</sup> ، وَتَشَبُّهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَالْعَكْسُ .

قوله : « فصل : ويحرم على المكلف نظر الأجنبية » .

أقول : حكى المصنف في البحر<sup>(٣)</sup> عن الأئمة الأربعة : أبي حنيفة ومالك والشافعي  
وأحمد بن حنبل أنهم يجوزون النظر إلى وجه الأجنبية ، وهذا النقل عنهم باطل ، فكتبهم  
على اختلافها مُصَرِّحَةً بخلاف ذلك ، فإن الرواية عنهم من أهل مذاهبهم في كتبهم المعتمدة  
منهم من صرح بأنهم لم يتكلموا إلا على العورة في الصلاة ، ولم يتكلموا على النظر ، ومنهم  
من صرح بأنهم قائلون بالمنع من النظر ، ومنهم من صرح بأن القائلين بالمنع المتأخرون من  
أتباعهم . ولا يخفأك أن الأدلة الدالة على تحريم النظر إلى وجه الأجنبية ثابتة في الكتاب  
والسنة .

فمن الكتاب : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ »<sup>(٤)</sup> الآية . وبعده : « وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ

---

(١) الأربعة الذين استثناهم صاحب الأزهار هم الشاهد والحاكم والمخاطب والطبيب . وبين في الشرح أن الثلاثة الأول يجوز  
لهم النظر إلى وجه الأجنبية وكفيها . أما الطبيب فيجوز له النظر إلى موضع المعالجة من بدنها في أي موضع كان بشرط أن لا توجد  
امرأة تماثلها وأن يخشى عليها التلف . شرح الأزهار ١١٤/٤ .

(٢) خصص النمص في الشرح بأنه نتف شعر العانة . وفي القائق هو نتف الشعر عامة وفي النهاية : التامصة التي تنتف الشعر من  
وجهها . والوشر : تغليج الأسنان وفي النهاية الواشرة المرأة التي تحدد أسنانها وترقق أطرافها تفعله المرأة الكبيرة تشبه بالشواب .  
والوشم هو الكي كما في الشرح وفي النهاية الوشم أن يفرز الجلد بإبرة ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق أثره أو يخضر . شرح الأزهار  
١١٦/٤ .

(٣) البحر الزخار .

(٤) سورة النور : ٣٠ . وتمامها : « ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون » .

يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ»<sup>(١)</sup> الآية ، وكلام المتكلمين في تفسير هذه الآية من الصحابة فَمَنْ بَعْدَهُمْ معروف منقول في كتب الحديث والتفسير<sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك في الكتاب العزيز ما ورد في الحِجَابِ عُمُومًا وَخُصُوصًا ، ومن ذلك قوله عز وجل : « وَلَا يُدْرِكُنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » . وقوله : « وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ »<sup>(٣)</sup> الآية فَإِنْ تَخْصِصُوهُنَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ مَنْ عَدَاهُنَّ بِخِلَافِ حُكْمِهِنَّ كَمَا سَيَأْتِي ، ومنها قوله : « يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ »<sup>(٤)</sup> ومن ذلك قوله : « وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ » ، فقد ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ قَالَتْ عَائِشَةُ : « رَحِمَ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ ، لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ : « وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ » شَقَقْنَ مُرُوطَهُمْ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا »<sup>(٥)</sup> أي وقعت منهن التَّغَطِّيَةُ لَوُجُوهُهُنَّ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا . ومن ذلك قوله تعالى : « وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ »<sup>(٦)</sup> .

وفي هذه الآيات أعظم دلالة على وجوب التستر عليهن ، وتحريم النظر إليهن .

وأما الأحاديث الواردة في تحريم النظر فهي كثيرة جداً ، ومنها التحذير من النظر ، والتنبيه على سوء عاقبته وعظيم مفسدته ، والتصريح<sup>(٧)</sup> بأن النَّظْرَةَ الْأُولَى عَقُوبٌ ، والثانية على النَّاطِرِ ، ونحو ذلك مما لَا يَتَّسِعُ الْمَقَامُ لِبَسْطِهِ ، والتَّحْرِيمُ عَلَى النِّسَاءِ فِي نَظَرِهِنَّ إِلَى الرِّجَالِ كَالْتَحْرِيمِ عَلَى الرِّجَالِ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِنَّ لِأَمْرِهِنَّ بِغَضِّ الْأَبْصَارِ كَمَا أَمَرُوا بِغَضِّهَا ،

(١) « سورة النور : ٣١ » . وتمامها : « وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » . الآية .

(٢) إراجع تفسير ابن كثير ٢٨١/٣ . كما يرجع إلى القرطبي في تفسيره للآيتين .

(٣) « سورة النور : ٦٠ » . وتمامها : « اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ . وَأَنْ يَسْتَغْفِنَ خَيْرٌ لِمَنْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

(٤) « سورة الأحزاب : ٥٩ » . وتمامها : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » .

(٥) « سورة النور : ٣١ » .

(٦) الصحيح بشرح الفتح ٤٨٩/٨ .

(٧) سورة المائدة : ٣١ .

(٨) إراجع الصحيح بشرح الفتح ٢٤/١١ . باب الاستئذان من أجل البصر وتفسير ابن كثير ٢٨١/٣ .



ولحديث : « أَفْعَمَيَاوَانِ أَنْتُمَا »<sup>(١)</sup> ، ولا يُستثنى من ذلك إلا ما ثبت بدليل صحيح لا بمجرد قول من لا تقوم به الحجة . فما ثبت في تفسير الاستثناء بقوله عز وجل : « إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا » كان في حكم المستثنى من عُمومات الكتاب والسنة . ولا يصح الاستدلال على الجواز بأن المرأة تكشف وجهها في إحرامها ، أو حال صلاتها ، فإن ذلك ليس فيه شيء من الدلالة ، لأن المرأة قد سَوَّغَ لها الشارع كَشْفَ وَجْهها عند ذلك ، ولم يجوز للرجال النظر إليها في هذه الحالة ، بل هم مأمورون بغض البصر في هذه الحال وغيرها ، كما أنه لا يجب على الرجال أن يَسْتَرُوا وجوههم عند مُخَالَطَتِهِم للنساء ، بل عليهن أن لا ينظرن إليهن لأنهن مأمورات بغض أبصارهن ، فاعرف هذا ففيه ما يغني عن الاستدلال بما لا دلالة فيه على الجواز أو عدمه ، وبما هو عن الدلالة على المطلوب في أبعد مكان .

قوله : « غير الطفلة والقاعدة إلا الأربعة » .

أقول : أما الطفلة فظاهر لخروجها عن الخطاب ، وعدم أن يتصور في مثلها الإيجاب . وأما القاعدة فلقولها عز وجل : « وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ »<sup>(٢)</sup> ، وقد وقع الإجماع على أنه لا يجوز لهن أن يضعن ثيابهن عما عدا الوجه واليدين ، فرفع الجُنَاحَ عنهن هو عن وَضْع الثَّيَابِ التي على الوجه والكفين ، فكان ذلك دليلاً على جواز النظر إليهن ودليلاً أيضاً على أن غير القَوَاعِدِ يَحْرُمُ النظر إليهن . فهذه الآية من جُمْلَةِ الآيات الدالة على تحريم النظر إلى الأجنبية كما تقدم .

(١) العبارة من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت : « كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة فأقبل ابن أم مكتوم وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : احتجبا منه . قلنا : يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَفْعَمَيَاوَانِ أَنْتُمَا ؟ أَلَسْتُمَا تبصرانه ؟ »

والحديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان وقال الترمذي : حسن صحيح وقال أبو داود : هذا لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم . قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : « اعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده » . مختصر السنن للعلاني ٦٠/٦ .

(٢) سورة النور : ٦٠ .

وأما استثناء الأربعة فقد جاءت السنة بجواز النظر من الخاطب<sup>(١)</sup> إلى المخطوبة ،  
وأما الثلاثة الآخرون وهم الطيب والشاهد والحاكم فقد ادّعى الإجماع على ذلك ،  
ولا أدري كيف هذا النقل فإن صحّ فذاك ، مع أن نظر الثلاثة المذكورين إليها عنه مندوحة ،  
وذلك بأن يأمر الشاهد أو الحاكم أو الطيب النساء أن ينظرن إلى الموضع الذي تدعو الحاجة  
إلى النظر إليه ، ثم يصفنه لهم ، فإن في ذلك ما يُغني عن النظر المحرّم مع كونه وقوفاً على  
مقدار الحاجة وإن كان دون النظر منهم أنفسهم .

قوله : « ومن المحرّم المغلظ والبطن والظهر » .

أقول : أما المغلظ فظاهر ، وهو عند المصنف من السرة إلى تحت الركبة ، وهذه  
هي عورة الجنس مع جنسه ، والأدلة الدالة على تحريم النظر إلى العورة من الرجل إلى  
عورة الرجل ، والمرأة إلى عورة المرأة ، وأما مع اختلاف الجنس فقد تقدّم تحريم النظر  
مطلقاً ، وأما استثناء البطن والظهر من المحرم وأنه لا يجوز نظر ذلك منها لمحرّمها فليس  
لذلك وجه لا من رأي ولا من رواية ولم يعولوا إلا على دعوى الإجماع ، ولا أدري كيف  
هذه الدعوى ، فقد حصل التساهل البالغ في نقل الإجماعات ، وصار من لا بحث له عن  
مذاهب أهل العلم يظن أن ما اتفق عليه أهل مذهبه وأهل قطره هو إجماع . وهذه مفسدة  
عظيمة ، فإن الجمهور قائلون بحجّة الإجماع ، فيأتي هذا الناقل بمجرد الدعوى بما تعم  
به البلوى ذاهلاً عن لزوم الخطر العظيم على عباد الله من النقل الذي لم يكن على طريق  
الثبوت والورع . وأما أهل المذاهب الأربعة فقد صاروا يعدّون ما اتفق عليه بينهم مجمّعاً  
عليه ، ولا سيما المتأخر عصره منهم كالتنوي ومن فعل كفعله ، وليس هذا هو الإجماع  
الذي تكلم العلماء في حُجّيته ، فإن خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم كانوا  
قبل ظهور هذه المذاهب ، ثم كان في عصر كل واحد من الأئمة الأربعة من أكابر أهل

---

(١) يرجع إلى أحاديث الباب في المتقى ومنها حديث الواهة المتفق عليه : « فصعد فيها النظر وصوبه » وحديث المغيرة بن أشعة  
وقد رواه الخمسة إلا أبا داود كما رواه الدارمي وابن حبان وصححه : « أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :  
انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٤/٦ .

العلم الناهضين بالاجتهاد من لا يأتي عليه الحصر ، وهكذا جاء بعد عَصْرهم إلى هذه الغاية ، وهذا يعرفه كل عارف منصف ، ولكن الإنصاف عَقَبَةٌ كَثُودٌ لا يَجُوزُهَا إِلَّا مَنْ فَتَحَ اللَّهُ لَهُ أَبْوَابَ الْحَقِّ ، وَسَهَّلَ عَلَيْهِ الدَّخُولَ مِنْهَا .

وأما قوله : « ولمسها ولو بحائل إلا لضرورة » فهذا مسلم فيما ورد الدليل بأنه عورة لا فيما هو مجرد دعوى منها .

وأما قوله : « وعليها غَضُّ البصر كذلك » فقد قدمنا الكلام عليه في أول الفصل ، وقد استُدِلَ لجواز نظر النساء إلى الرجال بما ثبت في الصحيح<sup>(١)</sup> من أنه صلى الله عليه وآله وسلم أَذِنَ لعائشة أن تنظر إلى لَعِبِ الحَبَشَةِ في المسجد ، ويحجب عنه بأنه لا تلازم بين النظر إلى وجوههم والنظر إلى لعبهم ، فإن اللعب هو الحركات الصادرة منهم من تقليب حِرَابِهِمْ بأيديهم ، وحركة أبدانهم ، والمصير إلى هذا متحتم لا يحجب غَضُّ البصر عليهن كما نطق به الكتاب العزيز ، وأيضاً ثبت في الصحيح عن عائشة في هذه القصة أنها قالت : « وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ ، فَاقْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ حَدِيثَةِ السِّنِّ » .

وأما قوله : « يجب التَّسْتَرُ مِمَّنْ لَا يَعِفُّ » فظاهر لأن ذلك منكر وإنكاره واجب ، وأقل أحوال الإنكار التستر .

وأما قوله : « ومن صبي يُشْتَهَى أَوْ يَشْتَهِي ولو مَمْلُوكَهَا » فوجهه أن العلة التي شرع الله لها التستر وحرم بسببها النظر هي مخافة الوقوع في المعصية ، ومن كان يَشْتَهِي أَوْ يُشْتَهَى فوقوعه والوقوع معه في ذلك مجوز عقلاً وعادة .

---

(١) الحديث متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد حتى أكون أنا التي أسأله فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على الله .. ولأحمد : « أن الحبشة كانوا يلعبون عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم عيد قالت : فاطمت من فوق عاتقه فطأطأ لي منكبيه فجعلت أنظر إليهم من فوق عاتقه حتى شبت ثم انصرفت » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٣/٦ .

وأما قوله : « ولو مملوكها » فظاهر قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ »<sup>(١)</sup> يدل على خلاف ذلك ويؤيد هذا الظاهر ما في سنن أبي داود بإسناد صحيح من حديث أنس : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى فَاطِمَةَ بَعْدَ قَدْ وَهَبَهُ لَهَا وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَنَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا [وَإِذَا غَطَّتْ رِجْلَيْهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا] فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تَلَقَّى قال : إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ »<sup>(٢)</sup> فقوله : « إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ » يدل على أنه يجوز لمملوك المرأة أن ينظر إليها .

قوله : « والنمص والوشر والوشم والوصل بشعر غير المحرم » .

أقول هذه الخصال الأربع قد ثبت في الصحيحين<sup>(٣)</sup> وغيرهما لعن الفاعلة الواحدة منها ، وذلك يدل على أنها من الكبائر ، وفي الباب أحاديث صحيحة ، وفي بعض ألفاظها في صحيح مسلم وغيره : « زَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمَرْأَةَ أَنْ تَصِلَ شَعْرَهَا بِشَيْءٍ »<sup>(٤)</sup> فلا وجه لقول المصنف بشعر غير المحرم ، فإن علة النهي ما في ذلك من التغرير على الزوج ، وهو يستوي فيه شعر المحرم وغيره ، بل شعر بني آدم وغيرهم ، ومثل هذا ما في بعض ألفاظ الحديث : « أَيَّمَا امْرَأَةٍ زَادَتْ فِي شَعْرِهَا شَعْرًا لَيْسَ مِنْهُ فَإِنَّهُ زُورٌ »<sup>(٥)</sup> .

قوله : « وتشبه النساء بالرجال والعكس » .

(١) « سورة النور : ٣١ » .

(٢) الزيادة التي بين قوسين لاستكمال نص الحديث كما في سنن أبي داود . والحديث أخرجه أيضاً البيهقي وابن مردويه . وقال المنذري : في إسناده أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري . قال ابن معين : ثقة . وقال أبو زرعة الرازي : مصري لين الحديث وهو سالم بن أبي راشد . مختصر السنن للمنذري ٥٩/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٠/٦ . التاريخ الكبير ١١٢/٤ .  
(٣) يرجع إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كما يرجع إلى حديث ابن مسعود رضي الله عنه عندهم أيضاً . وفيه لمن المتنصتات . الصحيح بشرح الفتح ٣٧٢/١٠ . مختصر السنن للمنذري ٨٧/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢١٤/٦ .  
(٤) لفظ مسلم من حديث جابر : « زجر صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة برأسها شيئاً » . مسلم بشرح النووي ٨٣٩/٨ .  
(٥) الحديث رواه النسائي ومعناه متفق عليه . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢١٤/٦ .

أقول : قد ثبت في الصحيح<sup>(١)</sup> لعن المختئين من الرجال ، والمترجلات من النساء ، واللعن يدل على تأكيد التحريم ، والمراد بالمختئين المتشبهين بالنساء من الرجال . والمراد بالمترجلات المتشبهات بالرجال من النساء ، فمن تشبه من أي من النوعين بالنوع الآخر : إما في كلامه أو في حركاته أو في ملبوسه فهو داخل تحت هذه اللعنة . لأنه لم يخص صلى الله عليه وآله وسلم نوعاً من أنواع التشبه دون نوع .

### فصل

ويجب ستر المغلظ من غير من له الوطاء إلا للضرورة<sup>(٢)</sup> ، وهي الركبة إلى تحت السرة ، وتجاوز القبله والعناق بين الجنس ، ومقارنة الشهوة تحرم ما حل من ذلك غالباً<sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ويجب ستر المغلظ الخ » .

أقول : وجه ذلك ما ورد من الأدلة الدالة على تحريم كشف العورة ووجوب سترها ، كما في الحديث الصحيح بلفظ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ : عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ : إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فافْعَلْ . قَالَ : فَالرَّجُلُ يَكُونُ خَالِيًا ؟ قَالَ : اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ »<sup>(٤)</sup> .

(١) من حديث ابن عباس في الصحيح بلفظ : « لعن النبي صلى الله عليه وسلم المختئين من الرجال والمترجلات من النساء . وقال : أخرجوهم من بيوتكم » .

والحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . الصحيح بشرح الفتح ٣٣٣/١٠ . مختصر السنن للمنذري ٥٦/٦ .  
(٢) من وجوه الضرورة التي بينها الشارح جواز نظر القابلة إلى فرج المرأة . قيل وكلنا الرجل إذا لم يوجد قابلة وخشي عليها التلف . شرح الأزهار ١١٧/٤ .

(٣) احتراز بقوله « غالباً » من صورة يجوز معها نظر الأجنبية لشهوة وذلك حيث يخشى عليها التلف إن لم يعالجها ولم توجد امرأة تعالجها ولم يمكنه العلاج إلا مع مقارنة الشهوة للرؤية أو اللمس وأمن على نفسه الوقوع في المحذور فإن ذلك يعفى عنه . فأما إن خشي الوقوع في المحذور لم يجز وإن خشي تلفها . شرح الأزهار ١١٨/٤ .

(٤) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه . وأخرجه النسائي عن بهز بطريق مختلف . وعلقه البخاري . وحسنه الترمذي . وصححه الحاكم .

ولفظ المتن : « قلت يا رسول الله : عورأتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها . قلت : فإذا كان أحدنا خالياً ؟ قال :

وأما الكلام في تقديرها من الرجل والمرأة فقد تقدم مُستوفى في كتاب الصلاة .

قوله : « ويجوز القُبلة والعِناق بين الجنس » .

أقول : الأصل جواز هذا ، كما يجوز للجنس لمس غير العورة من جنسه والعناق والتقبيل هو من جملة اللمس لغير العورة ، فمن زعم أن هذا اللمس الخاص غير جائز فعليه الدليل ، ولا يحتاج القائل بالجواز إلى الاستدلال ، بل يكفيه التمسك بالبراءة الأصلية ، والقيام في مقام المنع ، فإن تبرع بالاستدلال فقد خالف قواعد المناظرة ، وكلف نفسه ما لا يعنها ، وأما إذا كان شيء من ذلك سبباً لمقارنة الشهوة فهو حرام من هذه الحبيشة لا من حيثة كونه تقبيلاً أو معانقة ، بل لو قدرنا أن مجرد اللمس أو المكالمة أو النظر يؤدي إلى شيء من ذلك لكان محرماً كائناً ما كان ، فلا وجه لتخصيص هذا المقام بالكلام على التقبيل والعناق .

فإن قلت : إنما خصهما بالذكر لكون مَظَنَّةَ مُقَارَنَةِ الشهوة لا توجد في الغالب إلا فيهما ؟

قلت : بل وجودها في الرشف والضم والغمز لبعض مواضع الزينة أكثر من وجودها فيهما ، فلا وجه للتخصيص .

## فصل

ولا يَدْخُلُ على المحرّم إلا بإذن ، ونُدِبَ للزّوج والسَّيد ، ويُمْنَعُ الصَّغِيرُ عن مُجْتَمَعِ الزَّوْجَيْنِ فَجْراً وظُهوراً وعِشاءً .

قوله : « فصل : ولا يدخل على المحرّم إلا بإذن » .

---

= فالله - تبارك وتعالى - أحق أن يستحيا منه . المستفي بشرح نيل الأوطار ٦٨/٢ . مختصر السنن للمنذري ١٩/٦ . سنن ابن ماجه ٦١٨/١ .

أقول : كان ينبغي للمصنف أن يُعَنِّونَ الفصل هذا بوجوب مطلق الاستئذان على مَنْ أوجب الشرع الاستئذان عليه ، فإن هذا هو الاستئذان الذي شرعه الله عز وجل في كتابه لعباده ، واستثنى منه ما استثنى ، فهو حكم من أحكام الدين ، وشرعة من شرائع الإسلام ، وقد تناساه الناس حتى كأنه لم يكن في كتاب الله ، كما وقع ذلك في كثير مما شرعه الله لعباده ، وأما الدخول على المحارم فهو نوع من الأنواع التي أوجب الله فيها الاستئذان . ولا وجه لتخصيصه بالذكر . وأما استئذان الزوج على زوجته والسيد على أمته فليس لذلك وجه ولا جاء به شرع . وأما ما ورد من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يطرق أهله طروقاً ، فسبب ذلك ما في آخر الحديث من تعليقه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لَتَمْتَشِطِ الْمَغِيبَةُ وَتَسْتَحِدَّ الشَّعْثَةَ »<sup>(١)</sup> وليست العلة في ذلك هي مشروعية الاستئذان كما لا يخفى .

وأما قوله : « ويمنع الصغير » إلخ ، فوجهه قول الله عز وجل : « لَيْسَ أَذْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » إلى آخر الآية<sup>(٢)</sup> :

---

(١) يرجع إلى أحاديث الباب في المنتقى ومنها حديث أنس ، وحديثا جابر المتفق عليهما ، وفي ألفاظ الأحاديث التي وقفت عليها : « لَتَمْتَشِطِ الشَّعْثَةَ وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيبَةَ » . بخلاف لفظ الشوكاني الذي أورده هنا . الصحيح بشرح الفتح ٣٣٩/٩ . مختصر السنن للمنذري ٨٦/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٤٣٩/٦ .

(٢) « سورة النور : ٥٨ » .





# كتاب الدعوى



عَلَى الْمَدَّعِي الْبَيِّنَةُ ، وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ .

قوله : « على المدعي البينة ، وعلى المنكر اليمين » .

أقول : كَوْنُ أَعْلَى المدعي البينة ، وعلى المنكر اليمين هو أمر معلوم ثابت في السنة ثبوتاً لا شك فيه ولا شبهة : فمن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث الأشعث بن قيس قال : « كان بيني وبين رجل خصومة في بئر ، فاخْتَصَمْنَا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ <sup>(١)</sup> . ومن ذلك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره في قِصَّةِ الْحَضْرَمِيِّ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَلَّاكَ بَيِّنَةٌ ؟ قال : لا . قال : فَلَاكَ يَمِينُهُ <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمَدَّعَى عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> ، وفي لفظ لمسلم وغيره : « وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمَدَّعَى عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وفي الباب أحاديث .

وهذه الجملة : أَعْنِي كَوْنُ « على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين » معلومة في هذه الشريعة ، وعليها تدور رَحَى الخصومات ، فلاشتغال بما وَقَعَ لبعض أهل الحديث من الكلام على بعض الطرق اشتغالٌ بما عنه سَعَة ، وفي غيره مندوحة ، ولا يُعرف خلاف في كون على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين إلا ما يُروى عن مالك أنها لا تتوجه اليمين إلا على

---

(١) الحديث متفق عليه وتامه كما في المنتقى : « فقلت : إذن يحلف ولا ييالي ؟ قال : من حلف على يمين يقطع بها مال أمري . مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣١٣/٨ . الصحيح بشرح الفتح ٢٨٠/٥ .  
(٢) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وتامه بلفظ مسلم قال : « جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي : يا رسول الله إن هذا قد غلبني على أرض لي كانت لأبي فقال الكندي : هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه . فقال : يا رسول الله إن الرجل فاجر لا ييالي على ما حلف عليه . وليس يتورع من شيء ؟ قال : ليس لك منه إلا ذلك . فانطلق ليحلف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أدبر : أما لئن حلف على ماله ليأكله ظلماً ليقين الله وهو عنه معرض » . مسلم بشرح النووي ٣٤٤/١ . مختصر السنن للبيهقي ٤٥٥/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣١٤/٨ .  
(٣) الحديث متفق عليه . الصحيح بشرح الفتح ١٤٥/٥ . مسلم بشرح النووي ٣٠٠/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣١٦/٨ .  
(٤) الحديث أخرجه أحمد أيضاً ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو يعطي الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم . ولكن اليمين على المدعي عليه » . مسلم بشرح النووي ٣٠٠/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣١٦/٨ .

مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعِيِ اخْتِلَاطٌ ، لثَلَا يَتَذَلُّ أَهْلُ السَّفَةِ أَهْلُ الْفَضْلِ بِتَحْلِفِهِمْ مِرَاراً . وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ ، وَرَأْيِي عَنِ الدَّلِيلِ عَاطِلٌ <sup>(١)</sup> .

### فصل

وَالْمُدَّعِيِ مَنْ مَعَهُ أَخْفَى الْأَمْرَيْنِ ، وَقِيلَ : مَنْ يُخَلِّي وَسْكَوْتَهُ ، كَمُدَّعِيِ تَأْجِيلِ دَيْنٍ أَوْ فَسَادِ عَقْدٍ ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَكْسُهُ ، وَالْمُدَّعَى فِيهِ هُوَ الْحَقُّ ، وَقَدْ يَكُونُ اللَّهُ مَحْضاً ، وَمَشُوباً <sup>(٢)</sup> ، وَلَا دَمِيٍّ ، إِمَّا إِسْقَاطٌ أَوْ إِثْبَاتٌ ، إِمَّا لِعَيْنٍ قَائِمَةٍ أَوْ فِي الذِّمَّةِ حَقِيقَةٍ كَالدَّيْنِ ، أَوْ حَكماً كَمَا يَثْبُتُ فِيهَا بِشَرْطٍ <sup>(٣)</sup> .

وَشُرُوطُهَا ثُبُوتُ يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الْحَقِّ حَقِيقَةً أَوْ حَكماً ، وَلَا يَكْفِيهِ إِقْرَارُهُ إِلَّا بِجَرِّهَا . عَلَيْهِ بَعَارِيَةٌ أَوْ نَحْوُهَا ، وَتَعْيِينُ أَعْوَاضِ الْعُقُودِ بِمِثْلِ مَا عَيْنَهَا لِلْعَقْدِ ، وَكَذَا الْغَضَبُ ، وَالْهَبَةُ وَنَحْوُهُمَا <sup>(٤)</sup> .

(١) عبارة المصنف هنا فيها قسوة كنا نرجو أن ينأى عنها عند التطبيق على رأي إمام له قدر مالك . والإمام لم يأخذ بالرأي الذي ذهب إليه إلا استناداً إلى قضاء عمر بن عبد العزيز بعد أن ثبت لديه وبعد أن أخذ به فقهاء المدينة السبعة . وقد ساق الخبر والرأي في الموطأ على النحو التالي :

« قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكُ عَنْ جَمِيلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَدَّنِ أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ فَإِذَا جَاءَ الرَّجُلُ يَدْعِي عَلَى الرَّجُلِ حَقًّا نَظَرَ : فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَخَالَطَةٌ أَوْ مَلَابَسَةٌ أَحْلَفَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْلِفْ » . قَالَ مَالِكُ : وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ مَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ بِدَعْوَى نَظَرَ : فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَخَالَطَةٌ أَوْ مَلَابَسَةٌ أَحْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ . فَإِنْ حَلَفَ بَطُلَ ذَلِكَ الْحَقُّ عَنْهُ ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ وَرَدَ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِيِ فَحَلَفَ طَالِبُ الْحَقِّ أَخَذَ حَقَّهُ » .

قال الزرقاني تعليقاً على ذلك : قال به الفقهاء السبعة . ثم قال : وذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم إلى توجه اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما خلطة أم لا لعموم حديث ابن عباس في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه . لكن حمله مالك وموافقه على ما إذا كانت خلطة لثلاث يتلذذ أهل السنة أهل الفضل بتحليفهم مراراً في اليوم الواحد فاشتربت الخلطة لهذه المفسدة . واستدل ابن عبد البر لذلك بقوله تعالى : « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ » الآيات وقال ابن عباس لما أتى يعقوب بقميص يوسف ولم ير فيه خرقاً كذبهم . وقال لو أكله السبع لخرق قميصه وقال الشعبي : كان في قميص يوسف ثلاث آيات فزاد حين ألقي على وجه أبيه فارتد بصيراً . وهذا أصل في ثبوت الخلطة . الموطأ بشرح الزرقاني ٣/٣٩٥ .

(٢) قد يكون الحق المدعي حقاً لله أما محضاً ومثل له الشارح بحد الزنا والشرب والرضاع وأضاف في الحاشية الوقف على غير معين . وإما مشوباً ومثل له بحد القذف وأضاف في الحاشية الوقف على معين والسرقه . شرح الأزهار ٤/١٢٠ .

(٣) قد يكون الحق لآدمي محضاً وهو إما إسقاط كالإبراء أو إثبات وهو على ضربين : إثبات العين قائمة كدار معينة أو عهد أو بهيمة باقية أو إثبات لشيء في الذمة . والذي في الذمة على ضربين : إما أن يثبت في الذمة حقيقة كالدين الذي قد ثبت أو يثبت في الذمة حكماً كالذي يثبت فيها بشرط كذبة الخطأ على الجاني حيث لا عاقلة . شرح الأزهار ٤/١٢١ .

(٤) شروط صحة الدعوى أربعة : الأول منها ثبوت يد المدعي عليه على الحق حقيقة أو حكماً . فالحقيقة كالدار والثوب ونحوهما . ولا يكفي في ثبوت يد المدعي عليه إقراره أن الشيء في يده بل لا بد من بينة أنه في يده أو علم الحاكم بذلك إلا أن =

وَيَكْفِي فِي النَّقْدِ الْمُتَّفِقِ وَنَحْوِهِ إِطْلَاقُ الْاسْمِ<sup>(١)</sup> ، وَيَزِيدُ فِي بَاقِي الْقِيَمِيِّ الْوَصْفَ ،  
وَفِي تَالِفِهِ التَّقْوِيمَ ، وَفِي الْمُلْتَبَسِ مَجْمُوعَهُمَا وَلَوْ بِالْشَّرْطِ .

وَيَحْضُرُ لِلْبَيِّنَةِ إِنْ أُمِّكُنْ لَا لِلتَّحْلِيلِ<sup>(٢)</sup> ، وَمَا قُبِلَ كُليَّةُ الْجِهَالَةِ كَالنَّذْرِ ، أَوْ نَوْعُهَا  
كَالْمَهْرِ كَفَى دَعْوَاهُ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ، وَشُمُولُ الدَّعْوَى لِلْمَبِينِ عَلَيْهِ ، وَكَوْنُ بَيِّنَتِهِ غَيْرَ مَرَكَبَةٍ ،  
فَيُبَيِّنُ مُدَّعِي الشَّرَاءِ وَنَحْوَهُ أَنَّهُ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْ مَالِكِهِ بَيِّنَةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٤)</sup> .

قوله : « فصل : والمدعي من معه أخفى الأمرين ، وقيل من يخلى وسكوته » .

أقول : المدعي من تُخَالَفَ دَعْوَاهُ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « مَنْ مَعَهُ  
أَخْفَى الْأَمْرَيْنِ » ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ هُوَ الْأَشْهَرُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُهُمْ ، وَقَالَ  
الْأَقْلَوْنَ : إِنْ الْمُدَّعِي هُوَ مَنْ إِذَا سَكَتَ تَرِكَ وَسُكُوتَهُ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ<sup>(٥)</sup>  
وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ وَالثَّانِي أَسْلَمَ ، وَقَدْ أوردَ عَلَى الْأَوَّلِ بَأْنَ الْمَوْدَعِ إِذَا ادَّعَى الرَّدَّ أَوْ التَّلَفَ فَإِنْ

---

= يقر بجزئها عليه بعارية أو نحوها . نحو أن يقر أنه غصبه أو استوهبه . فإذا أقر أن يده قد جرت عليه فإنها تصح الدعوى عليه حيثئذ  
ويطالب بالقيمة .

الشرط الثاني : تعيين أَعْوَاضِ الْعُقُودِ نحو أن يدعي عوض مبيع أو أجرة أو مهرًا فإنها لا تصح دعواه في شيء من تلك الأعواض  
حتى يعينها بمثل ما عينها للعقد . فإن كان أرضاً أو داراً فبالحدود . وإن كان غير ذلك من العروض فيما يتميز به من إشارة أو وصف .  
وكذا الغصب والمبة . نحو أن يدعي شيئاً غصب عليه أو وهب له فلا بد أن يعينه وإلا لم يصح دعواه . شرح الأزهاري ١/٢٢٤ .  
(١) النقد المتفق كان لم يكن في البلد إلا نقد واحد فإنه يكفي أن يقول دراهم . فإن كان النقد في البلد مختلفاً فإن كان فيها  
ما هو الغالب انصرف إليه . وإلا فلا بد من تمييزه بالصفة ولا يكفي فيه إطلاق الاسم . شرح الأزهاري ١/٢٢٤ .

(٢) إذا صحت الدعوى وأراد المدعي إقامة البينة وجب أن يحضر المدعي فيه للبينة عليه إن أمكن إحضاره إلا إذا أراد المدعي  
تحليف المدعي عليه فإن المدعي فيه لا يجب إحضاره . شرح الأزهاري ١/٢٢٤ .

(٣) مثلوا لذلك بما إذا ادعى أن فلاناً أقر له أو نذر له أو أوصى له بشيء من الأشياء المجهولة فإن ذلك يصح . وبحكم بالأقل  
أو يقول : أدعى عليه بقرة أو شاة عن مهر فإن ذلك يصح . ويرجع إلى الوسط من ذلك الجنس . شرح الأزهاري ١/٢٢٥ .

(٤) الشرط الثالث من شروط الصحة شمول الدعوى للمبين عليه ومثاله أن يدعي على رجل مائة ويشهد الشهود بخمسين فإنها تصح  
الدعوى . والشرط الرابع كون بينته غير مركبة .. إلخ وذلك بأن يقول اشتريتها لنفسي وباعها وهو يملكها أو ثابت اليد عليها .  
ولو بين على أحد الطرفين بينة وعلى الآخر بينة نحو أن يشهد شاهدان على الشراء ويشهد آخران على أنه كان وقت البيع مالكا لها  
لم تصح هذه الشهادة لأنها مركبة . شرح الأزهاري ١/٢٢٢ .

(٥) فتح الباري على الصحيح ٢٨٣/٥ .

دَعَوَاهُ تُخَالِفُ الظَّاهِرَ ، مع أن القول قَوْلُهُ ، والمدَّعَى عَلَيْهِ عَكْسُهُ . فهو ظاهر ، وكذلك ما ذكره بعده .

قوله : « وشروطها ثبوت يد المدعي عليه على الحق » .

أقول : هذا الاشتراط يَسْتَلْزِمُ أن يتقدّم على الخصومة خصومة ، وعلى هذه الدَّعْوَى دَعْوَى أُخْرَى ، فإذا ادَّعى مدعٍ آخر عينا احتاج قبل هذه الدعوى إلى تقرير بثبوت يده عليها حقيقة أو حكماً ، فإذا تقرر ذلك ادَّعى استحقاقها ، ولا بد من هذا ولا سيما على قول المصنف : « ولا يكفي إقراره » ، فإن كانت هذه الدعوى الأولى مقبولة من غير شرط وهي أن يدعي عليه ثبوت يده على الحق قبل أن يدَّعي استحقاقه لم يتم قول المصنف : وشروطها ثبوت يد المدعي عليه » إلخ . لأنها قد وُجِدَتْ دَعْوَى مقبولة من غير هذا الاشتراط ، وإن كانت هذه الدعوى غير مقبولة احتاجت دعوى ثبوت اليد إلى دعوى قبلها ، وتَسْلَسِلُ الأُمُورُ ، والتَّسْلَسُلُ باطل ، فهذا الاشتراط باطل .

فالذي ينبغي التَّعْوِيلُ عليه قبول مطلق الدعوى من غير اشتراط ، فإن أجاب المدعي عليه بأن العين لم تكن في يده لا حقيقة ولا حكماً كانت هذه الدعوى صحيحة ، والإجابة صحيحة ، ويُرجع إلى التحالف والنكول . وإن أجاب بالإنكار للاستحقاق كان الرجوع بينهما إلى التحالف والنكول .

قوله : « وتعيين أعواض العقود » إلخ .

أقول : مراده أن الدَّعْوَى إذا تعلقَت بشيء فلا بد من ذكر حد أو وصف أو لقب يتعيّن به ذلك الذي وقعت فيه الدعوى ، كما يُشترطُ التَّعْيِينُ بمثل ذلك في العقود من بيع أو نحوه ، وهذا اشتراط صحيح لأن الدعوى إذا تعلقَت بمجهول لم يكن لها فائدة يُعْتَدُ بها ، ولا يترتب عليها ما يترتب على الدعوى المشتملة على التَّعْيِينِ من حكم الحاكم بنقد قيام البينة أو اليمين ، لأن المجهول لا يُمكن البينة عليه فضلاً عن أن يَحْكُمَ به الحاكم ، فإن كان مراد المصنف بكلامه هذا هو ما ذكرناه فكلامه صحيح ، والاشتراط واقع في

موقعه ، وإن كان يريد بتعيين : أغواض العقود ما هو ظاهر عبارته فلا معنى له .

قوله : « ويكفي في النقد المتفق ونحوه إطلاق الاسم » .

أقول : هذا صحيح لأنه إذا كان مُتَّفَقاً انصرف الكلام إليه ، ولم يسبق الفهم إلى غيره ، وهكذا حكم ما كان غالباً فإنه ينصرف الذهن إليه وإن وجد معه غيره ، ولا يكفي مجرد هذا الإطلاق بل لا بد من ذكر القَدْر ، فيقول في التَّقدير : كذا درهم أو دنائير ، وفي المثليات المتفقة كذا وَزْنا ، أو كذا كَيْلا ، أو كذا عَدَدًا ، ولا مَحِيض من هذا وإن أهمله المصنف ، فإنه لو لم يذكر القدر لكانت الدعوى مجهولة لا يترتب عليها فائدة .

وأما قوله : « ويزيد في باقي القيمي الوَصْف » يعني مع إطلاق الاسم فوجهه أنه لا يتعين إلا بذلك ، وهكذا قوله : « وفي تالفه التقويم » لأنه لا يأتي الوصف له بعد تلفه بفائدة . فيجب تعيين قيمته ، ويمكن أن يُقال إن الوصف الذي يتعين به يعني <sup>(١)</sup> [ عن ] ذكر القيمة ، ويُرجع في ذلك إلى تقويم العدول لذلك التالف الموصوف ، لأن الصفات المعينة يُستفاد منها قَدْر قيمة الشيء .

قوله : « ويحضر للينة إن أمكن لا للتحليف » .

أقول : وجهه أن الشهادة مضمونها إثبات كون هذه العين ملكاً لفلان ، فاحتيج إلى إحضارها لأن الأوصاف لا تُمَيِّز كما تُمَيِّز المشاهدة ، وليس الخبر كالمعاينة ، ولا سيما مع تشابه بعض الأعيان حتى لا يحصل من الأوصاف ما يميز أحدها من الآخر كما في الحيوانات المتشابهة ، وقطع الأرض المتماثلة ، والأبنية المتقاربة ، وبهذا تعرف أن الأوصاف أفادت في بعض الأحوال كمعرفة قدر قيمة الشيء لا تُفيد في كل الأحوال ، وأما اليمين فهي على رفع دعوى المدعي للعين التي قد ادَّعَاها وعينها بما تَتَّعَيْن به ، وذلك يكفي .

قوله : « وما قِيلَ كلية الجهالة كالنذر » إلخ .

---

(١) زيادة يستلزمها السياق .

أقول : لا وجه لهذا وكون هذه الأشياء تُقبل كلية الجهالة أو نوعها مجرد دعوى ، بل هذه الأمور تحتاج إلى ما يحتاج إليه غيرها مما يقع فيه التّداعي ، فلا بد من تعيينه قَدراً ووصفاً ، وأما إذا تعذر التعيين من كل وجه ، فينبغي أن تتوقف الدعوى حتى يتبين للمدعي ما يصلح للتعين إما بالكُنه أو بالوجه .

قوله : وشمول الدعوى للمبين عليه .

أقول : الاقتصار في الدعوى على البعض لا يوجب إهمال ما شهد به الشهود من الزيادة فإن هذه الزيادة قد تثبت بالمستند الشرعي الذي جعله الله سبباً لحكم الشرع كما في الكتاب والسنة ، فمن ادّعى أن هذا السبب الشرعي للحكم لا يكون سبباً إلا إذا طابق الدعوى ، فقد ادّعى تقييد الكتاب والسنة بما ليس عليه آثاره من علم ، بل ليس عليه وجه من وجوه الرأي المستقيم عند من يعمل به ، فإذا أقام شاهدين شهدا له بألف على فلان ، وهو لم يدّع من قبل شيئاً ، أو ادّعى بعض هذا المقدار فقد وجب الحكم له بالألف بحكم كتاب الله وسنة رسوله ، وإذا ادّعى مَنْ شهدوا عليه بألف أنه قد سلّم بعضه أو كله وبرهن على ذلك فله حكمه ، ولا يقدح في شهادة الشهود بالألف ولا يناقضها لاختلاف وقي الزم والسقوط ، وهذا أمر معقول ظاهر واضح ، وهو الشريعة التي شرعها الله لعباده ، فدع عنك هَذَيان الرأي .

قوله : « وكون بينته غير مركبة » .

أقول : هذا الاشتراط لا يرجع إلى نقل ولا عقل ولا رواية ولا دراية ، ويا الله العجب : ما المانع من قبول شهادة العدول على أطراف مما تعلّقت به الخصومة مع كمال نصاب كل شهادة على كل طرف . وما الموجب لاشتراط أن تكون الشهادة على مجموع تلك الأطراف شهادة واحدة ؟ وما المقتضى لهذا الإيجاب ؟ وما هو المانع من خلافه ؟ فإن لشهادة الشهود المختلفين على كل طرف من الأطراف مع كمال نصاب كل شهادة على كل طرف



موقعاً في النفس فوق موقع الشهادة الواحدة على مجموع الأطراف ، وهذا معلوم بالوجدان ،  
فما الوجه لإهمال ما هو أقوى وأدخل في تحصيل السبب الشرعي ، وليس هذا الأمر عكس  
قالب العمل بأحكام الله عز وجل ، وترجيح مرجوحها على راجحها

## فصل

وَمَنْ ثُبَّتَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ عَيْنٌ فَادَّعَى فِيهِ حَقًّا أَوْ إِسْقَاطًا كَأَجْلِ وَإِبْرَاءٍ ، وَكَوْنَهُ لغير  
المدَّعي ذاكراً سبب يده لم تُقبل إلا بَيِّنَةٌ مُطْلَقاً<sup>(١)</sup> ، إلا في كَوْنِ الغَضَبِ والودِيعَةِ  
زُيُوفاً ونحوه .

قوله : « فصل : ومن ثبت عليه دين أو عين » إلخ .

أقول : وجه هذا أن دليل الاستصحاب يقتضي بقاء هذا الثبوت وعدم ارتفاعه ،  
فلا يرفعه مجرد الدعوى لأن ذلك لا يصلح للنقل اتفاقاً . فلا بد من ثاقل يقتضي ارتفاع  
ذلك الاستصحاب ، وهو البينة المتضمنة لكون ذلك الثبوت قد ارتفع كلاً أو بعضاً ،  
هذا إذا كان يدعي دعوى مقبولة ، وهي أن يدعي أن له في ذلك الذي قد ثبت حقاً ،  
أو قد سقط عليه بعضه ، وأما إذا ادعى أن ذلك الحق لغيره وإن كان له في هذه الدعوى  
فائدة يرجع إليه بأن يقول : هذا قد ثبت فيه حق لفلان أو استأجرته منه أو استعترته أو نحو  
ذلك ، فهذه العلاقة مسوغة لهذه الدعوى من هذه الحيثية ، فإن نهض من ادعى له الحق  
فيه بالبرهان فذاك وإلا كانت الدعوى باطلة وما ترتب عليها من اليد كذلك .

وأما قوله : « إلا في كون الغضب والوديعة زيوفاً » فوجهه ما تقدم من أن القول قول  
الغاصب والوديعة في تعيين العين المغصوبة والمودعة ، ولكنه ينبغي تقييد هذا بأن تكون هذه

---

(١) مثلوا للحق بما إذا ادعى عليه بدين فيقر به مؤجلاً أو دار فيقر بها ويدعي أنها في يده رهناً أو إجارة . ومن الحق أن يقر بأن  
ذلك الشيء في يده لكن يذكر أنه لغير المدعي ويذكر سبب كونه في يده من ذلك الغير من عارية أو رهن أو غيرهما . فإن لم يذكر  
السبب لم يسمع قوله ولو بين عليه . كما مثلوا للإسقاط بأن يدعي عليه بدين فيقر به ويدعي أنه أبرأه .  
والمراد بقوله مطلقاً أي سواء ثبت الدين بالبينة أو بالإقرار وسواء كان الدين عن كفالة أو غيرها . شرح الأزهاري ١٢٦/٤ .

الدعوى مخالفة لما هو الظاهر في المعاملات ، فإن كانت مخالفة لذلك لم تُقبل والظاهر مقدم على الأصل .

## فصل

وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى تَقَدَّمَ مَا يَكْذِبُهَا مَحْضًا<sup>(١)</sup> وَعَلَى مِلْكٍ كَانَ<sup>(٢)</sup> ، وَلِغَيْرِ مُدَّعٍ فِي حَقِّ آدَمِيٍّ مَحْضًا<sup>(٣)</sup> ، وَالْإِقْرَارُ بِفَسَادِ نِكَاحٍ مَعَ نَفْيِ غَيْرِهِ<sup>(٤)</sup> ، وَبِكُفْيِ مُدَّعِي الْإِرْثِ دَعْوَى مَوْتِ مُورَثِهِ مَالِكًا<sup>(٥)</sup> .

قوله : « فصل : ولا تسمع دعوى تقدم ما يكذبها محضاً » .

أقول : وجه هذه الدعوى التي قد علم كذبها بما تقدمها لا يحل قبولها ولا سماعها ، لأن ذلك إتعاب المدعى عليه بما قد اعترف المدعي بكذبه إذا كان ذلك الذي تقدم في إكذابها لا يمكن الجمع بينه وبين الدعوى اللاحقة له بوجه صحيح .

فالحاصل أن مُستند إبطال هذه الدعوى هو إقرار المدعي بأنها باطلة ، والإقرار سبب قوي من أسباب الحكم ، بل هو أقوى الأسباب التي ورد بها الشرع ، فإذا كلفنا من وقعت عليه الدعوى بإجابتها وأدخلناه في الخصومة كان ذلك ظلماً بيناً ، وخروجاً عن العدل ومخالفة ، وهذا ظاهر لا يخفى .

---

(١) لا تسمع الدعوى إذا حصل فيها أربعة أمور :

الأول : إذا تقدم ما يكذبها محضاً ، ومثال ذلك أن يدعي رجل على رجل ودعية فيقول الوديع ما أودعني شيئاً ، فيقيم المدعي البيعة على أنه أودعه ، فيدعي بعد ذلك أنه قد ردها ، فإن هذه الدعوى لا تسمع ، ولو أقام البيعة عليها ، لأن قوله من قبل ما أودعني شيئاً يكذب دعواه وشهوده . أما إذا تقدم الدعوى ما يكذبها في الظاهر وليس بمحض في التكذيب فإنه لا يبطلها .

شرح الأزهاري ١٢٩/٤ .

(٢) الثاني : أن تكون الدعوى على ملك أنه كان لأبيه أولاً ، فإن هذه الدعوى لا تسمع لاحتمال أنه قد انتقل .

شرح الأزهاري ١٣٠/٤ .

(٣) الثالث : أن تكون الدعوى لغير مدع في حق آدمي محض ، نحو أن يقول أدعي أن هذا الشيء لفلان من دون وكالة

ذلك لفلان ، فإن هذه الدعوى لا تسمع ، فإن كان الحق لله محضاً فإنها تسمع . شرح الأزهاري ١٣٠/٤ .

(٤) الرابع : أن يدعي أحد الزوجين على الآخر الإقرار بفساد نكاح وأقام البيعة على ذلك فإنها لا تسمع هذه الدعوى إلا أن

تكون دعوى الإقرار بفساد العقد مع دعوى نفي غيره من العقود . شرح الأزهاري ١٣١/٤ .

(٥) لو ادعى على غيره شيئاً في يده أنه كان لأبيه كفاه أن يبين أن أباه مات وهو مالك لذلك الشيء . شرح الأزهاري ١٣١/٤ .

قوله : « وعلى ملك كان » .

أقول : لا وجه للمنع من قبول هذه الدعوى لجواز أن تكون اليد الثابتة على ذلك الشيء يَدَ عُدْوَانٍ ، ولا يرتفع هذا التجويز إلا بظهور الناقل عن تلك اليد القديمة إلى هذه اليد الثابتة في الحال . نعم إذا أنكر ثابت اليد أن ذلك الشيء كان ملكاً لمن ادّعى المدعي أنه كان مالِكاً له لم يكن عليه إلا اليمين على نَفْيِ العلم بذلك . أما إذا حصل الاتفاق أنه كان في ملك من ادّعى له المدعي فلا يجوز إهمال هذه الدعوى أصلاً ، لأن ذلك خلاف ما أمر الله سبحانه به من الحكم بالعدل والحق ، فلا بد من ظهور وجه التّقل عن ذلك الملك الذي كان ، وإلا كان وقع هذه الدعوى باديء بدء من الظلم البين للمدّعى .

قوله : « ولغير مدع في حق آدمي محض » .

أقول : قد أمر الله سبحانه بالتعاون على البر والتقوى ، وأوجب على عباده الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومعلوم أن من كان عليه حق لآدمي فعاون من له الحق بعض من له اطلاع على الحقيقة ولا سيما إذا كان من له الحق لا يطبق الدخول في الخصومات ، أو كان مؤثراً للسلامة من ذلك فمعلوم أن الأخذ على يد من عليه الحق حتى يرد ما عليه هو من جملة ما شرعه الله لعباده من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن جملة ما حثهم عليه بقوله : « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى » (١) .. ولا شك أن إصدار الدعوى على من عليه الحق هي أقل رُتب التناكر والتعاون وإذا كان هذا من هذا القبيل فما الوجه المخصّص له ، والموجب لبطلان قبوله ، وسد الأذن عن سماعه ؟ ودعوى أنه لا يقبل في حق آدمي مَحْض ؟ وما هو المخرج لهذا النوع - وهو حقوق بني آدم المحضة - عن عموم ما شرعه الله لعباده ؟ فإنه من جملة ما يندرج تحت العموم ، بل من أهم ما يتناوله ، نعم إذا كان من له الحق راغباً عنه لم يُقْعِدْهُ عن طلبه سبب من الأسباب الحاملة على الترك فليس لغيره أن يكون أحرص منه على ما هو له .

قوله : « والإقرار بفساد نكاح إلا مع نفي غيره » .

(١) سورة المائدة (٢) .

أقول : التنصيص على هذه الصورة هو جُمُود لا أصل له ، ولا سبب يقتضيه ، ولو جاء بما يدل على عدم قبول دعوى شيء مع وجود احتمال ما يخالف تلك الدعوى لكان أقوم بِمَقْصُوده وأتمّ لمراده ، ومع هذا فليس من شرط الدعوى أن يَقْطع المدعي كل شيء بِحتمل خلافها ، وليس على هذا دليل من عقل ولا نقل ، والأصل عدم وجود ذلك المخالف ، فإن تقرر وجوده كان له حكمه في معارضة الدعوى .

قوله : « ويكفي مدعي الإرث دعوى موت مورثه مالكا » .

أقول : هذه الدعوى هي في قوة أن هذا الشيء الذي قد صار في يد الغير كان ملكاً لمورث المدعي ، فلا وجه للفرق بين هذه المسألة وبين مسألة « وعلى ملك كان » لأن استصحاب الكون لا يقصر عن استصحاب اليد التي كانت لمورث المدعي ، وقد قدمنا أنه لا وجه لمنع الدعوى على ملك كان ، وها هنا كذلك ، وإنما أردنا التنبية على أن مآل المسألتين واحد . فلا وجه للمنع من إحداهما وقبول الأخرى .

### فصل

وَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ الدَّعْوَى ، فَيَنْصَبُ عَنْ الْمَمْتَنِعِ غَائِباً<sup>(١)</sup> ، وَإِلَّا حَكَمَ عَلَيْهِ ، وَلَا يُوقَفُ خَصْمٌ لِمَجِيءِ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ غَائِبَةٍ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ<sup>(٢)</sup> ، فَيَكْفُلُ عَشْرًا فِي الْمَالِ ، وَشَهْرًا فِي النِّكَاحِ ، وَلَا يُصَادَقُ مَدْعِي الْوَصَايَةِ وَالْإِرْسَالِ لِلْعَيْنِ ، وَإِلَّا ضَمِينًا<sup>(٣)</sup> ، وَالْقَرَارَ عَلَى الْأَخْذِ إِلَّا مُصَدِّقًا لَا لِكَوْنِهِ الْوَارِثَ وَحْدَهُ ، أَوْ مُرْسَلًا لِلدَّيْنِ . فَيُجْبَرُ الْمَمْتَنِعُ مُصَدِّقًا<sup>(٤)</sup> ،

(١) إذا ادعى رجل على غيره شيئاً فأنها لا تجب عليه إجابة هذه الدعوى بإقرار ولا إنكار . فينصب الحاكم من يدافع عن الخصم الممتنع إذا كان غائباً . شرح الأزهاري ١٣١/٤ .

(٢) إذا ادعى رجل على رجل حقاً فأنكر المدعي عليه فزعم المدعي أنه له بينة غائبة وطلب منع المدعي عليه من السفر حتى يأتي ببينته فإن الحاكم لا يجيبه إلى توقيف المدعي عليه لأجل ذلك إلا أن يرى في ذلك صلاحاً كأن يظن صدق المدعي بقرينة تظهر . شرح الأزهاري ١٣٢/٤ .

(٣) إذا ادعى رجل أنه وصي فلان أو رسوله ومع شخص له مال فطلبه منه لأجل الوصاية فإنه لا يجوز له مصادقته وإعطاؤه ما لم يقدم شهادة على دعواه وإن لم يقدم بينة بذلك ضمناً جميعاً . شرح الأزهاري ١٣٢/٤ .

(٤) إذا ادعى مدع كونه الوارث لفلان وحده ولا وارث له سواه أو قال إنه مرسل للدين الذي لفلان فإنه يجوز التصديق في هاتين الصورتين . فيجبر الممتنع عن التسليم إذا كان مصدقاً له أنه وارث أو رسول . شرح الأزهاري ١٣٣/٤ .

ولا يثبت حقٌ بيد<sup>(١)</sup>

قوله : « فصل : ولا تجب إجابة الدعوى » إلخ .

أقول : مراد المصنف أنه لا يجب على الحاكم أن يتوقف عن الحكم حتى تقع الإجابة من المدعى عليه إذ قد أمكن حصول السبب الشرعي للحكم ، بل يسمعه ويجب عليه العمل به ، وإيصال المدعي بما قضى له به الشرع ، وأوجه له الحق لعدم انحصار أسباب الحكم في إقرار المدعي عليه على تقدير أنه قد يقر بما عليه ، ولا أرى لإيجاب هذا النصب الذي يذكرونه وجهاً ، بل الأحكام أمناء الله في أرضه ، فإن ظهر لهم المستند الشرعي وجب عليهم الجزم بحكم الله ، وإيصال المدعي بما يستحقه ، فإن جوز الحاكم أن عند المدعي المتمرد عن الإجابة أو الغائب عن وقوف الحاكم ما يدفع ما جاء به المدعي استثبت . فإن أمكن وقوفه على الحقيقة فذاك ، وإن لم يمكن فقد لزمه العمل بالسبب الذي يصلح للحكم ، ويجعل العين المحكوم بها في يد المدعي موقنة حتى يتبين ما عند المدعي عليه ، وسيأتي للمصنف في باب القضاء أن الحاكم يحكم على غائب مسافة قصر - أو مجهول أو لا يبالي أو متغلب بعد الإعذار .

قوله : « ولا يُوقف خصم لمجيء بيّنة عليه غائبة » إلخ .

أقول : ليس هذا من العدل الذي قامت به السماوات والأرض ، وَوَجْهُ ذلك أن الحاكم لا يعرف كون الدعوى حقاً أو باطلاً إلا بالبيّنة أو الإقرار أو اليمين ، فعليه أن يُوقف من عليه الدعوى لسماع بيّنة خصمه حتى يحكم له أو عليه ، ولكن إذا كانت المدة التي سيحضر فيها البيّنة لا يتضرر بمثلها المدعى عليه ، أما لو كانت كذلك لم يجز له التوقيف ، وإذا حصلت البيّنة بعد تلك المدة أعذر إلى المدعى عليه ، فإن وصل لسماعها فذاك ، وإلا سمعها الحاكم وعمل بها على ما قدّمنا .

(١) صورة المسألة إذا كان رجل يمر في ملك الغير مدة أو يسبح ماؤه إليه أوله إليه ميزاب أو باب أو نحو ذلك وكان له أثر ظاهر كأثر المرور للسير أو للماء فرام صاحب الملك منه فادعى أنه يستحق ذلك فعليه البيّنة لأن الحقوق لا تثبت باليد .  
شرح الأزهاري ١٣٤/٤ .

وأما قوله : « إلا لمصلحة » فلا يخفى أن المصلحة كل المصلحة هي الجزم بحكم الله وإيصال المظلوم بظلامته ، والأخذ على يد الظالم حتى يخرج مما عليه ، فإذا كان بيد المدعي ما يكون سبباً للحكم له وإنصافه بما يقوله كان التوقيت بمصلحة على كل حال إلا أن يتضرر به كما قدمنا قريباً .

وأما قوله : « فيكفل عَشْرًا في المال وشهراً في النكاح » فتحديد ساقط ، وتقدير باطل لا يرجع إلى رواية ولا دراية ، وما هذا بأول هَذَيَان ، والله المستعان ، وكان الأولى ربط ذلك بنظر الحاكم ، لأن الأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأمكنة والخصومات ومقادير ما تجري فيه .

قوله : « ولا يصادق مدعي الوصاية والإرسال للعين » .

أقول : لا وجه لتخصيص العين ، بل لا يُصادق مطلقاً إلا لبرهان تقوم به الحجة ، لأن أملاك بني آدم لا يجوز فيها تحكيم ظُنُونهم على بعضهم بعضاً ، فإن صادقه بَلَا برهان فقد جَنَى على نفسه وعَرَضَهَا للضمان إذا انكشف عدم مطابقة ذلك التصديق للواقع ، ويرجع على من هي في يده ، أو من تَلَفَتْ عنده ، سواء كان مدعي الوصاية أو الإرسال أو غيرهما ، ولا فرق بين دعوى الوصاية والرسالة وبين دعوى كونه الوارث وحده ، فالكل نمط واحد وجهة متحدة ، والتفريق بينهما خيال مختلّ وتعليل مُعْتَل كالتفريق بين العين والدين ، وسبحان الله ما يفعل الجمود على الرأي المبني على السراب من بناء مسائل الدين على شَفَى جُرْف هَار . نعم إذا حصل التصديق ممن ذلك في يده فقد شهد على نفسه بصدق الدعوى في وصاية ورسالة وميراث وجعل على نفسه حقاً وإليها طريقاً وأخذ بتصديقه في البداية ، ويعمل على ما قدمنا في النهاية .

قوله : « ولا يثبت حق بيد » .

أقول : أقل أحوال ثبوت اليد على الحق أن يكون مفيداً لكون الظاهر مع ثابت اليد ، ثم يُسْتَصْحَب الحال . ولا ينتقل عنها إلا بناقل أرجح منه . كما أن ثبوت اليد على العين

تُوجب استصحاب الحال ، ولا ينتقل عنه إلا بناقل أرجح منه ، ولا يعارض هذا ان الأصل في منافع الأعيان أن تكون تابعة للعين ، فإن هذا الأصل قد عُورض بما هو أرجح منه ، وهو ما أفاده ثبوت اليد من كون الظاهر من ثبوت اليد على الحق هو استحقاق الثابت له ، ويؤيد هذا ما يوجد في الخارج كثيراً من الأعيان التي تتعلق بها حقوق لغير مالكيها .

والحاصل أن مجرد نفس الأصالة أو الظهور إنما يُستفاد بهما كون القول قول المتمسك بهما والبيئة على خصمه لما تقدم من أن المدعي هو من معه أخفى الأمرين ، فإذا عجز عن إيراد الناقل فن نفسه أتى .

### فصل

وَمَتَى كَانَ الْمُدَّعَى فِي يَدٍ أَحَدِهِمَا ، أَوْ مُقَرَّرَ لَهُ ، وَلَمَّا يُحْكَمْ لَهُ بِالْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ فَلِلْمُدَّعِي إِنْ بَيَّنَّ أَوْ حَلَفَ رَدًّا ، أَوْ نَكَلَ خَصْمُهُ ، وَإِلَّا فَلِلْيَدِي الْيَدِ ، فَإِنْ بَيَّنَّا فَلِلْخَارِجِ إِلَّا لِمَانَعٍ <sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَ كُلُّ خَارِجًا اعْتَبِرَ التَّرْجِيحُ مِنْ تَحْقِيقِ وَنَقْلِ وَغَيْرِهِمَا . فَإِنْ لَا قِسْمٌ <sup>(٢)</sup> .

وَمَتَى كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا ، أَوْ مُقَرَّرٌ لَهُمَا ، أَوْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرِ مَعَيَّنٍ فَلَمَنْ بَيَّنَّ أَوْ حَلَفَ أَوْ نَكَلَ صَبَحَهُ دُونَهُ ، فَإِنْ فَعَلَا قُسِمَ مَا فِيهِ التَّنَازُعُ بَيْنَ مُتَنَازِعِيهِ عَلَى الرَّؤُوسِ .

قوله : « فصل : ومتى كان المدعى في يد أحدهما » .

أقول : وجهه أن الحكم المطلق مُسْتَنَدٌ الاستصحاب الناشئ عن ثبوت اليد لمن هو في يده ، أو في يد من هو مُقَرَّرٌ له ، وقد ارتفع هذا الاستصحاب بالبيئة التي أقامها المدعي

(١) صورة ذلك بينا الشارح في مسائل منها إذا ادعى رجل على آخر أنه مملوكه وأقام البيئة على ذلك وأقام المدعي عليه البيئة على أنه حر فإن البيئة بين المدعي عليه . ومنها إذا مات ميت وله ورثة مسلمون وورثة كفار وأقام كل واحد منهم البيئة على أنه مات على ملته فإن البيئة من شهد له بالإسلام تقبل ولو مات في دار الحرب . شرح الأزهار ١٣٦/٤ .

(٢) إن كان الشيء المدعى ليس في أيديهما جميعاً ولا مدعى له سواهما وكان كل واحد من المتداعين خارجاً وأقام كل واحد منهما بيئته أنه له اعتبر الترجيح بين البيتين فإن كانت إحداهما محققة والأخرى غير محققة فالمحققة أولى . وكذا إن كانت إحداهما ناقلة والأخرى غير ناقلة فالناقلة أولى ونحو ذلك فإن لم تكن إحداهما أرجح من الأخرى قسم المدعي بينهما . شرح الأزهار ١٣٦/٤ .

أو يمين الرّد منه أو نكول من هو في يده عن اليمين ، ومعلوم أن اليمين رافعة للاستصحاب لكونها أَرْجَحُ منه بلا خلاف ، وهكذا يمين المدعي رَدّاً ، لأن من هو في يده قد رضي لنفسه بتلك اليمين ، وهكذا نكول من هو في يده عن اليمين لأنه بمنزلة الإقرار كما سيأتي ، وإذا لم يحصل أحد هذه الأمور فهو باق على ملك المحكوم له بالملك المطلق بالاستصحاب الذي يُستفاد منه الظاهر ، ويوجب كون القول قوله .

قوله : « فَإِنْ بَيَّنَّا فَلِلْخَارِجِ » .

أقول : عللوا هذا بأن البينة الخارجة تستند إلى شيء أقوى<sup>(١)</sup> مما تُفَيِّده بينة الداخل فإنها تستند إلى مجرد ثبوت اليد . وهو لا يُفَيِّد إلا الاستصحاب . ولا يخفّاك أن هذا لا يتم إلا على تقدير إن الشهادة الخارجة مُستندة إلى شيء هو أقوى مما يفيد بينة الداخل . وحيثُ قد فليس المرجّح لها مجرد كونها خارجة ، بل المرجح لها قوي مُستند لها ، فإنها لو لو شهدت بمستند مثل مستند بينة الداخل ، أو كانت بينة الداخل بمستند مساوٍ لبينة الخارج غير مجرد الثبوت لم يكن لهذا الترجيح وجه .

وبهذا تعرف أنه لا وجه لجزم المصنف بترجيح بينة الخارج على الإطلاق ، وقد قلل مفسدة هذا الإطلاق قوله : « إلا لما منع » إذا حمل على مثل ما ذكرناه على ما هو مراده . وأقوى من هذه : التعليل الذي عللوا به ما قيل إن الخارج هو المدعي والبينة على المدعي لا على المنكر ، كما ثبت ذلك بالأدلة الصحيحة .

ويجاب عنه بأنه قد ثبت بالأدلة المعمول بها أنها وقعت خصومة لدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأقام كل واحد من الخصمين البينة ، فقسمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما<sup>(٢)</sup> فكانت البينة على المدعي يدل على أنها عليه أصالة ، فإذا جاء خصمه ببينة كانت مقبولة ، وعلى الحاكم الرجوع إلى الترجيح ، فإن تساوت قسّمه بينهما كما قسمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) في الأصل المخطوط : « أقوى » وهو سهو من النسخ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث أبي موسى الأشعري بلفظ : « أن رجلين ادعيا بعضهما على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين قسمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين » أخرجه أبو داود والنسائي . وقال النسائي : هذا



قوله : « فَإِنْ كَانَ كُلٌّ خَارِجًا أَعْتَبِرَ التَّرْجِيحُ » .

أقول : هذا صحيح لعدم وجود مَزِيَّةٍ لأحد الخصمين على الآخر بالنسبة إلى اليد المفيدة للظاهر ، ووجوه الترجيح كثيرة يعرفها من يعرف الموازنة بين الأدلة ، والمعادلة بين وجوه الترجيح ، وهو القاضي المجتهد ، وأما المقلد المسكين فهو عن درك راجح الأمور ومَرْجُوحها في أبعد مسافة ، فإنه لا يفهم نفس الحجة ، فكيف يفهم أن هذه الحجة أرجح من هذه ، وهذا السبب للحكم أقوى من هذا السبب .

وأما قوله : « وَإِلَّا قَسَمَ » فصحيح قد دل عليه ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قسمة ما تنوزع فيه بين متنازعيه عند تعارض البيتين<sup>(١)</sup> .

وأما قوله : « وَمتى كان المدعي في أيديهما » إلخ . فوجهه واضح لاستوائهما بالنسبة إلى اليد فمن يبين كان له ، وإذا لم يكن ثم بينة كان لمن حلف دون خصمه أو نكل خصمه عن اليمين ، فإن بينا أو حلفا أو نكلا قسم بينهما للدليل المتقدم .

## فصل

والقول لمنكر النسب ، وتلف ، المضمون وغيبته ، وأعوّاض المنافع ، والعتق .  
والطلاق لا إلا عيان إلا بعد التصديق على عقد يصح لغير عوض<sup>(٢)</sup> . وَيَمِينُهُ عَلَى الْقَطْعِ<sup>(٣)</sup>

---

خطأ ومحمد بن كثير هذا هو المصحي وهو صدوق إلا أنه كثير الخطأ ، وذكر أنه خولف في إسناده ومثله .  
وقد عقب المنذري على هذا القول فقال : لم يخرج أبو داود من حديث محمد بن كثير وإنما أخرجه بإسناد كلهم ثقات .  
وللمحدثين في سند الحديث وطرقه تعليقات يطول بها المقام . ويراجع : مختصر السنن للمنذري ٢٣٢/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٨/٣١١ .

(١) يرجع إلى حديث أبي موسى السابق .  
(٢) عللوا لذلك أن الظاهر في الأعيان العوض فلو أعطاه ثوبه أو جاريته ثم اختلفا أهو بعوض أم لا . فالظاهر قول مدعي العوض قولاً واحداً إلا أن يختلفا في عوض الأعيان على عقد يصح بغير عوض كالحبة والعتق والنكاح فالقول لمنكر العوض .  
شرح الأزهار ١٤٠/٤ .  
(٣) إذا استخلف منكر النسب وتلف المضمون وغيبته ومنكر العوض في المنافع والعتق والطلاق كانت يمينه على القطع لا على العلم .  
شرح الأزهار ١٤١/٤ .

وَيُحْكَم لِكُلِّ مَنْ ثَابَتِي الْيَدُ الْحُكْمِيَّةُ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ حَيْثُ لَا يَبْنَى ، وَالْعَكْسُ فِي الْبَيْنَتَيْنِ ،  
ثُمَّ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup> ، وَلَنْ فِي يَتَّ غَيْرُهُ بِمَا هُوَ حَامِلُهُ مِمَّا مِثْلُهُ يَحْمِلُهُ .

قوله : « فصل : والقول لمنكر النسب » .

أقول : وجه ذلك أن الأصل عدم ثبوت النسب ، وعدم التَّلف ، وعدم الغيبة ،  
وعدم العِوض في المنفعة ، وكذلك العِوض في العتق والطلاق . وأما الأعيان فلما كان  
الغالب فيها أنه لا يَسْمَحُ بها من هو مالك لها إلا بعوض كان العمل على هذا الغالب هو  
المتوجّه ، لأنه يثبت به الظاهر ، ومن كان معه الظاهر فالقول قوله ، وأما بعد التّصادق  
على عقد يصبح بغير عِوض مال فوجهه أن هذا التّصادق قد ارتفع به ما هو الظاهر ، فوجب  
الرجوع إلى الأصل ، وهو عدم العِوض ، وأما كون يمين المنكر في هذه الأمور على القطع  
فلا وجه لذكره ها هنا لأنه سيأتي بيان ما يكون فيه اليمين على القطع ، وما يكون فيه  
على العلم .

قوله : « وَيُحْكَم لِكُلِّ مَنْ ثَابَتِي الْيَدُ الْحُكْمِيَّةُ » إلخ .

أقول : الحكم بالقرائن القوية قد حكى ابن القيم أنه مجمع عليه <sup>(٢)</sup> ، واستشهد لذلك  
بقضايا منها إقامة الحد بمجرّد الحبْل ، وبمجرد وجود الرائحة في الخمر ، وبما وقع منه  
صلّى الله عليه وآله وسلم من الأمر للزّبير بتعذيب أحد بني الحقيق ليُدلَّ على كَنز حُيَّي بن  
أخطب ، وقد ادّعى ذهابه في النفقات ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : هُوَ أَكْثَرُ مِنْ  
ذَلِكَ ، وَالْعَهْدُ قَرِيبٌ » ومن ذلك قِصَّةُ يوسف حيث استند الحكم إلى قدّ القميص من  
قُبُلِ أَوْ مِنْ دُبُرِ <sup>(٣)</sup> ، وذلك غير هذه الامور [ لا ] من نظائرها .

(١) صورة المسألة أن يتنازع الرجل والمرأة أو ورثتهما في آلة البيت فإنه يحكم للرجل بما يخص الرجال وللمرأة بما يخص النساء  
والعكس في البنتين فإنهما إذا أقاما جميعاً البينة انعكس الحكم فيحكم لكل بما لا يليق به لأن بيته الخارج أولى أما إذا كان يليق  
بهما على سواء أو كانت أيديهما حسية أو لم يكن لهما عليه يد فإنه يقسم بينهما . شرح الأزهار ١٤٢/٤ .

(٢) يرجع في ذلك إلى زاد المعاد في هدى غير العباد لابن قيم الجوزية ١٣٦/٢ ، ١٤٣ .

(٣) قال القرطبي فيما ساقه من تفسير الآية : « كان شريح وإياس بن معاوية يعملان على العلامات في الحكومات . وأصل  
ذلك هذه الآية » . وساق القاسمي تنبيهاً بما قاله ابن القيس : « يحجج بالآية من يرى الحكم بالأمارات والعلامات فيما لا تحضره  
البيئات كاللقطة والسرقة والوديعة ومعاهد الحيطان والمقوف وشبهها » تفسير القرطبي للآية . محاسن التأويل للقاسمي ٣٥٣٣/٩ .

فهذا الحكم لكل من ثابتي اليد الحكمية بما يليق به هو من الحكم بالقرائن ، وأقل الأحوال أن يكون ذلك الشيء الذي يليق بأحدهما دون الآخر يُفيد لمن يليق به ظاهراً ، فيكون القول قوله مع يمينه كما تقدم من أن من معه الظاهر هو المنكر ، ومن معه أخفى الأمرين هو المدعي ، وإذا وجد ما هو أقوى من القرينة التي هي كونه يليق بأحدهما دون الآخر لم يجوز العمل بالقرينة ، ولا التَّعْوِيل عليها ، بل الواجب الرجوع إلى ما ثبت في الشرع أنه يجوز الحكم به من البينة والتبيين والإقرار ونحوهما .

وأما قوله : « والعكس في البيتين » فبني على ما تقدم من ترجيح البينة الخارجة ، وقد قدمنا ما فيه .

وأما قوله : « ثم بينهما » فصواب لأن القسمة بين المتنازعين قد ثبتت بالشرع عند التعارض وعدم إمكان الترجيح .

وأما قوله : « ولمن في بيت غيره بما هو حامله مما مثله يحمله » فوجهه أن القرينة شاهدة له بأن ذلك له ، وأنه دخل به ، وأقل الأحوال أن يكون القول قوله كما قدمنا .

## فصل

واليمين على كُلِّ منكرٍ يُلْزَمُ بإقراره حَقٌّ لَادِمِيٍّ غالباً ، ولو مَشُوباً<sup>(١)</sup> ، أو كَفْأً عن طَلَبٍ ، ولا تَسْقُطُ بِوُجُودِ الْبَيِّنَةِ فِي غَيْرِ الْمَجْلِسِ<sup>(٢)</sup> ، وَيَجِبُ الْحَقُّ بِالنُّكُولِ مُطْلَقاً إِلَّا فِي الْحَدِّ وَالنَّسَبِ . قِيلَ وَمَعَ سُكُوتِهِ يُحْبَسُ حَتَّى يُقَرَّ أَوْ يُنْكِرَ ، وَتُقْبَلُ الْيَمِينُ بَعْدَ النُّكُولِ ، وَالْبَيِّنَةُ بَعْدَهَا مَا لَمْ يُحْكَمْ فِيهَا ، وَمَتَى رُدَّتْ عَلَى الْمُدَّعِي ، أَوْ طُلِبَ تَأْكِيدُ

---

(١) لا يسقط عن المدعي عليه الحق بفعلها إن أقام المدعي البينة بعدها إلا أن يريته من الحق إن حلف بعد الطلب فحلف ، قيل بين ، فأما لو بين المدعي قبل الحلف سمعت بيته . شرح الأزهاري ١٥٥/٤ .

(٢) مشوباً : يعني مشوباً بحق الله كحد القذف . شرح الأزهاري ١٤٤/٤ .

يَبْتِنُّهُ غَيْرَ الْمُحَقَّقَةِ فِي حَقِّهِ الْمُخْضِرِ بِهَا<sup>(١)</sup> وَأَمَكَنْتُ لَزِمْتُ ، وَلَا تُرَدُّ الْمُتَمِّمَةُ وَالْمُؤَكَّدَةُ  
وَالْمُرْدُودَةُ ، وَيَمِينُ التَّهْمَةِ وَالْقَسَامَةِ وَاللَّعَانِ وَالْقَذْفِ .

قوله : « فصل : واليمين على كل منكر يجب بإقراره حق لآدمي » .

أقول : وجهه أن إيصال من له الحق بما يَسْتَحِقُّهُ هو مقصد من مقاصد الشرع ، وباب  
من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلو ادَّعى مدع بدعوى يَلْزِمُ خَصْمُهُ بالإقرار  
لما تَضَمَّنَتْه الدعوى دَفْعَ ما أقربه إلى المدعى له وَعَجَزَ عن البينة ، ولم يُوجب على المدعى  
عليه اليمين كان ذلك منكراً عظيماً وتقريراً لظلم بين ، وإهمالاً لحقوق العباد ، وفتحاً  
لأبواب النظام . وترويحاً لأهل الجسارة بأن يَثْبُوهَا على الأموال ، فلا شك ولا ريب  
أن هذه الشريعة المطهرة بكلِّياتها وجزئياتها قاضية بوجوب هذه اليمين ، وقد جاءت السنة  
في خصوص هذه الخصوصية أن على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين ، فكيف لا تجب  
على المنكر الذي يلزم بإقراره حق لآدمي ما أوجبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من اليمين .

وإذا تقرر هذا فيما هو حق لآدمي فاعلم أن حقوق الله عز وجل لاحقة بها ، لأن  
الزَّجْرَ عنها وكف أيدي المتجرئين على مَعَاصِي الله عن تعدى حدوده هو من أعظم مقاصد  
الشرع ، ومن أكبر أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد قدمنا أن الاحتساب  
في حق بني آدم ثابت فكيف بحقوق الله التي لا يكون المطالب بها إلا قائماً في مقام الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيجب على الحاكم أن يَسْمَعَ دعوى المحتسب فيها ، بل  
يجب على من يقدر على إقامة حدود الله أن يقيمها على من وجبت عليه . وإن لم يحتسب بالدعوى  
محتسب إذا صح موجب الحد بالسبب الشرعي المرضي من بينة أو إقرار فاعرف هذا ،  
فإن اشتراط تَقَدُّمِ الدَّعَاوَى على ما تنتهي إليه الخصومات من إقامة البينة والإقرار لا دليل

(١) لا تسقط اليمين الأصلية بوجود البينة في غير المجلس . شرح الأزهاري ١٤٤/٤ .

(٢) الضمير يعود إلى اليمين : وذلك أنه إذا كانت الدعوى لآدمي في حق المحض فيؤكد بيته بها أي باليمين من المدعي فإن  
هذه اليمين تلزم حيثئذ . شرح الأزهاري ١٤٧/٤ .

عليه ، وإنما هو باعتبار الغالب ، أعني أن أسباب الحكم لا يكون في غالب الحالات إلا بعد إيقاع دَعْوَى من مدع ، وإجابة من مُجِيب لا باعتبار ما هو الشرع الثابت الذي لا شك فيه ولا شبهة ، فإن مجرد وجود السبب المقتضي للحد يكفي ، ويجب على القادر على إقامة حدود الله أن يقيمه على من وجب عليه ، وإذا استبعد ذهنك هذا فانظر أي دعوى وقعت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ماعز والغامدية وإذا كان وجود السبب الشرعي مقتضياً للحد بمجرد ، فكيف لا يكون مُقتضياً للحكم بعد احتساب محتسب بالدعوى .

قوله : « أو كفا عن طلب » .

أقول : وجه هذا أن المدعي لما يبطل الطلب قد ادعى ما يرفع عنه خصومة ويدفع عنه معرة ، فكانت هذه الدعوى من جملة ما يندرج تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم . « عَلَى المدَّعِي البَيِّنَةُ وعلى المنكر اليمين » <sup>(١)</sup> وإن لم يقع مثل هذا في زمن النبوة لكنه قد اندرج تحت مطلق قول الشارع ، ولا بد من تقييد هذا بأن لا يظهر من مدَّعي بطلان الدعوى أنه قاصد للعنت . وتطويل ذيل الخصومة ، وإتعاَب غريمه . فإن ظهر منه ذلك لم تسمع منه هذه الدعوى .

قوله : « ولا يسقط بوجود البينة في غير المجلس » .

أقول : وجه هذا أن اليمين حق للمدعي ، فإن طلبها وجَّز انقطاع الخصومة بفعلها أو النكول عنها كان ذلك له . ولا يجب عليه تركها حتى ينظر : هل ثم بينة أم لا ؟ لكنه إذا اختار اليمين لم يسمع منه البينة من بعد . لأن السبب الشرعي المقتضي للحكم - وهو اليمين - قد وقع ، ووجب الحكم به ، وعلى الحاكم عند أن يسمع طلب المدعي ليمين المنكر أن يُبين له أنه يأتي ببينته إذا كان له بينة قبل يمين خصمه ، وأنه إذا حلف خصمه لم تُقبل البينة بعد ذلك ، وليس هذا من التلقين للخصم ، بل هو مما يلزم الحاكم ، ولهذا يقول صلى الله

(١) تقدم الحديث من قبل ويرجع إليه ص ١٣٩ .

عليه وآله وسلم للمدعي : « ألك بينة »<sup>(١)</sup> كما في صحيح مسلم وغيره . وإنما قلنا إن البينة لا تقبل بعد اليمين لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « شاهدك أو يمينه »<sup>(٢)</sup> وهو في الصحيحين وغيرهما ، فجعل الحكم دائراً على إحدى السببين ، وقد قضى باليمين وحدها ، وسيأتي للمصنف قريباً أنها تقبل البينة بعد اليمين ، وليس على ذلك دليل تقوم به الحجة .

قوله : « ويجب الحق بالنكول » .

أقول : الأسباب التي ورد بها الشرع هي الإقرار أو البينة أو اليمين ، فإذا حصل واحد من هذه على وجه الصّحة فقد وجب به حكم الشرع ، ووجب عنده إلزام الخصم . وأما النكول فهو وإن كان من أقوى القرائن على صدق دعوى المدعي ولكن لما كان الحامل عليه قد يكون الترفع عن اليمين كما يفعله كثير من المتكبرين ، وقد يكون الحامل عليه مزيد الغباوة ممن توجهت عليه اليمين وعدم علمه بأن اليمين واجبة عليه ، وقد يكون الحامل عليه ما يعتقده كثير من العامة أن مجرد الحلف ولو على حق لا يجوز وأنه يأثم الفاعل له ، فلما كان الأمر هكذا لم يكن مجرد النكول سبباً شرعياً للحكم .

فإن قلت : فإذا عجز المدعي عن البينة ، وامتنع خصمه عن اليمين ضاع الحق ، وتترك العمل بما يوجبه الشرع من إيصال كل ذي حق بحقه ، وإنصاف المظلوم من الظالم ؟

قلت : لا يجوز تقرير الممتنع من اليمين على امتناعه ، فإن ذلك يؤدي إلى ضياع الحق كما ذكرت ويوجب ترك حكم الشيء وما يجب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإقامة أحكام الله ، بل يجب على الأئمة وحكام الشرع أن يعرفوا الناكِل بأن اليمين حق واجب عليه وأنه لا يجوز له الامتناع منها . فإن أجاب فذاك ، وإن لم يُجب أنزلوا به بعض ما ينزل بمن لم يقبل الحق ولم يُجب إلى الشرع من الأخذ بيده<sup>(٣)</sup> ، وأطره

(١) تقدم الحديث من قبل ويرجع إليه ص ١٣٩ .

(٢) تقدم الحديث من قبل ويرجع إليه ص ١٣٩ .

(٣) أطره على الحق : عطفه عليه وفي الحديث : حتى تأخذوا على يدي الظالم تأطروه على الحق أطرأ . النهاية :

على الحق أَطْرًا ، ولو بأن يمسّه سوط من العذاب فإن الحق لا يتم إلا بذلك ، والشرع لا يمضي إلا به ، وقد أوجب الله على عباده الحكم بالحق والعدل وكف يد الظالم عن المظلوم ، واستخراج المظلّمة من يد الظالم وردّها إلى المظلوم ، فينبج التوصل إلى ذلك بما يُسوغه الشرع ، وقد قدمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الزبير أن يُعذب اليهودي حتى يقر بالمال الذي لحَيَّي بن أخطب ويدل على موضعه<sup>(١)</sup> .

وإذا تقرر لك هذا عرفت أنه لا حاجة لقول المصنف « إلا في الحد والنسب » .

وأما قوله : « قيل ومع سكوته يحبس حتى يقر أو ينكر » فصحيح ، ووجهه أنه إذا لم يكن للمدعي بينة وصمم خصمه على ترك إجابة الدعوى كان تقريره على ذلك إهمالاً لتنفيذ أحكام الله وسدّاً لباب العدل ، وفتحاً لباب الجور ، وتخليّة بين الظالم والمظلوم ، فحبسه هو أقل ما يستحقه ، ثم إذا لم يؤثر ذلك وجب على القاضي أن ينزل به سوطاً من العقوبة كما قدمنا حتى يقر أو ينكر .

وأما قوله : « ويقبل اليمين بعد النكول » فصحيح ووجهه ظاهر لأنه امتنع من حق يجب عليه ، فإذا أجاب إليه وجب علينا قبوله ، ومجرد تلكّته عن يمين في الابتداء لا يصلح مستنداً للحكم عليه كما قدمنا .

وأما قوله : « والبينة بعدها » فلا وجه له لأن السبب الشرعي قد ثبت باليمين فوجب الحكم به .

وأما قوله : « ما لم يحكم فيهما » فهو باعتبار النكول غير صحيح ، لا باعتبار اليمين فهو صحيح ، بل وإن لم يحكم ، فإنه لا قبول للبينة بعد اليمين أصلاً ، ولهذا يقول صلى الله عليه وآله وسلم : للحضرمي : « ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه . قال : يا رسول الله الرجل قاجر لا يُبالي على ما يَخْلِف ، وليس يتورّع ؟ قال : ليس لك منه .

---

(١) تقدم الكلام على الخبر ص ١٥٤ .

إلا ذلك»<sup>(١)</sup> والحديث في صحيح مسلم وغيره ، وقوله : « ليس لك منه إلا ذلك » يفيد الحصر .

قوله : « ومتى ردت على المدعي » .

أقول : لم يصح شيء في يمين الرد قط . وما روي في ذلك فلا يقوم به حجة ، ولا ينتهض للدلالة على المطلوب ، والأسباب الشرعية لا تثبت إلا بالشرع .

وأما الاستدلال بيمين الرد بقوله سبحانه : « أَوْ تَرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ »<sup>(٢)</sup> فغلط ظاهر فإن معنى الآية غير هذا كما هو مبين في كتب التفسير ، ومع هذا فالجمهور على أنها منسوخة<sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : لا شك أن هذه اليمين لا تجب على المدعي إذا ردها عليه المنكر ، فلا يجوز إلزامه بها ، ولا يكون نكوله عنها نكولاً يثبت به ما ثبت بالنكول ، ولا يحتاج إلى الاستدلال على عدم لزومها بما ورد من التخصيص على الأسباب الشرعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) تقدم الكلام على الخير ص ١٣٩ .

(٢) من سورة المائدة ١٠٨ وتامها : « ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمانهم بعد أيمانهم واتقوا الله واسموا والله لا يهدي القوم الفاسقين » وهي مرتبطة بالآيتين قبلها .

(٣) قد قطع المصنف هنا بهذا الرأي الذي قاله في تفسير الآية ولكن الأمر ليس على إطلاقه . ففي تفسير القرطبي قال : « قيل الضمير في ( يأتوا - يخافوا ) راجع إلى الموصي إليهما وهو الأئمة بمساق الآية . وقيل المراد به الناس أي أخرى أن يحلر الناس الخيانة فيشهدوا بالحق خوف الفضيحة في رد اليمين على المدعي » .

وقال ابن كثير : « يكون الحامل لهم على الإتيان بها على وجهها هو تعظيم الحلف بالله ومراعاة جانبه وإجلاله والخوف من الفضيحة بين الناس إن ردت اليمين على الورقة فيحلفون ويستحقون ما يدعون » إلخ .

وقال الزمخشري : « قرأ الحسن الأولان » ويحتج به من يرى رد اليمين على المدعي » .

وقال القاسمي في محاسن التأويل : « الآية بيان لحكمة شرعية رد اليمين على الورقة معطوف على مقدر ينبيء عنه المقام كأنه قيل : ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها ويخافوا عذاب الآخرة بسبب اليمين الكاذبة أو يخافوا أن ترد اليمين على المدعين بعد أيمانهم فيفتضحوا بظهور الخيانة واليمين الكاذبة ويغرموا فيمتنوا من ذلك » وأما دعوى النسخ فقد ذهب المحققون إلى أنه ليس في سورة المائدة منسوخ . تفسير القرطبي . ابن كثير ١١٤/٢ . الزمخشري ٣٧٠/١ . محاسن التأويل ٢٢٠٠/٦ . ويراجع أيضاً تفسير المنار ١٨٧/٧ .

(٤) تقدم الكلام على الحديث ص ١٣٩ .



وقوله : « على المدَّعي اليِّنة وعلى المنكر اليمين »<sup>(١)</sup> لأن الدليل على من ادَّعى أنها سبب شرعي ، والأصل عدم ذلك ، والثاني لكونها سبباً يكفيه قيامه مقام المنع ، إنما الشأن في شيء آخر غير إلزام من رُدَّت عليه بها . وأن المنكر لما طُلِبَتْ منه اليمين التي عليه شرعاً ، ولا يندفع عنه الحق إلا بفعلها قد رضيَ لنفسه بأن يُحَلِّف المدعي بأن هذا الأمر الذي ادَّعاه ثابت على المنكر وقَبِحَ بذلك ، وزَحِزَحَ اليمين المتوجَّهة عليه بهذا الرد ، فالحكم عليه بهذه اليمين إذا حلفها المدعي ليس لكونها سبباً شرعياً بل لكون المنكر قد رضي بها عوضاً عن اليمين التي عليه .

قلت : هذا صحيح من هذه الحيثية وللإنسان أن يلزم نفسه ما شاء بما شاء ، فإن فإن حلفها المدعي لزم المنكر ما أفاده ، وإن أبى أن يحلف فلا إكراه له ، ولا يكون تركه لفعلها حجة عليه مبطله لدعواه ، فاعرف هذا وتأمله فإنه نفيس .

قوله : « أو طلب تأكيد بينته غير المحققة » إلخ .

أقول : ليس على هذه اليمين إثارة من علم بل الواجب النظر في البيئة التي أقامها المدعي ، فإن كانت شهادة مفيدة قد صَحَّت للحاكم وجب عليه الحكم بها ، ولا يكون طلب المدعي عليه لها موجباً للتوقف في الحكم ، ولا يحل للحاكم أن يسمع منه ذلك ، وأما إذا كانت البيئة غير صالحة لاستناد الحكم إليها بوجه من الوجوه فعلى المدعي أن يأتي بيئته صحيحة معمولاً بها ، فإن نهض بذلك فذاك ، وإن عجز عنه فليس له إلا يمين المنكر لأن الشهادة التي أقامها قد تبين أنها ليست سبباً شرعياً للحكم .

فإن قلت : إذا عرف الحاكم من طلب الطالب ليمين التأكيد أنه يعلم أن في شهادته خللاً ، وإن كانت في الظاهر صحيحة صالحة للسببية للحكم فكأنه يقول : أنا لا أنكر عدالة الشهود ولا أدعي أنهم تعمَّدوا الكذب ، ولكني أدعي أن في شهادتهم عِلَّةٌ توجب ردّها والمدعي يعلم بذلك ؟

(١) تقدم الكلام على الحديث ص ١٣٩ .

قلت : إذا كان الأمر هكذا لم يحلّ للحاكم أن يجزم بالحكم حتى يبحث عن تلك العلة التي يدعيها المنكر ، ويطلبه ببيانها ، فإن تَعَذَّرَ البيان من جهته فهو بهذه الدعوى قد صار مدعياً ، والمنكر لعلمه بخلل في الشهادة قد صار منكراً ، فلا يبعد اندراجهما بذلك تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « عَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ » (١) فيكون إيجابها على المدعي ثابتاً من هذه الحيثية لا من حيثية كونها مؤكدة .

قوله : « ولا ترد المتمة » .

أقول : أعلم أن القضاء بشاهد واحد ويمين المدعي لما كانت الشهادة فيه غير كاملة . وكانت اليمين غير يمين المنكر التي يجب بها الحق اختلّف أهل العلم في جواز القضاء بذلك . فالمانع يحتج بأن الأسباب الشرعية هي الإقرار أو الشهادة الكاملة أو اليمين من المنكر ، وهذه - أعني شهادة الشاهد الواحد مع يمين المدعي - ليست واحداً من هذه الأسباب .

ويُجَابُ عليهم بأن الأحاديث الواردة في القضاء بالشاهد واليمين قد جاوزت عشرين (٢) حديثاً ، ومنها الصحيح ومنها الحسن ، ومنها ما هو دون ذلك ، وهذا العدد قد صار المروي عن مثله مَعْدُوداً في الأحاديث المتواترة ، والحجة الشرعية تقوم بما هو دون ذلك فكيف بمثله . فتقرر به أن الشاهد الواحد مع يمين المدعي سبب شرعي للحكم ، ولم يأت من أبى ذلك بشيء يُعْتَدَ به .

ولو قدرنا ورود صيغة تدل على انحصار الأسباب الشرعية في الإقرار والشهادة واليمين لكانت هذه الأحاديث المتواترة مُخَصَّصة لذلك المفهوم الذي أفاده الحصر . وهذا ظاهر لا يخفى . وقد تعرض المصنف هنا لعدم رد هذه اليمين التي يقال لها المتمة ، ووجهه أنها لا تثم السببية للحكم إلا بمجموع الشاهد واليمين ، وإلا لم يكن سبباً أصلاً .

(١) يرجع إلى الحديث ص ١٣٩ .

(٢) من هذه الأحاديث حديث ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد » وقد أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وقال الشافعي : هذا الحديث ثابت لا يردّه أحد من أهل العلم لو لم يكن فيه غيره مع أن غيره مما يشده . وقد ذكر ابن الجوزي عدد من روي حكمه عليه الصلاة والسلام بشاهد ويمين فزاد على عشرين صحابياً .  
يرجع إلى أحاديث الباب في : المتفتي بشرح نيل الأوطار ٢٩٢/٨ . مختصر السنن للمنذري ٢٢٥/٥ .

وأما قوله والمؤكد فوجهه أن العلم بصحة الشهادة أو عدم صحتها هو لا يكون إلا من جهة المدعي لا من جهة المنكر فلا وجه لردّها عليه ، وهكذا يمين التهمة لأن المدعي ليس على يقين من دعواه ، ولذا سميت يمين التهمة ، فكيف تُردّ على من لم يكن عنده علم بالحقيقة ، وهكذا يمين القسامة ، لأن القسامة هي مجرد تهمة ، وأما يمين اللعان فلا يكون لعاناً ويتحقق مفهومه إلا بالحلف من كل منهما لا من أحدهما ، فلا يتحقق كونه لعاناً ولا تثبت أحكامه ، وأما ردّ يمين القذف ، فلا يتعلق به فائدة ، لأن المدعي إذا قبل الرد وحلف لم يثبت بذلك ما هو مقصود دعوى القذف ، وهو الحد وقد قدمنا في أصل رد مطلق اليمين ما يغني عن التنصيص على هذه الأفراد ، فارجع إليه .

### فصل

والتحليف إنما هو بالله ، ويؤكد بوصف صحيح يتميز به عند الحالف ، ولا تكرار إلا لطلب تغليظ ، أو تعدد حق ، أو مستحق عليه<sup>(١)</sup> ، أو مستحق<sup>(٢)</sup> غالباً على القطع من المدعي مطلقاً ومن المنكر إلا على فعل غيره فعلى العلم ، وفي المشتري ونحوه تردّد<sup>(٣)</sup> ، ولا يلزم تعليلها إلا بمحلّ النزاع ، وهي حقّ للمدعي فينتظر طلبه ، ويصح الإبراء منها ، ولا يسقط به الحق<sup>(٤)</sup> ، ولا يفعلها إن بين بعدها إلا أن يبرئه إن حلف فحلف . قيل يبين<sup>(٥)</sup> ، أو على أن يحلف فحلف أو قبل ، ولله الرجوع إن أبى ، ولا يحلف

(١) إذا تعدد المستحق عليه فإن اليمين تعدد بحسب تعددهم ، ومثال ذلك أن يدعي رجل على جماعة أنهم قتلوا أباه أو غصبوا ثوبه ونحو ذلك فإنه يستحق على كل واحد منهم يميناً وإن كان المدعي فيه شيئاً واحداً . شرح الأزهاري ١٥٢/٤

(٢) إذا تعدد المستحق فإن اليمين تعدد بحسب تعددهم نحو أن يكون المستحق للشيء المدعي جماعة فإنه يجب لكل واحد منهم يمين . لكن إذا ادعى كل واحد منهم مقدار حقه فقط فلكل واحد منهم يمين مطلقاً واحترز بقوله « غالباً » من أن يدعي أحد الورثة وشركاء المفاوضة لهم جميعاً فإن الواجب لهم يمين واحدة على المشهور في المذهب . شرح الأزهاري ١٥٢/٤ .

(٣) تكون اليمين على القطع من المدعي مطلقاً وهي المردودة والتممة والمؤكد وكذلك تكون من المدعي عليه وهو المنكر إلا على فعل غيره فعل العلم . وتردد أهل المذهب في المشتري ونحوه ومثال ذلك أن يشتري رجل شيئاً أو يتهب قاذى عليه أنه كان في يد البائع غصباً أو نحو ذلك . شرح الأزهاري ١٥٣/٤ .

(٤) الإبراء من اليمين لا يسقط به الحق .

(٥) لا يسقط عن المدعي عليه الحق يفعلها إن أقام المدعي البينة بعدها إلا أن يبرئه من الحق إن حلف بعد الطلب فحلف . قيل يبين ، فأما لو بين المدعي قبل الحلف سمحت يمينه . شرح الأزهاري ١٥٥/٤ .

مُنْكَرُ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يُضَمَّنْ وَلَوْ صَحَّ كِتْمَانُهُ ، وَلَا مُنْكَرُ الرَّيْقَةِ مَا فِيهَا وَتَحْلِفُ الرَّيْقَةُ  
وَالْمَرِيضُ فِي دَارِهَا .

قوله : « فصل : والتحليف إنما هو بالله » .

أقول : اليمين التي هي سببٌ من أسباب الحكم هي اليمين الشرعية لا ينصرف إلى  
غيرها أصلاً . فمن ادَّعى أنه يجوز إلزام المنكر بغير هذه اليمين فعليه الدليل . وهو لا يجد  
دليلاً على ذلك ، هذا على تقدير أنه لم يرد الأمر بالحلف بالله وحده والنهي عن الحلف  
بغيره ، كما هو ثابت في الأحاديث الصحيحة الكثيرة<sup>(١)</sup> ، فمن زعم أنه يجوز للمدعي  
أن يحلف المنكر بغير الله من طلاق أو عتاق أو نحوه فقد أوجب على الحالف ما لم يُوجبه  
الله عليه . وأثبت السببية للحكم بما لم يثبت به الشرع . وذلك هو من التقول على الله بما لم  
يقُل .

وأما قوله : « ويؤيد بوصف صحيح » إلخ فظاهر كلامه هذا أن ذلك على جهة  
اللزوم ، ولا وجه له ، ولا دليل عليه ، بل اليمين الشرعية تحصل بالإقسام بالله عز وجل ،  
أو بصفة من صفاته على الانفراد ، ولا يجب على مَنْ تجب عليه اليمين إلا هذا ، وقد أخرج  
ابن ماجه بإسناد رجال ثقات من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
« مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصِدْقَ . وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرِضْ . وَمَنْ لَمْ يَرْضَ [ بِاللَّهِ ] فَلَيْسَ مِنَ  
اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> .

وأما ما وردَ من تحليفه صلى الله عليه وآله وسلم لرجل فقال له : « احلف بالله الذي لا  
إله إلا هو ما له عندي شيء »<sup>(٣)</sup> كما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بإسناد رجاله

(١) يرجع في ذلك إلى حديث ابن عمر المتفق عليه بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال : إن  
الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وفي الباب أحاديث . الصحيح بشرح الفتح ٥٣٠/١١ .  
المتنقى بشرح نيل الأوطار ٢٣٤/٨ .

(٢) الزيادة بالرجوع إلى لفظ الحديث في سنن ابن ماجه . قال في الزوائد : رجال إسناده ثقات . سنن ابن ماجه ٦٧٩/١ .

(٣) لفظ الخبر عند أبي داود : « ماله عنك شيء » وأخرجه النسائي أيضاً . قال المنذري : في إسناده عطاء بن السائب وفيه  
مقال وقد أخرج له البخاري حديثاً مقروناً . مختصر السنن للمنذري ٢٣٤/٥ . المتنقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٣/٨ .

ثقات وكذلك ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في تحليفه لليهود : « أَذْكُرُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي نَجَّاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ، وَأَقْطَعَكُمْ الْبَحْرَ ، وَظَلَّلَ عَلَيْكُمْ الْغَمَامَ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى » <sup>(١)</sup> الحديث أخرجه أبو داود ، فغاية ما في ذلك أنه يجوز للإمام التغليظ ببعض الأوصاف إذا رأى في ذلك صلاحاً ، وليس هذا محل النزاع بل محل النزاع وجوب التأكيد بالوصف .

قوله : « ولا تكرار إلا لطلب تغليظ » .

أقول : قد عرفت أنك أن اليمين الشرعية تحصيل بالحلف بالله عز وجل ، فإذا فعل ذلك فقد فعل ما يجب عليه قبول ما يطلبه من له اليمين من التكرار ، ولا فرق بين أن يكون الحق الذي ادعاه المدعي واحداً أو متعدداً . نعم إذا كان الحق لجماعة كان لكل واحد منهم أن يحلف من عليه الحق يميناً مستقلة ، وهكذا إذا كان الحق على جماعة كان على كل واحد منهم يمين مستقلة ، ولكن ليس هذا من التكرار في شيء .

قوله : « ويكون على القطع » إلخ .

أقول : إن كان المحلوف عليه مما يمكن الحالف أن يقطع به جاز تحليفه على ذلك ، ومن هذا القبيل أن يحلف على أنه ما قتل أو غصب أو ما قال بكذا ، وهكذا اليمين على أنه ملكه تلقاه من مورثه أو اشتراه من بائعه ، ونحو ذلك ، وأما إذا كان لا سبيل إلى القطع وذلك بأن يحلف المنكر على نفي ملك المدعي فإنه لا سبيل إلى القطع في مثل هذا لجواز أن يكون تملكه في الأصل ، وأنه خرج عنه بما لا يصلح للنقل ، وخفى ذلك على المدعي عليه ، فها هنا لا يحلف إلا على العلم ولا طريق إلى القطع ، وأما ما كان فعلاً لغيره فلا سبيل إلى القطع على كل حال ، ولا يجب عليه أن يحلف إلا على العلم إذا تعلّق بذلك فائدة ، فأعرف هذا فإن جعل اليمين على القطع تارة وعلى العلم تارة لا بد من تقييده بما ذكرناه ، وإلا كان الإلزام به ظلماً ، والحلف به غير مطابق للواقع ، فيكون اليمين غموساً يشترك في إثمها

(١) قال المنذري تعليقاً على الخبر : هذا مرسل . مختصر السنن للمنذري ٢٣٦/٥ .

الحالف والقاضي الذي ألزمه بها من غير فرق بين مدع ومنكر ومشتري ووارث .

وأما قوله : « ولا يلزم تعليقها إلا بمحل النزاع » فصحيح إذ ليس على مَنْ عليه اليمين - وهو المنكر - إلا أن يحلف على نفي ما يدعيه المدعي ، فإن طلب منه زيادة على هذا النفي المطلق لم يجب عليه ذلك .

قوله : « وهي حق للمدعي فينتظر طلبه » .

أقول : هذا صحيح لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل اليمين على المنكر ، فإذا لم يكن للمدعي بينة انقضى حقه بيمين المنكر . وكانت من هذه الحيثية حقاً له ، لكن إذا حصل منه التراخي عن طلبها قاصداً لعدم نفاذ الحكم عليه واستمرار سبب الخصومة كان للمنكر أن يطلب من الحاكم إراحته من الخصومة بقبض خصمه لليمين التي أوجبها عليه الشرع ، ثم يحكم له ببراءته من الدعوى بيمينه .

وأما قوله : « ويصح الإبراء منها » فوجهه أنها إذا كانت حقاً للمدعي كان مخيراً بين استيفائها أو إسقاطها وهو معنى الإبراء .

وأما قوله : « ولا يسقط الحق » - يعني بالإبراء من اليمين - فوجهه أن الإبراء منها لا يكون له حكم فعلها حتى يقال ليس له إلا ذلك ، ولا يقبل منه البينة لأنه لم يحلف .

وأما قوله : « ولا يفعلها » فلا وجه له بل قد انقطع الطلب بفعلها وذهبت الخصومة ، ولا يُقبل بغيرها بينة كما قدمنا تحقيق ذلك ، فلا وجه لقوله : « إلا أن يُبرئه إن حلف فحلف » إلخ وإنما هو مبني على أن البينة تقبل بعد اليمين كما يذهب إليه المصنف وموافقه . قوله : « ولا يحلف منكر الشهادة » .

أقول : وجهه قول الله سبحانه : « وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ »<sup>(١)</sup> فإذا أنكر الشهادة فإن كان صادقاً في إنكاره فليس عليه زيادة على ذلك وهو مُحسن بالشهادة ، وما على

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

المحسنين من سبيل وإن كان كاذباً فقد حَقَّ عليه ما قاله الله عز وجل : « وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَاِنَّهٗ آثِمٌ قَلْبُهُ »<sup>(١)</sup> وكفى له بذلك عقوبة .

وأما قوله : « وَلَا يُضْمَنُ وَلَوْ صَحَّ كَتْمَانِهِ » فوجهه أنه غير الغاصب لذلك المسلك أو المستهلك له ، فلم يتوجَّه عليه ضمان ، وإنما يتوجَّه على المباشر ، ومالُ هذا الشاهد مَعْصُومٌ بِعِصْمَةِ الْإِسْلَامِ ، فلا يحل الأخذ بشيء منه إلا بما ينقل عن هذه العصمة .

وأما كونه لا يضمن منكر الوثيقة ما فيها فوجهه ظاهر لأنه لم يكن بمجرد إنكارها غاصباً لما اشتملت عليه ، ولا مباشراً لإتلافه .

وأما كونها تُحلف الرِّفِعة والمريض في دارهما فينبغي أن يقال إنه يحلف كل منكر في داره إذا طلب ذلك سواء كان ربيعاً أو وَضِيعاً ، لأن اليمين الواجبة عليه ليس عليه إلا إيقاعها ، ولا يجب عليه أن يخرج من منزله إلى منزل المدعي أو منزل الحاكم ، بل المدعي هو الذي يأتي لاستيفائها

---

(١) « سورة البقرة : ٢٨٣ » .





# كتاب الإقرار



## فصل

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ لَمْ يُعْلَمْ هَزْلُهُ ، وَلَا كَذِبُهُ عَقْلًا ، أَوْ شَرْعًا فِي حَقِّ يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي الْحَالِ ، وَيَصِحُّ مِنَ الْآخَرِ غَالِبًا ، وَمِنَ الْوَكِيلِ فِيمَا وَلِيَهُ إِلَّا الْقِصَاصَ وَنَحْوَهُ ، وَدَعَوَاهُ غَيْرُ إِقْرَارٍ لِلْأُضْلِ<sup>(١)</sup> .

قوله : « فصل : إنما يصح من مكلف » .

أقول : أما اشتراط كونه مكلفاً فوجهه أن الصبي والمجنون ممنوعان من التصرف بما لهما بالعوض ومحجوران عن ذلك ، فكيف يصح إقرارهما بإخراج شيء من مالهما لغير عوض ، وأما كونه مختاراً فوجهه أن إقرار المكره لا حكم له لحديث : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> وهو حديث صالح للاحتجاج به ولا سيما بعد تأييده بقوله عز وجل : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » إلى آخر الآية<sup>(٣)</sup> . وما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله عز وجل قال : « قد فعلت » كما تقدمنا<sup>(٤)</sup> .

وأما كونه لم يعلم هزله فوجهه أن ذلك ليس بإقرار إنما هو لقصد آخر ، وأما إذا لم يعلم هزله كان مؤاخذاً بإقراره ، ودعوى كونه هازلاً خلاف الظاهر . وهكذا إذا علم كذبه لأن الإقرار الذي يلزم به الحق هو ما كان مطابقاً للخارج ، وإذا لم يكن مطاباً له فليس هو الإقرار الذي تجب به الحقوق .

وأما كونه في حق يتعلق به فوجهه أن الحق الذي أقر به لو كان متعلقاً بغيره كان ذلك إقراراً على الغير وهو باطل .

(١) بيان ذلك فيما لو ادعى وكيل لموكله شيئاً لم يكن ذلك إقراراً لموكله . فعل هذا لو صار إلى الوكيل لم يبرئه مسلمة الله ترحم الأرحام ١٦٠/٤

(٢) يرجع إلى الحديث في الجزء الثاني ص ١٢٤ .

(٣) « سورة البقرة : ٢٨٦ » .

(٤) صحيح مسلم وقد تقدم الحديث ص ١١

وأما كونه يصح الإقرار من الأخرس فوجهه أنه يمكنه أن يشير إشارة يفهم عندها مراده وذلك هو معنى الإقرار لأن اللفظ لا يشترط في هذا الباب كما يشترط في غيره ، ويصح أن يكون الإقرار في الزنا والقذف بالإشارة كما هو الحق من أن الإشارة المفهمة تكفي فيهما ولا وجه لاشتراط تكرار الإقرار في الزنا على أنه لو كان ذلك شرط لكان تكرير الإشارة المفهمة بمنزلة تكرير الإقرار .

قوله : « ومن الوكيل فيما وليه » .

أقول : لا وجه لهذا فإن التوكيل في الأصل إنما هو لمطالبة الخصم أو لدفاعته ، ولا يدخل للإقرار على الموكل في هذا بل هو إضرار به لم يأذن له ولا جعله إليه ، فإن وكله وكالة مفوضة فهذا التفويض إنما ينصرف إلى ما ينفعه لا إلى ما يضره ، نعم إذا وكله بأن ينشيء الإقرار عنه أو يخبر به كان هذا التوكيل مقتضياً لصحة إقرار الوكيل ، ولا مانع من ذلك ولا وجه لاستثناء القصاص ونحوه ، بل يصح إقرار الوكيل بالإقرار بكل حق من مال أو قصاص أو حد إذا قد وجد المقتضى لصحة الإقرار والنفي المانع من صحته . وأما كون دعوى الوكيل غير إقرار للأصل فظاهر لأنه إنما ادعاه تعبيراً عن الموكل وخصومة من جهته ، فلا يلزم تسليمه إلى الموكل إذا صار إليه .

## فصل

وَلَا يَصِحُّ مِنْ مَّأْذُونٍ إِلَّا فِيمَا أُذِنَ فِيهِ ، وَلَوْ أَقَرَّ بِإِتْلَافٍ <sup>(١)</sup> ، وَمَخْجُورٍ إِلَّا لِبَعْدِ رَفْعِهِ <sup>(٢)</sup> ، وَعَبْدٍ إِلَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ ابْتِدَاءً أَوْ لِنِكَارِ سَيِّدِهِ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ يَضُرُّهُ كَالْقَطْعِ لَا الْمَالِ عِنْدَ « م » <sup>(٤)</sup> وَلَا مِنَ الْوَصِيِّ وَنَحْوِهِ إِلَّا بِأَنَّهُ قَبْضَ أَوْ بَاعَ .

(١) لو أقر المأذون بإتلاف مال لزمه .

(٢) لا يصح الإقرار من المحجور عليه حال الحجر إنما يؤخذ بالإقرار بعد فك الحجر . شرح الأزهاري ١٦١/٤ .

(٣) لا يصح الإقرار من عبد إلا فيما يتعلق بدمته ابتداءً كالنكاح الفاسد أو أن يقر بما يتعلق بدمته لأجل إنكار سيده نحو أن يقر بجنايات على مال أو على بدن مما يوجب الأرض فينكر سيده إقراره فإنه يتعلق بدمته ويطلب به إذا عتق . ولو لم ينكره سيده لزمه تسليمه أو فداءه . شرح الأزهاري ١٦١/٤ .

(٤) إذا أقر العبد بشيء يضره كأن يقر بسرقة توجب القطع فإنه يلزمه القطع ولا يلزمه المال عنه . شرح الأزهاري ١٦١/٤ .

قوله : « فصل : ولا يصح من مأذون إلا فيما أُذن فيه » .

أقول : لما أُذن له مالكة أو وليه بالتصرف في شيء من المال فكأنه التزم بما يقع منه مما فيه نقص عليه بالإقرار أو الخسر . كما رضي بما يحصل من جهته من الفوائد فمن هذه الحيثية كان إقراره صحيحاً ولو أقرّ باتلاف ، وأما المحجور فهو بالخبر قد صار مكفوّفاً عن التصرف فيما فيه نفع ، فضلاً عن إخراج جزء من المال بالإقرار ، فلا يصح منه الإقرار ما دام محجوراً ، وهكذا العبد لا يصح إقراره إلا بما لا ضرر فيه على سيده ، لأنه لم يأذن له بذلك ، فإن أقر بما يلزمه ولم يوافق السيد على ذلك فهو قد أقر بما لا ضرر فيه على السيد ، فيكون إقراره صحيحاً يطالب به العبد إذا عتق ، هذا حيث لم يثبت ذلك عليه إلا بإقراره ، أما لو ثبت عليه برهان غير الإقرار لم يحتج إلى موافقة السيد ، بل يكون له حكم الأموال التي تلزم الممالك مع الفرق بين ما هو لازم عن جنابة أو عن معاملة .

والحاصل أن ما لزم العبد بغير إذن سيده فهو متعلق بالعبد يطالب به إذا عتق ولو كان ذلك مما يجب فيه القصاص فإنه لا يُقام عليه إلا إذا عتق إلا أن يثبت عليه برهان غير الإقرار كان على السيد تسليمه لاستيفاء القصاص ، أو تسليم الدية كما سيأتي في الجنایات إن شاء الله تعالى ، وهكذا ، الإقرار من الوصي والولي لأنه إقرار بمال الغير ، وليس ذلك إليهما إلا إذا أقر بما توجه الوصاية من التصرفات كان ذلك مقبولاً ، لأنهما مأذونان من جهة الشرع بذلك .

## فصل

وَلَا يَصِحُّ لِمُعَيَّنٍ إِلَّا لِمُصَادَقَتِهِ<sup>(١)</sup> وَلَوْ بَعْدَ التَّكْذِيبِ مَا لَمْ يُصَدَّقْ ، وَيُعْتَبَرُ فِي النَّسَبِ وَالسَّبَبِ التَّصَادُقُ أَيْضاً ، كَسُكُوتِ الْمُقَرَّبِ حَيْثُ عَلِمَ ، وَلَهُ الْإِنْكَارُ<sup>(٢)</sup> وَعَدَمُ الْوَاسِطَةِ<sup>(٣)</sup> .

(١) المصادقة : يقصد بها التصديق وقد فسرهما الشوكاني بعد بقوله : المراد من المصادقة القبول وعدم الرد .

(٢) إنما يكون السكوت تصديقاً حيث علم به وعلم أن له الإنكار فإن سكت جاهلاً بأن له نفيه كان له نفيه إذا علم به ولم يطل الزمان . شرح الأزهار ١٦٣/٤ .

(٣) يشترط في الإقرار بالنسب والسبب عدم الوسطة بين المقر والمقر به فلا يصح الإقرار إلا بولد أو والد فلا يصح بأخ ولا بائن عم وفي السبب لا يصح إلا بالمولى دون مولى المولى . شرح الأزهار ١٦٣/٤ .

وإِلَّا شَارَكَهُ الْمَقْرُوفُ فِي الْإِرْثِ لَا النَّسَبَ ، وَيَصِحُّ بِالْمَلُوقِ ، وَمِنْ الْمَرْأَةِ قَبْلَ الزَّوْاجَةِ وَحَالَهَا وَبَعْدَهَا مَا لَمْ يَسْتَلْزِمَ لِحُوقِ الزَّوْجِ <sup>(١)</sup> . وَمِنْ الزَّوْجِ وَلَا يَلْحَقُهَا إِنْ أَنْكَرَتْ . وَلَا يَصِحُّ مِنَ السَّيِّئِ فِي الرَّحَامَاتِ وَالْبَيِّنَةِ عَلَى مُدَّعِي تَوَلِيحٍ <sup>(٢)</sup> الْمَقْرَبَةِ .

قوله : « فصل : ولا يصح لمعين إلا بمصادقته » .

أقول : وجه هذا ظاهر ، فإنه لا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْإِنْسَانِ إِلَّا مَا يَقْبَلُهُ ، ويرضى به . ولا يصح إلزامه بتملك شيء وهو ينفي ملكه ، والمراد من المصادقة القبول وعدم الرد ، ولو كان التصديق بعد التكذيب ، لأنه قد يكذبه ثم يظهر له بعد ذلك أن الإقرار صحيح . فلا اعتبار بما ينتهي إليه الحال ، أما لو كان المقر قد صادق في هذا التكذيب كان مبطلاً لإقراره السابق ، فلا يؤاخذ به ، وهذا ظاهر لا يخفى ، فقد صار بالتكذيب أولاً . وتصديقه للمكذب ثانياً في حكم من لم يقع منه إقرار ، فلا وجه لمصيره لبيت المال بل يبقى في يده .

قوله : « وفي النسب والسبب التصديق » إلخ .

أقول : الإقرار هو أقوى الأسباب في ثبوت الحقوق والحدود والأنساب والأسباب . فإذا وقع على وجه الصحة كان معمولاً به إذا كان من جميع من له دخل في ذلك النسب أو السبب ، ولا ينافي هذا ما صح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ <sup>(٣)</sup> » فَإِنْ

(١) يصح من الرجل أن يقر بالملوق ويثبت نسبه كما يصح من المرأة بالولد قبل الزواج وحاله وبعده لأنه يلحق بها ولو من زنا ما لم يستلزم الإقرار به لحوق الزوج بأن يحتمل كونه منه فأما إذا لم يحتمل كأن تزوج ثم تقر به من بعد مدة قريبة لا يتأني كونه من الزوج في مثلها صح الإقرار . شرح الأزهار ١٦٥/٤ .

(٢) معنى التوليع هنا الإدخال لمن يمنع من الإرث يريد بذلك منع ورثته كالإبن من المال أو إدخال تقيض كالأخ عليهم وبيان ذلك أنه إذا ادعى ورثة المقر أنه إنما أقر بالنسب لمن أقر به في حال المرض أو في غيره توليها فعليهم البيعة فإن أقاموها سمعت وبطل الإقرار . شرح الأزهار وحاشيته ١٦٦/٤ .

(٣) حديث « الولد للفراش » مروي من طريق بضعة وعشرين نفساً من الصحابة . والاختلاف الذي أشار إليه المصنف والذي وقع سبباً للحديث ورد في حديث عائشة عند الجماعة إلا الترمذي بلفظ : « اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سعد : يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه . وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراش أبي . فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه . فرأى شبهاً بيناً بعتبة . فقال : هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللماهر الحجر . واحتجني منه يا سودة بنت زمعة . قال : فلم ير سودة قط » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣١٣/٦ .

هذا الحكم إنما هو مع الاختلاف كما شهد لذلك سبب الحديث ، وأما مع الاتفاق وحصول الإقرار فلا رجوع إلى الفراش لأنه قد وجد ما هو أقوى منه ، ولا شك أن السكوت من المقربة تقرير لمضمون الإقرار فهو تصديق ، ولا وجه للفرق بين الإقرار بالمال والإقرار بالنسب والسبب بل مجرد القبول ولو بالسكوت يكفي في الجميع .

قوله : « وعدم الوساطة » إلخ .

أقول : لم يظهر لهذا الاشتراط وجه ، بل إذا كان الإقرار والتصادق بشيء لا يضر بالغير ولا يوجب إلزامه بما لا يلزمه فهو صحيح ثابت لا وجه لرده ، ولا مقتضى لعدم قبوله ، فيثبت النسب والإرث بذلك ، ويكفي في الأمرين جميعاً ، ومن ادعى أن ثم مانعاً مقبولاً فعليه البيان .

قوله : « ويصح بالعلوق » .

أقول : وجهه أنه أقر بما يوجب الفراش ، ويقتضيه حكم الشرع ، فكان إقراراً صحيحاً شرعياً لا يقبل منه بعد ذلك ما يخالفه ، وهكذا إقرار المرأة بالولد صحيح . فإن أضافته إلى أب معين فلا بد من مصادقته لها ، فإن خالفها كان الواجب الرجوع إلى ما يقتضيه حكم الفراش . وهذه المسائل ظاهرة واضحة مأخوذة من كليات الشريعة وجزئياتها .

قوله : « ولا يصح من السبي في الرحامات » .

أقول : وجه هذا أنه يتضمن الإضرار بالسيد إما بتحرير ما هو حلال قبل الإقرار . أو بتقديم غيره في الميراث عليه ، وقد عرفت أن الإقرار لا يصح بما فيه إضرار بالغير بوجه من الوجوه وإنما يصح بما هو خاص بالمقر لا يتعداه إلى غيره كما تقدم تقريره . أما لو كان ذلك الإقرار لا يضر بالسيد لا في الحال ولا في الاستقبال فهو صحيح ، وله حكمه في الأمور التي يوجبها النسب ، ولا يلحق ضرراً بالغير ، فإذا أقر المملوك بما

يُوجب تحريم النكاح بينه وبين من أقرَّ به بسبب القرابة المُقتَضِيَّة لذلك كان هذا الإقرار صحيحاً ولا وجه لرده .

قوله : « والبيئة على مدعي توليخ المقربة » .

أقول : وجهه أن الظاهر صحة الإقرار ، فدعوى التوليخ خلاف الظاهر ، فيكلف مدعيه البيئة المفيدة لكونه واقعاً توليخاً ، وهذا إذا لم يظهر من القرائن القويَّة أنه لقصد التوليخ ، فإن ظهر ذلك كان الظاهر مع المدَّعي ، وعلى المقر أن ينهض لما يُصحِّح إقراره ، وإلا كان المعمول به هو ما اقتضته القرائن القويَّة ، وقد قدمنا أن العمل بالقرائن القويَّة مع عدم ما هو أقوى منها مُجمع عليه .

## فصل

وَيُشْتَرَطُ فِي النِّكَاحِ تَصَادُقُهُمَا ، وَارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ ، قِيلَ وَتَصْدِيقُ الْوَلِيِّ ، وَذَاتُ الزَّوْجِ يُوقِفُ حَتَّى تَبِينَ ، وَلَا حَقَّ لَهَا قَبْلَهُ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup> . وَتَرِثُ الْخَارِجَ ، وَبَرِثُهَا الدَّخْلَ ، وَيَصِحُّ بِمَاضٍ ، فَيَسْتَصْحَبُ<sup>(٢)</sup> وَلَا يُقَرَّرَانِ عَلَى بَاطِلٍ ، وَفِي الْفَاسِدِ خِلَافٌ<sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : وَيُشْتَرَطُ فِي النِّكَاحِ تَصَادُقُهُمَا وَارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ » .

أقول : ارتِفَاعُ الْمَوَانِعِ شَرْطٌ فِي كُلِّ الْإِقْرَارَاتِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ النَّسَبِ وَالْمَالِ وَالسَّبَبِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِقْرَارُ غَيْرَ مُعَارِضٍ بِمَنْعٍ يَمْنَعُ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ ، كَمَا هُوَ

---

(١) إذا أقرت ذات الزوج بالزوجة لأجنبي وصدقها الرجل الأجنبي فإنه يوقف إقرارها حتى تبين من الزوج الذي هي تحته وما لم تبين من الأول فإنه لاحق لها قبله منهما لا نفقة ولا سكنة . أما الخارج فلأنها كالناشئة عنه وأما الداخل فلأنها مقررة أنه لا يجب لها عليه شيء . شرح الأزهار ١٦٨/٤ .

(٢) صورة المسألة أن تدعي امرأة زوجية رجل مات فأقر الورثة أنها كانت زوجته من قبل والآن لا نعلم بقاء النكاح إلى حال الموت فإنه لا يصح إنكارهم بل تثبت الزوجية لإقرارهم بها في الماضي فيستصحبه الحال ويبقى حكم الزوجية إذ الأصل بقاءه . شرح الأزهار ١٦٩/٤ .

(٣) صورة البطلان أن يقرأ أنه بغير ولي وشهود والفاقد أن يقرأ أنه بغير ولي أو بغير شهود . شرح الأزهار ١٦٩/٤ .



شرط كل مُقتض كائناً ما كان أن يتجرّد عن المانع الذي يصلح للمانعِيَّة . فلا وجه لتخصيص هذه الصورة بهذا الشرط ، ولا يصح إقرار كل واحد من الزوجين إلا بما لا ضَرَر فيه على الآخر ، وإلا كان العمل على اليَسَنَةِ والحكم ، وبهذا تعرف ما هو الوجه فيما ذكره المصنف بعد هذا ، وما ذكره من صحة الإقرار بِنِكَاح ماضٍ ، وأنه يُستَصحب فيه الحال . فوجهه أن الاستصحاب يقتضي عَدَم ارتفاعه ، فلا يَرْتفع إلا بما يصلح للنقل عن الاستصحاب وأما كونهما لا يَقَرَّان على باطل فظاهر ، وأما الفاسد فقد عَرَّفناك غير مرة أنه لا واسطة بين الصحيح والباطل ، فإن كان باطلاً فله حُكْمه ، وإن كان صحيحاً فله حُكْمه .

### فصل

وَمَنْ أَقَرَّ بِوَارِثٍ لَهُ ، أَوْ ابْنٍ عَمٍّ وَرَثَهُ إِلَّا مَعَ أَشْهَرِ مِنْهُ ، فَالْتَلِثْ فَمَا دُونَ إِنْ اسْتَحَقَّهُ لَوْ صَحَّ نَسَبُهُ<sup>(١)</sup> ، وَبِأَحَدٍ عَيْبِيهِ فَمَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ عَتَقُوا وَسَعَوْا لِلْوَرَثَةِ حَسَبَ الْحَالِ ، وَبُتَّ لَهُمْ نَسَبٌ وَاحِدٌ وَمِيرَاثُهُ وَنَصِيبُهُ مِنْ مَالِ السَّعَايَةِ ، وَبِدَيْنٍ عَلَى مُوَرِّثِهِ لَزِمَتْ حِصَّتُهُ فِي حِصَّتِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَبِمَا لَيْسَ فِي يَدِهِ سَلَّمَهُ مَتَى صَارَ إِلَيْهِ يَارِثٌ أَوْ غَيْرُهُ ، وَلَا يُلْزَمُهُ اسْتِفْدَاءُ ، وَيَتَشَّى ضَمَانُهُ<sup>(٣)</sup> ، وَلِزَيْدٍ ثُمَّ قَالَ : بَلْ لِعَمْرٍو سَلَّمَ لَزِيدَ الْعَيْنِ وَلِعَمْرٍو قِيمَتَهَا « م » إِلَّا مَعَ الْحَكَمِ لَزَيْدٍ<sup>(٤)</sup> .

قوله : « فصل : ومن أقر بوارث له أو ابن عم » .

أقول : هذا إقرار صحيح لأنه أقرَّ بما لا يَضُرُّ بالغير فيستحق ميراثه .

- 
- (١) التلث فما دون يستحقه المقر به وصية لا ميراثاً وإنما يستحق التلث فما دون إن استحقه لو صح نسيبه فأما لو كان يستحق السدس لو صح نسيبه لم يأخذسواه وكذا ما دونه فإن كان يستحق أكثر من التلث لو صح نسيبه لم يعط إلا التلث . شرح الأزهاري ١٧٠/٤
- (٢) إذا أقر بعض الورثة بدَيْنٍ على مورثه وأنكر سائر الورثة لزمته حصته من الدين في حصته في الإرث . شرح الأزهاري ١٧٣/٤
- (٣) إذا أقر إنسان بما ليس في يده سلم ذلك الشيء متى صار في يده يارث أو غيره لكنه لا يلزمه الاستفداء لما أقر به أما إذا أخذ هذا الشيء ممن هو في يده غصباً فأتلفه فإنه يتثنى الضمان بمعنى أنه يلزمه قيمتان قيمة لمن كان في يده لأن الظاهر أنه له وقيمة لمن أقر له به لأجل إقراره . شرح الأزهاري ١٧٣/٤
- (٤) إذا قال الرجل لعبد في يده : هذا العبد لزيد . ثم قال : لا بل لعمر . فعليه أن يسلم العبد لزيد . ويسلم لعمر وقيمه . وقال « م » المؤيد بالله أحمد بن الحسين إلا أن يسلمه مع الحكم لزيد فلا تلزمه القيمة لعمر . المصدر السابق .

وأما قوله : « إلا مع أشهر منه فالتثنت فما دون » فلا وجه له ، لأن إقراره فيه إضرار بهذا الذي نسبّه أشهر ، فلا يُقبل ولا يصحّ ، ولا يستحقّ شيئاً ، وليس هذا من باب الوصية حتى يقال إنه يعطي ذلك من باب الوصية لأن هذا الإقرار الباطل ليس هو وصية بل هو إقرار بنسب ، أو بثبوت ميراث وأين هذا من الوصية .

قوله : « وبأحد عبيده فمات قبل التّعين عتقوا » إلخ .

أقول : قد قرّرنا فيما سبق أن القرعة قد عمل بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن : منها حديث الستة الأعبد<sup>(١)</sup> ، ومنها الجماعة الذين ادّعوا ابن الأمة أنّه ابن لكل واحد منهم<sup>(٢)</sup> . ومنها مع تعارض البيّتين<sup>(٣)</sup> . فأفاد ذلك أنها حكم شرعي عند عروض اللبس وعدم الاهتداء إلى حقيقة الحال ، وقد أوضحنا الكلام في هذا في كتاب العتق وفي كتاب النكاح ، وإذا عرفت هذا كان المتعين في هذا الإقرار بأحد العبيد إذا تعدّر التّعين هو الإقراع بينهم ، فمن خرجت قرعته كان هو المستحق لما تضمنه الإقرار بلا سرّاية إلى غيره ، ولا سعاية . ومن لم يسعه ما صحّ عن الشارع فهو المضيق على نفسه .

قوله : « وبدين على مورثه لزمه حصته في حصته » .

أقول : هذا صحيح لأنه أقر بشيء يعود ضرره عليه إن كان هو الوارث وحده ، فيجب عليه تسليم ما أقر به من التركة ، وإن كان معه وارث آخر لم يلزم ذلك الآخر شيء ، وعلى المقر حصته من الدين من حصته من التركة ، وهكذا من أقر بشيء في يده أنه مملوك لغير من هو مالك له في الظاهر ، فإن هذا الإقرار لا يصح في الحال لأنه إضرار بالغير ،

(١) يرجع إلى حديث أبي زيد الأنصاري عند أحمد وأبي داود ، وحديث عمران بن حصين عند الجماعة إلا البخاري ولفظ حديث أبي زيد عند أحمد : « أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتق اثنين وأرق أربعة . المتفق بشرح نيل الأوطار ٤٨/٦ .

(٢) المرجع في ذلك حديث زيد بن أرقم قال : « أتى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وهو باليمن في ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فسأل اثنين فقال : أقران لهذا بالولد ؟ قال : لا . ثم سأل اثنين : أقران لهذا بالولد ؟ قال : لا . فجعل كلما سأل اثنين أقران لهذا بالولد قال : لا . فأقرع بينهم فألحق الولد بالذي أصابته القرعة وجعل عليه ثلثي الدية . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه » الحديث رواه الخمسة إلا الترمذي . المتفق بشرح نيل الأوطار ٣١٦/٦ .

(٣) المتفق بشرح نيل الأوطار ٣١١/٨ .

ومتى صار إلى هذا المقرّ ودخل في ملكه وجب عليه تسليمه إلى من أقرّ له به بموجب إقراره السابق ، سواء كان حال الإقرار في يده أو لم يكن في يده ، فإنّ مجرد الإقرار يكفي ، ويُوجب التسليم ، إذ لا مزيد تأثير لثبوت اليد ، وهكذا من أقر بأن هذا الشيء لزيد ، ثم أقر إقراراً آخر بأنه لعمره فقد صار إقراره الأول لازماً له ، فيجب عليه تسليمه لمن أقر له به ، ولا حكم لإقراره الآخر لأنه رجوع عن الإقرار ، وهو لا يصح ، وهو أيضاً إضرار بمن أقر له أولاً ، وذلك مانع من صحّة الإقرار ، ولا يجب عليه تسليم شيء إلى من أقر له آخراً لأنه إقرار باطل كما عرفت ، ولا يحرم بالإقرار الباطل شيء ، ولا يثبت له حكم .

### فصل

وَعَلَيَّ وَنَحْوَهُ لِلْقِصَاصِ وَالِدِّينَ ، وَعِنْدِي وَنَحْوَهُ لِلْقَذْفِ وَالْعَيْنِ ، وَلَيْسَ لِي عَلَيْهِ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْجِرَاحَةِ إِسْقَاطٌ لِلْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ إِلَّا لِلْأَرْضِ<sup>(١)</sup> ، وما دَخَلَ فِي الْبَيْعِ تَبَعاً دَخَلَ فِيهِ وَلَا يَدْخُلُ الظَّرْفُ فِي الْمَظْرُوفِ إِلَّا لِعُرْفٍ<sup>(٢)</sup> ، وَيَجِبُ الْحَقُّ بِالْإِقْرَارِ بِفِرْعٍ ثُبُوتُهُ أَوْ طَلَبِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا<sup>(٣)</sup> ، وَالْيَدُ فِي : نَحْوِ هَذَا لِي رَدُّهُ فَلَانٌ لِلرَّادِّ<sup>(٤)</sup> ، وَتَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ بِمَا فِي الدَّارِ وَنَحْوِهَا خَالِيَةٌ يُبْطِلُهَا « غَالِباً »<sup>(٥)</sup> لَا بِوَقْتٍ أَوْ عِيَوضٍ مُعَيَّنٍ فَيَتَقَيَّدُ .

(١) بيان هذه المسائل إذا قال علي لفلان كلنا ونحوه كقولي أوفى ذمتي كان هذا اللفظ موضوعاً للقصاص والدين فإذا أقر بهما قبل كلامه ولا يقبل إن أقر بقلف أو عين . وإن قال : عندي له ونحوه كعني له أوفى بيّني كان هذا اللفظ موضوعاً للقذف والعين . وإذا قال لخصمه : ليس لي عليه حق يتعلق بالجراحة فليس بإبراء عن الدم جملة وإنما هو إسقاط للقصاص فيما دون النفس لأنه قال يتعلق بالجراحة وكان إسقاطاً للقصاص لا إسقاطاً للأرض . شرح الأزهاري ١٧٤/٤ .

(٢) صورة المسألة فيما لو قال عندي لفلان ثوب في منديل كان ذلك إقراراً بالثوب لا بالمنديل إلا لعرف .

شرح الأزهاري ١٧٥/٤ .

(٣) مثال هذه المسألة أن يدعي رجل على رجل ديناً فيقول : قد قضيتك أو يدعي على امرأة أنها زوجته فتقول قد طلقني . فإن اعترفه بالقضاء اعترف بالدين واعترفها بالطلاق إقرار بالزوجية وعليها البيعة بالطلاق . وكذلك طلب فرع الثبوت يكون إلزاماً بالحق كأن يدعي على رجل ديناً فيطلب منه التأجيل أو نحو ذلك بأن يقول أعطني سرج دابتي هذه فيقول نعم فإن قوله نعم يكون إقراراً لأن نعم مقرر لما سبقها . شرح الأزهاري ١٧٦/٤ .

(٤) بيان ذلك فيما إذا قال رجل هذا الشيء لي رده فلان علي كان ذلك إقراراً بثبوت اليد للراد . شرح الأزهاري ١٧٧/٤ .

(٥) احتراز بقوله غالباً من صورة ذكرت في بعض كتب المذهب وهي إذا قال : له علي مائة درهم إن مت فإن المائة تلزمه مات أم عاش . شرح الأزهاري ١٧٨/٤ .

قوله : « فصل : وَعَلَيَّ أَوْ نَحْوَهُ لِلْقِصَاصِ وَالِدِينِ » إلخ .

أقول : اعلم أن الإقرارات يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى الْأَعْرَافِ الْغَالِبَةِ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ لِلْمُقِرِّ فِي مُحَاوَرَاتِهِ كُلِّهَا ، والخروج عن ذلك نادر ، والنادر لا يجوز الحمل عليه ، ولا الحكم به لأنه خِلَافٌ مَا هُوَ الظاهر المتبادر . وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا نَظَرَتْ فِي عُرْفِ الْمُقِرِّ وَأَهْلِ مَحَلِّهِ إِنْ كَانَ لَهُمْ عُرْفٌ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ كَانَ الْعَمَلُ عَلَى ذَلِكَ سَوَاءً كَانَ مَا هُوَ عُرْفٌ لَهُمْ مُوَافِقًا لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَوْ مُخَالَفًا لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ عُرْفٌ ، أَوْ كَانَ الْعُرْفُ مُخْتَلِفًا وَلَا غَالِبَ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى عُرْفِ الشَّرْعِ إِنْ وُجِدَ ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ كَانَ الْعَمَلُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ لُغَةُ الْعَرَبِ إِنْ كَانَ الْمُقِرُّ عَرَبِيًّا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَرَبِيٍّ كَانَ الْعَمَلُ [ عَلَى ] مَا تَقْتَضِيهِ لُغَتُهُ .

وبهذا تعرف أنه لا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ الصُّورِ ، لِأَنَّا لَوْ فَرضْنَا أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرَهَا هِيَ الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةُ أَوْ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةُ لَمْ يَجْزُ حَمْلُ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ عُرْفُ بَلَدِهِ عَلَيْهَا لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا يَقْتَضِيهِ عُرْفُهُ وَعُرْفُ أَهْلِ بَلَدِهِ ، فَحَمْلُ إِقْرَارِهِ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ ظُلْمٌ لَهُ أَوْ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ ، أَوْ ظَلَمَ لَهُمَا .

قوله : « وما دخل في المبيع تبعاً دخل فيه » .

أقول : وجه هذا ظاهر لأن الإقرار بالعين يَسْتَلْزِمُ الإقرار بما لا بُدَّ لَهَا مِنْهُ فِي عُرْفِ الْمُقِرِّ فَلَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَدْخُلُ الظَّرْفُ فِي الْمَظْرُوفِ فَقَدْ أَصَابَ بِتَقْيِيدِهِ بِقَوْلِهِ : « إِلَّا لِعُرْفٍ » وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُقَيَّدَ مَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ بِهَذَا .

قوله : « ويجب الحق بالإقرار بفرع ثبوته » إلخ ، .

أقول : وَجْهُ هَذَا أَنَّ الإقرار بما هُوَ فَرَعٌ لِثَبُوتِ الشَّيْءِ إِقْرَارٌ بِثَبُوتِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَمَنْ قَالَ قَدْ قَضَيْتُكَ مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ مِنَ الدِّينِ ، أَوْ قَالَ لِمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا بِعُيُنِ مَنْ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَهُوَ بِهَذِهِ الدَّعْوَى وَهَذَا الطَّلَبِ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ لِلْمُدَّعِي ، فَيَجِبُ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِثَبُوتِ مَا أَقَرَّ بِثَبُوتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِمَا يَنْقُلُ عَنْ هَذَا الْاسْتِصْحَابِ ، وَهَذَا

مَسْلُكٌ شَرْعِيٌّ لَا يُمْكِنُ الْحُكْمُ بِالْعَدْلِ إِلَّا بِإِعْمَالِهِ لَا بِإِهْمَالِهِ ، فَإِنْ ذَلِكَ جَوْرٌ وَظَلَمٌ ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : « وَهَذَا لِي رَدُّهُ » فَإِنْ الْإِقْرَارُ لِفُلَانٍ بِأَنَّهُ رَدَّهُ إِلَيْهِ إِقْرَارٌ بِفِرْعٍ ثُبُوتِ يَدِ فُلَانٍ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ فَيُسْتَصْحَبُ الْحَالُ فِي ثُبُوتِ يَدِهِ حَتَّى يَنْقُلَ عَنْهَا نَاقِلٌ صَحِيحٌ .

قوله : « وَتَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ بِمَا فِي الدَّارِ وَنَحْوِهَا خَالِيَةٌ يُبْطَلُ » .

أقول : لَا وَجْهَ لِإِبْطَالِ الْإِقْرَارِ الْمُقَيَّدِ شَرْطِ مُسْتَقْبَلٍ ، فَإِنْ لَزُومُ الشَّيْءِ فِي زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ قَدْ يَكُونُ لِسَبَبِ حُلُولِ أَجَلٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مُقَيَّدَةٍ بِذَلِكَ أَوْ عِدَّةٍ مُحَالَةٍ عَلَى وَقْتٍ مُسْتَقْبَلٍ ، وَالْاحْتِمَالَاتُ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرَةٌ ، وَجَعَلَ الْاسْتِقْبَالَ مَانِعاً هُوَ مَجْرَدُ دَعْوَى لَمْ يَنْتَهِضْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ ، وَأَمَّا بُطْلَانُ الْإِقْرَارِ بِمَا فِي الدَّارِ مَعَ انْكَشَافِهَا خَالِيَةً فَهَذَا إِقْرَارٌ بَاطِلٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْإِقْرَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْإِقْرَارِ ، وَإِلْزَامُ الْمُقَرَّرِ بِشَيْءٍ وَالْحَالُ هَكَذَا الْإِلْزَامُ لَهُ بِمَا لَا يَلْزَمُهُ شَرْعاً وَلَا عَقْلاً .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَا لَوْ قَتَّ أَوْ عَوَّضَ مَعَيَّنَ فَيَقْيِدُ » فَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ لَمَّا قَدَّمْنَا فِي الشَّرْطِ ، وَهَكَذَا مَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ عَلَيْهِ مُقَيِّداً لَهُ بِأَنَّهُ مِنْ قِيَمَةٍ كَذَا فَإِنْ هَذَا الْقَيْدُ قَدْ وَجِبَ حَمْلُ إِقْرَارِهِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِبَعْضِ كَلَامِهِ دُونَ بَعْضٍ ، وَأَمَّا مَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ الْإِقْرَارَ بِالشَّيْءِ قَدْ لَزِمَ وَقَوْلُهُ إِنَّهُ مِنْ قِيَمَةٍ كَذَا دَعْوَى فَهَذَا جُمُودٌ وَظَلَمٌ لِلْمَقَرَّرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ شَرْعاً وَلَا عَقْلاً .

## فصل

وَيَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ جِنْساً وَقَدَرًا ، فَيُفَسَّرُ وَيُحْلَفُ وَلَوْ قَسْرًا ، وَيُصَدَّقُ وَارِثُهُ <sup>(١)</sup> ، فَإِنْ قَالَ : مَالٌ كَثِيرٌ أَوْ نَحْوُهُ فَهُوَ لِنَصَابٍ جِنْسٍ فُسِّرَ بِهِ لَا دُونَهُ <sup>(٢)</sup> ، وَغَنَمٌ كَثِيرَةٌ .

(١) إِذَا مَاتَ الْمُقَرَّرُ بِالْمَجْهُولِ فَإِنَّهُ يَصَدَّقُ وَارِثُهُ فِي تَفْسِيرِهِ . شرح الأزهاري ١٨٠/٤ .

(٢) إِذَا قَالَ الْمُقَرَّرُ عَلَيَّ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ أَوْ نَحْوَهُ كَمُظْلِمٍ أَوْ خَطِيرٍ فَهُوَ اسْمٌ لِنَصَابٍ جِنْسٍ مَا يَثْبُتُ فِي النِّمَةِ وَلَا يَقْبَلُ

تَفْسِيرُهُ بِدُونَ النَّصَابِ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يَفْسَرُ بِهِ . شرح الأزهاري ١٨٠/٤ .

وَنَحْوُهَا لِعَشْرَ ، وَالْجَمْعُ لِثَلَاثَةِ ، وَكَذَا دِرْهَمٌ وَأَخَوَاتُهُ لِدِرْهَمٍ<sup>(١)</sup> ، وَشَيْءٌ أَوْ عَشْرَةٌ لِمَا فَسَّرَ وَإِلَّا فَهُمَا مِنْ أَدْنَى مَالٍ ، وَلِي وَلِزَيْدٍ بَيْنَهُمَا ، وَأَرْبَاعاً لَهُ ثَلَاثَةٌ ، وَمِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ لِسَمَانِيَةٍ ، وَدِرْهَمٌ بَلْ دِرْهَمَانٍ لِلدَّرْهَمَيْنِ ، لَا مُدَّانَ فَلِثَلَاثَةٍ<sup>(٢)</sup> . وَيَكْفِي تَفْسِيرَ الْمُسْتَشْنَى مِنَ الْجِنْسِ مُتَصِلاً غَيْرَ مُسْتَفْرَقٍ . وَالْعَطْفُ الْمُشَارُ لَهُ لِلأَوَّلِ فِي الثَّبُوتِ فِي الذِّمَّةِ أَوْ فِي الْعَدَدِ<sup>(٣)</sup> ، وَيُصْرَفُ فِي الْفُقَرَاءِ مَا جُهِلَ أَوْ الْوَارِثُ مُسْتَحَقُّهُ<sup>(٤)</sup> .

قوله : « فصل : ويصح بالمجهول جنساً » إلخ .

أقول : وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ بِإِقْرَارِهِ شَيْءٌ مَجْهُولُ الْجِنْسِ أَوْ النَّوعِ فُتِبَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ ذَلِكَ فَإِنْ فَسَّرَهُ بِشَيْءٍ فَذَاكَ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ تَفْسِيرُهُ لَمُوتٍ أَوْ نَحْوِهِ فَالْوَاجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَعْرَافِ الْغَالِبَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فَالرَّجُوعُ إِلَيْهَا مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً وَجَبَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ إِنْ وُجِدَ . وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَعَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ كَمَا قَدَّمْنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ قَرِيباً ، فَهَذِهِ الصُّورُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ إِنْ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهَا أَعْرَافٌ غَالِبَةٌ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ أَوْ بَلَدِهِ فَذَلِكَ لَا يُلْزِمُ غَيْرَهُ بَلْ كُلُّ مُقَرَّرٍ مُخَاطَبٌ بِالْغَالِبِ مِنْ عُرْفِ قَوْمِهِ ، مَحْمُولٌ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا مَدْلُولَاتٌ لَغَوِيَّةٌ فَذَلِكَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ إِلَّا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : « وَلِزَيْدٍ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ » ، وَقَوْلُهُ : « وَدِرْهَمٌ بَلْ دِرْهَمَانٍ لِلدَّرْهَمَيْنِ » وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا مَعَانٍ شَرْعِيَّةٌ فَمَنْعُوه ، وَالْوَاجِبُ حَمْلُ مَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ عَلَى اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ عَرَفَ .

(١) صورة ذلك فيما إذا قال : علي له كذا كذا درهماً أو كذا وكذا درهماً كان إقراره متناولاً للدرهم ولا يصح تفسيره بدونه . شرح الأزهاري ١٨١/٤ .

(٢) إذا قال : علي لفلان درهم بل علي له درهمان فإنما يلزمه التسليم للدرهمين ولا يلزمه الدرهم الأول إلا أن يعين أما إذا قال : علي له درهم بل مدان فإنه يلزمه الدرهم والمدان وهذا هو مقصود صاحب المتن بقوله فثلاثة . شرح الأزهاري ١٨٢/٤ .

(٣) مثال ذلك بالنسبة للمعطوف المفسر للمعطوف عليه أن يقول : علي له مائة ودينار ومثال الاشتراك في العدد أن يقول : عندي له مائة وثلاثة أثواب . شرح الأزهاري ١٨٣/٤ .

(٤) صورة المسألة فيما إذا قال لشيء في يده إنه لغيره أو إنه عارية في يده ثم جهل من هو له أو مات قبل أن يبين وجهل الورثة من هو له فإن ذلك الشيء يصرف في الفقراء . شرح الأزهاري ١٨٣/٤ .

فالحاصل أنه إذا لم يكن ثمَّ عُرِفَ فإن كان المقرَّ يعرف المدلولات اللغوية كان إقراره مَحْمُولاً عليها ، وإن كان لا يعرفها فهو مع عَدَمِ العُرْفِ والشرع كمن أَقَرَّ بشيء مَجْهُول فَيُحْمَلُ إلى أَقَلِّ مَا يَصْدُقُ به في لغة العرب ، والرجوع إلى لغة العرب في هذه الصورة اقْتَضَتْهُ الضَّرورة لوجود مطلق الإقرار ، وتعلّق الحق بالمقرِّ للمُقَرَّر له ، وهذا الذي ذكرناه يُغْنِيكَ عن الكلام على كل صورة من الصور التي ذكرها المصنف في هذا الفصل .

وأما قوله : « وَيُصْرَفُ فِي الْفُقَرَاءِ مَا جَهِلَ أَوْ الْوَارِثُ مُسْتَحِقُّهُ » فوجهه أنه لم يَبْقَ مع الجهل طريق إلى تَبَيَّنِ مُسْتَحِقِّهِ فكان الصَّرْفُ في الفقراء مَخْلُصاً من المظلمة بحسب الإمكان ، وكان الأولي أن يكون مَصْرُفُهُ المصالح كما في سائر الأموال المِلْتَبَسَةِ .

## فصل

وَلَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَّا فِي حَقِّهِ لِلَّهِ يَسْقُطُ بِالشَّبْهِهَةِ<sup>(١)</sup> أَوْ مَا صُودِقَ فِيهِ « غَالِباً »<sup>(٢)</sup> ومنه<sup>(٣)</sup> نحو سَقَّتُ أَوْ قَتَلْتُ أَوْ غَضَبْتُ أَنَا وَفُلَانٌ بَقْرَةَ فُلَانٍ وَنَحْوَهُ ، لَا أَكَلْتُ أَنَا وَهُوَ وَنَحْوَهُ .

قوله : « فصل : ولا يصح الرجوع عنه » .

أقول : وَجْهٌ هذا أنه قد لَزِمَهُ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، فَرجوعه عن الإقرار رجوع باطل يستلزم إبطال حقّ على من أقر له به ، وذلك ظلم والظلم حرام مخالف للعدل الذي أمر الله عباده بالحكم به .

(١) مثال ما يسقط بالشبهة الإقرار بالزنا والسرقة وشرب الخمر وهو بخلاف ما إذا كان حقاً لله تعالى ولا يسقط بالشبهة كالوقف والزكاة والحرية الأصلية فإنه لا يصح الرجوع عنه . شرح الأزهار ١٨٤/٤ .

(٢) احتراز بقوله « غالباً » من أربع صور فإنه لا يصح الرجوع فيها وإن تم التصديق على إقراره وهي الطلاق البائن والثلاث والرضاع والعتاق . شرح الأزهار ١٨٤/٤ .

(٣) قوله : « ومنه » أي من الرجوع الذي لا يصح .

وأما قوله : «إلا في حق الله» إلخ فلا بد من أن يكون رجوعه مُحتملاً للصّدق حتى يكون شبهة له ، وإلا كان مِنْ دَفْع ما قَدْ تكلّم به لسانه وأقرّ به على نفسه بما لا يَصِحّ للدّفْع ، وليست الشبهة التي أُمِرنا بדרء الحدود عندها إلا ما كانت مُوجبة لِلاشْتِبَاه ، مُوقعة في بعض اللّبس ، وإلا كان ذلك من إهمال الحدود التي ورد الوعيد الشديد على من لم يقمها .

وأما قوله : «أَوْ مَا صُودِقَ فِيهِ» فَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي صَادَقَهُ عَلَى الرَّجُوعِ هُوَ مَنْ لَهُ فِي الْإِقْرَارِ نَفْعٌ أَوْ دَفْعٌ فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلَا حَكْمَ لَهُذِهِ الْمَصَادِقَةُ ، وَيُؤْخَذُ الْمَقْرَرُ بِإِقْرَارِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِمَا فَرَّقَ بِهِ الْمُصَنِّفُ بَيْنَ قَوْلِ الْمَقْرَرِ سَقْتُ أَوْ قَتَلْتُ أَوْ غَضَبْتُ أَنَا وَفُلَانٌ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : أَكَلْتُ أَنَا وَهُوَ وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّ الْجَمِيعَ إِقْرَارٌ عَلَى النَّفْسِ ، وَلَا حَكْمَ لِقَوْلِهِ «وَفُلَانٌ» فِي الْفَرْقِ ، وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ رِوَايَةً وَلَا دِرَايَةً .



# كتاب الشهادات



## فصل

يُعتَبَرُ فِي الزَّنا وإِقْرَارِهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ أَصُولٌ ، وَفِي حَقِّ اللَّهِ وَلَوْ مَشُوبًا ، وَالْقِصَاصُ رَجُلَانِ أَصْلَانِ « غَالِبًا » (١) ، وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِعَوْرَاتِ النِّسَاءِ عَدْلَةٌ ، وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ وَيَمِينُ الْمُدْعَى (٢) .

قوله : « فصل : ويعتبر في الزنا وإقراره أربعة رجال أصول » .

أقول : أما على الفِعل فهو نصّ القرآن وإجماع السلف والخلف ، وأما الشهادة على الإقرار فسيأتي لنا في الحدود إن شاء الله أنه يكفي للإقرار مرّة واحدة ، فلا وجه للإيجاب أربعة شهود على الإقرار ، وإنما يتوجه ذلك لو كان الإقرار أربع مرات كما هو اختيار المصنف ومن معه . وأما اشتراط كونهم رجالاً أصولاً فوجهه الاحتياط والتحري في الحدود لما يستلزمه من الإضرار بالأبدان ، ولما ثبت فيها من أنها تُدْرَأُ بالشبهات ، ولكن هذه العلة قاصرة على إفادة المطلوب .

والحاصل أنه لم يدل دليل على هذا الاشتراط ، ولا على اشتراط كون الشهادة في حق الله وفي القصاص من الرجال الأصول ، وظاهر القرآن أن الرجل والمرأتين يقومون مقام الرجلين في كل شيء ، فمِن ادعى التخصيص فعليه البرهان ، ولا يصلح لذلك ما رواه ابن أبي شيبة من قول الزهري : « إنها مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخليفين بعده أن لا تُقبل شهادة النساء في الحدود » (٣) لأنه مع كونه مُرسلاً في إسناده ضَعْفٌ ، فلا يصلح أن يكون شبهة في الحدود فضلاً عن القصاص ، وسيأتي في فصل الادعاء ما فيه زيادة فائدة إن شاء الله .

(١) متى كانت الشهادة في حق الله كحد الشارب ولو مشوباً بحق آدمي كحد القاذف والسارق وكذلك القصاص فإنه يعتبر فيه رجلان أصلان ولا يقبل فيه شهادة النساء ولا القروع غالباً ، واحترز بقوله غالباً من الرضاع وتلث الطلاق والوقف . شرح الأزهار ١٨٦/٤ .

(٢) المراد : أو شاهد ويمين المدعي .

(٣) الخبر أخرجه مالك عن الزهري قال : « مضت السنة أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق . أما الخبر الذي أخرجه ابن أبي شيبة ففيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف . نيل الأوطار على المتن ٣٦/٧ .

الموطأ بنسح «زرقاد» ٩٠ .

قوله : « وفيما يتعلق بعورات النساء عدلة » .

أقول : هذا إخبار لا شهادة ، وخبر العدل أو العدالة مقبولة فيما ورد قبوله فيه ، وأما كونه يصلح مُستنداً للحكم ففيه نظر لأن الله سبحانه شرع لنا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، ومما يقوّي قبول خبر العدل أو العدالة فيما يترتب عليه عمل يتعلق بالغير ما ثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود وقال : « حتى كتبتُ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كُتِبَته وأقرأته كُتِبَهم إذا كتَبُوا إِلَيْهِ »<sup>(١)</sup> ، ولكن هنا خصومة حتى يكون مثل هذا دليلاً على قبول الواحد فيها ، ولهذا قال الكرمانى : « لا نزاع لأحد أنه يكفي ترجمان واحد عند الإخبار ، وأنه لا بد من اثنين عند الشهادة »<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن المنذر : « القياس يقتضي اشتراط العددين في الأحكام لأن كل شيء غاب عن الحاكم لا يُقبل فيه إلا البيّنة الكاملة ، والواحد ليس بيّنة كاملة حتى يُضم إليه كمال النصاب ، غير أن الحديث إذا صح سقط النظر ، وفي الاكتفاء يزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها »<sup>(٣)</sup> انتهى .

وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكف يزيد بن ثابت في خصومة بل في الإخبار

---

(١) الحديث أخرجه البخاري معلقاً ووصله مطولاً في التاريخ الكبير من طريق إسماعيل بن أبي أويس . وأخرجه أبو داود والترمذي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد وقال الترمذي : حسن صحيح . وله طرق أخرى . ولفظ البخاري في الكبير : « أتى بي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة فأعجب بي . فقيل له : هذا غلام من بني النجار قد قرأ ما أنزل الله عليك بضع عشرة سورة فاستقرأني فقرأت وقال : تعلم لي كتاب يهود فإني ما آمن يهود على كتابي فتعلمته في نصف شهر حتى كتبت له إلى اليهود وأقرأته إذا كتبوا إليه » . الصحيح بشرح الفتح ١٨٥/١٣ . التاريخ الكبير ٣٨٠/٣ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩١/٨ .

(٢) كلام الكرمانى هذا من بين ما نقله ابن حجر في الفتح في شهادة الترجمان .

إذ أن البخاري عقب على خبر زيد بن ثابت السابق بقوله : « وقال بعض الناس : لا بد للحاكم من مترجمين » .

وأوضح ذلك ابن حجر فقال : المراد ببعض الناس محمد بن الحسن فإنه الذي يشترط أن لا بد في الترجمة من اثنين ونزلها منزلة الشهادة . ووافقه الشافعي وقال الكرمانى : « الحق أن البخاري لم يحرر هذه المسألة إذ لا نزاع ، إلخ » . والكرمانى : هو عبد الرحمن بن محمد بن أميروه فقيه حنفي انتهت إليه رئاسة المذهب بخراسان ولد بكرمان ومات بمرو سنة ٥٤٣ هـ وله كتب كثيرة منها التجريد في الفقه والإيضاح في شرح التجريد فتح الباري على الصحيح ١٨٧/١٣

نيل الأوطار على المتقى ٢٩٢/٨

(٣) ابن المنذر . أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي أحد الأئمة الحفاظ روى عن الإمام أحمد وآدم ابن أبي إياس وخلق وعنه أبو داود والنسائي وابن ماجه وآخرون وفقه النسائي وغيره . قدم مصر قديماً وكتب بها وكتب عنه . ومات بالري سنة ٢٧٥ هـ ويرجع إلى عبارته في الفتح على الصحيح ١٨٨/١٣ طبقات الحفاظ للسيوطي ٢٥٥

عن كتاب اليهود . وأما ما روى من قول الزهري : « مَضَتْ السَّنةُ أَنْ تَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فيما لا يَطْلَعُ عليه غيرهن من ولادة النساء وغيرها » فهذا مع كونه مُرْسَلًا قد أخرجه ابن أبي شيبه قال : حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن الزهري ، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري أيضاً . وهو لأئمة أثبات .

والحاصل أن الحاكم إذا أراد مزيدَ الاستِثبات استكثر من العَدَلات حتى يغلب ظنه بصديق قولهن ، ولهذا روى عن الشافعي أنه لا بد من ثلاث ، وعن مالك والأوزاعي ثنتان .

وأما قوله : « وفيما عدا ذلك رجلان » إلخ فهو نصّ القرآن الكريم ، وهو يشتمل على كل خصومة إلا ما خُصَّ بدليل .

وأما قوله : « أو يمين المدعي » فقد قدمنا الأدلة الدالة على وجوب العمل بالشاهد واليمين عند قول المصنف : « ولا ترد المتمة »<sup>(١)</sup> فلا نعيده .

## فصل

وَيَجِبُ عَلَى مُتَحَمِّلِهَا الْأَدَاءَ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى يَصِلَ إِلَى حَقِّهِ فِي الْقَطْعِيِّ مُطْلَقًا ، وَفِي الظَّنِّيِّ إِلَى حَاكِمٍ مُحَقِّقٍ فَقَطْ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ بَعْدَ إِلَّا لِشَرْطٍ إِلَّا لِحَشْيَةِ قَوْتٍ فَيَجِبُ<sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْ إِلَّا لَخَوْفٍ ، وَتَطْيِيبِ الْأَجْرَةِ فِيهِمَا .

قوله : « فصل : ويجب على متحملها الأداء لكل أحد » .

---

(١) تراجع ص ٥٩ .

(٢) يجب على الشاهد أداء الشهادة لكل أحد سواء كان المشهود له مسلماً أو كافراً كما يجب عليه تكرار الشهادة في كل وقت حتى يصل صاحبها إلى حقه مطلقاً كنفقة الزوجة الصالحة للوطء سواء ادعى إلى حاكم محق أم إلى غيره وأما إذا كانت الشهادة في الحق الظني لم يجب على الشاهد أداء الشهادة إلا إلى حاكم محق فقط . شرح الأزهار ١٨٧/٤ .

(٣) يجب على الشاهد المسير إلى الحاكم وإن بعد إلا إذا اشترط ذلك عند تحمل الشهادة أما إذا خشي قوت الحق فيجب عليه الخروج لأداء الشهادة ولو كان قد شرط أن لا يخرج . شرح الأزهار ١٨٨/٤ .

أقول : وجه هذا قول الله عز وجل : « وَلَا يَأْبَى الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » <sup>(١)</sup> فإنه يدل على وجوب تحمل الشهادة على من دُعي إليها ، وعلى وجوب تأديتها لمن طَلَبَ تأديتها إلى الحاكم ، ومما يدل على الوجوب قوله تعالى : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ » <sup>(٢)</sup> ، وأيضاً قد تقرر وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالأدلة القطعية ، ووجوب تأدية الشهادة من هذا القبيل لا سيما عند خَشْيَةِ قَوْتِ الحق ، وعلى هذا حمل حديث : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ ؟ الَّذِي تَأْتِي شَهَادَتُهُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا » <sup>(٣)</sup> وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ ، ولا فرق بين أن يكون الحق قَطْعِيًّا أو ظَنِّيًّا لأن الشاهد عليه أن يؤدي شهادته إلى الحاكم ، وعلى الحاكم أن يحكم بما يصح لديه .

وأما قوله : « إلى حاكم مُحِقٍّ » فجمود ظاهر لا وَجْهَ له ولا دليل عليه ، بل يجب عليه أن يؤدي الشهادة إلى من يُقيم الحق ، ويأخذ على يد مَنْ هو لَدَيْهِ حتى يرده على أي صفة كان ، ولو كان غير قاض إذا علم الشاهد أنه يقدر على إيصال مَنْ له الحق بِحَقِّهِ ، ووجه هذا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالسعي في إثباته بكل ممكن ، وهكذا الآية وهي قوله : « وَلَا يَأْبَى الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » فإن الشهود إذا دعاهم المشهود له إلى مَنْ يرجو منه إنفاذ الحق فقد وَجَبَ عليهم أن لا يَأْبُوا من الإجابة ، وإلا كانوا واقعين في النهي القرآني ، وبهذا تعرف صحة قول المصنف : « وَإِنْ بَعُدَ » وعدم صحة قوله : « إِلَّا لِشَرْطٍ » فإن اشتراط ما أمر الله بخلافه لا يجوز .

وأما قوله : « وَتَطِيبُ الْأَجْرَةُ » فهذه الأجرة على واجب ، وقد قَدَّمْنَا الكلام على ذلك في الإجازات ، والقول بأن الواجب مجرد التأدية لا قَطْعُ المسافة غَيْرُ صواب ، بل

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٣ .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه . وفي لفظ عند أحمد : « الذين يمدون بشهادتهم من غير أن يسألوا عنها » وفي الأصل المخطوط : « ألا أخبر بخير » والتصويب بعد الرجوع إلى لفظ الحديث . مسلم بشرح النووي ٣١٣/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٠٧/٨ .

الواجب التّأدية التي ينتفع بها المشهود له ، وهي إذا احتاجت إلى قطع مسافة فلا يصدق على الشّاهد أنه قد أدّى الشهادة إلّا بذلك ، وإلا كان داخلاً في قوله : « وَلَا يَأْبَى الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » وفي قوله : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ » وتاركاً لما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

### فصل

وَيُشْتَرَطُ لَفْظُهَا وَحُسْنُ الْأَدَاءِ ، وَإِلَّا أُعِيدَتْ ، وَظَنُّ الْعَدَالَةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ رَضِيَ الْخَصْمُ ، وَحُضُورَهُ أَوْ نَائِبَهُ . وَيَجُوزُ لِلتُّهْمَةِ تَحْلِيفُهُمْ وَتَفْرِيقُهُمْ إِلَّا فِي شَهَادَةِ زِنَا ، وَلَا يُسْأَلُونَ عَنْ سَبَبِ مِلْكٍ شَهِدُوا بِهِ .

قوله : « فصل : ويشترط لفظها » .

أقول : المراد بالشّهادة الإخبار بما يَعْلَمُهُ الشّاهد عند التّحاكم إلى الحاكم بأيّ لفظ كان ، وعلى أيّ صفة وقع ، ولا يُعتبر إلّا أن يأتي بكلامٍ مفهوماً يفهمه سامعه ، فإذا قال مثلاً رأيتُ كذا وكذا ، أو سمعتُ كذا وكذا فهذه شهادة شرعية ، وقد أحسن المحقق ابن القيم حيث قال في فوائده : « كَيْسٌ مَعَ اشْتِرَاطِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ فِيهَا دَلِيلٌ لَا مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إجماع ولا قِيَّاسٌ صَحِيحٌ »<sup>(١)</sup> انتهى . وقد قدمنا لك في كثير من الأبواب أن اشتراط الألفاظ إنما هو صَنِيعٌ من لم يُمكن النظر في حقائق الأشياء ، ولا وَصَلَ إلى الألفاظ غير مرادة لذاتها ، وإنما هي قوالب للمعاني تُؤدّي بها ، فإذا حصلت التّأدية للمعنى المراد فاشتراط زيادة على ذلك لم تدل عليه رواية ولا دراية . وهكذا قوله : « وَحُسْنُ الْأَدَاءِ » لا وجه له من عقل ولا نقل ولا ورد فيه شيء ، وليس المراد إلّا انفهام المعنى المراد من كلامه ، وإن جاء بعبارة غير حسنة ، وألفاظ غير مأنوسة ، فليس المقام مقام بلاغة حتى يُقال إنه يُشترط حسن الأداء ، بل المقام مقام إخبار بما علمه الشاهد ولو بالرّطانة واللغة المستعجمة إذا كان يُفهم عنه ذلك ، ويصح بمجرد الإشارة المفهمة من

القادر على النطق وبالكتابة .

قوله : « وظن العدالة » .

أقول : عدالة الشهود هي الشرط الذي تُبنى عليه القناطر ، و يترتب عليه القبول ، وهي الشرط الذي لم يشترط الله سبحانه في كتابه غيره ، ولا نبه على سواه بقوله : « وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ »<sup>(١)</sup> وقوله : « مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ »<sup>(٢)</sup> ، والمراد بهذه العدالة أن يعلم الحاكم أو يُخبره مَنْ له اطلاع على حال الشهود أنهم حال تأدية الشهادة قائمين بما أوجبه الله عليهم تاركين لما نهاهم عنه ليسوا ممن يجترئ على الكذب ، ولا كانوا ممن شمله الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي بسند قوي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ وَهُوَ الَّذِي يُنْفِقُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ »<sup>(٣)</sup> وفي الباب أحاديث مقوية لهذا الحديث قد استوفيناها في شرح المنتقى ، وسيأتي للمصنف في الفصل الذي بعد هذا تعداد من لا تصح شهادتهم عنده ، وستكلم على ذلك إن شاء الله .

فالحاصل أَنَّ أعظم أركان العدالة تحري الصدق [ و ] عدم التسامح في الكلام والتزبد فيه ، فمن كان هكذا فهو الشاهد العدل ، ولا يحتاج بعده إلا إلى أَنْ يكون في الحال ظاهر العدالة التي هي ملكة تمنع النفس عن اقرار الكبائر والردائل ، ولا يحتاج إلى كثرة التفتيش عن حاله بزيادة على هذا كما يقول بعض أهل الأصول : إِنَّ الفسق مانع فلا بد مِنْ تَحْقِيقِ عَدَمِهِ ، بل نقول : الفسق وإن كان مانعاً فالأصل عدم وجوده ، فَيُبَيِّنُ على هذا الأصل حتى يقوم ما ينقل عنه .

(١) سورة الطلاق : ٢ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٣) في لفظ لأبي داود : « رد شهادة الخائن والخائنة » إلى آخره ولم يذكر تفسير القانع . وفي رواية له أيضا . لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي غمر على أخيه قال في التلخيص : وسنده قوي . وفي الزوائد تعليقا على رواية ابن ماجه : في إسناده حجاج بن أرطاة وقد كان يلدس وقد رواه بالعتنة . وقال أبو داود : الغمر : الحنة والشحناء . والغمر بكسر الغين وسكون الميم : الذي بينه وبين المشهود عليه عداوة ظاهرة



قوله : « وإلا لم يصح وإن رضي الخصم » .

أقول : أما مع رضا الخصم فهذا الرضا بالشهادة يدفع كل علة ترد عليها ، فكأنه قد رضي بإثبات ما شهدت عليه به إذا لم يكن الرضا لقصور في فهمه وإدراكه كمن يظن أن مجرد شهادة الشهود عليه على أي صفة كانت موجبة لثبوت الحق عليه .

وأما قوله : « وحضوره أو نائبه » فهذا صحيح لأن هذه شهادة عليه يتعقبا إلزامه بما شهدوا به فقد يكون في حضوره التنبيه لهم على خلاف ما يعتقدونه لوهم عرض لهم وشبهة حصلت عليهم ، وأيضاً له أن يجرحهم فيما شهدوا به ، فلا بد أن يعلم بكيفية شهادتهم عليه حتى يفتح له باب الجرح إذا شهدوا بباطل عمداً أو سهواً .

قوله : « ويجوز للتهمة تحليفهم » .

أقول : هذا التحليف للشهود مضارة لهم ، وقد قال الله عز وجل : « وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ »<sup>(١)</sup> وليس المعتبر فيهم إلا أن يكونوا عدولاً مرضيين كما نطق به الكتاب العزيز ، فإن كانوا كذلك لم يتعلّق بهم تهمة فلا يجوز تحليفهم ، وإن تعلقت بهم تهمة فليسوا بعدول مرضيين ، فشهادتهم مردودة من هذه الحيثية .

وأما الاستدلال بقوله تعالى : « فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا »<sup>(٢)</sup> فهذه القصة منسوخة مع كونها واردة في أهل الذمة ، ودعوى فسح بعضها دون بعض تحكم بأباه الإنصاف .

قوله : « وتفريقهم » .

---

= والقانع : السائل والمستطعم . وأصل القنوع السؤال . ويقال : إن القانع هو المنقطع إلى القوم لخدمتهم ويكون في حوائجهم كالأجير والوكيل ونحوه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٠١/٨ . مختصر السنن للمنذري ٢١٧/٥ . سنن ابن ماجه ٧٩٢/٢ .

(١) سورة البقرة : ١٨٢ .

(٢) سورة المائدة : ١٠٧ . والمصنف يميل هنا وفيما سبق إلى أن القصة منسوخة . وعبارته تشعر بأنه أخذ بالرأي ائراجح في المسألة مع أن الأمر بخلافه كما أورد ذلك ابن كثير والقرطبي في تفسير الآية . تفسير ابن كثير ١١١٠٢ . تفسير القرطبي للآية

أقول : أما إذا كانوا عدولاً مرضيين فلا يجوز هذا التفريق لأنه يفتّ في أعْضادهم وعُضُدٍ مَنْ شَهِدُوا له بغير سبب يُوجب ذلك مع كونه لم يَرِدْ به شرع يجب اتّباعه ، ويتعيّن المصير إليه ، وأما إذا كان حالهم عند الحاكم مُلتبساً فأراد أن يختبر صِدْقَهُم واتّفاقَهُم على ما شهدوا به فلا بأس بهذا ، فإنه ممّا يُتَوَصَّلُ به إلى إثبات الحق ودفع الباطل ، وقد انتفعنا بهذا التفريق في غير قضية ، ولا سيما إذا كان الشّهود قد جاءوا في الشهادة بلفظ واحد من غير اختلاف ، فإن ذلك مما يؤذِن بالرّيبة ويدعو إلى التُّهمة بأنهم قد تواطأوا أن يَشْهَدُوا بذلك اللفظ ، وتَوَاصَوْا به بينهم ، والغالب في شهادة الصّدق أن يُؤدِّي كل شاهد مَعْنَى ما شَهِدَ به الآخر بِالْفَظ يُعَبِّرُ بها عند التَّأْدِية ، سواء وافقت لفظ مَنْ شَهِدَ معه أو خالفته مع الاتّفاق على المعنى .

ومما يوضح الصّدق من الكذب مع الرّيبة أن يفرّقَهُم الحاكم ثم يَسْأَلُهُم عن صِفَات تتعلق بالزمان أو المكان أو الحال ، ويُنَوِّعُ لهم ذلك ، فإن الشهادة الكاذبة عند ذلك تَتَعَرَّ غَايَةَ التَّعَرُّ ، ويظهر خَلَلُهَا وَيَتَبَيَّنُ صِدْقُهَا .

وأما قوله : « إلا في شهادة زنا » فلا وَجْهَ له ، وما علّلوا به من أنّهم يكونون قَذَفَةً تعليل باطل ليس عليه أَثَارَةٌ من علم ، بل ولو شهد كل واحد منهم في وقت غير الذي شهد به الآخر وإن تباعدتْ الأوقات كما وقع في شهادة الشّهود على<sup>(١)</sup> المغيرة ، فإن زِيَادَةً تَأَخَّرَ وشَهِدَ في وقت آخر ، وقد حضر ذلك أَعْيَانُ الصّحابة ، ولم ينكروه ولا قالوا إن المتأخر قاذف .

قوله : « ولا يُسألون عن سبب ملك شهدوا به » .

أقول : وجه هذا أنّهم قد أدّوا ما عليهم من الشهادة على الملك بما قد علموه من ثبوت يد المشهود له على ذلك الشيء ، وتصرفه به تصرف المالك في ملكه ، فالسؤال لهم عن سبب الملك سؤال لا يجب عليهم معرفته ، ولا تلازم بينه وبين صحة شهادتهم .

(١) يراجع الصحيح بشرح الفتح ٢٥٥/٥ . تاريخ الطبري ٦٩/٤ .

## فصل

وَلَا تَصِحَّ مِنْ أُخْرَسٍ وَصَبِيٍّ مُطْلَقاً ، وَكَافِرٍ تَصْرِيحاً<sup>(١)</sup> إِلَّا مَلِيّاً عَلَى مِثْلِهِ ، وَفَاسِقٍ جَارِحَةٍ وَإِنْ تَابَ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ<sup>(٢)</sup> ، وَالْعَبْرَةَ بِحَالِ الْأَدَاءِ ، وَمَنْ لَهُ فِيهَا نَفْعٌ أَوْ دَفْعُ ضَرَرٍ أَوْ تَقْرِيرُ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ ، وَلَا ذِي سَهْوٍ أَوْ حِقْدٍ أَوْ كَذِبٍ ، أَوْ تَهْمَةٍ بِمُحَابَاةٍ لِلرَّقِّ وَنَحْوِهِ لَا لِلْقَرَابَةِ وَالزَّوْجِيَّةِ وَنَحْوِهَا ، وَمَنْ أَعْمِيَ فِيمَا يُفْتَقَرُّ فِيهِ إِلَى الرُّؤْيَةِ عِنْدَ الْأَدَاءِ .

قوله : « فصل : ولا تصح من أخرس » .

أقول : وَجْهُ عَدَمِ الصَّحَّةِ عِنْدَهُ مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْاِشْتِرَاطَ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَأَنَّ الشَّهَادَةَ تَصِحُّ بِالإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ مِنْ قَادِرٍ عَلَى النَّطْقِ فَضْلاً عَنْ غَيْرِ قَادِرٍ ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ غَيْرَ صَبِيٍّ فَظَاهِرٌ لِأَنَّ الْعَدَالَهَ شَرْطٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالصَّبِيُّ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَاهِداً ، وَلَكِنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مِنْ خَبَرِ الصَّبِيَّانِ مَا يُفِيدُ الظَّنَّ الْقَوِيَّ كَانَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ بِالْقَرَائِنِ الْقَوِيَّةِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا نَقْلَ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ .

قوله : « وكافر تصريحاً » .

أقول : هَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ كَمَا نَقَلَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافاً فَقَدْ أَخْطَأَ ، وَالْوَجْهُ فِي هَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ عُدُولاً مَرْضِيينَ ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ بِعَدِلٍ وَلَا مَرْضِيٍّ ، فَهُوَ مَسْلُوبُ الْأَهْلِيَّةِ ، وَمُظَنَّةٌ لِلتَّهْمَةِ .

(١) قَدْ أَشْرْنَا فِي الْمَقْدِمَةِ أَنَّ الْكَافِرَ فِي الْمَذْهَبِ عِنْدَهُمْ نَوْعَانِ : كَافِرٌ تَصْرِيحاً كَالْوُثْنِيِّ وَالْمُلْحِدِ وَشَهَادَتُهُ لَا تَقْبَلُ لَا عَلَى كَافِرٍ وَلَا مُسْلِمٍ وَكَافِرٌ تَأْوِيلاً كَالْمَجْبِرِ وَهَذَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ .  
وَقَدْ أَجَابَ فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ اعْتِرَاضِ مُؤَدَّاهُ : كَيْفَ قَبْلَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ شَهَادَةَ كَافِرِ التَّأْوِيلِ وَخَبَرَهُ مَعَ قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُ كَالْمُرْتَدِّ ؟ قُلْنَا هُوَ كَالْمُرْتَدِّ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ١٩٣/٤ .

(٢) يَفْرُقُونَ فِي الْمَذْهَبِ أَيْضاً بَيْنَ الْفَاسِقِ جَارِحَةٍ كَالسَّارِقِ وَالشَّارِبِ وَالزَّانِي وَالْقَاتِلِ وَهَذَا لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ إجماعاً وَفَاسِقٌ التَّأْوِيلُ كَالْبَغَاةِ وَالْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَهُمْ مَنْ رَفَضُوا زَيْدَ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يُجَاهِدُوا مَعَهُ أَنَّ الْمَعْتَزِلَةَ قَوْلُهَا أَنَّ الرَّوَافِضَ هُمُ الَّذِينَ رَفَضُوا الشَّيْخِينَ . وَالْخِلَافُ فِي شَهَادَةِ فَاسِقِ التَّأْوِيلِ كَالْخِلَافِ فِي قَبُولِ شَهَادَةِ كَافِرِ التَّأْوِيلِ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ١٩٤/٤ .

وأما قوله عز وجل : « أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ »<sup>(١)</sup> فليس ذلك مما نحن بصدد بل هو في شيء آخر كما بينه محققو المفسرين ، وأيضاً الآية منسوخة ، فلا حكم للاستدلال بشيء مما اشتملت عليه ، وقد قدمنا الإشارة إلى مثل هذا .

والحاصل أن الأمر أوضح من كل واضح ، وأجل من كل جلي ، ولكن من حُب إليه المجيء بما يخالف الناس وقع في مخالفة الكتاب والسنة والإجماع وهو لا يشعر .

قوله : « إِلَّا مِلِّيًّا عَلَى مِثْلِهِ » .

أقول : وجه هذا أنا مأمورون بتقريرهم على شرعهم ، ومن التقرير على شرعهم قبول شهادة بعضهم على بعض ، ولو لم تُقبل شهادة بعضهم على بعض لكان ذلك مقتضياً لإهدار كثير من القضايا التي لا توجد فيها شاهد يشهد بينهم من المسلمين ، لأن المتأخمة والمداخلة إنما هي فيما بينهم ، والمسلمون متترِّهون عنهم مسكناً ومخالطة .

وهذا الدليل - أعني تقريرهم على شرعهم - يُغنى عن الاستدلال بمثل ما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَجَّازَ شَهَادَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ »<sup>(٢)</sup> فَإِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالًا .  
قوله : « وَفَاسِقٍ جَارِحَةٍ » .

(١) سورة المائدة : ١٠٦ .

والشهادة المقصودة في الآية هي في حال الوصية . وقد بين القرطبي في تفسير الآية اختلاف العلماء فيها على ثلاثة أقوال تلخص فيما يلي :

الأول : أن الكاف والميم في قوله تعالى « منكم » ضمير للمسلمين و« آخران من غيركم » للكافرين فكل هذا تكون شهادة أهل الكتاب على المسلمين جائزة في السفر إذا كانت وصية . وهو الأشبه بسياق الآية . وهو قول ثلاثة من الصحابة الذين شهدوا التنزيل . الثاني : أن قوله سبحانه : « أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ » منسوخ . وهذا قول زيد بن أسلم والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم من الفقهاء . واعترض القرطبي على دعوى النسخ فقال :  
لم يأت ما ادعيتموه من النسخ عن أحد من شهد التنزيل . وقد قال بالأول ثلاثة من الصحابة وليس ذلك في غيره . ومخالفة الصحابة إلى غيرهم ينفر عنه أهل العلم .

ويقوي هذا أن سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً حتى قال ابن عباس والحسن وغيرهما : إنه لا منسوخ فيها . وما ادعوه من النسخ لا يصح ، فإن النسخ لا بد فيه من إثبات النسخ على وجه يتنافى الجمع بينهما مع تراخي النسخ .  
الثالث : أن الآية لا نسخ فيها قاله الزهري والحسن وعكرمة . ويكون معنى قوله : « منكم » أي من عشيرتكم وقرابتكم لأنه أحفظ وأضبط وأبعد عن النسيان . ومعنى قوله : « أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ » أي من غير القرابة والعشيرة . يراجع تفسير القرطبي للآية (٢) قال في الزوائد : في إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف . سنن ابن ماجه ٧٩٤/٢ .

أقول : قد أغنى عن هذا ما قدمه من اشتراط العدالة ، فإن العدل لا يُطلق على مرتكب معاصي الله عز وجل ، وهكذا يغني اشتراط العدالة عن ذكر الكافر والصبي ، وليس في التنصيص على هذه بعد اشتراط العدالة إلا التّطويل الذي لا يأتي بكثير فائدة مع أن الفسق في أصل اللغة هو أشدّ الكفر ، وعليه عبارات القرآن وإن ورد في قليل مراداً به عصاة المسلمين كما في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا »<sup>(١)</sup> ، وقد ورد في السنّة ما يدل على ردّ شهادة من ليس بعدل كما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ »<sup>(٢)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي بإسناد قوي ، وقد رواه أبو داود بإسنادين لا مطّعن فيهما ، وفي لفظ لأبي داود : « لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ »<sup>(٣)</sup> ، وشهد له ما أخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة بلفظ : « لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ »<sup>(٤)</sup> الحديث ، وفي إسناده يزيد ابن أبي زياد وفيه مقال ، وقال الترمذي : لا يصحّ عندنا إسناده ، وقال أبو زرعة : منكر ، وضعّفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي ، ولكن في الباب من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب نحوه ، أخرجه الدارقطني والبيهقي ، وفي إسناده ضعيفان<sup>(٥)</sup> ، وهذه الأحاديث يُقوّي بعضها بعضاً ، ويغني عن الاستدلال بها ما قدمنا من أن الواقع في هذه المعاصي ليس بعدل .

(١) سورة الحجرات : ٦ .

(٢) تقدم الحديث ص

(٣) يراجع التعليق على الحديث ص

(٤) تمام الحديث كما أورده ابن حبان في المجروحين : « ولا مجلود في حد . ولا مجرب عليه شهادة زور . ولا ظنين . ولا ذي غمر على أخيه .

وزيد بن أبي زياد الشامي ويقال يزيد بن زياد قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال ابن حبان : كان يزيد صدوقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يلقن ما لقن . فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه . وأورد الخبر فيما أنكر عليه وقال : رواه عنه مروان بن معاوية الفزاري قال : حدثنا يزيد بن زياد النمشقي حتى لا يعرف . نيل الأوطار المتقى ٣٠٠/٨ . التاريخ الكبير ٣٣٤/٨ . الميزان ٤٢٥/٤ . المجروحين لابن حبان ٩٩/٣ .

(٥) في اسناد الحديث عبد الأعلى وشيخه يحيى بن سعيد القارسي قاضي شيراز . قال البيهقي : لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم . نيل الأوطار عن المنتقى ٣٠٨/٨ .

وأما قوله : « وإن تاب إلا بعد سنة » فتَوَقَّيت لا يوافق رواية ولا دِرَاية ، ومجرد وقوع التوبة وتحققها تمحو عنه ما اتَّصف به من سلب العدالة ، ويرده إلى الاتصاف بها .

قوله : « ومن له فيها نفع » .

أقول : وجه هذا : قد صار بهذا النَّفْع العائد إليه مَظَنَّةٌ لِلتَّهْمَةِ عند الحاكم ، فإن كان بمكان من العدالة بحيث لا يُؤَثَّر فيه مثل ذلك فهو عدل مرضي ، فلا وجه لرد شهادته لوجود الشرط المعتبر فيه ، وفي حديث عَمْرُو بن شُعَيْب المتقدم قريباً زيادة بلفظ : « ولا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ ، وَالْقَانِعِ الَّذِي يُنْفِقُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ »<sup>(١)</sup> ، والوجه في عدم قبول شهادته ما يُتَّهم به بسبب ما لَهُ من المنفعة من المشهود لهم . وهكذا الوجه في قوله : « أو دفع ضرر أو تقرير فعل أو قول » فإن المانع من القبول في جميع هذه هو كونهم مظنة تهمة لما يجلبونه إلى أنفسهم من النفع ، أو يدفعون<sup>(٢)</sup> به عن أنفسهم من الضرر ، أو يقررون به قولهم أو فعلهم ، فإن انتفت التهمة ، وانتفت المظنة فلا عذر من القبول لوجود الشرط المعتبر كما قدمنا .

وأما عدم قبول شهادة ذي السَّهْو فوجهه واضح لأنه مع كثرة سَهْوِهِ لا يُوثَق بشهادته لجواز أن يسهو عن بعض ما شهد به مما لا تتم الشهادة على وجه الصواب إلا به .

وهكذا شهادة ذي الْحِقْد لأنه قد صار بحقده على المشهود عليه مَظَنَّةٌ تُهْمَةُ تُوجِبُ عدم قبوله ، وفي حديث عائشة المتقدم قريباً زيادة بلفظ : « ولا ذِي غِمْرٍ لِأَخِيهِ ، وَلَا ظَنِّينَ ، وَلَا قَرَابَةَ »<sup>(٣)</sup> وفيه المقال المتقدم ، وروي من حديث عُمَرُ بلفظ : « لا تُقْبَلُ شهادة ظَنِّينَ وَلَا خَصَمٍ »<sup>(٤)</sup> قال ابن حجر : ليس له إسناد صحيح ، ولكن له طرق يُقَوِّي بعضها بعضاً ، ومن ذلك ما رواه أَبُو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله

(١) تقدم الحديث ص

(٢) في الأصل المخطوط : « أو يدفعوا » .

(٣) يرجع إلى التعليق على الحديث فيما سبق

(٤) في الأصل المخطوط : « ابن عمر » والصواب « عمر » بن الخطاب . أخرجه مالك في الموطأ موقوفاً وهو منقطع . وأخرجه البزار وقاسم بن ثابت وغيرهما من طرق كثيرة من رواية الحجازيين والعراقيين والشاميين والمصريين . الموطأ بشرح الزرقاني ٣/٣٨٨ . نيل الأوطار ٨/٣٠٢ .

ابن عوف : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث مُنادياً أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِّينَ » <sup>(١)</sup> ، وروى البيهقي أيضاً من طريق الأعرج مرسلاً : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ ذِي الظَّنَّةِ وَالْحِنَةِ » <sup>(٢)</sup> يعني الذي بينك وبينه عداوة ، وروى الحاكم من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مثله . وفي إسناده نظر ، وهكذا لا تقبل شهادة ذي الكذب <sup>(٣)</sup> وهو أقبح هؤلاء المدعدين حالاً ، وأبعدهم عن العدالة التي لا شهادة بدونها .

وأما قوله : « أو تهمة بمحاباة للرق ونحوه » فيدل على ذلك ما تقدم من نفي قبول شهادة ذي الظنة ، ومن نفي قبول شهادة القانع .

وأما قوله : « لا للقرابة والزوجة أو نحوهما » فلا وجه للفرق بينه وبينهما قبله ، بل من كان من هؤلاء متهماً بالمحاباة فشهادته غير مقبولة من ذوي الظنة ، ومن لم يكن كذلك فشهادته مقبولة من غير فرق بين رق وخادم وأجير وقريب وزوجة ونحوهم .  
وأما قوله : « ومن أعمى فيما يُفتقر فيه إلى الرؤية عند الأداء » فوجهه واضح لأن الأعمى لا يشهد على ما لا بد فيه من الرؤية ، فإن فعل كان مجازاً كاذباً بخلاف الشهادة على الصوت وعلى سائر ما لا يُفتقر إلى الرؤية كما سيأتي للمصنف .

## فصل

وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ خَبَرٌ لَا شَهَادَةَ عِنْدَ « م » بِاللَّهِ ، فَيَكْفِي عَدْلٌ أَوْ عَدْلَةٌ ، وَهُوَ عَدْلٌ <sup>(٤)</sup> أَوْ فَاسِقٌ إِلَّا بَعْدَ الْحَكْمِ ، فَيُفَصِّلُ بِمُفَسِّقٍ إِجْمَاعاً <sup>(٥)</sup> ، وَيُعْتَبَرُ عَدْلَانِ . قِيلَ

(١) نيل الأوطار على المتن ٣٠٢/٨ .

(٢) الحنة : العداوة ، وهي لغة قليلة في الإحنة . وهي على قلتها قد جاءت في غير موضع من الحديث .

نيل الأوطار على المتن ٣٠٢/٨ . النهاية لابن الأثير

(٣) نيل الأوطار على المتن ٣٠٢/٨ .

(٤) بناء على القاعدة عندهم بأن الجرح والتعديل خبر لا شهادة فإنه يكفي أن يقول : هو عدل أو هو فاسق وإن لم يأت بلفظ الشهادة . شرح الأزهار ٢٠٠/٤ .

(٥) إذا وقع الجرح بعد تنفيذ الحكم بالشهادة فلا يكفي الإجمال في جرح الشهود بل لا بد من التفصيل بأن يذكر المعصية التي جرح بها . شرح الأزهار ٢٠١/٤ .

وَفِي تَفْصِيلِ الْجَرْحِ عَدْلَانِ ، قِيلَ وَيُطْلَعُ الْإِنْكَارُ ، وَدَعْوَى الْإِصْلَاحِ ، وَكُلٌّ فِعْلٌ  
أَوْ تَرَكَ مُحَرَّمَيْنِ فِي اعْتِقَادِ الْقَاعِلِ النَّارِكِ لَا يُتَسَامَحُ بِمِثْلِهَا وَقَعاً جُرْأَةً فَجَرَحُ ، وَالْجَارِحُ  
أَوَّلَى وَإِنْ كَثُرَ الْمَعْدَلُ .

قوله : « فصل : والجرح والتعديل خبر لا شهادة » إلخ .

أقول : قد قدمنا أن اعتبار اللفظ في الشهادة جُمُود لا وَجْه له ، وقد قدمنا أن الشرط  
الذي لا بد منه هو أن يكون الشهود عُدُولاً مَرْضِيَيْنِ كما نطق به القرآن الكريم ، فقال :  
« فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ »<sup>(١)</sup> فالمعتبر في الشهادة  
العدالة والعدد ، وأما الإخبار بأن فلاناً عدل أو غير عدل ، أو يتصف بكذا ولا يتصف  
بكذا فهذا من باب الرواية ، فلا بد أن يحصل للحاكم ظن الصِّدْق ، فإن حصل بالواحد  
كفى ذلك ، وإن لم يحصل بالواحد فلا بد من الزيادة ، ثم العمل بما يُرَجِّحُه الحاكم  
الذي يقوم بمثل ترجيحه الحجة في الاكتفاء بمجرد الإجمال أو الفحص عن التَّفْصِيلِ ،  
وإذا غلب في ظن الحاكم صِدْقُ الْجَارِحِ أو المَعْدَلُ عمل على ذلك ، ولا فرق بين أن  
يكون الجرح قبل الحكم أو بعده أنه إذا غلب على ظن الحاكم صِدْقُ الْجَرْحِ فَتَّ فِي عَضُدِ  
الحكم السَّابِقِ ، ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِمَفْسُقٍ إِجْمَاعاً - كما قال المصنف - ولا يُبْطَلُ  
الْإِنْكَارُ كَمَلٍ قِيلَ إِذَا كَانَ مَجْرُداً ، وأما دعوى الإِصْلَاحِ فَعَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ  
ذلك حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ ، ويعمل على ما ينتهي إليه .

وأما قوله : « وكل فعل أو ترك محرمين » إلى آخر كلامه فهو كلام صحيح إذ  
لَا يَصْنَدُ مُسَمًّى الْجَرْحِ إِلَّا عَلَى مَا اشْتَمَلَ عَلَى هَذِهِ الْقِيُودِ .

قوله : « والجرح أولى وإن كثر المعدل » .

أقول : وجه ذلك عند المصنف وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ أَنَّ الْمَعْدَلُ غَايَةٌ مَا يَقُولُهُ إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ  
بَارْتِكَابَ مَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَةِ الشَّاهِدِ ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ لَيْسَ عِلْماً بِالْعَدَمِ ، بِخِلَافِ الْجَارِحِ

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ . وقد ورد بالأصل المخطوط : « فقال رجلان أو رجل وامرأتان » إلخ فاتصلت عبارة المصنف  
وما أراد الإشارة إليه بنص الآية . فأنثرت إيراد لفظ الآية تحريزاً من الإيهام خاصة وقد قال المصنف : « كما نطق به القرآن الكريم » .



فإنه يشهد على ارتكاب الشاهد لما يَقْدَح في عَدَالته ، وهذا إثبات ، والإثبات مقدم على النفي ، وإنما يتم هذا إذا كان الجرح مفصلاً . أما لو كان مجملاً بأن يقول الجارح : هذا الشاهد غير عدل ، ويقول المعدل : هذا الشاهد عدل ، فينبغي أن يكون المرجح من الوصفين ما يكون عليه الشاهد في حال الشهادة ، فإن كان مُتَّصِفاً بما يُوجب العدالة متجنباً لما يقْدَح فيها كان التعديل أرجح ، ويحمل الجرح المجمال على أن الجارح استند في جرحه إلى فِعْلٍ أو تَرْكٍ فَعَلَهُ الشاهد قبل هذه الحالة التي صار عليها ، ومتصفاً بها . وإن كان الشاهد في حال الشهادة مُتَّصِفاً بما يَنْفِي العدالة كان الجرح مقدماً على التعديل ، ويحمل قول المعدل على أنه استند في تعديله إلى ما كان عليه حال الشاهد قبل هذه الحالة التي هو عليها ، وقد استوفيت وجوه الترجيح في كتابي الذي ، سميته <sup>(١)</sup> «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» بما لم أسبق إليه ، فمن رام شفاء النفس واندفاع اللبس فعليه ذلك .

## فصل

وَيَصِحُّ فِي غَيْرِ الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ أَنْ يُرْعَى عَدْلَيْنِ وَلَوْ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَصْلَيْنِ <sup>(٢)</sup> لَا كُلَّ فَرْدٍ عَلَى فَرْدٍ <sup>(٣)</sup> ، وَيَصِحُّ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِمْ لَا ذِمَّةَ عَلَى مُسْلِمٍ ، وَلَوْ لِذِمِّي ، وَإِنَّمَا يُنَوِّبانَ عَنْ مَيِّتٍ أَوْ مَعْذُورٍ أَوْ غَائِبٍ بَرِيداً . يَقُولُ الْأَصْلُ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا ، وَالْفَرْعُ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَاناً أَشْهَدَنِي أَوْ أَمْرَنِي أَنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ شَهِدَ بِكَذَا ، وَيُعَيِّنُ الْأَصُولُ مَا تَدَارَجُوا ، وَلَهُمْ تَعْدِيلُهُمْ <sup>(٤)</sup> .

قوله : « وَيَصِحُّ فِي غَيْرِ الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ أَنْ يُرْعَى عَدْلَيْنِ » .

(١) يراجع إرشاد الفحول ص ٦٦ وما بعدها

(٢) المراد أنه لو شهد الفرعان جميعاً على كل من الأصلين صحت ولا يحتاج أن يكون على كل أصل فرعان هذا ظاهر المذهب قيل لا بد من أربعة على كل واحد اثنان وعلى هؤلاء الأربعة ثمانية وهكذا . شرح الأذهار ٢٠٤/٤ .

(٣) لا يصح أن يشهد كل واحد من الفرعين هذا على أصل وهذا على أصل . شرح الأذهار ٢٠٦/٤ .

(٤) المراد بتعيين الأصول تعيينهم بأسمائهم وأسماء آبائهم أو نسبهم إلى بلد أو جد مشهورين بحيث لا يلتبسان بغيرهما . وبين في الحاشية طريقة الأداء إذا تدارجوا بأن يقول : أشهد أن فلاناً أشهدني أن أشهد أنه يشهد بأن فلاناً أشهد أنه يشهد بأنه يشهد بكذا .

وإذا عرفت عدالة الفروع وجهلت عدالة الأصول كان لهم تعديلهم . شرح الأذهار ٢٠٨/٤ .

أقول : لم يأت في شيء من الأدلة ما يدل على أن الشاهد يجوز له أن يُشهد على شهادته شاهداً آخر ، بل أوجب الله سبحانه على الشهود أن يأتوا بالشهادة التي تحملوها ، فقال : « وَلَا يَأْبَى الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا »<sup>(١)</sup> ، وقال : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ »<sup>(٢)</sup> . فلا يجوز هذا الادعاء بعدم وروده في الشرع . فإن عَرَضَ للشاهد عُدْرٌ يَخْشَى معه فوته كالمرض ، أو عرض له سفر إلى مكان بعيد كان الإرعاء ها هنا جائزاً لأنها قد اقتضته الضرورة ، وفي تركه إضرار بمن له الشهادة ، وتفويت لحقه ، فوجب السعي في تلافي الأمر بحسب الإمكان ، وهذا غاية ما يمكن ، ومما يَقُومُ مَقَامُ الإرعاء - إذا لم يكن أقوى منه - أن يكتب الشاهد شهادته بِخَطِّه إذا كان معروف الخط ، أو يكتبها بِحِطٍّ مَنْ يُعْرِفُ خطه ، ويُشهد على ذلك ، فإنها قد وردت الأدلة الصحيحة الدالة على العمل بالكتابة الصحيحة في مواضع من الكتاب والسنة ، وورد ما يدل على قبولها على العموم .

وأما قوله : « في غير الحد والقصاص » فوجه عدم قبول الإرعاء في الحد أنه يَسْقُطُ بالشبهة وقد يمكن أن يَأْتِيَ الشاهد في شهادته إذا شهد بنفسه بما يُفِيدُ الشبهة ، وهذا وإن كان تجوزاً بعيداً جداً لكن دَرءَ الحدود بالشبهات يَقْتَضِي مثل هذا ، وقد قدمنا أنه لا يشترط اجتماع الشهود على الحد ، فغاية ما هنا أن يَنْتَظِرَ الشاهد حتى يزول عُدْرُه ، ثم يَحْضُرَ للشهادة ، فإن تعذر حضوره وانخرم به النصاب لم يَثْبُت الحد .

وأما القصاص فلا وَجْهَ لاسْتِثْنائه بل يجوز الإرعاء مع العُدْر ، أو الشهادة بالكتابة الصحيحة ولكن المصنف بَنَى هنا على ما قَدَّمَهُ في أول كتاب الشهادة من اشتراط أن يكون<sup>(٣)</sup> شهود القصاص أصولاً .

وأما قوله : « أَنْ يُرْعَى وَنُو عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَصْلِينَ » إلخ فصحيح ، إذ ليس المقصود إِلَّا تحمُّلُ الفروع لشهادة الأصول ، فيكفي أن يتحمَّلَ الواحد عن الواحد ، أو كل واحد

(١) سورة البقرة : ٢٨٢

(٢) سورة البقرة : ٢٨٣ .

(٣) في الأصل المخطوط : « أن يكونوا شهود القصاص » وقد تكرر من المصنف مثل هذا المذهب ..

من الفرعين عن كل واحد من الأصليين ولكن مع العذر المسوّغ لذلك كما قدمنا ، وكما سيأتي للمصنف : « وَإِنَّمَا يُنَوَّبَانِ عَنْ مَيِّتٍ أَوْ مَعْدُورٍ أَوْ غَائِبٍ » .

وأما قوله : « لَازِمِينَ عَنْ مُسْلِمٍ » فقد أغنى عن هذا ما تقدم من عدم صحة شهادة الكافر على المسلم من غير فرق بين أصل وفرع .

وأما ما ذكره من قوله : « اشْهَدْ عَلَى شَهَادَتِي » إلخ فقد عرفنا أن اشتراط هذه الألفاظ في غالب الأبواب جمود لا دليل عليه ، فيكفي أن يأمره بأن يشهد على شهادته بأي لفظ كان ، وكذلك يكفي الفرع أن يؤدّي هذه الشهادة بأي لفظ كان .

وأما قوله : « وَلَهُمْ تَعْدِيلُهُمْ » فظاهر لأن الفروع لم يشهدوا بالحق ، وإنما شهدوا على شهادة من شهد به .

## فصل

وَيَكْفِي شَاهِدٌ . أَوْ رَعِيَّانَ عَلَى أَصْلٍ مَعَ امْرَأَتَيْنِ ، أَوْ يَمِينٍ مَدَّعِيٍّ وَلَوْ فَاسِقًا . فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ مَحْضٍ « غَالِبًا » <sup>(١)</sup> لَارَعِيٍّ مَعَ أَصْلٍ ، وَلَوْ أَرْعَاهُمَا صَاحِبُهُ <sup>(٢)</sup> ، وَمَتَى صَحَّتْ شَهَادَةُ لَمْ تُؤَثِّرْ مَزِيَّةُ الْآخَرَى .

قوله : « فصل : ويكفي شاهد أو رعيّان على أصل مع امرأتين أو يمين المدعي » .  
أقول : هذا صحيح ، أما كونه يكفي شاهد مع امرأتين فهو نصّ القرآن الكريم .  
وأما كونه يقوم مقام الأصل رعيّان فقد قدمنا الكلام عليه في الفصل الذي قبل هذا .  
وقدمنا أيضاً الأدلة الدالة على جواز الحكم بشاهد ويمين المدعي عند قول المصنف :

(١) يقبل الشاهد الواحد أو الرعيّان مع يمين المدعي أو مع امرأتين في كل حق لادمي بخلاف حق الله المحض وبعض حق الله المشوب أيضاً فلا يقبل فيه ذلك كالحقوق والقصاص . واحترز بقوله « غالباً » من الرضاع وتليث الطلاق والوقف .  
شرح الأزهاري ١٨٦/٤ ٢٠٩ .

(٢) مراد المصنف أنه لا تكمل شهادة رعي واحد مع أصل واحد ومثال ما لو أرعاهما صاحب أن يكون أحد الرعيين شاهد أصل وأرعى هو والرعي الآخر على الأصل لم تكمل الشهادة . شرح الأزهاري ٢٠٩/٤

« وَلَا تُرَدُّ الْمُتَمِّمَةُ » فارجع إليه ، وهكذا قوله : « وَلَوْ فَاسِقًا » فإن الدليل الصحيح قد دل على ذلك كما تقدم في قصة الحَضْرَمِيِّ أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال له : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » : « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ » فقال : « لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ » (١) .

وأما قوله : « فِي كُلِّ حَقٍّ لَأَدْمِي مُحَضٌّ » فقد قدمنا ما يعتبر من الشهادة في كل مشهود فيه فلا نعيده .

قوله : « وَمَتَى صَحَّتْ شَهَادَةٌ لَمْ تُؤْثِرْ مَزِيَّةَ الْآخَرَى » .

أقول : هذا سدُّ لباب الترجيح ، وردُّم لطريق هي أوسع الطرق ساحة ، ومعلوم أن ارتفاع إحدى الشهادتين المتعارضتين بأيّ مزية من المزايا تُصِيرُهَا راجحة ، فتكون الأخرى مرجوحة . والظن لصحة الراجحة أقوى . كما أنه بصحة المرجوحة أنقص . وقد تبلغ إلى مرتبة لا يبقى للمرجوحة تأثير في تحصيل الظنّ المعتبر . وليس اعتبار مجرد وجود النصاب مقتضياً إلا مع عدم المانع ووجود الشهادة الراجحة من جملة ما يصدق عليه وُضْعُ الْمَانِعَةِ . فاعرف هذا . وسيأتي الكلام في تعارض البيّنات .

## فصل

واختلافُ الشّاهِدَيْنِ : إمّا فِي زَمَانِ الْإِقْرَارِ ، أَوْ الْإِنْشَاءِ ، أَوْ مَكَانَهُمَا فَلَا يَضُرُّ .  
وَأَمّا فِي قَدْرِ الْمُقَرَّبَةِ فَيُصَحِّحُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى « غَالِبًا » (٢) كَأَلْفٍ مَعَ أَلْفٍ وَخَمْسَمِائَةٍ

(١) تقدم الحديث من قبل ص ١٣٩ .

(٢) إذا اختلف الشاهدان في قدر الشيء المقرب نحو: أن يشهد أحدهما أنه أقر بألف والآخر بألف وخمسمائة والمدعي يدعي بألف وخمسمائة أو ألفين فيصح ما اتفقا عليه لفظاً ومعنى ويحكم بالألف . واحتراز بقوله « غالباً » من أن يدعي أنه أقر له بألف فيشهد أحد الشاهدين أنه أقر بألف وخمسمائة والآخر بألف فإن الشهادة لا تصح هنا لأن الشاهد بالزيادة كاذب عند المدعي .  
شرح الأزهاري ٢١٠/٤ .

لَا أَلْفَيْنَ . وَكَطَلْفَةٍ وَطَلْفَةٍ مَعَ طَلْفَةٍ . وَأَمَّا فِي الْعُقُودِ فَفِي صِفَتِهَا كَالْخِيَارِ وَنَحْوِهِ لَا يَكْمُلُ<sup>(١)</sup> وَفِي قَدْرِ الْعَوَضِ لَا تَكْمُلُ إِنْ جَحَدَ الْأَصْلُ<sup>(٢)</sup> . وَإِلَّا ثَبَّتَ بِالْأَقْلِ إِنْ ادَّعَى الْأَكْثَرُ . وَأَمَّا فِي مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ صِفَةٍ لِفِعْلٍ قِيلَ أَوْ عَقْدٍ نِكَاحٍ فَقَطَّ . أَوْ فِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ الْمَعْنَى لَا كَحَوَالَةِ وَكَفَالَةٍ أَوْ رِسَالَةٍ وَوَكَالَةٍ<sup>(٣)</sup> . بَلْ كِبَاعٍ . وَهَبٍ . أَقْرَبِهِ . أَوْصَى . عَنْ بَيْعٍ . عَنْ غَضَبٍ . أَوْ فِي عَيْنِ الْمُدَّعِي . أَوْ جَنْسِهِ . أَوْ نَوْعِهِ . أَوْ صِفَتِهِ . أَوْ قَالَ : قَتَلَ أَوْ بَاعَ . أَوْ نَحْوَهُمَا وَالْآخِرُ أَقْرَبُ فَيَبْطُلُ مَا خَالَفَ دَعْوَاهُ . فَيُكْمِلُ الْمَطَابِقَ . وَإِلَّا بَطَلَتْ<sup>(٤)</sup> .

قوله : « فصل : واختلاف الشاهدين » إلخ .

أقول : كل اختلاف يمكن حمله على تعدد الواقعة مِنْ غَيْرِ مانع ، فلا يَضُرُّ . ومن هذا الاختلافُ فِي زَمَنِ الإِقْرَارِ أَوْ الإِنْشَاءِ أَوْ مَكَانَهُمَا . وَأَمَّا الاختلافُ فِي قَدْرِ الْمُقَرَّبِ فَهُوَ وَإِنْ أُمِكنَ حَمْلُهُ عَلَى تَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ لَكِنَّهُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ الَّذِي تَمَّ عَلَيْهِ نِصَابُ الشَّهَادَةِ . فَإِنْ أُمِكنَ تَكْمِيلُ النِّصَابِ عَلَى الزِّيَادَةِ بَأَن يَشْهَدَ شَاهِدٌ آخَرَ عَلَى مَا شَهِدَ بِهِ مَنْ شَهِدَ بِالزِّيَادَةِ أَوْ يَحْلِفُ الْمُدَّعِي كَانَ الْوَاجِبُ الْعَمَلُ بِذَلِكَ لَوْجُودُ النِّصَابِ الْمُعْتَبَرِ فِي الْحُكْمِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَيَصِحَّ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى » فَلَا وَجْهَ لاعتبار الاتفاقِ فِي اللفظِ . وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَائِدَةٌ . بَلِ الْمُعْتَبَرُ الْإِتِّفَاقُ فِي الْمَعْنَى فَقَطَّ ، فَلَا وَجْهَ لِمَا مَثَّلَ بِهِ الْمُصَنِّفُ مَرَاغِيًا فِيهِ الْإِتِّفَاقَ لَفْظًا وَمَعْنَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَفِي الْعُقُودِ » إلخ فَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ الْإِثْبَاتَ مَقْدَمٌ عَلَى النَّفْسِ لِأَنَّ الشَّاهِدَ بِهِ شَاهِدٌ بَعْلَمَ ، وَنَا فِيهِ غَايَةٌ مَا تَضَمَّنَتْ شَهَادَتَهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ لَيْسَ عِلْمًا بِالْعَدَمِ ،

(١) إِذَا اخْتَلَفَ الشَّاهِدَانِ فِي الْعُقُودِ فَلَا تَكْمُلُ الشَّهَادَةُ فِي صِفَتِهَا كَالْخِيَارِ وَنَحْوِهِ وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بَاعَ بَخِيرًا أَوْ بَشَمَنَ مُؤْجَلٍ وَالثَّانِي شَهِدَ أَنَّهُ بَاعَ بَغِيرَ خِيَارٍ أَوْ بَغِيرَ تَأْجِيلٍ . وَإِذَا لَمْ تَكْمُلِ الشَّهَادَةُ فَالْمُدَّعِي إِنْ وَاظَمَتْ دَعْوَاهُ قَوْلَ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَّا إِلَى شَاهِدٍ آخَرَ يَحْمِلُ شَهَادَةَ الَّذِي طَابَقَ دَعْوَاهُ . شرح الأزهاري ٢١١/٤ .

(٢) مِثَالُ جُحُودِ الْأَصْلِ أَنَّ يَكُونَ الْبَائِعُ مُنْكَرًا لِلْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ . شرح الأزهاري ٢١٢:٣ .

(٣) بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا بِالْحَوَالَةِ وَالْآخَرُ بِالْكَفَالَةِ أَوْ يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا بِالرِّسَالَةِ وَالْآخَرُ بِالْوَكَالَةِ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَصَحُّحٌ وَلَا يَضُرُّ هَذَا الْاِخْتِلَافُ لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى . شرح الأزهاري ٤/٢١٢ .

(٤) تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ فِي قَوْلِهِ صَاحِبُ الْمَتْنِ « بَلْ كِبَاعٍ » إلخ أَنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّفْظَانِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي الْمَعْنَى لَمْ تَصَحَّ الشَّهَادَةُ كَأَن يَشْهَدَ أَحَدُهُمَا فَيَقُولُ « بَاعَ مِنْهُ كَذَا » وَيَقُولُ الْآخَرُ « وَهَبَ مِنْهُ » إِلَى آخِرِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي أوردَهَا فَإِنَّهُ يَبْطُلُ مَا خَالَفَ دَعْوَاهُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَيَكْمُلُ شَهَادَةُ الْمَطَابِقِ لِدَعْوَاهُ إِمَّا بِشَاهِدٍ آخَرَ يُوَافِقُ شَاهِدَهُ الَّذِي طَابَقَ دَعْوَاهُ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ يَبِينُ فَإِنْ لَمْ يَكْمُلِ الشَّهَادَةُ بَطَلَتْ بِمَعْنَى لَمْ يَصَحَّ الْعَمَلُ بِهَا فِي الْحَالِ حَتَّى يَأْتِيَ بِمَا يَكْمِلُهَا . شرح الأزهاري ١١٣/٤ .

فإن كَمَّلَ المدعي شهادة المُشْتَبِّه بيمينه ، أو شهد معه شاهد آخر وجب الحكم بذلك ، وهكذا الكلام في الاختلاف في قَدَرِ العَوَض ، وهكذا قوله : « وأما في زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ صِفَةٍ لفعل » فإنه كما قدمنا : إن أمكن الحمل على تعدد الواقعة فذاك ، ولا يَضُرُّ الاختلاف . وإن لم يُمكن فإنه يكون قَادِحاً في الشهادة حتى يتبين الحال .

والحاصل أن المعتبر في جميع هذا الفصل هو هذا ، ولا وَجَهَ للفرق بين بَعْضِ صُورِهِ دون بعض ، وقد طَوَّلَ المصنف المقال في غير طائل .

### فصل

وَمَنْ ادَّعَى مَالَيْنِ فَبَيَّنَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً كَامِلَةً ثَبَتَا إِنْ اخْتَلَفَا سَبَبًا . أَوْ جِنْسًا . أَوْ نَوْعًا مُطْلَقًا ، أَوْ صَكًّا أَوْ عَدَدًا ، وَلَمْ يَتَّحِدِ السَّبَبُ . أَوْ مَجْلِسًا وَلَمْ يَتَّحِدَا عَدَدًا وَصَكًّا وَلَا سَبَبًا . وَإِلَّا فَمَالٌ وَاحِدٌ ، وَيَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ .

قوله : « فصل : ومن ادعى مالين فبين على كل منهما بينة كاملة ثبتا » .

أقول : هذا صحيح ، ولا يحتاج إلى التَّنْصِيفِ عليه ، وشَغَلَةُ الْحِزِّ بِهِ لَوْضُوحُهُ . وظهوره . فإن هذا الاختلاف بين المالين في أيِّ هذه الصُّوَرِ يَقْتَضِي عَدَمَ كَوْنِهِمَا مَالًا وَاحِدًا . فقد وجب هنا الحمل على التعدد . مع عدم الاختلاف وَجَبَ حَمْلُ الْبَيِّنَتَيْنِ عَلَى مَالٍ وَاحِدٍ رُجُوعًا إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ مَعَ عِصْمَةِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ بِالشَّرْعِ .

### فصل

وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ وَأُمُكِّنَ اسْتِعْمَالُهُمَا لَزِمَ ، وَتُرْجِّحُ<sup>(١)</sup> الْخَارِجَةُ ، ثُمَّ الْأَوَّلَى ،

(١) مع تعارض البينتين ترجح الخارجة ومثل الشارح لذلك بأن تكون داراً في يد رجل فيدعيها شخص آخر وقيم البينة أنه يملكها ولا يذكر سبباً وقيم من هي في يده بينة أنه مالك لها ولا يضيف أيضاً إلى سبب فإن بينة الخارج أرجح عندهم فيحكم له بالدار وكذلك البينة التي ثبت البيع في زمن سابق للزمن الذي تشهد به الأخرى وأيضاً البينة التي ثبتت تاريخ البيع .  
شرح الأزهاري ٢١٧/٤ .

ثم المؤرّخة حسب الحال<sup>(١)</sup> ، ثم يتهاثران ، ولذي اليد<sup>(٢)</sup> ، ثم يُقسّم المدعى كما مرّ ، ويحكم للمطلقة بأقرب وقت في الأصح .

قوله : « فصل : وإذا تعارضت البيتان وأمكن استعمالهما لزم » إلخ .

أقول : وهذا أيضاً ممّا لا يحتاج إلى تحريره وشغلة الحيز به ، لأنها مع إمكان الاستعمال يجب حملهما على ذلك ، وإنما يكون التناقض مع عدم إمكان الاستعمال ، وهو حيث يتحد المتعلق مع عدم إمكان تعدد الواقعة .

وأما قوله : « وترجّح الخارجة » فوجهه أن صاحبها هو المدعي ، والبينة في الأصل عليه ، فكانت من هذه الحيثية أرجح ، وقد قدمنا ما في ذلك فلا نعيده ، وأما ما ذكره من ترجيح الأولى فلا بد من تقييده بكونها ترفع مضمون الأخرى كأن تشهد الشهادة الأولى بأن مالك هذه العين باعها من فلان ، ثم تشهد البينة الأخرى بأنه باعها من آخر مع أنه يُمكن أن يكون البيع الأول قد عرض له ما يقتضي ردّه على بائعه بخيار من الخيارات الموجبة للرد ، وإن كان الأصل خلاف ذلك .

وأما ما ذكره من ترجيح المؤرّخة فلا أرى له وجهاً صحيحاً ، لأن المطلقة يمكن أن تكون قبلها ويمكن أن تكون بعدها ، فينبغي أن يُنظر : هل يُمكن تعدد الواقعة أم لا ؟ فإن لم يمكن فالقسمة كما حكم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(٣)</sup> ، ويكون من قبيل قوله : « ثم يتهاثران » وأما كونه يكون مع التهاثر لذي اليد ، فوجهه أنه عمل بالاستصحاب لعدم وجود الناقل الخالص عن المعارض ، وإن لم يكن لأحدهما عليه يد ، أو كان في أيديهما ، فالقسمة ، فإنها مدرك شرعي كما مر .

وأما قوله : « ويحكم للمطلقة بأقرب وقت » فهذا فيه شبهة التحكم ، فإنها إذا

(١) مراد صاحب الأزهار أن الترجيح كما بينه غير مطرد وإنما هو حسب الحال . شرح الأزهار ٢١٨/٤ .

(٢) إذا تعارضت البيتان ولم يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بأي الوجه التي ذكرها فإنها يتهاثران ويحكم بالشيء الذي اليد الثابتة عليه . شرح الأزهار ٢١٨/٤ .

(٣) يرجع في ذلك إلى حديث أبي موسى الأشعري وقد مر ص ١٥٣ . كما يرجع إليه في المتن بشرح نيل الأوطار ٣١١/٨ .

كانت متحملة لأقرب وقت وأبعده، وأوسطه كان حملها على أحد محتملاتها حملاً بلا مرجح .

## فصل

وَمَنْ شَهِدَ عِنْدَ عَادِلٍ ، ثُمَّ رَجَعَ عِنْدَهُ ، أَوْ عِنْدَ مِثْلِهِ بَطَلَتْ قَبْلَ الْحُكْمِ مُطْلَقاً <sup>(١)</sup> .  
وَبَعْدَهُ فِي الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ قَبْلَ التَّنْفِيزِ ، وَإِلَّا فَلَا ، فَيَعَزَمُونَ لِمَنْ غَرَمَتْهُ الشَّهَادَةُ ، أَوْ  
نَقَصَتْهُ ، أَوْ أَقَرَّتْ عَلَيْهِ مُعَرَّضاً لِلِسُقُوطِ <sup>(٢)</sup> ، وَيُتَارَشُّ ، وَيُقْتَصُّ مِنْهُمْ عَامِدِينَ بَعْدَ  
انْتِقَاصِ نِصَابِهَا ، وَحَسَبِهِ <sup>(٣)</sup> ، قِيلَ فِي الْحُدُودِ حَتَّى يَبْقَى وَاحِدٌ ، ثُمَّ عَلَى الرَّؤُوسِ ،  
وَفِي الْمَالِ عَلَى الرَّؤُوسِ مُطْلَقاً ، وَالْمَتَمَّةُ كَوَاحِدٍ ، وَالنِّسْوَةُ السَّتُّ كَثَلَاثَةٍ وَلَا يَضْمَنُ  
الْمُزَكِّي .

قوله : « فصل : ومن شهد عند عادل ثم رجع » إلخ .

أقول : لا وَجْهَ لِلتَّنْفِيزِ بكون الشهادة عند عادل ، ولا يكون الرجوع عنده أو عند  
مثله ، بل المعتبر صِحَّةُ الرَّجُوعِ بوجه من الوجوه ، ومع الرجوع تبطل شهادته من غير  
فرق بين كونها قبل الحكم أو بعده ، وأي تأثير للحكم مع بطلان مُسْتَنَدِهِ ، فإن هذا من  
من أعجب ما يقرع سمع من يتعقل الحقائق فضلاً عما هو عالم بالأسباب الموجبة لثبوت

(١) تبطل الشهادة إذا وقع الرجوع عنها قبل الحكم مطلقاً أي سواء كانت في الحقوق أم في الحدود . شرح الأزهاري ٢٢٠/٤ .

(٢) مثلوا لا غرمت. الشهادة بما إذا شهدوا عليه بدين لشخص ويحكم عليه فإن الواجب عليهم إذا رجعوا بعد الحكم أن يغرما  
له ما حكم عليه به من ذلك الدين . ومثال ما نقصت أن يشهدوا أن الطلاق وقع قبل الدخول ويحكم الحاكم بذلك ثم يرجع الشهود  
إلى أنه وقع بعد الدخول فيلزمهم أن يغرما للزوجة النصف الذي انتقصته بشهادتهم . ومثال ما أقرت عليه معرضاً للسقوط أن  
يشهدوا أن الطلاق وقع بعد الدخول ويحكم به الحاكم ثم رجعوا إلى أنه وقع قبل الدخول فيغرمون للزوج نصف المهر لأنهم قرروه  
عليه وكان معرضاً للسقوط بالطلاق قبل الدخول . شرح الأزهاري ٢٢١/٤ .

(٣) إذا رجعوا عن الشهادة بما حكم فيه بالحد أو القصاص فإنه يؤخذ أرض الضرب إن كان الحد ضرباً ويقتص منهم إن كان  
قتلاً وكانوا عامدين . لكن لا يلزم الأرض أو القصاص إلا بعد انتقاص نصابها فلو كان شهود الزنا ستة ورجع اثنان منهم لم يلزمهم  
شيء . كما أنه يلزمهم بحسب ما انتقص من النصاب في الحدود والحقوق على سواء فإذا انخرم من شهود الزنا واحد مثلاً ضمن  
الربع هو ومن رجع معه من الزائد على نصابها . شرح الأزهاري ٢٢٢/٤ .



أحكام الشرع ، ولا فرق بين الحد ، والقصاص وغيرهما ، فإن كان قد وَقَعَ التَّقْيِيدُ فلا شك أن الحاكم مَغْرورٌ مِنْ جهة الشهود ، وهم سبب الجناية على المشهود عليه ، فيغرمون لمن أُصِيبَ بِشهادتهم في بَدَنِهِ ، أو في ماله ، أما في البدن فظاهر لأنه قد حَلَّ بِهِ ما لم يُمكن اسْتِدْرَاكُهُ إِلَّا بِتَسْلِيمِ دِيَّتِهِ أو أَرْشِهِ ، وأما في المال فلا يغرمون إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ إِرْجَاعُ ذَلِكَ الْمَالِ إِلَى يَدِ مَالِكِهِ ، وتَعَدَّرَ الرَّجُوعُ عَلَى مَنْ أَتْلَفَهُ بِقِيَمَتِهِ .

وأما ما ذكره من الاقتصاص من الشهود فَخَبِطَ لَا يَنْبَغِي عَلَى حَقِيقَةِ وَذُحُولِ عَمَّا سِيَأِي لَهُ فِي الْجَنَايَاتِ وما ذكره بعد هذا فهو ظاهر لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْكَلَامِ عَلَيْهِ .

### فصل

وَيَكْمُلُ النَّسَبُ بِالتَّدرِيجِ<sup>(١)</sup> ، والمبيعِ بِمَا يُعَيِّنُهُ ، وَكَذَلِكَ الْحَقُّ<sup>(٢)</sup> ، وَكَانَ لَهُ ، أَوْ فِي يَدِهِ بِمَا أَعْلَمَهُ انْتَقَلَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ يَدٌ فِي الْحَالِ ، وَالْإِرْثُ مِنَ الْجَدِّ بِتَوَسُّطِ الْأَبِ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَوْتُهُ ، وَالبَيْعُ ، وَالْوَصِيَّةُ ، وَالْوَقْفُ وَالْهَبَةُ بِفَعْلِهِ مَالِكاً أَوْ ذَا يَدٍ ، وَرِزْمَةُ الثِّيَابِ بِالْجِنْسِ ، وَالْعَدَدُ ، وَالطُّولُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالرَّقَّةُ ، وَالْغَلْظُ ، وَالْوَصِيَّةُ ، وَكِتَابُ حَاكِمٍ إِلَى مِثْلِهِ ، وَنَحْوُهُمَا بِالْقِرَاءَةِ عَلَيْهِمْ ، وَالبَيْعُ لَا الْإِقْرَارَ بِهِ ، وَلَا مِنَ الشَّفِيعِ بِتَسْمِيَةِ الثَّمَنِ أَوْ قَبْضِهِ ، فَإِنْ جَهِلَ قَبْلَ الْقَبْضِ فُسِّخَ لَا بَعْدَهُ<sup>(٣)</sup> ، وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي . وَقَتْلُهُ يَقِيناً أَوْ نَحْوَهُ نَشْهَدُ . وَإِلَّا بَطَلَتْ فِي الْكُلِّ<sup>(٤)</sup> .

قوله : « فصل : ويكمل النسب بالتدرّج » .

(١) في هذا الفصل بين صاحب الأزهار صوراً من الشهادات تقتصر على تكميل وإلا بطلت منها أنه لا يكفي في النسب أن يقول مثلاً هذا ابن عم هذا بل لا بد من التدرّج إلى جد واحد فيقول هو فلان ابن فلان ابن فلان والمشهد له فلان ابن فلان . شرح الأزهار ٢٢٤/٤ .

(٢) من هذه الصور المبيع والحق لا بد من تعيينهما بأن ينسب المبيع إلى شيء يعرف به وكذلك الحق . شرح الأزهار ٢٢٥/٤ .  
(٣) تكمّل الشهادة على البيع بتسمية الثمن أو قبضه . فإن جهل قدر الثمن أو نسيه الشهود قبل القبض من المشتري للمبيع فسخ عقد البيع . أما إذا كان التباس قدر الثمن بعد قبض المشتري للمبيع فلا يفسخ . شرح الأزهار ٢٢٨/٤ .

(٤) لو قال الشهود على القتل إنه قتله يقيناً أو نحوه لم يكف ذلك حتى يكملوا الشهادة بأن أتوا بلفظ الشهادة . وفي جميع الصور التي ذكرها إذا لم يكمل الشهود الشهادة بطلت شهادتهم . شرح الأزهار ٢٢٩/٤ .

أقول : سيأتي له أنه يكفي في الشهادة على النسب شهرة في المحلة ، فإن كان هذا التكميل لا بد منه بحيث لا يحكم الحاكم بالنسب إلا به لم يكن لقوله فيما سيأتي كثير فائدة ، وإن كان النسب يثبت بدون هذا التكميل لم يكن لتحريره ها هنا فائدة ، لأنه قد ثبت أصل النسب ، وهو المراد ، وقد فرّق بين الموضعين بعض المشتغلين بهذا العلم ، فقالوا إن كفاية الشهادة بالشهرة باعتبار ثبوت الميراث . وأما ثبوت النسب فلا يتم إلا بالتدرج ولا يخفى أن هذا فرق مِمَّن لا يُفرّق بين حقائق الأمور وما يتسبب عنها : فإن ثبوت الميراث مُتَسَبِّب عن ثبوت النسب ، فإذا لم يثبت السبب لم يثبت المسبب ، وثبوت المسيبات بدون ثبوت أسبابها محال .

وأما قوله : « والمبيع بما يُعَيَّن » فلا وجه له ، فإن الشهادة على الشيء بدون ما يعينه ليست شهادة على ذلك الشيء بل هي شهادة على ما يحتمله هو وغيره ، فإن جاء بما يُعَيَّن كانت شهادة عليه ، وإلا فليست بشهادة عليه ، وهكذا الشهادة على الحق لا فرّق بينهما وبين الشهادة على الملك .

وأما قوله : « وكان له أو في يده بما أعلمه انتقل » فلا وجه لهذه الزيادة ، بل الشهادة على أنه كان له أو في يده قد اقتضت استصحاب الحال ، فلا ينقل عن ذلك إلا ناقل صحيح ، ومع هذا فقد تقدم للمصنف أنها لا تصح الشهادة على ملك كان .

وأما قوله : « والإرث من الجد بتوسط الأب » فلا فائدة لهذا التكميل ، لأن إثبات كونه جداً قد اقتضى أن ابن ابنه يرثه ، ومن ادعى أن ثَمَّ مانعاً من إرثه له فعليه بيان ذلك المانع .

وأما قوله : « والبيع والوصية والوقف والهبة بفعله مالكاً أو ذا يد » فلا أرى لهذا التكميل وجهاً ، لأنه قد ثبت بالشهادة صدور هذه الأشياء ، فيحكم على من صدرت عنه حكماً مطلقاً بأنه فعل ذلك ، وإذا نُوزع المحكوم له كانت خصومة أخرى يُرجع فيها إلى البينة من المدعي ، أو اليمين من المنكر ، وهكذا ما ذكره بعد هذا .

والحاصل أن مثل هذه التفرعات ظلمات بعضها فوق بعض . وقد جعل الله لعباده عنها سعة فإنها لا تأتي إلا بمجرد التضييق عليهم ، وتفسير الشريعة الواضحة التي ليلها كنهارها .

## فصل

وَلَا تَصِحَّ عَلَى نَفْيٍ إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيَ الْإِثْبَاتُ وَيَتَعَلَّقَ بِهِ ، وَمِنْ وَكَيْلٍ خَاصَمَ وَلَا بَعْدَ الْعَزْلِ <sup>(١)</sup> ، وَعَلَى حَاكِمٍ أَكْذَبُهُمْ ، وَمَنْ تُسْقِطُ عَنْهُمْ حَقًّا لَهُ كَمَالِكٍ غَيْرِ مَالِكِهِمْ ، أَوْ ذِي يَدٍ فِي وَلَائِهِمْ <sup>(٢)</sup> ، وَلِغَيْرِ مُدَّعٍ فِي حَقِّ آدَمِيِّ مَخْضٍ ، وَعَلَى الْقَذْفِ قَبْلَ الْمَرَافَعَةِ . وَمِنْ فَرَعٍ اخْتَلَّ أَصْلُهُ ، وَلَا يَحْكُمُ بِمَا اخْتَلَّ أَهْلُهَا قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَإِنْ فَعَلَ نُقِصَ وَلَوْ قَبْلَ الْعِلْمِ « غَالِبًا » <sup>(٣)</sup> ، وَلَا بِمَا وَجَدَ فِي دِيْوَانِهِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ ، وَتَصَحَّ مِنْ كُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ لِلْآخِرِ فِي الْمَشْتَرَكِ ، فَيَفُوزُ كُلُّ بِنَا حُكْمَ لَهُ ، وَلَا يَتَّبَعُ ، وَمِنْ الْمُنْهِيِّ عَنِ الْأَدَاءِ ، وَمِمَّنْ كَانَ أَنْكَرَهَا غَيْرُ مُصْرَحٍ ، وَعَلَى أَنَّ ذَا الْوَارِثِ وَحْدَهُ .

قوله : « فصل : ولا تصح على نفي » إلخ .

أقول : هذه الشهادة على النفي قد أفادت في الجملة انتفاء ذلك الشيء في علم الشاهد . فإن عورض هذا النفي بالإثبات فهو أرجح منه وأقدم ، لأنه شهادة عن علم ، وإن لم يعارض هذا النفي فلا وجه للجزم بعدم صحة الشهادة عليه بدون معارض أنهض منه ، لأنه قد أفاد في الجملة فائدة معمولا بها مع عدم المعارض ، ولو لم يكن إلا كون هذه

(١) لا تصح الشهادة من وكيل على ما وكل فيه إذا كان قد خاصم في ذلك الشيء . ولا تصح شهادته بعد العزل في حق قد خاصم فيه المشهود عليه . شرح الأزهاري ٢٣٠/٤ .

(٢) صورة هذه المسألة : أن يشهد عبدان أنهما مملوكان لغير مالكيهما في الظاهر فإن شهادتهما لا تصح لأنها تقتضي إسقاط حق عنهما للمشهود عليه فكانت كشهادة من يدفع عن نفسه ضرراً ولأنها شهادة المملوك لمالكه .

ومثال آخر أن يموت رجل ويخلف عبيدين وله أخ فأعتق العبيدين ثم شهد للميت . يابن فلا شهادتهما لا تصح لأنها تتضمن إبطال حق عليهما للأخ في الظاهر وهو الولاء وإذا لم تصح شهادتهما لم يطل عتقهما . شرح الأزهاري ٢٣١/٤ .

(٣) احتراز بقوله « غالباً » من صورة فإنه ينفذ حكمه ولو وقع بعد اختلال الشهود وذلك في صحة عقد النكاح ولو اختل الشهود بعد العقد وقبل الحكم فقد صح العقد قبل اختلالهم . شرح الأزهاري ٢٢٣/٤ .

الشهادة عاضدة للأصل ومُؤَيَّة له فإنَّ العدم مُقدِّم على الوجود ، ولا وجه لتقييد عدم الصحة بقوله : «إلاَّ أنَّ يَفْتَضِي الإثبات» فإنَّ هذه الشهادة المقتضية للإثبات هي شهادة إثبات ، ولا اعتبار بدخول النفي في لفظها لما عَرَفْنَاك غير مرة أنه لا اعتبار بمجرد الألفاظ . وأنَّ ذلك جمود لا يليق بأهل التحقيق .

قوله : «ولا من وكيل خاصم» إلخ .

أقول : إنَّ كان بهذه الخصومة قد صار مُتَّهَمًا فقد تقدَّم عدم قبول شهادة المتهم بالأدلة التي ذكرنا ، وباشرائط القرآن الكريم أن يكون الشهود عُدُولاً مَرَضِيَّين ، والمتهم غير عدل ولا مَرَضِيٍّ ، وإنَّ كان هذا الوكيل بمكان من الثقة والعدالة بحيث لا تُؤثِّر فيه الخصومة تهمة ولا عداوة فلا وجه لرد شهادته . لأنَّ نفس تولي الخصومة في حق للغير لا يصلح لكونه مانعاً لعدم الدليل على ذلك ، ولا فرق بين أن يكون الوكيل قد عُرِّلَ أَمْ لَا .

قوله : «وعلى حاكم أكذبهم» .

أقول : مراد المصنف أنهم شهدوا عليه بأنَّه قد حكم فأكذبهم ، وعدم صحة هذه الشهادة أوضح من الشمس بحيث لا يُفْتَقِر إلى التنصيص عليه ، لأنَّ الحاكم إذا أنكر الحكم لم يَبْقَ مُستند لإثبات ما اشتمل عليه أو نفيه ، ومع هذا فهو يمكن حمل الشهود على حالة سَمِعُوها من الحاكم وتَعَقَّب ما يخالفها ، وعلى كل حال فمع إكذابهم لا يَبْقَى لشهادتهم مَوْضِع من الصديق قط فضلاً عن العمل بها .

قوله : «وَمَنْ يُسْقِطْ عَنْهُمْ حَقًّا كَمَا لَكَ غَيْرَ مَا لَكُم» .

أقول : هذه الشهادة وإنَّ أسقطت عنهم حقًّا للأول فقد أثبتت عليهم حقًّا للآخر . فمن حيث إسقاطها عنهم حقًّا للأول كأنَّهم شهدوا لأنفسهم . والشهادة لِلنَفْس لا تَصِح . وهكذا الكلام على قوله : «أو غير ذي اليد في ولائهم» .

قوله : «ولغير مدع» .

أقول : قد قدمنا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما عمادان من أعمدة هذا الدين ، ولا يتوقف وجوب ذلك على مُطالبة ذي الحق ، لأنَّ الاستيلاء عليه وهو في ملكه غَصَبٌ ومظلمة له ظاهرة . فأقلُّ أحوال من علم بحقيقة الحال أن يُخبر من له الحق بذلك . أو يخبر مَنْ يَقْدِر على إنصافه . ورفع مظلمته . فالرجوع إلى هذين الأصلين العظيمين يُغني عن الرجوع إلى ما تعارض من حديث : « خَيْرُ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يُؤَدِّي شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ »<sup>(١)</sup> وحديث الذم للقوم الذين يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ<sup>(٢)</sup> .

وأما ما قيل من أن عدم صحّة الشهادة لغير مدع مجمع عليه فما أكثر هذه الدعاوى على إجماع المسلمين مع تَعَسُّره ، بل تَعَذُّره كما أوضحنا ذلك في إرشاد الفحول<sup>(٣)</sup> . وهكذا الكلام في قوله : « وفي حق آدمي محض » .

قوله : « ومن فرع اختل أصله » .

أقول مثل هذا لا يحتاج إلى التّنصيص عليه للمعلم بأن شهادة الفرع إنما هي في حكم التّأدية لشهادة الأصل ، فاختلال الأصل مُسْتَلْزَم لاختلال فرعه شرعاً وعقلاً وعادة ، وإذا حكم الحاكم بشهادة الفرع الذي اختلَّ أصله فحكمه هَبَاءٌ وسَرَّابٌ بِقِيَعَةٍ لَا يُحْتَاج فيه إلى أن يُقَالَ إنه يُنْقَضُ فإنه لم يَنْعَقِد من الأصل .

قوله : « ولا بما هو وجد في ديوانه إن لم يذكر » .

أقول : القاضي مأمور بأن يحكم بحكم الله عز وجل ، ولا يكون ذلك إلا بإقرار أو شهادة أو يمين ، فكيف يقع في ذهن من تعرض للتّصنيف أنه قد يحكم بما وجد في ديوانه مع عدم الذكر لسبب ذلك الذي وجده ، وأي مدخل لهذا في الأسباب الشرعية .

(١) يرجع إلى حديث زيد بن خالد الجهني بلفظ : « ألا أخبركم بخير الشهداء » إلخ وقد مر ص ١٩٠ كما يرجع إليه في المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٠٧/٨ .

(٢) من حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير أمتي قرني . ثم الذين يلونهم » وفيه « ثم إن من بعدهم قوماً يشهدون ولا يستشهدون . ويخونون ولا يؤتمنون ، إلخ . وهو حديث متفق عليه المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٠٧/٨ .

(٣) يرجع إلى مباحث الإجماع في إرشاد الفحول ص ٧٢ وما بعدها .

وكيف يُظن بقاخر من المسلمين أن يحكم بمثل هذا حتى يقال له : « ولا يحكم بما وجد في ديوانه إن لم يذكر » . وأي فائدة لذكر مثل هذا ، ومع ذلك فهو من أحكام القضاء لا من أحكام الشَّهادات . فكان تأخيره إلى باب القضاء أولى . ولكن المصنف رحمه الله قد حَبَّبَ الله إليه في كثير من مباحث هذا الكتاب التطويل والتكرير . فإن غالب ما ذكره في هذا الفصل قد تقدم في فصل من لا تصح شهادتهم .

وأما قوله : « ويصح من كل من الشريكين للآخر » إلخ . فالوجه أنه لا مانع من هذه الصحة لا من رواية ولا من دراية ، لأن الشريك لم يَشْهَدْ لِنَفْسِهِ ولا بِمَا لَهُ نَفْعٌ فيه . ولا سبب يقتضي اتهمه ، فكان له عن ذكر مثل هذا سعة ، وهكذا لا حاجة لقوله : « ومن المنهي عن الأداء » فإن من المعلوم أن نهي المشهود عليه للشاهد أن يَشْهَدْ عليه لا يقول أحد ممن يعلم بل ممن يفهم أنه لا يجوز للشاهد أن يَشْهَدْ بعده هذا النهي حتى يحتاج إلى التَّنْصِص على جواز شهادته .

وأما كونها تصح الشهادة ممن كان أنكرها فوجهه أنه قد يُنكر سهواً أو نسياناً ثم يذكر ، لكن إذا صرح بالإنكار ، وصمَّم عليه كان ذلك موجباً للرَّيبة في شهادته . وهكذا لا حاجة للتَّنْصِص على صحة الشهادة بكون ذا الوارث وحده . فإنه لم يقل أحد بعدم قبول هذه الشهادة حتى يحتاج إلى ذكر قبولها ، وليت شعري أي حامل للمصنف على ذكر هذه المسائل ، وشغلة الحيز بها . وإتباع الطلبة بالنظر فيها .

## فصل

وَيَكْفِي الشَّاهِدُ فِي جَوَازِ الشَّهَادَةِ فِي الْفِعْلِ الرَّؤْيَةِ ، وَفِي الْقَوْلِ الْبَصَوْتُ مَعَهَا . أَوْ مَا فِي حُكْمِهَا ، أَوْ تَعْرِيفُ عَدْلَيْنِ مُشَاهِدَيْنِ . أَوْ عَدْلَتَيْنِ بِالْأَسْمِ وَالنَّسَبِ ، وَفِي النَّسَبِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْوَقْفِ ، وَالْوَلَاءِ شُهْرَةٍ فِي الْمَحَلَّةِ تُثْمِرُ عِلْماً أَوْ ظَنّاً . وَفِي الْمُلْكِ التَّصَرُّفِ وَالنِّسْبَةِ وَعَدَمُ الْمَنَازِعِ مَا لَمْ يَغْلِبْ فِي الظَّنِّ كَوْنُهُ لِلْغَيْرِ . وَيَكْفِي

النَّاسِي فِيمَا عَرَفَ جُمَلَتَهُ وَالتَّبَسَّ تَفْصِيلُهُ الْخَطَّ .

قوله : « فصل : ويكفي الشاهد في جواز الشهادة في الفعل الرؤية » .

أقول : لما كانت الشهادة لا تكون إلا عن يَقِينٍ ، ولا يكفي فيها ظَنٌّ إن كانت المشاهدة في الشهادة على الأفعال مُتَوَقِّفَةً على الرؤية التي يَحْصُلُ عندها الْعِلْمُ اليَقِينُ . وهكذا الشهادة على الأقوال فإنه لا بد فيها من رؤية صاحب القول وسماع صوته إلا أن يكون الشاهد مُمَارِسًا لذلك القائل بحيث يَعْلَمُ علماً يَقِينًا أن القول قوله ، ولا يَمْتَرِي في ذلك لوجه . فإنه لا يحتاج حينئذ إلى مشاهدة القائل .

وأما قوله : « وتعريف عدلين » إلخ فهذا مِمَّا لا بد منه إذا كان الشاهد لا يعرف المشهود عليه معرفة تميزه عن غيره ، وإن كان يعرفه كان ذلك مُغْنِيًا عن التعريف .

قوله : « وفي النسب والنكاح » إلخ .

أقول : ولا بد للشاهد بهذه الأمور من تصريحه بأن مُسْتَنَدَهُ في شهادته هو مُجَرَّدُ الشهرة ، ووجه هذا أن الشهرة مُسْتَنَدٌ ضعيف ، فإذا عُرِضَتْ بما هو أقوى منها لم يبق حكم . فكم من شهرة تنشأ عن مجرد كذب كاذب ، وهَزَلٌ هازل ، وقد يحصل للسامع لها ظن لكثيرتها فينكشف لخيال كاذب .

وأما قوله : « وفي الملك التصرف والنسبة وعدم المنازع » فهذه الثلاثة الأمور وإن كانت صالحة للشهادة لكن لا على جهة الإطلاق ، بل يُقَيَّدُ ذلك بأنه لا بد من تصريح الشاهد بأنها مُسْتَنَدَةٌ . للقطع بأن الشهادة على أن ذلك الملك ملك لفلان عِلْمُ الشاهد بأنه وَرِثَهُ من أبيه أو اشتراه من فلان أو وَهَبَهُ له فلان : أَقْوَى من الشهادة المستندة إلى تلك الأسباب ، ولهذا قال المصنف : « ما لم يَغْلِبْ في الظن كونه للغير » .

قوله : « ويكفي الناسي فيما عَرَفَ جملة والتبس تفصيله الخط » .

أقول : هذا صحيح إذا كان الخط مِمَّا يصلح للعمل به ، كأن يكون خطأً للشاهد الذي لا يحتمل عنده زيادة ولا نُقصان ، أو كان بخط مَنْ هو معروف الخط بحيث لا يقبل الشك . ولا التشكيك . فإن كان هكذا فلا بأس بالرجوع في التفصيل إليه . وإن لم يكن هكذا شهد بالجملة ، وترك التعرّض للتفصيل ، فإن التعرض لذلك تعرّض لما هو محل شك ، والشهادة لا تحل على مثل ذلك .



# كتاب الوكالة



## فصل

لَا تَصِحُّ الِاسْتِنَابَةُ فِي إِيجَابِ<sup>(١)</sup> وَيَمِينٍ وَلِعَانٍ مُطْلَقًا ، وَقُرْبَةِ بَدَنِيَّةٍ إِلَّا الْحَجَّ لِعُدْرٍ وَمَحْظُورٍ ، وَمِنْهُ<sup>(٢)</sup> الظَّهَارُ ، وَالطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ ، وَلَا فِي إِثْبَاتِ حَدٍّ وَقِصَاصٍ ، وَلَا اسْتِيفَانِهِمَا إِلَّا بِحَضْرَةِ الْأَصْلِ ، وَفِي الشَّهَادَةِ إِلَّا الْإِرْعَاءَ<sup>(٣)</sup> ، وَلَا فِي نَحْوِ الْإِحْيَاءِ . وَمَا لَيْسَ لِلْأَصْلِ تَوَكُّلٌ بِنَفْسِهِ فِي الْحَالِ « غَالِبًا »<sup>(٤)</sup> .

قوله : « فصل : لا يصح الاستنابة في إيجاب » إلخ .

أقول : عللوا ذلك بأن القربة البدنية لا تصح إلا من المتقرب ، وهذه دعوى مجردة . فقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ »<sup>(٥)</sup> . وحديث الخثعمية حيث قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ »<sup>(٦)</sup> ، وحديث : « حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شَبْرُمَةَ »<sup>(٧)</sup> . وفي الباب واقعات مشعرة بأصل الجواز ، فلا يمتنع من ذلك إلا ما دل عليه دليل ، وهو أيضاً الأصل الذي ينبغي الرجوع إليه عند عدم الدليل ، فإن مَنْ سمح منه فعل شيء بنفسه جاز له أن يستنيب غيره إلا أن يرد ناقل ينقل عن هذا الأصل ، ثم المصنف ومن وافقه على المنع يقولون بجواز الاستنابة في تفريق الصدقة والزكاة مثلاً ، وهذا التفريق هو نفس القربة لا مجرد إيقاع العزم عليه أو النذر به ،

(١) الفصل معقود لبيان ما لا يصح التوكيل فيه . وتكلم المصنف عن عشرة منها أولها الإيجاب بمعنى أنه لا يجوز أن يوكل في إيجاب أمر من الأمور عليه من عبادة أو مال لمسجد أو غيره فلا يصح أن يقول : وكلتك أن توجب علي كذا . شرح الأزهار ٢٣٩/٤ .

(٢) الضمير في « منه » يعود على المحظور يعني أن من المحظور الظهار والطلاق البدعي .

(٣) لا يعتبر الإرعاء وكالة حقيقية عندهم إذ لا يطل بموت الأصل . الحاشية على شرح الأزهار ٢٤٠/٤ .

(٤) احتراز بقوله « غالباً » من صور يصح التوكيل فيها ولا يصح أن يتولاها بنفسه منها المرأة التي لا ولي لها يصح أن توكل من يزوجها . شرح الأزهار ٤٢١/٤ .

(٥) الحديث متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها وقد تقدم في كتاب الصيام : ١٣١/٢ كما يرجع إليه في المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٣/٤ .

(٦) تقدم حديث الخثعمية في كتاب الحج ١٥٧/٢ .

(٧) تقدم الحديث في كتاب الحج ١٥٧/٢ .

فالحاصل ان للناذر أن يستنيب من يـ... عنه . وللواهب هبة لا عِوَض فيها أن يستنيب من يهب عنه والمعتق أن يستنيب من يعتق عنه . ونحو هذه الأمور . فمن ادعى المنع من شيء من هذه الأمور فعليه الناقل عن الأصل ، ومما يدل على هذا الجواز دلالة واضحة بعث من ينوب في الجهاد ، وتجهيز من يجاهد . ونحو ذلك . وقد قدمنا في مواضع التنبيه على هذا .

وأما قوله : « ويمين » فالوجه ظاهر لأن الاستنابة في ذلك لا تتيسر بوجه . ولا يجري في مثلها حكم . وهكذا قوله : « ولعان » لأنه نوع من الأيمان .

وأما قوله : « وقربة بدينية إلا الحج لعذر » فبني على أن الأصل عدم جواز الاستنابة فيها . وقد عرفت ما فيه .

وأما قوله : « ومحذور » فوجهه أنه لا يحل للموكل أن يفعل ذلك بنفسه . فكيف يحل له أن يوكل غيره .

وأما إيقاع الظهار والطلاق فليس للمنع وجه . وإن كان الظهار منكراً من القول وزوراً . والطلاق البدعي منهياً عنه لكنه يلزمه حكمه إذا فعله بنفسه . فكذلك يلزمه حكمه إذا وكل من ينوب عنه فيه . وهكذا لا مانع من التوكيل في إثبات الحد والقصاص . ولا من التوكيل لاستيفائها سواء حضر الأصل أو غاب ، وكيف لا يصح هذا وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث من يقتل المؤذنين له من رؤساء الكفر في غير واقعة<sup>(١)</sup> . وذلك استيفاءً حدٍّ قد وجب عليهم وحلّت به دماؤهم لأنهم كانوا من اليهود . وهكذا بعث علياً<sup>(٢)</sup> يقتل الذي كان يدخل على أمهات المؤمنين فوجدته مجبواً . وكذلك بعث أنيساً فقال : « واغْدُ يَا أَنِيسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا »<sup>(٣)</sup> .

(١) يرجع في ذلك إلى حديث جابر المتفق عليه في قتل كعب بن الأشرف . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٧٠/٧

(٢) المشهور أن الخصي كان يدخل على مارية واسمه مأبور . وكان قد أهدها المقوقس مع مارية إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما انهم بها أرسل النبي صلى الله عليه وسلم علياً ليقتله فرآه مجبواً ليس له ذكر . أسد الغابة ٢٦١/٧ .

(٣) من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد عند الجماعة . المتفق بشرح نيل الأوطار ٩١/٧ .

وأما المنع من الاستنابة في تأدية الشهادة إلا على طريقة الإرعاء فقد تقدّم بيان الكلام فيه . ولا وجه لمنع الاستنابة في الإحياء للفرق بين أن يباشر الشيء قاصداً تملكه وبين أن يباشره قاصداً أن يملكه غيره .

وأما قوله : « وفيما ليس للأصل توليه بنفسه » فصحيح . ووجهه ظاهر لأن الاستنابة متفرّعة عن ثبوت تولّي الأصل لذلك الشيء . وإذا كان ممنوعاً منه فمنع التوكيل منه ثابت بفحوى الخطاب إلا ما احترز عنه من توكيل المرأة من يُزوّجها ، فإنه قد ورد الشرع بذلك كما تقدم .

### فصل

وتصحّ فيما عدا ذلك من كلّ أحدٍ لكلّ مُميّزٍ إلا امرأةً ، ومحرماً ، ومُسليماً أصله ذميّ في نكاح ، وكافراً أصله مُسلمٌ فيه ، أو في مضاربة<sup>(١)</sup> . وتصحّ مُعلّقة ومشروطة ، ومؤقّنة ، وبلفظها ، أو بلفظ الأمر ، أو الوصيّة في الحياة ، وتبطل بالردّ ، ولا يُعتبر القبول باللفظ .

قوله : « فصل : وتصح من كل أحد » إلخ .

أقول : كان يُغني عن هذا التّكثير أن يقول المصنف : يصح من كلّ مَنْ يجوز له تولّي الشيء لمن يجوز له توليه . ومع كون هذا الاختصار يُغني عن هذا التّطويل فهو يُغني أيضاً عمّا تقدم من قوله : « ومحذور » . ومن قوله : « وفيما ليس للأصل توليه بنفسه » وأما قوله : « وتصح مُعلّقة » فوجه ذلك عدم وجود مانع ، وهكذا قوله : « ومشروطة ومؤقّنة » .

وأما قوله : « وبلفظها أو بلفظ الأمر أو الوصية في الحياة » فوجهه ظاهر ، بل ويصح بغير ذلك ممّا يفيد الاستنابة كائناً ما كان ، ولو بإشارة من قادر على النطق .

---

(١) الفصل معقود لبيان ما يصح التوكيل فيه ومن يصح توكيله ومن لا يصح . وأوضح أنه يصح التوكيل فيما عدا المتقدم ذكره في الفصل السابق من كلّ أحدٍ لكلّ شخصٍ ممّيزٍ إلا إذا كان الوكيل امرأةً ورجلاً محرماً ومُسليماً أصله ذميّ وكافراً أصله مسلمٌ في عقد النكاح . كما لا يصح توكيل الأخير في عقد المضاربة . وأوضح في تعليقه على الشرح أنه في عقد المضاربة يصح من المسلم أن يوكل الكافر أن يعقد عقد مضاربة مع مسلم . إذ المنوع مضاربة المسلم لكافر . شرح الأزهار ٢٤٢/٤ .

وأما كونها تبطل بالرد فلكون الوكيل لا يجب عليه الدخول في ذلك فله عزل نفسه متى شاء . وإذا انعزل فلا يعود وكيلاً إلا براضٍ آخر . وهو معنى التجديد . ولهذا لا يُعتبر القبول باللفظ .

## فصل

وَيَمْلِكُ بِهَا الْوَكِيلُ الْقَابِضُ<sup>(١)</sup> جَائِزُ التَّصَرُّفِ<sup>(٢)</sup> إِنْ لَمْ يُضَيَّفْ<sup>(٣)</sup> كُلَّ حَقٍّ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالصَّلْحِ بِالْمَالِ ، فَلَا يَتَوَلَّاهَا الْأَصْلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ<sup>(٤)</sup> ، وَكَذَلِكَ الْوَصِيِّ وَالْوَلِيِّ « غَالِباً » لَا ذُو الْوَلَايَةِ إِلَّا لِأَجْلِهَا .

قوله : « فصل : ويملك بها الوكيل » إلخ .

أقول : قد عرّفناك غير مرّة أن الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ ، فإنها ليست إلا لإفادة المعنى المراد ، فإذا كان البائع أو المشتري وكيلاً لغيره قاصداً أنّه ننموكل ، فسواء وقعت منه الإضافة لفظاً أو لم تقع لأنه قائم مقام غيره لا مقام نفسه ، وحينئذ فلا يتعلق به شيء من الحقوق ، ولا يتوَلَّى شيئاً منها إلا ما كان داخلياً في مُطلق الإذن بِتَوَلَّى ذلك الشيء . ولا فرق بين تصرف وتصرف وعقد وعقد ، وليس في هذا التعلق رواية ولا دراية . وأما الوصي فقد لزمه مع كونه نائباً عن ميت أنّ يقوم لما تضمنته الوصاية ، وبما يتعلق بها حتى يُخلّص ماله وعليه . وهكذا الولي لكونه نائباً عن من لا يصح تصرفه لنفسه . وأما ذو

---

(١) المراد بقوله « القابض » أنه يشترط أن يكون الوكيل قد قبض الشيء الموكل فيه من مبيع أو ثمن فلو لم يكن قد قبضه لم تعلق به حقوقه . شرح الأزهاري ٢٤٣/٤ .

(٢) أراد صاحب المتن بقوله « جائز التصرف » أنه يشترط أن يكون مميزاً مأذوناً فلو كان محجوراً لم تعلق به الحقوق سواء كان حراً أم عبداً . شرح الأزهاري ٢٤٣/٤ .

(٣) يشترط أن لا يضيف الوكيل العقد إلى الموكل فإن أضاف لم تعلق به الحقوق . شرح الأزهاري ٢٤٤/٢ .

(٤) ما دام الحق يتعلق بالوكيل فلا يتولاه الأصل إلا بإذنه فلو أنه قبض الثمن أو المبيع احتمل أن يجب عليه الرد ولا يصح ذلك القبض واحتمل أن يصح وليس إليه الرضا بالعيب ولا الفسخ ولا له الفسخ بالروية ولا إبطال خيارها بل كل ذلك إلى الوكيل . شرح الأزهاري ٢٤٤/٤ .

الولاية فعلية أن يفعل ما يتعلق بولايته ، ولا يُجَاوزُه إلى غيره ، ولا يلزمه سِوَاهُ واعلم  
أن ذكر الوصي والولي وذي الولاية ها هنا خارج عن مباحث الوكالات

## فصل

وَيَنْقَلِبُ فُضُولًا بِمُخَالَفَتِهِ الْمُعْتَادَ فِي الْإِطْلَاقِ ، وَمَا عَيْنَ مِمَّا يَتَعَيَّنُ عَقْدًا أَوْ قَدْرًا أَوْ  
أَجَلًا أَوْ جِنْسًا أَوْ نَوْعًا أَوْ غَرَضًا . إِلَّا زِيَادَةً مِنْ جِنْسٍ ثَمَنِ عَيْنٍ لِلْمَبِيعِ أَوْ رِخْصٍ أَوْ  
اسْتِنْقَادٍ<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِنَسِيتِهِ مُفْسِدَةً . وَلَهُ الْحَطُّ قَبْلَ الْقَبْضِ فَيَعْزَمُ . وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ  
يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْأَصْلِ الْمُطْلَقِ عَتَقَ ، وَفِي الضَّمَانِ تَرَدُّدٌ ، وَمَا لَزِمَهُ أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ  
فَعَلَى الْأَصْلِ إِلَّا ثَمَنًا قَبَضَهُ مِنْهُ بَعْدَمَا اشْتَرَى ، وَلَا يَضْمَنُ إِنْ جَحَدَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ وَالْمَبِيعَ .  
قوله : « فصل : وينقلب فضولياً بمخالفة المعتاد » إلخ .

أقول : هذا صحيح لأن الوكيل لم يفعل ما قصده الموكل فإن المعتاد في عرفهما هو  
المقصود في الوكالة مع الإطلاق ، فالمصير إلى غيره مخالفة ظاهرة لا يلزم وكيلًا ولا مؤكلًا .  
أما الوكيل فظاهر لأنه لم يقصد التصرف لنفسه ، وأما الموكل فلكونه لم يُرِدْ ما فعله الوكيل .  
وأما مخالفته لما عيّنه الموكل من هذه الأمور فالأمر فيه أوضح إلا أن يُخَالَفَ عَادِلًا  
إلى شيء فيه مَصْلَحَةٌ خَالِصَةٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَخَالَفُهَا غَرَضٌ لِلْمَوْكَلِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ :  
« إِلَّا زِيَادَةً مِنْ جِنْسٍ ثَمَنِ عَيْنٍ لِلْمَبِيعِ » فإنه ها هنا قد فعل ما أُمِرَ بِهِ وَزَادَ خَيْرًا . وهكذا  
قوله : « أَوْ رِخْصٍ » ، وقد فعل ذلك مَنْ أَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ  
أَضْحِيَّةَ بَدِينَارٍ<sup>(٢)</sup> ، فَاشْتَرَى كَبْشَيْنِ بَدِينَارٍ وَبَاعَ أَحَدَهُمَا بَدِينَارٍ ، وَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ

(١) مخالفة الوكيل لما عيّنه الموكل في أحد هذه الوجوه الثلاثة لا يضر ولا تبطل بها الوكالة .

ومثال الزيادة من جنس الثمن الذي عين أن يأمره ببيع ثوب بعشرة دراهم فيبيعه بأحد عشر درهماً فلو كانت الزيادة من غير  
جنس الثمن فإن ذلك لا يصح وينقلب فضولياً .

ومثال الرخص أن يأمره بأن يشتري بعشرة دراهم فيشتريه بثمانية ومثال المخالفة في الاستنقاد أن يأمره ببيع الثوب بعشرة  
دراهم مؤجلة فباعه بعشرة نقداً . شرح الأزهاري ٢٤٦/٤ .

(٢) الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني . المتفق بشرح نيل الأوطار ٣٠٤/٥ .

ويراجع الجزء الثالث .

صلى الله عليه وآله وسلم بالدينار والكبش ، وهو عُرْوَةُ البارقى ، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تقدم هذا الحديث ، وهكذا الاستنقاد إلا أن يتعلق للموكل غرض بالنسيئة كما ذكر المصنف . فعلى الوكيل مطابقة غرضه لأنه متصرف عنه ، وليس للوكيل حَظ ولا إِبْرَاء . ولا هو مأذون بذلك . ففعله كالعدم ، وهكذا لا يصلح منه شراء مَنْ يعتق على الموكل لأنه مأمور بما فيه نفع لا بما فيه ضرر على الموكل ، وأما شراء الوكيل من يعتق عليه نفسه فهو لا يعتق عليه لأن الشراء لغيره . والمملك ملك غيره . فالعجب من الجزم بأنه يعتق . والذي أوقعهم في هذا أنهم قالوا إنه يدخل في ملك الوكيل لحظة مُخْتَطَفَةٍ . وهذه دعوى ليس عليها أثارة من علم . وقد أوقعهم ذلك فيما تقدم من قولهم إنها تتعلق به الحقوق حتى فرعوا على ذلك ما يضحك منه ، وهو قولهم : « فلا يتولاه الأصل إلا ياذنه » فسبحان الله وبحمده ما يفعل الرأي بأهله . بل ما تفعله المجازفة بمن لم يتورع عنها .

## فصل

وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ عَكْسُ الْوَصِيِّ وَالْمُبَاحَ لَهُ ، وَلَا فِيمَا رُدَّ عَلَيْهِ وَلَوْ بِحُكْمٍ . وَلَا يُلْزَمُ الْأَصْلُ زِيَادَةُ الْمُشْتَرِي ، وَالْقَوْلُ لِلْأَصْلِ فِي نَفْيِهَا وَفِي الْقَدْرِ ، وَإِذَا نَوَى الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ فِي مُشْتَرَى وَنَحْوِهِ عَيْنَهُ الْأَصْلَ فَلِلْأَصْلِ مَا لَمْ يُخَالِفْهُ الْفَرْعُ لَا الْمَنْكُوحَ وَنَحْوَهُ <sup>(١)</sup> . وَيَشْتَرِي مَا يَلِيقُ بِالْأَصْلِ مَنْ عَيْنَ لَهُ الْجِنْسُ إِنْ عَيْنَ لَهُ النَّوعُ أَوْ الثَّمَنُ ، وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ <sup>(٢)</sup> . وَلَا تَكَرَّرُ إِلَّا بِكَلْمَا « م » . و« مَتَى » . ويدخلها التَّحْيِيسُ والدَّوْرُ <sup>(٣)</sup> . و« أَقْبِضْ كُلَّ

(١) إنما يكون المشتري ونحوه للأصل ما لم يخالفه الوكيل أما لو خالفه في قدر الثمن أو في جنسه ونحو ذلك ونواه لنفسه كان له دون الموكل إلا في جميع العقود التي حقوقها لا تعلق بالوكيل بل بالموكل فإن الوكيل بها إذا نواها لنفسه كانت له دون الموكل سواء كانت معينة أم لا وسواء خالف أم لا . شرح الأزهار ٢٥٢/٤ .

(٢) صورة هذه المسألة أن يقول وكلتك بأن تشتري لي عبداً خبيثاً أو عبداً بألف درهم صحت الوكالة فإن لم يبين إلا الجنس فقط كأن يقول وكلتك بأن تشتري لي عبداً لم تصح الوكالة . فإذا بين له الجنس مع النوع أو الثمن اشترى ما يليق به فإن كان حراً ثانياً اشترى له ما يصلح للزواج وإن كان تاجراً اشترى ما يليق بالتجارة . شرح الأزهار ٢٥٢/٤ .

(٣) يصح في الوكالة أن يدخلها التحييس والدور ومثال التحييس بأن يقول وكلتك على كذا وكالة كلما انزلت عادت فكلما عزله عن الوكالة صار وكيلاً ومثال الدور بأن يقول كلما صرت وكيلاً فقد عزلتك فحينئذ يتمتع الفعل من الوكيل . شرح الأزهار ٢٥٣/٤ .



دَيْنٍ وَغَلَّةٍ « تَتَنَاوَلُ الْمُسْتَقْبَلُ عَكْسَ الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ . وَيُصَدَّقُ فِي الْقَبْضِ وَالضَّبَاعِ .

قوله : « فصل : ولا يصح تصرفه قبل العلم » .

أقول : كان الأولى على مُقْتَضَى ما يُقرره المصنف في سائر المسائل من اعتبار الانتباه أن يصح تصرف الوكيل قبل العلم ، وأما ما قيلَ إنه يصح تصرفه فُضُولًا ويلحق الإجازة ، فهذا لا يَرِدُ على المصنف ، لأن مُرَادَه أنه لا يصح تصرفه قبل العلم بالوكالة تَصَرَّفُ الوكلاء . وأما كَوْنُه تصرف فضولي وتلحقه الإجازة فهو بحث آخر ، وكان ينبغي للمصنف أن لا يُفَرِّقَ بين الوكيل والوصي والمباح له لأنه لا وَجْهَ لاعتبار الانتباه في البعض دون البعض . فإن الوصي متصرف بالنيابة عن الميت ، والوكيل متصرف بالنيابة عن الحي ، واختلاف اللوازم في بعض الحالات لا يدل على اختلاف الملزومات من كل وجه ، حتى يكون للوصي ولاية دون الوكيل .

وأما كونه لا يصح تصرفه فيما رُدَّ عليه فوجهه أنه لا يُوكَلُ إلا لمجرد التصرف ، وقد فعل وانعزل بِفَعْلِهِ ما وَلِيَهُ ، فَالْتَصَرَّفَ فيما رُدَّ عليه يحتاج إلى إِذْنٍ آخر .

قوله : « ولا يلزم الأصل زيادة المشترى » .

أقول : إن كان المشترى من الجنس الذي عَيَّنَه الموكل للوكيل فقد حصل غرض الموكل بالقدر الذي عَيَّنَه ، وإن كان في الزيادة مَصْلَحَةٌ له ، لكنه قد يكون ثمنها أحب إليه من الزيادة على المعين ، فيأخذ ما عينه بقدر قيمته من الثمن المدفوع إلى الوكيل ، وَيَسْتَرِدُّ الزيادة .

وأما كون القول قول الموكل في نفي الوكالة فوجهه أن الأصل عدمها ، فالقول قول نافيها ، وهكذا يكون القول قوله في قَبْرٍ ما وكله بشرائه ، وفي قهر ثمنه ، لأن نافي الزيادة منكر للإذن بها ، والأصل عدمها وعدم الإذن بها .

قوله : « وإذا نوى الوكيل لنفسه فيما عَيَّنَه الأصل فللأصل » .

أقول : هذا مبني على أن تعيين الأصل يقتضي أنه أحق به ، وليس ذلك بصحيح ، لأنه ليس بسبب من أسباب الملك ، ولا من أسباب كونه أحق به ، فإذا حصل التراضي بين البائع والوكيل بالبيع إلى الوكيل كان للوكيل ، ولا يلزم الوكيل امتثال أمر الموكل . كما لا يلزم البائع أن يبيع من الموكل ، ففي جعل تعيين الأصل بهذه المتزلة التي ذكرها المصنف تسامح ، ولا فرق في هذا بين المنكوح وغيره ، ولا مستند للفرق إلا خواطر أوهام هي أضغاث أحلام .

قوله : « ويشترى ما يليق بالأصل من عين له الجنس » .

أقول : إذا كان الوكيل عالماً بما يليق بالموكل اشترى له ما يليق به في الوكالة المطلقة . وليس ذلك بلازم للموكل إلا إذا وجد موافقاً لغرضه . وأما اشتراط تعيين النوع أو الثمن وإلا لم تصح الوكالة فليس لذلك وجه ، مع أنه تقدم للمصنف أنه يصح التبائع فيما علم جنساً ونصيياً .

والحاصل أن هذا الاشتراط هو من الخيال الذي قدمنا لك ، وما المانع من أن يوكله بأن يشتري له شاة من دون تعيين نوعها ولا ثمنها . فإن جاء بها موافقة لغرض الأصل فذاك ، وإلا كانت رداً على صاحبها .

وأما قوله : « ولا تكرار إلا ( بكلمة ) » إلخ ، فقد قدمنا لك الكلام على هذا في الطلاق المشروط فارجع إليه ، وهكذا قدمنا الكلام في التخييس والدور فلا نعيده ، لأن المقتضى والمانع في الموضعين لا يختلفان .

وأما قوله : « ولقبض كل دين وغلة يتناول المستقبل » فالظاهر أنه يتناول كل ما لم يقبضه الموكل من الديون والغلات عملاً بما يفيد هذا العموم ، ومن ادعى التخصيص ببعض ما يفيد فعليه التخصيص بمخصص يحتمله كلام المتكلم ، وذلك كالعتق والطلاق ، فإن الظاهر أن الموكل لا يريد باللفظ العام إلا من يصح عتقه وطلاقه في الحال ، فإن كان ثم عرف للموكل يقتضي ما هو أوسع من ذلك كان العمل عليه ، وقد يقال إنه إنما لم يتناول

العتق والطلاق لمن لم يكن من ممالك الموكل . ولا من زوجاته في حال الوكالة ، لأنه لا يصح من الأصل أن يعتق من لم يكن في ملكه ، ولا يُطلق من لم تكن قد دخلت في نكاحه وإذا لم يصح ذلك من الأصل لم يصح من الوكيل كما تقدم أنه لا يصح التوكيل فيما ليس للأصل توكليه بنفسه .

## فصل

وَيَصِحُّ أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُقُوقُهُ مُضِيفاً<sup>(١)</sup> . وَإِلَّا لَزِمَهُ أَوْ بَطَلَ :  
وَالْخُصُومَةُ وَإِنْ كَرِهَ الْخَصْمُ ، أَوْ لَمْ يَحْضُرِ الْأَصْلُ . وَلَهُ تَعْدِيلُ بَيِّنَةِ الْخَصْمِ . وَالْإِقْرَارُ  
مُطْلَقاً ، وَالْقَبْضُ فِيمَا تَوَلَّى إِثْبَاتَهُ . وَالنُّكُولُ فِيهِ ، كَالْإِقْرَارِ<sup>(٢)</sup> . لَا الصَّلَحُ . وَالتَّوَكُّلُ  
وَالْإِبْرَاءُ وَتَعْدِي الْحِفْظِ مِنْ وَكِيلِ الْمَالِ إِلَّا مُفَوَّضاً<sup>(٣)</sup> فِي الْجَمِيعِ . وَلَا يَنْفَرِدُ أَحَدُ الْمُوَكَّلَيْنِ  
مَعاً<sup>(٤)</sup> إِلَّا فِيمَا خَشِيَ قُوَّتَهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْجَمْعُ .

قوله : « فصل : ويصح أن يتولى طرفي ما لا يتعلق به حقوقه » .

أقول : قد قدمنا لك أن تعلق الحقوق بالوكيل لم يرد ما يقتضيه من رواية ولا دراية .  
وحينئذ يصح من الوكيل أن يتولى الطرفين في كل شيء ، فإن كان قاصداً بذلك أنه لمن  
وكله كان له ، وإن كان قاصداً بذلك أنه لنفسه كان لنفسه ، ولا مانع يمنع من هذا  
لا من شرع ولا عقل كما قدمنا .

وأما قوله : « والخصومة وإن كره الخصم أو لم يحضر الأصل » فليس للتنصيص  
على مثل هذا إلا توسيع الدائرة ، وتطويل المسافة ، فإن هذا معلوم . ولم يقل أحد أنه

---

(١) المقصود بالطرفين الإيجاب والقبول فيصح أن يكون وكيلاً للزوج والزوجة فيكون مزوجاً قابلاً للنكاح . وكذا سائر العقود التي لا تتعلق حقوقها به بشرط أن يضيف العقد إلى الموكل في الإيجاب والقبول . شرح الأزهاري ٢٥٣/٤ .

(٢) إذا كان الوكيل وكيلاً في الإثبات كان النكول فيه كالإقرار فإذا طلبه المدعي عليه لليمين عقيب ردها فقال إن موكله لا يحلف كان نكوله عن اليمين كإقراره عند من يحكم بالنكول . شرح الأزهاري ٢٥٤/٤ .

(٣) هذه أربعة أشياء لا يصح للوكيل أن يتولاها وهي الصلح والتوكيل والإبراء وتعدي الحفظ من وكيل المال . فإذا قال له أنت وكيل في مالي لم يكن له في المال تصرف إلا فيما يتعلق بالحفظ إلا إذا كان مفوضاً . شرح الأزهاري ٢٥٥/٤ .

(٤) المراد أنها وكلا معاً في وقت واحد .

يُشترط أن يكون الخصم راضياً بالوكيل ، ولا قال أحد إن خصومة الوكيل لا تصح إلا مع حضور الموكل ، فأبي فائدة لذكر مثل هذه الأمور ، وما أظنه يصح عن أبي حنيفة ما روي عنه من الاشتراط ، فإن رأيه الذي يَبْنِي عليه كثيراً من مسائله هو أرفع قدراً من هذا .

وأما كونه يصح من الوكيل تعديل بيّنة الخصم فظاهر لعدم المانع . وأما كونه يصح منه الإقرار على الموكل فَخَطَل من القول وزائف من الرأي ، فإنه إنما وُكِّل بالخصومة والمدافعة لا بالإقرار على موكله ما لم يأذن له الموكل بذلك ، لا كما قالوا إنه يصح منه الإقرار ما لم يُحجر ، وأعجب من هذا تنزيل المصنف للمنكول منه مَنَزِلَة الإقرار ، فيالله العجب من إهدار أموال العباد بما لا تُسْتَحِل به من الأسباب .

وأما كون إليه القبض فيما تولى إثباته ، فالقبض أمر زائد على ما وُكِّل به وهو الإثبات فلا يدخل تحته إلا لعرف ، أو لقرينة تُفِيد ذلك ، والعجب من المصنف حيث يُصرح بمنع الوكيل من الصلح والتوكيل مع تجويزه لإقراره ، والحال أن الصلح فيه مُعَاوَضَة ، والتوكيل ليس فيه تفويت مِلْك الموكل كما يحصل تَفْوِيْته بالإقرار من غير عوض ، وهل هذا إلا شبيه بالتشبي ، وتحرير مسائل الفقه كَهَيْمَة اتَّفَق ، وعلى ما يقود إليه الذهن ، وَيَجْرِي به القلم .

نعم لا يصح من الوكيل صلح ولا توكيل ولا إبراء لأنه لم يُؤْمَر بذلك ، إلا إذا كان مفوضاً تفويضاً يشمل هذه الأمور شُمُولاً ظاهراً ، لأن بعضها فيه إضرار بالموكل محض ، وهو الإبراء ، وبعضها فيه إضرار بالموكل دُونَ إضراره بالإبراء ، وهو الصلح ، وبعضها مَظَنَّة لعدم صدور الخصومة على ما لا يريده الموكل ، وهو توكيل الوكيل ، ولكن الشأن في تصحيح الإقرار من الوكيل من غير شرط ، والظاهر أن تَفْوِيْض الموكل يَنْصَرِف إلى ما فيه نَفْع له محض ، ومصلحة خالصة ، ولا ينصرف إلى غير ذلك ، ومثل هذا هو الذي يُريده كل عاقل لما يفعله من التفويض .

وأما قوله : « ولا ينفرد أحد الموكلين » إلخ فإن كان مقصد الموكل الاجتماع بقرينة حال أو مقال كان تصرف أحدهما منفرداً غير صحيح ولو فيما يخشى فوته إلا أن يعرف أنه يأذن بالانفراد في مثل ذلك ، وإن لم يكن له مقصد بالاجتماع كان لكل واحد منهما أن يتصرف فيما أطلقه لهما أو عينه ، فإن اختلفا لم ينفذ تصرف أحدهما حتى يتفقا أو بأذن الموكل بما فعله أحدهما .

### فصل

وَلَا انْعِزَالُ لَوَكِيلٍ مُدَافِعَةٍ طَلَبَهُ الْخَصْمُ ، أَوْ نَصَبَ بِحَضْرَتِهِ ، أَوَّلًا ، وَقَدْ خَاصَمَ إِلَّا فِي وَجْهِ الْخَصْمِ <sup>(١)</sup> ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ يُعْزَلُ ، وَلَوْ فِي الْغَيْبَةِ ، وَيُعْزَلُ نَفْسَهُ فِي وَجْهِ الْأَصْلِ كَفِي <sup>(٢)</sup> كُلِّ عَقْدٍ جَائِزٍ مِنْ كِلَا الطَّرَفَيْنِ ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَيُعْزَلُ أَيْضًا بِمَوْتِ الْأَصْلِ ، وَتَصَرُّفِهِ غَيْرِ الْأَسْتِعْمَالِ وَنَحْوِهِ ، وَبِرِدَّتِهِ مَعَ اللَّحُوقِ إِلَّا فِي حَقِّ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ <sup>(٣)</sup> . وَيَكْفِي خَبَرَ الْوَاحِدِ ، وَبِفِعْلِهِ مَا وَلِيَهُ ، وَيُلْغُو مَا فَعَلَ بَعْدَ الْعَزْلِ وَالْعِلْمَ بِهِ مُطْلَقًا ، وَقَبْلَ الْعِلْمِ إِلَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّوهُ ، أَوْ أَعَارَهُ ، أَوْ أَبَاحَهُ . أَوْ مَا فِي حُكْمِهِمَا ، قِيلَ وَتَعُودُ بَعُودُ عَقْلِهِ ، وَتَصِحَّ بِالْأَجْرَةِ ، وَلَوَكِيلِ الْخَصُومَةِ ، وَنَحْوِهَا حِصَّةٌ مَا فَعَلَ فِي الْفَاسِدَةِ . وَمِنْ الْمَقْصُودِ فِي الصَّحِيحَةِ <sup>(٤)</sup>

قوله : « فصل : ولا انعزال لوكيل مدافعة » إلخ .

(١) صورة المسألة أن يقول : وكل فلاناً في مدافعتي أو نحو ذلك توكله أو لم يطلبه لكنه نصب بحضرته وكذلك إذا لم يطلبه ولم ينصبه بحضرته ولكنه قد خاصم بعض الخصومة لم يكن له أن يعزله في هذه الحالات ولا أن يعزل نفسه إلا في وجه ذلك الخصم الذي خاصمه . شرح الأزهار ٢٥٦/٤ .

(٢) المقصود كذلك كل عقد إلخ .

(٣) إذا ارتد الموكل انعزل الوكيل برده مع اللحق بدار الحرب فإن لم يلحق كان تصرف الوكيل موقوفاً وفي حالة انعزال الوكيل بموت الموكل وتصرفه وردته مع اللحق فإنه لا يتصرف إلا في حق قد كان تعلق به كأن يكون قد باع ما وكل ببيعه ثم انعزل قبل قبض الثمن . شرح الأزهار ٢٥٨/٤ .

(٤) تصح الوكالة بالأجرة المعلومة فيكون أجيراً ويجب لوكيل الخصومة ونحوها من البيع والنكاح إذا كان بالأجرة حصة ما فعل من ذلك الصل في الإجارة الفاسدة مطلقاً وحصة ما فعل من المقصود في الإجارة الصحيحة . شرح الأزهار ٢٦٠/٤ .

أقول : لا تَأْثِيرُ لطلب الخصم ، ولا لِنَصْبِهِ في حَضْرَتِهِ ، ولا لوقوع مجرد الخصومة في المنع من العزل إلا في وَجْهِ الخصم ، وليس على هذا أَثَارَةٌ من علم ، بل لا يصلح هذا التفریع على مُجَرَّد رأي يعقل واجتهاد يقبل ، وما ذكره من تعليل هذا الكلام من أن عَزْلَهُ يَضُرُّ بالخصم ، وَيُؤَدِّي إلى أَلَّا تَسْتَقِرَّ خُصُومَةٌ<sup>(١)</sup> ، فتعليل عليل ، وكلام قَلِيل التَّحْصِيل ، فله أن يَعْزِلَهُ متى شاء ، سواء كان قد خاصم أو لم يخاصم ، وسواء طلبه الخصم أو لم يطلبه ، وسواء نُصِبَ في حَضْرَتِهِ أو في غَيْبَتِهِ . سبحان الله وبِحَمْدِهِ ما لنا ولطلب الخصم وللنَّصْب بحضرته ، وَأَيَّ جَدْوَى لتكليف عباد الله بهذه الخزعبلات .

وهكذا ما ذكره من أن الوكيل لا يَعْزِلُ نفسه إلا في وجه الأصل ليس له وجه . بل يعزل نفسه متى شاء . ويكفي تَوَقُّفُهُ عن المخاصمة باعثاً للموكل على نصب وكيل آخر ، أو تولي الخصومة بنفسه ، وهذا الاستطراد بقوله : « كَفَيْ كُلُّ عَقْدٍ » إلخ مع كونه أجنبيّاً عن المقام لا يتعلق به كثير فائدة .

قوله : « وينعزل بموت الأصل » :

أقول : هذا صحيح لأن الموكل إنما جعله نائباً عنه في حياته لا بعد موته ، وهكذا قوله : « وتصرفه » لأنه قد تَوَلَّاهُ الأصل بنفسه ، فلم يبق للفرع معه حكم ، وهكذا تبطل الوكالة بِرِدَّةِ الموكل لأنه قد صار مُبَاحَ الدَّمِ والمَالِ ، فكيف يُخَاصِمُ الوكيل عَمَّنْ قد صار كذلك .

وأما قوله : « إلا في حق تعلّق به » فقد قدمنا عدم تعلّق الحقوق بالوكيل على كل حال .

وأما قوله : « ويكفي خبر الواحد » . فالأمر في مثل هذا ظاهر ، فقد كفى خبر الواحد في التكاليف التي تَعُمُّ بها الْبَلَوَى . فكيف لا يكفي في عزل وكيل عن الخصومة .

وأما قوله : « وَبِفَعْلِهِ مَا وَلِيَهُ » فوجهه أنه قد فَرَّغَ مِمَّا أُمِرَ به ، وليس للتَّصْصِصِ

---

(١) يرجع إلى الحاشية على شرح الأزهار ٢٥٦/٤ .

على مثل هذا فائدة ، فإن الوكالة هي خاصة بهذا الأمر الذي قد فعله ، فلا يحتاج إلى بيان أنه قد انزل بفعله ، وأما كونه يُلغو ما فعله الوكيل بعد العزل فظاهر سواء علم به أو لم يعلم ، لأن الاعتبار بالانتهاء ، ولا وجه لما استثناه من قوله : « إلا فيما يتعلق به حقوقه » لما قَدَّمنا ، وهكذا لا وجه لاستثنائه بقوله : « أو أَعَارَه ، أو أَبَاحَه ، أو ما في حكمهما » لأنه بالعزل قد بطل ما عمله ، وإذا كان قد استهلك المباح له ما وَقَعَتْ فيه الإباحة ، واستعمل ما وَقَعَتْ فيه الإعارة فلا ضَمَان عليهما ، لأنَّهما مَغْروران ، من جهة الوكيل ، ولا ضمان على الوكيل لأنه مَغْرور من جهة الموكل ، لكونه باقياً على استصحاب الوكالة وعدم ارتفاعها .

وأما قوله : « قِيلَ وَتَعُودُ بِعَوْدِ عَقْلِهِ » فلا وجه له ، لأن الشيء إذا ارتفع لم يعد إلا بتجديد . وأما كون الوكالة تصحّ بالأجرة فظاهر لأنها ليست مِنَ الْقُرْب التي يُقَال فيها ما قيل في أجرة القائمين بالقرّب وما ذكره من أنه يستحق حصة ما قد فعله ، فذلك صحيح ، ولا فرق بين الصّحيحة والفسادة على فرض صحة اتّصاف بعض وكالات الخصومة بالصحة ، وبعضها بالفساد ، ولا وجه لذلك ، بل يستحق حِصَّة ما فعل من الأجرة المسمّاة ، ويستحق مع عدم التّسمية أجرة مثله من الوكلاء في مثل تلك الخصومة .

## باب والكفالة

تَجِبُ إِنْ طُلِبَتْ مِنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لَا فِي حَدِّ وَقْصَاصٍ إِلَّا تَبَرُّعاً بِيَدِهِ ، أَوْ قَدَرَ الْمَجْلِسُ فِي حَدِّ الْقَذْفِ (١) كَمَنْ اسْتَحْلَفَ ، ثُمَّ ادَّعَى بَيِّنَةً (٢) ، وَتَصَحَّ بِالْمَالِ عَيْنًا مَضْمُونَةً ، أَوْ دَيْنًا ، وَبِالْخَصْمِ ، وَيَكْفِي (٣) جُزْءٌ مِنْهُ مُشَاعٌ ، أَوْ يُطْلَقُ عَلَى الْكُلِّ ، وَتَبَرُّعاً وَلَوْ عَنْ مَيِّتٍ مُعْسَرٍ ، وَلَفْظُهَا تَكْفَلْتُ ، وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ، وَنَحْوُهُمَا ، وَهُوَ عَلَى فِي الْمَالِ ، وَتَصَحَّ مُعَلَّقَةً ، وَمُؤَقَّتَةً ، وَمَشْرُوطَةً وَلَوْ بِمَجْهُولٍ لَا مُؤَجَّلَةً بِهِ (٤) إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ . كَالدِّيَّاسِ وَنَحْوِهِ لَا الرِّيَّاحِ وَنَحْوِهِ (٥) . فَتَصِيرُ حَالَةً مُسْلَسَةً وَمُشْتَرَكَةً . فَيَطْلُبُ مَنْ شَاءَ .

قوله : « باب : والكفالة تجب إن طلبت ممن عليه حق » .

أقول : الواجب الأصلي هو قضاء ما لزم بوجه الشرع ، فصاحب الحق يُطالب مَنْ هو عليه بِتَسْلِيمِهِ ، وليس عليه أَنْ يَقْبَلَ الضَّمِيمَ حَتْمًا ، بَلْ يَجِبُ إِنْصَافُهُ بِالتَّسْلِيمِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ لِإِعْسَارٍ وَجِبَ الْإِنْظَارُ كَمَا حَكَمَ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِذَا طُلِبَ أَنْ يُمَهِّلَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ مُدَّةً وَكَانَ الْوَفَاءُ مُتَعَذِّرًا فِي الْحَالِ : إِمَّا لُبُعْدِ مَالِهِ ، أَوْ لِعَدَمِ نَفَاقِهِ فِي الْحَالِ كَانَ

(١) لا تصح الكفالة في الحدود والقصاص إلا على أحد وجهين : أحدهما أن يكون تبرعاً بيده لا بما عليه من حد وقصاص أو كان وقت الضمان قدر المجلس فإنها تصح في حد القذف فقط . شرح الأزهار ٤/٢٦١ .

(٢) هذه صورة الضمان قدر المجلس وبيانها أن يكون قد ادعى على غيره حقاً فأنكره ثم استحلف خصمه ثم لا حلف ادعى أن له بينة غائبة على ذلك الحق وطلب الكفيل من خصمه حتى يحضرها كان له ذلك قدر المجلس فقط . شرح الأزهار ٤/٢٦٢ .

(٣) المقصود يكفي في الضمان بالبدن ذكر جزء منه مشاع إلخ .

(٤) تصح الكفالة إذا قيدها بأجل مجهول كهبوب الريح ونحو ذلك أما إذا كانت الكفالة مؤجلة بأجل مجهول فإنه لا يصح ذلك التأجيل بل يلغو وتثبت الكفالة . شرح الأزهار ٤/٢٦٤ .

(٥) المقصود بذلك أن يكون الأجل مما لا تعلق له بالأموال كهبوب الريح ومجيء من لا غرض بمجيئه فإنه لا يصح هذا التأجيل بل يلغو فتصير حالة . شرح الأزهار ٤/٢٦٤ .



الإمهال متوجّهاً لأنها اقتضته الضرورة ، ولصاحب الحق أن يتوثّق من غريمه برهن أو ضمين إن طلب ذلك ، وهكذا إذا كان من عليه الحق متمكناً من التسليم في الحال بلا مانع ، ورضي من له الحق بإمهاله مدة مع التوثّق بضمين كان هذا إليه ، لأن مالك المال له التضييق في التسليم مع الإمكان ، وله التّنفيس على من عليه الحق بالتأجيل ، هكذا ينبغي أن يقال ، وأما الكفالة بالوجه فلا معنى لها إلا وجوب إحضار المكفول عليه عند الحاجة إلى إحضاره ، وسيأتي حكمه إذا تعذر الإحضار ، فيصح الكفالة بوجه من عليه حدّ أو قصاص بهذا المعنى ، فيُطالب الكفيل بإحضاره ، وسيأتي أنه لا حبّس إن تعذر إحضاره .

وأما قوله : « كمن استخلف ثم ادّعى بينة » فقد تقدم الكلام على هذا في قوله : « ولا يُوقف خصم لمجيء بينة عليه غائبة » إلخ ، وإنما ذكره هنا لبيان أن لصاحب الحق الذي زعم أن له بينة أن يطلب من الحالف كفيلاً في المجلس حتى يأتي بينته ، وليس للتّنصيص على هذا كثير فائدة ، وقد قدمنا أنه انقطع الحق باليمين فلا تُقبل البينة بعدها .

قوله : « ويصح بالمال عينا مضمونة أو ديناً » .

أقول : أما صحتها بالمال فظاهر ، وأما اشتراط أن تكون العين مضمونة فينبغي أن يُقال أن يكون ردّها واجباً على من هي في يده ، وإن لم تكن مضمونة ، فإذا كان الرد واجباً كانت الكفالة صحيحة ، ويجب الرد على الكفيل كما يجب على المكفول عليه ، فإن تُلقت كان لها حكم ما تلف من الأعيان التي لا تُضمن ، ولا شك في صحة الضمانة بتسليم الدين ، وليس في ذلك نزاع .

قوله : « وبالخصم » .

أقول : هذه الكفالة بالوجه ممّا يصدّق عليها معنى مطلق الكفالة ، ويصدق على الكفيل أنه زعيم ، فيلزمه ما يلزم الزعيم إذا تعذر إحضار المكفول بوجهه ، وهو قوله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الزَّعِيمُ غَارِمٌ » <sup>(١)</sup> كما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، ولا وجه لتضعيف الحديث بإسماعيل بن عيَّاش ، فهو إنما يُضَعَّفُ في روايته عن الحجازيين ، وهو في روايته عن الشاميين قوي ، وقد رَوَى هنا عن شامي وهو شَرَحِيْلُ بن مُسْلَم ، وللحديث طرق ، وله في النسائي طريقان من رواية غير إسماعيل بن عيَّاش ، وقد صَحَّح أحدهما ابن حِبَّان .

فكفيل الوجه إذا تعذر عليه إحضار من تكفل بوجهه لزمه ضمان ما عليه بهذا الحديث إن كان الذي عليه مما يتعلق بالمال ، لا إذا كان مما يتعلق بالدين ، فعليه السَّعي في تَحْصِيلِهِ حتى يتعذر ذلك لكل وجه . وسيأتي تمام الكلام في ضَمِينِ الْوَجْهِ . لكنك قد عرفت بهذا أن كِفَالَةَ الْوَجْهِ تثول إلى ضمان المال . وأن الحقَّ قَوْلُ مَنْ قَالَ بذلك للدليل المذكور .

وأما قوله : « ويكفي ذكر جزء منه مشاع أو يطلق على الكل » فظاهر .

قوله : « وتبرعاً ولو عن ميت مُعَسَّر » .

أقول : وجهه أنه أدخل نفسه فيما يُخْشَى مِنْ عَاقِبَتِهِ التَّضْمِينِ ، فلزمه الضمان بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الزَّعِيمُ غَارِمٌ » ، وقد دلَّ الدليل على صِحَّةِ الْكِفَالَةِ عَنْ الْمَيِّتِ الْمَعْسَرِ ، كما أخرجه البخاري وغيره من حديث سَلَمَةَ بن الْأَكْوَعِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ لِيَصَلِّيَ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ مِنْ دَيْنٍ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ ، دِينَارَانِ . فَقَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ : هُمَا عَلَى بَارِسَولِ اللَّهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » <sup>(٢)</sup> ، زاد أحمد والدارقطني والحاكم : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ لَمَّا قُضِيَ دَيْنُهُ : الْآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ » وقد رُوِيَ مِنْ طَرَقٍ ، وفيها اخْتِلَافٌ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ . وقد تقرر بأصل الحديث صحة الضمانة .

قوله : « ولفظها » إلخ .

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود مطولاً والترمذي وابن ماجه مختصراً . وقال الترمذي : حسن صحيح وذكر الاختلاف في رواية إسماعيل بن عيَّاش . مختصر السنن للمندوي ١٩٩/٥ . سنن ابن ماجه ٨٠٤/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٤٥/٦ .  
(٢) الصحيح بشرح الفتح ٤٦٦/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٧/٥ . السيل الجرار ٣٥٣/١ .

أقول : قد عرفناك أن الاعتبار بما يُفيد المعنى ولو بإشارة ، والمرجع في المدلولات إلى الأعراف لأن المتكلم يتكلم بما يقتضيه عُرْفه .

وأما قوله : « وهو عَلَيَّ في المال » فإن كان هذا بياناً لِعُرْفِ عَرَفَهُ المصنّف فلا حُجَّة في أَعْرَافِ قَوْمٍ على قوم آخرين ، وإن كان بياناً للمدلول اللغوي فالظاهر عَدَمُ الفَرْقِ بين المال والبدن ، لأن معنى « هو على » في المال تَسْلِيمُهُ ، و« هو عَلَيَّ » في البدن تَحْصِيلُهُ وإحضاره ، ومع هذا فلا يُرْجَع إلى المدلولات اللغوية إلا إذا لم تُوجد الأعراف .

وأما كونها تصح مُؤَقَّتَةً ومَشْرُوطَةً فوجهه ظاهر لأن للكفيل أن يَشْتَرِطَ لنفسه ما شاء ، ولا وجه للفرق بين الوقت والشرط ، وبين الأجل في التعليق بالمجهول ، بل الكل سواء . سواء تعلق به غرض كالدياس ونحوه . أو لم يتعلّق به غرض كالربّاح ونحوه ، ولا يرجع مثل هذا الفرق إلى رواية ولا ذراية ، لأن تعلق الغرض وعدمه أمر خارج عن التعليق الذي يجوز للكفيل أن يجعله لنفسه ، ويقيد ما يلزمه من الضمان ، وصاحب الحق بالخيار إن شاء رضي لذلك وقبّله ، وإن شاء امتنع منه .

وأما قوله : « وتصح مُسَلَّسَةً » فوجهه أن الكفيل قد صار عليه من الحق ما على المكفول عليه ، فتصح الكفالة عليه كما تصح على المكفول عليه الأول ، وهكذا الاشتراك في الكفالة لا مانع من صحته ولا من ثبوت الطلّب للمكفول لمن شاء من الكفلاء ، لأن الحق مُتَوَجِّهٌ على كل واحد منهم بموجب كفالاته .

## فصل

وَيُحْبَسُ حَتَّى يَفِيَّ أَوْ يَغْرَمَ ، وَلَا يَرْجَعُ كَفِيلُ الْوَجْهِ بِمَا غَرِمَ ، لَكِنْ لَهُ طَلَبُ التَّثْبِيتِ لِلتَّسْلِيمِ ، وَلَا حَبْسَ إِنْ تَعَدَّرَ <sup>(١)</sup> ، قِيلَ وَأَنْ يَسْتَرِدَّ الْعَيْنَ إِنْ سَلَّمَ الْأَصْلَ .

(١) بيان ذلك أنه إذا لم يكن قد تقرر الحق على المكفول بوجهه وطلب الكفيل أن يفادى نفسه بدفع ما عليه كان له طلب التثبيت بالحق من المكفول له للتسليم فإن ثبت الحق وإلا بطلت الكفالة . ولا حبس عليه إن تعذر التثبيت بالحق . شرح الأزهاري ٢٦٥/٤ .

قوله : « فصل : ويحبس حتى يفي أو يغرم » .

أقول : إذا تقررَت الكفالة كان لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقْطَعَ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ مَا لَزِمَهُ مِنْ غَيْرِ حَبْسٍ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْحَاكِمُ ذَلِكَ لِبَعْدِ مَالِهِ أَوْ تَغْلِبَهُ عَلَيْهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ ، أَوْ يَأْمُرَ غَرِيمَهُ بِمَلَاذِمَتِهِ حَتَّى يَتَخَلَّصَ مِمَّا عَلَيْهِ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ كَفِيلِ الْوَجْهِ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِوَجْهِهِ ، وَبَيْنَ كَفِيلِ الْمَالِ كَمَا قَدَمْنَا ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ : « وَلَا يَرْجِعُ كَفِيلُ الْوَجْهِ بِمَا غَرَّمَ » بَلْ يَرْجِعُ بِهِ لِأَنَّهُ غُرِّمَ لِحَقِّهِ بِسَبَبِهِ ، فَيَرْجِعُ كَمَا يَرْجِعُ كَفِيلُ الْمَالِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَلَكِنْ لَهُ طَلَبُ التَّثْبِيتِ لِلتَّسْلِيمِ » يَعْنِي كَفِيلُ الْوَجْهِ ، فَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ مَا لَمْ يَتَقَرَّرْ بِحُكْمِ الشَّرْعِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَلَا حَبْسٌ » فَقَدْ قَدَمْنَا أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ كَفِيلِ الْمَالِ فِي الضَّمَانِ . وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالتَّسْلِيمِ أَوْ الْقَطْعِ مِنْ مَالِهِ أَوْ الْحَبْسِ أَوْ الْمَلَاذِمَةِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ حَدِيثٌ : « الزَّعِيمُ غَارِمٌ » <sup>(١)</sup> عَلَى التَّقْرِيرِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ فِي مَعْنَاهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَأَنْ يَسْتَرِدَّ الْعَيْنَ إِنْ سَلِمَ الْأَصْلُ » فَهَذَا صَوَابٌ لِأَنَّهُ بِتَسْلِيمِ الْأَصْلِ قَدْ وَفَى بِمَا عَلَيْهِ فَيَرْجِعُ بِمَا سَلِمَ سِوَاهُ كَانَ عَيْنًا ، أَوْ نَقْدًا ، فَإِنْ تَلَفَ رَجَعَ بِهِ عَلَى مَنْ سَلِمَهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَعْسَرَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَكْفُولِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ غُرِّمَ لِحَقِّهِ بِسَبَبِهِ .

## فصل

وَتَسْقُطُ فِي الْوَجْهِ بِمَوْتِهِ ، أَوْ تَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ حَيْثُ يُمَكِّنُ الْإِسْتِيفَاءَ ، وَفِيهِمَا <sup>(٢)</sup> بِسُقُوطِ مَا عَلَيْهِ ، وَحُصُولِ شَرْطِ سُقُوطِهَا ، وَبِالْإِبْرَاءِ أَوْ الصُّلْحِ عَنْهَا ، وَلَا يَبْدَأُ الْأَصْلُ إِلَّا فِي الصُّلْحِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ بَقَاؤُهُ ، وَبِاتِّهَائِهِ مَا ضَمِنَ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ <sup>(٣)</sup> ، وَيَصِحُّ مَعَهَا طَلَبُ

(١) تقدم الحديث في الفصل السابق .

(٢) وفيهما : أي في الكفالة في الوجه وفي المال .

(٣) الفصل معقود لبيان الوجه التي تسقط بها الكفالة وقد ذكر صاحب المتن منها ستة أحدها أن يتهب الضامن من المضمون له ما ضمن به فإذا وهبه له أو تصدق به عليه صح ذلك وسقطت الكفالة . وإذا اتهم ما ضمن به جاز له الرجوع به على من هو عليه شرح الأزهاري ٢٦٦/٤ .

الْخَصْمُ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ بَرَاءَتَهُ ، فَتَقَلِّبُ حَوَالَهُ <sup>(١)</sup> .

قوله : « فصل : وتسقط في الوجه بموته » .

أقول : وجه هذا أنه قد فات وتعذر الوفاء بأمر من جهة الله عز وجل لا بسبب من الكفيل ، ولا بسبب من المكفول عليه ، فلا يجب عليه ما لا يدخل تحت قدرته .

وأما قوله : « وتسليمه نفسه » فظاهر لأنه بذلك قد وفي بما كفله به ، وفعل ما عليه ، وهكذا إذا حصل شرط سقوطها لأنه قد خرج عن الكفالة بمجرد حصول هذا الشرط ، وهكذا الإبراء لأن ما على الكفيل في الوجه والمال قد سقط بإبراءهما ، وبقبول الصلح منهما . ومثل هذه الأمور في غاية الوضوح ليس في التخصيص عليها كثير فائدة .

وأما كونه يبرأ الأصل « في الصلح إن لم يُشترط بقاءه » فلا وجه لتخصيص هذه الصورة ، بل لا يبرأ الأصل إلا بأشترط الكفيل لبراءته ، وإلا كان لصاحب الحق مطالبة على القدر المصالح به ، وهكذا تسقط الكفالة باتّهاب الكفيل لما ضمنه لأنه بهذه الهبة قد أسقط عنه الضمان ، وإذا كان الموهوب للكفيل باقياً عند المكفول عليه فللكفيل أن يأخذه منه لأنه قد صار في ملكه .

قوله : « ويصح معها طلب الخصم » .

أقول : وجه هذا أن أصل الحق عليه ، وإسقاطه عن الكفيل لا يستلزم إسقاطه عن المكفول عليه لا شرعاً ولا عقلاً ولا عادةً ، وأما الاستدلال على عدم المطالبة للأصل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث السابق : « الْآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ » <sup>(٢)</sup>

(١) يصح مع حصول الضمانة طلب الخصم وهو المكفول عنه فيطلب المضمون له أي الخصم شاء وهذا مذهب المادوية هذا إذا لم يشترط الكفيل عند الكفالة براءة المكفول عنه فإذا اشترط البراءة لم يصح معها طلب الخصم فتقلب حوالته .

شرح الأزهاري ٢٦٨/٤ .

(٢) يشير إلى حديث سلمة بن الأكوع الذي مر منذ قليل . وقد زاد الحاكم فيما أخرجه من حديث جابر قوله عليه الصلاة والسلام لأبي قتادة : « هما عليك وفي مالك والميت منهما بريء » ؟ قال : نعم . فعلى عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي أبا قتادة يقول : ما صنعت الدينار ان ؟ حتى كان آخر ذلك أن قال : قد قضيتهما يا رسول الله . قال : الآن جين بردت عليه جلده . فتح الباري على الصحيح ٤٦٨/٤ .

ففرق بين الكفالة على ميتٍ مُعسرٍ قد تَعَذَّرَ الرجوع عليه ، وتَعَذَّرَتْ عليه وُجُوه المكاسب ، وتَعَذَّرَ تعلق الضمان به ، وبين حيٍّ صحيحٍ كاسبٍ يملك ويتعلق به الضمان وغيره .  
وأما اشتراط الكفيل براءة المكفول عليه فظاهر لأنه بريء بهذا الشرط لا أنه يبرأ من الأصل .

## فصل

وَصَحِيحُهَا أَنْ يَضْمَنَ مَا قَدْ ثُبِتَ فِي ذِمَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَلَوْ مَجْهُولًا وَلَا رُجُوعَ أَوْ سَيِّئَتْ فِيهَا وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ <sup>(١)</sup> وَفَاسِدُهَا أَنْ يَضْمَنَ بِغَيْرِ مَا قَدْ ثُبِتَ كِبَعْثِ قِيمِيٍّ قَدْ تَلَفَ <sup>(٢)</sup> وَمَا سِوَى ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> فَبَاطِلَةٌ كَالْمُصَادَرَةِ <sup>(٤)</sup> وَضَمِنْتُ مَا يَغْرُقُ أَوْ يُسْرِقُ وَنَحْوَهُمَا إِلَّا لِغَرَضٍ <sup>(٥)</sup> .

قوله : « فصل : وصحيحها أن يضمن بما قد ثبت في ذمة معلومة » إلخ .  
أقول : اعلم أن دخول الكفيل في الكفالة باختيار نفسه هو الزام لنفسه بما لزم للغير على معين والتزام بما ذهب على الغير ، وهذا أمر يصح من المكلف الدخول فيه ، لأنه رضي بما يتعقبه من الضمان ، وللإنسان أن يخرج من ماله ما شاء فيما شاء ، ولا فرق بين أن يخرج شيئاً من ماله تملكاً للغير ، أو هبة له ، أو نذراً عليه ، وبين أن يلزم نفسه ما لزم فلاناً ، أو بما ذهب على فلان ، والجهالة في الحال لا تؤثر فساداً في هذه الكفالة . ولا بطلاناً ، لأن الاعتبار في مثل هذا بما ينتهي إليه الحال ، وهو سينتهي إلى العلم بقدره جملةً أو تفصيلاً .

(١) له الرجوع قبله أي قبل ثبوته .

(٢) مثال ذلك أن يضمن ثوباً قد استهلكه المضمون فإن الضمانة تكون حينئذ فاسدة .

(٣) ما سوى ذلك حيث لا يكون المضمون به ثابتاً في ذمة معلومة ولا بما سيثبت في الذمة ولا عين قيمي قد تلف فالضمانة باطلة .

شرح الأزهاري ٢٧٠/٤ .

(٤) مثال المصادرة أن يطلب السلطان من رجل مالاً ظلماً ويحبسه لتسليمه فيجبيء بمن يضمن عليه بذلك المال فإن الضمانة باطلة لأن ذلك المال غير ثابت في الذمة . شرح الأزهاري ٢٧٠/٤ .

(٥) من الضمانة الباطلة أن يقول الرجل لغيره : ضمنت ما يغرق أو يسرق ولم يعين السارق لأن الذمة غير معلومة فإذا كان ذلك لغرض نحو تنقل السفينة فيقول : ألتق متاعك في البحر وأنا به ضامن فإن هذا يصح . شرح الأزهاري ٢٧٠/٤ .

وإذا عرفتَ هذا فالضمانة على المعين بالمعلوم وبالمجهول وبما قد ثبت وبما سيثبت .  
وبما على المصادر ، وبما يُسرق أو يَغْرَق أو يَتَلَف بوجه من وجوه التَلَف كُلِّها متفقة في  
اختيار المكلف لنفسه بما يُلْزِمه من الضَّمان ، وإلزام لها بذلك من غير إكراه ولا إجبار  
وله أن يتصرَّف في ماله بما شاء وكيف شاء في غير إضاعة ، ولا في أمر لا يُبيحه الشرع .  
وليس في شيء من هذه الصور إضاعة مال ، ولا تصرف به في غير حلال ، فإن إلتزامه  
بما على المصادر قُرْبَة عظيمة ، وتَفْرِيج كُرْبَة ، وَدَفْع ظُلَامَة ، وأما الضمانة بعين فيما  
قد تلف فعلم عند كل عاقل أنه لا يراد منها الضمان بعين التالف ، لأن ذلك لا يُسَوِّغُه  
عَقْل عاقل ، فلا بُدَّ أن يُحْمَل على ما يصح في العقل ، وهو الضمانة ، بمثل تلك العين .  
أو بقيمتها ، ولا يصح أن تكون الكفالة لَأَغْيَة في مثل هذا ، لأنه قد أدخل نفسه فيما  
أدخلها فيه ، والمفروض أنه كامل العقل صحيح التصرف ، ولا يصح الرجوع في جميع  
هذه الأنواع على جميع التقادير . فاعرف هذا ، فإنه الذي يَنْبَغِي المَصِير إليه ، والتَّعْوِيل  
عليه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الزَّعِيمُ غَارِمٌ » .

## فصل

وَيَرْجِعُ الْمَأْمُورُ بِالتَّسْلِيمِ مُطْلَقًا ، أَوْ بِهَا فِي الصَّحِيحَةِ لَا الْمَتَّبِعِ مُطْلَقًا ، وفي الْبَاطِلَةِ  
إِلَّا عَلَى الْقَائِضِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْفَاسِدَةِ إِنْ سَلَّمَ عَمَّا لَزِمَهُ ، لَا عَنْ الْأَصْلِ فَمَتَّبِعٌ<sup>(١)</sup> .

قوله : « فصل : ويرجع المأمور بالتسليم مطلقاً » .

أقول : هذا وجه ظاهر واضح لأنه غَرُمَ لِحَقِّه بسبب أمره بالكفالة ، وتسليم ما  
اشتملت عليه ، ويكفي مجرد الأمر بالكفالة لأنها مُسْتَلْزِمَة للضمان ، والأمر بالملزوم  
أَمْرٌ بِلَازِمِهِ . وأما مع عدم الأمر ، بل دخل فيها الكفيل تبرُّعاً منه فليس له هاهنا طريق

(١) إذا سلم في الضمانة الفاسدة ما ضمنه لم يرجع به إلا على القايض إن سلم القدر الذي لزمه بالضمانة أما إذا سلم المال بنية  
كونه عن الأصل المضمون عنه فمتبرع لا يرجع على أحدهما . شرح الأزهار ٢٧١/٤ .

على المكفول عليه ، لأنّه لم يأمره ، ولا غيره ، ولا تسبّب لذلك بوجه من الوجوه ، حتى يُقال إنه غُرِمَ لحِقّه بسببه ، ولا فرق بين الصّحيحة والباطلة والفايدة ، وللكفيل أن يرجع على مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ إِذَا لم يُلْزَم نفسه به إلزاماً يَجِبُ عليه عنده الوفاء به ، فَإِنْ أُلْزِمَ نَفْسَهُ كان للمكفول له حَقٌّ عليه بنفس هذا الإلزام ، ولا يَصِحُّ رجوعه عليه ، لأنّه جَنَى على نفسه .



## باب الحوالة

إِنَّمَا تَصِحَّ بِلَفْظِهَا ، أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ ، وَقَبُولِ الْمُحَالِ وَلَوْ غَائِبًا ، وَاسْتِقْرَارِ الدَّيْنِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ مَعْلُومًا مُسَاوِيًا لِذَيْنِ الْمُحَالِ جِنْسًا وَصِفَةً ، يُتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَبَدَأَ الْغَرِيمُ مَا تَدَارَجَ <sup>(١)</sup> ، وَلَا خِيَارَ إِلَّا لِإِعْسَارٍ ، أَوْ تَأْجِيلٍ ، أَوْ تَغْلِبَ جَهْلُهَا حَالَهَا <sup>(٢)</sup> .

قوله : « باب الحوالة : إنما تصح بلفظها أو ما في حكمه » .

أقول : تصح بما يُفِيدُهَا ، وَيَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَلَوْ بِإِشَارَةٍ مِنْ قَادِرٍ عَلَى النَّطْقِ ، كَمَا كَرَّرْنَا مِثْلَ هَذَا فِي الْأَبْوَابِ الَّتِي اعْتَبَرُوا عَلَيْهَا الْأَلْفَافُ ، وَقَدْ وَسَّعَ الْمُصَنِّفُ الدَّائِرَةَ هُنَا بِقَوْلِهِ : « أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ » فَأَصَابَ ، وَهَكَذَا لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ الْمُحَالِ لِلْحَوَالَةِ ، لِأَنَّهَا نَقْلٌ مَا هُوَ لَهُ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ ، فَلَا يَنْتَقِلُ عَنِ الذِمَّةِ الْأُولَى إِلَى الذِمَّةِ الْأُخْرَى إِلَّا بِاخْتِيَارِهِ ، وَلَكِنَّهُ يَأْتِي إِذَا أُحِيلَ عَلَى مِلْكِيٍّ فَلَمْ يَقْبَلْ ، لِأَنَّهُ خَالَفَ الْأَمْرَ النَّبَوِيَّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلْكِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » <sup>(٣)</sup> . كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ : « وَإِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلْكِيٍّ » ، وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لِلنَّدْبِ ، وَذَهَبَتِ الظَّاهِرِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ .

(١) صورة التدارج أن يحيل شخص على شخص ثم إن ذلك الشخص يحيل على آخر وهكذا .

(٢) يثبت الخيار في الرجوع عند الإعسار أو التأجيل أو التغلب إذا جهلها عند الإحالة فإن علم هذه الأمور وحكمها لم يكن له الرجوع . شرح الأزهاري ٢٧٤/٤ .

(٣) صدر الحديث في الصحيحين : « مطل الغنى ظلم » إلخ . ولفظ مسلم موافق لما أورده المصنف هنا : « وإذا أتبع ، ولم أقف على الرواية الأخرى بلفظ : « وإذا أحيل » في صحيح مسلم . ولعل أصل عبارة الشوكاني : « وفي لفظ لأحمد » كما في المنتقى وهو يكثر من نقل العبارة بنصها من المنتقى وشرحه ولكن يكرر على هذا الاحتمال أن تمام الرواية فيه : « وفي لفظ لأحمد : ومن أحيل على مليء فليحتل » . الصحيح بشرح الفتح ٤٦٦/٤ . مسلم بشرح النووي ٧٢/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٦/٥ .

وأما قوله : « واستقرار الدين على المحال عليه » إلخ ، فلا أدري لهذا الاشتراط وجهاً لأن من عليه الدين إذا أحال على رجل يمثّل حوالبته ، ويسلم ما أحال به كان ذلك ، هو المطلوب ، لأن به يحصل الوفاء بدين المحال ، ولو لم يكن في ذمة المحال عليه شيء من الدين .

وأما قوله : « فَيَبْرَأُ الْغَرِيمُ مَا تَدَارَجَ » فوجهه ظاهر ، لأن رِضَا مَنْ لَهُ الدَّيْنُ يَنْقُلُ دَيْنَهُ مِنْ ذِمَّةِ الْغَرِيمِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَحَالِ عَلَيْهِ يُوجِبُ عَدَمَ مَطَالِبَتِهِ لِلْغَرِيمِ ، وَهُوَ مَعْنَى الْبَرَاءَةِ ، لَكِنْ هَذِهِ الْبَرَاءَةُ مُقَيَّدَةٌ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : « وَلَا خِيَاراً إِلَّا لِإِعْسَارٍ أَوْ تَأْجِيلٍ أَوْ تَغْلِبَ جَهْلُهَا حَالَهَا » ، وَوَجْهُ الرَّجُوعِ عَلَيْهِ عِنْدَ حُصُولِ هَذِهِ الْأُمُورِ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ الْمَحِيلَ إِذَا أَحَالَ عَلَى مُعْسَرٍ ، أَوْ عَلَى مَنْ يَعْتَلِّ بِالتَّأْجِيلِ ، أَوْ يَتَغْلِبُ عَنِ التَّسْلِيمِ مَعَ جَهْلِ الْمَحَالِ لِهَذِهِ الْأُمُورِ فَقَدْ غَرَّهَ بِالْحَوَالَةِ ، وَهُوَ لَمْ يَرْضَ بِنَقْلِ دَيْنِهِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَحَالِ عَلَيْهِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ فَلَا حُكْمَ لِذَلِكَ الرِّضَا الْوَاقِعِ مَعَ وَجُودِ الْمَانِعِ لِأَنَّهُ غَرَّرَ وَتَدَلَّيْسَ .

### فصل

وَمَنْ رَدَّ مُشْتَرَى بِرُؤْيَا ، أَوْ حُكْمٍ ، أَوْ رِضَاً عَلَى بَائِعٍ قَدْ أَحَالَ بِالثَّمَنِ ، وَقَبَضَ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ إِلَّا عَلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ اسْتَحَقَّ أَوْ أَنْكَرَ الْبَيْعَ بَعْدَهُمَا <sup>(١)</sup> ، وَلَا يَبْرَأُ ، وَلَا يَرْجِعُ مُحْتَالٌ عَلَيْهِ فَعَلَهَا ، أَوْ امْتَثَلَ تَبَرُّعاً ، وَالْقَوْلُ لِلْأَصْلِ فِي أَنَّ الْقَابِضَ وَكَيْلٌ لَا مُحْتَالٌ إِنَّ أَنْكَرَ الدَّيْنِ ، وَإِلَّا فَلِلْقَابِضِ مَعَ لَفْظِهَا .

قوله : « فصل : ومن ردّ مُشْتَرَى » إلخ .

أقول : وجه هذا ظاهر لأن البائع هو القابض للثمن ، فالطريق عليه ، ولا فرق بين الرد بالحكم أو بالتراضي ، وكذا الاستحقاق ، وأما إنكار البيع من أصله فلا بد أن يتقوى ما يدعيه المشتري من البيع قبل أن يرجع عليه بالثمن ، لأن لزومه فرع ثبوت التبايع .

(١) لو استحق المبيع أو أنكر البائع البيع بعدهما أي بعد الإحالة بالثمن وقبض المحتال إياه من المشتري فإن المشتري لا يرجع بالثمن على المحتال بل على البائع . شرح الأزهاري ٢٧٤/٤ .

وأما قوله : « ولا يبرأ ولا يرجع مُحْتَالٌ عليه فعلها أَوْ امْتَثَل تَبَرَّعاً » فوجه عدم الرجوع في الفعل تبرعاً عدم وجود المناط الموجب للضمان ، وأما الامتثال تبرعاً فإن لم يُلْغَ أمر المحيل له بالتسليم فهو كالصورة الأولى ، وإن بلغه وسلّم امتثالاً لِأمره فجرد الأمر يُوجب له الرجوع وإن لم يكن في ذمته دين ، لأن الأمر يكفي في ذلك ، ويُخرج به عن التبرع كما قدمنا من عدم اشتراط استقرار دين في ذمة المحال عليه .

وأما قوله : « والقول للأصل في أَنَّ القابض وكيل لا محال » فوجه ظاهر ، لأن الأصل عدم ثبوت الدين . وأما إذا أقرّ بالدين فقد صار الظاهر مع من أقرّ له بالدين أنه محال لا رسول ولا وكيل .

## باب التفليس

والمعسر من لا يملك شيئاً غير ما استثنى له ، والمفلس من لا يفي ماله بدينه .  
ويقبل قول من ظهراً من حاله ، ويحلف كلماً ادعى إيساره ، وأمكن ، ويحال بينه وبين  
الغرماء . ولا يؤجر الحر ، ولا يلزمه قبول الهبة ، ولا أخذ أرش العمد ، ولا المرأة  
التزوج ، ولا بمهر المثل ، فإن لم يظهر بين وحلف ، وإنما تسمعان بعد حبسه حتى  
غلب الظن بإفلاسه<sup>(١)</sup> ، وله تحليف خصمه ما يعلمه .

قوله : « باب التفليس : والمعسر من لا يملك شيئاً غير ما استثنى » الخ .

أقول : هذا الفرق بين المعسر والمفلس ، وجعل كل واحد منهما له مفهوم مستقل لا  
يرجع إلى شرع ولا لغة . فإن كان المصنف بصدد بيان عُرف له ولأهل عصره فلا يخاطب  
أحد بعُرف غيره ، على أنه لا فائدة في بيان الأعراف ها هنا ، لأن المراد الحكم على من  
صدق عليه الإعسار والإفلاس بحكم الشرع . ولا شك أن معنى المعسر لغة هو من يتعسر  
عليه قضاء دينه ، والمفلس هو من أفلس عن قضاء دينه ، فهما من هذه الحيثية متحدان .  
وليس المراد من هذا الباب إلا بيان ما يجب عليهما للغير ، لا بيان أنهما في أنفسهما متصفان  
بإعسار أو إفلاس ، فإن ذلك لا فائدة فيه ولا جدوى له . قال في الصحاح : أعسر الرجل :  
أضاق . وقال من القاموس : أعسر : افتقر . وقال في الصحاح : أفلس الرجل :  
صار مفلساً كأنما صارت دراهمه قلوساً وزُيُوفاً . قال : ويجوز أن يُراد به أنه صار إلى  
إلى حال يقال فيها ليس معه فلس . وهكذا في القاموس .

(١) المقصود أن ينة المعسر ويمينه إنما يسمعان بعد حبسه مدة يفلب على الظن أنه لا يبقى وهو متمكن من التخلص . واختلف  
علماء المذهب في تحديد هذه المدة . شرح الأزهار ٢٧٨/٤ .

فالحاصل أن معناهما يرجع إلى شيء واحد ، وسيأتي الكلام على ما يُسْتَشْنَى لهما .

قوله : « ويقبل قول من ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ »

أقول : وجه ذلك أنه قد صار بظهورهما من حاله معه أَظْهَرَ الْأَمْرَيْنِ . فيكون القول قوله مع يمينه . وغريمه معه أَخْفَى الْأَمْرَيْنِ . فكان عليه البينة .

وأما قوله : « وَيُحْلَفُ كُلُّمَا ادَّعَى إِيسَارَهُ وَأَمَكَنَ » فوجهه أن لصاحب الدين أن يطالب بدينه في الوقت الذي يمكن فيه أن يَحُولَ حال من عليه الدين من الإعسار إلى اليسار . ولا مانع من ذلك .

وأما قوله : « وَيَحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرْمَاءِ » فوجهه ظاهر ، لأن مطالبته مع ظهور الإعسار ظلم يخالف ما حكم الله به من قوله سبحانه : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ <sup>(١)</sup> »

وأما قوله : « وَلَا يُؤْجَرُ الْحَرُّ » فوجهه ظاهر ، لأن الخطاب عليه بالقضاء إنما هو متوجه إلى ما يجده من المال ، ولا يُكَلَّفُ غير ذلك ، ومن لا مال له قد صدق عليه وصف العسرة ، فوجب إنظاره إلى ميسرة .

وأما قوله : « وَلَا يَلْزَمُ قَبُولُ الْهَبَةِ » فلا وَجْهَ له لأنه قد تعلق بذمته حق لمسلم ، فعليه أن يقبل الهبة التي جاءت بغير طلب ولا سؤال ، والتعليل بالمنة عليل ، وهكذا أخذ أرش العمد ، فليس له أن يُسْقَطَ على من هو عليه ، لأن هذا باب من المكارمة واصْطِنَاعُ المعروف ، وهو مُخَاطَبٌ بما هو أقدم من ذلك ، وهو تَخْلِيصُ ذِمَّتِهِ مِنَ الدِّينِ . وأما : « وَلَا الْمَرْأَةُ التَّرْوِجُ » فالكلام فيه كما قدمنا من قوله : « وَلَا يُؤْجَرُ الْحَرُّ »

قوله : « فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ بَيِّنٌ » .

أقول : « هَذَا صَحِيحٌ ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ » لِأَنَّهُ يَدْعِي إِسْقَاطَ حَقِّ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الْإِعْسَارِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ ، فَعَلِيهِ بَيَانُ مَا هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ . وَالْبَيِّنَةُ وَإِنْ كَانَتْ

(١) سورة البقرة : ٢٨٠ .

على نفي الغناء الشرعي ، فهي لا تقصر عن إثبات الظاهر كما قدّمنا من قوله : « ولا تصح على نفي » .

وأما الجمع له بين البينة واليمين فخلافاً ما تقرر من الشريعة المطهرة . فخصمه بخير بين طلبه بالبينة أو القنوع بيمينه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ <sup>(١)</sup> » ، ويمكن توجيه كلام المصنف بأن غاية ما تقتضيه البينة هو أن يكون الظاهر من حاله الإعسار ، فصار بهذه البينة القول قوله مع يمينه كما تقدم في الدعاوي .

قوله : « وَإِنَّمَا يُسْمَعَانِ بَعْدَ حَبْسِهِ مَتَى غَلَبَ الظَّنُّ بِإِفْلَاسِهِ » .

أقول : هذا من أعجب ما يقرع الأسماع ، كيف يُحبس رجل يُعرض البينة على إعساره ويعرض عن بينته ويمينه ، ويجمع على نفسه بين المدرّكين الشرعيين ، والمستندين المرضيين ، ثم يقال له : لا يقبل هذا منك حتى نعرّك بالحبس ، ويُتزل بك من الهوان ما نُتزل به باللصوص ، والقطاع للطريق ، والمنتهكين لمحارم الله ، فليت شعري أيّ شرع هذا ، بل أي طاغوت يسوّغه ، ثم قوله : « حَتَّى غَلَبَ الظَّنُّ بِإِفْلَاسِهِ » كلام ساقط ، وأن غاية ما يحصل ببينته أو يمينه أو كليهما هو غلبة الظن بإفلاسه . فكأن المصنف قال : لا يسمع ما يفيد غلبة الظن بإفلاسه إلا بعد غلبة الظن بإفلاسه نعم إذا كان الذي عليه الدين غنياً متبين الغنى ظاهر الحال . فصمّم على المطل . فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عمرو بن الشريد أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - قال : « لَيْتُ الْوَاجِدَ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ <sup>(٢)</sup> » ولكن أين حال هذا من حال من يعرض البينة واليمين على فقره وينادي بذلك بأعلى صوت .

(١) تقدم الحديث غير مرة ص ١٣٩ .

(٢) الحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي والحاكم وابن حبان . وأخرجه البخاري في الصحيح تعليقاً فقال : « يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم » وأخرجه موصولاً في الكبير . ولم أقف على ما يؤيد قول المصنف : « ثبت في الصحيحين » فحديث عمرو بن الشريد أخرجه البخاري تعليقاً ولم يخرج به مسلم قال في الفتح : « والحديث المذكور وصله أحمد وإسحق في مستنديهما وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه وإسناده حسن . وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد » .

وقول ابن حجر « الشريد بن أوس » يخالف ما في الكبير وأسد الغابة فهو فيهما « الشريد بن سويد » وقال أحمد : قال وكيع عرضه شكايته . وعقوبته حبسه . الصحيح بشرح الفتح ٦٢/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧١/٥ . التاريخ الكبير ٢٥٩/٤ . محضر سنن لمسنري ٢٣٦

وأما قوله : « وله تحليف خصمه ما يعلمه معسراً » فوجهه ظاهر ، لأنه يندفع عند ذلك معرفة البينة واليمين . بل معرفة التعزير بالحبس إذا وقف بين يدي قاض لا يدرى بالمدارك الشرعية ولا يفهم حجج الله سبحانه .

### فصل

وَالْبَائِعُ أَوَّلَىٰ بِمَا تَعَذَّرَ ثَمَنُهُ مِنْ مَّيْبَعٍ لَمْ يَرَهُنَّ الْمُشْتَرِي . وَلَا اسْتَوْلَدَهُ . وَلَا أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ . وَبِبَعْضِ بَقِيٍّ مِنْهُ . أَوْ تَعَذَّرَ ثَمَنُهُ لِإِفْلَاسٍ تَجَدَّدَ <sup>(١)</sup> . أَوْ جُهِلَ حَالُ الْبَيْعِ . وَلَا أُرِشَ لِمَا تَعَيَّبَ <sup>(٢)</sup> . وَلَا لِمَا غَرِمَ فِيهِ لِلْبَقَاءِ لَا لِلنَّمَاءِ . فَيَغْرَمُ . وَلِلْمُشْتَرِي كُلِّ الْفَوَائِدِ وَلَوْ مُتَّصِلَةً . وَقِيَمَةُ مَا لَا حَدَّ لَهُ . وَإِبْقَاءُ مَا لَهُ حَدٌّ بِلاَ أَجْرَةٍ <sup>(٣)</sup> . وَكُلُّ تَصَرُّفٍ قَبْلَ الْحَجْرِ <sup>(٤)</sup> . وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ ذَوِي الرَّحِمِ ، وَمَا قَدْ شَفَعَ فِيهِ اسْتَحَقَّ الْبَائِعُ ثَمَنَهُ ، وَمَا لَمْ يَطْلُبْهُ فَأُسُوءَ الْغُرَمَاءِ <sup>(٥)</sup> .

قوله : « فصل : والبائع أولى بما تعذر ثمنه » .

أقول : هذا الحكم ثبت بما صحَّ في السنة من طريق جماعة من الصحابة ، ومن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال :

- (١) تجدد : بمعنى حدث كما فسرنا في الحاشية على الشرح : ٢٨٠/٤ .  
 (٢) لا أرض لا تعيب في يد المشتري بعد الإفلاس من زمانة أو عور أو انكسار شجر أو نحو ذلك مما لا يمكن تقييد الثمن عليه بل يأخذه البائع ولا يطلب بأرض العيب . شرح الأزهاري ٢٨٠/٤ .  
 (٣) للمشتري قيمة ما لا حد له ينهي إليه نحو أن يكون قد غرس في المبيع غرساً أو بنى فيه بناء أو نحو ذلك مما لا حد له ينهي إليه فإنه يستحق قيمة ذلك على البائع وإذا كان المشتري قد شغل المبيع بزرع ونحوه ثم أخذه البائع لإفلاس المشتري وجب على البائع إبقاء ماله حد كالزرع والثمر حتى يبلغ حد الحصاد بلا أجره تلزم المشتري لبقائه . شرح الأزهاري ٢٨٢/٤ .  
 (٤) للمفلس أن يتصرف في السلعة المشتراة كل تصرف بعد إفلاسه من بيع أو هبة أو وقف إذا وقع ذلك التصرف قبل الحجر عليه من الحاكم . شرح الأزهاري ٢٨٣/٤ .  
 (٥) بيان هذه المسائل على التوالي :

إذا كانت السلعة التي أفلس عنها أمة وكانت قد ولدت مع المشتري لا مته وأراد البائع أخذها فإنه لا يجوز أن يفرق بينها وبين ولدها بل يأخذها جميعاً ويسلم قيمة الولد للمشتري . فإن لم يفعل وتركها كان أسوء الغرماء في ثمنها . وكذلك لا يجوز أن يفرق بين ذوي الرحم .  
 ما كان المشتري قد طلب فيه الشفعة وأفلس قبل تسليم الثمن استحق البائع ثمنه وكان أولى به من سائر الغرماء والشفيع أولى بالمبيع .  
 ما لم يطلبه البائع من مبيع تعذر ثمنه من المشتري فأسوء الغرماء فيه . شرح الأزهاري ٢٨٧/٤ .

« مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ ، أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » (١)

وأما قوله : « من مبيع لم يرهنه المشتري » فلا وجه له ، لأن المال باقٍ بِعَيْنِهِ في يد المفلس ، فكان صاحبه أحق به ، لأنه قد أدرك ماله بعينه ، كما قاله رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والمرتهن يرجع على المفلس ، ويكون من جُمْلَةِ غُرَمَائِهِ في قضاء وأُسُوة .

وأما قوله : « ولا استولده » فوجهه أنه قد تعلق للمستولدة حق باستيلادها ، فهو شبيه بإخراج العبد عن الملك .

وأما قوله : « ولا أخرجه عن ملكه » فوجهه ظاهر لأنه قد صار في ملك مالك آخر دخل في ملكه قبل وجود المانع وهو الإفلاس ، وكما يكون أحق به ، فهو أحق ببعض بقي منه ، لأنه قد وجد عين ماله ، وإن نقص بعضها ، فإن هذا لا يُخرج الباقي عن كونه عين مال مالِكها ، ويقوم مقام إخراجها عن ملكه تفرُّقه ، فلا يكون صاحب المال أحق به بعد تفرُّق المفلس له قبل ظهور الإفلاس كما في صحيح مسلم والنسائي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « في الرجل الذي يُعَدِّم : إِذَا وُجِدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعُ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ » (٢) .

وأما قوله : « أو تعذر ثمنه » أي هو أحق بالبعض الذي تعذر ثمنه ، فيرده ما في حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ ، وَلَمْ يَقْبُضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا ، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » (٣) أخرجه مالك في الموطأ وأبو داود ومرسلاً ، ووصله أبو داود عن أبي بكر المذكور عن أبي هريرة ، وضعت هذه الطريق بأن في إسنادها إسماعيل بن عياش . ولا وجه لهذا التضعيف ، فإن إسماعيل بن عياش إنما يُضعَّف في

(١) الحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . الصحيح بشرح الفتح ٦٢/٥ . مسلم بشرح النووي ٦٧/٤ . مختصر السنن ١٧٣/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٧٢/٥ .

(٢) مسلم بشرح النووي ٦٨/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٧٢/٥ .

(٣) تمام الحديث في الموطأ : « وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء » وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث =



الحجازيين لا في الشاميين . وهو هنا روى عن الحارث الزبيدي . وهو شامي . ووصله أيضا عبد الرزاق في مصنفه ، وهكذا وصله ابن حبان والدارقطني من طريق أبي هريرة ، ولكن بلفظ حديث أبي هريرة المتقدم في الصحيحين وغيرهما .

وأما قوله : « ولا أرش لما تعيب » فالظاهر أنه لا وجه لإهدار هذا الأرش اللازم بحكم الشرع فيأخذ العين ، ويكون في الأرش من جملة الغرماء .

وأما قوله : « ولا لما غرم فيه للبقاء لا للتماء فيغرم » فوجهه أن الغرامة للبقاء واجبة على المالك ، ولم يحصل بها زيادة في المبيع ، فأما الغرامة للتماء ، فإن ظهر أثرها في المبيع كان له الرجوع بزيادة القيمة ، وإلا فلا ، لأن البائع وجد مبيعه ، ولا زيادة فيه .

وأما قوله : « وللمشتري كل الفوائد ولو متصلة » فوجه ذلك أنها فوائد ملكه الذي استحقه بعقد البيع ، فيستحق منها ما حدث بعد البيع إلى وقت الإفلاس ، ووجه قوله : « وقيمة مالا حد له ، وإبقاء ماله حد بالأجرة » أن المشتري فعل ذلك في ملكه فوجب له ذلك .

وأما قوله : « وكل تصرف قبل الحجر » فوجهه أنه مالك يتصرف في ملكه كيف شاء ما لم يُحجر عن التصرف بظهور الإفلاس ، وهكذا لا يجوز التفريق بين ذوي الأرحام المحارم لورود النهي عن ذلك للمالك الواحد ، وهكذا إذا اختلف المالكون لحدوث حادث مثل هذا .

وأما قوله : « وما قد شفع فيه استحق البائع ثمنه » فلا يخفك أنه قد انتقل بالشفعة إلى ملك مالك آخر حال ثبوت ملك المشتري له ، فالبائع لم يجده بعينه عند المفلس بعد إفلاسه ،

---

ابن هشام تابعي ولأبيه رؤية وجده من فضلاء الصحابة . وجميع الرواة عن مالك رَوَوْه مرسلاً إلا عبد الرزاق فإنه وصله عن أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا اختلف أصحاب الزهري عنه في إرساله ووصله . قال ابن عبد البر - فيما نقله الزرقاني عنه في شرحه للموطأ - : « ورواية من وصله صحيحة فقد رواه عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم » وقال أبو داود : « وحديث مالك أصح » يريد المرسل وقال البيهقي : لا يصح وصله . الموطأ بشرح الزرقاني : ٣٣٠/٣ . مختصر السنن للمنذري ١٧٤/٥ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٣/٥ .

فلا وجه لكونه أولى بثمنه ، وهذا كله مع وقوع الطلب من البائع للسلعة ، وأما إذا لم يطلب ردها إليه فليس له إلا أسوة الغرماء كما قال المصنف ، وفيه نظر فإنه وجوده بعينه بعد ظهور الإفلاس يعود به إلى ملك بائعه ، والأصل عدم خروجه عن ملكه بعد عوده بحكم شرع ، ومن ادعى خلاف هذا فعليه الدليل ، وغاية ما هناك أنه يُوقف ما هو باق بعينه حتى يطلبه البائع ، ويعرض عليه أنه الأحق به ، فإن رغب عنه بعد علمه أنه أولى به كان الرغوب مبطلاً لأحقيته به .

### فصل

وَيَحْجَرُ الْحَاكِمُ عَلَى مَدْيُونٍ بِحَالٍ إِنْ طَلَبَهُ خُصُومُهُ . وَلَوْ قَبْلَ التَّيْتِ ثَلَاثَ <sup>(١)</sup> .  
أَوْ أَحَدَهُمْ فَيَكُونُ لِكُلِّهِمْ وَلَوْ غَيْبًا . وَيَتَنَاوَلُ الزَّائِدَ وَالْمُسْتَقْبَلَ . وَيَدْخُلُهُ التَّعْمِيمُ وَالتَّخْصِصُ <sup>(٢)</sup> .  
فَلَا يَنْفَذُ مِنْهُ فِيمَا تَنَاوَلَهُ تَصَرَّفَ وَلَا إِقْرَارَ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْحَاكِمِ . أَوْ الْغَرَمَاءِ . أَوْ بَعْدَ الْفَكِّ .  
وَلَا يَدْخُلُ دَيْنٌ نَزَهَ بَعْدَهُ . وَلَوْ بِجِنَايَةٍ عَلَى وَدِيعَةٍ مَعَهُ مِنْ قَبْلِهِ لَا قَبْلَهُ ، فَيَدْخُلُ وَيُسْتَرَدُّ لَهُ  
إِنْ انْكَشَفَ بَعْدَ التَّخْصِصِ وَلَا يُكْفَرُ بِالصَّوْمِ <sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ويحجر الحاكم على مديون بحال »

أقول : لما كان الدين ثابتاً بذمة معلومة معينة ، وصاحب الدين مُطالب به ، والغريم مُطالب له مع تمكنه من القضاء من ماله كان مستحقاً لما ثبت عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - من قوله : « لِيُ الْوَاجِدِ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ <sup>(٤)</sup> » ، وعلى حكام الشرع القادرين على رَفْعِ الظَّلَامَاتِ ، والأخذ على أيدي الظلمة أن يأخذوا لصاحب الدين دينه من ظلمه قسراً وقهراً . وإذا لم يطلب من له الدين إلا مُجرد انحجر على مَنْ عليه الدين كان هذا

(١) إذا ادعى رجل ديناً على شخص وطلب الحجر عليه قبل أن يقيم البيعة على الدين جاز للحاكم أن يحجر عليه ولو قبل إثبات الدين بثلاثة أيام . شرح الأزهاري ٢٨٥/٤ :

(٢) المراد أنه يجوز أن يكون الحجر عاماً ومخصصاً بزمان أو مكان أو سلعة أو قدر من المال أو شخص معين . ٢٨٥/٤ .

(٣) لا يجوز للمحجور عليه إذا حنت في يمينه أن يكفر بالصوم في المال لأن المال باق على ملكه . شرح الأزهاري ٢٨٧/٤ .

(٤) تقدم الحديث ص ٢٤٦ .

أقل ما يجب على حكام الشريعة . وهذا الذي ذكرنا معلوم بكلليات الأدلة وجزئياتها . ومن ذلك أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والأخذ للمظلوم من الظالم ، وهي كثيرة جداً في الكتاب والسنة ، وهو يغني عن الاستدلال بحديث كعب بن مالك : « أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> » أخرجه الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه ، وبحديث عبد الرحمن بن كعب قال : « كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ شَابًّا سَخِيًّا [ وَكَانَ لَا يُمْسِكُ شَيْئًا ] . فَلَمَّ يَزَلْ يَدَانُ حَتَّى أُغْرِقَ مَالُهُ كُلُّهُ فِي الدَّيْنِ ، فَاتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - فَكَلَّمَهُ لِيُكَلِّمَ غُرْمَاءَهُ . فَلَوْ تَرَكَوهُ لِأَحَدٍ لَتَرَكَوهُ لِمُعَاذٍ لِأَجْلِ رَسُولِهِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - لَهُمْ مَالَهُ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ <sup>(٢)</sup> » رواه سعيد بن منصور في سننه هكذا مرسلًا ، وأخرجه أيضاً أبو داود وعبد الرزاق . قال عبد الحق : المرسل أصح . وقال ابن الطَّلَاع في الأحكام : هو حديث ثابت . انتهى .

ويدل على أنه يجوز حجر جميع مال المفلس وتفريقه كله بين أهل الدين ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي سعيد : « أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ ثِمَارًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - . فَأَصَابَتْهَا جَانِحَةٌ فَكَثُرَ دَيْنُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - : تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ [ فَتَصَدَّقَ النَّاسُ ] فَلَمْ يَبْلُغْ وَفَاءَ دَيْنِهِ . فَقَالَ : خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> » . ومعلوم أنه إذا جازَ تَفْرِيقَ مَالِ الْمَفْلِسِ جَمِيعِهِ بَيْنَ أَهْلِ الدِّينِ كَانَ جَوَازَ حَجْرِهِ حَتَّى يَفْرُقَ بَيْنَ أَهْلِ الدِّينِ ثَابِتًا بِفَحْوَى الْخُطَابِ . وَأَمَّا اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ حَالًا فَوُجْهُهُ أَنَّهُ لَا يَتَضَيَّقُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ الْمَسْوَغُ لِجُبْسِ مَالِهِ وَحَجْرِهِ عَنْهُ إِلَّا عِنْدَ حُلُولِ الْأَجْلِ .

(١) المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٧٥/٥ .

(٢) الزيادة بعد الرجوع إلى لفظ الحديث في المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٧٦/٥ .

(٣) لفظ الحديث عند مسلم : « أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ . فَخُذُوا مِمَّا وَجَدْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » . وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة . مسلم بشرح النووي ٦٩٠ . مختصر السنن للمندري ١١٩/٥ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٧٢/٥ .

وأما قوله : « ان طلبه خُصومه » فوجهه ظاهر لأنهم لو تركوا طلبه لكان ذلك موسعاً من خِناقِه ومنقّساً عنه .

وأما قوله : « ولو قبل التثبيت بثلاث » فإذا رأى الحاكم في ذلك صلاحاً من غير تقييد بالثلاث ، وذلك عند قيام القرائن الدالة على صدق المدعي أو على أنّ المدعى عليه سيتصرف في ماله ، ويُخرجه عن ملكه ، وأما كون الحجر لواحده من الغرماء يكون حَجْراً لجميع الغرماء فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ ، لأن حَجْرَ جزء من المال بقدر دين الطالب يكفي ، وينتظر طلب الآخرين إلا أن يرى الحاكم في ذلك صلاحاً لوجه من الوجوه ، فلا بأس بالحجر لجمع المال عن جميع الغرماء ، وإذا ساع حَجْرَ جميع المال لطلب جميع الغرماء ، أو لطلب بعضهم . ورأى الحاكم في جميع الحجر مصلحة تناول الحجر ما زاد من المال على قدر الدين . وما دخل في ملكه في المستقبل بعد الحجر ، لأن المفروض أنه حَجَرُ الجميع والزائدُ والمستقبل من جملة ما يَصْدُقُ عليه أنه مِن مال مَنْ عليه الدين ، فإن أمكن تعليق الحجر بما يفي الدين أهل الدين من غير تعميم إذا كان في ماله زيادة على قدر ما عليه من الدين ، فهذا هو الوجه العدل ، وإن لم يمكن إلا بحجر الكل كان ذلك سائغاً لأنه لا يُمكن حفظ مال الذي عليه الدين لِيُقْضَى منه غرامؤه إلا بذلك ، وهو معنى قول المصنف ، ويدخله التعميم والتخصيص .

وأما قوله : « فلا ينفذ فيما تناوله تصرف » فهذا صحيح لأن معنى الحجر هو المنع للمالك من التصرفات به ، فلو نفّذ له تصرف فيه لم يحصل ما هو المطلوب به ، ولتسارع الماطلون إلى إخراج أموالهم بأنواع الإقرارات والإنشاءات ، وأما إذا أجاز ذلك الغرماء فهم أهل الحق ، ولهم أن يأذنوا لما شاءوا ، وأما الحاكم فليس له أن يُجيز إلا إذا عرف رضا الغرماء بذلك لأنه لا حَقَّ له إنما هو قائم في مقام التعريف بأحكام الله عز وجل ، فليس له أن يَقُلْ الحجر من جهة نفسه لغير سبب يقتضي ذلك .

وأما قوله : « أو بعد الفك » فلا بد من تقييده بكونه إما بقضاء الدين الذي كان الحجر لأجله أو بإذن الغرماء بفك الحجر ، وأما الفك بلا سبب يَقْتَضِيهِ فلا حكم له ، وليس للحاكم أن يفعل .

وأما قوله : « ولا يدخل دين لزم بعده » فوجهه أنه لما صار ماله محجوراً ، وكان هذا الدين يعود على الغرماء الأولين بالنقص كان في حكم التصرف بجزء من المال المحجور الذي تناوله الحجر ، وهو لا يصح ، فهكذا لا يصح ما يؤول من التصرفات إلى إذهاب جزء من المال المحجور على تقدير بدخوله في جملة الديون التي وقع الحجر لأجلها ، وهكذا الوجه في قوله : « ولو بجنائته على وديعة معه من قبله » إلخ .

وأما قوله : « ويُسترد له إن انكشف بعد التخصيص » فوجهه أنه من جملة أهل الدين السابق للحجر فلو لم يكن كأحدهم لكان ذلك ظلم له .

وأما قوله : « ولا يُكفر بالصوم » فوجهه أن تعلق الدين به وحجر ماله لأجل قد لا يستغرق القضاء للغرماء جميعاً ، وقد يقع الإبراء من بعضهم فلا يصدق عليه في حال الحجر أنه لم يجد ما يجب تقديمه على الصوم حتى يجزئه الصوم .

## فصل

وَيَبِيعُ عَلَيْهِ بَعْدَ تَمَرُّدِهِ . وَيَبْقَى لغير الكسُوبِ وَالْمُتَفَضِّلِ ثَوْبُهُ وَمَنْزِلُهُ وَخَادِمُهُ إِلَّا زِيَادَةَ النَّفِيسِ<sup>(١)</sup> . وَقُوْتُ يَوْمٍ لَهُ وَلِطِفْلِهِ وَلِزَوْجَتِهِ وَخَادِمِهِ وَأَبَوَيْهِ الْعَاجِزَيْنِ ، وَلِلْمُتَفَضِّلِ كِفَايَتُهُ وَعَوْلُهُ إِلَى الدَّخْلِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا مَنْزِلاً أَوْ خَادِماً يَجِدُ غَيْرَهُمَا بِالْأَجْرَةِ . وَيُنْجَمُ عَلَيْهِ بِلاَ إِجْحَافٍ ، وَلَا يُلْزَمُهُ الْإِبْصَالُ . وَمِنْ أَسْبَابِهِ الصَّغَرُ وَالرَّقُّ وَالْمَرَضُ وَالْجُنُونُ وَالرَّهْنُ . وَلَا يَحِلُّ بِهِ الْمُؤَجَّلُ .

---

(١) للحاكم أن يبيع مال المفلس لقضاء الغرماء بعد تمرده من البيع بنفسه . ويبقى لغير الكسوب غير المتفضل ثوبه ومنزله وخادمه إلا أن يكون في هذه الأشياء نفاسة في القدر فإنه يباع ويؤخذ له ببعض ثمنه ما يكفي . شرح الأزهار ٢٨٨/٤ .  
(٢) فسر الشارح المتفضل بأنه الذي انمود عليه منافع وقف أو وصية أو نحوهما ككل دخل من أصل لا يجوز له بيعه وعندئذ يبقى له الحاكم كفايته وكفاية من تلزمه نفقتهم إلى وقت الدخل الذي يعود عليه . شرح الأزهار ٢٨٩/٤ .

قوله : فصل « ويبيع عليه بعد تمرده » .

أقول : وجه هذا ما قدمنا من الأدلة في الفصل الذي قبل هذا . وأما قوله : « وَيُبَيِّقُ لغير الكسُوب والمتفضل ثوبه » إلخ . فوجه هذا أن ما تدعو إليه الحاجة الضرورية من لبوس ومسكن وما يحتاج إليه لوقاية البرد والحر في حكم المستثنى مما يجب فيها القضاء من ماله ، ولهذا لم يُنقل إلينا أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أخرج معاذاً من مسكنه أو عرّاه من ثيابه ، وأخرج ما يحتاج إليه من متاع المنزل الذي لا بد منه . وأما استثناء الخادم فلا يتم إلا إذا كان المفلس لا يقدر على خدمة نفسه وأهله وأما استثناء زيادة النفيس فوجهه ظاهر لأنه قد تعلّق به حقّ لآدمي وأقدم على إتلافه فصاحب الدين أحقّ بالزيادة التي في ذلك النفيس ، وليس لمن عليه الدين إلا ما لا غنى له عنه ، وله غنى عن الشيء النفيس بالعدول عنه إلى ما دونه مما يقوم مقامه ، وإن كان خالياً عن صفة النفاسة . وأما كون هذه الأشياء هي المستثناة لغير الكسوب والمتفضل وهو عند المصنف من يعود [ عليه ] غلات وقف أو نحوها ، فلا أرى لذلك وجهاً ، بل هذه الأمور مستثناة لكل أحد ، واستثناءها لغير الكسوب والمتفضل وإن كان أولى لكونه أحوَجَ منهما ، لكن معلوم أن مثل معاذ وأضرابه قد ترك لهم ما تدعو إليه الحاجة مع كونهم كاسيين بسؤوفهم وأعمالهم ، وهكذا ينبغي أن يُترك للمفلس على كل تقدير ما تدعو إليه حاجته من الطعام والإدام إلى وقت الدّخل ، وهكذا يترك للمجاهد والمحتاج إلى المدافعة عن نفسه أو ماله ، سلاحه . وللعالم ما يحتاج إليه من كتب التدريس والإفتاء والتصنيف . وهكذا يُترك لمن كان معاشه بالحرث ما يحتاج إليه من الحرث من دابة وآلة حرث . وهكذا يُترك لمن كان كسبه بدابته بتأجيرها ، ونحو ذلك تلك الدابة .

والوجه في استثناء هذه أن الحاجة إليها كالحاجة إلى تلك الأمور التي استثناها المصنف ، ولا شك أن الرجل الكسوب الساعي في وجوه الرزق ، وأبواب الدّخل هو في حكم المستغني عن استثناء القوت والإدام إذا كان يتحصّل له من الكسب ما يقوم بذلك وإن

كان كسبه يَقْصُرُ عن الوفاء بما يحتاج إليه كان له حكم غيره في الحكم الذي تدعو الحاجة إليه .

والحاصل أن تَفْوِيضَ مثل هذه الأمور إلى أَنْظَارِ حكام العدل العارفين بالحكم بما أنزل الله هو الذي لا يَنْبَغِي غيره لاختلاف الأحوال والأشخاص والأمكنة والأزمنة .

وأما قوله : « وَيُنَجِّمُ عَلَيْهِ بِلَا إِجْحَافٍ » فالذي ينبغي اعتماده هو ما فضل عن الكفاية المعتبرة إن وُجد ذلك ، وإلا كان الحكم هو قول الله عز وجل : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ »<sup>(١)</sup> .

وأما قوله : « يلزمه الإيصال » فيردّه حديث علي : « عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ »<sup>(٢)</sup> وقد تقدم الكلام على هذا الحديث .

قوله : « ومن أسبابه الصغر والرق والجنون والرهن » .

أقول : أما سبب الصغر للصغر للحجر والرق والجنون فالأمر في ذلك كذلك ، لأن الصغير لا يتصرف عنه إلا وليّه كما تقدم ، والعبد لا يملك شيئاً ، ولا يتصرف في شيء إلا بإذن مولاه ، والمجنون يتصرف عنه وليه لأنه لا يَعْقِلُ ما فيه النفع والضرر ، وقلم التكليف لم يَجْرَ عَلَيْهِ ما دام مجنوناً ، فجعل المصنف عَدَمَ صِحَّةِ تصرف هؤلاء شرعاً حَجْراً عليهم من جهة الشرع ، وأما المرض فلا وَجْهَ لجعله حجراً لأن تَصَرُّفَاتِهِ نافذة شرعاً ما دام ثابت العقل ، وسيأتي الفَرْقُ بين المرض المخوف وغيره ، وأما الرهن فوجه كونه بمنزلة الحجر ما دام رَهْناً ظاهراً ، لأن الحق قد تعلق به للمرتهن ، فلا يخرج عن الرهنية إلا بما تقدم في كتاب الرهن .

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٠ .

(٢) يرجع إلى الحديث في موقعه من الجزء الثالث .

وأعلم أن من جملة أسباب الحجر السّفه وسوء التصرف ، وعدم ادراك ما فيه مصلحة من مفسدة ، وما فيه ربح من خسر ، وقد قامت على ذلك الأدلة ، وقد استوفينا البحث في شرحنا للمنتقى . فليرجع إليه <sup>(١)</sup> .

وأما قوله : « ولا يحل به المؤجل » فوجهه أن التأجيل قد صار حقا للمديون ، ولم يحصل بالحجر عليه ما يقتضي سقوط الحق الثابت له .

---

(١) نيل الأوطار على المنتقى ٢٧٦/٥ .



## باب الصلح

إِنَّمَا يَصِحُّ عَنِ الدِّمِّ وَالْمَالِ عَيْنًا أَوْ دَيْنًا ، إِمَّا بِمَنْفَعَةٍ كَالِإِجَارَةِ ، أَوْ بِمَالٍ ، فَإِمَّا عَنْ دَيْنٍ بِبَعْضِهِ مِنْ جِنْسِهِ فَكَالِإِبْرَاءِ<sup>(١)</sup> ، وَيَصِحُّانِ فِي الْأَوَّلِ مُوَجَّلَيْنِ ، وَمُعَجَّلَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ إِلَّا عَنْ نَقْدٍ بِدَيْنٍ<sup>(٢)</sup> ، وَفِي الثَّانِي يَمْتَنِعُ كَالْيُ بِكَالِيٍّ<sup>(٣)</sup> ، وَإِذَا اخْتَلَفَا جِنْسًا ، أَوْ تَقْدِيرًا ، أَوْ كَانَ الْأَصْلُ قِيمِيًّا بَاقِيًا جَازَ التَّفَاضُلُ . وَالْأَفْلَا .

قوله : « باب الصلح : إنما يصح عن الدم والمال » .

أقول : ظاهر هذا عدم صِحَّةِ الصلح عن الحقوق ، ولا وَجْهَ لذلك ، فإنها داخلة تحت عموم حديث عمرو بن عوف أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال : « الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا<sup>(٤)</sup> » أخرجه أبو داود والترمذي

(١) بين المصنف بذلك قيوداً ثلاثة في وجوه الصلح بالمال : الأول أن يكون عن دين فلو كان عن عين كان بيعاً الثاني أن يكون ذلك الصلح ببعض ذلك الدين لا بتسليم جملته فإنه يكون بيعاً بمعنى الصرف أو نحوه الثالث أن يكون المدفوع من جنس ذلك الدين نحو أن يصالحه بخمسة دراهم عن عشرة دراهم . فلو كان المصالح به من غير جنس المصالح عنه كان بيعاً . شرح الأزهاري ٢٩١/٤ .  
(٢) إذا كان الصلح بمعنى الإبراء صح أن يكون المصالح به والمصالح عنه مؤجلين ومُعجلين ومختلفين إلا أنها لا تصح المصالحة عن نقد بدین نحو مائة درهم حالة بخمسين مؤجلة . شرح الأزهاري ٢٩٢/٤ .  
(٣) الثاني : الذي هو بمعنى البيع .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود بسنده عن أبي هريرة بلفظ : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلح جائز بين المسلمين » زاد أحمد - وهو ابن عبد الواحد - : « إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » . وزاد سليمان بن داود - وهو المهدي - : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون على شروطهم » .  
قال المنذري : وفي إسناده كثير بن زيد أبو محمد الأسلمي - مولاهم - المدني قال ابن معين : ثقة وقال مرة : ليس بشيء . وقال مرة : ليس بذلك القوي . وتكلم فيه غيره .

وأخرجه الترمذي وزاد : « المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » قال ابن القيم تعليقاً على تصحيح الترمذي : وقد استدرك على الترمذي تصحيح حديث كثير هذا فإنه ضعيف . قال عبد الله بن أحمد : أمرني أبي أن أضرب على حديثه . وقال مرة : ضرب أبي على حديثه فلم يحدثنا به . وقال هو ضعيف الحديث . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً يروى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب . وكان الشافعي رحمه الله يقول : كثير بن زيد المدني ركن من أركان الكذب .

وابن ماجه والحاكم وابن حبان ، وصَحَّحَ الترمذي ، وهذا التصحيح من الترمذي هو مِمَّا انتَقَدَ عليه ، فإن في اسناده كثير بن عبدالله بن عمرو بن عَوْف ، وقد قال الشافعي وأبو داود فيه : إنه رُكْنٌ من أركان الكذب ، واعتُذِرَ للترمذي بأنه صححه باعتبار كثرة طرقه ، وقد أخرجه أبو داود من غير طريقه من حديث أبي هريرة ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وحسنه الترمذي ، وأخرجه الحاكم من حديث أنس ، وأخرجه أيضا الحاكم والدارقطني من حديث عائشة ، وله طرق غير هذه ، وبعضها تقوم به الحجة في كل صلح إلا ما استثناه آخر الحديث .

وبهذا الدليل يتقرر لك صِحَّةُ الصلح بالمنفعة كما تصح بالمال ، وبالبعض كما تصلح بالكل ، وبالموَجَل والمُعْجَل ، وتَقْيِيدُ الصَّحَّةِ في بعض هذه الصور بِقَيْدٍ لَا بُدَّ من قيام دليل عليه ، فإن لم تقم عليه دليل كان كل صلح جائزا إلا ما أحلَّ حراما أو حرَّم حلالا .

## فصل

وَمَا هُوَ كَالْإِبْرَاءِ يُقَيَّدُ بِالشَّرْطِ<sup>(١)</sup> ، وَصَحَّ عَنْ الْمَجْهُولِ بِمَعْلُومٍ ، كَعَنِ الْمَعْلُومِ لَا الْعَكْسَ<sup>(٢)</sup> ، وَلِكُلِّ فِيهِ مِنَ الْوَرِثَةِ الْمَصَالِحَةِ عَنِ الْمَيِّتِ مُسْتَقِلًّا<sup>(٣)</sup> ، فَيَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ<sup>(٤)</sup> ، وَلَا تَعْلُقُ بِهِ الْحَقُوقُ<sup>(٥)</sup> ، وَعَكْسُهَا فِيمَا هُوَ كَالْبَيْعِ<sup>(٦)</sup> ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ حَدٍّ وَنَسَبٍ

= وللحديث طريق مختلفة تتبع الشوكاني أكثرها في نيل الأوطار .

مختصر السنن للمندري ٢١٣/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٨٦/٥ . سنن ابن ماجه ٢٨٨/٢ . المجروحين لابن حبان ٢٢١/٢ .  
(١) هذا الفصل معقود لبيان الأحكام التي يختص بها الصلح الذي هو بمعنى الإبراء والصلح الذي هو بمعنى البيع وقد ذكر صاحب المتن منها خمسة أحكام أولها أن ما كان كالإبراء يصح أن يقيد بالشرط مثال ذلك أن يقول : إن جاء زيد غداً صالحتك بكذا . شرح الأزهار ٢٩٤/٤ .

(٢) الحكم الثاني أن الصلح إذا كان بمعنى الإبراء صح عن المجهول بشرط أن يكون بمعلوم بخلاف الصلح الذي هو بمعنى البيع وقد أوضح الشارح عبارته بأن الصلح لا يخلو من أربعة أوجه : بمجهول عن مجهول بمجهول على معلوم . بمعلوم عن معلوم . بمعلوم عن مجهول . والصورتان الأوليان لا يصحان . والثالثة تصح والرابعة اختلفوا فيها . شرح الأزهار ٢٩٤/٤ .

(٣) الحكم الثالث أن الصلح بمعنى الإبراء فإنه إذا مات الميت وكان عليه دين كان لكل فيه من الورثة المصالحة عن الميت مستقلا بنفسه . شرح الأزهار ٢٩٥/٤ .

(٤) الحكم الرابع أنه يرجع بما دفع على تركه الميت

(٥) هذا هو الحكم الخامس

(٦) عكس الأحكام الخمسة السابقة

وإنكار ، وتحليل محرّم وعكسه .

قوله : « فصل : وما هو كالأبراء يقيد بالشرط » .

أقول : لا وجه لتخصيص هذه الصورة بجواز التقييد بالشرط ، بل يصح تقييد كل صلح بما شاء المتصالحان من الشروط إلا لما نعت ، والدليل على من ادعى وجوده وتأثيره في المنع .

وأما قوله : « ويصح عن المجهول بمعلوم » إلخ . فأقول : المعتبر في هذا حصول التراضي الذي هو المناط الشرعي في تحليل الأموال ، فإذا حصل ذلك جاز على كل حال مهما أمكن الوقوف على القدر جُملة أو تفصيلاً . لأن ما لا يُوقف على قدره بوجه لا يتحقق فيه ذلك المناط ، ويدل على جواز الصلح بالمجهول على المعلوم ما ثبت في الصحيح : « أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهِ تَحَرُّ لِيَهُودِيٍّ ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ ثَمَرُ بُسْتَانِهِ فَأَبَى ، فَكَلَّمَ جَابِرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يُكَلِّمَ الْيَهُودِيَّ ، فَعَرَضَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ذَلِكَ عَلَى الْيَهُودِيِّ فَأَبَى ، فَمَشَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ قَالَ : جُدَّ لَهُ فَأَوْفَى الْيَهُودِيَّ ، وَبَقِيَ لَجَابِرٍ قَدْرٌ وَهُوَ سَبْعَةُ عَشَرَ وَسَقًا بَعْدَ أَنْ أَوْفَى الْيَهُودِيَّ مَا هُوَ لَهُ ، وَهُوَ ثَلَاثُونَ وَسَقًا<sup>(١)</sup> » .

وأما كون لكل وارث المصالحة فوجهه ظاهر لأن الدين قد صار متعلقاً بتركة الميت ، ولكل واحد منهم فيها نصيب ، وإذا صالح الواحد منهم عن الجميع كان رجوعه على الباقيين بما دَفَعَ من الصلح ممّا هو زائد على نصيبه ثابتاً إن أجازوا ذلك ، ورَضُوا به ، وإلا نَفَذَ الصلح في نصيبه .

وأما كونه لا يصح الصلح عن حدّ فوجهه أنه صلح أحلّ حراماً لأن إسقاط الحدود بعد ثبوتها حرام ، كما ثبت الوعيد على ذلك بالأدلة الصحيحة<sup>(٢)</sup> ، وهكذا لا يصح عن

(١) للحديث ألفاظ مختلفة يرجع إلى بعضها في الصحيح بشرح الفتح ٦٠/٥ . ٣١٠ المنتهى بشرح نيل الأوطار ٢٨٨/٥ .

(٢) من ذلك حديث عمرو بن عوف السابق .

نَسَبَ لورود الوعيد الشديد على من انتسب بغير نسبة ، أَوْ أَدْخَلَ عَلَى قَوْمٍ مَنْ هُوَ مِنْ غَيْرِهِمْ<sup>(١)</sup> .

قوله : « ولا يصح عن إنكار » .

أقول : هذا الصلح مُندرج تحت عموم الحديث المتقدم ، وليس فيه تحليل حرام ، ولا تحريم حلال ، فلا وَجْهَ للمنع منه ، وهذا القدر يكفي في دَفْعِ المنع ، ومع هذا فقد وقع الصلح عن إنكار من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في قِصَّةِ الرَّجُلَيْنِ المتنازعين في المسجد ، حتى ارتفعت أَصْوَاتُهُمَا ، فأشار النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى صاحب الدين بَأَن يَضَعَ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِهِ ، فرضي بذلك ، والقصة ثابتة في الصحيح<sup>(٢)</sup> . وكما أن مثل هذا الصلح عن إنكار داخل في عموم الحديث المذكور هو أيضا داخل تحت قوله عز وجل : « وَالصُّلْحَ خَيْرٌ »<sup>(٣)</sup> وقوله « أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ »<sup>(٤)</sup>

وأما قوله : « وتحليل محرم وعكسه » فوجهه ظاهر لاستثنائهما في الحديث الدال على جواز الصلح بين المسلمين ، ولو اقتصر المصنف على هذا لكان فيه غِنًى عن التَّطَوُّيلِ في غير طائل .

---

(١) يرجع في ذلك إلى حديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصحاحه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية الملاعة : « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته . » وأيما رجل جحد ولله وهو ينظر إليه احتجب الله تعالى منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة .

الجامع الصغير بشرح فيض القدير ١٣٧/٣ .

(٢) يرجع إلى حديث كعب بن مالك : « أنه قاضى ابن أبي حنرد ديناً كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أَصْوَاتُهُمَا حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو في بيته فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما حتى كشف سجن حجرتة فنادى كعب بن مالك فقال : يا كعب فقال : لييك يا رسول الله فأشار بيده أن يضع الشطر فقال كعب : فدعلت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قم فاقضه . » الصحيح بشرح الفتح ٣١١/٥ .

(٣) سورة النساء : ١٢٨ .

(٤) سورة النساء . ١١٤ .

## باب الإبراء

باب : والإبراء إسقاط للدين . وَلِضْمَانِ الْعَيْنِ . وَإِبَاحَةِ لِلْأَمَانَةِ بِأَبْرَأْتُ . أَوْ أَحَلَلْتُ ، أَوْ هُوَ بَرِيءٌ ، أَوْ فِي حِلٍّ ، وَيَتَقَيَّدُ بِالشَّرْطِ ، وَلَوْ مَجْهُولًا مُطْلَقًا ، وَبِعَوَضٍ ، فَيَرْجَعُ لِعَدْلِهِ وَلَوْ عَرَضًا ، وَبِمَوْتِ الْبَرِيِّ ، فَيَصِيرُ وَصِيَّةً .

قوله : « باب : والإبراء إسقاط للدين ، ولضمان العين » .

أقول : مثل هذا أعني كون الإبراء إسقاط للدين لا تدعو إلى ذكره حاجة ، ولا يتعلق به فائدة يُعتمد بها فإن المراد من الإبراء أنه لم يَبْقَ لِلَّذِي الدِّينُ عَلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مما كان عليه ، وهذا يكفي في تحقيق معنى الإبراء ، لأنه الإبراء المرتب عليه ، وأما مجرد الاختلاف في الاصطلاح : هل يقال هذا الإبراء إسقاط أو تملك ، فليس تدوين كتب الفقه لبيان الاصطلاحات المتواضع عليها ، بل لبيان أحكام الشرع والوضع . وهكذا الكلام في الإبراء من العين ، فإن هذا الإبراء لمجرده يُوجب مَصِيرَ تلك العين ملكاً لمن وقع له الإبراء عنها ، لما عرفناك غير مرة أن المناط الشرعي في انتقال الأملاك من مالك إلى مالك هو حُصول التراضي ، وقد رضي المبريء عن العين بمصيرها إلى مِلِكٍ مَنْ أَبْرَأَهُ عنها ، وكونها قد صارت ملكاً له يَسْتَلْزَمُ أَنْ لَا يُطَالَبُ بِضْمَانِهَا ، وهكذا الكلام في قوله : « وإباحة للأمانة » فليس المراد إلا أنها تصير ملكاً للمباح له يَتَصَرَّفُ بها كيف شاء .

وأما قوله : « أبرأت أو أحللت » إلخ . فقد عرفناك غير مرة أن المراد ما تحصل به الدلالة على المعنى كائناً ما كان ، وعلى أي صيغة وقع ولو بغير لفظ من الدوال التي ليست بلفظية . وأما كونه يتقيد بالشرط فوجهه واضح . لأن المبريء مُحْسَنٌ . فله أن يُقَيَّدَ

إحسانه هذا بما شاء من غير فرق بين الشرط المعلوم والمجهول . وأما كونه يرجع لتعذره فهو الأثر المترتب على الشرط ، والفائدة الحاصلة منه ، وهذا يتقيد بالعوَض الذي كان الإبراء لأجله ، فلم يتم إلا به ، ولهذا قال : « فيرجع لتعذره » وهكذا يصح تقييده بموت المبريء فينفذ بالموت كسائر الوَصَايا .

## فصل

« وَيُعْمَلُ بِخَبَرِ الْعَدْلِ فِي إِبْرَاءِ الْغَائِبِ لَا أَخْذِهِ <sup>(١)</sup> ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ التَّدْلِيلِ بِالْفَقْرِ وَحَقَّارَةِ الْحَقِّ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُ عَكْسِهِمَا ، بَلْ صِفَةُ الْمُسْقَطِ أَوْ لَفْظُ يَعْمُهُ ، وَيُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْقِيَمِيِّ قِيَمَتُهُ ، لَا الْمِثْلِي إِلَّا قَدْرَهُ ، أَوْ شَيْءٌ قِيَمَتُهُ ، كَذَا ، وَلَا يَبْرَأُ الْمَيِّتُ بِإِبْرَاءِ الْوَرِثَةِ قَبْلَ الْإِتْلَافِ ، وَيَبْطُلُ بِالرَّدِّ غَالِبًا وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقَبُولُ كَالْحَقُوقِ الْمُخْصَصَةِ إِلَّا فِي الْعَقْدِ <sup>(٣)</sup> .

قوله : [ فصل ] : ويعمل بخبر العدل في إبراء الغائب .

أقول : إن كان المراد بِتَخْصِيصِ هذا الباب بالتنصيص على قبول خبر العدل أنه يجوز لمن عليه الدين أن يصدق العدل إذا أخبره بذلك ، فلا شك في ذلك ، والاعتبار بما يَنْتَهِي إليه الحال ، ولكن هذا التصديق لخبر العدل لا يَخْتَصُصُ بهذا الباب ، بل هو كائن في كل باب ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ شَرَعٌ أَوْ عَقْلٌ ، وَإِلَّا كَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْعَدْلِ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ فِي سُقُوطِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ لَازِمًا لِمَنْ لَهُ الدِّينُ . فهذا لا يقول به أحد ، بل إذا أنكر صاحب الدين أو العين خبرَ العدل رجع الكلام بينهما إلى الْخُصُومَةِ ، وَيَكْمَلُ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ خَبَرَ هَذَا الْمَخْبِرِ بِخَبَرِ آخَرَ ، أَوْ بِخَبَرِ أَمْرَاتَيْنِ ، أَوْ

(١) إذا أخبر رجل ثقة يغلب على الظن صدقه أن فلانا قد أبرأك من جميع ماله عليك أو نحو ذلك جاز أن يعمل بخبر الواحد في إبراء الغائب أما لو أخبر أن فلانا أخذ عليك كذا فإنه لا يجوز العمل بذلك فيحسبه من دين عليه . شرح الأزهاري ٣٠١/٤ .  
(٢) صورة المسألة أن يوهم المبرأ من يبرته أنه فقير أو أن الحق الذي عليه حقير فأبرأه لذلك لم يصح الإبراء . شرح الأزهاري  
(٣) يصح الإبراء وإن لم يقبل المبرأ والحقوق المحضه هي الشفعة والخيارات والقصاص والدعوى واليمين ومثال شرط القبول في العقد أن يقول . أبرأتك على أن تدخل الدار فإنه لا يبرأ إلا بالتبطل في المجلس أو الامتثال . شرح الأزهاري ٣٠٤/٤ .

يُعينه مع شاهده ، وقد قدمنا لك أن الشهادة على الإخبار بمضمونه ما يعلمه الشاهد ، وأنه لا يُشترط فيها لفظ أشهد .

وهكذا لا وجه لقوله : « لا أخذه » لأن الكلام فيه على ما ذكرنا من التفصيل .

وأما قوله : « لا يصح الإبراء مع التدليس بالفقر وحقارة الحق » فالوجه في هذا أوضح من أن يُبين لأن الإبراء لم يَصُدَّ عن رضا وطيبة نفس ، بل عن خديعة وتغريب ، فانكشف ذلك يكشف عن عدم الرضا الذي هو المناط الشرعي .

وأما قوله : « ولا يجب تعريف عكسهما » فلا بد أن يعلم المبريء بِقَدْر مَا أَبْرَأَ عنه جُمْلَةً أو تفصيلاً ، وذلك هو المطلوب ، ولا يجب على من عليه الحق بيان قدر ولا صفة ، وبهذا تعرف الكلام على ما ذكره المصنف هنا .

وأما كونه لا يَبْرَأُ المَيِّتَ بإبراء الورثة فوجهه أن الدين مُتَعَلِّقٌ بالتركة . لكن لا يَحْفَى أن إبراء الورثة مُشْعَرٌ بالرضا بترك المطالبة ، وترك الرجوع على التركة ، وذلك موجب لسقوط الدين عن التركة ، فيستحقها الورثة ، فقد استلزم إبراءهم سُقُوطُ الدين ، وعدم تعلقه بالتركة ، وذلك هو المطلوب . وأما كونه يبطل بالرد فظاهر لأنه لا يدخل في مِلْكِ الإنسان شيء إلا باختياره .

وأما قوله : « ولا يُعتبر فيه القبول » فالمراد هنا عدم الرد ، ولا يُعتبر زيادة على ذلك .

## باب الإكراه

وَيَجُوزُ بِإِكْرَاهِ الْقَادِرِ بِالْوَعِيدِ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ كُلِّ مَحْظُورٍ إِلَّا الزَّنا . وَإِلَامَ  
أَدَهَى وَسَبَّهُ ، وَلَكِنْ يَضْمَنُ الْمَالَ ، وَيَتَأَوَّلُ كَلِمَةَ الْكُفْرِ ، وَمَا لَمْ يَبْقَ لَهُ فِيهِ فِعْلٌ فَكَلَا  
فِعْلٌ <sup>(١)</sup> ، وَبِالْإِضْرَارِ تَرْكُ الْوَاجِبِ <sup>(٢)</sup> ، وَبِهِ تَبْطُلُ أَحْكَامُ الْعُقُودِ <sup>(٣)</sup> ، وَكَالْإِكْرَاهِ خَشْيَةُ  
الْغَرَقِ وَنَحْوُهُ .

قوله : « باب الإكراه : ويجوز بإكراه القادر بالوعيد » إلخ .

أقول : أما الإكراه بالوعيد بالقتل ، أو قَطْعِ الْعُضْدِ فَلَا شَكَّ أَنْ تَكْلِيفُ الْمَكْرَهِ بِالْتَّرَكِ  
مِنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ ، وَقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ <sup>(٤)</sup> : « رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » ،  
وُثِبَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - حَاكِيًا عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ  
قَالَ : « قَدْ فَعَلْتُ <sup>(٥)</sup> » ، فَجَوَّازُ فِعْلٍ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا قَدْ أُذِنَ بِهِ الشَّرْعُ ، وَرَفَعَ  
التَّكْلِيفَ بِهِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكُفْرَ هُوَ الْغَايَةُ الَّتِي لَيْسَ رِأْيَاهَا غَايَةً فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ،  
وَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ التَّكْلِمَ بِكَلِمَاتِهِ مَعَ الْإِكْرَاهِ بِقَوْلِهِ : « إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ  
وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا <sup>(٦)</sup> » الْآيَةُ ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ

(١) صورة المسألة أن يوجر الماء وهو صائم فيدخل بغير اختياره فإنه لا يفطر بذلك وأن يضرب به نغير حتى يموت فلا يلزمه  
إثم ولا ضمان . شرح الأزهار ٣٠٧/٤ .

(٢) إذا كان الإكراه بالإضرار فقط كضرب أو حبس مضرين فإنه يجوز حينئذ ترك الواجب كالصلاة والصوم ولا يجوز  
به ارتكاب المحظورات . شرح الأزهار ٣٠٧/٤ .

(٣) المراد أنه بالإضرار تبطل أحكام العقود كالطلاق والبيع ونحوهما .

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٥) المراد بالصحيح صحيح مسلم وهو من حديث ابن عباس وقد تقدم ويرجع إليه في صحيح مسلم بشرح النووي ٣٣٢/١ .

(٦) سورة النحل : ١٠٦ .



وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وقد تقدم الكلام على طُرُقِهِ ، وأنه يَشْهَدُ بعضها لبعض ، فيصلح للاحتجاج به ، وأما الإكراه بالإضرار فقط فالظاهر أنه يجوز به فعل المحظور . لأن غاية ما وقع في سبب نزول قوله عز وجل : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » . هو أَنَّهُمْ كانوا يجعلونهم مَبْسُوطِينَ في حرِّ الرَّمْضاء . ويضعون الصَّخَرَاتِ على صُدُورِهِمْ . وأيضاً قد أباح الله أكل الميتة لمجرد الاضطرار إليها وأكلها من جملة المحظورات كما هو معلوم ، ومن جملة ما يدل على الجواز مع مطلق الضرر قوله عز وجل : « إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً<sup>(٢)</sup> » .

وأما استثناء الزنا فوجهه أنه الفاحشة الكبرى ، وهو أيضاً لا يكون إلا بفعل المكروه وداعيته ولكن هذا لا يكفي في استثنائه من المحظورات ، فانه وإن كان من كبائر الذنوب فالحكم فيه لا يجاوزها .

وأما استثناء إيلاام الآدمي فوجهه أنه لا يدفع الضرر عن نفسه بإنزاله بغيره . وأما استثناء سب الآدمي فلا وجه له بل يجوز عند الوعيد بمطلق الضرر للأدلة التي تقدم ذكرها .

وأما قوله : « لكن يضمن المال » فلا وجه له لأنه لا حكم لمباشرته مع الإكراه ، بل يكون الضمان على فاعل الإكراه ، وقد تقدم للمصنف أنه يُضْمَنُ أَمْرُ الضعيف قَوْماً فكيف يثبت الضمان مع مجرد الأمر من القوي للضعيف ، ولا يثبت مع وقوع الإكراه له منه ، فإنه أمر بإجبار قد انضم إليه الوعيد بإضرار ، ولا أضعف من المكروه .

وأما قوله : « ويتأول كلمة الكفر » فوجهه ظاهر لأنه يخلص مما بُلي به من مَعَرَّةِ الإكراه على الكفر بالله عز وجل .

قوله : « وما لم يبق له فيه فعل فكلا فعل » .

(١) تقدم الحديث من قبل ويرجع إليه في الجزء ١٢٤/٢ .  
(٢) سورة آل عمران وتامها : « لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ »  
« إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً » وَيَحْلُزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ » .

أقول : هذا من الوضوح والجللاء بحيث لا ينبغي أن يَلْتَبِسَ أو يتردد فإنه في هذه الحالة قد صار كالألة لفاعل الإكراه ، فتكليفه بما فعله مما لم يبق له فيه فعل تكليف بما لا يطاق ، وقد رفعه الله عن عبادة بنصوص كتابه وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - .

قوله : « وبالإضرار ترك الواجب ، وبه تبطل أحكام العقود » .

أقول : « إذا جاز بالإضرار فعل ما حرّمه الله سبحانه كما قررنا » فكيف لا يجوز به ترك الواجب وكيف لا تبطل به المعاملات . فإن بطلانها مما لا ينبغي أن يتردد فيه متردد . أو يشك فيه شك ، وقد عرفناك غير مرة أن المناط الشرعي في جميع المعاملات هو التراضي . كما قال عز وجل : « تجارة عن تراضٍ »<sup>(١)</sup> وأي رضا يوجد مع الإكراه ، وإذا لم تصح المعاملة بمجرد عدم وقوع الرضا المحقق ، وعدم وجود طيبة النفس الواضحة ، فكيف لا تبطل مع المجاوزة لهذا الحد إلى الإكراه على الفعل .

وأما قوله : « وكالإكراه خشية الغرق ونحوه » فوجهه أن خشية الغرق ونحوه يتسبب عنها خشية التلف فضلا عن خشية الضرر .

---

(١) سورة النساء : ٢٩ .

## باب القضاء

يَجِبُ عَلَى مَنْ لَا يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ . وَيَحْرُمُ عَلَى مُخْتَلِّ شَرْطٍ . وَيُنْدَبُ . وَيُكْرَهُ .  
وَيُبَاحُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ حَسَبَ الْحَالِ . وَشُرُوطُهُ الذِّكُورَةُ . وَالتَّكْلِيفُ . وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْعَمَى  
وَالْخَرَسِ . وَالاجْتِهَادُ فِي الْأَصَحِّ . وَالْعَدَالَةُ الْمُحَقَّقَةُ . وَلَا يَتَعَدَّى مِنْ إِمَامٍ حَقٌّ . أَوْ مُحْتَسِبٍ <sup>(١)</sup>  
أَمَّا عُمُومًا فَيُحْكَمُ أَيْنَ وَمَتَى وَفِيمَ وَيَبِينُ مَنْ عَرَضَ أَوْ خُصَّصَ . فَلَا يَتَعَدَّى مَا عِنَّ وَلَوْ فِي  
سَمْعٍ شَهَادَةٍ وَإِنْ خَالَفَ مَذْهَبَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالصَّلَاحِيَّةُ كَافِيَةٌ « م » مَعَ نَصَبِ خُمْسَةِ  
ذَوِي فَضْلٍ ، وَلَا عِبْرَةَ بِشَرْطِهِمْ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

قوله : « باب القضاء : يجب على من لا يغني عنه غيره » .

أقول : قد اتفق المسلمون أجمعون على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .  
وقد ذكرنا غير مرة أنهما العِمَادَانِ الأعْظَمَانِ مِنْ أَعْمَدَةِ هَذَا الدِّينِ ، وَأَنْهُمَا وَاجِبَانِ عَلَى  
عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَجُوبًا مُضْتَقًا . فَالْقَاضِي الْقَادِرُ عَلَى الْحُكْمِ بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ وَبِمَا  
أَنْزَلَ اللَّهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ فَقَدْ أَهْمَلَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ  
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَتَرَكَ أَعْظَمَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ . وَأَهْمَّ مَا كَلَفَهُمْ بِهِ . هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ  
أَنَّهُ يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ فَأَيُّ وَاجِبٍ أَوْجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّخُولِ ،  
وَأَيُّ تَكْلِيفٍ شَرَعِي يَعْدِلُ هَذَا التَّكْلِيفُ ، وَأَيُّ فِرَارٍ مِمَّا تَعَبَّدَ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يُسَاوِي هَذَا

(١) انحصار عندهم هي اقيام من لا يبلغ درجة الإمامة بالاجتهاد وغيره من مصالح المسلمين وشروطه عقل وافر وورع كامل  
ووجود رأي مع حسن تدبير وتعلم دقيق ما نهى عنه وحسن ما أمر به ، وجوبه قبله بشروط تجوز ان يكون محتسبا سواء كان  
فرسيا أو عربيا أو عجميا وقيل المحتسب هو الإمام المشكوك فيه وهو من كملت شروطه الا شرطا

الحاشية على شرح الازهار ٣١٢

(٢) إذا لم يكن في الزمان إمام فالصلاحية للقضاء كافية في ثبوت تولاية ولا يحتج ان نصب من احد وقال لا يد مع الصلاحية  
من نصب خمسة ذوي فضل ولا عبرة بما يشترطونه عليه . شرح الازهار ٣١٣

الغِرَار ، ولا سيما مَنْ خَشِيَ مَنْ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْعِلْمِ يُبْلَغُ بِهِ إِلَى الْحُكْمِ بَيْنَ عِبَادِ اللَّهِ بِمَا شَرَعَهُ لَهُمْ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى هَذَا الْمَنْصِبِ الشَّرِيفِ - الَّذِي هُوَ مَقْعَدٌ مِنْ مَقَاعِدِ النُّبُوَّةِ وَمَنْصِبٌ مِنْ مَنْاصِبِهَا - مَنْ لَا يَتَعَقَّلُ حُجَجَ اللَّهِ ، وَلَا يُبْلَغُ<sup>(١)</sup> بِهِ عِلْمُهُ إِلَى مَعْرِقَتِهَا ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَتَضَيَّقُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ ، وَيَتَعَيْنُ عَلَيْهِ الدِّخُولُ ، وَإِلَّا كَانَ مُشَارِكًا فِي الْإِثْمِ لِمَنْ أَجْرَى أَحْكَامَ اللَّهِ عَلَى غَيْرِ مَجَارِيهَا ، وَأَوْقَعَهَا فِي غَيْرِ مَوَاقِعِهَا .

إذا عرفت هذا فاعلم أنه لا شك في وجوب الدخول في القضاء على مَنْ لَا يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ ، ولا شك في تحريمه على مَنْ لَا يَصْلُحُ لَهُ إِمَّا لِقُصُورٍ فِي عِلْمِهِ أَوْ فِي إدْرَاكِهِ ، أَوْ فِي دِينِهِ ، لِأَنَّهُ تَلْبَسُ بِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ ، ودخل فيما ليس هو من شأنه ، وفي عدا هذين فهو مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أَحَادِيثِ التَّرْغِيبِ فِي الْوَلَايَاتِ ، وَالتَّرْهيبِ فِيهَا .

فمن أحاديث التَّغْيِيبِ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : « إِنَّ الْمَقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ - وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ - الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا »<sup>(٢)</sup> . وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثٌ : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ » وَفِيهِ : « وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا بَيْنَ النَّاسِ »<sup>(٣)</sup> وَهُوَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ . وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ »<sup>(٤)</sup> . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضِيلَةٌ لِلْقَاضِي عَظِيمَةٌ ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَدَّدَهُ فِي حُكْمِهِ بَيْنَ

(١) أصل العبارة في المخطوطة : « ولا يبلغ الله به علمه إلى معرقها » ولعل لفظ الجلالة قد زيد من الناسخ .

(٢) الحديث أخرجه أيضاً أحمد والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص - وقد وقع في الأصل المخطوط : « عبدالله بن عمر » يعني ابن الخطاب وبالرجوع إلى المتن وجدته كذلك . والتنبيه لا يخلو من فائدة للباحث .

مسلم بشرح النووي ٤/٤٩٠ الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢/٣٩١ . المتن بشرح نيل الأوطار ٨/٢٧٠ .

(٣) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود بلفظ : « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً فسلط على هلكته في الحق . ورجل آتاه الله الحكمة » إلخ . الصحيح بشرح الفتح ١/١٦٥ . سنن ابن ماجه ٢/١٤٥٧ .

(٤) تقدم ذكر الحديث في الجزء الأول ص ٢٠ ونضيف إلى ما تقدم أن الحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عمرو بن العاص . وأخرجه عن أبي هريرة البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الصحيح بشرح الفتح ١٣/٣١٨ . مسلم بشرح النووي ٤/٢١٠ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢/٣٣١ .

أَجْرٌ أَوْ أَجْرَيْنِ ، وجعله مأجوراً على الخطأ . بل أخرج الحاكم والدارقطني من حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ <sup>(١)</sup> » وفي إسناده فَرَجُ بْنُ فَصَالَةَ ، وتابعه ابنُ لُحَيْعَةَ . وهما وإن كانا ضعيفين لكن إذا انضم الضعيف إلى الضعيف قوي الحديث . ويشهد له ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن العاص بلفظ : « إِنْ أَصَبْتَ الْقَضَاءَ فَلَكَ عَشْرَةُ أَجُورٍ ، وَإِنْ اجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ <sup>(٢)</sup> » وفي إسناده ضعيف .

وفي التَّوَرَّعِ فِي الْقَضَاءِ أَحَادِيثٌ قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي شَرْحِ الْمُتَّقَى ، وفيما ذكرناه كفاية ، وقد أمر الله في كتابه بالحكم بالعدل وبالحق وبما أَرَى اللهُ الْحُكَّامَ ، وقال عز وجل : « يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا <sup>(٣)</sup> » .

وأما أَحَادِيثُ التَّرْهيبِ فَمِنْهَا مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - قَالَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ أَرَأَيْكَ ضَعِيفاً ، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي . لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ <sup>(٤)</sup> » . وفي صحيح مسلم أيضاً من حديثه قَالَ : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي ؟ قَالَ : فَضْرَبَ يَدَيْهِ عَلَى مَنْكِبِي قَالَ : يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ . وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا <sup>(٥)</sup> » . وهذان الحديثان مُقَيَّدَانِ بِمَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - لِأَبِي ذَرٍّ : « إِنِّي أَرَأَيْكَ ضَعِيفاً » وَيَقُولُهُ : « إِنَّكَ ضَعِيفٌ » ، وَلَا نَزَاعَ فِي أَنَّ الدَّخُولَ فِي الْوَلَايَةِ لِمَنْ يَضَعُفُ عَنْهَا لَا يَحِلُّ ، ولهذا اسْتَشْنَى فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ : « إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا » .

(١) نيل الأوطار على المتقى ٢٧١/٨ . فتح الباري على الصحيح ٣١٩/١٣ .

(٢) نفسها .

(٣) من سورة المائدة : ٤٤ وهي بتمامها : « إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا . وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ . فَلَا تَخْشَوْنَ النَّاسَ وَآخِشُوهُمْ . وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا . وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » .

(٤) مسلم بشرح النووي ٤٨٩/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٣/٨ .

(٥) مسلم بشرح النووي ٤٨٨/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار .

ومن أحاديث الترهيب ما أخرجه أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي والدارقطني ، وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ <sup>(١)</sup> » ، فهذا الحديث هو أَشَقُّ ما ورد مُطلقاً عن التقييد من أحاديث الترهيب في الدخول في القضاء . وقد أوله جماعة بما يدل على أنه من أحاديث الترغيب لا الترهيب . وقد أجبت عنهم بما ذكرته في شرحي للمنتقى <sup>(٢)</sup> . ولكن ها هنا جواب آخر عن هذا الحديث يُوجب تأويله . وهو أنا قد قَدَمْنَا حديثاً أَنَّهُمْ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ <sup>(٣)</sup> . وحديث أنه أحد الخصمَين اللتين لا حَسَدَ إِلَّا فِيهِمَا <sup>(٤)</sup> ، وأنه <sup>(٥)</sup> مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أَجْرَيْنِ مع الإصابة وأجرٍ مع الخطأ ، وما كان بهذه المترلة وله هذه المزية فالدخول فيه مِنْ أعظم أسباب الفوز بالخير والأجر ، فيحمل حديث الذبح بغير سكين على أن الدخول في القضاء مَصْحُوبٌ بمانع يمنعه من النهوض به .

أَمَّا الضَّعْفُ كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم - لأبي ذرٍّ ، وأنه لا يقدر على أن يجتهد كما في التردد بين الأجر والأجرين ، والجمع مهما أمكن فهو مُقَدَّمٌ على الترجيح بالإجماع وقد أمكن هنا ، وعلى تقدير جواز المصير إلى الترجيح فالأحاديث الثابتة في الصَّحَّاحين من طريق جماعة من الصحابة أرجح مما لم يثبت فيهما كما هو معلوم في وجوه الترجيح المذكورة في الأصول ، وفي علم اصطلاح أهل الحديث .

(١) الحديث أعلاه ابن الجوزي فقال : هذا حديث لا يصح . واعترض عليه ابن حجر فقال : وليس كما قال وكفاه قوة ترجيح النسائي له . وقد ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري قال : والمخفوظ : عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال المنذري : وفي إسناده عثمان بن محمد الأحنسي . قال النسائي : ليس بذلك القوي قال : إنما ذكرناه لتلا يخرج من الوسط ويجعل عن ابن أبي ذئب عن سعيد وقال ابن القيم مفسراً لذلك : يعني لتلا يدلّس فيسقط عثمان فإذا أسقطه أحد فليعلم أنه بالطريق ورواه النسائي أيضاً من حديث داود بن خالد عن المقبري عن أبي هريرة . وليس في هذا الطريق ذكر الأحنسي لكن قال النسائي : داود بن خالد ليس بالمشهور .

المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٩/٨ . مختصر السنن للمنذري ٢٠٤/٥ . سنن ابن ماجه ٧٧٤/٢

(٢) نيل الأوطار على المنتقى ٢٧١/٨

(٣) حديث عبدالله بن عمرو المتقدم .

(٤) من حديث عبدالله بن مسعود وقد تقدم أيضاً .

(٥) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة السابق .

وأما حديث : « القضاة ثلاثة » فلا شك أن القاضي إذا قَضَى بالجهل عامداً أو جاهلاً للحق فهو مُستحق لهذا الوعيد الوارد في هذا الحديث ، ولكن ليس محل النزاع إلا في قاض يعلم بالحق ويقضي به . وقد جعله - صلى الله عليه وآله وسلم - القاضي الذي في الجنة . فهذا الحديث ينبغي أن يكون من أحاديث ترغيب المتأهلين للقضاء في الدخول فيه لا من ترهيبهم . وهذا الحديث لفظه في سنن أبي داود وسنن ابن ماجه من حديث بُرَيْدَةَ عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال <sup>(١)</sup> : « الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ » ، وأخرجه أيضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه .

وأما سائر الأحاديث الواردة في الترهيب عن الدخول في القضاء فهي على ما فيها من الضعف محمولة على ما قدّمنا في الجمع بين حديث : « فَقَدْ ذَبَحَ نَفْسَهُ بِغَيْرِ سِكِّينٍ » وبين أحاديث الترغيب . فتبين لك بهذا أن الدخول في القضاء إما واجب مُضَيِّق ، وهو على من لا يُغْنِي عنه غيره ، أو حرام بَحْت ، وهو على مَنْ لَا يَبْقَى بما هو مُعْتَبَر فيه ، ولم يستجمع فيه ما لا بد منه . ومن عدّد هذين فالدخول فيه قُرْبَةٌ كما تدل عليه الأحاديث المتقدمة ، وقد يكون الدخول واجبا عليه إذا وَثِقَ من نفسه بالقيام بالحق ، وإجراء الأمور مجاريها ، والوقوف على الحدود التي حدّها الله للقائمين بالأمر وإن كان يُغْنِي عنه غيره ، وأما من كان لا يَثِقُ بنفسه بما ذكرنا فهو لم يكمل في حقّه المقتضي للدخول ولا وجه لما ذكره المصنف من قسم المكروه والمباح .

وأما ما ورد من النهي عن سؤال الإمارة كما في البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سُمُرَةَ أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال له : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَا

(١) قال الحاكم في علوم الحديث : تفرد به الخراسانيون ورواه مروّضة . قال الحافظ ابن حجر : له طرق غير هذه جمعها في جزء منفرد . وقال صاحب المنتقى تعقيباً على الحديث : وهو دليل على اشتراط كون القاضي رجلاً . ولفظ ابن ماجه : حدثنا أبوها شم قال : ، لولا حديث ابن بريدة عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « القضاة ثلاثة .. » إلخ لقلنا إن القاضي إذا اجتهد فهو في الجنة . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٣/٨ مختصر السنن للمنذري ٢٠٥/٥ . سنن ابن ماجه ٧٧٦/٢ .

تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ . فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا . وَإِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا<sup>(١)</sup> » فهو نهى عن سؤال الإمارة ، وهو غير محل النزاع لا عن قبولها من غير سؤال فإنه رَغِبَ فيه بقوله : « أُعِنْتَ عَلَيْهَا » ، وهكذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن أبي موسى عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال : « [ إِنَّا ] وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا يُسْأَلُهُ أَوْ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> » فإنه يدل على عدم جواز توكُّلة من أراد العمل أو حَرَصَ عليه . وأما على عدم قبوله من غير سؤال ولا طلب ولا إرادة ، وهذا هو الذي كلامنا فيه ومثله ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - قال : « إِنَّكُمْ سَتَحْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(٣)</sup> » فإن هذا تنفير عن الحرص عليها ، وهو مُسَلَّم ، وهكذا ما ورد في هذا المعنى فإنه محمول على ما وقع فيه من التصريح منه - صلى الله عليه وآله وسلم - . وقد ورد « أَنَّهُ إِذَا جَلَسَ الْحَاكِمُ فِي مَكَانِهِ هَبَطَ عَلَيْهِ مَلَكَانِ يُسَدِّدَانِهِ وَيُوقِقَانِهِ وَيُرْشِدَانِهِ مَا لَمْ يَجْرُ . فَإِذَا جَارَ عَرَجًا وَتَرَكَاهُ<sup>(٤)</sup> » أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس والطبراني من حديث ابن الأسقع والبخاري من حديث أبي هريرة ، وفي أسانيدهما مقال لكنه يُقَوَّى بعضها بعضاً ، ويشهد لها الحديث المتقدم

(١) لفظ البخاري ومسلم وما ورد في المتن : « فَإِنَّكَ إِنْ أُعِنْتَ عَلَيْهَا » ووقع في رواية من هذا الحديث : لا يتمين « بصيغة النهي عن التمني مؤكداً بالنون الثقيلة بدلاً من : « لا تسأل الإمارة » قال ابن حجر : والنهي عن التمني أبلغ من النهي عن الطلب . وقد أطال ابن حجر في بيان سند الحديث وتبعية طرقه . الصحيح بشرح الفتح ١١/٦٠٨ . ١٢٤/١٣ . مسلم بشرح النووي ٤/٤٨٦ . المتن في شرح نيل الأوطار ٨/٢٦٦ .

(٢) صدر الحديث في البخاري ومسلم عن أبي موسى قال : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من بني عمي فقال أحد الرجلين : يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل . وقال الآخر مثل ذلك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا والله الحديث ... الصحيح بشرح الفتح ١٣/١٢٥ . مسلم بشرح النووي ٤/٤٨٧ . المتن في شرح نيل الأوطار ٨/٢٦٦ .

(٣) الحديث أخرجه أحمد والبخاري والنسائي وتامة كما في الصحيح : « فنعلم المراجعة وبشت الفاطمة » ولم أقف عليه في صحيح مسلم ؟ الصحيح بشرح الفتح ١٣/١٢٥ . المتن في شرح نيل الأوطار ٨/٢٦٦ .

(٤) الحديث أخرجه البيهقي في السنن من طريق يحيى بن زيد الأشعري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وإسناده ضعيف . قال صالح جزرة : هذا الحديث ليس له أصل . وروى الطبراني معناه من حديث واثلة بن الأسقع . وفي البزار من رواية إبراهيم ابن خيثم بن عراك عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « من ولي من أمور المسلمين شيئاً وكل الله به ملكاً عن يمينه - وأحسبه قال : وملكاً عن شماله - يوفقانه ويسدّدانه إذا أريد به خير - ومن ولي من أمور المسلمين شيئاً فأريد به غير ذلك وكل إلى نفسه » قال : ولا نعلمه يروي بهذا اللفظ إلا من حديث عراك - وإبراهيم ليس بالقوي . نيل الأوطار على المتن ٨/٢٧١ . الجامع الكبير للسيوطي ١/٤٩٦ .



بلفظ : « وَإِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا » <sup>(١)</sup> فَإِنْ هَذَا الْمَذْكُورُ فِي أَحَادِيثِ هَبُوطِ الْمَلَائِكَةِ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِعَانَةِ . وَمِنْ هَذَا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : « مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ جُبِرَ عَلَيْهِ يَنْزِلَ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ » <sup>(٢)</sup> .

قوله : « وشروطه المذكورة » .

أقول : قد وصف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء بأنهن ناقصات عقل ودين <sup>(٣)</sup> ، ومن كان بهذه المنزلة لا يصلح لتولي الحكم بين عباد الله ، وفصل خصوماتهم بما تقتضيه الشريعة المطهرة ويوجبه العدل ، فليس بعد نقصان العقل والدين شيء ، ولا يُقاس القضاء على الرواية ، فإنها تروى ما بلغها ، وتحكي ما قيل لها ، وأما القضاء فهو يحتاج إلى اجتهاد الرأي ، وكمال الإدراك ، والتبصر في الأمور ، والتفهم لحقائقها ، وليست المرأة في ورْد ولا صَدَر من ذلك .

ويؤيد هذا ما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ » <sup>(٤)</sup> « فليس بعد نفي الفلاح شيء من الوعيد الشديد ، ورأس الأمور هو القضاء بحكم الله عز وجل ، فدخوله فيها دخولا أولياً .

(١) حديث عبد الرحمن بن سمره السابق .

(٢) قال الترمذي : حسن غريب . وأخرجه من طريقين إحداهما عن بلال بن أبي موسى عن أنس وقال في الثانية عن بلال ابن مرداس الفزاري عن خيثمة - وهو البصري - عن أنس ثم قال : إن الرواية الثانية أصح . وأخرجه الطبراني في الأوسط من رواية عبد الأعلى التتلي عن بلال بن أبي بردة الأشعري عن أنس مرفوعاً بلفظ مختلف . وقال : لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به عبد الأعلى .

وأخرجه البزار من طريق عبد الأعلى بن بلال بن مرداس عن خيثمة عن أنس قال : ولا يعلم عن أنس إلا من هذا الوجه . مختصر السنن للمندري ٢٠٦/٥ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٦/٨ . سنن ابن ماجه ٧٧٤/٢ .

(٣) يرجع إلى حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وفيه : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن ؟ قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى قال : فذلك نقصان عقلها . أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى قال : فذلك من نقصان دينها » . الصحيح بشرح الفتح ٤٠٥/١ . سنن ابن ماجه ١٣٢٦/٢ .

(٤) الحديث رواه أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي بكر . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٢/٨ .

قوله : « والتكليف » .

أقول : الصبي قد تقرر بالأدلة رَفَعَ قلم التكليف عنه ، ومن لَازِمَ القضاء أن يُكَلِّفَ العباد بما تَقْتَضِيهِ الشريعة المطهرة ، فكيف يَصْلَحُ لذلك مَنْ لم يَصْلَحْ لتكليف نفسه ؟ وكيف يقوم الظل والعود أعوج ؟ وكيف يصح اتصافه بالعدالة التي هي مع العلم رأس مال القاضي ، وقد تَعَوَّذَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مِنْ إِمَارَةِ الصَّبِيَّانِ كما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة وتَعَوَّذَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ<sup>(١)</sup> كما أخرجه أحمد<sup>(٢)</sup> أيضا بإسناد رجاله رجال الصحيح ، والصبي سَفِيه ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جَعَلَ مِنْ علامات القيامة : « إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ<sup>(٣)</sup> » ، والصبي لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ .

قوله : « والسلامة من العمى والخرس » .

أقول : القاضي يحتاج إلى البصر لمشاهدة [ الخصوم ]<sup>(٤)</sup> ومَعْرِفَةِ أحوالهم ، ويحتاج إلى السَّمْعِ لسماع كلامهم ، وما يُوردونه لهم وعليهم . فَوَلَايَةُ الْأَعْمَى أَوْ الْأَخْرَسُ بَلَاءٌ مَصْنُوبٌ عَلَى الْخَصُومِ ، وتعذيب لهم مع عدم الركون على ما يفعلانه لهذا النقص الظاهر الواضح ، فهما مانعان من هذه الحثية مع أنهما فاقدان لأعظم ما لا يتم المقتضي إلا به .  
قوله : « والاجتهاد في الأصح » .

أقول : القاضي مأمور بأن يحكم بالعدل والحق ، وبما أَنْزَلَ اللهُ ، وبما أَرَاهُ اللهُ عز وجل كما وقع النص على هذه الأمور في الكتاب العزيز ، والمقلد لا يقدر على تَعَقُّلِ حُجَجِ اللهِ فَضْلاً عَلَى أَنْ يَقْدِرَ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ ، وَالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وعلى الحكم

(١) لفظ الخبر : « تعوذوا بالله من رأس السبعين وإمارة الصبيان » المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٧٣/٨ .

(٢) نيل الأوطار على المتفق ٢٧٣/٨ .

(٣) من حديث أبي هريرة انفرد به البخاري بلفظ : « إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَاتَنْظُرِ السَّاعَةَ » . الجامع الصغير بشرح

الفيض ٤٥١ . الصحيح بشرح الفتح ٣٣٣/١١ .

(٤) في الأصل المخطوط : « الخصومة » .

بما أراه الله ، فإنه سبحانه لم يُره شيئاً ، وفي الحديث الصحيح المتقدم : « إِذَا اجْتَهَدَ الحاكم فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَان » (١) وأين المقلد من أن يجتهد بمعنى يبلغ الجهد والطاقة في البحث عن حكم الله في الحادثة فإنه يُقر على نفسه أنه إنما يُطالب مَنْ قَلَّده برأيه لا بِرَوَايَتِهِ ، ويُقر على نفسه أنه لا يُطالبه بحجة ولا علم له إلا ما تلقاه عن إمامه بهذه الطريقة ، وعلى هذه الصفة .

والحاصل أن نَصَب المقلد للحكم يَبين عباد الله إِذْن له بالحكم بالطاغوت لأنه لا يعرف الحق حتى يحكم به ، وما عدا الحق فهو طاغوت ، ولو قدرنا أنه طابق الحق في حكمه لكان قد حكم بالحق وهو لا يَعلم به ، فهو أحد قاضِي النَّار (٢) ، وإن حكم بغير الحق فهو القاضي الآخر مِنْ قُضَاة النَّار ، فبالله العجب كيف يُولي الحكم بين الناس بالشرع الذي بُعث به محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم مَنْ هو في كِلْتَا حَالَتَيْهِ من أهل النار ، وكفاك من شر سماعه ، « إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ » (٣) . « إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ » (٤) . وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن من علامات القيامة أن يتخذ الناس رؤساء جهالاً يُفتنون بغير علم ، فيضلون ويضلون (٥) ، ورأس الرياسات الدينية هو القضاء بلا شبهة .

قوله : « والعدالة المحققة » .

أقول : قد قَدَّمنا في الشهادات الكلام على العدالة وما يكفي فيها . فلا نُعيده هنا . وإذا كانت العدالة شرطاً فَيَمَن يشهد لِقَضِيَّةٍ فردة ، فكيف لا تكون شرطاً فَيَمَن يتولى القضاء في كل قضية تَرِد إليه .

(١) يرجع إلى الحديث ص ٢٦٨ .

(٢) يرجع إلى حديث بريدة السابق : « القضاء ثلاثة » ؟

(٣) سورة يونس : ٨١ .

(٤) سورة يوسف ٥٢ .

(٥) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رواه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه . ولفظ البخاري : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد . ولكن يقبض العلم بقبض العلماء . حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » . الصحيح بشرح الفتح ١٩٤/١ . الجامع الصغير بشرح الفيض ٢٧٣/٢ .

والحاصل أن من لا عدالة له لا يُوثق بحكمه ، ولا يلزم الخصوم قبوله ، وبهذا يبطل الغرض من نصبه ، مع كونه مظنة للحكم بخلاف الحق زاعما أنه الحق لغرض من الأغراض الدنيوية ، فإن فاقد العدالة لا يتورع من شيء .

قوله : « وولاية من إمام حق » .

أقول : وجه هذا أنه لم يتصدّر أحد في زمن النبوة للقضاء إلا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا تصدّر أحد في أيام الخلفاء الراشدين للقضاء إلا بأمر من الخليفة ، وهذا أمر ظاهر واضح لا ينبغي أن يُنكر ، وأما التحكيم فهو باب آخر ليس من القضاء في شيء ، لأن الخصمين ألزما أنفسهما بقبول ما حكم به المحكم بينهما ، فكان هذا الإلزام هو سبب اللزوم ، وقد فتح الله باب التحكيم في كتابه العزيز ، وثبت في السنة المطهرة ، كما في جزاء الصيّد<sup>(١)</sup> . وفي حكم سعد في قصة<sup>(٢)</sup> بني قريظة وغير ذلك . وهكذا استمر الأمر بعد انقضاء عصر الخلفاء الراشدين فلم يُسمع بقاض إلا بولاية من سلطان زمانه إلى هذه الغاية .

(٢)

وأما اشتراط أن يكون الإمام إمام حق فقد ثبت<sup>(٣)</sup> وجوب الطاعة لمن بايعه المسلمون بالأحاديث المتواترة ، وثبت الأمر بالصبر على جور الجائرين ، وظلم الظالمين مع أمرهم بما هو معروف ، ونهيهم عما هو منكر ، ومن الطاعة الواجبة أن لا يتولّى أحد بولاية إلا بإذن منهم ، وإلا كان ذلك من المنازعة في الأمر ، وقد ثبت تحريم ذلك ما أقاموا الصلاة ما لم يظهر منهم كفر بواح<sup>(٤)</sup> ، والأحاديث الصحيحة في مثل هذا أكثر من أن تحصر ، وقد كان القضاء من التابعين وتابعيهم - وهما القرنان اللذان هما خير القرون بعد قرن الصحابة - يأخذون الولاية من الملوك المعاصرين لهم من الأموية والعبّاسية ثم هكذا من تولى

(١) من سورة المائدة : ٩٥ ويرجع إلى تفسيرها في ابن كثير ٩٧/٢ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث أبي سعيد الخدري وعائشة رضي الله عنهما . الصحيح بشرح الفتح ٤١١/٧ .

(٣) يرجع في ذلك إلى الأحاديث التي أوردتها البخاري في باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية .

الصحيح بشرح الفتح ١٢١/١٣ .

(٤) الكفر البواح : الكفر المجاهر به من باح بالشيء يباح به إذا أعلنه ويروى بالراء . النهاية .

القضاء من علماء الإسلام بعد عَصْرهم إلى الآن ، وهذا أمر من الجلاء والوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان ، ولعله يأتي إن شاء الله في كتاب السير زيادة بيان لهذا المطلب .

قوله : « أو محتسب » .

أقول : من لم يُبايعه المسلمون فلا ولاية له ، ولا يستحق أن يُباشر ما يُباشره الإمام كلاً ولا جزءاً لأن الولاية سببها البيعة ، وإلزام المسلمين أنفسهم بها بما يجب من الطاعة ، وهذا الذي قام يحتسب هو كأحد المسلمين في القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولمن يصلح للقضاء أن يحسب كاحتسابه ، ولا يحتاج إلى ولاية منه ، لأنه لا مزية له تميزه عن غيره إلا مجرد إظهار نفسه للتصدّر لما يأتي إليه من أمور الدين ، أو يبلغه منها ، فالصالح للقضاء إذا أظهر نفسه كإظهاره كان مستغنيا عنه .

وأما قوله : « إما عموماً » إلخ فوجهه أن النصب من الإمام إذا كان أمراً لا بُدّ منه كما قدمنا وجب على القاضي أن يتوقّف على ما يرسمه له من عموم أو خصوص .

قوله : « وإن خالف مذهبه » .

أقول : لا وجه لهذا ، ولا يحل للقاضي أن يعتمد عليه ، لأن الله سبحانه طلب منه أن يحكم بالحق والعدل ، وبما أراه الله ، وبما أنزل الله لا بما يراه الإمام ويأمر به ، فإن أمره الإمام بشيء يُخالف ما يدين الله به أوضح له الحجة فإن قبلها فذاك ، وإن لم يقبلها فقد تخلص من معرّة المخالفة لما أوجبه الله عليه ، ويُحيل الحكم على الإمام أو على غيره من الحكام .

قوله : « فإن لم يكن فالصلاحية كافية » .

أقول : هذا الذي ثبتت له الصلاحية له مزيد خصوصية في القيام بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن جملة ذلك القضاء وتنفيذ الأحكام الشرعية ، والأخذ على يد الظالم ، وإنصاف المظلوم من مظلّمته ، وكل مسلم إذا قدر على ذلك فهو مكلف به ، وإنما اقتصر

على مَنْ له الصَّلاحية ، لأن مَدْخِلِيَّتَه في وجوب ذلك عليه أتم ، وهو به أليق ، وقد قدمنا في قوله : « ومن صلح لشيء ولا إمام فعليه بلا نصب على الأصح » ما يُغني عن إعادته هنا .  
قوله : « مع نصب خمسة » إلخ .

أقول : الأصل لهذا في الشريعة بل هو مجرد استحسان ، وهؤلاء الخمسة يكون نصبهم له بمنزلة تحكيمهم له فيما توجه عليهم من الحكومات ، فيجب عليهم امتثال حكمه ، ولا يصير ذلك حجة على غيرهم إلا إذا فعل مثلما فعلوا ، وقد جعل الله مَنْ فيه صلاحية في غنى عن هذا بما أوجبه عليه من القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قدمنا .

### فصل

وَعَلِيَّةُ اتِّخَاذِ أَعْوَانٍ لِإِحْضَارِ الْخَصُومِ ، وَدَفْعِ الزَّحَامِ وَالْأَصْوَاتِ ، وَعُدُولِ ذَوِي خَيْرَةٍ يَسْأَلُهُمْ عَنْ حَالِ مَنْ جَهِلَ مُتَكَبِّرِينَ ، وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، إِلَّا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ فِي الْمَجْلِسِ ، وَسَمْعِ الدَّعْوَى أَوَّلًا ثُمَّ الْإِجَابَةِ وَالتَّثْبُتِ ، وَطَلَبِ تَعْدِيلِ الْبَيِّنَةِ الْمَجْهُولَةِ ، ثُمَّ مِنَ الْمُنْكَرِ دَرَأَهَا ، وَيُمْهَلُهُ مَا رَأَى ، وَالْحَكْمُ وَالْأَمْرُ بِالتَّسْلِيمِ ، وَالْحَبْسُ لَهُ إِنْ طُلِبَتْ (١) . وَالْقَيْدُ لِمَصْلَحَتِهِ إِلَّا وَالِدًا لَوْلَدٍ ، وَيُحْبَسُ لِنَفَقَةِ طِفْلِهِ لَا دَيْنِهِ ، وَنَفَقَةُ الْمَحْبُوسِ مِنْ مَالِهِ ، ثُمَّ يَبْتَ الْمَالُ ثُمَّ مِنْ خَصْمِهِ قَرْضًا ، وَأُجْرَةُ السَّجَّانِ وَالْأَعْوَانِ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ . ثُمَّ مِنْ ذِي الْحَقِّ كَالْمُقْتَصِرِ (٢) .

وَنُذِبَ الْحَثُّ عَلَى الصُّلْحِ ، وَتَرْتِيبُ الْوَاصِلِينَ . وَتَمْيِيزُ مَجْلِسِ النِّسَاءِ ، وَتَقْدِيرُ أَضْعَفِ الْمُدَّعِيَيْنِ ، وَالْبَادِي ، وَالتَّنَسُّمُ (٣) ، وَاسْتِحْضَارُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا لِتَغْيِيرِ حَالِهِ .

(١) إذا نمرّد من تسليم الحق . وجب الحبس له . والحاكم لا يجب عليه أن يحكم ولا أن يأمر بالتسليم ولا أن يجلس إلا إن طلبت منه فإن لم يطالبه صاحب الحق لم يجب عليه لأن ذلك حق له . شرح الأزهاري ٢١٦/٤

(٢) المقتصر إذا استأجر من يقتصر له كانت الأجرة من ماله . شرح الأزهاري ٣١٧/٤

(٣) يتدب للقاضي التنسم وهو ألا يجهد نفسه في الانبساط بل يجعل لنفسه وقتا يستريح فيه عن الناس لبقوى على النظر في أمره .

شرح الأزهاري ٣١٨/٤

وَيَحْرُمُ تَلْقِينَ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ ، وَشَاهِدِهِ إِلَّا تَبَيَّنَا ، وَالْخَوْضُ مَعَهُ فِي قَضِيَّتِهِ ، وَالْحُكْمُ بَعْدَ الْفَتْوَى ، وَحَالَ تَأْذٍ ، أَوْ دُهْوُلٍ ، وَلِنَفْسِهِ وَعَبْدِهِ ، وَشَرِيكِهِ فِي التَّصَرُّفِ ، بَلْ يُرَافِعُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَكَذَا الْإِمَامُ <sup>(١)</sup> ، قِيلَ وَتَعَمَّدُ الْمَسْجِدَ ، وَ لَهُ الْقَضَاءُ بِمَا عَلِمَ إِلَّا فِي حَدِّ غَيْرِ الْقَذْفِ ، أَوْ عَلَى غَائِبِ مَسَافَةِ قَصْرِ ، أَوْ مَجْهُولِ أَوْ لَا يُنَالُ ، أَوْ مَتَغَلَّبِ بَعْدَ الْإِعْذَارِ . وَمَتَى حَضَرَ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا تَعْرِيفُ الشُّهُودِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا يُجَرِّحُ إِلَّا بِمُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، وَالْإِبْقَاءُ مِنْ مَالِ الْغَائِبِ ، وَمِمَّا ثَبَتَ لَهُ فِي الْغَيْبَةِ بِالْإِقْرَارِ ، أَوْ النُّكُولِ لَا الْبَيِّنَةِ ، وَتَنْفِيذُ حُكْمٍ غَيْرِهِ ، وَالْحُكْمُ بَعْدَ دَعْوَى قَامَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ إِنْ كَتَبَ إِلَيْهِ وَأَشْهَدَ أَنَّهُ كِتَابُهُ وَأَمْرُهُمْ بِالشَّهَادَةِ وَنَسَبَ الْخَصُومَ ، وَالْحَقُّ إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ وَكَانَا بَاقِيَيْنِ وَوَلَايَتُهُمَا إِلَّا فِي الْحَدِّ وَالْقَصَاصِ ، وَالْمَنْقُولِ الْمُصَوِّفِ ، وَإِقَامَةُ فَاسِقٍ عَلَى مُعَيَّنِ حَضَرِهِ ، أَوْ مَأْمُونِهِ ، وَإِيقَافُ الْمَدْعَى حَتَّى يَتَضَيَّحَ الْأَمْرُ فِيهِ .

قوله : « فصل : وعليه اتخاذ أعوان » إلخ .

أقول : قد عرّفناك أن القضاء شعبة من شعب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهو واجب على كل مكلف . وعلى القادر أوجب لا سيما العلماء العارفين بالمدارك الشرعية . والمفروض أن القاضي منهم كما قدّمنا حينئذ . فإذا لم يتم حكم الشرع إلا بأعوان تشتدّ بها وطأته على المرتكبين للمنكرات والمتساهلين في تأدية الواجبات . والمتّمردين عن امتثال ما يقضي به شرع الله كان اتّخاذ من يحصل به التمام من الأعوان ونحوهم . واجبا على القاضي . وإذا لم يحصل امتثال الحق إلا بالتشديد وتغليظ الوعيد فذاك أيضا متعيّن على القاضي بما سيأتي في السير عند الكلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن مقتضيات اتّخاذ الأعوان ما ذكره المصنف من إحضار الخصوم ، ودفع الزحام والأصوات لأن ذلك يشوش ذهن الحاكم ، ويحول بينه وبين سماع الدعوى ، والإجابة على وجه الكمال والاستقصاء .

(١) ليس للإمام أن يحكم لنفسه وعبدته وشريكه بل يرافع إلى قاضيه . شرح الأزهاري ٣١٩/٤

(٢) متى حضر الغائب بعد أن حكم عليه وطلب استئناف الدعوى فليس له إلا تعريف الشهود ولا تجب إعادتهم للشهادة وإذا عرف الشهود وطلب جرحهم فإنه لا يجرح إلا بجمع عليه كالفسق الصريح والكفر لا بأمر مختلف فيه . شرح الأزهاري ٣٢١/٤ .

وأما قوله : « واتخاذ عدول يسألهم عن حال من جهل متكتمين » فهذا من أحسن السياسة الشرعية وإن كان يُغني عن ذلك فتح باب الجرح والتعديل ، لكن قد يحصل بإخبار هؤلاء للحاكم مالا يحصل بالجرح والتعديل لو ثوق الحكم بهم ، وطمأنينة النفس إليهم زيادة على ما تطمئن بمن يأتي بهم الخصوم من شهود الجرح والتعديل ، وأيضا قد يُعرفونه بحال الخصوم ومن هو منهم جَمِيل الحال كثير الورع ، ومن هو سيء الحال مُتَهافت على الطمع .

قوله : « والتسوية بين الخصمين » .

أقول : هذا أول ما يتبين به عدل الحاكم من جوره ، فإنه إذا لم يُسوِّ بينهما فقد وقع في طرق الجور باديء بدء ، وهو مأمور بالحكم بالحق وبالعدل ، وليس هذا منهما . وأخرج أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم عن عبدالله بن الزبير قال : « قَضَى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ »<sup>(١)</sup> وفي إسناده مُصْنَعُ بن ثابت بن عبدالله بن الزبير ، وهو مختلف فيه ، وقد صحح هذا الحديث الحاكم . وإذا كانت التَّسْوِيَةُ بينهما في نفس المجلس واجبة فما عداها من التسوية في الخطاب والجواب والتقريب والتباعد بالأولى . ومثل هذا حديث أم سلمة عند أبي يعلى والدارقطني والطبراني في الكبير بلفظ : « وَمَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ ، وَإِشَارَتِهِ ، وَمَقْعَدِهِ ، وَمَجْلِسِهِ ، وَلَا يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدٍ الْخَصْمَيْنِ مَا لَا يَرْفَعُ عَلَى الْآخَرِ »<sup>(٢)</sup> وفي إسناده عباد بن كثير وهو ضعيف .

وأما قوله : « إلا بين المسلم والذمي » فوجهه ما أخرجه أبو أحمد الحاكم<sup>(٣)</sup> في الكُنَى

(١) مصعب بن ثابت : ضعفه ابن معين وقال أبو حاتم : صدوق كثير الغلط وقال : لا يحتج به . وقال الزبير : كان مصعب من أعبد أهل زمانه قيل كان يصوم الدهر ويصلي في اليوم والليلة ألف ركعة حتى يس من العبادة وبين الذهبي وجه الضعف عنده فقال : فيه لين لغلطه . وقال المنذري : لا يحتج بحديثه . وقال ابن حبان : منكر الحديث ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير . مختصر السنن للمنذري ٢١١/٥ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٨٤/٨ . المجروحين لابن حبان ٢٨/٣ . الميزان ١١٨/٤ . بلوغ المرام ١٢٥/٤ .

(٢) رمز السيوطي للحديث بالضعف وقال الذهبي في المذهب : إسناده واه . الجامع الصغير بشرح الفيض ٢١/٦ . نيل الأوطار على المنتقى ٢٨٥/٨ .

(٣) نيل الأوطار على المنتقى ٢٨٥/٨ .



عن إبراهيم التيمي قال : « عَرَفَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ دِرْعاً لَهُ مَعَ يَهُودِيٍّ . فَقَالَ : يَا يَهُودِيٌّ دِرْعِي سَقَطَتْ مِنِّي ، وَفِيهِ : أَنَّهُ رَافَعَهُ إِلَى الْقَاضِي شُرَيْحٍ فَجَلَسَ عَلِيٌّ بِجَنْبِ شُرَيْحٍ ، وَقَالَ : لَوْ كَانَ خَصِمِي مُسْلِمًا جَلَسْتُ مَعَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تُسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجْلِسِ » قَالَ أَبُو أَحْمَدَ : وَهُوَ مُنْكَرٌ ، وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ وَقَالَ : لَا يَصَحُّ تَفْرُدُ بِهِ [ أَبُو سُمَيَّةٌ <sup>(١)</sup> ] ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفَانِ جِدًّا <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْوَسِيطِ : لَمْ أَجِدْ لَهُ إِسْنَادًا يَثْبُتُ ، وَقَالَ ابْنُ عَسْكَرٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَحَادِيثِ الْمَهْذَبِ : إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ .

قوله : « وَسَمِعَ الدَّعْوَى أَوَّلًا ثُمَّ الْإِجَابَةَ » .

أقول : وجه هذا أن المدعي هو الطالب لحكم الشرع ، فلو سمع الحاكم من المدعي عليه قبل أن يسمع من المدعي لكان ذلك عكس قالب ما تَقْتَضِيهِ الخصومة عقلاً ، وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي - وحسنه - وابن حبان - وصححه - من حديث عليٍّ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال : « يَا عَلِيُّ إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ <sup>(٣)</sup> » وله طرق استوفيناها في شرح المنتقى .

قوله : « وَالتَّيْبِتُ » .

أقول : وجهه أنه لا يتم الحكم بالحق كما ينبغي إلا بذلك ، وإلا كان إيقاع الحكم على غير الوجه الذي يقتضي به العدل والحق ، وقد أمر الله سبحانه بالحكم بالعدل والحق

(١) في الأصل المخطوط : « أبو سمير » والصواب : [ « أبو سمية » ] قال الذهبي : مجهول . الميزان ٥٣٤/٤ .

(٢) في إسناده عمرو بن شمر عن جابر الجعفي . وعمرو بن شمر الجعفي قال البخاري : منكر الحديث . وقال يحيى : لا يكتب حديثه . وقال ابن حبان : كان رافضياً يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب . وأما جابر فقد مر الكلام عليه . الميزان ٢٦٨/٣ . المجروحون لابن حبان ٧٥/٢ . نيل الأوطار على المنتقى ٢٨٥/٨ .

(٣) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٨٤/٨ . مختصر السنن للمنذري ٢٠٨/٥ .

ربما أنزل ، وأيضاً التثبيت هو من الاجتهاد المذكور في الحديث السابق بلفظ : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ <sup>(١)</sup> » لأن المراد بالاجتهاد هذا بلاغ الجهد في تتبع وجوه الحكم ، والنظر في مُشْتَبَهَات الأدلة ، والموازنة بين الحُجَج التي لها مَدْخُل في تلك الحادثة .

قوله : « وطلب تعديل البيئة المجهولة » .

أقول : البيئة ما لم تكن قد ثبتت للحاكم ما يُعْتَبَر فيها من العدالة فليست بيئة . ولا يترتب عليها حكم فإذا أتى الخصم بِبَيِّنَةٍ لا يَعْرِف الحاكم حالها ، فلا يَقْبَلها حتى يأتي من جاء بها بما يُصَحِّحها ، وأما طلب دَرُئها من المنكر ، فليس هذا من وظيفة الحكم ، ولا الحاكم ، بل على الحاكم أن يُخْبِر من عليه البيئة بأنها قد شهدت بكذا ، وأنه لا قادح قد تَبَيَّن له فيها ، فإن قال : له ما يدفعها أمهله ، وإن لم يقل حكم عليه إلاَّ أَنْ يَتَبَيَّن له أن المشهود عليه لما يَدْرُ أَنَّ الجرح مَسْلُك شرعي ، فله أن يُعَرِّفَه بذلك ، ولا يكون تَلَقُّينا ، ولهذا يقول صلى الله عليه وآله وسلم : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ <sup>(٢)</sup> » ويقول : « أَلَاكَ بَيِّنَةٌ <sup>(٣)</sup> » .

قوله : « والأمر بالتسليم » .

أقول : هذا هو الثمرة المستفادة من التَّخَاصُم إلى الحاكم ، فإذا استوفى طريق الحكم أمر من عليه الحق بتسليمه إلى مَنْ هو له ، فإنَّ أَبِي فهو آبٍ مِنْ حَقٍّ أَوْجبه الله عليه ، وأمر قضي به شرعه عليه ، وقد نفى الإيمان عمن لم يَقْنَع بحكم الله عز وجل فقال : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا <sup>(٤)</sup> » فعلى الحاكم وعلى كل قادر أن يأخذ على يد هذا الذي لم يُدْعِن لحكم الله ، وَيَأْطِرُهُ على الحق أَطْرًا <sup>(٥)</sup> ، فإن كان لا يتخلص مما عليه إلا بالحبس

(١) تقدم الحديث بتمامه ويرجع إليه ص ٢٦٨ .

(٢) يرجع إلى الحديث ص ١٣٩ .

(٣) يرجع إلى الحديث ص ١٣٩ .

(٤) الآية الكرمة سورة النساء : ٦٥ .

(٥) يأطره على الحق ' يعطفه عليه وهو اقتباس من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا والذي نفسي بيده حتى تأخذوا من بين يدي نظامه وتأطروه على الحق أطرا ، قال المختص ي أي لا تعذبون حتى تجبروا الظالم على الإذعان للحق وإعطاء النصفه لنفسه . الفائق في باب الحديث ٤٧١

ونحوه من أنواع التغليظ عليه فذاك واجب إذ لا يتم الواجب إلا به ، وما لا يتم الواجب إلا به واجب كوجوبه ، كما تقرر في الأصول .

وأما إنكار كثير من الفضلاء لما يقع من الحاكم من حبس من امتنع من الخروج مما يجب عليه فهو من قصور الفهم عن إدراك المدارك الشرعية . وقد بسطت القول في الحبس في شرح المنتقى<sup>(١)</sup> فليرجع إليه ، .

قوله : « إلا والدا لولده » .

أقول : لا وجه لإطلاق هذا الاستثناء فإنه وإن استقام في المال لحديث : « أنتَ وَمَالُكَ لأبيك<sup>(٢)</sup> » لم يستقم في سائر ما يصدق عليه أنه ظلم من الأب لابنه ليس فيه شبهة . فإنه يجب على الحاكم أن يأمره بالكف عن ذلك ، لأن الظلم حرّمه الله بين عباده ، ولم يُستثنى والد ولا ولد ، فإذا لم ينزع الأب عن ذلك كان للحاكم أن يحبسه حتى يتخلّص من ظلمه لولده ، وإن كان حق الأبوين عظيماً لكنهما لا يُقرّان على ما هو ظلم منعه منه الشرع .

وأما قوله : « ويحبس لنفقة طفله لا دينه » فوجهه أنه أُخِلَّ بواجب عليه ، وهكذا إذا أُخِلَّ بما يجب عليه لولده الكبير مع تمكنه ، فإنه لا فرق بينه وبين الطفل .

قوله : « ونفقة المحبوس من ماله » .

أقول : وجه ذلك : محبوس<sup>(٣)</sup> [ في حق ] قد تبين لزومه له عند الحاكم . فامتنع منه ، فهو الجاني على نفسه ، فلا يُخاطب أحد بنفقته حال حبسه ، حتى يتخلص مما عليه ، فإذا بقي بعد ذلك كان إنفاقه على الحابس له لأنه ظالم له ، وما لزمه بسبب هذا الظلم رجع به على ظالمه ، وإذا كان المحبوس فقيراً ولم يمثّل للحق فهو أحد المحاويج إلى بيت مال المسلمين من جهة كونه فقيراً سواء كان محبوساً أو غير محبوس ، لا من جهة كونه

(١) نيل الأوطار على المنتقى ٣١٥/٨

(٢) يرجع إلى الحديث في الجزء الثاني من هذا الكتاب ١٦١/٢ .

(٣) لعل في العارة سقطاً ويفهم من السياق أن أصلها . . وجه ذلك محبوس [ في حق ] قد تبين إلح

متمرداً عن حق واجب عليه ، وهذا إذا كان محبوساً في غير مال عليه من حدٍّ أو قصاص أو جَسَارة أو نحو ذلك ، وأما المحبوس في المال فإذا عجز عن نفقة نفسه فهو عن القضاء أعجز ، وكفى له بذلك سبباً لإطلاقه .

وأما قوله : « ثم من خصمه قرضاً » فلا وجه له لأنه إيجاب ما لم يُوجبه عليه الشرع ، والمفروض أنه مطالب بحق وأن المحبوس مُمتنع منه ولم يظهر ما يُوجب إطلاقه .

قوله : « وأجرة السجن والأعوان من مال المصالح » .

أقول : هذا صحيح لأنه يحصل بهم إنفاذ حكم الشرع وتماثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن تعذر الأخذُ بهم من مال المصالح كان لهم الأجرة مِن تَمَرْدٍ عن الحق فلم يمثل لحضور مجلس الشرع إلا بإحضار الأعوان له ، وَمِنَ المحبوس بحق لأنهما الجانيان على أنفسهما بسبب الإخلال بما هو واجب عليهما .

وأما قوله : « ثم من ذوي الحق » فلا وجه له لما قدمنا قبل هذا ، ولا وجه لقياسه على المقتصر لأن المباشر للقصاص نيابة عمّن هو إليه لا واجب عليه بخلاف الخصم الذي لم يمثل للإجابة إلى الشرع ، أو صار في الحبس بسبب عدم تَخَلُّصه مما يجب عليه ، فإن الحق عليه ثابت وهو مخل بما يجب عليه شرعاً ، فأين هذا ممن يتولى القصاص بالنيابة ، فإنه أجبر كسائر الأجراء .

قوله : « وتندب الحث على الصلح » .

أقول : ينبغي للحاكم أن يذكر القَوَارِعَ والزُّوَاجِرَ عمّن قضى له بباطل ، أو خاصم في خصومة باطلة كما قال صلى الله عليه وآله وسلم فيما صح عنه في الصحيحين<sup>(١)</sup> وغيرهما من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ . وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ . وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي بِنَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ . فَمَنْ قَضَيْتُ

(١) الحديث رواه الجماعة . قال صاحب المنتقى تعليقاً عليه : وقد احتج به من لم ير أن يحكم الحاكم بعلمه . مسلم بشرح النووي ٢٠٢/٤ . الصحيح بشرح الفتح ١٠٧/٥ . ١٧٢/١٣ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٨٨/٨ .

لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » ، وكما في صحيح مسلم وغيره من حديث وائِل بن حُجْرٍ في قِصَّةِ الحَضْرَمِيِّ أَنِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا أَدْبَرَ الرَّجُلُ : « أَمَّا لَيْنَ حَلَفَ عَلَى مَا لِي لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ » (١) ، وكما أخرجه أبو داود بإسناد لا مَطْعَن فيه من حديث ابن عمر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْتَرَعَ » ، وفي لفظ له : « مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يَظْلَمُ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِ اللَّهِ » (٢) .

فتعريف الغرماء بهذا قد يكون سبباً لارتداد المبطّل عن باطله من الأصل لأن في ترغيبه إلى الصلح باديء بدء تجرّئة له على أن يأخذ البعض ممّا هو باطل بذريعة الصلح ، وقد يظن خصمه أن الحاكم إنما رغبهما إلى الصلح وسيلة بين يدي الحكم فيستفدي الحكم عليه بالكلّ بالبعض تخلّصاً من معرّة الحكم بالباطل .

قوله : « وترتيب الواصلين » .

أقول : هذه طريقة حسنة من طرائق العدل ، لأن الأحق بالوصول إلى مجلس المحاكمة هو أول الواصلين ، ثم من بعده ، وترتيبهم على خلاف هذا يُخَالِف طريقة العدل ، وهكذا تميّز مجلس النساء لما في اجتماعهن مع الرجال من وسائل المنكر ، وذرائع الوقوع في المعصية .

وأما قوله : « وتقديم أضعف المدّعين » فلا وجه له ، بل الواجب عليه التسوية بين القوي والضعيف على وجه لا يُطْمَع القوي في جورّه . ولا يُيَسُّ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِهِ ، هذا هو العدل الذي قامت به السماوات والأرض ، ولا يجوز تأثير الضَّعِيفِ بشيء على القوي فيما يرجع إلى التسوية ، وإلا كان ذلك ظلماً للقوي وجوراً عليه .

(١) يرجع إلى الحديث بتمامه ص ١٣٩ .

(٢) مختصر السنن للمنذري ٢١٦/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٨٠/٨ .

(٣) في إسناده هذا الحديث مطر بن طهمان الوراق وقد ضعفه غير واحد . وفيه أيضاً المثني بن يزيد الثقفي وهو مجهول مختصر السنن للمنذري ٢١٦/٥ المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٨٠/٨

وأما تقديم البادي من المتخاصمين على الحاضر منهم ، فوجهه أنه يصحب البادي من المشقة ما لا يلحق الحاضر ، فهذا التقديم فيه ضرب من الصلاح ، والحاكم أن يفعل ما يراه أوفق لمрад الله ، وأرفق بأهل الخصومات . وهكذا التَّسَمُّ لأنه مع اجتِهاده لنفسه قد يُوقع الحكم حال الفتوى المقتضي لعدم التثبت أو للحكم حال الغضب ، ففي هذا ضرب من الصلاح ، وهو لا يُؤخذ إلا بما يقدر عليه ، ويدخل تحت طاقته .

قوله : « واستحضر العلماء » .

أقول : هذا الاستحضر قد يتسبب عنه تحقُّظ الحاكم ، وتحرُّيه لما تقتضيه المسالك الشرعية ، وإن كان الحاكم العدل المتورِّع يفعل في تثبته مع الخلو ما يفعله مع الحضور . ويراقب الله سبحانه في كل حالاته نعم أعظم فوائد حضور أهل العلم الذين هم أهلُه أن يستعين بهم في تقويمه إذا زاغ من الحق ، ويأذن لهم بذلك ، فإن هذه فائدة عظيمة وإن كان من الأئمة المجتهدين فإنها قد تتشعب طرائق الاجتهاد فيكون بعضها أوفق من بعض . وأقرب إلى قطع الخصومة ، وطيبة نفس الخصوم ، والموافقة للحق .

قوله : « ويحرم تلقين أحد الخصمين وشاهده إلا تثبتاً » .

أقول : أما تعريف الخصم لما يجب له وعليه فهو واجب على الحاكم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال : « أَلَكْ بَيِّنَةٌ » وقال : « فَلَكْ يَمِينُهُ <sup>(١)</sup> » وقال : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ <sup>(٢)</sup> » .

والحاصل أن أحكام الشرع ليست بمُقَامَرَةٍ ولا مُخَادَعَةٍ ولا مِمَاكِرَةٍ ، بل هي الجادة الواضحة التي ليلها كنهارها لا يزيف عنها إلا جاحد ، فإذا أوضح الحاكم للخصمين أو أحدهما ما يجب وما لا يجب في وجه الشرع فذلك من عهديته ومن تمام ما يتحصَّل به الحكم بالحق والعدل ، ومما أنزل الله ، وأما إذا كان التلقين بتنبية أحد الخصمين على ما يدل على

(١) يرجع إلى حديث وائل بن حجر في قصة انخضرمي ص ١٣٩ .

(٢) من حديث الأشعث بن قيس وقد مر ص ١٣٩ .

عدم إقراره بالحق واعترافه بما يجب عليه ونحو ذلك فهذا من أعظم المحرمات . وليس الفاعل لهذا مُنزل نفسه منزلة الحكم بين الخصمين بل منزلة خصم ثالث أخرج نفسه من القضاء وأدخلها في الخصومة .

قوله : « والخوض معه في قضيته » .

أقول : هذا من أقبح ما يفعله حُكّام الجور ، لأن التسوية بين الخصوم واجبة عليه . فالخوض مع أحد الخصمين في قضيته مُخالف لما هو واجب عليه من التسوية ، وعلى فرض أنه ما أراد إلا التحقيق فقد وقع في أمرين مَحْظُورين أحدهما إخراج صَدْر الخصم الآخر ، والثاني إدخال نفسه في التهمة ، فهذان الأمران منضممان إلى ما يحرم عليه من ترك التسوية .

قوله : « والحكم بعد الفتوى » .

أقول : إن كان هذا الذي أفتى مَظَنَّة تهمة بتعصبه لما سبق به القول منه في فتواه كما يقع ذلك في كثير من طباع من سبق ذهنه إلى قول وتسارع فهمه إلى معنى فإنه بعد ذلك يُجادل عنه ويُناضل ويقوم ويقعد مُحَامَاةً للناموس الطاغوتي ، وتقويماً لصنم مَحَبَّة الرِّفْعَة والغلبة والظهور فلا ينبغي تفويض أمر الحكم إليه بعد فتواه ، بل لا يحل تفويض شيء من أحكام الله إليه لأنه متعصب متعسف قد اتخذ الله هَوَاهُ ، وَأَضَلَّه اللهُ على عِلْمٍ ، وإن لم يكن المفتي بهذه المنزلة فلا مانع من توليه للحكم لأن ورعه وعلمه يزجرانه عن مخالفة الحق لتقويم حظ النفس .

قوله : « وحال تأذ » .

أقول : إن كان هذا التأذي بما أُصيب به يُقْتَضَى أن يُقَصَّر في البحث عن مسالك الحق ، وطرائق الحكم أو عن استيفاء ما يُورده الخصوم من الحجج التي لهم وعليهم . فهو ممنوع من هذه الحيشة لأنه مأمور بالحكم بالعدل والحق ، وقد حدث له ما لا يتمكن معه منهما تمكناً كاملاً فيؤخر الحكم إلى وقت آخر ، وليس عليه أن يحكم قبل أن يتمكن من مقتضي

للحكم أو بعد إن وُجدَ المانعُ منه ، وهكذا إذا انتهى ما عرض له من التأذي إلى أن يقع في الغضب فيحكم وهو غضبان ، فإن ذلك لا يحل له ، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي بكره قال : « سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا يَقْضِيَنَّ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانِ <sup>(١)</sup> » ولا يصح الاستدلال للجواز بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من الحكم للزير في شراج الحرة <sup>(٢)</sup> بعد أن أحفظه خصمه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصوم فلا يصح إلحاق غيره به ، وقد قُيدَ حديث النهي عن الحكم حال الغضب ببعض أهل العلم بما إذا كان الغضب لغير الله ، وأُجيب عنه بأنه تأويل مخالف لظاهر الحديث بدون دليل يدل على التقييد .

قوله : « أو ذهول » .

أقول : لا شك ولا ريب أن الذهول مانع من البحث عن مُستندات الحكم لأنه في تلك الحالة قد استغرق عقله بما طرأ عليه من الأمور التي اقتضت ذهوله ، وليس له أن يُعرض نفسه للحكم في دماء العباد وأموالهم وأعراضهم ، ولا يجوز له ذلك بوجه من الوجوه لأنه لم يُؤمر بالحكم كيفما اتفق ، وعلى أي صفة وقع ، بل أمر بأن يحكم بالحق والعدل وأنى له الوقوف على ذلك وهو ذاهل العقل مُستغرق الفكر متشوش الفهم مُبَلِّل .  
البال .

قوله : « ولنفسه » إلخ .

(١) الحديث رواه الجماعة ولفظ البخاري : « لا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ » إلخ . الصحيح بشرح الفتح ١٣/١٣٦ .

المتقى بشرح نيل الأوطار ٨/٢٨٢ .

(٢) الحديث رواه الجماعة وفيه : « أن رجلاً من الأنصار خاصم الزير عند رسول الله ﷺ في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصاري : سرح الماء يمر فأبى عليه فاختصما عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسق يا زير ثم أرسل إلى جارك فغضب الأنصار ثم قال : يا رسول الله أن كان ابن عمك ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال للزير : اسق يا زير ثم أحبس الماء حتى يرجع إلى الجور . فقال الزير : والله إني لا أحسب أن هذه الآية نزلت إلا في ذلك ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) الآية . »  
والشراج بكسر الشين هي مسايل النخل والشجر . المتقى بشرح نيل الأوطار ٨/٢٧٢ .



أقول : وجه هذا أن الحاكم مأمور بأن يحكم بين الناس ، وهو إن كان من الناس فهو خارج عنهم من هذه الحيثية لأن الحكم لا يصدق عليه هذا المعنى وهو أحد الخصمين ، وقد قدمنا في الشهادات الأدلة الدالة على المنع من شهادة المتهم ، وأي تهمة أقوى من أن يحكم الحاكم لنفسه ، وهو وإن كان ممن له وازع من الورع وزاجر من الدين لا يقدم على الحكم لنفسه بالباطل . لكن الحكم للغالب . ولا اعتبار بالنادر . وهكذا الحكم لعبده لأنه حكم لنفسه لأن ماله لسيده عند من يقول بأن العبد لا يملك . وهكذا الحكم لشريك فإنه حكم لنفسه ، فكان يُغني عن التطويل الاقتصار على قوله : « ولنفسه » وهو يتناول الحكم لها على استيلاء ، والحكم لها بواسطة ، والحكم لها ولغيرها ، ولا حاجة إلى قوله : « بل يرفع إلى غيره » لأن منعه من الحكم لنفسه يستلزم أن يكون الحاكم غيره .

وأما قوله : « وكذلك الإمام » فهو وإن كان صحيحاً لكنه ينبغي أن يذكر في الأحكام المتعلقة بالأئمة ، وسيأتي في كتاب السير إن شاء الله .

قوله : « قيل وتعمد المسجد » .

أقول : قد كان يقع القضاء في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم منه ومن خلفائه الراشدين ، ولم يرد ما يدل على المنع من ذلك ، ولا ثبت في النهي عنه شيء ، وأما ما روي من النهي عن رفع الأصوات في المساجد على فرض قيام الحجة به فغاية ما هناك أنه يُزجر مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ من الخصوم ، ويُعاقب ، فإن القاضي إذا فعل ذلك تجنب الخصوم ما يُشوش على المصلين من أصوات وغيرها ، وقد انزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وَفَدَ ثَقِيفَ<sup>(١)</sup> المسجد وهم باقون على شركهم ، وأذن للحبشة<sup>(٢)</sup> بأن يلعبوا فيه بحرّابهم ، وكانوا يتناشدون فيه الأشعار<sup>(٣)</sup> ، وفي هذه الأمور من التشويش على المصلين زيادة على ما يحصل من قعود خصمين أو أكثر بين يدي الحاكم في المسجد مع ما هو معلوم من أن القضاء بالحق هو من العمل بالشرعية ، وتبليغها إلى العباد ، ونشر أحكامها

(١) تقدم ذكر الخبر في الجزء الأول ص ٢٨ ويراجع بشأته أيضاً زاد المعاد في هدى غير العباد ٢٦/٣ .

(٢) يرجع إلى الخبر في الجزء الأول ص ١٨٠ كما يرجع المتقى بشرح نيل الأوطار ٩٥/٨ .

(٣) يرجع إلى الخبر في الجزء الأول ص ١٨٠ .

بينهم ، وفي ذلك من المصالح ما لا يخفى .

قوله : « وله القضاء بما علم » .

أقول : اعلم أن غاية ما يحصل للحاكم بشهادة الشهود ، أو يمين المنكر ، أو إقرار المقر هو مجرد الظن المختلف قوة وضعفاً ، لأن الصدوق قد يكذب ، والمقر على نفسه قد يقر بالباطل الغرض ولكن هذه لما كانت أسباباً شرعية وردت في الكتاب والسنة ، وأجمع عليها أهل الإسلام كان القضاء بها حقاً في ظاهر الشرع ، وجاز للقاضي الاستناد في حكمه إلى الظن ، لأن هذه الأدلة الواردة في أسباب الحكم هي من جملة مخصصات الأدلة الواردة في النهي عن العمل بالظن ، والوعيد عليه ، كما قيل في أخبار الآحاد ونحوها من الظنات ، ومعلوم لكل عاقل أنه إذا كان الحاكم يعلم بالقضاء ويُدري بالشئ على جليته وحقيقته ، فهذا مُستند فوق ما يحصل له من تلك الأسباب ، لأنه عِلْمٌ والحاصل بتلك الأسباب ظنٌّ ، ولا خلاف في أن العلم أقوى من الظن ، وأن الاستناد إليه مُقَدَّم على الاستناد إلى الظن ، بل لا يَبْقَى للظن تأثير مع وجود العلم أصلاً . فالحاكم الذي حكم بما يعلمه قد حكم بالعدل والحق والقسط بلا شك ولا شبهة ، ولم يكن مع علمه مُجَوِّزاً لكون حكمه باطلاً ، وليس ذكر تلك الأسباب إلا لبيان ما هو ممكن في الواقع من التوصل إلى معرفة الحق مع عدم القطع والبت بمطابقة الحكم للواقع ، ولهذا يقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي بِنَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » <sup>(١)</sup> هكذا لفظ الحديث في الصحيحين وغيرهما ، فلا شك ولا ريب أن قضاء الحاكم بعلمه أسكن لخاطره ، وأقوى لقلبه ، وأقر لعينه من الحكم بالظن ، والعمل بما هو أولى هو مقبول لا يُخَالِفُ فيه إلا مَنْ لا يتَعَقَّلُ الحقائق كما ينبغي كما تقرر في الأصول في الكلام على فَحْوَى الخطاب .

---

(١) تقدم الحديث من قبل ص ٢٨٤

هذا لو قدرنا أن تلك الأسباب لم يرد ما يدل على سببية غيرها ، ومعلوم أن التخصيص على بعض الأسباب لا ينفي سببية غيرها ، وأما ما قيل من أنه قد ورد ما يدل على انحصار الأسباب فيها ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وَلاَ يَكُنْ لَكَ إِلاَّ ذَلِكَ » <sup>(١)</sup> بعد قوله : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » فيجاب عنه بأن هذا إنما يكون دليلاً لو علمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم بالواقع في تلك القضية ، وترك العمل بعلمه ، وعَدَلَ إلى طلب البينة واليمين . ولم يثبت ذلك ، على أنه يرد على هذا الحصر إقرار من عليه الحق ، فإنه أقوى في السببية للحكم من البينة واليمين .

فالحاصل أن الحاكم بعلمه حاكم بالعدل والحق ، والتعليل بالتهمة لا وجه له ، ولا التفات إليه ، فإنه التهمة عن الحكام العادلين العارفين بما شرعه الله المتعقلين لحجج الله سبحانه مُنتَفِية . ولا يعود عليهم من ذلك غرض يصلح لجعله علة أصلاً ، وليس محل النزاع هو الحاكم المتهم بل محل النزاع هو الحاكم الجامع لما قدمنا ذكره في شروط القضاء ، وهو أبعد عن الريب ، وأنزله من أن يُزَنَّ <sup>(٢)</sup> بعيب .

وأما استثناء الحدود فوجهه أنه إذا لم يحصل النصاب المعتبر فيها كان ذلك شبهة . وهي تُدْرَأُ بالشبهات وأما ما استدل به على هذا الاستثناء من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَوْ كُنْتُ رَاجِماً أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهُ » كما <sup>(٣)</sup> تقدم في قصّة الملاعنة فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم بوقوع الفاحشة منها ، ولكنه استدل على ذلك بما ظهر من القرائن كما تضمنته القصّة ، وليس ذلك من باب العلم ، ومع هذا فالبينة هي ما يتبين به الشيء وتظهر عنده حقيقته ، والعلم من الحاكم من هذه الحيثية بينة ، بل هو أقوى بينة ، ولعله يأتي في الحدود ما يزيدك بصيرة إن شاء الله .

(١) تقدم الحديث من قبل ص ١٣٩ .

(٢) يُزَنُّ : يَتَم .

(٣) يرجع إلى حديث ابن عباس المتفق عليه بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لآعن بين المجلاني وامرأته فقال شداد بن الهاد : هي تلك المرأة التي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها » قال : لا تلك امرأة كانت قد أعلت في الإسلام . وفي لفظ البخاري : « كانت تظهر في الإسلام سوء » .  
ولابن ماجه من حديثه : « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة فقد ظهر منها الرية في منعها وهيئتها ومن يدل عليها » .  
المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٠٩/٧ . الصحيح بشرح الفتح ١٨٠/١٢ .

قوله : « وعلى غائب » إلخ .

أقول : قد جعل الله لحكم الحاكم أسباباً معلومة يعرفها الحاكم وهي الإقرار أو البيّنة أو اليمين . ويلحق بذلك مثل النكول والرد . وقد تقدم تحقيق الكلام فيهما . فالحاكم إذا قامت لديه الشهادة العادلة المرضية بثبوت الحق على الغائب . أو الذي لا يعرف أين هو ، أو المتردد عن حضور مجلس الحكم ، فقد أوجب الله عليه إنصاف المحكوم له بحكم الله ، والقضاء بما شرعه الله ، ولا يتم ما أمر الله سبحانه من الحكم بالعدل والحق . وبما أنزل إلّا بهذا . وهكذا لا يتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلّا بهذا ، ومن زعم أنّ غيبة الذي عليه الحق عُذر للحاكم في مَطل من له الحق وعدم إنصافه ورفّع ظلامته فعليه الدليل . وهذا إذا كان الذي عليه الحق في موضع لا يعرف ، فإن جواز الحكم عليه أظهر من جواز الحكم على من كان غائباً في مكان معروف ، وهكذا إذا كان من عليه الحق مُتمرداً عن حضور مجلس الحاكم تاركاً لما أوجبه الله عليه من الإجابة إلى شرعه ، فإن جواز الحكم عليه أظهر من الأمرين السابقين ، ولو تمّ للمتمردين عن الشرع تمردهم لم ينفذ الحق على غالب الناس ، وحينئذ تبطل الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملة بين العباد ، ويَبتطل ما هو رأس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومثل قيام البيّنة عند الحاكم المتصيفة بثبوت الحق عليه على ما تقدم تقريره ، ولكن على الحاكم أن يؤذّن الغائب بأنّه قد توجه الحكم عليه ، فإن بقي له ما يدفع به عن نفسه أوردته إذا كان غائباً في مكان لا يلحق مشقة زائدة بالإعذار إليه ، وهكذا يُعذر إلى المتمرّد . على أنه قد ورد في الحكم على من لم يحضر إلى مجلس الشرع دليل يخصه<sup>(١)</sup> ، وكتبنا على ذلك رسالة مطولة ، وذكرنا فيها ما ينشرح له صدر المنصف ، وينتليج به قلبه ، فمن أحب الوقوف عليها فليقف عليها .

ويحتاج الحاكم حيث لم يكن الإعذار إلى الغائب أو المتمرّد بالتولّف على المحكوم له

---

(١) أورد البخاري في باب القضاء على الغائب حديث عائشة رضي الله عنها : « أن هنداً قالت للنبي صلى الله عليه وسلم . إن أبا سفيان رجل شحيح فأتناج أن آخذ من ماله ؟ قال صلى الله عليه وسلم : نخذي ما يكفيك وولئك بالمعروف » وقد قيد ابن حجر الحكم على الغائب في حقوق الآدميين دون حقوق الله وقال إن ذلك بالاتفاق حتى لو قامت البيّنة على غائب بسرقة مثلاً حكم بالمال دون القطع . والمسألة خلافية بين الأئمة وقد أورد ابن حجر أهم الأقوال في هذا . الصحيح بشرح فتح الباري ١٧١/١٣ .

بأن لا يتصرف فيما حَكَمَ به له حتى ينتظر ما يقوله الغائب بعد حضوره ، والمتمرد بعد رجوعه عن تمرده . وكذلك مجهول المكان حتى يظهر مكانه .

فإن قلت : إذا كان المطالب بالحكم ليس عليه إلا اليمين بأن يكون الظاهر معه ؟ قلت ينبغي أن يحكم له بيمينه المسندة إلى الظاهر الذي معه ، ويُؤخذ عليه أن لا يتصرف فيه لجواز أن يكون مع خصمه الغائب أو المجهول أو المتمرد ما يترجح على يمينه ، وينقل عن الظاهر الذي معه ، فهكذا ينبغي أن يقال في هذا المقام ، وأما منع المانع عن الحكم على هؤلاء فهو سدّ لباب حكم الشرع ، وإهمال لما أمر الله به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وظلم بحث لمن جاء يشكو ظلامته ، ويعرض المستند الذي أمر الحكام بالحكم به .

وأما قدر مسافة الغيبة فينبغي تفويض النظر فيه إلى الحاكم المجتهد لاختلاف الأحوال باختلاف الأشخاص والأموال ، ومتى حضر هو أو المجهول أو المتمرد مجلس الحاكم عرض عليه الحاكم المستند الذي حكم به عليه فإن جاء بما يخالفه ويرجح عليه عمل عليه وإلا أقنعه بما تقدم من الحكم عليه ، ولا وجه للاقتصار على قوله ، فليس له إلا تعريف الشهود لأن مستندات الحكم أكثر من ذلك .

وأما قوله : « ولا يُجرح إلا بمجمع عليه » فلا وجه له بل يثبت الجرح بما يُوجب سلب العدالة المعتبرة في الشهود ، لأنها إذا سُلِبَتْ ذهب المقتضي للحكم ووُجِدَ المانع ، فلا أثر للحكم بعد عدم المقتضي ووجود المانع .

وأما ما ذكره من الإبقاء من مال الغائب فهو صحيح مع التوثق منه بالأدلة يخرج عنه عن ملكه قبل معرفة ما ينتهي إليه الحال .

وأما الفرق من المصنف بين ما ثبت للغائب بالإقرار والنكول وبين ما يثبت له بالبينة فوجهه أن ما ثبت له بالاعتراف أو بما هو في حكمه قد ثبت بمسند لا يحتمل النقص بخلاف ما ثبت بالبينة ، ولكنه يمكن أن يقال إن الإقرار ونحوه إذا ردّه المقر له بطل كما تبطل البينة إذا أقر بعدم صحتها ، فالاحتمال كائن في الجميع ، والتجوز يدخل الكل ، ولا وجه

لما علل به بعضهم من أنَّ الحكم بالبينة حكم الغائب ولا يجوز إجماعاً ، لأننا نقول : وهكذا الحكم بالإقرار وما هو في حكمه حكم لغائب .

قوله : « وتنفيذ حكم غيره » إلخ .

أقول : إذا كان المتولى للحكم بمكان مَكِين من العلم والدين فالظاهر أن حكمه حق وعدل ، وما كان كذلك فَتَنَفِيْذه حق وعدل ، ولا سيما إذا كان لا يَنْفَذُ إلا بهذا التَّنَفِيْذ ، فإنه واجب تنجيْزاً لحكم الله عز وجل ، وقِيَاماً بحق المظلوم وأخذاً له من الظالم .

وأما قوله : « والحكم بعد دعوى قامت عند غيره » فلا مانع من هذا ، وليس قيام الدعوى عند الغير مما يُوجب أن لا يحكم فيها غَيْرُهُ من الحكام ، ولكن لا بد من أن يَسْمَعَ الحاكم الآخر ما يقوله الخصمان للحديث الذي قدمناه في قوله : « ويسمع الدعوى أولاً ثم الإجابة <sup>(١)</sup> » .

وأما قوله : « إن كتب إليه وأشهد أنه كتبه وأمرهم بالشهادة » إلى آخر ما ذكره ، فإن كان يحصل للحاكم الآخر بهذه المكاتبة ما يَحْصُلُ له بالسماع من الخصمين أَغْنَى ذلك عن إعادة الدَّعوى ، وإلا فلا بد من إعادتها لديه ، ولا وجه لاستثناء الحدود والقصاص والمنقول الموصوف ، والتعليل الذي عللوا به لا ينتهض للمانعية <sup>(٢)</sup> .

والحاصل أن العمل في هذا البحث راجع إلى مسألة العمل بالخط ، وقد ثبت العمل به الأدلة المتكاثرة كما بيناه في رسالة مُسْتَقْلَةٍ . فإذا كان خط الحاكم الأول مَعْرُوفاً لَدَى الحاكم الآخر بحيث لا يَعْتَرِيهِ فيه شك ولا شبهة كان ذلك قائماً مقام مُشَافَهَتِهِ ، وإلا فلا .

قوله : « وإقامة فاسق » إلخ .

(١) يرجع إلى ص ٢٨١

(٢) يرجع شرح الأزهار ٣٢٣/٤ .

أقول : لا مُلْجِيءَ ها هنا إلى إقامة من لا يُؤْتَمَنُ لا سيما مع اشتراط أن يحضر معه الحاكم أو مأمونه ، فإن حضور أحدهما يُغْنِي عن حضور الفاسق ، فإن كان للفاسق مَزِيدُ خِيَرَةٍ ، وكمال معرفة بذلك المعين ، وفَرَضًا أنه لا يُوجد في العالم من له مثل حاله ، فللضرورة إلى إقامته حكمها .

قوله : « وإيقاف المدعي حتى يتضح الأمر فيه » .

أقول : هذا إذا اقتضته المصلحة جائز للحاكم ، فقد يكون للحاكم في ذلك نظر يُعين على تبين الحق واتّضاح وجهه .

### فصل

وحُكْمُهُ فِي الْإِيقَاعِ وَالظَّنِّيَّاتِ يَنْفُذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَا فِي الْوُقُوعِ فَفِي الظَّاهِرِ <sup>(١)</sup> فَقَطْ إِنْ خَالَفَ الْبَاطِنُ ، وَيَجُوزُ امْتِثَالُ مَا حَكَمَ بِهِ مِنْ حَدِّ وَغَيْرِهِ ، وَيَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ إِلَّا فِي قَطْعِيٍّ يُخَالِفُ مَذْهَبَ الْمَثَلِ أَوْ الْبَاطِنِ ، وَلَا يُلْزِمَانِ الْغَيْرَ اجْتِهَادُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ إِلَّا فِيمَا يَقْوَى بِهِ أَمْرُ الْإِمَامِ كَالْحَقُوقِ وَالشُّعَارِ <sup>(٢)</sup> ، لَا فِيمَا يَخْصُ نَفْسَهُ ، وَلَا فِي الْعِبَادَاتِ مُطْلَقًا ، وَيُجَابُ كُلُّ مَنْ الْمَدْعَيْنِ إِلَى مَنْ طَلَبَ ، وَالتَّقْدِيمُ بِالْقَرَعَةِ . وَيُجِيبُ الْمُنْكَرُ إِلَى أَيِّ مَنْ فِي الْبَرِيدِ ، ثُمَّ الْخَارِجِ عَنْهُ إِنْ عُدِمَ فِيهِ <sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : وحكمه في الإيقاع والظنيات » إلخ .

(١) الفصل معقود لبيان ما ينفذ من الأحكام ظاهراً وباطناً وما لا ينفذ إلا ظاهراً فقط . ومثلوا للإيقاع بيع مال المفسد والفسخ بين المتلاعنين ، والظنيات هي المختلف فيها وفرقوا بين الإيقاع والوقوع بأن الإيقاع ما ابتدأ الحاكم بإيقاعه والوقوع أن يحكم بصحة ما تقدم إيقاعه . شرح الأزهار وحاشيته ٣٢٣/٤ .

(٢) مثلوا للحقوق بالزكاة ومثلوا للشعار بحضور الجسمة والقضاء والولاية . شرح الأزهار ٣٢٦/٤ .

(٣) إذا اختلف الخصمان في الحاكم فأراد كل واحد منهما حاكماً غير ما يريد الآخر فإنه ينظر فإن كان كل واحد منهما مدعياً ومدعى عليه لزم أن يجاب كل منهما إلى من طلب . وإذا اختلفا فيمن تقدم حجته منهما كان التقديم بالقرعة . فإن كان أحدهما مدعياً والآخر مدعى عليه وهو المنكر وجب أن يجيب المنكر خصمه إلى أي من في البريد ثم إلى الخارج عنه إن عدم فيه . شرح الأزهار ٣٢٦/٤ .

أقول : هذا التعرض للمحكوم فيه مع التعرض للفرق بين الإيقاع والوقوع ، وبين القطعية والظنية كلام قليل التحصيل ، فإن حكم الحاكم إنما يكون بالمستندات التي ورد الشرع بها ، وهي ظنية فالحكم بها لا يخرج عن كونه ظنياً ، ولكنه ورد التعبد بالعمل بهذا الظن وقبوله ووجوب امتثاله ، ولهذا يقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم : « فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ »<sup>(١)</sup> فتقرر بهذا أن حكم الحاكم ظني سواء تعلق بمحكوم فيه قطعي أو ظني في إيقاع أو وقوع فلا ينفذ إلا ظاهراً لا باطناً ، فلا يحل الحرام به ، ولا يحرم به الحلال للمحكوم له والمحكوم عليه ، ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ، ويُجبر من امتنع منه ، فإن كان المحكوم له يعلم بأن الحكم له به باطل لم يحل له ، ولا يجوز له استحلاله بمجرد حكم الحاكم من غير فرق ، وما أظن المصنف ومن يوافقهم يُخالقون في هذا وإن استلزمه كلامهم ها هنا ، ولعل التعرض لمثل هذا شعبة من شعب مذهب الحنفية القائلين بأن حكم الحاكم يُحلل الحرام ويُحرّم الحلال ، وإن كان في نفس الأمر وفي الواقع على غير الصفة التي وقع الحكم عليها ، وهذه مقالة باطلة وشبهتها داحضة ، وقد دفعها الله سبحانه في كتابه العزيز بقوله : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »<sup>(٢)</sup> ، ودفعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : « فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشْيٍّ مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ » ، هذا على تقدير أنهم يُعمّمون المسألة في الأموال وغيرها ، والذي في كتبهم تخصيص ذلك بما عدا الأموال ، ولا يختلف في هذا

(١) يرجع إلى الحديث ٢٨٤ .

(٢) سورة البقرة ١٨٨ . ومذهب الحنفية ليس الأمر فيه على إطلاقه كما يشعر بذلك كلام الشوكاني . وقد تعرض القرطبي في تفسير الآية إلى هذه المسألة فقال :

« ومن الأكل بالباطل أن يقضي القاضي لك وأنت تعلم أنك مبطل فالحرام لا يصير حلالاً بقضاء القاضي لأنه إنما يقضي بالظاهر . وهذا إجماع في الأموال وإن كان عند أبي حنيفة قضاءه ينفذ في الفروع باطناً . »  
ثم أورد حديث أم سلمة مستشهداً وقال :

« وعلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وأئمة الفقهاء وهو نص في أن حكم الحاكم على الظاهر لا يغير حكم الباطن وسواء كان ذلك في الأموال والدماء والفروج إلا ما حكى عن أبي حنيفة في الفروج » ثم قال : « واحتج - أبو حنيفة - بحكم اللعان وقال : معلوم أن الزوجة إنما وصلت إلى فراق زوجها باللعان الكاذب الذي لو علم الحاكم كذبها فيه لحدها وما فرق بينهما ظم يدخل هذا في عموم الحديث » تفسير القرطبي للآية ويراجع أيضاً تفسير المنار ١٦٠/٢ .



من يقول بأن كلَّ مُجتهد مُصيب ومن لا يقول بذلك ، لأن القائل بالتصويب لا يريد بذلك أن المجتهد قد أصاب ما في نفس الأمر وما هو الحكم عند الله عز وجل ، وإنما يريد أن حكمه في المسألة هو الذي كلف به وإن كان خطأ في الواقع ، ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ »<sup>(١)</sup> فجعله مُصيباً تارة ومُخطئاً أخرى ، ولو كان مصيباً دائماً لم يصح هذا التقسيم النبوي ، وبهذا تعرف أن المراد بقول من قال « كل مجتهد مصيب » أنه أراد من الصواب الذي لا يُتأني الخطأ لا من الإصابة التي تُتأني .

قوله : « ويجوز امتثال ما أمر به » إلخ .

أقول : لا وَجْه لهذا بل يجب امتثال ما أمر به من حد أو غيره ، ولهذا يقول الله عز وجل : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً »<sup>(٢)</sup> فهذه الآية وإن كان الخطاب فيها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالحاكم الذي سيحكم بين المشتجرين بحكم الله يثبت له مثل هذا الحكم ، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ذكره الله في هذه الآية هو الحكم بالشرعية الموجودة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، والكتاب والسنة موجودان ، والحكم بهما مُتيسر لكل من يفهم كلام الله وكلام رسوله ، ومن هذا قول الله عز وجل : « إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا »<sup>(٣)</sup> والمراد إذا دعوا إلى حكم الله وحكم رسوله ، فقوله : « أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا » يدل على وجوب الامتثال لا على مجرد جوازه ، والمراد من الامتثال تسليمه نفسه لذلك والرضا به ، ولا وَجْه لتعليق الوجوب بأمر الإمام ، فإن الإمام لا يأمر إلا بما قضى به الشرع ، فإن خالفه أو أسقط ما أوجبه فليس بإمام بل هو ضال مضل .

(١) تقدم الحديث ص ٢٦٨ .

(٢) سورة النساء : ٦٥ .

(٣) سورة النور : ٥١ .

قوله : « إلا في قَطْعِي يُخَالِفُ مذهب الممثل » إلخ .

أقول : وجه هذا ما ورد في الأدلة من أنه : « لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ » <sup>(١)</sup> .  
وورد : « إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ » <sup>(٢)</sup> . وورد : « مَنْ أَمَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيَطِيعْهُ وَمَنْ أَمَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ » <sup>(٣)</sup> ولكن لا وجه لاعتبار مذهب الممثل بل المراد ما هو الحق في الواقع وفي نفس الأمر بدليل الكتاب والسنة ، وهذه التقييدات وردت مُقَيِّدَةً لطاعة أولي الأمر مع كون الأدلة قد دلت على وجوب طاعتهم كما وردت الأدلة بوجوب امتثال أحكام حُكَّام الشرع ، فعلى المحكوم عليه بما يخالف ما هو الحق قطعاً أو يخالف ما في الواقع وفي نفس الأمر أن يُوضح ذلك بغاية ما يقدر عليه ، فإن أمكنه الفرار فعل ولا ترد عليه الأدلة القاضية بوجوب الامتثال لأنه على يقين بأن الحكم واقع على جهة الغلط ، ومن شرط عدم جواز الامتثال أن يكون للمحكوم عليه بصيرة يَعْرِفُ بها الحقيقة لأن من عداها قد يظن الحق باطلا والصواب خطأ لِقُصُور فهمه عن إدراك الحقائق .

قوله : « ولا يلزمان الغير اجتهدهما قبل الحكم » .

أقول : وجه هذا أن العمل في الخصومات على ما يحكم به الحاكم المترافع إليه إذا كان جامعا لتلك الشروط السابقة ، وأمّا العبادات وما يَخْتَلِفُ فيه الناس من المعاملات فلهما أن يُلْزَمَا الناس بالعمل بالراجح الذي دل عليه الدليل الصحيح ، وترك العمل بالرأي المجرد الذي لا يكون العمل به إلا عند عدم الدليل رُخصه للمجتهد فقط لا يجوز تقليده فيه كما قد حققنا هذا البحث في مؤلفاتنا في غير موضع ، ومن ذلك ما قدمناه في مقدمة هذا الكتاب <sup>(٤)</sup> ،

(١) حديث أخرجه أحمد والحاكم عن عمران بن الحصين والحكم بن عمرو الغفاري . قال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح وزم له السيوطي بالصحة . ورواه البغوي عن النواصي وابن حبان عن علي بن يقطين : « لا طاعة لبشر في معصية الله » وله شواهد في الصحيحين . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٤٣٢/٦ .

(٢) الحديث أخرجه أحمد والبيهقي من حديث علي رضي الله عنه ورمز له السيوطي بالحسن كما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٥٦١/٢ .

(٣) يرجع إلى حديث أبي سعيد الخدري في بحث علقمة بن مجزر عند ابن ماجه وحديث علي رضي الله عنه في البخاري وتخريجات ابن حجر له . سنن ابن ماجه ٢/٩٥٥ الصحيح بشرح الفتوح ٥٨/٨ .

(٤) الجزء الأول ص ٥

فإذا كان الإمام والحاكم من العلماء المجتهدين المؤثرين للدليل على القول والقياس ، وللرواية على الرأي فلا شك أن العمل عندهما بالرأي مع وجود الدليل مُنكر عظيم فمن حق القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين هما أعظم أعمدة الدين وأهم مهماته أن يأمر الناس بالعمل بالحق الذي أمر الله بالعمل به وشرعه لعباده ، ونهاهم عن العمل بالباطل الذي لم يأذن الله سبحانه بالعمل به ولا شرعه لعباده .

فالحاصل أن من أوجب ما يجب على الإمام ومن له قدره أن يُحيي ما أحياه الكتاب والسنة ، ويُمت ما أماته ، ويدعو الناس إلى ما دعاهم الله ورسوله إليه ونهاهم عما نهاهم الله ورسوله عنه ، وبهذا تعرف أن عدم الإلزام في مسائل الخلاف كما يقول كثير من أهل الفروع هو شعبة من محبة التقليد الذي نشأوا عليه ودَبُّوا ودرجوا فيه . وَحَتَّى مِنْهُمْ إِلَى الْإِلْفِ الْمَأْلُوفِ ، فليكن هذا منك على ذكر . ولعله يأتي له مزيد بيان إن شاء الله عند الكلام على قوله : « ولا في مختلف فيه على من هو مذهبه » . وبهذا تعرف أنه لا وجه للفرق بين ما يَقْوَى به أمر الإمام وبين ما لا يقوى به . وبين ما فيه شعار وما لا شعار فيه وبين العبادات وبين المعاملات .

قوله : « ويحجب كل من المدعين إلى من طلب » .

أقول : وجهه أن المدعي طلب خصمه إلى حكم الله على يد الحاكم الذي طلب الحضور إليه ، فوجب على خصمه أن يقول سمعنا وأطعنا ، وهكذا هذا الخصم إذا كان له دعوى على المدعي وطلبه إلى حاكم آخر كان الكلام فيه كالكلام المتقدم ، لأن له مثلما عليه . ولكن إنما تجب الإجابة بشرطين :

الأول أن يكون الحاكم الذي طلب إليه جامعا للشروط السابقة وإلا فهو ليس بحاكم بل متوئب على ما ليس له ، داخل فيما لا يحل له الدخول فيه ، قاعد في مقعد يجب من باب النهي عن المنكر إقامته منه .

الشرط الثاني أن لا يكون في طلب الوصول إلى الحاكم الذي طلب الوصول إليه إضرار بالخصم واتعاب له إذا كان يُمكن وجود غيره بدون ذلك .

وما ذكره من التقدم بالقرعة صواب مع الاختلاف ، وقد قدمنا أنها وردت بها الأحاديث الصحيحة في دفع خصومات فضلا عن تقدم من تقدم من المدعين .

وأما قوله : « ويجب المنكر إلى أي من في البريد » إلخ فلا بد من اعتبار الشرطين اللذين ذكرناهما هنا .

### فصل

وَيَنْعَزِلُ بِالْجَوْرِ ، وَيُظْهِرُ الْارْتِشَاءَ لَا بِالْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ مُدَّعِيهِ ، فَيَلْغُو مَا حَكَمَ بَعْدَهُ وَلَوْ حَقًّا وَيَمُوتُ إِمَامَهُ لَا الْخَمْسَةَ <sup>(١)</sup> ، وَعَزَلَهُ إِيَّاهُ ، وَعَزَلَهُ نَفْسَهُ فِي وَجْهِ مَنْ وَلَّاهُ ، وَيَقِيَامُ إِمَامًا .

قوله : « فصل : وينعزل بالجور » .

أقول : وجه هذا الانعزال أنه قد صار بالجور غير عدل ، والعدالة شرط كما تقدم ، والشرط يؤثر عدمه في عدم الشروط ، وهكذا إذا وقع من الحاكم قبول الرشوة فإنه ينعزل لبطلان عدالته بصدور هذه المعصية الكبيرة منه ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كَعَنُ اللَّهُ عَلَى الرَّائِي وَالْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ <sup>(٢)</sup> » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه ، وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة ، وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عبدالله بن عمرو <sup>(٣)</sup> ، وأخرجه أيضاً ابن حبان

(١) المراد بالخمس الذين نصبوه فإنه لا ينعزل بموتهم . شرح الأزهري ٣٢٩/٤ .

(٢) لم أعثر في سنن أبي داود على حديث أبي هريرة في النهي عن الرشوة . والذي فيه هو حديث عبدالله بن عمرو الذي أورده المصنف بعد . ومن عزاه إلى أبي داود أيضاً الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام واعترض عليه الشوكاني نفسه في نيل الأوطار فقال : ليس في سنن أبي داود غير حديث ابن عمرو . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٦/٨ . مختصر السنن للمنذري ٢٠٧/٥ .

متن بلوغ المرام ٢٤٢ .

(٣) المصادر السابقة .

والدارقطني والطبراني ، وأخرجه أيضاً أحمد والحاكم من حديث ثوبان<sup>(١)</sup> . وفي إسناده - كما قال ابن حجر - ليث بن أبي سليم ، قال البزار : إنه تفرد به ، وقال في مجمع الزوائد : إنه أخرجه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ، وفي إسناده أبو الخطاب وهو مجهول . انتهى .

وأما قوله : « لا بالبيئة عليه » إلخ فلا وجه له ، فإن قيام البيئة عليه يُفيد ثبوت ارتشائه ، وسواء كان ذلك على جهة الشهادة أو الإخبار ، وسواء كان هناك مَنْ يدّعي عليه أم لا ، وليس الوقوف عند هذه الاعتبارات إلا مجرد تقليد لا أصل له ، وأما كونه يُلغو ما حكم به بعده فهو ثمرة انزاله فإن العزل حَجَر له عن إيقاع الحكم .

قوله : « وبموت إمامه » .

أقول : قد قدمنا في الوقف عند قول المصنف : « وتبطل تولية أصلها الإمام بموته » ما يغني عن إعادته هنا فليرجع إليه<sup>(٢)</sup> .

وأما قوله : « وبقيام إمام » فمبني على بطلان الولاية بموت الإمام الأول الذي ولّاه ، وقد قدمنا دَفْعَهُ ، فولاية الإمام الذي ولاه باقية لا تُوجب لبطلانها لا من شرع ولا من عقل .

وأما قوله : « أو محتسب » فقد قدمنا الكلام عليه عند قوله : « وولاية من إمام حق أو محتسب<sup>(٣)</sup> » .

وأما قوله : « وعزله نفسه في وجه من ولّاه » فوجهه أن القاضي إذا اختار التخلي عن القضاء والخلوص من تكاليفه كان له ذلك ، ولكنه إذا لم يأذن له الإمام بذلك كان آثماً لوجوب طاعة الأئمة ، وإذا كان لا يُغني عنه غيره كان آثماً إنما آخر من هذه الجهة ، لأنه

---

(١) لفظ حديث ثوبان : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى والرائش » والرائش هو الذي يمشي بينهما كما فسرهُ صاحب المتقى . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٦/٨ .

(٢) الجزء الثالث

(٣) يرجع إليه في أول باب القضاء

ترك ما أخذه الله عليه من البيان للناس الذي أوجبه على الذين أوتوا الكتاب وأخذ به ميثاقهم ، فهو قد ترك واجبين وباء يائمين .

### فصل

وَلَا يَنْتَقِضُ حُكْمُ حَاكِمٍ إِلَّا بِدَلِيلٍ عِلْمِيٍّ كَمُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ . وَلَا بِحُكْمٍ خَالَفَهُ إِلَّا بِمُرَافَعَةٍ . وَمَنْ حَكَمَ بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ عَمْدًا ضَمِنَ أَنْ تَعَدَّرَ التَّدَارُكُ . وَخَطَأً نَفَذَ فِي الظَّنِّ<sup>(١)</sup> . وَمَا جَهْلَ كَوْنُهُ قَطْعِيًّا<sup>(٢)</sup> وَتُدَارَكَ فِي الْعَكْسِ . فَإِنْ تَعَدَّرَ غَرِمَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ . وَأَجْرَتْهُ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ ، وَمَنْصُوبِ الْخَمْسَةِ مِنْهُ أَوْ مِمَّنْ فِي وَلَايَتِهِ وَلَا يَأْخُذُ مِنَ الصَّدَقَةِ إِلَّا لِفَقْرِهِ .

قوله : « فصل : ولا ينتقض حكم حاكم إلا بدليل علمي » إلخ .

أقول : إذا كان الحاكم الذي حكم جامعا للشروط المتقدمة فقد صار حكمه لازما للمحكوم عليه يجب عليه أن يتلقاه بالسمع والطاعة ، وأن لا يجد في صدره حرجاً من ذلك ويسلم تسليمًا كما ذكره الله سبحانه في كتابه العزيز ، ولكن أهلية الحاكم ليست تعصمة . ودين الله هو ما شرعه لعباده في كتابه وسنة رسوله ، فإن كان هذا الحاكم المتأهل قد أصاب الحق في حكمه فلا شك ولا ريب أنه لا يجوز لمسلم كائنا من كان أن يتعرض لنقض هذا الحكم بل لا يجوز لمسلم أن يترك الامتثال له فضلاً عن أن يحاول نقضه ومخالفته ومعنى كونه قد أصاب في حكمه أن يوقعه موافقاً لما في كتاب الله أو لما في سنة رسوله ، فإن لم يجد فيهما ما يقتضي ذلك عوّل على القياس عليهما بجامع مقبول كالنص على العلة ، أو عدم الفارق ، ووجه هذا ما في حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن للقضاء فأمره بالحكم بكتاب الله فإن لم يجد فيما في سنة رسول الله فإن لم يجد

(١) إذا حكم بخلاف مذهبه خطأ فإن كانت المسألة ظنية نفذ حكمه في ذلك الظني . شرح الأزهار ٣٣٠/٤ .

(٢) مثلاً لذلك بأن يحكم هروى ببيع أم الولد خطأ ويجهل كونه قطعياً فإنه ينفذ حكمه حينئذ لأن الخلاف في كون المسألة قطعية أم اجتهادية يلحقها بالاجتهاديات مع الجهل . شرح الأزهار ٣٣١/٤ .

اجتهد رأيه<sup>(١)</sup> ، وهو حديث صالح للعمل به كما بيناه في غير هذا الموضع ، ولا يصلح لنقض حكم الحاكم المتأهل وجود دليل يُعارض دليله إذا كان ما عمل به صالحاً للاحتجاج به لأن ذلك هو فرضه عند تعارض الأدلة . أما إذا تبين أن الحاكم المتأهل أخطأ في الحكم فلا يجوز إقرار حكمه ، بل يجب على الحاكم الآخر نقضه لما قدمنا لك أن مجرد تأهل الحاكم للقضاء ليس بعصمه ، ولهذا يقول الصادق المصدوق في الحديث الثابت في الصحيحين وغيرهما : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ »<sup>(٢)</sup> فقد جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكمه متردداً بين الصواب والخطأ ، فليست الأهلية بعصمة عن الخطأ كما في هذا القول النبوي ، وذلك بأن يستند في حكمه إلى رأي والدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة موجود ، فإن الحكم المبني على هذا الرأي منقوض بالدليل الصحيح مضروب به وجه الحاكم ، لأن شرع الله سبحانه واحد لا يخرج بخطأ الحاكم عن كونه شرعاً ، والتعبد به للعباد ثابت قبل الحكم وبعده في هذا القضية التي حكم فيها الحاكم وغيرها ، وعلى هذا المحكوم له أو عليه وعلى غيرهما . أما إذا كان القاضي المتولي للحكم غير متأهل للقضاء فحكمه باطل من أصله ، لأنه صادر عن غير حاكم ، لكنه إذا وافق الحق فقبوله واجب من حيث كونه حقاً لا من حيث كونه صادراً عن غير من يصلح للقضاء لأن الحق حق في نفسه لا يخرج بحكم من ليس بمتأهل للقضاء عن كونه حقاً ، وإن كان القاضي الذي ليس بمتأهل آثماً لأنه قضى بالحق وهو لا يعلم به ، فهو أحد قاضيي النار كما تقدم في الحديث ، لأنه لا يعرف كون الحكم الذي حكم به حقاً أو باطلاً ، إذ هو لا يتعقل الحجة فضلاً عن أن يحكم بها بين الناس .

وإذا تقرر لك هذا عرفت أن مرجع لزوم حكم الحاكم ووجوب امتثاله ، وتحريم نقضه يرجع إلى كونه مطابقاً للحق ، وعدم لزومه ، وجواز نقضه يرجع إلى كونه مخالفاً للحق ، ومثل هذه الموافقة والمخالفة لا تخفى على المحققين من أهل العلم المشتغلين بأدلة

(١) يرجع إلى الحديث بتمامه

(٢) تقدم الحديث من قبل ص ٢٦٨ .

الكتاب والسنة ، ولن يُخْلِي الرب عز وجل عباده وبلاده عن وجود مَنْ يقوم بالبيان لما في الكتاب والسنة ويُرشد العباد إلى ما اشتملا عليه مِمَّا عليه شرعه لهم . وبهذا تعرف أن ما خالف الدليل القطعي أو خالف إجماع المسلمين من الأحكام كان أَوْلَى بالنقض وأحق بعدم وجوب الامتثال .

وأما قوله : « ولا بحكم خالفه إلا بمرافعة » فقد قررنا لك فيما سبق أن التحكيم جارٍ مَجْرَى إلزام النفس بالقبول لما حكم به ، فلا يجوز الرجوع عنه ، ولا يحل لحاكم أن يتعرض لِنَقْضِهِ لكنه إذا وقع على خلاف الحق ، وخرج عن صَوِّب الصَّواب فمعلوم أن من حكمه إما حكمه أن يحكم له أو عليه بالشرع ، فالتزامه مُنْصَرَف إلى هذا لا إلى مجرد ما حكم به على أيِّ صِفة وقع ، وإن خالف الشريعة الواضحة ، فالكلام ها هنا كالكلام في حكم الحاكم وقد عرفته .

قوله : « ومن حكم بخلاف مذهبه عمدا ضمن » .

أقول : إذا حكم الحاكم بخلاف الحق فقد جار ، وَبِجَوْرِهِ تبطل ولايته كما تقدم ، ولا مذهب للمجتهد إلا ما بلغت إليه قدرته من النظر في الأدلة والجمع بينها أو تَرْجِيح الرَّاجِحِ منها ، فإن حكم بغير ما يصح له اجتهداً عمداً فقد حكم بالباطل ، وهو يعلم بأنه باطل وكفى بهذه الجراءة والجسارة والمخالفة لما أمره الله به ، فَإِنْ تَلَفَ ما حكم به باطلاً وتَعَذَّر الرجوع على مَنْ أَثْلَفَهُ ضَمِنَهُ الْقَاضِي لأنه قد تَسَبَّب بسبب متعد فيه عامداً مُعَانِداً لشرع الله مُضَاداً للحق .

وأما غير المتأهل فليس حكمه بشيء إلا إذا وافق الحق لكن صِحَّتْهُ إنما هي لكونه وافق الحق كما قدمنا ، وأما إذا حكم بخلاف الحق عامداً على فرض أنه قد اعتقد اعتقاد جهل أن الحق هو كذا ، فهذا يَضْمَنُ مِنْ هذه الحثيثة إذا تعذر رجوع العين المحكوم بها ورجوع قيمتها .

وأما قوله : « وخطأ نفذ في الظنى ، وما جهل كونه قطعياً » فالكلام في هذا هو ما



قدمنا تحريره وتقريره فلا نعيده .

قوله : « فإن تعذر غرم من بيت المال » .

أقول : الحاكم معذور بالخطأ وقد قَدَّمنا أن تأهله ليس يَعْصمه عن الخطأ ، فإذا حكم بخلاف الحق خطأ فلا ضمان عليه بل له أَجْرٌ كما تقدم في الحديث الصحيح ، ولكنه ها هنا قد كان حكمه هذا الواقعُ على جهة الخطأ سببا لذهاب مال المحكوم عليه فهو مظلوم ، وَرَفَعَ ظلامته واجب ، وقد تعذر الرجوع بالعين والرجوع بقيمتها على المحكوم له ، ولم يتعلق بالحاكم الضمان ، ولا يجوز تَضْمِينُهُ مع الخطأ فلم يبق إلا جبر ما لحقه من الخسر من بيت المال فيكون له حكم الغارم ، وقد تكفل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر أيام النبوة بعد أن فتح الله على المسلمين بأن مَنْ ترك ذَنْباً أو ضَيَاعاً<sup>(١)</sup> فهو عليه وإليه كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة ، فقال هذا المحكوم عليه بالخطأ هو دين على من استفرقه ، وقد تعذر الرجوع عليه فكان دينا على بيت مال المسلمين .

قوله : « وأجرته من مال المصالح » .

أقول : قد ثبت ثبوتاً لا شك فيه ولا شبهة أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجعل لمن عمل عملاً يرجع إلى مصالح المسلمين رِزْقاً<sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك أرزاق المصدقين والأمراء الذين يُؤمَّرهم على البلاد ، وهكذا ثبت في أيام الخلفاء الراشدين الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي »<sup>(٣)</sup> ، أنهم كانوا يجعلون للولاة والقضاة وَمَنْ يَعْمَلُ فِي الصَّدَقَاتِ رِزْقاً من بيت مال المسلمين ، وكان يَقْرَضُونَ للأئمة رِزْقاً يقوم بما يَحْتَاجُونَ إليه مع حاجتهم إلى ذلك وعدم وجود ما

(١) الضياع العيال وأصله مصدر ضاع يضيع ضياعاً فسمى العيال بالمصدر وقد تكسر الضاد فيكون جمع ضائع ويرجع إلى

الحديث ص .

(٢) يرجع في ذلك إلى أحاديث « باب العاملين عليها » من المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٤/٤ .

(٣) العبارة من حديث الرباعي بن سارية عند أبي داود والترمذي وابن ماجه . ولفظ أبي داود : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبد حبش . فإن من يعش منكم فيرى اختلافاً كثيراً . فليكنم بسني » إلخ . مختصر السنن للعلوي ١١/٧ . سنن ابن ماجه ١٦/١ .

يقوم بِمُؤَنَّتِهِمْ مِنْ خَالصِ أَمْوَالِهِمْ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ انتصابَ القاضِي المُقْتِي لِلْفُتْيَا قِيَامٌ بِمَصْلَحَةٍ عَامَةٍ ، فَلَهُ نَصِيبٌ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ هَذِهِ الْحِثَّةِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِأَجْرَةٍ عَلَى وَاجِبٍ ، بَلْ ثُبُوتُ حَقِّ لَهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَأْخُذُونَ عَطَاءَهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَكُنُوا عَمَلًا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، فَكَيْفَ إِذَا قَامُوا مَعَ ذَلِكَ بِمَا لَمْ يَقُمْ بِنِ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الْعَامِلِينَ عَلَى الصَّدَقَةِ أَحَدَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ لَهَا ، وَلَا سَبَبَ لَذَلِكَ إِلَّا مَا فَعَلُوهُ مِنَ الْعَمَلِ ، وَهَكَذَا مُنْصُوبُ الْخُمُسَةِ بِلِ وَكُلِّ ذِي وَلايَةٍ دِينِيَّةٍ رَاجِعَةٌ إِلَى الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « أَوْ مَن فِي بِلَدٍ وَلايَتِهِ » فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُمْ يَدْفَعُونَ إِلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِ اللَّهِ الَّتِي بِأَيْدِيهِمْ لَا أَنَّهُمْ يَدْفَعُونَ إِلَيْهِ مِنْ خَالصِ أَمْوَالِهِمْ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا مَسَاقَظَ لَهُ فِي الشَّرْعِ .  
وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَأْخُذُ مِنَ الصَّدَقَةِ إِلَّا لِفَقْرِهِ فَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الزَّكَاةِ الْكَلَامَ عَلَى الْأَصْنَافِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا الْفَقْرُ وَالْأَصْنَافِ الَّتِي لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْفَقْرُ ، فَارْجِعْ إِلَيْهِ (١) .

وَأَمَّا سَائِرُ الْأَمْوَالِ الَّتِي هِيَ مَعْدُودَةٌ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا فَقْرُ الْقَاضِي وَلَا غَيْرُهُ وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ : « مَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ » (٢) بَعْدَ أَنْ قَالَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُعْطِيهِ مِنْهُ هُوَ أَخْوَجُ إِلَيْهِ مِنْهُ . وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَأْخُذُونَ مِنَ الْعَطَاءِ الْأُلُوفَ الْمُؤَلَّفَةَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، بَلْ كَانَ الْحَسَنَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَأَمْثَالُهُمْ يَأْخُذُونَ الْمِائَةَ الْأَلْفَ وَمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا .

---

(١) الجزء الثاني ص ٥١ .

(٢) الحديث متفق عليه . والإشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه من قولهم أشرف على كذا إذا تطاول له . قال في النهاية : أراد ما جاءك منه وأنت غير متطلع إليه ولا طامع فيه . الصحيح بشرح الفتح ٣/٣٣٧ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٤/١٨٣ النهاية .

كتاب الحدود



## فصل

تَجِبُ إِقَامَتُهَا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْإِمَامِ وَوَالِيهِ إِنْ وَقَعَ سَبَبُهَا فِي زَمَنِ وَمَكَانٍ يَلِيهِ ، وَلَهُ إِسْقَاطُهَا وَتَأْخِيرُهَا لِمَصْلَحَةٍ ، وَفِي الْقِصَاصِ نَظَرٌ ، وَيَحْدُ الْعَبْدَ حَيْثُ لَا إِمَامَ سَيِّدُهُ ، وَالْبَيِّنَةُ إِلَى الْحَاكِمِ .

قوله : « يجب إقامتها في غير مسجد على الإمام وواليه » .

أقول : أما كونها تقام في غير مسجد فقد ثبت في الصحيح <sup>(١)</sup> أنهم خرجوا بما عزر إلى البقيع . وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي <sup>(٢)</sup> من حديث حكيم بن حزام النهي عن إقامة الحدود في المساجد . قال ابن حجر : ولا بأس بإسناده . وأخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس <sup>(٣)</sup> ، قال ابن حجر : وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ، وأخرجه البزار من حديث جبير بن مطعم <sup>(٤)</sup> ، قال ابن حجر : وفيه الواقدي . ورواه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ : « نَهَى أَنْ يُجْلَدَ الْحَدَّ فِي الْمَسْجِدِ » <sup>(٥)</sup> ، قال ابن حجر : وفيه ابن لهيعة انتهى .

ولا يخفأك أن هذه الأحاديث يُقَوَّى بعضها بعضها فتقوم بها الحجة ، لا سيما مع تجنبه صلى الله عليه وآله وسلم لإقامة الحدود في المسجد ، ولم يثبت عنه أنه أقام حداً في المسجد قط

(١) من حديث أبي سعيد الخدري عند أحمد ومسلم وأبي داود . وعند النسائي بمعناه قال : « لما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرجنا به إلى البقيع » إلى آخر الخبر . مسلم بشرح النووي ٢٧٣/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٥/٧ . مختصر السنن للمنذري ٢٥١/٦ .

(٢) قال المنذري تعليقا على الخبر عند أبي داود : في إسناده محمد بن عبد الله بن المهاجر الشعبي النصري اللمشقي وقد وثقه غير واحد . وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقول الحافظ ابن حجر : إنه لا بأس بأورده في التلخيص . وفي بلوغ المرام قال : إن إسناده ضعيف . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٧٦/٢ . مختصر السنن للمنذري ٢٩٢/٦ . من بلوغ المرام ٥٢ . (٣) المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٧٦/٢ . سنن ابن ماجه ٢٤٧/١ .

(٤) نيل الأوطار على المنتقى ١٧٦/٢ .

(٥) لفظ الحديث في النسخة التي بين يدي من سنن ابن ماجه : « نهى عن إقامة الحد في المساجد » قال في الزوائد في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف مدلس . ومحمد بن عجلان مدلس أيضاً . سنن ابن ماجه ٨٦٧/٢ .

وأما كونه يجب إقامة الحدود على الإمام وواليه فوجهه واضح ظاهر ، لأن الله سبحانه قد أمر عباده بإقامة الحدود وقال : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » <sup>(١)</sup> وقال : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » <sup>(٢)</sup> . وقال : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ » الآية <sup>(٣)</sup> ، والتكليف في هذا وإن كان متوجهاً إلى جميع المسلمين ، ولكن الأئمة ومن يلي من جهتهم ومن له قدرة على تنفيذ حدود الله مع عدم وجود الإمام يدخلون في هذا التكليف دخولاً أولياً . ويتوجه إليهم الخطاب توجهاً كاملاً .

ومِمَّا يدل على تأكيد الوجوب ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عائشة قالت : « كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدَيْهَا فَأَتَى أَهْلُهَا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ ، فَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فِيهَا ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ : يَا أَسَامَةُ لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ خَطِيبًا فَقَالَ : إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا . فَقَطَعَ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ » <sup>(٤)</sup> ، ومن هذا حديث : « مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ [ فِي أَمْرِهِ ] » <sup>(٥)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر . ومن ذلك حديث : « مَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ » <sup>(٦)</sup> أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص . وفي الباب أحاديث دالة على عدم جواز إسقاط الحدود وعدم جواز الشفاعة فيها وأحاديث قاضية بالترغيب في إقامتها والترهيب عن إهمالها .

(١) سورة النور : ٢ .

(٢) سورة المائدة : ٣٨ .

(٣) سورة المائدة : ٣٣ .

(٤) الحديث أخرجه أيضاً أحمد والنسائي . مسلم بشرح النووي : ٢٦٤/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٧ .

(٥) فتح الباري على الصحيح ٨٧/١٢ . سبل السلام على بلوغ المرام ٢١/٤ .

(٦) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه ، وسكت عنه أبو داود وهو من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله ابن عمرو ، وهو بتمامه كما في سنن أبي داود : « تعافوا الحدود فيما بينكم . فما بلغني من حد فقد وجب » .

مختصر السنن للمنذري ٢١٣/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٣/٧ .

قوله : « إن وقع سببها في زمن ومكان يليه » .

أقول : هذا مبني على أن الحدود إلى الأئمة وأنه لا يقيمها غيرهم على مَنْ وجبت عليه .  
وليس على هذا أثارة من علم ، وما استدلوا به من المروي بلفظ : « أَرْبَعَةٌ إِلَى الْأَئِمَّةِ <sup>(١)</sup> »  
فلا أصل له ، ولا يثبت بوجه من الوجوه ، بل هو مروي من قول بعض السلف ، ولا  
شك أن الإمام وَمَنْ يَلِي مِنْ جِهَتِهِ هُمْ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ كما قدمنا .

وأما أنه يقيمها إلا الأئمة وانها ساقطة إذا وَقَعَتْ في غير زمن إمام ، أو في غير مكان  
يليه فباطل ، وإسقاط لما أَوْجبه الله من الحدود في كتابه ، والإسلام موجود والكتاب  
والسنة موجودان وأهل الصَّلاح والعلم موجودون ، فكيف تُهمل حدود الشرع بمجرد عدم  
وجود واحد من المسلمين ، ومع هذا فلا يُعَدَم من له ولاية من إمام أو سلطان أو مُتَوَكِّل من  
جهة أحدهما ، أو مُتَنَصِّب بالصلاحية في كل قطر من أقطار المسلمين وإن خلا عن ذلك  
بعض البادية لم تخل الحاضرة .

قوله : « وله إسقاطها » .

أقول : الإمام عبد من عباد الله سبحانه أَنْعَمَ عليه بأن جعل يده فوق أيديهم ، وجعل  
أمره نافذا عليهم ، وأهم ما يجب عليه العمل بما شرَّعه الله لعباده ، وحمل الناس عليه ،  
وتنجز ما أمر الله به ، ومن أعظم ما شرَّعه لهم وعليهم إقامة الحدود ، فكيف يُقال إن  
لهذا العبد المنعم عليه أن يُبطل ما أمر الله به ويُهمل ما شرَّعه الله لعباده ، وأمرهم بأن يفعلوه .  
وورد عن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم الوعيد الشديد على من تسبب لإسقاط الحد بشفاعة  
أو نحوها .

فالحاصل أن الإمام والسلطان لهم الأسوة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد  
كان يُقيم الحدود على مَنْ وجبت عليه ، ولم يُسمع عنه أنه أهمل حدًا بعد وجوبه ورفعها

(١) احتج من قال إنه لا يقيم الحدود مطلقاً إلا الإمام بما رواه الطحاوي عن مسلم بن يسار قال : « كان رجل من الصحابة  
يقول : الزكاة والحدود والجمعة والقيء إلى السلطان » قال الطحاوي : ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة . وتعقبه ابن حزم بأنه خالفه  
اثنا عشر صحابياً . فتح الباري على الصحيح ١٦٣/١٢ . نيل الأوطار على المتن ١٣٠/٧ .

إليه ، وليس الاستثبات بإسقاط ولا من أسبابه ، وهكذا ليس دَرء الحد بالشبهة من ذلك . ومن هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أَلَّا تَرَ كُتُبُوه » <sup>(١)</sup> في قصة مَاعِز ، فإنه مَبْنِي على أن الحد يُدْرَأُ بالشبهة وأن ما عزا لما قال : « إِنَّ قَوْمَهُ غَرَّوه وَخَدَعُوهُ » <sup>(٢)</sup> كان ذلك شبهة له ، وبهذا تعرف أنه ليس للإمام إسقاط ما أوجبه الله إلا بيهان من الله لا مِنْ جهة نفسه ، فإنه لم يَقْوُضْ إليه ذلك ، ولا من عهده ، ولا بما له مدخل فيه ، فإن فعل فهو مُعَانِدُ الله ولرسوله ، مُضَادُّ له ، خارج عن طاعته ، تارك للقيام بما أمره به ، وهكذا ليس له تأخير ما قد وَجِبَ ، ولا التَّشْيِيطُ عما قد ثبت ، فإنه عَبْدٌ مكلف مأمور منهى ليس بمَعْصُوم ولا شارِع .

وأما قوله : « وفي القصاص نظر » فهذا النظر لا وجه له ، بل الأمر أوضح من أن يحتاج إلى النظر ، والحق لآدمي ، والإمام مأمور بإنصاف المظلوم وإيصاله بما ظلم به . والأخذ على يد الظالم . فالتأخير رجوع إلى نوع من أنواع المناسب <sup>(٣)</sup> المهمة كما هو معروف في كتب الأصول ، وهكذا ما تقدم من تجويز إسقاط الحد وتأخيرهِ لمصلحة فله تأثير لذلك النوع من أنواع المناسب على ما في الكتاب والسنة ، وهكذا فليكن تأثير محض الرأي على الشرع الواضح .

قوله : « ويحد العبد حيث لا إمام سيده » .

(١) من حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه والترمذي في قصة ماعز الأسلمي وفيه : « فلما وجد من الحجارة فر يشد حتى مر برجل معه لحى بعير فضربه وضربه الناس حتى مات ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه فر حين وجد من الحجارة ومن الموت . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملا تركموه . » سنن ابن ماجه ٨٥٤/٢ . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٠٧/٥ .

(٢) من حديث جابر عند أبي داود والنسائي في قصة ماعز أيضاً : « فوجد من الحجارة فصرخ بنا يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير قاتلي . » مختصر السنن للمندري ٢٤٦/٦ . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٠٧/٥ .

(٣) يرجع إلى مبحث الكلام على مسائل العلة في كتب الأصول ، وقد عد علماء الأصول من مسائل العلة المناسبة ويعبر عنها بالإخالة وبالمصلحة والاستدلال وبرعاية المقاصد ، ويسمى استخراجها تخريج المناط ، وهي عمدة كتاب القياس ومحل غموضه ووضوحه . إرشاد الفحول ٢١٤ . جمع الجوامع بشرح الجلال الحلبي ٢٧٢/٢ .



أقول : قد ثبت السنة الصحيحة بأن الأمة إذا زنت فليحدها سيدها كما في الصحيحين<sup>(١)</sup> وغيرهما من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، وأخرج مسلم<sup>(٢)</sup> في صحيحه وأحمد وأبو داود والبخاري والبيهقي من حديث علي مرفوعاً : « أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » فحد الأرقاء إلى المالكين لهم ليس إلى الإمام من ذلك شيء ، ولا فرق بين وجوده وعدمه ، ولا وجه لجعل البينة إلى الحاكم بل الأمر في ذلك إلى السيد ، ولهذا يقول صلى الله عليه وآله وسلم : « إِذَا زَنَتِ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنْ زِنَاهَا »<sup>(٣)</sup> فإن المراد تبين للسيد أنها زنت ، ولا يكون ذلك إلا بمستند صالح لإقامة الحد ، وقد كانت إقامة الحدود على الأرقاء من المالكين لهم شائعة في الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح لا ينكر ذلك أحد منهم .

## فصل

وَالزَّانَا وَمَا فِي حُكْمِهِ إِيْلَاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ حَيٍّ مُحَرَّمٍ - قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ - بِلَا شُبْهَةٍ ، وَلَوْ بِهَيْمَةٍ ، فَيُكْرَهُ أَكْلُهَا ، وَمَتَى ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ مُفْصَلًا فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ مَجَالِسِهِ عِنْدَ مَنْ إِلَيْهِ الْحَدُّ ، أَوْ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ عُدُولٍ أَوْ ذَمِيْنٍ عَلَى ذِمَّتِي ، وَلَوْ مُقْتَرِقِينَ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى إِقْرَارِهِ كَمَا مَرَّ<sup>(٤)</sup> ، أَوْ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَمَكَانِهِ ، وَوَقْتِهِ ، وَكَيْفِيَّتِهِ جُلْدَ الْمَكْلُفِ الْمُخْتَارِ « غَالِبًا »<sup>(٥)</sup> ، وَلَوْ مَعْقُولًا ، أَوْ قَعَّ غَيْرَ مُكْلَفٍ صَالِحٍ لِلْوَطْءِ ، أَوْ قَدْ تَابَ وَقَدَّمَ عَهْدَهُ الْحَرُّ الْبِكْرُ مِائَةً ، وَيُنْصَفُ لِلْعَبْدِ ، وَيُحْصَصُ لِلْمَكَاتِبِ<sup>(٦)</sup> ، وَيَسْقُطُ الْكُسْرُ ، الرَّجُلُ قَائِمًا ، وَالْمَرْأَةُ

(١) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه . ولفظ البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحض قال : إن زنت فاجلدوها . ثم إن زنت فاجلدوها . ثم يبيعوها ولو بضمير . وقد وقع في رواية أخرى من حديث أبي هريرة : « فليحدها الحد » قال ابن حجر : الخطاب في « اجلدوها » لمن يملك الأمة . الصحيح بشرح الفتح ١٦٢/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٨٧/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٨/٧ .

(٢) مسلم بشرح النووي ٢٨٨/٤ . مختصر السنن للمندري ٢٨٢/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٨/٧ .

(٣) العبارة من حديث أبي هريرة المتفق عليه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٨/٧ .

(٤) المراد : اتفقوا على أن إقرار الزاني يكون على ما مر من أنه جامع للشروط الأربعة التي سبق ذكرها بقوله : « مفصلاً » في أربعة من مجالسها عند من إليه الحد . شرح الأزهار ٣٣٦/٤ .

(٥) احتراز بقوله « غالبًا » من السكران فإنه يحد اتفاقاً . شرح الأزهار ٣٣٦/٤ .

(٦) يحصص للمكاتيب على حسب ما قد أدى . فإن كان قد أدى نصف مال الكتابة فحله خمس وسبعون جلة وهكذا .

شرح الأزهار ٣٣٦/٤ .

قَاعِدَةٌ مُسْتَتَرِينَ بِمَا هُوَ بَيْنَ الرَّقِيقِ وَالْغَلِيزِ بِسَوَاطٍ أَوْ عَوْدٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْحَدِيدِ وَالْعَتِيقِ خَلِيٍّ  
مِنَ الْعُقُودِ<sup>(١)</sup> . وَيَتَوَقَّى الْوَجْهَ وَالْمِرَاقَ وَيُمْهَلُ حَتَّى تَزُولَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْمَرَضُ الْمَرْجُو .  
وَالْأَفْعُكُولُ تَبَاشِيرُهُ كُلُّ ذُبُولِهِ أَنْ احْتَمَلَهَا . وَأَشَدُّهَا التَّغْزِيرُ . ثُمَّ حَدَّ الزَّنا . ثُمَّ الْقَذْفُ .  
وَلَا تَغْرِيبُ .

قوله : « فصل : والزنا إيلاج فرج في فرج » إلخ .

أقول : هذا هو الزنا الشرعي الذي يجب به الحد ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم  
لِمَنْ أَقْرَ بِالزَّنا لَدِيهِ : « أَنْكِتَهَا ؟ » قَالَ : نَعَمْ . [ قَالَ ] : كَمَا يَغِيبُ الْمَرْوَدُ فِي الْمُكْحَلَةِ  
وَالرَّشَاءُ فِي الشَّرِّ ؟ قَالَ : نَعَمْ هَكَذَا<sup>(٢)</sup> فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْدارقُطَنِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي  
هَرِيرَةَ .

وقوله : « أو من دبر » يشمل عَمَلَ مَنْ عَمَلَ قَوْمَ لُوطَ . إذا وقع منه الإيلاج المذكور وجب  
عليه الحد : الْبِكرُ يُجْلَدُ وَالْمُحْصَنُ يُرْجَمُ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى قَتْلِ مَنْ عَمَلَ هَذَا  
الْعَمَلُ وَمَنْ عَمَلَ بِهِ ، فَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ وَالبَيْهَقِيُّ مِنْ  
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ  
عَمَلَ قَوْمِ لُوطَ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ »<sup>(٣)</sup> قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : رَجَالُهُ مُوْتَقُونَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ  
اخْتِلَافًا . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : إِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) الضرب بسوط أو عود بين الرقيق والغليظ وبين الحديد والعتيق .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود أيضاً . وعند النسائي قال فيه : « أَنْكِتَهَا » وفيه عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة .  
ويقال فيه ابن مضهاض وابن المضهاض تفرد عنه أبو الزبير وعنه ابن جريج . وذكره البخاري في التاريخ الكبير وحكى الخلاف في  
اسمه وذكر له هذا الحديث وقال : حديثه في أهل الحجاز ونقل المنذري هذا القول عن البخاري ثم قال : ليس يعرف إلا بهذا  
الحديث الواحد . وعبارته هذه توهم أنها من كلام البخاري في الكبير ونقلها الشوكاني عنه في نيل الأوطار كذلك . وقد رجعت  
إلى النسخة التي بين يدي من التاريخ فلم أجدها مما يرجح أنها من كلام المنذري والله أعلم . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٠٤/٧ .  
مختصر السنن للمنذري ٢٤٨/٨ التاريخ الكبير ٣٦١/٥ الميزان ٥٦٩/٢ .

(٣) ما ذكره الشوكاني هنا تخريجه للحديث أورده المنذري بنصه في مختصر السنن وزاد فيه أن النسائي أخرجه وقال : ولفظ  
« لعن الله من عمل قوم لوط . لعن الله من عمل قوم لوط . لعن الله من عمل قوم لوط » .  
مختصر السنن للمنذري ٢٧٢/٦ سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢ المتفق بشرح نيل الأوطار ١٢٢/٧ .

وآله وسلم من هذا الوجه . وروى محمد بن إسحق هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو قال : « ملعون من عمل عمل قوم لوط . ولم يذكر القتل » انتهى . وقال يحيى بن معين : عمرو بن أبي عمرو مؤلى المطلب ثقة يُنكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » انتهى . وقد احتج البخاري ومسلم وغيرهما بأحاديث عمرو بن أبي عمرو .

وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن ماجه والحاكم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به أخصنا أو لم يُخصنا »<sup>(١)</sup> وفي إسناده ضعيف . قال ابن الطلاع في أحكامه : « لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه رجم في اللواط ، ولا أنه حكم فيه ، وثبت عنه أنه قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة<sup>(٢)</sup> » انتهى . ورَوَاهُ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِي فِي الضَّعْفَاءِ وَالطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي مُوسَى ، وَفِيهِ بَشْرُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَجَلِي<sup>(٣)</sup> وَهُوَ مَجْهُولٌ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ ، وَقَدْ قُتِلَ اللَّوْطِيُّ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافَ صِفَةِ الْقَتْلِ ، وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ<sup>(٤)</sup> .

قوله : بلا شبهة .

(١) لفظ ابن ماجه من الحديث : « أَرَجَمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ أَرَجَمُوهُمَا جَمِيعاً » . سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢ . نيل الأوطار على المنتقى ١٢٣/٧ .

(٢) سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢ .

(٣) في الأصل المخطوط : « بشر بن الفضل » والصواب : « ابن الفضل » يروى عن أنس بن سيرين عن أبي يحيى عن أبي موسى مرفوعاً « إذا باشر الرجل الرجل والمرأة المرأة فهما زانيان » . قال الأزدي : مجهول . الميزان ٣٢٤/١ . التاريخ الكبير ٨١/٢ .

(٤) أورد الخطابي في معالم السنن - تعليقا على حديث ابن عباس السابق - مذاهب الفقهاء وأهم قالوا : يقتل بالحجارة رجماً إن كان محصناً ويجلد مائة إن كان بكراً ولا يقتل ثم قال :

وإلى هذا ذهب سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والنخعي ونحوهم وقادة . وهو أظهر قولنا الشافعي . وحكى ذلك أيضاً عن أبي يوسف ومحمد . وقال الأوزاعي : حكمه حكم الزاني . وقال مالك بن أنس وإسحق بن راهويه : يرجم إن نحسن أو لم يحسن . وروى ذلك عن الشعبي . وقال أبو حنيفة : يعذر ولا يحد وذلك أن هذا الفعل ليس عندهم زنا . وقال بعض أهل النظار لاشيء على من فعل هذا الصنيع . قلت : وهذا أبعد الأقاويل من الصواب وأدعاها إلى إغراء الفجار به وتحويل ذلك بأعينهم . وهو قول مرغوب عنه . مختصر السنن للمنذري ٢٧٢/٦ .

أقول : وجه هذا ما أخرجه ابن ماجة من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ادفعوا الحدودَ ما وجدتمُ لها مَدْفَعاً »<sup>(١)</sup> ، وفي إسناده إبراهيم ابن الفضل وهو ضعيف . وأخرج الترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ادروا الحدودَ عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كانَ لهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ ، فَإِنَّ الْإِمَامَ إِنَّ يُخْطِئُ فِي الْعَقُوبِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ »<sup>(٢)</sup> وفي إسناده يزيد بن زياد الدمشقي وهو ضعيف . وقد روي الدرء بالشبهات من غير هاتين الطريقتين مرفوعاً وموقوفاً والجميع يصلح للاحتجاج به لا سيما والأصل في الدماء ونحوها العصمة فلا تُستباح مع وجود ما يدل على سقوط الحد .

وأما الاستدلال بمثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَوْ كُنْتُ رَاجِماً أَحَدًا يَغَيِّرُ بَيِّنَةً رَجَمْتُ فَلَانَةً »<sup>(٣)</sup> كما في الصحيحين وغيرهما فليس فيه إلا اشتراط البينة وعدم جواز الحد بدونها كالقرائن القويّة ، وليس هذا من درء الحد بالشبهة لأنه لم يكن قد حصل المقتضي للحد وهو البينة كما لا يخفى .  
قوله : « ولو في بهيمة فيكره أكلها » .

أقول : إيجاب الحد على الناكح للبهيمة وجهه أنه يصدّق عليه الحد الذي ذكره في أول هذا الفصل ولكنه قد ورد ما يدل على أنه يُقتل كما في حديث ابن عباس عند أحمد

(١) في نزوات : في إسناده إبراهيم بن الفضل المخزومي ضعفه أحمد وابن معين والبخاري وغيرهم وقول البخاري فيه : منكر الحديث . وقال ابن حبان : هو الذي يقال له إبراهيم بن إسحق المخزومي وكان فاحش الخطأ . سنن ابن ماجه ٨٥١/٢ .

المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٠/٧ . المجروحين لابن حبان ١٠٤/١ . التاريخ الكبير ٢١١/١ .  
(٢) قال صاحب المنتقى تعليقا على الحديث : رواه الترمذي وذكر أنه قد روى موقوفاً وأن الوقف أصح قال : وقد روى غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك .

ويزيد بن أبي زياد مولى بني هاشم قال البخاري : منكر الحديث . وقال الترمذي وغيره : ضعيف . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال ابن حبان : كان يزيد صدوقاً إلا أنه لا كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن فوق الماكير في حديثه .  
المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٠/٧ . المجروحين لابن حبان ٩٩/٣ .

(٣) لفظ الصحيحين من الحديث : لرجمت هذه « وفي رواية لمسلم وأخرجها ابن ماجه : « لرجمتها » . وأما اللفظ الذي ساقه المصنف : « رَجِمْتُ فَلَانَةً » فهو عند ابن ماجه وتامه في تلك الرواية : « فقد ظهر منها الرية في منطقها وهيتها ومن يدخل عليها » قال في نزوات : إسناده صحيح ورجاله ثقات . الصحيح بشرح الفتح ٤٥٤/٩ . مسلم بشرح النووي ٧٢٢/٢ .  
سنن ابن ماجه ٨٥٥/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٠٩/٧ .

وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ » <sup>(١)</sup> قال الترمذي بعد إخرجه : « هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ » <sup>(٢)</sup> حدثنا بذلك محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سُفْيَانُ ، وهو أصح من الحديث الأول ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحق <sup>(٣)</sup> انتهى . ولفظ ابن ماجه في هذا الحديث عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ [ وَأَقْتُلُوا ] الْبَهِيمَةَ » <sup>(٤)</sup> وهو من غير طريق عمرو بن أبي عمرو ، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل وفيه مقال ، ولكنه قد وثقه أحمد <sup>(٥)</sup> .

ولا يخفأك أن عصمة الدم بالإسلام لا ينقل عنها إلا ناقل تطمئن به النفس ، وينشرح له

(١) عند أبي داود : . قال : قلت له - أي لابن عباس : ما شأن البهيمه ؟ قال : ما أراه إلا قال : ذلك أنه كره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل . قال البخاري : عمرو بن أبي عمرو صدوق ولكنه روى عن عكرمة منكر . وقال أيضاً : يروي عمرو عن عكرمة في قصة البهيمه . فلا أدري سمع أم لا ؟ وقال يحيى بن معين : عمرو بن أبي عمرو ليس به بأس وليس بالقوي . والحديث لم ينفرد به عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة فقد أخرجه ابن ماجه عن غير طريقه كما سيأتي للمصنف وأخرجه عدد من الأئمة عن غير طريقه . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٢٤/٧ . سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢ . مختصر السنن للبتلي ٣٧٤/٦ . (٢) الحديث أخرجه النسائي وأبو داود ولفظ أبي داود : « ليس على الذي يأتي البهيمه حد » . مختصر السنن للبتلي ٢٧٥/٦ . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٢٤/٧ .

(٣) قال البتلي : اختلف العلماء فيمن أتى البهيمه : فهم من قال إنه كالزنى يفرق فيه بين البكر والمحصن وهو قول الحسن البصري وأحد أقوال الشافعي ومنهم من قال : يجلد مائة بكراً كان أو ثيباً وهو قول ابن شهاب الزهري . وقال إسحق بن راهويه : يقتل إذا تمتد ذلك وهو يعلم ما جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن درأ الإمام القتل فلا ينبغي أن يدرا عنه جلد مائة تشبيهاً بالزنا . وقال أكثر الفقهاء : يعزروه قال عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي ومالك وسفيان الثوري وأحمد وأصحاب الرأي وهو قول الشافعي وهو الصحيح . مختصر السنن للبتلي ٢٧٦/٦ .

(٤) الزيادة بالرجوع إلى أصل الحديث في سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢ . (٥) إبراهيم بن إسماعيل : هو ابن أبي حبيب الأشجلي الأنصاري مولا لم المدني . كنيته أبو إسماعيل قال أحمد : ثقة وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل . وساق له حديث البهيمه ثم قال : وهذا باطل لا أصل له . مختصر السنن ٢٧٥/٦ المجروحين لابن حبان ١٠٩/١ .

الصدر بخلاف ما تقدم فيمن عمل عمل قوم لوط فإن عمل الخلفاء الراشدين عليه ، وعدم الاختلاف بينهم فيه قد عَصِدَ ما ورد من القتل على فاعله ، ودَلَّ أبلغ دلالة على أنه شرع ثابت ، وأما كراهة أكل البيمة فلم يثبت ما يدل عليه ، والأمر بقتلها لا يُنافي جواز أكلها إذا كانت مما تؤكل .

قوله : « ومتى ثبت بإقراره مفصلاً » إلخ .

أقول : الأصل في دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم أنها معصومة بعصمة الإسلام كما صرح بذلك أدلة الكتاب والسنة المتواترة ، فإذا ثبت في الشريعة ما يوجب ذهاب هذه العصمة بحقه كما في الحديث الصحيح أنه : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ <sup>(١)</sup> » كان الواجب الوقوف على ذلك الناقل . ومن جملة ما يُنْقَلُ عن هذه العصمة الاعتراف بالزنا من البكر والمحصن ، وقد اكتفى صلى الله عليه وآله وسلم في غير موضع بالإقرار مرة ، فلو كان الإقرار أربعاً شرطاً لا تحل تلك العصمة إلا به لم يُقيم صلى الله عليه وآله وسلم حداً على مَنْ أقر مرة واحدة .

وأما تَبَيُّهُ صلى الله عليه وآله وسلم في أمر ما عَزَّ حتى أقر أربع مرات فقد شهدت قصته بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكَّ في صحَّة عقله وسأل قومه . ومن ذلك ما أخرجه مسلم وغيره من حديث عبدالله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه : « أَنَّ مَاعِزَ [ بن مالك ] الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي [ قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَ ] زَنَيْتُ ، وَإِنِّي أَرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَ نِيَّ فَرَدَّهُ ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَاهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَرَدَّهُ الثَّانِيَّةَ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ : هَلْ تَعْلَمُونَ بِعَقْلِهِ بَأْسًا تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئًا ؟ فَقَالُوا : مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ فِيمَا نَرَى ، فَأَتَاهُ الثَّالِثَةَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً <sup>(٢)</sup> .

(١) من حديث ابن مسعود عند الجماعة ولفظه كما في البخاري : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : النَّفْسُ بِالنَّفْسِ . وَالثِّيبُ الزَّانِي . وَالْمُفَارِقُ لِدِينِهِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ » . الصحيح بشرح الفتح ٢٠١/١٢ .  
المتنقى بشرح نيل الأوطار ٧١/٧ .  
(٢) الحديث رواه أحمد أيضاً . مسلم بشرح النووي ٢٧٧/٤ . المتنقى بشرح نيل الأوطار ١١٥/٧ .

ومما يدل على أن أمر ماعز في تكرار حضوره وإقراره لم يكن إلا للتثبيت لا لما يقتضيه الشرع من تكرار الإقرار ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عبدالله بن بُريدة أن الغامدية<sup>(١)</sup> قالت : يا رسول الله إني قد زنت فطهرني ، وأنه ردّها ، فلما كان من الغد قالت : يا رسول الله لم تردني [ لعلك أن تردني ] كما ردّدت ماعزاً<sup>(٢)</sup> ، والحديث<sup>(٣)</sup> ، واكتفى منها بالإقرار مرة واحدة ، فهذه امرأة محلّ النقص في عقلها ودينها فلو كان الإقرار أربعاً لا بد منه لم يكتف منها بالإقرار . ثم قولها : « لم تردني كما ردّدت ماعزاً » يُفيد أن المؤلف المعروف عندها وعند غيرها عدم اشتراط تكرار الإقرار ، ولو كان ذلك شرطاً لم تستنكر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من رد ماعز .

إذا تقرر لك هذا علمت أنه يكفي في عدم اشتراط تكرار الإقرار أربعاً ، ولم يكن في يد المشتري إلا ما وقع في قصة ماعز ، وقد عرفت سببه ، فمن زعم أنه يشترط أنه لا يُقام الحد إلا بعد هذا الإقرار المكرر فعليه الدليل ، وهو لا يجد إلى ذلك سبيلاً ، فإن تبرّع بالدليل القائل بأنه يكفي الإقرار مرة واحدة فمن جملة ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأنيس : « وَاغْدُ يَا أَنْيسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا »<sup>(٤)</sup> فَرَّتْ الرِّجْمَ عَلَى مُطْلَقِ الاعْتِرَافِ الْوَاقِعِ عِنْدَ رَسُولِهِ ، وفوضه في إقامة الحد عليها . ومن ذلك ما ثبت عند مسلم وأهل السنن من حديث عبادة بن الصّامت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر برجم امرأة من جُهينة ولم يُقر إلا مرة واحدة<sup>(٥)</sup> . ومن ذلك

(١) الحديث عند مسلم جمع بين قصة ماعز السابقة وقصة الغامدية . وفي إسناده بشير بن المهاجر الغنوي الكوفي . وليس له في صحيح مسلم إلا هذا الحديث . وقد وثقه يحيى بن معين وقال الإمام أحمد : متكرر الحديث ينجى بالمعائب مرجيء منهم وقال في أحاديث ماعز كلها : إن ترديه إنما كان في مجلس واحد إلا ذلك الشيخ بشير بن المهاجر . وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ولا يحتج به . وغمره غيرهما . وأخرج هذا الحديث أبو داود والنسائي مختصراً . مسلم بشرح النووي ٢٧٨/٤ . مختصر السنن للمنذري ٢٥٤/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٥/٧ .

(٢) جزء من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد عند الجماعة وقد سبقت الإشارة إليه في أول الباب . قال صاحب المنتقى : ويحتج به من يثبت الزنا بالإقرار مرة ومن يقتصر على الرجم . الصحيح بشرح الفتح ١٣٦/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٨١/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٩١/٧ .

(٣) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي من حديث عمران بن حصين . ولم أعثر عليه فيما بين يدي من المراجع من حديث عبادة بن الصّامت ولعله سبق قلم هنا . مسلم بشرح النووي ٤٨١/٤ . مختصر السنن للمنذري ٢٥٣/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٨/٧ .

ما تقدم في إقرار الغامدية مرة واحدة . ومن ذلك حديث الذي أقر بأنه زنا بامرأة فجحدت فجلده وتركها<sup>(١)</sup> ، وهو في سنن أبي داود . ومن ذلك حديث عليّ عند أحمد وغيره قال : « أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أمة سوداء زنت لأجلدها الحد »<sup>(٢)</sup> وليس في ذلك أنها أقرت أربع مرات . وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في الأقوال . ومن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من أمره صلى الله عليه وآله وسلم السيد أن يقيم الحد على أمة إذا زنت<sup>(٣)</sup> ، وليس فيه أنه لا يقيم الحد عليها إلا بعد إقرارها أربع مرات .

وأما الاستدلال بالقياس على شهادة الزنا فهو قياس فاسد الاعتبار لمخالفته للأدلة ، وهو أيضا قياس مع الفارق وهو أن إقرار الإنسان على نفسه لا تبقى فيه شبهة ولا يخالج السامع عنده تهمة بخلاف قيام الشهادة عليه مع إنكاره ، ومن هذه الحيثية وقع الاكتفاء في الأموال بمجرد إقرار المقر مع أن الشهادة لا بد أن تكون من رجلين أو من يقوم مقامهما . وبمجموع ما ذكرناه يتضح لك أن الإقرار بالزنا مرة واحدة يُوجب الحد من غير فرق بين الرجم والجلد وأما إيجاب تكرار الأيمان في اللعان أربعا فوجهه أنها قائمة مقام الشهادة ، ولهذا سمّاها الله سبحانه شهادة وليست من الإقرار في شيء .

قوله : « وشهادة أربعة عدول » .

أقول : أما اشتراط أن يكونوا أربعة فهو نص القرآن الكريم ونص السنة المتواترة ، وعليه أجمع أهل الإسلام .

(١) يرجع إلى حديث سهل بن سعد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رجلاً أتاه فأقر عنده أنه زان بامرأة سماها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجلبه الحد وتركها » أخرجه أحمد وأبو داود . وفي إسناده عبد السلام بن حفص أبو مصعب المدني ، قال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بمعروف . وهناك أيضاً بنحوه حديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي . مختصر السنن للمنذري ٢٧٧/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٢/٧ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي عبد الرحمن السلمي . كما أخرجه أبو داود والنسائي . وللباحث أن يرجع إلى ما علق به المنذري على هذه الطرق في مختصر السنن . مسلم بشرح النووي ٢٨٨/٤ . مختصر السنن للمنذري ٢٨٢/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٨/٧ .

(٣) يرجع إلى أحاديث أبي هريرة وزيد بن خالد وعلي بن أبي طالب وقد مر .



وأما قوله : « أَوْ ذَمِّينَ عَلَى ذِمِّي » فوجهه أنا بأمورون إذا ترافعوا إلينا بإجراء حكم الله عز وجل بينهم ، ومن حكم الله قبول شهادة بعضهم على بعض ، وإقامة حد الله عليهم ، وقد أقامه صلى الله عليه وآله وسلم على اليهودي واليهودية كما في القصة الثابتة في الصحيحين<sup>(٢)</sup> وغيرهما ، وفي رواية عند أبي داود : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بالأربعة الشهود منهم فشهدوا فرجمهما<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله : « ولو مفترقين » فوجهه أنه لم يرد ما يدل على اشتراط الاجتماع .

وأما قوله : « قد اتفقوا على إقراره أو على حقيقته » إلخ فوجهه ظاهر وهو مجمع عليه .  
قوله : « جلد المكلف المختار » .

أقول : وجه اشتراط التكليف أن الصبي والمجنون لا يجزي عليهما أحكام المكلفين كما تقدم تقريره ، ولهذا كرر صلى الله عليه وآله وسلم الاستثبات في أمر ماعز ، وقال له : « أَبْلِكَ جُنُونٌ ؟ »<sup>(٣)</sup> وسأل قومه عن عقله وفي رواية أنه استنكّه هل يجد به رائحة للخمر<sup>(٤)</sup> .

(١) يرجع إلى حديث ابن عمر المتفق عليه ولفظ البخاري : « أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا . فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ فقالوا : ننفضهم ويجلدون . قال عبدالله بن سلام : كذبتهم . إن فيها الرجم . فأتوا بالتوراة فنشروها . فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها . فقال له عبدالله بن سلام : ارفع يديك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم . قالوا : صدق يا محمد فيها آية الرجم . فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما . فرأيت الرجل يحيي على المرأة يقبها الحجارة . الصحيح بشرح الفتح ١٦٦/١٢ مسلم بشرح النووي ٢٨٣/٤ المتفق بشرح نيل الأوطار ٩٧/٧ .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود من حديث جابر قال : جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا فقال : اتوني بأعلم رجلين منكم . فأتوه بابني صوريا فنشدهما . كيف تجدان أمر هذين في التوراة ؟ قال : نجد في التوراة : إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما . قال : فما يمنعكما أن ترجموهما ؟ قال : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل . فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود . فجاءوا بأربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما . مختصر السنن للمنذري ٢٦٥/٦ .

(٣) من حديث عبدالله بن بريدة عند مسلم وفيه : « فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قومه فقال أتعلمون بعقله بأما تنكرون منه شيئا ؟ فقالوا : ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما ترى . فأتاه الثالثة فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله . » مسلم بشرح النووي ٢٧٧/٤ .

(٤) من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم وفيه : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبه جنون فأخبر أنه ليس بمجنون فقال : أشرب خمرأ ؟ فقام رجل فاستنكّه فلم يجد منه ريح خمر . » مسلم بشرح النووي ٢٧٥/٤ .

فأفاد ذلك أنه لا بد من كمال العقل ، وأن تُقْصَانه ولو بسبب لا يجوز كالسكر يكون شبهة يُدْرَأُ بها عنه الحد ، ولا فرق بين أن يكون فاعلاً أو مفعولاً كما تقدم في الأحاديث من إقامة الحد على الرجال والنساء وعلى الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط ، وإذا كان المفعول به صالحاً للوطء وجبَ الحد على الفاعل به ، وإن كان الحد ساقطاً عن المفعول به لِصِغَرِهِ فإنه لا يلزم مثلاً من سُقُوطِ الحد على الصَّغِيرَةِ التي تصلح للوطء أن لا يُقام الحد على الزاني بها المكلف لأنه قد فعل بها ما يصدق عليه الزنا وإن لم يصدق ذلك عليها .

وأما قوله : « وإن تاب أو قدم عهده » فوجهه أن الحد بعد رفعه لا يسقط بالتوبة ، ولا يتقدم عهده لأنه قد وجب بسببه فلا يسقط إلا بمسقط شرعي ولا مسقط هنا .

قوله : « الحر البكر مائة » .

أقول : هذا هو الذي تطابقت عليه أدلة الكتاب والسنة ، ولم يختلف فيه المسلمون سابقهم ولاحقهم كما هو معلوم .

وأما قوله : « وَيُنَصَّفُ لِلْعَبْدِ » فقد ورد التتصيف في القرآن الكريم للإماء . قال الله عز وجل : « فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ »<sup>(١)</sup> وإلحاق العبيد بالإماء بعدم الفارق بين النوعين ، ويؤيد كون حد المماليك خمسين ما أخرجه أحمد في المسند عن علي قال : أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَمَةٍ سَوْدَاءَ زَنَتْ لِأَجْلِهَا الْحَدَّ قَالَ : فَوَجَدْتُهَا فِي دَمِهَا ، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ لِي : إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفَاسِهَا فَاجْلِدْهَا خَمْسِينَ<sup>(٢)</sup> . وأصل الحديث في صحيح مسلم بدون ذكر الخمسين<sup>(٣)</sup> ، وأخرج مالك في الموطأ عن عبد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن أبي ربيعة المخزومي قال :

(١) سورة النساء : ٢٥ ، وتامها : « ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فإنكحوهن بإذن أهلهن وآثرهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فإذا أحسن فإن آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي العنت منكم وأن تصبروا خير لكم والله غفور رحيم » .

(٢) المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٧/٧ .

(٣) حديث مسلم رواه أيضاً أبو داود والترمذي . مسلم بشرح النووي ٢٨٨/٧ . مختصر السنن للمنذري ٢٨٢/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٨/٧ .

« أَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَجَلَدْنَا وَلَائِدَ مِنْ وَلَائِدِ الْإِمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزَّيْنَةِ »<sup>(١)</sup> . وروى ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار : « أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ تَجْلِدُ وَلِيدَتَهَا إِذَا زَنَتْ خَمْسِينَ »<sup>(٢)</sup> .

وأما ما روى عن ابن عباس « أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَى مَمْلُوكٍ حَتَّى يَتَزَوَّجَ »<sup>(٣)</sup> تمسكاً بقوله : « فَإِذَا أَحْصَيْنَ » فقد أُجِيبَ عَنْهُ بِأَن لَفْظَ الْإِحْصَانِ مُحْتَمِلٌ لِلْإِسْلَامِ وَالْبُلُوغِ وَالتَّزْوِجِ . ويرد عليه ما قَدَّمْنَا مِنْ أَمْرِ السَّيِّدِ أَنْ يَجْلِدَ أَمَتَهُ وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا . وأخرج مسلم وغيره من حديث أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ أَنَّ عَلِيًّا خَطَبَ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى أَرْقَائِكُمْ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ »<sup>(٤)</sup> .

وأما قوله : « وَيَحْصِنُ لِلْمَكَاتِبِ » فقد تقدم الكلام عليه في بابه .

قوله : « الرَّجُلُ قَائِمًا وَالْمَرْأَةُ قَاعِدَةً » .

أقول : لم يثبت ما يدل على هذا ، وإن كان الْقِيَامُ أَقْرَبَ إِلَى أَنْ يَقَعَ الْجُلْدُ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ . وهكذا قُعود المرأة هو أَسْتَرْطَا وَأَبْعَدُ مِنْ انْكِشَافِ شَيْءٍ مِنْهَا ، وأما الحُفْرُ لِلْمَرْجُومِ فسيأتي الكلام فيه ، وأما كونهما مُسْتَتَرَيْنِ بَيْنَ الرَّقِيقِ وَالْغَلِيطِ فالمقصود أن المجلود يكون لابساً للثياب التي جرت عادة الناس بلبسها فلا يَعْدِلُ إِلَى مَا هُوَ غَايَةٌ فِي الْغُلْظِ ، وَلَا يُكَلِّفُ بِمَا هُوَ غَايَةٌ فِي الرِّقَّةِ .

وأما قوله : « بِسُوطٍ أَوْ عَوْدٍ بَيْنَهُمَا » إلخ فقد ورد في هذه الصفة مرسلات منها عن

(١) الموطأ بشرح الزرقاني ١٥٠/٤ .

(٢) نيل الأوطار على المنتقى ١٢٨/٧ .

(٣) قال الخطابي : اختلف الناس في المملوكة إذا زنت ولا زوج لها :

فروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : « لَا حَدَّ عَلَيْهَا حَتَّى تَحْصِنَ » وكذلك قال طاوس وقرأ ابن عباس : « فَإِذَا أَحْصَيْنَ » فإن أتينا بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » وقرأها « أَحْصِنَ » بضم الألف . وقال أكثر الفقهاء تجلد وإن لم تتزوج . ومعنى الإحصان فيمن الإسلام . وقرأ عاصم والأعمش وحزمة والكسائي : « أَحْصِنَ » مفتوحة الألف بمعنى أسلمن . مختصر السنن للمنذري ٢٧٨/٦ .

(٤) مسلم بشرح النووي ٢٨٨/٤ .

زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ عِنْدَ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ : « أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِسَوَوطٍ ، فَأُتِيَ بِسَوَوطٍ ، مَكْسُورٍ . فَقَالَ : فَوْقَ هَذَا . فَأُتِيَ بِسَوَوطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ . فَقَالَ : بَيْنَ هَذَيْنِ . فَأُتِيَ بِسَوَوطٍ قَدْ لَانَ وَرُكِبَ بِهِ فَأَمَرَ فُجِّلَهُ » (١) . وَفِي مَعْنَاهُ مُرْسِلٌ آخَرٌ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ (٢) ، وَمُرْسِلٌ ثَالِثٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ مِنْ طَرِيقِ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (٣) .

قوله : « وَيَتَوَقَّى الْوَجْهَ وَالْمِرْقَ » .

أقول : أَمَا تَوَقَّى الْوَجْهَ فَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِهِ عَلَى الْعُمومِ فَيَدْخُلُ الْجِلْدُ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا الْأَمْرُ بِالتَّوَقُّيِ لِلْوَجْهِ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِينَ (١) وَغَيْرِهِمَا . وَأَمَا تَوَقَّى الْمِرْقَ فَلَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ بَلْ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَنْبَغِي وَقُوعُ الضَّرْبِ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَحْتَصِلُ بِالضَّرْبِ عَلَيْهَا زِيَادَةٌ تَضُرُّهُ وَتَأْلُمُ .

قوله : « وَيَمْهَلُ حَتَّى تَزُولَ شِدَّةُ الْحَرِّ » إلخ .

أقول : إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الشَّدَّةُ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ قَدْ بَلَغَتْ إِلَى مَبْلَغٍ يَكُونُ فِي تَأْثِيرِهَا مُشَابِهَةً لِلْمَرَضِ فَهِيَ نَوْعٌ مِنَ الْمَرَضِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَكَذَا فَلَا وَجْهَ لِلِإِمْهَالِ فَإِنْ كَثُرَ مِنَ الْبِلَادِ يَتَنَاقَشُ الشَّدَتَانِ : شِدَّةُ الْحَرِّ وَشِدَّةُ الْبَرْدِ فِي جَمِيعِ أَيَّامِ السَّنَةِ ، وَأَمَا الْإِمْهَالُ لِلْمَرَضِ الْمَرْجُو زَوَالُهُ فَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ قِصَّةُ الْأَمَةِ الَّتِي زَنَتْ فَأَمَرَ عَلَيْهَا أَنْ يَجْلِدَهَا ، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفَاسٍ فَخَشِيَّ أَنْ تَمُوتَ إِنْ جَلِدَهَا فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(١) لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ : أَيُّ طَرَفِهِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : ثَمَرَةُ السِّيَاطِ عَقْدُ أَطْرَافِهَا . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ : أَيُّ لَمْ يَمْتَنَ وَلَمْ يَلِنْ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ « رَكِبَ بِهِ » أَنَّهُ رَكِبَ بِهِ الرَّكَّابُ عَلَى الدَّابَّةِ وَضَرَبَهَا بِهِ حَتَّى لَانَ . الْمَوْطَأُ بِشَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ ١٤٦/٤ . الْمُتَتَقَّى بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ١٢٠/٧

(٢) الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ .

(٣) الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ .

(٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ بِلَفْظٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ : « إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَجَنَّبِ الْوَجْهَ » وَفَسَّرَ ابْنُ حَجَرٍ قَاتَلَ بِمَعْنَى قَتَلَ . وَعِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ : « إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ » . الصَّحِيحُ بِشَرْحِ الْفَتْحِ ١٨٢/٥ . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمُنْدَرِيِّ ٢٩٦/٦ .

وسلم أن يتركها حتى تتماثل ، وقد تقدم<sup>(١)</sup>

وأما قوله : « وإلا فَبِعُثْكَوْلٍ تَبَاشِرُهُ كُلُّ ذِيُولِهِ » فوجهه قول الله عز وجل لَا يَأْتِيَنَّكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ »<sup>(٢)</sup> وقد فُعل ذلك في زمن النبوة ، فأخرج الشافعي وأحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عبادة قال : « كَانَ بَيْنَ أَيْيَاتِنَا رُويَجِلٌ ضَعِيفٌ مُخْدَجٌ ، فَلَمْ يَرُعِ الْحَيَّ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبَثُ بِهَا ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُسْلِمًا فَقَالَ : اضْرِبُوهُ حَدَّهُ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَضْعَفُ مِمَّا تَحْسِبُ لَوْ ضَرَبْنَاهُ مِائَةً قَتَلْنَاهُ ، فَقَالَ : خُذُوا لَهُ عَشْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاحٍ ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، فَفَعَلُوا »<sup>(٣)</sup> وهو مرسل وقد رواه أبو أمامة بن سهل عن جماعة من الصحابة ، ولم يكن في هذا الحديث ما يدل على اشتراط مباشرة كل ذيل من ذيول العثكول . فيكفي مطلق الضرب خروجاً من واجب الحد ورفقاً بالمحدود المبتي بالمرض .

وأما قوله : « إن احتمله » فوجهه ظاهر لأنه إذا لم يحتمله كان ذلك عذراً في ترك الحد ، فإن عاش أقيم عليه .

قوله : « وأشدها التعزير » إلخ .

أقول : الحدود على اختلاف أنواعها قد شرع الله فيها ما شرعه من جلد ورجم وقطع

---

(١) يرجع إلى حديث علي الذي سبق التعليق عليه ص ٣٢٢ .

(٢) سورة ص ٤٤ هي بتمامها : « وَخَذَ بِيَدِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ » .

وكان أيوب عليه السلام قد حلف في مرضه أن يضرب امرأته مائة جلدة لسبب اختلفت أقوال المفسرين فيه فلما شفاه الله أمره أن يأخذ ضغثاً فيضربها به فأخذ شماريخ قدر مائة فضربها ضربة واحدة . وقيل الضغث قبضة حشيش مختلط الرطب باليابس .

وقال ابن عباس : إنه إنكال النخل الجامع لشماريخه . يراجع تفسير القرطبي للآية .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود بمعناه من رواية أبي أمامة بن سهل عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار وفيه : « لو حملناه إليك ففسخت عظامه . ما هو إلا جلد على عظم » والمخدج : السقيم الناقص الخلق . وفي رواية « مقعد » . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٢٠/٧ . سنن ابن ماجه ٨٥٩/٢ . مختصر السنن للعتري ٢٨٠/٦ .

وقتل ، فينبغي أن يكون على الصفة الواردة من غير مخالفة ، فدَعَوَى أَنَّ بعضها أشد من بعض لا دليل عليها ولا ورد ما يُرشد إليها .

قوله : « ولا تغريب » .

أقول : هذا رد للسنة الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « وَعَلَى أَيْنِكَ جَلْدُ مائةٍ وتغريبُ عامٍ »<sup>(١)</sup> وبهذا عمل الخلفاء الراشدون . فالعجب من التمسك في مقابل هذا الدليل الذي هو كشمس النهار وكالجالال الراسية بقولهم : إن التغريب لم يُذكر في آية الجلد ، فيالله العجب ، فإنه إذا لم يُذكر فيها فقد ذَكَرَهُ من بعثه الله سبحانه ليبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم ، ومثل هذا الاستدلال الفاسد استِدْلالٌ مَنْ استدل بأنه لم يُذكر في حديث جلد الإمام ونحوه .

## فصل

وَمَنْ ثَبَتَ إِحْصَانَهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ عَدَلَيْنِ وَلَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَهُوَ جَمَاعٌ<sup>(٢)</sup> ؛ فِي قَبْلِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ مِنْ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مَعَ عَاقِلٍ صَالِحٍ لِلوِطْءِ ، وَلَوْ صَغِيرًا ، رُجِمَ الْمَكَلَّفُ بَعْدَ الْجَلْدِ حَتَّى يَمُوتَ<sup>(٣)</sup> ، وَيُقَدَّمُ الشُّهُودُ ، وَفِي الإِقْرَارِ الإِمَامُ أَوْ مَأْمُورُهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ مِنْ

(١) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وفيه بلفظ للبخاري من حديثهما : قاله كذا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل فقال : أنشدك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله . فقام خصمه - وكان الله منه - فقال : أقض بيننا بكتاب الله وإنذن لي . قال : قل . قال : إن إني هذا كان عسفاً على هذا فزني بامرأته . فاقتديت منه بمائة شاة وخادم . ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره . المائة شاة والخادم رد . وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . واغدي يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . فغدا عليها فاعترفت فرجمها » قال مالك : العسيف : الأجير . الصحيح بشرح الفتح ١٢ ١٣٦ . مختصر السنن للمنذري ٢٥٧/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٩١/٧ .

(٢) الإحصان لا يتم إلا بشروط ثمانية وهي التي ذكرها بقوله : « وهو جماع » إلى آخره . شرح الأزهار ٤ ٣٤٢ .

(٣) يعني أن الحد للمحصن يتم بالجلد أولاً ثم بالرجم حتى يموت . شرح الأزهار ٤ ٣٤٤ .

الشُّهُودِ سَقَطَ<sup>(١)</sup> ، وَيُتْرَكُ مَنْ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ ، وَلَا يُطْعَمُ حَتَّى يَخْرُجَ ، فَإِنْ ارْتَكَبَ فِيهِ أُخْرِجَ . وَلَا إِمْهَالَ ، لَكِنْ تَسْتَبْرِيءُ كَالْأَمَةِ لِلْوَطءِ<sup>(٢)</sup> ، وَيُتْرَكُ لِلرَّضَاعِ إِلَى الْفِصَالِ أَوْ آخِرِ الْحِصَانَةِ إِنْ عُدِمَ مِنْهَا .

وَنُدِبَ تَلْقَيْنَ مَا يُسْقِطُ الْحَدَّ ، وَالْحَفْرَةَ إِلَى سُرَّةِ الرَّجُلِ وَتَذْيِ الْمَرْأَةِ ، وَلِلْمَرْءِ قَتْلَ مَنْ وَجَدَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَأَمْتِهِ وَوَلَدِهِ حَالَ الْفِعْلِ لَا بَعْدَهُ ، فَيَقَادُ بِالْبَكْرِ<sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ومن ثبت إحصانه » إلخ .

أقول : المعتبر هو ثبوت الإحصان الشرعي بطريق شرعية ، ولا يكون إلا لمكلف لرفع القلم عن غيره ، ولا بد أن تكون المنكوحة صالحة للوطء ، فإذا حصل هذا فقد ثبت الإحصان ، وأما اشتراط كونه في نكاح صحيح لا فاسد ولا باطل فلا دليل على هذا الاشتراط ، وقد عرفت أن كثير من هذه الأوصاف الراجعة إلى الصحة والبطلان والفساد مجرد دعاوى مبنية على الخيالات التي هي أوهن من بيت العنكبوت ، فالمراد وجود ما يصدق عليه مُسَمَّى الإحصان وهو حاصل بوجود النكاح الشرعي ، ولا يُشترط أن يكون في حال الزنا مستمراً على النكاح بل المراد وقوع النكاح ولو مَضَتْ مدة طويلة بعد المفارقة للزوجة لأنه يصدق على هذا الذي نكح في زمان من عمره أنه مُحْصَن شرعاً ، ولهذا اكتفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(٤)</sup> . بمجرد سؤال ماعز عن كونه قد أَحْصَنَ فعال : نعم ، فاكفى بذلك ، ولم يَقُلْ له : هل تحتك حال الزنا زوجة ، وقد عرفت أن تَرْكَ الاستِفْصَالِ في مقام الاحتمال يُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ ولا سيما في مثل هذا المقام الذي يترتب عليه سَفْكَ دم امرئ مسلم .

(١) إذا ثبت زنا المحصن بالشهادة وجب أن يكون أول من يرميهم هم الشهود ثم الإمام ثم سائر المسلمين . أما إذا ثبت بالإقرار فيبدأ الإمام أو مأموره ومع حضوره ليس له أن يستخلف . فإن تعذر الرجم من الشهود بموت أو غيبة أو انقطاع يد أو مرض سقط الحد عندهم . شرح الأزهاري ٣٤٥/٤ .

(٢) لا إمهال في حق الزاني المحصن كما يمهّل البكر لشدة الحر والبرد والمرض لأن حله القتل . لكن إذا زنت امرأة لم يحدّها في الحال بل يتركها تستبريء فتتظر أحامل هي أم لا واستبرأوها إن كانت حائضاً يكون بحبضة . فإن لم تقرر بالحيض أو انقطع لعارض فبأربعة أشهر وعشر كالأمة تستبريء للوطء . شرح الأزهاري ٣٤٦/٤ .

(٣) يقاد بالبكر أما المحصن فلا قود على قاتله ولا دية ولو قبل الحكم بالحد . شرح الأزهاري ٣٤٨/٤ .

(٤) الصحيح بشرح الفتح ١٢٠/١٢ .

قوله : « رجم المكاف » إلخ .

أقول : ثبوت الرجم للزاني المحصن في هذه الشريعة ثابت بكتاب الله سبحانه ويمتواتر سنة رسوله ويأجماع المسلمين أجمعين سابقهم ولاحقهم ، ولم يُسمع بمخالف خالف في ذلك من طوائف المسلمين إلا ما يروى عن الخوارج<sup>(١)</sup> وهم كلاب النار وليسوا ممن يُعتد بخلافهم ولا يُلتفت إلى أقوالهم وقد وصفهم صلى الله عليه وآله وسلم : « أنهم يَمْرُقُونَ من الدين كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ »<sup>(٢)</sup> . وقد شد من عضدهم في هذا البحث المحقق الجلال<sup>(٣)</sup> كما هي عادته في تصلبيه بل تصلفه معهم ومع كل نزاع المخالفين للشريعة الواضحة الظاهرة التي ليلها كنهارها ولا يزيع عنها إلى جاحد كما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من طرق أن عمر بن الخطاب خَطَبَ على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائلا : « إِنَّ الرَّجْمَ ثَابِتٌ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَّهُ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمُوا بَعْدَهُ »<sup>(٤)</sup> وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قصّة العسيف الثابتة في الصحيحين : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ »<sup>(٥)</sup> ثم ذكر في القصة قوله لأُنَيْس : « وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى

(١) حكى في البحر الزخار عن الخوارج أن الرجم غير واجب وحكاه عنهم أيضًا ابن العربي كما حكاه عن بعض المعتزلة كالنظام وأصحابه . قال الشوكاني في نيل الأوطار : ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن وهذا باطل ثم ساق الأدلة على ذلك . والمصنف في تعبيره يشير إلى الحديث الذي أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم بلفظ : « الخوارج كلاب النار » وقد رمز له السيوطي بالصحة . نيل الأوطار على المتن ٩٥/٧ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٥٠٩/٣ . سنن ابن ماجه ٦١/١ .  
(٢) العبارة من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه المتفق عليه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ميمرج قوم في آخر الزمان حداث الأسنان سفهاء الأحلام . يقولون من قول خير البرية . لا يجاوز إيمانهم حناجرهم . يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية . فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة . المتن في شرح نيل الأوطار ١٦٦/٧ .  
(٣) ثم التعريف بالمحقق الجلال في المقدمة .

(٤) سنن ابن ماجه ١٦/١ .

(٥) الحديث رواه الجماعة إلا النسائي عن ابن عباس قال - واللفظ لمسلم - . قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد بعث محمداً - صلى الله عليه وسلم - بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها . فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده . فأعشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله . وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . مسلم بشرح النووي ٢٦٧/٤ . الصحيح بشرح الفتح ١٤٤/٢ . مختصر السنن ٢٤٣/٦ . المتن في شرح نيل الأوطار ١١١/٧ .

(٦) تقدم الحديث من قبل ص ٣٢٦ .



امْرَأَةً هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا» ثم ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح أنه قال : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ . وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ »<sup>(١)</sup> ولا يخفأك أن نسخ التلاوة لا يَسْتَلْزِمُ نسخ الحكم بلا خلاف<sup>(٢)</sup> ، وهب أنه لم يثبت الرجم في الكتاب فكان ماذا ؟ فقد ثبت بالسنة المتواترة التي لا يَشْكُ فيها من له أدنى اطلاع وفعله رسول الله غير مرة وفعله الخلفاء الراشدون ، فيالله العجب من الانتصار للمبتدعين على كتاب الله سبحانه وعلى سنة رسوله وعلى جميع الأمة المحمدية ، ودفع الأدلة الثابتة بالضرورة الشرعية لقول قاله مخلول من مخذولي كلاب النار الذين يَمْرُقُونَ من الدين ولا يُجَاوِزُ إيمانهم ولا عبادتهم تَرَاقِيهِمْ . والأمر لله العلي الكبير .

قوله :- « بعد جلده » .

أقول : عدم ذكر الجلد مع الرجم في قصة ماعز لا يدل على العدم كما هو معلوم لكل عاقل ، وعلى تقدير أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الجلد في هذه القضية الفعلية فالمحامل لذلك كثيرة جداً ولا سيما مع ثبوت مشروعية الجمع بينهما للمحصن بالقول الذي هو أقوى دلالة وأعلى حجة كما أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث عبادة بن الصَّامِت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « خُذُوا عَنِّي . خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ »<sup>(٣)</sup> فهذا مقام قامه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الناس مُبَيَّنًا لهم ما نُزِّلَ إليهم موضَّحاً لهم ما شرعه

(١) صحيح مسلم وكثيراً ما يطلق المصنف هذا عليه والحديث رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي . مسلم بشرح النووي ٢٦٧/٤ . مختصر السنن للمنذري ٢٤١/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١١١/٧ .

(٢) | النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب كما ذكر ذلك الإمام الزركشي :

الأول : ما نسخ تلاوته وبقي حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول كما روى أنه كان يقال في سورة النور « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما آتية نكالا من الله » ولهذا قال عمر : « لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله لكتبها بيدي » رواه البخاري في صحيحه معلقاً .

وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أبي بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب توازي سورة النور فكان منها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » . ويرجع إلى مباحث النسخ في : الإقناع في علوم القرآن ٧٢/٣ . البرهان في علوم القرآن ٣٥/٢ .

(٣) الحديث السابق .

الله لهم ، وقد وقع الجمع بين الجلد والرجم من الخلفاء الراشدين ولم يُنكر ذلك أحد كما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم عن الشَّعْبِيِّ قال : « كَانَ لَشُرَاحَةِ زَوْجِ غَائِبٍ بِالشَّامِ وَأَنَّهَا حَمَلَتْ فَجَاءَ بِهَا مَوْلَاهَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ زَنْتٌ وَاعْتَرَفَتْ فَجَلَدَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ مِائَةً وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَحَقَّرَ لَهَا إِلَى السُّرَّةِ » <sup>(١)</sup> إلى آخر الحديث وهو في صحيح البخاري بدون ذكر الحفر <sup>(٢)</sup> ، ومع هذا فالقرآن الكريم يدل على وجوب الجلد لكل زان وزانية قال الله عز وجل : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا » <sup>(٣)</sup> ولم يُذكر أنَّ هذا الحكم مختص بالبكر بل ثبت في الكتاب والسنة أن على المحصن زيادة على الجلد وهي الرجم ، فالحق قول من يقول بالجمع بين الجلد والرجم .

قوله : « وتقدم الشهود » إلخ .

أقول : استدلووا على ذلك بحديث الشَّعْبِيِّ عن علي في رجم شُرَاحَةٍ فَإِنْ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ « وَحَقَّرَ لَهَا » <sup>(٤)</sup> ثم قال - يعني علياً - : « إِنَّ الرَّجْمَ سَنَةٌ سَنَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ كَانَ شَهِدَ عَلَى هَذَا أَحَدٌ لَكَانَ أَوَّلُ مَنْ يَرْمِي الشَّاهِدَ يَشْهَدُ ثُمَّ يُتْبَعُ شَهَادَتُهُ حَجَرَهُ ، وَلَكِنَّا أَقَرَّتْ فَأَنَا أَوَّلُ مَنْ رَمَاهَا فَرَمَاهَا بِحَجَرٍ ثُمَّ رَمَى النَّاسُ » وهذا يبيِّن أن يقوله علي من جهة الرأي ، ولكن يُغْنِي عن رجم الإمام رجم من يبعثه من المسلمين كما في قصة ماعز ،

(١) تمام الخبر : « وأنا شاهد . ثم قال : إن الرجم سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرمي . الشاهد يشهد ثم يتبع شهادته حجره . ولكنها أقرت فأنا أول من رماها فرماها بحجر ثم رمى الناس وأنا فيهم . فكنت والله فيمن قتلها » .

وشراحة الممدانية ضبطها في الفتح بضم الشين وتخفيف الراء ثم حاء مهملة قال في القاموس : كسراقة وفي المشتهر بالفتح وتخفيف الراء أيضاً . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٤/٧ . فتح الباري على الصحيح .

(٢) أصل الحديث في صحيح البخاري مختصراً وبدون ذكر الحفر وما بعده . الصحيح بشرح الفتح ١١٧/١٢ .

(٣) سورة النور : ٢ .

وقد اختلف العلماء في هذا الذي ذهب إليه المصنف : فجمهورهم قالوا بالرجم للمحصن فقط واستدلوا بأمره صلى الله عليه وسلم لأنيس بـرجم المرأة التي زنت مع العفيف وبأنه رجم ماعزاً والغامدية ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه جلدتم قبل الرجم . وهذا هو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وذهب الإمام أحمد إلى أنه يجب أن يجمع على الزاني المحصن بين الجلد للآية والرجم للسنة كما روى عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قصة شراحة السابقة فقال : جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا هو مذهب الشوكاني والهادوية . تفسير ابن كثير ٢٦١/٣ .

(٤) الحديث السابق

وكما في قوله : « وَاعْذِيَا أَنْتِيسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا » <sup>(١)</sup> ولهذا قال المصنف : « أو مأموره » .

وأما قوله : « وإن تعذر من الشهود سقط » فلا أرى هذا وجها لسقوط الحد الذي قد ثبت بما هو معتبر من الشهادة ، ولا يصح أن يجعل ذلك من الشبهة التي تدرك بها الحدود .

قوله : « ويترك من لجأ إلى الحرم » إلخ .

أقول : وجه هذا ما ثبت في الصحيح من حديث أبي شريح . ولفظه في صحيح البخاري : « أَنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا [ الله تعالى ] وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ . فَلَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً . فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقُولُوا : إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ . وَقَدْ عَادَتْ حَرَمَتِهَا الْيَوْمَ كَحَرَمَتِهَا بِالْأَمْسِ » <sup>(٢)</sup> . وفيه ألفاظ نحو هذا . وهو يدل بعمومه على تحريم سفك الدماء فيه ولو كانت بحد ، ولا يصح الاستدلال بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الساعة التي أحل الله سبحانه له الحرم فيها كما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث سعد قال : « لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ آمَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ إِلَّا أَرْبَعَةَ نَفَرٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَقَالَ : اقْتُلُوهُمْ وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ مُتَعَلِّقِينَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ <sup>(٣)</sup> : عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ خَطَلٍ ، وَمِقْيِسُ بْنُ صُبَابَةَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ » وذلك لأن هذا وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الساعة التي أحلها الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخبرنا أن الله أذن له ولم يأذن

(١) تكرر ذكر الحديث في ص ٢٢٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ .

(٢) في الأصل المخطوط : « من حديث أبي سعيد » وبالرجوع إلى البخاري ومسلم وجدته من حديث أبي شريح الصحابي المشهور . وورد في رواية مسلم وفي رواية للبخاري : « عن أبي شريح العدوي » قال ابن حجر تعقباً على هذه الرواية عند البخاري : وفيه نظر لأنه خزاعي من بني كعب بن زبيعة بن لحي بطن من خزاعة . ولهذا يقال له الكعبي أيضاً وليس هو من بني عدي لا عدي قريش ولا عدي مضر فلعله كان حليفاً لبني عدي بن كعب من قريش . وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدي .

والحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي . الصحيح بشرح الفتح ١٩٧/١ ، ٤١/٤ . مسلم بشرح النووي ٥٠٤/٣ .

(٣) مختصر السنن للمنذري ٢١/٤ ، ١٩٨/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣/٨ .

لنا . ومما يؤكد هذه الحرمة قول الله عز وجل : « وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا » <sup>(١)</sup> فإنه إختيار في معنى الأمر : أي ومن دخله فأمّنوه .

وأما كونه لا يطعم حتى يخرج فوجهه أنه فآر من حد أوجب الله عليه فلا يعان على معصيته .

وأما كون من ارتكب أخرج فوجهه أنه قد فعل ما يخالف الحرمة وارتكب المعصية العظيمة في أكرم بلاد الله عليه وأحبها إليه ، ولكنه لا يُقام عليه الحد حتى يفارق الحرم وأما كونه لا إمهال في الرجم فوجهه ظاهر لأنه يُراد من رجمه موته ، والإمهال في الجلد إنما هو لخشية الهلاك .

وأما قوله : « لكن تستبرئ كالأمة للوطء » فليس له وجه لأن الأصل عدم العلوق ، ومع ذلك فهو قبل أن يتبين لا حرمة له لكونه لم ينفخ فيه الروح .

قوله : « ويترك للرضاع إلى الفصال » إلخ .

أقول : وجه هذا ما أخرجه مسلم وغيره من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي . فَقَالَ : وَيَحْكُ ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ . فَقَالَتْ : أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ بْنِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ . قَالَتْ : إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّوْنِ قَالَ : أَنْتِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ فَقَالَ لَهَا : حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ قَالَ : فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ قَالَ : فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ ، فَقَالَ : إِذْنُ لَا نَرْجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ . قَالَ : فَرَجَمَهَا <sup>(٢)</sup> » ، وقد تقدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) سورة آل عمران . ٩٧ ( وهي بتمامها . ) فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً . ومن كفر فإن الله غني عن العالمين . )  
(٢) تقدم الحديث من قبل ص ١٥٧ . ٣١٩ و ٣٢٠ .

لعلي في قصة الجارية الحديثة العهد بالنفاس : « أَتْرَكَهَا حَتَّى تَمَآثِلَ » <sup>(١)</sup> وفي رواية من حديث الغامدية أنها أرضعته ثم أتت به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين فَطَمَتْهُ « وَفِي يَدِهِ كِسْرَةٌ خُبْزٍ فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » <sup>(٢)</sup> فيجمع بين هذه الرواية والرواية الأولى بأنه قال رجل لما أتت به بعد الوضع أن إليه رضاعه ولم يُجبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرجعت به حتى فطمته فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين وأقيم عليها الحد . وكلا الروايتين في صحيح مسلم وغيره ، وإذا لم يوجد من يكفل الصبي بعد الفطام كان إِمهالها حتى يَسْتَغْنِي بنفسه مما تقتضيه الضرورة .

قوله : « وندب تلقين ما يسقط الحد » .

أقول : هذا التلقين المشروع هو أن يقول الحاكم أو الإمام كما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فإنه قال للسارق : « مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ ؟ » <sup>(٣)</sup> وقال للزاني : « لَعَلَّكَ غَمَزْتَ ، لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ » <sup>(٤)</sup> كما في صحيح البخاري وغيره في قصة ماعز ، وما يفيد هذا المعنى ، فلا وجه للتشكيك فيما ذكره المصنف والرجوع إلى محصن الرأي أن الزاني إن كان مما يُرْجَى انزجاره لُقِّنَ وإلا فلا ، ولا وجه أيضا للاستدلال على مشروعية التلقين بمثل حديث <sup>(٥)</sup> « أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ » فَإِنَّ هذا مخصوص بغير الحدود الواجبة .

(١) تقدم الحديث من قبل ص ٣٢٢ .

(٢) الرواية أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه وفيه : « قَالَ إِذْ هِيَ فَأَرْضَعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ . فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةٌ خُبْزٍ . فَقَالَتْ : هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ فَطَمْتُهُ وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا » . مسلم بشرح النووي ٢٧٧/٤

(٣) يرجع إلى حديث أبي أمية المخزومي رضي الله عنه وفيه : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِلَصٍّ وَقَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا وَلَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ ؟ قَالَ بَلَى . فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا » إلى آخر الحديث . وقد أخرجه أحمد وأبو داود وكذلك النسائي ولم يقل فيه : « مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا » وأخرجه أيضاً ابن ماجه وذكر مرة ثانية فيه .

قال ابن حجر في بلوغ المرام : رجاله ثقات وذكر الخطابي أن في إسناده مقالاً وقال : والحديث إذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به . مختصر السنن للمنذري ٢١٦/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٠/٧ .

(٤) يرجع إلى حديث ابن عباس عند أحمد والبخاري وأبي داود قال : « لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ ؟ قَالَ : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ » إلى آخر الحديث . الصحيح بشرح الفتح ١٣٥/١٢ . مختصر السنن للمنذري ٢٤٨/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٠٤/٧ .

(٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده والبخاري في الأدب وأبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها وتام الحديث : « إِلَّا الْهَدُودَ » .

ولو أخذ بعمومه لم يُقَمَّ حد على أحد من ذوي الهيئات وهذا هو الذي نَعَاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(١)</sup> على بني إسرائيل لما أسقطوا الحدود على أشرفهم وأقاموها على ضعفائهم .

قوله : « والحفر إلى سرّة الرجل وتُدّي المرأة » .

أقول : أما ماعز فلم يُحْفَر له بل رُجِم قائماً كما في الحديث الحاكي لقصته<sup>(٢)</sup> . وأما الغامدية فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره أنه حُفِر لها إلى صدرها ، فهذا يقتضي مشروعيتها للمرأة كما أن ترك الحفر لماعز يقتضي عدم مشروعيتها للرجل ، ووجه الفرق ظاهر ، فإن المرأة كلها عورة مع الرجال الراجمين لها . وكان الأولى اقتصار المصنف على قوله : « وناب الحفر إلى ثدي المرأة » .

قوله : « وللمرء قتل من وجد مع زوجته أو أمته » إلخ .

أقول : هذه المسألة مبنية على غير أساس ، غير منظور فيها إلى كتاب ولا سنة ولا قياس ، فإن غاية ما يجب هنا على الزوج والسيد هو إنكار المنكر والسعي في التفريق بين العاصيين بما تبلغ إليه الطاقة ، فإن أبى مُرتكب المنكر أن يَنْزِع عنه كان لكل مُنكر للمنكر أن يُدَافعه ولو بالقتل إذا لم يَنْدفع بغيره من غير فرق بين أن يكون الزاني زناً بزوجة المنكر أو أمته أو سائر قرابته أو بغير هؤلاء .

---

قال المنلري - تعليقاً على الخبر عند أبي داود - : في إسناده عبد الملك بن زيد العدوي وهو ضعيف الحديث . ونقل عن ابن عدي أنه قال : إن هذا الحديث منكر بهذا الإسناد لم يروه غير عبد الملك بن زيد ثم علق المنلري على قول ابن عدي بقوله : قد روي هذا الحديث من أوجه آخر ليس منها شيء يثبت .

وقد أورد العلامة المناوي هذا عن المنلري كما نقل عن صاحب النار قوله : في إسناده أبي داود انقطاع وأطال في بيانه ثم ختم المناوي تعليقه على ذلك فقال : والحاصل أنه ضعيف وله شواهد ترقيه إلى الحسن ، ومن زعم وضعه كالقزويني أفرط أو حسنه كالعلائي أفرط . مختصر السنن للمنلري ٢١٣/٦ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٧٤/٢ .

(١) الصحيح بشرح الفتح ٨٦/١٢ .

(٢) يرجع إلى الأحاديث السابقة التي تكررت في الباب في قصة ماعز والغامدية .

والحاصل أن هذا باب من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس لتخصيصه بمن ذكره المصنف وجه ، وقد وَقَعَ منه صلى الله عليه وآله وسلم الإنكار على سعد بن عُبَادَةَ لما قال له : « أَدَّعَاهُ عَلَى بَطْنٍ لِكَاعٍ ثُمَّ أَذْهَبُ فَأَتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ؟ » <sup>(١)</sup> ثم ذكر ما يُفِيد أنه إذا وجده كذلك قتله ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم منكراً عليه : « انْظُرُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ » واعتذروا له بما فيه من شدة الغيرة والحمية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وَاللَّهِ لَأَغَيِّرُ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> كما في صحيح مسلم وغيره وكان على المصنف أن يقول : « وليس للمرء قتل من وجد مع زوجته وأُمته حال الفعل » .

## فصل

وَيَسْقُطُ بِدَعْوَى الشَّيْءِ الْمُحْتَمَلَةِ <sup>(٣)</sup> وَالْإِكْرَاهِ ، وَبِاخْتِلَالِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ التَّنْفِيذِ ، وَقَدْ مَرَّ حُكْمُ الرَّجُوعِ <sup>(٤)</sup> ، وَعَلَى شَاهِدَيِ الْإِحْصَانِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ وَالثَّلَاثَانِ إِنْ كَانَا مِنَ الْأَرْبَعَةِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْكُومِ وَبِإِقْرَارِهِ بَعْدَهَا دُونَ أَرْبَعٍ <sup>(٥)</sup> ، وَبِرُجُوعِهِ عَنِ الْإِقْرَارِ ، وَيَقُولُ النِّسَاءُ هِيَ رَتَقَاءُ أَوْ عَدْرَاءُ عَنْهَا وَعَنْهُمْ <sup>(٦)</sup> ، وَلَا شَيْءَ بَعْدَ التَّنْفِيذِ ، وَبِخَرَسِهِ وَإِسْلَامِهِ وَلَوْ بَعْدَ الرَّدَّةِ . وَعَلَى الْإِمَامِ اسْتِفْصَالُ كُلِّ الْمُسْقِطَاتِ . فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ إِنْ تَعَمَّدَ وَإِلَّا فَتَيْتُ الْمَالِ .

- (١) من حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود والحاكم واللفظ لأحمد : « لما نزلت هذه الآية : ( والذين يرمون المحصنات ) الآية قال سعد بن عبادَةَ : أهكذا أنزلت ؟ فلو وجدت لكاع متفخذها رجل لم يكن لي أن أحركه ولا أهيجنه حتى آتي بأربعة شهداء . فوالله لا آتي بأربعة شهداء حتى يقضي حاجته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا معشر الأنصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم ؟ قالوا يا رسول الله لا تلمه فإنه رجل غيور . والله ما تزوج امرأة قط إلا عدراء ولا طلق امرأة فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيrote . فقال سعد : والله إني لأعلم يا رسول الله أنها لحنى وأنها من عند الله . ولكني عجبت » . فتح الباري على الصحيح ٣٢١/٩ .
- (٢) عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ : « اسمعوا ما يقول سيدكم إنه لغيور وأنا أغير منه والله أغير مني » .
- ومن حديث المغيرة بن شعبة : « أتعجبون من غيرة سعد فوالله لأنا أغير منه والله أغير مني » . مسلم بشرح النووي ٧٢٤/٣ .
- (٣) ذكر المصنف في هذا الفصل جملة ما يسقط به الحد وعد منها ثمانية أشياء أولها دعوى الشبهة المحتملة للبس كأن يقول ظننتها زوجتي أما ما لا يحتمل فلا يسقط كأن يقول : ظننت الزنا حلالاً . شرح الأزهار ٣٤٨/٤ .
- (٤) مر حكم الرجوع في الشهادات وهو أنهم إذا رجعوا قبل تنفيذ الحد بطل ولو قد حكم الحاكم وإن رجعت بعد التنفيذ لزمهم الأرش أو القصاص . شرح الأزهار ٣٤٨/٤ .
- (٥) الرابع من مسقطات الحد إذا أقر بالزنا دون أربع مرات بعد أن قامت الشهادة . شرح الأزهار ٣٤٩/٤ .
- (٦) عنهم : أي عن الشهود . والرتق : ضد الفتق .

قوله : « فصل : ويسقط بدعوى الشبهة المحتملة » .

أقول : هذا هو ما أرشد إليه الشارع من درء الحدود بالشبهات فإن الشبهة إذا كانت محتملة فهي التي تُوجب ذلك ، أما لو لم تكن محتملة فليست شبهة بل هي دُلْسَة<sup>(١)</sup> وقع بها التدرع إلى إسقاط ما شرعه الله من الحدود .

وأما سقوطه بالإكراه فوجهه واضح ، والأدلة قائمة على رفع القلم عن المكروه وعدم مؤاخذته بما أكره عليه ، وقد قدمنا بيان ذلك في غير موضع<sup>(٢)</sup> .

وأما سقوطه باختلال الشهادة فلأنه لم يحصل مقتضىها هنا حتى يثبت عليه الحد لأن وجود من اختل من الشهادة كعدمه ، فلم يثبت ما هو المناط الشرعي للحد ، ففي جعل هذا من جملة المسقطات تسامح .

قوله : « وعلى شاهدي الإحصان ثلث الدية » إلخ .

أقول : الشهداء إذا رجعوا جميعاً بعد التنفيذ فقد تسببوا لِقَتْل مَنْ رُجِمَ سبباً يوجب عليهم الضمان ، ولم يُقْتَلْ إلا لمجموع شهادة الزنا والإحصان فكانت الدية عليهم جميعاً يحملونها على عدد رؤوسهم إذا كان الشاهدان على الإحصان من جملة الشهود الأربعة على الزنا فعليهم الثلثان كما ذكره المصنف . وأما كونه لا شيء على المزكي فوجهه ظاهر لأنه لم يُشارك الشهود في إثبات السببين الموجبين للرجم وهما الزنا والإحصان ، وإنما أخبر بما يعرفه من ظاهر حال الشهود ، وهكذا لا خطاب على الإمام لأنه قام بتنفيذ ما كمل نصابه في الظاهر ، وهكذا القاضي لأنه حكّم بمُسْتَد أثبتة الشرع .

قوله : « وبإقراره بعدها دون أربع » .

أقول : جعل هذا الإقرار الذي هو مؤكّد لما شهد به الشهود ومصدّق له مسقطاً من أغرب ما يقرع الأسماع من الأقوال الزائفة ، والشبهة الداحضة لأن المناط الشرعي وهو

(١) الدلسة بالضم : الخديعة .

(٢) يراجع الجزء الثاني ص ١٢٤ .



شهادة الأربعة باق على حاله ، ولم يَزِدْهُ الإقرار إلا تأكيداً ، فدعوى أنه قد بطل بالإقرار دون أربع ووجب الرجوع إلى مُستند آخر وهو الإقرار ولما لم يكمل لم يجب الحد لا يُناسب رواية ولا دراية ولا شرعاً ولا عقلاً ، بل حاصلها إسقاط حَدٍّ من حدود الله من غير سبب ولا شبهة لا قوية ولا ضعيفة ، وقد عرفت ما جاء من الزجر على من أبطل حدود الله ، وأسقطها بعد وجوبها على ما قدمنا لك أن الحق بُتت الحد بالإقرار مرة واحدة فلا يتم ما ذكره من قوله : « دون أربع » .

قوله : « وبرجوعه عن الإقرار » .

أقول : هذا الرجوع ليس بشبهة تدراً بها حدود الله ، ولا يصح الاستدلال على سقوط الحد بالرجوع عن الإقرار بما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه ، ورجال إسناده ثقات عن أبي هريرة : « أَنَّ مَاعِزاً لَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَرَّ يَشْتَدُّ فَأَخْبَرُوا بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ » <sup>(١)</sup> » لأنه لا يدل على أنه قد سَقَطَ عنه الحد بذلك بل على أنه إذا تَرَكَ ورجع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد يَأْتِي بِشِبْهِةٍ مَقْبُولَةٍ . وهكذا لا يصح الاستدلال بحديث جابر عند أبي داود والنسائي « أَنَّ مَاعِزاً صَرَخَ بِهِمْ فَقَالَ : يَا قَوْمُ رُدُّوْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ قَوْمِي قَتَلُونِي وَغَرُّوْنِي مِنْ نَفْسِي ، وَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ غَيَّرَ قَاتِلِي ، فَلَمْ يَنْزِعُوا عَنْهُ ، فَلَمَّا أَخْبَرُوا بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ <sup>(٢)</sup> » فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد رجوعه إليه الاستباث إذا جاء بشبهة مقبولة ، على أنه قد روى في بعض طرق الحديث عند مسلم والنسائي وأبي وأبي داود - واللفظ له <sup>(٣)</sup> - من حديث أبي سعيد قال : « لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ خَرَجْنَا [ بِهِ ] إِلَى الْبَقِيعِ ، فَوَلَّاهُ مَا أَوْسَقْنَاهُ وَلَا حَقَرْنَا

(١) يرجع إلى الحديث ص ٣١٢ .

(٢) يرجع إلى الحديث ص ٣١٢ .

(٣) الزيادة بالرجوع إلى أصل الحديث عند أبي داود . وقد ورد في المخطوطة : « قال أبو مالك » والصواب « أبو كامل الجحدري » وهو الذي روى عنه أبو داود . مختصر السنن للبتري ٢٥١/٦ . متن سنن أبي داود ٢٣٢/٢ . مسلم بشرح النووي ٢٧٣/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٥/٧ .

لَهُ وَلَكِنَّهُ قَامَ لَنَا . قَالَ أَبُو [ كَامِلٍ وَهُوَ الْجَحْدَرِيُّ ] : فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْمَدَرِ وَالْخَرْفِ فَاشْتَدَّ وَاشْتَدَّدْنَا خَلْفَهُ حَتَّى أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ فَانْتَصَبَ لَنَا فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ حَتَّى سَكَتَ » .

فدل هذا على أنه إنما فر إلى المحل الذي توجد فيه الحجارة التي تسرع في القتل .  
وهكذا لا يصح الاستدلال بما أخرجه أبو داود <sup>(١)</sup> عن بُرَيْدَةَ قَالَ : « كُنَّا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَتَحَدَّثُ أَنَّ الْغَامِدِيَّةَ وَمَاعِزَ [ بَنَ مَالِكٍ ] لَوْرَجَعَا بَعْدَ اغْتِرَافِهِمَا أَوْ قَالَ : لَوْ لَمْ يَرْجَعَا بَعْدَ اغْتِرَافِهِمَا لَمْ يَطْلُبَهُمَا . فَإِنَّهُ رَجَمَهُمَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ » .  
وعلى كل حال ليس هذا التحدث الواقع بينهم مما تقوم به الحجة لأنه مجرد حَدَسٍ . وبهذا نعرف أنه لا دليل يدل على الرجوع عن الإقرار يَسْقُطُ به الحد ، وقد حصل المقتضي بالإقرار فلا يسقط إلا بدليل يدل على سقوطه دلالة بينة ظاهرة .

قوله : « وبقول النساء هي رَتْقاء أو عذراء » .

أقول : وجه السقوط عنها وعنهم فوجودها عذراء مانع من ثبوت الحق شرعاً وعقلاً .  
وإذا كان الحد يُدْرَأُ لمجرد الشبهة المحتملة فكيف بمثل هذا . وأما كونه لا شيء على الإمام إذا أقام الحد قبل العلم بأنها عذراء فوجهه ظاهر لأنه عمل بمسند شرعي لكن إذا كان هذا المسند هو شهادة الشهود فيضمنون كما تقدم لأنهم تساهلوا في الشهادة .

قوله : « وبخرسه » .

أقول : الأخرس وإن كان النطق متعذراً منه فهو يمكنه أن يُشير إلى الشبهة بعد أن يبينوا له بالإشارة أنه قد وجب عليه الحد بالمسند الشرعي ، نعم إذا بلغ خرسه إلى حد لا

---

(١) الحديث عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وورد الاسم في الأصل المخطوط غير واضح ونهاية الحديث كما في السنن : « وَإِنَّمَا رَجَمَهُمَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ » أخرجه النسائي بنحوه . وفي إسناده يشير بن مهاجر الكوفي أخرجه له مسلم ووثقه ابن معين وقال الإمام أحمد : منكر الحديث يحمي بالمعائب مرجي . وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٠١/٧ . مختصر السنن للمنذري ٢٥٢/٦ .

يفهم معه الإشارة ولا يتمكن منها وذلك بأن يكون مع خرسه أعمى فإن هذا وإن كان الأصل عدم وجود الشبهة لكن احتمالها كائن ، وبمجرد هذا الاحتمال لا يكون حدّه على بصيرة ولم يكمل المقتضى الشرعي وإن كان الرجوع إلى الأصل كافياً في غير هذا الموضع . لكن هذا موطن يقول فيه الشارع : ادروا الحدود بالشبهات .

وأما سقوط الحد عنه بإسلامه فهو ظاهر لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله من الأمور التي لا تدرأ بالشبهات فكيف بما يدرأ بها .

قوله : « وعلى الإمام استفصال كل المسقطات » .

أقول : وجه هذا ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من مثل قوله : « مَا إِخَالَكَ سَرَقْتَ وَقَوْلُهُ : « لَعَلَّكَ غَمَزْتَ . لَعَلَّكَ قَبَلْتَ » ، وقوله : « أَبِكَ جُنُونٌ » وإرجاعه لما عثر مرة بعد مرة وسؤال قومه عنه<sup>(١)</sup> مع ما ورد عنه من درء الحدود بالشبهات ، فإذا قصر فقد أخل بواجب عليه وأقدم على إتلاف نفس أو الإضرار بها قبل أن يوجب ذلك الشرع ، فإذا ظهر بعد ذلك مُسْقَط شرعي كان الضمان من ماله إنْ تَعَمَّدَ وإلا فن بيت المال ، لأن تعمده محمول عليه ، وأما خطؤه فإن كان لا يجد في ماله ما يقوم بذلك كان من جملة الغارمين في صرف نصيب إليه من الزكاة ومن جملة المصالح التي يُصرف إليها بيت مال المسلمين .

---

(١) سبق التعليق على هذه الأحاديث ص ٣٣٣ .

## باب : حد القذف

### فصل

وَمَنْ ثَبَتَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ . أَوْ إِقْرَارِهِ وَلَوْ مَرَّةً قَذَفُ حُرٍّ مُسْلِمٍ غَيْرِ أَخْرُسٍ عَقِيفٍ فِي الظَّاهِرِ مِنَ الزَّنا بَرْنًا فِي حَالٍ يُوجِبُ الْحَدَّ<sup>(١)</sup> مُصْرَحًا أَوْ كَانِيًا مُطْلَقًا أَوْ مُعَرِّضًا أَقَرَّ بِقَصْدِهِ<sup>(٢)</sup> وَلَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ عَدَدًا . وَحَلَفَ الْمُقَذَّفُ إِنَّهُ طَلَبَ : جُلْدَ الْقَاذِفِ الْمَكْلَفُ « غَالِبًا »<sup>(٣)</sup> وَلَوْ وَالِدًا : الْحَرَّ ثَمَانِينَ وَتَنْصِفُ لِلْعَبْدِ ، وَيُحْصَصُ لِلْمَكَاتِبِ كَمَا مَرَّ<sup>(٤)</sup> ، وَيَطْلَبُ لِلْحَيِّ نَفْسُهُ<sup>(٥)</sup> ، وَلَا يُورَثُ ، وَلِلْمَيِّتِ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ الْمُسْلِمِ الْمَكْلَفُ الذَّكَرُ الْحَرُّ ، قِيلَ ثُمَّ الْعَبْدُ مِنْ عَصِيَّتِهِ إِلَّا الْوَلَدُ أَبَاهُ وَالْعَبْدُ سَيِّدَهُ<sup>(٦)</sup> ثُمَّ الْإِمَامُ وَالْحَاكِمُ ، وَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمُقَذَّفِ « كَيَا ابْنِ الزَّوَانِي » وَمِنْهُ النَّفِيُّ عَنِ الْأَبِّ وَلَوْ لِمَنْفِيٍّ بِلَعَانٍ إِنْ لَمْ يَعْزِ بِالْحُكْمِ<sup>(٧)</sup> « كَلَسْتَ لِفُلَانٍ » لَا مِنْ الْعَرَبِ ، وَالنِّسْيَةُ إِلَى غَيْرِهِ مُعَيَّنًا « كَيَا ابْنِ الْأَعْمَى » لِابْنِ السَّلِيمِ إِلَّا إِلَى الْجَدِّ وَالْعَمِّ وَالْخَالَ وَزَوْجِ الْأُمِّ ، وَلَا يُسْقِطُهُ إِلَّا الْعَفْوُ قَبْلَ الرَّفْعِ أَوْ

(١) من الشروط التي يلزم توفرها لإقامة الحد أن يقذفه بزنا في حال يوجب الحد بأن يضيفه إلى حال يلزم المقذوف فيها الحد فلو أضاف الزنا إلى حال لا يجب فيه الحد كأن يقول زنيته وأنت مكروهة أو مجنونة لم يلزمه حد القذف . شرح الأزهاري ٣٥٣/٤ .

(٢) يلزم الحد إذا كان القاذف مصرحاً بالقذف أو مكثياً به مطلقاً أي سواء أقر بقصده أم لا وأما التعريف فلا يكون قذفاً إلا إذا أقر بقصده . شرح الأزهاري ٣٥٤/٤ .

(٣) احتراز بقوله : « غَالِبًا » من السكران فإنه يحد للقذف في حال سكره .

(٤) كما مر في حد الزنا ويسقط الكسر .

(٥) يطلب للحَيِّ إذا قذف نفسه وليس له أن يوكل في إثباته فلو جن لم يطالب عنه وليه . شرح الأزهاري ٣٥٦/٤ .

(٦) إذا كانت ولاية المطالبة إلى الإبن والقاذف هو الأب فليس للولد أن يطالب أباه بالحد بل المطالبة إلى سائر أوليائهما دون الابن . كما لا يطالب العبد سيده . شرح الأزهاري ٣٥٧/٤ .

(٧) لو قال لمنفي بلعان : « لست ابن فلان » فإنه لا يخرج بذلك عن كونه قاذفاً . فإن عني بقوله هذا من جهة الحكم بالنفي لا أن أمه زنت فحملت به فإنه لا يكون قاذفاً هنا فلا يلزمه الحد . شرح الأزهاري ٣٥٩/٤ .

شَاهِدَانِ بِالْإِقْرَارِ<sup>(١)</sup> ، وَيَلْزَمُ مَنْ رَجَعَ مِنْ شُهُودِ الزَّانَا قَبْلَ التَّنْفِيزِ لَا بَعْدَهُ إِلَّا الْأَرْضَ  
وَالْقِصَاصَ<sup>(٢)</sup> .

قوله : « باب حد القذف : ومتى ثبت بشهادة عدلين » إلخ .

أقول : حد القذف ثابت بكتاب الله سبحانه ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبإجماع المسلمين ، والاكتفاء فيه بشهادة العدلين صحيح ، ويكفَى فيه أيضا بشهادة رجل وامرأتين ، وبشهادة واحد مع يمين المدعى لما عرّفناك سابقا مع عدم وجود دليل ناهض يدل على اشتراط أن يكون الشهود رجالا ، وأنه لا يثبت هذا الحد إلا بشهادة رجلين ، فإنه حُكِمَ من أحكام الشرع وقد ثبت في الكتاب العزيز وفي السنة المطهرة أن مُسْتَدَاتِ أحكام الشرع أوسع من هذا ، ولم يُخَصَّ من ذلك إلا شهادة الزنا ، فيبقى ما عداه داخلا في مطلقات الأدلة .

وأما اشتراط أن يكون المذنوب حرا فلا وجه له لأن العبد والأمة قد صاروا بدخولهما في الإسلام معصومي الدّم والمال والعرض بما عُصِمَ به الأحرار ، فانتهاك الحرمة منهما بالرمي بالزنا كانتهاك الحرمة من الأحرار .

وأما اشتراط الإسلام فوجهه واضح لعدم وجود العصمة .

وأما اشتراط كونه غير أخرس فلا وجه له لأنه يمكنه أن يُعَبَّرَ عن مُرادِهِ بالإشارة على فرض أنه لم يحضر ذلك من يُعَبَّرَ عنه ويقوم بحجته ، وليس من مسالك الرأي أن يُجعل امتحان الله سبحانه له بالخرس مُوجبا لحلول مِخْنَةٍ أُخْرَى به وهي عدم احترام عِرْضِهِ بإقامة حد الله على قاذفه .

---

(١) لا يسقط الحد بعد وجوبه إلا بأحد أمرين إما العفو من المذنب قبل الرضخ إلى الإمام أو شاهدان على المذنب بالإقرار بالزنا . شرح الأزهار ٣٦٠/٤ .

(٢) يلزم الحد من رجوع من شهد الزنا إذا كان الرجوع قبل التنفيذ ولا يجب على الباقي من الشهود ولا على المشهود عليه ، أما إذا كان الرجوع بعد التنفيذ فإنه لا يلزمه إلا الأرض للضرب الذي وقع على المشهود عليه . كما يلزمه القصاص إذا كان الحد رجما . شرح الأزهار ٣٦٠/٤ .

وأما اشتراط العِفَّة فمبنيٌّ على أن المحصنات في قوله سبحانه : « الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ »<sup>(١)</sup> هن العفيفات ، وهو غير مسلم فإن من معاني الإحصان الحرية ، والإسلام ، والتزوج ثم هذا الذي ليس بعفيف داخل في العصمة الإسلامية لا يخرج عنها بمجرد ارتكابه لبعض معاصي الله سبحانه ، وأي دليل يدل على أنه يُستحل منه ما حرّمه الله بمجرد عدم عفته ، فإن الله سبحانه قد حرّم الغيبة وشدّد في أمرها ، وهي أن يُذكر الغائب بما فيه ، ولم يجعل كونه مسوغاً لذكره به ، فكيف بالقذف ، وقد أقام عمر بن الخطاب<sup>(٢)</sup> حد القذف على من شهد على المغيرة بالزنا [ مع ]<sup>(٣)</sup> اشتهار عدم عِفّته ، وكان ذلك بمحض من الصحابة .

وأما قوله : « بزنا » فظاهر أنه المراد بقوله : « الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ » .

وأما قوله : « في حال يُوجب الحد » فلا أرى لهذا الاشتراط وجه لأنه قد انتهك الحرمة بالرمي بالزنا وإن اندفع عنه حد الزنا لشبهة من الشبه .  
وأما قوله : « مصرحاً مطلقاً » فوجهه أن التصريح لا يُقبل معه دعوى قصد غيره ولا

(١) سورة النور : ٢٣ ( وهي بتمامها : « إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم » ) وقد وردت الآية في الأصل المخطوط غير دقيقة . ولعل المصنف قد أورد في أصله آية القذف فالتبست على الناسخ وهي الآية ٤ من نفس السورة : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون » ولا يبعد أن يكون المصنف قد أورد الآيتين معا فوق الإلتباس من الناسخ فإن الآية الأولى ( لبيان كون القذف من الكبائر والآية الثانية لبيان حد القذف .

ويؤيد ما ذهب إليه الشوكاني في تفسير الإحصان قول ابن الأثير في النهاية : « أصل الإحصان المنع والمرأة تكون محصنة بالإسلام وبالعفاف والحرية وبالتزويج . يقال أحصنت المرأة فهي محصنة » وفسر الكثير المحصنة بأنها الحرة البالغة العفيفة . وقال ابن حجر ولا يختص بالمزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع .  
النهاية لابن الأثير . فتح الباري على الصحيح ١٨١/١٢ .

(٢) الحديث شهدوا على المغيرة بن شعبه - وكان والياً على البصرة حينئذ - أربعة نفرهم أبو بكر بن نفيح وإخوته لأمه شبل بن معبد البجلي ونافع بن كلفة وزباد . أما الثلاثة الأول فقد جزموا الشهادة وأما زباد فلم يقطع ولم يشهد بمثل شهادتهم فأمر عمر بالثلاثة فجلدوا الحد وقرأ : « فإذا لم يأتوا بالشهادة فأولئك عند الله هم الكاذبون » . تفسير القرطبي . تاريخ الطبري ٦٩/٤ .  
أسد الغابة ٢٧١/٢ - ٥٠٣ - ٣٠١/٥ - ٣٨/٦ .

(٣) زيادة يستلزمها السياق وقد أورد ابن جرير الخبر بما يفيد اشتهار ذلك بين أهل البصرة قال : « كان يختلف إلى أم جميل امرأة من بني هلال - وكان لها زوج هلك قبل ذلك من ثقيف يقال له الحجاج بن عبيد - فكان يدخل عليها فيبلغ ذلك أهل البصرة فأعظموه ، إلخ . تاريخ الطبري ٦٩/٤ .

يُلتفت إلى ذلك .

وأما الكناية فلكونه يحصل بها من هتك العِرض المعصوم ما يحصل بالتصريح إذا كان المراد منها مفهومٌ للسامع والاعتبار بالمعاني لا بالألفاظ . وهكذا التعريض لأنه يحصل به ما يحصل بالتصريح . وأما تقييد ذلك بقوله : « أقر بقصد » فلا يشترط هذا الإقرار إلا إذا كان التعريض يحتمل عند السامع القذف وغيره أما إذا كان لا يحتمل إلا القذف فلا يشترط الإقرار .

قوله : « ولم تكمل البيئة عدداً » .

أقول : لا وجه لاعتبار مجرد العدد بل لا بد من قيام البيئة عدداً وصفة . فإن اختلفت الصفة مع كمال العدد فوجودها كعدمها . ويؤيد هذا حد الشهود على المغيرة مع كمال عددهم ونقص صفة شهادة الرابع وهو زياد بن أبيه ، فإنه لما لم يُصرح بأنه شاهد الإيلاج بل قال : « رَأَيْتُ اسْتَأْنَبُوْا نَفْسًا يَعْلو وَرَجُلَيْنِ مِنْ وَرَائِهِمَا كَانَهُمَا رَجُلًا حِمَارًا ، وَلَا أَذْرِي مَا وَرَاءَ ذَلِكَ »<sup>(١)</sup> أقيم الحد على الثلاثة الشهود الذين شهدوا قبله وهم إخوته نُفيع ونافع وشبل .

قوله : « جلد القاذف ولو والدا » إلخ .

أقول : هذا الحد بهذا العدد قد نطق به القرآن الكريم ، وأجمع عليه المسلمون أولهم وآخرهم ، ولم يُفرقوا بين قذف الرجل والمرأة ، وأن قاذف الرجل يُحد كما يحد قاذف المرأة ، ولم يُسمع عن فرد من أفراد المسلمين أنه قال : لا حد على قاذف الرجل إلا ما وقع من الجلال في شرحه لهذا الكتاب في هذا الموضع ، وقد كتبنا على بحثه رسالة مُستقلة ، وتكلمنا على كل ما جاء به في هذا البحث ، ودفعناه بما لا يبقى بعده ريب لمرتاب ، وإن كان فساده أوضح من أن يحتاج إلى البيان لكنه ربما تشوش به ذهن من في عرفانه قصور وفي إدراكه بعض فتور.

---

(١) المصادر السابقة .

وأما عدم سقوط الحد على الوالد إذا قذف ولده فلدخوله في عموم الأدلة وعدم ورود الدليل باستثنائه ، ولم يُبيح له الشرع استحلال ما حرّمه الله من ولده .

وأما التنصيف للعبد والتخصيص للمكاتب فوجهه ما تقدم في حد الزنا .

قوله : «ويطلب للحي نفسه ولا يورث» .

أقول : لا وجه لجعل الموت مُسقطاً للحد الذي قد ثبت على قاذف من مات بعد قذفه وقبل إقامة الحد عليه فإن كانت العلة في ذلك تجوز أن يعفو لو عاش فهكذا قذف الأموات فإنه يجوز أن يعفو الميت لو كان حياً وإن كانت العلة هي ما يلحق الحي بقذف الميت فهكذا ينبغي أن يقال في وارث من مات بعد القذف إذا لحقه غصاصة بالقذف . ولا وجه للفرق بينهما .

وأما ترتيب المطالبين من قرابة الميت على هذا الترتيب الذي ذكرناه ، فإن كان وجهه أن الغصاصة تلحق الأقرب لُحوقاً زائداً على لُحوقها ممّن هو أبعد منه مع تسليم لحوق مطلق الغصاصة فلا وجه لهذا الترتيب ، بل إذا وقع الطلب من فرد من أفراد من يلحقه الغصاصة فإن كانت يسيرة وكان بعيداً عن الميت كان ذلك سائغاً لأن دفع الغصاصة مطلقاً مُسوِّغ للطلب ، وإن كان سبب هذا الترتيب غير هذا ، وكلّ سبب يفرضه حاملاً على الطلب غير هذا لا يصحّ لسببه ، والحق أنه يجوز الاحتساب في مثل هذا وإن لم يكن ثمّ غصاصة على المحتسب لأن القذف من أشنع المنكرات ، وقد أوجب الله الحد على فاعله فالسعي في إقامته من جملة ما يندرج تحت أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وأما قوله : « ثم الإمام والحاكم » فوجهه ما ذكرنا من كَوْن هذا الطلب من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والإمام والحاكم هما القائمان مقام البيان للناس وحملهم على ما أوجب الله عليهم وزجرهم بحدود الله سبحانه عن الوقوع في معاصيه .

وأما كونه يتعدد بتعدد المقنوف فوجهه ظاهر لأنه قد وقع القذف على كل واحد منهم فوجب له حد مستقل .



وأما قوله : « ومنه النفي عن الأب » فوجهه أن ذلك يستلزم أن أمه زنت فكان ذلك قذفا لها وما ذكره المصنف بعد هذا فظهوره يغني عن تدوينه .

قوله : « ولا يسقطه إلا العفو قبل الرفع » .

أقول : وجهه أنه حق للمقذوف فإذا عفا عن قاذفه كان له ذلك ، وأما بعد رفعه إلى الإمام أو الحاكم فقد وجب بالرفع للدليل المتقدم ، ويمكن أن يقال : إنه لا حكم للرفع إذا وقع العفو بعده لأن هذا حق من حقوق بني آدم يسقط بإسقاطهم ، فليس للإمام والحاكم أن يقيم الحد بعد العفو ، ودعوى أن حد القذف مشوب غير مسلمة بل هو حق مخص للآدمي ولا يتنافي هذا ما وقع في قصة السارق لرداء صفوان وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما عفا : « أَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ » <sup>(١)</sup> للفرق الواضح بين القاذف والسارق .

وأما قوله : « أو شاهدان بالإقرار » فلا وجه لهذا إلا على القول باشتراط العفة وقد قدمنا ما فيه .

وأما كونه من رجوع من شهود الزنا فوجهه ظاهر لأنه برجوعه صار كاذبا في شهادته ، وذلك قذف وأما الرجوع بعد التنفيذ فقد تقدم حكمه وهو يغني عن تكراره هنا .

---

(١) الحديث رواه الخمسة إلا الترمذي كما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي عن صفوان بن أمية ولفظه كما في المتن : « كنت نائما على خميصة لي فسرقت ، فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقطعه . فقلت : يا رسول الله أي خميصة ثمن ثلاثين درهما أنا أهبها له - أو أبيعها له - قال : فهلا كان قبل أن تأتيني به » وفي رواية لأحمد والنسائي : « قطعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . المتن في بشرح نيل الأوطار ١٣٦/٧ . مختصر السنن للمنذري ٢٢٥/٦ . الموطأ بشرح الزرقاني ١٥٨/٤ .

## باب حد الشرب

وكذلك<sup>(١)</sup> مَنْ ثَبَتَ مِنْهُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ إِقْرَارِهِ مَرَّتَيْنِ شُرْبَ مُسْكِرٍ عَالِمًا غَيْرَ مُضْطَرٍ وَلَا مُكْرَهٍ وَإِنْ قَلَّ ، وَتُقَامُ بَعْدَ الصَّحْوِ ، فَإِنْ فَعَلَ قَبْلَهُ لَمْ يُعَدَّ . وَتَكْفِي الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّمِّ وَالْقَيْءِ وَلَوْ كُلَّ فَرْدٍ عَلَى فَرْدٍ<sup>(٢)</sup> .

قوله : « باب حد الشرب : وكذلك » .

أقول : هذا الحد قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبوتاً متواتراً لا شك فيه ولا شبهة ، لكن لم يقع الاتفاق على مقدار معين ، بل حاصل ما روى : « أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ »<sup>(٣)</sup> كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس . وفي رواية لمسلم وغيره من حديثه : « أَنَّهُ جَلَدَ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ »<sup>(٤)</sup> . وفي البخاري وغيره من حديث عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ : « أَمَرَ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ فَضَرْبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ »<sup>(٥)</sup> ، وفي البخاري أيضاً من حديث السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ : « كُنَّا نُوتَى بِالشَّارِبِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي

(١) وكذلك : يلزم شارب الخمر من الحد مثل ما تلزم القاذف . شرح الأزهاري .

(٢) صورة المسألين أن يشهد رجلان على شتم رائحة الخمر من نكهة رجل أو أنه تقاهاها كفت هذه الشهادة وكذلك إذا شهد رجل على آخر أنه شتم رائحة الخمر من نكهته وشهد آخر أنه رآه تقاهاها كفت هذه الشهادة في لزوم الحد . شرح الأزهاري ٣٦٣/٤ .

(٣) الحديث منقح عليه وتماه كما في البخاري : « وجلد أبو بكر أربعين » . الصحيح بشرح الفتح ٦٣/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٩٠/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٦/٧ .

(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي وفي مسلم : « قال : وفعله أبو بكر . فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانين . فأمر به عمر » . مسلم بشرح النووي ٢٨٩/٤ . مختصر السنن للمندري ٢٨٥/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٤٦/٧ .

(٥) الحديث رواه أحمد أيضاً ولفظه كما في البخاري : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بنعيمان - أو بابت نعيمان - وهو سكران ، فشق عليه وأمر من في البيت .. إلخ » . الصحيح بشرح الفتح ٦٥/١٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٦/٤ .

إِمْرَةً أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمْرَةٍ عُمَرُ ، فَتَقُومُ إِلَيْهِ فَتَضْرِبُهُ بِأَيْدِينَا وَنِعَالِنَا وَأَرْذِيَّتِنَا ، حَتَّى كَانَ صَدْرًا مِنْ إِمْرَةٍ عُمَرُ فَجَلَدَ فِيهَا أَرْبَعِينَ حَتَّى إِذَا عَتَوْا فِيهَا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ <sup>(١)</sup> ، وفي البخاري أيضا وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيمن أَتَى بِهِ وَقَدْ شَرِبَ الْخَمْرُ : « اضْرِبُوهُ » ، قال أبو هريرة : فَمِنَّا الضَّارِبُ يَدَيْهِ وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ <sup>(٢)</sup> . وفي الباب أحاديث وليس فيها أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حَدِّ الشَّرْبِ مِقْدَارَ مَعِينٍ ، واختلف اجتهد الصحابة في التقدير فكان الواجب هو مُجَرَّد الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ وَالثِّيَابِ وَالْأَيْدِي ، والمُرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَظَرِ الْإِمَامِ ، فَإِذَا رَأَى أَنْ يَجْلُدَهُ عَدَدًا مُعَيَّنًا إِلَى حَدِّ الثَّمَانِينَ الْجُلْدَةَ فَلَهُ بِمَا وَقَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَسُوءَ ، وَإِنْ رَأَى أَنْ يَأْمُرَ بِمَطْلُوقِ الضَّرْبِ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ فَلَهُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَسُوءَ . وَإِنْ رَأَى زِيَادَةَ الضَّرْبِ إِلَى حَدِّ الثَّمَانِينَ عَلَى مَنْ اسْتُرْسِلَ فِي شُرْبِهَا وَتَحْقِيفِ الضَّرْبِ إِلَى أَرْبَعِينَ أَوْ دُونَهَا عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتُرْسِلَ فِي شُرْبِهَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِمَا وَقَعَ مِنْ عَمَلٍ فِي مَحْضَرِ الصَّحَابَةِ .

فَعَرَفَ بِمَجْمُوعِ هَذَا أَنَّ حَدَّ الشَّرْبِ ثَابِتٌ مَعَ تَفْوِضِ مَقْدَارِهِ إِلَى الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ هَذَا الْحَدِّ كَمَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ سَائِرِ الْحُدُودِ كَمَا حَكَى ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ : « أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَى شَارِبِ الْمُسْكِرِ » <sup>(٣)</sup> وَلَكِنْ هَذَا مَدْفُوعٌ بِمَتَوَاتِرِ السَّنَةِ ، وَبِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَلَا الْفِتَنَاتُ إِلَيْهِ وَلَا تَعْوِيلٌ عَلَيْهِ وَالْإِجْمَاعُ ثَابِتٌ قَبْلَ وَجُودِ قَائِلِهِ وَبَعْدِهِ .

(١) الخبر أخرجه أحمد والنسائي أيضا . الصحيح بشرح الفتح ٦٦/١٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٦/٤ .  
(٢) الخبر رواه أيضا أحمد وأبو داود وتمامة كما في البخاري : « فلما انصرف قال بعض القوم : أخزأك الله قال : لا تقولوا هكذا . لا تعينوا عليه الشيطان » . الصحيح بشرح الفتح ٦٦/١٢ . مختصر السنن للسنن ٢٨٤/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٦/٧ .

(٣) أورد ابن حجر في الفتح نقلاً عن القاضي عياض هذا الرأي في سياق ما أورده من مذاهب الأئمة في الحد قال : « أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره . فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهود عنه وأحمد في رواية وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما . وتعقب بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التنزيه واستدلوا بأحاديث الباب » . فتح الباري على الصحيح ٧٢/١٢ .

قوله : « ومن ثبت بشهادة عدلين أو إقراره مرتين » إلخ .

أقول : لا وجه للاقتصار على شهادة العدلين بل يكفي في ذلك شهادة رجل وامرأتين كما حكم الله به بين عباده في الشهود ، وقد قدمنا التنبيه على هذا في الباب الذي قبله ، وهكذا يجوز للحاكم أن يحكم في هذا الحد بعلمه ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق ، ومثله حد القذف والسَّرقة ، ولم يُخص من الحدود بِكَوْنِ الشَّهود أربعة رجالاً إلا حدُّ الزنا ، فيبقى ما عداه دَاخلًا في عموم ما جعله الله مستنداً لحكم الشرع ، وهكذا لا وجه لاشتراط أن يكون الإقرار مرتين ، ولم يَرِدْ بهذا دليل لا صحيح ولا عليل ، وليس على تعيير الإنسان عن نفسه بإقراره زيادة في سكون النفس وطمأنينة القلب ، وقد قدمنا أنها تكفي المرة الواحدة في الإقرار بزنا يُوجب الرجم فكيف بما هو دُونه ، ولكنها كثرة الشكوك في الحدود الناشئة عن ضعف العزائم في تنفيذ حدود الله سبحانه .

وأما اشتراط أن يكون الشارب للمسكر عالماً غير مضطر ولا مُكره فهو أظهر من أن يُحتاج إلى التنصيص عليه .

قوله : « وإن قل » .

أقول : قد تقرر بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جَلَدَ مَنْ شرب الخمر وأمر بِجَلْدِهِ ، ولم يَسأل عن القدر الذي شربه ، ولا سأل عن بُلُوغِهِ بالشرب إلى حد السكر ، فكان هذا بمجرد دليلا على أن مُطلق الشرب مُوجب للحد ، ثم قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم في غير حديث أنه قال : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ <sup>(١)</sup> » وهذا الدليل يُلْحِقُ القليل بالكثير ، والقَطْرَةُ الواحدة بالأَرْطال ، ثم ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ . وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » <sup>(٢)</sup> . وفي لفظ : « كُلُّ مُسْكِرٍ

(١) يرجع في ذلك إلى حديث ابن عمر عند أحمد وابن ماجه والدارقطني . وحديث جابر عند أبي داود وابن ماجه والترمذي . وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد والنسائي وابن ماجه . وحديث علي عند الدارقطني .

المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٦/٨ .

(٢) الحديث رواه مسلم والدارقطني من حديث ابن عمر . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٠/٨ .

خمرٌ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ <sup>(١)</sup> ، فحكم صلى الله عليه وآله وسلم في هذا باتِّحاد المسكرات ، وأنها كلها خمر ، فوجب الحد على شُرْب كل مُسْكِر ، وقد أوضحت الكلام على هذا البحث من شرح المنتقى ، وأفردته برسالة مُستقلة سميتها : « القول المسفّر في تحريم كل مسكر ومُفْتَر » .

فإن قال قائل : هل العلة في حد السّكر هي التحريم ، أو كون المشروب مُسْكِرًا ؟  
فأقول كما قال الشاعر :

خُذَا بَطْنَ هَرَشَى أَوْ قَفَاهَا فَإِنَّهُ      كِلَا جَانِبَيْ هَرَشَى لَهُنَّ طَرِيقٌ <sup>(٢)</sup>

فإن تعليل الحد بالسّكر يعم أنواع المسكرات ، وتعليله بالتحريم يعم أنواع المحرمات من المسكرات وقد ألحق الشارع قليلها بكثيرها ، فلا يُعتبر وقوع السّكر بالفعل بل بِشُرْب ما هو من جنس المسكرات أو أَكَله .

قوله : « بعد الصحو » .

أقول : وجه هذا أن أَصْل مشروعية الحد لإذاقة مرتكبٍ مُوجب الحد وَبَالَ أَمْرِهِ ، ومعلوم أنه لا يذوق ذلك إلا صاحبا صحيح العقل سليم الحواس . وأن وقوع الضرب عليه حال سكره لا يجد له من التألم ما يجده صاحبا ، لكنه لَمَّا ثُبِت ثُبُوتًا لا شك فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بإقامة الحد على من وصلوا به إليه وقد شرب ، ومن الجائز أن يكون في تلك الحال باقيا على سُكره ، ومن الجائز أن يكون قد صَحَا ، كان ترك الاستفصال دليلا على أنه يُقام عليه الحد على الحالة التي وَفَدَ عليها ، وأنه لا يجب انتظار حالة الصحو .

---

(٣) في رواية من حديث ابن عمر عند الجماعة إلا البخاري وابن ماجه . المصدر السابق .

(٢) هرشي : ثنية في طريق مكة قرية من الجحفة يرى منها البحر ولها طريقان فكل من سلك واحداً منها أفضى به إلى موضع

واحد . وقد كرر ياقوت الاستشهاد بالبيت عند ذكرها :

خذا أنف هرش ... إلخ . معجم البلدان ٣٩٧/٥ .

قوله : « وتكفي الشهادة على الشم والقيء ولو كل فرد على فرد » .

أقول : وجه هذا أنه لا تفوح رائحة الخمر من جوف رجل إلا وقد شرب الخمر ولا يتقيأ الخمر رجل إلا وقد شربها ، هذا معلوم عقلاً ، وكانت الشهادة على هذين الأمرين كالشهادة على الشرب ، ولكن لا بد أن يكون مَنْ يشهد على الشم والقيء مِمَّن له خبرة متقنة برائحة الخمر ولونها مع انتفاء أن يوجد شيء من المأكولات أو المشروبات الحلال مشابهة للخمر لونا أو عَرَفاً ، فإن وُجد وأدَّعاه الشارب كان ذلك شُبْهَةً يُدْرَأُ بها عنه الحد .

## باب حد السارق

### فصل

إِنَّمَا يُقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ مَنْ ثَبَّتَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ . أَوْ إِقْرَارِهِ مَرَّتَيْنِ أَنَّهُ سَرَقَ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَضْةً خَالِصَةً : الدَّرْهَمُ ثَمَانٍ وَأَرْبَعُونَ شَعِيرَةً ، أَوْ مَا يُسَاوِيهَا مِمَّا هُوَ خَالِصٌ لِغَيْرِهِ رَقَبَةً أَوْ مَنْفَعَةً <sup>(١)</sup> ، وَلَهُ تَمْلِكُهُ <sup>(٢)</sup> ، وَلَوْ جَمَاعَةً وَلِجَمَاعَةٍ ، أَوْ لِدِمِّيٍّ ، أَوْ لِغَرِيمِهِ بِقَدَرِهَا <sup>(٣)</sup> ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ حِرْزٍ يَفْعَلُهُ حَمَلًا ، أَوْ رَمِيًّا ، أَوْ جَرًّا ، أَوْ إِكْرَاهًا ، أَوْ تَدْلِيْسًا <sup>(٤)</sup> وَإِنْ رَدَّهٗ أَوْ لَمْ يَنْفِذْ طَرَفَهُ أَوْ دَفَعْتَيْنِ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا عِلْمُ الْمَالِكِ أَوْ كَوْرَ غَيْرِهِ . وَقَرَّبَ إِلَّا مِنْ خُرْقٍ مَا بَلَغَتْهُ يَدُهُ <sup>(٥)</sup> ، أَوْ ثَابِتًا مِنْ مَنِيَّتِهِ ، أَوْ حُرًّا وَمَا فِي يَدِهِ ، أَوْ غَضَبًا . أَوْ غَنِيمَةً ، أَوْ مِنْ بَيْتِ مَالٍ ، أَوْ مَا اسْتَخْرَجَهُ بِخَارِجٍ بِنَفْسِهِ كَنَهْرٍ وَرِيحٍ وَدَابَّةٍ لَمْ يَسْقُهَا وَلَوْ حَمَلَهَا ، لَكِنْ يُؤَدَّبُ كَالْمُقَرَّبِ .

قوله : باب حد السارق :

---

(١) من الشروط التي ذكرها صاحب الأزهار أن يكون المسروق مما هو خالص لغير السارق ليس له فيه ملك ولا حق سواء كان المسروق عليه يملك الشيء المسروق رقبته أو يستحق منفعته فقط كالوقف والوصية . شرح الأزهار ٣٦٥/٤ .  
(٢) يشترط أيضاً أن يكون الشيء المسروق مما يجوز له تملكه في الحال فلو سرق خمرًا أو خنزيرًا على مسلم فلا .  
المصدر السابق .

(٣) بقدرها : أي بقدر العشرة .

(٤) التدليس : نحو أن يقول للمعد إن سيديك يطلبك .

(٥) إذا كور أخذ السارق الشيء المسروق أو قربه حتى بلغته يد السارق من خارج الحرز فقبضه واستخدمه فإن القلع على من أخرج لا الذي كور أو قرب . فإذا أخذ السارق الشيء المسروق من خرق أي كوة مفتوحة إلى خارج الدار بأن تناول منها ما بلغته يده فلا قطع . شرح الأزهار ٣٦٩/٤ .

## فصل

إنما يقطع من ثبت بشهادة عدلين أو إقراره مرتين .

أقول : الكلام في اعتبار شهادة الرجلين في هذا الباب كالكلام الذي قدمناه في البابين الأولين فالحق أنه يثبت القطع بشهادة رجل وامرأتين لعدم وجود دليل يدل على هذا التخصيص ، ومع عدم وجوده يجب الرجوع إلى ما شرعه الله لعباده في الشهادات التي يجوز المحكم بها ، ولم يُفرق بين حكم وحكم ، ولا بين محكوم فيه ومحكوم فيه ، ولا بين محكوم عليه ومحكوم عليه ، وهكذا لا وجه لاعتبار الإقرار مرتين بل مجرد شكوك ناشئة عن ضعف العزائم الشرعية كما قدمنا .

قوله : « أنه سرق مكلفا مختاراً » .

أقول : أهمل قيد التكليف في باب الشرب ، كما أهمل قيد كونه عالماً غير مضطر هنا ، كما أهمل هذه القيود كلها في باب القذف ، وكان عليه أن يجعل هذه الأبواب مُستوية في القيود إذ من المعلوم أن اختلال واحد منها شبهة مُسقطه للحد ، وقد عرفناك أن دعوى كون حد القذف مشوباً لا وجه لها .

قوله : « عشرة دراهم فضة خالصة » .

أقول : اعلم أن القرآن الكريم يدل على مطلق قطع يد السارق بالسرقة . قال الله سبحانه : « وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »<sup>(١)</sup> فلو لم يرد البيان من السنة لكان الواجب القطع في كل مسروق قليلاً كان أو كثيراً ، ولكنه قد جاء البيان الشافي الكافي الوافي في السنة المطهرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي أرسله الله سبحانه ليُبين للناس ما نُزِّل إليهم ، فثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم . في الصحيحين وغيرهما

---

(١) سورة المائدة : ٣٨ ( وهي بتمامها : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » ) .



من حديث عائشة قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا <sup>(١)</sup> » وهذه العبارة تدل على أنه كان يُعتبر هذا المقدار في المسروق كما تقرر في الأصول ، وفي رواية من حديثها هذا لمسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه بلفظ : « لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا <sup>(٢)</sup> » وهذا صريح في أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، وقد رفعته عائشة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي لفظ من حديثها هذا عند البخاري والنسائي وأبي داود : « تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ <sup>(٣)</sup> » ، وفي لفظ |البخاري منه : « تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا <sup>(٤)</sup> » ، وفي لفظ من هذا الحديث لأحمد : « أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> » ، وأخرج النسائي <sup>(٦)</sup> من حديث عائشة أيضا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِيمَا دُونَ ثَمَنِ الْمَجْنَى ، قِيلَ لِعَائِشَةَ : مَا ثَمَنُ الْمَجْنَى ؟ قَالَتْ : رُبْعُ دِينَارٍ » .

فهذا الحديث قد تضمن البيان للكتاب العزيز ، فلا تقطع الأيدي إلا في ربع دينار فصاعداً ، ولا ينافيه ما وقع من الاختلاف في تقدير ثمن المجن الذي قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه سارقه كما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث ابن عباس قال : « كَانَ ثَمَنُ الْمَجْنَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ <sup>(٧)</sup> » ، وهذه الرواية وإن كان في إسنادها مقال فقد أخرج نحوها النسائي ، وأخرج أبو داود

(١) الحديث رواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي . مسلم بشرح النووي ٢٥٨/٤ . مختصر السنن ٢١٩/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٧ .

(٢) مسلم بشرح النووي ٢٥٨/٤ . سنن ابن ماجه ٨٦٢/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٧ .

(٣) الصحيح بشرح الفتح ٩٦/١٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٧ .

(٤) الصحيح بشرح الفتح ٩٦/١٢ أو نفسه .

(٥) تمام الخبر كما في المتقى : « وَكَانَ رُبْعُ الدِّينَارِ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ وَالدِّينَارُ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا » .

المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٧ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) في إسناد الخبر محمد بن اسحق بن يسار وهو أحد الأئمة الأعلام وثقه غير واحد ووهاه آخرون .

فتح الباري على الصحيح ١٠٣/١٢ . نيل الأوطار على المتقى ١٣٢/٧ . الميزان .

أن ثمنه كان ديناراً أو عشرة دراهم<sup>(١)</sup> .

ووجه عدم المناقاة أنه حكى الراوي قيمة المجن الذي قَطَعَ سارقَه رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فعلى تسليم أن تكون قيمته عشرة دراهم كما قدره بعض الصحابة ، وقد قدره البعض الآخر ديناراً ، وليس في حديث القطع في المجن الذي في الصحيحين وغيرهما<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « قَطَعَ في مجن ثمنه ثلاثة دراهم » ، فهذا المجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيمته هذه القيمة وهي ثلاثة دراهم ، ورُبَّ دينار صَرَفَه ثلاثة دراهم ، ولا يُعارض ذلك كون قيمة المجن قد تكون عشرة دراهم فإن المجان تختلف بزيادة القيمة ونقصانها ، وليس الحجة قائمة إلا فيما قَطَعَ فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد وافقت عائشة ابن عمر في تقويم المجن بثلاثة دراهم لأنها قالت كما تقدم : قيمته رُبُع دينار وصرف الربع الدينار ثلاثة دراهم ، وما في الصحيحين أقدم مما في غيرهما ، ومع هذا فلم يرد ما يدل على أنه لا قطع فيما دون ثمن المجن إلا في تلك الرواية المتقدمة عن عائشة ، وليست من رواية الصحيح ، وعلى تقدير أنها صحيحة فهي مُقَيَّدة بما قدرتها به ، وهو الربع الدينار ، فارتفع الإشكال ، واتفقت الأحاديث على القطع في ربع دينار ، ولم يرد ما يخالف ذلك من وجه تقوم به الحجة إلا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ »<sup>(٣)</sup> فهذا الحديث إن صح تأويله بما رواه في الصحيحين وغيرهما عن الأعمش أنه قال : « كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَنْضُ الْحَدِيدُ ، وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مِنْهَا مَا يُسَاوِي دَرَاهِمَ »<sup>(٤)</sup>

(١) لفظ الخبر عند أبي داود من حديث ابن عباس : « قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم » وفي إسناده محمد بن إسحق أيضاً . مختصر السنن للعللري ٢٢٠/٦ .

(٢) الحديث رواه الجماعة وفي لفظ بعضهم : « قيمته ثلاثة دراهم » . الصحيح بشرح الفتح ٩٧/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٦١/٤ . مختصر السنن ٢١٩/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٥ .

(٣) الحديث متفق عليه . الصحيح بشرح الفتح ٨١/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٦٢/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٧ .

(٤) بالرجوع إلى صحيح مسلم لم أقف فيه على هذه الزيادة من قول الأعمش وقد نبه على ذلك صاحب المتقى .

الصحيح بشرح الفتح ٨١/١٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣١/٧ .

فذاك . وظاهر قوله : « كانوا يرون » أنه يريد الصحابة وإن لم يصح هذا التأويل فتأويل من قال : إنه أراد صلى الله عليه وآله وسلم تحقير شأن السارق وخسارة ربحه ، أو تأويل من قال : إنه أراد التنفير عن السرقة وجعل ما لا قطع فيه بمنزلة ما فيه القطع ، وإن لم يصح هذا التأويل فاعلم أن القطع إقدام على قطع عضو معصوم بعصمة الإسلام فلا يحل إلا بما اشتباه فيه ولا احتمال فيجب الوقوف على ما ثبت من نفي القطع فيما دون الربع الدينار وفيما دون ثمن المجن ويكون ذلك كالشبهة فيما دونه ، وهذا المذهب الذي قررناه هو مذهب جمهور السلف والخلف ، ومنهم الخلفاء الأربعة . وفي المسألة أحد عشر مذهباً هذا أرجحها ، وقد استوفينا حُججها في شرحنا للمنتقى<sup>(١)</sup> ، وقد حكى ابن حجر في الفتح فيها عشرين مذهباً ، ولكن ما زاد على ما ذكرناه هنالك منها لا يصلح لجعله مذهباً مستقلاً<sup>(٢)</sup> .

قوله : « الدرهم ثمانية وأربعون شعيرة » .

أقول : الاعتبار بالدرهم الإسلامي المعامل به في أيام النبوة ، وإن كان من غير ضريبة الإسلام إذ لا ضريبة في أيام النبوة ولا في أيام خلفاء الصحابة ، وأول من ضرب الدرهم عبد الملك بن مروان . ثم إذا التبس قدر الدرهم فهو الذي يقابل الدينار فيه اثني عشر درهماً .

وأما قوله : « أو ما يساويهما » فظاهر ولهذا قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مِجَنٍّ<sup>(٣)</sup> ، وقطع في رِداء صَفْوَان<sup>(٤)</sup> .

قوله : « ولو جماعة لجماعة » .

أقول : لا بد أن يسرق كل واحد من الجماعة نصيباً من حرز ، لا لو كان مجموع ما أخذوه وأخرجوه من الحرز جميعاً لا تأتي حصة كل واحد منهم قدر النصاب فلا قطع ،

(١) نيل الأوطار على المنتقى ١٣٢/٧ .

(٢) فتح الباري على الصحيح ١٠٥/١٢ .

(٣) الصحيح بشرح الفتح ٩٧/١٢ .

(٤) يرجع إلى الحديث ص ٣٥٨ .

لأن الشارع جعل مطلق النصاب شرطاً في مطلق القطع ، والدماء مَعْصُومَةٌ فلا تُرَاق إلا بحَقِّها وهو سرقة النصاب من كل فرد فرد ، ولا وجه لقياس هذا على قتل الجماعة بالواحد ، فإن القصاص حَقٌّ لآدمي ، وهذا حق لله . وأيضاً الحد يُدْرَأُ بالشبهة بخلاف القصاص ، وأيضاً قام الدليل العقلي والنقلي هنالك ، ولا يصح اعتباره هنا .

وأما قوله : « ولجماعة » فصحيح لأنه قد حصل الشرط وهو سرقة النصاب ، ولم يرد ما يدل على أن يكون المالك له واحداً .

وأما قوله : « أو لذمي » فوجهه شمول أدلة السارق لكل مسروق ، ومال الذمي محترم معصوم بالذمة .

وأما قوله : « أو لغريم » فوجهه أنه قد سرق النصاب من مال غيره فاستحق القطع ، وكونه له عليه دين لم يرد دليل يدل على أنه مُسْقَطٌ للحد فوجب البقاء على عموم الأدلة .

قوله : « وقد أخرجه من حرز » .

أقول : قد استدل القائلون باشتراط الحرز بأدلة منها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وحسنه الحاكم وصححه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه : « سُئِلَ عَنِ التَّمْرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ : مَنْ أَصَابَ مِنْهُ بِفِيَةٍ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئاً بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجْنُوعِ الْقَطْعُ » <sup>(١)</sup> ، وفي لفظ لأحمد والنسائي : « وَمَا أُخِذَ مِنْ أَجْرَانِهِ فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنَ الْمَجْنُوعِ » <sup>(٢)</sup> ،

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه أيضاً بنحوه . والخبنة : معطف الإزار وطرف الثوب . أي لا يأخذ منه في ثوبه يقال : أنعن الرجل إذا خبأ شيئاً في خبنة ثوبه أو سراويله . والجرين اليبدر . سنن ابن ماجه ٨٦٥/٢ . مختصر السنن ٢٢٣/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٤/٧ . النهاية .

(٢) لفظ الحديث كما في المتقى : « سمعت رجلاً من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحريرة التي توجد في مراتعها قال : فيها ثمنها مرتين وضرب نكال . وما أخذ من معطفه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن . قال : يا رسول الله فالثمنار وما أخذ منها في أكمامه ؟ قال : ما أخذ بفيه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء . ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن » . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٤/٧ .

وفي لفظ لهما من هذا الحديث في ذكر سَرَقَ الماشية التي تُؤخذ من مَرَاتعها : « فِيهَا ثَمْنُهَا مَرَّتَيْنِ وَضَرْبُ نَكَالٍ ، وَمَا أُخِذَ مِنْ عَطْنِهِ فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنُ الْمَجَنِّ » ، ومنها ما أخرجه أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه ، وصححه أيضا ابن حبان قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ »<sup>(١)</sup> ومنها ما أخرجه أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ »<sup>(٢)</sup> ، وأخرج نحوه ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف<sup>(٣)</sup> ، وأخرج نحوه ابن ماجه أيضا والطبراني في الأوسط من حديث أنس<sup>(٤)</sup> .

وهذه الأحاديث قد دلَّ مَجْمُوعُهَا على أنه لا قطع على من سرق من غير حرز ، وعلى أنه يقطع من سرق من حرز كَالْجَرَيْنِ وَالْعَطْنِ . وَيُقَوِّمُهَا أَنَّ دَمَ الْمُسْلِمِ مَعْصُومٌ بِعَصْمَةِ الْإِسْلَامِ ، فَأَقْلُّ أَحْوَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنْ يَكُونَ شُبْهَةٌ لَا يَجِبُ مَعَهَا<sup>(٥)</sup> [ الْقَطْعُ عَلَى ] مَنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ ، وَلَا يُعَارِضُهَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ<sup>(٦)</sup> : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ الْمَخْزُومِيَّةَ الَّتِي « كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَحْجَدُهُ » كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن عَوَّانَةَ فِي صَحِيحِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup> وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ فِي رِوَايَةِ الصَّحِيحِينَ<sup>(٨)</sup> وَغَيْرِهِمَا أَنَّهَا سَرَقَتْ ، وَفِي رِوَايَةِ لَابْنِ مَاجَةٍ وَالْحَاكِمِ

(١) من حديث رافع بن خديج أخرجه أيضاً مالك في الموطأ كما حدث به الشافعي وله طرق موصولة ومرسلة ومطولة ومختصرة . سنن ابن ماجه ٨٦٥/٢ . موطأ مالك ١٦٣/٤ . مختصر السنن ٢٢١/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٤/٧ .

(٢) سنن ابن ماجه ٨٦٤/٢ . مختصر السنن ٢٢٣/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٧/٧ .

(٣) لفظ الحديث : « ليس على المختلس قطع » قال في الزوائد : رجال إسناده موثقون . سنن ابن ماجه ٨٦٤/٢ .

(٤) نيل الأوطار على المتقى ١٣٨/٧ .

(٥) زيادة يستلزمها السياق .

(٦) في رواية أبي داود : « فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بها فقطعت يدها » وقال : رواه ابن غنيج عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد قال فيه : « فشهد عليها » . مختصر السنن ٢٢٧/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٧ .

(٧) حديث عائشة أخرجه أيضاً أحمد والنسائي . مسلم بشرح النووي ٢٦٣/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٧ .

(٨) لفظ مسلم من الحديث السابق : « المرأة المخزومية التي سرقت » .

وصححها من حديث ابن مسعود<sup>(١)</sup> أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخرج هذا الحديث أيضا أبو داود<sup>(٢)</sup> والترمذي ، فأفاد ذلك أنه قُطِعَتْ لأجل السَّرَقِ وذكر جَعْدُهَا للمتاع للتعريف بها وكأنها قد كانت مُشْتَهَرَةً بهذا الوصف ، ولا مانع من أن يقع منها الأمران اجحد المتاع والسَّرَق ، ولو فرضنا أنها قُطِعَتْ بسبب جَعْدِهَا للمتاع لكان ذلك في حكم التخصيص للأدلة القاضية باشتراط الحِرْز ، ولا معارضة بين عام وخاص .

وأما حديث صفوان بن أمية الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة السارق الذي سرق رِدَاءَهُ من المسجد فَقَطَعَهُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(٣)</sup> ففيه دليل على أن المسجد حرز لما فيه كالجَريْن والعَطَن . وليس فيه ما يُعارض أحاديث الحرز ، ومثله حديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود والنسائي : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ سَرَقَ بُرْنُسًا مِنْ صُفَّةِ النِّسَاءِ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ »<sup>(٤)</sup> فَإِنْ غَايَةً مَا فِيهِ أَنْ الصُّفَّةَ حَرَزٌ لِمَا سَرَقَ مِنْهَا .

قوله : « بفعله حملاً أو رمياً » إلخ .

(١) « من حديث ابن مسعود » هكذا هنا وفي نيل الأوطار والصواب أنه من حديث مسعود بن الأسود روته عنه ابنته عائشة بنت مسعود ، وفيه قال : « لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظمتنا ذلك . وكانت امرأة من قريش » إلخ .

ويؤكد أن الحديث لمسعود بن الأسود أن ابن حجر في الفتح ذكره كذلك . والشوكاني ينقل عنه كثيراً في نيل الأوطار . ثم هو كذلك في سنن ابن ماجه . سنن ابن ماجه ٨٥١/٢ . نيل الأوطار على المتن ١٤٠/٧ . فتح الباري على الصحيح ٨٩/١٢ . (٢) الخبر أخرجه أبو داود معلقاً قال : « وروى مسعود بن الأسود عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا الخبر - حديث عائشة - قال : « سرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

قال المنذري : وهذا الذي علقه قد أخرجه ابن ماجه في سننه وفي إسناده محمد بن إسحق بن يسار . مختصر السنن للمنذري ٢١١/١ (٣) تقدم حديث صفوان ويرجع إليه ص ٣٥٥ .

(٤) الحديث أخرجه مسلم بمعناه . وجاء لفظ الحديث هنا وفي المتن : « برنساً » بضم الموحدة وسكون الراء وضم النون قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجبة . وورد اللفظ في السنن ومختصرها وجامع الأصول : « ترساً » بالمتناة من فوق وسكون الراء . وصفة النساء : الموضع المختص بهن في المسجد . سنن أبي داود ٢٢٥/٢ . مختصر السنن للمنذري ٢٢٠/٦ المتن في شرح نيل الأوطار ١٣٦/٧ .

أقول : هذا صحيح لأنه يصدق على من أخرج المتاع المسروق من الحرز على أي صفة من هذه الصفات أنه قد أخذه من حرز ، وأخرجه عنه ، وهكذا لو أخذ ذلك دفعتين أو دفعات ، وسواء علم المالك بعد بعض الدفعات أو لم يعلم لأنه قد صدق على السارق أنه سرق نصاباً من حرز ، وهكذا يصدق على من أخرج المال من الحرز أنه قد سرق من حرزه وإن كوره له غيره أو قرّبه إليه ،

وأما قوله : « إلا من خرق ما بلغته يده » فلا وجه له ، فإن هذا الذي تناوله بيده قد سرق النصاب من حرزه .

وأما أنه لا قطع على من سرق ثابتاً من منيته فوجهه ما قدمنا من الأدلة المذكورة قريباً .

وأما قوله : « أو حراً وما في يده » فلا وجه له لأن السارق قد سرق النصاب من حرز ، وكونه على يد حر وصف طردي لا تأثير له .

وأما قوله : « أو غصباً » فوجهه أنه لا يصدق مُسمى السرقة على الغصب ، فإن السرقة هي أخذ المال خفية والغصب أخذ المال علانية ، وقد علق الشارع القطع على وصف السارق ، وتعليق الحكم على الوصف مشعر بالعلية .

وأما قوله : « أو غنمة » فوجهه أن له نصيباً منها لأن المفروض أنه من الغانمين ، وهكذا قوله : « أو بيت مال المسلمين » وهو من جملتهم .

وأما قوله : « أو ما استخرجه بخارج بنفسه » إلخ فوجهه أنه لا يصدق عليه أنه أخرج المسروق من حرزه ، بل أخرجه الخارج بنفسه .

وأما قوله : « لكن يؤدب كالمقرب » فهذا نوع من التعزير راجع إلى نظر الإمام والحاكم .

## فصل

والحِرْزُ مَا وَضِعَ لِمَنْعِ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ أَلَّا يَخْرُجَ<sup>(١)</sup> ، ومنه الجُرْنُ والمِرْبَدُ  
والمَرَّاحُ مُحَصَّنَاتٌ ، وَبَيْتٌ غَيْرُ ذِي بَابٍ فِيهِ مَالِكُهُ ، والمدْفَنُ<sup>(٢)</sup> المعتاد ، والقَبْرُ لِلْكَفَنِ ،  
والمسجد والكعبة لكسوتيهما وآلتيهما لَا الْكُمُ<sup>(٣)</sup> والجَوَالِقُ والخِيَمُ السَّمَاويةُ<sup>(٤)</sup> ، والأَمْكِنَةُ  
المنصوبة ، وَمَا أَذِنَ لِلسَّارِقِ بِدُخُولِهِ .

قوله : « فصل : والحرز ما وضع لمنع الداخل والخارج ألا يخرج » .

أقول : الحرز هو ما يُحرز فيه المالك ملكه ، ومعلوم أنه لا يصدق عليه أنه حرز إلا  
إذا كان على صفة يكون بها المال المحرز فيها مفارقا لما هو موضوع على ظاهر الأرض ،  
منبوذ في جانب من جوانبها ، وهذا المعنى يوجد بوجود ما يُحرز الناس به أموالهم من  
الأبنية ونحوها على كل شيء يحسبه ، فحرز الثمرة ما يعتاده الناس في الجرين ، وحرز  
الماشية ما يعتاده الناس في أعطان الإبل ومرايض الغنم ونحو ذلك وحرز النقد والعرض  
ما يعتاده الناس من جعلها في المنازل مع تغليق أبوابها أو مع بقاء أهلها فيها . وهكذا المدافن  
حرز لما فيها ، والقبور حرز لما [ في ] داخلها إذا كانت قد أحرزت لما يعتاده الناس ، ولا  
سيما بعد ورود النص في قطع النَّبَاشِ<sup>(٥)</sup> ، وهكذا المسجد ونحوه لجري عادة الناس بأنه

(١) المراد بمنع الخارج من الدخول وإن لم يمنع الداخل من الخروج نحو أن تكون العلة من الداخل ونحوه .

شرح الأزهاري ٣٧٠/٤ .

(٢) المدافن معروفة مستعملة في اليمن منذ زمن قديم تستغل لحفظ الجيوب . وهناك مدافن مشهورة تحفظ الحب أعواماً دون  
تلف وبعضها مقبور في الصخر .

(٣) مثل الكم الجيب والممامة عندهم . شرح الأزهاري ٣٧١/٤ .

(٤) الخيم السماوية : هي التي لا سجاها لها تحجب ما بداخلها وتمنع .

(٥) يرجع في ذلك إلى حديث أبي ذر رضي الله عنه عند أبي داود وابن ماجه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« يا أبا ذر . قلت : لبيك يا رسول الله وسعديك . قال : كيف أنت إذا أصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف ؟ - يعني  
القبر - قلت : الله ورسوله أعلم . أو ما خار الله لي ورسوله قال : عليك بالصبر . أو قال : تصبر » والوصيف : العبد .  
قال الخطابي : موضع استدلال أبي داود من الحديث أنه سمى القبر بيتاً ، والبيت حرز والمارق من الحرز مقطوع إذا بلغت  
سرقة مبلغ ما تقطع فيه اليد . مختصر السنن للمنذري ٢٣٥/٦ .



حرز لما يجعل فيه من قُرْشِه وآلآته ، بل لما دخل فيه من غيرها ، كما يدل عليه حديث صفوان<sup>(١)</sup> المتقدم .

وبهذا تعرف أن المرجع الأعرافُ في إحراز الأموال ، فلا وجه لما استثناه المصنف من قوله : « لا الكُم » إلخ لأنهم إذا كانوا معتادين لإحراز الأموال في هذه الأمور كانت حرزاً .

وأما ما أذن للسارق بدخوله فإن كان قد ائتمنه على ما فيه ، أو أمره بحفظه فلا شك أنه خائن ، وقد تقدم أنه لا قطع على خائن ، وإن لم يَأْتِمْنه على ما فيه بل أذن له بمجرد الدخول كالضيف فهذا السارق قد أخذ المال خفية وأخرجه من حرزه .

### فصل

وإنما يُقَطَّع كَفَّ الْيُمْنَى من مَفْصِلِهِ ، فإن تَنَّى غَيْرَ مَا قُطِّعَ بِهِ ، أو كانت الْيُمْنَى باطِلَةً فالرَّجُلُ الْيُسْرَى « غالباً »<sup>(٢)</sup> وَيُحْبَسُ فَقَطُّ إِنْ عَادَ ، وَيَسْقُطُ بِالْمُخَالَفَةِ ، فَيُقْتَصَّرُ الْعَمْدُ ، وَيَتَأَرَّشُ الْخَطَأُ<sup>(٣)</sup> ، وَبَعْفُو كُلِّ الْخَصْمِ ، أو تملكه قَبْلَ الرُّفْعِ ، وَبِنَقْصِ قِيَمَةِ الْمَسْرُوقِ عَنْ عَشْرَةٍ ، وَبِدَعْوَاهُ إِيَّاهُ ، وَلَا يَغْرَمُ بَعْدَهُ التَّالِفَ ، وَيُسْتَرَدُّ الْبَاقِي فِي يَدِهِ أَوْ فِي يَدِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، وَلَا يُقَطَّعُ وَالِدُ وَلَدِهِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَلَا عَبْدٌ لِسَيِّدِهِ ، وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ وَالشَّرِيكُ لَا عَبْدَاهُمَا .

قوله : « فصل : وإنما يقطع كف اليد اليمنى من مفصله » .

أقول : قول الله عز وجل : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »<sup>(٤)</sup> قد دل على

(١) تقدم حديث صفوان

(٢) احتراز بقوله غالباً بما إذا كانت اليمنى باطلة وفي الرجل اليسرى خلل فإنه لا قطع عندهم حينئذ . شرح الأزهاري ٣٧٣/٤ .

(٣) إذا أخطأ القاطع بقطع اليسرى بدل اليمنى فيسقط القطع فإذا كان القاطع يعمد المخالفة لزمه القصاص وإن كان فعل ذلك خطأ لزمه الأرض . شرح الأزهاري ٣٧٤/٤ .

(٤) جزء من الآية الكريمة ٣٨ من سورة المائدة .

قَطَعَ اليد وهي حقيقة في جميعها ، ثم وَرَدَ البيان من السنة بأن القطع لليد هو قطع الكف من الكوع ، كما أخرجه أبو الشيخ عن ابن عمر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَقْطَعُونَ السَّارِقَ مِنَ الْمِفْصَلِ »<sup>(١)</sup> . وأخرج البيهقي عن عمر مثله ، ويؤيده ما أخرجه أهل السنن عن فضالة بن عبيد أنه « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ [ بِسَارِقٍ ] فَقَطَعَتْ يَدُهُ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِّقَتْ فِي عُنُقِهِ »<sup>(٢)</sup> ، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، ولكنه حسنه الترمذي ، وأما كون الكف التي تقطع هي اليمنى فَلِلْبَيَّانِ النبوي ولقراءة ابن مسعود : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا »<sup>(٣)</sup> .

(١) في البحر الزخار : هو من مفصل الكف إذ هو أقل ما يسمى يداً لفعله صلى الله عليه وآله وسلم . وبين ذلك صاحب الجواهر في التعليق عليه فقال : « حكى في الشفاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بسارق فقطع يده من الكوع » وروي هذا القول عن علي عليه السلام وأبي بكر وعمر ولا مخالف له من الصحابة . وفي الأثر عن علي أخرجه البخاري في « باب قوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وفي كم يقطع » قال : « وقطع علي من الكف » .

وعلق ابن حجر على هذا بأن البخاري يشير بذلك إلى محل القطع . واستطرد في بيان الاختلاف في حقيقة اليد : هل هي من النكب أو من المرفق أو من الكوع أو من أصول الأصابع . ثم ذكر حجة كل فيما ذهب إليه . والأثر عن علي وصله الدارقطني : « أن علياً قطع من المفصل » وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل » وأورده أبو الشيخ في كتاب حد السرقة من وجه آخر عن رجاء عن عدي رفعه مثله . ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر مثله إلى آخر ما أورده ابن حجر في هذا الباب . البحر الزخار ١٨٧/٥ . فتح الباري على الصحيح ٩٩/١٢ .

(٢) الحديث رواه عبد الرحمن بن محيرز قال : « سألتنا فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في العنق للسارق : أمن السنة ؟ قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق » إلخ . وسكت عنه أبو داود وقال الترمذي : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي عن الحجاج بن أرطاة . وعبد الرحمن بن محيرز هو آخر عبد الله بن محيرز شامي . وقال النسائي : الحجاج بن أرطاة ضعيف لا يحتج بحديثه . وقال المنذري : وهذا الذي قاله النسائي قاله غير واحد من الأئمة وقال بعضهم : وكأنه من باب التطويق والإشادة بذكره ليرتدع به . ولو ثبت لكان حقاً صحيحاً . ولكنه لم يثبت .

أما ابن حبان فأخبار الحجاج عنده مظلمة قال : كان صلفاً مدلساً عن رآه ومن لم يره وكان يروي عن أقوام لم يره . سنن ابن ماجه ٨٦٣/٢ . مختصر السنن للمنذري ٢٣٩/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٢/٧ . المجروحين لابن حبان ٢٢٥/١ . (٣) قال ابن كثير : « هذه قراءة شاذة وإن كان الحكم عند جميع العلماء موافقاً لها لا بها بل هو مستفاد من دليل آخر » وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال : هي قراءة ثنا . يعني أصحاب ابن مسعود . وأورد القرطبي في تفسيره قراءة لابن مسعود أيضاً : « والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهم » . تفسير ابن كثير ٥٥/٢ . تفسير القرطبي للآية . فتح الباري على الصحيح ٩٩/١٢ .

قوله : « فَإِنْ ثَنَى غَيْرَ مَا قُطِعَ بِهِ أَوْ كَانَتْ الْيَمْنَى بَاطِلَةً فَالرَّجُلُ الْيُسْرَى » .

أقول : ظاهر قوله سبحانه : « فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »<sup>(١)</sup> أن القطع في السرقة للأيدي ، وأن اليد اليسار مقدمة على الرجل ، ولا وجه للقياس على المحاربة . ولم يرد ما تقوم به الحجة في تقديم قطع الرجل على اليد اليسرى ، ولا يصح أن يقال إنه قد روي بطرق يشهد بعضها لبعض فإن في طرقه كذابين ولا يشهد حديث الكاذب للكاذب<sup>(٢)</sup> ، ولا يعضده كما هو مقرر في اصطلاح أهل فن الحديث ولكنه أخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أَمَّا بَسَارِقٌ فَقَالَ : اقْتُلُوهُ . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا سَرَقَ ! فَقَالَ : اقْطَعُوهُ ، فَقَطَعُوهُ » ثم عاد ثانية وثالثة ورابعة فيأتون به للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول لهم كما قال أولاً حتى أتوا به الخامسة وقد نفذت قوائمه الأربع فقال لهم : « اقْتُلُوهُ »<sup>(٣)</sup> فهذا الحديث ليس فيه إلا ذكر القطع من غير تعيين رجل

(١) جزء من الآية الكريمة ٣٨ من سورة المائدة وقد تقدمت .

(٢) لا خلاف أن اليمنى هي التي تقطع أولاً ثم اختلف السلف فيمن سرق قطع ثم سرق ثانياً :

قال الجمهور تقطع رجله اليسرى ثم إن سرق فآلده اليسرى ثم إن سرق فالرجل اليمنى واحتج لهم بآية المحاربة وبفعل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع ثم إن سرق عزز وسجن . وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك . واحتج بحديث جابر عند أبي داود الذي سيورده المصنف بعد .

قال ابن حجر تعليقاً على استشهاد أبي مصعب بحديث جابر : قلت : للحديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي « وسيرد لفظ الحديث عند المصنف » . قال النسائي : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . وقيل تقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل . نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح .

وقيل تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع . أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف وفيه من طريق أبي الضحى عن علي أيضاً ورجاله ثقات . وبسنده صحيح عن إبراهيم النخعي : كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها . وبسنده حسن عن عبد الرحمن بن عائد : أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي : اضربه واحبسه ففعل . وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة .

وقال عطاء : لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية . فتح الباري على الصحيح ١٢/١٠٠ .

(٣) بهذا المعنى أخرجه النسائي من حديث مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر . وقال : هذا حديث منكر ومصعب ابن ثابت راويه ليس بالقوي . وقال المنذري تعليقاً على الحديث : هذا في بعض إسناده مقال . وقد عارض الحديث الصحيح : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » إلخ والسارق ليس بواحد من الثلاثة فالوقوف عن دمه واجب . ثم قال : لا أعلم أحداً من الفقهاء يبيح دم السارق وإن تكررت منه السرقة مرة بعد أخرى إلا أنه قد يخرج على مذاهب بعض الفقهاء أنه يباح دمه

ولا يد : وما ذكر في بعض طرقه من ذكر الرجل بعد اليد فلا أصل له على أن هذا الحديث نفسه قال فيه النسائي : مُنكر لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً . وقال ابن عبد البر : مُنكر لا أصل له ، وقال الشافعي : منسوخ لا خلاف في ذلك . مع أنه قد أخرجه النسائي والحاكم من حديث الحارث بن خاطب ، وأبو نعيم في الحلية من حديث عبد الله بن زيد الجهني<sup>(١)</sup> ، وإذا كان المنسوخ هو مجرد القتل بعد قطع الأعضاء الأربعة فلا وجه لقول المصنف ثم يُحبس فقط إنه عاد ، وإن كان النسخ لجميع ما اشتمل عليه الحديث فلم يرد ما تقوم به الحجة في قطع الرجل اليسرى ، بل ولا في قطع اليد اليسرى ، ويكون الواجب قطع اليمنى على أي صفة كانت ، فإن كانت قد قطعت لسبب آخر سقط القطع ، هذا على تقدير أن حديث جابر هذا وما شهد له مما تقوم به الحجة ، وقد عرفت ما قيل في حديث جابر والمنكر لا يقوم به حجة ، فيكون الواجب هو قطع اليد اليمنى فقط ، ولا يجب قطع غيرها إذا سرق مرة أخرى لا رجل ولا يد .

قوله : « ويسقط بالمخالفة » .

أقول : لم يرد شيء يدل على هذا السقوط قط ، والعضو الذي أمر الله بقطعه باق ، فالخطاب متوجه إليه ، وعلى الذي قطع غيره القصاص أو الدية ، وإن كان مُخطئاً ، وما قيل مما فيه مخالفة لهذا فهو خبط ليس عليه أثارة من علم ، والباعث عليه حور الطبيعة ومزيد الرحمة لمن قطعت يديها أن لا تقطع معها اليمنى فيضحي بلا يدين ، فما لنا

= وقد أضاف ابن القيم إلى هذا تعليقا على كلام المنذري : أنه يقال إن هذا الحديث منسوخ بحديث آخر ذكره ثم أنكر دعوى الإجماع كما أنكر دعوى النسخ وقال : والذي يقتضيه الدليل أن الأمر بقتله ليس حتماً ولكنه تقدير بحسب المصلحة .

مختصر السنن للمنذري ٢٣٦/٦ .

(١) الحديث أخرجه النسائي من حديث النضر بن شميل قال : حدثنا حماد حدثنا يوسف عن الحارث بن خاطب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص فقال : اقلوه . فقالوا : يا رسول الله إنما سرق قال : اقطعوا يده . قال : ثم سرق فقطعت رجله ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قطعت قوائمه كلها . ثم سرق أيضاً الخامسة فقال أبو بكر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حينئذ قال : « اقلوه » ثم دفعه إلى فتية من قريش ليقتلوه منهم عبد الله بن الزبير وكان يحب الإمارة . فقال : أمروني عليكم فأمروه عليهم . فكان إذا ضرب ضربوه حتى قتلوه » .

قال النسائي : ولا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً .

تهذيب ابن القيم على مختصر السنن ٢٣٦/٦ . فتح الباري على الصحيح ٩٩/١٢ .

ولهذا . ما أدخله في الأحكام الشرعية ! فإن يده اليسرى قطعت بالجناية عليها على خلاف حكم الله ، ويده التي أمر الله بقطعها باقية فيقطع بحكم الله سبحانه ، وإذا صار إلى حالة ليس له فيها يذان فعلى نفسها برأقش تجنى .

قوله : « وبغضو كل الخصوم » إلخ .

أقول : العفو قبل الرفع مندوب لما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله ابن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « تَعَاوَا الحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ »<sup>(١)</sup> ، وأخرجه أيضا الحاكم وصححه . قال ابن حجر في الفتح : وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح .

وأخرج مالك في الموطأ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال<sup>(٢)</sup> : « إِنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامَ لَقِيَ رَجُلًا قَدْ أَخَذَ سَارِقًا ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ ، فَشَفَعَ لَهُ الزُّبَيْرُ لِيُرْسِلَهُ فَقَالَ : لَا حَتَّى أُبَلِّغَ بِهِ السُّلْطَانَ فَقَالَ الزُّبَيْرُ : إِذَا بَلَغْتَ بِهِ السُّلْطَانَ فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمَشْفَعُ » وقد تقدم في حديث المخزومية<sup>(٣)</sup> الثابت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأسامة : « أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » وفي لفظ : « لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ »<sup>(٤)</sup> . وتقدم أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لِصَفْوَانَ فِي السَّارِقِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ : « هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ »<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الحديث سكت عنه أبو داود وهو من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وترجم له أبو داود : « العفو عن الحدود ما لم يبلغ السلطان » . مختصر السنن للندري ٢١٣/٦ . فتح الباري على الصحيح ٨٧/١٢ .

(٢) في الباب أيضا عن الزبير مرفوعاً أخرجه الدارقطني : « اشفعوا ما لم يصل إلى الوالي فإذا وصل إلى الوالي فضا فلا عفا الله عنه » قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً أن الشفاعة في ذوي الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان وأن عليه إذا بلغته إقامتها . الموطأ بشرح الزرقاني ١٥٨/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٤٣/٧ .

(٣) تقدم الحديث ص ٣٥٧ .

(٤) المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٣٨/٧ .

(٥) تقدم الحديث ص ٣٥٨ .

وأما كونه يسقط عن السارق بتملكه للمسروق قبل الرفع ففي كون هذا شبهة يسقط بها الحد نظر لأن السرقة الموجبة للحد قد وقعت وهو في غير ملكه فلا يؤثر تملكه له من بعد .

قوله : « وينقص قيمة المسروق عن عشرة » .

أقول : إذا نقص قيمة المسروق على النصاب المعتبر على حسب ما قررناه سابقا فالحد لم يجب من الأصل حتى يقال إنه يسقط بذلك ، ففي العبارة تسامح ، وأما كونه يسقط بمجرد الدعوى أنه له وإن لم تصح الدعوى ففي كون هذه الدعوى الباطلة شبهة نظر ، وقد تقدم أنه لا بد أن تكون الشبهة محتملة .

قوله : « ولا يغرم بعده التالف » .

أقول : الوجه في هذا أنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا عن أحد من الخلفاء الراشدين أنه أمر السارق بضمان ما سرقه بعد قطعه ، وهذا يكفي في الاستدلال ، وأما حديث عبد الرحمن بن عوف عند النسائي : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَغْرَمُ صَاحِبُ سَرْقَةٍ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ » <sup>(١)</sup> فقد بين النسائي بعد إخرجه له أنه أنه منقطع ، وقال أبو حاتم : إنه منكر ، وقال ابن عبد البر : لا تقوم به حجة .

وأما كونه يسترد الباقي في يده أو يد غيره بغير عوض فوجهه أنه باق على ملك مالكة لم يتحول بالسرقة عنه ، فله أن يرجع بالعين على من هي في يده أو على السارق ، ويجب

---

(١) الحديث أخرجه الدارقطني أيضاً . قال أبو عمر : هذا حديث ليس بالقوي ولا تقوم به حجة . وقال ابن العربي : هذا حديث باطل . وقال الطبري : القياس أن عليه غرم ما استهلك ولكن تركنا ذلك اتباعاً للأثر في ذلك . وقال أبو عمر أيضاً : ترك القياس لضعف الأثر غير جائز لأن الضميمة لا يوجب حكماً .

وقد اختلفت مذاهب الأئمة في الغرم مع القطع :

فقال أبو حنيفة : لا يجتمع الغرم مع القطع بمال . وقال الشافعي وأحمد وإسحق : يغرم قيمة السرقة موقراً كان أو معسراً ، وتكون ديناً عليه إذا أيسر أداءه . وقال مالك وأصحابه : إن كانت العين قائمة ردها وإن تلفت فإن كان موقراً غرم وإن معسراً لا يتبع به ديناً ولا شيء عليه . تفسير القرطبي للآية ٣٨ من سورة المائدة .

على السارق أَنْ يَسْتَرْجِعَ تلك العين ولو بِعَوَضٍ لا كما قال المصنف ، وقد قام الدليل على ذلك كما أخرجه النسائي من حديث أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي السَّرْقَةِ إِذَا وَجَدَهَا رَبُّهَا مَعَ غَيْرِ الْمُتَّهَمِ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ وَأَخَذَهَا مِنْهُ بِمَا اشْتَرَاهَا وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ سَارِقَهُ ، وَقَضَى بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ »<sup>(١)</sup> . وأما رد هذا الحديث لدعوى كونه مشكلاً فمن أغرب ما يَقْرَعُ الأسماع ، فالأحكام النبوية هي الحجة على العباد « مَا أَنَا كُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا »<sup>(٢)</sup> وإذا خالفها مجتهد برأيه فرأيه رَدٌّ عليه مضروب به وجهه ، ولكن التجري على رد السنن يفعل بصاحبه مثل هذا .

قوله : « ولا يقطع والد لولده وإن سفل » .

أقول : لا شك أن حديث : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ »<sup>(٣)</sup> يكون شبهة أقلَّ أحواله ، وهو حديث تقوم به الحجة ، وقد عضده حديث : « كُلُّوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ »<sup>(٤)</sup> وقد قدمنا الكلام على الحديتين جميعاً .

وأما الولد إذا سرق مال والده فلا شبهة له ، وهو مشمول بالأدلة الموجبة للحد على السارق ، ومن قال إن في قطعه قطع رحمٍ أمر الله بِعِلَّتِهَا فَقَدْ أَشْرَفَ فِي الْغَفْلَةِ ، فإنه أوجب هذا الشرع الثابت بالكتاب والسنة وبإجماع المسلمين ، وليست صلة الرحم بإسقاط ما أوجبه الله وجعله شرعاً لعباده ، ولو كان هذا صحيحاً لم يثبت على قريب لقريبه حق لا في نفس ولا مال واللازم باطل بالإجماع فالملزوم مثله .

وأما كونه لا يقطع عبد لسيد فوجه ظاهر ولا سيما عند من يقول إن العبد لا يملك .

وأما قوله : « وكذا الزوجة » فلا وجه له إلا على ما قدمنا من الكلام على قوله : « وما أذن السارق بدخوله » . وأما الشريك لشريكه فهو في غاية الظهور إذا كان المال

(١) سنن النسائي ٢٧٥/٧ ويراجع أيضاً المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٠/٥ . وسنن ابن ماجه ٧٨١/٢ .

(٢) سورة الحشر : ٧ .

(٣) يرجع إلى الحديث ص ٤٥٨ من الجزء الثاني .

(٤) يرجع إليه أيضاً بالجزء الثاني بنفس الصفحة .

المسروق مشتركا بينهما ، وهكذا عبيد الشريكين لأنهم سرقوا مال سيدهم ، وقد أغنى عن ذكر هذا ما تقدم من قوله : « ولا عبد لسيده » فإن كل واحد من عبيد الشريكين سرقا مالا بعضه لسيده ، فكان هذا البعض شبهة في الباقي .

## فصل

والمحاربُ وهو مَنْ أَخَافَ السَّبِيلَ فِي غَيْرِ الْمَصْرِ لِأَخْذِ الْمَالِ يُعَزِّرُهُ الْإِمَامُ ، أَوْ يَنْفِيهِ بِالطَّرْدِ مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ أَحْدَثَ<sup>(١)</sup> ، وَالْأَقْطَعُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ لِأَخْذِ نِصَابِ السَّرِقَةِ ، وَضَرْبَ عُنُقِهِ وَصَلْبِهِ لِلْقَتْلِ وَقَاصٍّ وَأَرْشٌ لِلجَّرْحِ ، فَإِنْ جَمَعُهَا قُتِلَ وَصُلِبَ فَقَطُ ، وَيَقْبَلُ مَنْ وَصَلَهُ تَائِبًا قَبْلَ الظَّفَرِ بِهِ ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْحُدُودُ ، وَمَا قَدْ أَتْلَفَ ، وَلَوْ قَتَلَ لَا بَعْدَهُ فَلَا عَقْوُ ، وَيُخَيَّرُ فِي التُّرَاسِيلِ<sup>(٢)</sup> .

قوله : « فصل : والمحارب هو من أخاف السبيل » إلخ .

أقول : هذا الحد من جملة ما شرعه الله من الحدود بين عباده ، وجاء في كلامه بالصيغة المتنادية بالعموم بأعلى صوت ، وأوضح دلالة<sup>(٣)</sup> فهي من هذه الحيثية شرع عام لجميع الأمة أولهم وآخرهم أسودهم وأبيضهم ، وكون سبب نزولها في المشركين<sup>(٤)</sup>

(١) ما لم يكن قد أحدث أمراً غير الإخافة للسبيل .

(٢) يخير الإمام فيمن يرسله ليصل إليه تائباً فيعمل بما يراه أصح . شرح الأزهاري ٣٧٨/٤ .

(٣) يشير المصنف إلى الآيتين الكريميتين ٣٣ - ٣٤ من سورة المائدة :

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم . إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » .

(٤) اختلف العلماء في سبب نزول الآية والذي عليه الجمهور أنها نزلت في العرنيين وحديث أنس الذي أخرجه الجماعة في قصة العرنيين : « أن ناساً من عكل وعرينة قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وتكلموا بالإسلام فاستوخموا المدينة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذود وراع ، وأمرهم أن يخرجوا فليشربوا من أبوالها وألبانها ، فانطلقوا حتى إذا كانوا بناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا اللود فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فبعث الطلب في آثارهم فأمر بهم فسمروا أعينهم وقطعوا أيديهم وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم » . المتنى بشرح نيل الأوطار ١٦٠/٧ . الصحيح بشرح الفتاح ١٠٩/٢ .



الذين أخذوا لِقَاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لَمَّا شَكُّوا إليه وَبَاء المدينة فَأَمَرهم بالخروج إلى حَيْث كانت إبله لِيَشْرَبُوا من أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا حتى يَصِحُّوا ، فَقَتَلُوا رَاعِيَهَا وسَاقُوهَا لا يدل على اختصاص هذا الحد بهم ، فإن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو مقرر في الأصول لا يُخالف فيه أحد من الأئمة الفحول ، على أن هؤلاء الذين كانوا سبب النزول قد كانوا تكلموا بكلمة الإسلام كما في الصحيحين<sup>(١)</sup> وغيرهما ، ومجرد هذا الواقع منهم لا يكون رِدَّة ، ولو سلمنا أنهم صاروا بذلك كفارا مشركين فقد أنزل الله في كتابه العزيز الأمر بقتل المشركين حيث وُجدوا ، وأين يَقْفُو<sup>(٢)</sup> ، فكان هذا الحكم العام مغنيا عن إدخالهم في زُمرة الإسلام فيما شرعه لهم من الأحكام ، فالمشرك سواء حارب أو لم يحارب مباح الدم ما دام مُشْرِكاً ، فليس في حمل الآية على المشركين<sup>(٣)</sup> وتخصيص حدِّ المحاربة بهم إلا التعطيل لفائدتها والمخالفة لما يقتضيه الحق ، ويقود إليه الإنصاف ، وقد أقام هذا الحد على المحاربين الصحابة فَمَنْ بَعْدَهُمْ إلى هذه الغاية .

وأما ما أبداه الجلال رحمه الله من القوائد والمفاسد لما اختاره من اختصاص حد المحاربة بالمشركين فتلک القوائد واندفاع المفاسد لا يقوم رَقْعُهَا بالخرق ، على أنها زائفة داحضة ناشئة عن الوسوسة في زَحْلَفَةِ أحكام الله وتبديل ما شرعه .

وأما اشتراط المصنف رحمه الله أن تكون إخافة السبيل في غير المصر فلا وجه له ، لأن الله سبحانه شرع لنا هذا الحد فأطلقه ولم يقيد<sup>(٤)</sup> ، ولا ثبت لنا عن رسوله المبين

(١) في لفظ للبخاري من حديث أنس : « قلم على النبي صلى الله عليه وسلم نقر من عكل وأسلموا » وفي لفظ عند مسلم من حديثه : « فأيامه على الإسلام » . الصحيح بشرح الفتح ١٠٩/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٣٤/٤ .

(٢) سورة التوبة : ٤ . سورة البقرة : ١٩١ . سورة النساء : ٩١ .

(٣) أشير من قبل أن الذي عليه الجمهور أن الآية نزلت في العرنيين . وروى عن ابن عباس والضحاك أنها نزلت بسبب قوم من أهل الكتاب كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فتقصوا العهد وقطعوا السبيل وأفسدوا في الأرض . وفي رواية عن ابن عباس أنها نزلت في المشركين فمن أخذ منهم قبل أن يقدر عليه لم يمنعه ذلك أن يقاتل عليه الحد الذي أصابه ومن قال إنها نزلت في المشركين عكرمة والحسن وهو قول ضعيف . تفسير القرطبي للآية . تفسير ابن كثير ٤٨/٢ .

(٤) ما أورده القرطبي في تفسير الآية أن الطمأنينة اختلقتا فيمن يستحق اسم المحاربة : فقال مالك : المحارب عندنا من حمل على الناس في مصر أو في برية وكأبرهم عن أنفسهم وأموالهم دون ثائرة [ هياج ] ولا دخل [ ثأر ] ولا عداوة . وقال ابن المنذر : اختلف عن مالك في هذه المسألة فأثبت المحاربة في مصر مرة ونفى ذلك مرة . وقالت طائفة : حكم ذلك في المصر أو في المنازل

للناس ما نُزل إليهم أنه قيده بهذا القيد ، فمن وجدت منه المحاربة وهي إخافة السبيل بالقتل ونهب المال فهو محارب سواء كان داخل المصر أو خارجه ، ثم هذا المحارب الذي وقعت منه المحاربة حَدّه هو ما ذكره الله سبحانه من التخيير بين القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل أو نفيهم من الأرض ، فهذا حد الله الذي شرعه لعباده في كتابه بعبارة في غاية الوضوح والبيان بحيث لا يخفى على العامة فضلا عن أهل العلم ، فالتوزيع لهذه العقوبات المذكورة في الآية كما ذكره المصنف تقييد لكتاب الله بلا دليل بل بمجرد القال والقليل ولا يلزمنا اجتهد لمجتهد من الصحابة أو أكثر ما لم يكن إجماعاً منهم ، على أن المروي عن ابن عباس<sup>(١)</sup> في توزيع العقوبات المذكورة في الآية على الصفة التي ذكرها المصنف لم تكن في شيء من دواوين الإسلام ، وإنما أخرجه الشافعي من طريق إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى<sup>(٢)</sup> ، وهو ضعيف لا تقوم بمثله حجة كما هو معروف عند أهل الفن .

= والطرق وديار أهل البادية والقرى سواء وحدودهم واحدة . وهذا قول الشافعي وأبي ثور . قال ابن المنذر : كذلك هو لأن كلا يقع عليه اسم المحاربة . والكتاب على العموم . وليس لأحد أن يخرج من جملة الآية قوماً بغير حجة .

(١) ذكر ابن كثير أن هذا الرأي - الذي خالفه المصنف - هو ما ذهب إليه الجمهور وأن الآية متزلة على أحوال واستدل بالأثر الذي رواه الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس : « في قطاع الطرق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا . وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا المال تقوا من الأرض » .

وقد رواه ابن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطية عن ابن عباس بنحوه . وعن أبي مجلد وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي والحسن وقتادة والسدي وعطاء الخراساني نحو ذلك . وهكذا قال غير واحد من السلف والأئمة .

على أنه قد روى عن ابن عباس أيضاً أن الإمام مخير وبه قال أبو ثور ومالك وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومجاهد والضحاك . وفي القرطبي أن النخعي ممن قال بهذا الرأي . وكلهم قال : الإمام مخير في الحكم على المحاربين يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبها الله تعالى . الأم للإمام الشافعي ١٣٩/٦ . تفسير ابن كثير ٥١/٢ . تفسير القرطبي للآية .

(٢) إبراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي المدني : قال ابن سعد : كان كثير الحديث ترك حديثه ليس يكتب . وقال أحمد :

تركوا حديثه قدري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل . وعن ابن معين : كذاب رافضي . وقال النسائي والدارقطني وغيرهما

متروك . وقال الربيع : كان الشافعي إذا قال « حدثنا من لا أنهم » يريد إبراهيم بن أبي يحيى . وقال ابن عقدة : نظرت في حديث

إبراهيم وليس هو بمنكر الحديث . وأما ابن حبان فأعجابه عنده مظلمة وقال : روى عنه ابن جريج والشافعي : فأما ابن جريج

فإنه يكنى عنه ويسميه إبراهيم بن محمد بن أبي عامر . وإبراهيم بن محمد بن أبي عطاء . وإبراهيم بن أبي عطاء . ولم يرو عنه

إلا الشيء اليسير . وأما الشافعي فإنه كان يجالسه في حديثه ويحفظ عنه حفظ الصبي - والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر -

فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار ولم تكن معه كتبه . فأكثر ما أودع الكتب من حفظه .

فمن أجله ما روى عنه - وربما كتى عنه ولا يسميه . التاريخ الصغير للبخاري ٢٥٧/١ . المجروحون لابن حبان ١٠٥/١ .

الميزان ٥٧/١ .

قوله : « ويسقط عنه الحدود » إلخ .

أقول : ظاهر التقييد بقوله عز وجل : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ »<sup>(١)</sup> أنها قيد لحد المجاربة كما يشعر به السياق ، فلا يجوز للإمام والسلطان وغيرهم أن يقيموا حدود المحاربة على محارب تاب قبل القدرة عليه ، وأما سائر الحدود فلا دليل على أنها تسقط بالتوبة ولا بالوصول إلى الإمام قبل القدرة ، بل هي باقية على أصلها لا يسقطها إلا بمسقط ، وإذا كان هذا في الحدود فكيف بالأموال التي في ذمة المحارب إلا ما كان متعلقا لما تاب عنه من المحاربة ، فإن ما سفكه فيها من الدماء وأتلفه من الأموال ظاهر التقييد أنه يسقط لأنه قد تاب من قبل أن يُقدر عليه ، فاستحق عدم المؤاخذه بحد المحاربة ، ولا بما يتعلق به ، وأما إذا كان المحارب كافرا فهو وإن كان يجري عليه هذا الحد كما يجري على المسلمين ، لكن إذا تاب من المحاربة مع البقاء على كفره فهي توبة مقبولة داخلة تحت عموم الآية ، وأما إذا أسلم فالإسلام يجب ما قبله .

وأما قوله : « لا بعده فلا عفو » فهو كلام صحيح لما عرّفناك فيما سبق من دفع ما قاله المصنف أن للإمام إسقاط الحدود وتأخيرها لمصلحة ، فقد أصاب هنا ولم يُصب هنالك .

وأما قوله : « ويخير في المراسل » فنناف لما يدل عليه قوله : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » إذ لم يكن في هذه الآية إلا اعتبار مجرد حصول التوبة سواء كانت مع الوصول إلى الإمام أو لمجرد المراسلة .

## فصل

وَالْقَتْلُ حَدَّ الْحَرْبِ . وَالْمُرْتَدُّ بِأَيِّ وَجْهِ كَفَرَ<sup>(٢)</sup> . بَعْدَ اسْتِنَائِيَّةٍ ثَلَاثًا فَأَبَى ، وَالْمُحَارِبُ

(١) سورة التوبة : ٣٤ وقد مرّت أول الفصل .

(٢) بأي وجه كفر : سواء كفر بالاعتقاد كالجبر والنشبه أم بفعل الجارحة كلبس الزنار وسواء كانت الردة بكفر تصريح كتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم أم تأويل كالجبر والتشبيه .

هكذا في شرح الأزمهار وواضح من ذلك أن الكفر عندهم قسمان وأن كافر التأويل يجب قتله . شرح الأزمهار ٣٧٩/٤ .

مُطْلَقاً ، والدِّيُوث<sup>(١)</sup> . والسَّاحِرُ بَعْدَ الاسْتِثْنَاءِ ، لاَ الْمُعْتَرِفُ بِالتَّمْوِيهِ . وَبِلَا مُامِ تَأْذِيهِ .

قوله : « فصل : والقتل حد الحربي » .

أقول : هذا ثابت بالضرورة الدينية والآيات والأحاديث في هذا كثيرة جداً . ولا حاجة إلى بيان ما هو من ضروريات الدين . وأجمع عليه جميع المسلمين . وما قيل أَنَّ القتل لا يُقال له حد لأنه المنع عن المعصية فيُجاب عنه بأن في القتل للعاصي المنع التام له من معاودة المعاصي أيضاً ، وأيضاً قد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « حَدَّ السَّاحِرِ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ »<sup>(٢)</sup> كما أخرجه الترمذي وغيره .

قوله : « والمرتد » .

أقول : قتل المرتد عن الإسلام مُتَّفَقٌ عليه في الجملة وإن اختلفوا في تفصيله . والأدلة الدالة عليه أكثر من أَنْ تُحصَر ، لو لم يكن منها إلا حديث : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »<sup>(٣)</sup> وهو في الصحيح ، وحديث : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ »<sup>(٤)</sup> وهو كذلك في الصحيح ، ولا فرق بين المرتدين من الرجال والنساء ، وما ورد في النهي عن قتل النساء<sup>(٥)</sup> فذلك في نِسَاءِ الْكُفَّارِ الْبَاقِيَّاتِ عَلَى الْكُفْرِ . وأما النساء المسلمات إذا وقعت منهن الرِّدَّةُ فقد فعلن بالخروج من الإسلام سبباً من أسباب القتل . فبيّن الكافرة الأصلية

(١) الديوث : الذي يمكن الرجال من حريمه بعوض أو غيره . شرح الأزهاري ٣٨٠/٤ .

(٢) الحديث عن جندب مرفوعاً أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم والبيهقي . وضعف الترمذي إسناده وقال . هذا حديث لا تعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه . وقال : والصحيح عن جندب موقوفاً . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . المتفق بشرح نيل الأوطار ١٨٦/٧ .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً ولفظه في الصحيح عن عكرمة قال : « أتى علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تعذبوا بهذا الله » ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » .

وعند أبي داود : « أحرق ناساً ارتدوا عن الإسلام » . الصحيح بشرح الفتح ٢٦٧/١٢ . مختصر السنن ١٩٣/٦ .

(٤) الحديث أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود . ولفظه في الصحيح : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس . والسيب الزاني . والمفارق لدينه التارك للجماعة » . الصحيح بشرح الفتح ٢٠١/١٢ . مختصر السنن للمنذري ١٩٤/٦ .

(٥) يراجع الصحيح بشرح الفتح ١٤٨/٦ .

والمرأة المسلمة المرتدة عن الإسلام في الكفر فرق أوضح من كل واضح . فلا يحتاج إلى الكلام على تعارض الأدلة الواردة في قتل المرتدين على العموم ، والأدلة الواردة في قتل النساء الكافرات على العموم ، بل يُقر كل منهما في موضعه .

وأما قوله : « بأي وجه كفر » فقد أراد المصنف إدخال كُفَّار التأويل اصطلاحاً في مسمى الرِّدة وهذه زَلَّةٌ قَدَمٌ يقال عنها الميدين وللهم وعَثْرَةٌ لا تُقال وهَفْوَةٌ لا تُغْتَفَرُ ، ولو صح هذا لكان غالب من على ظهر البسيطة من المسلمين مُرتدين لأن أهل المذاهب الأربعة أشعرية ومَا تريدِيَّةٌ وهم يكفرون المعتزلة وَمَنْ تابعهم ، والمعتزلة يكفرونهم ، وكل ذلك نَزْغَةٌ من نَزَغَاتِ الشيطان الرجيم ، وَتَبْضَةٌ من نَبْضَاتِ التعصب البالغ والتعسف العظيم ، وقد أوضحنا هذا في مؤلفاتنا بما لا يَبْقَى بعده ريب لمرتاب .

قوله : « بعد استنابته ثلاثاً فأبى » .

أقول : الأدلة قد دَلَّتْ على أن الرِّدَّةَ سبب من أسباب القتل وأن هذا السبب مُسْتَقِلٌّ بالسببية كما في حديث : « مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ » <sup>(١)</sup> ونحوه ، ولم يصح في الاستنابة والانتظار به أياما شيء من المرفوع ، ولا تقوم الحجة بغيره ، فالواجب علينا عند ارتداد المرتد أن تأمره بالرجوع إلى الإسلام والسيِّف على رأسه ، فإن أَبَى ضربنا عنقه حكمَ الله ومن أَحْسَنَ من الله حُكْمًا . وهذا القول هو بمثابة تقديم الدعوى لأهل الكفر إلى الإسلام فإن ذلك يحصل بمجرد قول المسلمين لهم أسلموا أو أعطوا الجزية ، فإن أبوا عند جواب هذه الكلمة فالسيِّف هو الحكم العدل والفعل الفصل .

وأما قوله : « والمحارب » فقد تقدم الكلام عليه .

قوله : « والديوت » .

أقول : هذه مَعْصِيَةٌ من أعظم المعاصي ، ورذيلة من أقبح الرذائل ، وأما إنها تُوجب

---

(١) تقدم الحديث في أول الفصل .

سَفَكَ دم المسلم واستحلّاله فلم يَرِدْ في ذلك شيء يَصْلُح للاستدلال به ، ودِمَاءُ المسلمين معصومة بعصمة الإسلام لا يُنْقَلُ عن هذه العِصْمَةِ إلا ناقل صحيح ، وليس ها هنا ناقل لا صحيح ولا حسن .

قوله : « والساحر » .

أقول : أنص دليل على قتل الساحر حديث جُنْدَبَ عند الترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « حَدَّ السَّاحِرِ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ »<sup>(١)</sup> وما قيل من أن في إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف فيُجَاب عنه بأن وَكِيع بن الجراح قال : هو ثقة ويؤيده عمل الصحابة واشتهار ذلك بينهم من غير نكير حتى وقع من حَفْصَةَ<sup>(٢)</sup> زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنها قتلت جارية لها سَحَرَتْهَا كما رواه مالك في الموطأ وعبد الرزاق . وأخرج أحمد وأبو داود وعبد الرزاق والبيهقي أن عمر بن الخطاب قبل موته بشهر كتب : « أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ »<sup>(٣)</sup> ولا يصح الاحتجاج على عدم القتل بتركة صلى الله عليه وآله وسلم للقتل لليهودي الذي سحره . فإنه إنما ترك ذلك لثلاث يُشِير على الناس شراً ، ولهذا ثبت في الصحيحين<sup>(٤)</sup> وغيرهما أن عائشة قالت له : « أَفَأَخْرَجْتَهُ » أي أخرجت السحر من البئر لما وَصَف لها أن الساحر الذي سحره اليهودي لبيد بن الأعصم في بئر ذَرَوَانَ فقال لها : « لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِي اللَّهُ وَشَفَانِي . وَخَشِيتُ أَنْ أَثُورَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا » فقد ترك صلى الله عليه وآله وسلم إخراج السحر من

---

(١) تقدم الحديث في أول الفصل . وقد أطل الحافظ الذهبي في ترجمة إسماعيل بن مسلم المكي البصري وغالب الأقوال فيه مظلمة . وفرق ابن حبان بينه وبين إسماعيل بن مسلم العبدي وقال : روى عنه ابن المبارك ووكيع وتركه القطان وابن مهدي . ولكن البخاري ذكر أن ابن المبارك تركه أيضاً وقال : وربما روى عنه .

التاريخ الكبير للبخاري ٣٧٢/١ . التاريخ الصغير ٨٤/٢ . المجروحين لابن حبان ١٢٠/١ . الميزان ٢٤٨/١ . المتقى ١٨٦/٧ . (٢) أثر حفصة رواه مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة : « أنه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتلت جارية لها سحرها . وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت » . الموطأ بشرح الزرقاني ٢٠١/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٦/٧ . (٣) الأثر عن بجالة بن عيلة وفيه عند أبي داود : « فقتلنا في يوم ثلاث سواحر » . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٦/٧ . مختصر السنن ٢٥١/٤ .

(٤) الحديث متفق عليه ويرجع إليه بتمامه في . الصحيح بشرح الفتح ٢٣٥/١٠ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٨٨/٧ .

البئر لثلاثين ثور على الناس الشر ، فبالأولى قتل ذلك الساحر ، ومما يؤيد القتل للساحر أن الساحر كافر كما تدل عليه الأدلة ، فقتله بسبب كفره مع ارتكابه لهذه العظيمة التي يُفَرِّق بها بين المرء وزوجه .

وأما قوله : « لا المَعْتَرَف بالتمويه » فلا وَجْه له لأنه إذا كان الذي فعله سحراً فلا يرفع عنه الكفر والقتل إلا التوبة ، وإن لم يكن سحراً فلا وجه للاحتراز عنه .

وأما كون للإمام تأديبه فنعم يُؤدِّبُه بِضَرْبَةٍ بالسيف يُطِيرُ بها رأسه عن جسده ، وكان على المصنف أن يذكر في هذا الفصل من جُمْلَةٍ مَنْ حَدَّه الْقَتْلُ : السَّبَابُ لِلَّهِ عز وجل أو لكتابه أو لرسوله أو للسنة المطهرة أو للإسلام ، فإن هذه كفر بواح لا يحل التثبُّط عن قتل من وقعت منه إلا أن يتوب توبة خالصة ، وهكذا الزنديق<sup>(١)</sup> فإنه أحقُّ أعداء الله بالقتل لأنه يتظاهر بالإسلام ويسعى في كَيْدِ الدين وَزَحْلَفَةِ غير المتبصِّرين عنه ، وهذه وإن كانت قد دخلت تحت لفظ المرتد لأنها رِدَّةٌ قبيحة فقد وقع الخلاف في كون بعضها كفراً ، كما وقع الخلاف في الساحر فكان ينبغي أن يُذكر كما ذكر .

وهكذا كان ينبغي أن يذكر في هذا الفصل الزَّانِي المحصن وإن كان قد ذكره فيما سبق لكنه أعاد ذكر المحارب هنا مع أنه قد ذكر هناك استيفاءً للحصر .

## فصل

والتَّعْزِيرُ إِلَى كُلِّ ذِي وِلَايَةٍ ، وَهُوَ حَبْسٌ ، أَوْ إِسْقَاطُ عِمَامَةٍ ، أَوْ عَتْلُ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ ضَرْبٌ دُونَ حَدِّ لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا تُوجِبُهُ ، كَأَكْلِ . وَشْتَمِ مُحَرَّمٍ . وَإِثْنَانِ ذُبْرِ الْحَلِيلَةِ ، وَغَيْرِ

(١) الزنديق : فارسي معرب . قيل يطلق على من يقول بدوام الدهر . ومفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي أن مع الله إلهاً آخر . قال الحافظ ابن حجر : والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزنادقة أتباع ديصان ثم ماني ثم مردك . وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسس الكفر وأظهر الإسلام حتى قال مالك . الزندقة ما كان عليه المنافقون . وقال النووي : الزنديق الذي لا يتحلل ديناً . فتح الماري على نصحيح ١٢ ٢٧٠ .  
(٢) العتل : الجذب بعنف نحو أن يهزه هزة عنيفة أخذاً بيده أو تلابيه .

فَرَجَ غَيْرَهَا وَمُضَاجَعَةَ أَجْنَبِيَّةٍ ، وَامْرَأَةً عَلَى امْرَأَةٍ ، وَأَخَذَ دُونَ الْعَشْرَةِ <sup>(١)</sup> ، وَفِي كُلِّ دُونَ جَنْسِهِ <sup>(٢)</sup> ، وَكَالْتَرْدِ وَالشُّطْرَنْجِ ، وَالْغِنَاءِ ، وَالْقِمَارِ ، وَالْإِغْرَاءِ بَيْنَ الْحَيَوَانِ ، وَمِنْهُ حَبْسُ الدَّعَارِ <sup>(٣)</sup> ، وَزِيَادَةُ هَتَكَ الْحُرْمَةِ <sup>(٤)</sup> ، وَمَا تَعَلَّقَ بِالْأَدَمِيِّ فَحَقٌّ لَهُ ، وَإِلَّا فَلِلَّهِ .

قوله : « فصل التعزير إلى كل ذي ولاية » إلخ .

أقول : المسلم وماله وعرضه تحت العصمة الإسلامية ، فلا يجوز في هذه الأمور المعصومة شيء إلا بحقه . وقد دل حديث أبي بريدة بن نيار في الصحيحين وغيرهما أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى » <sup>(٥)</sup> . أنه يجوز هذا الجلد إلى هذا المقدار عقوبة للعصاة الذين فعلوا مُحَرَّمًا ولم يرتكبوا حَدًّا ، ودل أيضا حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ » <sup>(٦)</sup> كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه الحاكم وصححه : أنه يجوز الحبس بالتهمة ولما هو أولى منها وهو ثبوت الحق بيقين من غير تهمة إذا لم يتخلص عنه من هو عليه . وقد أخرج الحاكم لهذا الحديث شاهدا من حديث أبي هريرة : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ لَيْلَةً وَيَوْمًا » <sup>(٧)</sup> .

(١) المراد بالأخذ السرقة أي إذا سرق أقل من عشرة دراهم .

(٢) مثال ذلك : الاستمتاع المحرم فيه التعزير دون حد الزنا وفي سرقة دون العشرة حك أطراف الأنامل حتى تؤلم .

شرح الأزهار ٣٨٢/٤ .

(٣) الدعارة في اللغة : العيث والفسق وحدد المقصود بها في الشرح بأن الدعار هم الذين يختلسون أموال الناس ويتلصصون

فيأخذونها عدواناً . شرح الأزهار ٣٨٤/٤ .

(٤) الذي يرتكب ما يوجب الحد مع زيادة في هتك الحرمة كمن زنا في المسجد فإن الإمام يزيد في حده ما رأى على سبيل التعزير . شرح الأزهار ٣٨٤/٤ .

(٥) الحديث رواه الجماعة واللفظ لحلم . وقد تكلم في إسناده ابن المنذر والأصلي من جهة الاختلاف فيه . ولكن صححه البخاري ومسلم . الصحيح بشرح الفتح ١٧٥/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٩٥/٤ . مختصر السنن للمنذري ٢٩٢/٦ . المنتقى ١٥٨/٧ .

(٦) مختصر السنن للمنذري ٢٣٧/٥ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٥٨/٧ .

(٧) نيل الأوطار على المنتقى ١٥٩/٧ .



وقد ذكرنا فيما سبق كلاماً في الحبس ، وأحلنا على ما ذكرنا في شرح المنتقى فليرجع إليه .

وأما ما ذكره من أنواع التعزير فليس إلا الضرب والحبس وقوفاً على ما ورد به الشرع من تخصيص تلك العصمة الإسلامية ، ولكنه ينبغي أن يزيد في الضرب إلى حد العشر في المنتهك للكبائر التي لا حد فيها ، ويقتصر فيما دونها على دون العشر ، وهكذا يكون الحبس ، فيغلظ في الممتنع من الحق الثابت عليه والمنتهك لمعاصي الله سبحانه التي لم يرد فيها حد ، ويخفف فيما دون ذلك كالتهمة لتجويز أن يظهر ما يدل على براءته .

وأما قوله : « دون حد » فالذي قاله المصداق الصادق : « لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ »<sup>(١)</sup> فإن هذه العبارة التي جاء بها المصنف من العبارة التي عبر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فغاية ما يبلغ عليه التعزير هو عشرة أسواط وهي عشر حد الزنا وثمن حد القذف والشرب ، فكيف يستحل من المسلم أن يضرب مائة جلدة إلا واحدة ، أو ثمانين جلدة إلا واحدة مثلاً ، وأي شرع دل على هذا أو قضى به ، نعم قضى بذلك شرع الوسوسة والخيال والعمل في أحكام الله على الرأي الذي هو شعبة من القيل والقال وأما قوله : « لكل معصية » إلى قوله : « وأخذ دون العشرة » فهذا تمثيل صحيح ، ومن هذا القيل المُرَبِّي والخائن والغاصب والمنع من تخلصه مما يجب عليه التخلص منه ، إلى ما لا يُحصى من المعاصي .

وأما قوله : « في كل دون جد جنسه » فكان هذا يُغنيه عن قوله : « دون حد » فيما تقدم .  
قوله : « كالنرد » .

أقول : قد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث بُرَيْدَةَ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ شِيرَ فَكَأَنَّما صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خَنْزِيرٍ وَدَمِهِ »<sup>(٢)</sup> . وأخرج

(١) يرجع إلى حديث إبي بردة بن نيار السابق .

(٢) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه قال النووي : وهذا الحديث حجة للشافعي والجمهور في تحريم اللعب بالنرد . وقال أبو إسحق المروزي من أصحابه : يكره ولا يحرم . مسلم بشرح النووي ١١٤/٥ . مختصر السنن ٢٤٥/٧ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٩٨/٨ .

أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي<sup>(١)</sup> بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ لَعِبَ بالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ » . وأخرجه أيضا مالك في الموطأ . وأخرج أيضا أحمد حديثا آخر عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ لَعِبَ بالكِعَابِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ »<sup>(٢)</sup> وفي إسناده علي بن زيد وهو ضعيف . والكِعَابُ المذكورة هنا هي فصوص النرد ، وأخرج أحمد أيضا عن عبد الرحمن الخطمي قال : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « مَثَلُ الَّذِي يَلْعَبُ بالنَّرْدِ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي مَثَلُ الَّذِي يَتَوَضَّأُ بالقُبْحِ وَدَمَ الْخَنْزِيرُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي »<sup>(٣)</sup> قال في مجمع الزوائد : فيه موسى بن عبد الرحمن الخطمي ولم أعرفه ، وبقي رجاله رجال الصحيح .

فهذه الأحاديث تدل على تحريم اللعب بالنرد دلالة واضحة بينة .

قوله : « وَالشُّطْرَنْجُ » .

أقول : لم يرد في هذا بخصوصه ما يصلح للعمل عليه والاحتجاج به إثباتا أو نفيا . ولعل سبب ذلك تأخر ظهور هذه الآلة عن البعثة النبوية ، ولكنه ورد وروداً متكاثراً عن جماعة من الصحابة والتابعين أنها مندرجة تحت قوله سبحانه وتعالى : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ »<sup>(٤)</sup> الآية . وقد ذكرت ذلك في تفسيري الذي سميت به فتح

(١) قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي ورواه من عزاه لمسلم . مختصر السنن ٢٤٥/٧ .

سنن ابن ماجه ١٣٧/٢ . الموطأ بشرح الزرقاني ٣٥٦/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٩٨/٨ .

(٢) علي بن زيد بن جدعان أحد علماء التابعين روى عن أنس وأبي عثمان النهدي وسعيد بن المسيب وعنه شعبة والنووي وابن عينة والبصريون وكان شيخاً جليلاً أعمى

قال شعبة : كان رفاعاً . وقال مرة : حدثنا علي قبل أن يخطط . وكان ابن عينة يضعفه . وقال الفلاس : كان يحيى الفطان يفتي الحديث عن علي بن زيد وقال أحمد : ضعيف . وقال البخاري وأبو حاتم : لا يحتج به . وقال ابن حبان : كان يهيم في الأحبار وبخطي في الآثار . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٩٨/٨ . التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٥/٦ . المجروحين لابن حبان ١٠٣/٢ . الميزان ١٢٧/٣ .

(٣) هنا وفي المنتقى : عن عبد الرحمن الخطمي قال : سمعت أبي . واستلرك عليه في نيل الأوطار فقال : قال أحمد : حدثنا الجعيد عن موسى بن عبد الرحمن . وقد أخرجه ابن عبد البر وابن مندة وأبو نعيم عن الجعيد بن عبد الرحمن عن موسى بن عبد الرحمن الخطمي : أنه سمع محمد بن كعب القرظي وهو يسأل أباه : ما سمعت في شأن الميسر ؟ فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « وأورد الحديث بنحوه » . وفي أسد الغابة : قال عبد الرحمن الخطمي والزموسى . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٩٨/٨ . أسد الغابة ٤٤٢/٣ .

(٤) يرجع إلى القرطبي في تفسير الآية ٩٠ من سورة المائدة كما يراجع فتح القدير .

القدير» فليرجع إليه . ولا شك أن الشُّطْرُنَج من أعظم ما ينشأ عنه العداوة وإحراج الصدور والخصومات .

قوله : « والغناء » .

أقول : الكلام على هذا يطول ويتشعب إلى فصول وذبول لا يتسع لها المقام ، وقد أوضحت الكلام واستوفيت المرام في شرحي للمنتقى<sup>(١)</sup> ، فمن أراد الوقوف على حقيقة البحث والنظر في جميع الأحاديث الواردة تارة بما يقتضي التحريم وتارة بما يقتضي الكراهة وتارة بما يقتضي الإباحة فليرجع إلى ذلك ، ثم بعد أن حررت فيها ما حررت في ذلك الشرح أفردتها برسالة مستقلة .

والحاصل أن الغناء إذا لم يكن من الحرام فهو من المشتبهات ، والمؤمنون وتمافون عند الشبهات ، وأما استدلال المستدلين على الجواز بما كان يقع من مناشدة الأشعار في حضرته<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم وفي مسجده فليس ذلك من الغناء في شيء ، وهكذا ما كان يقع في العرسات<sup>(٣)</sup> ونحوها من رفع الصوت بالشعر مع الضرب بالدفوف فإن ذلك غير

---

(١) اختلف في الغناء مع آله من آلات الملاهي وبدونها : فذهب الجمهور إلى التحريم مستدلين بأدلة وأحاديث أورد بعضها صاحب المنتقى وأضاف الشوكاني إليها بعضاً آخر في التطبيق عليها .

وذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصوفية إلى الترخيص في السماع ولو مع العود والبراع . وقد اختلف هؤلاء المجوزون فمنهم من قال بكراهته ومنهم من قال باستحبابه قالوا : لكونه يرق القلب ويهيج الأحزان والشوق إلى الله تعالى .

قال المجوزون : إنه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا في معقولهما من القياس والاستدلال ما يقتضي تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة الموزونة مع آله من الآلات .

والكلام في حجة كل ودفع حجج الخصم بطول يرجع إليه من شاء التوسع في : نيل الأوطار على المنتقى ١٠٢/٨ .

(٢) يراجع في ذلك الجزء الأول ص ١٨٠ .

(٣) يرجع في ذلك إلى حديث محمد بن حاطب وقد أخرجه الخمسة إلا أبا داود . وإلى حديث عائشة عند ابن ماجه . وحديثها أيضاً عند أحمد والبخاري . وحديث عمرو بن يعقوب المازني عن جده أخرجه عبد الله بن أحمد في المسند . وإلى حديث ابن عياش عند ابن ماجه . وإلى حديث الربيع بنت معوذ بن عقراء وقد أخرجه الجماعة إلا مسلماً والنسائي . ولفظه كما في البخاري : « قالت الربيع بنت معوذ بن عقراء : جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حين بنى علي فجلس على فراش كمجلسك منى . فجعلت جويزات لنا يضرين بالدفوف ويندين من قتل من آبائي يوم بدر . إذ قالت إحداهن : « وفينا نبي يعلم ما في غد » فقال : دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين » . الصحيح بشرح الفتح ٢٠٢/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢١٠/٦ .

هذا الغناء المذكور هنا . ولو سلمنا أنه نوع منه لكان ذلك مخصوصاً لما ورد من المخصصات للعرسات فلا نُطيل الكلام في هذا المقام فإن الإحالة على ما أحلنا عليه فيها ارتفاع الإشكال وجلاء الريب ووضوح الصواب .

قوله : « والقمار » .

أقول : يدل على تحريمه ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيُقْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ » <sup>(١)</sup> فإن هذه الصدقة هي كفارة لذنب القمار ، فأفاد ذلك أنه حرام ، وقد ذكرنا في تفسيرنا عند الكلام على الميسر ما يدل على أن القمار داخل في مُسمّاه ، وقد قال الله عز وجل : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » <sup>(٢)</sup> .

قوله : « والإغراء بين الحيوان » .

أقول : إنما أجاز الله سبحانه لعباده صَيْدَ ما يُصَاد من الحيوانات ، والانتفاع بما يُنتفع به من أَهْلِيَّهَا من أكل وغيره ، وجوز لهم قتل ما يُقتل منها من الفواسق وما كان فيه إضرار بالعباد أو بأموالهم . وأما الإغراء بينها فهو باب من أبواب اللعب والعبث ، وليس هو مما أباحه الله لأنه إيلام لحيوان بغير فائدة على غير الصفة التي أذن الله بها فهو حرام من هذه الحيثية ، وقد حرم الله العبث بالحيوان لغير فائدة كما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً » <sup>(٣)</sup> وهكذا حديث : « مَنْ قَتَلَ عُصْفُوراً عَبَثاً عَجَّ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ : يَا رَبِّ إِنَّ فُلَاناً قَتَلَنِي عَبَثاً وَلَمْ يَقْتُلْنِي مَنَفَعَةً » <sup>(٤)</sup> وهو حديث مروي من طرق قد صحح الأئمة بعضها .

(١) الصحيح بشرح الفتح ٦١١/٨ . المتنى بشرح نيل الأوطار ٩٨/٨ .

(٢) من سورة المائدة : ٩١ وتامها : « وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَعَهُونَ » .

(٣) الحديث رواه الجماعة إلا البخاري . مسلم بشرح النووي ٦٢٤/٤ . المتنى بشرح نيل الأوطار ٩٠/٨ .

(٤) الجامع الصغير بشرح فيض القدير ١٩٢/٦ .

ووجه الاستدلال بما ذكرنا - وإن كان ليس بإغراء بين الحيوان - أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن العبث الذي لا فائدة فيه ، والإغراء عبث لا فائدة فيه .  
وأما قوله : « ومنه حبس الدّعار » فراده أن هذا نوع من أنواع التعزير .  
وهكذا قوله : « وزيادة هتك الحرمة » وهما وإن دخلا في قوله « لكل معصية » ففي ذكرها نكتة تصلح لإيراد الخاص بعد العام الشامل له .  
وأما قوله : « وما تعلق بالآدمي » إلخ فهو من الوضوح والجلاء بحيث يستغنى عن ذكره هنا .



# كتاب الجنایات





## فصل

إِنَّمَا يَجِبُ الْقِصَاصُ فِي جَنَايَةِ مُكَلَّفٍ عَامِدٍ عَلَى نَفْسٍ . أَوْ ذِي مِفْصَلٍ ، أَوْ مُوَضِّحَةٍ <sup>(١)</sup> قُدِّرَتْ طُولًا وَعَرْضًا ، أَوْ مَعْلُومٍ الْقَدْرَ مَأْمُونٍ التَّعَدِّي فِي الْغَالِبِ ، كَالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ ، قِيلَ وَاللِّسَانِ وَالذِّكْرُ مِنَ الْأَصْلِ ، لَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ إِلَّا اللَّطْمَةُ وَالضَّرْبَةُ بِالسَّوْطِ وَنَحْوَهُ عِنْدَ يَحْيَى ، وَيَجِبُ بِالسَّرَايَةِ إِلَى مَا يَجِبُ فِيهِ ، وَيَتَقَطُّ بِالْعَكْسِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَجِبُ لِفُرْعٍ وَعَبْدٌ وَكَافِرٌ عَلَى ضِدِّهِمْ ، فَلَا يَقْتُلُ أُمُّهُ بِأَبِيهِ وَنَحْوُهُ . وَلَا أَبُوهُ أُمَّهُ بِهِ وَنَحْوُهُ . وَعَلَى الْأَصْلِ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ . وَالْعَبْرَةُ فِي الْعَبْدِ وَالْكَافِرِ بِحَالِ الْفِعْلِ .

قوله : « فصل : إنما يجب القصاص في جناية مكلف عامدا » .

أقول : وجهه أن غير المكلف لا يجب عليه القصاص بالإجماع . وإن وجب ضمان أرش الجناية من ماله لكون ذلك من أحكام الوضع كما هو مقرر في موضعه ، ولا بد من انضمام قيد العدوان إلى قيد العمد للقطع بأنه لا يجب القصاص ولا الأرش على المدافع عن نفسه وأهله وماله لأن ذلك مما أباحه له الشرع وأذن له به .  
قوله : « على نفس » .

أقول : القصاص في النفس عند كمال ما يُعتبر فيه ثابت بالكتاب كقوله : « النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » <sup>(٣)</sup> وقوله : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ » <sup>(٤)</sup> وقوله : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » <sup>(٥)</sup> .

(١) الموضحة : هي التي توضح العظم . يقال أوضحت الشجة بالرأس فهي موضحة .

(٢) بيان ذلك : لو جرح إنسان في غير مفصل ثم سرت الجناية إلى ذي مفصل فأتلفته وجب القصاص وكان يجني على الساعد فتسري إلى المرفق ويسقط بالعكس كما إذا جنى على ذي مفصل فسرت الجناية حتى تعدت إلى ما لا قصاص فيه نحو أن يجني على مفصل الكف فتسري إلى نصف الساعد فتتلفه فإنه لا يجب القصاص بعد السراية . شرح الأزهاري ٣٨٧/٤ .

(٣) سورة المائدة : ٤٥ . وكتبتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص . فمن تصدق به فهو كفارة له . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون .

(٤) سورة البقرة : ١٧٨ وهي بتمامها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى . فَمَنْ عَفَى لِمَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ . ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ . فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » .

(٥) سورة البقرة : ١٧٩ وهي بتمامها : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » .

وثابت بالسنة كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَفْتَدِيَهُ وَإِمَّا أَنْ يَكْتُلَ »<sup>(١)</sup> . وأخرج البخاري وغيره عن ابن عباس قال : « كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ : ( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ) »<sup>(٢)</sup> الحديث . ومن ذلك حديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين وغيرهما : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّيَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ »<sup>(٣)</sup> الحديث ، وهو في صحيح مسلم<sup>(٤)</sup> من حديث عائشة ، وقد اتفق المسلمون جميعا على ثبوت القصاص في الأنفس ، ولم يخالف في ذلك أحد .

قوله : « أو ذي مفصل » .

أقول : القصاص في الأطراف ثابت بلا خلاف ، وثابت في الجروح لقوله عز وجل : « وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ »<sup>(٥)</sup> . ولما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي شريح الخزاعي قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « مَنْ أُصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبَلٍ - وَالْخَبَلُ الْجِرَاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ : إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ ، أَوْ يَعْفُو ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ »<sup>(٦)</sup> وفي إسناده سفيان بن

(١) الحديث رواه الجماعة وقد ورد بألفاظ مختلفة . ففي البخاري في كتاب العلم : « إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ » وفي باب الديات : « إِمَّا أَنْ يُودِيَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ » وفي رواية لمسلم : « إِمَّا أَنْ يُفَادِيَ » وفي رواية له : « إِمَّا أَنْ يُفَدِيَ وَإِمَّا أَنْ يُقَتَلَ » . ولفظ الترمذي : « إِمَّا أَنْ يَعْفُو وَإِمَّا أَنْ يُقَتَلَ » . الصحيح بشرح الفتح ٢٠٥/١ . ٢٠٥/١٢ . مسلم بشرح النووي ٥٠٦/٣ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨/٧ .

(٢) الحديث رواه أيضاً النسائي والدارقطني وتمامه كما في المنتقى : « الْحَرُّ بِالْحَرِّ - الْآيَةُ - مَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ . قَالَ : فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الْعَمْدِ الدِّيَّةَ . وَالِاتِّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ : يَتَّبِعُ الطَّالِبُ بِالْمَعْرُوفِ وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ الْمَطْلُوبَ بِإِحْسَانٍ - ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ - : فِيمَا كَتَبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » . الصحيح بشرح الفتح ٢٠٥/١٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨/٧ .

(٣) تقدم الحديث ص ٣٧٢ .

(٤) مسلم بشرح النووي ٢٤٣/٤ .

(٥) سورة المائدة : ٤٥ وقد تقدمت بتمامها .

(٦) في إسناده الحديث محمد بن إسحق وهو معروف بالتدليس . وقد أورده معنعنا . وهو إذا عنعن ضعف حديثه . وفي إسناده ابن ماجه : « عَنْ الْحَارِثِ بْنِ فَضِيلٍ (أُظْهِرَ عَنْ أَبِي الْعُجَّاءِ وَاسْمُهُ سَفِيَانٌ) » وابن أبي العوجاء قال البخاري : في حديثه نظر يعني الحديث الذي هو محل الشاهد - وفي الميزان : لا يعرف بغير هذا الحديث وهو حديث منكر . وساق إسناده . مختصر السنن ٢٩٨/٦ . سنن ابن ماجه ٨٧٦/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨/٧ . الميزان ١٦٩/٢ .

أبي العوجاء السلمي . قال أبو حاتم : ليس بالمشهور .

والحاصل أن القصاص ثابت في الجروح وهي تشمل ما كان ذا مفصل وما كان غير ذي مفصل إذا أمكن الوقوف على مقداره بحيث يُمكن المقتص أن يقتص من الجاني بمثل الجناية الواقعة منه وسواء كانت الجناية مُوضحة أو دونها أو فوقها ، ولا وجه لقوله : « أو مُوضحة » .

وأما قوله : « مأمون التعدي » فالوجه في ذلك أن تلك الجراحة إذا كانت مظنة لحصول الموت بها كالجائفة والهاشمة فينبغي الانتظار حتى ينتهي حال المجنى عليه ، فإن انتهى إلى السلامة فليس له إلا الأرش ، لأن إقدامه على القصاص في مثل ذلك قد يُفضي إلى زيادة على ما وقع من الجاني وهو الهلاك . والقصاص إنما هو المساواة بدون زيادة ، وإذا انتهى حاله إلى الموت كان لولائه أن يقتل الجاني ، ويكون من القصاص في الأنفس لا في الجروح . وقد أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي من حديث جابر : « أَنَّ رَجُلًا جُرِحَ فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَقِيدَ فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَنْ يُسْتَقَادَ مِنَ الْجَارِحِ حَتَّى يَبْرَأَ الْمَجْرُوحُ <sup>(١)</sup> » . وأخرج أحمد والدارقطني : « أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَقْدَنِي . فَقَالَ : حَتَّى تَبْرَأَ <sup>(٢)</sup> » الحديث .

وأما قوله : « كالأنف والأذن » فقد دل على هذا القرآن حكاية عن بني إسرائيل : « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ <sup>(٣)</sup> » وقرر ذلك شرعنا فكان شرعا لنا .

(١) الحديث أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة وأخوه عثمان عن ابن علية عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر . قال الدارقطني : أخطأ فيه ابن أبي شيبة . وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره فأرووه عن ابن علية عن أيوب عن عمرو مرسلاً . وعند أصحاب عمرو بن دينار : المرسَل هو المحفوظ . وأخرج البيهقي حديث جابر هذا مرسلاً بإسناد آخر . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٩/٧ . السنن الكبرى للبيهقي .

(٢) تمام الخبر - كما في المتفق - وهو من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ : أَقْدَنِي . فَأَقَادَهُ . ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَرَجْتَ فَقَالَ : قَدْ نَهَيْتَكَ فَمَصِيتَنِي فَأَبْهَلَكَ اللَّهُ وَبَطَلَ عَرَجَكَ ، ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْتَصَ مِنْ جَرَحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبَهُ » قال الحافظ ابن حجر : أحل بالإرسال . المتفق بشرح نيل الأوطار ٣٠/٧ .

بلوغ المرام بشرح سبل السلام ٢٣٦/٣ .

(٣) سورة المائدة : ٤٥ وقد مرت من قبل .

وأما قوله : « قيل واللسان والذكر من الأصل » فلا وجه لهذا لأن في الاقتصاص  
فيهما مَظِنَّةُ الهلاك فيكون الكلام هنا كما قدمنا في الجائفة والهاشمة .

وأما قوله : « ولا قصاص فيما عدا ذلك » فقد عرّفناك أنه لا وجه للتقييد بالموضحة ،  
بل الدّامية فما فوقها إلى الموضحة ، والموضحة فما فوقها إلى الهاشمة القصاص ثابت فيها  
جميعا مهما أمكن الوقوف على قدرها وجعل الأمن من مُجَاوِزَةِ المقدار . ولا وجه للمنع  
لأن جميعها من الجروح ، والله سبحانه يقول : « وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ » .

قوله : « إلا اللطمة والضربة بالسوط ونحوه » .

أقول : قد أثبت القصاص في هذا الخلفاء الراشدون ، ولا يصحّ قول من قال إنه  
مقتضى الكتاب والسنة فإن الذي في الكتاب وهو قوله : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ » مُقَيَّدٌ  
بقوله : « فِي الْقَتْلِ » وكذلك الآية الحاكية لما كتبه الله سبحانه على بني إسرائيل ، فإنها  
في تلك الأمور المذكورة فيها ، وكذلك قوله : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . فإن قوله :  
« حَيَاةٌ » يُشعر بأن المراد بهذا القصاص في الأنفس . وهكذا قوله : « وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ »  
فإن اللطمة والضربة ليستا من الجروح ، فإن أَفْضَتَ إلى الجرح كان لها حُكْمُ الجروح ،  
ولكن المفروض أنها لم تُفَضَّ إلى الجرح .

وأما السّنة فإنه لم يرد في شيء منها إثبات القصاص في اللّطمة والضّربة بالسوط ونحوه ،  
وقد ادّعى بعض أهل العلم الإجماع على عدم ثبوت القصاص في ذلك وردّه ابن القيم بأن  
القصاص فيها ثابت عن الخلفاء الراشدين قال : فهو أوّلُ بأن يكون إجماعاً<sup>(١)</sup> .

---

(١) لتوضيح ما أشار إليه المصنف في هذه المسألة فقد رأينا الرجوع إلى تعليقات ابن القيم في تهذيبه على مختصر السنن . فقد  
أورد في هذا الموطن عدداً من الأدلة التي احتج بها الأئمة في القصاص فيما دون النفس . ثم عقد لذلك فصلاً مستقلاً لبيان آراء  
الأئمة واختلافاتهم في اللطمة والضربة . وتبج حجة كل ورده على حجج الخصوم فقال :

« قد اختلف الناس في هذه المسألة - وهي القصاص في اللطمة والضربة ونحوها - بما لا يمكن المقتصر أن يفعل بخصمه مثل ما فعله  
به من كل وجه - : هل يسوغ القصاص في ذلك ؟ أو يعدل إلى عقوبته بجنس آخر وهو التعزير على قولين :  
أصحهما : أنه شرع فيه القصاص ، وهو مذهب الخلفاء الراشدين . ثبت ذلك عنهم - حكاه عنهم أحمد وأبو إسحق الجوزجاني  
في المترجم - ونص عليه الإمام أحمد في رواية الشالنجي وغيره - وقال شيخنا رحمه الله : وهو قول جمهور السلف .

قوله : « ويجب بالسَّراية إلى ما يجب فيه » إلخ .

أقول : وجه ذلك أن سرّاية الجناية أثر فعل الجاني فهو في حكم ما لو كانت الجناية واقعة على ذي مفصل .

وأما قوله : « ويسقط بالعكس » فوجهه أن الاعتبار بالانتهاك كما هو قاعدة المصنف ومن وافقه فالحاصل أن المصنف قد جرى في الطرد والعكس على القاعدة المقررة عنده ، والاعتبار هو قول راجح ولا سيما وقد دل عليه في خصوص الجنايات ما قدمنا من أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يُستقَد من الجراح حتى يبرأ المجروح <sup>(١)</sup> .

قوله : « ولا يجب لفرع » .

أقول : استدل على ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث عُمر مرفوعاً بلفظ « لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ » <sup>(٢)</sup> قال ابن حجر في التلخيص : وفي إسناد الحجاج بن أَرْطاة . قال :

والقول الثاني : أنه لا يشرع فيه القصاص . وهو المنقول عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وقول المتأخرين من أصحاب أحمد . حتى حكى بعضهم الإجماع على أنه لا قصاص فيه .

وليس كما زعم . بل حكاية إجماع الصحابة على القصاص أقرب من حكاية الإجماع على منعه . فإنه ثبت عن الخلفاء الراشدين . ولا يعلم لهم مخالف فيه .

ومأخذ القولين أن الله تعالى أمر بالعدل في ذلك . فيقي النظر في أي الأمرين أقرب إلى العدل ؟ .

قال المانعون : المائلة لا تمكن هنا . فكان العدل يقتضي العدل إلى جنس آخر وهو التعزير فإن القصاص لا يكون إلا مع المائلة . ولهذا لا يجب في الجرح حتى ينتهي إلى حد . ولا في القطع إلا من مفصل لتمكن المائلة . فإن تعذرت في القطع والجرح صرنا إلى الدية . فكذا في اللطمة ونحوها لما تعذرت صرنا إلى التعزير .

قال المجوزون : القصاص في ذلك أقرب إلى الكتاب والسنة والقياس والعدل من التعزير :

أما الكتاب فإن الله سبحانه قال « وجزاء سيئة سيئة مثلها » وقال : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » . ومعلوم أن المائلة مطلوبة بحسب الإمكان . واللطمة أشد مائلة للطمية . والضربة للضربة من التعزير لها . فإنه ضرب في غير الموضع غير مماثل لا في الصورة ولا في المحل ولا في القدر . فأنتم فررتم من تفاوت لا يمكن الاحتراز منه بين اللطمتين فصرتم إلى أعظم تفاوتاً منه بلا نص ولا قياس .

قالوا : وأما السنة فذكرنا من الأحاديث في هذا الباب - إشارة إلى الأحاديث التي سبق التنويه إليها - ولو لم يكن في الباب إلا سنة الخلفاء الراشدين لكفى بها دليلاً وحجة . إلخ .

ولن شاء الاستقصاء أن يرجع إلى بقية ما ذكره في هذا الفصل . مختصر السنن للمنذري ٣٤٨/٦ .

(١) يرجع إلى حديث جابر في الصفحة السابقة .

(٢) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨٨/٧ .

وله طرق أخرى عند أحمد ، والأخرى عند الدارقطني والبيهقي أصح منها ، وفيه قصة <sup>(١)</sup> . وصحح البيهقي سنده لأن رواه ثقات ، قال : ورواه الترمذي من حديث سُرَاقَة <sup>(٢)</sup> وإسناده ضعيف وفيه اضطراب واختلاف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ف قيل عن عمرو وقيل عن سُرَاقَة ، وقيل بلا واسطة ، وهي عند أحمد وفيها أبو مسلم المكي وهو ضعيف لكن تابعه الحسن بن عبيد الله عن عمرو بن دينار ، قاله البيهقي <sup>(٣)</sup> : وقال عبد الحق هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء ، وقال الشافعي : حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يُقتل الوالد بالولد ، وبذلك أقول <sup>(٤)</sup> انتهى .

ولا يخفالك أن مجموع ما ذكر يقوي بعضه بعضاً فتقوم به الحجة ، وليس الإللال إلا من طريق الانقطاع في بعضها ، وقد ثبتت الواسطة في بعض الروايات فاتصل .

قوله : « وعبد » .

(١) لفظ الخبر عند البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « تحلت لرجل من بني مدليج جارية . فأصاب منها ابناً . فكان يستخدمها . فلما شب الغلام دعاها يوماً فقال : اصنعي كذا وكذا . فقال : لا تأتيك . حتى متى تستأمني أمي ؟ قال : فنضب فحذفه بسيفه . فأصاب رجله فترف الغلام فأت . فانطلق في رهط من قومه إلى عمر رضي الله عنه . فقال : يا عدو نفسه . أنت الذي قتل ابنك . لولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يقاد الأب من ابنه لقتلتك . هلهم ديت . قال فأثاه بعشرين أو ثلاثين ومائة بعير قال : فخير منها مائة فدفعها إلى ورثته وترك أباه » . السنن الكبرى للبيهقي ٣٨/٨ .

(٢) الخبر أخرجه البيهقي أيضاً من طريق عمرو بن شعيب . وهو عن الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب : « أن رجلاً من بني مدليج » وساق صدر الخبر ثم قال : « فقدم سُرَاقَة بن جشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له » ثم أورد عبارة الشافعي التي ذكرها الشوكاني ثم قال البيهقي : هذا الحديث منقطع فأكد الشافعي بأن عدداً من أهل العلم يقول به . السنن الكبرى ٣٨/٨ . الأم للشافعي ١٩٥/٤ .

(٣) في الأصل المخطوط : « قال البيهقي . وقال عبد الحق » إلخ ولعله تحريف من الناسخ وأن أصل العبارة كما أثبتناه : « قاله البيهقي » . فقد أخرج البيهقي حديث ابن عباس مرفوعاً قال : « لا تقام الحدود في المساجد . ولا يقاد الوالد بالولد » أخرج الخبر من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس . ثم قال البيهقي : إسماعيل بن مسلم المكي هذا فيه ضعف . وقد روي عن عبيد الله بن الحسن العنبري عن عمرو بن دينار . ويلاحظ هنا أن الشوكاني أورد الاسم « الحسن بن عبيد الله » والصواب : « عبيد الله بن الحسن » كما جاء في النص المنقول عن البيهقي . السنن الكبرى للبيهقي ٣٩/٨ . التاريخ الكبير للبخاري ٣٧٦/٥ . الميزان ٥/٣ .

(٤) الأم ١٩٥/٤ . السنن الكبرى للبيهقي ٣٨/٨ .

أقول : استدلووا بحديث عمر عند البيهقي وابن عدي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا يُقَاد مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ »<sup>(١)</sup> وفي إسناده عمر ابن عيسى الأسلمي . قال البخاري : هو منكر الحديث . واستدلووا أيضاً بما أخرجه الدارقطني والبيهقي مرفوعاً : « لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ »<sup>(٢)</sup> قال ابن حجر : وفيه جَوِّير وغيره من المتروكين ، وبما أخرجه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ وَنَفَاهُ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَمْ يُقَدِّهِ بِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتِقَ رَقَبَةً »<sup>(٣)</sup> وفي إسناده إسماعيل بن عياش ، ولكنه إنما يُضَعَّفُ إذا رَوَى عن الحجازيين لا عن الشاميين ، وهو هنا رَوَى عن الأوزاعي وهو شامي قال ابن حجر : لكن من دونه محمد بن عبد العزيز الشامي ، قال أبو حاتم : لم يكن عندهم بالمحمود وعنده غرائب ، انتهى . وشهد له ما أخرجه البيهقي<sup>(٤)</sup> عن علي قال : « أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ مِائَةً وَنَفَاهُ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُقَدِّهِ بِهِ » وما يشهد له أيضاً حديث الرجل الذي جَبَّ مذاكير عبده<sup>(٥)</sup> فأعتقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم

(١) أخرج الحديث أيضاً العقيلي عن ابن عباس وفيه قصة قال : « جاءت جارية إلى عمر فقالت : إن سيدي اتهمني فأقعدني على النار حتى أحرق فرجي » وفيه قال عمر : « والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يقاد مملوك من ماله ولا ولد من والده لأقعدتها منك . ثم أبرزه فضره مائة سوط . ثم قال : اذهبي فأنت حرة » وفي رواية البيهقي زيادة في بعض ألفاظه .

وعمر بن عيسى : قال ابن حبان : يروى عن ابن جريج روي عنه الليث بن سعد والشاميون . كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته . لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات . وكيف إذا انفرد عن الأثبات بالطامات .  
نيل الأوطار على المتنقى ١٦/٧ . السنن الكبرى ٣٦/٨ . المجروحين لابن حبان ٨٦/٢ . الميزان ٢١٦/٣ .

(٢) من حديث ابن عباس مرفوعاً . وعلق البيهقي على الخبر فقال : في هذا الإسناد ضعف .  
وجويز بن سعيد البصري وأصله من بلخ . ضعفه يحيى بن سعيد القطان وابن معين وابن مهدي وقال ابن حبان : كان يروى عن الضحاك أشياء مقلوبة . السنن الكبرى ٣٥/٨ . نيل الأوطار على المتنقى ١٦/٧ . المجروحين لابن حبان ٢١٧/١ .

(٣) المتنقى بشرح نيل الأوطار ١٥/٧ . السنن الكبرى ٣٦/٨ . الميزان ٦٢٨/٣ .

(٤) الخبر أخرجه البيهقي أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . السنن الكبرى ٣٦/٨ . نيل الأوطار على المتنقى ١٦/٧ .

(٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ولفظه عند أبي داود : « جاء رجل مستصرخ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : جارية له يا رسول الله . فقال : ويحك مالك ؟ قال شراً . أبصر لسيده جارية له . ففان . فجب مذاكيره . فقال رسول

يُقْتَصَرُ مِنَ السَّيِّدِ ، وَلَهُ طَرَقٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ ، وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ <sup>(١)</sup> عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ : « مِنْ السُّنَّةِ أَنَّ لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ » وَفِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ .

فهذه الأدلة الواردة في أن السيد لا يُقتل بعبد ، وإليه ذهب الجمهور كما حكاه الترمذي وغيره وحكى المصنف في البحر <sup>(٢)</sup> الإجماع على ذلك إلا عن النخعي ، واستدل لمن قال إنه يُقتل بما أخرجه أحمد <sup>(٣)</sup> وأهل السنن من حديث الحسن عن سمرّة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ » قال الترمذي : حسن غريب ، وفي رواية لأبي داود والنسائي : « وَمَنْ خَصَصَ عَبْدَهُ خَصَصْنَاهُ » <sup>(٤)</sup> وهذه الزيادة صَحَّحَهَا الْحَاكِمُ ، وَلَكِنْ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمَرَةَ الْخِلَافِ الَّذِي قَدَمْنَا ، فَلَا يَقُومُ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْحُجَّةُ ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ عُورِضَ بِمَا تَقَدَّمَ مَعَ كَوْنِ الْحَكْمِ هُوَ سَفْكُ دَمِ الْحُرِّ السَّيِّدِ بِالْعَبْدِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ لَهُ مُزِيدَ خُصُوصِيَّةٍ عَلَى سَائِرِ الْأَحْرَارِ .

وَأَمَّا قَتْلُ الْحُرِّ بِعَبْدٍ غَيْرِهِ فَحَكَى فِي الْبَحْرِ <sup>(٥)</sup> عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُقْتَلُ ، وَحَكَاهُ الْكَشَافُ <sup>(٦)</sup> عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَقَتَادَةَ وَالثَّوْرِيَّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، وَحَكَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ « أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ قِصَاصٌ لَا فِي النَّفْسِ وَلَا فِيمَا دُونَهَا » <sup>(٧)</sup> . قَالَ : وَهُوَ قَوْلُ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلِيٌّ بِالرَّجُلِ ، فَعَلَبَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا هَبْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى مَنْ نَصَرْتَنِي ؟ قَالَ : عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ . أَوْ قَالَ : كُلِّ مُسْلِمٍ « وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ : « قَالَ : سَيِّدِي رَأَيْتُ أَقْبَلَ جَارِيَةً لَهُ » . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمَنْذَرِيِّ ٣١٣/٦ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٨٩٤/٢ .

(١) السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٤/٨ . نِيلُ الْأَوَطَارِ عَلَى الْمُتَقَى ١٦/٧ .

(٢) الْبَحْرُ الزَّخَارُ .

(٣) مُخْتَصَرُ السَّنَنِ ٣١٢/٦ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٨٨٨/٢ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٥/٨ . الْمُتَقَى بِشَرْحِ نِيلِ الْأَوَطَارِ ١٥/٧ .

(٤) هَذِهِ الزِّيَادَةُ أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ أَيْضاً . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمَنْذَرِيِّ ٣١٢/١ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٥/٨ .

(٥) الْبَحْرُ الزَّخَارُ .

(٦) أَوْرَدَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضاً فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى أَحَادِيثِ الْبَابِ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيَّ وَالنَّخَعِيَّ وَقَتَادَةَ قَالُوا : الْقِصَاصُ

بَيْنَ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ ثَابِتٌ فِي النَّفْسِ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَهَذَا فِيمَنْ قَتَلَ عَبْدًا لِغَيْرِهِ عَمْدًا . وَقَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : إِذَا قَتَلَ عَبْدُهُ أَوْ عَبْدٌ غَيْرُهُ عَمْدًا قَتَلَ بِهِ . كَمَا أَوْرَدَ بَقِيَّةُ الْأَقْوَالِ الَّتِي أَحَالَهَا الْمَصْنَفُ إِلَى الزَّمْخَشَرِيِّ . الْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ ١١٠/١ .

مُخْتَصَرُ السَّنَنِ ٣١٣/٦ . الْمُتَقَى بِشَرْحِ نِيلِ الْأَوَطَارِ ١٦/٧ .

(٧) نِيلُ الْأَوَطَارِ عَلَى الْمُتَقَى ١٦/٧ .



أحمد وإسحق ، وحكاة صاحب الكشاف عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن وعطاء وعكرمة ومالك والشافعي ، وقد استوفيت الكلام على حجج القولين في شرحي للمتقى فليرجع إليه ، والظاهر عدم ثبوت قتل الحر بالعبد لا سيما مع تعارض الأدلة ترجيحاً للجانب الحظر وعملاً بأصالة عصمة النفوس حتى يرد ما يدل على عدم العصمة بوجه يصلح بذلك وتقوم بن الحجة ولا سيما مع قوله سبحانه<sup>(١)</sup> : « والعبد بالعبد » فإنه يدل بمفهومه على أنه لا يقتل الحر بالعبد ، ولا يرد الإلزام بأنه كما يدل على أنه لا يقتل الحر بالعبد يدل على أنه لا يعقل العبد بالحر لأننا نقول : قد وقع الإجماع على أنه يقتل العبد بالحر .

قوله : « وكافر » .

أقول : الحديث الذي أخرجه أحمد والبخاري<sup>(٢)</sup> وأهل السنن من حديث علي مرفوعاً بلفظ : « لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » من غير زيادة : « وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي بلفظ : « لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ »<sup>(٣)</sup> وصححه الحاكم ، وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد رجاله رجال الصحيح إلى عمرو بن شعيب : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ »<sup>(٤)</sup> وفي لفظ من حديثه هذا عند أحمد<sup>(٥)</sup> وأبي داود : « لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » .

(١) سورة البقرة : ١٧٨ وقد مرت في أول الفصل .

(٢) لفظ البخاري من هذا الحديث عن أبي جحيفة من طريق ابن عيينة قال : « سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ فقال : والذي فلق الحية وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطي رجل في كتابه . وما في الصحيفة . قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير . وأن لا يقتل مسلم بكافر » وفي لفظ ابن ماجه : « إلا أن يرزق رجلاً فهما في القرآن » . الصحيح بشرح الفتح ٢٦٠/١٢ . سنن ابن ماجه ٨٨٧/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٠/٧ .

(٣) لفظ أبي داود من هذا الحديث : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، ويسعى بدمهم أديانهم . ألا لا يقتل مؤمن بكافر . ولا ذو عهد في عهده . من أحدث حدثاً فعلى نفسه . ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » قال صاحب المتقى : « وهو حجة في أخذ الحر بالعبد » . مختصر السنن للمنذري ٣٢٨/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٠/٧ .

(٤) الخبر أخرجه الترمذي أيضاً . سنن ابن ماجه ٨٨٧/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٠/٧ .

(٥) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وصاحب التلخيص . مختصر السنن للمنذري ٣٣٠/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٠/٧ .

وإذا عرفت هذا فالأمر في الحديث واضح والمعنى صحيح ، وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى تارة عن قتل المسلم بالكافر ضم إليه النهي عن قتل المعاهد من غير نظر إلى القصاص به ومنه ، وهذا معنى صحيح تام لا يحتاج إلى تقدير ، وقد تقرر أن الكلام إذا صح بدون تقدير كانت الزيادة عليه عبثاً .

ووجه ذكر النهي عن قتل المسلم بالكافر أنه ربما سمع السامعون أنه لا يقتل مسلم بكافر فيكون ذلك سبباً لجرأة على قتل كل كافر معاهد وغيره فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتله لأنه معصوم بالذمة بخلاف الكافر الحربي ، فما جاء به القائلون بأنه يقتل المسلم بالذمي من التقديرات المتكلفة لم تدع إليه حاجة ، ولا قام عليه دليل . ولا مثل هذا السراب المبني على شقاً جُرفَ هارٍ يصلح لقتل المسلمين بالكفار . قوله : « فلا يقتل أمه بأبيه » إلخ .

أقول : إنما يتم هذا لو كان الوارد في الاقتصاص من الوالد للولد يدل على أنه لا يثبت للولد على والده قصاص أصلاً ، كأن يقول لا يقتص ولد من والده ، أو لا يقتص فرع من أصله ولم يرد ما يفيد هذا المفاد ولا ما يدل على هذا المعنى ، بل معنى ما ورد أنه لا يقتل الوالد بالولد ، وهذا لا يدل على أنه لا يثبت للفرع قصاص على الأصل على كل تقدير .

وأما ما عللوا به من منع ثبوت القصاص للولد من والده مطلقاً بأنه كان سبب وجوده فلا يكون الولد سبب إعدامه فما أبرد هذه العلة وما أقل فائدتها ، وليس مجرد ما يتخيله المتخيل من العلل العلية مسوغاً لبناء أحكام الشرع عليه .

وأما قوله : « والكفارة » فلا يخفك أن الله سبحانه إنما شرع الكفارة في قتل الخطأ . والمفروض هنا أن القتل وقع عمداً ولا كفارة في العمد إلا بدليل ، ولا دليل ، فلا وجه لإيجاب الكفارة ، ولكنها تجب الدية لأن سقوط القصاص لا يستلزم سقوطها .

وأما قوله : « والعبرة في العبد والكافر بحال الفعل » فوجهه ظاهر لأن تغير الوصف بعد صدور السب لا يُوجب تغير الموصوف حتى يتحصل الانتقال عن تلك السببية الكائنة مع تلك الصفة ،

## فصل

وَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ وَلَا مَزِيدَ . وَفِي عَكْسِهِ يَتَوَفَّى وَرَثَتُهُ نِصْفَ دِينِهِ <sup>(١)</sup> . وَجَمَاعَةٌ بَوَاحِدٍ . وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمْ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ إِنْ طُلِبَتْ . وَذَلِكَ حَيْثُ مَاتَ بِمَجْمُوعِ فِعْلِهِمْ مَبَاشَرَةً أَوْ سِرَايَةً أَوْ بِالْإِنْضِمَامِ . وَلَوْ زَادَ فِعْلُ أَحَدِهِمْ . فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَعَلَى الْمَبَاشِرِ وَحْدَهُ إِنْ عُلِمَ . وَتَقَدَّمَهُ . أَوْ التَّبَسُّسَ تَقَدَّمَهُ . فَإِنْ عُلِمَ تَأَخَّرَهُ أَوْ اتَّحَادَ الْوَقْتِ لَزِمَهُ الْقَوْدُ . وَالْآخَرُ أَرُشُ الْجِرَاحَةِ فَقَطْ فَإِنْ جُهِلَ الْمَبَاشِرُ لَزِمَ الْمُتَقَدَّمُ أَرُشُ الْجِرَاحَةِ فَقَطْ إِنْ عُلِمَ . وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا إِلَّا مِنْ بَابِ الدَّعْوَى ، فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ أَحَدَ الْجَرَاحِ فَبِالسَّرَايَةِ يَلْزَمُ الْقَوْدُ وَالْأَرُشُ فِي الْآخَرَى <sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ فِيهِمَا مَعَ كَيْسٍ صَاحِبِهِمَا ، وَفِي الْمَبَاشِرَةِ كَمَا مَرَّ <sup>(٣)</sup> ، وَبَعْضُهُمْ يُجَوِّلُ .

قوله : « فصل : وتُقتل المرأة بالرجل ولا مزيد ، وفي عكسه يتوفى ورثته نصف دينه »

أقول : أما قتل المرأة بالرجل فالأمر ظاهر ، وليس في ذلك خلاف ، وأما قتل الرجل بالمرأة فقد ذهب الجمهور - حتى حكى ابن المنذر الإجماع عليه <sup>(٤)</sup> - إلا روايةً عن عليٍّ وعن

، فخير ، إذا قتل الرجل المرأة قتل بها ويستوفى ورثته من أولياء الدم نصف دية ولا يجب لهم القصاص إلا بشرط التزامهم ذلك . فيخير المرأة بين قتل الرجل قصاصاً ويدفون نصف الدية وبين العفو - وأخذ دية المرأة . شرح الأزهاري ٣٨٩/٤ .

(٢) صورة المسألة إذا كان القاتل من جنات الجماعة أحد الجراحات فقط والباقيات غير قاتلات في المادة كالتّي تزيل أصبعها . فإنه ينظر في القاتلة : فيالسراية يلزم صاحبها القود إن عرف سواء تقدم أو تأخر ويلزم الأرش في الجنائيات الأخرى فقط سواء تقدمت أم تأخرت . شرح الأزهاري ٣٩٣/٣ .

(٣) الحكم في القاتلة المباشرة وبقية الجنائيات غير قاتلة كما مر من أن القود على صاحبها إن علم تقدمه إلى آخر التفصيل السابق . شرح الأزهاري ٣٩٤/٤ .

(٤) فتح الباري على الصحيح ٢١٤/١٢ . نيل الأوطار على المنتقى ١٨/٧ .

الحسن وعطاء ، ورواه البخاري<sup>(١)</sup> عن أهل العلم ، وقد سقنا حجج المذهبين في شرحنا للمنتقى .

والحاصل أن الاستدلال بالكتاب على قتل الرجل بالمرأة أو عدمه لا يخلو من إشكال يفت في غرض الاستدلال . فالأولى التعويل على ما وردت به السنة . وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس : « أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ . فَقِيلَ لَهَا : مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا ؟ فُلَانٌ ، أَوْ فُلَانٌ ، حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيَّ ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا ، فَجِيءَ بِهِ فَأَعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ رَأْسُهُ بِحَجَرَيْنِ »<sup>(٢)</sup> . فهذا فيه قتل الرجل بالمرأة ، ولو لم يكن ثابتاً لم يقتل بها الذمي ولا المسلم ، وفي كتاب عمرو بن حزم<sup>(٣)</sup> المشتمل على تفصيل الدييات والأروش للجنايات : « أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ » وهو كتاب كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل اليمن ، وأخرجه مالك في الموطأ والشافعي وعبد الرزاق وأحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود

(١) أورد البخاري ذلك في باب « القصص بين الرجال والنساء في الجراحات » ولفظه : « قال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة . ويذكر عن عمر : قتاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فادونها من الجراح وبه قال عمر بن العزيز وإبراهيم وأبو الزناد وأصحابه » . الصحيح بشرح الفتح ١٢ ٢١٤ .

(٢) الصحيح بشرح الفتح ١٢/٢١٣ . مسلم بشرح النووي ٤/٢٤٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٧/١٨ .

(٣) قال الزرقاني في شرحه للموطأ تعليقا على ما أخرجه مالك من كتاب عمرو بن حزم في « كتاب العقول » : « وهو كتاب جليل فيه أنواع كثيرة من الفقه في الزكاة . والدييات . والأحكام . وذكر الكبائر . والطلاق . والعناق . وأحكام الصلاة في الثوب الواحد والاحتباء فيه . ومس المصحف . وغير ذلك . وأخرجه النسائي وابن حبان موصولاً من طريق الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والدييات . وبعث به عمرو بن حزم فقدم به إلى أهل اليمن . وهذه نسخته : « بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد النبي إلى شرحيل ابن عبد كلال . والحارث بن عبد كلال . ونعيم بن عبد كلال قيل ذي رعين ومعاذير وهمدان أما بعد : « فذكر الحديث بطوله » . وقد اختلف أهل الحديث في صحة هذا الكتاب . ولكن صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي . ونقل عن الإمام أحمد أنه قال : أرجو أن يكون صحيحاً . وصححه أيضاً من حيث الشهرة لا من حيث الإسناد جماعة من الأئمة . والشوكاني في قوله : « أخرجه مالك في الموطأ » إلخ لا يعني أن هؤلاء الأئمة قد أخرجوا الكتاب بتمامه وإنما التحقيق أنهم أخرجوا أجزاء منه في أبواب متفرقة . »

وأما ما أورده هنا في موطن الاستدلال بأن الرجل يقتل بالمرأة فقد رواه النسائي موصولاً كما أخرجه موصولاً أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والحاكم والبيهقي . ورواه يونس عن الزهري مرسلأ . وأخرجه أبو داود في المراسيل . الموطأ بشرح الزرقاني ٤/١٧٥ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٧/٢١ . بلوغ المرام بشرح سبل السلام ٤/٢٤٣ . السنن الكبرى للبيهقي ٨/٢٨ . مسند الشافعي بهامش الأم ٦/٢٦١ .

والدارقطني والحاكم والبيهقي ، وصححه جماعة من الأئمة منهم أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي .

والحاصل أن هذا الحديث قد كثرت طُرُقُه ، وخرجت في بعضها من مَخْرَجِ الصَّحِيحِ ، وفي بعضها من مَخْرَجِ الحسن ، فالحجَّة قائمة ، والعمل بما دلَّ عليه مُتَعِينٌ ، ولم يأت من أعله بما يقدِّح فيه ، وعلى تقدير تَضْعِيفِ بعض طُرُقِه فقد صحَّ البعض الآخر ، قال الشافعي في رسالته : « لم يَقْبَلُوا هذا الحديث حتى ثَبَتَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ » . وقال ابن عبد البر : هذا كتاب مشهور عند أهل السَّيَرِ مَعْرُوفٌ ما فيه عند أهل العلم يَسْتَعْنِي بِشُهْرَتِهِ عن الإسناد لأنه أشبه التواتر في مَجِيئِهِ لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة . وقال يعقوب بن سُفْيَانَ : لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصحَّ من كتاب عَمْرُو بن حزم هذا ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَيَدْعُونَ رَأْيَهُمْ <sup>(١)</sup> .

إذا عرفت هذا فالعجب العجيب مِمَّنْ يدعي أنه من أهل الإنصاف . ومن العاملين بالحق المؤثرين له على الرأي كيف يَدْفَعُ هذا الحديث بمجرد دعواه مخالفته لقياس أو من من بيت العنكبوت وأَخْفَى مِنَ السُّهَاءِ <sup>(٢)</sup> وأبعد من كل بعيد .

وأما قوله : « ويتوفى ورثته نصف ديتة » فلم يدل على هذا دليل يصلح لتقييد ما دل على أنه يُقْتَلُ الرجل بالمرأة ، فالظاهر أنه يقتل بها كما تُقْتَلُ به من غير شيء .

قوله : « وجماعة بواحد » .

أقول : قد علمنا من الحكمة في مَشْرُوعِيَةِ الْقِصَاصِ بين العباد أن فيه للناس حياة كما قال عز وجل : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » <sup>(٣)</sup> ولو كان اجتماع جماعة على قتل واحد لا يقتضي ثبوت القصاص منهم لكان هذا سبباً يُتَذَرَعُ بِهِ إِلَى قَتْلِ النَفُوسِ . فإن الزَّاجِرَ

(١) يرجع إلى مزيد من هذه القول في نيل الأوطار وفي سبل السلام وقد سبق الإشارة إليه .

(٢) السها : كوكب خفي يمتحن الناس به أبصارهم .

(٣) سورة البقرة : ١٧٩ وقد مرت .

الأعظم إنما هو القتل لا الدية ، فإن ذلك يسهل على أهل الأموال ، ويسهل أيضا على الفقراء لأنهم يعذرون عن الدية بسبب فقرهم ، فإذا كان القتل ثبت قتله بفعلهم جميعا كما سيذكره المصنف فالإقتصاص منهم هو الذي تقتضيه الحكمة الشرعية الثابتة في كتاب الله عز وجل ، ولهذا شبه الله سبحانه قاتل النفس بمن قتل الناس جميعا ، ورحم الله عمر بن الخطاب ورضي عنه ما كان أبصره بالمسالك الشرعية وأعرفه بما فيه المصلحة الدينية العائدة على العباد بأعظم الفائدة ، فقد ثبت عنه أنه قَتَلَ سَبْعَةَ بَواحد تَمَالُوا على قتله ، وقال : لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعاً<sup>(١)</sup> . قال البخاري في الصحيح : « قَالَ لِي ابْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً فَقَالَ فِيهِ عُمَرُ : « لَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ »<sup>(٢)</sup> . وهو في الموطأ<sup>(٣)</sup> بأطول من هذا . ولم يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ خَالَفَ عُمَرَ فِي ذَلِكَ ، وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَعْتَمِدُ فِي دَفْعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَيُلْزِمُ سَقُوطَ الْقَصَاصِ لِمَسْأَلَةِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرِينَ ، وَهِيَ أَهْوَنُ عَلَى الْمُتَشَرِّعِ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ .

وأما قوله : « وعلى كل منهم دية كاملة إن طلبت » فوجهه أن كل واحد منهم كأنه مستقل بقتل ذلك القتل ، ولهذا ثبت عليه القصاص . فإن كانت الدية عَوْضًا عَنْ دَمِ الْمَقْتُولِ فَلَا أَمْرَ هَكَذَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَوْضًا عَنْ دَمِ الْقَاتِلِ فَقَدْ صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُسْتَحَقًّا لِلْقَتْلِ .

وأما هذه التفاصيل التي ذكرها المصنف هنا إلى آخر الفصل فكلها منعقولة حسنة فلا تطيل الكلام عليها .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٤٠٨ .

(٢) ابن بشار : هو محمد المعروف ببندار . ويحيى : هو القطان . وعبيد الله : هو ابن عمر العمري . قال الحافظ ابن حجر : وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد . وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الله بن نعيم عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع ولفظه : « أَنَّ عُمَرَ قَتَلَ سَبْعَةَ مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ بِرَجُلٍ » إلخ . الصحيح بشرح الفتوح ٢٢٧/١٢ .

(٣) أخرجه في الموطأ من رواية سعيد بن المسيب وفيه : « وَقَالَ عُمَرُ : لَوْ تَمَالَأَ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعاً » . الموطأ بشرح الزرقاني ٢٠١/٤ .

## فصل

وَمَا عَلَى قَاتِلِ جَمَاعَةٍ إِلَّا الْقَتْلُ ، وَيَحْفَظُ نَفْسَهُ حَتَّى يَجْتَمِعُوا . لَا قَالِعَ أَعْيُنِهِمْ  
فَالْقِصَاصُ وَدِيَاتُ الْبَقِيَّاتِ ، وَفِي الْأَيْمَنِ الْأَيْمَنُ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَلَوْ زَادَ أَحَدُهُمَا أَوْ نَقَصَ ،  
فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالِدِيَّةُ<sup>(١)</sup> ، وَلَا يُؤْخَذُ مَا تَحْتَ الْأَنْمَلَةِ بِهَا<sup>(٢)</sup> ، وَلَا ذَكَرَ صَحِيحٍ بَعِيْنٍ أَوْ  
خَصِيٍّ ، فَإِنْ خُولِفَ جَاَزَ الْاسْتِثْنَاءُ ، قِيلَ وَلَمَنْ هَشَمَ أَنْ يُوضِحَ وَأُرْشَ الْهَشَمُ ، وَلَا  
شَيْءٌ فِيمَنْ مَاتَ بَحْدًا أَوْ تَعْزِيرًا أَوْ قِصَاصٍ . وَلَا قِصَاصٌ فِي الْفَقَاءِ . وَيُقَدَّمُ قِصَاصُ الْأَطْرَافِ  
عَلَى الْقَتْلِ ، وَيُنْتَظَرُ فِيهَا الْبَرُّ . وَمَنْ اقْتَصَصَ فَتَعَذَّرَ عَلَى غَيْرِهِ اسْتِيفَاءُ حَقِّهِ ثُمَّ وَلِلْآخِرِ الدِّيَّةُ  
مِنَ الْجَانِيِ إِلَّا الشَّرِيكَ فَمِنْ الْمُقْتَصَصِ .

قوله : « فصل : وما على قاتل الجماعة إلا القتل » .

أقول : قد تقدم حديث<sup>(٣)</sup> : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَمْتَدِي  
وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ » وهو في الصحيحين وغيرهما ، وفي حديث آخر عند أحمد وأبي داود  
وابن ماجه : « فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ أَوْ يَعْفُو ، فَإِنْ  
أَرَادَ رَابِعَةً خُذُوا عَلَى يَدَيْهِ<sup>(٤)</sup> » وفي هذا دلالة على أَنَّ الخيارَ إلى أولياء المقتولين ، فإن  
طلبوا القصاص فليس على القاتل إلا تسليم نفسه إليهم ، ولا يجب عليه غير ذلك ، وإن  
طلبوا الدِّيَّاتِ وجب عليه تسليمها من ماله إن كان له مال .

(١) إن تعذر أخذ المثل بأن لا يكون للجاني عضو يماثل نحو أن يقطع أعمور ذاهبة عينه اليمنى عينا يميني فإن القصاص هنا معتذر  
فتلزم الدية لذلك العضو . شرح الأزهار ٣٩٦/٤ .

(٢) صورة المسألة أن يقطع أنملة شخص والجاني ذاهب الأنملة من نظير تلك الأصبع فليس للمجني عليه أن يأخذ بأنملته ما تحت  
الأنملة الذاهبة من ذلك الجاني إذ لا مساواة بينهما . شرح الأزهار ٣٩٦/٤ .

(٣) تقدم الحديث في أول كتاب الجنايات ص ٣٨٦ .

(٤) في إسناده الخبر محمد بن إسحق . وقد أورده معننا وهو معروف بالتدليس . وفي إسناده أيضاً سفيان بن أبي العوجاء  
السلمي . وليس بالمشهور كما قاله أبو حاتم الرازي . مختصر السنن للمنذري ٢٩٨/٦ . سنن ابن ماجه ٨٧٦/٢ . المنتقى  
بشرح نيل الأوطار ٨/٧ .

ومما يؤيد هذا قوله عز وجل : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ »<sup>(١)</sup> إلى أن قال : « فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » والعفو هو قبول الدية فعرفت أن قول المصنف « وما على قاتل جماعة إلا القتل » مبني على أنهم طلبوا القصاص .

قوله : « لا قالع أعينهم فالقصاص » إلخ .

أقول : إن اجتمعوا على طلب القصاص فليس لهم إلا قلع عينيهِ . وإن طلبوا ديات ما قلعه من الأعين كان لهم ذلك من ماله إن كان له مال ، وليس له أن يقول لا أعطيكُم إلا القصاص لما قدمنا من الأدلة الدالة على أن التَّخْيِير إلى ورثة المقتول ويُستفاد منه بِفَحْوَى الخطاب أن الخيار إلى المجني عليه بِقَلْع عين أو نحوها مما يجب فيه القصاص ، وأيضا هو مصرح بهذا في حديث أبي شُرَيْح الخزاعي<sup>(٢)</sup> المتقدم فإنه قال : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبَلٍ - وَالْخَبَلُ الْجِرَاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ » الحديث .

وأما قوله : « وفي الأيمن الأيمن » إلخ فظاهر ، وهو مدلول عليه من معنى القصاص ، وهكذا قوله : « ولا يُؤخذ ما تحت الأُتْمَلَة بها » لأنه أخذ غير ما وجب فيه القصاص . وأما قوله : « ولا ذَكَرَ صحيح بعين » ففيه نظر لأنه عضو كالعضو . لو كان زيادة أحدهما على الآخر يوصف من الأوصاف مُسْقَطًا لِلْقِصَاص لكان تَفَاوُت الأوصاف مُسْقَطًا لِلْقِصَاص ولكان تَفَاوُت الأوصاف كَمَالًا وَنَقْصًا مُوجِبًا لِسُقُوطِ الْقِصَاص فِي الْأَنْفُسِ وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ فَالْمَلْزُومُ مِثْلُهُ ، فَالْعَيْنُ قَدْ قُطِعَ مِنْهُ عَضْوُ فَلَهُ أَنْ يُطَالَ بِقَطْعِ عَضْوِ الْجَانِي عَلَيْهِ قِصَاصًا ، وَهَكَذَا مِنْ بَصَرِهِ ضَعِيفٌ لَهُ أَنْ يُطَالَ بِالْقِصَاصِ مِمَّنْ بَصَرُهُ صَحِيحٌ عَمَلًا بِمَا أَطْلَقْتَهُ الْأَدْلَةُ مَا لَمْ يَذْهَبْ نُورُهَا بِالْمَرَّةِ ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « قَضَى فِي الْعَيْنِ الْعَوْرَاءِ السَّادَّةِ لِمَكَانِهَا إِذَا طُمِسَتْ ثُلُثُ دِيَّتِهَا ، وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءِ »

(١) سورة البقرة : ١٧٨ وقد نقلت بتمامها في أول الفصل السابق .

(٢) تقدم ذكر الحديث ص ٣٨٦ .



إِذَا قُطِعَتْ بِثُلْثِ دِيَّتِهَا . وَفِي السَّنِّ السَّوْدَاءِ إِذَا نَزَعَتْ بِثُلْثِ دِيَّتِهَا <sup>(١)</sup> أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَيُمْكِنُ إِلْحَاقُ ذِكْرِ الْعَيْنِ بِالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالْعَيْنِ الْعَوْرَاءِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي تَفَاوُتِ دِيَّاتِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَأَرْوَشِهَا ، وَلَعَلَّنَا نَتَكَلَّمُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِمَا فِيهِ مَزِيدٌ إِيضَاحٍ .

قوله : « فَإِنْ خُولِفَ جَازُ الِاسْتِثْنَاءِ » .

أقول : كل واحد منهما قد جَنَى عَلَى الْآخَرِ عَمْدًا جَنَایَةً تُوجِبُ الْقِصَاصَ ، فَالْخِيَارُ فِي الْاِقْتِصَاصِ أَوْ التَّعَاوِي إِلَيْهِمَا . وَلِذَا قَالَ الْمَصْنِفُ : « جَازُ الِاسْتِثْنَاءِ » .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « قِيلَ وَلَمْ يَهْشَمْ أَنْ يُوضَحْ وَأُرْشِ الْهَشْمُ » فَلَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الَّذِي أَثْبَتَهُ الشَّرْعُ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ هُوَ الْقِصَاصُ أَوْ الْأَرْشُ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمَا كَانَ خَاصًا بِهَذِهِ الْجَنَایَةِ ، بَلْ كَانَ يُلْزَمُ فِي كُلِّ جَنَایَةٍ بَعْضُهَا مَعْلُومُ الْقَدْرِ مَأْمُونُ التَّعْدِي أَنْ يَقْتَصَّ وَيَأْخُذَ أَرْشَ مَا زَادَ .

قوله : « وَلَا شَيْءَ فِيمَنْ مَاتَ بَحْدًا أَوْ تَعْزِيرًا أَوْ قِصَاصًا » .

أقول : الوجه في هذا واضح ، لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ شَرَعَ هَذَا وَسَوَّغَ لِعِبَادِهِ اسْتِيفَاءَهُ . فَإِذَا أَقْضِيَ إِلَى الْمَوْتِ مَعَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَمَانٌ . لِأَنَّهُ مَاتَ بِشَرْعٍ وَجِبَ عَلَيْهِ . فَهُوَ قَتِيلُ الشَّرْعِ ، وَأَمَّا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ وَأَجِدُ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْنَهُ <sup>(٢)</sup> »

---

(١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ولأبي داود منه : « قضى في العين القائمة السادة لمكانها بثلث الدية » والقائمة : الباقية في موضعها صحيحة وإنما ذهب نظرهما وإبصارهما . المتفق بشرح نيل الأوطار ٦٦/٧ . مختصر السنن ٢٦٤/٦ . النهاية .  
(٢) الحديث متفق عليه وعند أبي داود وابن ماجه : « لم يكن فيه شيئا إنما قلناه نحن » وفسر صاحب المتقى معنى قول اعلی رضي الله عنه « لم يسنه » فقال : يعني لم يقدره ويوقته بلفظه ونطقه . الصحيح بشرح الفتح ٦٦/١٢ المتفق بشرح نيل الأوطار ١٥١/٧ . مختصر السنن للمنذري ٢٩٠/٦ .

فهو رضي الله عنه أخبر عما يجده في نفسه تورّعا منه ، وقد تقدم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنّه على الصفة التي ذكرناها هنالك .

وأما قوله : « ولا قصاص في الفقه » فوجهه أنّ المصنّف قال فيما سبق : « معلوم القدر مأمون التعدي » فإذا كان الفقه غير معلوم القدر ، أو غير مأمون التعدي كان ذلك عُذْرًا في ترك القصاص لكن لا يخفّاك أنه إذا ذهب بالفقه نور العين حتى لم يبق من إدراكها شيء كان داخلا تحت قوله عز وجل<sup>(١)</sup> : « وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ » لأن الاعتبار في كونها عيناً هو بالإدراك بها ، فإذا ذهب ذلك لم تكن عيناً .

قوله : « ويقدم قصاص الأطراف على القتل » إلخ .

أقول : وجه هذا أنه قد تعلّق للمقتص من الأطراف حق بها سواء كان واحداً أو جماعة ، وتقدّم الاقتصاص بالنفس عليها يُبطل ما هو ثابت من القصاص فيها ، لأن الاقتصاص من الميت لا يُقال له قصاص ولا يسقط به حق عنه ، كما لا يجب فيه أرش ولا قصاص ، فمن هذه الحيثية وجب تقديم القصاص في الأطراف على القصاص في النفس ، لأنه لا يُفوّت تقدّم القصاص في الأطراف ما يجب من القصاص في النفس بخلاف العكس . وأما انتظار البرء فيها فلا وجه له إلا مجرد خيال مختل وتعليل معتل ، فالحق أنه يُقطع ما يجب القصاص فيه من الأطراف ، ثم يُستوفى القصاص في النفس من غير انتظار أصلاً ، ومن أورد ما روي من أمره<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم للمجنّي عليه أن ينتظر البرء ثم يقتص فقد وضع الدليل في غير موضعه ، فإن المراد هنا الانتظار منه لبرء الجنّاية الواقعة عليه حتى يتبيّن هل تحصل فيها سرّاية أو لا ، ليكون القصاص بعد تبين ما ينتهي إليه الأمر ، وهذا مسلم في المجني عليه ، وأمّا في المقتص منه فهو غير ما ورد فيه الحديث ، لأن المفروض أن من له القصاص قد طالب به في وقت يجوز له طلبه .

قوله : « ومن اقتص فتعذر على غيره استيفاء حقه » إلخ .

(١) سورة المائدة : ٤٥ وقد تقدمت بنسائها ص ٣٨٧ .

(٢) يرجع إلى حديث جابر المتقدم ص ٣٨٧ .

أقول : وجه هذا أن المقتص لم يأخذ إلا ما هو حق له أو جبه الشرع ، فإذا كان الجاني قد جنّى على اثنين أو أكثر جنائيات تُوجب لكل واحد منهم الاقتصاص منه ، فسَبَقَ أحدهم بالقصاص حتى فات على غيره أن يَسْتَوْفِيَ ما يجب له من القصاص كان له أرش الجناية الواقعة عليه من مال الجاني ، لأنه الذي فعل ما يُوجبها ، وليس على من استوفى ما يجب له من القصاص شيء ، وأما الشريك في القصاص فهو لم يَسْتَحِقْ إلا نصيباً يَخُصّه ، فإذا أقدم بعض الورثة للمقتول إلى قتل الجاني من غير أمر له من شركائه فقد استهلك حقه وحقهم ، فكان الضمان عليه ، والفرق بين المسألتين واضح ظاهر معقول .

## فصل

وَلَوْلِي الدَّمِ إِنْ شَاهَدَ الْقَتْلَ أَوْ تَوَاتَرَ، أَوْ أُقِرَّ لَهُ ، أَوْ حُكِمَ أَنْ يَعْقُو ، وَيَسْتَحِقَّ الدِّيَةَ ، وَإِنْ كَرِهَ الْجَانِي - كَامِلَةً وَلَوْ بَعْدَ قَطْعِ عَضْوٍ ، وَأَنْ يُصَالِحَ وَلَوْ بِفَوْقِهَا<sup>(١)</sup> ، وَأَنْ يَفْتَصَّ بِضَرْبِ الْعُنُقِ - فَإِنْ تَعَذَّرَ فَكَيْفَ أَمَكَّنَ بِلاَ تَعْذِيبٍ وَلَا إِمْهَالٍ<sup>(٢)</sup> ، إِلَّا لَوْصِيَّةٍ ، أَوْ حُضُورِ غَائِبٍ ، أَوْ طَلَبِ سَاكِتٍ . أَوْ بُلُوغِ صَغِيرٍ ، وَلَا يَكْفِي أَبُوهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ حِصَّةَ شَرِيكِهِ ، وَمَتَى قَتَلَ الْمُعْسِرَ غَيْرَ الْمُسْتَحِقِّ فَلِلْمُسْتَحِقِّ الدِّيَةُ إِنْ لَمْ يَخْتَرْ الْوَارِثُ الْاِقْتِصَاصَ<sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ولولي الدم إن شاهد القتل » إلخ .

(١) لولي الدم أن يصالح الجاني أو ورثته بما شاء ولو بدون الدية أو يأكثر منها . شرح الأزهاري ٤/٤٠١ .  
(٢) إن تعذر على المقتص الاقتصاص بالسيف إما لعدم آلة أو لخشية فوت الجاني فكيف ما أمكن المقتص أن يفعل جازاً له من رمية بالسهم أو الحجر أو غير ذلك بلا تعذيب ولا إمهال . شرح الأزهاري ٤/٤٠٢ .  
(٣) صورة المسألة : أن يقتل الرجل المعسر رجلاً آخر ثم عدا رجل آخر ليس بولي للمقتول على المعسر القاتل فقتله وهو غير مستحق لدمه فللمستحق لدمه وهو ولي المقتول أولاً الدية أي دية المعسر الجاني أولاً ولا يأخذ هذه الدية ويستحقها إلا حيث لم يخر وارث المعسر الاقتصاص من الجاني عليه أما لو اختار الاقتصاص لم يستحق ولي المقتول أولاً دية من مال الجاني ولا على ورثة المعسر . شرح الأزهاري ٤/٤٠٤ .

أقول : يدل على هذا قول الله عز وجل : « فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ سُلْطَانًا »<sup>(١)</sup> فإن المراد جعلنا له سلطانا على القاتل في دَمِ المقتول إن شاء قتل ، وإن شاء أخذ الدية ، وإن شاء عفا ، وقد قدمنا ذكر الأدلة الدالة على أن الولي يَخِيرُ النَّظَرَيْنِ<sup>(٢)</sup> . وأنه إن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا ، وأوضحنا أن هذا التخيير أمرٌ راجع إليه ، لكن إذا كان القاتل مُعْتَرِفًا مسلمًا نفسه للقصاص فللولي الاستيفاء من غير مُرافعة إلى حاكم ، ولا إلى إمام ، وأما إذا كان مُخَاصِمًا مُنْكَرًا للقتل ، أو مُدْعيًا مرافعة أو شُبْهة مُسَوِّغَةً للدَّعْوَى فليس للولي أن يَسْتَقِيلَ بنفسه بالقصاص لأنه في هذه الحالة خَصِمٌ فله حكم سائر الخصوم ، ولا يَقْطَعُ الخصومةَ إلا حَكَمُ الحاكم ، وقد تقدم للمصنف أنه ليس لمن تعذر عليه استيفاء حَقِّه حَبْسٌ حَقَّ خَصْمِهِ ولا استيفاؤه إلا بحكم ، فكان ينبغي أن يقول ها هنا هكذا ، أو هذا إنما هو في منعه من الاقتصاص مع المنازعة والخصومة وأما طلب الدية فذلك حَقٌّ لا يَحْتَاجُ إلى حاكم إلاَّ أَنْ يدعى القاتل المدافعة فإنها تُوجِبُ سقوط القصاص والدية ، فليس للولي أن يَجْبِرَهِ على تَسْلِيمِ الدية إلا بعد المرافعة إلى الحاكم ، وأما العفو فلا شك أن له الاستقلال بذلك من دون مُرافعة ، لأنه إحسان مَحْضٌ ، وَتَفَضُّلٌ خَالِصٌ إن كان عفواً شاملاً للقصاص والدية ، وأما إذا كان خاصاً بالقصاص دون الدية فلا استقلال بذلك إذا كان القاتل غير مُنازِعٍ في وجوبها عليه ، كما يجوز للولي أن يَخْتَارَ الدية ابتداءً ، وأما مع المنازعة فلا بد من المرافعة كما قدمنا .

وأما قوله : « ولو بعد قطع عضو » فلا بد من اعتبار رضا الجاني بذلك ، وإلا كان الواجب على قاطع العضو أن يُسَلِّمَ نفسه للقصاص فيه ، أو يُسَلِّمَ دِيْنَهُ ثم يقتص من الجاني ، ولا وجه لما قيل إنه لا يلزمه في قطع هذا العضو شيء ، فإن ذلك ظلم بحت لِعِلَّةِ مُخْتَلَةٍ .

وأما قوله : « وَأَنْ يُصَالِحَ وَلَوْ بِفَوْقِهَا » فهذا مَقْيَدٌ برضا الجاني ، فإن رضي بذلك فله أن يفتدي نفسه ولو بأضعاف الدية ، وأما إذا لم يرض فليس للولي إلا طلب الدية فقط ،

(١) سورة الإسراء : ٣٣ . وهي بتامها : « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ . مَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَهُ

سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا » .

(٢) يرجع إلى حديث أبي هريرة المتقدم ص ٣٨٦ .

ولم يُخَيَّرَ الشارع إلا بين الدية الشرعية والقصاص والعفو ، ولا سبيل له إلى طلب زيادة على الدية . كما أنه لا سبيل له لو طلب أن يقتل القاتل قِتْلَةً لم يباحها الشرع . أو يمثل به . أو نحو ذلك .

قوله : « وأن يقتص بضرب العنق » .

أقول : وجه هذا أنه كان العمل به في أيام النبوة ، وعدم المجاوزة له إلى غيره ، فكان صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بضرب عنق من استحق القتل . وكان الصحابة إذا رأوا رجلاً يستحق القتل قال قائلهم : دعني يا رسول الله أضرب عنقه ، حتى قيل إن القتل بغير ضرب العنق مُثْلَةٌ ، وقد ورد النهي عنها في عدة أحاديث حتى قال عمران بن حصين : « ما خَطَبَنَا رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم خُطْبَةً إِلَّا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ وَنَهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ <sup>(١)</sup> » أخرجه أحمد والطبراني ، وأخرجه النسائي بإسناد رجالها ثقات عن أنس قال : « كَانَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يَحُثُّ فِي خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُثْلَةِ <sup>(٢)</sup> » ، ويؤيد هذا ما عند مسلم وأهل السنن من حديث شداد بن أوس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ <sup>(٣)</sup> » وإحسان القتل لا يحصل بغير ضرب العنق بالسيف . ومع هذا فقد ورد مرفوعاً من <sup>(٤)</sup> حديث جماعة من الصحابة بلفظ : « لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » وهو وإن كان في طريق من طرقه مَقَالٌ فقد شهد بعضها لبعض وقوى بعضها بعضاً .

وأما ما ورد من <sup>(٥)</sup> أنه صلى الله عليه وآله وسلم رَضَّ رأس اليهودي الذي قَتَلَ الجارية

(١) المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٢/٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مسلم بشرح النووي ٦٢٢/٤ . مختصر السنن للمنذري ١١١/٤ .

(٤) الحديث أخرجه البيهقي مرفوعاً من حديث النعمان بن بشير . ومن حديث أبي هريرة . ثم من حديث علي رضي الله عنهم . وقد أعل هذه الطرق جميعاً فقال : وهذا الحديث لم يثبت له إسناد ثم بين ذلك بضعف رجال هذه الطرق فقال : معلى بن هلال الطحان متروك . سليمان بن أرقم ضعيف . ومبارك بن فضالة لا يحتج به . وجابر بن يزيد الجعفي معطون فيه . السنن الكبرى للبيهقي ٦٢/٨ .

(٥) تقدم ذكر الحديث ص ٣٩٦ .

بين حجرين كما في الصحيحين وغيرهما فغاية ما هناك أن يكون هذا مُختصاً لمن وقع منه القتل على هذه الصفة ، فإن اليهودي رض رأس الجارية بين حجرين ففعل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما فعل بها .

وأما الاستدلال بمثل قوله سبحانه : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ »<sup>(١)</sup> وقوله : « فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ »<sup>(٢)</sup> وقوله : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا »<sup>(٣)</sup> وما ورد في معنى هذه الآيات فهو استدلال بالعام مع وجود الخاص الصالح لتخصيصه ، ولو سلمنا لكان ذلك دالاً على أنه يفعل بالقاتل كما فعل بالمقتول إلا أن يكون في القتل مُثله فلا يجوز أن يقتص منه بمثل ما فعل لأن النهي عن المثلة أخص مطلقاً من هذه الآيات ، وأما إذا تعذر الاقتصاص بضرب العنق فكيف أمكن بلا تعذيب كما قال المصنف ، لأن الضرورة اقتضت بذلك ، وله استيفاء حقه .

قوله : « ولا إمهال إلا الوصية » إلخ .

أقول : الوجه في لزوم الإمهال في هذه الأمور واضح ، وأما الوصية فلكون التخلص مما يجب على القاتل من الحقوق واجب ، وقد تكون منها حقوق للغير ، فلا يستوفي المقتص حقه بإبطال حق غيره ،

وأما الإمهال لحضور غائب من جُملة المستحقين للقصاص فلكونه قد يعفو أو يختار الدية . وأما الإمهال لطلب ساكت فلكونه قد ينطق بما يُوجب سقوط القصاص ، وأما الإمهال لبلوغ صبي فوجهه أنه من جُملة المستحقين للقصاص فالانتظار لبلوغه واجب بإيجاب الشرع لعدم صحة اختياره قبل بلوغه ، وله بعد بلوغه أن يختار ما شاء ، ومن جُملة ما يجوز له اختياره العفو أو الدية ، ومع كون الانتظار حقاً للصغير فهو أيضاً حق للمقاتل لجواز أن يُسقط القصاص عنه عند بلوغه .

(١) سورة النحل : ١٢٦ .

(٢) سورة البقرة : ١٩٤ . ويراجع تفسيرها في القرطبي فيما أشار إليه الشوكاني من معنى الآيات .

(٣) سورة الشورى : ٤٠ .

وأما ما روى في قصة ابن ملجم<sup>(١)</sup> فالسألة من مطّارح الاجتهاد ومسارح النظر ، ولم يكن ذلك مما لا مجال للاجتهاد فيه حتى يكون له حكم الرفع .

وأما قوله : « فلا يكفي أبوه » إلخ فصواب .

قوله : « ومتى قتل المعسر غير المستحق » إلخ .

أقول : وجه ذلك أنه بقتله لمن كان دمه مستحقاً للمغير قد قوّت عليه حقه الثابت شرعاً ، فكان له مطالبته بالدية عوضاً عن الدم الذي قوّته عليه . وأما تقييد هذا بقوله : « إن لم يختار الوارث الاقتصاص » فمناقض لما حكم به من أن دمه قد صار مستحقاً لورثة من قتله المعسر فكيف يُطالب ورثة المعسر بالقصاص بدم قد صار مستحقاً لغيرهم ، فإن قلت : إذا بذلوا تسليم الدية التي كانت على مورثهم ؟ قلت : إذا فعلوا ذلك كان لهم الاقتصاص لأنه لم يجب على مورثهم إلا الدية وقد سلموها ، فصار دمه مستحقاً لهم لا لورثة القاتل الأول .

### فصل

وَيَسْقُطُ بِالْعَفْوِ عَنْهُ وَلَوْ مِنْ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ ، وَشَهَادَتِهِ بِهِ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ أَنْكَرُوا . وَالْجَانِي ، وَلَا تَسْقُطُ الدِّيَةُ مَا لَمْ يُصْرَحْ بِهَا ، أَوْ يَعْفُ عَنْ دَمِ الْمَقْتُولِ ، وَلَا فِي الْمَرْضِي إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ . وَبِكَوْنِ أَحَدِهِمْ فَرَعًا أَوْ نَحْوَهُ . وَيَقُولُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ أَسْخَطَ . وَإِنْ قَالَ لَهُ تَعَمَّدْتُ . أَوْ مَا فَعَلْتُ . وَإِنْ بَيَّنَّ الْوَرِثَةُ<sup>(٢)</sup> . وَبِإِنْكَشَافِهِ مُسْتَحِقًّا . وَبِإِرْثِهِ بَعْضُ

(١) المذهب أنه إذا طلب الإمهال لبلوغ صغير فإنه يمهّل . وخالف بعضهم فقال إن البالغ أن يقتصر كما فعل الحسن رضي الله عنه في قتل ابن ملجم مع أن في ورثة أمير المؤمنين على من هو صغير .

وقد أوجب بأن قتل ابن ملجم كان حداً لا قصاصاً لسميه في الأرض فساداً أو لردته . وهناك تخريجات أخرى علق الشوكاني عليها بقوله : لا يغني ما في هذه الأجوبة من التكلف . شرح الأزهاري وحاشيته ٤٠٣/٤ .

(٢) مما يسقط به القصاص أن يقول المجني عليه للجاني أنت أسخطت فإن قال الجاني أنا تعمدت أو قال المجني عليه للجاني أنت ما فعلت هذه الحناية لم يؤثر ذلك في سقوط القصاص وإن أقام ورثة المجني عليه البينة أنه الفاعل لأن إقراره بمقتله إبرائه .

شرح الأزهاري ٤٠٦/٤ .

القصاص : لا بالإكراه ، وَتَهْدِدِ المقتول أولاً<sup>(١)</sup> ، ومُشَارَكَة من يَسْقُط عنه غالباً ،  
والإباحة والعفو مَنْ أَحَدِ الْقَاتِلِينَ .

قوله : « فصل : ويسقط بالعفو عنه ولو من أحد الشركاء » .

أقول : الوجه في هذا واضح لأنه صار بعض دمه بهذا العفو غير مستحق للغير فلا يجوز سفكه بغير حقه وإلا كان ذلك ظلماً له ، وهذا مانع ظاهر واضح لا يحتاج إلى الاستدلال عليه ، وهكذا الوجه في قوله : « وبشهادته عليهم » لأنه بالشهادة قد اعترف اعترافاً مؤكداً أن المشهود عليهم من الشركاء قد عَفَوْا وذلك يُوجب سقوط حقه من القصاص لأنه يَسْقُط بالعفو من أحد الشركاء كما تقدم .

وأما قوله : « ولا تسقط الدية » فوجهه أن العفو عن القصاص لا يَسْتَلْزِم العفو عن الدية ، وقد قدمنا الكلام على الأحاديث المتضمنة لكون الولي مُخَيَّراً بين القصاص والدية والعفو ، فعفوه عن القصاص لا يَسْقُط به ما يجب له من الدية .

وأما قوله : « ما لم يُصرح بها أو يعفو عن دم المقتول » فالوجه في ذلك واضح ، أما التصريح بها فليس بعد أن يقول « عفوتُ عن القصاص والدية » زيادة في اقتضاء السقوط »

وأما قوله : « أو يعفو عن دم المقتول » فلكون القصاص أو الدية عوضاً عنه ، فإذا أسقطه سقط ما هو عوض عنه ، وهكذا إذا قال عفوت عنه وأطلق فإن ظاهره أنه عفا عن الفعل الصادر منه فليس له بعد ذلك أن يُطالب بالدية ولا بالقصاص ، وقوله : « ولا في المرض إلا من الثلث » فوجهه ما سيأتي في الوصايا إن شاء الله تعالى .

قوله : « ولا يكون أحدهم فرعاً ونحوه » .

---

(١) لا يسقط القصاص تهدد المقتول أولاً فلو أن رجلاً هدد رجلاً فخافه فاسته الإيقاع به فوثب عليه فقتله لم يسقط عنه القود بذلك .

شرح الأزهاري ٤/٤٠٧ .



أقول : المراد إذا كان أحد المستحقين للقصاص لا يجب له القصاص عن القاتل إما بكونه فرعاً له . أو بغير ذلك . فإنه قد يسقط نصيبه . فلم يكن من عداة من الشركاء مُستحقاً لِسَفْكَ دمه لأنه لا يستحق إلا بعضه ، وإلا كان ذلك ظلماً للقاتل ، وأخذاً له بما لا يوجب الشرع ولا يسوغه .

قوله : « ويقول المجني عليه أخطأت » .

أقول : لا شك أن الخطأ في الشرع لا يوجب القصاص لا في النفس ولا في الأطراف . وأما عند أهل اللغة فقد قيل : إنه يُقال : أخطأ إذا جاء بما يخالف الصواب وإن كان عمداً . ويقال : أخطأ : إذا لم يتعمد ، ولكن قد عرفناك غير مرة أن الواجب الحمل على الأعراف الغالبة في مدلولات من هو من أهلها ، لأن كل متكلم يتكلم بعُرفه في كل ما أطلقه من كلامه ، ولا يجوز أن تُفسر كلامه بغير عُرفه إلا بقرينة تقتضي ذلك ، فإذا كان الخطأ في عُرفه لا يُنافي العمدَ لم يسقط القصاص بقوله أخطأت ، وإن كان ينافي العمد سقط لأنه لم يكمل المقتضي للقصاص باعترافه ، وإن قال الجاني : تعمدتُ فلا اعتبار بذلك . لأن المستحق للدم قد عبر عن نفسه بما يُنافي ما أقر به الجاني ، فلم يثبت له عليه قصاص . وهكذا قول المجني عليه ما فعلت ، فإنه اعتراف ببراءة سراحة الجاني من الفعل ، فلم يثبت القصاص عليه باعتراف من هو له ، ولا حكم لبينة الورثة بما يخالف ذلك ، لأن مورثهم قد اعترف بما يدفع الشهادة وينافيها .

قوله : « وبانكشافه مستحقاً » .

أقول : وجهه أن القاتل استوفى حَقَّه من المقتول ، فلم يتعلّق به شيء ، وهكذا إذا ثبت أنه وارث لبعض القصاص فإنه قد استحق بعض ما يوجب القصاص عليه ، فلا يجوز أن يستوفى منه القصاص بعد سقوط بعضه ، وهذا ظاهر .

وأما قوله : « وبالإكراه » فوجهه واضح إذا بلغ الحد الذي يصير به الفعل منه كلاً ففعل ، وأما لو بقي له فعل فلا يجوز كما تقدم في باب الإكراه .

وأما قوله : « ولا تهدد المقتول » فوجهه أن لا يثبت له حكم المرافعة بمجرد هذا التهديد لأنه هذيان باللسان لا يستلزم وقوع مدلوله في الخارج .

وأما قوله : « ولا لمشاركة من يسقط عنه » فالوجه في هذا أنه تقدم ثبوت قتل الجماعة بنواحد فسقوط القصاص عن أحدهم لا يستلزم سقوطه عن المشاركين له في القتل . وهذا من الوضوح بمكان يُستغنى عن ذكره . وقد قدمنا في تقرير قتل الجماعة بالواحد ما فيه كفاية . ومثل هذا العفو عن أحد القتاتلين ، فإنه قد صار دَمُ كل واحد منهم مستحقاً على انفراده . فلا يستلزم إسقاط القصاص عن أحدهم إسقاطه عن المشاركين له .

وأما قوله : « ولا بالإباحة » فلكون هذا لا يُستباح بالإباحة ، لكن لا بد من تقييد هذا بكون القتال قد علم أن هذا لا يستباح بالإباحة ، أما لو لم يعلم فإنه ينتفي لعدم علمه قيد العدوان . وهو معتبر في سقوط القصاص .

### فصل

وَلَا شَيْءٌ فِي رَاقِي نَخْلَةٍ مَاتَ بِالرُّؤْيَا غَالِباً<sup>(١)</sup> ، أَوْ بِالزَّجْرِ إِنْ لَمْ يَتَزَجَّرْ بِدُونِهِ ، وَلَا عَلَى الْمَمْسُوكِ وَالصَّابِرِ إِلَّا الْأَدَبُ<sup>(٢)</sup> ، بِلِ الْمَغْرِيِّ وَالْحَابِسِ حَتَّى مَاتَ جُوعًا ، أَوْ بَرْدًا . وَفِي الْمَكْرُهِ خِلَافٌ ، وَالْعِبْرَةُ فِي عَبْدٍ وَكَافِرٍ مِمَّا فَاخْتَلَفَ حَالُهُمَا ، بِالْمُسْقُطِ ، لَا بِالْأُنْتِهَاءِ<sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ولا شيء في راقى نخلة » إلخ .

أقول : وجه هذا أن التعدي وقع من الرّاقى لكونه ملكاً للغير لم يأذن له الشرع بدخوله ولا بالصعود على الثّابت فيه ، فإذا فَرَعَ برؤية المالك فسقط فهلك فهو الجاني

(١) استترز بقوله غالباً من مثل أن يلبس المالك لباساً منكراً لقصد إغراعه ثم يشرف عليه فيسقط . شرح الأزهاري ٤٠٨/٤ .

(٢) العصود بالصّابِرِ المصبر فلو أمسك رجل رجلاً أو صرّه أي حبسه حتى جاء غيره فقتله فالقود على القتال لا على المسك والمصبر رافاً عليها لأدب . شرح الأزهاري ٤١٠٤ .

(٣) مبرور منسأة أن يرمى عبدته يمتن قبل أن يصيبه نسبه أو يرمى الكافر فيسلمه قبل الإصابة فالواجب قبضه العبد ولا يجب الدية ولا لكافر لدمي الدية لا العود . شرح الأزهاري ٤١٠٤ .

على نفسه ، لم يحصل من المالك سبب يُوجب الضمان ، لأنه دخل ملكه ونظره ، فصادف النظر من دخل إليه تعدّياً ، وهكذا له أن يزجره عن دخوله إلى ملكه ، وصعوده إلى شجره ، لأن للمالك أن يذب عن ملكه بما يدفع به المتعدي ، ولو فعل من الزجر ما يدفع بدونه ، وما المانع له من ذلك ، فهو زجرٌ مَنْ يستحق الزجر ، وصاح على سارق ، ورفع صوته على من لم يمثل لما شرعه الله ، وعلى من تعدى حدوده .

قوله : « ولا على المسك والصابر إلا الأدب » .

أقول : كل واحد منهما قد فعل عظيماً ، واقترب إنما كبيراً ، ولكن لما كان ذهاب حياته بفعل القاتل كان هو الجاني على الحقيقة ، ويُرجع في عقوبة المسك والصابر إلى ما يراه الإمام أو الحاكم من الحبس ، لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ . وَقَتْلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ <sup>(١)</sup> » وصححه ابن القطان .

وأما المعري والحابس حتى مات جوعاً أو برداً ، فلا يخفى أنهما قاتلان عمداً عدواناً ، ولا اعتبار باختلاف الأسباب التي كان بها ذهاب الحياة ، ومُفارقة الروح للجسد ، وليس بمسببين ، بل هما مباشران بالتعرية أو الحبس ، فإن ذلك لا فرق بينه وبين <sup>(٢)</sup> [ القتل ] بالسيف ، والطنن بالرمح ، لأن كل واحد منهما قد أفصى إلى الموت ، كما أفصى إليه الضرب والطنن ، ومن يعقل الحقائق كما ينبغي لم يخف عليه مثل هذا .

قوله : « وفي المكره خلاف » .

أقول : المسلم معصوم بعصمة الإسلام ، فلا يجوز الإقدام على سفك دمه لمجرد الإكراه ، بل على من طلب منه ذلك أن يمتنع ولو خشي على نفسه القتل ، فضلاً عما دونه ، فليس له أن يطلب حياة نفسه بموت غيره ، ويجعل نفس المسلم فداءً لنفسه ، فإذا

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠/٨ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٥/٧ .

(٢) زيادة يستلزمها السياق .

أقدم على قتله مع تمكنه من الكف فقد أقدم إقداماً يُخالف الشرع ، فاستحق أن يُقتص منه ، وأما إذا لم يتمكن من الكف بوجه من الوجوه ، كأن يضع المكره له سيفاً في يده ، ثم يأخذ بيده فيضرب بها عنق رجل ، فلا شك ولا ريب أن القصاص ها هنا على المكره له ، لأنه صار كالآلة له وليس على مَنْ وقع عليه الإكراه لا قود ولا دية ، وقد تقدم للمصنف في باب الإكراه<sup>(١)</sup> أنه يجوز بالإكراه بقتل أو قطع عضو كل محظور إلا الزنا ، وإيلام الآدمي وسبه ، وتقدم أيضاً أنه يضمن أمر الضعيف قويا ، وقدمنا في الموضوعين ما ينبغي الرجوع إليه حتى يجري الكلام على نمط واحد .

قوله : « والعبرة في عبد وكافر » إلخ .

أقول : المصنف قد اعتبر في المفعول بالمسقط كما هنا ، وفي الفاعل بحال الفعل كما تقدم ، ولا مُقتضى بالفرق من عقل ولا نقل ، فينبغي أن يكون الكلام في الموضوعين متحداً ، ويتنزل على الخلاف في اعتبار الابتداء والانتفاء ، وقد ذكرنا في مواضع أن اعتبار الانتفاء أقرب من الحق ، وأوفق بقواعد الشرع .

### فصل

وَالْخَطَأُ مَا وَقَعَ بِسَبَبٍ . أَوْ مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ . أَوْ غَيْرِ قَاصِدٍ لِلْمَقْتُولِ وَنَحْوِهِ . أَوْ لِلْقَتْلِ بِمَا مِثْلُهُ لَا يَقْتُلُ فِي الْعَادَةِ ، وَإِلَّا فَعَمْدٌ ، وَإِنْ ظَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ غَالِباً<sup>(٢)</sup> ، وَمَا سَبَّهِ مِنْهُ فَهَدَرٌ ، وَمِنْهُ تَعَدِّيهِ فِي الْمَوْقِفِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فِيهِ خَطَأً وَالْعَكْسُ .

قوله : « فصل : والخطأ ما وقع بسبب » .

أقول : لا وجه لهذا الإطلاق . فإن الأسباب تختلف . فما كان منها مفضياً إلى الموت

(١) يراجع باب الإكراه ص ٢٦٤ .

(٢) إن ظن الجاني الاستحقاق بالمجني عليه نحو أن يظن أنه قاتل ابنه فقتله فينكشف القاتل غيره فإنه يلزمه القود ما لم يكن فعله واحترز بقوله غالباً من أن يجد مسلماً في دار الحرب دخلها مستأمناً فظن أنه من الحريرين فقتله فإنه لا قود عليه . وكذا لو تكلم الكافر بكلمة الإسلام وظن القاتل أن إسلامه غير صحيح فقتله فانكشف إسلامه صحيحاً فلا قود فيه . شرح الأزهري ٤١٢/٤ .

من غير مشارك فهو مباشرة لا تسيب ، ويجب على فاعله القصاص كما قدمنا في المعرى والحابس . وكما تقدم للمصنف في شهادة الزور في الحدود والقصاص . وإن لم يكن السبب مُقْضِيًّا إلى الموت بنفسه كالمسك والصابر حتى قتله غيرهما ، وكما سيأتي للمصنف في الفصل الذي يبين فيه صور الأسباب ، فلا يجب على فاعل هذا السبب القصاص .

وأما قوله : « أو من غير مكلف » فالوجه فيه ظاهر ، وهكذا قوله : « أو غير قاصد للمقتول » فإن عدم القصد يُنافي وصف العمد ، ووصف العدوان .

قوله : « أو غير قاصد للمقتول ونحوه بما مثله لا يقتل في العادة » .

أقول : هذا قد جاء به النص ، فأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث عبدالله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أَلَا إِنَّ قَتِيلَ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ قَتِيلَ الصَّوْتِ وَالْعَصَا فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ . مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا » . وفي الحديث اختلاف . ولكنه قد صححه ابن حبان وابن القطان ويؤيده ما أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث عبدالله بن عمر بمثله . ومثله ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه والدارقطني .

فهذه الأحاديث قد أفادت أن قَتِيلَ الْخَطَا شبه العمد قَتِيلَ الصَّوْتِ وَالْعَصَا كما هو مصرح به في كل واحد منهما مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وظاهرها ولو كان القاتل متعمدا فإن مجرد كون الآلة على هذه الصفة يكفي في كون القتل خطأ . وأنه لا يجب فيه إلا الدية المذكورة .

---

(١) قال الخطابي تعليقا على الحديث في السنن : « في الحديث من الفقه إثبات قتل شبه العمد . وقد زعم بعض أهل العلم أن ليس القتل إلا العمد المحض أو الخطأ المحض » ثم نقل عن مالك بن أنس قوله : ليس في كتاب الله عز وجل إلا الخطأ المحض والعمد . فأما شبه العمد فلا نعرفه . مختصر السنن للمنذري ٣٥٣/٦ . سنن ابن ماجه ١٧٧/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣/٧  
(٢) لفظ أبي داود من هذا الحديث عن القاسم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح - أو فتح مكة - على درجة البيت - أو الكعبة - وذكر مثل حديث عبدالله بن عمرو .  
وتكلم أبو داود عن طرق هذا الحديث والحديث الذي قبله ميّتا لها واستطرد المنذري في استكمال هذه الطرق وتوضيح أوجه الغموض فيها بما يجد الباحث بغية فيها . مختصر السنن للمنذري ٣٥٤/٦ . سنن ابن ماجه ٨٧٨/٢ .

ومن الخطأ الذي هو شبه العمد ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « عَقْلُ شَيْبَةِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ يَنْزُو الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ ، فَتَكُونُ دِمَاءٌ فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلَا حَمْلٍ السَّلَاحِ »<sup>(١)</sup> وفي إسناده محمد بن راشد المكحولي الدمشقي ، وقد تكلم فيه غير واحد ووثقه غير واحد ، وهذه الصورة تدل على قول المصنف : « أو غير قاصد للمقتول » وعلى قوله : « أو للقتل لما مثله لا يقتل في العادة » فإن ثوران الفئنة بين الناس الغالب فيها أنه لا يقصد القتل ، ولا شخصاً معيناً ، ولهذا قال رسول الله : « فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلَا حَمْلٍ سِلَاحٍ » ، وأما إذا كانت الآلة مثلاً يقتل في العادة ، وإن لم يكن من المحدد فإن القصاص فيها واجب ، كما تقدم في رَضَ رَأْسِ الْيَهُودِيِّ الذي رَضَ رَأْسَ الْجَارِيَةِ ، وكما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث حمَلِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَقَتَلْتَهَا ، وَجَنِينَهَا . فَقَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي جَنِينِهَا بِغُرَّةٍ . وَأَنْ تُقْتَلَ بِهَا »<sup>(٢)</sup> وقد ذهب إلى وجوب القصاص في مثل هذا الجمهور ، وهو الحق ، وأدلة الكتاب والسنة المثبتة للقصاص تشملها ، وليس يبد من قال إنه لا قصاص في القتل بغير المحدد مطلقاً دليل تقوم به الحجة ، ولا حجة فيما وَرَدَ من طريق الكذابين والوضاعين ، وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه

(١) محمد بن راشد الخزاعي الشامي : روى عن مكحول فنسب إليه . وثقه أحمد وغيره . وقال عبد الرزاق : ما رأيت رجلاً في الحديث أورع منه . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال الشافعي : ليس بالقوي . وقال رحيم : يذكر بالقدر وقال أبو حاتم : كان رافضياً . واستكر الذهبي الخير في أول الأمر فقال : كيف يكون دمشقي قد نزل البصرة رافضياً ثم عاد فقال : ثم تأملت فوجدته خزاعياً . وخزاعة يوالون أهل البيت . ونهى شعبة عن الكناية عنه وعمل فقال : فإنه معتزلي خشي - جماعة من الرافضة - رافضي . وروى عباس عن يحيى ثقة . وقال ابن حبان : كان من أهل الورع والنسك يحدث على التوهم فكثير المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به . مختصر السنن ٣٦٣/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٦٣/٧ . المجروحين لابن حبان ٢٥٣/٢ . الميزان ٥٤٣/٣ .

(٢) قال المنذري : « قوله : أن تقتل » لم يذكر في غير هذه الرواية . وقد روى عن عمرو بن دينار : أنه شك في قتل المرأة بالمرأة . وأصل الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة والمغيرة بن شعبة ولكن بدون زيادة : « أن تقتل » . وهي المقصودة بالاستشهاد ها هنا .

والمسطح : العود الذي يستخرج به الخير من التنور . وقال أبو عبيد : عود من أعواد الخباء . مختصر السنن للمنذري ٣٦٧/٦ . سنن ابن ماجه ٨٨٢/٢ . الصحيح بشرح الفتح ٢٤٦/١٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢١/٧ .

والله وسلم الخطأ الذي هو شبه العمد بيانا شافيا ، فلنقتصر عليه ، ونرد ما عداه إلى ما شرعه الله لعباده من القصاص في العمد العدوان ، وقد أصاب المصنف بأقتصاره في بيان قتل الخطأ على هذه الصور الأربع ، وحكمه على ما عداها بأنه عمد . وهكذا أصاب في قوله : « وإن ظن الاستحقاق » لأن العمل بالظن في سفك الدماء المعصومة لا تبطل حقا . وإن كان دون القتل فضلا عن القتل .

قوله : « وما سببه منه فهدر » إلخ .

أقول : قد حكم في هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ففي الصحيحين وغيرهما من حديث عمران بن حصين : « أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ ، فَتَزَعَّ يَدُهُ مِنْ فِيهِ . فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ ، فَأَخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَعْضُّ أَحَدُكُمَا يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعْضُّ الْفَحْلُ . لَأَدِيَةَ لَكَ » <sup>(١)</sup> وفي الصحيحين وغيرهما من حديث يعلى بن أمية قال : « كَانَ لِي أَجِيرٌ . فَقَاتَلَ إِنْسَانًا ، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَاتَزَعَّ أُصْبَعُهُ ، فَأَنْدَرَتْ ثَنِيَّتُهُ ، فَسَقَطَتْ ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ ، وَقَالَ : أَبْدَعْ يَدَهُ فِي فَيْكِ لِيَتَقَضَّمَهَا كَمَا يَقَضَّمُ الْفَحْلُ » <sup>(٢)</sup> .

## فصل

والخطأ ما لزم به فعلى العاقلة بشروط ستأتي ، كمتجاذبي حبلهما فانقطع ، فيضمن كلا عاقلة الآخر ، ولو كان أحدهما عبداً لزممت عاقلة الحر قيمته ، ويصير لورثتيه <sup>(٣)</sup> ،

(١) في رواية عند مسلم من هذا الحديث قال : « قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه » الحديث . وقد ورد اسم يعلى في بعض الطرق عند مسلم « يعلى بن منية » وهي اسم أمه فهو يعلى بن أمية وابن منية . الصحيح بشرح الفتح ٢١٩/١٢ .

(٢) أندر بمعنى أزال . والرواية هنا : « فانتزع أصبغه » وأكثر الروايات : « فانتزع يده » . الصحيح بشرح الفتح ٢١٩/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٤٠/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧/٧ .

(٣) لو كان أحد المتجاذبين عبداً والثاني حراً لزممت عاقلة الحر قيمة العبد وتصير لورثة الحر المصادم للعبد ولا شيء لمولى العبد ولا عليه . شرح الأذهار ٤١٤/٤ .

وَمِنْ لِهَمَّا الْغَارِسَانِ وَالْفُلُكَّانِ اصْطَدَمَا خَطَأً . وَكَحَافِرِ بَشَرٍ تَعْدِيًا فَتَضْمَنُ عَاقِلَتُهُ الْوُقُوعَ فِيهَا .  
لَا عَلَى مَنْ تُضْمَنُ جِنَايَتُهُ . أَوْ مَا وَضَعَهُ مِنْ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَيَشْتَرِكَانِ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ تَعَدَّدَ الْوَاقِعُونَ  
مُتَجَاذِبِينَ أَوْ لَا . مُتَصَادِمِينَ أَوْ لَا عُمِلَ بِمُتَضَيِّ الْحَالِ مِنْ خَطَأٍ وَعَمْدٍ . وَتَحْصِيصُ وَإِهْدَارُ .  
وَكَطْبِيبِ سَلَمٍ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَاهِلِينَ . فَإِنْ عَلِمَ قُتِلَ . إِنْ جَهِلَ الْمُسَلَّمُ وَأَنْتَوَلَ <sup>(٢)</sup>  
مِنْ يَدِهِ ، وَلَوْ طَلَبَهُ ، وَكَمَنْ أَسْقَطَتْ بِشَرَابٍ أَوْ عَرَّكَ ، وَلَوْ عَمْدًا وَفِيمَا خَرَجَ حَيًّا  
الدَّيَّةَ ، وَمَيْتًا الْقُرَّةَ .

قوله : « فصل : والخطأ ما لزم به فعلى العاقلة » إلخ .

أقول : أراد المصنف أن يذكرها هنا بعض صور الخطأ ، ويذكر كيفية الضمان فيها  
وسياقي له استيفاء صور الخطأ في قوله : « فصل : والمسبب المضمون » .

وأما وجه لزوم دية الخطأ على العاقل فسياقي بيانه في الفصل الذي عقده المصنف لذلك .

وقوله : « كمتجاذبي جبلهما » إلخ وجهه أن الجبل حيث كان لهما . لا  
يتصف أحدهما بالتعدي لأنه جذب ما يملك بعضه . ولو كان الجبل لأحدهما لكان  
الآخر متعديا .

وأما قوله : « ولو كان أحدهما عتدا » إلخ فالظاهر أنه يلزم سيده أن يغرم لورثة الحر  
قدر قيمته . وكغرم عاقلة الحر للسيد قدر قيمة العبد . فإذا اتفقا تساقطا . وهكذا الكلام  
في اصطدام الغارسين والفلكين خطأ .

قوله : « وكحافر بشر تعديا » إلخ .

(١) إذا حفر رجل بئراً في موضع هو متمدد فيه بالحفر فتضمن عاقلة الحافر جناية الوقوع في البئر أما لو كان الوقوع في البئر  
على من تضمن جنيته كالآدمي المتعدي بالوقوف أو على ما وضعه من تضمن جنيته من ماء وغيره فهلك الساقط فيها بمجموع السبيين  
فيشتركان حيثئذ في ضمان الجناية . شرح الأزهار ٤/١٥٥ .  
(٢) انتول : افعل من نال والمراد تناوله من يده وهي لغة شائعة في اليمن .



أقول : مجرد الحفر تعدياً يصلح سبباً للضمان إذا كان وقوع الواقع فيها لا عن تعمّد منه ، كأن يمشي ليلاً فيقع فيها ، أو يكون بصره ضعيفاً ، فهذا من الأسباب التي تضمنها العاقلة .

وأما قوله : « لا بالوقوع على من تضمن جنائته » فإن كان الواقع في الحفرة غير متعمّد فلا وجه لمشاركته في الضمان أصلاً لأنه ورد عليه ما لم يتسبّب لوقوعه ، ولا يطبق دفعه ، والعجب من الجزم بمثل هذه الأحكام بلا عقل ولا نقل ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما أنه قال : « البئر جبار »<sup>(١)</sup> وإنما أثبتنا الضمان على الحافر تعدياً لتعديّه فقط . ولو لم يكن متعمّداً لم يلزمه ضمان ألبتة لهذا الحديث . وبهذا تعرف أن قوله : « فإن تعدّد الواقعون » إلخ مبني على التعدي من الحافر . وإلا فلا يلزمه شيء من الضمان . والأولى العمل في المتجاذبين بما أخرجه أحمد والبخاري والبيهقي من حديث حنشل بن المعتمر عن عليّ : « أن ناساً باليمن حفرُوا زُبَّةً للأسد . فوقع الأسد فيها فازدحم الناس . فتردّى فيها واحداً . فتعلّق بواحد فجذبته . وجذب الثاني ثالثاً ، والثالث رابعاً ، فرفع ذلك إلى عليّ . فقال : للأول رُبْعُ الدِّية ، وللثاني الثلث ، وللثالث النصف وللرابع الجميع » ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأَمْضَى قَضَاءَهُ<sup>(٢)</sup> . قال ابن حجر في التلخيص : قال البخاري : لا نعلمه يُروى إلا عن عليّ ، ولا نعلم له إلا هذا الطريق . وحش ضعيف . انتهى . قلت : ليس فيه من الجرح ما يُوجب عدم الاعتبار بحديثه ، فإن غاية ما قيل فيه ما قاله البخاري : إنهم يتكلمون فيه ، وما قاله النسائي : إنهم يتكلمون فيه ، وهذا لا يُوجب جرحاً يُوجب ترك العمل

(١) الجبار المندر الذي لا شيء فيه . ولفظ الحديث في البخاري : انعماء جرحها جبار . والبئر جبار والمدن جبار .  
وترك الخمس . التصحيح بشرح الفتح ٢٥٤/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٩٨/٤

(٢) الخبر أخرجه بمعناه أيضاً ابن أبي شيبة والطحاوي . وحنشل بن المعتمر . ويقال حنشل بن ربيعة الكناشي الكوفي . وقول نسائي فيه هو . ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم : صالح لا أراهم يحتجون به . وقال ابن حبان : كبير الوهم في الأخبار ينفرّد عن علي عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به

وانحديث محل الاستشهاد أورده البخاري في الضعفاء . المتقى بشرح نيل الأوطار ٧٨٧/٧ . السنن الكبرى للبيهقي ١١١/٨  
نضعفاء والمتركون للنسائي ٣٦ التاريخ الصغير للبخاري ٢٠٥١ الميزان ٦١٩٠١

بالحديث . وتأثير الرأي عليه مع أن أبا داود وثقه . وبين ابن حجر في التقریب وجه الجرح فقال : صدوق له أوهام ويُرسَل . انتهى . وهذا القدر ليس بشيء . فالوهم في أحاديثه قد بينه الحفاظ . وكذلك الإرسال . فلم يبق في بقيّة أحاديثه علة قاذحة . وأخرج الدارقطني والبيهقي عن علي بن رباح : « أَنَّ أَعْمَى كَانَ يَقُودُ بَصِيرًا فَوَقَعَ فِي بئرٍ فَوَقَعَ الْأَعْمَى عَلَى الْبَصِيرِ فَمَاتَ الْبَصِيرُ . فَقَضَى عُمَرُ بِعَقْلِ الْبَصِيرِ عَلَى الْأَعْمَى » <sup>(١)</sup> وفيه انقطاع .

قوله : « وَكَطِيبٌ سَلَّمَ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ جَاهِلِينَ » .

أقول : هذا لا شك في أنه من قتل الخطأ للجهل الحاصل لهما . ولا شك أنه من القتل بالمباشرة كقتل السيف والرمح إذا عَلِمَ الطبيب وجهل المسلم . فيجب فيه القصاص إن اختاره الورثة .

وأما قوله : « كَمَنْ أَسْقَطَتْ بِشْرَابٍ أَوْ عَرَّكَ وَلَوْ عَمْدًا » فلا وجه له ، لأن العرك مباشرة ، وكذلك الذي سقاها الشراب إذا كان موت الجنين بالشراب ، ويجب فيه بعد أن صار ذا روح الغرة إن خرج ميتا . وإن خرج حيا . وَحَصَلَ الْيَقِينُ بِأَنَ الْمَوْتِ بِسَبَبِ الْعَرِّكَ أَوْ الشَّرَابِ كَانَ فِيهِ الدَّيَّةُ ، وقد وقع في حديث إيجاب الغرة في الجنين ما يدل على أنه خرج ميتا كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال : « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَيْنٍ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدًا أَوْ أَمَةً » <sup>(١)</sup>

(١) الأثر رواه علي بن رباح اللخمي عن أبيه قال : « إن أعمى كان ينشد في الموسم في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يقول :

أيها الناس لقيت منكراً : هل يعقل الأعمى الصحيح المبصر : خراً معاً كلاهما تكسرا . ثم ساق الخبر .

السنن الكبرى للبيهقي ١١٢/٨ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٧٨/٧ .

(٢) ورد الحديث في بعض طرقه : « أن امرأتين من هذيل » وبعضها كما في مسلم : « امرأة من بني لحيان » ولحيان : بطن من هذيل .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس : « عن عمر أنه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم فقام حمل ابن مالك بن النابتة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى » إلخ .

وللخبر طرق أورد بعضها ابن حجر في الفتح . الصحيح بشرح الفتح ٢٤٦/١٢ . مسلم : شرح النووي ٢٥٢/٤ . مختصر السنن ٣٦٥/٦ .

وقد اختلفت الأحاديث في تعيين الغرة ما هي ، ولكن هذا الحديث أرجح من الأحاديث المخالفة له ولا سيما بعد موافقة حديث المغيرة بن شعبة ، ومحمد بن مسلمة الثابت في الصحيحين وغيرهما له ، فإنه روى المغيرة بن شعبة عن عمر : « أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ . فَقَالَ الْمَغِيرَةُ : قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْغُرَةِ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ . فَشَهِدَ مُحَمَّدُ ابْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِهِ » (١) .

## فصل

والمباشر مضمون . وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ . فَيُضْمَنُ غَرِيقًا مَنْ أَمْسَكَهُ فَأَرْسَلَهُ لِخَشْيَةِ تَلْفِهِمَا لَا الْمَسَبُّ إِلَّا لَتَعَدَّ فِي السَّبَبِ أَوْ سَبَبِهِ (٢) .

قوله : « فصل : والمباشر مضمون وإن لم يتعد فيه فيضمن غريقا من أمسكه فأرسله » . أقول : لا شك أن إنقاذ الغريق من أهم الواجبات على كل قادر على إنقاذه . فإذا أخذ في إنقاذه فتعلق به حتى خشي على نفسه أن يغرق مثله ، فليس عليه في هذه الحالة وجوب لا شرعا ولا عقلا ، فيخلص نفسه منه ويدعه ، سواء كان قد أشرف على النجاة أم لا ، بل ظاهر قوله تعالى (٣) : « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » أنه يجب عليه تخلص نفسه ، والآية هذه وإن كانت واردة على سبب خاص كما في سنن أبي داود (٤) وغيرها ،

(١) الحديثان متفق عليهما . والإملاص في اللغة أن تزلق المرأة جنبها قبل الولادة . وقال الخليل : أملت المرأة والناقة إذا رمت ولدها . وقال ابن القطاع : أملت الحمل ألفت ولدها .

وفي الصحيح قال عمر للمغيرة : « أنت من يشهد معك فشهد محمد بن مسلمة » إلخ . الصحيح بشرح الفتح ٢٤٧/١٢ . مسلم بشرح النووي ٢٥٧/٤ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٧٣/٧ .

(٢) الفصل معقود لبيان الفرق بين ضماني المباشرة والتسبب في جناية الخطأ . وصورة المسألة الأخير التي أشار إليها بقوله : « لا المسبب » إلخ أن يقلع شجرته لتقع على أرضه فهلك باهترأها هالك فلا شيء فيه ولا يضمنه فاعلى السبب إلا لتعد في ذلك السبب أو في سببه فالأول نحو أن يحفر بئرا ليس له حفرها الثاني أن يقطع شجرة متعدياً بقطعها فوقعت على الأرض فاهترت فهلك باهترأها الأرض هالك . شرح الأزهار ٤٢٠/٤ .

(٣) سورة البقرة : ١٩٥ .

(٤) لفظ أبي داود عن أسلم بن أبي عمران قال : « غزونا من المدينة نريد القسطنطينية . وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد ابن الوليد . والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة . فحمل رجل على العدو . فقاتل الناس : مه . مه . لا إله إلا الله . يلقي بيديه =

فالاختبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرّر في الأصول ، وهو الحق ، فالعجب من حكم المصنف على مَنْ أُرسله لخشية التّلف بالضّمان ، فإن هذا لا يُطابق شيئاً من الشرع ، وإنما هو رجوع إلى مجرد رأي قد تقرّر في الأذهان التي تقبل هذا وأمثاله من دون أن ترّنه بيميزان الشرع .

وأما قوله : « لا المسبب إلا لتعدّ في السبب أو سببه » فهكذا ينبغي أن يقال ، وملاك الأمر في ضمان المسببات عن الأسباب هو التعدي .

### فصل

والمسبب المضمون جنائية ما وُضِعَ بتعدّ في حقّ عامّ ، أو ملك الغير من حجرٍ وماءٍ وبئرٍ ونارٍ أينما بلغت . وحيوان كعقرب لم ينتقل . أو عقور مطلقاً . ومنه ظاهر الميزاب والقرار على أمير المحجور مطلقاً . وغيره إن جهل . وإلا فعليه <sup>(١)</sup> . وجناية المائل إلى غير الملك . وهي على عاقلة المالك العالم متمكّن الإصلاح حسب حصّته . وشبكة نصبت في غير الملك . ولم يزل التّغير . ووضع صبيّ مع مَنْ لا يحفظ مثله . أو في موضع خطير . أو أمره بغير المعتاد . أو إفزاعه . وأما تأديب أو ضمّ غير معتاد فمباشرة مضمون (قيل) والمعتاد خطأ وجناية دابة طردت في حقّ عامّ . أو ملك

<sup>(١)</sup> إلى التهلكة . قال أبو أيوب : إنما نزلت هذه الآية فينا - معشر الأنصار - لما نصر الله نبيه . وأظهر الإسلام قلنا : هلم نقيم في أموالنا . ونصلحها . فأنزل الله تعالى : « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » والإلقاء بأيدينا إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا ونصلحها ونُدع الجهاد » قال أبو عمران : فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية . والخير من حديث أبي أيوب رواه أيضاً الترمذي والنسائي وعبد بن حميد في تفسيره وابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه وأبو يعلى في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال الترمذي : حسن غريب . وقال الحاكم : على شرط الشيخين ولم يخرجاه . مختصر السنن للمنذري ٣/٣٦٩ . تفسير ابن كثير ١/٢٢٨ .

(١) إذا كان الواضع للحجر ونحوه في موضع التعدي مأموراً أجيراً أو غيره فإنه ضامن والأمر أيضاً ضامن ولكن القرار في الضمان على أمر المحجور . فلو كان عبداً أو صبيّاً محجورين فقرار الضمان على أمرهما مطلقاً سواء كانا عاقلين أو جاهلين . وكذلك إذا كان المأمور غير المحجور فإن قرار الضمان على أمره إن جهل المأمور التعدي بأن يوهمه الأمر بأن الوضع في ملكه أو ياذن أو نحو ذلك . فإن لم يكن المأمور محجوراً أو جاهلاً بل عارفاً للتعدي فعليه الضمان . شرح الأزهاري ٤/٤٢١ .

الغَيْر . أَوْ فَرَطَ فِي حِفْظِهَا حَيْثُ يَجِبُ . فَأَمَّا رَفْسُهَا فَعَلَى السَّائِقِ وَالْقَائِدِ وَالرَّاکِبِ مُطْلَقًا .  
وَالْكَفَّارَةُ . فَإِنْ اتَّفَقُوا كَفَّرَ الرَّاکِبُ<sup>(١)</sup> . فَأَمَّا بَوْلُهَا وَرَوْثُهَا وَشَمْسُهَا فَهَدَرٌ غَالِبًا<sup>(٢)</sup> .  
وَكَذَلِكَ نَفَحْتُهَا<sup>(٣)</sup> وَكَبَحْنَهَا ، وَنَحْسُهَا الْمُعْتَادَةُ ، وَإِلَّا فَمُضْمُونَةٌ هِيَ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهَا  
حَيْثُ يَجِبُ التَّحْفُظُ .

قوله : « فصل : والمسبب المضمون » إلخ .

أقول : ذكر في هذا الفصل صوراً من جنایات الخطأ بالتسبب ليتقرر معناه في ذهن الطالب . ويرتسم الفرق بين الخطأ مباشرة والخطأ تسببياً لما في ذلك من الإلتباس في بعض الصور . فقال : « جنایة ما وضع بتعد في حق عام أو ملك الغير » .

أما ملك الغير فوجه التعدي فيه واضح ، وأما في الحق العام فلكونه لا يجوز له ذلك إلا بإذن من له ذلك إن كانوا منحصرين ، أو بإذن الإمام إن كانوا غير منحصرين .

وأما قوله : « من حَجَرَ » إلخ فالظاهر لزوم الضمان فيما كان من الجنایات ناسياً من أثر فعله من غير فرق بين الانتقال وعدمه ، إلا إذا رجع - مثلاً - العقرب والعقور إلى المحل الذي أخذه منه وجنى بعد ذلك ، فإن الجنایة حينئذ ليست من أثر فعل الناقل .

وهكذا قوله : « ومنه ظاهر الميزاب » فإنه من جنایة الخطأ تسببياً . لأنه إذا سقط على مازة الطريق فهو لعدم إحكامه ، ولا وجه للتقييد بالظاهر ، بل يضمن جنایتهما جميعاً إذا سقط وأما إذا وقعت الجنایة وهو ثابت في محلة ولم يحصل التعدي بوضعه فلا ضمان من غير فرق بين الظاهر وبين ما هو ملصق بالبناء .

قوله : « وعلى أمر المحجور » إلخ .

(١) إذا قتلت الدابة بالرفس لزم المسير لها مع الدية الكفارة . لأن الكفارة تلزم في المباشرة وما في حكمه دون السبب .  
فإن اتفقوا جميعاً سائق وقائد وراكب كفر الراكب منهم وأما جنایاتها فعليهم . شرح الأزهاري ٤/٤٢٧ .  
(٢) بول الدابة في الطريق وشمسها وهو غلبتها على الراكب حتى لم يملك ردها فهدر غالباً . شرح الأزهاري ٤/٤٢٧ .  
(٣) نفحت الدابة : ضربت برجلها .

أقول : قد تقرر أن جناية الصبي والمجنون مضمونة من مالهما ، لأن ذلك من أحكام الوضع لا من أحكام التكليف ، وقد تقدم له أنه يضمن أمر الضعيف قويا من غير فرق بين المحجور وغيره ، ويكون قرار الضمان مع الجهل من المحجور ومن غيره على الأمر لأنه حصل منه التغرير والمغرور يغرم الغار .

وأما قوله : « وجناية المائل إلى غير الملك » إلخ فوجهه أن ترك إصلاحه مع كونه يخشى سقوطه إلى غير ملكه هو من التعدي في الأسباب ، وقد تقدم أنه هو الموجب للضمان ، ولا يتم التعدي إلا إذا كان قادراً على الإصلاح . فإن كان لا يقدر عليه وأمكنه الهدم أو البيع إلى غيره ، ولم يفعل فهو أيضاً ضامن ، وإن لم يتمكن بوجه من الوجوه فلا ضمان عليه .

وأما قوله : « وهي على عاقلة المالك العالم » فلا وجه لذكره هنا ، لأنه سيأتي الكلام له في ضمان العاقلة لما يشمل هذا أو غيره .

ومن الأسباب أيضاً قوله : « وشبكة نصبت في غير الملك » إلخ ، وهذا وإن كان قد أفاده ما تقدم في أول هذا الفصل من قوله : « من حَجَرَ » إلخ ، لكن مقصود المصنف مزيد الإيضاح بتعداد الصور كما قدمنا .

وهكذا قوله : « ووضع صبي » إلخ لظهور التعدي الذي هو المناط في ضمان فاعل السبب .

وأما الإفraz : فإن كان بصوت أو نحوه من المباشرة لا من التسييب ، كالتأديب والضم الذي لم تجر به عادة .

ومن الأسباب جناية دابة طردت في حق عام ، أو في ملك الغير ، لأنه بهذا الطرد إلى مكان لا يجوز له التصرف فيه مُستقلاً بنفسه قد صار متعدياً ، فلزمه الضمان ، وقد سوى المصنف بين الطرد والتفريط في الحفظ ، وهو صواب ، لكن ينبغي تقييد ذلك

بأن يكون طردها ، أو التفريط في حفظها كائنا في الليل لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ومالك في الموطأ والشافعي والدارقطني وابن حبان وصححه الحاكم والبيهقي من حديث حرام بن محيصة : « أَنَّ نَاقَةَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا ، فَأَفْسَدَتْ فِيهِ ، فَقَضَى نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ ، وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا <sup>(١)</sup> » ، وقد ذكر ابن حجر الاختلاف الواقع في هذا الحديث ، وهو لا يقدح في الاحتجاج به ، لأن غايته أنه روي من طرق ، وذلك مما يزيد قوة ، فلا ضمان على أهل المواشي فيما أفسدت نهاراً ، ويؤيد هذا حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الْعَجَمَاءُ جُرْحُهُمَا جَبَّارٌ <sup>(٢)</sup> » ، ويلحق بالجرح سائر ما أفسدت لعدم الفارق ، ويخص من ذلك ما تقدم في الحديث « أَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا » . فبقي ما أفسدت في النهار دأخلا تحت العموم ، ويخص أيضا ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ وَقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ فَأَوْطَأَتْ يَدَهُ أَوْ رَجُلٍ فَهُوَ ضَامِنٌ <sup>(٣)</sup> » ولكنه ضعفه البيهقي فينظر في وجه التضعيف .

(١) قال الحافظ ابن حجر : مدار الحديث على الزهري . واختلف عليه : فقيل عن الزهري عن ابن محيصة ورواه معن بن عيسى عن مالك فزاد فيه « عن جده محيصة » . ورواه معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه . ولم يتابع عليه . ورواه الأوزاعي وإسماعيل بن أمية وعبدالله بن عيسى كلهم عن الزهري عن حرام عن البراء . قال عبد الحق : وحرام لم يسمع من البراء . وسبقه إلى ذلك ابن حزم . ورواه النسائي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء . ورواه ابن عينة عن الزهري عن حرام وسعيد بن المسيب عن البراء . ورواه ابن جريج عن الزهري : « أخبرني أبو أسامة بن سهل أن ناقة البراء » . ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري قال : « بلغني أن ناقة البراء » انتهى .

أما رواية مالك في الموطأ فقد علق عليها الزهري بقوله : حرام تابعي ثقة وجده صحابي معروف . وأبوه قيل له صحبة أو رؤية وروايته مرسل . ثم قال : والحديث من مراسيل الثقات . وتلقاه أهل الحجاز وطائفة من العراق بالقبول وجرى عمل أهل المعرفة عليه . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٦٤/٥ . مختصر السنن ٢٠٢/٥ . الموطأ بشرح الزرقاني ٣٦/٤ .

(٢) الحديث رواه الجماعة . الصحيح بشرح الفتح ٢٥٤/١٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٦٤/٥ .

(٣) الحديث أخرجه البيهقي وفي سننه أبو جزي نصر بن طريف عن السري بن إسماعيل . وضعفه فقال : أبو جزي والسري ابن إسماعيل ضعيفان .

وأبو جزي نصر بن إسماعيل القصاب المكفوف الذي يروى عن قتادة وحمام بن أبي سليمان . والسري بن إسماعيل الهمداني الكوفي صاحب الشعبي لم يشهد لهما أحد بخبر فيما رجعت إليه . السنن الكبرى للبيهقي ٣٤٤/٨ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٦٤/٥ . الميزان . المجروحين لابن حبان . التاريخ الكبير ١٧٦/٤ . ١٠٥/٨ .

وهذا الحديث هو الوجه لقول المصنف : « فَأَمَّا رَفْسُهَا فَعَلَى السَّائِقِ وَالْقَائِدِ وَالرَّاكِبِ مَطْلَقًا » ، وأما التعرض لذكر الكفارة هنا فلا وجه له ، فإنه سيأتي له الكلام في ذلك مفصلاً .

وأما قوله : « فَإِنْ اتَّفَقُوا كَفَّرَ الرَّاكِبُ » فكلام لا يصح ، وفرق غير مُتَضَحٍ ، فإنه إذا كان الرّكوب مؤثراً للزوم الكفارة عليه وَحْدَهُ كان مؤثراً للزوم أرش الجناية له . لعدم الفَرَقِ ، ودَعَوَى اتصافه بالمباشرة دون السائق والقائد غير مَعْقُولَةٍ ، بل تأثير السوق والقود في حركة الدابة أكثر من تأثير الركوب .

وأما قوله : « فَأَمَّا بَوْلُهَا » إلخ فوجهه عدم التعدي مِنْ مَالِكِهَا ، فلم يحصل الضمان ، مع كون هذه الأمور داخلة تحت عموم حديث : « الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ » فإن المراد بالجبار الهدرُ كما فسّره بذلك أهل اللغة .

وأما نفجها . وكبحها . أو نخسها فإن لم يفعل إلا ما يَعْتَادُهُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ فلا ضمان عليه . لأنه فعل في ملكه ما أباحه له الشرع . وإن فعل غير المعتاد كان بذلك مُتَعَدِّيًا فليزِم الضمان ، ولا سيما إذا كان في سبيل من سُبِلَ الْمُسْلِمِينَ ، وفي سُبُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ كما تقدم في الحديث .

## فصل

والكفارة عَلَى بَالِغٍ عَاقِلٍ مُسْلِمٍ قَتَلَ - وَلَوْ نَائِمًا - مُسْلِمًا ، أَوْ مُعَاهِدًا غَيْرَ جَنِينٍ خَطَأً مَبَاشَرَةً ، أَوْ فِي حُكْمِهَا : أَنْ يُكْفَرَ بِرَقَبَةٍ مُكَلَّفَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ ، وَلَوْ قَبْلَ الْمَوْتِ بَعْدَ الْجَرْحِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَوْ كَانَ عَبْدًا فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ وَلَا يَزِيءُ ، وَتَعَدَّدُ عَلَى جَمَاعَةٍ لَا الدِّيَّةَ .

قوله : « فصل : والكفارة على بالغ عاقل » إلخ .

أقول : اعلم أن إيجاب الكفارة في هذا الباب ، وفي غيره تكفير دَنْبٍ مَنْ وَجِبَتْ عليه بما فعله من الفعل المقتضي للإثم ، فإن كان وَجُوبُهَا فِي الْقَتْلِ لهذا المعنى فكيف لزمت



مَنْ هُوَ قَاتِلُ خَطَا لَا عَمَدَ فِيهِ ، وَلَا عُذْوَانَ ، فَإِنْ ذَلِكَ مَغْفُورٌ مِنَ الْأَصْلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا »<sup>(١)</sup> ، وقد ثبت في الصحيح أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَكَى عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ قَالَ : « قَدْ فَعَلْتُ » ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثٌ « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانُ »<sup>(٢)</sup> . وقد قدمنا لك أَنَّ طَرَفَهُ قَدْ عَصَّدَ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَيَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ . فَصَلَحَ لِلإِجْتِاجِ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ وَجُوبُهَا تَعْبَدًا لِحِكْمَةِ خَفِيتِ عَلَى الْعِبَادِ فَسَمْعًا وَطَاعَةً لِمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ »<sup>(٣)</sup> ، وَلَكِنَّهُ يَنْبَغِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى مُؤَرِّدِ النَّصِّ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْقَاتِلُ خَطَاً مُؤْمِنًا وَالْمَقْتُولُ مُؤْمِنًا ، فَإِذَا انْتَفَى وَصِفَ الْإِيمَانُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَلَا كَفَّارَةَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ »<sup>(٤)</sup> وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : « فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ »<sup>(٥)</sup> ، الْآيَةُ ، لَتَكُونَ الْكَفَّارَةُ وَاجِبَةً حَيْثُ كَانَ الْمَقْتُولُ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ مِنْ قَوْمٍ هُمْ عَدُوٌّ لَنَا وَكَانَ الْمَقْتُولُ مُؤْمِنًا . وَسَقَطَ الْقِصَاصُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَلَمْ يَجِبْ إِلَّا الدِّيَّةُ .

وَإِذَا تَقَرَّرَ لَكَ هَذَا فَمَا هُوَ الْوَاجِبُ لِلْكَفَّارَةِ عَلَى كُلِّ قَاتِلٍ خَطَاً ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ حَدِيثٌ وَائِلَةٌ بِنِ الْإِسْقَعِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ وَابْنِ حِبَّانَ وَالْحَاكِمَ قَالَ : « أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَوْجَبَ فَقَالَ : أَعْتَقُوا عَنْهُ رَقَبَةً يُعْتَقُ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ »<sup>(٦)</sup> . فَيَقَالُ هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ اسْتَوْجَبَ الْعَذَابَ بِفَعْلٍ مَعْصِيَةٍ كَائِنَةً مَا كَانَتْ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ كَانَ التَّكْفِيرُ مَشْرُوعًا لَهُ ، وَمَعْلُومٌ

(١) سورة البقرة : ٢٨٦ . وَخَاتَمَتَهَا . وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهَا الْمُنْصِفُ فِي مَوَاضِعَ سَابِقَةٍ كَمَا اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي سَبَبِ تَزْوُلِهَا . مُسْلِمٌ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ٣٣٢/١ .

(٢) يَرَأِجِعُ الْجُزْءَ الثَّانِي ص ١٢٤ .

(٣) سورة النساء : ٩٢ .

(٤) جُزْءٌ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ السَّابِقَةِ .

(٥) جُزْءٌ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ السَّابِقَةِ .

(٦) قَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا وَأَقْرَهُ الذَّهَبِيُّ وَرَمَزَ لَهُ السَّيْرُوطِيُّ بِالصَّحَّةِ . مَعْدَنُ السَّنَنِ لِلْمَنْذَرِيِّ ٤٢٤/٥ .

الْجَامِعُ الصَّغِيرُ بِشَرْحِ الْغِيَاثِ ٥٥٤/١ .

أن قاتل الخطأ لا إثم عليه ألبته كما قدمنا ، فهو لم يستوجب العذاب ، فهو مؤكّد للسؤال الذي ذكرناه ومؤيد له .

وأما ما روى في هذا الحديث بزيادة : « قَدْ اسْتَوْجَبَ النَّارَ بِالْقَتْلِ »<sup>(١)</sup> فهو لم يثبت عند أحد من هؤلاء الذين خرّجوه من أهل الحديث ، وعلى فرض ثبوته فهو خاص لمن استوجب النار بالقتل ، وهو القاتل عمداً عدواناً إذا سقط عنه القصاص بعفو أو نحوه ، ويؤيد هذا ما أخرجه أبو نعيم<sup>(٢)</sup> في المعرفة من حديث خزيمة بن ثابت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الْقَتْلُ كَفَّارَةٌ » قال ابن حجر : وفيه ابن لهيعة . لكنه من حديث ابن وهب<sup>(٣)</sup> عنه فكان حسناً ، قال : ورواه الطبراني في الكبير<sup>(٤)</sup> عن الحسن بن علي موقوفاً عليه . والأصل فيه حديث عبادة بن الصّامت في صحيح مسلم « مَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدّاً فَأُقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ »<sup>(٥)</sup> الحديث . وهو في البخاري<sup>(٦)</sup> بلفظ « كَفَّارَتُهُ » انتهى . فعرفت بهذا أن القاتل إذا قُتِلَ قصاصاً لم يجب عليه كفارة ، وفيه دليل على أنه إذا لم يُقتل قصاصاً فعليه الكفارة .

فحاصل ما دلت عليه الأدلة أن الكفارة تجب في قتل المؤمن للمؤمنين خطأ لا إذا كانا مسلمين غير مؤمنين أو أحدهما ، ويجب في الفعل من قوم بيننا وبينهم ميثاق ، ومن قوم هم عدو لنا والمقتول مؤمن ، وسقط القصاص عن القاتل بوجه من الوجوه ، ويجب على قاتل العمد إذا سقط عنه القصاص بوجه ، ولا دليل على إيجابها على كل قاتل خطأ ،

(١) هذه الزيادة أخرجه أبو داود . مختصر السنن للمنذري ٤٢٤/٥ .

(٢) نيل الأوطار على المنتقى ٦٠/٧ .

(٣) عبدالله بن وهب ممن سمعوا من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه . وقد ذكر ابن حبان في ترجمته لابن لهيعة ما يؤكد هذا . وقال : . كان أصحابنا يقولون : سمع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العباد بن عبدالله بن وهب وابن المبارك وعبدالله بن يزيد المقرئ وعبدالله بن مسلمة القعنبي فسماعهم صحيح » وهذا يفسر ما نقله المصنف عن ابن حجر . المجروحين لابن حبان ١١/٢ الميزان ٤٨٢/٢ .

(٤) نيل الأوطار على المنتقى ٦٠/٧ .

(٥) تمام العبارة من الحديث : . ومن ستر الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له . . مسلم بشرح النووي ٢٩٦/٤

(٦) الصحيح بشرح الفتح ٨٤/١٢ .

لما عَرَفْنَاكَ مِنْ أَنَّهُ لَا ذَنْبَ عَلَيْهِ سِوَاءِ قَتْلِ بِالتَّسْبِيبِ أَوْ الْمُبَاشَرَةِ . وَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ هَذَا عَرَفْتَ الْكَلَامَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الشَّرُوطِ فِي هَذَا الْفَصْلِ .

وَأَمَّا كَوْنُ الرِّقَبَةِ مُؤَمَّنَةً فَلْتَصْرِيحِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ بِذَلِكَ . وَأَمَّا اشْتِرَاطُ سَلَامَتِهَا مِنَ الْعُيُوبِ فَلَيْسَ فِي أَدَلَةِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ مَا يُفِيدُ ذَلِكَ ، وَقَدْ دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ رِقَبَةً صَامًا ، وَأَمَّا تَعَدُّدُهَا عَلَى الْجَمَاعَةِ فَهُوَ الظَّاهِرُ لَكِنْ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَا مُطْلَقًا ، وَالْوَجْهَ فِي ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا فِي قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ .

### فصل

وَفِي الْعَبْدِ وَلَوْ قَتَلَهُ جَمَاعَةٌ قِيَمَتُهُ مَا لَمْ تَعُدْ دِيَّةَ الْحَرِّ ، وَأَرْشُهُ وَجَنِيَّتُهُ بِحَسَبِهَا<sup>(١)</sup> ، وَأَمَّا الْمَقْبُوضُ فَمَا بَلَغَتْ<sup>(٢)</sup> ، وَجَنَايَةُ الْمَغْصُوبِ عَلَى الْغَاصِبِ إِلَى قِيَمَتِهِ ، ثُمَّ فِي رَقَبَتِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ ، وَيَضْمَنُهَا ، وَكَذَا لَوْ جَنَى عَلَى الْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَمِثْلُهُ مُسْتَأْجَرٌ وَمُسْتَعِيرٌ قَرَطًا .

قوله : « فصل : وفي العبد ولو قتله جماعة قيمته » .

أقول : القاتل للعبد قد أتلَفَ مالا من مال مالك العبد ، وقد وقع الاتفاق على أنه يجب على من أتلَفَ مالا لغيره أن يَضْمَنَ قيمته قليلةً كانت أو كثيرة ، فإِذَا بَالُ مُتْلَفِ هَذَا الْمَالِ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مِنْ قِيَمَتِهِ إِلَّا قَدْرُ دِيَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا الْوَجْهَ فِي هَذَا فَإِنَّهُ لَا يُطَابِقُ رِوَايَةَ وَلَا دِرَايَةَ ، وَلَا يُوَافِقُ عَقْلًا وَلَا نَقْلًا ، وَمَعَ هَذَا فَالْمُرُوي عَنْ الصَّحَابَةِ يَقْتَضِي بَأَنَّهُ يَضْمَنُ

---

(١) بحسبها : يعني بحسب القيمة .

(٢) العبد المقبوض غصباً إذا جنى عليه الغاصب فأهلكه فما بلغت قيمة العبد لزمته الجاني حينئذ وإن زادت على دية الحر وعلو لذلك بأنها لزمته قبل الجنابة . شرح الأزهاري ٤/٤٣٢ .

(٣) جنابة العبد المقصوب مضمونة على الغاصب إلى قدر قيمته ثم إن زادت جنابته على قيمته فهي متعلقة في رقبته لا على الغاصب . شرح الأزهاري ٤/٤٣٢ .

قيمته بالغة ما بلغت كما أخرج به البيهقي<sup>(١)</sup> عن عمر وعلي : « أَنَّهُمَا قَالَا فِي الْحَرِّ يَقْتُلُ الْعَبْدَ ثَمَنَهُ بِالْغَا مَا بَلَغَ » .

وأما قوله : ٢ ، أرشه وجنينه بحسبها « فالوجه فيه ظاهر ، فيكون أرشه مقدار أرش الجناية منسوبة من قيمته ، وهكذا يجب في جنينه ما يُقدَّره العدول من القيمة ، لا كما قيل إنه يجب فيه نصف عشر قيمة أبيه ، فإنه لا دليل على ذلك ، وقد أخرج الشافعي<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح إلى الزهري عن عمر أنه قال : « جَرَّاحُ الْعَبْدِ مِنْ ثَمَنِهِ كَجَرَّاحِ أ. مِنْ دِيَّتِهِ » قال الزهري : « وَكَانَ رَجَالٌ سِوَاهُ يَقُولُونَ : يُقَوِّمُ سِلْعَةً » ، وإذا عرفت أن الواجب في العبد قيمته بالغة ما بلغت فلا فرق بين المصوب وغيره .

وأما كون جناية العبد المصوب على غاصبه فوجهه أنه إذا أثبت يده عليه عُذْوَانَا ، وحال بينه وبين مالكة ، وربما كان عند مالكة لا يُقدم على الغير ولا يجني ، فكان تسبب الغاصب لمثل هذا مُقتضياً لضمانه لما جناه ، كما يضمن نقص العين المقتضبة إذا نقصت عنده ، ومعلوم أنه لو تعلقت جناية العبد برقبته وهو عند الغاصب لكان ذلك أعظم نقص يلحقها .

وإذا تقرر لك هذا عرفت أنه لا يجوز للغاصب أن يقتص من العبد المصوب إذا جنى عليه ، لأنه يضمن الجناية الواقعة منه على الغير ، فتكون الجناية الواقعة من العبد على الغاصب هَدْرًا ، وأما الجناية الواقعة من العبد المصوب على الغير إذا كانت تُوجب القصاص واختار المجني عليه القصاص فله ذلك . وعلى الغاصب ضمان ما نقص من العبد إذا كان القصاص فيما عدا النفس أو ضمان قيمته بالغة ما بلغت إن كان القصاص على النفس ، وأما المستأجر والمستعير إذا فرطاً في حفظ العبد الذي استأجراه أو استعاراه فالوجه في ذلك أن الجناية منه إذا كانت بسبب تفریطهما في حفظه كان هذا السبب بمجرده مُقتضياً للضمان عليهما .

(١) هذا الأثر صحيح البيهقي إسناده ولكن ابن التركماني في الجوهر النقي عقب عليه وأعله . السنن الكبرى للبيهقي ١/٨

(٢) الأثر أخرجه البيهقي أيضاً عن الشافعي . ولكن الذي بين يدي من السنن الكبرى ومن كتاب الأم أن الزهري رواه

سعيد بن المسيب ولم يرد فيهما ذكر لعمر رضي الله عنه . الأم ٩٠/٦ . السنن الكبرى للبيهقي ١٠٤/٨ .

## فصل

وَفِي عَيْنِ الدَّابَّةِ وَنَحْوِهَا نَقْصُ الْقِيَمَةِ ، وَفِي جَنِينِهَا نِصْبُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ ، وَتُضْمَنُ بِنَقْلِهَا تَعْدِيًا . وَبِإِزَالَةِ مَا نَعِيَهَا مِنَ الذَّهَابِ . أَوْ السَّبْعِ . وَمَانِعِ الطَّيْرِ وَالْعَبْدِ إِنْ تَلَفَتْ فَوْرًا وَالسَّفِينَةَ وَوِكَالِ السَّمَنِ وَلَوْ مُتَرَاخِيًا أَوْ جَامِدًا ذَابَ بِالشَّمْسِ وَنَحْوِهَا ، وَلَا يُقْتَلُ مِنَ الْحَيَّوَانِ إِلَّا الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقُورُ بَعْدَ تَمَرُّدِ الْمَالِكِ <sup>(١)</sup> ، وَمَا ضَرَّ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ .

قوله : « فصل : وفي عين الدابة ونحوها نقص القيمة » .

أقول : هذا غاية ما يمكن ، ولا طريق غيره ، وأما كَوْنُ فِي جَنِينِهَا نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ فَلَا وَجْهَ لَهُ لَا مِنْ عَقْلِ وَلَا مِنْ نَقْلِ ، بَلْ إِنْ خَرَجَ حَيًّا فَهَاتِ قَدْرَ الْعُدُولِ قِيَمَتِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ مَيِّتًا قَدَّرُوهُ عَلَى قَرَضٍ أَنَّهُ خَرَجَ حَيًّا .

وأما قوله : « وَيُضْمَنُ بِنَقْلِهَا تَعْدِيًا » فوجه ذلك أنه صار بهذا النقل غاصبا ، فثبت له أحكام الغصب المتقدمة ، ولا فرق بين النقل وإزالة المانع وبين الحيوان وغيره كالسَّفِينَةِ وَالْأَذْهَانِ وَنَحْوِهَا .

قوله : « وَلَا يُقْتَلُ مِنَ الْحَيَّوَانِ إِلَّا الْحَيَّةُ » إلخ .

أقول : الأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طريق جماعة من الصحابة قد دلت على مشروعية قتل هذه الخمس <sup>(٢)</sup> : الحية والعقرب والفأرة والغراب والحِدَاةُ ، وأقل أحوال الأمر بقتلها أن يكون مندوبا ، فكان على المصنف أن يقول : وَيُنْدَبُ ، أَوْ يُشْرَعَ قَتْلُ الْحَيَّةِ . إلخ ، وأما العقور فقتله من باب دفع الصائل وهو جائز

(١) يجوز قتل العقور من البهائم من كلب أو غيره بعد تمرد المالك عن حفظه .

(٢) يرجع إلى حديث عائشة رضي الله عنها المتفق عليه في الجزء الثاني ص ١٨٣ .

ولو كان آدميا فضلا عن غيره ، وقد ثبت في صحيح<sup>(١)</sup> البخاري وغيره بلفظ : « والكَلْبُ الْعُقُورُ » ، ويُلحق بالعقور كل ما يَصُول على بني آدم ، أو على ما يملكونه من الحيوانات والأموال كالأسد والذئب والنمر ، فإن قتلها كلها من باب دفع الصائل ، وقد شَمِل ذلك المصنف رحمه الله : وما ضَرَّ من غير ذلك ، ومنه الوزغ والعناكب فإنه وَرَد الأمر بِقتلها على الخصوص .

والحاصل أن كل ما كان ضاراً للأبدان ، أو الأموال ، أو المساكن فقتله جائز كائنا ما كان ، ولا يخرج من ذلك إلا ما نهى الشارع عن قتله نهياً خاصاً ، لكنه إذا تعاضم ضرره كان قتله من باب دفع الصائل .

### فصل

وَيُخَيَّرُ مَالِكٌ عَبْدٌ جَنَى مَا لَا قِصَاصَ فِيهِ بَيْنَ تَسْلِيمِهِ لِلرَّقِّ ، أَوْ كُلِّ الْأَرْضِ ، وَفِي الْقِصَاصِ يُسَلِّمُهُ ، وَيُخَيَّرُ الْمُقْتَصَصُ ، فَإِنْ تَفَرَّدُوا سَلَّمَهُ ، أَوْ بَعْضُهُ بِحِصَّةٍ مَنْ لَمْ يَعْفُ<sup>(٢)</sup> إِلَّا أُمُّ الْوَلَدِ ، وَمُدَبِّرُ الْمُوسِرِ ، فَلَا يُسْتَرْقَانِ ، فَيَتَعَيَّنِ الْأَرْضُ لِسُقُوطِ الْقِصَاصِ ، وَهُوَ عَلَى سَيِّدِهِمَا إِلَى قِيَمَتَيْهِمَا ، ثُمَّ فِي رَقَبَتِهِ وَذِمَّتَيْهَا ، فَإِنْ أَعْسَرَ بَيْعَ وَسَعَتْ فِي الْقِيَمَةِ فَقَطُّ ، وَلَا تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّ الْجَنَايَاتِ مَا لَمْ يَتَخَلَّلِ التَّسْلِيمُ<sup>(٣)</sup> ، وَيَبْرَأَنَّ الْإِبْرَاءُ الْعَبْدَ لَا السَّيِّدَ وَحْدَهُ ، وَلَا يَقْتَصَّ مِنَ الْمَكَاتِبِ إِلَّا حُرٌّ أَوْ مِثْلُهُ فَصَاعِداً ، وَيَتَارَشُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَيُقَدَّمُ مَا طُلِبَ ، فَإِنْ انْفَقَتْ فَالْجِنَايَةُ ، فَإِنْ أَعْسَرَ بَيْعَ لَهَا ، وَالْوَقْفُ يُقْتَصَّ مِنْهُ ، وَيَتَارَشُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَأَمْرُ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ إِلَى مَضَرِّفِهِ .

(١) المصدر السابق .

(٢) إذا تعدد المستحقون للقيصاص سلمه سيده إليهم وكانوا مخيرين بين الوجوه السابقة . فإن عفا بعضهم سلمه السيد لمن لم يعف إن كان يستحق قتله . فإن كان يستحق بعض القصاص وقد عفا شريكه سلم السيد له نصف العبد مثلاً يسترقه أو يبيعه أو نحو ذلك بقدر حصته . وهذا هو الذي عناه صاحب المتن بقوله « أو بعضه بحصته من لم يعف » أي سلم بعضه لمن يستحق بعض الجناية فيكون هو والمالك شريكين في العبد . شرح الأزهاري ٤/٤٣٦ .

(٣) لا تعدد القيمة بتعدد الجنايات ما لم يتخلل التسليم . فإذا جنت جناية أرشها قدر قيمتها ثم جنت أخرى كذلك لم يلزم سيدها قيمتان بل تشترك الجنايات كلها في قيمة واحدة . فأما إذا تخلل إخراج الأرض لمستحقه إلى قدر القيمة ثم جنت بعد إخراجها جناية أخرى لزم التسليم . شرح الأزهاري ٤/٤٣٨ .

قوله : « فصل : ويُخير مالك عَبْد جنى ما لا قصاص فيه » إلخ .

أقول : قد تقرر أن الجناية من الحيوانات التي يملكها مالِكها إذا كانت مضمونة على المالك كان ضمانها عليه بالغاً ما بلغ ، والعبد من جُملة ما يملكه ، فالمناسب لضمان جناية المالك أن تكون جناية العبد كجناية سائر الحيوانات المملوكة إلا أن يرد دليل يُوجب المخالفة لهذا كان العمل عليه ، ولم يرد ما يُخالف ذلك من المرفوع ، وما رُوي عن الصحابة مُختلف ، ولا حُجّة في ذلك ، ويُؤيد ضمان السيد لجناية عبده بالغّة ما بلغت أنه يأخذ أرش جنائته من الجاني عليه بالغاً ما بلغ ، فيكون عليه مثل ماله ، ولكن لما كان العبد عاقلاً مكلفاً كان القصاص واجباً عليه في الجناية التي يثبت فيها القصاص في النفس وما دونها إذا اختار المجني عليه أو وارثه ذلك ، فهكذا ينبغي أن يُقال رجوعاً إلى القواعد الشرعية المأخوذة من كليات الأدلة ، ولا مُخصّص لها حتى يُصار إليه ، ويجب العمل به .

قوله : « إلا أمّ الولد ومُدبرّ الموير » إلخ .

أقول : الوجه في هذا أنه قد وُجد تسبّب عتقهما . فلا يُسلك بهما مسلك المماليك ، ولا وجه لإيجاب الأرش على سيدهما ، بل إذا انتهى الحال إلى العتق طُوبى بأرش الجناية كما يُطالب الأحرار ، وقد قدمنا أن الراجح اعتبار الانتهاء في العبد الكافر ، فليكن الكلام هنا هكذا ، لا سيما وقد حصل السبب الذي يخرجان به من الرّق إلى الحرية ، فإن تضرّر مَنْ له الأرش بطُول المهلة كان له أن يستسعيهما بقدر أرش الجناية ، وليس له أن يُطالب سيدهما بشيء ، وهذا يغنيك عما ذكره المصنف ها هنا .

وأما قوله : « ولا يفتّص من المكاتب إلا حرٌّ أو مثله فصاعداً » فصواب : أما الحر فظاهر وأما المكاتب المماثل له أو الذي قد سلّم من كتابته زيادةً على ما سلّمه الجاني فلعدم المزية للجاني على المجني عليه .

وأما كونه يتأرّش من كسبه فهو الصواب . وكان عليه أن يجري في المكاتب وأم

الولد والمدير<sup>(١)</sup> على نمط واحد ، لأن كل واحد منهم قد تعلق بِسَبَبٍ يقتضي حروجه من الرق بعد أن يحصل ما يقتضي التَّنجيز في الجميع ، وهو مَوْتُ السيد في المدير ، وتَنْجِيز عِتْقِ أم الولد من سيدها أو موته ، ووفاء المكاتب لما كُوتِبَ عليه مع أنَّه قِنٌّ ما بقي عليه درهم كما تقدم . فلا وجه للفرق بين هؤلاء الثلاثة بلا رَوَاية ولا دراية ، وما ذكره من أنها إذا اتفقت قدَّم أرش الجناية فلا وَجْه لهذا التأثير إلا ما يظُنُّ أنه بالجناية تَسَبُّبٌ للضمان ، ولكنه قد تَسَبَّبَ بالمكاتبه عن نفسه لضمان مال الكتابة . وقد تقدم أنه يُردُّه في الرِّق اختيَّاره وعَجْزُه عن الوفاء بمال الكتابة .

وأما قوله : « فَإِنْ أَعْسَرَ بَيْعُهَا » فينبغي أن يُقال إنه يُقدَّم استِسْعَاؤُه لثَلَا يَقُوتَ حق مالِكِه الذي كاتبه . ومهما أمكن الوفاء بالحقَّين فهو الأنوَّحِبُ .

وأما قوله : « والوقف يقتض منهُ ، ويتأرَّش من كسبه ، وأمر الجناية عليه إلى مصرفه » فهو صواب وقد اضطرب كلام المصنف في هذا الفصل ، فاشدد يدك على ما ذكرناه .

### فصل

وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ . وَأَطْرَافُهُمَا وَلَوْ تَفَاضَلَا . أَوْ لِمَالِكٍ وَاحِدٍ . لَا وَالِدَ بَوْلَدِهِ . وَيُهْدَرُ مَا لَا قِصَاصَ فِيهِ عَلَى مَالِكِهِ وَغَاصِبِهِ<sup>(٢)</sup> .

قوله : « فصل : والعبد بالعبد » إلخ .

أقول : هكذا حُكِمَ الله سبحانه في كتابه العزيز . وللأطراف التي يَجِبُ فِيهَا الْقِصَاصُ

---

(١) في الأصل المخطوط : والمكاتب . وهو تكرار والسياق يقتضي ما أثبت

(٢) تهدر جناية العبد الموجبة للأرَّش لا للقصاص إذا وقعت على مالِكِه وغاصبه سواء كانت على نفس أو مال .

شرح الأزهاري ٤/٤٣٩ .



حُكْم النفس : إما بِشُمُول الآيَةِ لها ، أو بالقياس على النَّفس ، وهكذا قوله : « لا والد بولده » . وأما كونه يُهدر مالا قصاص فيه على مالكة ، فلكون العبد من جُملة ماله ، وكون أَرش جنائته على سيده كما قدّمنا ، فلا يثبت للسيد على نفسه دَيْنٌ . وأما قوله : « وغاصبه » فهذا هو الصواب لما قدّمنا على قول المصنف : « وجناية المغصوب على الغاصب »

### فصل

وعَلَى مُطْلَقِ الْبَهِيمَةِ مَا جَنَّتْ فَوْرًا مُطْلَقًا ، وعلى مُتَوَلِّي الْحِفْظِ جِنَايَةَ غَيْرِ الْكَلْبِ لَيْلًا ، وَالْعَقُورَ مُفَرِّطًا مُطْلَقًا ، ولو في مِلْكِهِ على الدَّاخِلِ بِإِذْنِهِ ، وإنّما يَثْبُتُ عَقُورًا بَعْدَ عَقْرِهِ أَوْ حَمْلِهِ .

قوله : « فصل : وعلى مطلق البهيمه » إلخ .

أقول : السّنة الصحيحة - كما قدّمنا - قد اقتضت أنه لا يُضْمَنُ ما جَنَّتْهُ على ملك الغير نهاراً من غير فرق بين المالك والمتولي للحفظ ، وتخصيص الكلب بعدم ضمان جنائته ليلاً يَحْتَاجُ إلى دليل يقتضي ذلك . وأما العقور من الحيوانات فالواجب على المالك حِفْظُهُ عن أن يَجْنِيَ على الغير في كل وقت أو قَتْلُهُ ، فإذا لم يَفْعَلْ ذلك فقد عَرَّضَ نفسه للضمان ، لأنه فَرَطَ في الحفظ ، أو في دَفْعِ ذلك الصّائِلِ بالقتل ، ولكنه إذا حَفِظَهُ في ملكه ، ثم دخل إليه داخل بغير إذنه فقد تعدّى بالدخول بغير إذن ، فهُدِرت جناية العقور عليه . وأما كونه يثبت عقوراً بعد عقره أو حَمْلِهِ فوجه هذا أنه قد فعل ما يُوجب الحفظ له عن الإقدام على الأبدان والأموال ، فتركه بعد وقوع ذلك منه تَفْرِيطٌ . ولا وجه لاعتبار المرّتين ، بل المرة الواحدة مُنْذِرَةٌ بأخواتها مُوجِبَةٌ لِقُوَّةِ الظنِّ بِعَوْدِهِ إلى مثلها ، والمقام مقام يجب فيه قطع كل ذَرِيعَةٍ معلومة ، أو مظنونة يتوصل بها إليه ، لأنه معصوم بعصمة الشرع ، فإِذَا حَفِظَهُ مَالِكُهُ حِفْظَ مِثْلِهِ بعد المرّة ، أو قَتَلَهُ حتى يُرِيحَ نَفْسَهُ من تَبِعَتِهِ ، ويُرِيحَ غيره من أَذَاهُ .

## باب الدييات

### فصل

هي مائة من الإبل بين جدع ، وحيقة ، وبنت لبون ، وبنت مخاض أرباعاً ، وتنوع فيما دونها ولو كسرا ، ومن البقر مائتان ، ومن الشاء ألفان ، ومن الذهب ألف مثقال ، ومن الفضة عشرة آلاف ، ويخير الجاني فيما بينها .

قوله : « فصل : هي مائة من الإبل » إلخ .

أقول : قد اختلفت المذاهب في تنوع المائة من الإبل ، ومنهم من تمسك بشيء من المرفوع . ومنهم من تمسك بما روي عن بعض الصحابة . ولا يخفأك أن الحجة إنما تقوم بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يوجد في كتاب الله عز وجل ، والمروي في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مختلف : فروي مائة من الإبل من غير تنوع كما أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> عن عطاء بن أبي رباح عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرض الدية على أهل الإبل مائة من الإبل » ، وقد رواه أبو داود مسندا عن عطاء عن جابر ، ورواه عن عطاء مرسلا بدون ذكر جابر . فهذا الحديث يدل على أن الدية هي مائة من الإبل من غير تنوع من كل نوع مقدار معين .

(١) الخبر كما ذكر المصنف أخرجه أبو داود مسندا بذكر جابر ومرسلا . وهو من رواية محمد بن إسحق عنه وقد عنعن . وهو ضعيف إذا عنن لما اشتهر عنه من التدليس .

قال المنذري تعليقاً على المرسل منهما : هذا مرسل وفيه محمد بن إسحق .

وأما المسند فهو من رواية محمد بن إسحق قال : ذكر عطاء عن جابر بن عبد الله أنه قال : « فرض رسول الله في الدية » إلخ .

قال المنذري : وهذا منقطع لم يذكر فيه من حدثه عن عطاء فهي رواية عن مجهول . مختصر السنن للمنذري ٣٤٨/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨٢/٧ .

وَوَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّنْوِيعِ ، فَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ [ قَضَى ] أَنَّ مَنْ قُتِلَ خَطَأً فَدِيَّتُهُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ : ثَلَاثُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَثَلَاثُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَعَشْرَةَ بَنِي لَبُونٍ <sup>(١)</sup> » .

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السَّنَنِ وَالْبَزَّازُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « فِي دِيَةِ الْخَطَأِ عِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ <sup>(٢)</sup> » ، وَفِي لَفْظِ الْبَزَّازِ وَالذَّارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ مَكَانُ قَوْلِهِ : « عِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ » « وَعِشْرُونَ بَنُو لَبُونٍ » ، وَفِي إِسْنَادِهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ <sup>(٣)</sup> : الْحَجَّاجُ يُدَلِّسُ عَنِ الضَّعْفَاءِ . فَإِذَا قَالَ « حَدَّثَنَا فُلَانٌ » فَلَا يُرْتَابُ بِهِ . انْتَهَى ، وَهُوَ هُنَا قَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ كَمَا فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ <sup>(٤)</sup> ، فَإِنَّهُ قَالَ : « حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ » .

فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ قَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ فِيهِمَا بِأَنَّ هَذَا التَّنْوِيعَ فِي دِيَةِ الْخَطَأِ ، فَيُقَيَّدُ بِهِمَا مَا وَرَدَ مِنْ إِطْلَاقِ الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَيَكُونُ التَّنْوِيعُ عَلَى التَّخْيِيرِ : إِمَّا عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ، أَوْ عَلَى الْحَدِيثِ الثَّانِي ، فَالْكَلِّ سُنَّةٌ ، وَلَا يُنَافِي مَا فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مَا وَرَدَ مِنْ تَغْلِيظِ دِيَةِ الْخَطَأِ شِبْهَ الْعَمْدِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ فَقَالَ : أَلَا

(١) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ : « عِشْرَ بَنِي لَبُونٍ ذَكَرَ » وَسَكَتَ عَنْهُ . وَقَالَ الْمُتَلَرِيُّ : فِيهِ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ لَا أَعْرِفُ أَحَدًا قَالَ بِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمُتَلَرِيِّ ٣٤٦/٦ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٨٧٨/٢ . الْمُتَتَى بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ٨١/٧ .

(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ خُشْفُ بْنُ مَالِكٍ الطَّائِي . وَفِي إِسْنَادِهِ الْحَجَّاجُ أَرْطَاةَ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ تَقْلًا عَنِ الذَّارِقُطْنِيِّ : « هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا خُشْفُ بْنُ مَالِكٍ . وَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ حَرْمَلٍ الْجَشْمِيُّ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ إِلَّا حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ . وَالْحَجَّاجُ فَرَجَلٌ شَهُورٌ بِالتَّدْلِيلِ وَبَأَنَّهُ يَحْدُثُ عَنْ لَمْ يَلْقَاهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ » . وَلِلْبَيْهَقِيِّ وَالْمُتَلَرِيِّ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ كَلَامٌ يَطُولُ يَجِدُرُ بِالْبَاحِثِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ عِنْدَ طَلَبِ الْمَزِيدِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ٧٥/٨ . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمُتَلَرِيِّ ٣٤٨/٦ . الْمُتَتَى بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ٨١/٧ .

(٣) الْمُتَتَى بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ٨١/٧ .

(٤) سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٨٧٩/٢ .

وَإِنْ قَتِيلَ خَطَا الْعَمْدَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ دِيَّةً مُغَلَّظَةً مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ نَبِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا كُلُّهُنَّ خَلِيفَةٌ <sup>(١)</sup> وَالْخَلِيفَةُ الْحَامِلُ ، وَوَرَدَ بِلَفْظٍ : « أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا » <sup>(٢)</sup> . فَهَذَا جَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَدَفَعَ لِلْعَمَلِ بِيَعُضِهَا ، وَإِهْمَالَ بَعْضِ بَدُونِ مُوجِبٍ وَلَا مَرَجِعٍ .

وَأَمَّا الْمَصْنَفُ فَقَدْ جَعَلَهَا أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ كَمَا تَرَى ، فَخَالَفَ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا ، وَعَمِلَ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ : « فِي الْخَطَا أَرْبَاعًا : خَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ » <sup>(٣)</sup> مَعَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مَا يُخَالِفُ <sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا دِيَّةُ الْقَتْلِ عَمْدًا - إِذَا لَمْ يَخْتَرْ الْوَارِثُ الْقَصَاصَ - فَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ : « مَنْ قَتَلَ عَمْدًا سَلَّمَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَإِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ أَحَبُّوا أَخَذُوا الْعَقْلَ : ثَلَاثِينَ حِقَّةً ، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعِينَ خَلِيفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا » <sup>(٥)</sup> . فَيَجِبُ الْمَصِيرُ فِي تَنْوِيعِ دِيَّةِ الْعَمْدِ إِلَى <sup>(٦)</sup> [ هَذَا الْحَدِيثِ ] كَمَا وَجَبَ الْمَصِيرُ فِي تَنْوِيعِ الْخَطَا إِلَى الْحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ ، وَكَمَا وَجَبَ الْمَصِيرُ فِي تَعْيِينِ دِيَّةِ الْخَطَا شِبْهَ الْعَمْدِ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَتَقَدِّمِ .

(١) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ وَالِدَارِقُطِيُّ فِي سَنَتِهِ وَسَاقَا اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ فِيهِ . وَعَقِبَهُ بَنُ أَوْسٍ - وَيُقَالُ يَعْقُوبُ بْنُ أَوْسٍ السَّدُوسِيُّ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ : شَيْخُ بَصْرِيِّ رَوَى عَنْهُ ابْنُ سِيرِينَ . وَمَا جَاءَ فِي اخْتِلَافِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ رِبِيعَةَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَرَوَاهُ الْقَاسِمُ أَيْضًا عَنْ عَقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . كَمَا رَوَاهُ الْقَاسِمُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ أَوْسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . الْمُتَقَرَّرُ بِشَرْحِ نَيْلِ الْأَوْطَارِ ٨٤/٧ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٨٧٧/٢ . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ ٣٥٣/٦ . التَّارِيخُ الْكَبِيرُ لِلْبُخَارِيِّ ٤٣٤/٦ . طَبَقَاتُ الْحِفَاظِ لِلْسَّيْطُونِيِّ ٣١٠ .

(٢) مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمَنْذَرِيِّ ٣٥٣/٦ .

(٣) الْخَبَرُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُوَقَّفًا عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَأَخْرَجَهُ فِي الشِّفَاءِ عَنْ السَّائِبِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الْمَنْذَرِيُّ : وَعَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ . مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمَنْذَرِيِّ ٣٥٦/٦ . نَيْلِ الْأَوْطَارِ عَلَى الْمُتَقَرَّرِ ٨٢/٧ .

(٤) مُخْتَصَرُ السَّنَنِ لِلْمَنْذَرِيِّ ٣٥٦/٦ .

(٥) سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٨٧٧/٢ .

(٦) زِيَادَةُ يَسْتَلْزِمُهَا السِّيَاقُ .

قوله : « ومن البقر مائتان ، ومن الشاء ألفان » .

أقول : يدل على ذلك ما أخرجه أبو داود عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال : « فَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْنِ بَقَرَةً ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفَيْ شَاةٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْحَلَلِ مِائَتَيْنِ حُلَّةً <sup>(١)</sup> » ، وفيه علتان إحداهما أن في إسناده محمد بن إسحق وقد عَنَّنَ ، وهو ضعيف إذا عَنَّنَ ، الثانية أن أبا داود رواه تارة عن عطاء عن جابر مُسْنَدًا ، وتارة عن عطاء مُرْسَلًا ، ولكنه يَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ أَنَّ مَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الْبَقَرِ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْنِ بَقَرَةً ، وَمَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الشَّاءِ أَلْفَيْ شَاةٍ <sup>(٢)</sup> » وفي إسناده محمد بن راشد المكحولي الدمشقي ، ولكنه قد وثَّقه جماعة كما قدمنا .

قوله : « ومن الذهب ألف مِثْقَال » .

أقول : يدل على هذا ما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وعبد الرزاق وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والحاكم والبيهقي ، وصححه جماعة من الأئمة منهم أحمد ، والحاكم وابن حبان والبيهقي من حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه مرفوعا ، وفيه : « أَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالرَّأَةِ ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ <sup>(٣)</sup> » ، وقد قدمنا الكلام على هذا الحديث .

قوله : « ومن الفضة عشرة آلاف دِرْهَم » .

أقول : المروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّهَا اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، كما أخرجه أبو داود عن عكرمة عن ابن عباس : « أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَدِيٍّ قُتِلَ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى

(١) قال المنذري تعليقاً على هذا الحديث : وهذا منقطع لم يذكر فيه - يعني محمد بن إسحق - من حدثه عن عطاء ، فهي رواية عن مجهول . وقد سبقت الإشارة إلى هذا مختصر السنن للمنذري ٣٤٨/٦ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٨٢/٧ .

(٢) المتفق بشرح نيل الأوطار ٨٣/٧ . سنن ابن ماجه ٨٧٨/٢ . مختصر السنن للمنذري ٣٤٧/٦ .

(٣) تقدم الكلام عن هذا الحديث ص ٣٩٦ .

الله عليه وآله وسلم دِيَّتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا»<sup>(١)</sup> قال أبو داود : رواه ابن عُيَيْنَةَ عن عَمْرِو عن عِكْرَمَةَ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر ابن عباس . وأخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup> مرفوعاً ومُرْسَلًا ، وأخرجه النسائي وابن ماجه مرفوعاً . قال الترمذي : ولا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ في هذا الحديث « عن ابن عباس » غير محمد بن مُسْلِم . انتهى ومحمد بن مُسْلِم هذا هو الطَّائِفِي ، وقد أخرج البخاري له في المتابعات ، ومسلم في الاستشهاد ، ووثَّقه يَحْيَى بن مَعِين ، وقد أخرجه النسائي عن محمد بن مَيْمُون عن ابن عُيَيْنَةَ وقال فيه : سمعناه مرة يقول « عن ابن عباس » وأخرجه الدارقطني في سنته عن أبي محمد بن صَاعِد [ عن محمد بن ميمون ] وقال فيه « عن ابن عباس » .

وقد تقرر أن الرفع زيادة . ولم تكن له ها هنا عِلَّة قادحة . فصلح للاحتجاج به على أن مقدار الدِّيَّة من الدراهم اثنا عشر ألف درهم ، ولا يُنَافِي هذا ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه في بعض ألفاظهم أنها : « كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّيَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِمِائَةَ دِينَارٍ وَثَمَانِيَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَأَنَّ عُمَرَ قَالَ : قَدْ غَلَّتْ الْإِبِلُ فَقَرَضَهَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا »<sup>(٣)</sup> لَأَنَّ مَنْ عَلِمَ حُجَّةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ ، وقد قدمنا أن الذي فرضها من الذهب ألف دينار ومن الفضة اثني عشر ألف درهم هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قوله : « ويخير الجاني فيما بينها » .

أقول : هذا هو الحق ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فَرَضَ كُلَّ نوع من أنواعها ولم يُبَيِّنْ لنا أَنَّ هذا أصل وهذا بدل عنه ، وإنما كَثُرَ ذِكْرُ الْإِبِلِ لأنها غالب أموال العرب .

(١) الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى أيضاً . وقال صاحب المنتقى : روى ذلك عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وهو أصح وأشهر . مختصر السنن للمنذري ٣٥١/٦ . السنن الكبرى للبيهقي ٧٨/٨ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨٤/٧ .

(٢) في الأصل المخطوط : « وأخرجه الترمذي مرفوعاً ومرسلاً وأرسله النسائي » رواه ابن ماجه مرفوعاً « والعبارة نقلها الشوكاني عن المنذري ولم يشر إلى ذلك على عادته في بعض المواضع » . وصححت على الأصل والمادة التي بين قوسين بعد الرجوع إليه . مختصر السنن للمنذري ٣٥١/٦ .

(٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وصححه ابن الجارود مختصر السنن للمنذري ٣٤٧/٦ . سنن ابن ماجه ١٧٨/٢ . السنن الكبرى للبيهقي ٧٧/٨ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٦٨/٧ .

فما شاء الجاني من الأنواع المنصوص عليها سلمه ، وعلى المجني عليه أو وارثه قبول ذلك ، لأن الشارع أوجب له نوعاً من أنواع ، ولم يُوجب له شيئاً معيناً .

## فصل

وتلزم في نفس المسلم ، والذمي ، والمجوسي ، والمعاهد ، وفي كل حاسة كاملة ، والعقل ، والقول ، وسلس البول ، والغائط ، وانقطاع الولد ، وفي الأنف ، واللسان ، والذكر من الأصل ، وفي كل زوج في البدن بطل نفقه بالكلية كالأُنثيين واليُصَتَّين ونحوهما غالباً ، وفي أحدهما النصف ، وفي كل جفن رُبع ، وفي كل سن نصف عشر ، وهي اثنتان وثلاثون ، وفي كل أصبع عشر . وفي مفصلها منه ثلثه إلا الإبهام فنصفه ، وفيما دون حصته ، وفي الجائفة والآمة ثلث الدية ، وفي المنقلة خمس عشرة ناقة ، وفي الهاشيمة عشر . وفي الموضحة خمس ، وفي السُمحاق رُبع ، ولا يحكم حتى يتبين الحال ، فيلزم في الميت دية ، وفي الحي حسب ما ذهب ، وإن تعدد كالمُتَوَاتِبِينَ .

قوله : « فصل : وتلزم في نفس المسلم » .

أقول : ليس في هذا خلاف بين أهل العلم ، وقد دلت عليه الأدلة الكثيرة المتقدم ذكر بعضها ، وأما المرأة فقد وَقَعَ الإجماع إلا عَمَّن لا يُعتد به أنها نصف دية الرجل ، وإنما اختلفوا في أرش الجناية عليها ، فذهب الجمهور إلى أن أرش الجناية عليها مثل أرش الجناية على الرجل إلى قدر ثلث دية الرجل ، ثم تستحق بعد ذلك النصف من أرش الرجل . لما أخرجه النسائي والدارقطني وابن خزيمة . وصححه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهِ » <sup>(١)</sup> . ويؤيده ما أخرجه في الموطأ والبيهقي عن سعيد بن المسيب أنه سُئِلَ : « كَمْ فِي أَصْبَعِ الْمَرْأَةِ ؟ » قال : عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ . فَقِيلَ لَهُ : فَكَمْ فِي أَصْبَعَيْنِ ؟

(١) المتقى بشرح نيل الأوطار ٧٠/٧ . بلوغ المرام بشرح سبل السلام ٢٥٠/٣ .

قال : عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ . فقيل له : فَكَمْ فِي ثَلَاثِ أَصَابِعَ ؟ قال : ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ .  
 فقيل له : فَكَمْ فِي أَرْبَعِ أَصَابِعَ ؟ قال : عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ . فقال له السَّائِلُ : حِينَ  
 عَظُمَ جُرْحُهَا وَاشْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا ؟ فقال له سَعِيدٌ : أَعِرَاقِي أَنْتَ ؟ قال : بَلْ  
 عَالَمٌ مُتَّبِتٌ أَوْ جَاهِلٌ مُتَّعَلِّمٌ . قال : هِيَ السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي <sup>(١)</sup> وقد حققنا الكلام عن هذا  
 في شرحنا للمنتقى . وليس المراد هنا إلا الاستدلال على أَنَّ دِينَهَا على النِّصْفِ من دية الرجل .  
 قوله : « والذمي » .

أقول : قد اختلفت مذاهب العلماء في قَدْرِ دية الذمي ، والحق أنها على النِّصْفِ من  
 دية المسلم من غَيْرِ فرق بين ذمي وذمي لما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن  
 ماجه وابن الجارود وصححه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أَنَّ النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال : « عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ » <sup>(٢)</sup> ، وفي لفظ من هذا  
 الحديث عند أبي داود <sup>(٣)</sup> : « كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّيَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
 ثَمَانِمِائَةَ دِينَارٍ وَثَمَانِيَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَدِيَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ يَوْمَئِذٍ النِّصْفُ مِنْ دِيَةِ الْمُسْلِمِ » ،  
 ولم يثبت ما يُخَالِفُ هذا الحديث ، لأن المروي عن بعض الصحابة <sup>(٤)</sup> لا يَقُومُ به الحجة ،  
 والمرفوع لم يَصِحْ ، وما ورد مطلقا كقولهِ سبحانه : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبِينُكُمْ وَيَبِينُهُمْ  
 مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ » <sup>(٥)</sup> فهو مُطلق مُقيد بالسنة ، وقد أوضحنا الكلام في هذا في  
 شرحنا للمنتقى ، فليرجع إليه <sup>(٦)</sup> .

(١) هذا الأثر من مراسلات سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه عنه هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن . وهو  
 صاحب هذا السؤال . وأخرجه في الموطأ : « سألت ، وقلت » . قال ابن عبد البر : قد اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل .  
 وذكر بعضهم أنها تتبعت كلها فوجدت مسنده . الموطأ بشرح الزرقاني ١٨٧/٤ . السنن الكبرى للبيهقي ٩٦/٨ . المنتقى  
 بشرح نيل الأوطار ٧٠/٧ .

(٢) لفظ ابن ماجه والبيهقي من هذا الحديث : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ عَقْلَ أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفُ عَقْلِ  
 الْمُسْلِمِينَ ، وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى » .

قال في الزوائد : إسناده حسن لقصوره عن درجة الصحيح . وعلى ذلك . سنن ابن ماجه ٨٨٣/٢ . السنن الكبرى  
 للبيهقي ١٠١/٨ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٦٨/٧ .

(٣) مختصر السنن للمنذري ٣٤٧/٦ . السنن الكبرى للبيهقي ١٠١/٨ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٦٨/٧ .

(٤) . يراجع في هذا المجال السنن الكبرى للبيهقي ١٠٠/٨ .

(٥) سورة النساء : ٩٢ .

(٦) نيل الأوطار على المنتقى ٦٨/٧ .



وأما قوله : « والمجوسي والمعاهد » فلعله إشارة إلى الخلاف في ذلك ، وإلا فقد دخل تحت الذمي ، لأنَّ المجوسي ذمي ، والمعاهد ذمي ، واليهودي والنصراني ذميان ، وقد شمل الجميع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ » فَإِنَّهُ يدخل تحت هذا كل كافر إلا من كان مُباح الدم وهو الحربي الذي لا ذمة له ولا عهد .  
قوله : « وفي كل حاسة كاملة » .

أقول : الحواس الخمس الظاهرة : وهي السَّمْع والبصر والشَّم والذَّوق واللمس لم يرد ما تقوم به الحجة في أنَّ في كلِّ واحدة منها الدية ، ولكنه قال ابن حجر<sup>(١)</sup> في التلخيص : إنه وجد من حديث معاذ « فِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ »<sup>(٢)</sup> قال : وهو موجود في حديث عمرو بن حزم الذي أشار إليه ، وقد رواه البيهقي<sup>(٣)</sup> من طريق قتادة عن ابن المسيب عن علي . انتهى .  
ولا ندري كيف حديث معاذ ؟ وقد روي عن البيهقي أنه قال : إسناده لا يثبت مثله ، وأما حديث عمرو بن حزم الذي أشار إليه فقد ساقه هو أيضاً في بلوغ المرام<sup>(٤)</sup> وليس فيه ذكر السَّمْع ، وهكذا ساقه صاحب المنتقى<sup>(٥)</sup> ولم يذكر السمع ، وقد أخرج أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة عن خالد بن عوف : « سَمِعْتُ شَيْخًا فِي زَمَنِ الْحَاكِمِ وَهُوَ ابْنُ الْمُهَلَّبِ عَمُّ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ : رَمَى رَجُلٌ رَجُلًا بِحَجَرٍ فِي رَأْسِهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ فَذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَعَقْلُهُ وَنِكَاحُهُ فَقَضِيَ فِيهِ بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ وَهُوَ حَيٌّ »<sup>(٦)</sup> فهذا غاية ما في الباب جميعه ، ولا

(١) نيل الأوطار على المنتقى ٦٧/٧ .

(٢) حديث معاذ أخرجه البيهقي بإسناد فيه أبو كريب ، ورشدين بن سعد ، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وعتبة بن حميد . ويرجع إلى تراجعهم جميعاً في الميزان .

ومن حديثه أيضاً رواه أبو يحيى الساجي في كتابه بلفظ : « وفي السمع مائة من الإبل » وأخرجه في السنن الكبرى وقال : بإسناد فيه ضعف . السنن الكبرى للبيهقي ٨٥/٨ .

(٣) الذي بين يدي من السنن الكبرى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : « وفي السمع إذا ذهب الدية تامة » ولكنه لم يستد إلى علي وليس فيه ذكر لقتادة ، فلينظر لعله في موطن آخر . السنن الكبرى ٨٦/٨ .

(٤) بلوغ المرام بشرح نيل السلام ٢٤٣/٣ .

(٥) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٦١/٧ .

(٦) الخبر أخرجه أيضاً البيهقي عن عوف قال : سمعت شيخاً قبل فتنة ابن الأشعث ، فنتعت نعتة فقالوا : ذلك أبو المهلب عم أبي قلابة . وساق الأثر . السنن الكبرى ٨٦/٨ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٦٦/٧ .

تقوم به الحجة ، فينبغي الرجوع في ذلك إلى اجتهاد الإمام والحاكم العارفين بالمسالك الشرعية ، وفي قضاء عمر لهما أسوة إن لم تجدا ما هو أنهض من ذلك .

قوله : « وفي العقل » .

أقول : لم يرد في هذا ما تقوم به الحجة ، وقضاء الصحابي لا يثبت شرعا عاما ، وغاية ما فيه ما تقدم عن عمر ، وقد عرفت أن أموال العباد معصومة بعصمة الإسلام ، فلا يحل إخراج شيء منها عن أملاكهم إلا ببرهان من الله سبحانه ، ولا حجة في ضعف يُقال إنه مرفوع<sup>(١)</sup> ، فإنه ليس مجرد ذكر الرفع مما تقوم به الحجة حتى يثبت ، فإذا ثبت فسمعا وطاعة .

وهكذا الكلام في قوله : « والقول وسكس البول وانقطاع الولد » أما الأولان فلم يرد في ذلك شيء ، وأما الثالث فليس فيه إلا الأثر السابق عن عمر ، وليس مراد المصنف هنا إلا ذهاب هذه القوى بدون ذهاب الآلة التمهيدية فيها ، ولهذا أنه ذكرها بعد ذكر هذه .

وقوله : « وفي الذكر من الأصل » .

أقول : الدليل على هذا وعلى كثير مما سيأتي ما أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup> وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والحاكم والبيهقي . وأخرجه أيضاً أبو داود في المراسيل . وصححه جماعة من أئمة الحديث منهم أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي من حديث عمرو بن حزم : « أن النبي ﷺ بنى الله عليه وآله وسلم كتباً إلى أهل اليمن كتاباً ، وكان في كتابه : أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وأن في النفس الدية مائة من الإبل ، وأن في الأنف إذا أوعب جدعة الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين

(١) أخرجه البيهقي من حديث زيد بن أسلم قال : « مضت الستة أشياء من الإنسان في نفسه الدية . وفي العقل إذا ذهب الدية » .

السنن الكبرى ٨٦/٨ .

(٢) تقدم الكلام عن الحديث ويرجع إلى لفظه : المتفق بشرح نيل الأوطار ٦١/٧ . السنن الكبرى ٨٠/٨ .

الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية وفي العينين الدية . وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وفي المأمومة ثلث الدية . وفي الجائفة ثلث الدية ، وفي المنقلة خمسة عشر من الإبل ، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل . وفي السن خمس من الإبل ، وفي الموضحة خمس من الإبل ، وأن الرجل يقتل بالمرأة . وعلى أهل الذهب ألف دينار . وهذا الحديث قد تلقته الأئمة بالقبول ، وقد صرح فيه بأن : « في الذكر الدية » ، وهو اسم لجميعه . فلا يتناول بعضه إلا مجازاً ، وبهذا يظهر صحة قول المصنف : « وفي الذكر من الأصل » .

قوله : « وفي الأنف » .

أقول : مراده في الأنف من الأصل كما قال في الذكر . ويدل على ذلك ما تقدم في حديث عمرو بن حزم بلفظ : « وأن في الأنف إذا أوعب جدعة الدية » . ومعنى أو عن جدعة أنه قطع جميعه . فلا ينافي هذا ما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قطعت ثدوة الأنف ينصف العقل : خمسون من الإبل ، أو عدلها من الذهب والورق<sup>(١)</sup> » فإنه أراد بالثدوة هنا روثة الأنف ، وهي طرفه ومقدمه كما قال صاحب النهاية ، ولا ينافيه أيضاً ما أخرجه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> في مصنفه عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال : عندي كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه : « وفي الأنف إذا قطع ماره مائة من الإبل » وذكره الشافعي تعليقا ، وأخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup> من طريق عكرمة بن خالد عن رجل من آل عمر . فإن المارن يطلق على الأنف كما يطلق على طرفه . والمراد هنا الأنف جميعه . قال في القاموس : المارن الأنف أو طرفه أو مالان منه . وفي حديث عمرو بن شعيب عند أحمد

(١) لفظ البيهقي . صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأنف إذا حذع البية كاملة . وأما جدعت نيدوة معيك العقول .

الحج السن الكبرى ٨/٨٨

(٢) سنن الشافعي بإسناده كتاب الأم ٢٦٩/٩

(٣) السنن الكبرى ، للبيهقي ٨٨٠٨

وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي الْأَنْفِ إِذَا جُدِعَ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ كَامِلًا . وَإِذَا جُدِعَتْ أَرْبَعُهُ نِصْفُ الْعَقْلِ » <sup>(١)</sup> وهكذا يحمل ما أخرجه البيهقي عن كتاب عمرو بن حزم بلفظ : « وَفِي الْأَنْفِ إِذَا اسْتُؤْصِلَ الْبَارِنُ الدِّيةُ كَامِلَةٌ » <sup>(٢)</sup> .

قوله : « وفي اللسان » .

أقول : وجهه ما تقدم في حديث عمرو بن حزم بلفظ : « وَفِي اللَّسَانِ الدِّيةُ » <sup>(٣)</sup> . فظاهره أنه لا بد من قطعه جميعه ، لأنه حقيقة في ذلك ، ولا يتناول البعض إلا مجازا ، والواجب الحمل على الحقيقة ، وإذا قُطع منه ما أبطل الكلام جميعه فقد قام ذلك مقام قطعه جميعه ، لأن الانتفاع به قد ذهب بذهاب الكلام .

قوله : « وفي كل زوج من البدن » إلخ .

أقول : يدل على هذا ما تقدم في حديث عمرو بن حزم بلفظ : « وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيةُ ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيةُ ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيةُ » ، وقد ذهب إلى إيجاب الدية في الشفتين جمهور أهل العلم ، وهكذا إيجابها في البیضتین ، وقيل إنه مُجمع عليه ، وورد في رواية من هذا الحديث : « وَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيةُ » <sup>(٤)</sup> والمراد بهما البیضتان كما صرح به أهل اللغة ، لا الجِلْدَتَانِ المحيطتان بالبیضتین كما زعم المصنف <sup>(٥)</sup> ، ولا خلاف في أنَّ الواجب في العينين

(١) مختصر السنن للمنذري ٣٦٢/٦ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٨٨/٨ .

(٣) يرجع إلى حديثه السابق .

(٤) أخرج البيهقي أيضاً آثاراً عن سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم والفقهاء قال : « مضت السنة بأن في الذكر الدية . وفي الأنثيين الدية . السنن الكبرى ٩٧/٨ . نيل الأوطار على المتن ٦٢/٧ .

(٥) بنى صاحب الأزهار على تفسيره هذا أن الفرج ثلاثة أعضاء : الذكر والبیضتان والأنثيان فأبها ذهب بالجناية لزم في الدية وفي إحدى البیضتين أو الأنثيين نصف الدية . شرح الأزهار ٤٤٥/٤ .

الدية ، وهكذا في الرجلين الدية ، كما يدل على ذلك قوله [ في ] حديث عمرو بن حزم المتقدم : « وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ »<sup>(١)</sup> ، وهكذا اليدان كما يدل على ذلك من أخرجه مالك في الموطأ من حديث عمرو بن حزم بلفظ : « فِي الْيَدِ خَمْسُونَ ، وَفِي الرَّجُلِ خَمْسُونَ »<sup>(٢)</sup> وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب بلفظ : « وَفِي الْيَدِ إِذَا قُطِعَتْ نِصْفُ الْعَقْلِ ، وَفِي الرَّجُلِ نِصْفُ الْعَقْلِ ، وَفِي الْعَيْنِ نِصْفُ الْعَقْلِ »<sup>(٣)</sup> . وقد قدمنا أن في إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولي . ولكنه قد وثقه جماعة .

ومما يعد زوجا في البدن الأذنان ، وقد روى الدارقطني<sup>(٤)</sup> والبيهقي في كتاب عمرو ابن حزم ما يفيد أن فيهما الدية ، واعلم أنه لم يرد في السنة ما يدل على لزوم الدية في مثل الحاجبين والتدئين ، وإن شمل ذلك كلام المصنف حيث قال : « وَفِي كُلِّ زَوْجٍ فِي الْبَدَنِ » فلا يلزم فيما<sup>(٥)</sup> [ لم ] يرد به النص إلا ما يرجحه الحاكم العالم بالأدلة ، وكيف يستدل ، وهكذا لا يلزم في جفن العين ولا في الجفنين إلا ما يُقدره الحاكم من الأر ش لا كما قال المصنف .

(١) زيادة يستلزمها السياق .

(٢) الموطأ بشرح الزرقاني ١٧٥/٤ .

(٣) الحديث سكت عنه أبو داود والنسائي . ورجال إسناده إلى محمد بن راشد ثقات . أما محمد بن راشد فقد تقدم الكلام عليه . مختصر السنن للمنذري ٣٦٢/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٦٦/٧ .

(٤) أخرج البيهقي هذا الحديث من طريق ابن شهاب ثم من طريق آخر بإسناده إلى مالك بن أنس : أن عبدا لله بن أبي بكر أخبره أن أباه أخبره عن الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم في العقول مثل حديث ابن شهاب . ثم قال : « إلا أنه لم يذكر الأذنين ولا المنقلة » .

وعلى ذلك في هامشه بقوله : ظاهره أن في الرواية السابقة ذكر الأذنين وليس ذلك في النسخ التي عندنا . ثم إن المصنف عنون لباب الأذنين ولم يورد هذه العبارة من رواية ابن شهاب وأخرج فيه عن زيد بن أسلم قال : « مضت السنة في أشياء من الإنسان » قال فيه : « وفي الأذنين الدية » . السنن الكبرى ٨١/٨ - ٨٥ .

(٥) زيادة يستلزمها السياق .

قوله : « وفي كل سن نصف عشر الدية » .

أقول : يدل على هذا ما تقدم في حديث عمرو بن حزم المتلقى بالقبول بلفظ : « وفي السن خمس من الإبل » ، وهكذا وقع في حديث عمرو بن شعيب المتقدم بلفظ : « وفي كل سن خمس من الإبل »<sup>(١)</sup> وهو في مسند أحمد وفي سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه ، وإسناده إلى عمرو بن شعيب ثقات ، والخمس من الإبل هي نصف عشر الدية كما قال المصنف ها هنا ، وظاهر الحديثين أنه لا فرق بين الثنايا والأنياب والضروس ، لأنه يصدق على كل واحد منها أنه سن ، وإلى هذا ذهب الجمهور ، ولا يعارض ما في الحديثين الصحيحين ما وقع من اجتهاد بعض الصحابة<sup>(٢)</sup> ، فإنها لا تقوم بذلك حجة إذا انفرد ، فكيف إذا عارض المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد أخرج أبو داود وابن ماجه والبرزاري وابن حبان بإسناد رجاله رجال الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الأسنان سواء ، اللثة والضرس سواء »<sup>(٣)</sup> . فلم يبق بعد هذا وجه للمفاضلة بين الأسنان .

قوله : « وفي كل أصبع عشر من الدية » .

أقول : يدل على هذا ما تقدم في حديث عمرو بن حزم بلفظ : « وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل » ، والعشر من الإبل هي عشر الدية ، وفي لفظ من حديث ابن عباس : « دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع »<sup>(٤)</sup> أخرجه الترمذي وصححه ، وأخرج أبو داود وابن ماجه وابن حبان عن أبي موسى : « أن النبي

(١) الحديث الأسبق الذي أشار المصنف إلى أن في إسناده محمد بن راشد الكحولي .

(٢) كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يفاوت بين ديات الأسنان : روى سعيد بن المسيب عنه : « أنه كان يجعل فيما أقبل من الأسنان خمسة أبعرة . وفي الأضراس بغيراً بغيراً . فلما كان معاوية وقعت أضراسه فقال : أنا أعلم بالأضراس من عمر فجعلهن سواء » .

قال ابن المسيب : فلو أصيبت الفم كلها في قضاء عمر رضي الله عنه لنقصت الدية . ولو أصيبت في قضاء معاوية لزادت الدية . ولو كنت أنا لجعلتها في الأضراس بغيرين بغيرين . معالم السن للخطابي مع مختصر السن ٣٥٨/٦ .

(٣) مختصر السن للمنذري ٣٥٨/٦ . سنن ابن ماجه ٨٨٥/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٦٥٠٦ .

(٤) قال الترمذي : حسن صحيح غريب . مختصر السن للمنذري ٣٥٨/٦ .

صلى الله عليه وآله وسلم قَضَى فِي الْأَصَابِعِ بَعْشَرَ مِنَ الْإِبِلِ<sup>(١)</sup> ، وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بلفظ : « وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ <sup>(٢)</sup> » ، وأخرج أحمد<sup>(٣)</sup> والبخاري وأهل السنن من حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ . يَعْنِي الْخِنْصَرُ وَالْإِبْهَامُ » . وبعض هذا يدفع اجتهاد من فاضل بين الأصابع ، وقد ذهب إلى ما دلت عليه هذه الأدلة جمهور أهل العلم .

وأما قوله : « وَفِي مَفْصِلِهَا ثَلَاثَةٌ إِلَّا الْإِبْهَامَ فَخِنْصَرُهُ » فصواب ، لأن ذلك أحسن ما يُقال وإن اختلف النفع فيها ، واختلف مقدارها ، فإن من المعلوم أن ما تحت البرَاجِم من المفاصل أكبر منها ، وهكذا قوله : « وَفِيهَا دُونُهُ حَصْتُهُ » فيجعل فيه بمقدار نسبته من ذلك المفصل . قوله : « وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ » .

أقول : يدل على هذا ما تقدّم في حديث عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ الملقى بالقبول بلفظ : « وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ »<sup>(٤)</sup> ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ، وحكى صاحب نهاية المجتهد الإجماع عليه ، وأخرج نحوه البزار من حديث عُمَرُ مَرْفُوعًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ ، وأخرجه البيهقي<sup>(٥)</sup> من وجه آخر عنه بإسناد أضعف منه ، وفي حديث عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ ما يُعْنِي عَنْ غَيْرِهِ ، وهكذا قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المأمومة بثلاث الدية كما في حديث عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ بلفظ : « وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ »<sup>(٦)</sup> وهكذا في حديث عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بلفظ : « وَالْمَأْمُومَةُ ثَلَاثُ الْعَقْلِ » .

(١) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وإسناده لا بأس به . المتفق بشرح نيل الأوطار ٦٥/٧ . مختصر السنن للمنذري ٣٥٨/٦ . سنن ابن ماجه ٨٨٦/٢ .

(٢) المصادر الثلاثة السابقة .

(٣) في رواية للنسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة : « الْإِبْهَامُ وَالْخِنْصَرُ » وحذفت لفظة « يَعْنِي » وفي رواية عنه : « عَشْرُ عَشْرٍ » . الصحيح بشرح الفتح ٢٢٥/١٢ . مختصر السنن للمنذري ٣٥٨/٦ .

(٤) حديث عمرو بن حزم تكرر ذكره . والجائفة : كما في النهاية الطعنة التي تنفذ إلى الجوف . وفي القاموس : الطعنة التي تبلغ الجوف أو تنفذه . وفي البحر الزخار : هي ما وصل جوف العضو من ظهر أو صدر أو ورك أو عتق أو ساق أو عضو مما له جوف . وفسر بعضهم الجوف بأنه من ثغرة النحر إلى المثانة . النهاية . نيل الأوطار على المتفق ٦٤/٧ .

(٥) السنن الكبرى ٨١/٨ .

(٦) المأمومة كما في النهاية : الجنابة البالغة أم الرأس وهي الجلدة التي تجمع الدماغ .

قوله : « وفي المنقلة خمسة عشرة ناقة » .

أقول : هكذا في حديث عمرو بن حزم بلفظ : « وفي المنقلة خمسة عشر من الإبل »<sup>(١)</sup> وفي حديث عمرو بن شعيب بمثل هذا اللفظ ، وفي حديث عمر الذي أخرجه البزار بلفظ : « وفي المنقلة خمس عشرة » وقد قدمنا الإشارة إلى ضعفه كما قدمنا تصحيح الحديثين اللذين قبله .

قوله : « وفي الهاشمة عشر » .

أقول : لم تذكر الهاشمة<sup>(٢)</sup> في حديث عمرو بن حزم ، ولا في حديث عمرو بن شعيب ، ولا في سائر الأحاديث المعمول بها ، وإنما روى ذلك عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي<sup>(٣)</sup> عن زيد بن ثابت موقوفاً عليه ، قال ابن حجر في التلخيص : لا يصح مرفوعاً ، وحيث أن فينبغي الرجوع في ذلك إلى تقدير الحاكم فيجعل فيها أرش الموضحة الذي سيأتي مع زيادة أرش هشم العظم بحسب ما يقتضيه اجتهاده .

قوله : « وفي الموضحة خمس » .

أقول : يدل على ذلك ما في حديث عمرو بن حزم المتقدم بلفظ : « وفي الموضحة<sup>(٤)</sup> خمس من الإبل » ، وأخرج أحمد وأهل السنن<sup>(٥)</sup> عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « في الموضح خمس من الإبل » ورجال إسناده إلى عمرو بن شعيب ثقات ، وأخرج البزار من حديث عمر بلفظ : « وفي الموضحة خمس »

---

(١) المنقلة : الشجة التي تخرج منها العظام . قال في المصباح : والأولى أن تكون على صيغة اسم المفعول لأنها محل الإخراج وهكذا ضبطه ابن السكيت . ويؤيده قول الأزهري . قال الشافعي وأبو عبيد المنقلة - بصيغة اسم المفعول - التي تنقل منها فراش العظام وهو ما دق منها ويجوز أن تكون على صيغة اسم الفاعل على إرادة نفس القرية لأنها تكسر العظم وتنقله .

(٢) الهاشمة : هي التي تهشم العظم .

(٣) أثر زيد بن ثابت في إسناده محمد بن راشد المكحولي وقد تقدم ذكره . السنن الكبرى للبيهقي ٨٢/٨ .

(٤) الموضحة : الشجة التي تكشف العظم بلا هشم .

(٥) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن الجارود وصححه . قال الترمذي : حسن . التتقى بشرح نيل الأوطار ٦٦/٧ .

مختصر السنن للمنذري ٣٦٤/٦ . سنن ابن ماجه ٨٨٦/٢ .



وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن مكحول : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في الموضحة خمساً من الإبل ، ولم يؤقت فيما دون شيئاً »<sup>(١)</sup> . وهو مرسل . وروى عبد الرزاق عن شيخ له عن الحسن : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشيء »<sup>(٢)</sup> وهو مرسل ، وهكذا رواه البيهقي عن الزهري وربيعة وأبي الزناد وإسحق بن أبي طلحة مرسلًا .

وبهذا تعرف أن قوله : « وفي السمحاق »<sup>(٣)</sup> أربع « لا مستند له ، بل مجرد اجتهاد ، وليس بحجة على الغير ، فكان ينبغي إدخال ذلك في الفصل الذي بعد هذا .

وأما قوله : « ولا يحكم حتى يتبين الحال » فصواب ، ويكون العمل في ذلك بالانتهاء لأنه الذي يقرر عليه مقدار الجناية ، فيلزم في الميت ديته ، وفي الحي حسبما ذهب منه .

## فصل

وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ حُكُومَةٌ ، وَهِيَ مَا رَأَاهُ الْحَاكِمُ مُقَرَّبًا إِلَى مَا مَرَّ ، كَعَضُو زَائِدٍ ، وَسِنَّ صَبِيٍّ لَمْ يُثْغَرَ<sup>(٤)</sup> ، وَفِي الشَّعْرِ ، وَمَا أَنْجَبَ ، وَمَا لَا نَفْعَ فِيهِ ، وَمَا ذَهَبَ جَمَالُهُ فَقَطَّ<sup>(٥)</sup> ، وَفِي مُجَرَّدِ عَضْدٍ وَسَاعِدٍ وَكَفٍّ بَلَا أَصَابِعَ ، وَإِلَّا تَبَعُهَا لَا السَّاعِدَ<sup>(٦)</sup> . وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ . وَفِي جَنَائَةِ الرَّأْسِ وَالرَّجُلِ ضَعْفٌ مَا عَلَى مِثْلِهَا فِي غَيْرِهِمَا . قُدْرَ فِي حَارِصَةٍ<sup>(٧)</sup> رَأْسِ الرَّجُلِ خَمْسَةٌ مَثَاقِيلَ . وَفِي الدَّامِيَةِ اثْنَا عَشَرَ وَنِصْفٌ . وَفِي الْبَاضِعَةِ<sup>(٨)</sup> عِشْرُونَ ، وَفِي الْمُتَلَاخِمَةِ

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٨٣/٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) السمحاق : كقسطاس قشرة رقيقة فوق عظم الرأس ، وبها سميت الشجة إذا بلغت سمحاقاً . القاموس

(٤) في المصباح : الثغر المبسم ثم أطلق على الثنايا . وإذا نبت ثغر الصبي بعد السقوط اقل أثغر إنغاراً مثل أكرم أكراما .

(٥) المراد ذهب جماله ولم تذهب منفعة .

(٦) الساعد لا يتبع الأصابع كما يتبعها الكف . فإذا قطعت يد الرجل من العضو وجبت دية الأصابع وحكومة في الساعد . شرح الأزهاري ٤٥١/٤ .

(٧) الحارصة : الشجة تشق الجلد قليلاً . كما في الصحاح وفي شرح الأزهاري : هي التي قشرت ظاهر بشرة الجلدة ولم يسل

منها دم :

(٨) الباضعة : الشجة التي تشق اللحم . ولا تبلغ العظم ولا يسيل منها دم فإن سال فهي الدامية .

ثَلَاثُونَ . لَّانَ فِي السُّمْحَاقِ <sup>(١)</sup> أَرْبَعِينَ . وَفِي حَلَمَةِ الثَّوْدِيِّ رُبْعُ الدِّيَةِ . وَفِي دُرُورِ الدَّمْعَةِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْعَيْنِ . وَفِي ذُوْنِهِ الْخُمْسُ . وَفِيْمَا كُسِرَ فَاَنْجَبَرَ وَنَحَوَهُ ثُلُثٌ مَا فِيْهِ لَوْ لَمْ يَنْجَبِرْ . وَالغُرَّةُ عَيْدٌ أَوْ أَمَةٌ بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ <sup>(٢)</sup> . وَلَا شَيْءٌ فِيمَنْ مَاتَ بِقَتْلِ أُمِّهِ إِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ .

قوله : « فصل : وفيما عدا ذلك حكومة » إلخ .

أقول : قد تقررَ عَصْمَةُ الدِّمَاءِ . وأنه لا يحل إراقة شيء منها بغير حَقِّهِ . ولا الجناية على مَعْصُومِ الدِّمِّ من غير فرق بين أن تكون صغيرة أو كبيرة وَرَدَ في الشرع تقديرها ، أو لم يرد . فمن جَنَى على غيره جناية ظاهرة الأثر ولم يَرِدْ في الشرع لها تقدير كما في دون الموضحة وسائر ما أشار إليه المصنّف . فلا يكون عدم ورود الشرع بتقديرها مُقْتَضِياً لإهدارها . وعدم لزوم أرشها بلا خلاف ، وإلا لَزِمَ إهدار ما هو معصوم بعصمة الشرع ، واللازم باطل بالإجماع فالملزوم مثله . فالجناية التي لم يرد الشرع بتقديرها لا بد من الرجوع في التّقدير إلى شيء يكون على طريقة العدل التي لا حَيْفَ فيها على الجاني ، ولا على المجني عليه ، فيُنظر مثلاً في قدر اللحم الذي ذَهَبَ بالجناية ، وقَدَّرَ ما بقي إلى ما ورد فيه التّقدير من الشرع ، فيلزم فيه بنسبته إلى ذلك الذي ورد فيه التّقدير ، فإذا كان المأخوذ نصف اللحم والباقي فوق العظم نصفه كان أرشها نصف أرش الموضحة ، وإذا كان المأخوذ ثُلثاً كان أرشها ثُلث أرش الموضحة ، ثم كذلك ويكون المرجع في هذا التّقدير إلى أهل الاختبار بالجنايات ، فإذا أخبروا الحاكم بأن المأخوذ كذا قَرَّبَهُ الحاكم إلى أرش ما وَرَدَ به الشَّرْعُ بحسبِ نِسْبَتِهِ إليه ، وهكذا في العضو الزائد ، وسِنَّ الصَّبِيِّ ، وذهاب الشعر والجمال ، ومالا نَفَعَ فيه . وقد قدمنا ما يدل على أنه لم يثبت في الشرع تقدير ما دون الموضحة ، فما ذكره المصنّف هنا من تقدير أرش الدامية والباضعة والسُّمْحَاقِ هو من هذا القبيل الذي ذكرناه ، فإن وافق نظر الحاكم الخبير بما ورد قرره ، وإلا فعل ما يترجّح له ، فليس في ذلك حَجَرٌ ، ولا يكون تقدير

(١) في الصحاح : المتلاحمة من الشجاج : التي تشق اللحم ولا تصدع العظم ثم تلتحم بعد شقها وقال في مجمع البحرين : التي أخذت في اللحم ولم تبلغ السحقاق .

(٢) هذا على تقدير أن الدية عشرة آلاف درهم ومن قال اثني عشر ألفاً فهي عنده ستمائة لأنها نصف العشر .

المتقدم حجةً على المتأخر إذا كان الصواب عنده في مخالفته ، وهكذا الكلام في أرش الدامية والمتلاحمة والحارصة والوارمة .

قوله : « وفي جناية الرأس والرجل ضعف ما على مثلها في غيرهما » .

أقول : التّقدّيرات الثابتة عن الشارع في الجنايات مُطلقة غير مقيدة بكونها في الرأس ، ولم يرد ما يصلح للتقييد ، فالواجب البقاء على الإطلاق ، ويكون اللازم مثلاً في الموضحة ما قدره الشارع من غير فرق بين أن يكون في الرأس أو في سائر البدن ، وهكذا غيرها من الجنايات المقدرّة ، وهكذا تكون الحكومات فيما لم يرد فيه تقدير .

وأما كون جناية المرأة على النّصف من جناية الرجل فقد قدّمنا عند قوله : « ويلزم في نفس المسلم » ما ورد في أن أرشها إلى قدر الثلث كأرش الرجل ، وما زاد على ذلك كان أرشها على النّصف من أرش الرجل ، وقد ورد في ذلك ما تقوم به الحجة ، ويصلح للاعتبار ، وإذا ثبت الشرع طاحت الأقيسة ، وبطلت الاجتهادات العاطلة عن الدليل .

قوله : « وفي حكمة الثدي ربع الدية » .

أقول : قد عرفناك أنه لا وجه لقول المصنف إنها تلزم الدية في كل زوج في البدن ، بل الواجب التوقف في ذلك على موارد النص كما بيناه سابقاً ، وما لم يرد فيه النص كان المرجع فيه إلى حاكم الشرع ، فلا وجه لتقدير المصنف بقوله : « وفي حلمه الثدي ربع الدية » .

وأما قوله : « وفي دُرُور الدمعة » إلخ فهذا اجتهاد لا يلزم من بعده من المجتهدين الأخذ به بل كل واحد مُتَعَبِّد بما يُؤدّي إليه اجتهاده بعد إمعان النظر في التقريب إلى ما ورد به النص .

وأما قوله : « والغرة عبْدٌ أو أمة » فقد قدمنا الأدلة الواردة في ذلك .

وأما قوله : « ولا شيء فيمن مات بقتل أمه إن لم ينفصل » فهذا مبني على أنها لم تعلم حياته بوجه من الوجوه ، أما إذا علمت وجب فيه الغرة كما تقدم .

## فصل

وَيُعْقَلُ عَنِ الْحَرِّ الْجَانِي عَلَى آدَمِيٍّ غَيْرِ رَهْنٍ خَطَأً لَمْ تَثْبُتْ بِصُلْحٍ ، وَلَا اعْتِرَافٍ بِالْفِعْلِ مُوضِحَةً فَصَاعِدًا : الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ الذَّكَرُ الْحَرُّ الْمَكْلُفُ مِنْ عَصِيَّتِهِ الَّذِينَ عَلَى مِلَّتِهِ . ثُمَّ سَبَبُهُ كَذَلِكَ<sup>(١)</sup> عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ دُونَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَوْ فَقِيرًا . ثُمَّ فِي مَالِهِ . ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ . ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ إِنْ كَفَتِ الْعَاقِلَةُ . وَتَبَرَأُ بِإِبْرَائِهِ قَبْلَ الْحَكْمِ عَلَيْهَا لَا الْعَكْسُ . وَعَنْ ابْنِ الْعَبْدِ وَالْمَلَأَعَنَةِ وَالزَّنَا عَاقِلَةُ أُمِّهِ . وَالْإِمَامُ وَلِيُّ مُسْلِمٍ قُتِلَ وَلَا وَارِثَ لَهُ وَلَا عَقْوُ .

قوله : « فصل : ويعقل عن الحر الجاني » إلخ .

أقول : اعلم أنه قد أجمع أهل العلم على ثبوت العقل كما حكى ذلك ابن حجر<sup>(٢)</sup> في فتح الباري وعليه دلت الأحاديث الصحيحة كما في الصحيحين وغيرهما : « أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُدَيْلٍ اقْتَتَلَتَا وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا زَوْجٌ ، فَبَرَأَ الزَّوْجَ وَالْوَلَدَ ، ثُمَّ مَاتَتِ الْقَاتِلَةُ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَالْعَقْلَ عَلَى الْعَصَةِ<sup>(٣)</sup> » ، وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال : « كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقْوَهُ ،

(١) يقدم الأقرب فالأقرب من العصبة على حد ترتيبهم في الميراث ، ويعقل من القرابة العصبة الذين على ملته . ثم إذا لم يكن له وارث بالنعصيب أو لم تف عصبته لكمال العقل أدخل معهم سببه وهو معتقه ثم عصبته . والمراد بقوله : « كذلك » أن يقدم الأقرب فالأقرب على حد ترتيبهم في الميراث . شرح الأزهاري ٤/٥٧٤ .

(٢) قال في الفتح : تحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة وأجمع أهل العلم على ذلك . إلخ .

(٣) صرح الشوكاني في نيل الأوطار بأن اللفظ هكذا من حديث أبي هريرة ، وبالرجوع إلى موطنه من الصحيحين لم أعثر عليه بهذا اللفظ ، وأقرب ما يكون إليه عندهما : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي جَنَيْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بَغْرَةً : عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ . ثُمَّ إِنْ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغَرَةِ تُوْفِيتَ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجُهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ لِعَصْبَتِهَا » ولحيان : بطن من هذيل . وفي لفظ آخر : « أَقْتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ » . الصحيح بشرح الفتح ١٠/٢١٦ - ١٢/٢٥٢ . مسلم بشرح النووي ٤/٢٥٢ . نيل الأوطار على المتن ٧/٧٦ .

ثُمَّ كَتَبَ إِنَّهُ لَا يَجِلُّ أَنْ يَتَوَلَّى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ» <sup>(١)</sup> وأخرج أحمد في المسند <sup>(٢)</sup> عن عبادة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَضَى فِي الْجَنِينِ الْمَقْتُولِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ قَالَ : فَوَرِثَهَا بَعْلُهَا وَبَنُوها [ وكان من امرأتيه كِلْتَابِيهِمَا وَلَدٌ ] قَالَ : فَقَالَ أَبُو الْقَاتِلَةِ الْمُقْضِي عَلَيْهِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمَ مَنْ لَا صَاحَ وَلَا اسْتَهْلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ فَمِثْلُ ذَلِكَ بَطَلٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ : هَذَا مِنَ الْكُفَّانِ . » وأخرج أبو داود وابن ماجه وصححه النووي من حديث جابر : « أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ قَتَلَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَوَلَدٌ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ ، وَبَرًّا الزَّوْجِ وَالْوَلَدِ ، فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ : مِيرَاثُهَا لَنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ [ لَا ] مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا » <sup>(٣)</sup> . وأخرج الطَّبْرَانِي من طريق أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهَذَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ فِينَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ لَهُ امْرَأَتَانِ إِحْدَاهُمَا هَذَلِيَّةٌ وَالْأُخْرَى عَامِرِيَّةٌ » <sup>(٤)</sup> وذكر نحو ما تقدم ، وأخرج الحاكم من حديث ابن إسحق قال : حدثني عُمر بن عثمان بن محمد بن الأَخْنَسِ بْنِ شَرِيْقٍ قَالَ : أَخَذْتُ مِنْ آلِ عُمرَ هَذَا الْكِتَابَ ، وَفِيهِ : « الْمَاهِجِرُونَ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى رَبِيعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ بَيْنَهُمْ ، وَالْأَنْصَارُ عَلَى رَبِيعَتِهِمْ يَتَعَاقِلُونَ » <sup>(٥)</sup> الحديث .

فهذه الأحاديث وما ورد في معناها قد دلت على ثبوت العقل في الجملة ، ولا يعارضها مثل قوله تعالى : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » <sup>(٦)</sup> ، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ : « لَا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ » <sup>(٧)</sup> . وما ورد في معنى ذلك ، لأنها عمومات مُخَصَّصَةٌ

(١) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨٥/٧ .

(٢) الزيادة التي بين قوسين بالرجوع إلى لفظ الحديث في المنتقى ٨٥/٧ .

(٣) قال المنذري : في إسناد الحديث مجالد بن سعيد وقد تكلم فيه غير واحد . والزيادة التي بين قوسين بالرجوع إلى لفظه . مختصر السنن للمنذري ٣٦٨/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٨٥/٧ .

(٤) نيل الأوطار على المنتقى ٨٦/٧ .

(٥) الحديث أخرجه البيهقي أيضاً ولكن بلفظ فيه تفصيل فذكر بدل الأنصار : بني عوف وبني الحارث وبني ساعدة إلى آخره ما أورده . السنن الكبرى للبيهقي ١٠٦/٨ .

(٦) سورة الأنعام : ٢٦٤ ووردت أيضاً في أربع آيات أخرى .

(٧) الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه . وأبو داود . ورجال إسناده ثقات إلا سليمان بن عمرو بن الأحوص . ولفظه كما في المنتقى عن عمرو بن الأحوص : « أَنَّهُ شَهِدَ حُجَّةَ الْوُدَّاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

بأحاديث العقل ، وليس في هذه الأحاديث التي ذكرناها ما يدل على أن الجنايات التي أثبت الشرع فيها العقل هي جنايات الخطأ ، بل في هذه الأحاديث ما يُشعر بالعمد كما تراه . ولكنه أخرج الدارقطني والبيهقي عن عُمر أنه قال : « الْعَمْدُ وَالْعَبْدُ وَالصُّلْحُ وَالاعْتِرَافُ لَا تَعْقِلُهُ الْعَاقِلَةُ »<sup>(١)</sup> . قال ابن حجر : وهو منقطع ، وفي إسناده عبد الملك بن حُسين<sup>(٢)</sup> وهو ضعيف . قال البيهقي : والمحموظ أنه عن عامر الشعبي من قوله ، ولا يخفأك أن مثل هذا لا يصلح لتقييد تلك الأحاديث المطلقة على تقدير أنه صحيح . فكيف يصلح لذلك مع ضعفه ، وقد أخرج أحمد عن ابن عباس : « لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا ، وَلَا صُلْحًا ، وَلَا اعْتِرَافًا ، وَلَا مَا جَنَى الْمَمْلُوكُ »<sup>(٣)</sup> . وأخرجه أيضا البيهقي ، وهذا أيضا قول صحابي لا يصلح لتقييد ما أطلقته السنة . وأخرج مالك في الموطأ عن الزُّهري أنه قال : « قَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ شَيْئًا مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ »<sup>(٤)</sup> . وأخرج معناه البيهقي<sup>(٥)</sup> عن أبي الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة ، فإن أراد بهذه السنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو مُخَالَف لما تقدم في الأحاديث السابقة . ولو سلمنا عدم مخالفته لها لا حتمل أن يُريدوا سنة الصحابة أو الخلفاء ، أو عمل أهل المدينة ، أو نحو ذلك ، ولا حُجة في شيء من ذلك .

وأما ما أخرجه الدارقطني والطبراني عن عُبادة بن الصَّامِت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لَا تَجْعَلُوا عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْ دِيَةِ الْمُعْتَرِفِ شَيْئًا »<sup>(٦)</sup> ففي إسناده الكذاب

---

الله عليه وآله وسلم : لا يجني جان إلا على نفسه . ولا يجني والد على ولده . ولا مولود على والده . المتفق بشرح نيل الأوطار ٧٨/٧ سنن ابن ماجه ٨٨٠/٢ .

(١) قال البيهقي : لا يصح عن عمر رضي الله عنه . وإنما يصح عن الشعبي . وعلق على الأثر صاحب المتفق فقال : وعلى هذا وأمثاله تحمل العمومات المذكورة . المتفق بشرح نيل الأوطار ٨٩/٧ . السنن الكبرى ١٠٤/٨ .

(٢) عبد الملك بن حُسين : أبو مالك النخعي الكوفي . قال ابن معين : ليس بشيء . وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم . وقال أبو زرعة والدارقطني : ضعيف . وقال ابن حبان : يروى المقلوبات عن الالبات لا يجوز الاحتجاج به . الميزان ٦٥٣/٢ . التاريخ الكبير للبخاري ٤١١/٥ . المجروحين لابن حبان ١٣٤/٢ .

(٣) المتفق بشرح نيل الأوطار ٨٩/٧ . السنن الكبرى ١٠٤/٨ .

(٤) الموطأ بشرح الزرقاني ١٩٢/٤ .

(٥) الأثر أخرجه البيهقي عن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء من أهل المدينة . السنن الكبرى للبيهقي ١٠٥/٨ .

(٦) الحديث رمز له السيوطي بالحن وعقبه شيبه بن موسى بن وهيب بن عمرو بن محمد بن يحيى بن حدرت بن نهبان وهو متروك . وقال الحافظ ابن حجر : إسناده واه وفيه محذور . سعيد المصباح وهو نكاح فيه محذور . سنن

المشهور المصْلُوب في الزَّنْدَقَة : محمد بن سعيد ، وفي إسناده أيضا الحارث بن نَبْهَان وهو منكر الحديث ، وبهذا تعرف أنه لم يكن في الباب ما يصلح لتقييد ما أطلقتته السنة .

فإن قلت : قد أخرج أحمد<sup>(١)</sup> وأبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عِمْرَان بن حصين : « أَنَّ غُلَامًا لِلْأَنْسِ فَقَرَاءٌ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِلْأَنْسِ أَغْنِيَاءَ ، فَاتَى أَهْلُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا أَنْسٌ فَقَرَاءٌ ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا ؟ قلت : ليس فيه إلا إسقاط ضمان جنابة الجاني إذا كانت عاقلته فقراء ، فيُخَصُّ بهذه الصورة وظاهر قوله : « إن غُلَامًا لِلْأَنْسِ فَقَرَاءٌ » أنه كان عبداً ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حُرًّا فَقِيرًا كَمَا كَانَ أَهْلُهُ فَقَرَاءً .

قوله : « الأقرب فالأقرب المكلف الذكر الحر من عصبته » .

أقول : إخراج الولد من هذا العموم لما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « بَرَّأَ الزَّوْجَ وَالْوَلَدَ »<sup>(٢)</sup> ، ويُشْكَلُ عَلَى تَقْيِيدٍ مِنْ يَعْقِلُ بِكَوْنِهِ عَصْبَةً مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَحَسَنَهُ أَبُو زُرْعَةَ مِنْ حَدِيثِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرَبُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ عَنْهُ وَارِثُهُ وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ »<sup>(٣)</sup> وله شواهد .

وأما تقدير ما يلزم العاقلة بدون عشرة دراهم فلا وجه له من رواية ولا دراية ، فالأولى

---

= منكر الحديث ، ومحمد بن سعيد صلبه أبو جعفر في الزندقة . الجامع الصغير يشرح فيض القدير ٣٩٠/٦ . المجروحين لابن حبان ٢٢٢/١ ، ٢٤٧/٢ .

(١) مختصر السنن للمنذري ٣٨٢/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٨٧/٧ .

(٢) يرجع إلى حديث جابر في قصة المرأتين الهذليتين وقد مر قريباً .

(٣) قال المنذري : اختلف في هذا الحديث : فروى عن راشد بن سعد عن أبي عامر الغوزي عن المقدام وروى عن راشد بن سعد : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « مرسلًا » .

وقال أبو بكر البيهقي : كان يحيى بن معين يضعفه ويقول : ليس فيه حديث قوي .

وقال أيضاً : قد أجمعوا على أن الخال الذي لا يكون ابن عم أو مولى لا يعقل بالخثولة ، فخالفوا الحديث الذي احتجوا به في العقل ، فإن كان ثابتاً فيشبه أن يكون في وقت كان يعقل بالخثولة ثم صار الأمر إلى غير ذلك . أو أراد خالاً يعقل بأن يكون ابن عم أو مولى أو اختار وضع ماله فيه إذ لم يكن له وارث سواء . مختصر السنن للمنذري ١٦٩/٤ . سنن ابن ماجه ٩١٤/٢ .

الرجوع إلى ما في الأحاديث من إطلاق العقل ، فتغرم العاقلة الدية ، وتحصص بينهم ، وإن بلغ نصيب الواحد ألف درهم .

وأما قوله : « ولو فقيراً » فقد قدمنا حديث عمران بن حصين ، وهو نص في محل النزاع ، فلا وجه للإلزام من كان فقيراً من العاقلة ، ولا يقال إنه ينظر إلى ميسرة كسائر ما يلزمه من الديون ، لأننا نقول : هذا أخص من ذاك ، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل على الجاني شيئاً حتى تضمنه العاقلة ، وتحمله عنه ، والعلة في ذلك فقرهم ، فكان الفقر مسقطاً .

قوله : « ثم في ماله » .

أقول : الأدلة قد دلت على أن هذه الدية على العاقلة ، كما دلت الأحاديث الكثيرة على أن الدية على القاتل ، فإن جعلنا العقل خاصاً بالخطأ فلا معارضة بين الأحاديث ، وإن جعلناه على العموم فلا بد من الجمع بينها بوجه مقبول . وهذا الذي ذكره المصنف من جملة ما يصلح للجمع لأنه يقتضي حمل أحاديث ضمان العاقلة على الإمكان ، فإن كانوا لا وجود لهم كانت الدية من مال القاتل رجوعاً إلى الأصل لئلا يهدر دم امرئ مسلم ، وأما إذا كانوا فقراء فقد تقدم الدليل الدال على أنهم لا يضمنون ، وهكذا إذا لم تف أموالهم بالعقل .

قوله : « ثم في بيت المال » .

أقول : يدل على هذا ما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا أولى بكل مسلم ، فمن ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلاً أو ضياعاً فإليّ وعليّ » <sup>(١)</sup> ، ويدل عليه أيضاً حديث المقدام <sup>(٢)</sup> بن معد يكرب المتقدم قريباً . والدية هي دين ثابت في ذمة

---

(١) من حديث أبي هريرة بلفظ فيه بعض اختلاف لا يؤثر في المعنى . الصحيح بشرح الفتح ٩/١٢ . مسلم بشرح النووي ١٤٢/٤ .

(٢) تقدم الحديث في الصفحة السابقة .



الجاني . فإذا كان فقيراً كانت من بيت المال كما يكون قضاء دينه من بيت المال . وسأني في القسامة<sup>(١)</sup> - إن شاء الله - أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعان من وجبت عليه بتسليم الدية من بيت المال .

وأما قوله : « ثم المسلمون » فلا وجه له من دراية ولا رواية ، وأموال المسلمين تحت العصمة الشرعية فلا يحل شيء منها إلا بناقلٍ صحيح عن تلك العصمة .

وأما قوله : « ولا شيء عليه إن كفت العاقلة » فوجهه ظاهر ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوجب ذلك عليها .

وأما كونها تبرأ ببراءته قبل الحكم عليها فوجه ذلك أن أصل الوجوب عليه .

وأما قوله : « لا العكس » فلا وجه له ، بل يبرأ براءة العاقلة كما برئت هي براءته .

قوله : « ويعقل عن ابن العبد وابن الزنا عاقلة أمه » .

أقول : الأولى أن يعقل عن ابن العبد موالى أبيه ، وقد عرفت أنه لم يرد ما يُقيد أحاديث العقل المطلقة ، وأما ابن الزنا فلا قرابه له إلا من جهة أمه ، وقد تقدم أن الخال يعقل عمّن لا وارث له سواه ، وهو من عصبة الأم وأرحام ابنها .

قوله : « والإمام ولي مُسلم قُتل ولا وارث له ولا عفو » .

أقول : يدل على ذلك الأدلة المتقدمة التي ذكرناها قريباً ، ويدل على ذلك أيضاً غيرها من العمومات ، وهو أيضاً وليّ أموات المسلمين كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فله المطالبة بما يجب لهم وعليهم ، ولا وجه لقوله : « ولا عفو » بل إليه العفو ، كما تكون إليه العقوبة لعموم ولايته إذا كان في ذلك مصلحة عائدة على المسلمين أو خصوصاً .

---

(١) يرجع إلى ص ٤٥٨ .

## باب القسامة

تجب في الموضحة فصاعداً إن طلبها الوارث ولو نساء ، ولا يستبد الطالب بالدية<sup>(١)</sup> .  
قوله : « تجب في الموضحة فصاعداً » إلخ .

أقول : القسامة قد ثبتت في هذه الشريعة في الجملة ، ولا ينكر ذلك منكر ، ولا يدفعه دافع ، وقد أخذ بها الجمهور ، وعمنوا عليها ، وهي شرع مستقل لا يضرها مخالفتها لبعض ما قد تقرر اعتباره على جهة العموم ، فإن بناء العام على الخاص واجب ، وقد قال قوم من السلف<sup>(٢)</sup> إنها غير ثابتة مع اعترافهم بورودها ووقوعها في زمن النبوة ، وفي أيام الخلفاء الراشدين ، والقائلون بأنها غير ثابتة هم أبو قلابة وسالم بن عبد الله والحكم بن عتيبة وقتادة وسليمان بن يسار وإبراهيم بن علقمة ومسلم بن خالد وعمر بن عبد العزيز ، ومن أهل البيت الناصر . وعدلوا على مجرد الاستبعاد لثبوتها مع اشتغالها على أحكام تخالف

---

(١) مراد صاحب المتن أن الطالب بالدية يشترك فيها هو وسائر الورثة لأنها حقان مختلفان فلا يسقط حقه من الدية بإسقاط حقه من القسامة إلا أن يكون الذي أسقط حقه أسقط القسامة والدية جميعاً . شرح الأزهاري ٤/٤٥٩ .

(٢) نقل ابن حجر عن القاضي عياض تعليقاً على حديث الباب عند البخاري قال : « هذا الحديث أصل من أصول الشرع وقاعدة من قواعد الأحكام ، وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأمصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين ، وإن اختلفوا في صورة الأخذ به . وروى التوقف عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة ولا أثبتوا بها في الشرع حكماً » ثم أسند هذا الرأي إلى الأئمة الذين ذكرهم الشوكاني هنا إلا أنه أورد هناك اختلاف النقل عن عمر بن عبد العزيز .

وحجة هؤلاء الذين لا يأخذون بالقسامة أنها غير ثابتة لمخالفتها لأصول الشريعة من وجوه : منها أن البينة على المدعي واليمين على المنكر في أصل الشرع .

ومنها أن اليمين لا يجوز إلا على ما علمه الإنسان قطعاً بالمشاهدة الحسية أو ما يقوم مقامها .  
وأيضاً لم يكن في حديث الباب حكم بالقسامة ، وإنما كانت القسامة من أحكام الجاهلية ، فتلطف لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليبيهم كيف بطلانها .

ولمن شاء مزيداً من التوسع في هذا المقام فليرجع إلى : فتح الباري على الصحيح ٢٣١/١٢ . نيل الأوطار على المتقى ٣٨/٧ .

ما هو المتقرر في غالب الأبواب .

وعندي أنه لا وجه لهذا الاستبعاد ، ولا مقتضى للجزم بعدم ثبوتها لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أَقَرَّهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ » <sup>(١)</sup> كما في صحيح مسلم وغيره ، وكانت أول قسامة وقعت في الجاهلية القسامة التي ادَّعَاهَا أَبُو طَالِبٍ عَمَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ عَلَى فِخْذٍ مِنْ أَفْحَاذِ قُرَيْشٍ . والقصة مُستوفاة في صحيح البخاري <sup>(٢)</sup> وغيره ، وفيها أن أبا طالب قال للذي اتُّهم بقتل الفتى من بني هاشم : « اخْتَرْنَا إِحْدَى ثَلَاثَ : إِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَدِّيَ مَائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا ، وَإِنْ شِئْتَ حَلَفَ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ إِنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ فَإِنْ أَتَيْتَ قَتَلْنَاكَ بِهِ ، فَأَتَى قَوْمَهُ فَأَخْبَرَهُمْ فَقَالُوا نَحْلِفُ » فالقسامة المشروعة هي هذه التي قرَّرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي أن يدفع المتهمون بالقتل الدية أو يحلفوا ولا دية عليهم .

وأما ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في قصة عبدالله بن سهل الذي قتلته يهود خيبر وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عَرَضَ عَلَى وَرَثَتِهِ أَنَّهُمْ يَحْلِفُونَ وَيَسْتَحِقُّونَ فَقَالُوا : كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ قَالَ فُتِّرْتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا فَقَالُوا : كَيْفَ نَأْخُذُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ ؟ . فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ <sup>(٣)</sup> . فينبغي أن يكون هذا على طريق الصلح . لأن القسامة التي أَقَرَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ هي قسامة أَبِي طَالِبٍ ، فيُحْمَلُ مَا خَالَفَهَا كَهَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مَا خَالَفَ مَا هُوَ الْأَصْلُ ، وقد قيل إنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم تَلَطَّفَ لَوَرَثَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ لِيُرِيَهُمْ كَيْفَ بُظْلَانَهَا ، ولهذا

---

(١) الحديث أخرجه أيضاً أحمد والنسائي . وهو عند مسلم من حديث سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار . مسلم شرح النووي ٢٣١/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٧/٧ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري عن ابن عباس في « باب القسامة في الجاهلية » وسأني لفظه وهو حديث طويل في قصة فتى هاشمي استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى وقته . فلما أعبر بذلك أبو طالب قال قوله تلك . وللحديث بقية يرجع إليها في الصحيح بشرح الفتح ١٥٥/٧ .

(٣) الحديث يراه جماعة . له طرق . والقصة واحدة اخذت ألفاظ الرواة فيها . ويرجع إلى بعضها في .

لصححه . . . ٢٢٢ ١٠ . مسلم شرح النووي ٢٢٣/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٧/٧ .

أَسْلَمَ الدِّيةَ مِنْ عِنْدِهِ لثَلَا يَهْدَرَ دَمُ الْمَقْتُولِ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ لِلْمُتَّهِمِينَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالِدِيَّةِ فَمُخَالَفٌ لِمَا وَقَعَ فِي قَسَامَةِ أَبِي طَالِبٍ الَّتِي قَرَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا يُرْوَى عَنْ عُمَرَ<sup>(١)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ .

وَإِذَا عُرِفَتْ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجُوبِ تَأْوِيلِ مَا خَالَفَ قَسَامَةَ أَبِي طَالِبٍ ، فَهِيَ جُمْلَةٌ مَا خَالَفَهَا فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ أَنَّهُ « يَخْلِفُ مِنْ قَرَابَتِهِ خَمْسُونَ وَيَسْتَحِقُّونَ » فَإِنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى يَقِينٍ ، وَلِهَذَا قَالُوا : « كَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ » ، وَهَذَا يُقَوِّي مَا قَدَّمْنَا مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ تَلَطَّفَ لورثةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ لِيُرِيَهُمْ كَيْفَ بُطْلَانُهَا .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَسَامَةَ ثَابِتَةً فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ ، فَهِيَ ادِّعَايَا عَلَى قَوْمٍ يَقَالُ لَهُمْ يَخْلِفُ مِنْهُمْ خَمْسُونَ فَإِنْ حَلَفُوا فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنَ الدِّيَةِ ، وَإِنْ نَكَلُوا فَعَلَيْهِمُ الدِّيَةُ ، وَإِنْ التَّبَسَّ الْأَمْرُ كَانَتْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا فَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَلَيْسَ غَيْرُ هَذَا ، وَلَكِنْ فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ الدَّعْوَى وَقَعَتْ عَلَى مُعَيَّنٍ ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّعْيِينَ لَا يُبْطِلُ الْقَسَامَةَ بَلْ يَتَوَجَّهُ عَلَى قَوْمٍ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُ مَا يَتَوَجَّهُ عَلَى قَوْمٍ وَقَعَتْ الدَّعْوَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ ، وَعَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ غَيْرِ الْمُعَيَّنِينَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « تَجِبُ فِي الْمَوْضِعَةِ فَصَاعِدًا » فَبُنِيَ عَلَى صِحَّةِ إِلْحَاقِ مَا دُونَ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ ، وَلَكِنَّهُ يُقَالُ : مُقْتَضَى قَوَاعِدِهِمْ أَنَّهُ لَا يَقَاسُ عَلَى مَا وَرَدَ مُخَالَفًا لِلْقِيَاسِ بَلْ يُقَرَّرُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مَا قَدَّمْنَا أَنَّ كُلَّ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ وَارِدَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ الْمُطَابِقِ لِلْحَكْمَةِ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا الْعِبَادُ عَاجِلًا وَآجِلًا .

---

(١) أَخْرَجَ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى الشَّعْبِيِّ قَالَ : « وَجَدْتُ قَتِيلَ بَيْنَ حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالَ عُمَرُ : قِيسُوا مَا بَيْنَهُمَا فَأَيُّهُمَا وَجَدْتُمُوهُ أَقْرَبَ فَأَخْلَفُوهُ خَمْسِينَ يَمِينًا وَأَغْرَمُوهُمُ الدِّيَةَ » .  
وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ بِنَحْوِهِ وَقَبْلَهُ : « فَأَخْلَفَهُمْ ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِمُ الدِّيَةَ فَقَالَ : حَفَنْتُ أَيْمَانَكُمْ دِمَاءَكُمْ وَلَا يَطْلُ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ » .  
وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : « الْقَسَامَةُ تَوْجِبُ الْعَقْلَ وَلَا تَسْقُطُ الدَّمُ » . فَتَحَ الْبَارِيُّ عَلَى الصَّحِيحِ ٢٣٨/١٢ . السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ ١٢٩/٨ .

وأما قوله : « إن طلبها الوارث » إلخ فوجهه ظاهر لأن هذا شأن حقوق الآدميين لا تجب إلا بعد الطلب كما تقدم في الدعوى ، وقد قدمنا هنالك ما ينبغي الرجوع إليه ، وهكذا لا يُبطل حق من لم يعف من عفا ، وليس في هذا تبرع<sup>(١)</sup> .

وأما كونه لا يستبعد بالدية الطالب فوجهه أنها عوض عن دم المقتول ، وهم يستحقونه جميعاً ولا يبطل حق الساكت بسكوته .

### فصل

فَمَنْ قُتِلَ أَوْ جُرِحَ أَوْ وُجِدَ أَكْثَرُهُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ يَخْتَصُّ بِمَحْضُورِينَ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> ، ولو بين قريتين استويا فيه ، أو سقينة ، أو دار ، أو مزرعة ، أو نهر ، أو كم يدع الوارث على غيرهم ، أو معينين فله أن يختار من مستوطنيتها الحاضرين وقت القتل خمسين ذكوراً مكلفين أحراراً وقت القتل ، إلا هريماً أو مدنفاً : يحلفون ما قتلناه ، ولا علمنا قاتله ، ويحبس الناكل حتى يحلف ، ويكرر على من شاء إن نقصوا ، ويبدل من مات ، ولا تكرار مع وجود الخمسين ، ولو تراضوا ، وتعددت تعدده<sup>(٣)</sup> ، ثم تلزم الدية عواقلهم ، ثم في أموالهم ، ثم في بيت المال ، فإن كانوا صغاراً أو نساءً منفردين فالدية والقسامة على عواقلهم ، وإن وجد بين صفين فعلى الأقرب إليه من ذوي جراحته<sup>(٤)</sup> من رماية وغيرهم .

قوله : « فصل : فمن قتل أو جرح » إلخ .

أقول : وجوده على هذه الصفة مقتضى لتعلق التهمة بأهل المحل ، فكان ذلك سبباً لثبوت القسامة وجعلوا هذا قائماً مقام اللوث<sup>(٥)</sup> الذي اعتبره بعض أهل العلم .

(١) في الأصل المخطوط : « وليس في هذا نوع » .

(٢) المراد بغيره : غير المجني عليه .

(٣) إذا كان القتل أكثر من واحد وجب أن تعدد القسامة بتعددده . شرح الأزهاري ٤/٤٦٥ .

(٤) المراد إن كانت الجراحة من الرمي فعل الرماية وإن كانت من السيف فعل أهل السيوف إلخ . شرح الأزهاري ٤/٤٦٦ .

(٥) اللوث بالفتح - كما في المصباح - : الينة الضعيفة غير الكاملة ، وفسرها في النهاية بقوله : هو أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت : أن فلاناً قتلني ، أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد منه له أو نحو ذلك .

وأما اشتراط أن يختص المحل بمحصورين فلكونها لا تصح الدعوى على من لم ينحصر ، كالمدن الكبار وقوله : « غيره » يفيد أنه لو كان المحل مختصاً بالمتهم كانت القسامة عليه وحده ، وقد قيل إن ذلك إجماع ، وفيه نظر ، فإن قسامة أبي<sup>(١)</sup> طالب كانت على فرد معين ، ولم يكن ذلك قادحاً في القسامة فهكذا لا يُقدح فيها إذا كان القتل موجوداً في مكان يختص بالمتهم .

قوله : « ولو بين قريتين استويًا فيه » .

أقول : وجه ذلك أن التهمة قد تعلقت بأهل القريتين جميعاً مع الاستواء بينهما بالنسبة إلى الموضع الذي وُجد فيه القتل ، وأما إذا كان موضع القتل أقرب إلى أحدهما فالتهمة متعلقة به تعلقاً أقوى من صاحب المكان الأبعد ، ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد والبيهقي من حديث أبي سعيد قال : « وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَتِيلًا بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَذُرِعَ مَا بَيْنَهُمَا »<sup>(٢)</sup> زاد البيهقي : « فَوُجِدَ إِلَى أَحَدِ الْحَيَيْنِ أَقْرَبَ بِشِيرٍ فَالْقَى دَيْتَهُ عَلَيْهِمَا » قال البيهقي تفرد به أبو إسرائيل عن عطية ولا يحتاج بهما ، وقال العجلي : هذا الحديث ليس له أصل ، وروى الشافعي عن عمر أنه : « كَتَبَ فِي قَتِيلٍ وَجِدَ بَيْنَ خَيْوَانٍ وَوَادِعَةَ أَنَّ يُقَاسَ مَا بَيْنَ الْقَرَيْتَيْنِ »<sup>(٣)</sup> قال الشافعي : « لَيْسَ بِثَابِتٍ

(١) من حديث ابن عباس الذي سبقت الإشارة إليه قال : « كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى . فانطلق معه في إبله ، فمر به رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه فقال : أغنني بمقال أشد به عروة جوالقي لا تنفر الإبل . فأعطاه عقلاً فشده عروة جوالقه . فلما نزلوا جفلت الإبل إلا بغيراً واحداً . فقال الذي استأجره : ما شأن هذا البعير لم يعقل من بين الإبل ؟ قال : ليس له عقال . قال : فأين عقاله ؟ قال : فحذفه بعضا كان فيها أجله . فمر به رجل من أهل اليمن فقال : أتشهد الموسم ؟ قال : ما أشهد وربما شهدته قال : هل أنت مبلغ عني رسالة مدة من الدهر قال : نعم . قال : فكتب : إذا أنت شهدت الموسم فتاد يا آل قريش . فإذا أجابوك . فتاد : يا آل بني هاشم . فإن أجابوك فاسأل عن أبي طالب . فأخبره أن فلاناً قتلني في عقال . ومات المستأجر » إلخ . الصحيح بشرح الفتح ١٥٥/٧ .

(٢) لفظ البيهقي من هذا الحديث : « أن قتيلاً وجد بين حيين . فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقاس إلى أيهما أقرب » إلخ . وقد ادرج في الخبر : « قال أبو سعيد : كأني أنظر إلى شبر رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه من طريقين كلاهما عن أبي إسرائيل الملائي عن عطية العوفي .

وأبو إسرائيل هو إسماعيل بن إسحق من أهل الكوفة . قال ابن حبان : كان رافضياً يشتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . تركه ابن مهدي ، وحمل عليه أبو داود الطيالسي حملاً شديداً . وهو مع ذلك منكر الحديث . السنن الكبرى للبيهقي ١٢٦/٨ . المجرحين لابن حبان ١٢٤/١ .

(٣) تمام الأثر عند البيهقي : « قال أيهم كان أقرب أخرج إليهم منهم خمسين رجلاً حتى يوافوه مكة فأدخلهم الحجر فأحلفهم . ثم قضى عليهم بالدية » .

إنما رواه الشعبي مَنْ الحارث الأعور» وقال البيهقي : «رُوى عن مُجَالِدٍ عن الشعبي عن مسروق عن عمر [وَمُجَالِدٍ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ] ، قال : وقد روى عن مُطَرَفٍ عن أبي إسحق عن الحارث بن الأزمع عن عمر «<sup>(١)</sup> قال ابن حجر<sup>(٢)</sup> : لكن لم يسمعه أبو إسحق من الحارث فقد روى عليّ بن المديني عن أبي زيد عن شُعبة : سمعت أبا إسحق يحدث حديث الحارث بن الأزمع يعني هذا قال : فقلت : يا أبا إسحق مَنْ حَدَّثَكَ ؟ قال : حدثني مُجَالِدٌ عن الشعبي عن الحارث بن الأزمع . فعادت رواية أبي إسحق إلى حديث مُجَالِدٍ ، ومُجَالِدٍ غير محتج به » انتهى .

وأما قوله : « أو سفينة أو دار أو مزرعة أو نهر » فالأمر كذلك .

وأما قوله : « ما لم يدع الوارث على غيرهم » فوجهه ظاهر لعدم وجود ما هو المناط ، وهو التهمة .

وأما قوله : « أو معينين » فقد قدمنا الكلام عليه في أول الباب .

قوله : « فله أن يختار » إلخ .

أقول : الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث سهل بن أبي حنمة ورافع ابن خديج وغيرهما بالفاظ ليس فيها إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فَنُبِّرْكُمْ يَهُودٌ بِخَمْسِينَ يَمِينًا »<sup>(٣)</sup> وفي بعضها : « فَيَحْلِفُونَ » ، وليس في هذا ما يدل على أن المدعي القسامة أن يختار لليمين من أراد . وهكذا في قسامة أبي طالب ليس فيها أنه اختار الخمسين بل طلب أيّمان خمسين . فالظاهر أن المتهمين يحلف منهم خمسون يُعَيِّنُونَهُمْ من أنفسهم ، وليس للمدعي إلا ذلك .

وتام قول الشافعي في تضعيف هذا الأثر أن « الحارث مجهول » ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسناد الثابت أنه بدأ بالمدعين فلما لم يحلفوا قال : « فَنُبِّرْكُمْ يَهُودٌ بِخَمْسِينَ يَمِينًا » .

وخيران ووادعة من قرى اليمن السنن الكبرى للبيهقي ١٢٤/٨ .

(١) الزيادة بالرجوع إلى عبارة البيهقي من المصدر السابق .

(٢) هذه الجملة من عبارة البيهقي وهي متصلة بعبارة السابقة . يراجع المصدر السابق .

(٣) تقدم ذكر الحديث في أول الباب . ويراجع في اختلاف العبارات . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٧/٧ .

وأما اشتراط ان يكون الحالفون من مستوطنينا الحاضرين وقت القتل فوجهه ان مناط القسامة التهمة ، ولا تُهمة على من لم يحضر وقت القتل .

وأما اشتراط كونهم أحراراً فوجهه أنهم يَدْفَعُونَ عن أنفسهم باليمين لزوم الدية ولا يلزم العبيد من ذلك شيء فلا يمين عليهم .

وهكذا اشتراط كونهم ذكوراً ، لأن التهمة لا تتعلق بالنساء ، وأما استثناء المريض والمدنف فوجهه أن التهمة غير متعلقة به فهو كمن لم يحضر .

قوله : « يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتله » .

أقول : قد ثبت في صحيح البخاري في قسامة أبي طالب التي أقرها الشرع بلفظ : « وَإِنْ شِئْتَ حَلَفَ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ بِأَنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ »<sup>(١)</sup> فهذا يدل على أنه لا بد أن يحلف الخمسون على أن المعين لم يقتله . أو على أنهم لا يعلمون له قاتلاً حيث لم يكن مُعَيَّناً . وهذا من جملة ما ورد خاصاً بالقسامة . فإن اليمين على أن المعين لم يَقْتُلْهُ وبعد وقوع الدعوى عليه لا يكون إلا باعتبار الرجوع إلى الأصل وهو عَدَمُ صدور الفعل من المدَّعى عليه ، وفيه ما فيه .

قوله : « ويحبس الناكل حتى يحلف » .

أقول : قد قدمنا أن إيجاب اليمين عليهم لأجل إسقاط الدية على ما قرره من أنه لا دية عليهم بعد حلفهم ، فمن نكل منهم خُوطب بتسليم نصيبه من الدية كما يُخاطب من نكل عن اليمين في سائر الحقوق ، ولا وَجْهٌ للحبس لأنه قد يكون فيه إكراه عن اليمين الفاجرة .

قوله : « ويكرر على من شاء إن نقصوا » .

أقول : قد تقرر أن أيمان القسامة خمسون ، فحيث لا يتم إلا بالتكرار على بعض من

---

(١) هذه العبارة سبق أن أوردها المصنف عند ذكر الحديث ص ٤٥٩ .



حلف كان ذلك حقا للمدعي ، لأنه سترتب على كمال القسامة - وهي الخمسون اليمين - سقوط الدية ، ولكن ليس له أن يختار من تكرر عليه اليمين كما قدمنا ، لأنه ليس له أن يختار من يحلف ، بل لهم أن يُعينوا من يكون التكرار عليه .

وأما كونه يبدل من مات فوجهه أنه لا بد من الخمسين اليمين ، لكن يكون البديل ممن تتعلق به التهمة لا مطلقا .

وأما كونه لا تكرر مع وجود الخمسين فظاهر لأنها ألجأت الضرورة إلى التكرار ، فلا تكرر مع السعة .

وأما كونها تتعدد القسامة بتعدد ما تجب فيه فظاهر لأنها واجبة لكل قتيل كما حكم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .  
قوله : « وتلزم الدية عواقلهم » .

أقول : قد عرفناك ما هو الصواب في أول الباب فلا نُعيده ، فلا يجب عليهم إذا حلفوا ولا على عواقلهم ، ويجب في بيت المال مع اللبس كما تقدم .

وأما قوله : « فإن كانوا صغاراً أو نساء منفردين » إلخ فالذي ينبغي اعتماده أن التهمة إذا تعلقت بالنساء والصغار حلف من تعلقت به التهمة من النساء . ويُنتظر بلوغ الصغار ، ثم يحلفون . فإن حلفوا أو حلفن فلا دية عليهن ولا عليهن ولا على عواقلهم . وإن لم يحلفوا كانت الدية عليهم وعليهن وأما العواقل فقد تقدم في فصل ضمان العاقلة ما لا يحتاج معه إلى إعادته هنا .

قوله : « فإن وجد بين صفين » إلخ .

أقول : قد ثبتت القسامة في وجوده بين قريتين ، فثبتها في وجوده بين صفين أولى ، لأن التهمة أقوى والسبب أظهر ، فإن كان أحد الصفين أقرب من الآخر كان تعلق التهمة به أقوى إلا أن لا يكون في سلاحهم ما هو المؤثر في الجناية عليه ، ووجد ذلك في سلاح

الصف الأبعد ، فإن التهمة تنصرف عن الأقربين إلى الأبعدين ، فما ذكره المصنف ها هنا صواب لأن قوله : « فعلى الأقرب إليه من ذوي جراحته » تدل على أنهم إذا لم يكونوا من ذوي جراحته كانت على ذوي جراحته وإن كان صفهم بعيدا منه .

### فصل

فَإِنْ لَمْ يَخْتَصْ أَوْ لَمْ يَنْحَصِرُوا فِي بَيْتِ الْمَالِ<sup>(١)</sup> ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدٍ مِنْ بَلَدِ الْقَسَامَةِ ، وَهِيَ خِلَافُ الْقِيَاسِ ، وَتَسْقُطُ عَنِ الْحَامِلِينَ فِي تَأْبُوتِ وَنَحْوِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَبِتَعْيِينِهِ الْخَصْمَ قَبْلَ مَوْتِهِ ، وَالْقَوْلُ لِلْوَارِثِ فِي إنْكَارِ وَقُوعِهَا وَيَحْلِفُ .

قوله : « فصل : فإن لم يختص » إلخ .

أقول : هذا وجه من وجوه الائتياس ، وقد قدمنا أنها تكون معه على بيت المال ، وأيضا لا يهدر دم امرئ مسلم .

وأما قوله : « ولا تقبل شهادة أحد من بلد القسامة » فوجهه ما تقدم في الشهادات من أنها لا تقبل شهادة من له فيها جلب نفع أو دفع ضرر ، وقد حققنا ذلك هنالك ، فأرجع إليه .

وأما قوله : « وهي جارية على خلاف القياس » فمرادهم عند إطلاق مثل هذا أن ما أطلقوه عليه مخالف لغالب ما ثبت في القواعد الشرعية ، وقد قدمنا الإشارة إلى شيء من هذا .

وأما قوله : « ويسقط عن الحاملين » إلخ فيجاء عنه بأن مثل هذا الفعل لا يستلزم انتفاء التهمة التي عللوا بها لا عقلا ولا شرعا ولا عادة فكيف يكون موجبا لسقوط القسامة عليهم .

وأما قوله : « وبتعيينه الخصم قبل موته » فقد قدمنا أن قسامة أبي طالب التي قررها

---

(١) إن لم يختص الوضع الذي وجد فيه القتل بأحد بأن كان قفراً خالياً ، أو كان يختص بأناص ولكنهم لم ينحصروا كأهل مصر عظيم فالدية في بيت المال . شرح الأزهار ٤/٤٦٦ .

(٢) على الشارح ذلك بارتفاع التهمة عنهم لأن القاتلين لا يفعلونه في العادة . شرح الأزهار ٤/٤٦٧ .

الشرع كانت على معين عينه المقتول قبل موته .

وأما قوله : « والقول للوارث في إنكار وقوعها » فوجهه أن الأصل عدم ذلك ، فيكون القول قوله مع يمينه وعليه البينة أنها قد وقعت .

### فصل

وإنما تؤخذ الدية وما يلزم العاقلة في ثلاث سنين تفسيطاً .

قاله : « فصل : وإنما تؤخذ الدية » إلخ .

أقول : غاية ما روي في هذا ما أخرجه البيهقي من طريق ابن لهيعة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال : « من السنة أن تُنجم الدية في ثلاث سنين »<sup>(١)</sup> ويقويه ما حكاه الشافعي<sup>(٢)</sup> من الإجماع على ذلك ، وكذا ما حكاه الترمذي في جامعهِ وابن المنذر ، وقد رُوي التنجيم في ثلاث سنين عن جماعة من الصحابة ، وقد حكى الرافعي إجماع الصحابة على ذلك<sup>(٣)</sup> .

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٧٠/٨ .

(٢) الأم للشافعي ٩٨/٦ .

(٣) نيل الأوطار على المتن ٩٠/٧ .



## كتاب الوصايا



## فصل

إنما تصح من مكلفٍ مختارٍ حالها بلفظها أو لفظ الأمر لبعد الموت ، وإن لم يذكر وصياً .

قوله : « فصل : إنما تصح من مكلف » .

أقول : الوصية تكليف من التكليف الشرعية ورد الأمر بها ، والترغيب إلى فعلها ، والترهيب في تركها ، وهي أيضاً تتضمن إخراج جزء من المال لفلان ، أو للقربة الفلانية ، أو عند فلان كذا ، أو يفعل الوارث كذا ، أو يترك كذا ، وهذه أمور لا تصح إلا من المكلف لا من الصغير الذي لم يبلغ التكليف ، وهذا يكفي في الاستدلال على اشتراط التكليف من فاعلها ، ولا يصلح لمعارضة هذا ما أورده ابن حجر في التلخيص : « أَنَّ غُلَاماً مِنْ غَسَّانٍ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ وَلَهُ عَشْرُ سِنِينَ فَأَوْصَى لِبْنَتِ عَمِّ لَهُ وَارِثٌ فَرَفِعَتْ الْقِصَّةُ إِلَى عُمَرَ فَأَجَازَ وَصِيَّتَهُ » وعزاه إلى مالك من حديث عمرو بن سليم الزرقاني : « أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِنَّ هَاهُنَا غُلَاماً [ يَقَاعاً ] لَمْ يَحْتَلِمْ مِنْ غَسَّانٍ ، وَوَارِثُهُ بِالشَّامِ ، [ وَهُوَ ذُو مَالٍ ] ، وَلَيْسَ لَهُ هَاهُنَا إِلَّا ابْنَةُ عَمِّ [ لَهُ ] ؟ فَقَالَ عُمَرُ : فَلْيُوصِ لَهَا <sup>(١)</sup> » الحديث . ورواه أيضاً من وجه آخر وفيه : « أَنَّ الْغُلَامَ كَانَ ابْنُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ عَشْرَ سِنِينَ <sup>(٢)</sup> » ،

(١) الأثر أخرجه مالك في الموطأ عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقاني . وقد أثبت الزيادة التي بين قوسين بالرجوع إلى النص فيه ، ونظامه :

« قَالَ : فَأَوْصَى لَهَا بِمَالٍ يُقَالُ لَهُ بَرَجْشَمٌ . قَالَ عُمَرُ بْنُ سَلِيمٍ : فَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالُ بِثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَابْنَةُ عَنْهُ الَّتِي أَوْصَى لَهَا مِثْلُ أُمِّ عُمَرَ بْنِ سَلِيمٍ الزَّرْقَانِي « فِيهِ أُمُّ رَاوِي الْخَبَرِ . الْمَوْطَأُ بِشَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ ٦٠/٤ .

(٢) أخرج الأثر في الموطأ على الشك فقال : « كَانَ ابْنُ عَشْرٍ سِنِينَ أَوْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً » وهي من رواية أبي بكر بن حزم : « أَنَّ غُلَاماً حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ ، إلخ . الْمَوْطَأُ بِشَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ ٦١/٤ .

وقال البيهقي<sup>(١)</sup> : علق الشافعي القول بجواز وصية الصبي وتذبيره بثبوت الخبر عن عمر ، لأنه منقطع ، وعمر بن سليم لم يذكر عمر ، قال ابن حجر : ذكر ابن حبان في ثقافته أنه كان يوم قتل عمر جاوز الحلم ، وكأنه أخذ من قول الواقدي إنه كان حين قتل عمر رَاهِقَ الاختِلَام . انتهى .

وإنما قلنا إنه لا يُعارض ما ذكرنا لأنه اجتهد يُخالف ما جرت عليه قَوَاعِد هذه الشريعة ، وأدلتها من اشتراط التكليف ، وقد أمر الله الأولياء بحفظ أموال اليتامي وقال : فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ<sup>(٢)</sup> ، وهكذا يقال فيما أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ من طريق الزهري : « أَنَّ عُثْمَانَ أَجَازَ وَصِيَّةَ غَلام ابنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً » .

وأما اشتراط الاختيار فلعدم صحة تصرف المكره لا بوصية ولا بغيرها كما تقدم .  
وأما قوله : « بلفظها أو لفظ الأمر » فقد عرّفناك غير مرة أن المعتبر ما يدل على المقصود ويشعر بالمراد ولو بغير لفظ فضلا عن أن يكون بلفظ مُعَيّن .

وأما إضافة الوصية إلى [ ما ] بعد الموت فلأجل تفرق الحال بين الوصية والوكالة .  
وأما قوله : « وإن لم يذكر وصيا » فوجهه أن ذلك الذي أمره بأن يفعل بعد موته كذا قد صار وصيا بمجرد هذا الأمر كما سيأتي للمصنف في قوله : « ويعم وإن سمي معيناً » إلخ .

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى وفيه أن ابنة عم الغلام التي أوصى لها هي أم عمرو بن سليم راوي الخبر . وعبارة البيهقي تعليقا على الأثر تفيد ترجيحه فهو يقول : « والشافعي رحمه الله علق جواز وصيته وتذبيره بثبوت الخبر فيها عن عمر رضي الله عنه ، والخبر منقطع فعمر بن سليم الزرق لم يذكر عمر رضي الله عنه إلا أنه ذكر في الخبر انتسابه إلى صاحب القصة » .  
السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٢/٦ .

(٢) سورة النساء : ٦ .



## فصل

وَمَا نَفَذَ فِي الصَّحَّةِ وَأَوَائِلِ الْمَرَضِ غَيْرَ الْمَخُوفِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِلَّا فَمِنْ الثَّلَثِ ،  
وَلَا رُجُوعَ فِيهِمَا .

قوله : « فصل : وما نفذ في الصحة وأوائل المرض غير المخوف فمن رأس المال ، وإلا فمن الثلث » .

أقول : المال ما دام لصاحبه عين تطرف فهو ملكه ، وله التصرف فيه بما شاء كيف شاء ، لكنه لما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لسعد بن أبي وقاص<sup>(١)</sup> : « الثَّلَثُ وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ - أَوْ كَبِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ » بعد أن قال له سعد : « إِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثُلثِي مَالِهِ قَالَ : لَا . قَالَ : فَالْشُّطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَالْثُلُثُ ؟ قَالَ : الثَّلَثُ وَالثَّلَثُ كَبِيرٌ » والحديث في الصحيحين وغيرهما : كان ذلك دليلاً على عدم جواز مُجَاوِزَةِ الثَّلَثِ لِمَنْ لَهُ وَارَثٌ ، لِأَنَّهُ عُلِّلَ الْمَنْعُ بِذَلِكَ .

وأما من لا وارث له فلا يَدْخُلُ تحت هذا النهي ، ولا يَصِحُّ الاستدلال على وجوب الاقتصار على الثلث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ لِيَجْعَلَهَا زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ »<sup>(٢)</sup> أخرجهم أحمد وابن

(١) الحديث رواه الجماعة ، وفيه أنه قال : « جِئَنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُودُنِي مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى ، وَأَنَا ذُو مَالٍ ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ بِي ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي ؟ » إلخ .

وفي رواية لأكثرهم : « جِئَنِي يَمُودُنِي فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ » واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع إلا أن عيينة قال : « فِي فَتْحِ مَكَّةَ » أخرجه الترمذي وغيره من طريقه واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه .

قال ابن حجر : وقد وجدت له مستنداً وذلك فيما أخرجه أحمد والبخاري والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القاري : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ فَخَلَفَ سَعْدًا مَرِيضًا حَيْثُ خَرَجَ إِلَى حَنِينَ ، فَلَمَّا قَدِمَ مِنَ الْجَمْعَةِ مَعْتَمِرًا دَخَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَغْلُوبٌ » .

قال ابن حجر : فلعل ابن عيينة انتقل ذهنه من حديث إلى حديث . الصحيح بشرح الفتح ٢٦٤/٥ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٤٣/٥ .

(٢) قال في الزوائد : في إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي ضعفه غير واحد . ورمز له السيوطي بالضعف في الجامع الصغير . وفي إسناده ابن ماجه حفص بن عمرو الأبل ، قال ابن عدي : أحاديثه كلها منكورة المتن والسند وساق منها هذا الحديث . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢٢٠/٢ . نيل الأوطار على المتفق ٤٣/٥ . سنن ابن ماجه ٩٠٤/٢ .

ماجه والَبَّار والِدَّارَقَطَنِي والِبَّهَقِي من حديث أبي هريرة ، وفي إسناده ضَعْف . وأخرجه الدارقطني والبيهقي<sup>(١)</sup> بنحوه من حديث أبي أَمَامَة وفي إسناده مَقَال ، ورواه العُقَيْلِي في الضُعْفَاء<sup>(٢)</sup> عن أَبِي بَكْر الصِّدِّيق وفي إسناده مَتْرُوك لَأَن الحديث لا تقوم به حجة كما ترى ، وعلى فَرَض قيام الحجة به فالتَّصَدَّق منه تعالى عليهم بالثلث لا يُنَافِي تَصَدُّقَهُمْ بزيادة عليه ، لَأَنه تعالى قد جَعَلَ كل مالِك مُقَوَّض في ملكه ، فلا يخرج عن ذلك إلا ما ورد المنع منه بما لا يجوز مخالفته .

وأما رده صلى الله عليه وآله وسلم لِبَيْضَةِ الذَّهَب<sup>(٣)</sup> لَمَن تَصَدَّقَ بها ، وكذلك رَدَّه لَمَن تصدَّق بأحد ثوبيه<sup>(٤)</sup> فالوجه في ذلك ما هو مذكور في الحديثين من أَنه « يَقْعُد يَسْتَكِف النَّاسَ » فهذا هو الموجب لرد هذه الصَّدقة ، وقد قدمنا الكلام على نحو هذا في الهبة<sup>(٥)</sup> وفي النذر فارجع اليه .

والحاصل : أَن من له وارث لم يصحَّ تصرفه في زيادة على الثلث ، ومن لا وارث له يصح تصرفه في جميع ماله إذا لم يَخْش عليه الحاجة إلى الناس ، والوقوع في المسألة

(١) في إسناده الخبر إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان . نيل الأوطار على المنتقى ٤٤/٥ .

(٢) في إسناده الخبر حفص بن عمرو بن ميمون وهو متروك ، وأخرج الحديث بلفظه الذي أورده أحمد : الدارقطني والَبَّار من حديث أبي الدرداء . وقال الهيثمي : فيه أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط . وذكره ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٤٣/٥ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢٢٠/٢ .

(٣) يرجع إلى حديث جابر بن عبد الله عند أبي داود ولفظه : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل بمثل بيضة من ذهب . فقال : يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما أملك غيرها ، فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن فقال مثل ذلك . فأعرض عنه . ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتاه من خلفه ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذفه بها . فلو أصابته لأوجسته . أو لعقرته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ، ثم يقعد يستكف الناس . خير الصدقة ما كان عن ظهر غني . وفي رواية : « خذ عنا مالك لا حاجة لنا به » .

ويستكف الناس معناه يتعرض للصدقة وهو أن يأخذها ببطن كفه . مختصر السنن للمنذري ٢٥٣/٢ .

(٤) من حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود ولفظه : « دخل رجل المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يطرحوا ثياباً فطرحوا ، فأمر له منها ثوبين . ثم حث على الصدقة ، فجاء فطرح أحد الثوبين ، فصاح به وقال : خذ ثوبك » .

وأخرجه النسائي أتم منه بإسناده فيه مقال وأخرجه الترمذي بهذا الإسناد بقصة دخول المسجد والإمام يخطب ولم يذكر فيه قصة الثوبين وقال : حسن صحيح . مختصر السنن للمنذري ٢٥٤/٢ .

(٥) يرجع إلى ذلك في ص وص .

المحرمة ، ولا فرق بين المرض والصحة ، ولم يرد ما يدل على هذا الفرق الذي ذكره المصنف ، وكونه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لسعد في حال مرضه فقد علّله بعلّة يسترى فيها المرض وغيره حيث قال : « إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ » إلخ . وهذا الحديث يُقَيّد به ما ورد في الكتاب العزيز من قوله عز وجل : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ <sup>(١)</sup> » ، ويؤيده النهي عن <sup>(٢)</sup> وصية الضرار . ويؤيده أيضاً حديث <sup>(٣)</sup> الرجل الذي أعتق ستة أعبدٍ عند موته ليس له مال غيرهم فأعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنين وأرق أربعة . أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي ، ورجال إسناده رجال الصحيح ، وقد قدمنا الكلام عليه في العتق ، وفي آخر هذا الحديث أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم فيه : « لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ » .

قوله : « ولا رجوع فيها » .

أقول : ما صدر عن طيبة نفسه بنفوذه في الحال فقد حصل المناط الشرعي المقتضي لخروج الملك من ماله إلى غيره ، وأما إذا كانت نفس لا تطيب بالنفوذ ما دام حيا فلا ينفذ ذلك إلا بالموت ، وله الرجوع قبله ، لأن المناط الشرعي لم يوجد ها هنا .

## فصل

وَتَجِبُ وَالْإِشْهَادُ <sup>(٤)</sup> عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ بِكُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ ، أَوْ لِلَّهِ مَالِيٍّ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِهِ ابْتِدَاءً ، أَوْ انْتِهَاءً <sup>(٥)</sup> ، فَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ لَمْ يُوصَ ، وَيُقَسَّطُ النَّاقِصُ بَيْنَهَا ، وَلَا

(١) سورة النساء : ١١ .

(٢) حديث الضرار في الوصية أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الرجل ليعمل - أو المرأة - بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها الموت فيضاران في الوصية . فيجب لهما النار » ثم قرأ أبو هريرة ( من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله ) حتى بلغ ( وذلك الفوز العظيم ) ولأحمد وابن ماجه معناه وقال فيه « سبعين سنة » . المتفق بشرح نيل الأوطار ٤٢/٥ . مختصر السنن للمنذري ١٤٩/٤ .

(٣) يرجع إلى حديث عمران بن حصين عند الجماعة إلا البخاري وقد تقدم الكلام عليه ص

(٤) تجب الوصية والإشهاد على من له مال : فمن كان يملك مالا وعليه حق لادمي أو لله تعالى وجب عليه الوصية بتخليصه .

ووجب عليه أن يشهد على وصيته . وهذا إذا لم يمكن التخلص في الحال فإن أمكن فهو الواجب . شرح الأزهاري ٤٧١/٤ .

(٥) بيان ذلك أن كل حق واجب تلزم الوصية بتخليصه وهو أربعة أنواع : الأول حق لادمي كالدين والمظلمة المتعين أربابها . =

تَرْتِيبَ والرَّابِعِ مِنْ ثَلَاثِ الْبَاقِي كَذَلِكَ إِنْ أَوْصَى ، وَيَشَارِكُهُ التَّطَوُّعُ .

قوله : « فصل : تجب والإشهاد على من له مال » .

أقول وجه الوجوب قول الله عز وجل : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ<sup>(١)</sup> » لا يستلزم نسخ وجوبها لغيرهم ، ويؤيد الوجوب الحديث الثابت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٍ يَبْتَئُ لِبَلَّتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ<sup>(٢)</sup> » ، وفي هذه العبارة ما يقتضي الإيجاب على طريق المبالغة ، ولم يأت من أراد دفع دلالة هذا الحديث على الوجوب بطائل . وقد حققنا هذا المبحث في شرحنا للمتقى<sup>(٣)</sup> ، فليرجع إليه .

والحاصل : أن وجوب تخلص العبد من الحقوق اللازمة له لله ولعباده معلوم بأدلتها ، فإذا لم يكن التخلّص عنه في حال الحياة كان التخلّص عنه بالوصية واجباً ، والجمهور

---

الثاني حق لله في المال لا في البدن كالزكاة والأعشار والفطر والأخماس والمظالم الملتبس أهلها . الثالث : حق لله تعالى متعلق بالمال ابتداء وبالبدن انتهاء وهي الكفارات لليمين والظهار والقتل الرابع : يتعلق بالبدن ابتداء وبالمال انتهاء وذلك كالحج وكفارة الصلاة والصوم وأجرة الاعتكاف . شرح الأزهاري ٤/٤٧٢ .

(١) سورة البقرة : ١٨٠ .

قال القرطبي : اختلف العلماء في هذه الآية : هل هي منسوخة أو محكمة ؟ فقيل : هي محكمة ظاهرها العموم ومعناها الخصوص في الوالدين اللذين لا يرثان كالكافرين والعبدان . وفي القرابة غير الورثة . قاله الضحاك وطاوس والحسن واختاره الطبري . وعن الزهري : أن الوصية واجبة فيما قل أو كثر . وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان والأقرباء الذين لا يرثون جائزة .

وقال ابن عباس والحسن أيضاً وقتادة : وتقرر الحكم بها برهة من الدهر ونسخ منها كل من كان يرث بأية الفرائض . وقد قيل : إن آية الفرائض لم تستقل بنسخها بل بضميمة أخرى وهي قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » فنسخ الآية إنما كان بالسنة الثابتة لا بالإرث على الصحيح من أقوال العلماء . وبهذا القدر يتضح ما أشار إليه الشوكاني هنا من الاختلاف في قضية النسخ ولمن شاء التوسع أن يرجع إلى شرح الآية في تفسير القرطبي .

(٢) الحديث رواه الجماعة . قال صاحب المتقى : واحتج به من يعمل بالخط إذا عرف . الصحيح بشرح الفتح ٥/٣٥٥ .

المتقى بشرح نيل الأوطار ٥/٣٨ .

(٣) نيل الأوطار على المتقى ٥/٣٩ .

وإن قالوا بأنها مندوبة فهم لا يُخالفون في مثل هذا لأنهم يُوافقون على وجوب التخلص من الواجبات بكل ممكن ، فإذا لم يمكن إلا بالوصية فهم لا يُنكرون الوجوب .

وأما الوصية بما يريد الإنسان أن يتقرب به من القرب فمعلوم أن ذلك إليه وراجع إلى اختياره لأنه لا يجب عليه غير ما هو واجب عليه ، وأصل التقربات التي لم يوجبها الشرع الندب فلا يزيد عليها ما هو متفرع عليها وهو الوصية .

وأما وجوب الإشهاد فإذا عَلم الموصي أن وصيته لا تتم إلا بذلك كان واجبا عليه ، وإلا فلا وجه للوجوب .

وأما قوله : « على من له مال » فوجه ذلك أن من لا مال له قد تعذر عليه التخلص عن الواجب ، والتقرب بالمندوب ، فلا فائدة في وصيته ، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم : « وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ »<sup>(١)</sup> لكن إذا عَلم أنه إذا أوصى حصل تخليص ما عليه من بيت المال أو من إخوانه المسلمين كان ذلك واجبا عليه ، لأنه نوع من التخلص ، وقوله : « لكل حق لآدمي أو لله » وجهه ظاهر كما قدمنا .

وأما قوله : « أو يتعلق به ابتداء أو انتهاء » فليس المراد إلا ثبوت ذلك عليه قبل موته ، فإذا تقرر ثبوته كان له حكم الدين فيخرج من الرأس لقوله عز وجل : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ »<sup>(٢)</sup> . وإن كان ثبوته قبل موته غير متقرر كالنذر والهبة ووصايا القربة مع إضافة ذلك إلى [ ما ] بعد الموت فمخرجه من الثلث لما قدمنا ، ومعي وقفة في لزوم الوصية بالحج لمن مات وقد لزمه الحج . وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على الشفاء . بل في كونه يقع عن الميت الموصي به نظر إذا لم يكن الذي يحج عن الميت قريبا له ، فكيف يُقال يجب التَّحجيج وإن لم يُوص الميت به ، ويُخرج من رأس ماله .

---

(١) جزء من حديث ابن عمر السابق .

(٢) سورة النساء : ١١ وقد سبق الاستشهاد بها .

## فصل

وَلَا يَنْفُذُ فِي مِلْكٍ تَصَرَّفَ غَيْرُ عِتْقٍ ، وَنِكَاحٍ ، وَمُعَاوَضَةٍ مُعْتَادَةٍ <sup>(١)</sup> مِنْ ذِي مَرَضٍ  
مَخُوفٍ أَوْ مُبَارِزٍ أَوْ مَقُودٍ أَوْ حَامِلٍ فِي السَّابِعِ وَلَهُ وَارِثٌ إِلَّا بِزَوَالِهَا ، وَإِلَّا فَالْثَلَاثُ فَقَطْ  
إِنْ لَمْ يَسْتَفْرِقْ <sup>(٢)</sup> وَمَا أَجَازَهُ وَارِثٌ غَيْرُ مَقْرُورٍ وَلَوْ مَرِيضاً أَوْ مَحْجُوراً ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُمْ ،  
وَيُبَيِّنُ مُدْعَى التَّوْلِيغِ <sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ولا ينفذ في ملك تصرف » إلخ .

أقول : ما ذكره المصنف ها هنا إلى قوله : « فالثلث فقط » صواب ، - وجهه ما قدمنا  
عند قوله : « وما نفذ في الصحة وأوائل المرض غير المخوف » .

وأما قوله : « وما أجازته وارث غير مَقْرُور » إلخ فوجهه واضح لأنه بذلك أسقط  
حقه فزال المانع مع وجود المقتضي . ولا شك في صحة الإجازة من المريض والمحجور كما  
يَصِحُّ الإقرار لأنه مكلف وإقراره حجة عليه ، فكذا إجازته .

وأما قوله : « ويبين مدعي التوليغ » فوجهه أن الأصل عدمه فالقول قول نافية ،  
والبينة على مُدَّعِيهِ إِلَّا أَنْ تُوجَدَ شَوَاهِدُ التَّوْلِيغِ وَقَرَّائِنُهُ وَثَبَتْ بِذَلِكَ الظَّاهِرُ ، والظاهر مُقَدِّمٌ  
على الأصل كما هو المعلوم بالوجدان .

---

(١) علل في الشرح للمعاوضة المعتادة وهي التي لم يغبن فيها : بأنها ليست تبرعاً . فإن غبن فيها غبناً فاحشاً كان قدر الغبن  
من الثلث . شرح الأزهاري ٤/٤٧٤ .

(٢) التصرف في تلك الأحوال الذي ذكرت في المتن لا ينفذ إلا بزوالها : فإذا تصرف المريض بهبة أو نحوها ثم برىء من  
مرضه نفذت الهبة . وكذلك المبارز إذا سلم . كذلك من عليه القود إذا عفى عنه . والحامل إذا وضعت وعوفيت . وإلا إبطالها  
حينئذ إنما هو الثلث فقط إن لم يستغرق ماله بالدين . شرح الأزهاري ٤/٤٧٦ .

(٣) إذا ادعى الورثة أو بعضهم أن إقرار المريض ونحوه إنما هو توليغ ليدخل عليهم النقص وجب أن يبين مدعي التوليغ بذلك  
والبينة مستندة إلى إقراره . أو أمارات قاضية بأن ذلك مقصده .

## فصل

وَيَجِبُ امْتِنَالُ مَا ذَكَرَهُ ، وَعُرِفَ مِنْ قَصْدِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مَحْظُورًا ، وَيَصِحُّ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِيمَا يَمْلِكُونَ ، وَلَوْ لِكَنِيسَةٍ أَوْ بَيْعَةٍ ، وَتَصِحُّ لِلذَّمِيِّ ، وَلِقَاتِلِ الْعَمْدِ إِنْ تَأَخَّرَتْ ، وَلِلْحَمْلِ ، وَالْعَبْدِ ، وَبِهِمَا <sup>(١)</sup> ، وَبِالرَّقَبَةِ دُونَ الْمُنْفَعَةِ ، وَالْفَرْعِ دُونَ الْأَصْلِ ، وَالنَّائِبِ دُونَ الْمُنْتَبِ ، وَمُؤَبَّدَةٍ ، وَعَكْسُ ذَلِكَ ، وَلِذِي الْخِدْمَةِ الْفَرَعِيَّةِ <sup>(٢)</sup> ، وَالْكَسْبِ ، وَعَلَيْهِ النَّفَقَةُ وَالْفِطْرَةُ ، وَلِذِي الرَّقَبَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْجَنَائَةِ <sup>(٣)</sup> ، وَهِيَ عَلَيْهِ ، وَأَعْوَاضُ الْمَنَافِعِ إِنْ اسْتَهْلَكَهُ بِغَيْرِ الْقَتْلِ لِلْحَيَلُولَةِ إِلَى مَوْتِ الْمُوصِيِّ لَهُ ، أَوْ الْعَبْدِ <sup>(٤)</sup> ، وَلَا تَسْقُطُ بِالْبَيْعِ ، وَهِيَ عَيْبٌ ، وَيَصِحُّ إِسْقَاطُهَا <sup>(٥)</sup> .

قوله : « فصل : ويجب امتثال ما ذكره » إلخ .

أقول : وجه هذا أن الميت إن كانت وصيته تَتَضَمَّنُ تَخْلِيصَهُ مِنْ شَيْءٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ فَقَدْ فَعَلَ بِالْوَصِيَّةِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَكَانَ تَنْجِيزُهَا وَاجِبًا عَلَى وَصِيِّهِ أَوْ عَلَى وَارِثِهِ أَوْ عَلَى سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ وَصِيٍّ وَلَا وَارِثٍ ، وَالْإِمَامُ وَالْحَاكِمُ أَوَّلَى الْمُسْلِمِينَ بِالْقِيَامِ بِذَلِكَ وَالْإِلْزَامُ بِهِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَوْصَى بِهِ الْمُوصِي مِنَ الْقُرْبِ الَّتِي لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَيْهِ فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي مَالِهِ الَّذِي أَذِنَ اللَّهُ نَسْبَحَانَهُ لَهُ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ كَيْفَ يَشَاءُ ، وَإِنْفَازُ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْوَصِيِّ أَوْ عَلَى الْوَارِثِ أَوْ عَلَى الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ ، لِأَنَّهُ فِي إِهْمَالِهِ إِهْمَالًا لِحَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، وَهُوَ مُنْكَرٌ يَجِبُ أَنْكَارُهُ ، وَمَا

(١) بهما : أي بالحمل والعبد .

(٢) إذا أوصى لإنسان بخدمة عبده ولآخر بالرقة أو استثنى الوصي كان لذي الخدمة فوائده الفرعية وهي المهر والأجرة والكسب الحاصل من العبد . شرح الأزهاري ٤/٨٠ .

(٣) تكون لذي الرقة الفوائد الأصلية وهي الولد والصوف واللبن والتمر . وله أرش الجناية عليه فإن قتله قاتل وجب عليه قيمته لمالك رقبته . شرح الأزهاري ٤/٨٠ .

(٤) أعواض المنافع على مالك الرقة يسلمها للمستحق خدمته إن استهلكه مالك الرقة بغير القتل نحو أن يعتقه أو يبيعه للحيلولة بينه وبين المنافع إلى موت الوصي له أو موت العبد . وأما إذا استهلكه بالقتل فإنه لا يلزمه لذي الخدمة شيء . شرح الأزهاري ٤/٨١ .

(٥) لا تسقط الوصية بالخدمة لشخص دون الرقة بالبيع . وهي عيب في العبد المبيع ويصح إسقاطها إذا أسقطها الموصي له بالخدمة . شرح الأزهاري ٤/٨٢ .

عُرِف من القصد فله حكم اللفظ إذ ليس المراد باللفظ إلا مُجرد الدلالة على المعنى الذي يُريده اللفظ ، وقد حصلت هذه الدلالة بالقصد .

وأما قوله : « ما لم يكن محظوراً » فوجهه ظاهر لأن ذلك منكر ، وهو يجب دفعه على كل مسلم ومن دفعه ترك تنفيذه وعدم امتثال أمر الموصى بذلك .

قوله : « ويصح بين أهل الذمة » إلخ .

أقول : وجه ذلك أنهم مُقرّون على شريعتهم فليس لنا تغيير ما فعلوه ، ولا التعرض لإبطاله إلا أن يترافعوا إلينا ، ويطلبوا منا حكم الإسلام بينهم في ذلك كان علينا الحكم بينهم بحكم الإسلام كما صرّح الله سبحانه به في كتابه العزيز : « فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ »<sup>(١)</sup> وهكذا تصح الوصية من المسلم لِلذمي لعدم وجود مانع شرعي من ذلك إذا كان الذي أوصى له به مما يجوز لنا معاملة أهل الذمة به ، فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال<sup>(٢)</sup> : « فِي كُلِّ كَبْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ » ، وهو أيضا يشمل الإذن العام بقوله عز وجل : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ »<sup>(٣)</sup> الآية .

قوله : « وتصح لقاتل العمد إن تأخرت » .

أقول : لا وجه للتقييد بقوله : « إن تأخرت » بل تصح مُطلقا ، لأن المقتول تصرف بماله الذي أباح له الشرع التصرف فيه ، ولا مانع من ذلك ، وكونه قد عصى بالجناية لا يستلزم عدم صحّة الإحسان إليه ، بل الإحسان إليه قد يكون الثواب فيه أكثر من غيره ، لأنه من مُقابلةِ الإساءة بالإحسان ، وهو منزلة عظيمة عند الله ، وقد ندب الله إلى ذلك بقوله : « ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ، وَمَا يُلْقَاها

(١) سورة المائدة : ٤٨ .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في مسنده وابن ماجه من حديث سراقه بن مالك كما أخرجه أحمد من حديث ابن عمر . ورمز له السيوطي بالصحة . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٤/٤٥٨ .

(٣) الآية الكريمة ٨ من سورة المتحة وتامها : « وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين » .



إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ»<sup>(١)</sup> أي ما يلقى هذه الخصلة ، وهي الدفع بالتي هي أحسن إلا من كان كذلك ، نعم إذا رجع الموصي عن الوصية بعد الجنابة ، أو عُرِف من قصده ما يقتضي الرجوع عن الوصية كان ذلك مُبطلاً لها لعدم وجود المناط الشرعي ، وهو الرضا وطبقة النفس .

وأما قوله : « وتصح للحمل والعبد » إلى آخر ما ذكره المصنف فوجهه واضح ، والتفريع على ذلك قد عُرِف في موطنه ، فلا حاجة إلى الكلام منا عليه هنا .

### فصل

وَتَصِحَّ بِالْمَجْهُولِ جِنْسًا وَقَدْرًا ، وَيُسْتَفْسَرُ وَلَوْ قَسْرًا ، وَثُلُثُ الْمَالِ لِلْمَنْقُولِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ دَيْنًا فَإِنْ كَانَ لِمَعِينٍ شَارَكَ فِي الْكُلِّ ، وَإِلَّا فَالِى الْوَرِثَةِ تَعْيِينُهُ ، وَثُلُثُ كَذَا الْقَدَرِ مِنْ جِنْسِهِ وَلَوْ شِرَاءً وَمُسَمًّى الْجِنْسِ كَشَاةٍ لَجِنْسِهِ وَلَوْ شِرَاءً ، وَالْمَعِينُ لِعَيْنِهِ إِنْ بَقِيَتْ ، وَشَيْءٌ وَنَحْوُهُ لِمَا شَاءُوا ، وَالنَّصِيبُ وَالسَّهْمُ لِمِثْلِ أَقْلِهِمْ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَتَعَدَّى بِالسَّهْمِ السَّدَسَ ، وَالرَّغِيفُ لِمَا كَانَ يُنْفَقُ فَإِنْ جُهِلَ فَلِلْأَدْوَنِ ، وَأَفْضَلُ أَنْوَاعِ الْبِرِّ الْجِهَادُ ، وَأَعْقَلُ النَّاسِ أَزْهَدُهُمْ ، وَلِكَذَا وَكَذَا يُنْصَقَان . وَإِذَا ثَبَتَ عَلَى كَذَا لِثَبُوتِهِ عَلَيْهِ وَلَوْ سَاعَةً<sup>(٣)</sup> . وَأَعْطُوهُ مَا ادَّعَى وَصِيَّةً<sup>(٤)</sup> ، وَالْفُقَرَاءُ وَالْأَوْلَادُ وَالْقَرَابَةُ وَالْأَقَارِبُ وَالْوَارِثُ كَمَا مَرَّ<sup>(٥)</sup> .

قوله : « فصل : وتصح بالمجهول » إلخ .

أقول : وجه هذه الصحة أنه قد وُجد المقتضى ، وفُقد المانع ، وليس مجرد الجهالة

(١) الآيتان الكريمتان ٣٤ . ٣٥ من سورة فصلت . وصدر الأولى منهما : « ولا تستوي الحسنة ولا السيئة » .

(٢) إذا قال لفلان شيء وصية من مالي ونحوه بأن يقول « حظ أو قسط أو جزء » فكل ذلك لا شاءوا أن يخرجوه من قليل لكن لا بد أن يكون مما له قيمة . وأما النصيب والسهم فهو لمثل أقلهم نصيباً . شرح الأزهاري ٤٨٤/٤٠ .

(٣) صورة المسألة : إذا قال الموصي إذا ثبت فلان على كذا - الإسلام مثلاً . أو على ترك النكاح - فأعطوه كذا فإنه يستحقه لثبوته عليه ولو ساعة وكان ذلك كافياً في استحقاق الوصية . شرح الأزهاري ٤٨٧/٤ .

(٤) بيان ذلك فيما إذا قال أعطوه ما ادعى كان ذلك وصية تنفذ من الثلث . شرح الأزهاري ٤٨٧/٤ .

(٥) كما مر في كتاب الوقف .

ابتداء مما يصلح للممانعة لأنها ترتفع بالتفسير أو بالرجوع إلى أقل ما يُصدق ذلك اللفظ ، لا يقال إن قسره على التفسير إكراه ، والإكراه مانع ، لأننا نقول هو إنما أُكْزِرَ على تفسيره ما قاله حال اختياره وقد ثبت عليه الحق بمجرد الوصية بالمجهول ، فامتناعه من تفسيره كامتناع من تقرر عليه حق معلوم من تسليمه ، وللحاكم أن يُجبر المتمرد كما تقدم .

قوله : « وثالث المال للمنقول وغيره » .

أقول : هذا ظاهر ما يقتضيه لفظ المال إلا أن يمنع من الجري على هذا ظاهر عرف للموصي وأهل محله ، فإنه مقدم على ما تقتضيه اللغة . لا فرق بين المعين وغيره في استحقاق المقاسمة للورثة ولا وجه يقتضي تخصيص المعين بذلك لا من رواية ولا من دراية ، لأن التعيين مع ذكر لفظ الثلث مُشعر أتم إشعار بأن المراد أن هذا الموصى له يأخذ ثلث هذا المعين رضي الوارث أم كره ، وهكذا له أن يأخذ ثلث ما قال فيه : لفلان ثلث كذا ، ولا وجه للانتقال إلى جنسه إلا أن يُعرف ذلك من قصد الموصي ، وإنما يُعدل إلى الجنس في مُسمى الجنس كما قال المصنف ، ومُسمى الجنس لجنسه والمعين لعينه ، ومن المعين قوله : ثلث كذا كما لا يخفى ، فكلام المصنف متدافع .

وأما قوله : « وشيء ونحوه لما شاءوا » فوجهه أنه يصدق على كل ما شاءه أنه شيء إلا أن يُعرف من قصد الموصي ما يخالف ذلك .

قوله : « والنصيب والسهم لمثل أقلهم » .

أقول : وجه هذا أنه لا يريد إلا نصيباً من أنصباء التركة أو سهماً من سهامها ، فإن كان في ذلك عُرف معلوم وجب الرجوع إليه ، وإلا كان المتيقن هو أقل ما يصدق عليه أنه سهم من سهام التركة ، ونصيب من أنصابتها ، ولا وجه لقول المصنف : « ولا يتعدى بالسهم السدس » فإن الوقوف على السدس تحكم محض لا يدل عليه شرع ولا عقل ولا لغة ، ولا وجه للفرق بين النصيب والسهم ، إلا أن يكون المصنف قد بنى ذلك على عُرف

قد عرفه . ولكنه لا يُفيد شيئاً لأن الاعتبار يعرف المتكلم حال التكلم . ولا يلزمه عرف غيره من أهل عصره فضلاً عن عرف مَنْ عَصَرُهُ قبل عصره .

وأما قوله : « والرغيف لما يُنفق منه » فوجهه أن المتبادر ما هو كذلك ، فإن كان مجهولاً رجع إلى عرف أهل بلده ، فإن لم يكن لهم عرف ، أو كان العرف مختلفاً فالأقل لأنه المتيقن .

قوله : « وأفضل أنواع البر الجهاد » .

أقول : أمّا أفضل أنواع البر من غير نظر إلى خصوص الوصية فقد اختلفت الأدلة في أفضل الأعمال<sup>(١)</sup> ، فتارة يُذكر الجهاد ، وتارة الصلاة لأَوَّل وَقْتِهَا ، وتارة ذكر الله ، وتارة بر الوالدين وتارة الصدقة . وما ورد في هذا المعنى .

وينبغي الجمع بين هذه الأحاديث المختلفة بأن يُقال إن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فمن كان مثلاً قوي القلب مُستعداً للجهاد فالجهاد أَفْضَلُ أعماله ، ومن كان غير قادر على الجهاد أو يقدر عليه مع ضعف يلحقه وعدم فائدة تُحصل منه فأفضل أعماله المحافظة على صلواته وأذكاره أو على بر والديه ، وإن كان كثير المال فأفضل أعماله الصدقة على ذوي الحاجة . والحاصل أن أفضل أعمال كل رجل ما هو أكثر نفعاً لغيره . وأجود ثمرة . وأنتم فائدة .

وأما الوصية إذا وصى بجزء من ماله تصرف في أفضل أعمال البر فذلك يختلف باختلاف الأوقات ، فأفضل أنواع البر في سِنِّي الشدة وأيام المجاعة هو الصدقة ، وأفضل أنواع البر في أيام المئاغرة للكفار ومُدَافعتهم عن بلاد الإسلام هو الجهاد ، وأفضل أنواع البر في غير هاتين الحالتين هو الصّرف في العلماء والمتعلمين وتحشيدهم لنشر العلم والاستكثار من التدريس وتخرج الطلبة وترقيتهم في العلوم ، فإنه بذلك يحصل تكاثر العلم وتكاثر أهله فيزداد الدين جمالاً والإسلام رَوْناً ، لأن حملة العلم هم نجومه الذين يُستضاء بأنوارهم

(١) يراجع الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢٤/٢ وما بعدها كما يراجع الجامع الكبير ١١٤٨/١ وما بعدها .

ويهندون بهديهم .

والحاصل أن العالم العارف بالموازنة بين الأعمال مع اختلاف الأوقات لا يخفى عليه راجحها من مرجوحها ، وفاضلها من مفضولها .

قوله : « وأعقل الناس أزهدهم » .

أقول : إن عُرف من مقصد الموصي بجزء من ماله لأعقل الناس أنه يريد أعقلهم من حيث ما يقتضيه الشرع فلا شك ولا ريب أن من رغب عن عرض الدنيا الفاني وطلب عرض الآخرة الباقي هو الذي يستحق اسم العقل الكامل والإدراك الصحيح والنظر المطابق لمراد الله سبحانه ، وإن عُرف من مقصد الموصي أنه يريد أعقلهم باعتبار أمرٍ غير هذا الأمر كالتبصر بإصدار الأمور وإيرادها ، ومداخر الصلاح ، والنظر في عواقب الأمور ، وإصابة الرأي والفكر فيما تُتول إليه مبادئ الأمور ، وتنتهي إليه الحوادث كان الصرف إلى من كان هو المقصود للموصي ، ولا حرج في ذلك ، فله أن يجعل ما شاء من ماله حيث شاء ما لم يكن معصية لله عز وجل .

قوله : « وبكذا وكذا نصفان » .

أقول : هذا هو الظاهر من حيث اللغة إلا أن يُخالفه عُرف للموصي ، فهو مقدم لأنه لا يتكلم المتكلم في الغالب إلا بما يقتضيه عرفه ، وما يعتاده أهل بلده ، وهكذا قوله : « وإذا ثبت على كذا لثبوت عليه ولو ساعة » فإنه قد حصل الثبوت على ذلك الشيء بما يصدق عليه مسمى الثبوت إلا أن يجري عرف بخلاف ذلك .

وأما قوله : « وأعطوه ما ادعى وصية » فغير مسلم ، فإن هذا إقرار منه بأنه يستحق من تركته ما يدعي به ، وحمله على الوصية خلاف الظاهر ،

وأما قوله : « الفقراء والأولاد والقراة والأقارب والوارث كما مر » فقد قدمنا الكلام على ذلك في الوقف فليرجع إليه .

## فصل

وَلَوْ قَالَ أَرْضٌ كَذَا لِلْفُقَرَاءِ ، وَتُبَاعُ لَهُمْ ، فَلَهُمُ الْغَلَّةُ قَبْلَ الْبَيْعِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ ثَمَنَهَا ، وَثَلَاثَةُ مُضَاعَفَةِ لِسِتَّةٍ ، وَأَضْعَافُهَا ثَمَانِيَةُ عَشَرَ . وَمُطْلَقُ الْغَلَّةِ وَالشَّمْرَةِ وَالتَّنَاجِ لِلْمَوْجُودَةِ . وَإِلَّا فُتُوْبِدَةُ كَمُطْلَقِ الْخِدْمَةِ وَالسُّكْنَى ، وَيَنْفُذُ مِنْ سَكْنَى دَارٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا سَكْنَى ثَلَاثًا ، وَمَنْ أَوْصَى وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا أَوْ تَمَّ تَلْفٌ أَوْ نَقَصَ فَالْعَبْرَةُ بِحَالِ الْمَوْتِ ، فَإِنْ زَادَ فَبِالْأَقَلِّ .

قوله : « فصل : ومن قال : أرض كذا للفقراء » إلخ .

أقول : وَجْهُ هذا أَنَّ التَّمْلِيكَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ مِنْ وَقْتِ التَّلْفِظِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَيَسْتَحَقُّونَ مَا حَصَلَ فِيهَا مِنَ الْغَلَّةِ لِأَنَّهَا غَلَّةٌ مِلْكِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ مِنْ قَوْلِهِ : « وَتُبَاعُ لَهُمْ » أَنَّ مَرَادَهُ أَنَّ الَّذِي يَصِيرُ إِلَيْهِمْ هُوَ ثَمَنُهَا فَقَطْ ، فَإِنَّ الْغَلَّةَ تَكُونُ قَبْلَ الْبَيْعِ لِلْوَرِثَةِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : « إِنْ لَمْ يَقْصِدْ ثَمَنَهَا » وَاحْتِاجُ إِلَى هَذَا الْإِحْتِرَازِ لِاحْتِمَالِ قَوْلِهِ : « أَوْ تُبَاعُ لَهُمْ » لِلْأَمْرَيْنِ .

قوله : « وَثَلَاثَةُ مُضَاعَفَةِ سِتَّةٍ » .

أقول : ضِعْفُ الشَّيْءِ وَمُضَاعَفَتُهُ وَتَضْعِيفُهُ أَنْ يُجْعَلَ فَوْقَهُ مِثْلَاهُ ، فَإِنْ أُطْلِقَ عَلَى مِثْلِهِ فَقَطْ فَهُوَ مُجَازٌ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِشْتِرَاقِ ، وَإِذَا كَانَ الضَّعْفُ يُطْلَقُ عَلَى مِثْلِي الْأَصْلِ كَمَا عُرِفَ فَالْجَمْعُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَيْنِ الْمِثْلَيْنِ مُضَاعَفَةُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ . فَيَكُونُ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقَلُّ الْجُمُوعِ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ لَهُ قَصْدٌ أَوْ عُرْفٌ يُخَالِفُ ذَلِكَ ، فَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ صَحِيحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ ، وَلَا غُبَارَ عَلَيْهِ .

قوله : « وَمُطْلَقُ الْغَلَّةِ وَالشَّمْرَةِ وَالتَّنَاجِ لِلْمَوْجُودِ » .

أقول : وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالِ ، فَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ إِلَّا لِقَرِينَةٍ ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ : ذَلِكَ الشَّيْءُ غَيْرُ مَوْجُودٍ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ مَا يَحْصُلُ مِنْ بَعْدِ ،

ومع عدم التقييد بالمرة أو المرات يُحمل على الأقل ، وهو ما يحصل أول مرة ، وليس في ذلك ما يدل على التأييد ، لأن التأييد أمر زائد على مجرد الإطلاق ، فلا يُصار إليه إلا لقرينة .

قوله : « وينفذ من سكنى دار لا يملك غيرها سكنى ثلثها » .

أقول : هذا يخالف ما تقدم للمصنف من التفصيل في قوله : « وما نفذ في الصحة » إلخ ، وقوله : « ولا ينفذ في ملك تصرف » إلخ ، والأولى أن يقال إن الوصية بسكنى الدار تنفذ في جميع الدار إذا لم يكن وارث على حسب ما قدرناه فيما تقدم .

وأما قوله : « ومن أوصى لا يملك شيئا » إلخ فوجهه أن وقت الموت هو وقت النفوذ ، فالاعتبار به وجودا أو عدما ، وزيادة ونقصا ، ولا وجه لقوله : « فإن زاد فبالأقل » .

## فصل

وتبطل برد الموصى له ، وموته ، وانكشافه ميتا قبل الموصي ، وبقتله الموصي عمدا ، وإن عفا ، وانقضاء وقت الموقته ، وبرجوعه أو المجيز في حياته عمالا يستقر إلا بموته<sup>(١)</sup> ، فيعمل بناقضة الأولى<sup>(٢)</sup> .

قوله : « فصل » وتبطل برد الموصى له .

أقول : وجهه أنه لا يلزم الإنسان حتما إدخال شيء في ملكه بل ذلك مفوض إلى اختياره فإن رضي صار ملكا ، وإن رده لم يصير ملكا له ، وأما اعتبار القبول لفظاً فلا يوافق رواية ولا دراية ، بل المعتبر في القبول هو القبض والتصرف ، وفي عدم القبول هو الرد

---

(١) أوضح المصنف في هذا الفصل ما يبطل به الوصية وما تبطل به الوصية أن يرجع الموصي عن الوصية أو يرجع المجيز لها في حياة الموصي . وذلك عما لا يستقر إلا بموته . وهي الوصايا التي يضيفها إلى ما بعد الموت دون ما نفذه في الحال .

شرح الأزهار ٤/ ٤٩٣ .

(٢) إذا صح الرجوع عن الوصية فإنه إذا أوصى بشيء ثم أوصى بعد ذلك وصية تنقض وصيته المتقدمة انتقضت . فيعمل بالوصية الثانية التي نقضت الوصية الأولى . شرح الأزهار ٤/ ٤٩٤ .

وأما قوله : « وموته » فوجهه أنه لم يوجد من قصد الموصي الإيضاء له ، فلم تصح الوصية وهكذا انكشافه ميتا قبل الموصى إن كانت الوصية مضافة إلى [ ما ] بعد الموت .  
قوله : « وبقتل الموصي عمداً » .

أقول : لا وجه لإطلاق هذا ، فإن القتل عمداً إنما هو مُبطل للميراث ، لا مبطل لإحسان المقتول إلى القاتل بوصية ونحوها ، ولا سيما إذا وقع منه العفو ، فإنه قد سَمَحَ بنفسه فكيف لا يَسْمَحُ بجزء من ماله ، وقد قدمنا عند قوله : « ولقاتل العمد إن تأخرت » ما ينبغي الرجوع إليه .

وأما قوله : « وانقضاء وقت المؤقت » فظاهر لا يحتاج إلى ذكره ، لأن الوصية قد انقطعت بانقطاع وقتها .

وأما قوله : « وبرجوعه » فوجهه ظاهر لأنه رجع قبل الوقت الذي تنفذ فيه الوصية ويستحقها من هي له ، وهو وقت الموت .

وأما قوله : « أو المجيز في حياته » فوجهه أن إسقاط حقه إنما يستقر بموت الموصي ، لأنه وقت النفوذ ، فإذا رجع قبله كان الرجوع صحيحاً ، وإذا رجع بعده لم يصح لأنه مكلف مختار رضي لنفسه ، فلا يبطل ذلك الرضا بعد وقت الاستقرار ، وإلا استلزم هذا الرجوع عن الرضا جواز الرجوع عن سائر ما يرضى به الإنسان ، فلا تستقر معاملة ، وقد عرفناك أن الرضا هو المعتبر في جميع المعاملات .

وأما قوله : « فيعمل بناقضة الأولى » فوجهه أنه وقع نقض الأولى في الوقت الذي يجوز له فيه أن يرجع ، لأنه رجوع قبل وقت الاستقرار ، فكان العمل على ما ثبت الموصي عليه إلى وقت الاستقرار ، وهو موته .

## فصل

وَإِنَّمَا يَتَّعِنُ وَصِيًّا مَنْ عَيْنَهُ الْمِيتُ وَقَبِلَ وَهُوَ حُرٌّ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ ، وَلَوْ مُتَعَدِّدًا ، أَوْ إِلَى مَنْ قَبِلَ ، فَيَجِبُ قَبُولُهَا كِفَايَةً ، وَيُغْنِي عَنِ الْقَبُولِ الشُّرُوعُ ، وَتَبْطُلُ بِالرَّدِّ ، وَلَا تَعُودُ بِالْقَبُولِ بَعْدَهُ فِي الْحَيَاةِ إِلَّا بِتَجْدِيدٍ ، وَلَا بَعْدَهَا إِنْ رَدَّ فِي وَجْهِهِ ، وَلَا يَرُدُّ بَعْدَ الْمَوْتِ مَنْ قَبِلَ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ إِلَّا فِي وَجْهِهِ ، وَتَعَمُّ وَإِنْ سَمِيَ مُعَيَّنًا مَا لَمْ يُحْجَرَ عَنْ غَيْرِهِ <sup>(١)</sup> ، وَالْمُشَارَفُ ، وَالرَّقِيبُ ، وَالْمَشْرُوطُ عَلَيْهِ وَصِيٌّ ، لَا الْمَشْرُوطُ حُضُورَهُ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ ، وَلَوْ فِي حَضْرَةِ الْآخِرِ إِنْ لَمْ يُشْرَطِ الْجَمَاعُ ، وَلَا تَشَاجَرًا <sup>(٢)</sup> .

قوله : « فصل : وإنما يتعين وصيا من عينه الميت » إلخ .

أقول : أما اشتراط القبول فلا بُدَّ منه إِذْ لَا يُلْزَمُ الْإِنْسَانُ الدُّخُولُ فِي شَيْءٍ حَتْمًا وَأَمَّا اشتراط الحرية فلا وَجْهَ لَهُ ، بَلِ الْعَبْدُ كَالْحُرِّ إِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ، وَإِذَا مَاتَ الْبَيْدُ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْمَالِكُ الْآخَرُ كَانَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ مَوْتِ الْوَصِيِّ الْحُرِّ حَيْثُ لَمْ يُوصَ ، فَتَكُونُ الْوَلَايَةُ لِلْوَارِثِ أَوْ لِلْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ عَلَى مَا سَيَأْتِي .

وأما اشتراط التكليف فقد قدمنا في أول كتاب الوصايا وجه ذلك ، وأما اشتراط أن يكون عَدْلًا فلم يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ فِي الْوَصِيِّ كَمَا لَمْ يَرِدْ اعْتِبَارُ الْعَدَالَةِ فِي الْوَكِيلِ وَالرَّسُولِ وَالشَّرِيكِ وَنَحْوِهِمْ ، وَقَدْ رَضِيَهِ الْمِيتُ لِنَفْسِهِ ، وَأَقَامَهُ مَقَامَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَوَجِبَ امْتِثَالُ ذَلِكَ ، وَإِذَا تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا يُخَالِفُ الْحَقَّ فَيَسِيئُ أَنْهَا تَبْطُلُ وَصَايَتُهُ .

(١) ولاية الوصاية تتم بجميع التصرفات التي تصح من الوصي وإن لم يجعلها الوصي عادة بل سمي شيئاً معيناً ما لم يحجره عن غير ذلك الشيء المعين . شرح الأزهار ٤/٤٩٨ .

(٢) صورة المسألة أن يقول الوصي للموصي له : أمض وصيتي وفلان مشارف عليك أو رقيب عليك أو لا تصرف إلا إذا كان فلان عالماً به فإن كل واحد من هؤلاء يكون وصياً مع ذلك الوصي للأمور بالتصرف . أما المشروط حضوره في حال التصرف فلا يكون وصياً بالاتفاق .

وإذا كان له وصيان أو وصي ومشارف ونحوه جاز لكل منهما أن ينفرد بالتصرف ، ولو تصرف أحدهما في حضرة الآخر جاز تصرفه ونفذ بشرطين : أحدهما إذا لم يشترط الاجتماع . الثاني أن لا يكونا قد تشاجرا في بعض التصرفات .

شرح الأزهار ٦/٥٠٠ .



وأما قوله : « ولو متعددًا » فليس في هذا نزاع . فللموصي أن يوصي إلى الواحد والاثنين والجماعة .

وأما قوله : « وإلى من قبل فيجب قبولها كفاية » فلا وجه لهذا الإيجاب ، بل لكل أحد أن يمتنع من قبولها إذا لم يرد ما يدل على أنه يجب على الإنسان واجب بإيجاب إنسان آخر عليه فإذا لم يقبلها أحد كان ذلك لعدم الوصي من الأصل ، وسيأتي الكلام فيه .

وأما كونه يُغني عن القبول الشروع فوجهه ظاهر ، لأنه لا يشرع إلا وقد رضى .

وأما كونها تبطل بالرد فوجهه أنه لا يجب على الإنسان أن يدخل نفسه في أعمال لم يوجبها عليه الشرع ، بل ذلك مفوض إلى اختياره .

وأما قوله : « ولا يعود بالقبول في الحياة إلا بتجديد » فوجهه أن كونه وصيا قد بطل بالرد فلا يعود وصيا إلا بتجديد الوصاية إليه من الموصي ، وإلا كان ذلك تصرفًا في مال الغير بغير مقتضى ، وهو ممنوع لثبوت العصمة لأموال العباد إلا بإذن من الله سبحانه أو من أربابها .

وأما قوله : « ولا بعدها إن رد في وجهه » فقد عرفت أن الوصاية قد بطلت بالرد ، ولا فرق بين الرد في وجه الموصي أو في غير وجهه .

وأما قوله : « ولا يرد بعد الموت من قبل قبله » إلخ فلا وجه له لأن استمراره على ذلك لم يجب عليه بإيجاب الشرع ، ومجرد قبوله لا يستلزم استمراره حتى يقال إنه أوجب ذلك على نفسه فله أن يعزل نفسه متى شاء ، وكأنه لا وصي من الأصل ، فيكون لكل وارث ولاية كاملة إن وجد وإلا فللإمام والحاكم كما سيأتي .  
قوله : « وتعم وإن سمى معينا » .

أقول : لا وجه لهذا لأن التعيين يقتضي قصر إقامته مقام نفسه على ذلك المعين فتصرفه في غيره تصرف في مال الغير بغير إذنه ، ولا بإذن الشرع إلا أن يفهم ذلك من قصده كان التعميم من حيث القصد لا من حيث تسمية المعين .

قوله : « والمشارف والرقيب والمشروط علمه وصي » .

أقول : ليس ها هنا ما يقتضي أن يكون وصيا لا من لفظ ولا قصد ، وإثبات أحد هذه الأمور لشخص لا يستلزم إثبات ما هو زائد عليها ، وهو الوصاية المقتضية لما سيأتي من التصرف ، وغاية ما هنا أنه يكون إلى المشارف المشاركة على التصرفات الواقعة من الوصي ، فيشير على الموصي بما يستحسنه ويراه صوابا ، وهكذا الرقيب يكون مراقبا للموصي ، فيخبر بما وقع منه ، وليس إليه غير ذلك وأما المشروط علمه فغاية ما هناك أنه لا ينفذ تصرف الوصي حتى يعلم به ، وإذا علم نفذ ، وليس له حل ولا عقد ، ولا إمضاء ولا إبطال إلا أن يظهر من قصد الموصي زيادة على ما تدل عليه هذه الألفاظ كان الاعتبار بالقصد ، فإذا قصد إثبات الوصاية لكل واحد من هؤلاء كان المؤثر في ذلك هو هذا القصد لا تلك الألفاظ ، وأما إذا كان الأوصياء اثنين أو أكثر فالأمر كما ذكره المصنف من أن لكل واحد منهم أن يتفرد بالتصرف ولو في حضرة الآخر ، إلا أن يشترط الموصي الاجتماع ، فهو كالحجر لكل واحد منهما أن يتصرف منفردا ، وهكذا إذا حصل التشاجر بينهم فإن ذلك يوجب التوقف عليهم حتى يجتمع رأيهم .

## فصل

وإليه تنفيذ الوصايا وقضاء الديون ، واستيفاءها ، والوارث أولى بالمبيع بالقيمة ما لم ينقض عن الدين قبل الثمن ، ولا عقد فيهما <sup>(١)</sup> ، وينقض البالغ ما لم يأذن أو يرض ، وإن تراخى <sup>(٢)</sup> والصغير بعد بلوغه كذلك إن كان له وقت البيع مصلحة ومال ، وإلا فلا .  
قوله : « فصل : وإليه وحده تنفيذ الوصايا وقضاء الديون » .

(١) إذا أخذ الوارث العين المبعة بالقيمة أو بالثمن فلا عقد يحتاج إليه فيها . شرح الأزهار : ٥٠٣/٤ .

(٢) ينقض الوارث البالغ بيع الوصي للعين ما لم يأذن له بالمبيع قبل العقد . وينقض أيضا البيع إذا لم يكن قد أذن لكنه لم يرض بالمبيع عند بلوغ الخبر به . وإن تراخى عن النقص بعد بلوغ الخبر ولم يصدر منه رضا ولا نقض فإنه ينقض متى شاء . شرح الأزهار : ٥٠٤/٤ .

أقول : وجهه أنه أمامه مقام نفسه بعد موته ، فكان إليه تنفيذ الوصايا ، لأن هذا هو أعظم المقاصد التي قصدتها الموصي ، وقضاء الديون هو من تنفيذ الوصايا بل من أهمها . ومن ذلك استيفاء الديون التي للميت على الغير إذا كان لها مدخل في تنفيذ الوصايا ، وإلا كان أمرها إلى الوارث لأنها قد صارت ملكاً له ، فلا يحل التصرف في ملكه ، وقد انقطع حق الميت عن التركة ، فلم يبق إلى وصيه إلا ماله تعلق بوصاياه .

قوله : « والوارث أولى بالمبيع » إلخ .

أقول : الوجه في هذه الأولوية أن المبيع إنما هو لقصد قضاء ما على الميت أو ما يحتاج إليه في تجهيزه ، فإذا هذل الوارث ما يبدله المشتري كان أحق به ، لأن التركة انتقلت من ملك الميت إلى ملكه ، فلا يخرج عن ملكه مع بذل القيمة ، ويكون بين الورثة على التوريث . وكأنه من جملة الميراث لا يحتاج إلى تجديد عقد ، ولكن لا وجه لقول المصنف بالأقل من القيمة أو الثمن ، بل هو أحق بقيمته التي سيباع بها من الغير ، فسلمها موفرة حتى تبقى العين في ملكه ، وإذا وقع البيع من غير اطلاع الوارث كان له النقص لما وقع من البيع وأخذ المبيع بما كان قد دفعه المشتري فيه ما لم يأذن ، أو يرخص ، وللوصي أو المشتري أن يطالبه بذلك فيأخذ أو يترك ، وليس له أن يتراخي بعد العلم ، لا كما قال المصنف .

وأما الصغير فإن كان له في المبيع مصلحة ومعه مال كان وليه مفرطاً في ترك الطلب ، فله أن يطلب عند بلوغه ، وإن لم يكن له مصلحة ومال فليس في الإمكان أبدع مما كان ، وقد نفذ تصرف الولي والوصي .

## فصل

وَلَهُ أَنْ يَسْتَقِيلَ بِقَضَاءِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ ، وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ بَعْدَ الْحُكْمِ مُطْلَقاً ، وَقَبْلَهُ حَيْثُ تَبَيَّنَتْ ، وَالْوَارِثُ صَغِيرٌ أَوْ مُوَافِقٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلِلْمُوَافِقِ الْمُرَافَعَةُ إِلَى الْمَخَالِفِ (١) ، وَمَا

(١) يجوز للموافق الوصي من الورثة في وجوب القضاء المرافعة للوصي إذا أراد أن يقضي ذلك الدين وإن كانا مصفين على وجوب قضائهما فله مرافعته إلى الحاكم المخالف لعله يحكم بسقوطه فيسقط عنهما جميعاً بحكم المخالف لهما . . شرح الأهمار ٤/٥٧ .

عَلِمَهُ وَحَدَهُ قَضَاهُ سِرًّا ، فَإِنْ مُنِعَ أَوْ ضُمِّنَ ضَمِنَ ، وَيَعْمَلُ بِاجْتِهَادِهِ ، وَيَصِحُّ الْإِصْأَاءُ مِنْهُ لَا النَّصْبَ .

قوله : « فصل : وله أن يستقل بقضاء المجمع عليه » إلخ .

أقول : وجه هذا أن الوصية من الموصي ليست بحكم على الغير يلزمه امتثاله ، فوصيته كذلك لأنه مأمور من جهته ، فما كان مِمَّا لَا نِزَاعَ فِيهِ وَلَا خِلَافَ وَلَا ضَرَارَ وَلَا مَخَالَفَةَ لِلشَّرْعِ بوجه من الوجوه كان للوصي الاستقلال بفعله ، وما لم يكن كذلك لم يكن له إلا بحكم الحاكم لقطع الخلاف ودفع مَعَرَّةِ النَّقْضِ من بَعْدَ ، وليس كل مختلف فيه يحتاج إلى حكم الحاكم ، بل إذا كان مذهب الموصي والوصي هو وجوب التخلص من ذلك ، ولم يكن ثَمَّ مُنَازَعٍ من وارث أو غيره كان له الاستقلال فهكذا ينبغي أن يقال ، وإذا كان الوارث صغيراً كان الأمر إلى وليه ، فإن لم يكن له ولي كان له عند بلوغه الدعوى على الوصي بماله فيه حَقٌّ شرعي .

وأما كون للموافق المرافعة إلى المخالف فلا بد أن يكون على بصيرة بأن عند المخالف الصَّوَابَ ، وَيُؤَيِّدُ الْحَقَّ ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْنَا الْأَخْذَ عَلَى يَدِهِ ، وَمَنْعَهُ مِنْ ذَلِكَ .

وأما قوله : « وما علمه وحده قضاؤه سراً » فوجهه أنه على بصيرة ، وقد أمره الوصي بالنيابة وأقامه مقامه ، فكان عليه أن يقضي ديونه الثابتة عليه بالشرع ، وأثبتها وأحقها بالقضاء ما كان الوصي يعلم به ، ويتيقنه ، وإذا نُزِعَ رَافِعٌ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَقْطَعَ عَنْهُ اللَّجَجَ .

ولا وجه لقوله : « فَإِنْ مُنِعَ أَوْ ضُمِّنَ ضَمِنَ » بل ليس لأحد من الورثة مَنْعُهُ وَلَا تَضْمِينُهُ فِيمَا هُوَ مَعْلُومٌ لَدَيْهِ وَمُتَيَقَّنٌ عِنْدَهُ . وَغَايَةُ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُخَاصِمُ لَهُ هُوَ الْمِرَافَعَةُ إِلَى الْحَاكِمِ فَيَحْكُمُ فِي ذَلِكَ بوجه الشرع ويقطع ما عرض بينهم من الخصومة .

قوله : « ويعمل باجتهاده » .

أقول : إذا عُرِفَ لِلْمَوْصِي قَصْدُ كَانَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ وَوَجِبَ عَلَى الْوَصِيِّ امْتِثَالُهُ لِأَنَّ

التنجز والتقييد هو عائد إلى أمره للموصي بالنيابة ، فليس له أن يفعل غير ما رسمه له الموصي إلا أن يأمره بما لا يحل فليس له الامتثال كما تقدم ، ومع التباس الأمر عليه ، ووقوع الخلاف في الحادثة ترفع إلى حاكم الشرع فما قضى به عمل عليه ، وقد قدمنا ما يُغنى عن التكرار ها هنا .

وأما قوله : « ويصح الإيصاء منه » فوجهه أنه قد ثبت له التصرف فيما أقامه الموصي فيه مقامه فله أن يجعله إلى الغير في حال حياته ، ويكون له بمنزلة الوكيل ، وله أيضا أن يُوصي به بعد موته إلى وصيه ، وليس في الشرع ما يمنع من هذا ، فالأصل الجواز ، وبهذا نعرف أن له أن ينصب معه من يُعينه على التنفيذ لأن الأمر قد صار إليه ، والتنفيذ قد تعين عليه ، وليس بهذا بأس ولا عنه مانع من رواية ولا دراية .

## فصل

وَيُضْمَنُ بِالْتَّعْدِي وَالتَّرَاحِي تَقْرِيطًا حَتَّى تَلْفَ الْمَالُ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ بَقِيَ أَخْرَجَ الصَّغِيرُ مَتَى بَلَغَ . وَعَمَلَ بِاجْتِهَادِ الْوَصِيِّ . وَبِمُخَالَفَتِهِ مَا عَيَّنَ مِنْ مَصْرُفٍ وَنَحْوِهِ<sup>(٢)</sup> . وَلَوْ خَالَفَ مَذْهَبَهُ ، قِيلَ إِلَّا فِي وَقْتِ صَرْفٍ ، أَوْ فِي مَصْرُفٍ وَاجِبٍ ، أَوْ شِرَاءٍ رَقَبَتَيْنِ بِالْفِ لِعِتْقٍ ، وَالْمَذْكُورُ وَاحِدَةٌ بِهِ . وَبِكَوْنِهِ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا . وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّهَا إِنْ شَرَطَهَا . أَوْ اعْتَادَهَا . أَوْ عَمَلَ لِلْوَرَثَةِ فَقَطْ<sup>(٣)</sup> ، وَهِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مُطْلَقًا ، وَمُقَدَّمَةٌ عَلَى مَا هُوَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup> .

(١) من أسباب تضمين الوصي لما وصي فيه أن يحصل منه التراخي على جهة التفريط أي لا لعذر يسوغ تراخيه حتى ي تلف المال .

شرح الأذهار ٥٠٩/٤ .

(٢) من الأسباب التي يضمن فيها الوصي أن يخالف ما عينه الوصي من مصرف ونحوه . شرح الأذهار ٥١٠/٤ .

(٣) من أسباب ضمان الوصي إذا لم يكن متبرعاً بالتزامه الوصاية بل شرط لنفسه أجره ما يعمل فيه أو كان يعتاد التبرع بوصايا بالأجرة فإنه يضمن ما تصرف فيه ضمان الأجير المشتهك .

ثم إن الأجير يستحق الأجرة إن شرطها لنفسه أو كان يعتاد أخذ الأجرة . أو عمل للورثة فقط . شرح الأذهار ٥١٢/٤ .

(٤) أجرة الوصي إذا استحق الأجرة تكون من رأس المال . وهي أيضاً مقدمة في حجب إخراجها على إخراج ما هو من رأس المال . شرح الأذهار ٥١٣/٤ .

قوله : « فصل : ويضمن بالتعدي » .

أقول : التعدي سببٌ مُستقل للضمان ، لأنه أَمْرٌ بِأَمْرٍ فليس له أن يتعداه ولا يخالفه ، فإن فعل فقد اختار لنفسه ضمان ما تلف بسبب تعديه . وهكذا إذا تراخى تفريطا لا لسبب من الأسباب فإن تراخيه تساهل منه ، ومخالفة لأمر الموصي يُوجب عليه الضمان ، لأن التنجيز قد صار واجبا عليه ، وإن أراد الخلوص من الوصايا فعل قبل أن يُفَرط بالتراخي يئلف مال الغير بسببه .

وأما قوله : « فإن فعل أخرج الصغير متى بلغ » فالذي ينبغي في هذا أن يُقال : قد بطلت وصايته بتعديه أو تفريطه ، فإن لم يتلف المال كان الأمر إلى الوارث كما سيأتي أن لكل وارث ولاية كاملة مع عدم الوصي ، فإن كان الوارث صغيراً كان الأمر إلى وليه ، وإلا ناب عنه الإمام أو الحاكم ، ولا وجه لانتظار لبلوغه ، ولا العمل بجتهاد الوصي وهكذا يضمن الوصي بمخالفة ما عيّن الموصي إذا تسبب عن ذلك تلف شيء من المال ، لأنه مأمور بأمر فمخالفته له سبب لضمانه .

وأما قوله : « وبكونه أجيراً مشتركاً » فوجهه أنه قد صار بالأجرة أجيراً مع كونه وصياً فيضمن ضمان الأجير ، وقد قدمنا الكلام على ما صرح به المصنف من تقسيم الأجير إلى خاص ومُشترك ، وإثبات أحكام لكل واحد منهما ، فليرجع إليه .

وأما كونه لا يستحق الأجرة إلا مع الشرط أو الاعتبار فذلك ظاهر ، أما مع الشرط فلكون الموصي قد رضي بذلك ، فكان عليه القدر المشروط من الأجرة ، وأما مع الاعتبار فلكون معاملته مَحْمُولَةً على ما جرت به عادته ، ولكن إذا لم يعلم بذلك الوصي لم يجب عليه ولا على وارثه دفع ما يعتاده من الأجرة ، بل يدفع إليه أجرة المثل .

وأما قوله : « أو عمل للورثة » فلا وجه له بل لا بد من الشرط عليهم ، أو الاعتقاد للأجرة في مثل ذلك ، وإلا فالأصل عندهم في المنافع عدم العوض ، فكان عليهم هنا أن لا يجعلوا مجرد العمل للورثة سبباً لا يستحق الأجرة .

وأما دعوى أن أجرة الوصي من رأس المال ومقدمة على ما هو منه فكلّام لم يُربط بدليل ولا اقتضاه رأى صحيح ، وغاية ما هناك أن تكون أجرته من مخرج ما يباشر إخراجه وتنفيذه ، فما كان من الرأس كانت أجرته فيه من الرأس ، وما كان من الثلث كانت أجرته فيه من الثلث تنزيلاً له منزلة المستحقين لشيء من التركة من دين لهم ، أو صرف إليهم .

### فصل

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِكُلِّ وَارِثٍ وَلَايَةٌ كَامِلَةٌ فِي التَّنْفِيدِ ، وَفِي الْقَضَاءِ ، وَالْاِقْتِضَاءِ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ فَقَطْ ، وَلَا يَسْتَبَدُّ أَحَدٌ بِمَا قَبِضَ ، وَلَوْ قَدَّرَ حِصَّتَهُ ، وَيَمْلِكُ مَا شَرَى بِهِ ، وَيَرْجِعُونَ عَلَيْهِ لَا عَلَى أَيِّ الْغَرِيمَيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فَلَا إِمَامَ وَنَحْوَهُ .

قوله : « فصل : فإن لم يكن لكل وارث ولاية كاملة » .

أقول : القرابة لها زيادة اختصاص ، والورثة لهم أيضاً مزيد خصوصية على سائر القرابة الذين لا يرثون ، ويدل على هذا ما أخرجه أحمد وابن ماجه وابن سعد وعبد بن حميد وابن نافع والباوردي والطبراني في الكبير والضياء في المختارة بإسناد رجاله ثقات عن سعد [ بن ] الأطول : « أَنَّ أَخَاهُ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَتَرَكَ عِيَالاً . قَالَ : فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْفِقَهَا عَلَى عِيَالِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَخَاكَ مُحْتَبَسٌ بِدَيْنِهِ فَاقْضُ عَنْهُ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَذِيتُ عَنْهُ إِلَّا دَيْنَارَيْنِ ادَّعَتْهُمَا امْرَأَةٌ وَلَيْسَ لَهَا بَيِّنَةٌ ؟ قَالَ : فَأَعْطِهَا فَإِنَّهَا مُحَقَّةٌ » <sup>(١)</sup> .

وأما تقييد القضاء والاقتضاء والتنفيذ بكونه من جنس الواجب فوجه ظاهر ، لأن في العدول عن الجنس مخالفة لقصد الموصي ، وقد يكون فيه مخالفة لغرض سائر الورثة .

(١) الحديث في إسناده عبد الملك أبو جعفر ولا يعرف اسم أبيه . وقيل إنه ابن أبي نصر . قال في الزوائد إسناده صحيح . وعبد الملك أبو جعفر . ذكره ابن حبان في الثقات وباقي رجال الإسناد صحيح . وليس لسعد هذا في الكتب الستة سوى هذا الحديث الواحد .

سنن ابن ماجه ٨١٣/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٥٩/٥ . أسد الغابة ٣٣٧/٢ .

وأما كونه لا يستبد أحد من الورثة بما قبض فوجهه واضح لأنه مُشترك بين جميعهم ولا وجه لقوله : « ويملك ما شرى به » ، ولكنه بنى على عدم تعين النقد فيملك ويغرم لهم مثله ، والظاهر أن لهم المطالبة بإرجاع عين النقد الذي قبضه ، لأنه فيما عدا نصيبه غاصب وقد قدمنا في الغصب ما قدمنا .

وأما قوله : « فإن لم يكونوا فالإمام والحاكم » فوجهه شمول ولايتهما بمثل هذا ، فإن تنفيذ وصايا الموصي بما يجب عليه التخلص عنه وبما يتقرب به من القرب حقّ عليهما ، لأن إهمال ذلك منكر ، والقيام به أمر معروف ، وهما أحق الناس بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

### فصل

وَنُذِبَ مِمَّنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُ مُسْتَغْرَقٍ بَثْلُهُ فِي الْقُرْبِ ، وَلَوْ لَوَارِثٍ ، وَمِمَّنْ الْمَعْدِمُ بَأَنُ بَرِّهِ الْإِخْوَانُ .

قوله : « فصل : وندب ممن له مال غير مستغرق بثله في القرب » .

أقول : التقرب إلى الله عز وجل بطاعاته مشروع لعباده في كل وقت ، وإليه وقع الترغيب بالآيات والأحاديث الكثيرة ، وحالة الوصية من جملة الأوقات التي تدخل تحت تلك الأدلة ، ولا سيما والموصى أحوج ما كان إلى التقرب بالبر والإحسان ، ومثل هذا لا يحتاج إلى الاستدلال عليه بمثل قوله <sup>(١)</sup> : « إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ » الحديث المتقدم .

وأما اشتراط أن يكون ماله غير مُسْتَغْرَقٍ بالدين فوجهه أن قضاء ما يجب قضاؤه أهم من التقرب بما لا يجب والزم وأحق .

---

(١) حديث أبي هريرة المتقدم ص ٤٧٣ .



وأما التقييد بالثلث فإن كان له وارث فهو صحيح ، وإن لم يكن له وارث فله أن يجاوزه كما قدمنا تحقيقه .

قوله : « ولو لوارث » .

أقول : إن كان الدليل على جواز الوصية للوارث هو ما ورد في القرآن <sup>(١)</sup> من الوصية للوالدين والأقربين فقد وقع الاتفاق على أنه منسوخ غير ثابت الحكم ، والقول بأنه نسخ الوجوب وبقي النذب غير مسلم . ولو سلمنا لكان ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم من أنه « لا وصية لوارث » رافعا لهذا النذب . ودافعا له . فإنه قد ثبت ذلك من طرق : منها ما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه . وابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن خارجه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته . وأنا تحت جرائنها . وهي تقصع بجريتها . وإن لغامها يسيل بين كتفي . فسميئته يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » <sup>(٢)</sup> . ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وحسنه الترمذي من حديث أبي أمامة قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » <sup>(٣)</sup> . وما قيل من أن في إسناده إسماعيل بن عياش ، فقد تقرر عند الأئمة الحفاظ أنه قوي إذا روى عن الشاميين ، وهذا من روايته عن الشاميين ، لأنه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة ، وقد صرح في روايته بالتحديث <sup>(٤)</sup> ، فلم يبق للحديث علة يُعلل بها ، ومنها ما

---

(١) سورة البقرة : ١٨٠ . كما يرجع إلى ص ١ . ٢ وما أشير فيها إلى أقوال الأئمة ومنه يعلم أن قضية النسخ ليست على إطلاقها كما قال المصنف .

(٢) جران البعير : بكسر الجيم مقدم عنقه من مذبحه إلى منجره . والجرة : بالكسر كما في النهاية - ما يخرج البعير من بطنه لمحضنه ثم يلمعه . يقال : اجتر البعير يجتر . والقصع : شدة المضغ . أراد شدة المضغ وضم بعض الأسنان على البعض . وقيل : قصع الجرة خروجها من الجوف إلى الشلق ومتابعة بعضها بعضاً وإنما تفعل الناقة ذلك إذا كانت مطمئنة ، وإذا خافت شيئاً لم تخرجها . وأصله من تقصيع البربوع وهو إخراج تراب قاصعاته وهو حجره . ولغام الدابة : لعابها وزبدها الذي يخرج من فيها معه وقيل هو الزبد وحده . المتقى بشرح نيل الأوطار ٤٥/٥ . سنن ابن ماجه ٩٠٥/٢ . النهاية .

(٣) المتقى بشرح نيل الأوطار ٤٥/٥ . مختصر السنن للسندي ١٥٠/٤ . سنن ابن ماجه ٩٠٥/٢ .

(٤) الحديث صرح فيه بالتحديث عند الترمذي . فتح الباري على الصحيح ٣٧٢/٥ .

أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :  
لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ<sup>(١)</sup> وقد حسنه ابن حجر في التلخيص ، وقال  
في الفتح : رجاله ثقات . قال : لكنه معلول ، فقد قيل أن عطاء الذي رواه عن ابن عباس  
هو الخراساني ، وأخرج نحوه البخاري<sup>(٢)</sup> من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس  
موقوفا قال<sup>(٣)</sup> : « إِلَّا أَنَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ إِخْبَارٌ بِمَا كَانَ مِنَ الْحُكْمِ قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ ، فَيَكُونُ  
فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ » انتهى ، وقد تقرر أن المرفوع زيادة غير منافية ، والعمل بها واجب ،  
فلا علة حينئذ للحديث . ومنها ما أخرجه الدارقطني أيضا عن عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ  
عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةُ<sup>(٤)</sup> »  
وفي إسناده مقال ، وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه<sup>(٥)</sup> ، وعن جابر عند الدارقطني ،  
وعن علي بن عده أيضا ، وإسناده ضعيف وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup> ، وقد حكى ابن  
حجر عن الشافعي أنه قال : « وَجَدْنَا أَهْلَ الْفِتْيَا وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي  
مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ ( لَا  
وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ) وَيُؤَثِّرُونَهُ عَمَّنْ حَفِظُوهُ عَنْهُ مِمَّنْ لَقُوهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَكَانَ نَقْلُ كَافَّةٍ عَنْ  
كَافَّةٍ ، فَهُوَ أَقْوَى مِنْ نَقْلِ وَاحِدٍ<sup>(٧)</sup> » انتهى .

ولا يخفأك أن هذا حكم على الحديث بأنه متواتر ، فلم يبق ما يُوجب الاشتغال بالكلام  
على طريقه والعمل بالتواتر واجب ، وهو ينسخ الكتاب العزيز إذا تأخر ، فلو قدرنا أن  
آية الوصية للوالدين والأقربين لم تنسخها آية الموارث لكان هذا الحديث يكفي في نسخها ،

(١) المتفق بشرح نيل الأوطار ٤٦/٥ . فتح الباري على الصحيح ٣٧٢/٥ .

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٣٧٢/٥ .

(٣) الضمير يعود إلى الحافظ ابن حجر ، وهو نص كلامه في فتح الباري ٣٧٢/٥ .

(٤) قال ابن حجر في التلخيص : إسناده واه . المتفق بشرح نيل الأوطار ٤٦/٥ . فتح الباري على الصحيح ٣٧٢/٥ .

(٥) لفظ حديث أنس عند ابن ماجه : « إِنْ قَدْ أُعْطِيَ كُلُّ شَيْءٍ حَقَّهُ . إِلَّا لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » وفي إسناده محمد بن شعيب .  
قال في الزوائد : إسناده صحيح ومحمد بن شعيب وثقه رحيم وأبو داود وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري .

سنن ابن ماجه ٩٠٦/٢ . فتح الباري على الصحيح ٣٧٢/٥ .

(٦) فتح الباري على الصحيح ٣٧٢/٥ . نيل الأوطار على المتفق ٤٦/٥ .

(٧) يرجع إلى العبارة بنصها مع اختلاف في بعض ألفاظها بما لا يغير المعنى في : الأم ٣٦/٤ . فتح الباري على الصحيح ٣٧٢/٥ .

وقد قدمنا لك أن الاتفاق كائن على أنها منسوخة إما بآية المواريث ، أو بالحديث ، وأيضا هذا الحديث يُقَيَّد ما ورد مطلقا في القرآن لقوله تعالى : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ »<sup>(١)</sup> . وما ورد في السنة كالحديث الذي تَقَدَّمَ من قوله : « مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ بَيْتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ »<sup>(٢)</sup> ، وهكذا يُقَيَّد قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ »<sup>(٣)</sup> ، وهكذا سائرهما ورد في مشروعية الوصية مُطلقا ، فلم يَبْقَ في المقام ما يَقْتَضِي التوقف عن إبطال الوصية للوارث ، وقد أفردنا هذا البحث برسالة مستقلة ، وكتبنا فيه أبحاثا مطولة في جوابات أسئلة .

قوله : « ومن المعدم بأن ييره الإخوان » .

أقول : وجه هذا أن ذلك قد يكون مُنْشَطًا لهم إلى صِلته بالدَّعَاءِ وغيره ، وأيضا إذا قد وقعت منه الوصية لَحِقَهُ ما وُصِّلَ بِهِ ، لأنَّ الوصِيَّةَ سَعَى . فَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى »<sup>(٤)</sup> . وقد وردت الأدلة الكثيرة بأنه يلحق الإنسان أنواع من القرب وإن لم يُوص ، وقد ذكرنا هذه الأنواع التي وردت بها الأدلة في شرحنا للمتقى فليرجع إليه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) سورة النساء : ١١ .

(٢) يرجع إلى حديث عمران بن حصين وقد مر ص ٤٧٦ .

(٣) يرجع إلى الحديث ص ٤٧٣ .

(٤) سورة النجم : ٣٩ .

(٥) يرجع إلى ما علق به الشوكاني على « باب وصول ثواب القرب المهداة إلى الموتى » . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣/٤ .



كتاب السير



## فصل

وَيَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَرْعاً نَصَبُ إِمَامٍ مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرٌّ عَلَوِيٌّ فَاطِمِيٌّ وَلَوْ عَتِيقاً لَا مُدَّعِيٍّ<sup>(١)</sup> ، سَلِيمَ الْحَوَاسِّ وَالْأَطْرَافِ ، مُجْتَهِداً عَدْلٌ سَخِيٌّ بَوَاضِعِ الْحُقُوقِ فِي مَوَاضِعِهَا ، مُدَبِّرٌ ، أَكْثَرُ رَأْيِهِ الْإِصَابَةُ ، مُقْدَامٌ . حَيْثُ يُجُوزُ السَّلَامَةُ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مُجَابٌ ، وَطَرِيقُهَا الدَّعْوَةُ ، وَلَا يَصِحُّ إِمَامَانٌ .

قوله : « فصل : يجب على المسلمين نصب إمام » .

أقول : قد أطال أهل العلم الكلام على هذه المسألة في الأصول والفروع ، واختلفوا في وجوب نصب الإمام : هل هو قَاطِعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ ؟ وهل هو شَرْعِيٌّ فَقَطْ ؟ أَوْ شَرْعِيٌّ وَعَقْلِيٌّ ؟ وجاءوا بحجج ساقطة وأدلة خارجة عن محلّ النزاع . والحاصل أنهم أطلّوا في غير طائل ، ويُعْنَى عن هذا كله أَنَّ هذه الإمامة قد ثَبَّتَ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإرشاد إليها ، والإشارة إلى مَنْصِبِهَا كما في قوله : « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ »<sup>(٢)</sup> ، وثبت كتاباً وَسُنَّةَ الْأَمْرِ بطاعة الأئمة ، ثم أَرشَدَ صلى الله عليه وآله وسلم الاستِثْنَانِ بسنة الخلفاء

---

(١) من الشروط الواجب توافرها في الإمام عندهم أن يكون علوياً فاطمياً ولو كان الفاطمي عتيقاً نحو أن يتزوج فاطمي بمملوكة لغيره فتلد فإن ولدها فاطمي علوي وهو مملوك فإذا اعتقه سيد الأمة صلح أن يكون إماماً أما إذا كان مدعي بين علوي وغير علوي فإنه ما لم يحكم به للعلوي دون الآخر لم يصح إماماً . شرح الأزهاري ٥١٩/٤ .

(٢) الحديث أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث علي رضي الله عنه . وأخرجه يعقوب بن سفيان وأبو يعلى والطبراني من حديث أبي برزة الأسلمي . وأخرجه الطيالسي والبخاري في التاريخ من حديث أنس . وله طرق متعددة عن أنس . وأخرجه أحمد من حديث أبي بكر الصديق .

وقد نقل المناوي عن ابن حجر أنه جمع طرق خبر « الأئمة من قومين » في جزء ضخم عن نحو أربعين صحابياً .

السنن الكبير للبيهقي ١٤١/٨ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ١٨٩/٣ . فتح الباري على الصحيح ١١٤/١٣ .

الراشدين . فقال « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْهَادِينَ »<sup>(١)</sup> . وهو حديث صحيح ، وكذلك قوله : « الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ عَامًا ثُمَّ يَكُونُ مُلْكًا عَضُوضًا »<sup>(٢)</sup> . ووقعت منه الإشارة إلى من سيقوم بعده ، ثم إن الصحابة لما مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قَدَّمُوا أمر الإمامة ومُبايعة الإمام على كل شيء ، حتى إنهم اشْتَغَلُوا بذلك عن تجهيزه صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم لما مات أبو بكر عهد إلى عمر ، ثم عهد<sup>(٣)</sup> [ عمر ] إلى النَّفَر المعروفين ، ثم لما قُتِل عثمان بايعوا عليا وبعده الحسن ، ثم استمر المسلمون على هذه الطريقة حيث كان السلطان واحداً وأمر الأمة مُجتمعاً ، ثم لما اتَّسَعَتْ أقطار الإسلام ، ووقع الاختلاف بين أهله ، واستولى على كل قطر من الأقطار سلطان اتفق أهله على أنه إذا مات بادروا بنصب من يقوم مقامه ، وهذا معلوم لا يُخالف فيه أحد ، بل هو إجماع المسلمين أجمعين منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذه الغاية ، فما هو مُرتبط بالسلطان من مصالح الدين والدنيا ، ولو لم يكن منها إلا جمعهم على جهاد عدوهم ، وتأمين سبلهم . وإنصاف مظلومهم من ظالمه ، وأمرهم بما أمرهم الله به ، ونهيهم عما نهاهم الله عنه ، ونشر السنن ، وإماتة البدع ، وإقامة حدود الله ، فشرعية نصب السلطان هي من هذه الحثية ، ودع عنك ما وقع في المسألة من الخبط والخلط والدعاوي الطويلة العريضة التي لا مُستند لها إلا مجرد القيل والقال أو الاتكُّال على الخيال الذي هو كَسْرَاب بَقِيعةٍ يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً .

ثم من أعظم الأدلة على وجوب نصب الأئمة . وبذل البيعة لهم ما أخرجه أحمد والترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه من حديث الحارث الأشعري بلفظ :

(١) من حديث العرياض بن سارية عند أبي داود والترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح ولفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبد حبشي فإن من يعش منكم بعد فسيروا اختلافاً كثيراً . فليكنم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين . تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » . مختصر السنن للترمذي ١١/٧ .

(٢) من حديث سفينة أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حسن لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جهمان وصححه ابن حبان . ولفظ أبي داود : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتى الله الملك من يشاء » . مختصر السنن للترمذي ٢٧/٧ . فتح الباري على الصحيح ٢١٢/١٣ .

(٣) زيادة يستلزمها السياق .



« مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ جَمَاعَةٌ فَإِنْ مَوْتُهُ مَوْتٌ جَاهِلِيَّةٌ »<sup>(١)</sup> ورواه الحاكم من حديث ابن عمر ، ومن حديث معاوية ، ورواه البزار من حديث ابن عباس .

وأما اشتراط أن يكون مُكَلَّفًا فوجهه واضح ، لأن الصغير لا يصلح لتدبير أمور المسلمين ، بل لم يصلح لتدبير أمر نفسه ، فكيف يصلح لتدبير أمر غيره .

وأما كونه ذَكَرًا فوجهه أن النساء ناقصات عقلٍ ودين ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَصْلَحُ لِتَدْبِيرِ أَمْرِ الْأُمَّةِ ، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم فيما ثبت عنه في الصحيح : « لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ »<sup>(٢)</sup> .

قوله : « حر » .

أقول : أما الإمارة والسلطنة فلا مانع من ذلك ، ولا ورد في الشرع ما يدفعه ، بل ورد ما يقويه . ويؤيده كما في الأحاديث الصحيحة المصرحة بطاعة السلطان : كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا<sup>(٣)</sup> ، وقد أَمَرَ صلى الله عليه وآله وسلم مَوْلَاهُ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ . وكذلك وَلَدَهُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ<sup>(٤)</sup> على أكابر المهاجرين والأنصار ، كما ذلك معروف في كتب الحديث والسيرة ، وأما الإمامة فقد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصبتها وصرح بما يصلح لها كما سيأتي .

قوله : « علوي فاطمي » .

---

(١) يرجع إلى هذه الأحاديث في فتح الباري على الصحيح ١٣/٧ .

(٢) تقدم ذكر الحديث .

(٣) يرجع إلى حديث أنس عند أحمد والبخاري وابن ماجه . ولفظ البخاري : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة » . الصحيح بشرح الفتح ١٢١/١٣ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ١٣/١ .

(٤) يرجع إلى باب غزوة مؤتة من أرض الشام في الصحيح بشرح الفتح ١٠/٧ .

(٥) يرجع إلى باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد رضي الله عنهما في مرضه الذي توفي فيه .

الصحيح بشرح الفتح ١٠١/٨ .

أقول : العلوي الفاطمي هو خيرة الخيرة من قریش ، وأعلاها شرفا وبيتا ، ولا ينفي ذلك صحتها في سائر بطون قریش كما تدل عليه الأحاديث المصرحة بأن<sup>(١)</sup> « الأئمة من قریش » . وهي كثيرة جداً . وإن لم تكن في الصحيحين . بل عددها في كل مرتبة من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم زيادة على عدد المتواتر . والمتواتر قطعي . ويؤيد ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من طرق أن : « الناس تبع لقریش في الشر والخير »<sup>(٢)</sup> وقد بين هذا الخير والشر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قریش ولأمة الناس في الخير والشر إلى يوم القيامة »<sup>(٣)</sup> كما في حديث عمرو بن العاص عند الترمذي والنسائي ، وكما في حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما بلفظ : « لا يزال هذا الأمر في قریش ما بقي منهم اثنان »<sup>(٤)</sup> . وهو مروي من طريق غيره في الصحيح<sup>(٥)</sup> أيضاً .

فهذه الألفاظ تدل على أن المراد الإمامة الإسلامية ، وأما أمر الجاهلية فقد انقرض ، ومن جملة ما يدل على هذا أحاديث : « الأئمة من قریش » كما ذكرنا ، ومن جملة ما يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الخلافة بعدي ثلاثون عاماً ثم ملك بعد ذلك »<sup>(٦)</sup> ، وهو حديث حسن ، ومعنى الخلافة معنى الإمامة في عرف الشرع ، وهؤلاء الذين نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خلائقهم هم الخلفاء الأربعة ، وليس المراد بالإمامة هنا هو المعنى اللغوي الشامل لكل من يأتى به الناس . ويتبعونه على أي صفة كان . بل المراد الإمامة الشرعية ، ومن هذا قول أبي بكر يوم السقيفة محتجا على الأنصار : « إن

(١) تقدم ذكر الحديث في أول الباب .

(٢) الحديث رواه أحمد ومسلم من حديث جابر بن عبد الله ولم يخرج البخاري . مسلم بشرح النووي ٤٨١/٤ .

الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢٩٤/٦ .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً أحمد ورمز له السيوطي بالصحة . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ١٥٧/٤ .

(٤) الحديث أخرجه أحمد أيضاً : الصحيح بشرح الفتح ١١٤/١٣ . مسلم بشرح النووي ٤٨١/٤ . الجامع الصغير

بشرح فيض القدير ٤٥٠/٦ .

(٥) من ذلك حديث معاوية الذي رواه عنه محمد بن جبير بن مطعم بلفظ : « إن هذا الأمر في قریش لا يعاديه أحد إلا كبه

الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين » . الصحيح بشرح الفتح ١١٣/١٣ .

(٦) تقدم الحديث في أول الباب .

الْعَرَبَ لَا تَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ لِيَغَيِّرَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ قُرَيْشٍ»<sup>(١)</sup> وقد حكى القاضي عياض والنووي<sup>(٢)</sup> الإجماع على أن الخلافة مختصة بقریش لا تجوز في غيرهم .

قوله : « سليم الحواس والأطراف » .

أقول : وجهه أن المقصود بالولاية العامة هو تدبير أمور الناس على العموم والخصوص وإجراء الأمور مجاريها ، وَوَضْعُهَا مَوَاضِعَهَا ، وهذا لا يتيسر مِمَّنْ في حواسه خلل ، لأنها تقتضي نَقْصَ التدبير ، إِمَّا مطلقاً أو بالنسبة إلى تلك الحاسة .

وأما سلامة الأطراف ، فلا وَجْهَ لاشتراطها ، فإن الأعرج والأشل لا ينقص من تدبيره شيء ، وَيَقُومُ بما يقوم به مَنْ ليس كذلك ، ومعلوم أنه لا يُراد من مثل الإمام السَّبَّاق على الأقدام ، ولا ضَرْبُ الصولجان ، ولا حمل الأثقال .

قوله : « مجتهد » .

أقول : المقصود من نَصْبِ الأئمة هو تنفيذ أحكام الله عز وجل ، وجهاد أعداء الإسلام ، وحفظ البَيِّضَةِ الإسلامية ، وَدَفْعَ مَنْ أَرَادَهَا بِمَكْرٍ ، والأخذ على يد الظالم وإنصاف المظلوم ، وتأمين السُّبُل ، وأخذ الحقوق الواجبة على ما اقتضاه الشرع ، ووضعها في مَوَاضِعِهَا الشَّرْعِيَّةِ ، فمن بايعه المسلمون وقام بهذه الأمور فقد تَحَمَّلَ أعباء الإمامة ، فإن انضم له إلى هذه الإمامة كَوْنَهُ إماماً في العلم مُجْتَهِداً مطلقاً في مسائله فلا شَكَّ ولا ريب أنه أنهض من الإمام الذي لم يبلغ رُتْبَةَ الاجتهاد . لأنه يُورد الأمور ويُصدرها عن علو . ولكن لا دليل على أنه لا يُؤلَّى الأمر إلا مَنْ كان بهذه المنزلة من الكمال ، وفي هذه الغاية القصوى من مَحَاسِنِ الخِصَالِ ، وليس النزاع في الأكمل ، ولا في الأفضل ، بل المراد فيمن يَصْلُحُ لتولي هذا المنصب ، ومن قام بتلك الأمور ونهض بها فهو المراد من الإمامة ، والمراد بالإمام ، وعليه

---

(١) السيرة لابن هشام ب تفسير الروض الأنف ٢٦١/٤ . الثقات لابن حبان ١٥٥/٢ . فتح الباري على الصحيح ١١٦/١٣ .  
شرح النووي على صحيح مسلم ٤٨٠/٤ .  
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٤٨١/٤ .

أَنْ يَنْتَخِبَ من العلماء المبرزين المجتهدين المحققين من يُشاوره في الأمور، ويُجزيها على ما وَرَدَ به الشرع . ويجعل الخصومات إلى أهل هذه الطبقة . فما حكموا به كان عليه إنفاذه . وما أَمُرُوا به فعله ، ومعرفة أهل هذه الطبقة لا يَحْفَى على العقلاء الذين لا نصيب لهم في العلم ، فإنه لا بدَّ أَنْ يَرَفَعَ اللهُ لهم من الصِّيت والشَّهرة ما يَعْرِفُ به الناس أنَّهم الطبقة العالية مِنْ جِنْسِ أهل العلم ، وليس للإمام إذا لم يكن مُجْتَهِداً أَنْ يَسْتَبِدَّ بما يتعلق بأُمُور الدين ، ولا يُدْخِلَ نفسه في فَصْلِ الخصومات ، والحكم بين الناس فيما يُنوبهم . لأن ذلك لا يكون إلا من مجتهد كما قدمنا في القضاء .

والحاصل أنه لا دليل في المقام يُوجب علينا اشتراط اجتهاد الأئمة ، حتى يجب المصير إليه ، ولا إجماع حتى يكون التَّعْوِيل عليه ، وليس في المقام إلا مُجَرَّدُ المجادلة بمباحث راجعة إلى الرأي البحت . كما يعرف ذلك من يعرفه ، وما أهون مثلها على المحققين من علماء الدين المتقيدين بالدليل المحكمين للشرع .

قوله : « عدل » .

أقول : العدالة مِلَّاكُ الأمور ، وعليها تَدُورُ الدَّوَائِرُ ، ولا يَنْهَضُ بتلك الأمور التي ذكرنا أنها المقصودة من الإمامة إلا العَدْلُ الذي تجري أفعاله وأقواله وتَدِيرَاتُه على مَرَاضِي الرب سبحانه ، فإن مَنْ لا عدالة له لا يُؤْمِنُ على نفسه ، فضلا عن أَنْ يُؤْمِنَ على عباد الله ، ويُوَثِّقَ به في تدبير دينهم ودُنْيَاهُمْ ، ومعلوم أن وَازِعَ الدين وعزيمة الورع لا تَتِمُّ أُمُورُ الدين والدنيا إلَّا بها ، ومن لم يكن كذلك خَبَطَ في الضلالة ، وخبَطَ في الجهالة واتبع شهوات نفسه ، وآثرها على مَرَاضِي الله ومراضى عباده ، لأنه مع عدم تلبسه بالعدالة وخلوه من صفات الورع لا يُبَالِي بِزَوَاجِرِ الكتاب والسَّنة ، ولا يُبَالِي أَيْضاً بالناس ، لأنه قد صار متوليا عليهم ، نافذ الأمر والنهي فيهم ، فليس لأهل الحل والعقد أَنْ يُبَايَعُوا من لم يكن عدلا إذا قد اشتهر بذلك إلا أَنْ يُتُوبَ . ويتعذر عليهم العدول إلى غيره ، فعليهم أَنْ يَأْخُذُوا عليه بأعمال العادلين ، والسَّلوٰك في مَسَالِكِ الْمُتَّقِينَ ، ثم إذا<sup>(١)</sup> [ لم ] يثبت على

(١) زيادة يستلزمها السياق .

ذلك كان عليهم أمره بما هو معروف ، ونهيه عما هو منكر ، ولا يجوز لهم أن يُطيعوه في معصية الله ، ولا يجوز لهم أيضاً الخروج عليه ومُحاكمته إلى السيف ، فإن الأحاديث المتواترة قد دلت على ذلك دلالة أوضح من شمس النهار ، ومن له اطلاع على ما جاءت به السنة المطهرة انشرح صدره لهذا . فإذا به يجتمع شمل الأحاديث الواردة في الطاعة مع ما يشهد لها من الآيات القرآنية ، وشمل الأدلة الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وشمل الأدلة الواردة في أنه لا طاعة في معصية الله ، وهي كثيرة جدا لا يتسع لها إلا مؤلف بسيط .

قوله : « سخي بوضع الحقوق في مواضعها » .

أقول : قد عرفناك أن هذا من مقاصد الإمامة ، ومن الأمور التي تراد بها ، ومثل هذا أن لا يأخذها إلا من مواضعها الشرعية ، ولا فائدة للتخصيص على جزئيات ما توحى العدالة وتقتضيه ، فإنه إذا أخذ الشيء من غير موضعه كان ظلماً ، والظالم ليس يعدل . وإذا شح عن وضعه في موضعه كان أيضاً ظلماً لمن هو له ، والظالم ليس يعدل .

قوله : « مدبر أكثر رأيه الإصابة » .

أقول : وجهه أن من لم يكن أكثر رأيه الإصابة هو في عداد الحمقى الذين لا يصلحون لتدبير أنفسهم فضلاً عن تدبير سائر المسلمين .

والحاصل أنه إذا كان عاقلاً متأنياً في الأمور - متجنباً للعجل والحرَد<sup>(١)</sup> . ومباشرة الأمور حال الغضب كان غالب تدبيره الإصابة ، ولا سيما إذا اقتدى بكتاب الله وسنة رسوله في المشاورة لأهل الرأي ، فإن الله - سبحانه - قد ندب إلى ذلك رسوله المعصوم . فكيف لا يقتدي به غيره ، ويمثل أمر الله سبحانه ، وثبت في الصحيح : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَاوَرَ الصَّحَابَةَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ »<sup>(٢)</sup> وقد أطبق العقلاء على

(١) الحرَد : الغضب .

(٢) المراد بالصحيح « صحيح مسلم » وكثيراً ما يطلق الشوكاني صفة الصحيح في هذا الكتاب على صحيح مسلم . والحديث

حسن الاستشارة في الأمور ، ومعلوم أن اجتماع الرأي من رجلين أحزم من رأي الواحد نفسه ، فكيف إذا طابق على ذلك الرأي جماعة ، كما قال القائل :

وَرَأْيَانِ أَحْزَمُ مِنْ وَاحِدٍ      وَرَأْيِ الثَّلَاثَةِ لَا يُنْقَضُ

وما أحسن قول القائل في المشورة :

إِذَا بَلَغَ الرَّأْيُ الْمَشُورَةَ فَاسْتَعِمْ      بِرَأْيِ نَصِيحٍ أَوْ نَصِيحَةٍ حَازِمٍ  
وَلَا تَجْعَلِ الشُّورَى عَلَيْكَ غَضَاضَةً      فَرِيشُ الْخَوَافِي قُوَّةٌ لِلْقَوَادِمِ

قوله : « مقدم حيث تجوز السلامة » .

أقول : لا بد أن يكون مع الإمام من قوة القلب ، وشدة البأس ما يحمله على مُناجزة الأعداء ، ومُناغرة الخارجين على الإسلام ، فإن كان من الجبن بمكان يمنعه عن ذلك فقد أُصيب بسبب هذه الغريزة التي يَغْضُها الله بفقدان أعظم المقاصد من إمامته ، لأنه يتنكب عن مواطن القتال ، ويضعف عن مُصَابرة النَّزال ، فيَسْرِي جُبْنُهُ إلى غيره ، وتعم بذلك البلوى ويتسلط على المسلمين الأعداء ، ومع هذا فقد يحمله جُبْنُهُ وضعف قلبه على عدم إقامة الحدود والقصاص والتنكيل بمن سعى في الأرض فساداً ، وضرب أعناق مَنْ أوجب الشرع ذلك عليه ، وإن كانوا عدداً جَمّاً ، فمن كان معروفاً بهذه الغريزة لا يجوز لأهل الحل والعقد أن يُبايعوه ، وإذا ابتلوا بمبايعته فلا يجوز لهم أن يتابعوه في فشله وجُبْنِهِ ، بل يُقِيمُونَهُ وَيَقُومُونَ مَعَهُ ، فإنَّ قعوده عن الحرب في الوقت الذي تَحِقُّ فيه الحرب يُفْضِي بالمسلمين إلى الضرر العظيم في أبدانهم وأموالهم وحُرْمَتِهِمْ .

قوله : « لم يتقدمه مجاب » .

أقول : ونجه هذا أنه إذا قد تقدّمه مَنْ أَجَابَهُ النَّاسُ وبايعوه فالثاني باغ خارج على الإمام ،

---

من رواية أنس رضي الله عنه في غزوة بدر وأخرجه أحمد أيضاً وهو حديث طويل اقتصر المصنف منه على محل الشاهد .  
مسلم بشرح النووي ٤/٤١٠ .

وقد قدمنا أنها قد تواترت الأحاديث في النهي عن الخروج على الأئمة ما لم يظهر منهم الكفر البواح<sup>(١)</sup> أو يتركوا الصلاة ، فإذا لم يظهر من الإمام الأول أحد الأمرين لم يَجُز الخروج عليه وإن بلغ في الظلم أي مبلغ ، لكنه يجب أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر بحسب الاستطاعة ، وتجب طاعته إلا في معصية الله سبحانه ، وقد ثبت في الصحيح<sup>(٢)</sup> عنه صلى الله عليه وآله وسلم الأمر بِقَتْلِ الإمام الآخر الذي جاء يُنازع الإمام الأول ، وكفى بهذا زاجراً وواعظاً .

قوله : « وطريقها الدعوة »

أقول : طريقها أن يجتمع جماعة من أهل الحل والعقد ، فيعقدون له البيعة ، ويقبل ذلك سواء تقدم منه الطلب لذلك أم لا ، لكنه إذا تقدم منه الطلب فقد وَقَعَ النهي الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عَنْ طلب الإمارة<sup>(٣)</sup> ، فإذا بُويع بعد هذا الطلب انعقدت ولايته ، وإن أئِمَّ بالطلب ، هكذا ينبغي أن يُقال على مُقتضى ما تدل عليه السنة المطهرة ، ومن طريقها أيضاً أن يعهد الخليفة الأول إلى الخليفة الآخر كما وقع من أبي بكر لعمر ولم ينكر ذلك الصحابة ، ومن طرقها أيضاً أن يُنصَّ الإمام الأول على واحد من جماعة يتوالون عليه ويُبایعونه كما فعل عمر إلى أولئك النفر من الصحابة ولم يُنكر ذلك عليه .

والحاصل أن المعتبر هو وقوع البيعة له من أهل الحل والعقد ، فإنها هي الأمر الذي يجب بَعْدَهُ الطاعة ، ويثبتُ به الولاية ، وتحرمُ معه المخالفة ، وقد قامت على ذلك الأدلة

(١) يرجع إلى حديث عبادة بن الصامت رواه عنه جنادة بن أبي أمية قال : « دخلنا على عبادة بن الصامت وهو غريض قلنا : أصلحك الله . حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم . قال : دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه : فقال : فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا . وعسرنا ويسرنا . وأثرة علينا . وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان » .

اللفظ للبخاري وأخرجه أحمد ومسلم وغيرهما . الصحيح بشرح الفتح ٥/١٣ . مسلم بشرح النووي ٥٠٦/٤ .  
(٢) يرجع إلى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم . وفيه : « ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطمعه إن استطاع . فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر » . مسلم بشرح النووي ٥١١/٤ .

(٣) من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال : « قال لي النبي صلى الله عليه وسلم : يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة . فإني إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها . وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها » إلخ . الصحيح بشرح الفتح ١٢٣/١٣ . مسلم بشرح النووي ٤٨٦/٤ .

وُثِّبَتْ بِهِ الْحُجَّةُ .

قوله : « ولا يصح إمامان » .

أقول : إذا كانت الإمامة الإسلامية مُخْتَصَّةً بِوَاحِدٍ ، والأمور راجعة إليه مَرْبُوطَةٌ بِهِ كما كان في أَيَّامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ فَحُكْمُ الشَّرْعِ فِي الثَّانِي الَّذِي جَاءَ بَعْدَ ثُبُوتِ وَلَايَةِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقْتَلَ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ عَنِ الْمَنَازَعَةِ ، وَأَمَّا إِذَا بَايَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمَاعَةً فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ ، بَلْ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ أَنْ يَأْخُذُوا عَلَى أَيْدِيهِمَا حَتَّى يُجْعَلَ الْأَمْرُ فِي أَحَدِهِمَا ، فَإِنْ اسْتَمَرَّ عَلَى الْخِلَافِ كَانَ عَلَى أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ أَنْ يَخْتَارُوا مِنْهُمَا مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَا تَخْفَى وَجُوهُ التَّرْجِيحِ عَلَى الْمُتَأَهِّلِينَ لِلذَّكَاءِ .

وَأَمَّا بَعْدَ انْتِشَارِ الْإِسْلَامِ ، وَاتِّسَاعِ رِقْعَتِهِ ، وَتَبَاعُدِ أَطْرَافِهِ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي كُلِّ قَطْرٍ أَوْ أَقْطَارٍ الْوَلَايَةُ إِلَى إِمَامٍ أَوْ سُلْطَانٍ ، وَفِي الْقَطْرِ الْآخَرِ أَوْ الْأَقْطَارِ كَذَلِكَ ، وَلَا يَنْفُذُ لِبَعْضِهِمْ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ فِي قَطْرِ الْآخَرِ وَأَقْطَارِهِ الَّتِي رَجَعَتْ إِلَى لَايَتِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِتَعَدُّدِ الْأَئِمَّةِ وَالسُّلَاطِينِ ، وَيَجِبُ الطَّاعَةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ الْبَيْعَةِ لَهُ عَلَى أَهْلِ الْقَطْرِ الَّذِي يَنْفُذُ فِيهِ أَوْامِرُهُ وَنَوَاهِيهِ ، وَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْقَطْرِ الْآخَرِ ، فَإِذَا قَامَ مَنْ يُنَازِعُهُ فِي الْقَطْرِ الَّذِي قَدْ ثَبَتَ فِيهِ وَلَايَتُهُ ، وَبَايَعَهُ أَهْلُهُ كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ أَنْ يُقْتَلَ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْقَطْرِ الْآخَرِ طَاعَتُهُ ، وَلَا الدَّخُولُ تَحْتَ وَلَايَتِهِ لِتَبَاعُدِ الْأَقْطَارِ ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَبْلُغُ إِلَى مَا تَبَاعَدَ مِنْهَا خَيْرُ إِمَامِهَا أَوْ سُلْطَانِهَا ، وَلَا يُدْرَى مَنْ قَامَ مِنْهُمْ أَوْ مَاتَ ، فَالتَّكْلِيفُ بِالطَّاعَةِ وَالْحَالِ هَذِهِ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ ، وَهَذَا مَعْلُومٌ لِكُلِّ مَنْ لَهُ أَطْلَاعٌ عَلَى أَحْوَالِ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ ، فَإِنْ أَهْلُ الصِّينِ وَالْهِنْدِ لَا يَدْرُونَ بَيْنَ لَهُ الْوَلَايَةُ فِي أَرْضِ الْمَغْرِبِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَتِمَّ كُنُوزُهَا مِنْ طَاعَتِهِ ، وَهَكَذَا الْعَكْسُ ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ لَا يَدْرُونَ بَيْنَ لَهُ الْوَلَايَةُ فِي الْيَمَنِ ، وَهَكَذَا الْعَكْسُ فَاعْرِفْ هَذَا فَإِنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِلْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالْمُطَابِقُ لِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ ، وَدَعِ عَنْكَ مَا يُقَالُ فِي مُخَالَفَتِهِ ، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْوَلَايَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَمَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ أَوْضَحُ مِنْ شَمْسِ النَّهَارِ ، وَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا فَهُوَ مُبَاهِتٌ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُخَاطَبَ بِالْحُجَّةِ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُهَا .



## فصل

وَعَلَى مَنْ تَوَاتَرَتْ لَهُ دَعْوَتُهُ دُونَ كَمَالِهِ أَنْ يَنْهَضَ فَيَبْحَثَ عَمَّا يَعْرِفُهُ ، وَغَيْرَهُ عَمَّا لَا يَعْرِفُهُ <sup>(١)</sup> وَبَعْدَ الصَّحَّةِ تَجِبُ طَاعَتُهُ ، وَنَصِيحَتُهُ ، أَوْ يَبْعَثُهُ إِنْ طَلَبَهَا ، وَتَسْقُطُ عَدَالَةُ مَنْ أَبَاهَا ، وَنَصِيحَتُهُ مِنَ الْفِيءِ ، وَيُؤَدَّبُ مَنْ يُبْطِئُ عَنْهُ ، أَوْ يُنْفَى ، وَمَنْ عَادَاهُ : فَيَقْلِبُهُ مُخْطِئًا ، وَيَلْسَانَهُ فَاسِقًا وَيَبْدُوهُ مُحَارِبًا ، وَلَهُ نَصِيحَتُهُ مِنَ الْفِيءِ إِنْ نَصَرَ <sup>(٢)</sup> .

وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ، وَيَخْرُجُ لَهُ وَلِكُلِّ وَاجِبٍ أَوْ مُنْدُوبٍ غَالِبًا وَإِنْ كَرِهَ الْوَالِدَانِ مَا لَمْ يَنْضَرَّرَا .

قوله : « فصل : وعلى من تواترت له دعوته » إلخ .

أقول : قد أغنى الله عن هذا النهوض ، وَتَجَشَّمُ السَّفَرِ ، وَقَطَعَ الْمَغَاوِزَ بَيْعَةً مَنْ بَايَعَ الْإِمَامَ مِنْ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ ، فَإِنَّمَا قَدْ ثَبَتَتْ إِمَامَتُهُ بِذَلِكَ ، وَوَجِبَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَاعَتُهُ ، وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ ثُبُوتِ الْإِمَامَةِ أَنْ يُبَايِعَهُ كُلُّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْمُبَايَعَةِ ، وَلَا مِنْ شَرَطِ الطَّاعَةِ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُبَايِعِينَ ، فَإِنَّ هَذَا الْإِشْرَاطُ فِي الْأُمُورِ مَرْدُودٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ ، سَابِقَهُمْ وَلاحِقَهُمْ ، وَلَكِنْ التَّحَكُّمُ فِي مَسَائِلِ الدِّينِ ، وَإِقْفَاعُهَا عَلَى مَا يُطَابِقُ الرَّأْيَ الْمُنْبَنِيَّ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا .

وَإِذَا تَقَرَّرَ لَكَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَهَذَا الَّذِي قَدْ بَايَعَهُ أَهْلُ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ قَدْ وَجِبَتْ عَلَى أَهْلِ الْقُطْرِ الَّذِي تَنْفِذُ فِيهِ أَوْامِرُهُ وَنَوَاهِيهِ طَاعَتُهُ بِالْأَدْلَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَوَجِبَتْ عَلَيْهِمْ نَصِيحَتُهُ كَمَا صَرَحَتْ بِهِ أَحَادِيثُ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَالْإِئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَيَبْعَثُهُ » فَقَدْ عَرَّفْنَاكَ أَنَّهَا السَّبَبُ الَّذِي ثَبَتَتْ بِهِ الْوَلَايَةُ ، وَوَجِبَتْ عِنْدَهُ

(١) مَنْ تَوَاتَرَتْ عِنْدَهُ دَعْوَةُ الْإِمَامِ وَلَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ مِنَ الْكَمَالِ وَعَدَمِهِ فَيَجِبُ عَنْهُ أَنْ يَنْهَضَ لِلْبَحْثِ عَنْ حَالِ الدَّاعِي فِي الْكَمَالِ وَعَدَمِهِ . فَيَبْحَثُ عَمَّا يَعْرِفُهُ مِنَ الشُّرُوطِ نَحْوِ الشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالْعَدَالَةِ . وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ غَيْرَهُ عَمَّا لَا يَعْرِفُهُ وَهُوَ الْعِلْمُ - كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الشَّرْحِ - فَإِنَّ الْبَاحِثَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا لَمْ يَمُكِّنْهُ مَعْرِفَةُ اجْتِهَادِ الْإِمَامِ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ٥٢٣/٤ .

(٢) الْبَاغِي عَلَى الْإِمَامِ يَجِبُ لَهُ نَصِيحَتُهُ مِنَ الْفِيءِ إِنْ نَصَرَ الْإِمَامَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ . شَرْحُ الْأَزْهَارِ ٥٢٦/٤ .

الطاعة ولكن على كل مسلم في ذلك القطر أن يقبل إمامته بعد وقوع البيعة له ، ويطيعه في الطاعة ، ويعصيه في المعصية ، ولا يتنازعه ، ولا ينصر من يتنازعه ، فإن لم يفعل هكذا فقد خالف ما تواتر من الأدلة ، وصار باغيا ذاهب العدالة مخالفا لما شرّعه الله ، ووصى به عبياده في كتابه من طاعة أولي الأمر ، ومخالفا لما صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إيجاب الطاعة ، وتحريم المخالفة كما عرفناك .

وأما كونه يسقط نصيبه من الفياء فلم يرذ ما يدل على هذا لأنه رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم .

وأما قوله : « ويؤدب من يثبط عنه » فالواجب دفعه عن هذا الشيطان ، فإن كف وإلا كان مستحقا لتغليظ العقوبة ، والحيلولة بينه وبين من صار يسعى لديه بالتشيط بحبس أو غيره ، لأنه مرتكب لمحرم عظيم ، وساع في إثارة فتنة تراق بسببها الدماء ، وتهتك عندها الحرم ، وفي هذا الشيطان نزع لديه من طاعة الإمام ، وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من نزع يده من طاعة الإمام فإنه يأتي يوم القيامة ولا حجة له ، ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت موته جاهلية<sup>(١)</sup> » .

وأما قوله : « ومن عاداه » إلخ فلا يخفأك أن الممنوع منه إنما هو المعصية له ، وترك الطاعة في غير المعصية ، والخروج عليه لما تواتر من الأحاديث كما عرفت ، ومن مقدمات الخروج عليه ما تقدم ذكره من التشيط وتهيج الشر ، وإذكاء ناره . وفتح أبوابه .

وأما كون له نصيبه من الفياء إن نصر فالظاهر أنه لا يسقط نصيبه وإن أثم بمجرد عدم النصرة وترك الطاعة كما تقدم .

قوله : « والجهاد فرض كفاية » .

---

(١) الذي بين يدي من صحيح مسلم بلفظ : « من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له . ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » .  
وهو من حديث عبدالله بن عمر وفي سياقه قصة . مسلم بشرح النووي ٥١٧/٤ .

أقول : الأدلة الواردة في فرضية الجهاد كتاباً وسنة أكثر من أن تكتبها هنا ، ولكن لا يجب ذلك إلا على الكفاية ، فإذا قام به البعض سقط عن الباقي ، وقبل أن يقوم به البعض هو فرض عيني على كل مكلف ، وهكذا يجب على من استنفره الإمام أن ينفر . ويتعين ذلك عليه ، ولهذا توعد الله سبحانه من لم ينفر مع رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقال <sup>(١)</sup> : « إِيَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » . وعاتبهم لما تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « وَمَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> إلى آخر الآية ، وعلى استنفار الإمام يُحْمَلُ قوله سبحانه : « انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » <sup>(٣)</sup> ويدل على عدم وجوب الجهاد على الجميع قوله عز وجل : « وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً » <sup>(٤)</sup> . فتحمل هذه الآية على أنه قام بالجهاد من المسلمين مَنْ يكفي ، وأن الإمام لم يستنفر غير مَنْ قد خرج للجهاد ، وبهذا تعرف أنَّ الجمع بين هذه الآيات ممكن ، فلا يُصَارُ إلى القول بالترجيح ، أو النسخ <sup>(٥)</sup> .

وأما قوله : « ولكل واجب » فوجه ذكره هنا استيفاء ما يجب الخروج له ، أو يُندب ، وإن كره الوالدان ما لم يتضررا ، ولا يخفأك أن الواجبات مختلفة ، فمنها ما لا

(١) سورة التوبة : ٣٩ .

(٢) صدر الآية ١٢٠ من سورة التوبة . وتامها : « ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه . ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطلون موطنًا ينبط الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين » .

(٣) صدر الآية الكريمة ٤١ من سورة التوبة وتامها : « وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون » .

(٤) صدر الآية الكريمة ١٢٢ من سورة التوبة وتامها : « فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » .

(٥) يشير المصنف إلى ما ورد من أن الآية الكريمة : « وما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله » منسوخة بالآية : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة » وأن حكم الأولى كان حين كان المسلمون في قلة . وقال مجاهد : بعث النبي صلى الله عليه وسلم قوماً إلى البوادي ليعلموا الناس فلما نزلت هذه الآية خافوا ورجعوا فأُنزل الله تعالى : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة » .

وقال قتادة : كان هذا خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم إذا غزا بنفسه فليس لأحد أن يتخلف عنه إلا بعذر . وأما غيره من الأئمة والولاة فلمن شاء أن يتخلف خلفه من المسلمين إذا لم يكن بالناس حاجة إليه ولا ضرورة .

وقال الأوزاعي وابن المبارك والقراري وابن السبي وسعيد بن عبد العزيز : إنها لأول هذه الأمة وأجرها . يعنون أنها محكمة . يراجع تفسير القرطبي للآيات .

يتم القيام به إلا بالخروج إليه كالجهد والحج والهجرة ونحو ذلك ، وكل واحد من هذه وجوب الخروج له مُقَيَّد بقيود ، مشروطة بشروط هي مقررة في مواضعها ، وأما ضم الخروج للمندوبات إلى الخروج إلى الواجبات مع كراهة الأبوين فغير صواب ، لأن تجنّب ما يكرهانه واجب . فكيف يخرج للمندوب مع كراهتهما لخروجه ؟ وكيف يجوز ذلك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما ثبت عنه في صحيح البخاري وغيره من حديث عبدالله بن عمرو قال : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ ، فَقَالَ : أَحْيَىٰ وَالدَّاءِ ؟ قَالَ نَعَمْ . قَالَ : فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ »<sup>(١)</sup> . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديثه أيضا : « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُرِيدُ الْجِهَادَ مَعَكَ ، وَلَقَدْ أَتَيْتُ وَإِنَّ الْوَلَدَيْنِ يَبْكِيَانِ ؟ قَالَ : فَارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَأَضْحِكُهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا »<sup>(٢)</sup> . وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد : « أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ : هَلْ لَكَ أَحَدٌ بِالْيَمَنِ ؟ فَقَالَ : أَبَوَايَ . فَقَالَ : أَذِنَا لَكَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : ارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَاسْتَأْذِنَهُمَا فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِدْ . وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا »<sup>(٣)</sup> . وأخرج أحمد والبيهقي والنسائي من حديث معاوية بن جَاهِمَةَ السُّلَمِي : « أَنَّ جَاهِمَةَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتُ الْغَزَا . وَجِئْتُكَ أَسْتَشِيرُكَ ؟ فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ : الزَّمَهَا فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رِجْلَيْهَا »<sup>(٤)</sup> .

وإذا كان هذا في الجهاد الذي هو سَنَام الدين وأساسه فما بالك بما عداه من الواجبات

(١) الحديث رواه أيضاً النسائي وأبو داود والترمذي وصححه . الصحيح بشرح الفتح ١٤٠/٦ . مختصر السنن للمنذري ٣٧٨/٣ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣١/٧ .

(٢) مختصر السنن للمنذري ٣٧٩/٣ . سنن ابن ماجه ٩٣٠/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣١/٧ .

(٣) قال المنذري : في إسناده دراج أبو السمع المصري وهو ضعيف . ودراج وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج حديثه في صحيحه . كما صححه له الترمذي حديثاً . وصححه له الحاكم في المستدرک ووافقه الذهبي . مختصر السنن للمنذري ٣٦٣/٣ . ٣٧٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣١/٧ .

(٤) جَاهِمَةُ : هو ابن العباس بن مرداس السلمي أبو معاوية قال ابن ماکولا : يقال له صحبة . السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٠/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٣١/٧ .

فضلا عن المندوبات ، وقد ذهب الجمهور إلى وجوب استئذان الوالدين للجهاد ، وجزّوا بتحريمه إذا منعاه منه ، أو أحدهما ، لأن برّهما فرض عين والجهاد فرض كفاية .

## فصل

وإليه وحده إقامة الحدود ، والجمع ، ونصب الحكام ، وتنفيذ الأحكام . والزّام من عليه حق الخروج منه ، والحمل على الواجب ، ونصب ولاة المصالح ، والأيتام ، وغزو الكفار والبغاة إلى ديارهم ، وأخذ الحقوق كرهاً ، وله الاستعانة من خالص المال بما هو فاضل عن كفاية السنة حيث لا بيت مال ولا تمكّن من شيء يستحقّه ، أو استعجال الحقوق ، أو قرص يجد قضاءه في المستقبل ، وخشي استئصال قطر من أقطار المسلمين ، والاستعانة بالكفار ، والفساق حيث معه مسلمون يستقل بهم في إمضاء الأحكام ، وقتل جاسوس ، وأسير كافرين ، أو باغين قتلاً ، أو بسببهما والحرب قائمة ، وإلاّ جيس الباغى وقيد ، وأن يعاقب بأخذ المال وإفساده ، وعليه القيام بما إليه أمره ، وتسهيل الحجاب إلاّ في وقت أهله وخاصّة أمره ، وتقريب أهل الفضل ، وتعظيمهم واستشارتهم ، وتعهد الضعفاء ، والمصالح ، ولا يتنحى ما وجد ناضراً إلاّ لأنقض منه ، وأن يؤمر على السرية أميراً صالحاً لها ولو فاسقاً ، وتقديم دعاء الكفار إلى الإسلام غالباً ، والبغاة إلى الطاعة ، ونذب أن يكرّره عليهم ثلاثاً ، وتشرّ فيها الصحف ، وترتب الصفوف .

قوله : « فصل : وإليه وحده إقامة الحدود » .

أقول : لا شك أنه الأولى بذلك من غيره لعموم ولايته ، ولما كان عليه الأمر في أيام النبوة وأيام الخلفاء الراشدين ، وأما كونها إليه وحده لا يجوز لغيره إقامتها فغير مسلم . وقد قدمنا في الحدود ما فيه كفاية ، وكذلك قدمنا في القضاء ما يُغني عن الإعادة هنا .

وأما تنفيذ الأحكام فإن كان القاضي قادراً على إنفاذ ما حكم به فذلك إليه ، وإلا كان على الإمام بل وعلى كل قادر تنفيذ ما حكم به إذا كان جارياً على الحق موافقاً للصواب ،

لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهكذا إلزام مَنْ عليه حق الخروج منه هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإمام أولى الناس بذلك ، ولكنه إذا تقاعد لم يسقط الوجوب على غيره مِنْ أَهْلِ القدرة على الإلزام .

قوله : « والحمل على الواجب » .

أقول : أدلة الكتاب والسنة الكثيرة المتواترة قد دلت على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم ، وهذا هو أعظم أعمدة الدين ، وأقوى أساساته ، وأرفع مقاماته . ولا شك أن الحمل على فعل الواجب يدخل تحت أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا قام بذلك الإمام فهو رأس الأمة وصاحب الولاية العامة ، وكان قيامه مُسْقِطاً للوجوب على غيره ، وإن لم يَقُمْ فالخطاب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باق على كل مُكَلَّف يَقْدِر على ذلك ، والعلماء والرؤساء لهم مَزِيدُ خُصُوصِيَّةٍ في هذا ، لأنهم رعوس الناس والمميزون بينهم بعلو القدر ورفعة الشأن ، وقد جاء « الجلال » في شرحه لهذا الكتاب في هذا الموضع بما هو سراب بِقِيَعَةٍ وتَعَرَّضَ للكلام على ما كان له عنه مَنْدُوحَةٌ ، فإنه وقع في خلاف إجماع المسلمين ، وضرورة الدين .

وأما قوله : « ونصب ولاية المصالح والأيتام » فمثل هذا يكون إلى الحاكم كما يكون إلى الإمام بل يكون إلى كل صالح له من المسلمين ، ولم يرد ما يُوجب اختصاصه بالإمام لا من دراية ولا رواية .

قوله : « وغزو الكفار والبغاة إلى ديارهم » .

أقول : أما غزو الكفار ، ومُتَاجِزَةُ أَهْلِ الكُفْرِ ، وحملهم على الإسلام ، أو تسليم الجزية أو القتل فهو معلوم من الضرورة الدينية ، ولأجله بَعَثَ اللهُ رُسُلَهُ ، وأنزل كتبه ، وما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مُنْذُ بَعَثَهُ اللهُ سَبْحَانَهُ إِلَى أَنْ قَبِضَهُ إِلَيْهِ جَاعِلًا لهذا الأمر من أعظم مَقَاصِدِهِ . ومن أهم شُؤْنِهِ ، وأدلة الكتاب والسنة في هذا لا يتسع لها

المقام ، ولا لبعضها ، وما ورد في موادعتهم ، أو في تركهم إذا تركوا المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من إيجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور القدرة عليهم والتمكن من حربهم ، وقصدتهم إلى ديارهم .

وأما غزو البغاة إلى ديارهم ، فإن كان ضررهم يتعدى إلى أحد من أهل الإسلام إذا ترك المسلمون غزوهم إلى ديارهم فذلك واجب دفعاً لضررهم ، وإن كان لا يتعدى فقد أخلوا بواجب الطاعة للإمام ، والدخول فيما دخل سائر المسلمين ، ولا شك أن ذلك معصية عظيمة ، لكن إذا كانوا مع هذا مسلمين<sup>(١)</sup> للواجبات غير ممتنعين من تأدية ما يجب عليهم تركوا شأنهم مع تكرير الموعظة لهم ، وإقامة الحجة عليهم ، وأما إذا امتنعوا من ذلك فقد تظاهروا بالبغي . وجاهدوا بالمعصية ، وقد قال الله عز وجل : « فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> . وقد أجمع الصحابة<sup>(٣)</sup> على العزيمة التي عزمها أبو بكر الصديق رضي الله عنه من المقاتلة لمن فرق بين الصلاة والزكاة ، وسيأتي الكلام على صفة مقاتلة البغاة في الفصل الذي عقده المصنف لذلك .

وأما قوله : « وأخذ الحقوق كرها » فوجهه ظاهر واضح بل يجب عليه مقاتلتهم إذا لم يسلموها كما تدل عليه الأحاديث الصحيحة ، وهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ »<sup>(٤)</sup>

---

(١) في الأصل المخطوط « المسلمين » وهو سهو من الناسخ .

(٢) سورة الحجرات : ٩ .

(٣) أخرج البخاري من حديث أبي هريرة قال : « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضي الله عنه وكفر من كفر من العرب فقال عمر رضي الله عنه : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالُوا فَقَدْ عَصِمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ .

فقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال . والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر رضي الله عنه فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت أنه الحق » .

قال الحافظ ابن حجر بعد أن أورد طرق الحديث وألفاظه وبعض مذاهب الفرق في هذا المقام : ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة . الصحيح بشرح الفتح ٢٧٥/١٢ .

(٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو متفق عليه وتماهه كما في البخاري : « فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » . الصحيح بشرح الفتح ٧٥/١ .

إِخ ، وقد دخل أَخَذَ الحقوق كرها تحتَ ما تَقَدَّمَ من قوله : « وإلزام من عليه حق الخروجَ منه والحمل على الواجب » لأنها أهم الحقوق الواجبة ، وَمَنَعَهَا ظلم لمن جعلهم الله مَصْرِفاً لها من الثمانية الأصناف .

قوله : « والاستعانة من خالص المال » إِخ .

أقول : وجه هذا أن مع خشية استئصال الكفار لقطر من أقطار المسلمين مع وجود بيت مال المسلمين ، وعدم التمكن من الاقتراض ، واستعجال الحقوق قد صار الدفع عن هذا القطر الذي خشيَ استئصاله واجب على كل مسلم ، ومُتَحْتَم على كل من له قُدرة على الجهاد أن يجاهدهم بماله ونفسه ، ومن الاستعداد له للجهاد ، كالباعة في الأسواق والحرّاثين تجب عليهم الإعانة للمجاهدين بما فضل مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، فإن هذا من أهم ما أوجبه الله على عباده ، والأدلة الكلية والجزئية من الكتاب والسنة تدل عليه ، وعلى الإمام أن لا يَدَعَ في بيت المال صَفَرَاء ولا يَبْضَاء ، ويُعِين بِفَاضِل ماله الخالص ، ولكن الواجب أن يأخذ ذلك على جهة الاقتراض ، ويقضيه مِنْ بيت مال المسلمين عند حُصُول ما يمكن القضاء منه ، لأن دفع ما ينوب المسلمين من النوائب يتعيّن إخراجُه من بيت مالهم ، وهو مقدم على أخذ فاضل أموال الناس ، لأن أموالهم خاصة بهم ، وبيت المال مشترك بينهم ، فإن كان لا يمكن القضاء من بيت المال في المستقبل فقد حَقَّ الوجوبُ على المسلمين كما قَدَّمنا .

وإذا تقرر لك هذا فاعلم أن هذه الاستعانة المقيّدة بهذه القيود المشروطة باستئصال قطر من أقطار المسلمين هي غير ما يَفْعَلُه الملوک في زمانك من أَخْذَ أَمْوَال الرعايا زاعمين أن ذلك مَعُونَةٌ لجهاد مؤلّف قد مَنَعُوهُ ما هو مؤلّف به من بيت مال المسلمين ، أو جهاد مَنْ أبى من الرعايا أن يُسَلِم ما يطلبونه منه من الظلم البحت الذي لم يُوجِبْهُ الشَّرْع ، أو جهاد من يُعارضهم في الإمامة ، ويُنازعهم في الرِّعَاة ، فاعرف هذا ، فإن هذه المسألة قد صارت ذريعة لعلماء السوء يُفْتَنون بها من قَرَبِهِمْ من الملوک ، وأعطاهم نَصِيْبِهِمْ من الحطام ، ومع هذا يَنْسَوْنَ أو يَتَنَاسَوْنَ هذه القيود التي قيّدَها المصنّف بها وفاء بأغراض مَنْ يرجون منه الأغراض . والأمر لله العلى الكبير .



قوله : « والاستعانة بالكفار والفساق » .

أقول : أما الاستعانة بالفساق فلا مانع منها لأنهم من جُملة المسلمين ، ولم يرد ما يدل على أنه لا يُستعان إلا بمن كان مؤمناً صحيح الإيمان غير مُلَابَس للمعاصي ، وقد استعان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمنافقين في كثير من حروبه ، وهم في الظاهر ، أَشْرَمُ فُسَاقُ المسلمين ، وفي الباطن أَضَرُّ من المعلنين بالشرك ، ولهذا كانوا في الدرك الأسفل من النار .

وأما الاستعانة بالكفار فلا تجوز على قتال المسلمين لأنه من تعاضد الكفر والإسلام على الإسلام ، وقُبِحَ ذلك معلوم ، ودفعه بأدلة الشرع لا يخفى . وأما الاستعانة بالكفار على الكفار فقد وقع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(١)</sup> في غير مَوْطِن ، ووقع منه الرد لمن أراد إعانته من المشركين على قتال المشركين ، وقال لهم : « إِنَّهُ لَا يَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ<sup>(٢)</sup> » ، ويمكن الجمع بأن الجواز مع الحاجة ورجاء النفع ، والرد مع عدمهما أو أحدهما ، فيكون ذلك مفوضاً إلى نظر الإمام .

---

(١) مما استدلل به العلماء على جواز الاستعانة بالمشركين أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بصفوان بن أمية يوم حنين . وأن زمان خرج مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو مشرك قتل ثلاثة من بني عبد الدار حملة لواء المشركين حتى قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر » كما ثبت ذلك عند أهل السير .

وأيضاً ما رواه أبو داود في مراسيله عن الزهري : « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من اليهود في خيبر في حربه فأسهم لهم » .

كما أخرج أحمد وأبو داود عن ذي مخبر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : ستصالحون الروم صلحاً تغزون أتم وهم عدواً من ورائكم » . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٣٦/٧ . مختصر السنن للبتري ١١٣/٦ .

(٢) أخرج أحمد ومسلم من حديث عائشة قالت : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة ففرح أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم حين رأوه ، فلما أدركه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : جئت لأتبعك وأصيب معك قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال : لا . قال : فأرجع فلن أستمع بمشرك . قالت : ثم مضى حتى إذا كان بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم كما قال أول مرة ، قال : فأرجع فلن أستمع بمشرك . قال ثم رجع فأدركه بالبيداء فقال كما قال أول مرة : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال : نعم . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : فانطلق .

وأيضاً فقد أخرج أحمد والشافعي والبيهقي من حديث خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده بنحوه . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٣٥/٧ . مسلم بشرح النووي ٤٧٩/٤ . السنن الكبرى للبيهقي ٣٧/٩ .

وأما قوله : « حيث معه مسلمون » إلخ فوجهه أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما استعان بأحد من المشركين أو المنافقين إلا ومعه طائفة من خلص المسلمين .

قوله : وقتل جاسوس وأسير كافرين أو باغين .

أقول : أما الكفار فدمأؤهم على الأصل الإباحة كما في آية السيف . فكيف إذا نصبوا الحرب فظفر المسلمون بأسير أو جاسوس منهم ، فإنه يجوز للإمام قتلها ، كما قتل صلى الله عليه وآله وسلم من قتل من أسرى بدر ، وكما فعل في بني قريظة ، وكما قال الله عز وجل : « مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ »<sup>(١)</sup> . وله المن أو الفداء كما قال الله عز وجل : « فَإِمَّا مِنْهُمَا بِعَدُوٍّ وَإِمَّا فِدَاءٌ »<sup>(٢)</sup> . فعرفت بهذا أنه لا وجه لقوله : « قَتَلَا أَوْ بِسَبِيهِمَا » فإنه لم يرد في الشرع ما يدل على هذا الاشتراط في حق الكفار أبداً ، وأما البغاة فدمأؤهم معصومة بعصمة الإسلام ، لا يجوز قتلهم إلا دَفَاعاً إذا صالوا على المسلمين ، وَبَعَوْا عليهم ، ولم يرد في الشريعة ما يدل على قتل أسيرهم ، ولا قتل جاسوسهم سواء كانت الحرب قائمة أم لا ، بل ورد ما يدل على أنه لا يُقتل أسير البغاة<sup>(٣)</sup> كما سيأتي في الفصل الذي أفرده المصنف لذكر أحكام البغاة ، فإن كان الأسير أو الجاسوس من البغاة قد قَتَلَا قَتَلَا يُوجب عليهما القصاص كان قتلها قصاصاً ، وهو باب آخر غير باب البغي .

وأما قوله : « أَوْ بِسَبِيهِمَا » فلا وجه له ، لأنَّ التَّسَبُّبَ للقتل لا يُوجب القصاص كما تقدم في الجنائيات .

---

(١) صدر الآية الكريمة ٦٧ من سورة الأنفال وتامها : « تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم » . ويرجع إلى حديث عمر بن الخطاب الذي رواه عنه ابن عباس في قصة الفداء وسبب نزول هذه الآية .

مسلم بشرح النووي ٣٧٤/٤ .

(٢) سورة محمد : ٤ ويرجع إلى باب « فإمّا بعد وإمّا فداء » لمزيد من الدراسة . الصحيح بشرح الفتح ١٥١/٦ .

(٣) أخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود : « يا ابن مسعود أتدري ما حكم الله فيمن بنى من هذه الأمة ؟ قال ابن مسعود : الله ورسوله أعلم قال : فإن حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم . ولا يقتل أسيرهم . ولا يذفف . على جريحهم » . السنن الكبرى للبيهقي ١٨٢/٨ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٧٩/٧ .

والحاصل أن هذه المسألة مَبِينة على غير أساس من طرفيها جميعا ، والصواب ما ذكرناه فاعرفه .

وأما قوله : « وإلا حبس الباغي وقيد » فهذا إن رآه الإمام صَلاحًا كان ذلك جائزا ، لأنه قد استحق ببغيه ما يستحقه العصاة من التَّعْزِير . ولو لم يكن إلا كفه عن البغي بحبسه حتى يصلح ويتوب .

قوله : « وأن يعاقب بأخذ المال أو فساده » .

أقول : قد تقرر بالأدلة الثابتة في الكتاب العزيز ، وفي السنة المطهرة عِصْمَةُ مال المسلم وتحريم أكله بالباطل ، وأنه لا يحل إلا بِطِيبَةٍ من نفسه ، وأن أصل دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم الحُرْمَةُ ، فالواجب العمل على هذا الأصل ، والثبوت عليه ، وعدم الخروج عنه إلا بدليل ناهض يَصْلُح للنقل ، فما ورد على وجه الصحة مما فيه العقوبة بأخذ المال أو إفساده كان مَقْصُوراً على محله لا يتعداه ، كما هو شأن ما ورد على خلاف القياس ، فضلا عن خلاف ما هو قطعي من قطعيات الشريعة ، هذا على فرض أنها لم تُنسخ العقوبة بالمال ، وأنها ثابتة في تلك المواضع التي كان ورودها فيها . وأما إذا كانت مَنسُوخة فقد انقطع عِرْقُ مفسدتها وانهدمت ذَرِيعَتُها ، وبطل حكمها ، وأراحنا الله من الاشتغال بها ، فإن هذه المسألة صارت ذريعة يُتَوَصَّل بها إلى نَهْب أموال الرعايا ، وَيَصُولون بها على من أنكر عليهم ، وقد تكررت مني الأبحاث فيها ، وأفردتها برسالة مُستقلة ، فاشدد يدك على ما ذكرناه ، ولا تقبل الا حجة صحيحة ثابتة عَمَّن تقوم به الحجة ، فإنه لا حجة فيما ورد عن بعض الصحابة ، ولا يجوز العمل به فيما لم يَرِدْ فيه دليل ، فكيف والدليل القطعي قائم بعصمة مال المسلم .

قوله : « وعليه القيام بما أمره إليه » .

أقول : لما فرغ المصنف رحمه الله من ذكر ما هو للإمام من الرعية ذكر ما هو عليه ، ومن جُملة ذلك القيام بما أمره إليه ، وقد تقدم ذكره مفصلا ، لأن ذلك هو الغرض

المقصود من نصبه إماماً .

وأما قوله : « وتسهيل الحجاب » فوجهه أنها لما كانت حوائج المسلمين مُتعلّقة به وهم محتاجون إليه لدفع ما يتوهم . ورفع ما نزل بهم كان احتجابه إضراراً بهم . وإهمالا لحوائجهم ، وهذا خلاف ما هو المقصود من إمامته ، والمطلوب من زعامته ، فلو لم يرد في النهي عن الاحتجاب شيء لكان هذا كافياً ، فكيف وقد وردت الأدلة المصروفة بأشد الوعيد عليه إذا احتجب عنهم ، كما في حديث أبي مريم الأزدي عند أبي داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَّرَهُمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتْهُ وَفَقَّرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(١)</sup> . وأخرجه أيضاً أحمد<sup>(٢)</sup> والترمذي والحاكم من حديث عمرو بن مرة الجهني ، وهذا الوعيد عن الاحتجاب لا يختص بالإمام بل يعم كل من ولي شيئاً من أمور المسلمين ، ولا يجب عليه استغراق الأوقات ، لأنه يحتاج إلى النظر في أمور المسلمين خالياً ، وتدير ما يتعلق بهم ، ومفاوضة وقت طعامه وشرابه ونومه وما يعس حاجته إليه ، وقد أشار المصنف إلى بعض هذا بقوله : « إلا في وقت حاجته وخاصة أمره » .

قوله : « وتقريب أهل الفضل وتعظيمهم » .

أقول : قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجالس أكابر الصحابة ، ويشاورهم في أموره ، ويأذن لهم في أوقات لا يأذن لغيرهم فيها كما هو معروف ، بل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخلط نفسه بكثير من الصحابة ، ويجلس إلى أهل الصفة وهم فقراء المسلمين الذي لا أهل لهم ولا مسكن ، والأمر في هذا معلوم ، وفي تقريب أهل الفضل فوائد جلية : فيها أن الإمام يُجري الأمور على ما عندهم من النظر فيما فيه

(١) مختصر السنن للمنذري ٢٠٣/٤ .

(٢) قال المنذري تعليقاً على حديث أبي مريم السابق : وقيل إن أبا مريم هذا هو عمرو بن مرة الجهني وقد أخرجه الترمذي من حديث عمرو بن مرة وقال : غريب . وقال : وعمرو بن مرة يكنى أبا مريم ثم أخرجه من حديث أبي مريم كما أخرجه أبو داود . المرجع السابق .

صلاح المسلمين ، فإنَّ فضلهم يقتضي ذلك . وأما تعظيمهم فهو أيضا مِنْ حَقِّ المسلم على المسلم ، ومن تَنْزِيلِ الناس منازلهم كما ورد بذلك الدليل الصحيح . وأما استشارتهم فقد قدّمنا الكلام على ذلك عند قوله : « أكثر رأيه الإصابة » .

قوله : « وتعهد الضعفاء » .

أقول : هذا من أهم الواجبات على الأئمة ، وأعظم معين عليه تَسْهِيلُ الحجاب ، والبحث عن أحوالهم بثقات يَرْفَعُونَ حَوَائِجَ المحتاجين إليه ، وَيُوصِلُونَ أَغْرَاضَهُمْ إِلَى مَقَامِهِ ، وقد كان الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يَدُورُ بالليل لمثل هذا المقصد ، فَيَأْتِي منازل الضعفاء والمحتاجين ويسألهم عن حالهم .

قوله : « ولا يتنحى إلا لأنْهَضَ مِنْهُ » .

أقول : الأنهضِيَّةُ هي باعتبار ما هو مُعْظَمُ المقصود من نصب الأئمة ، ومن ذلك حَيَاظَةُ المسلمين ، ودفع عدوهم ، والأخذ على يد ظالمهم ، وإنصاف مَظْلُومِهِمْ ، وتأمين سبلهم ، وتَفَرِيقِ بيت مالهم فيهم على ما أوجبه الشرع ، فمن كان ناهضاً بهذه الأمور ونحوها فيه يحصل مَقْصُودُ الإمامة ، ويتنفع الناس بولايته ، وَيَشْمَلُهُمُ الأمان والدعة ، ويطيب عيشهم ، ويأمنون فيه على أنفسهم وأموالهم وحُرَمِهِمْ ، وإن كان غيره أكثر علماً منه ، أو أوسع عبادة ، أو أعظم وَرَعاً ، فإنه إذا كان غير ناهض بهذه الأمور فلا يعود على المسلمين من علمه وعبادته وورعه فائدة ، ولا يَنْفَعُهُمْ كونه مُرِيداً للصالح وإجراء الأمور مَجَارِيهَا الشرعية مع عجزه عن ذلك ، وعدم قدرته على إنفاذه .

قوله : « وأن يؤمر على السرية أميراً صالحاً لها » .

أقول : صلاح أمير السرية أن يكون عارفاً بِقِيَادَةِ الجيش بِصِيرَاً بِترتيب المحاربين في مَوَاطِنِ الحرب ، ثابت القدم عند مُلَاحِظَةِ الْقِتَالِ ، قوي القلب ، واسع الصدر ، حسن التدبير ، خبيراً بالكيفية التي يكون بها رجاء انتصار الجيش ، يُقَدِّمُ إذا وَجَدَ الإقدام

مَغْنَمًا ، يُحْجَم إِذَا رَأَى الْإِحْجَامَ حَزْمًا ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لَا يَبِيعُ سَرِيَّةً قَلِيلَةً وَلَا كَثِيرَةً إِلَّا وَجَعَلَ عَلَيْهَا أَمِيرًا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَلَوْ فَاسِقًا » فَإِنْ اقْتَضَتْ ذَلِكَ الضَّرُورَةَ ، وَدَفَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةَ فَلَا بَأْسَ ، وَيَأْخُذُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مَا يَخْشَى عَلَى الْجَيْشِ مِنْ جَهَةِ فَسَقِهِ ، وَيَأْخُذُ عَلَى الْجَيْشِ أَنْ لَا يُطِيعُوهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَفِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ قَالَ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمِعُوا لَهُ وَيُطِيعُوا فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ ، فَقَالَ : اجْمَعُوا لِي حَطَبًا ، فَجَمَعُوا ، ثُمَّ قَالَ : أَوْقِدُوا نَارًا ، فَأَوْقَدُوا ثُمَّ قَالَ : أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَنْ تَسْمَعُوا [ لِي ] وَتُطِيعُوا ؟ قَالُوا بَلَى . قَالَ : فَادْخُلُوهَا . فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ مِنَ النَّارِ ، فَكَانُوا كَذَلِكَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ ، وَطَفِئَتِ النَّارُ ، فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أَبَدًا ، وَقَالَ : لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ <sup>(١)</sup> . »

قوله : « وتقديم دعاء الكفار إلى الإسلام » .

أقول : كَانَ عَلَى الْمَصْنَفِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى هَذَا فَيَذْكُرَ أَنَّهُمْ إِذَا أَبَوْا دَعَاهُمْ إِلَى الْجَزِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي تَوْصِيَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لِأَمْرَاءِ الْجَيْشِ أَنْ يُقَدِّمُوا الدَّعْوَةَ عَلَى الْحَرْبِ كَثِيرَةً جَدًّا ، حَتَّى أَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالْحَاكِمُ وَالطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادِ رِجَالِهِ رِجَالَ الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « مَا قَاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَوْمًا قَطَّ إِلَّا دَعَاهُمْ <sup>(٢)</sup> » ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَةُ مِنْ حَدِيثِ فَرَوَةَ ابْنُ مُسَيْكٍ قَالَ : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلُ بِمَقِيلٍ قَوْمِي وَمُدْبِرِهِمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ دَعَانِي فَقَالَ : لَا تُقَاتِلْهُمْ حَتَّى تَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ <sup>(٣)</sup> » .

(١) مسلم بشرح النووي ٥٠٤/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤١/٧ .

(٢) المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٣/٧ .

(٣) المصدر السابق .

وإذا رأى الإمام في ترك الدعوة صلاحاً فعل ، فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من طريق نافع لما كتّب إليه ابنُ عَوْنٍ : « يَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : اِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، وَقَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ ، وَأَنْعَمُ لَهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَهُمْ ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ ابْنَةَ الْحَارِثِ »<sup>(١)</sup> ، ثم قال نافع : « حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ » ، وأخرج البخاري وغيره عن البراء بن عازب قال : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَهْطاً مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ ، فَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتِيكَ بَيْتَهُ لَيْلاً ، فَقَتَلَهُ وَهُوَ نَائِمٌ »<sup>(٢)</sup> . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ، فَقَالَ : هُمْ مِنْهُمْ »<sup>(٣)</sup> وقد جُمِعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهَا بِأَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الدُّعْوَةِ لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ الدُّعْوَةُ ، وَلَا يَجِبُ إِنْ كَانَتْ قَدْ بَلَّغَتْهُمْ وَلَكِنهَا تُسْتَحَبُ فَقَطْ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وهكذا تقديم الإمام دعاء البُغَاة عليه إلى الرجوع إلى طاعته ، لأنهم بَغَوْا بسبب الخروج من طاعته ، فإن لم يَرْجِعُوا إِلَى الطَّاعَةِ الَّتِي أَوْجَبَهَا الشَّرْعُ لِلْأُئِمَّةِ فَقَدْ بَغَوْا ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ »<sup>(٤)</sup> . وأما كون الدعاء يُندب أن يكون عليهم ثلاثاً فلا دليل على ذلك ، وإن كان التكرير أبلغ في المَعذرة ، وأدخل في الإنذار .

قوله : « وتنشر فيها الصحف » .

(١) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي . مسلم بشرح النووي ٣٣٠/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٥/٧ . مختصر السنن للمنذري ٤٣١/٣ .

(٢) أبو رافع هو عبدالله بن أبي الحقيق . ويقال سلام بن أبي الحقيق وكان في حصن له بخيبر . وكان يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمعن عليه . الصحيح بشرح الفتح ٣٤٠/٧ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٦/٧ .

(٣) الصحيح بشرح الفتح ١٤٦/٦ . مسلم بشرح النووي ٣٤٢/٤ .

(٤) سورة الحجرات : ٩ .

أقول : هذه يدعة لم يرد بها الشرع ، ولكنه إذا رأى الإمام أن في ذلك مزيد تأثير من بغي . وارعوا من فارق الحق فلا بأس به ، لأنها قد ترتبت عليه مصلحة .

وأما ما ذكره من ترتيب الصفوف فذلك أمر يرجع إلى الممارسين للحرب ، العارفين بما فيه رجاء الغلب . وتمام النصر ، فإن كان ترتيب المجاهدين صفوفًا هو الذي يقتضيه التدبير أمر الإمام بذلك ، وإن كان الأنفع جعلهم كراديس ، أو تفريقهم في الجوانب ، أو خروج بعضهم إلى القتال ووقوف البعض الآخر ردءًا له فعل ذلك .

### فصل .

فَإِنْ أَبَوْا وَجِبَ الْحَرْبُ إِنْ ظَنَّ الْغَلْبَ ، فَيَفْسُقُ مَنْ فَرَّ إِلَّا مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ رَدَّاءٍ أَوْ مَنَعَةٍ وَإِنْ بَعُدَتْ . أَوْ لِحَشْيَةِ الْاسْتِثْصَالِ ، أَوْ نَقْصِ عَامٍ لِلْإِسْلَامِ .

وَلَا يَقْتُلُ فَنَ . وَمُتَخَلِّ . وَأَعْمَى . وَمَقْعَد . وَصَبِي . وَامْرَأَةٍ . وَعَبْدٍ إِلَّا مُقَاتِلًا أَوْ ذَا رَأْيٍ أَوْ مُتَّقِيٍّ بِهِ لِلضَّرُورَةِ . لَا بِمُسْلِمٍ إِلَّا لِحَشْيَةِ الْاسْتِثْصَالِ<sup>(١)</sup> . وَفِيهِ الدِّيَةُ وَالْكَفَّارَةُ . وَلَا يَقْتُلُ ذُو رَحِمٍ رَحِمَهُ إِلَّا مُدَافِعَةً عَنْ نَفْسِهِ . أَوْ غَيْرِهِ . أَوْ لِثَلَا يَحْقِدَ مَنْ قَتَلَهُ<sup>(٢)</sup> .

قوله : « فصل : فإن أبوا وجب الحرب إن ظن الغلب » .

أقول : هذا هو الذي ثبت في الأدلة الصحيحة الثابتة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يأمر أمراء الجيش بالدعوة إلى الإسلام أو الجزية<sup>(٣)</sup> ، فإن أبوا قاتلوهم ، وأما

(١) إذا اتقى الكفار بصيانتهم أو نسايتهم أو عبيدهم أو شيوخهم أو عبيانهم أو مقعديهم جاز قتل الترس للضرورة أما إذا اتقوا بمسلم فيحرم قتل الترس إلا لحشية الاستئصال وإذا قتل الترس المسلم وجبت فيه الدية . شرح الأزهاري ٥٤٠/٤ .

(٢) المراد : لثلا يحقد على من قتله من المسلمين .

(٣) يكتفي في هذا المقام بحديث بريدة عند مسلم قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرًا على الجيش أو سرية أو صاه في خاصته يتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا . ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا تفلوا ولا تغدروا ولا تملأوا ولا تقتلوا وليدًا . وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأبتن



تَقْيِيدُ ذَلِكَ بظن الغلب فلم يَرِدْ ما يدل عليه ، بل يجب القتال مع تجويز أن يكونوا غالبين أو مغلوبين ، والحرب سجال :

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الْحُرُوبَ بَأَنَّ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا .

وأما إذا عَلِمُوا بالقرائن القويّة أن الكفار غالبون لهم . مُسْتَظْهِرون عليهم فعليهم أن يتنكبوا عن قتالهم ، وَيَسْتَكْثِرُوا من المجاهدين ، وَيَسْتَصْرِخُوا أهل الإسلام ، وقد استدل على ذلك بقوله عز وجل : « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »<sup>(١)</sup> وهي تقتضي ذلك بعموم لفظها ، وإن كان السبب خاصا ، فَإِنَّ سبب نُزُولِهَا أَنَّ الْأَنْصَارَ لما قاموا على زَرَائِعِهِمْ ، وإصلاح أموالمهم ، وتركوا الجهاد أنزل الله في شأنهم هذه الآية ، كما أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> والنسائي والترمذي وصححه ، والحاكم أيضا ، وقد تقرر في الأصول أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ومعلوم أن مَنْ أَقْدَمَ وهو يرى أنه مقتول ، أو مأسور ، أو مغلوب فقد أَلْقَى يده إلى التهلكة .

قوله : « فيفسق من فر » إلخ .

أقول : قد ثبت أن الفرار من موبقات الذنوب كما في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ »<sup>(٣)</sup> ثم عدّ منهن الفرار : « التَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ » ، وقد قال الله عز وجل : « وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ

ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم . ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم . ثم ادعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين . وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين . فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين . ولا يكون لهم في الغنيمة والفني إلا أن يجاهدوا مع المسلمين . فإن هم أبوا فسلهم الجزية . فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم . فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم » إلخ . مسلم بشرح النووي ٣٣١/٤ .

(١) سورة البقرة : ١٩٥ .

(٢) سبق إيراد الحديث وإراجع فتح القدير ١٩٣/١ .

(٣) الحديث متفق عليه . ولفظه كما في المتن قال : « اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ قال : الشرك بالله . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق . وأكل الربا . وأكل ما يتييم . والتولي يوم الرحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » . الصحيح بشرح الفتح ٣٩٣/٥ . المتن بشرح نيل الأوطار ٢٦٦/٧ .

مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ قَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> وناهيك بمعصية يَبُوءُ صاحبها بغضب الله عليه . ولكن لا بد أن يكونوا كما أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> وغيره عن ابن عباس قال : « لَمَّا نَزَلَتْ ( إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ ) فَكُتِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَفِرَّ عِشْرُونَ مِنْ مَائَتِينَ . ثُمَّ نَزَلَتْ الْآيَةُ ( الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ) الْآيَةُ . فَكُتِبَ أَنْ لَا يَفِرَّ مَائَةٌ مِنْ مَائَتِينَ » . فإذا كان المسلمون مثلَ نِصْفِ المشركين حَرُمَ عليهم الْفِرَارُ . وإِلَّا كان جائزاً . وقد استثنى الله سبحانه الْمُتَحَرِّفَ لِلْقِتَالِ . والمتحيز إلى فِتْنَةٍ . فليس هذا من الفرار المحرم . والفِتْنَةُ تكون رِدْءًا . وتكون منعة كما قال المصنف . ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للطائفة التي فَرَّتْ إِلَيْهِ : « أَنَا فِتْنَتُكُمْ »<sup>(٣)</sup> كما في حديث . ابن عُمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وفيه مقال معروف .

وأما قوله : « أو لخشية الاستئصال ، أو نقص عام » فوجهه أن المصابرة والإقدام على القتال مع أحد الأمرين يعود على المسلمين بِالْوَهْنِ وَالضَّعْفِ ، وقد وقع الفرار في أيام النبوة في غير موطن . وعَدَّرَهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث كانوا قد خَشَوْا مثل ذلك . بل سَمَّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجوع خالد بن الوليد<sup>(٤)</sup> . واستخراجهم من ملاحمة المشركين فَتَحًا ، والقصة معروفة في كتب السير والحديث ،

(١) سورة الأنفال : ١٦ .

(٢) أروى الحديث سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس . ولفظ البخاري بعد الآية الأولى : « فكتب عليهم أن لا يفر واحد من عشرة . فقال سفيان غير مرة : أن لا يفر عشرون من مائتين » إلخ . قال ابن حجر : أي أن سفيان كان يرويه بالمعنى فتارة يقول باللفظ الذي وقع في القرآن محافظة على التلاوة وهو الأكثر . وتارة يرويه بالمعنى وهو أن لا يفر واحد من عشرة . الصحيح بشرح الفتح ٣١١/٨ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٦/٧ . مختصر السنن للمنذري ٤٣٨/٣ .

(٣) لفظ الحديث - كما في المتقى - قال ابن عمر : « كنت في سرية من سرايا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحاص الناس حيصة وكنت فيمن حاص . فقلنا : كيف نصنع وقد فررنا من الزحف وبؤنا بالغضب . ثم قلنا : لو دخلنا المدينة فبتنا . ثم قلنا : لو عرضنا نفوسنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن كانت لنا توبة وإلا ذهبنا . فأتيناه قبل صلاة الغداة فخرج فقال : من الفرارون ؟ فقلنا : نحن . قال : بل أنتم الكارون أنا فتتكم وفقة المسلمين . قال : فأتيناه فقبلنا يده » .

المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٦/٧ . مختصر السنن للمنذري ٤٣٨/٣ .  
(٤) في الصحيح من حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما نعى الأمراء للناس قبل أن يأتيهم خبرهم قال : « حتى أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم » وقد اختلف أهل النقل في المراد بقوله : « حتى فتح الله عليهم » بما بينه ابن حجر في شرح الحديث . الصحيح بشرح الفتح ٥١٢/٧ .

وكان ذلك بعد أن قتل أمير الجيش وهو زيد بن حارثة ، ثم الأمير الذي بعده وهو عبد الله ابن رواحة . ثم أخذ الراية خالد<sup>(١)</sup> ورجع بالمسلمين .

قوله : « ولا يقتل فان » إلخ .

أقول : وجهه ما أخرجه أبو داود من حديث أنس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ ، وَبِاللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا ، وَلَا طِفْلًا صَغِيرًا ، وَلَا امْرَأَةً »<sup>(٢)</sup> . وفي إسناده خالد بن الفرز ، وفيه مقال . وأخرج أحمد من حديث ابن عباس بلفظ : « وَلَا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ »<sup>(٣)</sup> . وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وهو ضعيف ، ووثقه أحمد . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ »<sup>(٤)</sup> . وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح بن ربيع عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا تَقْتُلُوا ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا »<sup>(٥)</sup> . وأخرج أحمد بإسناد رجاله رجال الصحيح عن ابن كعب بن مالك عن عمه قال : « نَهَى رَسُولُ

---

(١) لعل في عبارة الشوكاني هنا اختصاراً أو وقع فيها سهو من الناسخ لأن الأمير الذي قاد الجيش بعد زيد بن حارثة هو جعفر ابن أبي طالب . وفي الصحيح من حديث ابن عمر : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ قَتَلَ زَيْدٌ فَجَعْفَرٌ وَإِنْ قَتَلَ جَعْفَرٌ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ » . الصحيح بشرح الفتح ٥١٠/٧ .

(٢) تمام الحديث : « وَلَا تَغْلُوا وَضَمُّوا غَنَائِمَكُمْ وَأَصْلَحُوا وَأَحْسَنُوا (إِنْ اللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) » أما خالد بن الفرز فقال ابن معين : ليس بذلك . وضبطه الشوكاني بكسر الفاء . مختصر السنن للمنذري ٤١٨/٣ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٠/٧ .

(٣) في المخطوطة : « إسماعيل بن إبراهيم » والصواب ما أثبتناه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ضعيف . وقال ابن معين مرة : صالح الحديث ومرة : ليس بشيء . وقال ابن عدي : يقال صام ستين سنة . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٠/٧ . الضعفاء الصغير للبخاري ١٢ .

(٤) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي . وقال في المتقى : رواه الجماعة إلا النسائي

الصحيح بشرح الفتح ١٤٨/٦ . مختصر السنن للمنذري ١٢/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٠/٧ .

(٥) لفظ أبي داود من الحديث : « قُلْ لَخَالِدٌ لَا يَقْتُلُ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا » ولفظ ابن ماجه : « لَا تَقْتُلَنَّ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا » والمشهور أن اسمه رباح بن ربيع ويقال ابن ربيعة وقيل رباح بالياء المثناة وهو الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله لليهود والنصارى يوم فلو كان لنا يوم فترلت سورة الجمعة . مختصر السنن للمنذري ١٢/٤ . سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٠/٧ . أسد الغابة ٢٠٢/٢ .

الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» (١) . وأخرج أحمد أيضاً بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث الأسود بن سَرِيح قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لَا تَقْتُلُوا الذَّرِّيَّةَ فِي الْحَرْبِ » (٢) . وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث سَمُرَةَ بلفظ : « اقْتُلُوا شُبُوحَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شَرَحَهُمْ » (٣) . وأخرج البيهقي (٤) من حديث علي نحو حديث ابن عباس ، وأخرج ابن أبي حاتم من حديث جرير نحوه أيضاً .

فهذه الأحاديث قد دَلَّتْ على المنع من قتل الشيخ الفاني . والمتخلى للعبادة ، والنساء والصبيان ، والعسيف وهو الأجير ، ولا بد أن يكون الشيخ فانيا لا إذا بقي له قُوَّةٌ بحيث يقدر على القتال فإنه يُقْتَلُ وإن لم يُقَاتَل كما يدل عليه حديث سَمُرَةَ المذكور ، ولكن هذا الحديث من رواية الحسن عن سمرة ، وقد مر غير مرة أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة (٥) وأيضاً في إسناده الحجاج بن أَرْطَاة وفيه مقال مشهور ، والأولى أن يقال : إِنَّ وَصْفَ الشيخ بكونه فانيا مُقَيَّدٌ بما أُطْلِقَ فيه ذكر الشيخ ، فيحمل المطلق على المقيد ، ولا يحرم إلا قتل الشيخ الفاني ، ولم يرد ما يدل على عدم جواز قتل الأعمى والمقعد إلا أنهما بمنزلة الشيخ في عدم القدرة على القتال ، فيجوز إلحاقهما به .

وأما العبد فلم يَرِدْ ما يدل على عدم جَوَازِ قَتْلِهِ ، وقد كان المسلمون يَقْتُلُونَ من قاتل من المشركين من أحرارهم وعبيدهم ، وقد يكون للعبد مَزِيدٌ تأثير في القِتَالِ على الأحرار كما كان من وَحْشِي يوم أُحُد ، ولا يصح قياسه على العسيف . لأن العسيف لا يُقَاتَل ، وإنما هو لحفظ المتاع والدواب وإن قاتل جاز قتله ، ولهذا قال المصنف : « إلا مقاتلاً » فمن قاتل من هؤلاء جاز قتله .

(١) المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦١/٧ . السنن الكبرى للبيهقي ٧٧/٩ .

(٢) تمام الخبر : « قالوا : يا رسول الله أوليس هم أولاد المشركين ؟ قال : أوليس خياركم أولاد المشركين » .

المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦١/٧ . السنن الكبرى للبيهقي ٧٧/٩ .

(٣) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود . وهو من رواية الحسن عن سمرة | والشرح هنا جمع شارخ وهو حديث السن .

الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٦٠/٢ . مختصر السنن للمنذري ١٣/٤ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٩٠/٩ .

(٥) يراجع الجزء الأول ص ١١٧ .

وأما جواز قتل ذي الرأي فلم يرد ما يدل عليه بعد اتّصافه بوصف يُوجب عدم جواز قتله من كونه شيخاً أو مُتخلّياً للعبادة ، أو امرأة ، إلا أن يُقال : إن لُحوق الضرر بالمسلمين بما يصدر عنه من الرأي فقد يكون أشد من مُقاتلة المقاتل ، ولكن هذا رأي مجرد ، والتخصيص للأدلة بمجرد الرأي لا يصح عند المنصفين .

قوله : « أو متقى به للضرورة » .

أقول : الوجه في قتل الترس ما يلحق المسلمين من الضرر بتركه ، فإن الكفار لو جعلوا من لا يُبيح الشرع قتله منهم تروساً لهم ليُحصنوا أنفسهم من سِهَام المسلمين ورماحهم . وكان يخشى من مخالطتهم للمسلمين بالقتال أن يكثر القتل في المسلمين ، أو يغلبوا جاز قتل الترس دفعا للمفسدة العظيمة بِمُفسدة دُونها بمراحل ، وأدلة الشريعة الكلية تَقْتَضِي هذا . وأما إذا كان الترس مسلماً وخشياً استئصال المسلمين لمخالطة الكفار لهم بالقتال ، ومُلاحمتهم لهم . فلا شك أن قتل واحد أو جماعة أهون من استئصال جيش المسلمين ، وإدخال الوهن على كل مُسلم في الأقطار الإسلامية ، فهذا أهون من دفع المفسدة الكبيرة بِمفسدة صغيرة ، وفي الشر خيار ، ولكن لا يُكْتَفَى في ذلك بمجرد الظنون الكاذبة والخيالات المختلة ، فإن خطر قتل المسلم عظيم ، بل لا بد أن يكون خشية الاستئصال مما تَتَّفِق عليه عقول أهل الرأي والتجارب .

وأما لزوم الدية فوجهه واضح لأن المقتول مسلم لا يُهدر دمه ، وهكذا لزوم الكفارة على ما قد مر تحقيقه في موطنه .

قوله : « ولا يقتل ذو رحم رحمه » .

أقول : الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة قد دلت دلالة أوضح من الشمس على قتل المشركين ، ولم يثبت في المنع من قتل ذي الرحم لرحمه ما تَثَبَّت به الحجة قط ، حتى يصلح لتخصيص الأدلة الصحيحة ، ومع هذا فهو معارض بمثله ، فيجب الرجوع إلى ما ثَبَت في القرآن والسنة ، فاعرف هذا فليس ها هنا ما يوجب التخصيص ولا التقييد .

## فصل

وَيَحْرِقُ وَيَغْرِقُ وَيَخْنِقُ أَنْ تَعْدَرَ السَّيْفُ ، وَخَلَّوْا عَمَّنْ لَا يُقْتَلُ<sup>(١)</sup> . وَإِلَّا فَلَا ، إِلَّا لِلضَّرُورَةِ وَيَسْتَعِينُ بِالْعَبِيدِ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَا غَيْرِهِمْ<sup>(٢)</sup> مِنْ الْأَمْوَالِ ، فَيُضْمَنُ ، وَتُرَدُّ النِّسَاءُ مَعَ الْغَنِيِّ .

قوله : « فصل : ويحرق » إلخ .

أقول : قد أمر الله بقتل المشركين ، ولم يُعين لنا الصِّفَّة التي يكون عليها ، ولا أخذ علينا أن لا نفعل إلا كذا دون كذا ، فلا مانع مِنْ قتلهم بكل سبب للقتل من رمى أو طعن أو تغريق أو هدم أو دفع من شاق أو نحو ذلك ، ولم يرد المنع إلا من التحريق ، فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث أبي هريرة قال : « بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْثٍ فَقَالَ : إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا - لِرَجُلَيْنِ - فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ . ثُمَّ قَالَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ : إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تَحْرِقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا . وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا وَجَدْتُمُوهُمَا فَأَقْتُلُوهُمَا »<sup>(٣)</sup> . فهذا الحديث قد دل على منع التحريق على كل حال فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بعد الأمر بإحراق رجلين مُشركين قد بَالِغًا في الأذى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، واستحقاقاً للقتل ، ثم علَّل ذلك بهذه العلة التي تُفيد أنه لا يجوز التحريق بالنار لأحد من عباد الله سواء كان مُشركاً أو غير مُشرك ، وإن بلغ

(١) يجوز الاحراق والتغريق والخنق بشرطين : أن يتعدى إيقاع السيف بهم لتحصينهم بقلاع ونحو ذلك . وأن يكونوا قد خلوا من لا يجوز قتله من صبيان ونساء ونحوهم . شرح الأزهار ٥٤١/٤ .

(٢) غيرهم : المقصود غير العبيد من الأموال فلا يجوز الاستعانة بها إلا برضاهم . شرح الأزهار ٥٤٢/٤ .

(٣) حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي وصححه كما أخرجه أبو داود من حديث محمد بن حمزة الأسلمي عن أبيه وفيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية . قال : فخرجت فيها وقال : « إلى آخر الحديث ولكن فيه » إن وجدتم فلاناً » بالإنفراد . والمراد به هبار بن الأسود أما الثاني فهو ربيعة . وكانا قد خرجا وراء زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهما عندما جهزها زوجها أبو العاص بن الربيع فنخسا بعيرها فأسقطت ومرضت من ذلك . الصحيح بشرح الفتح ١٤٩/٦ . مختصر السنن للمنذري ١٥/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٢/٧ .

في العصيان والتمرد على الله أيّ مبلغ ، فما وقع من بعض الصحابة<sup>(١)</sup> محمول على أنه لم يبلغه الدليل .

وبما ذكرناه تعرف أنه لا وجه لقول المصنف : « إن تعدّر السيف » . ومن جملة ما لا يجوز أن يكون القتل به المثلّة ، لثبوت النهي عنها في الأحاديث الكثيرة<sup>(٢)</sup> ، فيكون ذلك مخصّصاً لأدلة قتل المشركين على كل حال ، وبكل سبب من أسباب القتل ، وأما حديث : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ »<sup>(٣)</sup> فالمراد بالإحسان ترك التعذيب ، وتعجيل ما يحصل به الموت ، وليس ذلك مختصاً بقتل السيف .

وأما قوله : « وخلوا عمن لا يقتل » فوجهه ما تقدم من النهي عن قتلهم ، فإذا لم تدع الضرورة إلى ما يعم من يجوز قتله ومن لا يجوز قتله كان الواجب اجتناب قتل من لا يجوز قتله ، وترك السبب الذي لا يمكن فيه تخصيص من يجوز قتله ومن لا يجوز ، كالرمي بالمنجنيق والمدافع وما يشابه ذلك ، وقد قدمنا ما يدل على جواز تبييت الكفار ، وهو سبب يعم من يجوز قتله ومن لا يجوز قتله ، وبهذا تعرف صحة قول المصنف من التقييد بقوله : « إلا للضرورة » .

قوله : « ويستعين بالعبيد للضرورة » .

أقول : إذا دعت الحاجة إلى الاستعانة بهم وجب على المالكين لهم أن يأذنوا لهم بذلك ، ولا يجوز لهم أن يمتنعوا من الإذن ، فإن العبيد من جملة أموال المسلمين ، وقد تقدم في الاستعانة من خالص المال ما تقدم ، وليس للإمام أن يستعين بهم من غير إذن المالكين لهم ، وعلى هذا يحمل رد من رده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم .

وأما قوله : « ولا ضمان عليه » فظاهر ، وقوله : « لا غيرهم من الأموال » فقد أغنى

---

(١) مما أشار إليه المصنف فعل الصحابة رضي الله عنهم أن أبا بكر رضي الله عنه حرق البغاة بالنار بحضرة الصحابة وحرق خالد ابن الوليد ناساً من أهل الردة . فتح الباري على الصحيح ١٥٠/٦ .

(٢) يراجع في ذلك المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٢/٧ .

(٣) تقدم الحديث من قبل ص ٤١٥ .

عنه ما تقدم في الاستعانة بخالص المال بتلك الشروط .

قوله : « وترد النساء مع الغنية » .

أقول : أخرج البخاري<sup>(١)</sup> وغيره من حديث الربيع بنت مَعُوذ قال : « كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَتَسْقِي الْقَوْمَ وَنَخْدُمُهُمْ ، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجَرَحَى إِلَى الْمَدِينَةِ » . وأخرج مسلم وغيره من حديث أم عطية الأنصارية قالت : « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَخْلَفُهُمْ فِي رِحَالِهِمْ ، وَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ ، وَأُدَاوِي الْجَرَحَى ، وَأَقُومُ عَلَى الزَّمْنَى »<sup>(٢)</sup> . وأخرج مسلم أيضا وغيره عن أنس قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِأُمِّ سَلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ يَسْقِيْنَ الْمَاءَ ، وَيُدَاوِيْنَ الْجَرَحَى »<sup>(٣)</sup> .

فهذه الأحاديث تدل على جواز خروجهن مع الغزاة ، لا سيما إذا كان لهن حاجة في ذلك ، ولا يتنافي هذا ما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة أنها قالت : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ ، أَفَلَا نُجَاهِدُ ؟ قَالَ : لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ »<sup>(٤)</sup> فإنه إنما يدل على أن أفضل الجهاد الحج المبرور ، وهو غير محل النزاع .

## فصل

وَيَغْنَمُ مِنَ الْكُفَّارِ نَفُوسَهُمْ إِلَّا الْمَكْلَفُ مِنْ مَّرْتَدٍّ وَلَوْ أَنْثَى ، وَعَرَبِيٌّ ذَكَرَ غَيْرَ كِتَابِي ، فَالْإِسْلَامَ أَوْ السَّيْفَ ، وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَا يَسْتَبَدُّ غَانِمٌ بِمَا غَنِمَ ، وَلَوْ طَلِيعَةً أَوْ سَرِيَّةً بِقُوَّةٍ

(١) الخبر رواه أحمد أيضا . وهو من رواية خالد بن ذكوان عن الربيع . زاد الإسماعيلي من طريق أخرى عن خالد : « ولا نقاتل » . الصحيح بشرح الفتح ٨٠/٦ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٥٣/٧ .

(٢) خبر أم عطية رواه أحمد أيضا أحمد وابن ماجه . ولفظ مسلم وابن ماجه : « وأقوم على المرضى » . مسلم بشرح النووي ٤٧٥/٤ . سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٥٣/٧ .

(٣) الخبر رواه أحمد أيضا الترمذي وصححه . مسلم بشرح النووي ٤٧١/٤ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٥٣/٧ .

(٤) الصحيح بشرح الفتح ٧٥/٦ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٥٣/٧ .



رَدَّيْهِمْ<sup>(١)</sup> إِلَّا بِشَرِّطِ الْإِمَامِ أَوْ تَنْفِيلِهِمْ . فَلَا يَعْتَقُ الرَّحِمَ وَنَحْوَهُ ، وَمَنْ وَطِيءَ رَدَّهَا وَعَقَرَهَا  
وَوَلَدَهَا<sup>(٢)</sup> ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا نَسَبَ ، وَلِلْإِمَامِ - قِيلَ وَلَوْ غَائِبًا - الصَّفِيُّ ، وَهُوَ شَيْءٌ  
وَاحِدٌ<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ يَقْسَمُ الْبَاقِي بَعْدَ التَّخْمِيسِ وَالتَّنْفِيلِ بَيْنَ ذُكُورٍ مُكَلَّفِينَ أَحْرَارٍ مُسْلِمِينَ قَاتِلُوا  
وَكَانُوا رِدْعًا ، وَلَمْ يَفِرُّوا قَبْلَ إِحْرَازِهَا : لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلَّذِي الْفَرَسَ لَا غَيْرَهَا سَهْمَانِ  
إِنْ حَضَرَ بِهَا ، وَلَوْ قَاتَلَ رَاجِلًا ، وَمَنْ مَاتَ أَوْ أُسِرَ أَوْ ارْتَدَّ بَعْدَ الْإِحْرَازِ فَلِوَرَثَتِهِ ، وَيَرْضَخُ  
وُجُوبًا لِمَنْ حَضَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ وَلَا يَطْهَرُ بِالْأَسْتِيلَاءِ إِلَّا مَا يَنْجُسُ بِتَذَكِّيهِمْ<sup>(٤)</sup> . أَوْ رُطُوبَتِهِمْ<sup>(٥)</sup> .  
وَمَنْ وَجَدَ مَا كَانَ لَهُ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ بِلَا شَيْءٍ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَبَعْدَهَا بِالْقِيَمَةِ إِلَّا الْعَبْدَ الْآبِقَ .

قوله : « فصل : ويغنم من الكفار نفوسهم » .

أقول : هذا معلوم من أدلة الكتاب والسنة وإجماع المسلمين سابقهم ولاحقهم ، وأما  
استثناء المرتد فوجهه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »<sup>(٥)</sup> وقوله :  
« لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ »<sup>(٦)</sup> والحديثان صحيحان مشهوران ، وإنما  
لم يجز استرقاقه لأنه لما خرج من دين الإسلام كان علينا إرجاعه إليه أو قتله ، ولهذا يقول  
الله عز وجل : « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ »<sup>(٧)</sup> . فإذا ابتغى أن يبقى على  
الكفر الذي خرج عليه بعد أسره ويصير عبدا لمن أسره لم يقبل منه ذلك .

قوله : « وعربي ذكر غير كتابي » .

(١) لا يستبد غانم بما غنم دون سائر العسكر الذين لم يحضروا الغنمة ولا أعانوه إعانة مباشرة ولو كان ذلك الغانم طليعة  
من طلائع العسكر أو سرية أرسلها الإمام إذا كان اقتدارهم على تلك الغنمة إنما حصل بقوة ردهم وهيته . شرح الأزهاري ٥٤٤/٤ .  
(٢) عللوا لذلك بأنه وطىء ما لا يملك .

(٣) الصفي : شيء واحد يختاره الإمام كيف أو فرس أو سبية واستندوا في ذلك إلى اصطفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لصفية وريحانه . ولقوله عليه الصلاة والسلام : « إِذَا أَطْعَمَ اللَّهُ نَبِيَّهُ شَيْئًا كَانَ لِمَنْ يَعْلَمُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ » . شرح وحاشية الأزهاري ٥٤٥/٤ .

(٤) إذا غنم المسلمون ما يمتلكه الكفار وهو نجس في حكم الإسلام فإنه لا يطهر بالاستيلاء عليه إلا ما ينجس بتذكيته أو  
رطوبته كالسمون والأدهان والآنية . شرح الأزهاري ٥٤٩/٤ .

(٥) تقدم الحديث ويرجع إليه ص ٣٧٢ .

(٦) تقدم الحديث ويرجع إليه ص ٣١٨ و ٣٧٢ .

(٧) سورة آل عمران : ٨٥ .

أقول : الأدلة الصحيحة قد دلت على جواز استرقاق الكفار من غير فرق بين عربي وعجمي ، وذكر وأنثى . ولم يقدّم دليل يصلح للتمسك به فقط في تخصيص أسراء العرب بعدم جواز استرقاقهم بل الأدلة قائمة متكاثرة على أن حكمهم حكم سائر المشركين ، وقد سبى صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من بني تميم ، وأمر عائشة أن تعتق منهم <sup>(١)</sup> ، وبالحق صلى الله عليه وآله وسلم فقال : مَنْ فعل كذا فكأنما أعتق رقبة من ولد إسماعيل <sup>(٢)</sup> ، وقال لأهل مكة : اذهبوا فأنتم الطلقاء <sup>(٣)</sup> .

والحاصل أن الواجب الوقوف على ما دلت عليه الأدلة الكثيرة الصحيحة من التخيير في كل مُشرك بين القتل والمن والفداء والاسترقاق ، فمن ادّعى تخصيص نوع منهم ، أو فرد من أفرادهم فهو مُطالب بالدليل . وأما ما يُروى من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر : « لَوْ كَانَ الاسْتِرْقَاقُ عَلَى الْعَرَبِ جَائِزاً لَكَانَ الْيَوْمَ ، وَإِنَّمَا هُوَ أَسْرٌ » <sup>(٤)</sup> فلم يصح هذا من وجه ، بل في إسناده من هو غاية في الضعف .

وأما أسر نساء العرب فالأمر أظهر من أن يُذكر والوقائع في ذلك ثابتة في كتب الحديث :

(١) للطبراني في الكبير من حديث دريج بن دؤيب : « أن عائشة قالت : يا نبي الله إني نذرت عتيقاً من ولد إسماعيل . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اصبري حتى يجيء فيء بني العنبر غداً » وبنو العنبر بطن شهير لمن بني تميم . وعند الإسماعيلي « فلما قدم سبي بني العنبر قال : ابتاعني فإنهم ولد إسماعيل .

وفي حديث أبي هريرة المتفق عليه قال . « ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم . سمعته يقول : هم أشد أمتي على الرجال . قال : وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه صدقات قومنا وكانت سبية منهم عند عائشة فقال : أعتقها فإنها من ولد إسماعيل » . الصحيح بشرح الفتح ١٧٠/٥ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٤/٨ . (٢) من ذلك ما أخرجه الطبراني عن رجل من الأنصار : « من صلى قبل الظهر أربعاً كان كعبد رقبة من بني إسماعيل » وحسنه السيوطي . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ١٦٦/٦ .

(٣) الروض الأنف ٩٤/٤ .

(٤) الخبر من حديث معاذ أخرجه الشافعي والبيهقي . وقد أورد البيهقي في السنن الكبرى عن الشافعي قال : « قد سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني المصطلق وهوازن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد . فاختلف أهل العلم بالمغازي : فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سبي هوازن قال : « لو كان على أحد من العرب سبي لثم على هؤلاء ولكنه إيسار وفداء » .

قال الشافعي : فمن ثبت عنده هذا الحديث زعم أن الرق لا يجري على العرب بحال . وهذا قول الزهري وسعيد بن المسيب والشعبي . ويروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز . ومن لم يثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم - ثم أورد أثراً عن عمر رضي الله عنه بلفظ : « لا يسترَق عربي » ثم قال الشافعي : ومن لم يثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم -

الصحيحين<sup>(١)</sup> وغيرهما ، وفي كتب السير جميعها ، ولهذا قيد المصنف العربي بكونه ذكراً ، ولا وجه لقوله : « غير كتابي » لأنه إذا كان استرقاق العربي الذي ليس بكتابي غير جائز عنده فكيف يجوز استرقاق من له مزية مع كونه عربياً لا توجد في سائر من ليس بكتابي من العرب . وهو كونه متبعاً شريعة مقتدياً بنبيه . فإنه أولى بالاحترام من عابد الوثن . قوله : « وأموالهم » .

أقول : ليس في هذا خلاف وأدلة الكتاب والسنة مصرحة بذلك .  
وأما قوله : « ولا يستبد غانم بما غنم » فوجهه أن الغنيمة جعلها الله للغانمين . وفوض قسمتها إلى نظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن بعده إلى أئمة المسلمين ، فاستبداد أحد القائمين بما غنمه خلاف ما شرعه الله لعباده ، وخيانة المسلمين ، وغلول للغنيمة ، وكل ذلك قبيح قد دلت الأدلة على منعه وتحريمه ، وإثم صاحبه ، ويخرج من ذلك ما ورد الترخيص فيه كما في حديث ابن عمر عند البخاري وغيره قال : « كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ فَنَأْكُلُهُ وَلَا تَرْفَعُهُ »<sup>(٢)</sup> . وما أخرجه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن المغفل قال : « أَصَبْتُ جِرَاباً مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرَ ، فَالْتَزَمْتَهُ . فَقُلْتُ : لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا ، فَالْتَفَتَ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُتَبَسِّمًا »<sup>(٣)</sup> . وفي الباب أحاديث .

وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء . وأنه يجري عليهم الرق حيث جرى على العجم . والله أعلم « قال الربيع : وبه يأخذ الشافعي .

أما الخبر الذي أورده المصنف فبعد أن أخرجه البيهقي بسنده إلى معاذ بن جبل قال : « وهذا إسناد ضعيف لا يحتج به » . انتهى . في إسناده محمد بن عمر الواقدي وموسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي . أما الواقدي فهو صاحب التصانيف وأحد أوعية العلم ولكن أكثر أقوال أئمة الحديث ليست في جانبه . وموسى لم يشهد له أحد بخير .

وقد أخرج الطبراني الحديث من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفاً من الواقدي . السنن الكبرى للبيهقي ٧٣/٩ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٧/٨ . المجروحين لابن حبان ٢٤١/٢ . ٢٩٠ . الميزان ٢٦٦/٣ . ٢١٨/٤ .

(١) يراجع المنتقى بشرح نيل الأوطار ٤/٨ .

(٢) زاد أبو داود في روايته : « فلم يؤخذ منهم الخمس » . الصحيح بشرح الفتح ٢٥٥/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣١٠/٧ . مختصر السنن للمنذري ٣٤/٤ .

(٣) الحديث رواه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي . وأخرجه البخاري ومسلم بلفظ آخر . مسلم بشرح النووي ٣٩٠/٤ . الصحيح بشرح الفتح ٢٥٥/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣١٠/٧ . مختصر السنن ٣٤/٤ .

وإذا عرفت هذا أنَّ ما غنمه الجيش مُشترك بينهم جميعاً من غير فرق بين أنَّ يكونوا هم الغانمين له بأنفسهم ، أو غنمته طليعتهم ، أو سريتهم التي لم تَغْنَم تلك الغنيمة إلا بقوة الجيش الذي أرسلها . أما لو لم يكن الأمر كذلك فإن الطليعة والسرية تصير كالجيش المستقل ، وتستحق ما انفردت به .

قوله : « إلا بشرط الإمام » .

أقول : وجهه ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم حُنين : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ » <sup>(١)</sup> . وفي الحديث قصة ، وأخرج أحمد وأبو داود بإسناد رجاله رجال الصحيح من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم حُنين : « مَنْ قَتَلَ رَجُلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ، فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ عِشْرِينَ رَجُلًا وَأَخَذَ أَسْلَابَهُمْ » <sup>(٢)</sup> . وأخرج مسلم وغيره : « أَنَّ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ لِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ ؟ قَالَ : بَلَى » <sup>(٣)</sup> . وفي الصحيحين <sup>(٤)</sup> وغيرهما من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في قصة قتله للرجل صاحب الجمل الأحمر : « مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ ؟ قَالُوا : سَلَمَةُ بْنُ الْأَكُوعِ . قَالَ : لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ » ، وفي الصحيحين وغيرهما : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ قَضَى بِسَلْبِ أَبِي جَهْلٍ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو وَبَنِ الْجَمُوحِ » <sup>(٥)</sup> لكونه الذي قتله ، وقد ذهب الجمهور إلى أن القاتل يستحق سلب من قتله سواء كان أمير الجيش <sup>(٦)</sup> [ قال ] قبل ذلك : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » أم لا . وذهب مَنْ عَدَّاهُمْ أنه لا يستحقه القاتل إلا أن

(١) الصحيح بشرح الفتح ٣٤/٨ . مسلم بشرح النووي ٣٥٠/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٦/٧ مختصر السنن للمنذري ٤١/٤ .

(٢) في لفظ عند أحمد من هذا الحديث . من تفرد بدم رجل فقتله فله سلبه . فجاء أبو طلحة بسلب أحد وعشرين رجلاً . مختصر السنن للمنذري ٤٣/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٧/٧ .

(٣) مسلم بشرح النووي ٣٥٧/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٧٧/٧ .

(٤) الصحيح بشرح الفتح ١٦٨/٦ . مسلم بشرح النووي ٣٥٨/٤ .

(٥) الصحيح بشرح الفتح ٢٤٦/٦ . مسلم بشرح النووي ٣٥٤/٤ .

(٦) زيادة يستلزمها السياق .

يُشَرِّطُ الإمام له ذلك ، ويدل على<sup>(١)</sup> ما ذهب إليه الجمهور أن الأمر كان مُشْتَرَا عند الصحابة في حياته صلى الله عليه وآله وسلم أن السِّلْب للقاتل وإن لم يقل الإمام ذلك كما في حديث عوف بن مالك المذكور .

قوله : « أو تنفيله » .

أقول : وجهه « أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نَقَلَ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي بَدَأْتِهِ . وَنَقَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي رَجَعْتِهِ »<sup>(٢)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث حبيب بن مسلمة ، وصححه ابن حبان وابن الجارود والحاكم ، وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث عبادة بن الصَّامِت . أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينقل في البدأة الرَّبْعَ وفي الرجعة الثَّلَاثَ<sup>(٣)</sup> . وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي من حديث مَعْنُ بن يَزِيد قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : « لَا نَقَلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ »<sup>(٤)</sup> . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر : « أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَاجِبٌ »<sup>(٥)</sup> وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أيضا : « أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بَعَثَ سَرِيَّةً قَبْلَ نَجْدٍ ، فَخَرَجْتُ فِيهَا ، فَبَلَغْتُ سَهْمَانَنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم بَعِيرًا بَعِيرًا »<sup>(٦)</sup> . وفي الباب أحاديث كثيرة .

(١) في الأصل المخطوط : « ويدل كما » وهو سهو من الناسخ .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود من ثلاث طرق عن حبيب بن مسلمة . قال المنذري : أنكر بعضهم أن تكون لحبيب هذا صحبة وأثبتها له غير واحد . وقد قال في حديثه هذا : « شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وكان يسمى حبيب الروم لكثرة مجاهدته الروم . مختصر السنن للمنذري ٥٧/٤ . سنن ابن ماجه ٩٥١/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٠/٧ .

(٣) سنن ابن ماجه ٩٥١/٢ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٠/٧ .

(٤) الحديث رواه أبو الجوزية الجرمي عن معن قال : « أصبت بأرض الروم جرة حمراء فيها دنانير في إمرة معاوية وعلينا رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من بني سليم يقال له : معن بن يزيد فأنتبه بها فقسمها بين المسلمين وأعطاني منها مثل ما أعطى رجلا منهم ثم قال : لولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تقل إلا بعد الخمس » لأعطيتك . ثم أخذ يعرض على من نصيبه فأبيت » . مختصر السنن للمنذري ٦١/٤ .

(٥) الصحيح بشرح الفتح ٢٣٧/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩١/٧ .

(٦) المصدران السابقان .

وأما قوله : « فلا يعتق الرحم » فوجهه أن ملك الغانم في الغنيمة غير مُستقر حتى يتعين له سهمه فيها ، وذو الرحم إنما يعتق على رحمه إذا ملكه ملكاً مُستقراً لا سيما مع تجويز أن يخص الإمام بعض الغائمين بشيء من الغنيمة على جهة التَّنْفِيل ، أو يَرْضَخ لمن حضر من غير القائمين .

وأما كون من وَطِيء المسبية وجب عليه رَدُّها وعقرها وولدها فوجهه أنه وطِيء ما لم يستقر ملكه عليه لا في كله . ولا في بعضه . وأما كونه لا يُحد فوجهه أن مجرد كون له نصيب في الغنيمة في الجملة شُبْهة . والحدود تُدْرَأ بالشبهات .

قوله : « ولالإمام - قيل ولو غائباً - الصَّفي » .

أقول : وجهه ما أخرجه أبو داود والنسائي ورجاله رجال الصحيح عن يزيد بن عبد الله قال : « كُنَّا بِالرَّيْبِدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مَعَهُ قِطْعَةُ أَدِيمٍ فَقَرَأْنَاهَا فَإِذَا فِيهَا : مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَنِي زُهَيْرٍ بْنِ أَقِيْشٍ إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَقَمْتُمْ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَأَدَيْتُمُ الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ وَسَهْمَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَسَهْمَ الصَّغِيِّ . أَنْتُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ [ ورسوله ] . فَقُلْنَا : مَنْ كَتَبَ لَكَ هَذَا؟ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ » <sup>(١)</sup> وأخرج أبو داود <sup>(٢)</sup> بإسناد رجاله رجال الصحيح وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عائشة قالت : « وَكَانَتْ صَفِيَّةٌ مِنَ الصَّغِيِّ » ، ولكنه يعارض هذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس بن مالك قال : صَارَتْ صَفِيَّةٌ لِدِيحَةِ الْكَلْبِيِّ ثُمَّ صَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ » <sup>(٣)</sup> وله طرق في الصحيحين . وما فيهما مُرَجَّح على ما هو خارج عنهما كما هو معلوم .

(١) المرد : محلة بالبصرة من أشهر محلها وأطيبها . وقد سمي الرجل في بعض الروايات فقيلاً إنه المرء بن تولب . وبنو أقيش حي من عكل . والزيادة التي بين قوسين بالرجوع إلى لفظ الحديث عند أبي داود . مختصر السنن للمنذري ٢٣١/٤ . سنن النسائي ١٢١/٧ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٥/٧

(٢) مختصر السنن للمنذري ٢٢٩/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٤/٧

(٣) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه . الصحيح شرح الفتح ٤٦٩/٧ . مختصر السنن للمنذري ٢٣٠/٤ .

ومما يدل على ثبوت الصّفي للأئمة ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تَنَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ »<sup>(١)</sup> ، وأخرج أبو داود والنسائي عن عامر الشعبي مرسلًا قال : « كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَهْمٌ يُدْعَى الصَّفِيُّ إِنْ شَاءَ عَبْدًا ، وَإِنْ شَاءَ أَمَةً ، وَإِنْ شَاءَ فَرَسًا يَخْتَارُهُ قَبْلَ الْخُمْسِ »<sup>(٢)</sup> . وأخرج أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن ابن عَوْنٍ قال : « سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ عَنْ سَهْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالصَّفِيِّ . قَالَ : كَانَ يُضْرَبُ لَهُ سَهْمٌ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ ، وَالصَّفِيُّ يُؤْخَذُ لَهُ رَأْسٌ مِنَ الْخُمْسِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ »<sup>(٣)</sup> وهو مرسل . ومجموع ما ذكرنا يدل على ثبوت الصفي للإمام بعد أن يضرب له بسهم حضر أو غاب .

قوله : « بعد التخميس والتنفيل » .

أقول : أما كون القسمة تكون بعد التخميس فذلك بنص القرآن ، قال الله سبحانه : « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ »<sup>(٤)</sup> الآية ، ولا خلاف في ذلك ، وأما كون القسمة تكون بعد التنفيل فوجه ذلك ما قدمنا ذكره قريبا .

وأما قوله : « بين ذكور » فوجهه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل لمن كان يحضر من النساء سهما كسهم الرجال كما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ فَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى ، وَيُخَذِّلِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يُضْرَبْ لَهُنَّ »<sup>(٥)</sup> .

وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث حُشْرَجِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَدِّتِهِ أُمِّ أَبِيهِ :

(١) حديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم وصححه . وقال الترمذي بعد إخرجه وتحسينه : إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث أبي الزناد . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٤/٧ . سنن ابن ماجه ٩٣٩/٢ .

(٢) المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٤/٧ . مختصر السنن للمنذري ٢٢٩/٤ . سنن ابن ماجه ١٢١/٧ .

(٣) مختصر السنن للمنذري ٢٢٩/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٤/٧ .

(٤) سورة الأنفال : ٤١ .

(٥) حديث ابن عباس أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وهو عند مسلم مطولاً . مسلم بشرح النووي ٤٧١/٤ . مختصر السنن للمنذري ٤٩/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٥/٧ .

« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسَّهَمَ لَهَا وَلَمِنْ مَعَهَا مِنَ النِّسَاءِ كَمَا أُسَّهَمَ لِلرِّجَالِ عِنْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ<sup>(١)</sup> » فحُشِرَ هذا مجهول وفي بقية إسناده ضعف ، فلا تقوم به حجة فضلا عن أن يُعارض ما في الصحيح ، وقد حمل ذلك على الرُّضْح .

قوله : « مكلفين » .

أقول : وجه اشتراط كونهم مكلفين أن الغنيمة جعلها الله للمقاتلين من الرجال ، وليس الصَّيَّان ممن يُقاتل . ولهذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يأذن<sup>(٢)</sup> في الغزو إلا لمن قد صار مُكلفا كما في كتب الحديث والسير ، ولا تقوم الحجة بما أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup> عن الأوزاعي قال : « أُسَّهَمَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لِلصَّيَّانِ بِخَيْبَرَ » لا سيما مع إرساله ومُخَالَفته للأحاديث الصحيحة ، وقد حمل هذا الإسهام على الرضخ .

قوله : « أحرارا » .

أقول : وجهه أن العبيد ليسوا من أهل الغزو ، وكما تقدم ، وإنما يستحق الغنيمة الْغَانِمُونَ لها وقد أخرج مسلم وغيره عن ابن عباس : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ : هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ ؟ قَالَ : إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِلَّا أَنْ يُحْذِيَا مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ »<sup>(٤)</sup> . وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي ، وصححه من حديث ابن عباس أيضا قال : « كَانَ

(١) لفظ الخبر عند أبي داود عن حشر عن جدته أم أبيه : « أنها خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر سادس ست نسوة . فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم . فبعث إلينا فجتنا فرأينا فيه الغضب فقال : مع من خرجت ؟ وبأذن من خرجت ؟ فقلنا يا رسول الله : خرجنا نغزل الشعر ونعين في سبيل الله . ومعنا دواء الجرحي . وتناول السهام . وتسقى السويق . فقال : قمن . حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال . قال : فقلت لها : يا جدي وما كان ذلك ؟ قالت : تمر . قال المنذري : « أخرجه النسائي . وجدة حشر هي أم زياد الأشجعية وليس لها في كتابيها سوى هذا الحديث وذكر الخطابي أن الأوزاعي قال : يسهم لمن قال : وأحسبه ذهب إلى هذا الحديث . وإسناده ضعيف لا تقوم الحجة بمثله . مختصر السنن للمنذري ٤٩/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٦/٧ .

(٢) يرجع في ذلك إلى حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند مسلم وفيه . « عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني . وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني » مسلم بشرح النووي ٥٣٢/٤ .

(٣) المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٦/٧ .

(٤) تقدم ذكر الحديث في الصفحة السابقة .



النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُعْطِي المرأة والعَبْدَ والمَمْلُوكَ مِنَ الْغَنَائِمِ دُونَ مَا يُصِيبُ الْجَيْشَ<sup>(١)</sup> ، وهذا مَحْمُولٌ عَلَى الرِّضْخِ . ومثله ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث عُمَيْرِ [مَوْلَى] أَبِي اللحم قال : « شَهِدْتُ خَيْرَ مَعَ سَادَتِي فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِي فَقُلِدْتُ سَيْفًا . فَإِذَا أَنَا بِجُرِّهِ . وَأُخْبِرَ أَنِّي مَمْلُوكٌ . فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرُثِي الْمَتَاعِ »<sup>(٢)</sup> .

قوله « قَاتِلُوا أَوْ كَانُوا رِدْعًا » .

أقول : وجهه ما قدمنا لك من أن الغنيمة إنما هي لمن غَنِمَهَا مِنَ الْغَزَاةِ ، والرَّدْعُ له حكم الجيش المقاتل لأنه يَزِيدُهُمْ قُوَّةً وَرَغْبَةً فِي الْقِتَالِ ، وَيَزِيدُ الْعَدُوَّ ضَعْفًا وَفَشَلًا وَرَهْبَةً لِلْإِقْدَامِ عَلَى مَنْ قَابِلُهُمْ مِنْ جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، وما ورد من إعطائه صلى الله عليه وآله وسلم لمن حضر عند القسمة ولم يكن مقاتلاً ولا رِدْعًا فهو مَحْمُولٌ عَلَى الرِّضْخِ لَا عَلَى الْإِسْهَامِ لَهُمْ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى : أَنَّهُ قَدِيمٌ هُوَ وَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَمَنْ كَانَ مَعَهُمْ فِي السَّفِينَةِ الَّتِي رَجَعُوا فِيهَا مِنَ الْحَبَشَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّهُ كَانَ قَدُومُهُمْ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ ، فَأَسْهَمَ لَنَا ، أَوْ قَالَ : فَأَعْطَانَا مِنْهَا ، وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ إِلَّا لِأَصْحَابِ سَفِينَتَيْنَا مَعَ جَعْفَرٍ وَأَصْحَابِهِ قَسَمَ لَهُمْ مَعَهُمْ »<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله : « إِنْ لَمْ يَفِرُوا قَبْلَ إِحْرَازِهَا » فوجهه أن هؤلاء مع الفرار لم يكن لهم أثر في تحصيل الغنيمة ، بل ما حصل بسبب فرارهم من الوهن الداخل على الغزاة المقاتلين أكثر مما حصل من التقوية بحضورهم قبل إحراز الغنيمة .

(١) المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٦/٧ . مختصر السنن للمنذري ٤٨/٤ .

(٢) آبي اللحم بعد الممزة اسم فاعل من آبي اسمه الحويرث بن عبد الله الغفاري وقيل غير ذلك قتل يوم حنين في السنة الثامنة من الهجرة . وقيل له آبي اللحم لأنه كان لا يأكل اللحم . وقيل كان لا يأكل ما ذبح على النصب . وقيل إن هذا اسم لبطن من بني ليث بن عمار . ومولى عمير من هذا البطن .

ونخري المتاع : أثاث البيت أو أردأ المتاع والغنائم . مختصر السنن للمنذري ٥٠/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٦/٧ .

(٣) الصحيح بشرح الفتح ٢٣٧/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٠٤/٧ .

قوله : « للراجل سهم ولذي الفرس لا غير سهمان » .

أقول : الحق ما ذهب إليه الجمهور من أنه يُعطي الفارس مع فرسه ثلاثة أسهم والراجل سهمًا واحدًا . وعلى هذا دلت الأحاديث الصحيحة الكثيرة ، ولم يرد دليل صحيح ولا حسن يدل على ما قاله المصنف من <sup>(١)</sup> [ أن ] لذي الفرس مع فرسه سهمين فقط . وغاية ما استدل به المصنف ومن قال بقوله حديث مُجَمَّع بن جارية الأنصاري قال : « قُسِّمَتْ خَيْبَرُ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ . فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا ، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةٍ فِيهِمْ ثَلَاثُمِائَةٍ فَارِسٍ فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ وَالرَّاجِلَ سَهْمًا » <sup>(٢)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود ، وقد صرح الحفاظ بضعف إسناد هذا الحديث مع توهيم راويه حيث قال : « فيهم ثلاثمائة فارس » ، وإنما كانوا مائتي فارس ، ومع هذا فهو يمكن تأويل قوله : « فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ وَالرَّاجِلَ سَهْمًا » أنه أعطى الفارس سهم فرسه وذلك سهمان ، وله سهم ثالث مع سائر الرجال ، ويدل على أن هذا هو المراد أن ابن أبي شيبه روى <sup>(٣)</sup> هذا الحديث في مُصَنَّفِهِ بهذا الإسناد فقال : « للفرس » ، وأخرجه أيضا أحمد <sup>(٤)</sup> عن أبي أسامة وابن نمير معا بلفظ : « أَسْهَمَ لِلْفَرَسِ » .

والحاصل أنه يجب على كل حال تأويل ذلك اللفظ المذكور في حديث مُجَمَّع بن جارية ، لأن الأحاديث الكثيرة الصحيحة <sup>(٥)</sup> عن جماعة من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « أَسْهَمَ لِلرَّجُلِ وَلِالْفَرَسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ : سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِلْفَرَسِ » .

(١) زيادة استلزمها السياق .

(٢) أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر عن طريق أبي معاوية : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم : سهمًا له وسهمين لفرسه » .

ثم قال عقب حديث مجمع : حديث أبي معاوية أصح والعمل عليه . وأرى الوهم في حديث مجمع أنه قال : « ثلاثمائة فارس » وكانوا مائتي فارس .

وقال الإمام الشافعي : مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف . وقال البيهقي : والذي رواه مجمع بن يعقوب بإسناده عن عدد الجيش وعدد الفرسان قد خولف فيه ، ثم ساق الروايات المخالفة له . مختصر السنن للمنذري ٥٢/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٩/٧ . (٣) نيل الأوطار على المنتقى ٣٠٠/٧ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) يرجع إلى حديث ابن عمر الذي أوردنا لفظه في التعليق على حديث مجمع ، وقد أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه . مختصر السنن للمنذري ٥١/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٨/٧ .

وأما قوله : « إن حضر الوقعة بها ولو قاتل راجلا » فوجهه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسَّهم لكل فارس وفرسه ثلاثة أسَّهم ، ولم يسأل هل قاتل عليها أم لا ، وترك الاستيفصال يُنزَل منزلة العموم .

وأما قوله : « ومن مات » إلخ فلا حاجة إلى ذكره ، لأن ما صار إلى الميت يُورث عنه من غير فرق بين الغنائم وغيرها .

قوله : « ويرضخ وجوبا لمن حضر من غيرهم » .

أقول : لا دليل على مشروعية هذا الرضخ إلا ما تقدم في النساء والصبيان والعبيد ، وأما ممن عداهم فيجوز للإمام أن يُخصص بعض من له قَدَم في الإسلام بشيء من الغنيمة . كما في حديث أبي موسى <sup>(١)</sup> المتقدم قريبا . وأما ما يروى بلفظ : « الغنيمة لِمَنْ شَهِدَ الوقعة <sup>(٢)</sup> » فلم يصح رفعه ، فلا تقوم به حجة .

والحاصل أن الغنيمة قد صارت مستحقة للغانمين ، فإيجاب شيء فيها لغيرهم بل ندبه يحتاج إلى دليل بل لا يجوز أن يُقال إن الرضخ مُباح ، لأنه تصرف في ملك الغير بغير أمره ، ولا يجوز قياس غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه ، لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم .

قوله : « ولا يطهر باستيلاء إلا ما ينجس بتذكيبتهم أو رطوبتهم » .

أقول : وجه هذا ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر بن عبد الله قال : « كُنَّا نَغْزُو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فَنُصِيب من آتية المشركين وَأَسْقَيْنَهُمْ ، فَتَسْتَمِيعُ بها ، ولا يَعِيبُ ذلك عَلَيْهِمْ » <sup>(٣)</sup> . فالمصنف رحمه الله لما اعتقد نجاسة رطوبة الكفار ،

(١) تقدم حديث أبو موسى ص ٥٤٥ .

(٢) الخبر رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح وابن أبي شيبة أن عمر قال : « الغنيمة لمن شهد الوقعة » وأخرجه الطبراني والبيهقي مرفوعاً وموقوفاً وقال : الصحيح موقوف . وأخرجه ابن عون من طريق أخرى عن علي موقوفاً . وأخرجه الشافعي من قول أبي بكر وفيه انقطاع . السنن الكبرى للبيهقي ٥٠/٩ . نيل الأوطار على المتقى ٣٠٥/٧ .

(٣) يراجع الجزء الأول ص ٣٦ .

ووقف على مثل هذا الحديث ظن أن الاستيلاء بمجردهُ يُوجب الطهارة ، وليس الأمر كذلك ، وقد تقدّم أنه لا وجه للقول بنجاسة الرطوبة ، وكذلك ما ينجس بالتذكية لا نفس المذكي ، فقد تقدم الكلام عليه في الذبائح .

فإن قلت : حديث أبي ثعلبة الثابت في الصحيحين وغيرهما قال : « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَفَنَأْكُلُ مِنْ آيَتِهِمْ ؟ قَالَ : إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا »<sup>(١)</sup> يدل على وجوب غسلها ؟ قلت : قد ثبت في رواية أحمد وأبي داود أنه قال في السؤال : « وَأَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَيَشْرَبُونَ الْخَمْرَ »<sup>(٢)</sup> فالأمر بالغسل هو لهذا لا لمجرد الرطوبة ، وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ في<sup>(٣)</sup> مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ كما تقدم ، وأكل من الشاة التي أهدتها له يَهُودِيَّةٌ مِنْ خَيْبَرٍ ، وأجاب دَعْوَةَ يَهُودِيٍّ إِلَى خَبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةِ سَنَخَةٍ .

قوله : « ومن وجد ما كان له » إلخ .

أقول : لم يثبت ما يدل على أنه يخرج عن ملكه حتى يُقال هو أولى به قبل القسمة وبعدها بالقيمة بل هو باق على ملك مالكة ، وأخذه منه على غير ما أذن به الشرع لا يترتب عليه حكم الملك أصلاً ، فيأخذه قبل القسمة وبعدها ، ولا يلزمه شيء ، ويرجع مَنْ قد صار في نصيبه بالقسمة على الغنيمة فيعطى منها بقدر ما استحق ، ولا فرق بين العبد وغيره ، وقد ثبت في الصحيح<sup>(٤)</sup> أن المشركين أخذوا ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العَضْبَاءَ ، فَأَخَذَتْهَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ فِي أَسْرِهِمْ وَرَجَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم ، وثبت في الصحيح : « أَنَّهُ ذَهَبَ فَرَسٌ لِابْنِ عُمَرَ ، فَأَخَذَهُ الْمُشْرِكُونَ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ ، فَرُدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبِيقَ عَبْدٌ لَهُ فَلَحِقَ

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المراد صحيح مسلم أخرجه مطولاً من حديث عمران بن حصين . مسلم بشرح النووي ١٨٠/٤ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٣٠٩/٧ .

بَارِضِ الرُّومِ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ ، فَردَّهُ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وآلِهِ وَسَلَّمَ <sup>(١)</sup> . وهذه التكاليف إنما وقع المصنف فيها لما سيأتي من أنهم يملكون علينا ،  
وأن دار الحرب دار إباحة ، وسيأتي الكلام على ذلك .

## فصل

وَمَا تَعَذَّرَ حَمْلَهُ أُحْرَقَ ، وَالْحَيَوَانُ بَعْدَ الذَّبْحِ ، وَيُقْتَلُ مَنْ كَانَ يَجُوزُ قَتْلُهُ ، وَالسَّلَاحُ  
يُدْفَنُ أَوْ يُكْسَرُ ، وَلَا يَمْلِكُونَ عَلَيْنَا مَا لَمْ يَدْخُلْ دَارَهُمْ قَهْرًا ، وَلَا الْبَغَاةُ ، وَغَيْرُ ذِي  
الشُّوْكَةِ مِنَ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا .

قوله : « فصل : وما تعذر حمله أحرق » .

أقول : قد ثبت الإحراق والقطع في نخل بني النضير . كما في الصحيحين وغيرهما من  
حديث ابن عمر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ ، وَحَرَّقَ ،  
وَنَزَلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا <sup>(٢)</sup> ) » الآية ، وثبت في  
الصحيحين وغيرهما : « أَنَّ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَرَّقَ ذَا الْخَلَصَةِ بِالنَّارِ ، فَبَرَكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ <sup>(٣)</sup> . » وأخرج أحمد وأبو داود وابن  
ماجة عن أسامة بن زيد قال : « بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ  
لَهَا ( أُبْنَى ) ، فَقَالَ : أَتَيْتُهَا صَبَاحًا ثُمَّ حَرَّقَ <sup>(٤)</sup> . » وفي إسناده ضعيف . وقد ذهب الجمهور

(١) الصحيح : صحيح البخاري . وأخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجة . الصحيح بشرح الفتح ١٨٢/٦ . المتفق بشرح  
نيل الأوطار ٣٠٩/٧ .

(٢) الصحيح بشرح الفتح ٣٢٩/٧ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٦٤/٧ . مختصر السنن للمنذري ٤١٩/٣ .  
(٣) من حديث جرير بن عبد الله ، ولفظه كما في صحيح البخاري : « قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا تَرِيحُنِي مِنْ ذِي  
الْخَلَصَةِ . وَكَانَ بَيْتًا فِي خُثْعَمٍ يَسْمَى الْكُمَيْةَ الْيَمَانِيَّةَ . فَانْطَلَقْتُ فِي خَمْسِينَ وَمِائَةً فَارِسَ مِنْ أَحْمَسَ وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ ، وَكُنْتُ  
لَا أَتُبِتُ عَلَى الْخَيْلِ ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ أَصَابِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ : اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مُهْدِيًا . فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهَا  
فَكَسَرْتُهَا وَحَرَقْتُهَا ثُمَّ بَعَثْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرَكْتُهَا كَأَنَّهَا  
جَمَلٌ أُجْرِبُ . قَالَ : فَبَارَكَ فِي خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ . » الصحيح بشرح الفتح ٧٠/٨ .  
المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٦٤/٧ .

(٤) ابن ماجة من بلاد فلسطين بين عسقلان والرملة وتنطق اليوم بينى بالياء . مختصر السنن للمنذري ٤١٩/٣ .

سنن ابن ماجة ٩٤٨/٢ . المتفق بشرح نيل الأوطار ٢٦٥/٧ .

إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو، وكرهه الأوزاعي والليث وأبو ثور، وليس معهم على المنع دليل، ولا يصح التمسك بما في الموطأ عن أبي بكر أنه قال ليزيد بن أبي سفیان حين بعثه إلى الشام: «ولا تعقرن نخلاً ولا تحرقه»<sup>(١)</sup>. فإن قول الصحابي لا تقوم به الحجة منفرداً، فكيف إذا خالف ما صح عن الشارع، وقد تقدم في قوله: «ويحرق، ويغرق، ويخنق» قيام الدليل على عدم جواز إحراق من استحق القتل من كافر وغيره، وهكذا الحيوان لا يجوز تحريقه إلا بعد الذبح لورود النهي عن التعذيب بالنار، وعن تعذيب خلق الله.

وأما قوله: «ويقتل من يجوز قتله» فذلك ثابت بأدلة الكتاب والسنة، وإجماع المسلمين.

وأما قوله: «والسلاح يدفن أو يكسر» فإذا تعدر حمّله عن بلاد العدو كان على الإمام أن يأمر المسلمين بإتلافه ونحوه من آلات الحرب بأي سبب من الأسباب المقتضية للتلف. قوله: «ويملكون علينا ما لم ندخل دارهم قهراً».

أقول: التعرض لمثل هذا من فضول العلم التي لا تدعو إليها حاجة، فإن كون الكافر يملك ما أخذه على المسلم، ويخرج بذلك عن ملك المسلم لم يرد في كتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولا إجماع، وإنما قال: «ما لم يدخل دارهم» لأنه سيأتي أن دار الحرب دار إباحة، فعلى هذا أنهم لا يملكون علينا إلا ما أخذوه ولم يجوزوه إلى دار الحرب، وهذا من عجائب الأحكام وغرائب التفريع.

وأما الاستدلال بما روى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «هل ترك لنا عقيل من رباع»<sup>(٢)</sup> فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صرح بأنه قد ملكها، وغاية ما هنالك

(١) لفظ الخبر فيما بين يدي من الموطأ قال: «وإني موصيك بعشر: لا تقتل امرأة ولا صبيّاً ولا كبيراً هرمّاً. ولا تقطن شجراً مثمرّاً. ولا تحرقن عامراً. ولا تفرن شاة ولا بعيراً إلا لأكلة. ولا تحرقن نخلاً ولا مرقه. ولا تغفل. ولا تجبن». الموطأ بشرح الزرقاني ١٢/٣.

(٢) تقدم الحديث من قبل.

أنَّه صلى الله عليه وآله وسلم تَرَكَ المطالبة للمشتري لَهَا من عقيل ، ولا سيما وقد صَارُوا مسلمين عند أن قال صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة .

وأما قوله : « ولا البغاة وغير ذي الشوكة » فظاهر ، ويجب<sup>(١)</sup> [ أن ] يجعل الكفار وأرباب الشوكة مثل هؤلاء لا يملكون علينا .

### فصل

وَدَارُ الْحَرْبِ دَارُ إِبَاحَةٍ يَمْلِكُ كُلُّ فِيهَا مَا ثَبَتَ يَدُهُ عَلَيْهِ ، وَلَنَا شِرَاؤُهُ وَلَوْ وَالِدًا مِنْ وَلَدٍ إِلَّا حُرًّا قَدْ أَسْلَمَ ، وَلَوْ أَرْتَدَّ ، وَلَا قِصَاصَ فِيهَا مُطْلَقًا ، وَلَا تَارَشَ الْإِيْنِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> ، وَأَمَانُهُمْ لِمُسْلِمٍ أَمَانٌ لَهُمْ مِنْهُ ، فَلَا يَغْنَمُ عَلَيْهِمْ ، وَيَرُدُّ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ غَنِمَةٍ بَعْدَ الْأَمَانِ ، وَلَا يَفِي بِمَحْظُورٍ شَرَطَهُ مِنْ لُبِّهِ أَوْ غَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَهُ اسْتِرْجَاعُ الْعَبْدِ الْآبِقِ ، وَلِغَيْرِ الْمُسْتَأْمَنِ أَخْذُ مَا ظَفِرَ بِهِ ، وَلَا خُمْسَ عَلَيْهِ .

قوله : « فصل : ودار الحرب دار إباحة » إلخ .

أقول : وجه هذا أن الله سبحانه أمرنا بقتال أهل الشرك ، وأباح لنا دِمَاءَهُمْ ، وَأَمْوَالَهُمْ ، ونساءَهُمْ ، فكانوا من هذه الحيثية على أصل الإباحة سواء وجدناهم في دارهم أو في غير دارهم ، ويتبغى تقييد هذا الإطلاق بأن المسلم وماله إذا كان فيهما فِعْصَمَةٌ دمه وماله باقية لا يجوز لأحد من المسلمين أن يُخالف تلك العصمة ، لأن كون دار الحرب دار إباحة هي من تلك الحيثية التي ذكرناها لا مُطلقًا ، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله : « إلا حرا قد أسلم » .

(١) زيادة يستلزمها السياق .

(٢) لا قصاص بين أهل الجنایات مطلقًا سواء كانت الجنایات بينهم أم بين المسلمين أم بين الكفار وبين المسلمين وكذلك لا يجب أرش لكل جناية وقعت من بعض أهل دار الحرب على بعض إلا إذا كانت الجنایات بين المسلمين فإنه وإن سقطت القصاص لم يسقط الأرش . شرح الأزهار ٥٥٢/٤ .

(٣) المستأمن لا يفي بمحظور شرطه لهم على نفسه في مقابلة الأمان من لبث معهم في دار الحرب مع كونه محظوراً على المؤمنين وغيره كالعود إليهم والإعانة لهم . شرح الأزهار ٥٥٢/٤ .

وأما جواز شراء ما أخذ من دار الحرب مِنَّ هو في يده فذلك ظاهر، لأنَّ الآخذ له قد ملكه، فإن كان الآخذ مسلماً لم يصح قوله: «ولو والدا من ولد» لأنَّ المسلم مُخَاطَب بأحكام الإسلام، ومن جُمِلَتْها عِتَقَ رحمه عليه، وإن كان كافراً، فلا بأس بشراء رحمه منه، لأنَّه وإن كان مخاطباً بالشرعيات فذلك باعتبار إثمِهِ على تركها، وأما صِحَّتْها منه في حال كفره فلا، لأنَّ الإسلام شرط.

وأما قوله: «ولو ارتد» فوجهه ما تقدّم من أنَّ المرتد لا يُسْتَرَق، بل يُطالب بالإسلام فإن فعل، وإلا قُتِل. قوله: «ولا قصاص فيها مطلقاً».

أقول: هذا لا وجه له لا من كتاب ولا سنة، ولا قياس صحيح ولا إجماع، فإنَّ أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أي مكان وُجِدوا، ودار الحرب ليست بنسخة للأحكام الشرعية، أو لبعضها، فما أوجبهُ الله على المسلمين من القصاص ثابت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرها مهما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، ولا فرق بين القصاص وثُبُوت الأُرش إلا مجرد الخيال المبني على الهباء، فإن كل واحد منهما حق لآدمي محض يجب الحكم له به على خَصْمِهِ، وهو مَقْضٍ إلى اختياره، وغاية ما ثبت في هذا ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(١)</sup> من وَضْع الدِّمَاء التي وقعت في أيام الجاهلية، وليس في هذا تعرض لدماء المسلمين، فهي على ما ورد فيها من أحكام الإسلام، ولا يَرْفَع شيئاً من هذه الأحكام إلا دليلٌ يصلح للنقل، وإلا وجب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص ولزوم الأُرش.

قوله: «وأمانهم لمسلم أمان لهم منه».

أقول: لا مُلَازَمة بين الأمانين لا شرعاً ولا عقلاً ولا عادة، فيجوز للمسلم الداخل

---

(٤) يرجع في ذلك إلى حديث جابر الطويل عند مسلم وأبي داود وابن ماجه وعند النسائي مختصراً. مختصر السنن للمنذري ٣٨٨/٢. سنن ابن ماجه ١٠٢٢/٢.



دار الحرب بأمان أهلها أن يأخذ ما قَدَر عليه من أموالهم ، وَيَسْفِك ما تمكن منه من دمائهم ، فلا يتم قوله : « فلا يغنم عليهم » ، ولا قوله : « ويرد ما اشتراه ممن غنمه بعد الأمان » .

وأما قوله : « ولا يف بمحذور » إلخ . فوجهه ظاهر ، لأن هذا الأمان هو في حكم المصالحة في قدر موته ، ولا يجوز الدخول في الصلح الذي يُحل حراماً أو يُحرّم حلالاً كما ورد بذلك الدليل الصحيح ، وأيضا المحذور محذور بحكم الشرع ، فكيف يجوز شرطه للكفار فضلا عن أن يجوز الوفاء به لهم .

وأما قوله : « وله استرجاع العبد الآبق » فقد قدمنا أنه يجوز له أن يأخذ من أموالهم ما قَدَر عليه ، فجواز أخذ عبد المسلم الذي أبق منه ثابت بفحوى الخطاب .

وأما قوله : « ولغير المستأمن ما ظفر به » فقد أغنى عنه ما تقدم من أنه يغنم من الكفار نفوسهم وأموالهم ، وما تقدم في أول هذا الفصل من قوله : « ودار الحرب دار إباحة »

وأما قوله : « ولا خمس عليه » فلا يخفأك أنه إذا صدق على ما أخذه أنه غنيمة فقد دخل تحت قوله : « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ<sup>(١)</sup> » ، فلا بد من دليل يخص هذه الصورة ولا دليل .

## فصل

وَمَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِنَا لَمْ يُخَصَّنْ فِي دَارِهِمْ إِلَّا طِفْلُهُ ، لَا فِي دَارِهِمْ فَطِفْلُهُ وَمَالُهُ الْمُنْقُولُ إِلَّا مَا عِنْدَ حَرْبِيٍّ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> ، وَأُمُّ وَلَدِ الْمُسْلِمِ فِيرُدُّهَا بِالْفِدَاءِ وَلَوْ بَقِيَ دَيْنًا ، وَالْمُدَبَّرُ بِالْفِدَاءِ ، وَيُعْتَقَانِ بِمَوْتِ الْأَوَّلِ ، وَالْمُكَاتَبُ بِالْوَفَاءِ لِلآخِرِ ، وَلَا أُوْهُمُ لِلأَوَّلِ .

---

(١) سورة الأنفال : ٤١ .

(٢) من أسلم من الحربين وهو عند إسلامه في دارنا فإذا كان له أطفال في دار الحرب لم يجز للمسلمين سبيهم لأنهم قد صاروا مسلمين بإسلامه . وأما أمواله التي في دار الحرب فـللمسلمين اغتنامها أما إذا أسلم في دارهم فطفله وماله المنقول محصنان محترمان إلا ثلاثة أشياء من المنقول : ما استودعه عند حربي غيره ، وأم ولد المسلم ، والمُدبر . شرح الأزهاري ٥٥٤/٤ .

قوله : « فصل : ومن أسلم في دارنا لم يُحصن في دارهم » إلخ .

أقول : الإسلام عصمة لمال الرجل ولأولاده الذين لم يبلغوا ، فمن زعم أنه يحل شيء من مال من أسلم لكون المال في دار الحرب لم يُقبل منه ذلك إلا بدليل يدل على النقل من عصمة الإسلام ولا دليل ، وقد قدمنا الإشارة إلى هذا في الكلام على دار الحرب .

وإذا عرفت هذا علمت أنه لا حاجة إلى الاستدلال على هذا بما لا تقوم به الحجة ، فإن الأحاديث الصحيحة المصرحة بأن الكفار إذا تكلموا بكلمة الإسلام عصموا بها دماءهم وأموالهم يُغنى عن غيرها ، ومن غرائب الرأي المبني على غير صواب الفرق بين إسلام الكفار في دارنا وبين إسلامهم في دارهم ، وبين المال المنقول وغير المنقول ، فإن هذا ليس عليه أثارة من علم ، ويرد هذا الفرق ما أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد رجاله ثقات : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَدَّ عَلَى بَنِي سُلَيْمٍ أَرْضَهُمْ وَقَالَ : « إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ [ وَمَالِهِ ] » <sup>(١)</sup> . وأخرج سعيد بن منصور بإسناد رجاله ثقات : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ ، فَأَسْلَمَ ثَعْلَبَةُ وَأُسَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، فَأَحْرَزَ لَهُمَا إِسْلَامُهُمَا أَمْوَالَهُمَا وَأَوْلَادَهُمَا الصَّغَارَ » <sup>(٢)</sup> . وفي الباب أحاديث .

وكما أنه لا وجه لهذا كله لا وجه لقوله : « إلا ماله عند حربي » فإن الإسلام يحصن جميع أمواله سواء كانت في دار الإسلام أو في دار الحرب ، وسواء كانت عند مسلم أو عند حربي .

وأما قوله : « وأم ولد المسلم فيردها بالفداء » فقد قدّمنا لك أن مال المسلم يعود إليه على أي صفة كان ، ومماليكه الذين لم يُنجز عتقهم من جُملة أمواله ، فتخصيص أم الولد والمدبر والمكاتب بالذكر من عجائب الرأي المبني على الخيال ، وإيجاب الفداء على

---

(١) الحديث عن صخر بن العيلة - والعيلة أمه - : « أن قوماً من بني سليم فروا عن أرضهم حين جاء الإسلام فأخذنها - فأسلموا - فخاصموني فيها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردها عليهم وقال : إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله » وعند أبي داود قال : « يا صخر إن القوم إذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماءهم » . مختصر السنن للمنذري ٢٦٢/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١٢/٨ .  
(٢) نيل الأوطار على المتقى ١٢/٨ .

السيد ليس هو إلا بمجرد المحافظة على ما تقدم من أن الكفار يملكون علينا ، وقد عرفت ما فيه .

وإذا تقرر لك هذا فلا حاجة لنا إلى الكلام على ما ذكره من التفصيل في العتق .

## فصل

وَالْبَاغِي مَنْ يُظْهَرُ أَنَّهُ مُحِقٌّ وَالْإِمَامُ مُبْطَلٌ ، وَحَارَبَهُ ، أَوْ عَزَمَ ، أَوْ مَنَعَ مِنْهُ ، أَوْ مَنَعَهُ وَاجِبًا ، أَوْ قَامَ بِمَا أَمَرُهُ إِلَيْهِ ، وَلَهُ مَنَعَةٌ ، وَحُكْمُهُمْ جَمِيعٌ مَا مَرَّ<sup>(١)</sup> ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُسْبَوْنَ وَلَا يُقْتَلُ جَرِيحُهُمْ . وَلَا مُدْبِرُهُمْ إِلَّا ذَا فِتْنَةٍ . أَوْ لِحَشِيَةِ الْعَوْدِ كُلُّكُلٍ مَبْغِيٍّ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلَا يَغْنَمُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا الْإِمَامُ مَا أَجْلَبُوا بِهِ مِنْ مَالٍ ، وَآلَةٍ حَرْبٍ ، وَكَوْ مُسْتَعَارًا لِذَلِكَ إِلَّا غَضَبًا<sup>(٣)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ مَا عَدَا ذَلِكَ ، لَكِنْ لِلْإِمَامِ فَقَطْ تَضْمِينُهُمْ وَأَعْوَانُهُمْ حَتَّى يَسْتَوْفَى الْحَقُّوقُ ، وَلَا يُنْقَضُ لَهُ مَا وَصَّوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فِي قُرْبَةٍ ، أَوْ مَبَاحٍ مُطْلَقًا<sup>(٤)</sup> ، أَوْ مُحْظُورٍ ، وَقَدْ تَلَفَ . وَلِلْمُسْلِمِ أَخْذُ مَا ظَفَرَ بِهِ مِنْ مَالٍ لِلَّهِ مَعَهُمْ لِنَفْسِهِ مُسْتَحَقًّا أَوْ لِيَصْرِفَ .

قوله : « فصل : والباغي من يظهر أنه محق » إلخ .

أقول : قد جاء القرآن والسنة بتسمية مَنْ قَاتَلَ الْمُحِقِّينَ بَاغِيًا ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي<sup>(٥)</sup> » وثبت في الصحيح أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ : « تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ<sup>(٦)</sup> » ،

(١) المقصود ما مر ذكره في قتال الكفار .

(٢) كل مبغي عليه يجوز له هذه الأحكام التي جازت للإمام . شرح الأزهاري ٥٥٧/٤ .

(٣) إذا كان ما أجلبوا به مغصوباً فإنه لا يغنم بل يرد للمالكه . شرح الأزهاري ٥٥٧/٤ .

(٤) لا يجوز من أجل التضمين أن ينقض ما وضعوه من أموالهم في قرينة كصلة الرحم وإطعام الجائع ونحو ذلك . أو مباح كالمهدايا والهبات . فليس للإمام تقض ذلك مطلقاً سواء باقياً أو تالفاً في يد المعطي . شرح الأزهاري ٥٥٩/٤ .

(٥) سورة الحجرات : ٩ .

(٦) الحديث أخرجه أحمد والبخاري . ولفظه من حديث أبي سعيد - وكان يتحدث عن ذكر بناء المسجد - فقال : « كنا

نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرآه النبي صلى الله عليه وسلم . فينفض التراب عنه ويقول : ويح عمار تقتله الفئة الباغية . يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار . قال : يقول عمار : أعوذ بالله من الفتن » . الصحيح يشرح الفتح ٥٤١/١ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٣٦٥/٦ .

فالباغى هو من خرج من طاعة الإمام التي أوجبها الله على عباده ، ويقدح عليه في القيام بمصالح المسلمين ودفع مفاسدهم من غير بصيرة ولا على وجه المناصحة ، فإن انضم إلى ذلك المحاربة له ، والقيام في وجهه فقد تمّ البغي وبلغ إلى غايته ، وصار كل فرد من أفراد المسلمين مطالبا بمقاتلته لقوله سبحانه : « فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا » الآية ، وليس القعود عن نصرة الحق من الورع بعد قول الله عز وجل : « فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي » .

والحاصل أنه إذا تبين الباغي ، ولم يلتبس ، ولا دخل في الصلح كان القعود عن مقاتلته خلافاً ما أمر الله به ، وأما مع اللبس فلا وجوب حتى يتبين الحق من المبطل ، لكن يجب السعي في الصلح كما أمر الله به ، وليس من البغي إظهار كَوْن الإمام سَلَك في اجتهاده في مسألة أو مسائل طريقاً مخالفاً لما يقتضيه الدليل ، فإنه ما زال المجتهدون هكذا ، ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصحه ، ولا يظهر الشناعة عليه على رءوس الأشهاد ، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده <sup>(١)</sup> ، ويخلو به ، ويثذل له النصيحة ، ولا يذل سلطان الله ، وقد قدمنا في أول كتاب السير هذا أنه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة <sup>(٢)</sup> ، ولم يظهر منهم الكفر البواح ، والأحاديث الواردة في هذا المعنى متواترة ولكن على المأموم أن يطيع الإمام في طاعة الله ، ويعصيه في معصية الله ، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وأما قوله : « أو منع منه » فوجهه أن المأمور إذا لم يدفع إلى الإمام ما يجب دفعه إليه فهو باغ من هذه الحيثية ، وهكذا إذا لم يطعه في واجب أوجبه الله عليه للإمام من جهاد أو ولاية بالحق ، أو نصيحة ، وهكذا إذا قام بما أمره إلى الإمام فإنه أقعد نفسه في المقعد الذي لا يصلح له إلا <sup>(٣)</sup> [ مَنْ ] ثبتت له الإمامة بمبايعة المسلمين ، فيكون من هذه الحيثية باغياً .

(١) يرجع إلى حديث عياض بن غنم أخرجه البيهقي وغيره ولفظه عنده : « من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية وليأخذ بيده فليخل به فإن قبلها قبلها وإلا كان قد أدى الذي عليه ، والذي له » . السنن الكبرى للبيهقي ١٦٤/٨ .

أسد الغابة ٣٢٨/٤ .

(٢) يرجع إلى الحديث ص

(٣) زيادة يستلزمها السياق .

قوله : « وحكمهم جميع ما مر » .

أقول : هذه الإحالة غير حسنة ، فإنه إذا لم يَغْنَم من أهل البغي نفوسهم ولا أموالهم ، ولا يجوز فيهم الأحكام التي سيتذكرها كان غالب أحكامهم المخالفة لما مر في أحكام الكفار ، فلم يكن لهذه الكلية وجه ، لأنه لم يبق تحتها بعد الاستثناء إلا النادر من الأحكام .

وأما قوله : « إلا أنهم لا بسبون » فهذا معلوم لا يخالف فيه أحد من المسلمين أجمعين .

وأما قوله : « ولا يُقتل جريحهم ولا مدبرهم » فقد أخرج الحاكم ، وصححه البيهقي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن مسعود : « يا ابن أم عبد : ما حُكْمُ مَنْ بَغَى مِنْ أُمَّيِّ : قال : الله ورسوله أعلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يُتَّبَعُ مُدْبِرُهُمْ ، ولا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ »<sup>(١)</sup> ، وفي إسناده كوثر بن حكيم وهو ضعيف . قال البيهقي : هذا الحديث ضعيف . انتهى . ولكنه يقويه ما أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ : « نَادَى مُنَادِي عَلَى يَوْمِ الْجَمَلِ : أَلَّا لَا يُتَّبَعُ مُدْبِرُهُمْ ، وَلَا يُذَفَّفُ عَلَى جَرِيحِهِمْ »<sup>(٢)</sup> وأخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال : « صَرَخَ صَارِخٌ لَعَلِّي يَوْمَ الْجَمَلِ : لَا يُقْتَلَنَّ مُدْبِرٌ وَلَا يُذَفَّفُ عَلَى جَرِيحٍ ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ أَلْفَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ »<sup>(٣)</sup> قال ابن حجر : قد صحَّ عن علي من طرق ، وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال : « شَهِدْتُ صَفَيْنَ ، فَكَانُوا لَا يُجِيزُونَ عَلَى جَرِيحٍ ، وَلَا يَقْتُلُونَ مُؤَلِّيًا ، وَلَا يَسْلُبُونَ قَتِيلًا »<sup>(٤)</sup> . وأخرج أيضا عن أبي فاختة : « أَنْ عَلِيًّا أَنَّى بِأَسِيرٍ يَوْمَ صَفَيْنَ ، فَقَالَ : لَا

(١) لفظ البيهقي في تعليقه على الحديث : تفرد به كوثر بن حكيم وهو ضعيف .  
وكوثر بن حكيم قال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أحمد بن حنبل : أحاديثه بواطيل ليس بشيء . وقال ابن حبان : يروي المناكير عن المشاهير ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات . وساق له هذا الحديث . السنن الكبرى للبيهقي ١٨٢/٨ . نيل الأوطار على المنتقى ١٧٩/٧ . المجروحين لابن حبان ٢٢٨/٢ .  
(٢) يذفف على جريحهم : يجهز عليه . السنن الكبرى للبيهقي ١٨٢/٨ . نيل الأوطار على المنتقى ١٧٩/٧ .  
(٣) المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٧٩/٧ .  
(٤) يجيزون على جريح : يقتلونه ومنه حديث أبي ذر : « قيل أن تجيزوا علي » أي تقتلوني وتنفذون في أمركم . السنن الكبرى للبيهقي ١٨٣/٨ . النهاية .

تَقْتُلْنِي صَبْرًا . فقال : لَا أَقْتُلُكَ صَبْرًا إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ، ثُمَّ خَلَّى سَبِيلَهُ <sup>(١)</sup> .  
وفي الباب آثار كثيرة عن علي لأنه ابتلي بقتال البغاة على اختلاف أنواعهم .

قوله : « إلا ذا فئة ، أو لخشية العود » .

أقول : ظاهر الحديث المتقدم قريبا ، والآثار عن علي أنه لا يُتَّبَع مُدْبِرُهُمْ ، ولم يثبت التقييد بأن لا يكون ذا فئة ، أو يُخْشَى عَوْدُهُ . فالواجب الوقوف على ما دلت عليه الأدلة ، وإن كان الباغي هاربا إلى فئة أو خشي عوده ، وتخصيص الدليل بمجرد الرأي غير مقبول على أنه لا يحتاج إلى الاستدلال على عدم جواز قتل الهارب من البغاة بما ذكرناه بل يكفي في ذلك العصمة الإسلامية الثابتة بمثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم <sup>(٢)</sup> : « فَإِذَا قَالُوا هَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ، والباغي مسلم معصوم الدم والمال ، وإنما جاز قتاله ما دام باغيا مُقَاتِلًا لقوله عز وجل : « فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي » <sup>(٣)</sup> . فلا يجوز قتال الباغي ، ولا مُقَاتَلته إلا حال الحرب لا بعد الهرب رجوعا إلى العصمة الإسلامية .

قوله : « لكل مبغي عليه » .

أقول : ليس معنى البغي مُخْتَصَا بنوع منه دون نوع ، أو بطائفة دون طائفة ، بل يشمل كل من حصل منه البغي سواء كان البغي منه على الإمام أو على طائفة من المسلمين ، أو على فرد من أفرادهم ، فإن ذلك يندرج تحت قوله عز وجل : « فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ » .

قوله : « ولا يغنم من أموالهم » إلخ .

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٨٢/٨ .

(٢) يرجع إلى الحديث في موضوع الردة .

(٣) سورة الحجرات : ٩ وقد مرّت من قبل .

أقول : البغاة مسلمون ، فأموالهم - من غير فرق بين ما حضروا به معهم في القتال ، وما لم يحضروا به - مَعْصُومَةٌ بالعصمة الإسلامية ، فمن ادَّعى أن شيئاً منها قد خرج عن العصمة الإسلامية فعليه الدليل ، على أنه قد تقدم عن أبي أمامة أنه قال : « شَهِدْتُ صَفِيْنَ فَكَانُوا لَا يُجِيزُونَ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يَقْتُلُونَ مُوَلِّياً ، وَلَا يَسْلُبُونَ قَتِيلًا <sup>(١)</sup> » ، وأما ما روي عن علي أنه قال يوم الجمل : « وَأَنْظَرُوا إِلَى مَا حَضَرُوا بِهِ الْحَرْبَ مِنْ آلَةٍ فَاقْبِضُوهُ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ لِوَرَثَتِهِمْ » <sup>(٢)</sup> فقد قال البيهقي : إنه منقطع ، قال : « والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ، ولم يسلب قتيلاً » انتهى ، وأخرج البيهقي أيضاً عن علي : « أَنَّهُ كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلْبًا <sup>(٣)</sup> » ، وبهذا تعرف أنه لا فرق بين ما أجلبوا به ، وما لم يُجلبوا به ، وبين آلة الحرب وغيرها ، وبين المغصوب وغيره .

قوله : « ولكن للإمام فقط تضمينهم وأموالهم » إلخ .

أقول : هذا صواب ، لأنهم أخذوا هذه الأموال من غير حِلِّها ، فجاز للإمام أن يأخذها منهم أو مثلها ، لأنه مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والأخذ على يد الظالم ، وإنصاف المظلوم ، وهذا منه ، ولا فرق بين أن يكون الذي أخذوه من أموال بني آدم أو من الأموال التي لبيت مال المسلمين لأن الكل مظلمة ، ومن استشكل مثل هذا ، وأورد في تأييد بحثه فيه ما لا يُسَمَّن ولا يُغْنِي من جوع فلم يُصَب .

قوله : « ولا ينقض له ما وضعوه من أموالهم » إلخ .

أقول : قد قدمنا أن تضمينهم لما أخذوه ظلماً وعدواناً حق ، ولكن ما تقرّبوا به من أملاكهم وأخرجوه عنهم قد وقع مَوْقَعُهُ ، فليس للإمام أن يَنْقُضَهُ . ويجعله عوضاً عما أتلّفوه ، لأن ذلك قد خرج عن أملاكهم ، وصار لمَصْرِفِهِ . فلا يحل نَقْضُهُ بحال ، وهكذا ما أخرجوه عن أملاكهم في مباح أو محظور ، لأن الذي أخرجوه لم يبق لهم فيه

(١) الحديث أخرجه البيهقي وتقدم ذكره في الصفحة السابقة .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٨١/٨ .

(٣) المصدر السابق .

ملك ، وصار ملكا لمن قد صار في يده ، والخطاب عليهم في الضمان إنما هو في أملاكهم الباقية تحت أيديهم .

وأما قوله : « وللمسلم أخذ ما ظفر به من مال الله معهم لنفسه » فلا وجه له ، بل يأخذه ويرده إلى بيت مال المسلمين ليصرفه الإمام في مصارفه ، وليس له أن يصرف في نفسه مع وجوده وإن كان مستحقاً .

### فصل

وَمَنْ أُرْسِلَ أَوْ أَمَّنْهُ قَبْلَ نَهْيِ الْإِمَامِ مُكَلَّفٌ مُسْلِمٌ مُتَمَنِّعٌ مِنْهُمْ دُونَ سَنَةِ . وَلَوْ بِإِشَارَةِ أَوْ « تَعَالَ » لَمْ يَجْزُ خَرْمُهُ ، فَإِنْ اخْتَلَّ قَيْدُ رَدِّ مَأْمَنَةِ غَالِبًا ، وَيَحْرُمُ لِلْغَدْرِ (١) ، وَلَا يُمَكِّنُ الْمُسْتَأْمَنُ مِنْ شِرَاءِ آلِهِ الْحَرْبِ إِلَّا بِأَفْضَلِ ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَعْدَ الْفَتْحِ إِلَّا الْإِمَامَ فَالْقَوْلُ لَهُ .

قوله : « فصل : ومن أرسل » إلخ .

أقول : وجهه أن تأمين الرسل ثابت في الشريعة الإسلامية ثبوتاً معلوماً ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصِلُ إليه الرسل من الكفار ، فلا يتعرض لهم أحد من أصحابه وكان ذلك طريقة مستمرة وسنة ظاهرة . وهكذا كان الأمر عند غير أهل الإسلام من ملوك الكفر . فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرأسهم من غير تقدّم أمان منهم لرسله . فلا يتعرض لهم متعرض .

والحاصل أنه لو قال قائل إن تأمين الرسل قد اتفقت عليه الشرائع لم يكن ذلك بعيداً وقد كان أيضاً معلوماً ذلك عند المشركين أهل الجاهلية عبدة الأوثان ، ولهذا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لَوْ لَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَهُمَا » (٢) قاله لرسولي مُسَيْلِمَةَ ، أخرجه أحمد وأبو داود ، فقوله : « لَوْ لَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ » فيه التصريح بأن

(١) يحرم عقد الإمام للغدر بالإجماع .

(٢) من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما قرأ كتاب مسيلمة :

« ما تقولان أنما ؟ قالا : نقول كما قال . قال : أما والله لولا أن الرسل ... إلخ . مختصر السنن للمتدرّج ٦٤/٤ .



شأن الرسل أنهم لا يُقتلون في الإسلام وقبلة ، ومثل هذا ما ثبت في حديث آخر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لرسولي مُسَيْلَمَة : « لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا رَسُولًا لَقَتَلْتُكُمْ » <sup>(١)</sup> أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم ، وفيه أن ابن مسعود قال : « فَضَّتْ السَّنَةُ أَنَّ الرِّسْلَ لَا تُقْتَلُ » .

قوله : « أو أمته قبل نهى الإمام مكلف مسلم » .

أقول : الأدلة في هذا كثيرة جدا ، فمن ذلك حديث علي عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » <sup>(٢)</sup> ومن ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ : « يَدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَنْ عَدَاهُمْ تَكَافُؤٌ دِمَاوُهُمْ ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَذْنَاهُمْ ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ ، وَهُمْ بُدٌّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ » <sup>(٣)</sup> وأخرجه أيضا ابن حبان <sup>(٤)</sup> في صحيحه من حديث ابن عمر مطولا ، وأخرجه ابن ماجه <sup>(٥)</sup> من حديث معقل بن يسار مختصرا ، وأخرجه أيضا مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ » <sup>(٦)</sup> ، وهو أيضا متفق <sup>(٧)</sup> عليه من حديث

(١) من حديث ابن مسعود أخرجه أحمد والحاكم مطولا . ومنه ما أورده المصنف هاهنا . وأخرجه أبو داود والنسائي مختصرا . وعند أبي داود : أن ابن مسعود رضي الله عنه ظفر بأحد الرسولين وهو ابن النواحة بعد ذلك واستند إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لولا أنك رسول لضربت عنقك » فأمر به فضربت عنقه . المتفق بشرح نيل الأوطار ٣٢/٨ . مختصر السنن للمندري ٦٥/٤ .

(٢) لفظ أبي داود من هذا الحديث : « الْمُؤْمِنُونَ تَكَافُؤٌ دِمَاوُهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ » إلخ .

المتفق بشرح نيل الأوطار ٣٠/٨ . مختصر السنن للمندري ٣٢٨/٦ .

(٣) حديث عمرو بن شعيب عن أبي داود كحديث علي السابق . وزاد فيه : « وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ عَلَى مَضْعَفِهِمْ وَمُسْتَرِيمِهِمْ عَلَى قَاعِهِمْ » . مختصر السنن للمندري ٣٣٠/٦ . سنن ابن ماجه ٨٩٥/٢ .

(٤) نيل الأوطار على المتفق ٣٠/٨ .

(٥) سنن ابن ماجه ٨٩٥/٢ .

(٦) لفظ مسلم : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » إلخ وفي نهايته : « لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

مسلم بشرح النووي ٥٢٠/٣ .

(٧) لفظ البخاري من حديث علي رضي الله عنه : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى كُلِّهَا ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى فِيهَا مُحَدَّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ . وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ » . الصحيح بشرح الفتح ٢٧٣/٦ .

علي بأطول من هذا ، وأخرجه البخاري<sup>(١)</sup> من حديث أنس ، وفي الباب أحاديث ، وقد دخل في قوله : « أدناهم » العبد والمرأة والصبي ، لكنه حكى ابن المنذر<sup>(٢)</sup> الإجماع على أنَّ أمان الصبي غير جائز . فكان هذا الإجماع مُخْرِجاً له من الدخول تحت ذلك اللفظ . وأما المرأة فقال ابن المنذر<sup>(٣)</sup> أيضاً : « أَجْمَعَ أهل العلم على جَوَازِ أَمَانِ المرأة » . انتهى . ويدل على ذلك ما أخرجه الترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذُ بِالْقَوْمِ ، يَعْنِي تُجْبِرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ »<sup>(٤)</sup> . وأخرج أبو داود والنسائي عن عائشة قالت : « إِنَّ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَتُجْبِرُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَيَجُوزُ »<sup>(٥)</sup> ، وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أمّ هانئ : « وَأَنَّهَا أَجَارَتْ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ فُلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرَتْ يَا أُمَّ هَانِيَّةُ »<sup>(٦)</sup> .

وأما العبد فهو داخل أيضا في قوله : « يسعى بذمتهم أدناهم » ، وقد أجاز أمانه الجمهور : وقال أبو حنيفة<sup>(٧)</sup> : « إِنَّ قَاتِلَ جَارِ أَمَانِهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْإِسْلَامِ فَلَكُونُ الْأَدْلَةَ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى الْأَمَانِ الصَّادِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَحَدِهِمْ . وَهَكَذَا اشْتَرِاطُ أَنْ يَكُونَ مَمْتَنَعٌ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَحْتَ حُكْمِهِمْ لَمْ يَجْزِ أَمَانُهُ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْكَرَّةِ . وَلَا بَدَّ فِي صِحَّةِ الْأَمَانِ مِنَ الْاخْتِيَارِ .

قوله : « دون سنة » .

(١) لفظ حديث أنس : « لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به » . الصحيح بشرح الفتح ٢٨٣/٦ . المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٠/٨ .

(٢) علق ابن حجر على كلام ابن المنذر هذا بعد أورده في الفتح فقال : « وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره . وكذلك المميز الذي يعقل . والخلاف عند المالكية والحنابلة » . فتح الباري على الصحيح ٢٧٤/٦ .

(٣) تمام عبارة ابن المنذر كما أوردها ابن حجر في الفتح : « إلا شيئاً ذكره عبد الملك بن الماجشون لا أحفظ ذلك عن غيره » .

فتح الباري على الصحيح ٢٧٣/٦ .

(٤) المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٠/٨ .

(٥) مختصر السنن للمنذري ٦٦/٤ .

(٦) الصحيح بشرح الفتح ٢٧٣/٦ .

(٧) وقال سحنون : إن أذن له سيده في القتال صح أمانه وإلا فلا . فتح الباري على الصحيح ٢٧٤/٦ .

أقول : لا دليل على هذا التوقيف ، بل المتعين الرجوع إلى ما في الأدلة من الإطلاق ، وقد جاءت بتصحيح الأمان ، ولم يُقيد بوقت ، لكن يجوز للمسلمين إذا كان الأمان الواقع من أحدهم مطلقاً أن يُوقتوه ، وإن كان لمدة طويلة أن يجعلوه للمدة التي تقتضيها المصلحة ، فإن رضي من وقع له التأمين بذلك وإلا رد إلى مأمته .

وأما قوله : « ولو بإشارة أو « تعال » » فظاهر لأن المراد الإشعار بالتأمين بكل شيء يحصل به الشعور .

وأما قوله : « لم يجوز خرمه » فليس في هذا خلاف بين أهل الإسلام ، بل هو من ضروريات الدين وقد تكرر الأمر بالوفاء به ، والنهي عن عدم الوفاء به في الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة ، وصح الذم للغادر ، والوعيد له في غير حديث .

وأما قوله : « فإن اختل قيد رد مأمته » فوجهه أن الأمان لم يصح والذي قد وقع الأمان له قد اعتقد صحته ، ولولا ذلك لم يأت إلينا . فوجب على المسلمين إرجاعه إلى مأمته ، ولا يحل لهم استحلال شيء من دمه أو ماله ، ولو كان التأمين له بعد نهى الإمام عن التأمين إذا كان من وقع له التأمين جاهلاً للنهي .

وأما قوله : « ويحرم للغدر » فقد أغنى عنه قوله : « لم يجوز خرمه » والوجه في هذا التحريم هو ما قدمنا .

وأما قوله : « ولا يُمكن المستأمن من شراء آلة الحرب » فوجه ذلك أنه يعود بها إلى دار الحرب فتكون قوة للكافرين على المسلمين إلا بأفضل ، فلا بأس لأن المصلحة في مثل ذلك كائنة ، وأما بما كان مماثلاً له فالظاهر أنه لا بأس بذلك لأنها قد اندفعت المفسدة .

قوله : « والبينة على المؤمن » .

أقول : أي على الذي وقع له التأمين ، ووجه ذلك أن الأصل عدم الأمان ، فالقول قول المنكر والبينة على المدعي ، ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الفتح أو بعده إلا أن يظهر

من القرائن ما يُثبت به الظاهر لمن وقع له التأمين ، فإن الظاهر مُقَدَّم على الأصل ، فيكون القول قوله كما تقدم .

وأما قوله : « إلا الإمام فالقول له » فوجهه أن له أن يُنشيء الأمان متى شاء ، فيكون القول قوله في تأمين من قد أمنه على كل حال .

## فصل

وَلِلْإِمَامِ عَقْدُ الصُّلْحِ لِمَصْلَحَةٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً . فَيَفِي بِمَا وَضَعَ وَلَوْ عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَنَا مُسْلِمًا ذَكَرًا تَخْلِيَةً لَا مُبَاشَرَةً<sup>(١)</sup> ، أَوْ بِذَلِّ رَهَائِنَ ، أَوْ مَالٍ مِنَّا أَوْ مِنْهُمْ ، وَلَا يُرْتَهَنُ مُسْلِمٌ ، وَتُمْلِكُ رَهَائِنُ الْكُفَّارِ بِالنَّكَثِ ، وَيُرَدُّ مَا أَخَذَ السَّارِقُ ، وَجَاهِلُ الصُّلْحِ ، وَيَدِي مَنْ قُتِلَ فِيهِ ، وَيُؤْذَنُ مَنْ فِي دَارِنَا أَنَّهُ إِنْ تَعَدَّى السَّنَةَ مُنِعَ الْخُرُوجَ وَصَارَ ذِمِّيًّا ، فَإِنْ تَعَدَّاهَا جَاهِلًا خَيْرُ الْإِمَامِ .

قوله : « فصل : ويجوز للإمام عقد الصلح لمصلحة » إلخ .

أقول : وجه هذا أن الله سبحانه قال في كتابه : « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا<sup>(٢)</sup> » ،

(١) لو صالحهم الإمام على رد من جاءنا من الكفار مسلماً فإنه يجوز الصلح على هذا الشرط إذا كان المشروط رده من أسلم ذكراً أما إذا كانت امرأة فإنه لا يجوز ردها . ويكون الرد بالتخية بينهم وبينه إذا طلبوا استرجاعه إليهم ولا يجوز أن نبشر الرد . شرح الأزهاري ٥٦٣/٤ .

(٢) سورة الأنفال : ٦١ . قال القرطبي في تفسيرها : « اختلف في هذه الآية هل هي منسوخة أم لا ؟ فقال قتادة وعكرمة : نسخها » فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » « وقاتلوا المشركين كافة » وقالوا : نسخت براءة كل موادة حتى يقولوا لا إله إلا الله . وقال ابن عباس : الناسخ لها « فلا تنهوا وتدعو إلى السلم وأنتم الأعلون » .

وقيل ليست بمنسوخة بل أراد قبول الجزية من أهل الجزية . وقد صالح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده من الأئمة كثيراً من بلاد العجم . وكذلك صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً من أهل البلاد على ما يؤدونه من ذلك خير .

وقال ابن إسحق : قال مجاهد : عني بهذه الآية قريظة لأن الجزية تقبل منهم ، فأما المشركون فلا يقبل منهم شيء . وقال السري وابن زيد : معنى الآية إن دعوك إلى الصلح فأجبهم ولا نسخ فيها . قال ابن العربي : وبهذا يختلف الجواب عنه وقد قال الله عز وجل « فلا تنهوا وتدعو إلى السلم » فإذا كان المسلمون على عزة وقوة ومنعة وجماعة عديدة وشدة شديدة ولا صلح .

وإن كان للمسلمين مصلحة في الصلح لنفع يمتثلونه أو ضرر يدفعونه فلا بأس أن يتديء المسلمون إذا احتاجوا إليه . إلى آخر ما أورده القرطبي من آراء الفقهاء في هذا المقام ولن شاء من الباحثين المزيد في ذلك فليرجع إليه في تفسيره للآية .

فدل ذلك على جواز المصالحة إذا طلبها الكفار وجنحوا إليها ، وقيل لا يجوز ذلك لقوله سبحانه : « فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ »<sup>(١)</sup> . ولا يخفك أنه لا معارضة بين الآيتين ، فإن الآية الأولى دلت على أن الكفار إذا جنحوا للسلم جنحنا لها ، والآية الأخرى دلت على عدم جواز الدّعاء من المسلمين إلى السلم فالجمع بينهما بأنه يجوز عقد الصلح إذا طلب ذلك الكفار ، ولا يجوز طلبه من المسلمين إذا كانوا واثقين بالنصر ، وقد أوضحنا الكلام على الآيتين في تفسيرنا<sup>(٢)</sup> فليرجع إليه . وقيل لا يجوز المصالحة أصلاً وأن ما ورد في جوازها منسوخ بقوله : « اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ »<sup>(٣)</sup> ونحوها ، ولا وجه لدعوى النسخ ، وأيضا الجمع ممكن بأنهم يُقْتَلُونَ وَيُقَاتَلُونَ ما لم يجنحوا إلى السلم .

وأما كون المدة معلومة فوجهه أنه لو كان الصلح مطلقاً أو مؤبداً لكان ذلك مبطلاً للجهاد الذي هو من أعظم فرائض الإسلام ، فلا بد من أن يكون مدة معلومة على ما يرى الإمام من الصلاح ، فإذا كان الكفار مُسْتَظْهِرِينَ وأمرهم مُسْتَعْلَنًا جاز له أن يعقده على مدة طويلة ولو فوق عشر سنين ، وليس في ذلك مخالفة لعقده<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم للصلح الواقع مع قريش عشر سنين ، فإنه ليس في هذا ما يدل على أنه لا يجوز أن تكون المدة أكثر من عشر سنين إذا اقتضت ذلك المصلحة .

وأما قوله : « فيفي بما وضع » فهذا معلوم لا خلاف فيه ، والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة في هذا المعنى أكثر من أن تحصر .

قوله : « ولو على رد من جاءنا مسلماً » .

أقول : وجهه ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في صلح<sup>(٥)</sup> الحديبية مع قريش .

---

(١) من سورة محمد : ٣٥ .

(٢) فتح القدير ٣٢٢/٢ .

(٣) سورة التوبة : ٥ .

(٤) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٩/٨ .

(٥) المصدر السابق .

فإنهم شرطوا عليه أن يرد مَنْ جاء منهم مسلماً فوقى لهم بذلك ، ووصل إليه بعد عقد الصلح وهو في الحديبية أبو جندل وأبو بصير فردهما كما هو في الصحيح وثبت أيضاً في هذا الحديث أنهم أجازوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا جندل ، فلم يرده إليهم ، وثبت في هذا الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد إليهم النساء لقوله عز وجل : « إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ »<sup>(١)</sup> إلى آخر الآية . وهكذا لم يرد إليهم العبيد كما أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> والترمذي ، وقال حسن صحيح من حديث علي قال : « خَرَجَ عِيْدَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ - قَبْلَ الصَّلَاحِ ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ مَوَالِيَهُمْ ، فَقَالُوا وَاللَّهِ يَا مُحَمَّدُ مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي دِينِكَ ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الرِّقِّ ، فَقَالَ نَاسٌ : صَدَّقُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ [ رُدُّهُمْ إِلَيْهِمْ ] فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : مَا أَرَأَيْكُمْ تَنْتَهُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّهُمْ ، وَقَالَ : هُمْ عِتْقَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » ، فقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « هم عتقاء الله » يدل على أنهم يصيرون أحراراً بفرارهم إلى المسلمين ، وهكذا لم يرد صلى الله عليه وآله وسلم مَنْ هَرَبَ إِلَيْهِ مِنْ عِيْدِ الْمُشْرِكِينَ<sup>(٣)</sup> يوم الطائف ومنهم أبو بكره كما في صحيح البخاري ومسند أحمد وغيرهما .

وأما قوله : « تَخْلِيَّةٌ لَا مَبَاشَرَةَ » فوجهه ظاهر ، لأن في المباشرة إعانة على منكر سوَّغته الضرورة ، فيجب التوقف على مجرد التخلية .

واعلم أنَّ إِرْجَاعَ مَنْ فَرَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَأَرَادَ الدَّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ فِيهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ لِمَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ ، وَتُوجِبُهُ الْعِزَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مَا لَا يَخْفَى ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ

(١) سورة المتحة : ١٠ .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي من حديث ربي بن خراش عن علي . وقال الترمذي : لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقال أبو بكر البزار : ولا نعلمه يروي عن علي إلا من حديث ربي عنه . مختصر السنن للمنذري ٣٣/٤ المتفق بشرح نيل الأوطار ١١/٨ .

(٣) لفظ البخاري في غزوة الدلائل : « وأما الآخر - يعني أبا بكره - فترد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف » .

ولفظ أحمد من حديث ابن عباس قال : « أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف من خرج إليه من عبيد المشركين » .

أن يغلب على ظن الإمام أنه إذا لم يفعل ذلك وقع بالمسلمين من ضرر الكفار ما هو أعظم من ذلك وأشد إضعافاً للشوكة الإسلامية قواها الله سبحانه .

وأما قوله : « أو على بذل رهائن أو مال » إلخ فإذا رأى الإمام في ذلك صلاحاً فعله .

وأما قوله : « ويرد ما أخذه السارق » إلخ فهذا ظاهر ، لأن مقتضى الصلح أن لا يقع شيء من ذلك .

وأما قوله : « ويؤذن من في دارنا » إلخ فلا وجه للتوقيف بالسنة بل يجوز للإمام أن يصالحه على ما يرى فيه صلاحاً ، وإن طالت المدة ، وإذا انقضت المدة رد إلى مأمنه . وإذا تعدى المدة عامداً كان الإمام مخيراً في شأنه لا إذا تعداها جاهلاً ، فإن جهله عُدَّ له فيرد إلى مأمنه ، هكذا ينبغي أن يقال .

## فصل

وَيَجُوزُ فَكُّ أَسْرَاهُمْ بِأَسْرَانَا « ط » لَا بِالْمَالِ ، وَرَدَّ الْجَسَدَ مَجَّاناً ، وَيُكْرَهُ حَمْلُ الرَّمُوسِ رَتَحْرُمِ الْمُثَلَّةِ ، قِيلَ وَرَدَّ الْأَسِيرَ حَرِيّاً .

قوله : « فصل : ويجوز فك أسراهم بأسرانا » .

أقول : قد قال الله عز وجل : « فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ »<sup>(١)</sup> . والفداء أعم من أن يكون بالمال أو بفك الأسرى منهم بالأسرى منا ، فإن ذلك كله فداء ، وقد وقع منه<sup>(٢)</sup>

---

ولفظ أبي داود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال : « سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرد إلينا أبا بكره وكان مملوكاً وأسلم قبلنا فقال : لا هو طليق الله ثم طليق رسوله » . الصحيح بشرح الفتح ٤٥/٨ المتفق شرح نيل الأوطار ١١/٨ .

(١) جزء من الآية الكريمة ٤ من سورة محمد .

(٢) المغبر أخرجه أحمد أيضاً مطولاً من حديث عمران بن حصين . وأخرجه أحمد مختصراً من حديثه بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بني عقيل » .

وأخرجه الترمذي وصححه ولم يقل فيه من بني عقيل . المتفق بشرح نيل الأوطار ٣٢٣/٧ . ٣٢٥ .

صلى الله عليه وآله وسلم فك أسير من بني عَقِيل بأسيرين من أصحابه كانا عند ثقيف كما في صحيح مسلم وغيره .

وأما قوله : « لا بالمال » فهذا مدفوع بما وقع منه <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم في يوم بدر من أخذ الفداء من أسراء المشركين . وهو أيضاً مدفوع بالقرآن : « فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ » . ولا يعارضه قوله عز وجل : « وما كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْخَنَ فِي الْأَرْضِ » <sup>(٢)</sup> فإن غاية ما في هذه الآية تقديم الإثخان على الفداء . وليس فيها أنه لا يجوز الفداء .

وأما قوله : « ويجوز رد الجسد مجاناً » فلا وجه للتقييد بقوله : « مجاناً » لأن أموال الكفار يجوز التسلف لها بكل ممكن ، وليس هذا من باب المبايعة حتى تدخل في بيع الميتة وبيع النجس .

قوله : « ويكره حمل الرعوس » .

أقول : إذا كان في حملها تقوية لقلوب المسلمين ، أو إضعاف لشوكة الكافرين فلا مانع من ذلك ، بل هو فعل حسن ، وتديير صحيح ، ولا وجه للتعليل بكونها نجسه فإن ذلك ممكن بدون التلوث بها والمباشرة لها ، ولا يتوقف جواز هذا على ثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن تقوية جيش الإسلام ، وترهيب جيش الكفار مقصد من مقاصد الشرع ، ومطلب من مطالبه لا شك في ذلك ، وقد وقع حمل الرؤوس في أيام الصحابة ، وأما ما رُوِيَ من حملها في أيام النبوة فلم يثبت شيء من ذلك .

قوله : « وتحرم المثلة » .

أقول : الأحاديث في النهي عنها كثيرة جداً . وقد قدمنا طرفاً من ذلك . وقد كان

(١) الأحاديث في هذا كثيرة ومشهورة ويراجع المتقى بشرح نيل الأوطار ٣٢٢/٧ .

(٢) الأولى سورة محمد : ٤ والثانية سورة الأنفال : ٦٧ وقد ذكر القرطبي أن المفسرين اختلفوا في تفسير الآية الأولى منهما على خمسة أقوال منها قول سعيد بن جبير : لا يكون فداء ولا أسر إلا بعد الإثخان . والقتل بالسيف لقوله تعالى : « ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض » فإذا أسر بعد ذلك فلا إمام أن يحكم بما رآه من قتل أو غيره .



رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوصي من يبعثه من جيوش المسلمين للجهاد بالوصايا المشهورة ، ومنها أن لا تمثلوا<sup>(١)</sup> .

وأما قوله : « قيل ويحرم رد الأسير حرياً » فلا وجه له فقد رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسرى بدر وهم باقون على كفرهم . وقد خير الله عباده بين المن والفداء كما في قوله : « فإما منا بعد وإما فداء » ، ومقتضى جواز أخذ الفداء أن يرجعوا على دينهم الذي كانوا عليه ، لأنهم لو أسلموا لم يؤخذ منهم الفداء ، بل يجوز للإمام أن يرد الأسير حرياً بدون فداء إذا رأى في ذلك صلاحاً ، وهو مقتضى التخيير بين المن والفداء ، فإن المن هو أن يمن عليه بفك أسرهِ . وإرجاعه إلى قومه إلى ما كان عليه . وقد وقع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غير موطن .

### فصل

وَيَصِحُّ تَأْيِيدُ صَلَاحِ الْعَجَمِيِّ وَالْكِتَابِيِّ بِالْجَزْيَةِ . وَلَا يَرُدُّونَ حَرَبِينَ . وَيُزَمُّونَ زِيَّاً يَتَمَيَّزُونَ بِهِ فِيهِ صَغَارٌ مِنْ زِنَارٍ . وَلِبْسٌ غِيَارٍ<sup>(٢)</sup> . وَجَزْ وَسْطِ النَّاجِيَةِ . وَلَا يَرْكَبُونَ عَلَى الْأَكْفِ إِلَّا عَرْضاً<sup>(٣)</sup> . وَلَا يُظْهِرُونَ شِعَارَهُمْ إِلَّا فِي الْكِنَائِسِ . وَلَا يُحْدِثُونَ بَيْعَةً . وَلَهُمْ تَجَدِيدُ مَا خَرَبَ ، وَلَا يَسْكُنُونَ فِي غَيْرِ خُطَطِهِمْ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُسْلِمِينَ لِمَصْلَحَةٍ ، وَلَا يُظْهِرُونَ الصُّلْبَانَ فِي أَعْيَادِهِمْ إِلَّا فِي الْبَيْعِ ، وَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ ، وَلَا يَرْفَعُونَ دُورَهُمْ عَلَى دُورِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَبْيَعُونَ رِقّاً مُسْلِماً شَرَوْهُ ، وَيَعْتَقُونَ بِإِذْنِهِمْ إِيَّاهُ دَارَ الْحَرْبِ قَهْرًا .

قوله : « فصل : ويصح تأييد صلح العجمي والكتابي بالجزية » .

(١) يرجع في ذلك إلى حديث صفوان بن عسال قال : « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : سيروا باسم الله وفي سبيل الله . قاتلوا من كفر بالله . لا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً » . رواه أحمد وابن ماجه .

المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٦٢/٧ . سنن ابن ماجه ٩٥٣/٢ .

(٢) المراد يلبس غيار لبسا مغايراً للباس المسلمين .

(٣) الأكف : بضم الهمزة جمع إكاف وهو الوقاء الذي يوضع على ظهر الدابة ليقبه وفي حكمه سروج الخيل وحفائب الأبل . شرح الازهار ٥٦٧/٤ .

أقول : ظاهر الأدلة يَقْتَضِي أَنَّ بَذْلَ الجزية من أي كافر يُوجب الكفَّ عن مُقاتلته ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَبْعَثُ الأمراء من أصحابه بالجيش على الطوائف المختلفة ، فيذكر في جُملة ما يُوصيهم به أنهم إِذَا بَذَلُوا الجزية قُبِلَ منهم ذلك ، كما في حديث بُرَيْدَةَ عند مسلم وغيره قال : « كَانَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ - ثم ذكر فيه - فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلُّهُمْ الْجِزْيَةَ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ . وَكَفَّ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ قَوْلُهُ : « كَانَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ » يدل على أَنَّ هذا كان شأنه في كل جيش يَبْعَثُهُ ، ولا يُنَافِي هذا قوله تعالى في أهل الكتاب<sup>(٢)</sup> : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » فَإِنْ أَهْلُ الْكِتَابِ هم نوع من أنواع الكفار الذين يجب الكف عن قتالهم إِذَا أُعْطُوا الجزية ، ولا يُنَافِي ذلك أيضا ما ورد من الأمر بقتال المشركين في آية السِّيفِ<sup>(٣)</sup> وغيرها . فَإِنْ قِتَالُهُمْ واجب إلا أَنْ يُعْطُوا الجزية فإنه يجب الكف عنهم ، كما يجب الكف عنهم إِذَا أَسْلَمُوا ، ولا يُنَافِي هذا التَّعْمِيمُ ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من الأمر بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب<sup>(٤)</sup> ، لأنَّ غايته أَنَّها لا تجوز مصالحتهم بالجزية في جزيرة العرب ، وذلك

(١) الحديث أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه . مسلم بشرح النووي ٣٣١/٤ . سنن ابن ماجه ٩٥٣/٢ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٤٣/٧ .

(٢) سورة التوبة : ٢٩ . وتام الآية : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » .

وقد اختلف العلماء فيمن تؤخذ منه الجزية : فقال الشافعي لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب خاصة عرباً كانوا أو عجماء لهذه الآية فإنهم هم الذين خصوا بالذكر فتوجه الحكم إليهم دون سواهم لقوله عز وجل « فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » ولم يقل حتى يعطوا الجزية كما قال في أهل الكتاب . قال : وتقبل من المجوس بالسنة وبه قال أحمد وأبو ثور وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة وأصحابه .

وقال الأوزاعي : تؤخذ الجزية من كل عابد وثن أو نار أو جاحد أو مكذب . وكذلك مذهب مالك فإنه رأى أَنَّ الجزية تؤخذ من جميع أجناس الشرك والجدد عربياً أو عجمياً تغلياً أو قرشياً كاتناً من كان إلا المرتد .

وقال ابن القاسم وأشهب وسحنون : تؤخذ الجزية من مجوس العرب والأصم كلها . وأما عبدة الأوثان من العرب فلم يستثن الله فيهم جزية ولا يبقى على الأرض منهم أحد . وإنما لهم القتال أو الإسلام . يراجع القرطبي في تفسير الآية .

(٣) آية السيف هي الخامسة من سورة التوبة : « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » إلى آخر الآية وقال السيوطي في الإكليل : هذه آية السيف الناسخة لآيات العفو والصفح والإعراض والمسالمة . محاسن التأويل للقاسمي ٣٠٧٤/٨ .

(٤) الموطأ بشرح الزرقاني ٢٣٣/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٦٧/٨ .

لا ينافي جواز المصالحة لهم بضرب الجزية عليهم إذا كانوا في غير جزيرة العرب .

والحاصل أن من ادعى أن طائفة من طوائف الكفار لا يجوز ضرب الجزية عليهم ، بل يُخَيَّرُونَ بين الإسلام والسيِّف فعليه الدليل ، ولا دليل تقوم به الحجة إلا ما ورد في المرتد كما قدمنا ، وكما سيأتي إن شاء الله .

وأما قوله : « ولا يردون حربيين » فقد تقدم قريبا أن التخيير بين المن والفداء يفيد أنه يجوز ردهم حربيين بعد المن عليهم ، أو بعد أخذ الفداء منهم ، ولم يرد ما يدل على المنع من هذا ، وغاية ما هنا أنهم عند تسليم الجزية في أمان أهل الإسلام بتسليم ما يستحقون به عِصْمَةُ دِمَائِهِمْ وأموالهم وهو الجزية ، وقد تقدم أَنَّ الْمُؤْمِنَ يرد إلى مَأْمَنِهِ ، فإذا أراد الإمام ردهم إلى دار الحرب كان له ذلك لمصلحة يراها ، كما كان له أن يرد الأسرى حُرِّيِّين .

قوله : « ويلزمون زيا يتميزون به فيه صغار » إلخ .

أقول : وجهه أن الله سبحانه قد قال في كتابه : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ »<sup>(١)</sup> فهذه الجملة الحالية قد أفادت أنه ينزل بهم ما فيه صَفَارٌ في ملبوسهم وبيوتهم ومركوبهم . ونحو ذلك من شئونهم ويُمنعون مما يُخَالِفُ الصَّغَارَ ، وهو التشبه بالمسلمين في ملبوسهم وبيوتهم ومركوبهم ونحو ذلك ، وقد أخذ عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه عَهْدًا ذكر فيه ما يعتمدون عليه في حالهم ومالهم وكنائسهم ومن جملته أنهم لا يَتَشَبَّهُونَ بالمسلمين في ملبوساتهم في قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، وفيه أنهم يَجْزُونَ مَقَادِيمَ رَعُوسِهِمْ ، وَأَنْ يَشُدُّوا الزَّئَانِيرَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ ، ولا يظهرون صليبا ولا شيئا من كتبهم في طريق المسلمين ، وفيه أنهم لا يضربون ناقوسا إلا ضربا خفيفا ، ولا يرفعون أصواتهم بالقراءة في شيء من حضرة المسلمين . وهذا العهد العمري أخرجه ابن

---

(١) سورة التوبة : ٢٩ وقد تقدم ذكرها .

حزم<sup>(١)</sup> عن عبد الرحمن بن غنم قال : « كُتِبَ لعمر حين صالح نصارى الشام ، و شرط عليهم أن لا يحدثوا في مدينتهم ولا حولها ديراً ولا كنيسة . وفيه أنهم لا يجدر أن ما خرب منها » .  
والحاصل أن إلزامهم بما ذكره المصنف ، وما ذكره غيره من الفقهاء قد دلت عليه الآية القرآنية المتقدمة ، وكفى بها .

قوله : « ولا يسكنون في غير خططهم إلا بإذن المسلمين لمصلحة » .

أقول : الأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قد تضمنت الأمر للأمة بإخراج اليهود<sup>(٢)</sup> من جزيرة العرب ، فلا وجه لمنعهم من سكنون غيرها ، وإلزامهم أن يسكنوا في خططهم ، فإنهم قد صاروا بتسليم الجزية والتزام الصغار أهل ذمة . ووجب على المسلمين رعايتهم . وحفظ دمائهم وأموالهم وتركهم يسكنون حيث أرادوا في غير جزيرة العرب ، ولا يتنافي الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب ما ورد في حديث آخر من الأمر بإخراجهم من الحجاز كما أخرجه أحمد من حديث [أبي] عبيدة بلفظ : « أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ »<sup>(٣)</sup> .  
فإن ذلك هو من التنصيب على بعض أفراد العام ، وقد تقرر في الأصول أنه لا يصلح للتخصيص . وهو الحق . وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الأمر في ذلك الخاص لتخصيصه بالنص عليه وحده ، ومثل هذا لا يوجب إهمال دلالة الدليل على ما عداه .

وأما قوله : « إلا لمصلحة » فهو من التخصيص للدليل الصحيح بنوع من أنواع المناسب<sup>(٤)</sup> المذكورة في علم الأصول ، ولا يصلح لذلك ، فقد قرر أهل الأصول أنفسهم أن من شرط العمل به أن لا يُصادم دليلاً ، وهو هنا قد صادم الدليل .

(١) كتاب عمر بن الخطاب أخرجه أيضاً البيهقي ويرجع إليه في السنن الكبرى ٢٠٢/٩ .

(٢) يرجع إلى الموطأ والمتنقى بشرح نيل الأوطار وقد سبقت الإشارة إليهما .

(٣) الحديث أخرجه البيهقي أيضاً وتماه عنده : « واعلموا أن شر الناس الذين اتخذوا قبورهم مساجد » .

السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٨/٩ . المتنقى بشرح نيل الأوطار ٦٧/٨ .

(٤) تقدم التعليق على هذا المصطلح .

وأما قوله : « ولا يُظهرون الصليبان في أعيادهم إلا في البيع » فقد تقدم في العهد العمري أنهم لا يظهرون صليباً ولا شيئاً من كتبهم في طريق المسلمين ، ولا منع من إظهار ذلك كنائسهم حيث لم يحضرهم أحد من المسلمين .

وأما قوله : « ولا يركبون الخيل » فوجهه أنه يُخالف الصَّغَار . وفي العهد العمري أنهم لا يركبون سرجاً ولا يتقلدون سيفاً ، ولا يتخذون شيئاً من السلاح .

وأما قوله : « ولا يرفعون دورهم على دور المسلمين » فوجهه أيضاً أن ذلك يخالف الصَّغَار .

وأما قوله : « ويبيعون رقاً مسلماً شروءه » . فوجهه أيضاً أن ثبوت ملكهم للعبد المسلم يخالف الصغار أيضاً لأنه واحد من المسلمين ، وللمالك على ملكه من العزة والعلو ما هو عكس معنى الصغار . وأيضاً هو من السبيل على المؤمنين ، وقد قال عز وجل : « وَكَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا »<sup>(١)</sup> .

وأما قوله : « ويعتق بإدخالهم إياه دار الحرب قهراً » فوجهه ما تقدم من أن دار الحرب دار إباحة يملك كل فيها ما تثبت يده عليه ، فإذا تثبت يده على نفسه صار حراً . ووجه التقييد بقوله : « قهراً » أنه إذا دخلها راضياً مختاراً كان ذلك قادحاً في إسلامه مبطلاً لحرمة .

## فصل

وَيَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ بِالنِّكَاحِ مِنْ جَمِيعِهِمْ . أَوْ بَعْضِهِمْ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُمْ الْبَاقُونَ قَوْلًا وَفِعْلًا  
وَعَهْدُ مَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْجَزْيَةِ إِنْ تَعَدَّرَ إِكْرَاهُهُ . قِيلَ أَوْ نَكَحَ مُسْلِمَةً . أَوْ زَنَّا بِهَا . أَوْ قَتَلَ

(١) سورة النساء : ١٤١ .

قال ابن العربي : ونزع علماؤنا بهذه الآية في الاحتجاج على أن الكافر لا يملك العبد المسلم وبه قال أشهب والشافعي لأن الله سبحانه نفى السبيل للكافر عليه بالشراء سبيل فلا يشرع له ولا ينقصد العقد بذلك . يراجع تفسير القرطبي للآية .

مُسْلِمًا ، أَوْ فَتَنَهُ . أَوْ دَلَّ عَلَى عَوْرَتِهِ . أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا .

قوله : « فصل : وينتقض عهدهم بالنكث » إلخ .

أقول : ثبوت الذمة لهم مَشْرُوط بِتَسْلِيمِ الْجِزْيَةِ ، والتزام ما أَلَزَمَهُم به المسلمون من الشروط ، فإذا لم يحصل الوفاء بما شُرْطَ عليهم عادوا إلى ما كانوا عليه من إِبَاحَةِ الدِّمَاءِ والأَمْوَالِ ، وهذا معلوم ليس فيه خلاف ، وفي آخر العهد العمري : « فَإِنْ خَالَفُوا شَيْئًا مِمَّا شَرَطُوهُ فَلَا ذِمَّةَ لَهُمْ . وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل العِنَادِ والشَّقَاقِ » انتهى ، وهذا الانتقاض لعهدهم إذا كان من جميعهم فأمره واضح ، وأما إذا كان من بعضهم فليس على الآخرين إلا مُبَايَنَتُهُمْ كما قال المصنف ، فإن لم يفعلوا لم تكن مجرد المخالطة نقضا لعهد من لم ينكث إلا أن يَظْهَرَ منهم الرِّضَا بِذَلِكَ النكث . والموافقة للناكثين وأما قوله : « وعهد من امتنع من الجزية : » فوجهه ظاهر ، فإنها هي السبب الأكبر في حَقْنِ دِمَائِهِمْ ، وَعِصْمَةِ أَمْوَالِهِمْ ، ولا وجه للتَّقْيِيدِ بقوله : « إن تعذر إكراهه » لأنه قد صار بالامتناع من الجزية غير ذمي ، فيحل منه ما يحل من الحربي ، وهو قد صار بهذا الامتناع كما قال الشاعر : .

فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَتْعَبٍ      مَوَائِلًا مِنْ سُبُلِ الرَّاعِدِ<sup>(١)</sup>

قوله : « قيل أو نكح مسلمة » إلخ .

أقول : إذا فعل الذمي ما يستباح به دم المسلم كان دمه حلالا بفحوى الخطاب . وذلك كأن يظعن في الإسلام ، أو يسب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما هذه الأمور التي ذكرها المصنف حاكيا لها عن الغير ، فإن كان قد أخذت على الذمي في عهده فقد حل دمه بمجرد المخالفة للعهد المأخوذ عليه ، وإن لم يُؤْخَذْ عليه في عهده كان مُسْتَحَقًّا لما يُوجِبُهُ عليه الشرع في ذَلِكَ التَّعَلُّفِ فَيُقْتَلُ إِنْ قَتَلَ مُسْلِمًا ، وَيُحَدُّ إِنْ زَانَا بِمُسْلِمَةٍ ، ويُحد حد المحارب

(١) المتعب : يقال تعب الاء والدم يتعبه تعباً نَجَرَه كما يتعب الدم من الأنف ومنه اشتق متعب المطر . وموائل : لاجئاً من وائل موائلة لجأ . والراغب : يقال رعب الوادي فهو راعب إذا امتلأ بالماء ورعب السيل الوادي إذا ملأه . وهو كقولهم : كالمستجير من الرمضاء بالنار .

إن قطع طريقا ، ويفرق بينه وبين المسلمة التي نكحها مع التعزير له ولها إن كانا معتقدين صيحة ذلك ، وكذلك يُعزَّر إن فتنَ مسلما إذا لم تكن الفتنة له بشيء مما يرجع إلى الطعن في الدين ، فهكذا ينبغي أن يقال .

## فصل

وَدَارُ الْإِسْلَامِ مَا ظَهَرَتْ فِيهِ الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ ، وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهَا خُصْلَةُ كُفْرِيَّةٌ ، وَلَوْ تَأْوِيلًا<sup>(١)</sup> إِلَّا بِجَوَارٍ ، وَإِلَّا فَدَارُ كُفْرٍ ، وَإِنْ ظَهَرَتْ<sup>(٢)</sup> فِيهَا خِلَافٌ (٣) ، وَتَجِبُ الْهَجْرَةُ عَنْهَا . وَعَنْ دَارِ الْفِسْقِ إِلَى خَلْبِي عَمَّا هَاجَرَ لِأَجْلِهِ . أَوْ مَا فِيهِ ذُونُهُ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِهِ إِلَّا لِلْمَصْلَحَةِ أَوْ عُذْرٍ ، وَيَتَضَيَّقُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ<sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ودار الإسلام » إلخ .

أقول : الاعتبار بظهور الكلمة ، فإن كانت الأوامر والنواهي في الدار لأهل الإسلام بحيث لا يستطيع من فيها من الكفار أن يتظاهروا بكفره إلا لكونه مأذونا له بذلك من أهل الإسلام فهذه دار إسلام ، ولا يضر ظهور الخصال الكفرية فيها لأنها لم تظهر بقوة الكفار ، ولا بصوتلتهم كما هو مشاهد في أهل الذمة من اليهود والنصارى والمعاهدين الساكنين في المدائن الإسلامية ، وإذا كان الأمر بالعكس ، فالدار بالعكس .

---

(١) الكفر عندم كفر تعريض وكفر تأويل - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك

ومن الأمثلة التي أوردها في الشرح لكفر التأويل القول بالجبر والتشبيه أو نحو ذلك كالقطع بدخول فساق هذه اللجنة وإن ماتوا على الفسق والتمرد . قال : وهذا كله كفر تأويل لا تصريح فإذا ظهر في دار من غير جوار كانت دار كفر . هكذا ؟

شرح الأزهاري ٥٧١/٤ .

(٢) دار الكفر تتمم بأحد أمرين : إما بالاظهار فيها الشهادتان إلا بجوار . أو بأن تظهر فيها خصلة كفرية من غير جوار فإنها تصير بذلك دار كفر . وإن ظهر فيها إلا إحداهما من غير جوار خلاف .

فإنما يقولان إن الحكم اظهور الشهادتين في البلد . فإن ظهرتا فيه من غير جوار فهي دار إسلام . ولو ظهر فيها خصلة كفرية من غير جوار فلا حكم لظهور ذلك مع ظهور كلمة الإسلام . شرح الأزهاري ٥٧٢/٤ .

(٣) المراد يتضيق وجوب الهجرة .

وأما قوله : « ولو تأويلا » فباطل من القول ، وخطل من الرأي ، فإن هذه المسائل التي اختلف فيها أهل الإسلام ، وكَفَرَّ بعضهم بعضاً تعصّباً وجُرأةً على الدين ، وتأثيراً للأهوية لو كان ظهورها في الدار مُقتضياً لكونها دار الكفر لكانت الديار الإسلامية بأسرها ديار كفر ، فإنها لا تخلو مدينة من المدائن ولا قرية من القرى من ذاهب إلى ما تذهب إليه الأشعرية أو المعتزلة أو الماتريدية ، وقد اعتقدت كل طائفة من هذه الطوائف ما هو كفر تأويل سند الطائفة الأخرى « وكفاك من شر سماعه » . والحق أنه لا كفر تأويل أصلاً ، وليس هذا موضع البسط لهذه المسألة فخذها كلية تنح بها من موبقات لا تُحصى ومهلكات لا تُحصر ، وسيأتي عند الكلام على قوله : « والتأول كالمرتد » ما ينبغي أن يُضم إلى ما هنا لتكمل الفائدة .

واعلم أن التعرض لذكر دار الإسلام ودار الكفر قليل الفائدة جدا لما قدمنا لك في الكلام على دار الحرب ، وأن الكافر الحربي مُباح الدم والمال على كل حال ما لم يؤمّن من المسمنين ، وأن مال المسلم ودمه معصومان بعصمة الإسلام في دار الحرب وغيرها ، وإن كانت الفائدة هي ما تقدم من كونهم يملكون علينا ما دخل دراهم قهراً فقد أوضحنا لك هنالك أنهم لا يملكون علينا شيئاً ، وإن كانت الفائدة وجوب الهجرة عن دار الكفر فليس هذا الوجوب مختصاً بدار الكفر بل هو شريعة قائمة ، وسنة ثابتة عند استعلان المنكر ، وعدم الاستطاعة للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم وجود من يأخذ على أيدي المنتهكين لمحارم الله ، فحق على العبد المؤمن أن ينجو بنفسه ويقرّ بدينه إن تمكن من ذلك ، ووجد أرضاً خالية عن التظاهر لمعاصي الله ، وعدم التناكر على فاعلها ، فإن لم يجد فليس في الإمكان أحسن مما كان ، وعليه أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . كما أرشد إلى ذلك الصادق (١) المصدوق فيما صح عنه ، وإذا قدر على أن يغلق على نفسه بابه ، ويضرب بينه وبين العصاة حجاباً

(١) يرجع إلى حديث أبي سعيد عند أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ولفظه : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

الجامع القدير بشرح فيض القدير ١٣٠/٦ .



كان ذلك من أقل ما يجب عليه ، وقد أوضحت أمر الهجرة وما هو باق منها وما قد سح في شرحي للمنتقى<sup>(١)</sup> ، فليرجع إليه .

وأما ما ذكره المصنف من إثبات دار الفسق تقليداً لمن شذ من المعتزلة فلا وجه لذلك أصلاً ولا تتعلق به فائدة قط ، وإن زعم ذلك من لم يكن مستبصراً .

وأما قوله : « إلا خلى عما هاجر لأجله » فوجهه ظاهر لأن الانتقال من شر إلى شر ومن دار عصاة إلى دار عصاة ليس فيه إلا إتيان النفس بقطع المناور . فإن كان التظاهر بالمعاصي في غير بلده أقل مما هو ببلده كان ذلك وجهاً للهجرة ، وفي الشر خيار .

وأما قوله : « إلا لمصلحة » فوجهه ظاهر ، فإنها إن كانت المصلحة العائدة على طائفة من المسلمين ببقائه ظاهرة كأن يكون له مدخل في بعض الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، أو في تعليمه معالم الخير بحيث يكون ذلك راجحاً على هجرته وفراره بدينه فإنه يجب عليه ترك الهجرة رعاية لهذه المصلحة الراجحة ، لأن هذه المصلحة الحاصلة له بالهجرة على الخصوص تصير مفسدة بالنسبة إلى المصلحة المرجوة بتركه للهجرة .

وأما كون الهجرة تنضيق بأمر الإمام بها فوجهه ما قدمنا من وجوب طاعة الأئمة فيما يأمر به من الطاعة ، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة كثيرة جداً .

## فصل

وَالرَّدُّ بِاعْتِقَادٍ ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ زِيٍّ ، أَوْ لَفْظٍ كُفْرِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ مَعْنَاهُ إِلَّا حَاكِياً ، أَوْ مُكْرَهاً ، وَمِنْهَا السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ ، وَبِهَا تَبْيِينُ الزَّوْجَةِ ، وَإِنْ تَابَ ، لَكِنْ تَرْتُّهُ إِنْ مَاتَ ، أَوْ لَحِقَ<sup>(٢)</sup> فِي الْعِدَّةِ ، وَبِاللَّحُوقِ تَعْتَقُ أُمُّ وَلَدِهِ ، وَمِنْ الثَّلَاثِ مُدَبَّرُهُ ، وَيَرْتُّهُ وَرَثَتُهُ الْمُسْلِمُونَ ،

(١) نيل الأوطار على المنتقى ٢٧/٨ .

(٢) لحق : المقصود لحق بدار الحرب .

فَإِنْ عَادَ رُدَّ لَهُ مَا لَمْ يُسْتَهْلَكْ حِسًّا ، أَوْ حُكْمًا .

وَحُكْمُهُمْ أَنْ يُقْتَلَ مُكَلَّفُهُمْ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ . وَلَا تُغْنِمُ أَمْوَالُهُمْ . وَلَا يَمْلِكُونَ عَلَيْنَا إِلَّا ذَوِي شَوْكَةٍ . وَعَقُودُهُمْ قَبْلَ اللَّحُوقِ لَغَوٍ فِي الْقُرْبِ ، وَصَحِيحَةٌ فِي غَيْرِهَا مَوْقُوفَةٌ ، وَتَلْغُو بَعْدَهُ إِلَّا الْاسْتِيلَادَ . وَلَا تَسْقُطُ بِهَا الْحُقُوقُ ، وَيُحْكَمُ لِمَنْ حُمِلَ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ بِهِ ، وَفِي الْكُفْرِ بِهِ ، وَيُسْتَرَقُ وَلَدُ الْوَلَدِ ، وَفِي الْوَلَدِ تَرَدُّدٌ ، وَالصَّبِيِّ مُسْلِمٍ بِإِسْلَامِ أَحَدِ آبَائِهِ ، وَيَكُونُ فِي دَارِنَا ذَوْنَهُمَا . وَيُحْكَمُ لِلْمَلْتَسِّ بِالدَّارِ ، وَالْمَتَاوُلُ كَالْمُرْتَدِّ ، وَقِيلَ كَالذَّمِّيِّ ، وَقِيلَ كَالْمُسْلِمِ .

قوله : « فصل : والردة باعتقاد » إلخ .

أقول : اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ، ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم والآخر أن يقدم عليه إلا ببرهان أوضح من شمس النهار ، فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن من قال لأخيه : يا كافر فقد بآء بها أحدهما ، هكذا في الصحيح<sup>(١)</sup> وفي لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما : « مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ ، أَوْ قَالَ : عَدُوُّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ (٢) » أي رجع ، وفي لفظ في الصحيح : « فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا » ، ففي هذه الأحاديث وما ورد مؤردها أعظم زاجر ، وأكبر واعظ عن التسرع في التفكير ، وقد قال الله عز وجل : « إِلَّا مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا (٣) » فلا بد من شرح الصدر بالكفر ، وطمأنينة القلب به ، وسكون النفس إليه ، فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشر ، لا سيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام ، ولا اعتبار بصدور فعل كفري لم يُرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر ، ولا اعتبار بلفظ تلفظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتقده معناه ، فإن

(١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند مسلم ولفظه : « إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » ولفظ البخاري : « أَمَا رَجُلٌ قَالَ لِأَخِيهِ : يَا كَافِرٌ » إلخ . مسلم بشرح النووي ٢٤٨/١ . الصحيح بشرح الفتح ٥١٤/١٠ .

(٢) الصحيح بشرح الفتح ٤٦٤/١٠ . مسلم بشرح النووي ٢٤٨/١ .

(٣) سورة النحل : ١٠٦ . وتامها : « مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ . وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » .

قلت : قد ورد في السنة<sup>(١)</sup> ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الإسلام ، وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلماً<sup>(٢)</sup> كما تقدم ، وورد في السنة المطهرة إطلاق الكفر على مَنْ فَعَلَ فعلاً ، يخالف الشرع كما في حديث : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »<sup>(٣)</sup> ونحوه مما ورد مورده ، وكل ذلك يفيد أن صدور شيء من هذه الأمور يُوجب الكفر وإن لم يُرد قائله أو فاعله الخروج من الإسلام إلى ملة الكفر؟ قلت إذا ضاقت عليك سبل التأويل ، ولم تجد طريقاً تسلكها في مثل هذه الأحاديث فعليك أن تُقِرَّها كما وردت ، وتقول من أطلق عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسم الكفر فهو كما قال ، ولا يجوز إطلاقه على غير من سمَّاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين كافراً إلا من شرح بالكفر صدرًا . فحينئذ تنجو من مَعَرَّةِ الخطر ، وتسلم من الوقوع في المحنة ، فإن الإقدام على ما فيه بعض البأس لا يفعله من يشع على دينه ، ولا يسمح به فيما لا فائدة فيه ، ولا عائدة ، فكيف إذا كان يخشى على نفسه إذا أخطأ أن يكون في عِدَاد من سمَّاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كافراً ، فهذا يقود إليه العقل فضلاً عن الشرع ، ومع هذا فالجمع بين أدلة الكتاب والسنة واجب ، وقد أمكن هنا بما ذكرناه ، فتعين المصير إليه ، فحتم على كل مسلم أن لا يُطلق كلمة الكفر إلا على من شرح بالكفر صدرًا ويقصر ما ورد مما تقدم على موارده ، : وهذا الحق ليس به خفاء .. فدعني من بنيات الطريق .

يَا بَنَى الْفَتَى إِلَّا اتَّبَعَ الْهَوَى وَمَنْهَجُ الْحَقِّ لَهُ وَاضِحٌ .

وأما قوله : « إلا حاكيا أو مكرها » فالأمر فيه واضح ، ووجهه بين ، وكيف يحكم بالكفر على من حكى قولاً كفرياً صدر من كافر ، فإن القرآن الكريم قد اشتمل على ما لا

(١) يرجع في ذلك إلى حديث ابن عمر بلفظ : « من حلف بغير الله فقد كفر » أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه كما حسنه الحاكم وصححه . ويروى أنه قال : « فقد أترك » وهو عند أحمد من هذا الوجه .

(٢) تقدم ذكر الحديث ص ٥٧٨ .

(٣) من حديث أبي بكر في خطبته صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر في حجة الوداع . رواه البخاري وأحمد وعند البخاري أيضاً من حديث ابن عباس . المتفق بشرح نيل الأوطار ٨٦٥ . الصحيح بشرح الفتح ٥٧٣/٣ .

يأتي عليه الحصر من حكاية ما هو كفر بواح من أقوال الكفار ، وهكذا لا يحكم بكفر من كفر مكرها ، فقد استثناه القرآن الكريم بقوله : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ<sup>(١)</sup> » وكفى به .

وأما قوله : « ومنها السجود لغير الله » فلا بد من تقييده بأن يكون سُجُوده هذا قاصدا لربوبية من سجد له ، فإنه بهذا السجود قد أشرك بالله عز وجل : وأثبت معه الآهاً آخر ، وأما إذا لم يقصد إلا مجرد التعظيم كما يقع كثيراً لمن دخل على ملوك الأعاجم أنه يَقْبَلُ الأرضَ تَعْظِيماً له فليس هذا من الكفر في شيء ، وقد علم كل من كان من الأعلام أن التكفير بالإلزام من أعظم مزالق الأقدام ، فمن أراد المخاطرة بدينه فعلى نفسه جنى .

قوله : « وبها تبين الزوجة » .

أقول : وجه ذلك اختلاف الملتين ، وقد جاءت الأدلة من الكتاب والسنة بما يدل على ذلك على تفصيل في ذلك قد تقدم في النكاح عند قول المصنف : « وينفسخ بتجدد اختلاف الملتين » فليرجع إليه .

وأما قوله : « لكن يرثه صاحبه إن مات أو لحق » فالظاهر أن مال المرتد باق على ملكه ، ولم يرد ما يدل على أنه يخرج عن ملكه بمجرد الردة ، فإن مات كان ماله لمن يستحق ميراثه في حال كفره ، وإن لحق بدار الحرب صار له ماله كأموال أهل دار أهل الحرب في الإباحة ، ومن زعم أن ماله يخرج عن ملكه بمجرد الردة من غير لحوق فعلية الدليل .

وأما كونها تعتق أم ولده ومدبرة فوجهه ظاهر لأنه قد أوقع سبب عتقها في حال إسلامه فاستحقا تنجيز ذلك .

وأما كونه يرثه ورثته المسلمون فلا أعرف لهذا وجهها ، ولا أجد عليه دليلاً ، والأدلة

---

(١) تقدم ذكر الآية في الصفحة السابقة .

مصرحة بأنه لا توارث بين مسلم وكافر على العموم ، ولا يصلح للتخصيص إلا دليل تقوم به الحجة ولا حجة فيما يُروى عن بعض الصحابة ، فإن ذلك محمول على الاجتهاد ، واجتهاد الصحابي لا يخص ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإجماع المسلمين . وأما قوله : فإن عاد رد ما لم يستهلك حساً أو حكماً فلا وجه لهذا الرد ، فقد خرج المال عن ملكه بالحق ، فإن كان قد ثبتت عليه يد أحد المسلمين فقد استحقه . وصار ملكاً له ، فلا ينزع عنه إلا بوجه يُوجب رفع ما دخل به في ملكه ، وأما إذا عاد المرتد إلى الإسلام قبل لحوقه فقد عرفنا أن ماله باق على ملكه ، فمن أتلّف شيئاً منه ضمنه . وما كان باقياً فهو باق على ملكه .

قوله : « وحكمهم أن يقتل مكلفهم إن لم يسلم » .

أقول : وجهه ما أخرجه البخاري وأحمد وأهل السنن من حديث ابن عباس بلفظ : « مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ » <sup>(١)</sup> . وما في الصحيحين من حديث أبي موسى في بعض المرتدين أنه قال : « لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ : قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ » <sup>(٢)</sup> . ومن أدلة قتل المرتد حديث : « لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدَى ثَلَاثٍ » <sup>(٣)</sup> وقد تقدم ، وفي الباب أحاديث . وقتل المرتد إن لم يرجع إلى الإسلام مجمع عليه ، ويؤيد هذا قوله عز وجل : « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ » <sup>(٤)</sup> ، فإن مقتضى هذه الآية أنه لا يقبل منه إلا الإسلام ، فإن

(١) للحديث قصة وردت مطولة ومختصرة في بعض الكتب ولفظ البخاري منها : « أن علياً رضي الله عنه حرق قوماً فبلغ ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه » .

وعند أبي داود أن علياً : « أحرق ناساً ارتدوا عن الإسلام » وفيه بعد أن أورد قول ابن عباس : « فبلغ ذلك علياً رضي الله عنه فقال : ويح أم ابن عباس » . الصحيح بشرح الفتح ١٤٩/٦ . مختصر السنن للمنذري ١٩٣/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٠١/٧ .

(٢) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أوفد أبا موسى الأشعري إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل : « فلما قدم عليه ألقى له وسادة وقال : انزل وإذا رجل عنده موتى قال : ما هذا ؟ قال : كان يهودياً فأسلم ثم يهود قال : لا أجلس حتى يقتل : قضاء الله ورسوله » . الصحيح بشرح الفتح ٣١٨/٢ . مختصر السنن للمنذري ١٩٥/٦ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢٠٢/٧ .

(٣) تقدم إيراد الحديث ص ٣٧٢ و ٣٨٦ .

(٤) سورة آل عمران : ٥٨ .

لم يفعل قتل ، لأنه لو ترك مرتدا لكان قد قبل منه غير دين الإسلام ، ولا فرق بين الذكر والأنثى لعموم قوله : « ومن يبتغ » . وقوله : « من بدل دينه » ، ولم يثبت ما يدل على تخصيص الإناث .

وأما قوله : « ولا تغنم أموالهم » فقد عرفناك مما قدمنا أنها قبل اللّحوق باقية في ملكهم ، وبعد اللّحوق يصير فيئا لمن يسبق إليها .

وأما قوله : « ولا يملكون علينا » إلخ . فقد قدمنا أن أهل الحرب لا يملكون علينا ، والمرتدون مع اللّحوق حكمهم حكمهم .

وأما قوله : « وعقودهم قبل اللّحوق لغو في القُرب » فوجه ذلك أنه قد صار بالرّدة كافرا قبل لحوقه . ولا قُربة لكافر .

وأما قوله : « صحيحة في غيرها موقوفة » فلا وجه لقوله : « موقوفة » لأن ماله باق على ملكه قبل لحوقه ، فيصح منه كل تصرف فيه .

وأما قوله : « فيلغو بعده » فصحيح لأن ماله قد خرج عن ملكه باللّحوق .

وأما قوله : « إلا الاستيلاء » فمراد المصنف أنه إذا كان قد استولد أمة له قبل أن يرتد فإن هذا لا يلغي لأنه قد فعل السبب مسلما ، فلا وجه لإلغائه ، وقد أغنى عنه ما تقدم من قوله : « وباللّحوق تعتق أم ولد » .  
قوله : « ولا يسقط بها الحقوق » .

أقول : الحقوق الثابتة على المرتد من دين أو نحوه باقية في ذمته ، وهي باقية في ملك مالكها فلا يجوز الحكم عليه بأنها قد خرجت عن ملكه بارتداد من هي عليه ، لأن المرتد وإن فارق دينه فهو لم يتخلص مما هو عليه بوجه يقتضي السقوط ، فيدفع ذلك من ماله الذي تركه ببلاد الإسلام فإن لم يكن له مال كان لمن له الحق مطالبته به متى ظفر به .  
قوله : « ويحكم لمن حمل به في الإسلام به » إلخ .

أقول : لا فرق بين من حُمل به في الإسلام ومن حُمل به في الكفر أنهما يولدان على الإسلام لما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ . فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ . أَوْ يُنَصِّرَانِهِ . أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَا تُنْتِجُ الْبَهِيمَةُ [ بَهِيمَةُ ] جَمْعَاءَ هَلْ تُحَسِّنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ( فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ) الْآيَةُ <sup>(١)</sup> فالملود من الكفار مطلقاً يولد على الفطرة الإسلامية حتى يعرب عنه لسانه . فإن كفر فأبواه هما اللذان كفراه . وقد أخرج أحمد عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يُعَرَّبَ عَنْهُ لِسَانُهُ ، فَإِذَا أَعْرَبَ عَنْهُ لِسَانُهُ فَأِمَّا شَاكِرٌ أَوْ إِمَّا كَفُورٌ <sup>(٢)</sup> » .

وأما قوله : « ويسترق ولد الولد » إلخ فلا وجه له ، بل هذا الولد الذي حمل به في الإسلام أو الكفر إذا اختار الكفر جاز استرقاقه فضلاً عن استرقاق ولده ، ولا وجه للتردد ، وقد قدمنا البحث عن هذا في استرقاق كل كافر من غير فرق بين عربي وعجمي .

قوله : « والصبي مسلم بإسلام أحد أبويه » .

أقول : إذا كان مولوداً على الفطرة الإسلامية ، وكان ذلك كافياً في الحكم له بالإسلام ، فأسلامه مع إسلام أحد أبويه أظهر وأظهر ، ولا يحتاج إلى الاستدلال بدليل يخص هذه الصورة ، وهكذا لا يحتاج إلى الاستدلال بدليل يخص قوله : « وبكونه في دارنا دونهما » لأنه قد اجتمع له الولادة على الفطرة . والكون في دار الإسلام ، فكان من جملة من يُحكم له بالإسلام بالسبيين المذكورين ، كما استحق من أسلم أحد أبويه أن يُحكم له بالإسلام بالسبيين ، وهما الولادة على الإسلام مع إسلام أحد أبويه ، وقد كان أبواه هما اللذان يُهودانه ، أو يُنصرانه ، أو يُمجسانه ، فع إسلام أحدهما قد صار

(١) الحديث متفق عليه . وجمعاء - كما في النهاية - سليمة من الصيوب مجتمعة الأعضاء كاملتها فلا جدع بها ولا كي .  
الصحيح بشرح الفتح ٢١٩/٣ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢١١/٧ .

(٢) المنتقى بشرح نيل الأوطار ٢١٣/٧ .

داعيا إلى الإسلام ، كما صار بدعوة الآخر إلى الكفر وداعي الإسلام أرجح وأقدم ، لأن الإسلام يعلو ، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا .

وأما قوله : « وللملتبس بالدار » فلا وجه له ، بل ينبغي الحكم للملتبس بالإسلام لأنه مولود على الفطرة ، كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم .

قوله : « والمتأول كالمرتد » إلخ .

أقول : ها هنا تُسكب العبرات ، ويُتاح على الإسلام وأهله بما جَنَاهُ التَّعَصُّبُ في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا لِسَنَةٍ ، ولا لِقُرْآنٍ ، ولا لِبَيَانٍ من الله ، ولا لبرهان ، بل لَمَّا غَلَتْ مَرَاجِلُ العصبية في الدين ، وتمكَّنَ الشيطان الرجيم من تَفْرِيقِ كَلِمَةِ المسلمين لَقَنَتِهِمُ الزَّامَاتِ بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء ، والسَّراب البقيعة ، فيالله وللمسلمين من هذه الفاقة التي هي من أعظم فوادر الدين والرزية التي ما رُزِيَ بِمِثْلِهَا سبيل المؤمنين ، وأنت إن بقي فيك نصيب من عقل ، وبقيّة من مراقبة الله عز وجل ، وحصّة من الغيرة الإسلامية قد علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الإسلام قال في بيان حقيقته ، وإيضاح مفهومه<sup>(١)</sup> : « إنه إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ، وشهادة أن لا إله إلا الله » ، والأحاديث بهذا المعنى متواترة ، فمن جاء بهذه الأركان الخمسة ، وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبى ذلك كائنا من كان ، فمن جاءك بما يُخالف هذا من ساقط القول ، وزائف العلم ، بل الجهل فاضرب به في وجهه ، وقل له : قد تقدم هَذَا يَانِكَ هذا برهان محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه .

دَعُوا كُلَّ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فَمَا آمَنُ فِي دِينِهِ كَمُخَاطِرٍ .

وكما أنه قد تقدم الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن قام بهذه الأركان

---

(١) يرجع في ذلك إلى كتاب الإيمان في الصحيح بشرح الفتح ٤٥/١ وإلى مسلم بشرح النووي ١٣٣/١ .  
المنتقى بشرح نيل الأوطار ٣٣٦/١ .



الخمسة بالإسلام فقد حكم لمن <sup>(٢)</sup> « آمن بالله وملائكته وكتبه ورأسه والقدر خيرَه وشرَه » بالإيمان ، وهذا منقول عنه نقلاً متواتراً ، فمن كان هكذا فهو المؤمن حقاً ، وقد قدمنا قريباً ما ورد من الأدلة المشتملة على الترهيب العظيم من تكفير المسلمين ، والأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض المسلم واحترامه يدل بفحوى الخطاب على تجنب القَدَح في دينه بأي قاذح . فكيف إخراجُه عن الملة الإسلامية إلى الملة الكفرية ، فإن هذه جناية لا تُعَدُّ لها جناية ، وجُرْأة لا تُماثلها جرأة ، وأين هذا المجتريء على تكفير أخيه من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » <sup>(٣)</sup> وهو ثابت في الصحيح ، ومن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الثابت عنه في الصحيح أيضاً : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ » <sup>(٤)</sup> . ومن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الثابت عنه في الصحيح أيضاً : « سِيَابُ الْمُسْلِمِ ، فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » <sup>(٥)</sup> . ومن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ ، وَأَمْوَالَكُمْ ، وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ » <sup>(٦)</sup> . وهو أيضاً في الصحيح ، وكم يعد العاد من الأحاديث الصحيحة والآيات القرآنية ، والهداية بيد الله عز وجل « إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ » <sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) يرجع إلى حديث عبدالله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما في صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٨/١ .  
(٢) الحديث أخرجه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه واللفظ لمسلم من حديث أنس .  
مسلم بشرح النووي ٢٢٠/١ . الصحيح بشرح الفتح ٥٦/١ . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٤٤٢/٦ .  
(٣) من حديث ابن عمر عند البخاري وتامه : « ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » . الصحيح بشرح الفتح ٩٧/٥ .  
(٤) الحديث أخرجه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود وعند ابن ماجه أيضاً من حديث أبي هريرة وعن سعد . والطبراني في الكبير عن عبدالله بن مغفل وعن عمرو بن النعمان بن مرق . كما أخرجه الدارقطني في الأفراد عن جابر ورمز له السيوطي بالصحة . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٨٤/٤ .  
(٥) يرجع إلى حديث أبي بكره وقد سبقت الإشارة إليه ص ٤٨١ .  
(٦) سورة القصص : ٥٦ .

## فصل

وَعَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ الْأَمْرُ بِمَا عَلِمَهُ مَعْرُوفًا ، وَالنَّهْيُ عَمَّا عَلِمَهُ مُنْكَرًا ، وَلَوْ بِالْقَتْلِ  
إِنْ ظَنَّ التَّأْثِيرَ<sup>(١)</sup> وَالتَّضْيِيقَ<sup>(٢)</sup> وَلَمْ يُوَدَّ إِلَى مِثْلِهِ أَوْ أَنْكَرَ مِنْهُ ، أَوْ تَلَفِهِ ، أَوْ عُضْوٍ مِنْهُ ،  
أَوْ مَالٍ مُجْجِفٍ فَيَقْبَحُ « غَالِبًا » وَلَا يُخَشَّنُ إِنْ كَفَى اللَّيْنُ ، وَلَا فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ عَلَى مَنْ  
هُوَ مِنْهُبُهُ . وَلَا غَيْرَ وَلِيٍّ عَلَى صَغِيرٍ بِالْإِضْرَارِ إِلَّا عَنِ إِضْرَارٍ<sup>(٣)</sup> .

قوله : « فصل : ويجب على كل مكلف الأمر بما علمه معروفًا والنهي عما علمه منكرا »

أقول : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما العمادان العظيمان من أعمدة هذا الدين ،  
والركنان الكبيران من أركانه ، ولا يتسع لما ورد في ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث  
الصحيحة النبوية إلا مؤلف مستقل ، وهو مجمع على وجوبهما إجماعا من سابق هذه  
الامة ولاحقها لا يعلم في ذلك خلاف ، وإنما وقع الخلاف بينهم في قيود قيدوا بها هذا  
الوجوب ، وسيأتي الكلام عليها .

وإذا عرفت هذا كان كل مسلم يجب عليه إذا رأى منكرا أن يغيره بيده ، فإن لم  
يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، كما صح<sup>(٤)</sup> ذلك عن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ، وظهور كون هذا الشيء منكرا يحصل بكونه مخالفا لكتاب الله سبحانه ،  
أو لسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو لإجماع المسلمين ، ثم إذا كان قادرا على

(١) من شروط الأمر بالمعروف أن يقلب على ظنه أن لأمره أو نهجه تأثير في وقوع المعروف وزوال المنكر .

شرح الأزهاري ٥٨٣/٤

(٢) من شروط الأمر بالمعروف أن يظن أنه إذا لم يقم به في ذلك الوقت عمله وبطل وكذلك النهي . شرح الأزهاري ٥٨٤/٤ .

(٣) لا يجوز أن ينكر غير ولي للصغير أو المجنون على صغير أو مجنون إذا رآه يفعل منكرا فليس له أن ينكر عليه بالإضرار به  
بالضرب أو الحبس إلا أن يدافعه غير وليه عن إضرار . شرح الأزهاري ٥٨٦/٤ .

(٤) يرجع إلى حديث أبي سعيد الخدري بلفظ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه  
وذلك أضعف الإيمان » .

أخرجه أحمد في المسند . ومسلم في الصحيح وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحامع الصغير بشرح فيض القدير ١٣٠/٦ .

تغييره بيده كان ذلك فرضاً عليه ولو بالمقاتلة ، وهو إن قُتل فَشَهِيد ، وإن قَتَلَ فاعل المنكر فبالحق والشرع قَتَلَهُ ، ولكنه يُقدم الموعظة بالقول اللين ، فإن لم يؤثر ذلك جاء بالقول الحشن ، فإن لم يؤثر ذلك انتقل إلى التغيير باليد ، ثم المقاتلة إن لم يمكن التغيير إلا بها ، فإن كان غير قادر على الإنكار باليد أنكر باللسان فقط ، وذلك فرضه ، فإن لم يستطع الإنكار باللسان أنكر بالقلب ، وهذا يقدر عليه كل أحد ، وهو أضعف الإيمان كما قاله الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم ، وبهذا تعرف أن اشتراط ظن التأثير إنما هو في الإنكار باليد ، ثم في الإنكار باللسان ، وأما الإنكار بالقلب فهو فرض على كل مسلم ، ولا يحتاج إلى تقييده بظن التأثير لأنه أمر كائن في القلب لا يظهر في الخارج ولا يحصل به تأثير .

وأما قوله : « والتضييق » إلخ فوجه ذلك انه لا يكون الشيء منكراً من فاعله إلا عند فعله ، أو عند الشروع في مقدماته ، ولكنه إذا ظن أن المنكر لا مَحَالَةَ واقع من فاعله ولو بعد حين كان عليه أن ينكر وإن لم يحضر وقت فعله . لأن الكف عنه قبل الشروع فيه أو الإتياء لفعله أقطع لِعِرْقِهِ . وأحسم لمادته .  
قوله : « إن لم يؤد إلى مثله أو أنكر منه » .

أقول : اعتبار هذا الشرط منه فإنه إذا كان القيام في مقام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يؤدي إلى تجريء من وقع الأمر أو النهي له كما يفعل ذلك كثير من الظلمة الذين لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ولا يتزجرون بزواجر الله ، بل يجاوزون ما هم فيه إلى ما هو أشد منه قمعاً لمن ينكر عليهم . وسداً لباب إقامة حجة الله عليهم . وحسماً لمادة موعظة الواعظين لهم ، وقطعاً لذريعة المناصحة من الناصحين . وتأيساً للمظلومين عن الفرج . فلا يطمعون بعدها في الالتجاء إلى أهل العلم والفضل ، فها هنا يحق السكوت ، والرجوع إلى الإنكار بالقلب ، لأن التعرض للإنكار باليد واللسان ينشأ عنه اتساع دائرة المنكر على المظلومين . ويحل بهم زيادة على ما هم فيه من المصيبة النازلة بهم ، وفي الشر خيار ، وقد ارتفع الوجوب ، بل ارتفع الجواز ، لأنه يُوجب حدوث مظلمة مع تلك المظلمة ، ومنكر

مع ذلك المنكر . ومن أعظم ما يؤذي إليه الإنكار أن يُفضي إلى تلف نفس المنكر ، أو عضو منه ، أو يذهب بماله مع عدم حصول التأثير الذي هو المطلوب بالإنكار ، وأي تأثير وقد تضاعف بسببه الشر ، وتزايد لأجله الظلم ، وانتهكت حرمة مع الحرمة ، وانضمت مصيبة إلى مصيبة بخلاف ما قدّمنا من أنه يجب عليه المقاتلة إذا لم يمكن التقييد إلا بها ، فإنه هنالك على ثقة من التأثير ، وتمام ما تصدى له ، وأقل الأحوال أن يحصل معه الاحتمال ، وأما هنا فقد انقطع طمعه ، وارتفع رجاؤه مع ما انضم إلى ذلك من التأدية إلى ما هو أنكر ، قوله : « ولا يخشَن إن كفى اللين » .

أقول : وجه هذا أنه يجب التوقف في الإنكار على قدر الحاجة ، وقد حصل المطلوب هنا بدون التخشين فالانتقال إلى التخشين مع تأثير التلين انتقال لم يأذن الله به ، ولا اقتضته الضرورة ، وقد أشار إلى سلوك هذا المسلك قول الله عز وجل : « فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى <sup>(١)</sup> » فإذا كان الله سبحانه قد أرشد رسله إلى التأدب بهذا الأدب مع أكفر الكفرة وأعظم العتاة المتمردين عليه ، فسلوكه مع القائمين مقام الإنكار الذين هم غير رسل مع بعض العصاة أو الظلمة من المسلمين أولى وأحق وأقدم وألزم .

قوله : « ولا في مختلف فيه على من هو مذهبه » .

أقول : هذه المقالة قد صارت أعظم ذريعة إلى سدّ باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهما بالثابتة التي عرفناك ، والمنزلة التي بينها لك ، وقد وجب بإيجاب الله عز وجل ، وإيجاب رسوله صلى الله عليه وآله وسلم على هذه الأمة الأمر بما هو معروف من معروفات الشرع ، والنهي عما هو منكر من منكراته ومعيار ذلك الكتاب والسنة ، فعلى كل مسلم أن يأمر بما وجده فيهما ، أو في أحدهما معروفا ، وينهي عما هو فيهما أو في أحدهما منكرا ، وإن قال قائل من أهل العلم بما يخالف ذلك فقلوه منكر يجب إنكاره عليه أولا ، ثم على العامل به ثانيا ، وهذه الشريعة الشريفة التي أمرنا بالأمر بالمعروف والنهي عن منكرها هي

(١) سورة طه : ٤٤ .

هذه الموجودة في الكتاب والسنة ، وأما ما حدث من المذاهب فليست بشرائع مستجدة ولا هي شرائع ناسخة لما جاء به خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما هي بدع ابتدعت وحوادث في الإسلام حدثت ، فما كان فيها موافقا للشرع الثابت في الكتاب والسنة فقد سبق إليه الكتاب والسنة ، وما كان منها مخالفا للكتاب والسنة فهو رد على قائله مضروب به في وجهه كما جاءت بذلك الأدلة الصحيحة التي منها : « كُلُّ أَمْرٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »<sup>(١)</sup> . فالواجب على من علم بهذه الشريعة ، ولديه حقيقة من معروفها ومنكرها أن يأمر بما علمه معروفا ، وينهي عما علمه منكرا ، فالحق لا يتغير حكمه ، ولا يسقط وجوب العمل به ، والأمر بفعله ، والإنكار على من خالفه بمجرد قول قائل ، أو اجتihad مجتهد ، أو ابتداع مبتدع .

فإن قال تارك الواجب ، أو فاعل المنكر : قد قال بهذا فلان ، أو ذهب إليه فلان أجاب عليه بأن الله لم يأمرنا باتباع فلانك ، بل قال لنا في كتابه العزيز : « مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ . وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا »<sup>(٢)</sup> فإن لم يقنع بهذا حاكمه إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم كما أمرنا الله سبحانه في كتابه بالرد إليهما عند التنازع .

قوله : « ولا غير ولي على صغير بالإضرار إلا لإضرار » .

أقول : وجه هذا أن قلم التكليف مرفوع عن الصغير ، فإذا رآه يعمل معصية من المعاصي فتلك إنما هي معصية بالنسبة إلى المكلفين لا إلى من لا تكليف عليه ، لكنه يحول بينه وبينها لأنه إذا اعتاد الإقدام عليها قبل التكليف هان عليه مقارنتها بعد التكليف ، والولي أقدم من غيره . ثم أهل الولايات . ثم سائر الناس . وأما إذا أقدم الصغير والمجنون على بدن الغير ، أو على ماله وجب علينا الدفع عنه لأن بدنه وماله معصومان بعصمة الإسلام ، وترك الصبي أو المجنون يفعلان ذلك منكر لا بالنسبة إليهما بل بالنسبة إلينا . ونحن مأمورون بإنكار المنكر بل يجب ذلك علينا ولو كان فاعله من غير بني آدم ، فإن الدابة إذا أقدمت

(١) تقدم إيراد الحديث .

(٢) سورة الحشر : ٧ .

على بدن المسلم أو ماله كان حقاً علينا أن ندفعها عنه ، ونحول بينها وبينه حفظاً لحرمة وحرمة ماله ، وقياماً بما أوجب الله له علينا . فإن لم يندفع الصبي أو المجنون أو الدابة إلا بالإضرار بهم كان ذلك واجباً علينا .

## فصل

وَيَدْخُلُ الْغَضَبُ لِلْإِنْكَارِ . وَيَهْجُمُ مَنْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ الْمُنْكَرُ<sup>(١)</sup> ، وَيُرِيْقُ عَصِيْرًا ظَنَّهُ خَمْرًا . وَيَضْمَنُ إِنْ أَخْطَأَ وَخَمْرًا رَأَاهَا لَهُ ، أَوْ لِمُسْلِمٍ . وَلَوْ بَيْنَةَ الْخَلِّ ، وَخَلًّا عُلُوْلَجٍ مِنْ خَمْرٍ . وَيُرْأَلُ لَحْنٌ غَيْرَ الْمَعْنَى فِي كُتُبِ الْهَدَايَةِ . وَتُحْرَقُ دَفَاتِرُ الْكُفْرِ إِنْ تَعَدَّرَ تَسْوِيْدُهَا وَرَدُّهَا . وَتُضْمَنُ . وَتُمَزَّقُ . وَتُكْسَرُ آلَاتُ الْمَلَاحِي اللَّاتِي لَا تُوضَعُ فِي الْعَادَةِ إِلَّا لَهَا ، وَإِنْ نَفَعَتْ فِي مُبَاحٍ . وَيُرَدُّ مِنَ الْمَكْسُورِ مَا لَهُ قِيْمَةٌ إِلَّا عُقُوبَةً . وَيَعْبَرُ تِمْنَالُ حَيَوَانٍ كَامِلٍ مُسْتَقِلٍّ مُطْلَقًا . أَوْ مُنْسُوجٍ . أَوْ مُلْحَمٍ إِلَّا فِرَاشًا<sup>(٢)</sup> . أَوْ غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ . لَا الْمَطْبُوعُ مُطْلَقًا . وَيُنْكَرُ غِيْبَةٌ مِنْ ظَاهِرِهِ السِّرِّ ، وَهِيَ أَنْ تَذْكُرَ الْغَائِبَ بِمَا فِيهِ لِنَقْصِهِ بِمَا لَا يُنْقِصُ دِيْنَهُ ، قِيلَ أَوْ يُنْقِصُهُ إِلَّا إِشَارَةً أَوْ جَرَحًا<sup>(٣)</sup> . أَوْ شَكَا ، وَيَعْتَدِرُ الْمَغْتَابَ إِلَيْهِ إِنْ عَلِمَ ، وَيُؤْذِنُ مَنْ عَلِمَهَا بِالتَّوْبَةِ كَكُلِّ مَعْصِيَةٍ .

قوله : « فصل : ويدخل الغضب للإنكار » .

أقول : وجه هذا أن النهي عن المنكر فرض ، وإذا لم يتم إلا بدخول المنزل وجب ذلك ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه ، وهذا المنزل الذي فيه المنكر إن كان كان لفاعلي المنكر فلا حرج في دخوله قط ، وإن كان لغيرهم فليس في دخوله من المعصية

(١) يجوز أن يدخل المكان الغضب لإنكار المنكر أو للأمر بالمعروف ولا إثم عليه . كما يجوز أن يهجم على دار الغير من غلب على ظنه وقوع المنكر في تلك الدار . شرح الأزهار ٥٨٧/٤ .

(٢) المراد أنه لا يجب تغيير الصورة إذا كانت في موضع الإهانة كنحو أن تكون فراشاً يوطأ بالأقدام . شرح الأزهار ٥٩٠/٤ .

(٣) لا يجوز غيبة من ظاهره السر إلا إشارة على مسلم يخشى أن يثق به في شيء من أمور الدين أو الدنيا أو كان ذلك جرحاً له عند الحاكم فلا يحكم بشهادته . أو كان على سبيل الشكوى عند من يرجو أن يعينه عليه . شرح الأزهار ٥٩١/٤ .

ما يوازن بعض ما في ترك إنكار المنكر من المعصية . ولا شك ولا ريب أن مفسدة ترك إنكار المنكر يجب تقديمها على مفسدة دخول المكان الغصب . لإجماع أهل العلم على تأثير أعظم المفسدتين على أخفهما . فالقول بأن إنكار المنكر بالدخول معارض بمثله من دخول الغصب جمود وغفلة .

قوله : « ويهجم من غلب في ظنه المنكر » .

أقول : أما مجرد الظن فلا يكفي في مثل هذا بل لا بد من العلم على ما فيه من التجسس المنهى عنه بنص القرآن الكريم ولكن مصلحة إنكار المنكر أرجح من مصلحة ترك التجسس ومفسدة ترك إنكار المكر أشد من مفسدة التجسس . وأيضا يمكن الجمع بأن تحريم التجسس مقيد بعدم العلم بوقوع المنكر . لأنه لا يسمى تجسسا إلا إذا كان فاعله على غير بصيرة من أمره ، وقد دخل صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة لما جبَّ أسنمة شاري علي بن أبي طالب . وقعد في بيته يشرب وتغنيه القينات كما هو ثابت في الصحيح . قوله : « ويربق عصيرا ظنه خمرا » .

أقول : وجهه كون ذلك مظنة للمنكر . ولكن مجرد الظن لا يغني في مثل هذا بل لا يجوز الإقدام على الإراقة إلا بعلم ، فإذا علم بذلك وجبت عليه الإراقة ، لأن بقاء الخمر مع وجود من يجوز عليه شربها من الفسقة واجب . وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإراقة الخمر<sup>(١)</sup> عند نزول تحريمها ، وفعل ذلك كل من عنده شيء منها ، فهذه سنة قائمة ، وشريعة ثابتة ، والقول بأن المحرم إنما هو شربها لا عيئها كلام لا حاصل له . ولا يدل عليه رواية ولا دراية ، وهذا القول بأن إراقتها عند نزول تحريمها إنما كان لقطع ذريعة شربها فإن هذا بعينه كائن في غير زمن الصحابة الذين هم خير القرون ، وهم أنقى لله من أن يكونوا مظنة لعدم امتثال ما قد نزل تحريمه عليهم من جهة الله سبحانه ، بل مثل هذه المظنة حاصل فيمن بعدهم من الفسقة المتمرئين على محارم الله سبحانه . وأما قوله : « وخمر أراها له أو لمسلم » فوجهه ظاهر إذا كان على بصيرة ، ولم يكن

(١) الصحيح بشرح الفتح ٣٦/١٠ . المستقى بشرح نيل الأوطار ١٧٦/٨ .

ذلك تمجرد الظن .

وأما قوله : « ولو بنية الخل » فلا وجه له ، لأن هذا العصير لم يُقصد به المعصية ، بل قصد به ما هو حلال جائز . كما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(١)</sup> أن الخلَّ خَيْرُ الإدام . وهكذا قوله : « وخلا عولج من خمر » فإنه لا وجه له لما ذكرناه ، والأمر في هذا ظاهر .

قاله : « ويُزال لحن غير المعنى في كتب الهداية » .

أقول : وجه هذا أن بقاءه - لا سيما مع مَظَنَّة أن يعمل به عامل ممن ليس له بصيرة كاملة - منكر يجب على الواقف عليه أن يغيره بحسب الإمكان . ومثل هذا داخل تحت أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنه لم يخص صورة دون صورة . ومن هذا قوله : « ويحرق دقاتر الكفر » لأن بقاءها منكر ، لتجويز أن يَقِفَ عليها من يميل إلى شيء مما فيها . وإذا أمكن تسويدها فقد حصل المطلوب ، ولم يبق فيها ما يجب قطع ذريعته ، وحَسَمَ مادته ، فأرجاعها للكها بعد التسويد متوجه ، لأنها باقية في ملكه ، وقد زال ما كان فيها من المنكر .

قوله : « وتنزق وتكسر آلات الملاهي » إلخ .

أقول : وجه هذا هو ما قدمناه في إراقة الخمر ، وقد أخرج أحمد وغيره من حديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَمْحَقَ الْمَزَامِيرَ وَالْكِبَارَاتِ - يَعْنِي الْبِرَابِطَ - وَالْمَعَارِفَ وَالْأَوْثَانَ الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ »<sup>(٢)</sup> . ولا يخفأك أن مَحَقَهَا تكسيرها وتمزيقها ، وإذا كان هنا في مثل آلات

---

(١) لفظ الحديث : « نعم الإدام الخل » وهو من حديث جابر عند أحمد ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . ومن حديث عائشة عند مسلم والترمذي . وله شواهد أخرى . الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٢٨٥/٦ .

المنتقى بشرح نيل الأوطار ١٦٩/٨ .

(٢) الحديث رواه عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة قال البخاري : عبيد الله بن زحر ثقة . وعلي بن يزيد ضعيف . والقاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن ثقة .



هذه الملامح التي هي أقل منسدة من عين الخمر فإراقة الخمر نابتة بالأرلى كما قدمنا ، وفي إسناده هذا الحديث على بن زيد الشامي ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم بما لا يوجب طرح روايته . وترك العمل بما جاء من طريقه .  
وأما كونه يرد من الكسور ماله قيمة فلا بد من تقييده بكونه لا يصلح لتجديد آلة أخرى لا كلا ولا بعضاً .

قوله : « ويغير تمثال حيوان كامل » إلخ .

أقول : الأدلة في تحريم التصوير كثيرة جداً ، وورد ما يدل على تغييرها على العموم سواء كانت تمثال حيوان أو غيره ، كما في حديث عائشة عند البخاري وغيره قالت : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه »<sup>(١)</sup> ، والتصاليب صور الصليب ، وفي لفظ في البخاري وغيره : « لم يكن يدع في بيته ثوباً فيه تصليب إلا نقضه »<sup>(٢)</sup> . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة : « أنها نصبت سترًا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترعه » ، قالت : ففقطعته وسادتين ، فكان يرتفق عليهما »<sup>(٣)</sup> . وورد ما يدل على عدم تحريم تصوير غير الحيوان ، ومن ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود<sup>(٤)</sup> والترمذي وصححه من حديث أبي هريرة قال

والكباريات : جمع كبير بفتحين وهو - كما في المصباح - الطبل له وجه واحد وجمعه كبار مثل جبل وجبال وهو فارسي معرب . وهو بالعربية أصف بصاد مهملة وزان سيب . والربط - كما في النهاية - ملهاة تشبه العود

المتقى بشرح نيل الأوطار ١٠٢/٨

(١) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وأحمد كما أخرجه النسائي . ورواية البخاري عن يحيى بن عمران بن حطان : « أن عائشة رضي الله عنها حدثت » . وأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من رواية صالح بن سرح بن عمران قال « سمعت عائشة » فذكر حديثاً آخر . وفي الطبري الصغير بسند قوي من وجه آخر « قالت لي عائشة » مختصر السنن للمندري ٧٨٠/٦  
(٢) وقع في رواية الإسماعيلي : « شيئاً فيه تصليب » وفي رواية الكشميهني « تصاوير » بدل « تصاليب » وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن هشام فقال : « تصاليب » وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبيان بن العطار عن يحيى بن أبي كثير فتح الباري على الصحيح ١٠ - ٣٨٥ .

(٣) الحديث متفق عليه وفي لفظ لأحمد : « فقطعت مرفقتين . فلقد رأيت متكتاً على إحدهما وفيها صورة .

الصحيح بشرح الفتح ٣٨٦/١٠ . مسلم بشرح النووي ٨١٩/٤ . المتقى بشرح نيل الأوطار ١١٥/٢

(٤) تمام الحديث كما في المتقى : « وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبيلتين توطآن . وأمر بالكلب يرحل ففعل رسول

الله صلى الله عليه وسلم . وإذا الكلب جره وكان للحسن والحسين تحت نضله » . مختصر السنن للمندري ٨٢٠/٦

المتقى بشرح نيل الأوطار ١١٥/٢

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أَتَانِي جِبْرِيلُ اللَّيْلَةَ فَقَالَ : إِنِّي [ كُنْتُ ] أَتَيْتُكَ اللَّيْلَةَ الْبَارِحَةَ . فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِي الْبَيْتِ تِمَثَالٌ رَجُلٍ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلٌ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ ، فَمَرَّ بِرَأْسِ التَّمَثَالِ الَّذِي فِي بَابِ الْبَيْتِ يُقَطِّعُ حَتَّى يَصِيرَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ » الحديث ، فإن قوله : « حَتَّى يَصِيرَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ » يدل على جواز تصوير ما عدا الحيوان ، ومن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس . وجاءه رجل فقال : « إِنِّي أَصَوَّرُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ فَأَفْتِنِي فِيهَا ؟ » فقال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا يُعَذِّبُ فِي جَهَنَّمَ ، فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاجْعَلِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ <sup>(١)</sup> ، ولا يخفأك أن قوله : « يجعل له بكل صورة صورها نفسا » يدل على أن هذا الوعيد هو في تصوير حيوان . وأما قول ابن عباس : « فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاجْعَلِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ » فليس هو من الرواية بل من قوله ، واقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية على الوعيد على تصوير ما له نفس لا ينافي وجوب تقييد ما كان على غير صور الحيوانات من سائر المخلوقات ، كما يُفِيدُ ذلك ما تقدم من حديثي عائشة ، لكن حديث أبي هريرة المذكور قد دلَّ على جواز تصوير الشجر ، فممكن الجمع بأن التَّصَالُبَ فيها صُورَةُ حيوان ، وهكذا التصاویر المذكورة في حديث عائشة الآخر ، فيكون المنع مُتَوَجِّهاً إِلَى تصوير الحيوان فقط .

وأما قوله : « أَوْ مَنْسُوجٌ أَوْ مَلْحَمٌ » فوجهه أنه يصدق على ذلك أنه تصوير ، ولا يصلح لتخصيص بعض صور التصوير ما ورد عن بعض الصحابة من قوله : « إِلَّا رَقْعًا مِنْ ثَوْبٍ » . كما يصلح قول ابن عباس لتخصيص التحريم بما هو من الحيوانات .

وأما قوله : « إِلَّا فِرَاشًا » فوجهه ما تقدم في حديث عائشة أنها جَعَلَتْ مِنَ السَّرِ الدِّي نَزْعَهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَسَادَتَيْنِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَرْتَفِقُ عَلَيْهِمَا ، وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ : « فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ مُتَكِنًا عَلَى أَحَدِهِمَا وَفِيهِ صُورَةٌ » .

(١) الصحيح بشرح الفتح ٣٩٣/١٠ . مسلم بشرح النووي ٨٢٥/٤ . المنتقى بشرح نيل الأوطار ١١٧/٢

قوله : « وينكر غيبة مَنْ ظاهره الستر » إلخ .

أقول : الغيبة قد تطابق على تحريمها الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله عز وجل : « وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا »<sup>(١)</sup> فهذا نهى عام لكل ما يطلق عليه اسم الغيبة . ثم ذكر الله سبحانه لذلك مثالا يؤكد تحريمها ويشدد إثمها فقال : « أَيْجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا »<sup>(٢)</sup> ، فإن لحم الإنسان مُستكره من حيث الطبع للنوعية الواقعة بين الأفراد الإنسانية ولو كان لحم عدو ، فكيف وهو لحم أخ ، فكيف إذا كان ميتا .

وأما السنة فإن الأحاديث الصحيحة القاضية بتحريم الغيبة الثابتة في الصحيحين وغيرهما ، ومن ألفاظها الثابتة في الصحيح أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الغيبة فقال : « الْغَيْبَةُ » ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ ، فقال السائل : أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال : « إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ »<sup>(٣)</sup> .

وأما الإجماع على التحريم فقد نقله الثقات ، وإذا تقرر لك هذا فقد علمت أنها من أشد المنكرات ، وأعظم المحرمات ، فإنكارها على فاعلها واجب على كل مسلم ، وقد صحت أحاديث تحريم الأعراض كتحریم الدماء والأموال ، كما في حديث خطبة حجة الوداع<sup>(٤)</sup> وغيره . وقد أفردنا هذه المسألة برسالة مستقلة سميناه « رفع الريبة فيما يجوز وما لا يجوز من الغيبة » ، وتكلمنا على كل صورة من الصور الست التي استثناه العلماء بما يشفي ويكفي مما لم يسبق إليه أحد . فليرجع إلى ذلك إن شاء الله .

وأما قوله : « لنقصه بما لا يُنقص دينه » فلا يخفأك أن الأدلة قد دلت على تحريم ذكره بما يكره من غير فرق بين ما يُنقص دينه ، وما لا يُنقصه ، وما يزعمونه من أنه ورد حديث

(١) سورة الحجرات : ١٢ .

(٢) جزء من الآية الكريمة السابقة سورة الحجرات : ١٢ .

(٣) من حديث أبي هريرة عند مسلم وصدره : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أتدرون ما الغيبة » إلخ مسلم بشرح النووي ٤٤٩/٥ .

(٤) تقدم ذكر الحديث غير مرة .

بخواز<sup>(١)</sup> ذكر الفاسق بما فيه فليس لذلك أصل ، واستثناء بعض أهل العلم المجاهر بالمعاصي وعموم الأدلة وإطلاقاتها ترد عليه .

« أما ما استدل به البعض وهو ما أخرجه الطبراني بلفظ : « مَتَى تَوَرَّعُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ . اهْتَكُوهُ حَتَّى يَحْدَرَهُ النَّاسُ »<sup>(٢)</sup> » فأين يقع هذا الحديث على فرض أن له إسناداً يثبت . وكيف يُخصَّص به الجبال الرواسي من الكتاب والسنة والإجماع ، على أنه لم يكن في لفظه ما يُشابه ألفاظ النبوة التي أُعطي صاحبها جوامع الكلم ، فلا يبعد أن يكون موضوعاً ، ومن استروح إلى مثل هذا الدليل الذي لا يُسمن ولا يغني من جوع فقد استجره الشيطان إلى الوقوع في هذه المعصية العظيمة المعادلة لِظلم الظالمين بِسفك الدماء ، ونهب الأموال ، فهذا المغتاب قد صار في عِداد الظالمين ، وفي المترلة التي هم بها من الإثم والعقوبة بلا فائدة له ، ولا عائدة إلا غَضَبَ الله عليه وعُقوبته له ، وأما الظلمة بسفك الدماء وأخذ الأموال فقد انتفعوا بظلمهم في الدنيا بالتَّشفي والانتفاع بالأموال ، وهذا البائس صار كما قال الشاعر :

وَتَرَكْتُ حَظَّ النَّفْسِ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْأُخْرَى وَرَحْتُ عَنْ الْجَمِيعِ بِمَعَزِلٍ  
قوله : « الإشارة » .

---

(١) الرأي عندهم أنه إذا كان ناقص الدين فهو غير محترم العرض لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا غيبة لفاسق إذكروا الفاسق بما فيه كيما يحذره الناس » .

قال في الدرر : له طرق كثيرة . وقال أحمد : منكر . وقال الحاكم والدارقطني والخطيب : باطل . وروى الطبراني وابن عدي في الكامل والقضاعي عن معاوية بن حيدة مرفوعاً بلفظ : « ليس لفاسق غيبة » وأخرجه المروني في ذم الكلام له وقال : إنه حسن .

قال في المقاصد : وليس كذلك فقد قال الحاكم فيما نقله البيهقي في الشعب : إنه غير صحيح ولا معتمد شرح الأزهار ٥٩١/٤ . كشف الخفا ومزيل الإلباس للعلوي ١٢٤/٢ . ٥١١ .

(٢) الخبر أخرجه أبو يعلى والحكيم الترمذي في نوادره والعقيلي وابن عدي وابن حبان والطبراني والبيهقي وغيرهم بلفظ : « أترعون عن ذكر الفاجر » إلخ .

وفي سننه الجارود . رمي بالكذب . وفي سند الطبراني أيضاً عبد الوهاب أخو عبد الرزاق كذاب . وبإجملة فالحديث كما قال العقيلي . ليس له أصل . وقال الفلاس : إنه منكر . كشف الخفا ومزيل الإلباس للعلوي ٢٤٢/٥

أقول : وجه حواز ذلك أنه قد ثبت مشروعية المشاورة ، ثم مشروعية المناصحة ، وهي من بملة حقوق المسلم على المسلم ، كما ثبت ذلك في الصحيح ، ولكن ليس ها هنا ما يضطر هذا المشير إلى الغيبة ، فإنه يمكن القيام بذلك بدونها ، كأن يقول المستشير : لا أشير عليك بهذا ، أو لا تفعل كذا ، أو نحو ذلك ، وليس عليه زيادة على هذا ، فإن الدخول في اغتياب من وقعت فيه المشاورة فضول من المشير لم يُوجبه الله عليه ، ولا تعبده به ، ولا ألجأته إليه الضرورة .

قوله : « أو جرحا » .

أقول : وجه هذا إجماع المسلمين سابقهم ولاحقهم على جرح من يستحق الجرح من الرواة والشهود ولولا ذلك لوجد الكذابون إلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجالا واسعا ، وقالوا ما شاءوا ، ووجد شهود الزور إلى أخذ أموال العباد طريقا قريبة ، ولكنه يجب التوقف من ذلك على قدر الحاجة ، فإن كفى الإجمال لم يجز للجرح أن يتعرض للتفصيل ، وإن لم يكف الإجمال كان له أن يأتي من التفصيل بما لا بد منه .

قوله : « أو شكّا » .

أقول : إن كان المشكو عليه ممن لا ينتفع به الشاكي ، ولا يرجو منه فائدة فليس ذلك بمسوّغ للغيبة . وإن كان ينتفع به ويرجو منه إراحته ممّا وقع فيه فهذا جائز . وقد استثنى الله سبحانه ذلك في كتابه بقوله : « لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ » <sup>(١)</sup> .

قوله : « ويعتذر المغتاب إليه إن علم » .

أقول : وجهه أن الغيبة مظلمة وجناية على عرض مسلم معصوم . فالتوبة منها واجبة . ولا يكون ذلك إلا بالتحلل من المظلوم ، والتضرّع إليه بأن يعفو ، ولا وجه لقوله : « إن علم » لأن المظلمة قد وقعت سواء علم بها المظلوم أو لم يعلم ، فلا مخلص عنها إلا عفو عنه .

---

(١) سورة النساء : ١٤٨ .

قوله : « ويؤذن من علمها بالتوبة ككل معصية » .

أقول : وجه ذلك أنه يدفع عن نفسه استمرار اعتقاد من علم منه ذلك بأنه ممن يجتريء على ما حرمه الله سبحانه من الغيبة تخليصاً لهم من الاستمرار على اعتقاد قد زال سببه . وتخليصاً لنفسه من أن يكون محلاً كذلك مخيراً عليه عاصياً لله بسببه ، وهكذا سائر المعاصي ، ومما يرشد إلى هذا ما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لرجلين رأياه وهو يمشي مع بعض نسائه فقال لهما : إنها فلانة ، فاستنكرا هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه المعصوم عن كل ذنب المبرأ من كل شين فقال لهما : « خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِكُمَا <sup>(١)</sup> » يعني فتظنان ظن السوء .

## فصل

وَيَجِبُ إِعَانَةُ الظَّالِمِ عَلَى إِقَامَةِ مَعْرُوفٍ ، أَوْ إِزَالَةِ مُنْكَرٍ ، وَالْأَقْلُ ظُلْمًا عَلَى إِزَالَةِ الْأَكْثَرِ مَهْمَا وَقَفَ عَلَى الرَّأْيِ وَلَمْ يُوَدَّ إِلَى قُوَّةِ ظُلْمِهِ . وَيَجُوزُ إِطْعَامُ الْفَاسِقِ وَأَكْلُ طَعَامِهِ ، وَالتَّرْوِيلُ عَلَيْهِ ، وَإِنزَالُهُ ، وَإِعَانَتُهُ ، وَإِينَاؤُهُ ، وَمَحَبَّتُهُ لِحِصَالِ خَيْرٍ فِيهِ ، أَوْ لِرَحْمَةٍ ، لَا لِمَا هُوَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ، وَتَعْظِيمِهِ ، وَالسُّرُورُ بِمَسَرَّتِهِ فِي حَالٍ ، وَالْعَكْسُ فِي حَالٍ لِمَصْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ .

وَتَحْرُمُ الْمَوَالَاةُ ، وَهِيَ أَنْ تُحِبَّ لَهُ كُلُّ مَا تُحِبُّ . وَتَكْرَهُ لَهُ كُلُّ مَا تَكْرَهُ ، فَيَكُونُ كُفْرًا ، أَوْ فِسْقًا بِحَسَبِ الْحَالِ . ( ص بالله ) ، أَوْ يُحَالِفُهُ وَيُنَاصِرُهُ <sup>(٣)</sup> . انتهى .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

---

(١) تقدم إيراد الحديث .

(٢) حدد الشارح معنى المحبة بأن يريد حصول المنافع له ورفع المضار عنه إذا كانت تلك المحبة واقعة لخصال خير فيه من كرم أخلاق أو شجاعة في جهاد أو حمية على بعض المسلمين أو نحو ذلك أو يحبه لرحمة منه . شرح الأزهاري ٥٩٤/٤ .

(٣) قال المصنوع بالله يحرم أن يحالفه بأن عدوهما واحد وصديقهما واحد كما يحرم أن يناصره . شرح الأزهاري ٥٩٦/٤ .

قوله : « فصل : ويجب إعانة الظالم على إقامة معروف أو إزالة منكر » .

أقول : قد قررنا فيما سبق أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم الفرائض الإسلامية وأهم الواجبات الدينية . والظالم إذا قام بذلك فقد قام بحق . وإذا احتاج إلى من يُعينه على ذلك كانت إعانته واجبة لأنها إعانة على حق ، وقيام لأجل الحق لا لأجل الظالم نفسه ، ومعلوم أن الحق لا يخفى ، فهذا المعين للظالم على الحق قد دخل تحت قول المصنف فيما سبق : « فصل : ويجب على كل مكلف الأمر بما علمه معروفا والنهي عما علمه منكرا » لأنه مع حاجة الظالم القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى إعانته قد صار مكلفا بذلك لتكليفه به ابتداء ، فلا حاجة إلى ذكر هذه الصورة بخصوصها هنا ، ومن هذا القبيل إعانة الأقل ظلما من الفسقة على الأكثر ظلما إذا كان يتدفع بهذه الإعانة ظلم الأكثر ظلما ، أو بعضه ، فإن هذا داخل تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وأما قوله : « مهما وقف على الرأي » فوجهه أنه إذا لم يقف على رأي المعينين له من المؤمنين خبطَ في الضلالة ، لكن ليس المطلوب إلا توقفه على رأيهم في نفس دفع ظلم الأكثر ظلما إلا في جميع أموره ، فإن المفروض أنه ظالم ، وعليهم الإنكار عليه في ظلمه الخاص به بما يجب عليهم ، وما يستطيعونه .

وأما قوله : « ما لم يؤد إلى قوة ظلمه » فليس له كثير فائدة ، لأن المفروض أنه أقل ظلما ، وأنه يندفع بقيامه ، وإعانة المعينين له ظلم الأكثر ظلما ، أو بعضه ، فلو كانت هذه الإعانة مؤدية إلى قوة ظلمه بحيث يصير مثل الظالم الآخر أو أكثر ظلما منه كان في إعانته إنشاء ظلم لم يكن ، وإحداث منكر لم يقع ، وترك التعرض لذكر مثل هذا أقوم من التعرض لدفع منكر هو واقع لا بسبب إعانتهم لفاعله ، لأنهم مشاركون في هذا الظلم لا في ذاك .

قوله : « ويجوز إطعام الفاسق وأكل طعامه » .

أقول : هذا الجواز معلوم لا شك فيه ، وقد جاز في الكفار قال الله عز وجل : « طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ »<sup>(١)</sup> ، وقد أكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طعام الكفار كما في الشاة التي أهدتها له اليهودية<sup>(٢)</sup> بعد أن طبختها ، لكن إذا كانت مؤاكلة الفاسق تؤدي إلى فتور المؤمن عن القيام بما يجب عليه إنكاره على الفاسق ، أو تؤدي إلى تجرّي الفاسق على فسقه كان هذا وجها للمنع من هذه الحبيثة لا من حبيثة كونه فاسقا .

قوله : « والتزول عليه » إلخ .

أقول : الدليل على من زعم أنه لا يجوز التزول على الفاسق ، ولا إنزاله ، ولا محبته ، فإنه رجل من المسلمين له مالهم ، وعليه ما عليهم ، وما هو فيه من الفسق يجب إنكاره عليه بما يقتضيه الشرع باليد ثم باللسان ، ثم بالقلب ، وليس الممنوع إلا أن يُحبه لأجل فسقه ومعصيته لا لأجل كونه رجلا من المسلمين ، ولا لأجل كونه رحما له ، وإذا كان مجرد الأخوة الإسلامية كافيا في جواز المحبة كان جوازها لخصال الخير والرحمة مما لا ينبغي أن يتردد فيه ، ولا يحتاج إلى النص عليه ، وقد قال الله سبحانه في الكفار : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا قَاتَلْتُمُوهُمْ أَنْ يَتُوبُوا إِلَىٰ دِينِهِمْ إِنَّهُ يَتُوبُ إِلَهُهُمْ »<sup>(٣)</sup> الآية .

قوله : « وتعظيمه والسرور بمسرتة » إلخ .

أقول : هذا يكفي في جوازه كَوْنُ الفاسق رجلاً من المسلمين كما قدمنا ، ومعلوم وجود الأخوة الإسلامية بين المطيع والعاصي من المسلمين ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا

(١) سورة المائدة : ٥

(٢) تقدم ذكر الحديث

(٣) سورة المتحنة : ٨ .



يُجِبُّ لِنَفْسِهِ»<sup>(١)</sup> وقال : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ »<sup>(٢)</sup> . والأحاديث في هذا الباب كثيرة . وكذلك العمومات القرآنية .

وبهذا تعرف أنه لا وجه لتقييد الجواز بقوله : « لمصلحة دينية » وإنما الممنوع أن يعظمه لمعصيته وفسقه . أو يُسر بما يَسُرُّه من خصال الشر التي هي من معاصي الله سبحانه .

قوله : « وتحرم الموالاة » .

أقول : هذه الموالاة للفاسق هي واجبة من حيث كونه رجلاً من المسلمين ، ومن حيث كونه أخاً للمؤمنين ، كما يدل على هذا الحديث المتقدم : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » وهو في الصحيح<sup>(٣)</sup> ، ومعناه ثابت في الكتاب والسنة ثبوتاً لا يخفى ، ولا يتحقق عدم جواز الموالاة إلا في موالاته لأجل ما هو عليه من الفسق والفجور .

وأما قول المصنف : « فيكون كفراً أو فسقاً » فتسرع إلى التكفير والتفسيق على غير بصيرة ، وهكذا لا تحرم مخالفة الفاسق على حق ، ومناصرته حيث تحقق المناصرة ، وذلك بأن يكون محققاً فيما حُوفِ به ، أو نُوصِر عليه ، وإنما الممنوع مخالفته في باطل ، ومناصرته على ما هو عليه من الفسق .

وبهذا تعرف أنه لا بد من التفصيل في جميع ما ذكره المصنف ها هنا ، فإن قلت : إذا

---

(١) الحديث أخرجه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أنس . ورمز له السيوطي بالصحة .

الجامع الصغير بشرح فيض القدير ٤٤٢/٦ .

(٢) الصحيح بشرح الفتح ٩٧/٥ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٠/١ .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير المرسلين . وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً اللهم انفع بهذا الكتاب . واكتب لمؤلفه كرامة وفضلاً وأجرأ من عندك يا وهاب . واغفر لي ولكل من تناوله بإخلاص يا غفار .  
اللهم إني أودعت ما بذلت في تحقيقه عندك يا من لا تضيق عنده الدائع .  
منك الأجر وعليك التكلان . آمين .

التبس علينا ما هو المقصود من هذه المداخلة لِلْفَسَقَةِ ، والمحبة والموالاتة والمخالفة والمناصرة ؟  
قلت : يجب علينا حمل ذلك على المحمل الحسن ، والمقصد الصالح ، فإن هذا مع كونه  
الواجب علينا بأدلة الكتاب والسنة هو أيضا من أسباب الفوز بخير الدنيا والآخرة .  
[ والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ] .

## فهرس الأعلام



## الفهارس من إعداد الأستاذ نعيم زرزور

### فهرس الأعلام

(أ) رأبنا ان تقتصر على الاعلام الواردة في كتاب السيل الجرار حتى نعطي صورة واضحة للقارئ عما اسهم به المؤلف من الثقافة والخبرة.

(ب) الاعلام التي ترجعنا لما اشرنا اليها بعلامة (x) واسماء الصحابة رمزنا اليها بجرن (ص) وبقيّة الاسماء وعامنها لرجال الحديث راعينا استكمال ضبطها حتى يسهل على الدارس الرجوع اليها في الكتب المختصة.

ابراهيم بن النبي (صلى الله عليه وسلم) ١ - ٣٤١،  
٣٦٦، ٣ - ٣٢٢.

ابراهيم بن يزيد الخوزي المكي x ٢ - ١٥٩، ١٧٠.

ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد ١ - ٨٣، ١٧٣،  
٢٦٥، ٣٠٢؛ ٢ - ١٢٥، ٢٣٨، ٣٧٦؛ ٤ - ٥٣٢

ابن أبي ذئب: محمد بن عبدالرحمن ١ - ١٦١؛  
٢ - ٣٤٨.

ابن أبي شيبه: محمد بن عثمان بن محمد  
١ - ١٧٠، ٣٠٠

٢ - ٢٢، ٣٩، ١٢٧، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٦، ٢٧٠،  
٢٧٨، ١٩٠، ٣٢٣، ٣٢٤؛

٣ - ٥٥، ٧٩؛

٤ - ١٨٧، ١٨٨، ٣٨٧، ٤٤١، ٤٤٩، ٤٧٢،  
٤٩٨، ٥٤٦، ٥٥٧.

ابن أبي ليلى (محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى).  
٣ - ٢٨، ٥٥؛ ٤ - ١٠٩.

ابن أبي نجيح: عبدالله بن يسار ٢ - ٩٩، ١٠١.

ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن

### حرف «الألف»

آبي اللحم: عبد الله x ٤ - ٥٤٥.

ابراهيم عليه السلام ٢ - ١٨٥، ١٨٧، ١٩٣؛  
٤ - ٩٣.

ابراهيم بن اسماعيل (ابن أبي حبيبة الانصاري) x  
٤ - ٣١٧، ٥٣١.

ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع ٣ - ٢٩٧، ٢٩٨.

ابراهيم بن أبي شيخ «شيخ الشافعي» x ١ - ١٣١.

ابراهيم التيمي ص ٤ - ٢٨١.

ابراهيم بن حماد «شيخ الدارقطني» ١ - ٩٠.

ابراهيم بن عبدالأعلى ص ٤ - ١٩، ٦١.

ابراهيم بن عليّة: ابراهيم بن اسماعيل x ٢ - ٨٢؛  
٤ - ٤٥٨.

ابراهيم بن الفضل x ٤ - ٣١٦.

ابراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي x ١ - ٣٧.

ابراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي المدني x  
٤ - ٣٧٠.

ابراهيم بن نافع الحلاب x ٢ - ١٣١.

٢٨٤ - ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ؛  
 ٢ - ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ١٠١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٨١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٦١ ، ٢٨٠ ، ٢٩٣ ، ٣٠٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٩٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ؛  
 ٣ - ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١٠٦ ، ١٧٥ ، ٢٠٨ ، ٢٧٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٩٧ ؛  
 ٤ - ١٤ ، ١٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٣٠٠ ، ٣٥٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥٥ ، ٤٧٢ ، ٥٠٤ ، ٥١٦ ، ٥٣١ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٦١ .

ابن حزم: علي بن أحمد

١ - ١٢ ، ٣٣ ، ١٠٩ ، ١٢٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ؛  
 ٢ - ١١٣ ، ١٥٥ ؛  
 ٣ - ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٢٩٨ ، ٣٨٩ ؛  
 ٤ - ٢٧ ، ٥١ ، ٧٣ ، ١٩٧ ، ٥٧٢ .

ابن خزيمة: محمد بن اسحق x

١ - ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٦٨ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٧ ، ٣٥١ ؛  
 ٢ - ٦٠ ، ٦٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٤٢ ، ١٥٥ ، ١٩٧ ، ٣٠٢ ، ٤١٧ ، ٤٥٨ ؛  
 ٣ - ٥٨ ، ٥٩ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٦ ، ٢٩٩ ؛  
 ٤ - ٨٤ ، ٩٥ ، ٢٧٠ ، ٣٩٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٥٠٤ .

ابن دقيق العيد: محمد بن وهب x ١ - ٢٤ ، ٨٢ ، ١٢٢ ؛ ٢ - ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٧٦ ؛ ٤ - ٧٠ ، ١٠٢ .  
 ابن رسلان ٣ - ٢٨ ، ٣٤ ، ٨٠ .

محمد x ١ - ٧٨ ؛ ٤ - ٣٣ .

ابن اسحق: محمد بن اسحق بن يسار x ١ - ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢ - ٣٨ ، ٦٠ ، ٢٠٠ ؛ ٣ - ٧٠ ، ٤ - ٣١٥ ، ٤٣٧ ، ٤٥٣ .

ابن الأسقع: واتله بن الاسقع الليثي ص ٤ - ٢٧٢ ، ٤٢٥ .

ابن أم مكتوم: عبدالله ص ٢ - ١١٧ ، ٣٩١ ، ٤٠٠ .

ابن برهان: أحمد بن محمد x ١ - ٢٢ .

ابن بطلال: علي بن خلف بن عبد الملك ٢ - ٢٦٨ ، ٨٥ - ٣ .

ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم x ١ - ٢٩٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ - ٣ .

ابن الجارود: أحمد بن علي ١ - ٦٥ ؛

٢ - ٤١٨ - ٤٥٨ ؛

٣ - ٧٠ ، ٨٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٩٩ ؛

٤ - ٣٩٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٥٤١ .

ابن جريج: عبد الملك بن عبدالعزيز x

١ - ١٥٩ ، ٢٤٤ ؛

٢ - ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٨٧ ؛

٣ - ١٦٢ ،

٤ - ١٨٩ ، ٣٢٣ ، ٤٤٣٠ .

ابن جرير الطبري: محمد بن جرير x ١ - ١٦٠ ، ١٧٣ ، ٢٠٣ ؛ ٣ - ٣٨٩ ؛ ٤ - ٣٤٧ .

ابن جليل - عاصر عهد النبوة ٢ - ٧٧ .

ابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي x ١ - ٣٠٤ ؛

٣ - ٨٢ ، ١٤٦ ؛ ٤ - ٥١ ، ١٩٧ ، ٢٨١ .

ابن الحاجب: عثمان بن عمر x ١ - ١٠ ، ٢٤ .

ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان x

١ - ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٨٢ ،

٨٥ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،

١٢٨ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ،

٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ،

ابن رشد: ابو الوليد محمد بن أحمد ٣-٣٥٣؛  
٤- ٢٤، ٥٨، ٧٨.

ابن الزبير: عبدالله ص

١- ١٧٦، ١٧٧، ٣٠٤؛

٢- ٨٦، ٢٥٠، ٤٦٦؛

٣- ٣٤، ٢٥٨؛

٤- ٢٨٠.

ابن سعد: محمد بن سعد كاتب الواقدي x

١- ٤٦؛ ٢- ٣٠٧؛ ٣- ٦٦؛ ٤- ٤٩٥.

ابن السعدي المالكي ٢-٥٦.

ابن السكن: سعيد بن عثمان

١- ١٠٧، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٦٧، ١٦٨،

١٨١، ٢٩١، ٣٦٣؛

٢- ١١٣، ١٤٩، ٣٧٦؛

٣- ١٤٦، ١٦٣، ٢٢٩؛

٤- ٩١، ٣٠٩.

ابن السني: أحمد بن اسحق x ١-٧١.

ابن السيد: عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي x

٢- ٣٤٢.

ابن سيرين: محمد ٢-١٧٢؛ ٣-٩٨.

ابن الصباغ ٣-١٧٥.

ابن الصلاح: عثمان بن عبدالرحمن x ١-٨٢،

٨٩؛ ٤- ٢٨١.

ابن طاووس بن كيسان ٤-٤٤٣.

ابن الطلاع ٤-٢٥١، ٣١٥.

ابن عباس: عبدالله ص

١- ٥٠، ٨٥، ٨٦، ١١٠، ١١٧، ١١٨، ١٢٠،

١٢٢، ١٢٥، ١٣٢، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،

٢٠٠، ٢١٧، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦،

٢٥٨، ٢٦٤، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٩،

٣٢١، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٠،

٣٦٣؛

٢- ٢٢، ٣٦، ٨٣، ٨٦، ١٠٦، ١١٤، ١٢٣،

١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦،

١٥٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢،

١٧٧، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٤،

٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٢٩،

٢٣٧، ٢٤٩، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٦،

٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٤٣،

٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨١،

٣٨٧، ٣٩٤، ٤١٦، ٤١٧، ٤٣٢، ٤٦٧، ٤٧٠؛

٣- ١٥، ٢٤، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٥٥، ٦٧،

٧٠، ٧٣، ٧٨، ١٥٧، ١٩٣، ٢١٤، ٢٢١،

٢٢٩، ٢٥٤، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٤، ٣٢٨،

٣٩٤، ٣٩٩؛

٤- ١٤، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥٧، ٦٦، ٧٠،

٧٦، ٩١، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٣٩، ١٦٤،

٢٧٢، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٣،

٣٢٤، ٣٥٣، ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٨٦، ٤٣٧، ٤٣٨،

٤٤٦، ٤٥٤، ٤٩٨، ٥٠٥، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١،

٥٣٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٩٤.

ابن عبدالبر: يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي:

ابو عمرو x

١- ١٧٧، ٢٠٣، ٢٦١، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٦؛

٢- ٤٧، ١١٥، ١٦٨، ١٧٠، ٣٠٦، ٣٠٨،

٣١٩، ٣٤٧؛

٣- ١٩١؛

٤- ٩٥، ٣٩٧.

ابن عبدالسلام: عز الدين x ١-٢٣.

ابن عدي: عبدالله بن عدي.

١- ٣٢، ٣٩، ١٠١، ١٧٤، ١٨١، ٢٣٤، ٣١٧؛

٢- ٢٩٠، ٣٣١، ٣٤١، ٤٦٧؛

٣- ٥٥، ٨٣، ٨٩، ٢٥٥؛

٤- ٣٩١.

ابن العربي: محمد بن عبدالله x ١-٩٨، ٣٤٠؛

٣- ٨٦.

ابن عساكر: علي بن الحسن ١-٢٦٠.

ابن عسكر ٤-٢٨١.

ابن عقيل ٤-٨٧، ٩٢.

ابن عمر: عبدالله ص

٧٨ ٤٤٨ ٤٦٤ ٤٨١ ٤٩٠ ٤٣٩ ٢٧ ٢١ - ١  
 ١٦٣ ١٣٣ ١٢٠ ١١٩ ١٠٨ ٩٤ ٩٢  
 ١٨١ ١٧٧ ١٧٤ ١٧٢ ١٦٨ ١٦٧ ١٦٥  
 ٣٠٤ ٣٠٢ ٢٤٦ ٢٤١ ٢٠٤ ١٩٥ ١٨٥  
 ٣٦٥ ٣٥١ ٣٣٤ ٣٢١ ٣٠٧ ٣٠٦  
 ٤٤٢ ٣٩ ٣٤ ٣٠ ٢٣ ٢٢ ١٣ ١٢ - ٢  
 ١١٦ ١١٤ ٨٧ ٨٤ ٨٣ ٦١ ٤٧ ٤٤  
 ١٧٦ ١٧٢ ١٦٩ ١٦٨ ١٥٩ ١٤٨ ١٣١  
 ٢٥٠ ٢٤٥ ٢٣٠ ٢٢٥ ٢٠٩ ٢٠٧ ١٩٥  
 ٣٤٠ ٣١٣ ٣١١ ٢٩٣ ٢٩٠ ٢٧٣ ٢٦٧  
 ٤٣٢ ٤٢٩ ٣٨٧ ٣٨١ ٣٧٥ ٣٤٨ ٣٤٧  
 ٤٤٦٣

[illegible]

182, 170, 177, 171, 107, 132, 12, 18-2  
 180, 179, 197, 172, 107, 107, 97  
 113, 111, 198, 170, 107, 102, 110  
 109, 101, 100, 107, 100, 107  
 107, 100, 102, 101, 101

ابن عمرو ص ۴-۱۴.

ابن عوانة ٤-٣٥٧.

این عون ۴-۵۲۷، ۵۴۳.

ابن عينة: سفيان بن عينة بن ميمون الهلالي

. 238-2 : 178-2 : 90-1

ابن القاسم : عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن

جنازه صاحب مالک ۲-۴۴.

١- قصة: عبدالله بن مسعود بن قصة ٢- ٣٦٢.

ابن قدامة: ٣ - ٣٠ ، ٣٤ .

ابن القطان: أحمد بن محمد.

683A 63V7 6292 63V-2

6399 6207 6192 6107 6189 6183 633-3  
6387

2-113, 111-2

ابن القيم: محمد بن أبي بكر x ١-٩٠، ٢٠٤،  
٣١٩؛ ٢-١٦٦، ٣٤٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٢١،

. 388 6191-2 6229

ابن كثير: اسماعيل بن عمر ١-٢٧٦؛ ١٣٥؛ ٣-٨٩.

ابن كعب بن مالك ٤ - ٥٣١.

ابن لاس الخزاعي ص ٢-٦٠.

ابن اللبان: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن  
البحري x ٢ - ٨٣.

ابن اللثة ص ٢ - ٧٤.

ابن لهيعة: عبدالله بن عقبة الحضرمي.

621-1

6344, 6341, 307, 201, 170, 27-2

632-3

. 277, 277, 309, 279-2

ابن ماجه: محمد بن يزيد .x

6V1, 6V7, 6V0, 6E, 6E7, 6E1, 39, 3E-1  
611V, 61.9, 61.8, 61.7, 90, 9E, 9.0, 80

6177 6171 6109 6122 6123 6120 6118  
6212 6200 6191 6181 6177 6172 6178

٢٠٤ ٢٠٢ ٢٩١ ٢٧٥ ٢٥٦ ٢٥١ ٢٤٦  
٢٤٠ ٢٣٧ ٢٣٦ ٢١٨ ٢١٧ ٢١٦ ٢٠٦

۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶  
 ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲

678, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000, 1001, 1002, 1003, 1004, 1005, 1006, 1007, 1008, 1009, 1010, 1011, 1012, 1013, 1014, 1015, 1016, 1017, 1018, 1019, 1020, 1021, 1022, 1023, 1024, 1025, 1026, 1027, 1028, 1029, 1030, 1031, 1032, 1033, 1034, 1035, 1036, 1037, 1038, 1039, 1040, 1041, 1042, 1043, 1044, 1045, 1046, 1047, 1048, 1049, 1050, 1051, 1052, 1053, 1054, 1055, 1056, 1057, 1058, 1059, 1060, 1061, 1062, 1063, 1064, 1065, 1066, 1067, 1068, 1069, 1070, 1071, 1072, 1073, 1074, 1075, 1076, 1077, 1078, 1079, 1080, 1081, 1082, 1083, 1084, 1085, 1086, 1087, 1088, 1089, 1090, 1091, 1092, 1093, 1094, 1095, 1096, 1097, 1098, 1099, 1100, 1101, 1102, 1103, 1104, 1105, 1106, 1107, 1108, 1109, 1110, 1111, 1112, 1113, 1114, 1115, 1116, 1117, 1118, 1119, 1120, 1121, 1122, 1123, 1124, 1125, 1126, 1127, 1128, 1129, 1130, 1131, 1132, 1133, 1134, 1135, 1136, 1137, 1138, 1139, 1140, 1141, 1142, 1143, 1144, 1145, 1146, 1147, 1148, 1149, 1150, 1151, 1152, 1153, 1154, 1155, 1156, 1157, 1158, 1159, 1160, 1161, 1162, 1163, 1164, 1165, 1166, 1167, 1168, 1169, 1170, 1171, 1172, 1173, 1174, 1175, 1176, 1177, 1178, 1179, 1180, 1181, 1182, 1183, 1184, 1185, 1186, 1187, 1188, 1189, 1190, 1191, 1192, 1193, 1194, 1195, 1196, 1197, 1198, 1199, 1200, 1201, 1202, 1203, 1204, 1205, 1206, 1207, 1208, 1209, 1210, 1211, 1212, 1213, 1214, 1215, 1216, 1217, 1218, 1219, 1220, 1221, 1222, 1223, 1224, 1225, 1226, 1227, 1228, 1229, 1230, 1231, 1232, 1233, 1234, 1235, 1236, 1237, 1238, 1239, 1240, 1241, 1242, 1243, 1244, 1245, 1246, 1247, 1248, 1249, 1250, 1251, 1252, 1253, 1254, 1255, 1256, 1257, 1258, 1259, 1260, 1261, 1262, 1263, 1264, 1265, 1266, 1267, 1268, 1269, 1270, 1271, 1272, 1273, 1274, 1275, 1276, 1277, 1278, 1279, 1280, 1281, 1282, 1283, 1284, 1285, 1286, 1287, 1288, 1289, 1290, 1291, 1292, 1293, 1294, 1295, 1296, 1297, 1298, 1299, 1300, 1301, 1302, 1303, 1304, 1305, 1306, 1307, 1308, 1309, 1310, 1311, 1312, 1313, 1314, 1315, 1316, 1317, 1318, 1319, 1320, 1321, 1322, 1323, 1324, 1325, 1326, 1327, 1328, 1329, 1330, 1331, 1332, 1333, 1334, 1335, 1336, 1337, 1338, 1339, 1340, 1341, 1342, 1343, 1344, 1345, 1346, 1347, 1348, 1349, 1350, 1351, 1352, 1353, 1354, 1355, 1356, 1357, 1358, 1359, 1360, 1361, 1362, 1363, 1364, 1365, 1366, 1367, 1368, 1369, 1370, 1371, 1372, 1373, 1374, 1375, 1376, 1377, 1378, 1379, 1380, 1381, 1382, 1383, 1384, 1385, 1386, 1387, 1388, 1389, 1390, 1391, 1392, 1393, 1394, 1395, 1396, 1397, 1398, 1399, 1400, 1401, 1402, 1403, 1404, 1405, 1406, 1407, 1408, 1409, 1410, 1411, 1412, 1413, 1414,

61Y0, 6109, 610V, 6100, 6129, 612V, 6127  
6200, 6200, 6190, 6182, 6180, 61VY, 61V7

٢٧٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢٠٧



ابن معين: يحيى بن معين بن زيادة المري x  
١- ٣٢، ٦٥، ٨٩، ١٠٩، ١١٨، ١٢٠، ١٢١،  
١٦٧؛

٢- ٣٣٠؛

٣- ٣٦، ٦٦، ٨٩، ١٩٢، ٣٩٧، ٣٩٨؛  
٤- ٤٣٨.

ابن ملجم: عبدالرحمن ٤- ٤٠٧.

ابن منده: يحيى بن عبدالوهاب ١- ٨٥، ٢٤٨.

ابن المنذر: محمد بن ابراهيم x

١- ١٢٠، ١٤٣، ١٧٣، ٢٣٨، ٢٩١، ٣٤٠؛

٢- ٨٢، ٨٦، ١١٣، ١٧٢، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٨؛

٣- ٣٥، ٨٥، ٣٥٤؛

٤- ٢٧، ٥١، ١٨٨، ٣٤٧، ٣٩٥، ٤٦٧، ٥٢٧،  
٥٦٢.

ابن المنير: احمد بن محمد x ١- ٢٢.

ابن مهدي: عبدالواحد بن محمد ٢- ٢٨٠.

ابن المهلب: يزيد ٤- ٤٤١.

ابن نافع: عبدالباقي بن نافع x ١- ٩٥؛  
٤- ٤٩٥.

ابن نُمَيْر: ٤- ٥٤٦.

ابن هبيرة: يحيى بن هبيرة بن محمد ٢- ٣٠٦.

ابن الهمام: محمد بن عبدالواحد x ١- ٧.

ابن وهب: عبدالله بن وهب بن مسلم الفهري x

٢- ٣٤٨؛ ٣- ٢٧٥؛ ٢٩٧، ٣٩٦، ٣٩٧؛  
٤- ٣٢٣، ٣٢٤.

أبو أحمد الزبيري ٣- ٧٣.

أبو أسامة: ٤- ٥٤٦.

ابو اسحق الامتاذ: ابراهيم بن محمد x ١- ٩،  
٢٩٥؛ ٣- ١٥٩؛ ٤- ٤٦٣.

ابو اسحق الحميس: خازم بن الحسين ١- ٢٦٩،  
٣٦٣؛ ٢- ٣٧، ٣٤٨.

ابو اسحق السبيعي ٣- ٩٠، ٣٥٤.

ابو اسرائيل الأنصاري ص ٤- ٤٢، ٤٦٢.

ابو أمامة: اسعد بن زرارة الباهلي ص

٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٠،

٣٠٦، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤٠،

٣٤١، ٣٤٣، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٧، ٤٠٩،

٤١٩، ٤٣٧، ٤٤٦، ٤٦١، ٤٦٨؛

٣- ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٥، ٦٨،

٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٩٣، ٩٦، ١٠٥، ١٠٦،

١٠٧، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢،

١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٤،

٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٦،

٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٧، ٣٥٣، ٣٩٣،

٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠؛

٤- ١٠، ١٩، ٣٤، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٨،

٥٦، ٦٧، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٤،

٨٧، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٦، ١٦٤، ١٩٢،

١٩٦، ١٩٧، ٢٣٤، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٠٠،

٣٠٩، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٥٣،

٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤١٣،

٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٤،

٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٩٥،

٤٩٧، ٤٩٨، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤١، ٥٤٩، ٥٦١.

ابن المديني: علي بن عبدالله بن جعفر x

١- ٣٠٤؛ ٣- ٧٥، ٨٤، ٣٥٧، ٤٠٠؛

٤- ٤٦٣.

ابن مردويه: احمد بن موسى x ١- ١٧٣.

ابن مسعود: عبدالله ص

١- ١٤، ٧٨، ٩٣، ١١٠، ١٩٥، ٢١٨، ٢٢٠،

٢٣٧، ٢٦١، ٢٧٩، ٢٨٤، ٣٠٢، ٣٣٤، ٣٥١،

٣٧٢.

٢- ٥٢، ٦٨، ٧٢، ٧٨، ١٦٠، ٢٣٠، ٢٧٨،

٣٨٦، ٣٨٨، ٤٣٢، ٤٦٧.

٣- ٦٠، ٧٨، ٨٧، ١٦٢، ١٦٣، ٢٤٧، ٣٧٠،

٣٨٦، ٤٠٠.

٤- ٢٩، ٧٠، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٨٦، ٤٣٥، ٥٥٧.

ابن مطعم: جبير بن عدي ص ٢- ١٩٦.

- أبو ثعلبة الخشني ص ١- ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤- ٥٨، ٩٧، ١٠٨، ٥٤٨.
- أبو تور: إبراهيم بن خالد بن أبي إلياس الكلبي ٢- ٢٣٠.
- أبو جحيفة السوائي: وهب الخير ٣- ٣٥، ٨٢. أبو جعفر ص. ٣- ٢٢٠.
- أبو جندل: بن سهيل بن عمرو العامري ٤- ٥٦٦.
- أبو جهل بن هشام بن المغيرة ٤- ٥٤٠.
- أبو الجهم: بن حذيفة القرشي العدوي ص ٢- ٢٤٦.
- أبو الجهم: علي بن الجهم ١- ٣٣.
- أبو حاتم: محمد بن إدريس بن المنذر x ١- ٣٢، ٦٤، ٨٩، ١٢٠، ١٢٨، ١٥٩، ١٦٧، ٢٣٤، ٢٥٦، ٣٣٦، ٣٦٥؛ ٢- ٣١٣؛ ٣- ٦٦، ٨٩، ٢٣٠؛ ٤- ٣٨٧، ٣٩١.
- أبو حاتم الرازي ٣- ٣٥٧؛ ٤- ٤٣٥.
- أبو حاتم القرظي ٣- ٢٥٨.
- أبو حاتم المزني: صحابي معروف من أهل المدينة ٢- ٢٩١.
- أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبدشمس ص ٢- ٢٩٥، ٤٦٩.
- أبو حسن: مولى عبدالله بن نوفل ٢- ٣١٣.
- أبو حنيد الساعدي: عبدالرحمن بن سعد بن المنذر ص ١- ٢١٦؛ ٢- ٤٤، ٧٤.
- أبو حنيفة: النعمان بن ثابت ١- ١٢، ١٩، ٢٨٧؛ ٢- ٤٤، ٩٢، ١٨٠، ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٦٠؛ ٣- ٦٤، ٧٠، ٧٧، ٩٠، ٣١٣؛ ٤- ٢٧، ٩٠، ١٠٦، ١٢٧، ٢٢٨، ٣٩٢، ٥٦٢.
- أبو الحويرث: عبدالرحمن بن معاوية x ١- ١٣١.
- أبو خراش الرُعيني x ٣- ٢٢٩.
- أبو الخطاب: مجهول ٤- ٣٠١.
- ١- ٣٣، ١٦٥، ١٨١، ٢٥٦، ٣٦٥؛ ٢- ٢٧٨، ٦٨؛ ٣- ٣٦٩، ٢٤؛ ٤- ٧٧، ٣٢٥، ٤٧٤، ٤٩٧، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٩٢.
- أبو أيوب الأنصاري: خالد بن زيد ص ١- ٢٠٨؛ ٢- ٦٨، ١٤٦، ١٤٧؛ ٣- ٨٢؛ ٤- ٧٧، ٧٠.
- أبو البخترى الطائي، سعيد بن أبي عمران x ٢- ٤٢.
- أبو بردة بن نيار ٤- ٣٧٦.
- أبو بصير الضير العبدى ٤- ٥٦٤.
- أبو بكر الآجري: محمد بن الحسين بن عبدالله. ١- ٣٦٧.
- أبو بكر بن أبي شيبة: عبدالله بن محمد x ١- ٧٦، ١٠٢.
- أبو بكر الأصم ٣- ١٦٩.
- أبو بكر الداهري: عبدالله بن حكيم x ١- ٧٨.
- أبو بكر الصديق ص ١- ١٢٢، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥١؛ ٢- ٢٩، ٣٧٢؛ ٣- ٢١، ٣٤، ٦٧، ١٥٨؛ ٤- ١٠، ٥٧، ٢٧٦، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٨، ٤٥٨، ٤٧٤، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٧، ٥١٩، ٥٥٠.
- أبو بكر بن عبدالرحمن بن هشام ص x ٤- ٢٤٨.
- أبو بكر بن كيسان: عبدالرحمن بن كيسان الأصم x ٢- ٨٢.
- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ٤- ٤٣٧.
- أبو بكرة، نفيص ص ١- ٣٥٢؛ ٣- ٦٨؛ ٤- ٢٨٨، ٥٦٦.
- أبو ثعلبة (اعرابي) ٤- ٦٢.

أبو داود: سليمان بن أشعث x

١- ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٦، ٤٨، ٦٣، ٦٤،  
٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٨٢، ٨٥، ٨٩، ٩٠،  
٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١١٤، ١٢١،  
١٢٣، ١٢٥، ١٢٩، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩،  
١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٤،  
١٧٨، ١٨٠، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١،  
٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٦،  
٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣،  
٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٩٠، ٣٠٠،  
٣٠٤، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٣٤، ٣٤١،  
٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٠،  
٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٢،  
٢- ١٢، ١٣، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٣٠، ٣١،  
٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨،  
٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤،  
٧٣، ٨٣، ٨٥، ٩٢، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١١٣،  
١١٤، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢،  
١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٧،  
١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩،  
١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥،  
٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤،  
٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٥،  
٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٤،  
٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٩،  
٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤١٧،  
٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨،  
٤٦١، ٤٦٧،

٣- ١٤، ٢٤، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٦، ٥٨،  
٦٠، ٦٨، ٦٩، ٧٣، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧،  
٨٨، ١٠٥، ١٠٦، ١٢١، ١٢٢، ١٤٦، ١٤٨،  
١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٧١، ١٧٢، ١٩٢،  
١٩٣، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٢٥، ٢٢٦،  
٢٢٩، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٥، ٢٨٦،

٢٨٧، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٣،  
٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٩٢،  
٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠،  
٤- ٨، ١٤، ١٩، ٢٦، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨،  
٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٧، ٥٨،  
٦٢، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٦، ٧٧،  
٧٩، ٨٤، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ١٠٢،  
١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١٢٦، ١٦٥، ١٦٤،  
١٩٢، ١٩٧، ١٩٨، ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٧،  
٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٠٠،  
٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠،  
٣٢١، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٥٦،  
٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨،  
٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤١٣، ٤١٤،  
٤١٨، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦،  
٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦،  
٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٧٥، ٤٩٧، ٥١٦، ٥٢٤،  
٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢،  
٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩،  
٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٩٣.

أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود x ١- ١٧٣،  
٢- ٧٩، ٤٦٧.

أبو الدرداء: عويمر مشهور بكنيته ص ١- ١٧٧،  
١٩٧، ٣٠١؛ ٢- ١٠٥، ٣٢٣، ٤٢٦؛ ٣- ٦٨،  
٤- ١٠٧.

أبو ذر: جندب بن جنادة ص ١- ٧١، ١٢٨،  
١٨٢، ٣١٦، ٣٢٩، ٢- ٢٦، ٢٧، ١٤٥، ٣٤٤،  
٤- ١٢٦، ٢٦٩، ٢٧٠.

أبو رافع: مولى النبي ﷺ ص ١- ١١٨، ٢- ٦٤،  
١٧٧؛ ٤- ٨٧، ٩٢.

أبو رافع: عبدالله بن أبي الحقيق x ٤- ٥٢٧،  
أبو رزين ٤- ٣١٧.

أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس مولى حكيم بن  
حزام x ٢- ١٦٩، ٢٧١، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٦.

- أبو زرعة: عبدالرحمن بن عمر الدمشقي x  
 ١- ٣٢، ٢٠٠، ٢٣٤، ٢٥٧؛  
 ٢- ٣١٣، ٤٥٨؛  
 ٣- ٦٦، ١٧٥، ٢٩٨، ٣٥٤، ٣٨٧، ٣٩٧،  
 ٣٩٨؛  
 ٤- ١٩٧، ٤٥٥.  
 أبو الزناد: عبدالله بن ذكوان ١- ١٠١؛  
 ٤- ٤٤٩، ٤٥٤.  
 أبو زيد: مولى عمرو بن حريث x ١- ٦٩.  
 أبو زيد الأنصاري ٣- ٣٧٦؛ ٤- ٤٦٣.  
 أبو سُرَيْحَةَ الغفاري ص x ٤- ٧٧.  
 أبو سعيد الخدري ص  
 ١- ٣٩، ٤١، ٥١، ٦٨، ٧٦، ١١٣، ١١٧،  
 ١٢٩، ١٦٨، ١٧٧، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥١،  
 ٢٥٧، ٣٠٧، ٣١٢، ٣٣٤؛  
 ٢- ١٨، ٢١، ٤١، ٤٢، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٥٩،  
 ٦٨، ٨٣، ٨٥، ١٢٢، ١٢٤، ١٨٨، ٢٣٨،  
 ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٦٦؛  
 ٣- ٣٣، ٤٢، ٤٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٨٠، ٨٢،  
 ٨٣، ١٢٢، ١٦٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧؛  
 ٤- ٧٠، ٨٠، ٨٧، ١٠٥، ٣٣٧، ٤٦٢، ٥١٦.  
 أبو سعيد المقبري ٣- ٣٩١.  
 أبو سفيان بن حرب ص ٢- ٥٧، ٢٦٢، ٢٦٥،  
 ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٧؛ ٣- ١٤٧؛ ٤- ٥٠٩.  
 أبو سلمة: عبدالله بن عبدالأسد بن هلال المخزومي  
 ص ٢- ٢٤٧، ٢٦٩، ٣١٤.  
 أبو سمية ص ٤- ٢٨١.  
 أبو السنابل بن يملك ٢- ٣٩٣.  
 أبو سيارة: عامر بن هلال المتعي ص ٢- ٤٧،  
 ٤٨.  
 أبو شريح الخزاعي ص ٤- ٣٨٦، ٤٠٠.  
 أبو شريح العدوي ص ٤- ٥٦، ٣٣١.  
 أبو الشيخ: عبدالله بن محمد بن جعفر x ١- ٣٦٥؛  
 ٢- ٢٧٨، ٤- ١٥، ٣٦٢.
- أبو صفوان بن عُمر ص ٣- ٢٠٤.  
 أبو الضحى مسلم بن صبيح ١- ١١٥.  
 أبو طالب (عم النبي صلى الله عليه وسلم)  
 ٤- ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤.  
 أبو طالب: يحيى بن الحسين بن محمد الحسني x  
 ٣- ٢٨١.  
 أبو طلحة الأنصاري: زيد بن سهل بن الأسود  
 مشهور باسمه وكنيته ص  
 ١- ٣٦٢؛ ٢- ٦٨؛ ٣- ٣١٤؛ ٤- ١٠٩، ٥٤٠.  
 أبو الطيب الطبري ٣- ١٧٥.  
 أبو طيبة الحجام: مولى بني حارثة ص ٣- ٢١٣.  
 أبو العاص بن الربيع: بن عبد العزيز بن عبدشمس  
 ص ٢- ٣٠٨، ٤٠٤.  
 أبو العالية الرياحي: رفيع بن مهران x ١- ١٠١.  
 أبو العباس: أحمد بن إبراهيم بن الحسن ١- ٤٢.  
 أبو عبدالرحمن السلمى المقرئ ١- ٢٤١؛  
 ٤- ٣٢٣.  
 أبو عبدالله شيخ الحاكم: محمد بن عبدالله بن أحمد  
 الاصبهاني الصفار ٢- ٢٨١.  
 أبو عبيدة: القاسم بن سلام ص ٤- ٣٣، ٥٧٢.  
 أبو عبيدة بن الجراح ص ١- ٧٦.  
 أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود x ٣- ١٦٢.  
 أبو العتاهية: اسماعيل بن القاسم بن سويد x  
 ٤- ١٢٤.  
 أبو العُشَاء الدارمي البصري ٤- ٦٦، ٦٧.  
 أبو علي: الحسين بن العلاء x ١- ١٩.  
 أبو عمير بن أنس بن مالك ١- ٢٩١.  
 أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم  
 النيسابوري x ١- ٦٧؛ ٢- ٣٠٢؛ ٤- ٢٧.  
 أبو عيسى بن نُمَيْلَة الفزاري ٤- ١٠٦، ١٠٧.  
 أبو غالب الراسي البصري x ١- ٢٥٦.  
 أبو غطفان: أو أبو غطفان بن طريف المري  
 ٢- ١٧٦.  
 أبو غطفان الهذلي ١- ٩٤.

- أبو فاخته ص ٤-٥٥٧ .  
أبو الفتح الأزدي ٤-٣١٥ .  
أبو قبيصة ذؤيب بن حلحلة ص ٤-٨٣ .  
أبو قتادة بن ربعي الانصاري ص ١-٢٣٦ ،  
٣٣٥ ، ٣٤٧ ؛ ٢-١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٨٢ ،  
٣١٤ ؛ ٤-٢٣٤ ، ٥٤٠ .  
أبو قلابة عبدالله بن زيد بن عمرو الجرمي  
٢-٣٠١ ، ٣-٣٨٧ ؛ ٤-٤٤١ ، ٤٥٨ .  
أبو كامل الحصري ٤-٣٣٨ .  
أبو لسانة بن عبدالمنذر ص ٤-٣٩  
أبو مالك الأشعري: عمرو بن الحارث في الأصح  
ص ١-٢٦٣ .  
أبو محمد بن صاعد ٤-٤٣٨ .  
أبو مرثد الغنوي ص ١-١٦٨ ، ٢٤٨ .  
أبو مريم الأزدي: عمرو بن مرة الجهي x  
٤-٥٢٤ .  
أبو مسعود عقبة بن عمرو ص ١-٢٥٧ ، ٢٦١ ؛  
٣-٣٥ .  
أبو مسلم المكي ٤-٣٩٠  
أبو المسبب عبيدالله بن عبدالله العتكي x  
١-١٦٦ .  
أبو المليح بن اسامة بن عمير الهذلي ٤-٤٥٣ .  
أبو منصور: الاستاذ عبدالقاهر بن طاهر x  
١-٧ .  
أبو المؤمل: أول مكاتب في الاسلام ص ٢-٦٠ .  
أبو المهزم x ٣-٣٦ .  
أبو موسى الأشعري ص ١-١٠١ ، ٢٤٥ ، ٢٩٥ ؛  
٢-١٤٢ ، ٢٦٤ ؛ ٣-٨٢ ؛ ٤-٢٧٢ ، ٣١٥ ،  
٣٧٨ ، ٤٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ .  
أبو النعمان الأزدي حد الطبراني ص ٢-٢٧٨ .  
أبو نعيم: أحمد بن عبدالله بن أحمد x ١-٣٧ ،  
١٠١ ، ١٧٣ ، ٢٦٥ ؛ ٢-٢٩٠ ، ٣٧٥ ؛ ٣-٧٣ ؛  
٤-٤٢٦ ، ٣٦٤ .  
أبو نائلة يحيى بن واضح الانصاري x ١-١٦٦ .
- أبو هاشم: عبدالسلام بن أبي علي x ١-١٩ .  
أبو الهذيل: محمد بن الهذيل x ١-١٩ .  
أبو هريرة ص  
١-٢٠ ، ٢١ ، ٤١ ، ٦٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٣ ،  
٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ،  
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ،  
١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ، ٢٢٣ ،  
٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،  
٣٠٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٤ ،  
٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ؛  
٢-٤٨ ، ٥٣ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩١ ، ١٢١ ،  
١٢٧ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٨٧ ، ١٩٩ ،  
٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٨ ،  
٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٢٣ ، ٣٤٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ،  
٤٠٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ ،  
٤٦٦ ؛  
٣-١٤ ، ٣٦ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٨٢ ،  
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ،  
١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ،  
٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٧ ،  
٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٤ ،  
٣٨٣ ؛  
٤-١٥ ، ١٩ ، ٣٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٧ ،  
٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٦ ، ١٩٩ ،  
٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،  
٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٣٠٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ،  
٣١٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٦ ،  
٤١٨ ، ٤٢٣ ، ٤٧٤ ، ٥٣٤ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٨٣ ،  
٥٩٣ ، ٥٩٤  
أبو هند: عبدالله مولى بني بياضة ص ٢-٢٩٤  
أبو الهياج الاسدي: حيان بن حصين ١-٣٦٦  
أبو واقد ص ١-٣٩  
أبو الورد ص ١-١٨١

١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠،  
 ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠،  
 ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٩،  
 ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥،  
 ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤،  
 ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤٠،  
 ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٣،  
 ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٣٧،  
 ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩،  
 ٤٦١، ٤٦٦، ٤٦٨؛  
 ٣-١٣، ١٤، ١٥، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٥،  
 ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٠،  
 ٦١، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨١،  
 ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ١٠٥،  
 ١٠٠، ١٠٧، ١٢١، ١٢٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٨،  
 ١٦٢، ١٧٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٣،  
 ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٨٧،  
 ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٧، ٣٢٨،  
 ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٧٦،  
 ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩،  
 ٤٠٠؛  
 ٤-١٠، ١٥، ١٩، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٢،  
 ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٧٠،  
 ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٤،  
 ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧،  
 ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١٢٦، ١٢٧،  
 ١٩٢، ١٩٧، ٢٣٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤،  
 ٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣،  
 ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٠،  
 ٣٣٧، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٤، ٣٧٦،  
 ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦،  
 ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٣،  
 ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢،  
 ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٤

أبو يحيى القتات: عبدالرحمن بن دينار x  
 ١-١٦٠.

أبو اليسر: كعب بن عمرو ٣-٣٣.  
 أبو يعلى: أحمد بن علي ١-١٠٨، ١١٣، ٢٣٧؛  
 ٢-٥١، ٥٨، ١٩٥؛ ٣-٧٩، ٨١؛ ٤-٤٨،  
 ٢٨٠، ٥٢٦.

أبو يوسف: يعقوب بن ابراهيم صاحب أبي حنيفة x  
 ٢-٣٢٦، ٣٢٧؛ ٣-٣١٣؛ ٤-٣٩٢.

أبي بن كعب بن قيس ص ١-١٠٦، ٢٤٦،  
 ٣٢٩؛ ٢-٣٨؛ ٣-٦٧، ١٤٦، ١٩١، ١٩٢،  
 ١٩٣؛ ٤-٥٠، ٥١.

الاثرم: أحمد بن محمد بن هانيء ١-٢٤١، ٢٥٤،  
 ٣٥٢.

أحمد بن حسن البناء ١-٣١٦.  
 أحمد بن حنبل الشيباني x

١-٢١، ٢٢، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦،  
 ٥٠، ٥١، ٦٦، ٧١، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٥،  
 ٩٧، ٩٨، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٧، ١١٨،  
 ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٣١، ١٤٣، ١٥٩، ١٦٠،  
 ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٠، ١٩٠،  
 ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢١،  
 ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٦،  
 ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٩٠، ٢٩٢،  
 ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٤،  
 ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٧،  
 ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٢،  
 ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢؛

٢-١١، ١٢، ١٨، ٢٠، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٣٨،  
 ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٥٩،  
 ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧٣، ٧٩، ٨٥،  
 ١٠١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٢٥، ١٢٩، ١٤٢،  
 ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠،  
 ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٧، ١٦٨،  
 ١٧٠، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٤

- اسماعيل بن عبدالله جعفر ١-١٦١ .  
 اسماعيل بن عبد الملك الكوفي x ١-٦٤ .  
 اسماعيل بن عياش x  
 ١-٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ٢٧٥ ؛ ٢-١٣ ؛ ٣-٨٣ ؛  
 ٤-١١٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤٨ ، ٣٩١ ، ٤٩٧ .  
 اسماعيل بن مسلم المكي ٤-٣٠٩ ، ٣٧٤ .  
 الاسماعيلي: محمد بن اسماعيل x ١-٣٧ ، ٢٥١ ؛  
 ٢-١٥٦ ، ٣٠٢ .  
 أسمر بن مضر x ٣-٢٢٦ .  
 الأسود بن سريع ٤-٥٣٢ .  
 الاسود بن عامر شاذان ١-١١٩ .  
 الأسود بن يزيد: بن قيس النخعي ١-٢٦١ .  
 أسيد بن حُصَير ص ٤-٣٦٧ .  
 أسيد بن سعيد ٤-٥٥٤ .  
 أشعث بن سوار: الكوفي الكندي النجار  
 التوابي x ٢-١٥٥ .  
 أشعث بن عبد الملك الحمراي x ٢-١٦٧ .  
 الأشعث بن قيس ٤-١٣٩ .  
 الأشعري: علي بن اسماعيل x ١-١٨ .  
 أشهب: بن عبدالعزيز بن داود القيسي x  
 ٢-٨٢ ؛ ٤-٢٧ .  
 أصبغ بن زيد ٣-٧٩ .  
 الأصطخري: الحسن بن أحمد x ١-١٦٠ ؛  
 ٣-٣٨٩ .  
 الأصيلي: عبدالله بن ابراهيم ١-٣٧ .  
 الأعرج: عبدالرحمن بن هرمز أبو داود ١-١٣١ ؛  
 ٤-١٩٩ .  
 الأعمش: سلمان ٣-٨٩ ؛ ٤-٣٥٤ .  
 الافريقي: عبدالرحمن بن زياد بن أنعم x  
 ١-٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٥٦ ؛ ٢-٦١ .  
 أفلت بن خليفة الكوفي: أبو حسان x ١-١٠٩ ؛  
 ٣-٣٦١ .  
 أفلح أخو أبي القعيس: أو ابن أبي القعيس أو أبو  
 القعيس ص ٢-٤٧٠ .
- ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٤ ،  
 ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٤٠ ،  
 ٥٤١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ،  
 ٥٤٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٦ ، ٥٧٢ ، ٥٨٣ ، ٥٩٢ ،  
 ٥٩٣ .  
 أحد بن عبد الجبار العطاردي x ١-١٣٨ .  
 أحد بن عبدة الضبي ص ٤-٣٦ .  
 أحد بن علي المروزي ٢-١٩٢ .  
 الأحنف بن قيس ص ٣-٣٨٦ .  
 الازدي: عبدالغني بن سعيد x ١-٣٢ .  
 أزهر بن مروان x ٢-٣٦٥ ، ٣٦٦ .  
 الازهري: محمد بن أحمد x ١-١٤٢ ، ١٩٩ .  
 أسامة بن زيد ص  
 ١-٣٧٢ ؛ ٢-١٣٩ ، ١٤٦ ، ٢٤٦ ، ٢٩٤ ،  
 ٣٠٤ ؛ ٣-٣٧ ، ٦٧ ؛ ٤-٣١٠ ، ٣٦٥ ، ٥٠٥ ،  
 ٥٤٩ .  
 أسامة بن شريك ص ٢-١٩٨ .  
 أسامة بن عمر الهذلي ٤-٤٥٣ .  
 اسحق: بن ابراهيم بن تخذل الحنظلي بن راهويه x  
 ١-٢٠٣ ؛ ٢-٢٣٠ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ؛ ٣-٧٤ ،  
 ٧٩ ، ١٩٥ ، ٣٨٩ ؛ ٤-٧٧ ، ٣١٧ ، ٣٩٣ .  
 اسحق بن اسيد (ابو عبدالرحمن الخراساني)  
 ٣-٨٩ .  
 اسحق بن أبي طلحة ٤-٤٤٩ .  
 اسحق بن نميلة الفزاري ٤-١٠٧ .  
 أسلع: رجل كان يخدم النبي ﷺ ويرحل له ص  
 ١-١٣٨ .  
 أسماء بنت أبي بكر ص ١-١١٣ ؛ ٢-٢٢ ، ٨٦ ،  
 ١٨٠ ؛ ٤-٩٥ .  
 أسماء بنت عميس ص ١-١٢٢ ، ٣٤٤ ، ٣٧٢ ؛  
 ٢-١٦٦ .  
 اسماء بنت يزيد ص ٢-٢٠ .  
 اسماعيل عليه السلام ٢-١٣٦ ، ٢٩٤ ؛ ٤-٥٣٨ .  
 اسماعيل بن أمية ٣-١٦٢ .

أم ورقة بنت عبدالله بن الحارث ص ١ - ٢٥١ ،  
٢٥٢ .

أم يحيى بنت أبي اهاب ص ٢ - ٤٧٣ .  
الأمير: محمد بن اسماعيل «الامير الصنعائي» x  
١ - ١١ ، ١٥ ، ٢٧ ، ١٠٥ ، ١٥٥ .

أنس بن سيرين ٢ - ٣٤٨ .  
أنس بن مالك ص خادم الرسول ﷺ .  
١ - ٣٧ ، ٤١ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ١١٠ ،  
١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٠٤ ،  
٢٠٧ ، ٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ،  
٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ؛

٢ - ١٣ ، ٢٢ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ١١٩ ،  
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ ،  
٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٤٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٣٠١ ،  
٣٠٢ ؛

٣ - ٢٨ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٨١ ، ٨٢ ،  
٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ٢١٤ ،  
٢٥٥ ، ٣٢٧ ، ٣٦١ ، ٣٩٠ ؛  
٤ - ٥٢ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ٢٥٨ ، ٢٧٣ ،  
٣٤٦ ، ٣٥٧ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٤٩٨ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ،  
٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٦٢ .

أنس بن مالك القشيري ص وقيل الكعبي  
٢ - ١٢٥ .

أنيس بن مرثد بن أبي مرثد الغنوي ص ٤ - ٢٢٠ ،  
٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ .

الأوزاعي: عبدالرحمن بن عمرو يحمدا الأوزاعي  
١ - ٣٦٥ ؛ ٢ - ٢٥٨ ؛ ٣ - ٣٧٢ ؛ ٤ - ٢٧ ، ١٨٩ ،  
٣٩١ .

أوس بن أوس الثقفي ص ١ - ٨٨ .  
أوس بن الصامت بن قيس ص ٢ - ٤٢١ ، ٤٢٢ .  
أياس بن أبي رملة x ١ - ٣٠٤ .

أياس بن عبدالله المزني ص ٣ - ٢٣٠ .

أيوب بن جابر أبو سليمان الهامي x ١ - ٤٨ .  
أيوب بن عتبة أبو يحيى قاضي اليمامة x ٢ - ١٧٦ .

الأقرع بن حابس ص ٢ - ٧٧ .  
أكيدر دومة ص ، أكيدر بن عبدالملك صاحب  
دومة الجندل ٢ - ١٠٢ .

الآمدي: علي بن أبي علي x ١ - ٢٤ .  
امام الحرمين الجويني: عبدالملك بن عبدالله x  
١ - ١٠ ، ٢٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ .

الامام يحيى: يحيى بن الحسين بن محمد x ٢ - ٨٧ .  
أمامة بنت زينب ص ١ - ٢٣٦ ، ٢٧٩ .

أم بلال بنت هلال المزنية ص ٤ - ٧٧ .  
أم حبيبة: بنت أبي سفيان أم المؤمنين ص  
١ - ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٨٦ ؛ ٢ - ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٤٠١ .

أم زياد الأشجعية ٤ - ٥٤٣ .  
أم سبره ص ١ - ٧٦ .  
أم سلمة ص

١ - ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٥٠ ، ١٦١ ،  
٣٣٦ ؛

٢ - ٢٠ ، ١٤٤ ، ٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ،  
٣٠٣ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٩ ؛  
٣ - ٣٧٩ ؛

٤ - ٢٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ .

أم سليم بنت ملحان ص ١ - ١٠٦ ، ٢٦٣ ؛  
٤ - ٥٣٦ .

أم عطية نسيبة بنت الحارث الانصارية  
ص ١ - ٢٩٦ ، ٣٢١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٣ ؛ ٤ - ٥٣٦ .  
أم الفضل: لبابة الكبرى بنت الحارث الهلالية زوجة  
العباس بن عبدالمطلب ص ٢ - ٤٦٦ .

أم قيس بنت محصن ص ١ - ٤٦ .  
أم كرز الكعبية ص ٤ - ٩١ .  
أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم  
ص ١ - ٣٦٢ ، ٣٦٥ .

أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ٤ - ٩٢ .  
أم معقل الأسدية ص ٢ - ٥٩ .  
أم هانئ بنت أبي طالب ص ٢ - ١٥٠ ، ١٥١ ؛

٤ - ٥٦٢ .



## حرف « الباء »

الباقلاني: محمد بن الطيب ١٨-١  
الباوردي ٤-٤٩٥.

البتى: عثمان بن مسلم x ٣٢٤-٢  
البخاري محمد بن اسماعيل x

١- ٢٠، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٦٤، ٨٢، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٦، ١١٣، ١١٤، ١٣٧، ١٤٣، ١٥١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٨١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٧٢، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٦؛  
٢- ١٣، ٢٦، ٢٩، ٤٧، ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٨٤، ٨٧، ١٠١، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠، ١٤٠، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٣٢، ٣٤٧، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٢٦، ٤٥٩، ٤٦٨، ٤٧٣؛

٣- ٣٣، ٣٦، ٤١، ٥٥، ٥٩، ٧٧، ٨٦، ٩٣، ٩٦، ١٠٦، ١٥٨، ١٧١، ١٩٠، ١٩٣، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٧؛

٤- ١٣، ١٤، ٣٥، ٤١، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٨، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ٩٧، ١١٠، ١٨٨، ٢٣٤، ٢٦٨، ٣١٥، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٣؛ ٣٩٦، ٣٩٨، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٨، ٤٤٧، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٩٨، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٦٢، ٥٦٦، ٥٩٣.

بذيل بن ورقاء الخزاعي ص ٦٧-٤.  
البراء بن أرقم ص ٦٨-٣.

البراء بن عازب ص ١-٣١، ٣٣، ٤-٧٠، ٧٩، ٩٧، ٥٢٧.

البراء بن معرور ص ١-٣٣٥  
بروع ابنة واشق ص ٢-٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤  
بريدة الأسلمي ص ٤-٩١، ٢٧١، ٣١٨، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٧٧، ٥٧٠.

بريدة بن الحصيب. المشهور عبدالله بن بريدة ص ٢-٥٦، ٢٧٤، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣-٣٩٨، ٤-٨.

بريدة بنت بشر ص ١-٩٤، ١٦٦، ٢٩٢، ٣-٢٥.

بريرة: مولاة عائشة ص ٢-٢٧٣، ٢٩٠، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٠٦، ٥٩، ٣-٦٠.

البزار: أحمد بن عمرو x ١- ٣٩، ٤١، ٨٤، ٨٥، ١١٣، ١١٨، ١٢٢، ١٥٩، ١٧٤، ١٧٧، ٢٦٩، ٣٠٠، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٥٥.

٢- ٢٣، ٣٢، ٥١، ٥٨، ١٤٢، ١٤٧، ١٧٢، ٣٢٤، ٣٧٦؛

٣- ٤٢، ٤٣، ٥٥، ٦٥، ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٢، ١٩٣، ٢٠٦؛

٤- ٦٧، ٨٠، ١٠٧، ٢٧٢، ٣٠١، ٣٠٩، ٤١٧، ٤٣٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٧٤، ٥٠٥.

بشر بن سعيد: مولى الحضرمين ٢-٥٦.  
بشر بن الفضل البجلي x ٤-٣١٥.

بشر بن معيد بن الخصاصية x ١-٣٧٠.  
بشير بن إبراهيم الأنصاري المفلوج x ١-٢٦٥، ٢-٢٢٨.

بشير بن سعد ص ٣-٣٠٢، ٣٠٢.

البغوي: الحسن بن مسعود x ١-١٠٧.  
بقية بن الوليد x ٢-٣٢٣، ٣-١٩٢.

بكر بن مضر ١-١٦١.  
بلال بن رباح ص ١٩٨-١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٣٦، ٣٦٦؛

٤٦٣ . ٤٦٧ . ٤٧٢ . ٤٧٤ . ٤٩٧ . ٥١٦ . ٥٢٩ ،  
٥٣١ . ٥٣٢ . ٥٥٧ . ٥٥٩

### حرف « التاء »

الرمذي: محمد بن عيسى x

١- ٣٤ . ٣٦ . ٣٩ . ٦٦ . ٧١ . ٨٢ . ٩٠ . ٩٤ ،  
٩٥ . ١٠٦ . ١٠٧ . ١٠٨ . ١١٧ . ١١٩ . ١٢٢ ،  
١٢٣ . ١٢٨ . ١٤٣ . ١٤٤ . ١٥٩ . ١٦٠ . ١٦١ ،  
١٦٧ . ١٦٨ . ١٦٩ . ١٧٢ . ١٧٣ . ١٧٨ . ١٨١ ،  
١٩٥ . ٢١٦ . ٢٥٤ . ٢٥٦ . ٢٦٠ . ٢٦٧ . ٢٨٤ ،  
٣١٧ . ٣٢٤ . ٣٢٩ . ٣٣٧ . ٣٤٠ . ٣٤٧ . ٣٤٨ ،  
٣٥١ . ٣٥٢ . ٣٦٠ . ٣٦٣ . ٣٦٥ . ٣٦٦ . ٣٦٩ ،  
٣٧١ . ٣٧٢ ؛

٢- ١١ . ١٢ . ١٨ . ١٩ . ٢١ . ٢٦ . ٣٠ . ٣٤ ،  
٤٤ . ٤٧ . ٤٨ . ٥٢ . ٦٤ . ٦٨ . ٧٣ . ١٠١ ،  
١٠٦ . ١١٥ . ١٢٥ . ١٣١ . ١٤٤ . ١٤٥ . ١٤٦ ،  
١٤٩ . ١٥٠ . ١٥٥ . ١٥٧ . ١٥٩ . ١٦٥ . ١٦٦ ،  
١٦٧ . ١٧٦ . ١٧٧ . ١٨٤ . ١٩٤ . ١٩٦ . ٢٠١ ،  
٢٠٤ . ٢٠٦ . ٢٠٧ . ٢١٤ . ٢١٩ . ٢٢٠ . ٢٥١ ،  
٢٦١ . ٢٦٤ . ٢٦٩ . ٢٧٠ . ٢٧١ . ٢٧٨ . ٢٨٠ ،  
٢٩١ . ٢٩٢ . ٢٩٣ . ٢٩٤ . ٢٩٩ . ٣٠٠ . ٣٠٢ ،  
٣٠٥ . ٣٢٣ . ٣٢٤ . ٣٣٦ . ٣٤٠ . ٣٤٣ . ٣٦٩ ،  
٣٧٦ . ٣٨١ . ٣٨٦ . ٣٩٤ . ٤١٦ . ٤١٧ . ٤١٩ ،  
٤٣٧ . ٤٦٦ ؛

٣- ١٣ . ٢٤ . ٢٨ . ٣٦ . ٣٧ . ٤١ . ٥٨ . ٦٧ ،  
٧٠ . ٧٥ . ٧٩ . ٨١ . ٨٢ . ٨٥ . ٨٦ . ٨٧ . ٩٥ ،  
١٠٦ . ١٠٧ . ١٤٦ . ١٤٨ . ١٧٢ . ٢٠٣ . ٢٠٤ ،  
٢١٣ . ٢٢١ . ٢٢٥ . ٢٣٠ . ٢٨٦ . ٢٨٧ . ٢٩٨ ،  
٣٠٥ . ٣٠٨ . ٣١٣ . ٣٥٣ . ٣٥٤ . ٣٦١ . ٣٦٩ ،  
٣٩٢ . ٣٩٤ . ٣٩٦ . ٣٩٧ . ٣٩٨ ؛

٤- ١٩ . ٤٢ . ٥٨ . ٦٧ . ٧٠ . ٧٥ . ٧٦ . ٧٧ ،  
٧٨ . ٧٩ . ٨٠ . ٨٤ . ٨٧ . ٨٩ . ٩٠ . ٩١ . ٩٥ ،  
٩٧ . ٩٨ . ١٠٢ . ١٠٤ . ١٠٧ . ١٠٨ . ١١٢ ،  
١٢٦ . ١٩٧ . ٢٣٤ . ٢٥٧ . ٢٥٨ . ٢٧٠ . ٢٧١ ،

٢- ١١٧ . ٢٩٤ ؛ ٣- ٦٨

بهر بن حكيم بن معاوية بن حيدة البصري

٢- ٣٦ . ٤٥٥ ؛ ٤- ٣٧٦ ،

البويطي: يوسف بن يحيى x ١- ١٨

البيهقي أحمد بن الحسين x .

١- ٣٧ . ٤٠ . ٤١ . ٦٦ . ٦٧ . ٧٨ . ٧٩ . ٨٣ ،  
٨٥ . ٩٢ . ٩٣ . ١٠١ . ١٠٨ . ١٠٩ . ١١٥ ،  
١١٧ . ١١٩ . ١٢٠ . ١٢١ . ١٢٢ . ١٢٣ . ١٣١ ،  
١٣٢ . ١٣٨ . ١٥٠ . ١٧٢ . ١٧٣ . ١٨١ . ٢٠٥ ،  
٢١٤ . ٢٢٠ . ٢٣٤ . ٢٥٦ . ٢٥٧ . ٢٦٥ . ٢٧٥ ،  
٢٨٤ . ٢٩٥ . ٢٩٦ . ٣١٧ . ٣١٩ . ٣٣٥ . ٣٤٠ ،  
٣٤١ . ٣٤٤ . ٣٥٠ . ٣٥٥ . ٣٥٧ . ٣٥٩ . ٣٦٥ ،  
٣٦٦ ؛

٢- ١١ . ١٢ . ١٣ . ١٤ . ٢٠ . ٢٢ . ٢٧ . ٣٦ ،  
٣٧ . ٤٢ . ٤٦ . ٤٨ . ٥١ . ٥٨ . ٦٠ . ٧٩ . ٨٤ ،  
٩٢ . ١١٤ . ١٣١ . ١٣٥ . ١٤٢ . ١٤٩ . ١٥٠ ،  
١٥٥ . ١٥٦ . ١٥٧ . ١٥٩ . ١٦٥ . ١٦٦ . ١٦٧ ،  
١٧٩ . ١٩٩ . ٢٠٥ . ٢١٤ . ٢٣٠ . ٢٣٨ . ٢٤٨ ،  
٢٦٩ . ٢٧٠ . ٢٧٦ . ٢٨٠ . ٢٨١ . ٢٩٠ . ٣٠٢ ،  
٣٠٦ . ٣٢٤ . ٣٦٦ . ٣٧٦ . ٣٨٧ . ٣٨٨ . ٤٠٩ ،  
٤٥٣ . ٤٥٦ . ٤٦٧ ؛

٣- ١٥ . ٢٥ . ٣٢ . ٣٣ . ٤١ . ٤٣ . ٥٥ . ٦٩ ،  
٧٠ . ٨٣ . ٨٩ . ٩٨ . ١٤٦ . ١٦٢ . ١٧٢ . ١٧٥ ،  
١٩١ . ١٩٥ . ٢٠٧ . ٢٢٥ . ٢٥٧ . ٢٧٥ . ٢٩٧ ،  
٢٩٨ . ٣٠٤ . ٣١٤ . ٣٥٤ . ٣٨٦ . ٣٨٧ . ٣٨٨ ،  
٣٩١ . ٣٩٤ ؛

٤- ١٤ . ٣٦ . ٥٦ . ٥٨ . ٧٦ . ٧٨ . ٧٩ . ٨٠ ،  
٨٢ . ٨٧ . ٩١ . ٩٢ . ٩٥ . ٩٨ . ١٠٢ . ١٠٦ ،  
١٠٧ . ١٩٢ . ١٩٧ . ١٩٩ . ٢٥١ . ٢٧٠ . ٢٧٢ ،  
٢٨٠ . ٢٨١ . ٣٠٩ . ٣١٣ . ٣١٤ . ٣١٦ . ٣٢٥ ،  
٣٥٣ . ٣٥٧ . ٣٦٢ . ٣٧٤ . ٣٧٨ . ٣٨٧ . ٣٩٠ ،  
٣٩١ . ٣٩٢ . ٣٩٧ . ٤١١ . ٤١٧ . ٤١٨ . ٤٢٣ ،  
٤٢٨ . ٤٣٥ . ٤٣٧ . ٤٣٩ . ٤٤١ . ٤٤٢ . ٤٤٣ ،  
٤٤٤ . ٤٤٥ . ٤٤٧ . ٤٤٨ . ٤٤٩ . ٤٥٤ . ٤٦٢ ،

٢٧٣ . ٢٨١ . ٣٠٠ . ٣٠٩ . ٣١٤ . ٣١٦ . ٣١٧ ،  
 ٣٣٧ . ٣٥٦ . ٣٥٧ . ٣٥٨ . ٣٦٢ . ٣٧٢ ، ٣٧٤ ،  
 ٣٧٦ . ٣٨٩ . ٣٩٠ . ٣٩٢ . ٤٣٦ . ٤٣٨ . ٤٤٠ ،  
 ٤٤٦ . ٤٦٧ . ٤٩٧ . ٥٠٤ . ٥٠٦ . ٥٢٤ ، ٥٢٦ ،  
 ٥٢٩ . ٥٣٠ . ٥٣٢ . ٥٤٣ . ٥٤٤ . ٥٤٥ ، ٥٦٢ ،  
 ٥٦٤ . ٥٩٣ .  
 الفتازاني: سعد الدين ١ - ١٠  
 تمام: بن محمد بن عبد الله بن جعفر أبو القاسم  
 البجلي ٢ - ٢٧٨  
 نجم الداري ص ١ - ٣٩ ، ٩٨ ، ٢٩٦ ، ٣ - ٣٩٦ ،  
 ٣٩٧ .  
**حرف « الناء »**  
 ثابت بن أسلم البناني: أبو محمد ٢ - ١١٩  
 ثابت بن قيس بن شماس ص ٢ - ٣٦٤ ، ٣٦٩ ،  
 ٣٨١ .  
 نعلبة بن حاطب ص ٢ - ٧١  
 نعلبة بن سعيد ٤ - ٥٥٤  
 نعلبة بن أبي مالك ص ٣ - ٢٥٨ .  
 نعلبة بن مسلم الخثعمي ٤ - ١١٢ .  
 نوبان مولى النبي ﷺ ص  
 ١ - ١١٤ ، ٢٧٥ ؛ ٢ - ١٤٧ ؛ ٤ - ٣٠١ .  
 الثوري: سفيان بن سعيد بن مسروق  
 ٢ - ٩٢ ، ٢٥٨ ؛ ٣ - ٢٨ ، ٧٣ ، ١٥٩ ،  
 ٤ - ٣٩٢ ، ٣١٧ .  
**حرف « الجيم »**  
 جابر بن زيد الأزدي ١ - ١٧٠ ؛ ٤ - ٩٨ .  
 جابر بن سمرة ص ١ - ٣١ ؛ ٣ - ٧٠  
 جابر بن عبدالله ص  
 ١ - ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٩٨ ،  
 ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ،  
 ١٩٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ،  
 ٣١٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ؛

٢ - ١٨ . ٢١ . ٢٢ . ٣٦ . ٤٢ ، ٤٤ ، ٨٤ ، ٨٦ ،  
 ١٤٧ . ١٤٨ . ١٥٥ . ١٦٩ . ١٧٠ . ١٧٢ ، ١٨٤ ،  
 ١٨٧ . ١٩٣ . ١٩٥ . ١٩٧ . ١٩٩ . ٢٠٠ ، ٢٠١ ،  
 ٢٠٢ . ٢٠٣ . ٢٠٦ . ٢١٠ . ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ،  
 ٢٣٥ . ٢٤٨ . ٢٧٨ . ٢٧٩ . ٣٠٥ . ٣٠٦ ، ٣١١ ،  
 ٣١٤ . ٣٨٩ . ٣٩١ . ٤٠٠ . ٤٤٦ . ٤٥٦ ، ٤٦٧ ،  
 ٣ - ١٤ . ٢٤ . ٣٣ . ٣٤ . ٣٥ ، ٣٦ . ٤٤ ، ٥٥ ،  
 ٥٨ . ٦٠ . ٦٩ . ٧٧ . ١٢١ . ١٤٣ . ١٧١ ، ١٧٢ ،  
 ١٧٥ . ١٧٧ . ١٩٣ . ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ،  
 ٢٩٩ . ٣٠٣ . ٣٠٧ . ٣٠٨ . ٣٨٧ ؛  
 ٤ - ٥٢ . ٥٧ . ٧٤ . ٧٨ . ٩٥ . ٩٧ ، ١٩٦ ،  
 ٢٥٩ . ٣٣٧ . ٣٥٧ . ٣٦٣ . ٣٦٤ ، ٣٨٧ ، ٤٣٤ ،  
 ٤٣٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ . ٤٩٨ . ٥٤٧ . ٥٨٣ .  
 جابر بن يزيد الجعفي ٤ - ٨٠ ، ٣٩٢ .  
 جاهمة السلمى: ابن العباس بن مرداس x .  
 ٤ - ٥١٦ .  
 جبريل بن آخر ٣ - ٣٩٨ .  
 جبر بن مطعم بن عدي بن نوفل ص  
 ١ - ١١٣ ؛ ٢ - ٢٣٨ ؛ ٤ - ٨٢ ، ٣٠٩ .  
 جدامة بنت وهب الأسدية ص ٢ - ٣٠٣  
 جرة بنت دجاجة ١ - ١٠٩  
 جرهد الأسلمي: جرهد بن خويلد بن بجرة ص  
 ١ - ١٦٠ .  
 جرير بن عبد الحميد الضبي ١ - ٢٣٤  
 جرير بن عبدالله بن جابر البجلي ص  
 ١ - ٣٦٣ ، ٣٧٢ ؛ ٢ - ١٤٥ ؛ ٤ - ٤٨ ، ٥٣٢ ،  
 ٥٤٩ .  
 جعفر بن أبي طالب ص ١ - ٣٧٢ ؛ ٢ - ١١٩ ،  
 ٤٣٩ ؛ ٤ - ٥٤٥ ،  
 جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي  
 ١ - ٣٦٥ ، ٣٦٦ ؛ ٤ - ٩٢ .  
 الجلال: الحسن بن أحد x .  
 ١ - ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ٤١ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٠٥ ،  
 ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ؛

٢١٢، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٩٨،  
٣٠٩، ٣٤٥، ٣٦١، ٢-٦٤، ١٦٤، ٢٩٥؛  
٣-٣٩، ٤٣، ٤٧، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٨١؛  
٤-٣٤٣، ٥١٨.

جيل بن زيد الطائي x ٢-٢٩٠.

جندب بن سفيان البجلي ص ٤-٧٤، ٨١، ٣٧٤.  
الجوهري: أبو نصر اسماعيل بن حماد ٣-٧٧،  
٩٠.

جوير: بن سعيد البصري x ٤-٣٩١.

جويرة بنت الحارث ص ٢-١٤٩؛ ٤-٥٢٧.  
الجهضمي: نصر بن علي أبو عمرو الأزدي  
الجهضمي ١-١١٨.

### حرف «الخاء»

الحارث بن الأزمع ٤-٤٦٣.

الحارث بن أبي أسامة: الحارث بن محمد بن أبي  
أسامة التميمي ٢-٣٤٤.

الحارث الأشعري ٤-٥٠٤.

الحارث بن حاطب بن الحارث ص x ٢-١١٣؛  
٤-٣٦٤.

الحارث الزبيدي ٤-٢٤٩.

الحارث بن شريح: التميمي ص ٢-١٥٦.

الحارث: بن عبدالله الحمداني الأعور x ١-١٣٣؛  
٢-٣٧؛ ٤-٤٦٣.

الحارث بن عمرو بن ثعلبة السهمي ص ٢-١٧٠.  
الحارث بن نبهان x ٤-٤٥٥.

حارثة بن أبي الرجال x ٢-٢٢١.

الحازمي: محمد بن موسى x ١-١٠٩؛ ٣-٦٧.  
الحافظ بن حجر: أحمد بن علي x

١-٦٥، ٧٧، ٨٦، ١٢٢، ١٣١، ١٦١، ١٧٤،  
٢٤١، ٢٦٧، ٢٩١، ٣٠٢، ٣١٦، ٣١٧، ٣٤٠،  
٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧١؛

٢-١٣، ٢٦، ٢٧، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٤٤، ٦٠،  
٧٦، ٧٩، ١٢١، ١٢٢، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢،

١٤٥، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٦، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٠،  
٢٠٤، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٦،  
٣٤٤، ٣٤٧، ٣٨٦، ٤٥٢؛

٣-٢٥، ٥٥، ٦٦، ٧٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٩،  
٩٨، ١٠١، ١٠٦، ١٩١، ١٩٢، ٢٣١، ٢٥٧،  
٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٥٣، ٣٦١، ٤٠٠؛  
٤-٢٧، ٤١، ٦٧، ٧٤، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧،  
١٠٩، ١٤١، ١٩٨، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٥٥،  
٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٩، ٣٩١، ٤١٧، ٤١٨،  
٤٢٣، ٤٢٦، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٣،  
٤٧١، ٤٧٢، ٤٩٨، ٥٥٧.

الحاكم محمد بن أحمد x.

١-٢١، ٣٦، ٣٩، ٥٠، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧،  
٧١، ٨٢، ٨٥، ٩٨، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٠،  
١٢٨، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٩، ١٦١، ١٦٦،  
١٦٨، ١٧٢، ١٨١، ١٩٠، ١٩١، ٢٢٠، ٢٤١،  
٢٤٨، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٥،  
٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦،  
٣٣٧، ٣٤٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٩،  
٣٧٠، ٣٧١؛

٢-١٦، ٢٠، ٢٧، ٣٢، ٣٨، ٤٤، ٥١، ٥٨،  
٦٠، ٦٥، ٦٨، ٧٣، ٧٩، ٨٣، ٨٥، ٩٢،  
١٠١، ١١٤، ١١٧، ١٢١، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٩،  
١٥٥، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤،  
١٩٠، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٢، ٢٦١،  
٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٢،  
٣٢٣، ٣٤٤، ٣٧٦، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤١٦، ٤١٨،  
٤٣٣، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٦،  
٣-١٣، ١٤، ١٥، ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٤٦، ٥٨،  
٦٩، ٧٥، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧،  
١٠٦، ١٠٧، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٣، ٢٤٥، ٢٥٧،  
٢٧٥، ٢٨٧، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٨٧،  
٣٩٢، ٣٩٧؛  
٤-٦٧، ٧٤، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٧، ٨٩، ٩١،

الحسن بن علي بن أبي طالب ص  
 ١- ٥٠. ٢٢٩. ٢٥٦. ٢٧٩. ٣٥٥؛  
 ٤- ٩١. ٩٢. ٣٠٦. ٤٢٦. ٥٠٤.  
 الحسن بن عمار الكوفي ١- ١٣٣.  
 الحسن بن عيسى الحنفي الكوفي x ١- ٢٠٠.  
 الحسين بن الجندب: شيخ أبي داود x ٢- ٢٨١.  
 الحسين بن الحارث الجذلي x ٢- ١١٣.  
 حسين بن عبدالله الهاشمي x ٣- ٣٢.  
 الحسين بن علي بن أبي طالب ص ١- ٥٠، ٣٥٥؛  
 ٤- ٩١. ٩٢. ٣٠٦.  
 حشر بن زياد x ٤- ٥٤٣، ٥٤٤،  
 الحصين بن وحوح الأنصاري ص ١- ٣٣٧  
 حفص بن غياث شيخ بصري ١- ١٦١  
 حفصة بنت عمر: أم المؤمنين ص  
 ٢- ٣٥٧؛ ٣- ٢١؛ ٤- ٣٧٤.  
 الحكم بن عتيبة الكوفي الكندي  
 ١- ١٥١؛ ٤- ٩٦، ٤٥٨.  
 حكيم بن حزام بن خويلد ص  
 ١- ١٠٨، ١٨١؛ ٢- ٦٨، ١٦٣؛  
 ٣- ١٣، ١٤، ١٥، ٤٦، ٣٠١، ٣٧٠؛  
 ٤- ٣٠٩.  
 حكيم بن معاوية بن حيدة البصري ٤- ٣٧٦.  
 حليلة السعدية ٢- ٤٤٢  
 حماد بن سلمة ص ٤- ٦٧،  
 حمزة الأسلمي ص ٢- ١٢٣.  
 حمزة بن عبد المطلب ص  
 ٢- ٣٤٣، ٤٣٩، ٤٧٠؛ ٤- ٥٩١.  
 حمَل بن مالك ص ٤- ٤١٤، ٤٥٣.  
 حمنة بنت جحش ص ١- ١٣٦، ١٤٣.  
 حنش بن المعتمر الكتافي الكوفي x ٤- ٤١٧.  
 حنظلة بن أبي سفيان الجمحي  
 ٢- ٣٤٩؛ ٣- ٧٣، ٢٩٧، ٢٩٨.  
 حنَّي بن أخطب ٤- ١٥٤، ١٥٩.

١٠٢. ١٠٧. ١٠٨. ١٩٩. ٢٣٤، ٢٥٨،  
 ٢٦٩. ٢٧٠. ٢٧١. ٢٨٠. ٢٨١. ٣٠١،  
 ٣١٠. ٣١٣. ٣١٤. ٣١٦. ٣٣٠. ٣٥٦،  
 ٣٦٤. ٣٦٥. ٣٧٤. ٣٧٦. ٣٧٨. ٣٩٢،  
 ٣٩٣. ٣٩٧. ٤٢٣. ٤٢٥. ٤٣٧. ٤٤٢،  
 ٤٥٣، ٤٥٥، ٥٠٥. ٥٢٤. ٥٢٦. ٥٢٩،  
 ٥٣١، ٥٤١، ٥٤٢. ٥٥٧. ٥٦١.  
 الحباب بن عمرو ٣- ٣٣.  
 حبان بن منقذ بن عمرو بن عطية ص ٢- ٣٨٧؛  
 ٣- ٩٦. ١٠١. ١١٣. ٢٩٨.  
 حبيب بن أبي ثابت الكوفي x ١- ١٥٩  
 حبيبة بنت أبي تجراه ص ٢- ٢٠٠  
 حبيب بن مسلمة x ٤- ٥٤١  
 الحجاج بن أرطاة الفقيه أبو أرطاة النخعي x  
 ١- ١٣٣. ٢٦٧؛ ٢- ٢١٤، ٣٠٨، ٣٢٣؛  
 ٣- ٨٣؛ ٤- ٣٦٢، ٣٨٩، ٤٣٥، ٥٣٢.  
 الحجاج الثقفي ١- ١٩٨  
 حذيفة بن أسيد: يقال أمية بن أسيد بن خالد ص  
 ١- ٦٥  
 حذيفة بن اليمان ص ١- ٢٦١، ٢٦٢، ٣٣٤، ٣٥٦  
 حرام بن مُحَيَّصَة x ٤- ٤٢٣  
 حرب بن عبيدالله تابعي أو حرب بن أبي حرب  
 ص ٢- ١٠٥  
 حسان بن ثابت ص ١- ١٨٠  
 حسان بن سياه x ٢- ١٣  
 الحسن البصري: الحسن بن يسار البصري  
 ١- ١١٧؛ ٢- ٢٢، ٢٧٠؛  
 ٣- ٧٠، ١٢٢، ١٤٦، ١٤٨، ٢٨٦؛  
 ٤- ٦١، ٨٩، ٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٤٩،  
 ٥٣٢.  
 الحسن بن أبي جعفر x ٣- ٣٥  
 الحسن بن ذكوان ١- ١٥٩  
 الحسن بن عبادة ٣- ٦٥  
 الحسن بن عبيدالله ٤- ٣٩٠

## حرف «الخاء»

خارجة بن زيد الأنصاري × ١-١٠٢، ١١٩  
خالد ٤-٤٤١،

خالد بن سفیان الهذلي × ١-٣١٤

خالد بن الغرز ٤-٥٣١.

خالد بن الوليد ص

١-٢٩٢؛ ٢-٧١؛ ٣-٤١، ٣١٤؛ ٤-٩٧،  
٩٨، ١٠٤، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٠، ٥٤٩.

الختعمية ص ١-٢٩٠

خزيمة بن ثابت ص ٤-٤٢٦.

خزيمة بن جَزْء ص ٤-١٠٩.

خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبو عون ×  
٢-١٦٦، ١٦٧.

الخطاب بن صالح: ٣-٣٣.

الخطابي: أحمد بن إبراهيم بن الخطاب

٢-٢٦٨، ٣٤٢، ٣٤٧؛ ٣-٣٩٧؛ ٤-٦٧،  
١٠٧.

الخطابي: أحمد بن محمد × ١-٦٩، ٢٩١

الخطيب: أحمد بن علي بن ثابت ×

١-١١٤، ١٢٢؛ ٢-١٥٦؛ ٣-٢٣٠؛

خلاد بن السائب بن خلاد ص ٢-١٦٧

خنساء بنت حذام الأنصارية ص

٢-٢٧١، ٢٧٢

خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة الأوقصي ص

١-١٠٦؛ ٢-٢٧٣

خولة بنت مالك بن ثعلبة ص ٢-٤٢١

٢٩٥، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٤٤، ٣٦٥؛

٢-١١، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧،

٣١، ٣٢، ٣٦، ٤٢، ٦٨، ٧٩، ٨٣، ٨٤،

١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٣٠، ١٣١،

١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥،

١٧٦، ١٩٥، ١٩٩، ٢٢٢، ٢٤٧، ٢٦٢، ٢٦٩،

٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٩٠، ٣٠٢، ٣١٣، ٣٢٣،

٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٦٦، ٣٨١، ٣٩٦،

٤٢٦، ٤٣١، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦٧؛

٣-١٣، ١٤، ٣٢، ٣٣، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤،

٤٦، ٥٥، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٨٢، ٨٣، ٨٤،

٩٠، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠٦، ١٤٦، ١٦٠، ١٦٢،

٢٠٧، ٢٢٦، ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٩٧، ٣٤٢، ٣٥٣،

٣٥٥، ٣٥٦، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩١؛

٤-١٤، ٥٦، ٦٧، ٧٠، ٩١، ١٠٢، ١٠٨،

١٩٧، ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠،

٢٨٠، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٧،

٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٧، ٤١١، ٤١٣، ٤١٨، ٤٢٣،

٤٣٥، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٧٤،

٤٩٧، ٤٩٨.

الدارمي: عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل

٢-١١٤، ١٤٧، ٣٠١، ٣٢٣؛ ٣-٧٩، ٨١.

داود بن عطاء المدني × ٢-١٤٤.

داود «الظاهري»: بن علي بن خلف × ١-٢٠٣،

٢٩٠؛ ٢-٣٢٤؛ ٤-٢٧.

ديحة الكلبي ٣-٦٩؛ ٤-٥٤٢.

الدمياطي: عبد المؤمن بن خلف ٢-١٩٥.

## حرف «الذال»

ذكوان أبو عمرو مولى عائشة ١-٢٥١.

الذهبي: محمد بن أحمد × ١-١٣٨، ٢٥٧؛

٣-٨٩، ٢٠٧.

ذو اليدين: الخرباق السلمي ص ١-٢٧٣، ٢٧٦،

٢٧٨.

## حرف «الدال»

الدارقطني: علي بن عمر ×.

١-٢١، ٣٢، ٣٣، ٤٠، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٩٠،

٩٣، ٩٨، ١٠١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٧،

١١٩، ١٢١، ١٢٥، ١٣٣، ١٦١، ١٧٣، ١٨٠،

١٩٥، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٨،

## حرف «الراء»

- الرازي: محمد بن عمر بن الحسن × ١-١٦، ٢٨٥؛  
٢-٢٤٨.  
رافع بن خديج ص  
٢-٢٢٠؛ ٣-١٤، ٧٦، ١٤٢، ٢١٣، ٢١٩،  
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٣٥٤؛ ٤-٧١، ٧٦، ٤٦٣.  
الرافعي ٣-٩٠؛ ٤-٤٦٧.  
رباح بن ربيع × ٤-٥٣١.  
ربيعي بن حراش ص ٢-١١٣.  
الربيع بن صبيح البصري × ٣-٦٦.  
ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب ص ٢-٦٦؛  
٤-٢٧، ٧١.  
ربيعة بن أبي عبدالرحمن ٤-٣٦٥، ٤٤٩.  
الربيع بنت معوذ بن عطية بن حرام ص ٢-١١٦،  
٣٦٩، ٣٧٠؛ ٤-٥٣٦.  
الربيع بنت معوذ بن عقبة جندب الانصارية  
١-٩٠.  
رزين بن معاوية السرقسطي × ١-٧٧، ٧٨،  
١١٨، ١٧٤.  
الرشيد: الخليفة العباسي ٢-٣٢٦، ٣٢٧.  
رفاعة بن رافع الانصاري ص ١-٧٨، ٢١٤.  
رفاعة بن سموأل القرظي ص ٢-٣٧٥.  
رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم ص ١-٣٦٢.  
ركانة بن عبد يزيد بن هاشم ص ٢-٣٨٧.  
الرويانى: عبدالواحد بن اسماعيل × ١-١٩.  
رويفع بن ثابت بن السكن ص ٢-٣٢٤؛  
٣-٢٤٧.  
زاهر الأسلمي ص ٤-٩٨.  
الزبير بن خريق × ١-١٢٥.  
الزبير بن العوام ص ٣-٢٥٨، ٤-١٥٤، ٢٨٨،  
٣٦٥.  
الزجاج: ابراهيم بن السري × ١-١٣٠.  
زفر ٣-٣١٣.  
الزخشري: محمود بن عمر × ١-١٤، ١٣١؛  
٢-٤٦٨.  
زميل: مولى عروة بن الزبير × ٢-١٥١.  
الزهري: محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب  
الزهري ×  
١-١٠٢، ٢٦٦، ٣٥٩؛ ٢-٣١، ٣٠٧، ٤٠٥،  
٤٣٢؛ ٣-٢٥٨؛ ٤-١٨٧، ١٨٩، ٤٢٨،  
٤٤٩، ٤٥٤، ٤٧٢.  
زهير بن أقيش ٤-٥٤٢.  
زياد بن أبيه ٤-١٩٤، ٣٤٣.  
زياد بن الحارث الصدائي ص ٢-٥٠، ٦١، ٦٢.  
زيد بن أرقم الخزرجي ص ١-٢٣٧، ٣٠٤،  
٣٥٦، ٣٥٧؛ ٢-٣٣٠؛ ٣-٩٠.  
زيد بن أسلم بن ثعلبة ص ٢-١٤٤؛ ٤-٥٦،  
٣٢٤.  
زيد بن ثابت بن الضحاك ص.  
١-١١٨، ١١٩، ١٧٧؛ ٢-١٦٥، ٢٥٠،  
٢٩١؛ ٣-١٤، ١٥، ٤٦، ٧٧، ٣٠٧، ٤٠٠؛  
٤-١٨٨، ٤٤٨.  
زيد بن جبير الطائي ص ٣-٢٣٠؛ ٤-٤٣٥.  
زيد بن جبيرة الانصاري × ١-١٦٧، ١٨١.  
زيد بن حارثة ص ٢-٢٩٤؛ ٤-٧، ٥٠٥،  
٥٣١.  
زيد بن خالد الجهني ص ١-١٧٨؛ ٤-٤٧، ٥٠،  
١٩٠، ٣١٣.  
زيد بن عبدالحميد × ٢-١٤٤.  
زيد بن علي بن الحسين ١-١٥١.  
زيد بن مرة ابو المعلّ × ٣-٧٩.  
زينب بنت الرسول صلى الله عليه وسلم ص  
٢-٣٠٨، ٤٠٤.  
زينب بنت أبي سلمة بن عبدالأسد بنت ام سلمة  
ص ٢-٤٦٩.

## حرف «الزین»

زينب بنت جحش ص ٢-٢٩٤، ٤٠١.  
 زينب بنت علي بن أبي طالب ص ٤-٩٢.  
 زينب بنت معاوية امرأة عبدالله بن مسعود ص  
 ٦٨-٢.

### حرف «السين»

سالم: بن عبدالله بن عمر ٢-٣١، ٣٤٨؛  
 ٢٩٧-٤، ٦١، ٤٥٨.  
 سالم: مولى أبي حذيفة ص ٢-٢٩٥، ٤٦٨؛  
 ٧٣-٣.  
 السائب بن أبي السائب ص ٣-٢٤٥.  
 السائب بن خباب أبو مسلم ص ١-٩٥.  
 السائب بن يزيد ص ٢-١٥٥، ٤-٣٤٦.  
 سبيعة بنت الحارث الأسلمية ص ٢-٣٩٢.  
 سراقه بن مالك بن جعشم المدلجي ٤-٣٩٠.  
 السرى بن اسماعيل الكوفي ١-٢٦٥.  
 سعد بن الأطول ٤-٤٩٥.  
 سعد بن أبي ذئاب الدوسي ص ٢-٤٨.  
 سعد بن أبي وقاص ص ٢-١٨٩، ٢٠٠، ٣٣٢؛  
 ٣-٧٥، ٢٤٧، ٣٠١، ٤-١٠٨، ٣٣١، ٤٧٣.  
 سعد القرظ: سعد بن عائذ المؤذن مولى عمار ص  
 ٣١٧-١.  
 سعد بن عبادة ص ٤-٤٣، ٣٢٥، ٣٣٥.  
 سعد بن مالك ص ١-٣٦٤.  
 سعد بن معاذ ص ١-٣٥٢، ٣٦٤.  
 سعيد بن جبير ٢-١٧٦.  
 سعيد بن زيد بن عمرو ص ١-٧٦، ٣-٢٢٥،  
 ٣٥٣.  
 سعيد بن سالم القداح ٢-٣٨٧.  
 سعيد بن سعد بن عبادة ص ٤-٣٢٥.  
 سعيد بن سلام العطار ٤-٦٧.  
 سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ٢-٢٧.  
 سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة ص ١-٣٥٥.  
 سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي ٤-٣٤٨.

١-١٠٢، ١٧٠؛ ٢-٤٢، ١٢٧، ١٧٧؛  
 ٣-١٥٧، ٢٧٥؛ ٤-٧١، ٣٩٢، ٤٣٩، ٤٤٠،  
 ٤٦٧.  
 سعيد بن منصور ٤-٣٦٦، ٣٦٣، ٣٢٥، ٣٠٧،  
 ٢٦٧، ١٧٣، ١-٣٦٦.  
 ٢-٢٢٥، ٢٩٠، ٤٦٧؛ ٤-٢٥١، ٥٥٤، ٥٥٧.  
 سفيان بن عبدالله الثقفى ص ٢-١٤، ٣٩.  
 سفيان بن أبي العوجاء السلمي ٤-٣٨٦.  
 سفيان النجار ١-٣٦٦.  
 سفيّنة: ابو عبدالرحمن ٣-٣٧٩.  
 سكينّة بنت حنظلة ٢-٢٤٧.  
 سلام بن سليمان المدائني ١-٢٤٧.  
 سلامة بنت معقل ٣-٣٣.  
 سلمان بن عامر بن أوس ص ٢-٦٨.  
 سلمان بن عامر الضبي ص ٤-٨٩، ٩١.  
 سلمان: ابو عبدالله الفارسي ص ١-٩٨؛  
 ٢-١٥٠، ٤-١٠٧.  
 سلمة بن صخر ص ٢-٥٤، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢.  
 سلمة بن عمرو بن الاكوع ص ١-٢٩٦؛  
 ٢-١١٦، ١٢٩؛ ٤-٩٧، ٢٣٤، ٥٤٠.  
 سلّمة بن كهيل ص ٤-٥١.  
 سلمى أم رافع امرأة أبي رافع ص ١-٣٣٥.  
 سليمان بن أبي عبدالله (تابعي) ٢-١٩٠.  
 سليمان بن أيوب الطلحي ١-٢٥٧.  
 سليمان بن بُرَيْدَة الأسلمي ص ٤-٣٣٢.  
 سليمان بن داود ١-٩٨.  
 سليمان بن المغيرة القيس ابو سعيد ١-١٠١.  
 سليمان بن موسى ٢-٤٧.  
 سليمان بن يسار ١-١٠٢، ٤-٤٥٨.  
 سمالك بن حرب أبو المغيرة الهذلي ٤-٨٨،  
 ١٥٠؛ ٣-٦٠، ٦١، ٦٩، ٨٧، ٨٨؛  
 ٤-٦٧.  
 سمرة بن جندب بن هلال ص  
 ١-١١٧، ٢٦٠، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٨؛



- ٢- ٢٧، ٢٧٥، ٢٩٣؛  
٣- ٧٠، ١٢٢، ١٤٨، ١٧٢، ٢٢٥، ٢٨٦؛  
٤- ٨٩، ٩٠، ٩١، ٣٩٢، ٥٣٢.  
السمعاني: منصور بن محمد x ١- ١٠.  
سهل بن أبي حثمة بن ساعدة الانصاري ص  
٢- ٧٣؛ ٣- ٧٦، ٧٧؛ ٤- ٤٦٣.  
سهل بن الحنظلية: اختلف في اسم أبيه ص ٢- ٥١.  
سهل بن حنيف بن وهب الانصاري ص ١- ٣٤،  
٧٦، ٢٩٦.  
سهل بن سعد الانصاري ص ٢- ٢٧٧، ٢٧٨،  
٢٩٩، ٤٣١، ٤٣٣؛ ٣- ١٩٣.  
سهلة بنت سهيل بن عمرو بن عبدشمس ص  
٢- ٤٦٨.  
سهيل بن أبي صالح: ذكوان السمان ٢- ٤٢٦.  
السهيلي: عبدالرحمن بن عبدالله بن أحد ١- ١٩٩.  
سوار بن مصعب الهمداني x ١- ٣٣.  
سودة بنت زمعة بن قيس بن عبدشمس ص  
٢- ٢٠٣، ٣٣٢.  
سويد بن ابراهيم العطار x ١- ١٠٨.  
سويد بن حنظلة ص ٤- ١٩، ٢٠.  
سويد بن غفلة بن عوسجة ص ٢- ١٤، ٤٠.  
سويد بن قيس ص ٣- ٢٠٣.  
سويد بن مقرن ص ٣- ٣٧٢، ٣٧٣.  
سيرين. ٣- ٣٩٠.  
السيوطي: عبدالرحمن بن أبي بكر x ١- ٨٧، ٩٨،  
١٣١، ١٦٦، ٣٤٢.  
**حرف «الشين»**  
الشافعي: محمد بن ادريس.  
١- ١٢، ١٩، ١٠١، ١٣٠، ١٣١، ٢٣٤، ٣١٦،  
٣١٧، ٣٥٩، ٣٦٦؛  
٢- ١١، ١٤، ٢٢، ٣٩، ٤٤، ٩٢، ١٥٩،  
١٦٧، ١٨٠، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٧٠، ٢٨١،  
٢٩٠، ٣٣٦، ٣٨٧، ٣٩٣؛
- ٢- ٣٣، ٥٥، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧٧، ٩٠،  
١٦٣، ٢٧٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٧؛  
٤- ٢٧، ٥٦، ٩٥، ١٢٧، ١٨٩، ٢٥٨، ٣٢٥،  
٣٦٤، ٣٧٠، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٢٣،  
٤٢٨، ٤٣٧، ٤٤٣، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٩٨.  
شبرمة غير منسوب له صحبة ص ٢- ١٥٧، ٢٣٤.  
شبل بن معبد البجلي ٤- ٣٤٣.  
شداد بن أوس أبو يعلى الانصاري ص ١- ٣٣٦،  
٤- ٤٠٥.  
شراحة الهمدانية x ٤- ٣٣٠.  
شرجيل بن مسلم ٤- ٢٣٤، ٤٩٧.  
شريح بن الحارث القاضي: ابو امية الكندي ص  
٣- ٢٨٦؛ ٤- ٥١، ٢٨١.  
الشريد بن سويد ص ٣- ١٧١.  
شريك بن حنبل العبسي ٣- ٣٥٤.  
شعبة: بن دينار ٤- ٤٦٣.  
الشعبي: عامر بن شراحيل x ١- ١٠٢؛ ٤- ٥٨،  
٢٨١، ٣٣٠، ٣٩٢، ٤٥٤، ٤٦٣، ٥٤٣.  
شعيب (عليه السلام) ٣- ١٩٠.  
شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص  
١- ١٦١؛  
٢- ١٩، ٢٠، ٢١، ٣٦، ٤٧، ٩٢، ٢٥١،  
٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٨؛  
٣- ٢٣٠، ٢٥٧، ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٤٢، ٣٩٢؛  
٤- ٣٥، ٣٦، ٦٢، ٩٠، ٩٨، ١٠٢، ١٩٧،  
٣٥٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٤١٤، ٤٣٥، ٤٣٦،  
٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٨، ٤٩٨، ٥٦١.  
شقيق: عامر بن شقيق ١- ٨٣.  
الشيخ أبو حامد: احمد بن محمد الاسفراييني ١- ٧،  
١٠.  
الشيخ داود بن عمر الانطاكي x ١- ١٦٦.  
الشيخ المرفق: محمد بن الحسن x ١- ٤٠.

## حرف «الصاد»

- صالح بن صالح بن حي ١-٣٦٧.  
 صالح بن مقاتل ١-٩٨، ١٢١.  
 صالح بن نيهان المدني مولى التوءمة ١-١٢٢.  
 صدقة بن عبدالله السمين ٢-٤٨.  
 الصعب بن جثامة بن قيس ص ٢-١٨٢؛ ٥٢٧-٤.  
 صفوان بن أمية ص  
 ٢-٥٧، ٣٠٧؛ ٣-٢٨٦؛ ٤-٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦١.  
 الصفي الهندي: محمد بن عبدالرحيم ١-٢٤.  
 صفية بنت حي بن أخطب أم المؤمنين ٢-١٣٩؛ ٣-٦٩، ٣٦١؛ ٤-٥٤٢.  
 صفية بنت شيبه بن عثمان العبديّة مختلف في صحبتها ٢-١٩٧.  
 الصقر بن حبيب ٢-٣٦.  
 الصماء أخت عبدالله بن بسر ص ٢-١٤٩.

## حرف «الضاد»

- ضباعة بنت الزبير ص ٢-٢٢٩، ٢٣٠.  
 الضحّاك بن مزاحم ص ٣-٣٨٩.  
 ضميرة بن أبي ضميرة. جد حسين بن عبدالله ص ٢-٢٧٨.  
 الضياء المقدسي: ضياء الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد x.  
 ١-٨٩؛ ٢-٣٢٤؛ ٣-١٧٢، ٢٢٦؛ ٤-٤٨، ٤٩٥.

## حرف «العين»

- طارق المحاري ص ٢-٤٥٥.  
 طاووس بن كيسان x ٢-٢٣؛ ٣-٧٣، ٢٢١؛ ٤-٤٤٣.  
 الطبراني: سليمان بن أيوب x  
 ١-٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٦، ٦٥، ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٩، ١٣٨، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٧، ١٨١، ٢٠٥، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٣٦، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٧٢؛  
 ٢-٣٧، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٥، ١٩٧، ٢٤٨، ٢٧٨، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٤، ٤٠٤؛  
 ٤٠٩، ٤٥٦؛  
 ٣-١٤، ٢٥، ٤٣، ٤٦، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ١٠٦، ١٤٦، ١٧٢، ١٩٢، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٠٤، ٣٥٤؛  
 ٤-٨، ٢٧، ٣٦، ٤٨، ٦٧، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٥٧، ٤٠٥، ٤٢٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٩٥، ٥٢٦، ٥٩٦.  
 الطحاوي: أحمد بن محمد ٢-١٧٠، ٢٢١؛ ٣-٧٠، ٣١٣؛ ٤-٧٤، ٣٥٣، ٥٤١.  
 طرفة الحضرمي ١-٢٦٩.  
 الطفيل بن عمرو الدوسي x ص ٣-١٩٢.  
 طلحة بن عبدالله بن عوف ص ٤-١٩٨.  
 طلحة بن عبيدالله ص ١-١٧٦، ٢٥٦.  
 طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب ١-٨٩.  
 طلق بن علي أو علي بن طلق ١-٢٣٤.

## عائشة ص

- ١-٣٤، ٦٦، ٧١، ٧٦، ١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٤٥، ١٦١، ١٧٥، ١٧٧، ٢٠٠، ٢٥١، ٢٧٥، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٦؛

## حرف «الطاء»

- طارق بن سويد ص ٤-١١٢.  
 طارق بن شهاب بن عبدشمس «رأى النبي ولم يسمع منه» ص ١-٢٩٥.

١٣١ ، ١٢٦ ، ٤٥ ، ٤٢ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ١٣ - ٢  
١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٥  
١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٢ ، ١٦٩ ، ١٦٥ ، ١٦٠ ، ١٥٠  
٢١٤ ، ٢١٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ١٩٤ ، ١٩٠  
٢٤٨ ، ٢٣٥ ، ٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢١٥  
٢٧٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦١  
٣٨٢ ، ٣٧٥ ، ٣٣٢ ، ٣١٣ ، ٣٠٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢  
٤٥٥ ، ٤٤٦ ، ٤٢٦ ، ٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٨٦  
٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٦٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٥  
١٩٠ ، ١٠٥ ، ٩٠ ، ٦٨ ، ٥٩ ، ٢١ ، ١٦ - ٣  
٣٦١ ، ٣٠٤ ، ٢٩٨ ، ٢٧٢ ، ٢٥٨ ، ٢٣٠ ، ٢٢٦  
٣٩٨ ، ٣٩٣ ، ٣٨٧  
٦٨ ، ٤٣ ، ٣٤ ، ٣٢ ، ٢٧ ، ١٤ ، ١٣ ، ٩ - ٤  
١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٣١ ، ١٢٨ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٧  
٣٧٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣١٦ ، ٣١٠ ، ٢٥٨  
٥٩٤ ، ٥٩٣ ، ٥٦٢ ، ٥٤٢ ، ٥٣٨ ، ٥٣٦ ، ٣٨٦  
عاصم : بن ضمرة السلولي الكوفي تابعي ص  
٣٧ - ٢ ؛ ٣١٧ - ٤ ، ٤٣٦  
عاصم بن عبدالعزيز الأشجعي x ١ - ٩٣  
عاصم بن عدي ص ٢ - ٢١٧  
عاصم بن عمر x ١ - ٢٩ ، ١٥٩  
عاصم بن كلييب الحرمي الكوفي x ٣ - ٣٥٦ ، ٣٥٧  
عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك ص ١ - ١٧٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ؛ ٢ - ٢٧٨  
عامر بن سعد بن أبي الوقاص (تابعي) ١ - ٣٦٣ ؛ ١٨٩ - ٢  
عباد بن تميم بن غزية الانصاري ص ٢ - ١٨٧  
عباد بن كثير ص ٤ - ٢٨٠  
عبادة بن الصامت ص  
٣٤٤ - ٢ ؛ ٣ - ٤٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ١٩٢  
١٩٣ ، ٢٥٥ ، ٤ - ٧٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ ، ٤٢٦  
٥٤١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣  
العباس بن عبدالمطلب ص ١ - ١٩١ ؛ ٢ - ٥٤

- عبدالله بن خطل ٤-٣٣١.
- عبدالله بن رواحة ص ٢-٤٥٥؛ ٤-٥٣١.
- عبدالله بن زيد الجهني ٤-٣٦٤.
- عبدالله بن زيد الكندي الدريكي ص ١-٨٩، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٣٦٤.
- عبدالله بن السائب ص ١-٣١٨؛ ٢-١٩٤.
- عبدالله بن سرجس ص ١-٦٦.
- عبدالله بن سعد بن أبي سرح ٤-٣٣١.
- عبدالله بن سعد بن خيثمة بن الحارث ص ١-١٧٧.
- عبدالله بن سهل ص ٤-٤٥٩، ٤٦٠.
- عبدالله بن الشيخير بن عوف بن كعب ص ١-١٨٢.
- عبدالله بن عتيك ٤-٥٢٧.
- عبدالله بن عصيم × ١-٤٨.
- عبدالله بن عكيم × ١-٤٠.
- عبدالله بن عمر العمري ١-١٠٦، ١٦٧.
- عبدالله بن عمرو بن العاص ص ١-١١٥، ٢٥٥؛ ٢-١٤١، ١٤٦، ١٦٠، ١٧٠، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٤٦١؛ ٣-٨٦، ٨٧، ٩٠؛ ٤-١٠٩، ٢٦٨، ٣٠٠، ٣١٠، ٣٦٥.
- عبدالله بن عمرو بن عوف ١-٣١٦.
- عبدالله بن عمرو الواقعي ٣-٨٤.
- عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ص ٤-٣٢٢.
- عبدالله بن المبارك ٤-٧٨.
- عبدالله بن محرز الجزري × ١-١٨١؛ ٢-٤٨، ٢٦٩.
- عبدالله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ١-٣٧١.
- عبدالله بن محمد بن عقيل × ١-٩٠.
- عبدالله بن مسلم بن هرمز × ٢-١٩٥.
- عبدالله بن معاوية الغاضري ص × ٢-٣٧.
- عبدالله بن معن بن زائدة ٤-١٢٤.
- عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود ٣-٨٧.
- عبدالرحمن بن عمار بن سعد × ١-٢٠٥.
- عبدالرحمن بن عوف ص ١-٢٦٦؛ ٢-٢٤٩، ٢٩٤؛ ٤-٣٥٧، ٣٦٦.
- عبدالرحمن بن غم ٤-٥٧٢.
- عبدالرحمن بن كعب ص ٤-٢٥١.
- عبدالرحمن بن أبي ليلى ١-٣٥٦.
- عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العبدي × ١-٦٥؛ ٤-٣١٧.
- عبدالرحمن بن يعمر ص ٢-١٩٩.
- عبدالرزاق بن همام الصنعاني × ١-٦٧، ١٢٣، ٢٦٩، ٣٥٩، ٣٦٤؛ ٢-٤٨، ١٦٨، ٣٠٦، ٣٤٤؛ ٣-٣٤، ٥٥، ١٩٥، ٢٥٤، ٢٥٨؛ ٤-١٨٩، ٢٤٩، ٢٥١، ٣٢٤، ٣٧٤، ٣٩٦، ٤٣٧، ٤٤٣، ٤٤٨، ٤٤٩.
- عبدالعزیز بن عمر بن عبدالعزیز: (ابو مسهر) ٣-٣٩٧.
- عبدالعزیز بن يحيى ٢-٢٦٢.
- الإمام عبدالقادر بن أحمد الكوكباني × ٤-١٢٣.
- عبدالكريم الجزري ٣-٣٢.
- عبدالله بن أحمد بن حنبل ١-٣٤٠؛ ٢-١٥٦؛ ٣-٤٥، ٧٠، ٢٥٧.
- عبدالله بن أنيس ص ١-٣١٤.
- عبدالله بن أبي أوفى: علقمة بن خالد ص ١-٢٢١، ٢٦٩؛ ٣-١٥٨؛ ٤-٩٧.
- عبدالله بن بريدة الأسلمي ص ٤-٣١٨، ٣١٩.
- عبدالله بن بسر المازني أبو بسر الحمصي ص ١-٣١٦؛ ٢-١٤٩.
- عبدالله بن أبي بكر ص ٢-٣٨٧.
- عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ص ١-٣٣٤، ٣٧٢؛ ٤-٣٠٦.
- عبدالله بن الحارث × ٢-٤٧.
- عبدالله بن حذافة بن قيس بن سعد ص ٢-٢٢٢.

- عبدالله بن المغفل ص ٤ - ٦١ ، ٥٣٩ .  
عبدالله بن المؤمل x ١٩٧ - ٢ .  
عبدالله بن موسى ٢٩٧ - ٣ ، ٢٩٨ .  
عبدالله بن موهب ٣٩٦ - ٣ ، ٣٩٧ .  
عبدالله بن نافع المدني ص ٤ - ٣٦ .  
عبدالله بن وهب x ٤٢٦ - ٤ .  
عبدالله بن يزيد بن قيس الغاضري ص ١ - ٣٦٤ .  
عبدالله بن يعقوب المدني x ١١٩ - ١ .  
عبدالمالك بن حسين x ٤٥٤ - ٤ .  
عبدالمالك بن مروان: الخليفة الأموي ٣٣٤ - ٢ ؛ ٣٥٥ - ٤ .  
عبيدالله بن أبي جعفر ٣ - ٣٢ .  
عبيدالله بن عبدالله بن عقبة بن مسعود x ١٠٢ ، ٣١٩ - ١ .  
عبيدالله بن عمر بن حفص العمري ص ٤ - ٣٩٨ .  
عبيدالله بن عمرو ٣ - ٣٢ .  
عبيدالله بن عمير بن أنس ٢ - ١١٣ .  
عبيد بن عمير ١ - ٣٣٥ .  
عبيدة بن حسان ٣ - ٣٨٦ .  
عتبة بن حميد الضبي x ١٤٣ - ٣ .  
عتبة بن عبدالسلمي ص ٢ - ٣٠٠ ؛ ٧٩ - ٤ .  
عتبة بن أبي وقاص: لم يذكره الجمهور في الصحابة ٣٣٢ - ٢ .  
عثمان بن أبي العاص بن بشر ص ١ - ١٠٩ ، ١٩٦ ؛ ١٩٣ - ٣ .  
عثمان بن طلحة ص ٣ - ٣٢٨ .  
عثمان بن عفان ص ١ - ٨٣ ، ٨٨ ، ١٦٠ ، ٢٥٤ ، ٣١١ ، ٣٦٢ ؛ ٢ - ٨٦ ، ١٧٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٦ ؛ ٣ - ٤١ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٣١٤ ، ٤٠٠ ؛ ٤ - ٢٧٦ ، ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣٣٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٨٨ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥١٧ .  
عثمان بن عمير أبو اليقظان x ١ - ٣٦٣ .  
عثمان بن مظعون بن حبيب ص ١ - ٣٦٥ .  
عثمان بن مظعون الجمحي ص ٢ - ٢٧٣ .  
عثيم بن بسطام المدني ١ - ٣٦٧ .  
العجلي: عثمان بن علي ٢ - ٣٣٠ .  
العداء بن خالد بن هوزة ٣ - ١٠٧ .  
عدي بن ثابت عالم الشيعة ١ - ١٤٤ .  
عدي بن حاتم ص ٤ - ٢٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧ .  
عدي بن الفضل أبو حاتم بصري x ١ - ٤٠ ، ٦٧ .  
العراقي: عبدالرحيم بن الحسين x ١ - ٢٥٦ ، ٢٩٢ ، ٣١٧ ، ٢٩٥ .  
العرباض بن سارية ص ٢ - ٣٢٣ ؛ ٩٨ - ٤ .  
عروة بن أبي الجعد البارقي ص ٣ - ٤٩ ؛ ٢٢٤ - ٤ .  
عروة بن الزبير بن العوام x ١ - ١٠٢ ، ١٧٠ ؛ ٢ - ٣٩٩ ؛ ٣ - ٣٥٣ ، ٣٥٥ ؛ ٤ - ٨٤ .  
عروة بن سعيد الانصاري x ١ - ٣٣٧ .  
عروة بن مسعود بن معتب بن مالك ص ١ - ٣٣٤ .  
عروة بن مضر ص ٢ - ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ .  
عطاء بن أبي أسلم بن صفوان ١ - ١٠٢ ، ١٧٣ ، ٣٠٤ ؛ ٢ - ١٧٢ ؛ ٣ - ٨٦ ، ٨٩ .  
عطاء الخرساني ٣ - ٨٩ ، ٣٠٤ ؛ ٤ - ٦١ ، ٤٩٨ .  
عطاء بن أبي رباح ص ٣ - ٣٥٤ ، ٣٨٩ ؛ ٤ - ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٩٨ .  
عطاء بن السائب الثقفي x ١ - ٣٤٣ .  
عطاء بن يسار ص ٤ - ٧٧ .  
عطية العوفي x ٣ - ١٦٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ؛ ٤ - ٤٦٢ .  
عقبة بن أوس ٤ - ٤٣٥ .  
عقبة بن الحارث: أبو سروعة بن عامر بن نوفل ص ٢ - ٤٧٣ ؛ ٤ - ٣٤٦ .  
عقبة بن عامر ص ١ - ٢١ ؛ ٢ - ٢٣٦ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

- ٤- ٧٠، ٧٩، ٨٠، ٩٢، ٢٢٠، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٥٥، ٣٦٦، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠١، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٥٨، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٩١.
- علي بن ظبيان ٣-٣٨٧.
- علي بن عاصم الواسطي × ١-٣٤٣، ٣٧٢.
- عمار بن ياسر ص
- ١- ١٣٣، ١٣٤، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢-١١٥؛
- ٣- ٢٤٧، ٤-٥٥٥.
- عمر: ابن ام سلمة ص ٢-٢٦٤.
- عمر بن الخطاب ص
- ١- ٦٠، ٦٧، ٩٤، ١٢٢، ١٧٧، ٢٠٤، ٢٥٤، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٧؛
- ٢- ١٢، ٣٩، ٥٤، ٥٦، ٦١، ١٣٥، ١٤٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨، ٢٣٠، ٢٧٠، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧٢، ٤٢٦؛
- ٣- ٢١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٤٧، ١٥٨، ٢٩٧، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٧، ٤٠٠؛
- ٤- ٣٤، ٥١، ٨٤، ١٠٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٧٦، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٨، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١١، ٥١٧، ٥٢٥، ٥٧١، ٥٧٢.
- عمر بن عبدالعزيز ١- ٣٦٧، ٢- ٣١، ٤- ٣٩٣، ٤٥٨.
- عمر بن عثمان بن محمد بن الأخنس بن شريق: ٤- ٤٥٣.
- عمر بن عيسى الأسلمي × ٤- ٣٩١.
- ٣٧٦، ٤٥٥، ٤- ٣، ٨٥، ١٠٦، ٤- ٣٤، ٤٢، ٤٣، ٧٧، ٧٨، ٢٦٩.
- عقيل: بن ابي طالب ص ٣- ٣٧، ٤- ٥٥٠، ٥٥١.
- العقبلي: محمد بن عمرو بن موسى
- ١- ١٧٣، ٢٩٦، ٢- ١٣، ١٦٥، ٣- ٧٩، ٣٨٧، ٤- ٤٦٢، ٤٧٤.
- عكرمة ابراهيم × ١- ٣١١.
- عكرمة (مولى ابن عباس) ٤- ١٠٩، ٣١٥، ٣١٧، ٣٩٣، ٤٣٧، ٤٣٨.
- عكرمة بن أبي جهل ص
- ٢- ٣٠٥، ٣- ٣٢، ٣٨٩، ٤- ٣٣١.
- عكرمة بن خالد ٤- ٤٤٣.
- العلاء بن خالد الواسطي × ٣- ١٤، ٤٦.
- العلاء: بن زياد (ابو نصر العدوي) ٤- ١٩٩.
- العلاء بن كثير الشامي × ١- ١٨١.
- علقمة بن علاثة ص ٢- ٥٧.
- علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك ١- ٢٦١؛
- ٢- ٣٨٨.
- علي بن أحمد المقدسي ٢- ١٩٢.
- علي بن الحسين بن واقد × ٢- ٣٨٦، ٣٩٥، ٤- ٩١.
- علي بن رباح اللخمي ٤- ٤١٨.
- علي بن زيد بن جدعان × ٤- ٣٧٨.
- علي بن زيد الشامي × ٤- ٥٩٣.
- علي بن أبي طالب ص
- ١- ٧٦، ٨٥، ٨٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٣١، ١٥٥، ١٧٤، ١٩٩، ٢٢٤، ٢٤١، ٢٥٤، ٢٦٤، ٣٠٠، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦٦؛
- ٢- ١٣، ٣٧، ٧٩، ٨٤، ١٦٠، ١٦٨، ١٧٢، ١٨٧، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٧٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٢٦، ٤٣٢؛
- ٣- ٣٤، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٣٩٤، ٤٠٠؛

عمر بن معتب: أو ابن أبي معتب عداة في التابعين  
٢-٢١٣.

عمر بن موسى بن وجيه الميتمي الوجيهي الحمصي x  
٢-١٣١.

عمران بن أبي أنس ٢-٢٦، ٢٧.

عمران بن حصين: أبو نجم ص

١-١٣٧، ١٣٨، ٢٣٢، ٢٨٤، ٢-٢٧٠،  
٤٠٩؛ ٤-٤٠٥، ٤١٥، ٤٥٥، ٤٥٦.

عمر بن جابر أبو زرعة الحضرمي x ٢-١٤٧.

عمر بن حزم بن زيد الانصاري ص

١-١٠٩، ٣١٦، ٣٧١؛ ٢-٣١؛ ٤-٣٩٦،  
٣٩٧، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦،  
٤٤٧، ٤٤٨.

عمر بن الحصين العقيلي x ١-٣٢.

عمر بن خارجة ٤-٤٩٧.

عمر بن دينار ٣-٢٢١، ٢٩٧، ٣٨٩؛  
٤-٣٢٣، ٣٩٠.

عمر بن سلمة الضمري ص ١-٢٤٨.

عمر بن سليم الزرقى x ٤-٤٧١.

عمر بن الشريد بن أوس الثقفي x ٤-٢٤٦.  
عمر بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن  
العاص x

١-١٦١؛

٢-١٩، ٢٠، ٣١، ٣٦، ٤٧، ٩٢، ٢٥١،  
٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٨؛

٣-٢٣٠، ٢٥٧، ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٤٢، ٣٩٢،  
٣٩٣؛

٤-٣٥، ٣٦، ٦٢، ٩٠، ٩٨، ١٠٢، ١٩٢،  
١٩٧، ١٩٨، ٣٠٩، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٩٠، ٣٩١،  
٣٩٣، ٤١٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣،  
٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٩٨، ٥٦١.

عمر بن العاص ص

١-٢٠، ٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٩، ٢٥٣؛  
٤-٢٦٨، ٢٦٩، ٥٠٦.

عمر بن عبدالله الصنعاني x ٤-٦٦.

عمر بن عثمان الحمصي ١-٢٧٥.

عمر بن أبي عمرو الأوزاعي (مولى المطلب) x  
٤-٣١٥، ٣١٧، ٤٣٨.

عمر بن عوف المزني ص ٤-٢٥٧.

عمير: مولى أبي اللحم ٤-٥٤٥.

العنبري: ابراهيم بن اسماعيل x ١-١٠.  
عنترة العبسي ٢-٣٥.

عَوْسَجَة: مولى ابن عباس ص ٣-٣٩٩.  
عوف ٤-٤٤١.

عوف بن مالك ص ١-٣٥٨؛ ٤-٥٤٠.

عون بن عبدالله بن عتبة ٣-١٦٣.

عويمر العجلاني ص ٢-٤٣٢.

عيسى بن عبدالرحمن بن فروة ٤-٨٧.

عيسى بن يونس ٤-١٨٩.

عينة بن حصن ص ٢-٥٧.

### حرف «الغين»

غالب بن أبحر ص ٤-٩٨.

الغامدية ٤-١٥٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٣٣،  
٣٣٨، ٣٣٤.

الغزالي: ابو حامد ٢-٢٤٨.

غيلان الثقفي: بن سلمة بن شرحبيل الثقفي ص  
٢-٢٥٥، ٣٣٦.

### حرف «الفاء»

فاطمة بنت ابي حبيش ص ١-١٤٦.

فاطمة بنت النبي ﷺ (فاطمة الزهراء).

١-٣٣٥، ٣٤٤، ٣٥٢؛ ٢-٢٧٧، ٢٩٥،  
٢٩٩؛ ٤-٧، ٩٢، ١٣٢، ٣١٠، ٣٢٣.

فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية ص ٢-٢٤٦،  
٢٩٤، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٧.

الفاكه بن سعد x ١-١١٨.

فيس بن الأحنف ٣-٣٨٦  
 قيس بن الحارث ص ٢-٢٢٥  
 قيس بن الربيع ١-٢٦٥  
 قيس بن سعد بن ثابت الأنصاري ص ٢-٨٢،  
 ١٧٢  
 قيس بن عاصم ص ١-١٢٢  
 قيس أبو عارة ١-٣٧١  
 قيس بن مسلم ص ٣-٢٢٠

### حرف «الكاف»

كثير بن جهان السلمي ١-١٠٠  
 كثير الحضرمي أو طرفة الحضرمي ١-٢٦٩  
 كثير بن زياد من شيوخ بلخ ١-١٥٠  
 كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف ١-٣١٧،  
 ٢٥٨-٤  
 كثير بن مرة ٣-٧٩  
 كردم بن سفيان الثقفي ص ٤-٣٥  
 الكرمانى. عبدالرحمن بن محمد بن أميروه x  
 ١٨٨-٤  
 كُريّب (مولى ابن عباس) ٤-٣٢٤  
 كعب بن زيد أو زيد بن كعب بن عجرة ص  
 ٢-٢٨٩، ٢٩٠  
 كعب بن عجرة ص ٢-١٣٠، ١٨٣، ١٨٩  
 كعب بن مالك ص ٤-٧٠، ٢٥١، ٥٣١  
 كعب بن مرة السلمي ٣-٣٧٠  
 كوثر بن حكيم ٤-٥٥٧  
 الكيا المراس: علي بن محمد ١-٢٢

### حرف «اللام»

ليبد بن الأعصم اليهودي ٤-٣٧٤  
 لقمان الحكيم ١-٧٠، ٧١  
 لقيط بن صيرة ١-٨٢  
 الليث بن سعد بن عبدالرحمن  
 ١-١٦٧، ٣-٧٤، ٣٧٣، ٤-٢٧، ٧١

فرج بن فضالة التنوخي ١-٢١، ٤-٢٦٩  
 فرعون: حاكم مصر ٤-١٦٥  
 فرقد السبخي: أبو يعقوب ٢-١٧٦  
 فروة بن مُسَيْك ص ٤-٥٢٦  
 الفريرة بنت سنان بن ثعلبة أخت أبي سعيد  
 الخدري ص ٢-٣٩٣  
 الفسوي: يعقوب بن سفيان الفسوي ٣-٣٩٧  
 فضالة بن عبيد بن نافذ ص  
 ٢-٣٤٤، ٣-٦٤، ٦٨، ٧٤، ٤-٣٦٢  
 الفضل بن العباس ص ٢-٦٦، ٢٠٥  
 الفقيه حسن: بن محمد النحوي ٢-٤٧١

### حرف «القاف»

قاسم بن أصبغ ٣-٣٢  
 القاسم بن عبدالله بن عمر العمري ٢-٢٠٠  
 القاسم بن محمد بن أبي بكر ١-١٠٢، ٣٦٦،  
 ٤-٦١.  
 القاسم بن محمد بن عبدالله بن عقيل ١-٨٣  
 القاضي الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي  
 ٢-٢٤٨.  
 القاضي عياض: بن موسى بن عياض  
 ٢-٢٦٨، ٣-٣٧٢، ٤-٢٧، ٣٣، ١٠٦،  
 ٥٠٧.  
 قبصة بن ذؤب ٣-٣٩٦، ٣٩٧.  
 قبصة بن مخارق الهلالي ص ٢-٦٢، ٦٣  
 قنادة: بن دعامة السدوسي ٤-٤٥٨.  
 قدامة بن مظعون الجمحي ص ٢-٢٧٣  
 القدوري الحنفى: أحمد بن محمد ١-٢٣  
 القرافي: أحمد بن ادريس ١-١١  
 القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري  
 ١-٣٤٠، ٣٤٢، ٢-٩٣، ٣-٣٨٩، ٣٩٠  
 قرعة بن سوير بن حجر ١-٣٣٦  
 القطان: أحمد بن محمد ١-٩، ٣٠٤، ٣٤٨  
 القفال: محمد بن علي الشاشي ١-٧



الليث بن أبي سليم × ٢-٣٦، ١٣٩؛ ٤-٣٠١.  
ليلي الاخيلية ١-١٩٨.

## حرف «الميم»

المازري ٤-٣٣.

ماعز بن مالك الأسلمي ص

٤-١٥٧، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١،  
٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨،  
٣٣٩

مالك بن أنس

١-١١، ١٢، ١٩، ١٠٩، ١١٩، ١٦٠، ١٦١؛  
٢-١٤، ٢٢، ٣٩، ٥١، ٥٨، ٩٢، ١٣٩،  
١٦٧، ١٧٦، ١٨٠، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٧٠،  
٢٧١، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٨٧، ٣٩٣، ٤٠٥، ٤٦٨؛  
٣-٣٢، ٧٠، ٧٤، ٨٥، ٩٠، ١٥٩، ٣٠٤،  
٣٥٣، ٣٧٣؛

٤-٢٧، ٥٨، ٧١، ٨٤، ٩٢، ٩٦، ١٢٧،  
١٨٩، ٢٤٨، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٧٨،  
٣٩٣، ٣٩٦، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٧١.  
مالك بن أوس: بن الحدثان تابعي ٢-٢٦.

مالك بن الحويرث ص ١-١٩٦، ٢٥٧.

مالك بن هبيرة × ١-٣٦٠.

المأمون العباسي ٢-٣٥.

الماوردي: علي بن محمد ١-١٩، ١٢٢؛ ٣-١٧٥.

مبشر بن عبيد × ٣-٨٣.

المنثي بن الصباح × ٢-١١، ٢٥١.

مجالد بن سعيد الهمداني × ١-٣٠١؛ ٢-٣٩١؛  
٤-٥٨، ٧٠، ٤٦٣.

مجاهد: بن رياح ٤-٦١.

مجّع بن جارية الأنصاري × ٤-٥٤٦.

محمد بن أبان × ١-٧٨.

محمد بن ابراهيم الوزير ٢-٤٥٣.

محمد بن أبي بكر ص ٢-١٦٦.

محمد بن أبي خيثمة ٣-٢٥.

محمد بن اسماعيل بن أبي عياش × ١-١١٤.

محمد بن بشار بن عثمان: بندار × ٤-٣١٧، ٣٩٨.

محمد بن حجارة ١-٢٦٩.

محمد بن الحسن ص ٤-٩٠.

محمد بن راشد الخزاعي الشامي × (المكحولي)

٤-٤١٤، ٤٣٧، ٤٤٥.

محمد بن زيد عن امه عن أم سلمة ١-١٦١.

محمد بن سعيد × ٢-٣٨٧؛ ٤-٤٥٥.

محمد بن سيرين البصري × ١-١٧٠؛ ٤-٥٤٣.

محمد بن صفوان ص ٤-١٠٨.

محمد بن عبدالرحمن ٢-٣١.

محمد بن عبدالعزيز الشامي ٤-٣٩١.

محمد بن عبدالله بن جحش ص ١-١٥٩.

محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص

١-١٦١؛

٢-١٩، ٢٠، ٢١، ٣٦، ٤٧، ٩٢، ٢٥١،

٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٨؛

٣-٢٣٠، ٢٥٧، ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٤٢، ٣٩٢؛

٤-٣٥، ٣٦، ٦٢، ٩٠، ٩٨، ١٠٢، ١٩٧،

٣٥٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٤١٤، ٤٣٥، ٤٣٦،

٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٨، ٤٩٨، ٥٦١.

محمد بن عبدالملك بن مروان × ١-١٠١.

محمد بن عبيدالله بن أبي رافع × ٢-٢٢١.

محمد بن علي بن الحسين ٢-٢٤٧؛ ٤-٩٢.

محمد بن عمر الانصاري × ١-٦٥.

محمد بن عمر بن علقمة ١-١٧٤.

محمد بن عمرو بن حزم ٤-٤٣٧.

محمد بن القاسم الاسري × ١-٢٥٦.

محمد بن قرظّة ٤-٨٠.

محمد بن قيس بن الأحنف ٣-٣٨٦.

محمد بن كثير ٣-١٥٩.

محمد بن كعب القرظي تابعي ٢-١٥٦.

محمد بن مسلم الطائفي ٤-٤٣٨.

محمد بن مسلمة ص ٤-٤١٩.

٣٧٠ ، ٣٧١ ؛  
 ٢-١٨ ، ٢١ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٤ ،  
 ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،  
 ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،  
 ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ،  
 ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ،  
 ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٤٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ،  
 ٣٢٣ ، ٣٤٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ،  
 ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٣٣ ، ٤٤٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ،  
 ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ؛  
 ٣-١٣ ، ١٤ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ،  
 ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ،  
 ٨١ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ،  
 ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٦٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٥٧ ،  
 ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ؛  
 ٤-٦ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ،  
 ٧٤ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ،  
 ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٩٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ،  
 ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ،  
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ،  
 ٣٣٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٦ ،  
 ٤٠٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ ،  
 ٥٤٠ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٧٠ .  
 مسلم بن خالد ٤-٤٥٨ .  
 مسلم بن صبيح اليمامي ١-١١٥ .  
 مسلم القرشي ٢-١٤٦ .  
 مسيلمة الكذاب ٤-٥٦٠ ، ٥٦١ .  
 مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير ص  
 ٤-٢٨٠ .  
 مصعب بن سعيد المصيصي ٣-٣٢ .  
 مصعب بن شيبة الحجبي المكي ١-١٢١ .  
 مصعب بن عمير ص ١-٣٤٧ .  
 مطرف بن عبدالله بن يسار اليساري ١-٣٣ ؛  
 ٤-٤٦٣ .

محمد بن مصعب ٣-٣٢ .  
 محمد بن المنهال ٢-١٥٦ .  
 محمد بن ميمون ٤-٤٣٨ .  
 محمد بن وضاح ٣-٣٢ .  
 محمد بن يحيى بن حبان ٢-٣٨٧ ؛ ٣-٩٦ .  
 محمد بن يحيى بن عبدالله الذهلي ١-٢٣٤ .  
 محمود بن لبيد ١-٣٥٢ .  
 مُحَيِّصَةُ بن مسعود ٣-٢١٣ .  
 مخزومة العبدي ص ٣-٢٠٣ .  
 مخنف بن سُلَيْم ص ٤-٧٥ .  
 المخزومية ٤-٣٥٧ ، ٣٦٥ .  
 مراجل ام المأمون العباسي ٢-٣٥ .  
 المرتضى بن مفضل بن منصور ١-٤٢ .  
 مرداس بن محمد ١-٧٨ .  
 المر بن يزيد المالكي الاسري ثم المالكي ص  
 ١-٢٤١ .  
 المرزوي: ابراهيم بن أحمد ١-١٢ .  
 مروان بن الحكم ٤-٥٥٧ .  
 مرة بن كعب السلمي ٣-٣٧٠ .  
 مَرِيَّ بن قَطَرِيَّ ٤-٦٧ .  
 المزني: اسماعيل بن يحيى ١-١٤ ، ٢٦٩ .  
 المزي ٣-١٩١ ، ١٩٢ .  
 مَسَّةُ الازدية ١-١٥٠ .  
 مسروق: بن الأجدع الهمداني ص ٣-٣٨٩ ؛  
 ٤-٤٦٣ .  
 مسلم بن الحجاج x  
 ١-٢٠ ، ٣٤ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٤ ،  
 ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ،  
 ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٤٥ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ، ١٨١ ،  
 ١٨٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ،  
 ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ،  
 ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ،  
 ٣٠٧ ، ٣٢١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ ،  
 ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ،

المطلب بن عبدالله بن حنطب المخزومي ص  
٣١٥-٤.

مظاهر بن أسلم × ٣١٣-٢.

معاذ بن جبل ص

١-٦٥، ١٨١، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٨؛

٢-١٦، ٢١، ٣٢، ١٠١، ١٢٩، ٢٤٨؛

٤-٢٥١، ٢٥٤، ٣٠٢، ٤٤١.

معاذ بن عمرو بن الجموح ص ٤-٥٤٠.

المعافى بن عمران ٢-١٧٠.

معاوية بن جاهمة السلمي × ٤-٥١٦.

معاوية بن الحكم السلمي ص ١-٢٣٨.

معاوية القشيري ص ٢-٤٧٦؛ ٤-٣٧٦.

معاوية بن أبي سفيان ص ٢-١٤٨، ٢٤٦؛

٤-٥٠٥.

معقل بن سنان الأشجعي ص ٢-٢٨٠، ٢٨١،

٢٨٢، ٢٨٤.

معقل بن أبي معقل: معقل بن الهيثم ص ١-٦٩.

معقل بن يسار ص ٣-٧٩؛ ٤-٥٦١.

معمر بن عبدالله العدوي ص ٣-٦٥، ٧٩؛

٤-٣٢٤.

معن بن يزيد ص ٢-٦٨؛ ٤-٥٤١.

مغلطاي ٣-٢٠٨.

المغيرة بن زياد ابو هاشم الموصلي ٣-١٩٢؛

٤-٥٢.

المغيرة بن شعبة: ابن أبي عامر ص

١-٢٨٤، ٣٥٠؛ ٢-٢٧٣؛ ٤-١٩٤، ٣٤٢،

٣٤٣، ٤١٩.

المغيرة بن عبدالرحمن ص ٤-٣٦.

مقاتل بن حبان أبو بسطام النبطي × ١-٢٦٤.

المقبلي ٣-٧٤.

المقدام بن معد يكرب بن عمرو بن يزيد ١-٨٩؛

٣-٣٩٧؛ ٤-٩٨، ٤٥٥، ٤٥٦.

مقيس بن صُبابَة ٤-٣٣١.

مكحول الدمشقي ١-١٨١؛ ٤-٤٤٩.

ملقام بن يلب ٤-١٠٦.

المنادي: محمد بن ابراهيم بن اسحق المناوي القاهري

٢-٢٩٢.

المنذري: عبدالعظيم بن عبدالقوي × ١-٩٨،

١٠٨؛ ٢-١٩٥؛ ٣-٨٩، ٢٩٩؛ ٤-١٩، ٥١.

منير بن عبدالله × ٢-٤٨.

المهدي: أحمد بن يحيى بن المرتضى صاحب البحر

الزخار، الازهار ١-٣٤٣؛ ٢-٢٠٩، ٢٥٥؛

٤-٧٨.

موسى (عليه السلام) ٣-١٩٠؛ ٤-١٦٥.

موسى بن أنس ص ٣-٣٩٠.

موسى بن سلمة ١-٢٥٢.

موسى بن عبدالرحمن الخطمي ٤-٣٧٨.

موسى بن عبيدة الربذي × ٢-٢٦، ١٩٧؛

٣-١٤.

موسى بن مسلم أو مسلم بن رومان × ٢-٢٧٩.

موسى بن هارون ٣-٣٥٤.

المؤيد بالله: أحمد بن الحسين

١-٢٠٩، ٢١١؛ ٢-٤٦٣؛ ٣-٢٨١.

ميمونة أم المؤمنين ٢-١٧٧؛ ٤-١١٠، ١١٣.

ميمونة بنت كردم الثقفية ص ٤-٣٥.

## حرف «النون»

ناجية الخزاعي ص × ٤-٨٤.

نافع بن عبدالرحمن المزني ١-١١٩، ١٦٧؛

٢-٣٤٨؛ ٣-٨٩؛ ٤-٣٩٨، ٥٢٧.

نافع بن كلدة ٤-٣٤٣.

النجاثي ١-٢٣٧؛ ٣-٣٠٤.

النخعي: ابراهيم بن يزيد ×

١-١٠٥؛ ٢-١٧٢؛ ٣-١٩٤؛ ٤-٣٩٢.

النسائي: أحمد بن علي ×

١-٤١، ٤٦، ٦٦، ٧١، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ٩٣،

٩٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٩، ١٤٦،

١٦٧، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٢،

نيلة الفزاري ص ٤-١٠٦، ١٠٧.  
 نوفل بن معاوية ص ٢-٢٥٥.  
 النووي: يحيى بن شرف x  
 ١- ٢٢، ٦٣، ٨٢، ٨٦، ٩٠، ٢٦٩، ٣٠٤،  
 ٣١٧، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٥٤؛  
 ٢- ٢٣، ٤٤، ١٨٠، ١٩٣، ٢٠٩؛  
 ٣- ٣٧٣، ٣٨٨؛  
 ٤- ٣٢، ٧٨، ٧٩، ١٠٦، ١٣٠، ٤٥٣، ٥٠٧.

### حرف «الهاء»

الهادي: يحيى بن الحسين ١-٧٥.  
 هارون بن عنتره x ١-٢٦١.  
 الهروي: عبدالواحد بن أحمد x ١-١٤٢.  
 هشام بن عامر ص ٣-٦٨.  
 هشام بن عروة بن الزبير القرشي ص ٤-٨٤.  
 هشام ابو كليب ٣-٢٠٧، ٢٠٨.  
 هلال احد بني متعان ص ٢-٤٧، ٤٨.  
 هلال بن عياض x ١-٦٨.  
 هند زوجة أبي سفيان ص ٢-٤٤٦، ٤٥٥،  
 ٤٥٧؛ ٣-١٤٧.

### حرف «الواو»

وائل بن حجر بن ربيعة ص ١-٨٤؛ ٢-٧٢،  
 ٧٨؛ ٤-١٩، ١١٢، ٢٨٥.  
 وابصة بن معبد بن عقبة بن الحارث ص ١-٢٦٥.  
 وائلة ص ١-١٨١؛ ٣-١٠٧.  
 الواقدي: محمد بن عمر x ١-٣٦٦؛ ٤-٣٠٩،  
 ٤٧٢.  
 وحشي: بن حرب الحبشي ٤-٥٣٢.  
 وكيع بن الجراح بن كلبج ١-٢٥٢؛ ٣-١٩٢؛  
 ٤-٣٧٤.  
 الوليد بن جميع بن عبدالله ١-٢٥٢.  
 الوليد بن عتبة بن ربيعة ٢-٢٩٥.  
 وهب بن كيسان ١-٣٠٤.

٢٣٧، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١،  
 ٢٦٤، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦،  
 ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٨، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٥٢، ٣٥٨،  
 ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٠؛  
 ٢- ١٤، ٢١، ٢٣، ٤٢، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٢،  
 ٦٤، ٦٨، ٧٣، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ١٠١، ١١٢،  
 ١١٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠،  
 ١٥١، ١٥٩، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٨١، ١٨٤،  
 ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٥، ٢١٩، ٢٦١، ٢٧٤، ٢٩٦،  
 ٣٠٥، ٣١١، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٦،  
 ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٤،  
 ٣٩٥، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٦؛  
 ٣- ٣٥، ٤١، ٥٨، ٦٠، ٦٦، ٦٨، ٧٣، ٧٩،  
 ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٠٧، ١٢١، ١٢٢، ١٥٨،  
 ١٦٢، ١٧٢، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٢٥،  
 ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٨٧، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨،  
 ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٧٦، ٣٦٩، ٣٦١، ٣٥٣، ٣٨٧،  
 ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠؛  
 ٤- ٢٦، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٦٧، ٦٨، ٧٦، ٩٠،  
 ٩١، ٩٨، ١٠٢، ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ٢٣٤،  
 ٢٤٨، ٢٧١، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٣١،  
 ٣٣٧، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٤،  
 ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣،  
 ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٥، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٣،  
 ٤٢٥، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢،  
 ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٥، ٤٧٥، ٤٩٧،  
 ٥٠٦، ٥١٦، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٦١،  
 ٥٦٢.  
 نشوان بن سعيد الحميري x ١-١١٣.  
 النعمان بن بشير بن سعد ص ٣-٣٠٢، ٣٠٣؛  
 ٤- ٤٢٣.  
 نُعَيْم بن عبدالله ص ٣-٣٨٧.  
 نُفَيْع: ابو بكره ٤-٣٤٣.  
 النفيلي: ابو جعفر عبدالله بن محمد ٢-٣٧.

## حرف «الياء»

يزيد بن أبي حبيب: يزيد بن سويد مفتي مصر في  
صدر الاسلام ٢-٦٠.  
يزيد بن أبي زياد الشامي x ٤-١٩٧، ٣١٦،  
٥٣٠.  
يزيد بن أبي سفيان ٤-٥٥٠.  
يزيد بن عبدالله ٤-٥٤٢.  
يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي بالولاء  
٢-٣٤٨.  
يعقوب بن سفيان ٤-٣٩٧.  
يعقوب بن عطاء بن أبي رباح x ١-١٢٠؛  
٢-١٦٦.  
يعلى بن أمية (ص) ٢-١٧٩، ٢١٤؛ ٤-٤١٥.  
يوسف (عليه السلام) ٤-١٥٤.  
يوسف بن خالد السمطي الفقيه ١-١١٨.

يحيى بن أبي إسحق الهنائي x ٣-١٤٣.  
يحيى بن سعيد: القطان ٢-١٧٦؛ ٤-٣٩٨،  
٤٦٧.  
يحيى بن سليم ٤-٥٧.  
يحيى بن عبدالله الجابري x ١-٣٥٦.  
يحيى بن عبدالله الكندي x ٢-٣٣٠.  
يحيى بن العلاء ابو عمرو البجلي x ١-٣٢.  
يحيى بن أبي كثير اليمامي x ١-١٠٠، ١٥٩؛  
٤-٣٢٤.  
يحيى بن هاشم السمسار x ١-٧٨.  
يزيد بن الاسود (ص) ١-٢٦٨.



## محتويات الكتاب

٥	..... كتاب الإيمان
٥	..... فصل: وجوب كفارة الحلف
١٣	..... فصل: لا تلزم الكفارة باللغو
١٧	..... فصل: حلف صاحب الحق بماله
٢١	..... فصل: الحنث بالحلف
٢٣	..... فصل: اليمين المركبة من شرط وجزاء
٢٥	..... باب: الكفارة
٣٠	..... باب: النذر
٣٠	..... فصل: شروط لزوم النذر
٤٦	..... باب: الضالة واللُّقطة واللَّقِيط
٤٩	..... فصل: اللقطة كالوديعة
٥٣	..... فصل: اللقِيط من دار الحرب عبد
٥٥	..... باب: الصيد
٦٤	..... باب: الذبح
٧٢	..... باب: الأضحية
٨١	..... فصل: وقت الأضحية
٨٣	..... فصل: الأضحية تصير بنيتها عند الشراء
٨٩	..... فصل: العقيقة
٩٤	..... باب: الأطعمة والأشربة
٩٤	..... فصل: ما يحرم من الأطعمة
١٠١	..... فصل: لمن خشي التلف سد الرمق
١٠٩	..... فصل: ما يحرم من الأطعمة والأشربة

١١٦	فصل: ما ندب من الولا ئم .....
١٢١	باب: اللباس .....
١٢١	فصل: ما يحرم على الذكر من اللباس .....
١٢٧	فصل: ما يحرم على المكلف، أو المكلفة، من النظر .....
١٣٣	فصل: ستر المغلظ .....
١٣٤	فصل: في الدخول على المحرم .....
١٣٧	كتاب الدعاوي .....
١٣٩	فصل: على المدعي البيّنة .....
١٤٠	فصل: المدعي من معه أخفى الأمرين .....
١٤٥	فصل: حكم ثبوت الدين والعين .....
١٤٦	فصل: سماع الدعوى .....
١٤٨	فصل: إجابة الدعوى .....
١٥١	فصل: متى كان المدعى بيد أحدهما .....
١٥٣	فصل: القول لمنكر النسب .....
١٥٥	فصل: اليمين على كل منكر .....
١٦٣	فصل: كيفية الحلف وصيغته .....
١٦٩	كتاب الإقرار .....
١٧١	فصل: ممن يصح الإقرار .....
١٧٢	فصل: لا يصح الإقرار من مأذون .....
١٧٣	فصل: لا يصح الإقرار لمعتين .....
١٧٦	فصل: ماذا يشترط في النكاح .....
١٧٧	فصل: الإقرار بوارث .....
١٧٩	فصل: الإقرار بالقصاص والدين وسواهما .....
١٨١	فصل: يصح الإقرار للمجهول جنساً وقدرأ .....
١٨٣	فصل: لا يصح الرجوع عن الإقرار .....
١٨٥	كتاب الشهادات .....
١٨٧	فصل: عدد الشهود في كل قضية .....
١٨٩	فصل: يجب على متحمل الشهادة الأداء .....
١٩١	فصل: يشترط لفظ الشهادة وحسن أدائها .....
١٩٥	فصل: لا تصح الشهادة من أخرس .....



١٩٩	فصل: الجرح والتعديل .....
٢٠١	فصل: تصح الشهادة من عدلين في غير الحد والقصاص .....
٢٠٣	فصل: متى يكفي الشاهد الفرد .....
٢٠٤	فصل: اختلاف الشاهدين .....
٢٠٦	فصل: من ادعى مالين .....
٢٠٦	فصل: تعارض البينتين .....
٢٠٨	فصل: من شهد عند عادل ثم رجع .....
٢٠٩	فصل: كما له النسب والمبيع والحق .....
٢١١	فصل: لا تصح الشهادة على نفي .....
٢١٤	فصل: يكفي الشاهد في الفعل: الرؤية .....
٢١٧	كتاب الوكالة .....
٢١٩	فصل: صحة الاستنابة .....
٢٢١	فصل: تصح الاستنابة من كل أحد إلا امرأة ومحرم .....
٢٢٢	فصل: ما يملك الوكيل من الاستنابة .....
٢٢٣	فصل: متى ينقلب الوكيل فضولياً .....
٢٢٤	فصل: متى يصح تصرف الوكيل .....
٢٢٧	فصل: ما يصح أن يتولى الوكيل .....
٢٢٩	فصل: متى يعزل الوكيل .....
٢٣٢	باب: الكفالة .....
٢٣٥	فصل: حبس الكفيل .....
٢٣٦	فصل: سقوط الكفالة .....
٢٣٨	فصل: الكفالة الصحيحة .....
٢٣٩	فصل: المأمور في الكفالة: الصحيحة والفاصلة .....
٢٤١	باب: الحوالة .....
٢٤٢	فصل: رد المشتري .....
٢٤٤	باب: التفليس .....
٢٤٧	فصل: البائع أولى بما تعدر ثمنه .....
٢٥٠	فصل: الحجر على مديون .....
٢٥٣	فصل: للحاكم أن يبيع مال المفلس .....
٢٥٧	باب: الصلح .....
٢٥٨	فصل: الصلح بمعنى الإبراء .....

٢٦١	..... باب: الإبراء
٢٦٢	..... فصل: يعمل بخبر العدل في ابراء الغائب
٢٦٤	..... باب: الإكراه
٢٦٧	..... باب: القضاء
٢٧٨	..... فصل: على القاضي اتخاذ أعوان
٢٩٥	..... فصل: حكم القاضي في الايقاع والظنيات
٣٠٠	..... فصل: عزل القاضي
٣٠٢	..... فصل: نقض حكم الحاكم
٣٠٧	..... كتاب الحدود
٣٠٩	..... فصل: إقامة الحدود
٣١٣	..... فصل: الزنا
٣٢٦	..... فصل: إقرار الزاني المحصن
٣٣٥	..... فصل: يسقط حد الزنا بدعوى الشبهة
٣٤٠	..... باب: حد القذف
٣٤٠	..... فصل: ثبوت القذف
٣٤٦	..... باب: حد الشرب
٣٥١	..... باب: حد السارق
٣٥١	..... فصل: القطع بالسرقه
٣٦٠	..... فصل: الحرز
٣٦١	..... فصل: كيفية القطع
٣٦٨	..... فصل: المحارب
٣٧١	..... فصل: حد المحاربي والمرتد
٣٧٥	..... فصل: التعزير
٣٨٣	..... كتاب الجنايات
٣٨٥	..... فصل: وجوب القصاص في الجناية
٣٩٥	..... فصل: قتل المرأة بالرجل
٣٩٩	..... فصل: قاتل الجماعة
٤٠٣	..... فصل: دية القتل
٤٠٧	..... فصل: سقوط القصاص عن القاتل
٤١٠	..... فصل: راقى النخلة

٤١٢	فصل: القتل خطأ .....
٤١٥	فصل: بعض صور الخطأ .....
٤١٩	فصل: القاتل المباشر خطأ .....
٤٢٠	فصل: القاتل المسبب خطأ .....
٤٢٤	فصل: كفارة القاتل المسلم خطأ .....
٤٢٧	فصل: الكفارة في العبد .....
٤٢٩	فصل: الكفارة في الدابة .....
٤٣٠	فصل: تخيير مالك العبد .....
٤٣٢	فصل: العبد بالعبد .....
٤٣٣	فصل: مُطلق البهيمة .....
٤٣٤	باب: الديات .....
٤٣٤	فصل: دية الخطأ .....
٤٣٩	فصل: لزوم الدية .....
٤٤٩	فصل: فيما غير الدماء: حكومة .....
٤٥٢	فصل: العقل .....
٤٥٨	باب: القسامة .....
٤٦١	فصل: من قتل في موضع بن محصورين .....
٤٦٦	فصل: من قتل في موضع غير مختص .....
٤٦٧	فصل: تؤخذ الدية في ثلاث سنين .....
٤٦٩	كتاب الوصايا .....
٤٧١	فصل: ممن تصح الوصية .....
٤٧٣	فصل: حكم ما نفذ من الوصية في حال الصحة .....
٤٧٥	فصل: إيجاب الوصية .....
٤٧٨	فصل: نفاذ الوصية .....
٤٧٩	فصل: الامتثال لمضمون الوصية .....
٤٨١	فصل: صحة الوصية بالمجهول .....
٤٨٥	فصل: التملك بالوصية وأحكامه .....
٤٨٦	فصل: بطلان الوصية .....
٤٨٨	فصل: تعيين الوصي .....
٤٩٠	فصل: إلى الوصي تنفيذ الوصايا .....

٤٩١	..... فصل: استقلال الوصي
٤٩٣	..... فصل: تضمين الوصي
٤٩٥	..... فصل: عدم وجود الوصي
٤٩٦	..... فصل: التدب للبر
٥٠١	..... كتاب السير
٥٠٣	..... فصل: وجوب نصب إمام
٥١٣	..... فصل: توارر الدعوة يوجب الطاعة
٥١٧	..... فصل: واجبات الإمام
٥٢٨	..... فصل: حرب رافضي الدعوة
٥٣٤	..... فصل: يحق للإمام أن يُعْرِقَ وَيُحْرِقَ
٥٣٦	..... فصل: غنائم الإمام في الحرب
٥٤٩	..... فصل: ما تعذر حله من الغنائم: أحرق
٥٥١	..... فصل: حكم دار الحرب
٥٥٣	..... فصل: من اسلم في دار السلم
٥٥٥	..... فصل: الباغي
٥٦٠	..... فصل: تأمين الرسل
٥٦٤	..... فصل: يجوز للإمام عقد الصلح
٥٦٧	..... فصل: فك الأسرى
٥٦٩	..... فصل: تأييد صلح العجمي والكتابي بالجزية
٥٧٣	..... فصل: نقص عهد الذمي
٥٧٥	..... فصل: دار الاسلام
٥٧٧	..... فصل: صور الردة وأحكامها
٥٨٦	..... فصل: واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٥٩٠	..... فصل: النهي عن المنكر فرض
٥٩٨	..... فصل: إعانة الظالم على إقامة معروف
٦٠٥	..... فهرس الأعلام
٦٣٩	..... الفهرس

الفهارس من إعداد الأستاذ نعيم زرزور







